

حَاشِي

تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

لِلْعَلَامَتَيْنِ الْفَهَامَتَيْنِ وَالْإِمَامَيْنِ الْقُدُوتَيْنِ الْعَلَامَةِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ
الْشَيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّرَوَانِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمَكْرُمَةِ وَالْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ
وَالْعَلَامَةِ الْمَدْقُقِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمِ الْعِبَادِيِّ عَلَى تَحْفَةِ
الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ
الْأَوْحَدِ الْفَهَامَةِ خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ
ابْنَ حَجَرٍ الْهَيْثَمِيِّ الشَّافِعِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمُشْرِقَةِ
تَعَمَّدَ اللَّهُ الْجَمِيعَ بِرَحْمَتِهِ أَمِينَ
(الجزء السادس)

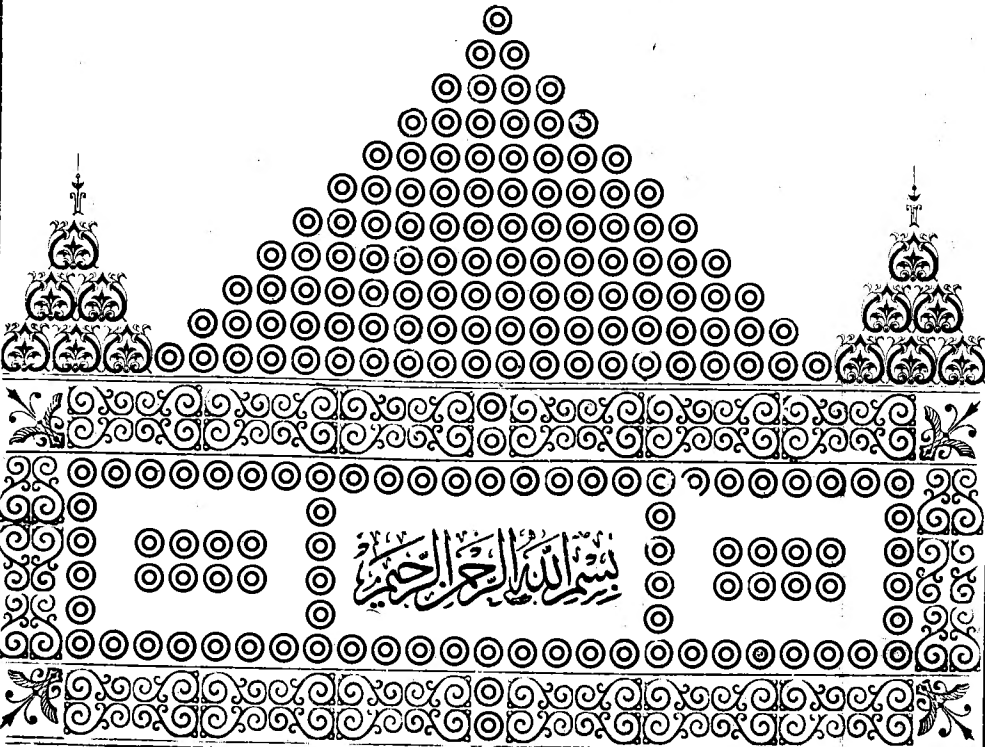
(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الإمام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني
(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَبُ مِنَ الْكَتَبَةِ الْتِجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِهَا عَلَى بَصْنَةِ

لِسَانِ جَهْتِ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
سَارِ الْكَتَبَةِ الْتِجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِبَصْنَةِ



﴿ كتاب الغصب ﴾

(قوله لغة) الى قول المتن فلوركب دابة في النهاية (قوله ظلما) ثم ان كان من حرز مثله خفية سمي سرقة او مكاربة في صحراء سمي محاربة او مجاهرة و اعتمد الهرب سمي اختلاسا فان جحدا ماؤتمن عليه سمي خيانة بر ماوى اه بجيرى (قوله وقيل الخ) اى زيادة على ما ذكره قول المتن (الاستيلاء) ولو حكما بدليل ما ياتى قريبا وكاقامة من قعد الخ قال شيخنا وهذا المعنى الشرعى اعم من كل من اللغو بين لان الاستيلاء اعم من الاخذ لشموله المنافع فهذا على غير الغالب من ان المعنى الشرعى اخص من اللغو اه بجيرى (قوله فيه) اى الاستيلاء وكذا ضمير منه (قوله منع المالك الخ) اى او غيره منعنا خاصا كمنع المالك واتباعه مثلا اما المنع العام كان منع جميع الناس من سقيه فيضمن بذلك اه ع ش (قوله من سقى ماشيته الخ) اى كان حبسه مثلا فيترتب عليه عدم السقى فلا ينافى قوله بعد وان قصد منعه اه ع ش (قوله وفارق هذا) اى تلف ذلك بما ذكر (قوله بانه) اى المتسبب في التلف (ثم) اى في الشاة (قوله ما ياتى عن ابن الصلاح الخ) وهو ضمان شريك غور ماء عين ملك له ولشركائه فيس ما كان يسقى بها من الشجر ونحوه اه ووجه التأييد ان ابن الشاة من حيث نسبته اليها متهين لولدها وكذلك العين التي اعدت بخصوصها السقى زرع فانها معدة بحسب القصد من هياها لذلك الزرع وعليه فيتعين فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسألة الزرع فيما اذا لم يكن الماء معدا له كماه الامطار والسيول ونحوهما اه غ ش (قوله قبيل قول المتن الخ) اى في باب احياء الموات سيد عمر ورشيدى (قوله فيمن عطل الخ) اى في شأنه وحقله (قوله او كلبا الخ) خرج به العقور وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر كالقواسق الخمس فلا يدعيه او لا يجبر دها بر ماوى اه سم على منهج وهو ظاهر اه ع ش (قوله وسائر الحقوق الخ) عطف على قوله خمر الخ فكانه قال شمل اى الحق الخمر والكلب المحترمين وسائر الحقوق الخ (قوله وكاقامة من الخ) اعلمه عطف على قوله كحق متحجر يتوهم انه قال كابطال حق متحجر عبارة النهاية

﴿ كتاب الغصب ﴾ (قوله وليس منه الخ) اعتمده م ر

﴿ كتاب الغصب ﴾
(هو) لغة اخذ الشيء ظلما
وقيل بشرط المجاهرة وشرعا
(الاستيلاء) ويرجع فيه
للعرف كما يتضح بالامثلة
الاتية وليس منه منع
المالك من سقى ماشيته او
غرسه حتى تلف فلا ضمان
وان قصد منعه عنه على
المعتمد وفارق هذا هلاك
ولد شاة ذبحها بانه ثم اتلف
غذاء الولد المتعين له باتلاف
امه بخلافه هنا وبهذا الفرق
يتايد ما ياتى عن ابن الصلاح
وغیره قبيل والاصح ان
السمن وياتى قبيل قول
المتن فان اراد قوم سقى
ارضهم فيمن عطل شرب
ارض الغير ما يؤيد ذلك
(على حق الغير) ولو خمر
وكلبا محترمين وسائر الحقوق
والاختصاصات كحق متحجر
وكاقامة من قعد بسوق او

لا يزج منه والجلوس محله وجعله في دقائقه حجة البر غير مال مرادة به غير متمول لما قدمه في الاقرار انها مال وعبر اصله بالمال لانه بمعنى المتمول المترتب عليه الضمان الاتي وعدل عنه الى اعم منه كما تقرر ليكون التعريف جامعاً لا فراد الغصب المحرم الواجب فيه الرد واما الضمان فيصرح بانتفائه عن غير المال بقوله ولا يضمن الخرفضي صنيعة احسن خلافاً لمن انتصر لصنيع اصله (٣) (عدوانا) اي على جهة التعدى والظلم وخرج به

نحو عارية قوماً خوذاً بسوم واما ان شرعية كسب طيرته الريح الى حجره او داره ولا يرد عليه مالوا اخذ مال غيره يظنه ماله فانه يضمنه ضمان الغصب لان الثابت في هذه الصورة حكم الغصب لاحقيقته قاله الرافعي نظراً الى ان المتبادر والغالب من الغصب ما يقتضي الاثم وعبرة الروضة بغير حق واستحسن لانها تشمل هذه الصورة وتقتضي ان الثابت فيها حقيقة الغصب نظر الى ان حقيقته صادقة مع انتفاء التعدى اذ القصد بالحد ضبط سائر صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها واستحسن الرافعي زيادة قهر التخرج السرقة وغيره زيادة لاعلى وجه اختلاس او انتهاب ورد بان الثلاثة خارجة بالاستيلاء لانبائته عن القهر والغلبة والتنظير في هذا بادعاء ان السرقة نوع من الغصب أفرد بحكم خاص فيه نظر وصنيعهم بافرادها بباب مستقل وجعلها من مباحث الجنائيات قاض بخلافه واخذ مال غيره بالحياة له حكم الغاصب وقد قال الغزالي من طلب

وشمل الاختصاصات كحق متحجرو من قعد بنحو مسجد أو شارع الخ اه وهي ظاهرة (قوله لا يزج منه) وصف لسوق او مسجد اي بان كان جلوسه بحق اهرشيدى (قوله والجلوس محله) اسقطه النهاية وشرح المنهج وقال البجيرمي قوله من قعد بمسجد الخ وان لم يستول على محله شيخنا اه (قوله وجعله) اي المصنف و (قوله حبة البر غير مال) مفعول لا الجعل و (قوله مراده الخ) الجملة خبر الجعل (قوله وعبر اصله) اي بدل حق الغير (قوله غير متمول) بفتح الواو فان كلام المصباح صريح في ان ما كان صفة للمال اسم مفعول وما كان صفة للمالك اسم فاعل اه عرش (قوله كما تقرر) اي بقوله ولو خيراً الخ (قوله عن غير المال) اي غير المتمول كما مر انفا (قوله والظلم) عطف تفسير (قوله نحو عارية الخ) كما خوذ باحة (قوله الى حجره الخ) اي بخلاف ما طيرته الى محل قريب منه وليس له عليه يد كالمسجد اه عرش (قوله ولا يرد عليه) اي جمع التعريف (قوله لان الثابت) علة لعدم الورد (قوله قال الرافعي الخ) عبارة شرح المنهج وقول الرافعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لاحقيقته ممنوع وهو ناظر الى ان الغصب يقتضي الاثم مطلقاً وليس مراداً وان كان غالباً اه وعلى هذه يتم التقریب بخلاف ما في الشرح قال النهاية والمعنى نقلاً عن الشهاب الرملي والذي يتحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه اثم او ضمانا الاستيلاء على مال الغير عدواناً وضماناً بالاستيلاء على مال الغير بغير حق واثماً الاستيلاء على حق الغير عدواناً اه قال الرشيدى زاد الشهاب سم على ما ذكره وحقيقته لا ضماناً ولا اثم بل وجوب رد فقط الاستيلاء بلا تعد على محترم غير مال كاخذ سرجين الغير يظنه له اه (قوله وعبرة الروضة) اي بدل عدوانا (قوله بغير حق) خبر وعبرة الخ (قوله لانها تشمل الخ) يمكن حمل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشمّلها أيضاً اسم عبارة الرشيدى بل قيد دخل الصورة المذكورة بادعاء انها من غير الغالب اه (قوله اذ القصد) علة لعلية قوله لانها تشمل الخ للاستحسان (قوله وغيره) اي واستحسن غير الرافعي (قوله وردا) اي الرافعي وغيره (قوله بان الثلاثة خارجة الخ) يتأمل اه سم (قوله لانبائته عن القهر والغلبة) هل يتحققان في اخذ ما ظنه ماله اه سم (قوله في هذا) اي في اخراج السرقة ونحوها اه عرش عبارة الرشيدى اي في الرد المذكور اه (قوله واخذ مال) الى قوله قال في المعنى (قوله له حكم الغاصب) اي وإن لم يحصل طلب من الاخذ فاما دار على مجرد العلم بان صاحب المال دفعه حياء لامروءة اورغبة في خير ومنه مالو جلس عند قوم ياكلون مثلاً وسالوه في ان ياكل معهم وعلم ان ذلك لمجرد حيائهم من جلوسه عندهم اه رشيدى (قوله في الملا) ليس بقيد وكذا الطلب ليس بقيد كما تقدم انفا (قوله وهو كبيرة) إطلاقه شامل للمال وإن قل وللاختصاصات ومالوا اقام انساناً من نحو مسجد وسوق فيكون كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو اولى من غصب نحو حبة البر لان المنفعة به اكثر والايذاء الحاصل بذلك اشد اه عرش عبارة المعنى والغصب كبيرة وإن لم يبلغ المفسوب نصاب سرقة اه (نصاباً) اي نصاب سرقة وهو ربيع دينار (قوله ويوافقه) اي ما نقله ابن عبد السلام (قوله ومع عدمه) اي عدم الاستحلال (قوله وكان هذا التفصيل الخ) اي ولعل نسبة هذا التفصيل للباوردي الخ والافصريح المذهب يفيد ذلك ولا حاجة لعزوه للباوردي اه عرش (قوله وان فعله) اي وعلم حرمة اه عرش وفيه نظر لان اراد بالعلم نحو الظن قول المتن (فلو ركب دابة) ولو نقل الدابة وما لكها راكب عليها بان اخذ براسها وسيرها مع ذلك فيحتمل ان (قوله واستحسن لانها تشمل هذه الصورة) يمكن حمل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشمّلها ايضاً (قوله بان الثلاثة خارجة بالاستيلاء) يتأمل هذا في الاختلاس (قوله لانبائته عن القهر والغلبة)

من غيره ما لا في الملا دفعه اليه لباعث الحياء فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه والاصل في الباب الكتاب والسنة واجماع الامم وهو كبيرة قالوا عن الهروي إن بلغ نصاباً واعترض بنقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة لكن توقف فيه الاذرعى ويوافقه اطلاق الماوردي الاجماع على أن فعله مع الاستحلال لا يخفى عليه كقروم مع عدمه فسق وكان هذا التفصيل إنما هو من جهة حكاية الاجماع عليه ولا فصریح مذهبا ان استحلال ما تحريمه ضروري كقروم وإن لم يفعله وما لا فلا وإن فعله فتفتن له (فلو ركب دابة)

لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستويا عليها مع استقلال مالكها بالركوب بدليل انها لو تنازعاها بها أو أتلفت شيئا حكم بها للراكب واختص به الضمان سم على حج اقول ويصرح بعدم الضمان ما ذكره الشارح مر اي والتخفة في العارية من انه لو سخر رجلا ودابته فتلفت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبها اعرش و اقول وسيصرح به الشارح ايضا قبيل قول المتن ولودخل داره (قوله لغيره) إلى قوله و افي القاضي في النهاية لا قوله اي وإن اعتمد الى المتن وقوله اي جمع إلى المتن (قوله وان كان هو) اي مالكها (قوله بحضوره) انظر مفهومه اه سم (قوله فسيرها) أي أو ساقها أو أشار إليها بحشيش مثلا في يده فتبعته اه ع ش (قوله فانه يضمن) اي المالك ش اه سم وقال الرشدي لعل صورته انه وضعه ليقضى حاجة مثلا ثم يأخذه اذ يبعدان مالك الدابة لو كان قاصدا نحو دار صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة ودلت الحال على اذنه في إيصاله إلى محله انه يضمن فليراجع اه اقول ويؤيده قول الشارح الاتي لم تدل قرينة الحال الخ (قوله مالكة) اي المتاع قول المتن (او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي ان يقال ان تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه او بعد انتقاله ايضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل او النصف فيه نظر ويظهر الاول سم على حج وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ فينبغي ان يأتي مثل ذلك فيما لو تعاقب اثنان على دابة ثم تلفت وقوله فعلى كل القرار لعل المراد به ان من غرم به منهما لا يرجع على الاخر اي بشي لان المالك يأخذ من كل منهما بدل المغصوب وقوله ويظهر الاول وقد يقال الاقرب الثاني لدخولها في ضمان كل منهما وتساويم ما في كونها في يد واحد منهما اه ع ش وقوله وقد يقال الخ اليه ميل القلب وفي الجبرمي عن البرماوي وانظر لو كان الفراش هل يضمن جميعه او قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضمن كل منهم الجميع او قدر ما عد مستويا عليه فقط والذي يظهر الثاني فهما اه قول المتن (او جلس الخ) خرج بالجلوس ضمه إلى بعضه بغير حمل فليس غصبا اه بجبرمي (قوله أو تحامل برجله) ومنه ما يقع كثيرا من المشي على ما يفرش في صحن الجامع الازهر من الفراوى والنياب ونحوهما وينبغي أن محل الضمان ما لم تعم الفراوى ونحوها المسجد بان كان صغيرا أو كثرت والا فلا ضمان ولا حرمه لتعدى الواضع بذلك اه ع ش (قوله على الرجل الاخرى) اي الخارجة عن الفراش قول المتن (على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان الفراش مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق سم على حج اي بان الفراش لما كان معدا للارتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا من الوجه الذي قصد منه فعد ذلك استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فالحقت بباقي المقولات ويدل للفرق عموم قول الشارح مر وأفهم كلام المصنف اعتبار النقل اه ع ش (قوله كفرش مصاطب البرازين) اي لمن له عندهم حاجة اه

لغيره بغير اذنه وإن كان هو المسير لها بخلاف ما لو وضع عليها متاعا بغير اذنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالكة الدابة إذ لا استيلاء منه عليها (أو جلس) أو تحامل برجله كما قاله البغوى أي وإن اعتمد معها على الرجل الاخرى فيها يظهر (على فراش) لم تدل قرينة الحال على اباحة الجلوس عليه مطلقا أو لناس مخصوصين كفرش مصاطب البرازين

هل يتحققان في أخذ ما ظنه ماله (قوله بخلاف ما لو وضع عليها الخ) اعتمده مر (قوله بحضوره) انظر مفهومه (قوله فانه) اي المالك ش (قوله في المتن او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي ان يقال ان تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه او بعد انتقاله ايضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل او النصف فيه نظر ويظهر الاول ولو نقل الدابة ومالكها راكبا عليها بان أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستويا عليها مع استقلال مالكها بالركوب بدليل انها لو تنازعاها أو تلفت حكم بها للراكب واختص به الضمان (قوله أو تحامل الخ) اعتمده مر (قوله في المتن على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان الفراش مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق

نهاية (قوله أى جمع الخ) الاولى اسقاط أى (قوله لحصول غاية الاستيلاء) إلى قوله كافى الروضة فى المعنى (قوله ولولم يقصد الاستيلاء) كذا فى شرح المنهج وهو عطف على قول المصنف وإن لم ينقله (قوله كافى الروضة) معتمد اه ع ش (قوله وصوب الخ) عطف على نظر الخ (قوله فى منقول الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس بيده فان كان بيده كودبعة او غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر او غيرها أى من سائر الامانات وقوله فنفس انكاره غصب ينبغى ان محل ذلك ما اذا لم تدل قرينة على ان انكاره لغرض المالك كان خاف عليه من ظالم ينتزعه منه اه (قوله غير ذلك) أى الدابة والفراسخ وغير ما يأتى فى شرح وفى الثانية وجه واه اه ع ش (قوله وهو كذلك) خلافاً للمعنى عبارة وكلام المصنف قد يفهم ان غير الدابة والفراسخ من المنقولات لا بد فيها من النقل وبه صرح صاحب التوجيه والمعتد انه لا فرق بينهم وبين غيرهما واستخدام العبد كركوب الدابة كاذكره ابن كج اه (قوله خلافاً لقول جمع) الى قوله لم يضمه فى هذه المقابلة نظر لان عدم الضمان لا يقابل انه لا بد من النقل ابن قاسم اقول وهو كذلك ولا تمايخص مقابلة قول هؤلاء بان النقل كاف وان عرى عن القصد اه سيد عمر (قوله على ان ما يأتى الخ) عبارة النهاية ولا دليل لهم فيما يأتى فى الدخول للتفرج لان الاخذ والرفع استيلاء الخ اه (قوله الا ان يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره اه سم (قوله لو اخذ بيد قن الخ) قياسه انه لو اخذ بزمام دابة او براسها ولم يسير هالم يكن غاصبا اه ع ش (قوله لم يضمه) وجهه ظاهر اذا استيلاء اه سم (قوله قال بعضهم الخ) اعتمده المعنى كما مرو كذا النهاية عبارتها وقال البغوى انه لو بعث عبد غيره فى حاجته له بغير اذن سيده لم يضمه مالم يكن اعجميا او غير مميز ضعيف فقد رجح خلافه فى الانوار ونقل عن تعليق البغوى اخر العارية ضمانه اه (قوله وعبارة غير

أى جمع مصطبة بالصاد
والسين وتفتح الميم وقد
تكسر (فغاصب وإن لم
ينقله) لحصول غاية الاستيلاء
وهى الانتفاع تعديا ولولم
يقصد الاستيلاء كافى الروضة
وان نظر فيه السبكي وصوب
الزركشى قول الكافى من
لم يقصده لا يكون غاصبا ولا
ضامنا وأفهم كذلك خلافا
لقول جمع لو رفع منقولا
ككتاب من بين يدي مالكه
لينظره ويرده حالا من غير
قصد استيلاء عليه لم يضمه
نعم قد يحمل كلامهم على
مال اذا دلت القرينة على رضا
مالكه بأخذه للنظر اليه على
ان ما يأتى فى الدخول للتفرج
يؤيدهم إلا أن يفرق بأن
الاخذ والرفع استيلاء حقيقى
فلم يحتج معه لقصد بخلاف
مجرد الدخول وأفهم اشتراط
الذلل أنه لو اخذ بيد قن ولم
يسير لم يضمه قال بعضهم
بخلاف بعثه فى حاجته كما
ذكروه اه وعبارة غير

(قوله فى المتن فغاصب وان لم ينقله) قال فى القوت الثانى اى من التبيين المتولى إنما حكى الوجهين فى الجلوس على البساط فيما إذا كان المالك غائبا فان كان حاضرا فازعجه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد لم يضمه ثم إن كان لما استوفاه عوض فى العادة ضمن اجرة مثله وان كان يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد صار ضامنا كذا اطلقه الرافعى وقياس ما يأتى فى العقار ان لا يكون ضامنا الا نصفه قلت وبه صرح شيخه القاضى الحسين فيما اذا زجره المالك فلم ينزجر فيجوز تنزيل كلام المتولى عليه ويجوز ان يقال اذا كان بمنعه من التصرف فيه كما ذكر وهو اقوى من مالكة تقوى كونه غاصبا للكل لما يأتى فى العقار اذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على إرادة اثبات الغصب اعم من الكل او البعض فان لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكله وإن كان فغاصب لنصفه اه كلام القوت وقوله فازعجه اى عن البساط بان منعه من الجلوس عليه بدليل مقابلة ذلك بقوله وإن تركه على البساط فقوله ضمن اى الجميع كما هو ظاهر وقوله فان كان لا يمنع المالك الى لم يضمه محل نظر ان كان جلس مع المالك إلا ان يعرض صرف عن قصد الاستيلاء بان جلس لنحو اختبار لينة او غرض امر المالك فيظاهر عدم الضمان كالمو دخل الدار لنحو التفرج وقوله وقياس ما يأتى فى العقار الخ اى لان الفرض مشاركة المالك فى الجلوس عليه كما يدل عليه قوله الا فى قول المنهاج الخ وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه تفصيل لقوله اعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح (قوله ولولم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمده مر (قوله وأفهم المتن انه لا بد فى منقول الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس بيده فان كان بيده كودبعة او غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر او عبر العباب بقوله ونقل المنقول كالبيع اه وقضيته ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذى يتناول باليد (قوله خلافاً لقول جمع الخ) فى هذه المقالة نظر لان عدم الضمان لا يقابل انه لا بد من النقل (قوله الا ان يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره (قوله وأفهم اشتراط النقل الخ) ثم حكاه ما يأتى عن غيره واحداً مما يتعلق به كذا شرح مر (قوله لم يضمه) وجهه ظاهر إذا استيلاء (قوله قال بعضهم بخلاف بعثه فى حاجته الخ) وقول البغوى انه لو

واحد أخذ يدقن غيره وخوفه بسبب (٦) تهمة ولم ينقله من مكانه الى آخر أو نقله لا بقصد الاستيلاء عليه أى بناء على خلاف ما مر عن

الروضة لم يضمنه وكذا ان انتقل هو من محله باختياره او ضرب ظالم قن غيره فابق لان الضرب ليس باستيلاء نعم ان لم يهتد الى دار سيده ضمنه ولو زلق داخل حمام مثلا فوقع على متاع لغيره فكسره ضمنه ولا يضمن صاحبه الزالق الا ان وضعه بالمر بحيث لا يراه الداخل ووجد له محلا سوى المرفق فيدر المتاع دون الزالق به ولو دفع عبده الى غيره ليعله حرفة قامانة وان استعمله في مصالح تلك الحرفة اى المتاع ملقة به بخلاف استعماله في غير ذلك وافهم المتن ايضا انه لا فرق فيهما بين حضور المالك وغيته لكن فيما نقل المتولى ان هذا ان غاب اى وحيث يضمن الكل والا اشترط ان يزججه او يمنعه التصرف فيه وحيث اذا جلس او ركب معه لا يضمن الا النصف وان ضعف المالك بناء على ما ياتي عن الادرعى قال المتولى ولورفع برجله شيئا بالارض لينظر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قال شارح ونظيره رفع بحجارة برجله ليصلى مكانها اه ويتعين حملها على رفع ليس فيه انفصال المرفوع عن الارض على رجله والا ضمنه لما هو ظاهر ان الاخذ بالرجل كمو باليد في حصول الاستيلاء واقى

واحد الخ) عبارة النهاية وصرح كثير بانه لو اخذ يدقن الخ اه (قوله أو ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا الضرب لا ينقص عن البعث في الحاجة ويحجب بانه استعمال اه سم (قوله ضمنه) ويوجه بانه لما ترتب عدم رجوعه على فعله كان ضامنا كما لو فتح قفصا عن طائر اه ع ش (قوله مثلا) اى اوفى السوق ونحوه (قوله ضمنه) اى الزالق المتاع (قوله الا ان وضعه) اى صاحب المتاع وكذا الضمير في قوله ووجد (قوله) اى المتاع ش اه سم (قوله ووجد الخ) صوابه وان وجد له (قوله فيدر المتاع الخ) اى لعذر الزالق بكون المتاع بمحل لم يره الداخل اه ع ش وقوله صوابه وان وجد له الخ قد يقال هذه الغاية مخالفة لقاعدتها من كون المقدر اولى بالحكم وانما الموافق لها وان لم يجد له الخ (قوله وافهم المتن) الى قوله واقى القاضي في النهاية الا قوله عن الادرعى (قوله وافهم المتن ايضا الخ) في القوت انما حكى المتولى الوجهين في الجلوس على البساط فيما اذا كان المالك غائبا فان كان حاضرا فازججه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يمنع المسالك من التصرف فيه لو اراد لم يضمن ثم ان كان لما استوفاه عوض في العادة ضمن اجرة مثله وان كان يمنع المالك من التصرف فيه صار ضامنا كذا اطلق الرافعى وقياس ما ياتي في العقار ان لا يكون ضامنا الا نصفه قلت وبه صرح شيخه القاضي الحسين فيما اذا جرعه المالك فلم يزرجر فيجوز تنزيل كلام المتولى عليه ويجوز ان يقال اذا كان يمنعه من التصرف فيه كاذكرو هو اقوى من مالكة يقوى كونه غاصبا للكل لما ياتي في العقار اذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على ارادة اثبات الغصب اعم من الكل او البعض فان لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكله وان كان فغاصب لنصفه اه كلام القوت وقوله فازججه اى عن البساط بان منعه من الجلوس عليه فقوله ضمن اى الجميع كما هو ظاهر وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه تفصيل لقوله اعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح اه سم بخذف (قوله لا فرق فيهما) اى في الدابة والفراس اى غصبهما وضمنهما (قوله ان هذا) اى غصبهما (قوله والا) اى وان كان حاضرا (قوله ان يزججه) اى الراكب او الجالس المالك عن الدابة او الفراس بان منعه من الركوب او الجلوس (قوله او يمنعه) اى الراكب او الجالس المالك (قوله فيه) اى في الدابة او الفراس (قوله وحيث اذا الخ) مفهومه انه اذا لم يزججه لم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا الا الاجرة وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه مراه سم (قوله الا النصف الخ) اى وان استولى بجلوسه على اكثر من نصف البساط خلافا لادرعى مراه سم اى في النهاية (قوله وان ضعف المالك الخ) غايته وظاهر اطلاقه انه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا او ضعيفا جد او قياس ما ياتي فيهما اذا كان المالك في الدار وكان الداخل فيها ضعيفا الخ من انه لا يكون غاصبا لشيء منها انه هنا كذلك الا ان يفرق بان اليد عن المنقول حسية وعلى الدار حكمية اه ع ش والاقرب عدم الفرق (قوله على ما ياتي الخ) اى في شرح الا ان يكون ضعيفا الخ (قوله انفصال المرفوع) اى بجميع اجزائه فقوله والا بان انفصل كله عن الارض (قوله من نحو غاصب الخ) عبارة شرح مراه ولو اخذ شيئا لغيره من غاصب او سبع حسبة ليرده على مالكة فتلف في يده قبل امكان رده لم يضمن ان كان الماخوذ منه غير اهل للضمان كحربي وقن المالك والا ضمن وان كان معرضا للتلف خلافا للسبكي واطلاق الماوردى وابن كج لضمين محمول على هذا التفصيل انتهت اه سم قال ع ش قوله مراه وان كان معرضا الخ قضيته انه لو وجد

بعث عبد غيره في حاجة له بغير اذن سيده لم يضمنه ما لم يكن اعجميا او غير عجمي فقدر جرح خلافة في الانوار ونقل عن تعليق البغوى آخر العارية ضمنا نه شرح مراه (قوله أو ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا الضرب لا ينقص عن البعث في الحاجة ويحجب بان البحث استعمال (قوله ولو زلق داخل حمام الخ) كذا شرح مراه (قوله الا ان وضعه) اى صاحبه وكذا الضمير في قوله ووجد وقوله له اى المتاع شرح مراه (قوله وحيث) مفهومه انه اذا لم يزججه لم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا الا الاجرة بشرطه وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه مراه (قوله الا النصف) اى وان استولى بجلوسه على اكثر من نصف البساط خلافا لادرعى مراه (قوله ويتعين حملها الخ) كذا شرح مراه

وابن كج انه يضمنه بوضع يده عليه وتأييد الزركشى للاول باخذ المحرم صيدا ليدأويه مردود بان هذا حق الله فيسأخ فيه وسياتي عن الشيخين في شرح والايدى المترتبة ما يصرح بالثاني والحق الغزى بالصدى غير انه اذا عرف مالكة بخلاف من لم يعرفه اولم يرد رده او قصر فيه فانه يضمنه مطلقا لتقصيره ولو سخر ظالم قهرا مالكا دابة يده على عمل قتلقت في يد مال كالم يضمنها المسخر وعليه اجرة مثل ذلك العمل ولو سبقت او انماقت بقره الى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع البقر (ولو دخل داره وازعجه عنها) اي اخرجها منها فغاصب وان لم يقصد الاستيلاء لان وجوده يغني عن قصده وقيداه بان يدخل باهله على هيئة من يقصد السكنى وبه يخرج دخولها هجما لا اراجا وقد قطع الامام بعدم ضمانه لكن رجح ابن الرفعة انه غصب كما اقتضاه المتن كاصله قيل وتصريح الروضة واصحابها بحصوله المفهوم منه حصوله هنا بالاولى في قولها (وازعجه) اي اخرجها عنها (وقهره على الدار) اي منعه التصرف فيها وهذا لازم للازعاج فالتصريح به تصريح باللازم ومن ثم حذفه غير

متاعا مثلامع سارق او منتهب وعلم انه اذا لم ياخذ منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته الاخذ فاخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء فانه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما صرفه على مال السكة لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مال السكة لو بقي بيد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه بقي ما يقع كثير ان بعض الدواب يفر من صاحبه ثم ان شخصا يحوزه على نية عوده لما السكة فيتلف حينئذ هل يضمنه او لا فيه نظر والا قرب الثاني للعلم برضا صاحبه اذا المالك لا يرضى بضياعه ماله ويصدق في انه نوى رده الى مال السكة لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان وفي الباب فرع لو دخل على حداد يطرق الحديد فطارت شرارة احترقت ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل باذنه اهافول وكذا الاضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان واحترقت شيئا حيث اوقد الكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه او اوقد لعل على العادة وتولد منه ذلك فانه يضمنه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وفي الباب فرع من ضل نعله في مسجد ووجد غير هالم يحزله لبسها وان كانت لمن اخذ نعله اه وله في هذه الحالة بيعها واخذ قدر قيمة نعله من ثمنها ان علم انها لمن اخذ نعله والا فبى لقطعة وفي الباب فرع من اخذ انسانا ظنه عبدا حسبة فقال انا حر وهو عبد فتركه فابق ضمن اه كلام عش وقوله من اخذ انسانا ظنه الخ ياتي في الشرح مثله (قوله لم يضمنه) مرانقاع عش استقراره واليه ميل القلب (قوله الاول) اي عدم الضمان و(قوله بالثاني) اي الضمان (قوله والحق الغزى) الى قوله ولو سخر الخ كان الاول ذكره قبيل قوله واطلق الماوردى (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام المالك في هذه الحالة اه سم (قوله مطلقا) اي صديقا كان الاخذ او لا (قوله بيده) صفة دابة اي كائنة في يده اه سم (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جهلها اه سم قول المتن (داره) اي دار غيره نهاية ومعنى (قوله اي اخرجها) الى قوله وقيداه في النهاية والمغنى (قوله لم يقصد استيلاء) اي بان اطلق او قصد اخذ الرجل ومنعه من العود لها والتصرف فيها حتى يكون مستوليا عليها اما لو قصد اخذ الرجل ليسخره في عمل من غير قصد منع له عنها لا يكون غاصبا لها لعدم استيلائه عليها اه عش وسياتي عن سم ما يوافق (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور مجرد تصوير لاشراط مر اه سم عبارة النهاية وسواء في ذلك اكان باهله على هيئة من يقصد السكنى ام لا فاني الروضة تصوير لا قيد اه وجعل المغنى دخوله على هيئة من يقصد السكنى قيد ادون دخوله باهله (قوله وبه يخرج دخولها هجما لا اراجا) يتجه فيما هجم لا اراجا من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه منها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سياتي اه سم (قوله هجما لا اراجا) اي لا ليقم اه معنى (قوله وتصريح الروضة الخ) عطف على المتن اي واقتضاه تصريح الروضة الخ (قوله بحصوله) اي الغصب (قوله المفهوم منه) اي من الحصول (قوله هنا) اي في الدخول هجما (قوله في قولها) متعلق بقوله بحصوله (قوله اي اخرجها) الى قوله وما افهمه في النهاية (قوله وهذا لازم للازعاج الخ) فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد اخراج عنها اه سم (قوله وان لم يقصد الانتقال

(قوله ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه في الثانية لانه فيها في بدضا منه دون الاول لانه ليس مضمونا على احد ولعل ما ياتي عن الشيخين لا ينافي ذلك والحاصل ان الوجه انه اذا كان الماخوذ منه غير اهل للضمان كحرزى وقن المالك فلا ضمان والا ضمنه واطلاق الماوردى وابن كج الضمان محمول على هذا التفصيل (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام مال السكة في هذه الحالة (قوله بيده) صفة دابة اي كائنة في يده (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جهلها (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور مجرد تصوير لاشراط مر (قوله وبه يخرج دخولها هجما) يتجه فيما هجم لا اراجا من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه عنها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سياتي (قوله وهذا لازم للازعاج) فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد اخراج عنها (قوله وان لم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمده

(ولم يدخل فغاصب) وان لم يقصد الاستيلاء عليها خلا فاجمع (وفي الثانية وجه واه) انه لا يكون غاصبا عملا بالعرف

ولو منعه من نقل الامتعة فغاصب لها ايضا وان لم يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها وما افهمه كلام جمع انه لا بد ان يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الداررده الاذرعى فقال الاقرب وفاقا لصاحب الكافي ان الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف (ولو سكن بيتا) اولم يسكنه (ومنع المالك (٨) منه دون باقى الدار فغاصب للبيت فقط) لانه الذى استولى عليه (ولو دخل

(الخ) خلافا للمغنى (قوله ولو منعه الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله فقال الاقرب الخ) وفاقا للنهاية (قوله) ولا من يخلفه (الى قوله وبه يعلم فى النهاية والمغنى الا قوله فعلم الى اما اذا (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغى وغيرهم كحارس لها سم ورشيدى (قوله لان قوته الخ) تعليل للغاية (قوله ادعى) ببناء المفعول (قوله بانها الخ) متعلق بقوله ائفى الخ (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما اذا لم يقصد شيئا سم وسيد عمر وحلى وزبادى (قوله كان دخل لتفريج) عبارة للمغنى بل ينظر هل تصلح له او لياخذ مثلها او لى مثلها او نحو ذلك اه (قوله لتفريج) اى اولسرقه شيئا من اجزاء الدار (قوله لم يكن غاصبا) اى وان منع وامر بالخروج اه ع ش (قوله لذلك) اى للتفريج (قوله فتوقفت) اى اليد على العقار اى تأثيرها (قوله كامر) اى فى شرح غاصب وان لم ينقل بقوله الا ان يفرق الخ (قوله وقد دخل بقصد الاستيلاء) اى على جمع الدار كما هو واضح اما لو قصد الاستيلاء على البعض فقط فظاهر انه يكون شريكاً فى النصف مالم يمنع المالك منها والا فيكون غاصبا لجميعها اه سيد عمر (قوله وبه يعلم الخ) اعتمدهم ورواى فى شرحه واما عيال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال الكوهيكلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لافرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن ام لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامنا للثلث وان كان معه عشرة من اهله انتهى سم (قوله كان غاصبا) اى الداخل المذكور اه ع ش (قوله وعكسه) اى بان تعدد الداخل (قوله فلا يكون) الى قوله لا سكن بحث فى النهاية الا قوله الا ان يكون الى ولو استولى وكذا فى المغنى الا قوله ورد الى وحيث (قوله لتعذر الخ) عبارة للنهاية والمغنى اذا عبرة بقصد ما الخ اه (قوله واخذ منه الخ) عبارة للنهاية واخذ السبكي منه الخ غير صحيح كارداه الاذرعى وتبعه الوالد بان يد المالك والمعارض بمثله الخ مردودة بوضوح الفرق الخ اه (قوله واعترضه الاذرعى) عبارة للمغنى قال الاذرعى وفيه نظر لان يد المالك الضعيف موجودة فلا معنى لانها بمجرّد قوة الداخل اه وهذا كما قال شيخى اوجه اه (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف الخ) اى وليس المالك فيها اى يلزم ان يكون المغصوب فيه النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا سم وكردى (قوله ثم) اى فى الداخل الضعيف (قوله هنا) اى فيما لو ضعف المالك ش اه سم (قوله فتخبأ) اى تستراه كردى (قوله وهو ظاهر) اى قول الاذرعى اه سم لانه صدق عليه انه

مر هنا وفى مسألة نقل الامتعة المذكورة عقب هذه (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغى وغيرهم كحارس لها (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما اذا لم يقصد شيئا (قوله وبه يعلم ان مالك الدار الخ) اعتمدهم وقال فى شرحه واما عيال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال الكيهيكلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لافرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن ام لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامنا للثلث وان كان معه عشرة من اهله اه (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الخ) اى وليس المالك فيها اى يلزم ان المغصوب هنا النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا (قوله ويرداخ) اعتمدهم (قوله ثم) اى فى الداخل الضعيف وقوله هنا اى فيما لو ضعف المالك ش (قوله وهو ظاهر) وافق عليه م والضمير يرجع لقول الاذرعى

بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلفه من اهل ومستاجر ومستعير (فغاصب) وان ضعف الداخل وقوى المالك حتى لو انهدمت حينئذ ضمنها لان قوته انما تسهل النزاع منه حالا ولا تمنع استيلاءه فعلم خطأ من ائفى فيمن ادعى عليه غصب عقار فاقام بيته بضعفه بانها تسمع ويبطل عنه حكم الغصب وان ثبت بالبيته اما اذا لم يقصد الاستيلاء كان دخل لتفريج لم يكن غاصبا وانما ضمن منقول لارفعه لذلك لان يده عليه حقيقة ويدعى العقار حكيم فتوقفت على قصد الاستيلاء كامر) وان كان (مالك) او نحوه فيها وقد دخل بقصد الاستيلاء بخلاف نحو التفريج) ولم يزجعه عنها فغاصب لنصف الدار) لاجتماع يدهما فيكون الاستيلاء لهما معا وبه يعلم ان مالك الدار لو تعدد كان غاصبا لحصته بعدد الرؤوس وعكسه) الا ان يكون ضعيفا لا يعد مستويا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها لتعذر قصد ما لا يمكن تحققه واخذ منه السبكي وتبعه

الاستوى انه لو ضعف المالك بحيث لا يبدله مع قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا لجميعها اذا قصد الاستيلاء عليها واعترضه استمر الاذرعى بان يد المالك باقية لم تنزل فى قوة لاستنادها للملك ورد بانها قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء ويرد بوضوح الفرق بان يد المالك الحسية متفتية ثم فارق قصد الاستيلاء وموجودة هنا فلم يؤثر قصده معها فى دفعها لمن اصلها وان ضعفت وحيث لم يحول غاصبا لم تلزمه اجرة على ما ائفى به القاضى فى سارق تعذر خروجه فتخبأ فى الدار ليلة لكن قال الاذرعى انه مشكل لا يوافق عليه وهو ظاهر

إلا ان يكون القاضي نظر إلى ان اللية لا اجرة لها غالبا فيصح كلامه حينئذ ولو استولى على ام او هادى الغنم فتبعه الولد او الغنم لم يضمن غير ما استولى عليه لكن بحث ابن الرفعة أنه لو غصب أم النحل فتبعها النحل ضمن قطعاً لا طراد (٩) العادة بتبعيته لها قيل وكذا الرمكة لذلك اه

استمر في دار غيره بغير اذنه اه معنى (قوله ولو استولى الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو غصب حيوانا فتبعه ولده الذى من شأنه ان يتبعه او هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الاصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذا لو غصب أم النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا ان استولى عليه خلافا لابن الرفعة اه وفي سم بعد ذلك كرمثل ذلك بن زيادة عن الروض وشرحه ما نصه وقضيته ان الغاصب يضمن نحو ولد المغصوبة الحادث عنده وإن لم يضع يده عليه حقيقة اه (قوله على ام) بلا تنوين على نية الاضافة إلى الغنم (قوله او هادى الغنم) وهو الذى يمشى أمام القطيع اه كرى (قوله الرمكة) وفي القاموس الرمكة محرمة الفرس او البرذونة تتخذ للنسل اه (قوله لذلك) اى للاطراد (قوله ضمن اتلافه الخ) اى ما تلفه الولد اه كرى (قوله يده عليه) اى على الولد (قوله بنية الخ) الباء بمعنى مع (قوله وتمكين المالك) عطف على الخروج (قوله فورا) إلى قوله وفي مستعير في النهاية لا اقوله وإن لم يطلبه المالك وقوله كذا إلى ويكفى وقوله وكذا إلى وفي داره وكذا فى المغنى لا اقوله الذى إلى وان عظمت (قوله فورا الخ) راجع للخروج وما عطف عليه وإن كان صنيع الشارح مقتضيا للرجوع للرّد فقط (قوله الذى يبلد الغصب الخ) أى سواء كان المنقول يبلد الغصب أم منفصلا عنه قال النهاية وسواء كان مثليا أم متقوما اه (قوله ولو بنفسه الخ) اى ولو كان الانتقال بنفس المنقول او فعل اجنبى و (قوله وإن عظمت المؤنة) اى فى رده و (قوله ولو نحو حبة الخ) اى ولو كان المنقول نحو حبة الخ وكل منهما راجع إلى وجوب رد المنقول فوراً عند التمكن و (قوله وإن لم يطلبه) لإلّا فيد رجوعه لمطلق المغصوب الشامل للعقار والمنقول فرجع الضمير ما ذكر من الخروج والتمكن والرد (قوله إنما يدل على وجوب الضمان) أى لا على وجوب الرد فوراً وقد يمنع هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه أى نفس ما أخذته كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد سم على حجج اه ع (قوله وكذا ذلك) اى وجوب الرد ودليله (قوله بحث يعلم) اى انها المغصوب منه (قوله وكذا بدلها) خلافاً للنهاية (قوله وجزم به فى الانوار) وكذا جزم به النهاية ووجهه محشيه ع بان بدلها عوض عنها والعوض لا يملك إلا بالرضا ويجرد عنه به ليس رضا اه وياتى فى شرح وعلى هذا لو قدمه المالك الخ ما يؤيده (قوله وفى داره) عطف على قوله بين يدي المالك ع ش اه سم (قوله إن علم الخ) ظاهره براءة الغاصب بمجرد علم المالك بكونها فى داره وإن لم تدخل فى يده ولا تمكن من الوصول إليها ولو قيل بخلافه لم يكن بعيداً فيقيد قوله م إن علم بما لو مضت مدة يمكنه الوصول إليها والاستيلاء عليها اه ع ش اقول تقدم فى رد العارية ما يؤيد إطلاق الشارح (قوله نحو وديع الخ) من نحو الوديع القصار والصباغ ونحوهما من الامناء اه ع ش (قوله لا ملتقط) لانه غير ما ذن له من جهة لا بد لها شرح مر (قوله وفى داره)

(قوله ولو استولى على ام او هادى الغنم الخ) عبارة شرح مر و لو ساق حيوانا فتبعه ولده الذى من شأنه ان يتبعه او هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الاصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذا لو غصب أم النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا ان استولى عليه خلافا لابن الرفعة اه وفي الروض فصل يضمن اى ذواليد العادة الاصل وزوائد المنفصلة اى كالولد والثمرة والمتصلة كالسمن وتعلم الصنعة باثبات اليد عدوانا على الاصل قال فى شرحه مباشرة وعلى الزيادة تسببا إذا ثبتاها على الاصل سبب لا ثباتها على زوائده اه وقضيته ان الغاصب يضمن نحو ولد المغصوبة الحادث عنده وان لم يضع يده عليه حقيقة ويفرق بينه وبين مسألة ام الغنم التى ذكرها الشارح بان الولد فيها وجدوا انفصل قبل وضع اليد على الام فلا يكون وضع اليد عليها وضعاً لها عليه بخلاف الولد فى مسألة الروض فانه إنما وجد بعد التعدي على الام بوضع اليد عليها فيشمله التعدي تبعاً (قوله ولو بنفسه الخ) اعتمده مر (قوله وهو) إنما يدل على وجوب الضمان قد منع هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه اى نفس ما اخذت كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد (قوله ويكفى وضع العين) لا بد لها شرح مر (قوله وفى داره)

(٢ - شروانى وابن قاسم - سادس)

كلامهما فى موضع اختصاصه بالعين وجزم به فى الانوار وفى داره ان علم ولو باخبار ثمة ولو غصب من غير المالك يرى بالرد لمن غصب منه ان كان نحو وديع ومستاجر ومرتهن لا ملتقط وفي مستعير ومستام وجهان

او جهما كما اقتضاء كلامهما انهما كالاول (١٠) بجامع الضمان وقد يجب مع الرد القيمة للحيلولة كالمو غضب امة فحملت بحر لتعذر بيعها

وقد لا يجب الرد لكونه ملكة
بالغضب كان غضب حربي
مال حربي او لخوف ضرر
كان غضب خيطا و خاط به
جرح محترم فلا ينزع منه
مادام حيا الا اذالم يخف
من نزع ميه تيمم او لملك
الغاصب لها بفعله كما ياتي
وقد لا يجب فورا كان
غضب لوتحا و ادخله في
سفينة و كانت في الماء و خيف
من نزع هلاك محترم و كان
اخره للاشهاد كما مر اخر
الوكالة (فان تلف عنده)
المنصوب او بعضه وهو
مال متمول باتلاف او
تلف (ضمنه) اجماعا نعم
لو غضب حربي مال محترم
ثم عصم فان كان باقيا رده
او تالفالم يضمنه كقن غير
مكاتب غضب مال سيده
واتلفه و باغ او عادل
غضب شيئا واتلفه حال
القتال او تلف فيه بسببه
اما غير متمول كحبة بر
اتلفها فلا يضمنها وكذا
اختصاص وان غرم على
نقله اجرة ولو غضب قنا
وجب قتله بنحو ردة فقتله
لم يضمنه واستطرد هنا
كالاصحاب مسائل يقع بها
الضمان بلا غضب بمباشرة
او سبب لمناسبتها به وان
كان الانسب بها باب
الجنايات فقال (ولو اتلف
مالا) محترما (في يد مالكة
ضمنه) اجماعا وقد لا يضمنه
كان كسر بابا او نقب جدارا

المالك اه معنى (قوله أو وجههما أنها كالملتقط) بل أو وجههما أنها كالاول فيبرآن لأنها مأذون لها من جهة المالك ولو اخذ من رقيق شيئا ثم رده اليه فان كان سيده دفعه اليه كلبوس الرقيق والأت يعمل بها برى وكذا لو اخذ الالة من الاجير وردها اليه لان المالك رضى به قال البغوى في فتاويه نهاية ومعنى قال ع ش قوله هر كلبوس اى وإن كان غير لائق به اه (قوله وقد تجب مع الرد القيمة للحيلولة) قضية ذلك ان مالك الامة إذا اخذ القيمة ملكها ملك قرض فيتصرف فيها مع كون الامة فى يده لان تعذر بيعها عليه بزلها منزلة الخارجة عن ملكه اه ع ش (قوله كالو غصب أمة الخ) أنظر مالومات بعد الردما الحكم ويظهر انها ماتت بسبب الحمل كانت مضمونة وسياق ما يصرح به وإن ماتت بغيره استرد القيمة فليراجع اه رشيدى اى فان قضية التعليل بل بتعذر البيع الضمان كالاولى (فحملت بحر) اى بشبهة منه او من غيره اه ع ش (قوله وقد لا يجب) الى المتن فى النهاية والمعنى (قوله كان غصب حرى الخ) لعل الكاف استقصائية اه بجرى عبارة المعنى ولا يملك الغاصب بالغصب إلا فى هذه الصورة اه (قوله او ملك الغاصب لها بفعله الخ) عبارة المعنى الاربعة أى من المستثنيات كل عين غرنا الغاصب بدلهما لما حدث فيها وهى باقية كفى الحنطة تبل بحيث تسرى الى الهلاك ونحو ذلك اه (قوله كما يأتى) اى فى مسئلة الهريسة (قوله وخيف من نزع هلاك محترم) اى فى السفينة ولو للغاصب على الاصح اه معنى زاد ع ش خلافا لما فى البهجة اه قول المتن (عنده) خرج به مالو تلف بعد الرد الى المالك فانه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لورده الى المالك باجارة اورهن او ودية ولم يعلم المالك فتلف عند المالك فان ضما نه على الغاصب ومالو قتل بعد رجوعه الى المالك بردة او جناية فى يد الغاصب فانه يضمنه اه معنى (قوله المغصوب) الى قوله وخرج فى المعنى والى قول المتن ولو فتح فى النهاية الا قوله ولو غصب الى واستطردا (قوله وهو الخ) اى ماتلف عنده من المغصوب او بعضه (قوله او تلف) الاولى اوافه (قوله مال محترم) اى مال مسلم او ذمى اه معنى (قوله ثم عصم) اى الحربى بان اسلم او عقده ذمة اه معنى (قوله غصب شيئا وتلفه) اى فانه لا يضمن اه ع ش (قوله حال القتال) قيد لكل من الغصب والاتلاف اه رشيدى (قوله بسببه) لعله راجع لمستلحق الاتلاف والتلف اه سم اى اخذ بما يأتى فى باب البغاة (قوله وان غرم الخ) اى لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وان كان المالك قد غرم بسبب نقله اجرة اه رشيدى عبارة المعنى ولو كان مستحق الزيل قد غرم على نقله اجرة لم نوجها على الغاصب اه (قوله وجب قتله) خرج مالوار تدفى يده فقتله هو او غيره اه سم (قوله بنحو ردة) اى او حرابة او ترك الصلاة بشرطه اه معنى (قوله واستطردا) اى الشيخان عبارة النهاية والمعنى واستطردا المصنف اه وهى انسب بقول الشارح الاقنى فقال بالافراد والاستطردا ذكر الشىء فى غير محله مع غيره لمناسبة بينهما (قوله بمباشرة الخ) اى بل بمباشرة (قوله لمناسبتها له) اى فى الضمان (قوله محترما) اى فى حد ذاته والافايات فى المستثنيات غير محترم بالنسبة للمتلف نعم يرد العبد المرتد الاقنى اه رشيدى (قوله كان كسر بابا الخ) او قتل المغصوب فى يد الغاصب واقتصص المالك من القاتل فانه لاشىء على الغاصب لان المالك اخذ بدله قاله فى البحر اه معنى (قوله او من دفع الخ) عطف على من ارافه الخ (قوله وما يتلفه الخ) وقوله الاقنى ومهدر عطف على ان كسر بابا الخ (قوله وحرى الخ) و (قوله وقرن الخ) عطف على قوله باغ الخ (قوله اتلف)

عطف علی بینیدی ش (قوله انهما کالاول) کذا شرح مر و فیه ولو اخذ من رقیق شیثا ثم رده الیه فان کان سیده دفعه الیه کلبوس الرقیق والات یعمل بها بریء و کذا لو اخذ الالة من الاجیر و ردها الیه لان المالک رضی به قاله البغوی فی فتاویہ اه (قوله او خوفا ضرر کان غضب خیطا الخ) کذا شرح مر (قوله نعم لو غضب حربی الخ) کذا مر ما عدا مسئله القن (قوله بسببه) لعلہ راجع لمسئتی الاتلاف والتلف (قوله وان غرم) لعل فاعله صاحب الاختصاص (قوله وجب قتله) خرج مالو ارتد فی یدہ فقتله هو او غیره

في مسألة الظفر ولم يتمكن من اراقه خمر الابكر انائه او من دفع صائل الابقتل دابته وكسر سلاحه وما يتلفه باغ على عادل وعكسه حال القتال ببناء وحرني على معصوم ووق غير مكاتب على سيده ومهدر يتجورده او صيال أ تلف وهو في يدهما الكه وخرج بالتلف ما لو سخر دابة ومعها مال الكها فتلفت

السبب منه كان اكثرها
 لجل مائة فزاد وصاحبها معها
 ضمن قسط الزيادة وأفتى
 البغوى بأنه لو صرع فوقع
 على مال لغيره ضمنه كما لو
 سقط عليه طفل من مهد
 واعترض بما فى الروضة
 عنه قيل الجهاد انه لو سقطت
 الدابة ميتة لم يضمن راعيها
 ما تلف بها اه وقد يفرق
 بان الاول اتلاف مباشرة
 والثانى اتلاف سبب ويغتفر
 فيه لضعفه مالا يغتفر
 فى الاول لقوتها (ولو فتح
 رأس زق) وتلف ضمن لانه
 باشر اتلافه اما إذا كان
 ما فيه جامدا فخرج بتقريب
 غيره نار اليه فالضامن هو
 المقرب لقطع اثر الاول
 بخلاف ما لو خرج بريح
 هابة حال الفتح او شمس
 مطلقا لانهما لا يصلحان
 للقطع ومثلها كما هو ظاهر
 فعل غير العاقل (مطروح
 على الارض) مثلا (فخرج
 ما فيه بالفتح او منصوب
 فسقط بالفتح) لتحريكه
 الوكاء وجذبه او لتقاطر
 ما فيه حتى ابتل اسفله
 وسقط (وخرج ما فيه)
 بذلك وتلف (ضمن) لتسبيه
 فى اتلافه إذ هو ناشئ
 عن فعله وان حضر مالكة
 وامكنه تداركه كما لو رآه
 يقتل قته فلم يمنع ودعوى ان
 السبب يسقط حكمه مع
 القدرة على منعه بخلاف
 المباشرة ممنوعة (وان سقط
 بعارض ربح)

ببناء المفعول نعت لمهدراه رشيدى (قوله ما لو سخر دابة الخ) اى بان سخر مال كها وهى فى يده كما عبر به
 فيما سبق اه سم (قوله كما نعم) اى فى شرح فغاصب وان لم ينقل قوله فلا يضمنها بخلاف ما لو حمل الغاصب
 المتاع على الدابة واكره مال كها على تسيرها فانه يضمن الدابة لعدم زوال يد الغاصب عنها اه ع ش (قوله
 ان كان السبب منه) اى من غير المالك اه ع ش (قوله عنه اى البغوى (قوله ما تلف بها) اى او بما على
 ظهره (قوله بان الاول) هو قوله واقفى البغوى (وقوله والثانى) هو قوله لو سقطت الدابة ميتة الخ اه
 ع ش (قوله ويغتفر فيه الخ) اى السبب (وقوله فى الاول الخ) اى المباشرة وفى سم عن فتاوى السيوطى
 مانصه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فمات بالسراية عنده فماذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى
 القواعد انه لا يلزمه شئ لان هلاكه مستند الى سبب متقدم على الغصب اه قول المتن (زق) بكسر الزاى
 وهو السقاء نهاية ومعنى (قوله وتلف) الى قوله ويتردد فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله ومثلها الى
 المتن وقوله ودعوى الى المتن (قوله وتلف) اى نفس الزق (وقوله ضمن) جعله جواب الشرط وكان عليه
 ان يقدر شرط الضمن الآتى فى كلام المصنف الذى كان جوابا لهذا الشرط فقد صار مهملا ه رشيدى
 اقول تفسيره ضمير وتلف بالزق نفسه قدياى عنه السياق والسباق واعتراضه صنيع الشارح وتقديره
 ضمن جوابا للظاهر بل كان ينبغى للشارح ان يحذف هذه السوادة يتامها من هنا ثم يذكر قوله اما إذا كان
 ما فيه الخ قيل قول المصنف وان سقطت الخ (قوله بريح هابة حال الفتح) قضية ما ذكره فى الريح انه لا فرق
 بين كون الريح سببا لسقوط الزق مثلا او لتقاطر ما فيه حتى ابتل اسفله فسقط اسكن فى سم على منهج عن
 الروض وشرحه ان التفصيل فى الريح المسقط للزق اما السقوط بالا بتلال الحاصل بحرارة الريح فلا فرق
 فيه بين كون الريح هابة وقت الفتح وكونها عارضة وفرق سم بان الريح التى تؤثر حرارتها مع مرور
 الزمان لا تخلو الجو عنه وان خفيت لحقتها بخلاف الريح التى تؤثر السقوط فليتامل اه ع ش وما ذكره عن
 سم عن الروض وشرحه جزم به المعنى (قوله مطلقا) اى موجودة حال الفتح او لا اه ع ش (قوله ومثلها)
 اى الريح والشمس وفى هذا التشبيه نظر فان مقتضى التشبيه بالريح اشترط حضور غير العاقل وقت الفتح
 ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراطه اللهم الا ان يريد التشبيه فى ان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشر
 ويمكن دفع الايراد من اصله بجعل الضمير للريح الهابة والشمس اه ع ش (قوله غير العاقل) لعل
 المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذى لا يميز والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل
 حال الفتح كالريح ولا كالشمس ولعل الاول اقرب اه سم (قوله او لتقاطر ما فيه) ولو كان التقاطر باذابة
 شمس او حرارة ربيع مع مرور الزمان فسال ما فيه وتلف ضمن اه معنى (قوله بذلك) اى السقوط و (قوله
 وتلف الخ) راجع لكل من مستلئ المطروح والمنسوب (قوله لتسبيه الخ) عبارة المعنى لانه باشر الاتلاف
 فى الاولين والاتلاف ناشئ عن فعله فى الباقي اه يعنى بالباقي الخروج بريح هابة عند الفتح وبحرارة شمس
 او ربيع مطلقا (قوله وان حضر الخ) غاية لضمن (قوله كما لو رآه يقتل قته الخ) اى او يحرق ثوبه
 وامكنه الدفع فلم يمنع اه معنى قول المتن (وان سقط) اى الزق بعد دفعه له (بعارض ربح) اى او جهل
 الحال فلم يعلم سبب سقوطه كما جزم به الماوردى وغيره اه معنى وياقنى فى الشرح انفا ما يوافقه وكذا فى النهاية ما

(قوله ما لو سخر دابة ومعها مال كها) اى بان سخر مال كها وهى فى يده كما عبر به فيما سبق (قوله فلا يضمنها)
 اما اجرة مثل ذلك العمل فلازمة شرح مر (قوله وقد يفرق الخ) كذا شرح مر (فرع) فى فتاوى
 السيوطى مانصه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فمات بالسراية عنده فماذا يلزم الغاصب الجواب
 مقتضى القواعد انه لا يلزمه شئ لان هلاكه مستند الى سبب متقدم على الغصب اه (قوله ومثلها كما هو
 ظاهر فعل غير العاقل) كذا مر ولعل المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذى لا يميز
 والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالريح أو لا كالشمس ولعل الاول اقرب ثم انظر هذا
 مع قوله الآتى او بوقوع طائر الا ان يراد ان غير العاقل اخرجه ويفرق بين اخرجه السقوط بوقوعه عليه لا

أوزلولة طرأ بعد الفتح أو بوقوع طائر عليه (١٢) (لم يضمن) لأن الخروج ليس بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم

يبعد قصد الفتح له ولا يتردد
النظر في البلاد الباردة التي
يعتاد فيها الغيم أياما أو عدم
إذا تبنا مثل هذا فطلعت
وأذا تبنا على خلاف العادة
ومقتضى نظرهم للتحقق
فيها المقتضى للقصد المذكور
عدم الضمان عند اطراد
العادة بذلك ويؤيده عدمه
في قولهم ولو شك في مسقطه
فلا ضمان كما في الشامل
والبحر لأن الظاهر أنه بامر
حادث وحل السفينة كفتح
الزق (ولو فتح قفصا عن طائر
وهيجه فطار) حالا (ضمنه)
اجماعا لأنه الجاء إلى
الفرار كما كراهه الآدمي (وان
اقتصصر على الفتح فالأظهر
أنه ان طار في الحال) أو كان
آخر القفص فشى عقب
الفتح قليلا قليلا حتى طار
أو وثبت هرة عقب الفتح
فقتلته كذا اطلاقه وقيد
السبكي وغيره بما إذا علم
بحضورها حين الفتح والآن
كانت كريح طرات بعده
وقد يفرق بأن الاتفاق قد
يقصد من هرة تمر عليه بعده
مفتوحا ولا كذلك الريح
الطارئة لأن تلك أقوى في
الاتلاف وأغلب في مراقبة
المأكل ويتجه أن عليه
بوجود نحو هرة ضارية
بذلك المكان غالباً كحضورها
حال الفتح حتى عند السبكي
أو أطلق بهيمة وبجانها
حب فاكلته بخلاف مالو

يوافقه وقال ع ش وقد يقال بالضمان عند الشك لأن فتح رأس الزق سبب ظاهر في ترتيب خروج ما فيه على
الفتح والأصل عدم عروض الحادث اه (قوله أوزلولة) عطف على ربيع و (قوله طرا) أي العارض اه سم
(قوله هبوبها) أي وطرو الزلزلة ووقوع الطير (قوله فلم يبعد قصد الفتح له) وافهم كلامه أي المصنف أن
الريح لو كانت هابتة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ مما مر ومن تفرقتهم بين المقارن والعارض فيما لو
أو قد نارا في أرضه فحملها الريح إلى أرض غيره فالتفت شيئا ولو قلب الزق غير الفاتح فخرج ما فيه ضمنه دون
الفاتح ولو زال ورق العنب ففسدت بالشمس عناقيدته أو ذبح شاة غيره أو حمامته فهلك فرخها ضمنها
لفقد ما يعيشان به نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر في أرضه أي ما يستحق الاتقاعها ومفهومه أنه لو أوقد في
أرض غيره ضمن ما تولد منه مطلقا مقارنا أو عارضنا لتعديده ومن ذلك الإيقاد في الأرض المستأجرة للزراعة
فإن استجارها لا يبيع إيقاد النار بها لعم لو جرت العادة بإيقادها لتسوية طعام ودفع برد عن نفسه ونحو ذلك
وعلم المالك بها جاز ولا ضمان بسبب الإيقاد المذكور اه (قوله ويتردد النظر) إلى قوله ويؤيده ذكره ع ش
عنه وأقره (قوله أو عدم إذا تبنا) عطف على الغنم والضمير للشمس (قوله لمثل هذا) أي ما في الزق (قوله فيها)
أي الشمس (قوله بذلك) أي للغنم أو عدم الإذابة (قوله ويؤيده عدمه الخ) في التأييد به نظر لظهور الفرق
اه سم (قوله كفتح الزق) قال في الروض فرع حل رباط سفينة فغرقت بحله ضمن أو بحادث ربيع فلا فإن
لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كالزق قال الزركشي وهو الأقرب
للشك في الموجب والثاني يضمن لأن المساء أحد المتلفات اه فالشارح اعتمد ترجيح الزركشي وشيخنا
الرملي اعتمد الضمان اه سم وقوله فالشارح الخ أي والمغنى وقوله وشيخنا الرملي الخ أي والنهاية قول المتن
(فطار الخ) ولو طار فصدمه جدار فمات أو كسر في خروجه قارورة القفص ضمن مغنى وروض (قوله اجماعا)
إلى قوله كذا اطلاقه في المغنى وإلى قوله وقد يفرق في النهاية (قوله حتى طار) كما قاله القاضي قال أو كان
القفص مفتوحا فشى إنسان على بابه ففرع الطائر وخرج ضمن مغنى ونهاية (قوله فقتلته) وإن لم تدخل
القفص ولم يبعد ذلك كما بحثه شيخنا اه مغنى (قوله وقيد السبكي الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كما قال السبكي
بما إذا علم الخ اه (قوله بما إذا علم الخ) ظاهر كلام شرح الروض الاكتفاء بحضورها وإن لم يعلم به اه سم
(قوله وإلا الخ) شامل لحضورها اه سم (قوله بأن الاتفاق قد يقصد من هرة) يعني قد يقصد الفاتح بالفتح
مع عدم حضور هرة اتلافنا شئ من هرة تمر بعد على القفص وهو مفتوح (قوله ويتجه أن عليه الخ) أقره سم
وع ش (قوله كحضورها) أي وعليه به (قوله أو أطلق الخ) عطف على فتح قفصا الخ وجرى النهاية والمغنى

أن هذا ان لم يقتض التساوى في الحكم اقتضى عكسه فليتأمل (قوله أوزلولة) عطف على ربيع وقوله طرا أي
العارض ش (قوله ويؤيده عدمه في قولهم الخ) في التأييد بنظر لظهور الفرق (قوله لفتح الزق) قال في
الروض فرع حل رباط سفينة فغرقت بحله ضمن أو بحادث ربيع فلا فإن لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه
أحدهما المنع أي من الضمان كالزق قال الزركشي وهو الأقرب للشك في الموجب والثاني يضمن لأن المساء
أحد المتلفات اه فالشارح اعتمد ترجيح الزركشي وشيخنا الرملي اعتمد الضمان (قوله في المتن أن طار في
الحال) قال في الروض أو طار فصدمه جدار أو كسر قارورة القفص ضمن اه (قوله أو وثبت هرة) قال في
شرح الروض ثم ما ذكره من الضمان فيما أخذته هو ما في الأصل عن فتاوى الفقهاء وهو قياس ما يأتي عنه في
مسئلة الحمار أي فيما إذا حل رباطا على شعير فاكله في الحال حمار بجنبه لكن قياس ما يأتي عن غيره أنه لا ضمان
اه (قوله وقيد السبكي وغيره الخ) اعتمده مر (قوله بما إذا علم بحضورها) عبارة شرح الروض إذا كانت
حاضرة وإلا فهو كعرض ربيع بعد فتح الزق اه وظاهره الاكتفاء بحضورها وإن لم يعلم به (والا) شامل
لحضورها (قوله أو أطلق بهيمة بجانبها حب الخ) لم يزد في شرح الروض على نقله في هذا عن الماوردي
والرويانى أنه لا ضمان ثم فرق بينه وبين ما اقتصر عليه الروض من الضمان في فتح وعاء الحب ونقله أصله عن

فتح وعاء حب فاكلته بهيمة على ما نقل ويفرق بأنه في الأول أغرى البهيمة باطلاقها وهو بجانبها وفي الثاني لم يغرها وشرح
والفرض أنه لم يستول على الحب (ضمنه) لا شعاره بتنقيده وبحل قولهم المباشرة مقدمة على السبب ما لم يكن السبب ملجأ (وان وقف ثم طار فلا)

وشرح الروض على عكس ما في الشرح عبارتهم واللفظ الاول ولو حل رباطا عن عطف في وعاء فاكلته في الحال بهيمة ضمن ولا ينافيه تصريح الماوردي بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا او كسرت ان لم يضمن سواء اتصل ذلك بالحل ام لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في المتلف عكس ما هنا قال ع ش قوله مر رباط بهيمة اي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبها اذا ارسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها هنا لا يدل عليه ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فارسله لها تقصيرا (قوله لا شعاره) الى قول المتن والايدي في النهاية والمعنى (قوله لا شعاره الخ) اي الطير ان في الحال (قوله ومحل قولهم الخ) رد لدليل المرجوح عبارة المعنى والثاني يضمن مطلقا لانه لو لم يفتح لم يطرو الثالث لا يضمن مطلقا لان له قصدا واختيارا والفاتح متسبب والطائر مباشر والمباشرة مقدمة على السبب اه (قوله ويجري ذلك) اي تفصيل فتح القفص اي نظيره (قوله في حل رباط بهيمة الخ) اي خرجت وضاعت ولو خرجت البهيمة عقب فتح الباب فالتفت زرعها وغيره لم يضمنه الفاتح كما جزم به ابن المقرئ وإن جزم في الانوار بخلافه لاذلا يلزمه حفظ بهيمة غيره عن ذلك ولو وقف على جداره طائر ففقره لم يضمنه لان له منعه من جداره وإن رماه في الهواء ولو في هواء داره فقتله ضمنه لئلا يفسد له منعه من هواء داره ولو فتح حرزرا فاحذر غيره ما فيه او دل عليه اللصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال وتسييه بالفتح في الاولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو اخذ غيره بامرته وهو غير مميز او اعجمي يرى طاعة امره ضمنه دون الآخذ ولو بنى دارا فالقتل الريح فيها ثواب وضاع لم يضمنه لانه لم يستول عليه نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان له منعه من جداره فهو اعتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه كلف صاحبه منعه بحسبه أو قص جناح له او نحو ذلك وإن لم يتولد عن الطائر ضرر يجلسه على الجدار لان من شأن الطير تولد النجاسة منه بروثه ويترتب على جلوسه منع صاحب الجدار منه لو اراد الانتفاع به قوله ولو بنى دار الخ البناء ليس بقيد قوله لم يضمنه اي حيث لم يتمكن من اعلام صاحبه ولم يعلمه والاضمن اه كلام ع ش (قوله ومثلها فن) اي في حل القيد وفتح الباب ولو اختلف المالك والفاتح في انه خرج عقب الفتح او تراخي عنه فينبغي تصديق الفاتح لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (لا عاقل) عبارة المعنى بخلاف الرقيق العاقل ولو كان آبقا لانه صحيح الاختيار فخر وجهه عقب ما ذكر يحال عليه اه (فامر د انسان باطلاقه) اي فاطلقه فينظر هل يطير عقب اطلاقه او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى اه سم (قوله بغير تزوج) الى قوله لكن رجح في النهاية (قوله الضامن) اخرج به ما لو كان غاصبا لا اختصاص فلا يأتى فيه ما سياتى اه رشيدى اقول وكذا اخرج ما سئد كره لشارح بقوله وكذا من انتزعه الخ (قوله وإن كانت) اي الايدي و (قوله امانة) اي ايدي امانة اه معنى (قوله بان وكله في الرد) ظاهره وإن كان ذلك اعوز عن الرد بنفسه وفيه نظر اه سم قول المتن (وإن جهل صاحبها) اي او اكره على

فتاوى القفال (قوله ويجري ذلك في حل رباط البهيمة) عبارة الروض وشرحه وحل رباط البهيمة والعبد المجنون وفتح باب مكانها كما صرح به اصله كفتح القفص فيما ذكر اه وقديو خدمته انه لو كسرت البهيمة حال خروجها باب المكان او اثناء هناك ضمنه الفاتح وهو محتمل وعليه فقوله في شرح الروض بعد ذلك وقد صرح هو اي الرويانى كالماوردى بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا وكسرت إناء لم يضمن سواء اتصل ذلك باكل ام مالانها المتلفة يمكن ان لا يخالف ذلك بان يفرق بين حل الرباط وفتح الباب وقدي يفرق بين الطير والبهيمة لان للطير عادة عند الفتح من الهيجان المؤثر ما ليس للبهيمة ويفرق بين اتلاف الباب الذى فتح والاناء الذى عنده وبين الاتلاف مع الحل لان الخروج مؤثر في الباب وما عنده ما لا يؤثر مجرد الحل فيما هناك وقياس هذا انه لو اتلف الطائر قارورة خارج القفص فلا ضمان فالسائلان سواء على هذا (قوله فامر د انسان باطلاقه) من يده فاطلقه فينظر هل يطير عقب اطلاقه او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى (قوله وإن كانت) اي الايدي ش (قوله بان وكله في الرد) هل محل ذلك اذا علم اخذنا من استثناء البغوى الاتى او يفرق بين الحرو والقن ثم ظاهر قوله بان وكله في الرد وإن كان ذلك لعجز عن الرد بنفسه وفيه نظر (قوله

لا شعاره باختياره ويجرى ذلك في حل رباط البهيمة وفتح باب اصطبلها ومثلها قن غير مميز ومجنون لا عاقل ولو آبقا والحق جمع بفتح القفص ما لو كان بيد صبي أو مجنون طائر فامر د انسان باطلاقه من يده فاطلقه قال الاذرعى وهذا حيث لا تميز ولا لافقيه نظر لاذعمد المميز عمد وكغير المميز من يرى تحتم طاعة امره قبل الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير ورد بان الذى قاله جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطير جمعه (والايدي المترتبة) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن وإن كانت في اصلها امانة كوديعة وو كاله بان وكله في الرد (أيدي ضمان وان جهل صاحبها الغصب)

لأنه وضع يده على ملك غيره بغير إذنه والجهل إنما يقطع الائم لأنه من خطاب التكليف لا الضمان لأنه من خطاب الوضع فيطالب أيهما شاء نعم
الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما (١٤) للصلحة وكذا من انتزعه ليرده لملكه من يد غيره ضمنه وهي يد قه أو حربي دون غيرهما

الاستيلاء على المغصوب فإذا تلف في يده كان طريقا في الضمان وقرار الضمان على المكروه له كالأكره غيره
على إتلاف مال فالتلفه فان كلا طريق في الضمان والقرار على المكروه بالكسرو من ذلك جواب حادثة وقوع
السؤال عنها وهي أن شخصا غصب من آخر فرسا أو أكره آخر على الذهاب بها إلى محلة كذا فتلفت وهو عدم
ضمان المكروه بالفتح بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضا ما يقع في قرى الريف من أمر الشاد مثلا لا تباعه
باحضار بهائم الفلاحين للاستعمال في زرع أو غيره بطريق الظلم وهو أنه أن أكره تابعه على إحضار
بهائم عينها كان كل طريقا في الضمان والقرار على الشاد وأن لم يحصل إكراه أو أكرهه على إحضار بعض
الدواب بلا تعيين للمحضرة فاحضره شيئا منها ضمنه لا خياره في الأول ولأن تعيينه للبعض في الثاني وإحضاره
له اختيار منه أيضا أه عش (قوله لأنه وضع) إلى قوله لكن رجح في المغنى (قوله نعم الحاكم وأمينه) وهل
مثلها أصحاب الشوكة من مشايخ البلدان والعربان أو لافيه نظرو عبارة الأذرع في القوت الحكام وأمثالهم
الخ وهل تشمل هي ما ذكر في مشايخ البلدان الخ حيث عدل عن نوابهم إلى التعبير بأمثالهم أه عش وفيه ميل
إلى الشمول وهو الظاهر فليراجع (قوله لا يضمنان) أي وأما الغاصب فلا يبرأ إلا بالرد للمالك ومحل ذلك
إذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان لا أخذوا أو اللورد الغاصب بنفسه عليهما فينبغي براءته بذلك لقيام الحاكم
مقام المالك في الرد عليه من الغاصب لكن قضية قول شارح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لانهما نائبان
عن المالك أه أقول وهكذا قضية صنيع الشارح والنهاية والمغنى أن الغاصب يبرأ مطلقا أه عش أيضا
(قوله للصلحة) كحفظه للمالك الغائب (قوله من يد غير ضامنة الخ) ينبغى أو من غير يد مطلقا كان وجده
أبقا فآخذه ليرده أه سم (قوله فنه) أي المالك (قوله دون غيرهما مطلقا الخ) عبارة المغنى والنهاية لا غيرهما
وإن كان معرضا للضياع كافي الروضة وأصلها في باب اللقطة خلافا للسبكي فيما إذا كان معرضا للضياع أه
(قوله والغاصب بحيث الخ) أي وكان الغاصب الخ (قوله واستثنى) إلى المتن في النهاية (قوله فان جهل العبد
ضمن الناصب فقط وتعلق الخ) فيه نظر أه نهاية أي فيما قاله البغوى ولعله بالنظر لما لو جهل القن الخ ووجه
النظر أن العبد وإن كان آمينا لكونه وكلا عن الغاصب في الرد فحقه أن يكون طريقا في الضمان والقرار
على الغاصب والمتبادر من كلام البغوى في الضمان مطلقا ويمكن الجواب بأن مراد البغوى بقوله ضمن
الغاصب أن عليه الققرار أه عش (قوله بغير الولادة الخ) والافيض منها كالأول ولأدأمة غيره بشبهة وماتت
بالولادة فانه يضمنها على الأصح كما قاله الرافعى في الرهن نهاية ومغنى (قوله فلا يضمنها) أي لا يضمن عينها إذا
تلفت لكن يجب عليه المهر وارش البكارة إن وطئها للشبهة أه عش (قوله لأن الزوجة من حيث هي
زوجة الخ) وحينئذ فاصنعه في شرح المتن من استثناء الزوج من وضع اليد مشكل إلا أن يكون استثناء
منقطعاً رشيدى وعش (قوله الثاني الغصب) إلى قوله ولو كان المغصوب في النهاية والمغنى (قوله ويطالب
بكل ما يطالب الخ) ولا يرجع على الأول أن غرم ويرجع عليه الأول إن غرم أه مغنى (قوله كالضامن)
أي عن الثاني (قوله ببراء المالك) متعلق بقوله ويبرأ الخ أه رشيدى (قوله ولا عكس) أي لأن الثاني
كالاصيل وهو لا يبرأ ببراء الضامن أه عش (قوله والبيع الخ) أي والسوم نهاية ومغنى (قوله لأنه دخل
الخ) تعليل لما قبل وكذا وقوله وفي الهبة الخ تعليل لما بعده قول المتن (كوديعة) أي وقراض نهاية ومغنى
ووكالة سم (قوله ومثله مالو صال الخ) قضيته ضمان الشخص المذكور وإن كان القرار على الغاصب وفيه

من يد غير ضامنة) ينبغى أو من غير يد مطلقا كان وجده أبقا فآخذه ليرده (قوله والتعلق برقبته وغرم المالك
أيهما شاء) فيه نظر شرح مر (قوله بغير الولادة منه) والافيض منها كالأول ولأدأمة غيره بشبهة وماتت بالولادة
فانه يضمنها على الأصح كما قاله الرافعى في الرهن شرح مر (قوله وإن كانت يده ليست يضمنان) خلافا لما
دلت عليه عبارة شرح الروض مر (قوله في المتن كوديعة) ينبغى أو وكالة (ومثله مالو صال الخ) قضيته ضمان

مطلقا كما قاله لكن رجح
السبكي الوجه القائل بعدم
الضمان إذا كان معرضا
للضياع والغاصب بحيث
تقوت مطالبته ظاهر أو استثنى
البغوى من الجهل مالو
غصب عيناً ودفعها لقن الغير
ليردها للمالكها فتلفت في
يده فان جهل العبد ضمن
الغاصب فقط والاتعلق
برقبته وغرم المالك أيهما
شاء أما لو زوج غاصب
المغصوبة لجاهل بغصبها
فتلفت عند الزوج بغير
الولادة منه فلا يضمنان لأن
الزوجة من حيث هي زوجة
لا تدخل تحت يد الزوج
وهذا يندفع ليراد هذه على
المتن (ثم أن علم) الثاني
الغصب (فكغاصب من
غاصب فيستقر عليه ضمان
ما تلف عنده) ويطالب بكل
ما يطالب به الأول لصديق
حد الغصب عليه نعم لا
يطلب بزيادة قيمة حصلت
في يد الأول فقط بل
المطالب بها هو الأول ويبرأ
الأول لكونه كالضامن
لتقرر الضمان على الثاني
ببراء المالك للثاني ولا
عكس (وكذا إن جهل)
الثاني الغصب (وكانت يده
في أصلها يضمنان كالعارية)
والبيع والعرض وكذا
الهبة وإن كانت يده ليست
يد ضمان لأنه دخل على

الضمان فلا تغير من الغاصب وفي الهبة أخذ للتملك (وإن كانت يدا مائة) بغير اتها ب (كوديعة فالقرار على الغاصب) لأنه دخل نظر
على أن يده نائبة عن الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وإن غرم هو يرجع على الغاصب ومثله مالو صال المغصوب على شخص

فأثله كما مر آنفاً ويد الاتفاق
ولو للملك قبله كيد الامانة
وبعد كيد الضمان (ومتى
أثلف الآخذ من الغاصب)
شيئاً (مستقلاً به) أى بالاتلاف
وهو أهل الضمان (فالقرار
عليه مطلقاً) أى سواء كانت
يده يد ضمان أو أمانة لأن
الاتلاف أقوى من إثبات
اليد العادية أما إذا لم يستقل
بالاتلاف بان حمله عليه
الغاصب فان كان لغرضه
كذب شاة أو قطع ثوب أمره
به ففعله جاهلاً فالقرار عليه
أولاً لغرض فعله المتلف
وكذا إن كان لغرض
نفسه كما قاله (وإن حمله
الغاصب عليه بأن قدم له
طعاماً مغصوباً بضيافة فأكله
فكذا) القرار عليه (في
الاضر) لانه المتلف واليه
عادت المنفعة هذا إن لم
يقال له هو ملكي والالم
يرجع عليه لاعترافه بأن
المالك ظلمه والمظلوم لا
يرجع على غير ظالمه (وعلى
هذا) الاظهر (لو قدمه
لملكه فأكله) جاهلاً (برىء
الغاصب) لانه المتلف أما
إذا أكله عالماً فبرأ قطعاً
هذا كله ان قدمه له على هيئته
أما إذا غصب حباً أو لحماً أو
عسلاً ودقيقاً وضعه هريرة
أو حلواً مثلاً فلا يبرأ قطعاً
لانه لما صيره كالتلف انتقل

نظر فليراجع فان الوجه أنه غير مراد اه سم عبارة الحلبي ومقتضى التشبيه أنه أى الموصول عليه
يكون طريقاً في الضمان وليس كذلك وعبارة ع ش قوله ومثله أى في عدم ضمان الموصول عليه اه
فالضمير لاخذ المغصوب الجاهل الذى يده امانة بتقدير مضاف أى مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان
عليه وإن كان هذا لا يطالب اه (قوله فاثلفه) أى أثلف الشخص الموصول عليه المغصوب الصائل اه
ع ش وفي المعنى فلو كان هو المالك لم يبر الغاصب اه (قوله كما مر آنفاً) لعله اراد به ما ذكره في شرح ولو
أثلف ما لا في يد الخ من قوله ومهدر بنحوردة أو صيال أثلف الخ وفيه تأمل إذ ما ذكرنا ما هو في إتلافه في يد
المالك لا في يد الغاصب كما هنا ولعل هذا نظر فيه الرشيدى بقوله انظر اين مر اه (قوله ويد الاتلاف الخ)
عبارة المعنى ولو ضاع المغصوب من الغاصب فالتقطه إنسان جاهل بحاله فان اخذه للحفظ أو مطلقاً فهو امانة
وكذا ان اخذه للملك ولم يملك فان تملكه صارت يده يد ضمان اه (قوله قبله) أى التملك اه ع ش (قوله
كيد الامانة) خبر ويد الاتلاف قول المتن (فالقرار عليه) أى الاخذ (قوله يد ضمان او امانة) أى وإن
جهله اه سم (قوله بان حمله عليه الخ) أى حمل الغاصب الآخذ على الاتلاف (قوله فان كان) أى الاتلاف
(قوله لغرضه) أى الغاصب اه ع ش (قوله فالقرار عليه) أى الغاصب (قوله فعلى المتلف) لانه حرام اه
معنى (قوله لغرض نفسه) أى المتلف (قوله فكذا القرار عليه) أى الاكل (قوله هذا ان لم يقل الخ) عبارة
النهاية والمعنى وعلى الاول لو قدمه لاخر وقال هو ملكي فالقرار على الاكل اضافة لارجع بما غرمه على
الغاصب لكن بهذه المقالة ان غرم الغاصب لم يرجع على الاكل لاعترافه الخ ثم قالوا وتقديمه أى الطعام
المغصوب لرفيق واه اذن مالكة أى الرقيق جنابة يد منه أى الرقيق يباع فيها تتعلق موجبه برقبته فلو غرم
الغاصب رجوع على قيمة الرقيق بخلاف ما لو قدمه له بيمينه فاكلته وغرم الغاصب فانه لا يرجع على المالك ان
لم ياذن والارجع اه قال ع ش قوله لم يرافه لا يرجع على المالك أى وليس للمالك العلف مطالبة صاحب
البيمينه فليس طريقاً في الضمان اه قول المتن (وعلى هذا لو قدمه الخ) وير الغاصب ايضاً باعارة وبيعه أو
اقرضه للمالك ولو جاهلاً بكونه له باشر اخذ ماله باختياره لا بايداعه ورهنه واجارته وتزويجه والقراض
معه فيه جاهلاً بأنه له إذ التسليط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالماً وشمل التزويج الذكرو الانثى ومحلّه في
الانثى فيما اذا لم يستولدها أى وتسليمها برىء الغاصب اه معنى وكذا في النهاية الا انه قال بدل
قول الشارح أى وتسليمها وان لم يتسلمها اه عبارة سم بعد ذكر مثل ما مر عن المعنى عن الروض وشرحه قوله
أى وتسليمها ممنوع بل الحكم كذلك وان لم يتسلمها مر اه (قوله انتقل الحق لقيمته) أى ومع ذلك لا يجوز
له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولا لغيره ممن علم ان اصله مغصوب تناول شيء منه اه ع ش أى
الا بعد دفع الغاصب بدله للمالك وينبغى أن مثل الدفع بالفعل رضا المالك بتأخير فليراجع (قوله

الشخص المذكور وان كان القرار على الغاصب وفيه نظر فليراجع فان الوجه أنه غير مراد (قوله قبله) أى
التملك ش (قوله يد ضمان او امانة) أى وان جهله (قوله فالقرار عليه) أى الاخذ (قوله والا) بان قال له
ذلك في المتن (وعلى هذا لو قدمه لملكه فاكله برىء الغاصب) في الروض وشرحه (فرع) لا يبر الغاصب
من المغصوب باطعامه المالك أو اعارته اياه أو بيعه أو اقرضه له ولو كان جاهلاً بأنه له لانه باشر اخذ ماله
باختياره وتمكينه أى وير اتمكينه منه بالوضع بين يديه عالماً بأنه له لا جاهلاً به لانه يعد بايصاله في الاول دون
الثاني لا بايداعه ورهنه واجارته وتزويجه منه والقراض معه فيه جاهلاً بأنه له لان التسليط فيها غير تام بخلاف ما
إذا كان عالماً وكلامه في التزويج يشمل الذكرو الانثى ما لم يستولدها فان استولدها أى وتسليمها برىء الغاصب
ولا يبر ان صال المغصوب على مالكة فقتله المالك دفع الصياله سواء علم انه عبده ام لا لان الاتلاف بذلك
كالاتلاف العبد نفسه ولهذا لو كان العبد لغيره لم يضمنه قال الزركشى وينبغى ان يكون المرتدو الباغي كذلك اذا
قتله سيده الامام كظهيره فيامر في البيع اه وقوله السابق أى وتسليمها ممنوع بل الحكم كذلك وان لم
يتسلمها مر وقوله إذا قتله سيده الامام الخ في التقيد بالباغي إذا كان القتال بالامام نظر (قوله

وهي لا تسقط ببذل غيرها إلا برضا مستحقة أو هو (١٦) لم يرض ولو كان المغصوب قنا فقال الغاصب للمالك اعتقه أو اعتقه عنك فاعتقه جاهلا

وهي لا تسقط ببذل غيرها (الخ) ولو مع العلم بذلك اهـ معنى (قوله و برى الغاصب) قال في شرح الروض قال
البلقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه اهـ سم على حج وقوله ونحوه اى كان امره بهبته لمسجدا و
نحوه من الجهات العامة او قال له انذر اعتاقه او اوص به لجهة كذا ثم مات المالك اهـ عش (قوله قال الشيخان
الخ) عبارة النهاية والمعنى ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في اصل الروضة لكن الاوجه
معنى كما قاله شيخنا انه يقع عن الغاصب ويكون ذلك بيعا ضمنيا ان ذكر عوضا وإلا فبها بناء على صحة البيع فيما
لوا باع مال ابيه ظانا حيا نه فبان ميتا اهـ قال عش قوله مر لكن الاوجه معنى اى لا نقلا وهذا يشعر باعتماد
الاول لانه الاوجه نقلا عنده لكن اعتمد شيخنا الزياى انه عن الغاصب اهـ (قوله فعتقه عنه) اى عن
الغاصب وكذا ضمير ذكر (قوله كالمبتدأ) بفتح التاء اى كعتق المالك ابتداء بدون طلب الغاصب (قوله
في امر ترتب الخ) وهو وقوع العتق عن المالك او الغاصب (قوله وقد تقرر انه واقع) هذا محل النزاع اهـ سم
(قوله عنه) اى المالك (قوله استوفى الشروط الخ) هذا كذلك ومجرد الغصب غير مانع في نفس الامر اهـ سم
﴿فصل في بيان حكم الغصب﴾ (قوله في بيان) اى قوله وهل يتوقف في النهاية لا قوله لكن اى المتن وقوله
انثيه الى وفي يديه (قوله وانقسام المغصوب الخ) تفسير المراد بحكم الغصب هنا ولا فليس ما ذكر حكمه اذ
لا تعرض فيه لحرمة ولا لعدمها اهـ عش والظاهر ان المراد بحكم الغصب التفصيل بين ضمان نفس الرقيق
و ضمان ابعاضه (قوله وما يضمن به المغصوب) اى ويان ما يضمن الخ (قوله وغيره) بالرفع عطفا على
المغصوب اى وما يضمن به ابعاضه ومنفعة ما يؤجر اى وما يتبع ذلك كعدم إرافة المسكر على الذمى او بالجر
عطفا على الغصب اى وحكم غيره اهـ بجري والاولى الموافقات لما ياتي في الشرح انفا لا اقتصار على الرفع ثم
تفسير الغير بنحو المستام قول المتن (نفس الرقيق) اى كلا أو بعضا فدخل فيه المبيع فيضمن جزء الرقبة
منه بقيمته و جزء الحرية بما يقابل من الدية كما ياتي اهـ عش (قوله ومنه مستولدة) اى قول المتن نصف قيمته
في المعنى الا قوله لكن اى المتن وقوله لانهم شددوا الى المتن وقوله فيجب الى لان الساقط (قوله ومكانب)
اى ومدير اهـ معنى (قوله بالغمة ما بلغت) اى ولو زادت على دية الحر اهـ معنى قول المتن (تلف أو أ تلف الخ)
كذا في النهاية بتقديم الثلاثي على الرباعي والاولى العكس كما في المعنى والمحلى قول المتن (اتلف) اى بالقتل
محلى ومعنى (قوله كسائر الاموال) اى المتقومة وإلا فالمثل يضمن بمثله كما ياتي ويحتمل ان التشبيه في اصل
الضمان والاموال على عمومها اهـ عش (قوله وآثرها) اى العادية على الضامنة مع أنها المراد (قوله بالقيمة
في المغصوب) اى المتقوم فلا يشكل بما ياتي من ان الاصح في المثل إذا فقد انه يضمن باقصى القيم من وقت
الغصب الى وقت الفقد اهـ عش (قوله وفي غيره الخ) شامل للمستام فيضمن بقيمة يوم التلف اى لا نقبا بالحال
عادة اهـ عش (قوله على نحو ظهر) اى بما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر اهـ سم (قوله تضمن الخ)

ولو كان المغصوب قنا فقال الغاصب للمالك الخ) قال في الروض وشرحه بعد هذا وكذا يعتق ويرأ أن أمره
المالك بعتقه بان قال اعتقه او اعتقه عنك او عنى الى ان قال في شرحه قال البلقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق
الوقف ونحوه اهـ وانظر هل يعتق هنا عن الغاصب إذا قال المالك عنك بناء على الاوجه فيما إذا كان
المعتق المالك بامر الغاصب (قوله وعلى العتق قال الشيخان يقع عن المالك الخ) قال في شرح الروض
ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في اصل الروضة والاوجه معنى انه يقع عن الغاصب
ويكون ذلك بيعا ضمنيا ان ذكر عوض وإلا فبها بناء على صحة البيع فيما لو باع مال مورثه ظانا حيا نه فبان
ميتا اهـ (قوله وقد تقرر أنه واقع عنه الخ) هذا محل النزاع (قوله وتلك في عقد استوفى الشروط) هذا
كذلك (قوله استوفى الشروط في نفس الامر من غير مانع) مجرد الغصب غير مانع في نفس الامر
﴿فصل في بيان حكم الغصب الخ﴾ (قوله على نحو ظهر الخ) اى بما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر (قوله

كونه عبده أو حيا نه بل وان
ظن موته نفذ العتق وي
الغاصب فان قال عنى عتق
و برى اىضا على ما رجحه
السبكي ومن اتبعه وعلى
العتق قال الشيخان يقع عن
المالك لا الغاصب فان قلت
العبرة في العقود بما في نفس
الامر فعتقه اى بيع ضمنى
ان ذكر عوضا والا فبها
قلت يفرق بان قرينة
الغصب صيرت عتقه
كالمبتدأ والاصل في عتق
المالك وقوعه عنه فصرفه
عنه الى غيره لا بد له من
مقتضى قوى ولم يوجد وليد
هذا من تلك القاعدة لان
ما هنا في امر ترتب عليه
عتقه وقد تقرر انه واقع
عنه اصالة وتلك في عقد
استوفى الشروط في نفس
الامر من غير مانع فيه فتأمل
(فصل في بيان حكم الغصب
وانقسام المغصوب الى مثلى
ومتقوم وبيناهما وما يضمن
به المغصوب وغيره) (تضمن
نفس الرقيق) ومنه مستولدة
ومكانب (بقيمته) بالغمة ما
بلغت (تلف او اتلف تحت
بد عادية) بتخفيف الياء
كسائر الاموال واراد
بالعادية الضامنة وان لم يتعد
صاحبها ليدخل نحو مستام
ومستعير ويخرج نحو
حربي وقرن المالك واثرها
لان الباب موضوع

للتعدى والمراد كما يعلم بما ياتي بالقيمة في المغصوب وابعاضه أقصاها من الغصب الى التلف وفي غيره قيمة يوم التلف (وابعاضه خبر
التي لا يتقدر ارشها من الحر) كهزال وزوال بكاره وجناية على نحو ظهر او عتق تضمن لكن بعد الاند مال لاقبله (بما نقص من قيمته) اجماعا

فان لم تنقص لم يلزمه شيء أما
الجناية على نحو كف بما
هو مقدر منه بنظيره في الحر
ففيها ما نقص من قيمته
لكن بشرط أن لا يساوى
النقص مقدره . كنصف
القيمة في اليد فان ساواه نقص
منه القاضى كفى الحكومة
في حق الحر كذا ذكره
المثولى واعتمده جمع وورد
بانه إنما يأتى في غير الغاصب
أما هو فيضمن بما نقص
مطلقا لانهم شددوا عليه
في الضمان بما لم يشددوا على
غيره و يؤيده ما يأتى في نحو
قطع يده من انه يضمن
الاكثر (وكذا المقدرة)
كيد (إن تلفت) بآفة
سماوية أو قود أو حد
فيجب بعد الاندمال هنا
ايضا ما نقص لان الساقط
من غير جناية لا يتعلق به
قود ولا كفارة ولا ضرب
على عاقلة فاشبه الاموال
فان لم تنقص كان قطع ذكره
وانثاء كما هو الغالب لم يجب
شيء (وإن تلفت) بالجناية
عليها (فكذا في القديم)
يجب ما نقص من قيمته
كسائر الاموال (وعلى
الجديد يتقدر من الرقيق
والقيمة فيه كالذية في الحر
ففي) انثية و ذكره قيمتان
وان زادت قيمته وفي بذيه
كال قيمته نعم إن قطعها
مشترى وهو يبيد البائع لم يكن
قابضاً له

خبر وابعاضه (قوله فان لم تنقص لم يلزمه شيء) قياس ما يأتى في الجناية انه يبيع برهنه حاله قبيل الاندمال اللهم
إلا ان يقال ما هنا مصور بما إذا لم تنقص قيمته شيئاً لا قبل الاندمال ولا بعده ثم رأت في سم على حج كذلك اه
عش (قوله اما الجناية الخ) اى بجرح لا مقدر له اخذ من قول سم على حج وهو مقابل قوله على نحو ظهر او
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتى وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتامل ويحجب بالمنع لان المراد في
الاتى ان تكون الجناية با تلاف المقدرة وهناك تكون با تلاف شيء فيه مثلاً المراد في الاتى إتلاف الكف
وهنا جرحه اه عش عبارة الرشيدى قوله بما هو مقدر بيان لنحو كف أى ولو جنى على ما هو مقدر
منه بنظيره في الحر كال كف والرجل اى والصورة ان الجناية لا مقدر لها كان جرح كفه فهو غير ماسياتى
في المتن اه (قوله منه بنظيره) الاولى حذفه (قوله ان لا يساوى الخ) يعنى ان لا يبلغ ما نقص من قيمة الرقيق
بالجناية على نحو كفه مقدره (قوله فان ساواه) اى اوزاد عليه كما هو مفهوم بالاولى (قوله نقص) اى
وجوباً (منه) اى المساوى اه عش (قوله في غير الغاصب) اى فيما إذا كان الجانى على نحو كف الرقيق
غير الغاصب له (قوله أما هو) اى الغاصب و (قوله فيضمن بما نقص) معتمد و (قوله مطلقاً) اى ساوى
المقدر ام زاد عليه اه عش (قوله مطلقاً) لعله إذا كان التلف بجناية بخلاف ما إذا كان بآفة سماوية ونحوها
اخذاً مما يأتى انفا (قوله قطع يده) اى الرقيق (فرع) لو غصب جارية ناهداً او عبد اشاباً او امرد فتدلى
نديه او شاخ او التحى ضمن النقص عباب اه شوبرى اه يجزى (قوله او قود او حد) اى بجناية وقعت منه بعد
الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضمونة لان المستند إلى سبب سابق على الغصب
كالمتقدم عليه اه عش (قوله كان قطع ذكره) وانثاء (أى بأن سقطت بلا جناية أو قطعت قوداً سم على حج
اى اما بالجناية فتضمن اه عش اى كايأتى قول المتن (والقيمة فيه كالذية الخ) مبتدأ وخبر (قوله ففي انثيه
الخ) اى في قطعها (قوله وإن زادت قيمته) اى الرقيق بالقطع (قوله وهو يبيد البائع) غرضه مجرد افادة الحكم
وإلا فالكلام في المغصوب نعم بالنظر لما فسر به لشارح اليد العادية يكون استندراً كما اه عش (قوله لم يكن)

فان لم تنقص لم يلزمه شيء) هكذا ذكره وفيه نظر في الجناية المذكورة لما يأتى في الجنايات أنه لو لم يبق نقص
بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يكن قدر القاضى شيئاً باجتهاده فان قلت هذا لا يرد لان
الكلام في الجناية من غير ذى اليد كالغاصب فلا يناسب تضمينه اعنى ذاليد كالغاصب لا نعلم يصدر منه شيء
ولم يفت عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذى اليد لما ذكر فهذا إنما يمنع تضمينه قرار الاضمينه
طريقاً على انه لو كان المراد ذلك لم يصح الحكم بالتضمين عند وجود النقص فليتامل وليحرر وقولهم ان
المراد لم يلزمه شيء أى اصالة فلا يأتى ما يأتى في الجنايات اه (قوله اما الجناية الخ) مقابل قوله على نحو ظهر أو
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتى وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتامل ويحجب بالمنع لان المراد
في الاتى ان تكون الجناية با تلاف المقدرة وهناك تكون با تلاف شيء فيه مثلاً المراد في الاتى إتلاف
الكف وهناك جرحه (قوله او قود او حد) هذا يفيد حيث حمل الشارح اليد العادية على الضامنة كيد المستعير
ضمان المستعير بما نقص فيما لو تلفت ابعاض المعارف يده بقود او حد لكن هذا شامل لما إذا وجد السبب
في يد المعير قبل الاستعارة ولا يخفى أنه مشكل وأنه غير مراد له بل الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كما قال في
الروض وإن كانت الجناية او الردة في يد المالك والعقوبة في يد الغاصب لم يضمن ويضمن في عكسه اه (قوله
كان قطع ذكره وانثاء) اى بان سقطت بلا جناية او قطعت قوداً (قوله وان تلفت بالجناية عليها الخ)
ينبغى ان الجناية إذا كانت من غير ذى اليد ان المراد بالضمان الجانى قرأ و ذى اليد طريقاً (قوله لم
يكن قابضاً له) ينبغى ان يجرى هنا ما قاله فيما إذا قبض المشتري الجارية المبيعة قبل القبض فيقال ان قبض
المبيع لزومه الثمن بكالاه وإن تلف قبل قبضه لزومه من الثمن قدر ما نقص من قيمته كاصحوا مثل ذلك في
افتراض البكر ولعل مرادهم انه يلزمه من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة قدر ما نقص من القيمة إذ قد يكون
النقص قدر الثمن او أكثر وعبارة الروض في باب المبيع قبل قبضه فان قطع المشتري يده فيجعل قابضاً البعض

أى المشتري اه عش (قوله فلا يلزمه إلا ما نقص) بمعنى أنه يستقر عليه من الثمن نسبة ذلك النقص ويجعل قابضا لمقابله فإذا نقص ثلث القيمة يجعل قابضا للثلث ويستقر عليه ثلث الثمن ورشدى وعش وقال سم كان الزوم إذا فسخ اه والاول احسن (قوله وإلا) أى إن الزمانه كمال القيمة سيد عمر وعش وكردى (قوله مع كونه الخ) أى ولا قائل به اه عش قول المتن (نصف قيمته) أى بعد الاندمال اه عش (قوله ايضا) أى كافى الذى لا يتقدر وفى الذى يتقدر إذا تلف باقة (قوله قد برى) أى فرض برؤه (قوله ظاهر فى ذلك) أى فى الاخذ بعد الاندمال وتقدم عن عش ويأتى عن سم اعتماده (قوله هذا ان كان) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى والاشارة الى ما فى المتن (قوله إذا كان الجانى غير غاصب) أى وإن كان فى يد الغاصب اه معنى (قوله اما هو) أى الغاصب ذو اليد العادية اه معنى (قوله فيلزمه) أى كثر الامرين الخ هل يطالب الغاصب قبل الاندمال او هو كغيره ينبغى الثانى وقوله لاحتمال التشبهين أى شبه الحر وشبه المال سم على حج اه عش عبارة البجيرمى أى شبه الادى من حيث انه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا من حيث جريان التصرف عليه شورى اه (قوله على القولين) أى القديم والجديد (قوله لزمه النصف الخ) عبارة النهاية والمغنى لزمه النصف الخ (قوله لزمه) أى الغير (قوله والغاصب الزائد الخ) ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما افاده كلام شرح الروض الماراه سم وتقدم عن عش ان هذا إذا سقطت بلا جناية او قطعت بقودا ما بالجناية فتضمن اه ويوافقه قول النهاية والمغنى ولو قطع الغاصب من الرقيق أصبعان دقة وبرى ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص كما قاله أبو إسحق ويقوم قبل البرم والدم سائل للضرورة والمبعض يعتبر بما فيه من الرق كما ذكره الماوردى فى قطع يده مع ربع الدية كثر الامرين من ربع القيمة ونصف الارش اه وهو أى نصف الارش نصف ما نقص من قيمته

المبيع حتى يستقر عليه ضمانه فان تلف بعد الاندمال وقبل القبض لم يضمن المشتري اليد بارشها المقدر ولا بما نقص من القيمة بل بجزء من الثمن فيقوم العبد صحيحا ثم مقطوعا فيستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة اه وهو كالصريح فى انه لا يلزمه زيادة على ذلك وهذا الكلام شامل لما إذا كان الخيار للبايع فقط فليراجع ولنظر فيما إذا لم ينقص بجناية المشتري كالو قطع ذكره وانتيه فلم ينقص او زاد ما إذا يلزمه (قوله فلا يلزمه الا ما نقص الخ) كان الزوم إذا فسخ (قوله قابضا) أى فى الذى لا يتقدر والمقدر إذا تلف كما تقدم فيها (قوله اما هو فيلزمه أكثر الامرين الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغى الثانى (قوله لاجتماع التشبهين) أى شبه الحر وشبه المال (قوله نعم إن كان القاطع غير الغاصب الخ) فى الروض وشرحه فى الطرف الاول من الباب الثانى وكذا فى الجراحة يطالبهما أى يطالب المالك الجانى والغاصب وقرار بدلهما المقدر وغيره على الغاصب إلى ان قالوا وان لم يكن ارش الجراحة مقدرا فالمعتبر فى النقص نقص القيمة بعد الاندمال فان لم يكن حيث نقص لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل وفى المطالبة بارش المقدرة قبل الاندمال القولان فى الجناية على الحر وسأق أن المرجح المنع اه بمعناه فقوله لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل أى لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر اما الجانى فلا وجه لعدم مطالبته مطلقا لما ساقى فى الجناية انه لو لم يبق نقص بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يوجد فرض القاضى شيئا باجتهاده فعلم انه لا شئ على الغاصب فيما لا مقدره له إذا كان الجانى غيره ولم يبق نقص بعد الاندمال وقول الشارح والغاصب الزائد عليه المفروض فيما لا مقدره ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال فليراجع فان فيه نظرا لكن ينبغى فى الاول ان الكلام فيما اقراره على الغاصب لا مطلقا وحيث قد فهو طريق فيما يلزم الجانى لما تقرر أنه يفرض اقرب نقص اليه فان لم يكن فرض القاضى شيئا باجتهاده وعلم ايضا ان اقتصار الشارح فى الغاصب على ضمان الزائد باعتبار القرار والا فهو طريق فى ضمان غيره كما علم (قوله والغاصب الزائد عليه) ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم

فلا يلزمه الا ما نقص والا كان قابضه مع كونه يد البائع وفى (يده نصف قيمته) كما سيذكره آخر الديات وهل يتوقف الضمان هنا على الاندمال ايضا قولان . ظاهر النص كما قاله القمولى لا وقال الاذرى انه الاصح فيقوم بجرح واحد برى وقال البلغنى والزركشى المرجح ان المال لا يؤخذ قبل الاندمال لاحتمال حدوث نقص بسريان الى نفس او بشركة جارحة وكلام الشيخين هنا ظاهر فى ذلك وعلى الاول فالفرق بين المقدرو غيره خفى اذا المحذور المذكور فى التعليل المذكور يأتى فى المقدرو غيره هذا ان كان الجانى غير غاصب اما هو فيلزمه أكثر الامرين من نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع التشبهين فلو نقص بقطع ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع والسدس بالغصب نعم ان كان القاطع غير الغاصب والمالك وهو من يضمن كما هو ظاهر لزمه النصف والغاصب الزائد عليه

فقط أو المالك ضمن الغاصب الزائد عليه (وسائر الحيوان) أي باقيه وهو ما عدا الآدمي إلا الصبي في الحرم أو على المحرم لما مر أنه يضمن بمثله للنص تضمن نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يعلم ما يأتي وأجزاؤه بما نقص منها لأنه لا يشبه (١٩) الآدمي بل الجاد وحمل المتن على ما ذكره أولى من

تخصيص الاسنوى له بالأجزاء قال لان ضمان نفسه بالقيمة يشارك فيه القن اه لكن وجه تمايزهما ان اجزائه كنفسه بخلاف القن فحمل المتن على هذا التعميم المختص به ليفرق به بينه وبين القن اولى (تليه) التوقيم بعد الاندمال دائما والقيمة المعتبرة كلا او بعضا قيمة يوم التلف في غير المغصوب واقصى القيم فيه فتامله فرع اخذ قنا فقال انا حر فتركه ضمنه واقى بعضهم فيمن اطعم دابة غيره مسموما فماتت بانه يضمنها لا غير مسموم مالم يستول عليها ومن اجر داره الا يبتا وضع فيه دابته لم يضمن ما تلفته على المستاجر الا ان غاب وظن ان البيت مغلق وبهذا يقيد ما يأتي قبيل السير من اطلاق عدم الضمان (وغیره) أي الحيوان من الاموال (مثلي ومتقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها (والاصح ان المثل ما حصره كيل او وزن) أي امكن ضبطه باحدهما وان لم يعتد فيه لحصوله (وجاز السلم فيه) فاحصره عدأ وذرع كحيوان وثياب متقوم وان جاز السلم فيه والجواهر والمعونات ونحوها وكل مامر ما

عش (قوله فقط) أي باعتبار القرار ولا فهو طريق في ضمان غير الزائد اه سم (قوله أو المالك) أي ان كان القاطع المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط اه نهاية قال عش قوله مر ان كان القاطع المالك الخ أي ولو تعدى وكذا لو قطع الرقيق يد نفسه كما في شرح الروض وقد يقال الاقرب انه يضمن اكثر الامر لان جنايته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب ويفرق بين جنايته على نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب بان السيد جنايته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جنايته العبد فانها مضمونة على الغاصب مادام في يده اه قول المتن (وسائر الحيوان) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه اه سم (قول المتن بالقيمة) أي سواء تلف او تلف اه معنى (قوله أي أقصاها) أي ان كان غاصبا اه عش عبارة الرشيدى هذا لا يناسب ما قدمه اول الفصل من ان مراد المصنف ما هو اعم من الغصب ولا ما سياتي في المتن في المتقوم اه (قوله واجزأه بما نقص الخ) عطف على قوله نفسه بالقيمة (قوله واجزأه الخ) أي تلفت او تلفت اه معنى (قوله على ما ذكر) أي شموله لنفس الحيوان واجزأه اه عش (قوله ان اجزأه كنفسه) أي تضمن بالقيمة أي بما نقص اه سم (قوله بخلاف القن) أي يفصل في اجزائه بين ما يتقدر ارشه من الحر وما لا يتقدر منه اه سم (قوله فحمل المتن على هذا التعميم) قد يقال انه لم يحمله على التعميم لانه لم يحمله على ضمان النفس وجعل ضمان الاجزاء قدرا زائدا عليه كما لا يخفى فهو تخصيص عكس ما حمله عليه الاسنوى لا تعميم اه رشيدى (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى سم على حج لعل وجهه انه اذا حمل كلام المصنف على الاجزاء يحصل الفرق بينه وبين القن ايضا لان الاسنوى يجعل غير القن كالقن في أن نفسه تضمن باقصى القيم ولا اذا حمل كلام المصنف على الاجزاء دل على ان القن انما يفرق بينه وبين غيره في الابعاض اه عش (قوله التوقيم بعد الاندمال) مبتدأ وخبر (قوله لا غير مسموم الخ) أي لان اطعمها غير مسموم فماتت (قوله مالم يستول عليها) ينبغى مالم يكن ما اطعمه اياها مضر بها سم وعش (قوله إلا ان غاب الخ) أي المستاجر (قوله وهذا) أي بقوله إلا ان غاب الخ (قوله أي الحيوان) إلى قول المتن كما في النهاية الاقوله ويرد الى وبر اختلط وكذا في المعنى الاقوله أي امكن الى المتن (قوله وقيل بفتحها) فيه ما لا يخفى سم على حج لعل وجهه ان اسم المفعول لا يصاغ من قاصر اه رشيدى زاد عش الا بالصلة وليس المعنى هنا على تقديرها اه وقد يجاب بان باب التفعّل قد يكون متعديا بعبارة المقصود و ابواب الخاسي كلها لوازم الا ثلاثة ابواب نحو افعّل وتفعّل وتفاعّل فانها مشتركة بين اللازم والمتعدى اه (قوله فاحصره عد الخ) محترز كيل او وزن و (قوله كحيوان الخ) نشر على ترتيب اللف و (قوله متقوم) خير الموصول و (قوله وان جاز الخ) غاية و (قوله والجواهر الخ) محترز وجاز السلم الخ و (قوله متقوم) خبر والجواهر الخ و افراده بتاويل المذكور و (قوله لان المانع الخ) تعليل لكون الجواهر وما عطف عليه متقوما (قوله عليه خل التمر) أي على الحد من داخل التمر وكذا ايراد معيب الحب الخ الاتي واما ايراد البر الاتي فعلى جمعه (قوله فانه متقوم) المعتمد انه مثلي نهاية ومعنى وسم (قوله احدهما) أي السكيل والوزن (قوله بذلك) أي باحدهما (قوله وبر اختلط) الى المتن في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله وبر اختلط الخ) مبتدأ خبره قوله مثلي لكن

يبقى نقص بعد الاندمال كما افاده كلام شارح الروض المار (قوله في المتن وسائر) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه (قوله أي أقصاها) انظره فانه انما يأتي في الغاصب مع انه فرض الكلام في اعم حيث قال و اراد بالعارية الخ وغير ذلك (قوله ان اجزأه كنفسه) أي يضمن بالقيمة أي بما نقص (قوله بخلاف القن) أي يفصل في اجزائه بين ما يتقدر ارشه من الحر وما لا يتقدر منه (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى (قوله مالم يستول عليها) ينبغى مالم يكن ما اطعمه اياها مضر (قوله بفتحها) فيه تامل (قوله فانه متقوم) المعتمد انه مثلي مر (قوله ويرد بمنع حصره بذلك) انظره مع صحة السلم المتوقفة على حصره بذلك فان قلت اراد حصر ما عدا

يمنع السلم فيه متقوم وان حصره كيل او وزن لان المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدى واورد عليه خل التمر فانه متقوم مع حصره باحدهما وصحة السلم فيه ويرد بمنع حصره بذلك لان ما فيه من الماء صيره مجهولا وبر اختلط بشعير مثلي مع عدم صحة السلم فيه

فيجب إخراج القدر المحقق من كل منهما كذا قاله الاسرى و تبعه جمع لكن قال الاذرى انه عجيب ومن ثم قال الزركشى وقد يمتنع رد مثله لانه
بالاختلاف انتقل من المثل الى المتقوم (٣٠) للجهل بقدر كل منهما وهذا هو الوجه بل كلامهم مصرح به حيث شرطوا فى المثلى صحة السلم فيه

مقتضى السياق انه عطف على خل التمر كما جزم به ع ش فكان ينبغي أن يقول فانه مثلى كما فى النهاية (قوله فيجب
إخراج القدر المحقق الخ) أى ويصدق الغاصب فى قدر ذلك إذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو الظاهر
أن يقال يوقف الامر الى الصلح لان محل تصديق الغارم إذا اتفقا على شىء واختلفا فى الزائد وما هنا ليس
كذلك اه ع ش (قوله وقد يمنع رد مثله) الوجه انه لو علم قدر كل منهما رد المثل لكل منهما وان لم يعلم قدر
احدهما دون الاخر رد مثله ما علم قدره وقيمة الاخر ويمكن معرفة قيمته دون قدره ان شاهده اهل الخبرة
قبل الاختلاط اه سم (قوله وهذا الخ) أى ما قاله الزركشى وكذا ضمير فعليه (قوله لا يراى) مبالغة فى عدم
الورود (قوله على أن لا يوجب) يتامل اه سيد عمر ولعل وجهه ان عدم الاستلزام فى القرض لا يقتضى عدمه
فى الغصب مع أن قول المصنف كالصريح فى الاستلزام فى الغصب (قوله ومعيب الخ) مبتدأ خبره قوله يجب الخ
وكان الاولى عطفه على قوله خل التمر الخ ثم يقول فانه يجب الخ (قوله وقد يمنع الخ) عبارة المغنى وشرح الروض
وشمل التعريف الردى نوعا اما الردى عيبا فليس بمثل لانه لا يجوز السلم فيه اه (قوله اما المسخن بها فتقوم
الخ) والمعتمد انه مثلى وكذا الادهان المسخنة سم ونهاية ومعنى (قوله لكن خالفه) أى ابن الرفعة ما فى المطلب
(قوله بيع بعضه) أى الى الماء المسخن نهاية ومعنى (قوله والاول اوجه) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أى والنهية
والمغنى الاول سم (قوله وقيدته) أى كون الماء مثليا (قوله ويظهر الخ) معتمدا ه ع ش (قوله ولو لاقى) الى قوله
وباقى فى النهاية (قوله برد) وينبغى قراءة بضم الراء بوزن سهل فيشمل ما لو كان ذلك بنفسه او بفعل فاعل
وفى المختار برد الشىء من باب سهل و برده من باب نصره فهو مبرود و برده ايضا تبريدا اه ع ش (قوله
فاوجه الخ) عبارة النهاية فقيه اوجه اوجهها كما فى به الوالدر حمة الله تعالى لزوم أرش نقصه وهو ما بين قيمته
الخ اه (قوله و حار احينئذ) أى فالرجع بعد صيرورتها حار الى البرودة لم يسقط الارش كما فى مسائل السمن
ونحوه سم على منهج اقول وقد يقال قياس ما ذكره فى زوال العيب من انه لا يعد معه نقصا نا ان لضمان هنا
وفرق بينه وبين السمن اه ع ش (قوله و رمل) الى قوله ويبض فى المغنى لا قوله قال الى المتن وما انبه عليه فى
الفواكه الرطبة و الى التنبيه فى النهاية الا ما ذكره وقوله لا ما فيه (قوله ذهب المعدن الخالص الخ) أى قبل ان
يصنع وبعضهم أطلقه على الفضة أيضا وأطلقه الكسائى على الحديد والنحاس اه مغنى (قوله أن نحو الاناء
من نحو النحاس الخ) فرع قال فى العباب الملاحق المستوية متقومة والاسطال المربعة والمصوبة فى قالب
مثليه ويضمن بالقيمة اه و نقل فى تجريد هذه الاخير عن المهمات سم على منهج وقوله وتضمن بالقيمة قياس
ما ساقى فى الجلى انه يضمن مثل النحاس وقيمة الصنعة من نقد البلد اه ع ش (قوله ولو مغشوشة الخ) عبارة
النهاية والمغنى خالصة او مغشوشة ومكسرة او سيكة اه قول المتن (ومسك الخ) وعنب وثلج وجمد نهاية ومعنى
قول المتن (وقطن) أى وصرف نهاية ومعنى (قوله ولم يره) عبارة النهاية والمغنى ولم يستحضره اه (قوله
وسائر الفواكه الرطبة) دخل فيه الزيتون وفى التجريد ما يخالفه والظاهر الدخول اخذ من قولهم فى باب الربا
الماء لمنع الماء من معرفته قلت لو أثر ذلك لاثر فى صحة السلم فتأمل (قوله ومن ثم قال الزركشى وقد يمتنع رد مثله لانه
الخ) الوجه انه لو علم قدر كل منهما رد المثل لكل منهما وان لم يعلم قدر احدهما دون الاخر رد مثله ما علم قدره
وقيمة الاخر ويمكن معرفة قيمته دون قدره بان شاهده اهل الخبرة قبل الاختلاط (قوله على أن لا يوجب رد
المثل الخ) يمكن أن يوجب ايضا بانه مثلى لكن تعذر للجهل قدره رد مثله فعدل الى القيمة ولا يلزم من الضمان
بالقيمة ان لا يكون مثليا فقد يضمن المثلى بالقيمة كما يعلم قول المصنف الاقوى ولو ظفر بالغاصب الخ (قوله
وقد يمنع صدقة عليه الخ) فى شرح الروض وشمل التعريف الردى نوعا اما الردى عيبا فليس بمثل لانه لا يجوز
السلم فيه اه (قوله فى المتن كء) ولو ملأ حمار (قوله اما المسخن بها فتقوم الخ) المعتمد انه مثلى وكذا الادهان
المسخنة مر (قوله والاول اوجه) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى الثانى (قوله ان نحو الاناء من نحو النحاس الخ)

فعليه لا يراى على أن لا يوجب
رد المثل لا يستلزم كونه
مثليا كما يجب رد مثل
المتقوم فى القرض ومعيب
حب أو غيره يجب قيمته
كما اقضى به ابن الصلاح مع
صدق حد المثل عليه وقد
يمنع صدقة عليه فانه لا يصح
السلم فيه بوصف العيب
لعدم الضباطه (كء) غير
مسخن بنار اما المسخن
بها فتقوم على ما فى المطلب
لاختلاف درجات حموه
والحق به الاذرى
الادهان إذا دخلت النار
أى لغير التمييز لكن خالفه
فى الكفاية حيث جوز بيع
بعضه ببعض والاول اوجه
وقيدته شريح وغيره بما لم
يخالطه تراب وترددوا فى
الماء الملح ويظهر انه ان
اختلفت ملوحتة ولم
ينضبط كان متقوما لعدم
صحة السلم فيه ولا كان
مثليا ولو لاقى حجرا حارا
فى ماء برد فى الصيف فزال
برده فاوجه اوجهها انه
يأزمه ما بين قيمته باردا
وحارا حينئذ (و تراب
ورمل ونحاس) بضم اوله
اشهر من كسره (وحديد
وفضة و تبر) وهو ذهب
المعدن الخالص عن ترابه
وباقى ما يعلم منه ان نحو
الاناء من نحو النحاس
متقوم وذراهم ودنانير
ولو مغشوشة ومكسرهما ونحو سبيكة (ومسك وكافور وقطن) وإن كان فيه حبه كاذكره الرافعى ولم يره ابن الرفعة

بجواز
فبحث خلافه قال بعضهم وقشرين لم يعرض على النار بما يمنع صحة السلم فيه اه ومثله فى ذلك البن نفسه (وعنب) وسائر الفواكه الرطبة

على ما جرى عليه هنا لکنهما
جرىا في الزكاة نقلا عن
الاكثرين على ان ذلك
مقوم وصحة في المجموع
واعتمده ابن الرفعة وغيره
(ودقيق) كما في الروضة
أيضا خلافا لمن وهم فيه
ونخالة وحبوب وادهان
وسمن ولبن ومخض وخل
لاماء فيه ويض وصابون
وتمر وزبيب (لا غالية
ومعجون) لاختلاف
أجزائهما مع عدم
انضباطهما (فيضمن المثل
بمثله) مالم يتراضيا على قيمته
لانه اقرب الى حقه نعم ان
خرج المثل عن القيمة كان
اتف ماء بمفاز ثم اجتمعا
بمحل لا قيمة للماء فيه اضلا
لزمه قيمته بمحل الاتلاف
بخلاف ما اذا بقيت له قيمة
ولو تافهة لان الاصل المثل
فلا يعدل عنه الا حيث زالت
مالته من أصلها والا فلا كما
لا ينظر عند رد العين الى
تفاوت الاسعار ومحل كما يعلم
بما يأتي في قوله ولو ظفر
بالغاصب في غير بلد التلف
الحقيا لامؤنة لنقله والا
غرمة قيمته بمحل التلف ولو
صار المثل مقوما او مثليا او
المقوم مثليا كجعل الدقيق
خبزا والسمسم شيرجا
والشاة لحما ثم تلف ضمن
المثل ساوى قيمة الاخر
أم لا مالم يكن الاخر اكثرا
قيمة فيضمن بقيمته في
الاولى والثالثة

بحوز بيع بعضه ببعض وان ما فيه ذهنية لا مائية فجواز السلم فيه اولى من بيع بعضه ببعض اه ع ش (قوله
على ما جرى بالغ) عبارة النهاية والمغنى كما صححه في الشرح والروضة وهما هو المعتمد وان صحح في الزكاة الخ اه
(قوله على ان ذلك) اي العنب وسائر الفواكه اه كردى (قوله ايضا) اي كالعنب (قوله وحبوب) اي ولو
حب برسيم وغاسول اه ع ش (قوله وخل لا ماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمعتمد انه لا فرق
بين ما فيه ماء وغيره مر اه سم عبارة البحرى عن ع ش ومن المثل الخلول مطلقا سواء كان فيها ماء ام لا على
المعتمد خلافا لمن قيدها بالتى لا ماء فيها لان الماء من ضرورياتها اه (قوله ويض) الجع فيه معتبر لان البيضة
الواحدة مقومة اهر شيدى (قوله مع عدم انضباطها) اي الاجزاء اه ع ش (قوله مالم يتراضيا) الى التنبيه في
المغنى (قوله مالم يتراضيا الخ) عبارة البحرى اي بشرط خمسة الاول ان يكون له قيمة في محل المطالبة والثاني
ان لا يكون لنقله من محل المطالبة الى محل الغصب مؤنة والثالث ان لا يتراضيا على القيمة والرابع ان لا يصير
مقوما او مثليا اخر اكثرا قيمة منه والخامس وجود المثل اه وهذه الشروط كلها مأخوذة من الشرح
والمثل (قوله لانه) اي المثل (قوله ولو تافهة) يؤخذ مما سيأتى من ان هذا في الامؤنة لنقله والاولى
قيمته اه ع ش (قوله ومحل) اي فالتفصيل فيما اذا طال به بغير محل التسف بين ان يبق له قيمة ولو تافهة وان
لا اتمامه اذ لم يكن لنقله مؤنة والا فالواجب القيمة مطلقا مر اه سم على حج وقضيته انه لا نظر لاختلاف
الاسعار وهو غير مراد من ثم صرح في فصل القرض بان كلام من اختلاف الاسعار والمؤنة عبارة مستقلة
وعبارة شيخنا الزياى هذا المراد بمؤنة النقل ارتفاع الاسعار بسبب النقل اه ع ش (كجعل الدقيق) نشر
على ترتيب الف (قوله ثم تلف) خرج به ما اذ لم يتلف فيرده مع ارش النقص اه سم (قوله ضمن المثل) هو
ظاهر في الاولى والثالثة بخلاف الثانية فان كلام السمس والشيرج مثلى وليس احدهما معبودا حتى
يحمل عليه فدل المراد ضمن المثل في غير الثانية ويتخير فيها وعبارة سم على حج عبارة شرح الروض اخذ
المالك المثل في الثلاثة مخير في الثالث منها اى مالو صار المثل مثليا بين المثلين اه وهو صريح فيما قلناه اه

انظره مع انه قد يصدق عليه حد المثل (قوله وخل لا ماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمعتمد انه
لا فرق بين ما فيه ماء وغيره مر (قوله بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو تافهة) هذا مع قوله الاتى ومحل الخ
يتحصل منه في مسئلة الماء المذكورة انه حيث كان لنقله مؤنة فالواجب القيمة بقيت له بعدم مطلقا او لا وحيث
لا فان بقيت له قيمة ولو تافهة فالمثل والا فالقيمة مر (قوله ومحل الخ) اي فيما اذا طال به بغير محل التلف (قوله
ومحل الخ) فالتفصيل بين ان يبق له قيمة ولو تافهة وان لا اتمامه اذ لم يكن لنقله مؤنة والا فالواجب القيمة
مطلقا مر (قوله ولو صار المثل مقوما الى قوله ضمن المثل) الى مالم يكن الاخر اكثرا قيمة فيضمن بقيمته في
الاولى الخ فيه امر ان الاول ان هذه القاعدة افادت فيما اذا غصب مثليا او صار مقوما ان الواجب عليه رد المثل
سواء سأت قيمة المثل قيمة ذلك المتقوم الذى صار اليه وزادت عليها فان نقصت عنها او جب قيمة ذلك المتقوم
فان قلت هذا يخالف ما سيأتى فيمن غصب بيضا فتمزخ او حبا فثبت من انه يردده مع ارش النقص ان نقص اذ
هذا من قبيل صيرورة المثل مقوما وقد اوجبو ارد ذلك المتقوم مع ارش نقصه ومن لازم ذلك نقص قيمته عن
قيمة المثل والام يمكن له ارش نقص وقضية القاعدة المذكورة رد المثل كما هو ظاهر قلت لان سلم الخالفة لان
القاعدة المذكورة مفروضة عند التلف وما ذكر مفروض مع بقاءه حتى لو انعكس الحال انعكس الحكم كما
هو قضية تقيدتها بالتلف والثانى انه لو وجب المثل لكون المتقوم الذى صار اليه انقص قيمة فرضى
المغصوب منه بقيمة ذلك المتقوم ووجب قيمة المتقوم لانها اكثر من قيمة المثل فرضى المغصوب منه بالمثل
فهل يجبر الغاصب على موافقته فيه نظر ويتجه انه لا يجبر لانه اجبار على خلاف الواجب شرعا عليه وقد يكون
له غرض في الامتناع به لتيسير الواجب دون غيره فليتامل (قوله ثم تلف) خرج به ما اذ لم يتلف فيرده مع ارش
النقص ولهذا قال في الروض فصل وان نقصت الصفة فقط كمن ذبح شاة او طحن خنطرة دها مع الارش اه مع
ان ذبح الشاة قد يكون من قبيل صيرورة الشاة لحما تامل (قوله ضمن المثل) عبارة شرح الروض اخذ المالك

المثلين في الثانية فلم انه لو ذهب صاع برقيقته درهم فطاحته نصارت قيمته درهمين وسدسها نصارت درهمين وثلاثا واكاه لزمه درهم وثلاث وكيفية الدوى هنا ان يصدق بانه قيمة خبر درهمه وانما لو صار المتقوم مائة واكاه نحاس صبيغ مائة وجب فيه اقصى التيم ويضمن الحلى من النقد بوزنه وصنعتة بقيمتها من نقد البلد وقال الجمهور يضمنه كله بقيمتة من نقد البلد وان كان من غير جنسه ولا ربالا انه مختص بالعقود (تلف) المغصوب اذ الكلام فيه خلافا لمن وهم فاورد عليه ما لا يرد (أو) تلف فان تعذر (المثل) حسا كان لم يوجد بمحل الغصب ولا بدون مسافة القصر منه نظير ما مر في السلم او شرعا كان لم يوجد المثل فيما ذكر الا باكثر من ثمن المثل (فالقيمة) هي الواجبة لانه الان كما لا مثل له (والاصح) فيما اذا كان المثل موجودا عند التلف فلم يسلمه حتى فقدته كما صرح به أصله (ان المعتبر اقصى قيمة من وقت الغصب الى تعذر المثل) لان وجود المثل كبقاء عين المغصوب لانه كان مأمورا برده كما كان مأمورا ببرد المغصوب فاذا لم يفعل غرم اقصى قيمة في تلك المدة لانه ما من حالة الا وهو مطالب برده فيها

عش عبارة المغنى ثم تنف عنده اخذ المالك المثل في الثلاثة بخير في الثالث منها بين المثلين الا ان يكون الاخر اكثر قيمة فؤخذ وفي الثالث وقيمتة في الاولين وهذا محل الاستثناء اه (قول) ويتخير المالك (الخ) ذكره المغنى وشرح الروض قبل قوله ما لم يكن (الخ) (قول) واكاه) ليس بقيد اه رشيدى اى وانما المدار على مطلق التلف (قوله) كانه نحاس (الخ) يتأمل الجزم بانه مئة وم مع صدق حد المثل عليه ولعل المتجه حل هذا الكلام على اناء نحاس يتمتع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتمتع السلم فيه كالاسطال المربعة وما صلب في قالب فيضمن ذاته بمثله وصنعتة بقيمتة كحلى النقد وخرج بقوله نحاس النقد لحرمة الصنعة اه سم وقوله ولعل المتجه حل هذا الخ جزم بهذا الحل الزيادة وخش وساطان (قوله) صنع منه حلى) اى ثم تنف اه سم (قوله) وصنعتة بقيمتها) هذا هو المعتمد هنا وفي الصداق مر اه سم (قول) وقال الجمهور (الخ) عبارة النهاية والصنعة بنقد البلد كما جزم به ابن المقرئ وهو المعتمد وان ذكر في الروضة عن الجمهور ضمان الجزم والصنعة بنقد البلد اه زاد المغنى وان كانت الصنعة محرمة كالاناء من احد التقدين ضمنه بمثله وزنا كالاسيكة وغيرها مما لا صنعة فيه كالنهر اه (قوله) وان كان (الخ) هذه المبالغة راجعة الاول ايضا بل لم يذكرها في شرح الروض اى والمغنى الاعلى اه سم (قوله) من غير جنسه) الاول من جنسه كفى النهاية والمغنى (قوله) لانه مختص بالعقود) اى وما هنا بديل متفوه وليس مضمونا بعتد اه عش (قول) المانصوب (الخ) عبارة المغنى زاد في المحرر تحت يد عادية لقوله لهما في اول الفصل فخذها المصنف فورد عليه المستعير والمستام فانهما يضمنان المثل بالقيمة كما تقدم انتميه عليه في المستعير فكان الاحسن ذكره هنا وحذفه هناك لكن لما كان كلامه في الغصب استغنى عن ذلك اه (قوله) الا باكثر (الخ) اى وان قل اه عش قول المتان (فالقيمة) ولوجود المثل بعد اخذ القيمة فلا يس لاحد هماردها وطلبه في الاصح والمغصوب منه أن يصبر حتى يوجد المثل ولا يكف اخذ القيمة مغنى وروض قول المتان (والاصح ان المعتبر (الخ) هذا يجرى نظيره في اتلاف المثل بلا غصب كما في الروض اه سم (قوله) موجودا) اى حسا وشرعا و (قوله) حتى فقدته) اى فى احدهما (قوله) حتى فقدته) اى حسا او شرعا اه سم قول المتان (اقصى قيمة) اى المغصوب عند الشارح ومثل المغصوب عند النهاية والمغنى كما ياتى (قوله) لان وجود المثل (الخ) تعليل لقوله من وقت الغصب الى تعذر المثل (قوله) برده) اى المثل (قوله) فاذا (الخ) و (قوله) لانه (الخ) لا يخفى ما فيها بالنظر الى ما اختاره الشارح من اعتبار قيمة المغصوب لا المثل (قوله) بردها) اى العين اه عش اقول لو اراد عين المغصوب كما هو ظاهر يرد عليه انه مطالب برد المثل لا المغصوب ولو اراد عين المثل لا يتم تقريب

المثل في الثلاثة بخير في الثالث منها اى ما لو صار المثل مثليا بين المثلين اه (قوله) كانه نحاس) يتأمل الجزم بانه متقوم مع صدق حد المثل عليه لا يقال صنعتة معتبرة وهى غير مثلية لانا نقول هذا لا يمنع اعتبار مثلية ذاته فلتضمن بوزنها وصنعتة بقيمتها كحلى النقد الا فى فليتأمل ولعل المتجه حل هذا الكلام على اناء نحاس يتمتع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتمتع السلم فيه كالاسطال المربعة وما صلب في قالب فتضمن ذاته بمثله وصنعتة بقيمتة كحلى النقد وخرج بقوله نحاس النقد لحرمة الصنعة (قوله) صبيغ منه حلى) اى ثم تلف (قوله) من النقد) انظر وجه التقييد مع ان العين فى كل من النقد ونحو الحديد والنحاس مثلية فان كان لكون الخلاف مختصا به فيقال اختص مع ما ذكر (قوله) وصنعتة بقيمتها) هذا هو المعتمد هنا وفي الصداق مر (قوله) وان كان من جنسه) هذه المبالغة راجعة للاول ايضا بل لم يذكرها في شرح الروض الاعلى (قوله) ولا حوالية) اى فيما دون مسافة القصر كما في الروض (قوله) فى المتان والاصح ان المعتبر (الخ) هذا يجرى نظيره في اتلاف المثل بلا غصب ولذا قال فى الروض فصل غصب مثليا فتلف او اتلفه بلا غصب والمثل موجود فلم يغرم حتى عدم المثل اى حسا او شرعا فيما دون مسافة القصر اى من بلد الغصب او الاتلاف لزمه اقصى القيم من الغصب اى فى الاولى او الاتلاف اى فى الثانية الى الاعواز اى للمثل فان قال له المستحق انا اصاب الى وجود المثل اجيب ولو تلف او اتلفه والمثل مفقود وهو غاصب اى فيها فاقصى القيم من الغصب الى التلف

اما اذا كان المثل مفقودا عند التالف فيجب الاكثر من الغصب الى التالف (تنبيه) هل المتبرقة المثل او المغصوب وجها رجع السبكي وغيره الاول قالوا لانه الواجب وان كان المغصوب هو الاصل وينبئ عليهما ان الواجب (٢٣) على الاول الاقصى من التلف الى اقطاع

المثل وعلى الثاني الاقصى من
النصب الى التلف كذا قاله
شارح والذي صرحوا به
كما علمت ان الواجب الاقصى
من النصب الى تعذر المثل
في حالة او الى التلف في
اخرى وهذا غير الامرين
الذين بناهما على ما ذكره
وهو ظاهر او صريح في ان
العبرة بقيمة المغصوب
لا المثل والام يعتبر من وقت
النصب ومن ثم ذكر شيخنا في
شرح الروض ما يصرح بان
المنقول هو اعتبار المغصوب
(ولو نقل المغصوب المثل)
او انتقل بنفسه او بفعل
اجنبى وكذا المتقوم كاعلم
كالذى قبله من قوله السابق
وعلى الغاصب الرد فذكر
نقله مثال الاقتصار على
المثل لانه الذى يترتب عليه
جميع التفرجات الاتية منها
قوله طالبه بالمثل فلا
اعتراض عليه خلافا لمن
زعمه (الى بلد) او محل
(آخر) ولو من بلد واحد
بشرط ان يتعذر احضاره
حالا كما اعتمد الاذرعى
اي والام يطالبه بالقيمة
(فللمالك ان يكلفه رده)
اذا علم مكانه لخبر على اليد
السابق (وان يطالبه) وان
قرب محل المغصوب ولولم
يخف هربه ولا تواريه كما
يصرح به اطلاقهم وهو
الاوجه خلافا لما وردى

الدليل (قوله اما اذا كان الخ) محتمز قوله فيما اذا كان المثل الخ (قوله عند التالف الخ) بان فقد قبله كان
غصبه في رجب مثلا وفقد المثل في رمضان وتلف المغصوب في شوال فيكون المغصوب مضمونا باقصى قيمه
من رجب الى شوال اه بجمري (قوله قيمة المثل) اي اقصى قيم المثل (قوله رجع السبكي وغيره الاول)
اي المثل وهو ظاهر كلام الاصحاب خلافا لبعض المتأخرين نهاية ومعنى اي لا ين حجب ع ش (قوله عليهما)
اي الوجهين (قوله كما علمت) اي من قوله فيما اذا كان الخ مع محتمزه المار (قوله في حالة) اي فيما اذا كان
المثل موجودا عند التلف و (قوله في اخرى) اي فيما اذا كان المثل مفقودا عنده (قوله وهذا) اي ما صرحوا
به ان الواجب الاقصى من الغصب الى تعذر المثل في حالة الخ وكذا قوله وهو الخ (قوله ما يصرح بان المنقول
هو اعتبار المغصوب) قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تعذر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه اه سم
(قوله او انتقل) الى قوله وهو ما رجحه الرافعى في المعنى الا قوله فذكر نقله الى المتن وقوله وان قرب محل
المغصوب والى قوله وقضيته في النهاية الا قوله كما علم الى فذكر نقله وقوله فلا اعتراض الى المتن (قوله او انتقل
بنفسه) اي كالم نقله سيل اورياه ع ش (قوله كالذى قبله) يعنى الانتقال بصورتيه وقول الكردى
اي كالمثلى الذى في المتن مع كونه خلاف المتبادر يردده التفرع الاق بقله فذكر نقله مثال اي ومثله
الانتقال (قوله فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغى التعميم
ثم التفرع على كل ما يناسبه اه سم (قوله بشرط ان يتعذر احضاره حالا) اي بحسب العادة وان
استغرق حمله زمنا يزيد على الوقت الذى هم فيه عرفا اه ع ش (قوله وان قرب محل المغصوب) خلافا
للمعنى وشرح المنهج عبارتهما ان كان بمسافة بعيدة والا فلا يطالب الا بالرد قاله الماوردى وهذا كما قال
الاذرعى فيما اذا لم يخف هرب الغاصب او تواريه والا فالوجه عدم الفرق بين المسافتين اه قال البجمرى
قوله قاله الماوردى هذا راي والمعتمد انه يطالب بالقيمة مطلقا قربت المسافة ام بعدت امن تعززه او تواريه
ام لا مراه ع ش اه قول المتن (في الحال) متعلق بقوله يطالبه بالقيمة وينبغى كما قال الاسنوى اذا زادت
القيمة بعد هذا ان يطالب اي الغاصب بها لانه باق على ملكه معنى واسنى واقره سم وع ش اي المغصوب
(قوله لانه لا بد الخ) علة العلية الحيلولة لعدم المطالبة بالمثل واسقط المعنى لفظة من ثم وعليه التعليل ظاهر
(قوله ويملكها الخ) اي فيجوز له التصرف فيها ولو وجدت فيها زوائد حكمها حكم زوائد القرض فتكون
ملكاً لمن هي تحت يده بان اخذ بدل القيمة دابة اه بجمري (قوله ملك القرض) قضيته عدم جواز اخذ امة
تحل له بدلها كالا يحل له اقراضها والاوجه خلافا اذا الضرورة قد تدعو الى اخذها خشية من فوات حقه
او غير غاصب اي في الثانية فقيمة يوم التلف فلو غرم ثم وجد المثل لم يرجع اليه اه (قوله ومن ثم ذكر شيخنا
في شرح الروض ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المغصوب) قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تعذر المثل
لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه فان قيل انه كالموجود بوجود مثله قيل اعتبار الزيادة بعد تلفه مع وجود المثل
الذى لا يساويها مشكل لا يقال هي لا تعتبر حينئذ لا نأقول فلم تعتبر اقصى قيمه الى تعذر المثل فليتامل (قوله
فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغى التعميم والتفرع على كل
ما يناسبه (قوله ولولم يخف هربه الخ) كذا شرح مر (قوله اي باقصى قيمه من الغصب الى المطالبة)
لوزادت القيمة بعد ذلك فينبغى اخذ الزيادة في الروض فيما لو ابق المغصوب او سرقه او عيبه الغاصب او ضاع
كما في شرحه ان للمالك تضمين الغاصب القيمة للحيلولة اقصى ما كانت من الغصب الى المطالبة اه قال في
شرحيه وينبغى كما قال الاسنوى اذا زادت القيمة بعده هذا ان يطالب بالزيادة لانه على ملكه اه (قوله
ويملكها ملك القرض) قضيته انها لو كانت جارية تحل له امتنع اخذها لكن الاوجه جواز اخذها للحاجة

ومن تبعه (بقيته) اي باقصى قيمه من الغصب الى المطالبة (في الحال) اي قبل الرد للحيلولة بينه وبين ملكه ومن ثم لم يطالب بالمثل لانه لا بد
من التراد فقد يزيد السعر او ينحط فيحصل الضرر والقيمة شئ واحد ويملكها ملك القرض لانه ينفع بها على حكم ردها او ردها عند رد العين

ولا يبرأ بدفعها عن ضمان زوائده وأجرته ومعنى كونها للحيلولة وقوع الترادف فيها (فأذا رده) أي المغضوب أو عتق مثلاً (ردها) إن بقيت وإلا فبدلها الزوال الحيلولة ويمتنع رد بدلهامع (٢٤) وجودها وإلّا لم يرددها إذا أخذها فقد المثل ثم وجد لا نه ليس عين حقه بخلاف المغضوب ولو

اتفقا على تركه في مقابلتها فلا بد من بيع بشروطه وقضية الماتن أنه ليس للغاصب حبسه لاستردادها وهو ما رجحه الرافعي كما لا يجوز للمشتري فاسدا حبس المبيع لاسترداد ثمنه على ما مر وفرق غيره بان المشتري رضى بوضع البائع يده على الثمن ولا كذلك الغاصب فانها اخذت منه قهرا ويرد بانه قهر بحق فهو كالاختيار على ان وجوب الرد عليه فورا يمنع الحبس مطلقا وليس كالحبس للاشهاد كما مر قبيل الاقرار (فان تلف) المغضوب المثل (في البلد) أو المحل (المنقول) أو المتقل (اليه) أو عاد وتلف في بلد الغاصب (طالبه بالمثل في أي البلدين) أو الحليين شاء لان رد العين قد توجه عليه في الموضعين وأخذ منه الاسنوى أن له الطلب في أي موضع شاء من المواضع التي وصل اليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة) لذلك ويأتى هنا بحث الاسنوى ايضا فله مطالبة باقصى قيم المحال التي وصل اليها المغضوب (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف)

والملك لا يستلزم حل الوطء بدليل المحرم والوثنية والجوسية بخلاف القرض اه نهاية قال ع ش قوله مر والوجه خلافه أي فيجوز له أخذها ويحرم عليه الوطء ومع ذلك لو خالف ووطى لا حد عليه ولو حملت منه صارت مستولدة ولزمه قيمتها وقوله بخلاف القرض أي فان صحته تتوقف على عدم حل الوطء فثبت جاز التملك للقيمة جاز أخذ الامة وإن حل وطؤها كما يحل شراؤها وان امتنع القرض اه (قوله ولا يبرأ بدفعها) أي القيمة عبارة المغنى ويجب على الغاصب اجرة المغضوب إلى وصوله للمالك ولو أعطى القيمة للحيلولة وكذا حكم زوائده وارش جنايته اه زاد انها بقولنا ابق اه (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون المغضوب مستولدة اه سم عبارة المغنى وقضية كلام المصنف انه لا يسترد القيمة إلا إذا رد العين واستثنى من ذلك ما لو أخذ السيد قيمة ام الولد للحيلولة ومات السيد قبل ردها فان الغاصب يسترد القيمة كإقاله في المطلب ويلتحق بذلك ما لو اعتقها أو عتق العبد المغضوب اه وعبارة النهاية أو خرج عن ملكه بعق منه أي المالك أو موت في الأيلاد وكلا لا اعتاق إخراجا عن ملكه بوقف أو نحوه اه قال ع ش قوله مر أو موت في الأيلاد أي فيرد الوارث ان كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها فهل ترد القيمة لان الأصل الحياة فيه نظر واما لو ماتت قبله فتستقر القيمة سم وقوله فيرد الوارث أي القيمة التي أخذها مورثه من الغاصب وقوله فيه نظر لا يبعد عدم الرد بتحقيق ضمان الغاصب باستيلائه ولا يسقط إلا بعوده ليدها أو ما يقوم مقام العود ولم يوجد أحد منهما اه قول الماتن (ردها) أي بزوائدها المتصلة دون المنفصلة ويتصور زيادتها بان يدفع عنها حيوانا فينتج أو شجرة فتثمر كما قاله العمراني اه معنى وفي ع ش عن العباب مثله (قوله وجد) أي المثل وكذا ضمير قوله لانه الخ (قوله على تركه) أي رد المغضوب (في مقابلتها) أي القيمة اه ع ش (قوله بشروطه) ومنها قدرة المشتري على تسليمه وعليه فلو أبق المغضوب في يد الغاصب ولم يقدر على رده لم يصح شراؤه ويحتمل خلافه لتزويل ضمانه منزلة كونه في يده اه ع ش (قوله حبسه) أي المغضوب اه ع ش (قوله وهو ما رجحه الرافعي) عبارة المغنى وهو كذلك وان حكى القاضي الحسين عن النص ان له ذلك اه (قوله فانها اخذت) أي القيمة (منه) أي الغاصب (قوله فهو) أي الأخذ منه قهرا (قوله مطلقا) أي الأخذ بحق أو لا اه ع ش (قوله وليس الخ) أي الحبس للاسترداد عبارة النهاية وله الحبس للاشهاد الخ اه (قوله المغضوب المثل) أي قوله وقضية في المغنى (قوله وأخذ منه الاسنوى الخ) معتمد ع ش ومعنى قول الماتن (فان فقد المثل) حسبان لم يوجد أو شرعاً بان منع من الوصول اليه مانع أو وجد بزيادة على ثمن مثله اه معنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض وشرحه وقوله أو وجد بزيادة أي وإن قلت وامتنع الغاصب من بذلها اه قول الماتن (قيمة) والعبرة في التقويم بالنقد الغالب في ذلك المحل كما يأتي في قوله هذا كله إن لم ينقله الخ اه ع ش (قوله لذلك) أي لان رد العين الخ قول الماتن (بالغاصب) أي المتلف بغير غصب اه معنى (قوله وقضيته)

وقد يحتاج إلى أخذها ثلاثا فيفوت حقه لعدم تيسر غيرها ولا يطؤها ثلاثا يرددها فيكون ما جرى شبهها بأعارة الجوارى للوطء وقد يمتنع الوطء مع وجود الملك كافي الجوسية مر (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون المغضوب مستولدة فيرد الوارث إن كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها حينئذ فهل ترد القيمة لان الأصل الحياة فيه نظر واما لو ماتت قبله فتستقر القيمة (قوله ولو اتفقا على تركه الخ) عبارة شرح الروض فان اتفقا على ترك الترادف هنا أي فيما إذا أخذها لا باق المغضوب أو سرقة مثلية أو متقومة وفيها مر أي فيما إذا غصب المثل ونقله إلى بلد آخر فلا بد من بيع أمالو اتفقا على ذلك قبل رده قال الزركشي فجائز بالاتفاق قال الامام ولا حاجة إلى عقد قلت ويوجه بان القيمة حينئذ على ملك المالك تكفي فيما ذكر بخلافها بعد رده اه ثم ذكر عن السبكي انه بمجرد عود المغضوب ينتقض الملك في القيمة فيما يظهر ثم نقله عن تصريح المحاملي في مجموعته (قوله وقضية الماتن الخ) كذا شرح مر (قوله في الماتن فان فقد المثل) قال في الروض أو وجد

والمغضوب مثلي والمثل موجود (فالصحيح أنه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد) اليسير وكان الطريق آمنا (فله مطالبة بالمثل) اذا ضرر على واحد منهما حينئذ وقضيته بل صريحه وصريح ما مر في السلم والقرض أن ماله مؤنة أي

وتحملها المالك كالأمانة له بل هو داخل فيه لانه بعد التحمل صدق عليه انه لا مؤنة له ولا ينافية قولا لو تراضيا على المثل لم يكن له تكليف مؤنة النقل ولا قول السبكي والقمولى كالبغوى لو قال له الغاصب خذ وخذ مؤنة حمله لم يجبر اما الاول فلان على الغاصب ضرر افي اخذ المثل ومؤنة النقل منه واما الثاني فلان على المالك ضررا في تكليفه حمله الى بلده وان اعطاه الغاصب مؤنة وأما صورتنا فلا ضرر فيها على واحد منهما لان المالك اذا رضى باخذ المثل ودفع مؤنة حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجه (٢٥) ويؤيد ذلك قول البرهان الفزارى لم تمتنع

المطالبة بالمثل هنا لاجل اختلاف القيمة بل لاجل مؤنة حمله وقضية كلام المصنف ايضا انه لا فرق بين زيادة سعر المثل في بلد المطالبة وعدمها وهو ما رجحاه لكن اطال جمع متاخرين في الانتصار للتقيد

بما اذا لم يرد ويرد بان حيث تيسر المثل بلا ضرر ولا نظر للقيمة (والا) بان كان لثقله مؤنة ولم يتحملها المالك اخذا بما تقرر او خاف الطريق (فلا مطالبة بالمثل) ولا للغاصب ايضا تكليفه قبوله لما فيه من المؤنة والضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) سواء اكانت بلد الغصب ام لا هذا ان كانت اكثر قيمة من المحال التي وصل اليها المغصوب والا فقيمة الاقصى من سائر البقاع التي حل بها المغصوب وذلك لان تعذر الرجوع للمثل كفقده والقيمة هنا لفصلولة فاذا غرمها ثم اجتمعا في بلد المغصوب لم يكن للمالك ردها وطلب المثل ولا للغاصب استردادها وبذل المثل (واما) المغصوب (المتقوم) كالحيوان

أى التعليل (قوله وتحملها المالك) أى بدفعها كما يأتي اه سم (قوله ولا ينافية) أى قوله ان ماله مؤنة وتحملها المالك الخ (قوله لو تراضيا) أى فيما اذا كان للنقل مؤنة (قوله له) أى للمالك (تكليفه) أى الغاصب (قوله ودفع مؤنة حمله) منه يعلم ان المراد مؤنة نقله الى بلد الظفر واما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا ينافية قولا الخ وقوله ولا قول السبكي الخ اه سم (قوله ويؤيد ذلك) أى القضية المذكورة (قوله هنا) أى في مسألة الظفر فيها اذا كان للنقل مؤنة (قول وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع اه سم (قوله للتقيد بما اذا لم يرد) اعتمده مر اى فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلف اه سم ومنه الزيادة وعش اعتماده وعن المغنى انقما ما يؤا فقه قول المتن (والا فلا مطالبة الخ) ولو ظهر بالتلف الذى ليس بغاصب في غير مكان التلف فحكمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنف اه معنى (قوله بان كان) الى قول المتن واما في النهاية الاقوال لم يتحملها الى او خاف (قوله بان كان لثقله مؤنة) وزيادة قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منتهج اه عش (قوله او خاف الطريق) انظر لم منع الخوف المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الا ان يقال بل يعود الضرر على الغاصب ايضا لانه لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذى المؤنة اذا خطر ومعاثاته كاله مؤنة سم على حجب وقد يقال المراد ان لا يطالبه بالرد الى محله لما فيه من الخطر على الغاصب فلا ينافية فيه ايضا بله ان اراد اخذه ثم قد يؤيد هذا ما مر في السلم انه اذا كان لثقله مؤنة وتحملها المسلم اجبر على التسليم اه عش (قوله ولا للغاصب ايضا تكليفه قبوله) أى المثل ومثله العين المغصوبة لما ذكره اه عش (قوله سواء) الى قوله والقيمة هنا فى المغنى (قوله هذا) أى اعتبار قيمة بلد التلف (قوله كالحيوان) الى قوله انتهى في النهاية الاقواله قال القاضى (قوله وابعاضه) محله في الرقيق ان لم يكن اقصى القيم اكثر من مقدار العضو كما مر اه رشيدى وتقدم هناك انه في غير الغاصب اما هو فيضمنه وبما نقص مطلقا قول المتن (باقصى قيمة الخ) ولا فرق في اختلاف القيمة بين تغير السعر وتغير المغصوب في نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التلف اه معنى وقوله لانه الى الفرع فى المغنى الاقواله على انه الى فتجب (قوله يتوقع زيادتها) أى بالنظر لذاتها وان قطع بعدمها عادة اه عش أى فلم تقت بالكلية (قوله من غالب نقد الخ) فان غلب نقدان وتساويا عين القاضى واحدا كما قاله الرافعى فى كتاب البيع اه معنى (قوله ومحله) أى اعتبار غالب نقد بلد التلف (قوله وهو) أى محل القيمة (أكثر المحال الخ) أى قيمة (قوله وقد يضمن المتقوم الخ) غرضه منه مجرد الفائدة والا فالكلام فى المغصوب نعم هو محتاج اليه بالنظر لثاقوله قول المتن السابق يد عادية بالضامنة فان المال الزكوى بعد التمكن مضمون على المالك اه عش (قوله لانه لو اخرج) أى المالك (قوله

بن زيادة أى على ثمن مثله قال فى شرحه أو منعه من الوصول اليه مانع اه (قوله وتحملها المالك) أى بدفعها كما يأتي (قوله ودفع مؤنة حمله) منه تعلم ان المراد مؤنة نقله الى بلد الظفر واما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا ينافية قولا الخ وقوله ولا قول السبكي الخ (قول وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع (قوله للتقيد بما اذا لم يرد) اعتمده مر اى فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلف (قوله او خاف الطريق) انظر لم منع الخوف المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الا ان يقال بل يعود الضرر على الغاصب ايضا لانه لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذى المؤنة اذا خطر ومعاثاته

(٤ - شروانى وابن قاسم - سادس)

وابعاضه سواء القن وغيره (فيضمنه بأقصى قيمة من الغصب الى التلف) لانه فى حالة زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فذا لم يرد ضمن بدله بخلاف ما لو رد بعد الرخص لا يغرم شيئا لانه مع بقاء العين يتوقع زيادتها على انه لا نظر مع وجودها للقيمة أصلا وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف ومحله ان لم ينقله والا اعتبر نقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل اليها وقد يضمن المتقوم بالمثل الصورى كالمثل تلف الهال الزكوى في يده بعد التمكن لانه اخرج مثله الصورى مع بقاءه جاز فاولى مع تلفه (فرع)

قال القاضي غصب برأيه خمسة عشر فطاحنه فعاد عشرين فغزبه فعاد خمسين ثم تلف ضمن ثمانين إذ ما نقصه الطحن لا تجبره زيادة الخبز كالونسي
القفن حرفته وعلمه أخرى أو أقره جمع متأخرون بل جزم به آخرون وكانهم نظروا إلى أن هذا من صور ما إذا صار المثل متقوما المرجح فيه أنه
يجب مثله ما لم يكن المتقوم أغبط فتجب (٢٦) قيمته وهي الثمانون في صورة القاضي لأنها لا غبطو الثلاثون وإن وجبت للنقص لكنها

بدل الجزء الفائت بالطحن
فضمنت للخمسين وبهذا
يجاب عما يقال القياس
وجوب البرو الثلاثين لأنه
حيث لا أغبط يجب المثل
وأما الثلاثون فقد استقرت
بالطحن أو لا يجبره وإن زاد
بالخبز أضعافا وعما يقال
أيضا هذا مبنى على ما قاله
القاضي أنه لو طحن البر ثم
خبزه وجب أكثر القيم ولا
يطالب بالمثل نظر الخالة عند
تلفه وهو ضعيف ووجه
الفرق بين هذا وصورته
الاولى ما تقرر أنه وجب
ارش اجزاء فائتة فضمن
للأصل ووجبت قيمة الكل
فوجوب القيمة هنا ليس
للنظر لوقت التلف بل لضم
الارش إلى الأصل وفيما
انفرد به القاضي للنظر
إلى وقت التلف فتخالف
المدركان نعم يلزم على ذلك
أن محل قولهم إذا صار المثل
متقوما وجب المثل ما لم يكن
المتقوم أغبط ما لا يمكن
الغاصب ضمن جزءا من المثل
إذا ضم ارشه إلى قيمة
المتقوم صار أغبط فيجب
الأغبط هنا نظرا لما قررته
من تبعية الارش للعين لأنه
بدل جزئها ولا ينافي مامر
من ضمان الثلاثين ما قيل

فعاد عشرين) فقد نقص ثلاثين اه سم (قوله ثم تلف) أي الخبز (قوله من صور الخ) أي فإن الخبز الذي
صار إليه متقوم اه سم (قوله المرجح فيه الخ) نعت لما إذا الخ (قوله مثله) أي المثل (قوله قيمته) أي المتقوم
(قوله والثلاثون الخ) جواب عما يقال المتقوم هنا الخبز وقيمته خمسون لا ثمانون وحاصل الجواب أن قيمة
الخبز مع ملاحظة بدل الجزء التالف ثمانون اه كردى (قوله وبهذا) أي بالضم المذكور (قوله لأنه حيث
لا أغبط) أي كما هنا لا استواء قيمة البر المثل والخبز المتقوم إذ كل خمسون اه سم (قوله يجب المثل) أي وهو البر
هنا (قوله وأما الثلاثون الخ) من جملة ما يقال (قوله فقد استقرت) أي وجوب الثلاثين على حذف المضاف
(قوله هذا) أي ما قاله القاضي وأقره الجميع المتأخرون (قوله على ما قاله القاضي) أي مرة أخرى قبل قوله
السابق اه كردى (قوله ولا يطالب بالمثل الخ) هذا مخالف لما تقرر في قاعدة صيرورة المثل متقوما من أنه
يطالب بالمثل إلا أن يكون المتقوم أكثر قيمة فلماذا قال وهو ضعيف اه سم (قوله وهو) أي القول الثاني
للقاضي ضعيف أي والمبنى على الضعيف ضعيف اه كردى (قوله بين هذا وصورته الاولى) جعلها صورتين
باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز في الاولى دون هذا اه سم عبارة الكردى قوله بين هذا
أي القول الثاني وقوله وصورته الاولى أراد بها قوله غصب برأيه خمسة عشر الخ اه (قوله فضمنت) أي الارش
وهو الثلاثون فالتأنيث لرعاية المعنى (قوله فوجوب القيمة هنا) أي قيمة الكل في الصورة الاولى و(قوله
وفيما انفرد به الخ) أي في وجوب القيمة في الصورة الاخرى من صورتي القاضي التي انفرد هو بها اه كردى
(قوله على ذلك) أي ما تقرر (قوله ما لا يمكن الخ) خبر أن محل الخ اه كردى (قوله فيجب الاغبط الخ)
متفرع على اللازم المذكور (قوله ما مامر الخ) أي في الصورة الاولى (قوله لان هذا) أي ما قيل الخ (قوله رده
الخ) أي سواء رد المثل أو تلف (قوله وان زاد الخ) تعميم ثان لقوله فيضمنه (قوله كما م) أي في الصورة الاولى
وفي أول الفصل قول المتن (وفي الاتلاف) أي للثمن (قوله لمضمون) إلى قول المتن ولا تضمن في
النهاية (قوله لمضمون بلا غصب) دخل فيه المعار والمستام فيضمنان بقيمة يوم التالف اه ع ش قول المتن (يوم
التلف) هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله ثم فقد فيضمن بالاقصى إلى فقد المثل كما بيناه عند
قول المتن السابق والاصح أن المعتبر الخ سم على حج اه ع ش (قوله ان صلح) أي محل التلف للتقويم وكذا ضمير
قوله إليه الا في (قوله وذلك) أي اعتبار يوم التالف (قوله عبد المغنيا الخ) ولو اتلف ديك الهراش أو كبش
النطاح ضمنه غير ماهرش أو ناطح اه نهاية (قوله لأنه حرمة الخ) عبارة النهاية قال في الروضة لأنه محرم كما

كاللؤنة (قوله فعاد عشرين) فقد نقص ثلاثين (قوله من صور ما إذا صار المثل متقوما) أي فإن الخبز الذي
صار إليه متقوم (قوله لكنها بدل الجزء الفائت بالطحن) في إطلاقه أنه بالطحن فات جزءا نظرا بل قد يقطع
بعدم فوات متمول (قوله بهذا يجب الخ) يتأهل وجه الجواب به (قوله لأنه حيث لا أغبط) أي كما هنا لا استواء
قيمة المثل وهو البرو والمتقوم وهو الخبز إذ كل خمسون (قوله ولا يطالب بالمثل) هذا مخالف لما تقرر في قاعدة
صيرورة المثل متقوما من أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون الاخر أكثر قيمة فلمذا قيل وهو ضعيف (قوله
ووجه الفرق بين هذا وصورته الاولى) جعلها صورتين باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز
في الاولى دون هذه (قوله في المتن يوم التالف) هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله ثم فقد
فيضمن بالاقصى إلى تلف المثل كما بيناه عند قول المتن السابق والاصح أن المعتبر الخ (قوله لم يلزمه ما زاد على
قيمتها بسبب الغناء) قال في الروضة لأنه محرم كما في كسر الملاهي قال في شرح الروض وهو محمول على غناء

القاعدة في المثل أنه لا يتغير ضمانه بنقص القيمة لأن هذا في نقص بالرخص فقط ثم رده بعينه أو ما نقص بفعل الغاصب أو بغير
فعله كذسيان الصنعة عنده فيضمنه رده أو تلف وان زاد عنده ما يزيد على ذلك النقص كما م (وفي الاتلاف) لمضمون (بلا غصب) يضمنه (بقيمة
يوم التلف) في محله أن صلح والا كقارة قيمة أقرب محل إليه وذلك لأنه لم يدخل في ضمانه قبل وبعد التلف هو معدوم وضمن الزائد في المغصوب
أنما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو اتلف عبد مغنيا لزمه تمام قيمته أو أمة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء لأنه لا حرمة استماعه منها

عند خوف الفتنة لقيمة له وتضيته ان غناء العبد لو حرم لكونه امر دحسنا يخشى منه الفتنة (٢٧) او غير امر ذلك لانه لا يعرف الغناء إلا

على وجه محرم كان مثلهما
فيما ذكر ولو استوى في
القرب اليه محال مختلفة
القيم تخير الغاصب فيما
يظهر (فان جنى) عليه بتعد
لا بنحو صيال وهو يبد
ماله او من يخلفه في اليد
(وتلف بسرية) من تلك
الجنابة (فالواجب الاقصى
أيضا) من حين الجنابة إلى
التلف لأن ذلك إذا وجب
في اليد العادية في التلف
الساري أولى (ولا تضمن)
حشيشة ونحوها من
المسكرات الطاهرة على ما
قاله ابن النقيب كالخمر وفيه
نظر لانها متقدمة يصح بيعها
فليحمل على ما إذا فاتها على
مريدا كلها المحرم وانحصر
تفويتها في إتلافها ولا
(الخمر) ولو محترمة لذمى
لا قيمة لها ككل نجس ولو
دهنا وماء على الأوجه
والمراد بها ما يعم النبيذ
نعم لا ينبغي إراقته قبل
استحكام غير حنفى فيه لئلا
يرفع له فيغرمه قيمته ولا
نظر هنا لكون من هو له
يعتقد حله او حرمة خلافا
لما يوهمه كلام الأذرى
لأن ذلك إنما هو بالنسبة
لوجوب الإنكار لما يأتي
انه إنما يكون في مجمع عليه
او ما يعتقد الفاعل تحريره
(ولا تراق) هي فاولى بقية

في كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة لئلا ينافي ما يأتي في الشهادات من كراهته بخلاف ما لو لم
يكن الغناء محرما فيلزمه تمام قيمتها وكالامة في ذلك العبد اه (قوله عند خوف الفتنة) أي بان يخاف منها
ذلك عادة أي باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكروها وحينئذ يضمه حلي اه بجمري
(قوله إلا على وجه محرم الخ) نحو المقترب بالآلات الموهوب فيها يظهر أي بناء على حرمة على خلاف فيه يأتي في
الشهادات اه سيد عمر (قوله ولو استوى الخ) من متعلقات ما قبل مسئلة العبد فكان الاتق تقديمه هناك
اه رشيدى (قوله تخير الغاصب) أي المتلف وإنما سماه غاصبا مجازا اه كردى (قوله عليه) أي المتقوم
اه مغنى (قوله على ما قاله ابن النقيب) اعتمده النهاية والمغنى لكن عبارتهما كما قاله الاسنوى اه (قوله
وفيه نظر الخ) جوابه ان الشارع متشوف لاتلاف المسكرات فلا ضمان شرح مر اه سم وقال ع ش
أقول وهو أي ما في التحفة من الضمان الأقرب ووجه أنها طاهرة ينفع بها ويجوز أكلها عند الاحتياج
كالدواء فالاتلاف يفوت ذلك على محتاجها اه (قوله ولو محترمة) إلى قوله انتهى في المغنى إلا قوله ومثله إلى
لأنهم يقررون وقوله وآلة الله وإلى قول المتن وتضمن في النهاية إلا قوله والخزير وقوله يأتي في الإيراع إلى
المتن (قوله ولو محترمة لذمى) هذا يفهم ان الجزرة في يد الذمى قد تكون غير محترمة وليس مراد ابل هي محترمة
وان عصرها بصد الجزرة فلا تراق عليه إلا إذا اظهر نحو بيعها فتراق الاظهار لعدم احترامها اه ع ش
(قوله والمراد بها الخ) أي على سبيل التجوز أي بناء على ما قاله الاكثر من أن تغارهما فالخمر هي المعتصر من
العنب والنبيذ والمعتصر من غيره لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحدا وهما الاثر
انها اسم لكل مسكر وعلى هذا لا تجوز في كلام المصنف (قوله نعم لا ينبغي الخ) عبارة المغنى والنهاية ولكن
لا يريه إلا بامر حاكم مجتهد يرى ذلك كما قاله الماوردى لئلا يتوجه عليه الغرم فانه عند ابن حنيفة مال
والمقلد الذي يرى إراقته كالمجتهد في ذلك اه قال ع ش قوله ولو لكن لا يريه الخ والذي يظهر ان مراده ان
الاولى ان لا يريه إلا بامر الحاكم المذكور لانه يمتنع بغير امره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضى المنع سم
على منهج اه (قوله قبل استحكام غير حنفى) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به
غيره ان مجرد الاستئذان لا يمنع تغريم الحنفى فتأمل اه سم ومر عن النهاية والمغنى ما يفيد ان المراد
بالاستحكام الأمر (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله نعم الخ (قوله هنا) أي في التوقي عن الغرم بالاستحكام
و (قوله يعتقد حله) أي حتى يحتاج توقي الغرم إلى الاستحكام و (قوله او حرمة) أي حتى يكون النبيذ
حينئذ كالخمر المجمع عليها فلا يحتاج التوقي إلى الاستحكام اه مغنى (قوله لان ذلك الخ) عبارة المغنى لان
توقي الغرم عند من يراه لا فرق فيه بين من يعتقد تحريره وغيره فلا وجه لما قاله أي الاذرى اه قول المتن (ولا
تراق على ذمى) انظر إرافة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا نظر هنا الخ على انه
براق عليه اه سم وهو محل تأمل فان ظهر فيها صريح نقل والافواولى من الذمى بعدم الاراقة لانه يتخذ
باجتهاده مبنى على شريعة الاسلام وان ضيق مدركه فليتأمل فان كلام التحفة السابق إنما هو في الضمان

نخاف منه الفتنة لئلا ينافي ما صححه في الشهادات من انه مكروه ثم قال في شرح الروض وكالجارية فيما ذكر
العبد وما نقله الاصل فيه من لزوم تمام قيمته يحمل على ذلك اه ع ش مر (قوله في الاتلاف السارى أولى)
وقد يضمن بالاقصى في الاتلاف غير السارى أيضا كالألف في يد المالك والمثل موجود ثم فقد فيلزمه اقصى
القيم من الاتلاف إلى فقد المثل قال في الروض فصل غصب مثليا فاتفقوا وتلفه بلا غصب والمثل موجود فلم
يغرم حتى عدم المثل فيما دون مسافة القصير لزمه اقصى القيم من الغصب أي في الاول او الاتلاف أي في الثاني
إلى الاعواز أي فقد المثل اه وقد تقدم عند قول المتن والأصح أن المعتبر الخ (قوله على ما قاله ابن النقيب)
اعتمده مر (قوله وفيه نظر الخ) جوابه ان الشارع متشوف لاتلاف المسكرات فلا ضمان شرح مر (قوله
قبل استحكام غير حنفى) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به غيره ان مجرد الاستئذان
لا يمنع تغريم الحنفى فتأمل (قوله في المتن ولا تراق على ذمى) انظر إرافة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق

المسكرات (على ذمى) ومثله فيما يظهر معاهد ومستأمن لأنهم يقررون على الانتفاع بها بمعنى أنهم لا يتعرض لهم فيه

(إلا أن يظهر شرها أو بيعها) أو هبتها ونحو ذلك ولو من مثله بأن يطالع عليه من غير تجسس ذتراق عليه لأن في إظهار ذلك استهانة بالاسلام وآلة الله والخنزير مثلها في ذلك هذا كله إذا كانوا بين أظهرنا أو أن نفر دوا بمجلة من البلد فإن نفر دوا ببلداى بأن لم يخاطبهم مسلم كما هو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها منه وهو لم يظهرها (إن بقيت العين) لما تقر رانه يقر علمها والمؤنة على الغاصب كافي الروضة وأصلها وإن اطالوا في الانتصار لمقابله أنه ليس عليه (٢٨) إلا التخلية (وكذلك المحترمة) وهي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء من خلية ولا خيرية

على المعتمد (إذا غضبت من مسلم) يجب ردها عليه ما بقيت العين لأن له إمساكها لتصير خلا ما غير المحترمة فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر خمر أو زعم أنها محترمة لم يقبل منه وإلا لا يتخذ الفساق ذلك وسيلة إلى اقتناء الخمر وإظهارها قال الأذرى إلا أن يعلم ورعه وتشهر تقواه ويؤيده قول الامام لو شهدت مخائل بأنها محترمة لم يتعرض لها (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاحى) والأواني المحرمة (لا يجب في إبطالها شيء) لوجوبه على القادر عليه ولأن صنعة المحرم لا تقابل بمال أما آلهة لاهوت غير محرمة كدفع فيحرم كسرها ويجب إرشاها ويأتى في اليراع المختلف فيه ما مر في التنبذ (والاصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش) لا مكان لآلة الهيئة المحرمة بذلك مع بقاء بعض المادية (بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) لزوال اسمها وهيئتها المحرمة بذلك فلا يكفي إزالة الأوتار مع بقاء الجلد اتفاقا (فان عجز المنكر عن رعاية هذا الحد)

على تقدير الاراقة لا في جوازها بل قولا السابق إنما هو بالنسبة لوجوب الانكار الخ ظاهر في أنه لا يراق عليه أه سيد عمر أى مطلقا وهو وجهه وكلام المغنى كما مر صريح في كون الكلام السابق في الضمان على تقدير الاراقة لا في جوازها قول المتن (إلا أن يظهر الخ) ومن الاظهار ما يقع في مصرنا كثيرا من شيل العتالين لظروفها والمروربها في الشوارع أه عش (قوله ولو من مثله) أى ولو كان الاظهار بشيء من ذلك لمثله (قوله بأن يطالع الخ) تصوير للاظهار (قوله وآلة الله) بأن يسمعا من ليس في دارهم أى محتلمهم أه نهاية (قوله مثلها) أى الخمرة أه عش (قوله وإن نفر دوا الخ) غاية (قوله وهو لم يظهرها) أى والحال أه عش (قوله أولا بقصد شيء الخ) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو انتقلت له بنحو هبة أو إرث أو وصية ممن جهل قصده أو عصرها من لا يصح قصده في العصر كصبي ومجنون أو قصد الخيرية ثم مات أو عصرها كافر للخمر ثم أسلم ولو طرا قصد الخيرية زال الاحترام وعكسه بالعكس شرح مر أه سم قال الرشيدى قوله مر ممن جهل قصده ليس بقيد بالنسبة للارث والوصية كما يعلم بما ذكره بعد والظر هل كذلك بالنسبة للهبة أه عبارة عش قوله ممن جهل الخ سياتى أنها محترمة إذا عصرها بقصد الخيرية ثم مات وعليه فالجهل ليس بقيد بالنسبة للارث وقديقال بمثله في الهبة والوصية أه (قوله على المعتمد) راجع للبعطوف فقط (قوله أما غير المحترمة) وهى ما عصره بقصد الخيرية نهاية أى قصد ما اعتبر أولم يطرا عليه ما يوجب احترامه اخذ الامام رشيدى (قوله ومن أظهر خمرها) قضيته أنها لو وجدت في يده من غير اظهار أو ادعى ما ذكر لا تراق وهو مقتضى ما تقدم من أنها إذا جهل حالها لا تراق على من يده أه عش (قوله وزعم) أى قال (قوله إلا أن يعلم ورعه الخ) أى أو يعرف منه اتخاذ ذلك للخلية أه عش (قوله مخائل) أى علامات أه عش (قوله ويأتى في اليراع الخ) عبارة المغنى وقضية التعليل كما قال الاسنوى ان ما جاز من الآلات كالدف واليراع يجب الارش على كاسره أه قول المتن (والاصح أنها لا تكسر الخ) نعم للامام ذلك زجرا وتاديبا على ما قاله الغزالى في إثناء الخمر بل أولى أه مغنى وفي عش بعد ذكر مثل ذلك على شرح الروض مانصه أقول ومثل الامام أرباب الولايات كالقضاة ونوابهم أه (قوله باحراق الخ) الأولى كافي النهاية ولو باحراق (قوله لأن رضاضها متمول الخ) أى وقد اتلفه بالاحراق (قوله بخلاف ما لو جاوز) أى

قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا نأظر هنا الخ أنه يراق عليه (قوله أولا بقصد شيء) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو انتقلت له بنحو إرث أو هبة ممن جهل قصده أو عصرها ممن لا يعتبر قصده كصبي ومجنون أو قصد الخيرية ثم مات أو عصرها كافر للخمر ثم أسلم ولو قصد الخيرية بعد الاحترام زال الاحترام وبالعكس وقولهم على الغاصب إراقة الخمر محمول على ما لو كانت بقصد الخيرية لعدم احترامها وإلا فلا تتجاوز له إراقتها وإن قال ابن العبادان وجوب إراقتها ظاهر متجه لأن العصير لما انقلب عند الغاصب لزومه مثله وانتقل حق المالك من العصير الذى قد صار خمر أو لم يوجد من الغاصب قصد صحيح شرح مر (قوله في المتن فان عجز المنكر الخ) في فتاوى السيوطى السؤال عن بنى مكانا بجوار مسجد وقصره على سكنى جماعة لازم مودع لآلة الله أنواع الفساد فيه من زنا واطو وشرب خمر هل يهدم وأجاب بأنه يهدم واطال جدا في الاحتجاج لذلك بالأحاديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وبكلام العلماء من أهل المذاهب الأربعة وما أجاب به من الهدم ظاهر ان تعين طريقا في منع هذه المعاصى وينبغي ان يختص جوازه بالولاية والله أعلم (قوله لأن رضاضها متمول محترم)

في الانكار (لمنع صاحب المنكر) مثلا من يريد إبطاله لقوته (أبطاله كيف تيسر) باحراق تعين طريقا أو لا فبكسر وان زاد على ما ذكر لتقصير صاحبه متى أحرقها من غير تعين غرم قيمتها مكسورة بالحد المشروع لأن رضاضها متمول محترم بخلاف ما لو جاز الحد المشروع مع إمكانه فإنه لا يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها منتهية إلى الحد الذى أتى به قال في الإحياء ويجرى ما ذكر من الإبطال كيف تيسر فيما لو عجز عن صب الخمر لضيق رؤوس أو أنها مع خشية لحوق فسقة له ومنعهم من ذلك أو كان يمضى في ذلك زمانه ويتعطل

شغله أى بحيث يمضى فيه زمن يقابل عمله فيه باجرة غير نافذة عرفا فيما يظهر قال وللولاة كسر ظرفها مطلقا جزا وتاديبا دون الأحاد قال الاسنوى وهو من النفائس المهمة ولو اختلف المالك والمنكر فى انه لم يمكن الا ما فعله (٢٩) صدق المالك على ما بحثه الزركشى اخذ من

قول البغوى لو اراقه ثم قال كان خمر او قال المالك بل عصير اصدق المالك يمينه لاصل بقاء المالية اه قال غيره وفيه نظر ويوجه بوضوح الفرق فانا نتحققنا هنا المالية واختلفنا في زوالها فصدق مدعى بقاءها لو جود الاصل معه وأما في مسئلتنا فهما متفقان على اهدار تلك الهيئة التى الاصل عدم ضمائها فاذا اختلفا في المضمن صدق المنكر لان الاصل عدم ضمائه رسيأتى ان الزوج لو ضرب زوجته وادعى انه بحق وقالت بل تعدى اصدق لان الشارع لما اباح له الضرب جعله وليا فيه فوجب تصديقه فيه وهذا بعينه يأتى هنا فالوجه تصديق المتلف « تنبيه » رسيأتى في الجهاد انه تجب إزالة المنكر ويختص وجوبه بكل مكلف قادر ولو انشئ وقتنا فاسقا وثاب عليه المميز كما يثاب عليه البالغ (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) من كل ماله منفعة يستأجر عليها (بالتفويت) بالاستعمال (والفوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كإغلاق الدار (في يد عادية) لان المنافع متقومة فضمنت

من غير اتلاف ليلائهم ما قبله وما بعده اه رشيدى (قوله وهو) أى قول الغزالي وللولاة الخ (قوله مطلقا) أى توقفت ارافة الخمر عليه او لا اه ع ش (قوله على ما بحثه الزركشى الخ) أقره المغنى (قوله والاوجه تصديق المتلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر اه سم وكذا اعتمده الزياىدى (قوله ويختص الخ) الى قوله لان ماله كفى المغنى الا قوله ولا يتصور انى ولو كان للبغصبوب وقوله ان وضع الى واجره (قوله وفاسقا) نعم قال الاسنوى ليس للكافر إزالة التهو جزم به ابن الملقن في العمدة ويشهد له قول الغزالي في الاحياء ومن شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصرة للدين فكيف يكون من غير اهله وهو جاحد لاصل الدين وعدوله اه مغنى زاد النهاية وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع يرد باننا نمانعنا منه لان فعله لذلك منزل منزلة استهزائه بالدين اه قال ع ش قوله لم ر ليس للكافر إزالة تظاهره ولو بقول او وعظ وهو ظاهر لما عمل به الشارح من ان نهييه عن المنكر استهزاء بالدين فلا يمكن منه لكن في كلام سم على حج جوازه بالقول حيث قال وفي فتاوى السيوطى لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والنسيخ والتهديد كقوله يا فاسق يامن لا يخشى الله لئن لم تقلع عن الزنا لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنية ليزنى بها وكسره الات الملاحى وارقته او انى الخور وهذه المراتب الاربعة للسلم وليس للذمى منها سوى الاولى فقط ثم ذكر كلام الاسنوى وكلام الغزالي ثم قال واما مجرد قوله لا تزن فليس بممنوع من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للسلم بل نقول ان الكافر اذا لم يقل للسلم لا تزن يعاقب عليه ان رأينا خطا بالكفر بالفروع اه ع ش عبارة البجيرى عن القليوبى قوله او فسقة أى بغير الكفر فليس للكافر ذلك لانهم ليسوا من اهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الازالة فى الآخرة كفى الصلاة فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل اه (قوله كما يثاب عليه البالغ) أى فى اصل الثواب لافى مقداره اذ الصبي يثاب عليه ثواب النافلة والبالغ ثواب الفرض اه ع ش (قوله من كل ماله) الى قوله لو حيث يذصرف الامام فى النهاية (قوله من كل ماله منفعة يستأجر عليه) كالكتاب والدابة والمسك (قوله بالاستعمال) كان يطالع فى الكتاب ويركب الدابة ويشم المسك اه مغنى (قوله كما يأتى) أى فى المتن آخر الفصل (قوله عما قبله الخ) متعلق بالا تفصال (قوله استواءهما) أى الاجرة والقيمة (قوله اما مالا منفعة له) محترز قوله من كل ماله منفعة الخ

أى وقد اتلفه بالا حراق (قوله فالوجه تصديق المتلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر (قوله تنبيه رسيأتى في الجهاد الخ) سكت عن الكافر فلم يبين ان عليه ازالة المنكر والمنهى عنه لانه مكلف بفروع الشريعة او لا او يفصل بين ان يكون مرتكب المنكر كافرا او مسلما وفى فتاوى السيوطى مانصه مسئلة رجل ذمى نهى مسلما عن منكر فهل له ذلك بناء على انه مكلف بفروع الشريعة او لا الجواب لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن مثلا ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والنسيخ والتهديد كقوله يا فاسق يامن لا يخشى الله لئن لم تقلع عن الزنا لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنية ليزنى بها وكسره الات الملاحى وارقته او انى الخور وهذه المراتب الاربعة للسلم وليس للذمى منها سوى الاولى ولين فقط دون الاخرين لان فيها ولاية وسلطانا يليقان بالكافر واما الاولى وليان فليس فيها ذلك بل هما مجرد فعل خير وقد ذكر الاسنوى فى شرح المنهاج ان فى حفظه انه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالفعل وهى المرتبة الرابعة وكذا ذكر الغزالي فى الاحياء وعلاه بان ذلك نصرة للدين فلا يكون من أهله يامن هو جاحد لاصل الدين وعدوله ثم قال فى اثناء

بالغضب كالا عيان سواء كان مع ذلك ارش نقص ام لا كما يأتى فان تفاوتت الاجرة فى المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتصور هنا اقصى لانفصال واجب كل مدة باستقراره فى الذمة عما قبله وما بعده بخلاف القيمة خلافا لمن وهم فرع استواءهما فى اعتبار الاقصى ولو كان للبغصب صنائع وجبت اجرة اعلاها ان لم يمكن جمعها والافاجرة الكل كخياطة وحراسة وتعليم قرآن اما مالا منفعة له او له منفعة لا يجوز استئجاره لها

كحب و كلب وآلة فهو فلا أجر له ولو اصطاد الغاصب به فهو له كالأجر له ولو اصطادها لانه آلة محضة له بخلاف ما لو غصب قنبا واصطاده فانه يضمن صيده إن وضع يده عليه لانه على ملك مالكه وأجره لان مالكه بما استعمله في غير ذلك ولو اتلف ولد حلوب فانقطع بسببه لبنه لانه مع قيمته ارشها وهو ما بين قيمتها حلوبا (٣٠) وقيمتها ولا ابن فيها (ولا يضمن منفعة البضع) وهو الفرج (إلا بتفويت) بالوطء فيضمنه

بمهر المثل بتفصيله الآتي آخر الباب لا بفوات لان اليد لا تثبت عليه ومن ثم صح تزويجه لامته المنصوبة مطلقا لا بإيجارها ان عجز كالمستاجر عن انتزاعها لان يد الغاصب حائلة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الا بالتفويت (في الاصح) دون الفوات كان حبسه ولو صغير الان الحر لا يدخل تحت اليد كما سيذكره في السرقه اذ لو حمله لمسبعة فاكله سبع لم يضمنه فنافعه الفائتة تحت يده اولى فان اكرهه على العمل وجبت اجرة له الا ان يكون مرتدا ويموت على رده بناء على زوال ملكه بالردة او وقفه ومنفعة المسجد والرباط والمدرسة كمنفعة الحر فاذا وضع فيه متاعه واغلقه لم يجر اجرة جميعه تصرف لمصالحه فان لم يغلقه ضمن اجرة موضع متاعه فقط وان ابيع وضمه او لم يكن فيه تضيق على المصلين او كان مهجورا لا يصلي احد فيه على ما اقتضاه إطلاقهم وكذا الشوارع وعرفة ومنى ومزدلفة وارض وقفت لدفن الموتى وإطلاقهم ذلك كله مشكل جدا لذي يتجه

على ترتيب اللفاه عش (قوله كحب) أي لحقارته هو مثال الاول و (قوله و كلب) أي لكونه غير مال و (قوله والآلة) أي لكونه محرما ههما مثال الثاني (قوله به) أي الكلب و (قوله فهو) أي الصيد (قوله لانه الخ) لعل الاولى ولا نه الخ بالواو عطف على قوله كالأجر له كالأجر له (قوله فانه يضمن صيده) ولو كان أي القن غير مميز كما صرح به الروياني اه معني (قوله ان وضع يده عليه) أي الغاصب على الصيد (قوله لانه) أي الصيد (على ملك مالكه) أي القن (قوله وأجره) أي ويضمن اجرة القن (قوله ولد حلوب) أي ولد دابة تحلب اه نهاية بضم اللام عش (قوله مع قيمته) أي الولد اه عش (قوله وهو الفرج) إلى قوله اذ لو الخ في المعنى (قوله بالوطء) أي ولو في الدبر بخلاف استدخال المني اه عش (قوله لا بفوات الخ) أي لا تضمن بفوات اه معني (قوله لان اليد لا تثبت عليه) بل اليد على منفعة للبراة اه معني (قوله مطلقا) أي قدر على انتزاعها ولا اه عش قول المتن (وكذا منفعة بدن الحر) (فرع) من نقل حراقهرا إلى مكان لزمته مؤنقره إلى مكانه الاول إن كان له غرض في الرجوع اليه وإلا فلا اه عباب اه عش (قوله دون الفوات) شمل ما لو كانت منافعه مستحقة للغير بنحو اجارة او وصية وتوقف فيه الاذرعى اه رشيدى عبارة البحرى محلله أي عدم الضمان بالفوات ما لم يكن مستحق المنفعة للغير كان اجر عبده سنة مثلا ثم اعتقه قبل تمامها او أوصى بمنافعه أبدا ثم اعتقه الوارث فجب أجرته في الصورتين بالفوات لما لك المنفعة اذا حبسه انسان ويصور ايضا بحر اجر نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها مر اه (قوله كان حبسه الخ) هو مثال للفوات ومثال التفويت يأتي في قوله فان اكرهه الخ اه رشيدى (قوله اذ لو حمله الخ) لعله من تحريف السكتة عبارة النهاية ولا نه لو الخ (قوله او وقفه) عطف على زوال ش اه سم (قوله ومنفعة المسجد الخ) إلى قوله واطلاقهم في المعنى الا قوله تصرف لمصالحه وقوله ان ابيع إلى وكذا الشوارع (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه شيئا واغلقه لم يلزمه اجرة كالأجر حبس الحر ولم يستعمله اه سم أي كما صرح به النهاية والمعنى (قوله فاذا وضع فيه الخ) أي في نحو المسجد (قوله وان ابيع الخ) غاية اه عش (قوله وان ابيع وضعه) انظر مع قوله الاتي قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز لا أجره فيه اه سم اقول ما هنا مجرد حكاية لما اقتضاه إطلاقهم ومعتمده ما يأتي فلا منافاة (قوله وكذا الشوارع الخ) أي حكمها ما تقدم في المسجد اه عش (قوله بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الخ) أفهم أن شغله بغير ذلك حرام وتجب فيه الاجرة ومنه ما اعتيد كثير من بيع الكتب بالجامع الا زهر في حرم ان حصل به تضيق وتجب الاجرة ان شغله بهامدة تقابل باجرة اه عش (قوله ولا مصلحة الخ) يتأمل تصوير مفهومه (قوله وفي نحو عرفة الخ) عطف على في نحو المسجد الخ (قوله في مصالح المسلمين) ينبغى انه لو احتاجت اليه مصالح نحو عرفة قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغى اذ لم يحتج اليه البيان ما نصه فان قيل فليجز للكافر الذي أن يحتسب على المسلم إن رآه ترزى قلنا اذا منع المسلم بفعله فهو تسليط عليه فنمنعه من حيث انه تسلط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سيلا واما مجرد قوله لا ترزى فليس بمنوع منه من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم الى ان قال بل نقول ان الكافر اذ لم يقل للمسلم لا ترزى يعاقب عليه ان راينا خطاب الكفار بالفروع اه (قوله كحب) ما المانع من استئجار الحب لتزيين نحو الخانوت (قوله أو وقفه) عطف على زوال ش (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه أنه لو لم يضع فيه شيئا أو اغلقه لم يلزمه اجرة كالأجر حبس الحر ولم يستعمله (قوله وان ابيع وضعه) انظر مع قوله الاتي قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا أجره فيه (قوله في مصالح المسلمين) ينبغى انه لو احتاجت اليه مصالح

أنه ينبغى أن يقيد ما ذكر في نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في وضعه فيه من المثلثة في اجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى او المعتكف لو وضعه وفي نحو عرفة بما اذا شغله وقت احتياج الناس له في النسك بما لا يحتاج اليه البتة حتى ضيق على الناس وأضرهم به وحينئذ يصرف الامام أو نائبه ما لزمه في مصالح المسلمين الا في الارض الموقوفة للدفن فلهما لها كالمسجد ونحو الرباط فيما يظهر وقد جمعت في شرح العباب بين اطلاق جمع حرمة غرس الشجرة في المسجد واطلاق آخرين كراهته بحمل الاول على

ما إذا غرس لنفسه أو أضر بالمسجد أو ضيق على المصلين والثاني على ما إذا اتنى ذلك وصرح الغزالي فإما منع من غرسها بانه يازمه أجره مثلها وظاهره ان ما يبيع غرسها لا أجره فيها وذكر الرافعي في تاريخ قزوين ما هو صريح كما بينته ثم أيضا في جواز وضع مجاورى الجامع الأزهر خزانهم فيه التي يحتاجونها لكتبهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز رددته عليهم ثم أيضا ويؤخذ مما ذكر عن الغزالي انه لا أجره عليهم لما جاز وضعه ان يلزمهم الاجرة للملحيز وضعه ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا أجره فيه وكل ما لم يحجز (٣١) وضعه فيه الاجرة وبه يتايد

ما ذكرته فتأمله وقس به ما ذكرته في نحو عرفة فان ذلك مهم (ولذا نقص المغصوب) أو شيء من زوائده (بغير استعمال) كعمى حيوان وسقوط يده بأفة (وجب الارش) للنقص (مع الاجرة) سليما إلى حدوث النقص ومعينا من حدوثه إلى الرد لفوت منافعه في يده وخالف في ذلك بغوى فاقى فيمن غصب عبدا فسلت يده عنده وبقي عنده مدة بأنه تجب عليه أجره مثله صحيحا قبل الرد بعده إلى البرء فاعتبرها أجره سليم مطلقا واعتبر ما بعد الرد إلى البرء وهذا الاعتبار الأخير متجهان تعذر بسبب العيب عمله عند المالك أو نقص فوجب الاجرة أو ما نقص من الرد إلى البرء (وكذا لو نقص به) أي الاستعمال (بان بلى الثوب) باللبس فيجب الارش وأجره المثل (في الاصح) لأن كلا منهما

في الحال يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل اه سم (قوله من غرسها) أي في نحو المسجد (قوله واذكر الرافعي) إلى قوله ويؤخذ اقره سم وعش والزيادة (قوله ولما يضطرون الخ) يعلم منه انه لا يجوز وضعها لاجارتها ولو لم يحتاج اليها وان وقع ذلك لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق اه عش قال البجيرمي وبقي مالو وقف شخص قائما من الخزان على المجاورين ثم خصص احدا بخزانة منه بتقرير القاضي هل له ان يؤجرها للغير ام لا فيه نظر والا قرب الثاني بل ينتفع بها مادام مجاورا فان ترك المجاورة بالمرقة وجب عليه اخراجها من المسجد واعطاؤها لمن يسكن بالمسجد واما إذا كانت ملكا له ووضعها أو لا في المسجد على وجه جائز فله بيعها لمن ينتفع بها عش وهل له اجارتها حينئذ لمن ينتفع بها لكونها ملكا له لا قياسا على الموقوفة فيحرر اطفحى اه اقول قوله وجب عليه اخراجها من المسجد واعطاؤها الخ فيه نظر بل الظاهر انه لا يجوز اخراجها من المسجد وقوله وهل له اجارتها إلى قوله ام لا الخ الا قرب فيه الثاني ايضا والله اعلم (قوله لا أجره عليهم) أي المجاورين (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية لا أقوله وبه إلى وقس وقوله فان ذلك مهم (قوله من ذلك) أي مما ذكر عن الغزالي أو من المأخوذ مما ذكر عنه (قوله أو شيء) إلى وخالف في النهاية (قوله من زوائده) أي وإن حدثت في يده ثم نقصت اه نهاية (قوله كعمى حيوان) إلى قوله وخالف في المغنى (قوله مطلقا) أي قبل حدوث العيب وبعده (قوله أو نقص) أي عمل المغصوب (فتجب الاجرة) أي في تعذر العمل (أو ما نقص الخ) أي أجره ما نقص من العمل (قوله من الرد الخ) متعلق بتجب الخ قول المتن (بلى الثوب) من الباب الرابع أي خلق (قوله ولو خصي) إلى الفصل مكرر مع ما ذكره في أول الفصل (قوله بخلاف ما لو سقط بأفة الخ) أي فلا يجب شيء لانه الخ (قوله به) أي بسقوطهما بأفة (فصل في اختلاف المالك والغاصب) (قوله في اختلاف المالك والغاصب الخ) أي في تلف المغصوب وقيمته وغيرهما ما يأتي (قوله وجنائه) عطف على ما ينقص الخ والضيمير للمغصوب (قوله وتوابعهما) أي توابع الاختلاف والضمان من قوله ولو لورده ناقص القيمة الخ وقوله ولو حدث نقص الخ وغيرهما (قوله الغاصب) إلى قوله فصار كالتالف في النهاية وكذا في المغنى لا أقوله اخذ إلى محله (قوله واخذ منه) عبارة النهاية وقضية الترجيح كما قاله الزركشى تصوير ذلك بما إذا الخ اه (قوله اما إذا ذكر سببا ظاهر الخ) أي ولم يعرف فان عرف وعمومه صدق بلايين أو دون عموم صدق بيمين قاله الحلبي وفيه قول الشارح كالتنبيه كالوديع وقول المغنى وسيأتي بسط ذلك في الوديع اه (قوله ومن ثم) أي من اجل انه صار كالتالف اه سم (قوله لما يعذر من التلف) والا قرب تصديق الغاصب في الزمن الذي عينه للتلف لان الاصل براءة

نحو عرفة قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي اذا لم يحتج اليه في الحال ان يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل (قوله أو ما نقص من الرد إلى البرء) فيه اعتبار أجرته سليما (فصل في اختلاف المالك والغاصب الخ) (قوله واخذ منه الزركشى) كذا شرح مر (قوله ومن ثم) أي من اجل انه صار كالتالف (قوله لما بعد من التلف) بقي مالو لم يعين في حلقه من التلف فهل تجب الاجرة

يجب ضمانه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع على أن الاجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة الفوات ولو خصى العبد المغصوب أي قطع ذكره وانثياه لزمه قيمته لانه جنائية فلا نظر مع الزيادة القيمة بخلاف ما لو سقط بأفة لانه منوط بالنقص ولم يوجد بل زادت به القيمة (فصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص من المغصوب وجنائه وتوابعهما) (ادعى) الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وانكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد يصدق ويعجز عن البينة فلو لم تصدقه أدى ذلك إلى دوام حبه واخذ منه الزركشى ان محله إذ لم يذكر سببا أو ذكر سببا خفيا اما إذا ذكر سببا ظاهرا فيحبس حتى يبينه كالوديع (فاذا حلف غرمه المالك) المثل أو القيمة (في الاصح) لعجزه عن الوصول إلى عين ماله يمين الغاصب فصار كالتالف ومن ثم لم يجب للمالك أجره لما بعد من التلف الذي حلقه عليه

وله اجباره على قبول البدل
منه لتبرأ ذمته (فلو اختلفا
في قيمته) بعد اتفاقهما
على تلفه او حلف الغاصب
عليه (أو) اختلفا في
(الثياب التي على العبد
المغضوب) فادعاها كل
منهما (أو) اختلفا في عيب
خلق (كان قال كان أعشى
أو أعرج خلقه وقال
المالك بل حدث عندك
(صدق الغاصب بيمينه)
أما الأولى فلاصل براءة
ذمته من الزيادة فيثبتها
المالك وتسمع بيته بأنها
بعد الغصب لا قبله أكثر مما
ذكره الغاصب وان لم تقدر
شيئا فيكلف الغاصب الزيادة
الى حد لا تقطع البيعة
بالزيادة عليه ولا تسمع اى
لا تقبل لافادة ما ياتي انه
يصغى اليها بالصفات
لاختلاف القيمة مع
استوائها لكن يستفيد
باقامتها ابطال دعوى
الغاصب بقيمة حقيرة
لا تليق بها فيؤمر بالزيادة
الى حد يمكن ان تكون
قيمة لمثل ذلك الموصوف
وعلى ذلك يحمل قولهم لو
شهدا بانه غصب عبدا
صفته كذا فمات سمعت
وأما في الثانية فلان يده
على العبد وما عليه ومن ثم
لو غصب حرا او سرقة
لم تثبت يده على ثيابه

ذمته من الاجرة اه ع ش (قوله وله اجباره على قبول البدل الخ) أى أو على الابراء اه ع ش قول المتن
(فلو اختلفا في قيمته) في تجريد المزدحم ما نصه إذا اختلفا في قيمة المغضوب التالف فالبيعة على المالك ويجوز
للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكفي عندنا اسحق شاهد ويمين وشاهد وامرأتان وعذبان اى هريرة
لا مدخل للنساء واقتصر في الانوار على الثاني اى كلام ابن ابي هريرة اه سم على حج وقوله لا مدخل
للنساء الخ كتب عليه شيخنا الشوبرى هذا لا يحصى عنه اه اقول وقد يتوقف فيه بانه خارج عن قواعدهم
في جميع الأبواب من أن المال يكفي فيه رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين ولعل وجه خروجه
ان ما هنا ليس شهادة على نفس المال بل قيمته وهي تطلع عليه الرجال غالباً والتقويم ليس من المال اه ع ش
(قوله بعد اتفاقهما) الى قوله ولو اختلفا في النهاية والمغنى لا قوله وعلى ذلك الى وما في الثانية وقوله
فيصدق الولي انها لمولية (قوله او حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما ش اه سم (قوله عليه) اى
التلف اه ع ش (قوله فادعاها الخ) كان قال المالك هي لى وقال الغاصب بل هي لى اه معنى قول المتن (أو في
عيب خلق) به بعد تلفه اه محلى ويأتى عن سم اعتمادهم وقال الحلبي على المنهج ظاهره انه لا فرق بين أن
يكون بعد التلف او قبله رده او لا خلافا لتقييد الجلال المحلى ببعد التلف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب
عليه في نسخته اه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى قول المتن (خلق) اى بحسب دعوى الغاصب
والا فالمالك يدعى حدوده ويحتمل ان المراد بالخلق ما من شأنه ان يكون خلقا بل هو الاقرب (قوله وتسمع
بينته الخ) اى المالك اى بخلاف الدعوى في هذا وغيره فانها لا بد ان تكون بقدر معين سم على منهج
اقول وعليه فتصور المسئلة هنا بان يدعى المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البيعة
بان قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء اه ع ش (قوله بانها) اى القيمة (قوله وان لم
تقدر) اى البيعة اه سم (قوله لا تقطع البيعة الخ) اى بان تجوز الزيادة وعدمها اه ع ش (قوله لافادة
الخ) تعليل لتفسير نفي السماع بنفي القبول سم ورشيدى (قوله ما ياتي) اى قوله لكن يستفيد الخ اه سم
(قوله بالصفات) متعلق بقوله لا تسمع سم ورشيدى عبارة النهاية والمغنى وان اقامها اى المالك البيعة
على الصفات لتقومه المقومون بهالم تقبل نعم يستفيد المالك الخ اه (قوله لاختلاف القيمة الخ) تعليل
لقوله ولا تسمع بالصفات (قوله مع استوائها) اى الصفات للتفاوت في الملاحة وغيرهما لا يدخل
تحت الوصف قاله في شرح الروض اه سم (باقامتها) اى اقامة البيعة على الصفات (قوله بها) اى بتلك
الصفات (قوله فيؤمر بالزيادة الخ) اى كما يؤمر به الواقف بالصفات وذكر قيمة حقيرة نهاية ومغنى (الى حد
يمكن الخ) عبارة النهاية والمغنى الى الحد الاثنا اه فان امتنع من ذلك حبس عليه ع ش (قوله وعلى ذلك)
اى القبول بالنسبة لا بطلان دعوى الغاصب بقيمة غير لاثقة وامره بالزيادة الى الحد الاثنا (قوله
سمعت) عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفة اه سم (قوله وما في الثانية) اى في صورة

لجميع الزمن السابق على الحلف دون ما بعده أم كيف الحكم (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) في تجريد المزدحم
ما نصه إذا اختلفا في قيمة المغضوب التالف فالبيعة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكفي
عندنا اسحق شاهد ويمين وشاهد وامرأتان وعذبان اى هريرة لا مدخل للنساء فيه واقتصر في الانوار
على الثاني اه (قوله او حلف) عطف على اتفاق ش (قوله وتسمع بينته) اى المالك وقوله وان لم تقدر اى
البيعة ش (قوله اى تقبل) اى المراد بنفي السماع بنفي القبول لان نفي الاصغاء لان ما ياتي يدل على انه يصغى
اليها والمراد بنفي القبول بالنسبة للقدر الذى ادعاه المالك فلا يثبت بها لا مطلقا ولا لا فقد قبلت بالنسبة للزيادة
على القدر الذى ادعاه الغاصب (قوله لافادة) تعليل لقوله اى تقبل وقوله ما ياتي اى قوله لكن يستفيد الخ
وقوله بالصفات متعلق بتسمع ش (قوله مع استوائها) اى الصفات المتفاوتة في الملاحة وغيرهما لا يدخل
تحت الوصف قاله في شرح الروض (قوله فمات سمعت) عبارة شرح الروض فمات استحق قيمته بتلك الصفة
اه فالمراد منه ان فائدة القبول انه لا يسمع تقدير الغاصب بحقيرتها في مقتضى الصفة ثم الجواب عن قولهم

الاختلاف في الثياب (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) أي بلايين فتبقى تحت يده من غير استعمال وفي سم
عن شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي ليحلف انتهى ومثله أفاقة المجنون فانتظر فان امتنع بعد البلوغ
والأفاقة من الحلف ردت اليمين على الغاصب وقضى له بها فان ايس من أفاقة المجنون فهل ترد اليمين على الغاصب
فيقضى له بها أو يوقف الأمر فيه نظر اه ع ش (قوله في الثالثة) أي فيما لو اختلفا في عيب خلقي (قوله
العدم) أي عدم السلامة من الخلقي اه محلي (قوله صدق الغاصب الخ) وفاقا للنهاية والمغنى وشرح الروض
(قوله وبطل حق المالك الخ) فهو أي الغاصب مقر بشيء لم ينكره فيبقى يدا المقر ويحلف انه لم يأخذ
سواه اه نهاية (قوله كسرة) أي قوله ولو انما لم يعتبروا في النهاية (قوله ادعاء الغاصب) أي ادعى الغاصب
حدوثه عند المالك (قوله والغالب) عطف تفسير اه ع ش (قوله ومحله ان تلف الخ) هذا يجري في الخلقي
بالأولى اه سم (قوله معينا) (فرع) لوحم العبد عنده فرده محمومات يدا المالك غرم جميع قيمته
بخلاف المستعير إذا حم العبد في يده فرده كذلك فوات يدا المالك فانه يغرم ما نقص فقط مر اه سم على
منهج أقول ولعل الفرق بينهما التعليل على الغاصب ومن ثم ضمن باقضى القيم بخلاف المستعير فانه إنما
يضمن بقيمة يوم التلف اه ع ش (قوله صدق الغاصب الخ) فان قيل لا يتقيد ذلك برد المغصوب بل لو تلف كان
الحكم كذلك اخذ من التعليل المذكور ومن مسألة الطعام الاتية اجيب بان الغاصب في التلف قد لزمه
الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد مغنى ونهاية وسم قول المتن (ناقص القيمة) يتردد النظر فيما لورده
معدوم القيمة كقربة ماء غصبت بمقازة وردت بجانب الشط و (قوله لم يلزمه شيء) أي من حيث نقص
القيمة كما هو ظاهر فلا ينافي وجوب الاجرة المعلوم بما تقدم اه سيد عمر أقول قضية التعليل الاتي عدم
لزوم شيء في رد المغصوب معدوم القيمة ويؤيده ما يأتي قبيل قول المصنف ولو غصب ارضا الخ قول المتن
(فصارت بالرخص الخ) ولو عادت العشرة باللبس إلى خمسة ثم بالغلاء إلى عشرين لزمه مع رده خمسة فقط وهي
الفائتة باللبس لا متناع تأثير الزيادة الحاصلة بعد التلف ولو اختلفا فقال المالك حدث الغلاء قبل التلف وقال
الغاصب بل بعده صدق الغاصب يمينه لانه الغارم نهاية ومعنى قول المتن (ثم لبسه الخ) خرج به ما لو لبسه قبل

المذكور نقله أعني في شرح الروض عن غيره ثم قال ويحجب أيضا بأن تلك فيها إذا ذكر الشهود قيمتها به
صرح صاحب الاستسقاء اه (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) قال في شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي
ليحلف اه (قوله ولو اختلفا في العيب الخ) قال في الروض ولو اقر بغصب دار بالكوفة
أو بجارية فقال أي المالك لا بل بالمدينة أو عبد حلف الغاصب وبقطعت دار المدينة أو العبد يمينه ودار الكوفة
أو الجارية برد الاقرار اه ثم قال في الروض وشرحه ولو قال أي المالك للغاصب وقد غصب منه طعاما طعمامى
الذي غصبتة جديده وقال الغاصب بل عتيق صدق الغاصب أي يمينه ويفارق ما مر من تصديق المالك فيما
إذا اختلفا في حادث بان المغصوب ثم متفقان على تعيينه فان نكل حلف المالك واخذ الجديده وله اخذ العتيق
لانه دون حقه اه قوله في صورة الطعام صدق الغاصب أي ولا شيء عليه لان ما اعترف به رده المالك وما
ادعاه المالك لم يعترف به وهذا كله كمسئلة الشارح المذكورة في كلامهم بما ينازع البلقيني فا ذكره
في مسألة الثوب حيث قال ولو غصب ثوبا ثم احضر ذلك وقال هذا الذي غصبت منك وقال المالك بل غيره جعل
المغصوب كالتلف فيلزم الغاصب القيمة وإذا قال المالك غصب مني ثوبا قيمته عشرة وقال الغاصب هو هذا
الثوب وقيمه خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة اه بل قياس ما ذكره في هذه المسائل انه لا يلزم الغاصب
شيء في الصورتين وقد يتوهم الفرق بينهما لم يتفقا على الغصب فيما ذكره الاصحاب بخلاف مسألة البلقيني
وهو فاسد بل اتفقا عليه فيما ذكره الاصحاب خصوصا في مسألة الطعام بل لا نسلم اتفقا عليها فيما ذكره
وقوله وإذا قال المالك غصب الخ قال مر ممنوع بل الوجه أنه ان وافق الغاصب على أن ما غصبه هو
ما احضره فلا معنى للنزاع ولا يلزمه خمسة لان الرخص غير مضمون وان لم يوافق على ذلك فقد ردا قراره فلا
يلزمه شيء فليتأمل (قوله ومحله ان تلف) هذا يجري في الخلقي بالأولى (قوله لان الاصل براءته من الزيادة)

فيصدق الولي أنها لمولية
وأما في الثالثة فلان الاصل
العدم والبيئة ممكنة ولو
اختلفا في العيب فقال
الغاصب انما غصبت هذا
العبد وقال المالك بل انما
غصبت امة صفحتها كذا
صدق الغاصب انه لم يغصب
امة وبطل حق المالك من
العبد لارده الاقرار له به (وفي
عيب حادث) كسرة
واباق وقطع يد ادعاء
الغاصب (يصدق المالك
يمينه في الاصح) لان
الاصل والغالب السلامة
ومحله ان تلف فان بقي ورده
معينا وقال غصبتة هكذا
صدق الغاصب كما نقله
وأقراه لان الاصل براءته
من الزيادة (ولورده ناقص
القيمة) بسبب الرخص
(لم يلزمه شيء) لانه لا نقص
في ذاته ولا في صفاته والفائت
إنما هو رغبات الناس وهي
غير متقومة (ولو غصب
ثوبا قيمته عشرة فصارت
بالرخص درهما ثم لبسه
فابلاه

لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم) وهو العشرة لان الناقص بالبس نصف القيمة فلزمه قيمته اكثر ما كانت من الغصب الى التالف وهي خمسة والنقص الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ويجب مع الخمسة اجرة اللبس (قلت ولو غصب خفين) اي فردتي خف ومثلهما كل فردين لا يصلح احدهما الا بالآخر كزوجي نعل ومصراعى باب و طائر مع زوجه وهو يساوى معها اكثر (قيمتها عشرة فتلغ احدهما ورد الآخر وقيمتها درهمان او اتلف) او تلف عطف على غصب (احدهما غصبا) له فقط (او) اتلف احدهما (في يد مالكة لزمه ثمانية في الاصح) وان نوزع في الثانية بقسميها (والله اعلم) خمسة للتالف وثلاثة لارش ما حصل من التفريق عنده اما في الاولى فواضح واما في الاخيرتين فلانه اتلف احدهما وادخل النقص على الباقي بتعديه وانما لم يعتبروا في السرقة قيمة احدهما منضمنا الى الآخر احتياطا للقطع ولو اتلفها اثنان معالزم كلا خمسة او مرتبا لزم الاول ثمانية والثاني اثنان (ولو حدث نقص) في المغصوب

الرخص فالبلاء ثم رخص سعره فارشه ما نقص من أقصى قيمه وهو العشرة اه ع ش قول المتن (فصارت نصف درهم) لو صارت قيمه بالرخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لانها ثلاثة اخماس التالف من أقصى قيمته اه ع ش لان التالف من الخمسة ثلاثة اخماسها فتجب من الاقصى وهو العشرة (قوله نصف القيمة) الا صوب كما في المحلى والنهاية والمغنى نصف الثوب (قوله وتجب مع الخمسة اجرة اللبس) وظاهر ان الاجرة لا تتوقف على اللبس حلبي اه بجيرى (قوله اي فردتي خف) اذ كل واحدة تسمى خفا نهاية ومعنى (قوله وطائر الخ) عبارة النهاية والمغنى وأجره الدارمى في زوجى الطائر اه (قوله معها) الاولى مع الاخر قول المتن (او اتلف احدهما غصبا) يجوز بناء اتلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اي غاصبا او ذا غصب او على الحال من المفعول اي احدهما اي مغصوبا او ذا غصب وهذا اوفق بجعل اوفى يد مالكة عطفًا على الحال اي او حال كون احدهما في يد مالكة سم على حج اقول لكن يرد على قراءته مبنيًا للمفعول انه يصدق بما لو كان المتلف له وهو في يد الغاصب غيره مع ان الذى يلزمه في هذه درهمان لثمانية اه ع ش وتقدير الشارح قوله له يناسب الاول فقط (قوله عطف الخ) اي قوله اتلف عطف على قوله غصب اي لا على قوله تلف لئلا يلزم تصوير ذلك بما اذا غصبها سم على حج اه ع ش قول المتن (غصبا) بان غصب احدهما فالتلف او تلف اه سم قول المتن (في يد مالكة) احتريزه عما لو اتلفه في يد الغاصب فانه لا يلزمه الادرهمان مغنى ونهاية اي والباقي على الغاصب وقضيته انه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واحدة فقط وبين كونه غصبهما معا وهو ظاهر في الاولى لان التفريق حصل بفعل الغاصب واما الثانية فقد يتوقف فيها بأن التفريق والاتلاف كلاهما من فعل المتلف ع ش عبارة الجيرى قوله الا درهمان اي وهما قيمته وحده اي اذا كان الغاصب اتلف الاولى قبل والا فيلزم المتلف ثمانية لان التالف والتفريق حصلا بفعله سلطان اه قول المتن (لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي مالو مشى شخص على قرده غيره فجذبها صاحب النعل فانقطعت وذلك ان تقوم النعل سليمة هي ورفقتها ثم تقومان مع العيب وما نقص يقسم على الماشى وصاحب النعل فما يخص صاحب النعل يسقط لان فعله في حق نفسه هدر وما يخص الآخر مضمون عليه اه ع ش وهذه الحادثة تقطع في الطواف كثيرا (قوله في الثانية) اي في قول المتن او اتلف احدهما و (قوله بقسميها) اي قوله غصبا وقوله اي في يد مالكة (قوله عنده) لعل المراد عند التالف اه رشيدى ويحتمل عند المتلف اي بسببه (قوله وانما لم يعتبروا الخ) اي في القطع والافقد اعتبروا في الضمان كما صرح به النهاية والمغنى وكذا سم عبارته لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو اتلف احدهما المسروق غرم السارق قيمته منضمًا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه اه قول المتن (يسرى الى التالف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكر الا انه لا يسرى الى التالف م اه سم على حج اي فهو باق على ملك صاحبه فيرده مع ارش ان نقص ومثله مالو جعل اللحم قديدا او ذبح الحيوان فصيروه لحما اه ع ش قول المتن (بان جعل الحنطة الخ)

أى وبعد التالف قد لزمه الغرم فضعف جانبه فلم يصدق (قوله في المتن أو اتلف أحدهما غصبا له) يجوز بناء اتلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اي غاصبا او ذا غصب او على الحال من المفعول اي احدهما اي مغصوبا او ذا غصب وهذا اوفق بجعل اوفى يد مالكة عطفًا على الحال اي او حال كونه او احدهما في يد مالكة (قوله عطف على غصب) اي لا على تلف لئلا يلزم تصوير ذلك بما اذا غصبها (قوله في المتن غصبا) بان غصب احدهما فالتلف او تلف (قوله في المتن او في يد مالكة) خرج مالو اتلفه فتلف في يد الغاصب فيلزمه درهمان لانها قيمته والزيادة لاجل التفريق ولم يحصل بفعله فلم تلزمه (قوله وانما لم يعتبروا في السرقة قيمة احدهما الخ) لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو تلف احدهما المسروق غرم السارق قيمته منضمًا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه (قوله في المتن يسرى الى التالف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكر الا انه لا يسرى الى التالف م

مثلا بالمثل إذ لا يأتي في ذلك المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته يملكه اه
 بجبري اقول وقد ينفيه ما يأتي انفا عن النهاية والمغنى وشرح المنهج قول المتن (بان جعل الحنطة الخ) اي
 اوصب الماء في الزيت وتعذر تخليصه او وضع الحنطة في مكان ندى فتعفت عفنا غير متناه اه نهاية قول
 المتن (فكالتالف) ويحتمل ان يستثنى من كونه كالتالف ما لو كان الغاصب مفلسا ثم رايت ما يأتي عن المطلب
 في شرح قوله فالذهب انه كالتالف في الفصل الاتي ما حاصله موافقة الاحتمال المذكور اه سم (قوله
 نظير ما يأتي الخ) أي في الفصل الاتي في خلط المغصوب بغيره (قوله فكانه ملك) فيغرم بدل جميع المغصوب
 من مثل او قيمة نهاية ومغنى وشرح منهج (قوله بل قال) اي السبكي وكذا ضمير اختار (قوله انه للمالك)
 بيان للوجه الثاني (قوله واقف) اي غير سار (قوله ووجه الاول الخ) وهو كونها كالتالف فيملكها الغاصب
 (قوله مقامها) اي الحنطة (قوله انه يحجر عليه الخ) لإطلاقه صادق بما إذا تعذر عليه اداء البدل حالا واشرف
 نحو الهريسة على التلف ولعل وجه ان ثم التغليظ عليه لتعديده وزجر غيره عن الاقدام على الغصب اه سيد
 عمر ويأتي عن عرش ما قد يخالفه (قوله إلى اداء بدله) عبارة النهاية ومعنى ملك الغاصب لما ذكر انه يملكه
 ملكا مرامعي بمعنى انه يتمتع عليه ان يتصرف فيه قبل غرم القيمة اه اي او المثل رشيدى قال الجبري ولولا كل
 وان خاف تلفه بالكلية خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الاكل من الكوارع
 المطبوخة اي الماخوذة في المكوس الان وان جهلت اعيان ملاكها لانهم معلومون فهي من الاموال
 المشتركة وما نقل عنه مر من انها من الاموال الضائعة وامر هاليت المالك لم يثبت عنه بل هو باطل وما نقل
 عن الحنفية من انه إذا تصرف الغاصب في المغصوب بما يزيل اسمه ملكه كطحن الحنطة وخبز الدقيق أنكره
 اصحابنا اشد انكار ونقل عن بعض الحنفية إنكاره ايضا فرأى اجمعه قليوبى على الجلال وقرره الحنفى اه وقال
 عرش قوله مر قبل غرم القيمة ولو عجز عن القيمة واشرف على التلف فينبغي ان يرفع الامر إلى القاضي لبيعه
 ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضي احتمل ان يتولى المالك بيعه بحضرة الغاصب او الغاصب
 بحضرة المالك وياخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فللغاصب لانه يقدر دخوله في ملكه فان فقد
 المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور المالك وبقى ما يقع في بلاد الارياض من الطعام المسبى بالوحشة
 ومن الولاثم التي تفعل بمصرنا من مال الايتام القاصرين ومعلوم ان حكمه حكم الغصب فهل بوضعه في فمه
 يصير كالتالف وإن لم يمضغه او لا يصير كذلك إلا بالمضغ وعلى الاول فهل يتمتع عليه بلعه قبل دفع القيمة او
 يبلعه وتثبت القيمة في ذمته او يلفظه ويرده لصاحبه مع غرامة ارش النقص والا قرب انه يتمتع عليه البلع قبل
 غرمه للقيمة فان لم يغرما وجب عليه لفظه من فيه وورد له مال الكه مع غرامة ارش النقص اه (قوله اداء بدله) اي
 من المثل او القيمة (قوله وإنما كان الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول اي كونه كالتالف يملك الغاصب
 ذلك وقيل يبقى للمالك لئلا يقطع الظلم حقه وكالوقتل شاة يكون للمالك احق بجلدها لكن فرق بينهما بان
 المالية هنا باقية وفي مسألة جلد الشاة غير باقية اه قال الرشيدى قوله وقيل يبقى للمالك اي مع اخذه
 للبدل كما هو صريح السياق وهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول رده مع ارش النقص اه
 (قوله ويزيت نجسه الخ) عبارة المغنى ومثل الشاة مالو نجس الزيت مثلا فانه يغرّم بدله والمالك احق بزيته
 اه (قوله لانهما صارا كالتالف) لعل الاولى إسقاطه لانه موجود في مسألة الهريسة ايضا والمقصود من
 هذا الكلام الفرق بينهما كما مر آتيا (قوله وخرج) إلى قوله وسيأتي في النهاية والمغنى (قوله مالو حدث
 النقص في يده الخ) فيه إشعار بان المراد بالغاصب اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل من انبثت يده على

(قوله في المتن فكالتالف) قال في شرح الروض وفارق نظيره في الفلاس حيث جعل مشتركا بين البائع
 والمفلس ولم يجعل كالتالف بانالو لم تثبت له الشركة لما حصل له تمام حقه بل احتاج إلى المضاربة وهذا يحصل
 للمالك تمام البدل اه وقد ردد عليه ان الغاصب قد يكون مفلسا إلا ان يفرق بانه ايضا يحجر عليه إلى اداء
 البدل كما ذكره الشارح فلا يفوت تمام حق المالك بخلاف للمفلس غير الغاصب لان عمله محترم فلا يتعلق

(فكالتالف) نظير ما يأتي
 بما فيه مع جوابه لانه لو
 ترك بحاله لفسد فكانه هالك
 كما رجحه المصنف في نكته
 وابن يونس والسبكي بل
 قال لا وجه للوجه الثاني
 أنه للمالك ثم اختار لنفسه ما
 استحسنة الرافعي في الشرح
 الصغير ونسبه الامام إلى
 النص من أن المالك يتخير
 بين جعله كالتالف وبين
 أخذه مع أرش عيب سار
 أي شأنه السراية وهو
 أكثر من أرش عيب
 واقف ووجه الاول
 المعتمد ان الغاصب غرم
 ما يقوم مقامها من كل وجه
 نعم الأوجه نظير ما يأتي
 أنه يحجر عليه فيه إلى اداء
 بدله وإنما كان المالك احق
 بجلد شاة قتلها غاصبا
 بزيته نجسه غاصبه لانه
 لامالية فيهما فلم يغرّم في
 مقابلتهما شيئا لانها صارا
 كالتالف (وفي قول رده مع
 أرش النقص) كالتعيب
 الذي لا يسرى وخرج
 بجعل مالو حدث النقص في
 يده من غير فعله كالموت
 الطعام عنده لطول مكثه

فيتين اخذه مع ارشه قطعاً وسياتي ما يعلم منه ان خلط نحو زيت بنجسه يصيره كالحالك فيملكه وله ابداله او اعطاؤه بما خلطه بمثله او ايجاد لا بأرد إلا برضاه وكذا الحكم فيما لو غصبه من اثنين أو خلط الدر احم بمثلها بحيث لا تتميز على المعتمد فيهما (ولو جنى) القن (المغصوب فتعق برقبته مال) ابتداء أو للعفو عليه (لزم الغاصب (٣٦) تخليصه) لانه نقص حدث في يده وهو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية

لان الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل ضمانه او المال فلا واجب غيره (فان تلف) الجاني (في يده) اي الغاصب (غرمه) المالك اقصى القيم من الغصب إلى التلف كسائر الاعيان المغصوبة (وللجنى عليه تغريمه) اي الغاصب لان جناية المغصوب مضمونة عليه (و) له (ان يتعلق بما اخذه المالك) من الغاصب بقدر حقه لان حقه كان متعلقاً بالرقبة فيتعلق بيدها ومن ثم لو اخذ المجنى عليه الارش لم يتعلق به المالك (ثم) إذا اخذ المجنى عليه حقه من تلك القيمة (يرجع المالك على الغاصب) بما اخذه منه المجنى عليه لانه أخذه منه بجناية مضمونة على الغاصب وافهم ثم انه لا يرجع قبل اخذ المجنى عليه منه لاحتمال انه يبريء الغاصب نعم له مطالبة الغاصب بالاداء للجبني عليه حتى لا يتعلق بما اخذه كما يطالب به الضامن الاصيل (ولو رد العبد) اي القن الجاني (الى المالك فيبيع في الجناية) يرجع المالك بما اخذه المجنى عليه على الغاصب لان الجناية

يد الغاصب ومنه لو باشر الفعل الذي يسرى إلى التلف أجنى وهو يد الغاصب اه عش أقول كون المراد ما ذكره مسلم ودعوى الاشعار فيها وقفة (قوله فيتين اخذه الخ) قال شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النقص هنا بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريسة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه سم (قوله بنجسه) اي بشيرج كما ياتي اه سم (قوله مما خلطه الخ) متعلق بالا عطاء فقد يعنى من الخلوط ان كان الخلط مع مثله الخ (قوله وكذا الحكم الخ) ياتي عن النهاية والمغنى خلافه (قوله فيما لو غصبه) اي في مخلوط بفعله لو غصب جزأه من اثنين أو في الخلط لو غصب الخلوط من اثنين (قوله فيهما) اي في خلط المغصوب من اثنين وخلط الدر احم بمثلها (قوله ابتداء) إلى قوله وصوب في المغنى لا قوله ومن ثم إلى المتن وإلى قول المتن ولو غصب ارضاً في النهاية (قوله أو للعفو عنه) اي لاجل العفو عن المال قول المتن (لزم الغاصب الخ) ويجب عليه ايضاً ارض ما تصف به من العيب وهو كونه جاني نهاية ومغنى قول المتن (تخليصه) فلو لم يخلصه ويبيع اخذ المالك من الغاصب ما بيع به فقط لا أقصى قيمة لما ياتي في قوله وصوب البلقيني الخ ويحتمل ان يغرمه الاقصى ويفرق بان في مسألة البلقيني رد المالك بالفعل بخلاف ما هنا اه عش ولعل الفرق اقرب (قوله وهو مضمون عليه) جملة حالية وعبرة بالمغنى والنهاية فيلزمه تخليصه بالتفريع قول المتن (وللبني عليه تغريمه) اي الاقل من الارش وقيمة يوم الجناية كما في شرح الروض سم على حج اه عش قول المتن (ثم يرجع المالك الخ) فعلم ان القرار على الغاصب وانه يضمن قيمة الرقيق المغصوب وارش جنانيته اه بجيرى (قوله لاحتمال انه) اي المجنى عليه (قوله يبرا الغاصب) اي وذلك يمنع من الرجوع اه مغنى (قوله نعم له) اي للمالك قول المتن (ولو رد العبد الخ) ولو جنى الرقيق في يد الغاصب او لا ثم في يد المالك وكل من الجنائتين مستغرة قيمة بيع فيهما وقسم ثمنه بينهما نصفين وللمالك الرجوع على الغاصب بنصف القيمة للجناية المضمونة عليه اه مغنى (قوله إذا اخذ) اي المجنى عليه (قوله مثلاً) أى أو بعضه لكون المال الواجب بالجناية أقل من ثمنه (قوله ولم يوجد ذلك) أى التلف (قوله فهو) اي الرد المذكور (قوله للفرق الواضح) وهو ان العين هنارت إلى يد المالك فالبيع وإن كان بسبب سابق لكنه مع قيام صورة العين بصفقتها فكان إلحاقه بالرخص اظهر من إلحاقه بالتلف اه عش (قوله بكشط) إلى الفرع في النهاية لا لقوله لا من طم إلى المتن (قوله او حفرها) اسقطه المغنى واقتصر على الكشط ثم قال خرج بما قيدت به المتن ما لو اخذ التراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فان المصنف ذكره بعد ذلك (قوله ان بقى) إلى قوله ولا يرد المثل في المغنى لا لقوله ولو فرض انه لا قيمة له (قوله عليه) اي الرد

بخصوص ما عمل فيه حق المالك ويحتمل أن يستثنى من كونه كالتلف ما لو كان الغاصب مفلساً وهو خلاف ظاهر كلامهم فليتأمل ثم راي ما ياتي عن المطلب في شرح قوله في الفصل الاتي فالذهب انه كالتلف بما حاصله موافقة الاحتمال المذكور (قوله فيتين اخذه مع ارشه قطعاً) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريسة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه بقى ما لو صار هريسة بواسطة وقوعه في قدر على النار فيه ماء للمالك فهل يشاركه المالك بنسبة مائه (قوله ان خلط نحو زيت بنجسه) اي شيرج كما سيأتي (قوله في المتن وللجنى عليه تغريمه) اي الاقل من الارش وقيمته يوم الجناية كما في شرح الروض (قوله وفيه نظر وان بسط ذلك الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن اجبره المالك على رده) قال الاسنوى ولو كان الماخوذ من القهات التي

حصلت حين كان مضموناً عليه وصوب البلقيني أنه إذا أخذ الثمن بجملة مثلاً وكان دون أقصى القيم يرجع المالك على الغاصب بالاقصى لا بما بيع به فقط وفيه نظر وان بسط ذلك واستشهد له لانه لا نظر للاقصى عند رد العين بل عند تلفها في يد الغاصب ولم يوجد ذلك هنا فهو نظير ما مر في الرخص فان قلت يبعه بسبب وجد يد الغاصب منزل منزلة تلفه في يده قلت ممنوع للفرق الواضح بينهما (ولو غصب ارضاً فتمل تراها) بكشط غن وجهها أو حفرها (اجبره المالك على رده) ان بقى وان غرم عليه أضعاف قيمته ولو فرض

انه لا قيمة له (أورد مثله) ان تاف لما مر انه منلى ولا يرد المثل الى الا باذن المالك لانه (٣٧) في الذمة فلا بد من قبض المالك حتى يبرأ منه

(و) على (اعادة الارض كما كانت) من ارتفاع أو ضده لا مكانه فان تعذر بعد ذلك الا بزيادة تراب اخر لزمه لكن ان اذن له المالك (و للناقل) للتراب (الرد) له (وان لم يطالبه) المالك به بل وان منعه منه كما قال في المطلب عن الاصحاب (ان) لم يتيسر نقله لموات (و) كان له فيه غرض (كان نقله للمسك أو غيره) وأراد تفرغه منه ليتسع أو ليزول الضمان عنه أو نقصت الارض به ونقصها ينجر برده ولم يبرأ منه وانما لم يحزله رفو ثوب تحرق عنده لانه لا يعود به كما كان أما اذا تيسر نقله لنحو موات في طريقه ولم تنقص الأرض لولم يرد أو أراه فلا يرد الا بالاذن وكذا في غير طريقه ومسافته كسافة أرض المالك أو أقل وللمالك منعه من بسطه وان كان في الاصل مبسوطا لا من طم حفر به حفرها وخشى تلف شيء فيها الا اذا أبرأه من ضمانها نظير ما يأتي (والا) يكن له فيه غرض بأن نقله لموات ولم تنقص به ولا طلب المالك رده (فلا يرد الا باذن في الاصح) لانه تصرف في ملك غيره بلا حاجة فان فعل كلفه النقل (ويقاس بما ذكرنا حفر البئر)

(قوله انه الخ) أي التراب المنقول قول الماتن (أورد مثله) فان تعذر رد مثله غرم الارش وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها وحل ما مر ما لم يكن المأخوذ من القهات والافني المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند تلفها لانه محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها ان كانت باقية وهو كذلك كما صرح به الاسنوى نهاية ومعنى وسم قال ع ش قوله مر وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الارض باخذها الى القهات والافنا لقياس وجوب ارش النقص كما هو معلوم من نظائره (قوله ولا يرد المثل الا باذن المالك) يأتي عن المعنى خلافه (قوله الا باذن المالك) أي وبعد اذنه برده مثله عند الاطلاق فان عين له شيئا تعين اه ع ش (قوله حتى يبرأ منه) قديقال مجرد اذن المالك ليس قبضا سم على حجج قديقال تسو مع فيه للزوم الرد له فنزل اذنه منزلة قبضه اه ع ش (قوله فان تعذر) أي كونها كما كانت قبل (بعد ذلك) أي بعد الرد (قوله لزمه) أي التراب الآخر (قوله لكن ان اذن له المالك) فيه ان مجرد اذن المالك لا يقتضي للزوم بل لا بد فيه من طلبه اه سم اقول واصل المطلب مستفاد من قول المتن واعادة الارض الخ والاحتياج الى الاذن انما هو لاحتمال نفيه عن الزيادة (قوله للتراب) الى قوله واستشكل في المعنى (ان لم يتيسر نقله لموات) اشتراط هذا يقتضي اعتبار في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ سم وع ش (قوله كان نقله للمسك أو غيره) عبارة النهاية والمعنى كان ضيق ملكه او ملك غيره او نقله لشارع وخشى منه ضمانا وحصل في الارض نقص الخ اه (قوله ليتسع أو ليزول الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله او نقصت الارض الخ) ظاهره انه ليس له ان يرد في هذه الحالة اذا كان في طريقه موات وهو غير مراد كما صرح به الشهاب ابن قاسم اخذ من قوله الآتي اما اذا تيسر الخ اه رشيدى (قوله رفو ثوب) بالهمز اى اصلاحه (قوله لانه لا يعود الخ) اى ولانه تصرف في ملك غيره اه ع ش (قوله وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه اه سم (قوله وللمالك منعه من بسطه الخ) ظاهره وان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان التعثر والنقص لكن في الاذرعى خلافه في الاولى ويؤخذ مما مر في الشرح في مسألة الردان له البسط وان منعه المالك لدفع ارش النقص ان لم يبرئه المالك منه فليراجع اه رشيدى وقوله مما يأتي في مسألة الطم وقوله فليراجع اقول يصرح بذلك قول ع ش اى ما لم تنقص القيمة للارض بعدم بسطه اه (قوله به) متعلق بطم الخ والضمير للتراب (قوله حفرها) الجملة صفة حفر (قوله الا اذا أبرأه من ضمانها) اى او قال رضيت باستدامتها لما يأتي ان قوله هذا كاف في البراءة من الضمان (قوله لموات) اى او من احد طرفيها الى الآخر اه معنى (قوله ولم تنقص) اى الارض (قوله فان فعل) اى رده الغاصب بلا اذن (قوله كلفه) اى المالك الغاصب اه ع ش قول المتن (بما ذكرنا) اى من نقل التراب بالكشط اه معنى (قوله وقال له المالك رضيت الخ) وان اقتصر على منعه من الطم فكذلك في احد وجهين نقله الروباني وابن الرفعة عن الاصحاب اه معنى عبارة شرح المنهج فلو لم يكن له غرض سوى دفع الضمان يتعثر بالحفيرة او بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيهما وابرأه من الضمان في الثانية امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان اه

تجتمع في الدور في المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند التلف لانه محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها وهو واضح اه (قوله في المتن) اورد مثله قال في شرح الروض فان تعذر رد مثله غرم الارش اه (قوله لانه في الذمة) لا يشكل ذلك بقوله الآتي وللناقل الرد الى قوله وان منعه الخ لانه في رد ترابها لا في رده او رده مثله وان كان السياق قديوهمه لكن في كنز شيخنا البكري خلاف ذلك كما ساذكره قريبا (قوله فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه) قديقال مجرد اذن للمالك ليس قبضا (قوله لكن ان اذن له المالك) قديقال في تقييد الزوم بذلك حرازة لان مجرد اذن المالك لا يقتضي للزوم بل لا بد فيه من طلبه فليتأمل (قوله ان لم يتيسر نقله لموات) اشتراط هذا يقتضي اعتباره في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ (قوله وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه ش (قوله ولم تنقص) اى الارض

الذى تعدى به الغاصب (وطمها) ان اراده فان أمره المالك بالطم وجب والا فان كان له فيه غرض استقل به وان منعه منه والا فلا ومن الغرض هنا ضمان التردى فان لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر امتنع عليه الطم

لاندفاع الضمان عنه بذلك وتعلم بترابها ان يبق والا فبمثله واستشكل بما مر ان المثل في الذمة وهو لا يملك الا بقبض صحيح فليحمل على ما اذا اذن له المالك في رده وله نقل ما طوى به البئر (٣٨) وللبالك اجبار عليه وان سمح له به (وإذا أعاد الارض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش) إذا

لا موجب له (لكن عليه
اجرة المثل لمدة الاعادة)
والخفر كافي الروضة واصلا
لانه وضع يده عليها مدتيا
تعديا وان كان آتيا بواجب
(وان بقي نقص) في الارض
بعد الاعادة (وجب أرشه
معا) اي الاجرة لاختلاف
سببهما (ولو غصب زيتا
ونحوه) من الادهان
(واغلاه فنقصت عنه
دون قيمته) بان كان صاعا
قيمه درهم فصار نصف
صاع قيمته درهم (رده)
لبقاء العين (ولزمه مثل
الذاهب في الاصح) لان
له بدلا مقدرا وهو المثل
فاوجبناه وان زادت القيمة
بالاخلاء كالموخصى العبد
فانه يضمن قيمته وان
زادت اضعافا (وان
نقصت القيمة فقط) اي
دون العين (لزمه الارش)
جبراله (وان نقصتا) اي
العين والقيمة معا (غرم
الذاهب ورد الباقي) مطلقا
(مع ارشها) ان كان نقص
القيمة اكثر (مما نقص
بالعين كرتلين قيمتهما
درهمان صارا بالاغلاء
رطلا قيمته نصف درهم
فيرد الباقي ويرد معه رطلا
ونصف درهم اما اذا لم يكن
نقص القيمة اكثر بان لم
يحصل في الباقي نقص كما
لو صار رطلا قيمته درهم

اي فيصير المالك بمنعه من الطم كالموخصى في ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها عشاها بجيرى (قوله)
لاندفاع الضمان عنه (الخ) اي وعن المالك عبارة عشاها وتصير البئر برضا المالك كالموخصى في ملكه
ابتداء فلا يضمن ما تلف بها بعد رضا المالك يبقاؤها وبقى مالو لم يطعمها ثم حصل بها تلف فطلب من الغاصب
بدل التالف فادعى الغاصب ان المالك رضى باستدامة البئر فانكره المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان
الاصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك يبقاؤها ولا فرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بعد زوال
الغصب وعدمه اي ولا بين تصديق المالك للغاصب وعدمه (قوله فليحمل الخ) وقد يقال هلا جاز وان لم
يأذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عهدة المالك لعدم القبض وهذا يدفع الاشكال فليتامل
ثم رايت في كنز شيخنا الكبرى ما نصه ويحجب اي عن الاشكال بان غرض البراءة سوما فيه بمثل ذلك سم
على حججها عشاها عبارة المعنى بعد ذكر الاشكال المذكور عن الاستوى نصها ولعلمهم اغفروا ذلك للحاجة
اه (قوله وله) الى الفرع في المعنى (قوله ما طوى به) اي بنى به (قوله عليه) اي النقل (قوله وان سمح له به)
اي الغاصب للبالك (بما طوى به) اي لما فيه من المنفعة عشاها (قوله والخفر الخ) عبارة المعنى لمدة الاعادة من
الرد والطم وغيرهما كما يلزمه اجرة ما قبلها اه (قوله مدتيا) اي الاعادة والخفر وظاهره دون ما بينهما
وتقدم آنفا عن المعنى خلافه وهو الظاهر (قوله وان كان آتيا بواجب) اي في الاول اه سم (قوله قيمته درهم)
اي او اكثر كما ياتي (قوله فانه يضمن قيمته) اي يضمن جميع قيمته لان الاثنين فيهما القيمة فيلزمه رده
للمالك مع قيمته شيخنا العزيز وظاهره ان المراد قيمته قبل الخصى اه بجيرى (قوله وان زادت الخ) اي
قيمه بعد الخصى اضعافا ما كانت عليه عشاها (قوله مطلقا) اي سواء كان نقص القيمة أكثر من
نقص العين او لا اه عشاها (قوله ولو غصب عصيرا فاغلاه) ومثل اغلاء العصير ما لو صار العصير خلا او
الرطب ثم او نقصت عنه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب واجراه الماوردى والرويانى في اللبن اذا صار
جنا ونقص كذلك وتعرف النسبة بوزنها معنى ونهاية وشرح الروض (قوله لانه مائة الخ) يؤخذ من
هذا التعليل انه لو نقص منه عينه وقيمه ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب كالدهن اه نهاية
قال الرشيدى والظاهر انه يرجع في الذاهب وعدمه وفي مقدار الذاهب الى أهل الخبرة وانظر ما المراد
بالمثل الذي يضمنه ويحتمل ان يضمنه عصيرا بقول أهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من المائة
بمقدار الذاهب او يكلف اغلاء عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه بمقدار الذاهب فليراجع اه عبارة
عشاها قوله مر انه يضمن مثل الذاهب اي بما ذكر من العصير والرطب والجبن وينبى ان محل ذلك اذا
كان الذاهب اجزاء متقومة فان كان مائة فلا (فرع) وقع السؤال في الدرس عن شخص غصب من آخر
عبدين ثم ان أحدهما جنى على الآخر واقتص السيد من الجاني في بدل الغاصب هل يضمنهما لانهما فاتا
بجناية في يد الغاصب او يضمن الجاني فقط والجواب عنه ان الظاهر الاول للعلة المذكورة اه (قوله)
ملاحظا اجرة الكتابة) معناه انه يضمن قيمتها التي منشؤها الكتابة بالاجرة (قوله لانه تجب مع ذلك) اي

(قوله فليحمل الخ) كذا شرح مر وقد يقال هلا جاز وان لم يأذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ
من عهدة المالك لعدم القبض وبهذا يدفع الاشكال فليتامل ثم رايت شيخنا الكبرى في كنهه قال في شرح
قول المصنف وللناقل الرد الى ان كان له فيه غرض ما نصه واستشكل رد بدل التالف اذ لم يأذن المالك بان
ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ويحجب بان غرض البراءة سوما فيه بمثل ذلك اه (قوله وان كان آتيا
بواجب) اي في الاول (قوله لم يغرم مثل الذاهب الخ) قال في شرح الروض وفارق نظيره في المفلس حيث
يضمن مثل الذاهب للبائع كالزيت بان ما زاد بالاغلاء ثم للبشرى فيه حصة فلم يضمن المشتري ذلك لاجحفا
بالبايع والزائد بالاغلاء هنا للبالك فانجبر به الذاهب اه وفي الروض وكذا الرطب يصير تمر اقال في شرحه

أو أكثر فيغرم الذاهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصيرا أو أغلاه فنقصت عنه دون قيمته لم يغرم مثل الذاهب لانه مائة لا قيمة لان
لها والذاهب من الدهن متقوم (فرع) غصب وثيقة بدني أو عين وأتلفها ضمن قيمة الكاغد مكتوباً ملاحظاً اجرة الكتابة لانه تجب مع ذلك

كما حملوا عليه عبارة الروضة الموهمة لا يجابها الذي لا يقوله احد على ما قاله الزركشي وان (٣٩) محاه ضمن قيمة ما نقص منه وافتاء ابن

الصلاح بانه يلزمه قيمة ورقة فيها اثبات ذلك المال فيقال كم قيمة ورقة يتوصل بها الى اثبات مثل هذا الملك ثم يوجب ما ينتهي اليه التقويم ضعيف وان اعتمده الاسنوى وقال مقتضاه وجوب قيمة الكاغد ايضاً واجرة الوراق قال ولا بد من اعتبار اجرة الشهود وان لم يكتبوا شهادتهم اه وليس كما قال ثم رايت الاذرعى بالغ في الرد عليه فقال وهذا كلام ردىء ساقط واقى ايضا بضمان شريك غور ماء عين ملك له ولشركائه فليس ما كان يسقى بها من الشجر وبنحوه اقضى الفقيه اسمعيل الحضرمى ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر لقولهم لو اخذ ثيابه مثلاً فهلك برء لم يضمنه وان علم ان ذلك مهلك له لكن مر اول الباب ما يرده فتامله (والاصح ان السمن الطارىء في يد الغاصب لا يجبر بقص هزال قبله) فلو غصب سميئة فهزلت بالبناء للمفعول لا غير ثم سمنت ردها وارش السمن الاول لان الثانى غير موافق لما شاعن فعل الغاصب لاقيمه له حتى لو زال هذا غرم ارشه ايضا هذا ان رجعت قيمتها الى ما كانت عليه والا غرم ارش النقص قطعاً وأشار بقوله نقص هزال الى انه لا اثر لزال سمن مفرط لا

لان الاجرة تجب مع قيمة الكاغد مكتوباً اه كرى قوله منشؤها الخ المناسب من منشئها الخ بزيادة من التبعية وقوله مكتوباً ينبغى اسقاطه فالمراد ان الواجب قيمة الكاغد مكتوباً مع اجرة الكتابة وهى اقل من قيمة الكاغد ايضاً مع اجرة الكتابة المنقولة بقول الشارح لانها تجب الخ عبارة ع ش فرع غصب وثيقة كالخجج والتذاكر لزمه اذا تلفت قيمة الورق واجرة الكتابة وثوباً بمطرز الزمه قيمته مطرزا والفرق ان الكتابة تعيب الورق وتقص قيمته فلو الزمناه قيمة الوثيقة دون الاجرة لا جحفنا بالمالك ولا كذلك الطراز لانه يرد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه سم على حجج اه (قوله كما حملوا عليه) اى وجوب الاجرة مع قيمة الكاغد مكتوباً (قوله لا يجابها) اى الاجرة اه كرى اى مع قيمة الكاغد ايضاً (قوله وان محاه) اى الوثيقة اى خطها على حذف المضاف والتذكير باعتبار الكاغد المكتوب (قوله وافتاء ابن الصلاح) مبتدأ وخبره قوله ضعيف (قوله بانه يلزمه) اى متلف الوثيقة (قوله واجرة الوراق) اى الكاتب (قوله اجرة الشهود) اى اجرة احضارها (قوله كما قال) اى الاسنوى وكذا ضمير عليه (قوله واقى) اى ابن الصلاح (قوله عين ملك) باضافة العين الى الملك اه كرى اقول ويجوز القطع ايضا على الوصفية اى هى ملك الخ (قوله ما كان يسقى الخ) فاعل ببس والضمير فى الفعلين لما وقوله من الشجر بيان له (قوله وبنحوه) اى افتاء ابن الصلاح والجار متعلق بقوله اقضى الفقيه الخ (قوله ونظر فيه) اى فى افتاء ابن الصلاح (قوله لكن مر اول الباب الخ) كانه يشير الى هلاك ولد شاة ذبحها فانه يضمنه لانه اتلف غذاء المتعين له باتلاف امه اى وفيما نحن فيه اتلف ماء المتعين اه سيد عمر عبارة سم قوله لكن مر اول الباب ما يرده اى النظرش قال هناك وليس منه اى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته او غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه عنه على المعتمد وفارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها بانه ثم اتلف غذاء المتعين له باتلاف امه بخلافه هنا وبهذا الفرق يتايد ما يأتى عن ابن الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن الخ اى ضمان ما كان يسقى بها لانه اتلف ماء المتعين له فليتامل اه (قوله الطارىء) الى قوله خلافا لما اطال فى النهاية والمعنى الا قوله بالبناء للمفعول لا غير (قوله سميئة) اى جارية سميئة مثلاً (قوله بالبناء للمفعول) عبارة القاموس هزل يعنى هزال وهزل كنصر هزال وهزال او قد تضم الزاى اه فتلخص ان فيه لغتين فلعل من اقتصر على البناء للمفعول كان حج لكونه الاكثر اه ع ش (قوله ثم سمنت) فى المصباح سمن يسمن من باب تعب يتعب وفى لغة من باب قرب اذا اكثر لحمه وشحمه فليوى اه بحجى (قوله لاقيمه له) اى لا يقابل بشيء للغاصب ليلاً ثم مارتبه عليه اه رشيدى (قوله هذا) اى السمن الثانى وقوله ايضا اى كالسمن الاول (قوله هذا) اى ما صححه المتن (قوله ان رجعت قيمتها) اى بالسمن الطارىء فى يد الغاصب وقوله الى ما كانت الخ اى الى قيمتها قبل الهزال (قوله والا غرم ارش النقص الخ) لو نقصت بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثانى الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغى ان يغرم الربع الفائت قطعاً والربع الراجع بالسمن الثانى على الاصح فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله معتدلة) فاعل سمنت و (قوله سمن مفرطاً) مفعول مطلق نوعى له (قوله

ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمنت فى يد معتدلة سمن مفرطاً نقص قيمتها ردها ولا شئ عليه لانهم لا تنقص حقيقة ولا عرفاً كذا نقله

في الكفاية وافرده وفيه نظر كما قاله الاسنوى وغيره لانه مخالف لقاعدة الباب في تضمين نقص القيمة (و) الاصح (ان تذكر صنعة) بنفسه او بتعليم (نسيها) عند الغاصب (يجبر النسيان) (٤٠) لان العائد هو عين الاول بخلاف السمن وشمل المتن تذكره في يد المالك فيسترد ما دفع

وفيه نظر (الخ) عبارة المغني وقال الاسنوى نعم أي يغرم أرش النقص وهو الوجه لان الاول مخالف اه قول المتن (وان تذكر صنعة نسيها يجبر النسيان الخ) ولو تعلقت الجارية المنصوبة الغناء فزادت قيمتها به ثم نسيته لم يضمه حيث كان محرما كما علم بمأمر ومرض القن المنصوب او تمعط شعره او سقوط سنه ينجر بعوده كما كان ولو عاد بعد رد اللبالك بخلاف سقوط صوف الشاة او ورق الشجرة لا ينجر بعوده كما كان لانه متقوم بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسنه غير متقومة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر او سقوط سنه ينجر الخ اي ولو مثغورا اه (قوله بتعليم) اي ولو لم يغرم في قعله شيئا كان عليه بنفسه او بمتبرع لانه وان كان كذلك منسوب للمالك وقد تحقق نقصه حين رجوعه ليه اه ع ش (قوله كعود السمن) اي فلا يجبر النقص (قوله وكذا) اي كعود السمن عبارة المغني ويجري الخلاف اي الذي في السمن الطاريء فيما لو كسر الحلي او الالاء ثم اعاده بتلك الصنعة اه (قوله لانه عين ماله) وانما انتقل من صفة الى صفة نهاية ومعنى (قوله ويجري ذلك) اي الخلاف والتصحيح (قوله فتفرخ) اي ولو بفعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده وقياس ذلك انه لو غصب حطبوا وحرقه انه يرد مع أرش النقص نعم ان صار لقيمة له فيحتمل وجوب رده مع قيمته سم على حج اه ع ش (قوله او حبال الخ) او بزرق فصار قرانها ومعنى قال ع ش فيه مساحة اذ البز لا يصير قرا وانما يتولد منه بعد حلول الحياة فيه اه (قوله ان الخمر الخ) خبر قوله وقياس الخ (قوله ترد للمالك الخ) وفاقا للنهاية (قوله مطلقا) اي محترمة اولا (قوله وقد تقر) اي انفا بقوله وقياس الخ (قوله ومتى تخللت الخ) والظاهر ان الحكم كذلك لو تخللت في يد المالك بعد ردها اليه فيسترد العصير وعليه أرش النقص ان كان اه سم (قوله وليس قضيته) اي التعليل اه رشدي (قوله لان ملكه هو العصير) هذا التعليل لا ياتي فيمن لم يسبق له ملك العصير ووضع يده على الخمر بنحو اعراض مستحقها عنها ثم غصبت منه فتخللت ثم رايت قال الرشدي قوله مر لانها فرعا ملكه جرى على الغالب والا فقل لا يسبق له ملك العصير كالمورث والخمرة او الجلد مثلا وغيره لانها فرعا اختصاصا اه (قوله سوى المتولى الخ) اعتمده النهاية والمغني ايضا (قوله فان تلقا) الى الفصل في النهاية والمغني ثم قالوا ولو اتلف شخص جلدًا غير

من الارش كما اعتمده ابن الرفعة واستشهد له بما ورد من مضامين يرى قال الاسنوى نعم لو تذكره في يده بتعليم فالوجه عدم الاسترداد وعود الحسن كعود السمن لا كذا صنعة قاله الامام وكذا صوغ حلي انكسر (وتعلم صنعة لا يجبر نسيان) صنعة (اخرى قطعاً) وان كانت ارفع من الاولى للتغاير مع اختلاف الاغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصيرا فتخمر ثم تخلل فالاصح ان الخلل للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان الخلل انقص قيمة) من العصير لحصوله في يده يجري ذلك فيما اذا غصب ايضا فتفرخ او حبا فثبت فان لم ينقص عن قيمته عصير افلا شيء عليه غير الرد وخرج شتم تخلل ما لو تخمر ولم يتخلل فيلزمه مثل العصير لا اراقتها لانها محترمة مالم يعلم ان المالك عصرها بقصد الخمرية خلافا لما اطل به شارح هنا وقياس مأمر في زيت نجسه ان الخمر المحترمة هنا ترد للمالك فقول هذا الشارح لم يوجب ارجاها مع غرامة المثل للمالك مبني على ما اعتمده من وجوب اراقتها مطلقا وقد تقرر انه

بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغي ان يغرم الربع الفائت قطعاً والربع الراجع بالسمن الثاني على الاصح فليتامل (قوله وفيه نظر كما قاله الاسنوى الخ) كذا مر (قوله وشمل المتن تذكره في يد المالك) وانما حمل المحل كلام المتن على كون ذلك في يد الغاصب لانه محل كلام الاصحاب وهذا الخلاف مر (قوله في المتن وتعلم صنعة لا يجبر نسيان اخرى) في شرح مر ولو تعلقت الجارية المنصوبة الغناء فزادت قيمتها به ثم نسيته لم يضمه حيث كان محرما كما علم بمأمر ومرض القن المنصوب او تمعط شعره او سقوط سنه ينجر بعوده كما كان ولو عاد بعد رد اللبالك بخلاف سقوط صوف الشاة او ورق الشجرة لا ينجر بعوده كما كان لانه متقوم بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسنه غير متقومة نهاية (قوله ويجري ذلك فيما اذا غصب ايضا الخ) هذا من قبيل صيرورة المثل متقوماً مع ذلك لا يخالف القاعدة السابقة فيما اذا صار المثل مثلياً اخر او متقوماً مثلياً لان هذا مفروض مع عدم التلف وتلك القاعدة مفروضة مع التلف كما تقدم من بيان ذلك (قوله فتفرخ) اي ولو بفعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده (قوله فتفرخ او حبا فثبت) قياس ذلك انه لو غصب حطبوا وحرقه انه يرد مع أرش النقص نعم ان صار لقيمة له فيحتمل وجوب رده مع قيمته (قوله ومتى تخللت ردها مع أرش النقص واسترد العصير) بقي ما لو تخللت في يد المالك بعد ردها اليه والظاهر ان الحكم كذلك فيسترد العصير وعليه الارش ان كان (قوله ومن ثم سوى المتولى بينهما) اعتمده مر

ضعيف ومتى تخللت ردها مع أرش النقص واسترد العصير (ولو غصب خمر افتخللت او جلد مية فدبغه فالاصح ان مدبوغ الخل والجلد المنصوب منه) لانها فرعا ملكه وليس قضيته اخراج غير المحترمة خلافاً لدعائه لان ملكه هو العصير ولا شك ان خل المحترمة وغيره افرع عنه ومن ثم سوى المتولى بينهما وهو الوجه من استثناء الامام لغير المحترمة من ذلك فان تلقا في يده ضمنهما وخرج بغصب

مالوا عرض عنهما وهو من يصح إعراضه فيملكه أخذه (فصل) فيما يطرا على المصوب (٤١) من زيادة وطء وانتقال الغير

وتوابعها (زيادة المصوب
إن كانت أثرا محضا
كقصة صارة) لثوب ووطن
لبر وخياطة بخيط للمالك
وضرب سبيكة دراهم (فلا
شيء للغاصب بسببها) لتعديده
بعمله في ملك غيره وبه
فارق ما مر في المفلس من
مشاركته للبائع لانه عمل
في ملك نفسه (وللمالك
تكليفه رده كما كان إن
أمكن) ولو بعسر كرد
البن طينا والدرهم والحلي
سبائك إلخا لرد الصفة
برد العين لما تقرر من تعديده
وشرط المتولى أن يكون له
غرض خالفه فيه الامام
واطلاق الشيخين يوافق
فهو الاوجه وأن قال
الأذرعى أن الأول أحسن
فإن لم يمكن رده كما كان
كالقصة لم يكلف ذلك بل
يرده بحاله وقد يقتضى المتن
أنه لو رضى المالك ببقائه لم
يعد وقيداه بما إذا لم يكن
له غرض والأكان ضرب
الدرهم بغير إذن السلطان
فله أعادته خوفا من التعزير
(وارش) بالرفع عطف على
تكليفه والنصب عطف على
رده (النقص) لقيمه قبل
الزيادة سواء حصل النقص
بها من وجه آخر أم بآثارها
ويلزمه مع ذلك أجره مثله

مدبوغ وأدعى المالك أنه مذكى والمتلف أنه ميتة صدق المتلف يمينه لأن الأصل عدم التذكية اه (قوله
لو أعرض) أى مستحق الخمر أو الجلد (قوله فيملكه) الأولى فيملكهما وأولى منه وليس للمالك استردادهما
كما عبر به النهاية والمغنى

(فصل) فيما يطرا على المصوب (قوله فيما يطرا) إلى قول المتن ولو صبح في النهاية الاقوله وهو حسن إلى
والغاصب وقوله ولا يلزمه إلى المتن (قوله من زيادة) المراد بها الأمر الطارىء على المصوب وإن حصل به
نقص قيمته اه بجبرى (قوله وتوابعها) كقوله ولو خلط المصوب الخ قول المتن (كقصة صارة) بفتح القاف
مصدر لقصر الثوب وحكى كسرها والمرو فان الذى بالكسر اسم للصناعة اه برماوى والمراد بالقصة
وما بعدها كونه مقصورا ومطحونا ومخيطا حتى يصلح جعلها مثالا للآخر والا فالقصة والقصة والخياطة
أفعال لا تصلح مثالا للآخر فالمراد بها ما ينشأ عنها اه بجبرى (قوله لثوب) إلى قوله إلخا فى المغنى (قوله
بخيط للمالك) أما لو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به أن لم يمكن فصله كما يأتى فى الصبح اه
عش (قوله وضرب سبيكة الخ) أى وضرب الطيز لبناء ذبح الشاة وشبهها اه مغنى (قوله لتعديده) أى بحسب
نفس الأمر حتى لو قصر ثوب غيره يظنه ثوبه لم يكن له شيء اه عش (قوله وبه) أى بالتعدي (قوله لانه)
أى المفلس (قوله وشرط الخ) مبتدأ (قوله أن يكون له) أى للمالك مفعوله (قوله خالفه الخ) خبره
(قوله يوافق) أى الامام (قوله فهو) أى ما قاله (أوجه) اعتمده المغنى وكذا اعتمد قوله الآتى وقيد
الخ (قوله أن الأول) أى ما قاله المتولى (قول فان لم يمكن الخ) محترز المتن (قوله) وقد يقتضى المتن الخ لعل
وجه الاقتضاء جعل الرد مرتبا على تكليف المالك اه عش (قوله بغير إذن السلطان) أى أو على غير عياره
منهجه ومغنى (قوله فله أعادته) أى للغاصب (قوله من التعزير) أى من أن بقاء الدرهم بحالها يؤدى إلى
إطلاع السلطان فيعزره اه سم (قوله لقيمه) أى المصوب وهو إلى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله بها) أى
الزيادة اه عش وكذا ضمير أثارها كفى الكردي (قوله لا لما زاد الخ) عطف على لقيمه ش اه سم عبارة
الرشيدى أى له أرش نقص قيمته قبل الزيادة لا أرش نقص حصل بإزالة الصنعة الحاصلة بفعله اه
أى كان كانت قيمة المصوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب
الإزالة إلى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة (قوله لأن فواته) أى ما زاد عش وشكردي (قوله لو
رده) أى إزالة الغاصب (بغير أمره) أى المالك (قوله ولا غرض له) أى للغاصب بخلاف ما إذا كان له غرض
اه (قوله غرم أرشه) أى أرش النقص لما زاد بصنعه سم على حج اه عش عبارة البجبرى والحاصل أن
رده كما كان إن كان يطلب المالك أو لغرض الغاصب لزمه أرش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان
بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه أرش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما
أفاده البرماوى اه (قوله ومنعه المالك الخ) ليس المنع بقيد بل المدار على البراءة وينبغى فيما لو اختلفا فى
البراءة وعدمها أن المصدق هو المالك لأن الأصل عدم الإبراء وبقاء شغل ذمة الغاصب اه عش عبارة
البجبرى عن القليوبى ولا حاجة لمنع المالك مع الإبراء خلافا لما يوهمه كلام المنهج ولا يكتفى بالمنع من غير إبراء

(فصل) فيما يطرا على المصوب من زيادة الخ (قوله فهو الأوجه) اعتمده مر وكذا قوله وقيداه الخ
(قوله فله أعادته خوفا من التعزير) يدل على أنه فى الواقع يسقط التعزير بأعادته وقد يمنع دلالة على ذلك بناء
على أن المراد أن بقاء الدرهم يتجأها يؤدى إلى إطلاع السلطان فيعزره ولإعادتها طريق إلى عدم إطلاعه
على ما وقع وقد يقال لولا سقوط التعزير ما جاز له التسبب فى دفعه بالاعادة وقد يوجه بانه ما لم يبلغ
الامام فينبغى له كتمه والسعى فى دفعه كما فى موجب الحد (قوله لا لما زاد) عطف على لقيمه ش (قوله ولا
غرض له) بخلاف ما إذا كان له غرض (قوله غرم أرشه) أى أرش النقص لما زاد بصنعه (فرع) قال فى
شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناء أو سبائك دراهم بغير إذن شريكه فيجوز له كما أفتى

(٦ - شروانى وابن قاسم - سادس) لدخوله فى ضمانه لا لما زاد بصنعه لأن فواته بأمر المالك ومن ثم لو رده بغير أمره
ولا غرض له غرم أرشه وعلم بما مر فى رد التراب أنه لو لم يكن للغاصب غرض فى الرد سوى عدم لزوم الارش ومنعه المالك منه

بخلاف ما مر في الحفر اه (قوله و ابراه) أى من الارش اه ع ش (قوله امتنع عليه) نعم لو ضرب الشريك
الطين لبنا او السباتك دراهم بغير اذن شريكه جاز له كما اقي به البغوى ان ينقضه وان رضى شريكه بالبقاء
لينتفع بملكه كما كان معنى و شرح الروض و اقره سم (قوله و ارش النقص) ان كان واعادتها كما كانت
واجرة المثل ان مضت مدة مثلها اجرة معنى و نهاية و منهج (قوله لعرق ظالم) بكسر العين المهملة و سكون الراء
المهملة اه ع ش (قوله و فيها التنوين الخ) قال الطيبي ان اضيف فالمراد بالظالم الغارس سماء ظالم لا نه تصرف
في ملك الغير بغير الاذن و قال غيره المراد بعرقه عرق زرعه و شجره و ان وصف فالمراد به المغروس على
الاسناد المجازى لان الظلم حصل به اه كرى (قوله و تنوين الاول و اضافة الثانى) يتامل فعل في العبارة
قلبا من النساخ ان لم تكن بخط الشارح اه سيد عمر عبارة ع ش فيه تامل و عبارة شرح المشكاة و اضافة
الاول و تنوين الثانى و هى الصواب لان حق معنى احترام اسم ليس فلا يكون مضافا اليه اه (قوله و للغاصب)
الى قوله و به فارق في المعنى و شرح الروض (قوله قلعه) اى الزائد من البناء و الغراس فالمراد بالقلع ما يشمل
الهدم (قوله اذ لا أرش على المالك في القلع) و لو بادر لذلك أى القلع اجنى غرم الارش أى للغاصب لان عدم
احترامه بالنسبة للمالك فقط و لو كان البناء و الغراس مغصوبين من آخر فلكل من مالكي الارض و البناء
و الغراس الزام الغاصب بالقلع و ان كانا لصاحب الارض و رضى به المالك امتنع على الغاصب قلعه و لا شيء
عليه اى الغاصب و ان طال به بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه قلعه مع ارش النقص و الا فوجها و وجهها
نعم لتعديده اما بناء المغصوب كالموتج الغاصب في المال المغصوب فالربح له فلو غصب دراهم و اشترى شيئا
في ذمته ثم نقدها في ثمنه و ربح دراهم عند تعذر رد عينها فان اشترى بالعين بطل و لو غصب ارضا و بذرا
من شخص و بذره في الارض كلفه المالك اى للارض و البذر اخرج البذر منها و ارش النقص و ان رضى
المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخرجه و لو زوق الغاصب الدار المغصوبة بها لا يحصل منه
شيء بقلعه لم يحز له قلعه ان رضى المالك ببقائه و ليس للمالك إجباره عليه كافي الروضة خلافا للزركشى كالثوب
اذا قصره نهاية و معنى قال ع ش قوله مر الزام الغاصب الخ اى فان لم يفعل جاز لكل منهما فعله بنفسه و ينبغي
ان مؤنة القلع ان تبرع بها صاحب الارض او البناء و الغراس فذاك و الارتفاع الامر الى قاض يلزم الغاصب
بصرفها فان فقد القاضى صرفها المالك بنية الرجوع و اشهد و قوله امتنع اى فان فعل لزمه الارش ان نقصت
و قوله بطل اى و الزيادة للبائع فان جهل كان ذلك من الاموال الضائعة و امرها لبيت المال اه كلام ع ش
(قوله و به فارق ما مر في العارية) اى فانه لو طلب المعير منه التبقية بالاجرة او تملكه بالقيمة لزم المستعير
موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختار القلع اما عند اختياره له فلا تزمه موافقة المعير لو طلب التبقية بالاجرة
او التملك بالقيمة ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به عبارته قوله و به فارق الخ فيه نظروا انما يحتاج للفرق
بينهما فيما اذا امتنع المستعير و الغاصب من القلع فللمالك حينئذ قهرا الابقاء بالاجرة او التملك هناك
لا هنا فليراجع اه ع ش (قوله و لا يلزمه) اى المالك (قبوله) اى الزائد (لو و به له) اى الغاصب
الزائد للمالك قول المتن (بصبغه) بكسر الصاد عين ما صبغ به و بفتحها الصنعة و الكلام في الاول و ان انضم
اليه الثانى لافى الثانى وحده لانه فعل الغاصب و هو هدر قليلى اه بجري قول المتن (وامكن فصله) كصبغ
الهند بخلاف غيره برماوى اه بجري (قوله بأن لم يتعقد) الى قوله و خرج في المعنى و الى قول المتن و ان لم يكن
في النهاية الا قوله و محل ذلك الى اما ما هو قول المتن (اجبر عليه) و لو امتنع عن الفصل فيجوز فيه نظير ما مر عن

و أبراه امتنع عليه و سقط
عنه الارش (وان كانت)
الزيادة التي فعلها الغاصب
(عينا كبناء و غراس كلف
القلع) و ارش النقص لخبر
ليس لعرق ظالم حق هو
حسن غريب وفيه كلام
بينته في شرح المشكاة مع
بيان معناه بما ينبغي الرجوع
اليه والمراد بالعرق هنا
أصل الشيء وفيهما
التنوين و تنوين الاول
و اضافة الثانى و للغاصب
قلعه و ان نقصت به الارض
أو رضى المالك ببقائه
بالاجرة أو أراد تملكه اذ
لا أرش على المالك في القلع
و به فارق ما مر في العارية
و لا يلزمه قبوله لو و به له
وكذا الصبغ فيما يأتي
للينة (لو صبغ) الغاصب
(الثوب بصبغه و امكن
فصله) بان لم يتعقد الصبغ
به (اجبر عليه) اى الفصل
وان خسر خسرانا بينا
ولو نقصت قيمة الصبغ
بالفصل (في الاصح) كالبناء
و الغراس و له الفصل قهرا
على المالك و ان نقص
الثوب به لانه يغرم ارش
النقص

نظير مامر آتفا ولو تراضياعلى الابقاء فهما شريكان ومحل ذلك في صبيغ يحصل منه (٤٣) عين مال اما ما هو تمويه محض ولم يحصل به نقص

فهو كالتزويق فلا يستقل الغاصب بفصله ولا يجبره المالك عليه وخرج بصيغه صبيغ المالك فالزيادة كلها للمالك والنقص على الغاصب وليس له فصله بغير اذن المالك وله اجباره عليه مع ارش النقص وصبيغ معصوب من آخر فلكل من مالكي الثوب والصبيغ تكليفه فصلا يمكن مع ارش النقص فان لم يمكن فيها في الزيادة والنقص كما في قوله (وان لم يمكن) فصله لتعقده (فان لم تزد قيمته) ولم تنقص بان كان يساوي عشرة قبله وسواها بعدد مع ان الصبيغ قيمته خمسة لانخفاض سوق الثوب (فلا شيء للغاصب فيه) ولا عليه لان صبيغه كالمعدوم حيثئذ (وان نقصت) قيمته بان صار يساوي خمسة (لزمه الارش) وهو ما نقص من قيمته لحصول النقص بفعله (وان زادت قيمته) بسبب الصبيغ او الصنعة (اشتركا فيه) اي الثوب بالنسبة فاذا صار يساوي خمسة عشر فهو بينهما اثلاثا وان كان الصبيغ يساوي عشرة مثالا لان النقص عليه او بسبب ارتفاع سعر احدهما فقط فالزيادة لصاحبه ولو نقص

عش (قوله نظير مامر آتفا) اي بقوله وللغاصب قلعه الخ (قوله ومحل ذلك) اي قول المتن اجبر عليه مع قول الشارح وله الفصل قهر الخ (قوله ولم يحصل به نقص) اي فان حصل به نقص يزول بفصله اجبره المالك واستقل به الغاصب على ما افهمه هذا القيداه سم اقول وهو قياس مامر في رد التراب ورد اللبن طينا (قوله) فلا يستقل الغاصب الخ يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء وهذا لا ينافي امكان الفصل اه سم (قوله وله) اي المالك (قوله وصبيغ معصوب) عطف على صبيغ المالك (قوله) تكليفه فصلا الخ) هل له ذلك بغير اذنها او مع رضاهما ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاه ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الثوب والصبيغ او في احدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض السابقة سم على حج اه عش (قوله فصله) الى قول المتن ولو خلط في النهاية والمغنى (قوله لا لانخفاض سوق الخ) بل لاجل الصبيغ اه معنى عبارة الكردي اي بل لانخفاض سعر الصبيغ او بسبب الصنعة كما يشير اليه اه (قوله وان نقصت قيمته) اي بالصبيغ او الصنعة لا بانخفاض سعر الثوب (قوله بسبب الصبيغ او الصنعة) اقتصر المغنى على الصبيغ وقال الرشيدى قوله او الصنعة لا حاجة اليه لان العمل لا يدخل له كما لا يخفى اه اي لما تقدم في شرح والاصح ان السمن لا يجبر الخ ان ما نشأ عن فعل الغاصب لا قيمة له قول المتن (اشتركا فيه) ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصبيغ ليمتلكه لم يجب اليه امكان فصله ام لا ولو اراد احدهما الانفاد ببيع ملكه لثالث لم يصح اذ لا ينتفع به وحده نعم لو اراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب بيع صبيغه معه لانه متعبد بخلاف ما لو اراد الغاصب بيع صبيغه لا يلزم مالك الثوب بيعه معه ولو طيرت الرمح ثوبا الى مصبغة آخر فانصبيغ فيها اشتركا في المصبوغ ولم يكلف أحدهما البيع ولا الفصل ولا الارش وان حصل نقص اذ لا تعدى نهاية ومغنى وفي سم عن شرح الروض فيما لو كان الصبيغ لثالث انه لا يلزم واحد من مالكي الثوب والصبيغ موافقة الآخر في البيع اه وقال عش ببق ما لو استاجر صباغا ليصبيغ له قيصا بخمسة فوقع بنفسه في دن قيصه صبغة عشرة هل يضيع ذلك اي الزيادة على الصباغ او يشتركان فيه لعذرده فيه نظر والا قرب الثاني واما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي ان لا شيء في مقابلة الزيادة لتعديده بذلك اي في نفس الامر وهذا كله في الصبيغ تمويهها واما لو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو شريك بها اه (قوله اثلاثا) ثلثاه للغاصب منه وثلثه للغاصب (قوله وان كان الصبيغ الخ) غاية (قوله) عليه اي الصبيغ (قوله او بسبب ارتفاع الخ) عطف على قوله بسبب الصبيغ الخ (قوله قيمتهما) فاعل نقص (قوله فان كان النقص الخ) جواب ولو نقص الخ ومشتمل على قسيم قوله لا لانخفاض سوق الخ (قوله) او بسبب الصنعة الخ) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص بسببها حيث

انه اذا اختار المستعير القلع قلع ولا يمنعه منه رضا المالك بالابقاء بالاجرة ولا طلب تملكه فلا فرق بينهما حيثئذ فقوله وبه فارق ما في العارية فيه نظروا فيما يحتاج للفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعير والغاصب من القلع فللمالك حيثئذ قهر الابقاء بالاجرة او التملك بالقيمة هناك لانهما فليراجع (قوله ولم يحصل به نقص) اي فان حصل به نقص يزول بفصله اجبره المالك واستقل به على ما افهمه هذا التقيد (قوله فلا يستقل الغاصب بفصله) يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء وهذا لا ينافي امكان الفصل (قوله وصبيغ معصوب) عطف على صبيغ المالك (قوله تكليفه فصلا يمكن) هل له ذلك بغير اذنها او مع رضاهما ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاه ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الثوب والصبيغ او في احدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض السابقة (قوله في المتن وان زادت قيمته اشتركا) قال في الروض ولو اراد احدهما الانفاد ببيع ملكه لم يجز نعم لو اراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب البيع معه لا عكسه اه وفي شرحه فيما لو كان الصبيغ لثالث ما حاصله انه لا يلزم واحد من مالكي الثوب والصبيغ موافقة الآخر في البيع (قوله او بسبب ارتفاع الخ)

عن الخمسة عشرة قيمتها كان ساوى اثني عشر فان كان النقص لانخفاض سعر الثياب فهو على الثوب او سعر الصبيغ او بسبب الصنعة فعلى الصبيغ وبهذا أعنى اختصاص الزيادة بمن ارتفع سعر ملكه يعلم انه ليس معنى اشتركا كهما انه على جهة الشروع بل هذا بثوبه وهذا بصبيغه

جعل على الغاصب وحده ان للثوب دخلا في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل اه حلي عبارة المغني وان حصل ذلك اي النقص او الزيادة بسبب اجتماع الثوب والصبغ اي بسبب العمل فالنقص على الصبغ لان صاحبه هو الذي عمل والزيادة بينها لان الزيادة الحاصلة بفعل الغاصب اذا استندت الى الاثر المحض تحسب للغاصب منه وايضا الزيادة قامت بالثوب والصبغ فهي بينهما اه قول المتن (ولو خلط المغصوب) شمل مالو وكله في بيع مال او شراء شيء او اودعه عنده غلطه بمال نفسه فيلزمه تميزه ان امكن ولا فيجب رده لانه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن فتحا وكل آخر في شراء قماش من مكة فاشتراه وخطه بمثله من مال نفسه وهو انه كالتالف اه ع ش (قوله او اختلط) الى قوله وشمل قوله في النهاية (قوله او اختلط عنده) هذا انما ياتي في الشق الاول وهو ما يمكن تميزه اما في الشق الثاني فهو حيثنذ يكون مشتركا كما نقله الشهاب بن قاسم عن الشارح مر اه رشيدى وباقى ما فيه (قوله عنده) اي الغاصب (قوله كبر ابيض الخ) الذي ينبغي ذكره هذا عقب قول المتن وامكن التمييز لان هذه امثله والكلام في مطلق الخلط الشامل لما يمكن تميزه كالامثلة المذكورة هنا وما لا يمكن كالامثلة الآتية في قوله كخط زيت بمثله الخ اه رشيدى وقد يجب بانه اشار بذكره هنا الى ما صرح به المغني هنا من انه لا فرق بين الخلط بجنسه كالمثال الاول والخلط بغير جنسه كالمثال الثاني (قوله سدى) نعت غزل (قوله لنفسه) انظر ما الداعي له مع الاضافة في لخته اه رشيدى قول المتن (وان تعذر فالمذهب انه كالتالف) مع قوله السابق (او اختلط عنده) هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خطه او اختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شريكا كما أن شرط كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التلف ان يكون بفعله كجعله المغصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر اه سم اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية قبيل المتن الآتي كظاهر صنيعهما هنا ان اختلاط المغصوب بنفسه بمال الغاصب كخط الغاصب في كونه كالتالف وان الاشتراك بالاختلاط انما هو عند عدم الغصب وقد يفيد ايضا قول المغني ولو اختلط الزيتان او نحوهما بانصباب ونحوه كصب بهيمة أو برضا مالهما فمشتراك لعدم التعدى ثم قال في اختلاف الجنس ولو لم يكن غصب كان انصب احدهما على الآخر فمشتراك لما مر اه وسياق ما يتعلق به (قوله ودراهم بمثلها) اي بدراهم مثلها للغاصب فان غصبها من اثنين وخططها اشتركا فيها اه ع ش اي على ما ياتي عن البلقيني (قوله خطه الخ) اي سواء اخطه الخ (قوله كتراب ارض موقوفة الخ) افهم ان تراب المملوكة اذا خطه يملكه الغاصب بخلطه وان جعله آجر فلا يرده مال السكوة انما يرده مثل التراب اه ع ش (قوله غرم مثله) اي التراب (قوله لانه اضمحل بالنار) بقی مالو كان لبنا سم على حج وينبغي انه ان امكن تمييز ترابه من الزيل بعد بلده لزمه والا رده للنظر كالأجر وغرم مثل التراب اه ع ش (قوله يحجر عليه فيه) اي في قدر المغصوب الذي حكنا بملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة ويؤيده بل يصرح به ما ذكره عن فتاوى المصنف اه سم (قوله مثله) الاولى بدله (قوله على الاوجه) وفاقا للمغني (قوله ويكنى كافي فتاوى المصنف ان يعزل الخ) ولو تلف ما افترزه للمغصوب منه قبل التصرف في الباقي او بعده فالأقرب في الاول انه يتبين عدم الاعتداد بالافراز حتى لا يجوز له التصرف فيما بقي الا بعد افراز قدر التالف وفي الثاني أنه يتبين بطلان تصرفه في قدر المغصوب اه ع ش

(ولو خلط المغصوب) او اختلط عنده (بغيره) كبر ابيض باسمر او بشعير وكغزل سدى نسجه بلحمته لنفسه وشمل كلامهم خطه او اختلاطه باختصاص كتراب بزيل (وامكن التمييز) للكل او للبعض (لزمه وان شق) عليه ليرده كما اخذه (وان تعذر) التمييز كخط زيت بمثله او شيرج وبر ابيض بمثله ودراهم بمثلها (فالمذهب انه كالتالف) على اشكالات فيه يعلم ردها عما ياتي (فله تغريمه) بدله خطه بمثله او باجود او باردا لانه لما تعذر رده ابد الشبه التالف فيملكه الغاصب ان قبل التملك والا كتراب ارض موقوفة خطه بزيل وجعله آجر اغرم مثله ورد الآجر للنظر ولا نظر لما فيه من الزيل لانه اضمحل بالنار كذا ذكره بعضهم ومع ملكه المذكور يحجر عليه فيه حتى يرد مثله لما السكة على الاوجه ويكنى كما في فتاوى المصنف ان يعزل من المخلوط اي بغير الاراد اقدر حق المغصوب

عطف على سبب الصبغ ش (قوله في المتن وان تعذر فالمذهب انه كالتالف) هذا مع قوله السابق او اختلط عنده هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خطه واختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شريكا كما ان شرط كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التلف ان يكون بفعله كجعله المغصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر (قوله ولا نظر لما فيه من الزيل لانه اضمحل بالنار) بقی مالو كان لبنا (قوله يحجر عليه فيه) اي في قدر المغصوب الذي حكنا

منه ويتصرف في الباقي كما يأتي وبهذا يدفع كما يعلم بما يأتي أيضا ما اطال به السبكي من الرد والذنب على القول بملكه وانما قلنا بالشركة في نظير ذلك من المفلس لئلا يحتاج للبضاربة بالثمن وهو اضرار به وهنا الواجب المثل فلا (٤٥) اضرار ومن ثم لو فرض فلس الغاصب

أيضا لم يبعد كما في المطالب جعل المغصوب منه احق باختلاط من غيره وشمل قوله بغيره خلطه بمال آخر مغصوب ايضا فكذلك كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب واصله ايضا وغيرهما لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية انه لا يملك شيئا منه ولا يكون كالمالك واعتمده بعضهم لموافقة لما افتى به المصنف وفرق بانه انما ملك في الخلط بماله تبعا لماله وهنا لا تبعية وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلا وخلطها بحيث لا تتميز ثم فرق عليهم انخلوط على قدر حقهم حل لكل اخذ قدر حصته فان خص احدهم بحصة لزمه ان يقسم ما اخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة الى قدر اموالهم هذا كله اذا عرف المالك او الملاك كما تقرر اما لو جهلوا فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤها للامام ليمسكها أو ثمنها لوجود ملاكها وله ان يقترضها لبيت المال وان ايس منها اى عادة كما هو ظاهر صارت من اموال بيت المال فلتولى التصرف فيها بالبيع واعطاؤها لمستحق

(وله ويتصرف في الباقي الخ) قضيته أن الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لا في جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب شائعا قبل العزل فليتامل سم على حج اقول لا مانع من ذلك اه ع ش (قوله كما يأتي) اى في الصيد والذباح اه كرى (قوله وبهذا) اى يكون نه يحجر عليه حتى يؤدى مثله و (قوله بما يأتي) اى في شرح المتن الاتي اه رشيدى (قوله ما اطال به السبكي الخ) عبارة المغنى قال السبكي والذي اقول واعتقده وينشرح صدرى له ان القول بالهلاك باطل لان فيه تمليك الغاصب مال المغصوب منه بغير رضاه بمجرد تعدي به بالخلط واطال الكلام في ذلك اه (قوله والتشنيع على القول بملكه) بما حاصله ان ما قاله الاصحاب من ملك الغاصب بالخلط تخفيف عليه وحاصل الدفع انه ليس تخفيفا عليه بل هو تغليظ عليه اه رشيدى (قوله لئلا يحتاج) اى البائع من المفلس (قوله وهنا) اى في الغصب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا اضرار هنا (قوله ايضا) اى كالمشترى و (قوله جعل الخ) مفعول ما لم يسم فاعله لم يبعد اه كرى والصواب فاعل لم يبعد (قوله فكذلك) اى فهو كالمغصوب زيتا وخلطه بزيت فيصير المجموع كالتامل فيملكه الغاصب ويغرم بدله (قوله ايضا) اى مثل هذا الكتاب واصله (قوله وغيرهما) عطف على الشيخين وكذا الضمير راجع اليهما (قوله قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغنى وافتى به الشهاب الرملى ولعله هو المراد بقول الشارح الاتي واعتمده بعضهم الخ (قوله لما افتى به المصنف) اى السابق في قوله ويكفى كما في فتاوى المصنف ان يعزل الخ قاله ع ش وقال الرشيدى اى الاتي على الاثر في قوله وفي فتاوى المصنف غصب من جمع الخ اه وهذا هو الظاهر الموافق لصريح صنيع المغنى (قوله وفرق) اى البلقيني بين ما خلطه بماله وما خلطه بمال آخر مغصوب اه كرى وظاهر السياق ان الضمير للبعض كما يؤيده قول الرشيدى اى بين مسألة البلقيني وبين ما حل عليه الشارح م كلام المتن من كون الغير للغاصب اه (قوله وفي فتاوى المصنف) الى قوله هذا كله في المغنى والى قوله وسيأتى في النهاية (قوله فان خص) اى الغاصب (قوله اخذ قدر حصته) اى والتصرف فيه (قوله لزمه) اى الاحد (قوله هذا كله) اى ما ذكر في خلط الغاصب نحو الزيت بمثله من ماله او مال غيره بل ما ذكر في باب الغصب من رد المغصوب او بدله ونحوه (قوله اذا عرف المالك) اى في خلط المغصوب بماله و (قوله او الملاك) اى في خلط مغصوب بمغصوب آخر (قوله اعطاؤها) اى الاموال المغصوبة او ابدانها (قوله وان ليس منها) اى المعرفة وليس من هذا ما يقبض بالشراء الفاسد من جماعة بل يتصرف فيه من باب الظفر لانه دفع في مقابلته الثمن وتعذر عليه استرجاعه مع انه لا مطالبة به في الآخرة لا اخذه برضا مالكيه اه ع ش (قوله واغیره اخذها) ومن الغير الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده للمغصوب منه او لو ارثه اه ع ش وفيه ان الكلام هنا فما اذا لم يعرف المالك فكان المناسب أن يقول وصرفه للمستحق وكذا لمصارف نفسه ان كان من المستحقين (قوله هذا الخ) مقول ابن عبد السلام (قوله والا) اى وان لم يتوقع معرفة اهله (فهو) اى جميع ما في ذلك القطر وان كان بايد موضوعه عليه اه ع ش (قوله واختلط الخ) عبارة فيما سبق او اختلط الخ (قوله الاختلاط الخ) عبارة النهاية ولو خلط مغصوبا مثليا بمثله مغصوب برضا مالكيه او لا او انصب كذلك بنفسه فمشتك لا تنفاه التعدي كما قال البلقيني الى ان قالت

(بملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة ويؤيده بل يصرح به ما ذكر عن فتاوى المصنف (قوله ويتصرف في الباقي) قضية ذلك ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لا في جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب شائعا قبل العزل فليتامل ثم لا يخفى ان هذا الكلام من المصنف ظاهر في ثبوت الحجر لا فهمه توقف التصرف على العزل المذكور وظاهر ان الحجر في جعل الخنطة هريسة حيث لا خلط معها للغاصب ثابت في الجميع (قوله لكن قال البلقيني المعروف الخ) اعتمده م

شىء من بيت المال وللمستحق أخذها ظفرا ولغيره أخذها ليعطيها للمستحق كما هو ظاهر ثم رأيت ابن جماعة وغيره صرحوا بذلك وقد قال ابن عبد السلام عقب قول الامام وغيره لو عم الحرام قطر بحيث ندرو جرد الحلال فيه جاز اخذ المحتاج اليه وان لم يضطر ولا يتبسط اه هذا ان توقع معرفة اهله والا فهو لبيت المال كما تقرر فيصرف للمصالح وخرج بخلط او اختلط عنده الاختلاط حيث لا تعدي

كان المثار على مثله فيشترك مالكا (٤٦) بحسبهما فان استويا قيمة فبقدر كيلهما فان اختلفا قيمة بعبا وقسم الثمن بينهما بحسب

وخرج بخلط الى آخر ما في الشرح قال ع ش قوله مر او انصب قدي بخالفه قوله قبل او اختلط عنده حيث جعله ثم كالتالف هنا مشترك او يحجب بان ما مر من قوله بغيره المراد به من مال الغاصب وما هنا من مال غيره فلا تناقض هذا والاولى ان يقال ما سبق من قوله او اختلط عنده مصور بما اذا امكن تمييز الخلوط لما ياتي في قوله مر وخرج بخلط اه ولا يخفى ان جوابه لا ول صريح فيما قدمنا عند قول الشارح او اختلط عنده من ان اختلاط المغصوب بنفسه بمال الغاصب كخلطه في كونه كالتالف وقال الرشدي قوله مر لا تتفاء التعدي قاصر على ما اذا اختلط بنفسه وكلام البلقيني وغيره انما هو في خصوص ما اذا اختلطها بغير رضا مالكيها كما يعلم بمراجعة شرح الروض وايضا فقوله برضا مالكيه وقوله او انصب بنفسه ليس من صور المغصوب بالخصوص كما يعلم من شرح الروض ايضا على ان هاتين المسئلتين كرر احدهما في قوله الاتي وخرج بخلط او اختلط عنده من غير تعدل اه وهذا بقطع النظر عن قوله بالخصوص وجعل الشارح كالنهاية الاختلاط عند الغاصب مقابلا للاختلاط بلا تعدل في كل منهما دالة على ما قدمناه ايضا (قوله فيشترك) الى قوله للربا في المغنى الا قوله نظير الى ولا تجوز (قوله مالكاها بحسبها الخ) فلو تنازع في قدر السائل او قيمته صدق صاحب البر الذي سال اليه غيره لان اليد له فلو اختلط ولم تعلم يد لاحدهما كان سال كل منهما الى الاخر وقف الامر الى الصلاح (فرع) سئل سم عمن بذر في ارض بذر او بذر بعده اخر على بذر فاجاب بان الثاني ان عدم مستويا على الارض يبذره اى كان كان اقوى من الاول او كان بذر من بذر ذلك بذر الاول ولزمه اى الاول بدل بذر لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لها ولما فيها وان لم يعد الثاني مستويا على الارض يبذره لم يملك بذر الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذرهما وعبارة العباب فرع من بث بذر على بذر غيره من جنسه ونوعه واثار الارض انقطع حق الاول وغرم له الثاني مثله واما لو اختلف الجنس كان بذر الاول حنطة مثلا والاخر باقلاء فلا يكون بذر الاول كالتالف اه وقدا فتى الشيخ الرملى في هذه بان النابت من بذرهما لها وعليهما الاجرة وهذا بخلاف ما لو غصب بذر او زرع في ارضه فانه يكون لمالكه وعلى الغاصب ارش النقص انتهى اه كلام سم اه ع ش بحذف (قوله وان اختلفا قيمة الخ) عبارة المغنى فان كان احدهما ردا أجبر صاحبه على قبول المختلط لان بعضه عين حقه وبعضه خير منه لا صاحب الاجود لا يجبر على ذلك فان اخذ منه قدر حتمه فلا شيء له لعدم التعدي والايع المختلط وقسم الثمن الخ اه (قوله او يفرز الخ) اى من الخلوط بغير الاردا (قوله كامر) اى انفاي شرح فالذهب انه كالتالف الخ (قوله وان ابى) الى قول المتن ولو غصب في النهاية الا قوله ومنع تصرف الى بخلاف ما (قوله لان الحق) الى التنبيه في المغنى (قوله صار كالهالك) اى فير دمثله لانه مثلى اه ع ش (قوله مطلقا) اى رضى المالك ام لا اه ع ش (قوله او باردا) لو اختلفا فقال الهالك خلط باردا والغاصب بمثله او اجود لم يمكن اثبات الحال من المصدق اه سم اقول في ع ش عن الزيادة ان القول قول الغاصب في القدر اه وقيامه تصديق الغاصب هنا اى في الصفة فليراجع (قوله ان رضى) فله اخذه ولا ارش له وكان مساحا ببعض حقه مغنى ومنهج (قوله بسبب الخ) وهو الخلط بلا امكان التمييز (قوله يقتضى الخ) يمكن منع ذلك اه سم (قوله مع تمكين الخ) متعلق بتعذر (قوله جعل الخ) جواب لا (قوله وذلك) اى السبب المذكور (قوله فلو ملك الكل لم يلزمه مرد شيء) في هذه الملازمة كالاتية خفاء اه سم اقول لاختفاء اذ الذي شغل ذمة الغاصب للمالك ووجب عليه الفور انما هو تعديه كما قرر الشارح مر كالشهاب ابن حجر والتعدي مفقود في الهالك فلو قلنا بملكه للجميع لم يكن لر جوع الغاصب عليه ووجب كما لا يخفى لان العين صارت مملوكة له وذمته غير

قيمتها نظير ما ياتي في اختلاط حمام البرجين ولا تجوز قسمة الحب على قدر قيمتهما للربا وسياتي لذلك مزيد قبيل الاضحية (وللغاصب ان) يفرز قدر المغصوب ويحل له الباقي كما مروان (يدويه) اى المالك وان ابى (من غير الخلوط) لان الحق قد انتقل الى ذمته لما تقرر من ان المختلط صار كالهالك ومن الخلوط ان خلط بمثله او اجود مطلقا او باردا ان رضى (تنبيه) قيل ليس الغاصب باولى من المالك بملك الكل بل المالك اولى به لعدم تعديه وجوابه منع ذلك لان المغصوب لما تعذر رد عينه لمالكه بسبب يقتضى شغل ذمة الغاصب به لتعديه مع تمكين المالك من اخذ بدله حالا جعل كالتالف للضرورة وذلك غير موجود في المالك اذ لا تعدى يقتضى ضمان مال للغاصب فلو ملك الكل لم يلزمه مرد شيء وبفرض انه يلزمه لا يلزمه الفور ففيه حيف اى حيف وقدي وجد الملك بدون الرضا للضرورة كاخذ مضطر طعام غيره قهر عليه لنفسه او لبيمته وليس اباق القن كالخلط حتى يملكه الغاصب لانه مرجو العود فيان ذمة قيمته للحيلولة لعدم الضرورة المقضية كونها للفيصولة

مشغولة له بشيء فأتضحت الملازمة أي هنا وفيما يأتي اه رشيدى وقال ع ش لعل وجه الخفاء انا لو قلنا بملكه الكل الزمناه برد بدل مال الغاصب اه (قوله فقيه حيف الخ) اى فى ملك المالك كل المختلط حيف عظيم بالغاصب (قوله وقد يوجب جد الملك الخ) دفع به ما قد يقال كيف يملكه الغاصب بدون تملك من المالك اه ع ش (قوله كاخذ مضطر الخ) هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كما قال تدل له هذه العبارة او يجرى فيه ما قيل فى ملك الضيف او كيف الحال سم على حج القياس الثانى بل لو قيل بانه لا يملك هنا إلا بازدراد وإن قلنا بملك الضيف بوضعه بين يديه أو فى فم لم يعدلانه إنما جازله أخذه لضرورة وحيث لم يبلغه بان سقط من فم أو بدخله فم أصلا لم يتحقق دفع الضرورة به اه ع ش (قوله لانه صار الخ) اى حق كل من المالك والغاصب (قوله فقيه) اى قول الشركة و (قوله تملك كل حق الاخر) إن كان كل مضافا لحق فتوجه منع تملكه بجانا او ببده ثابت على قول الهلاك ايضا وإن كان مجرورا منونا وكان حق منصوبا على المفعولية فيتوجه ان هذا غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخطبهما فان الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الاخر بغير اذنه فليتامل اه سم وأجاب الرشيدى عنه بمأنصه وحاصل ما فى المقام انهم انما لم يرجحوا قول الشركة لان فيه ما فى القول بالهلاك وزيادة اما كونه فيه ما فى القول بالهلاك لان حق كل من المالك والغاصب يصير مشاعا فيلزم ان كلا يملك حق الاخر بالاشاعة بغير اذنه وهو المحذور الموجود فى القول بالهلاك واما كونه فيه زيادة على ما فى القول بالهلاك فهو انه يلزمه عليه منع المالك من التصرف قبل البيع والقسمة وذلك غير موجود فى القول بالهلاك فلذلك رجحوه وبما قررته يندفع ما اطال به الشهاب سم ما هو مبنى على فهم أن مراد التحفة ان جميع ما ذكر من قوله فقيه تملك كل حق الاخر الخ وقوله ومنع تصرف الخ موجود فى القول بالشركة وليس موجودا فى القول بالهلاك وقد تبين بما تقرران هذا ليس مراده فتأمل اه وقوله وذلك غير موجود الخ ظاهر المنع برده قول الشارح ايضا وإنما الزائد فيه ما افاده الشارح بقوله بل فوات حقه (قوله ايضا) اى كالقول بتملك الغاصب اه كردى عبارة الرشيدى اى كان القول بانه كالهالك كذلك إذ فيه تملك الغاصب عين مال المالك وملك المالك ما فى ذمة الغاصب قهر اه (قوله ومنع) عطف على تملك الخ ش اه سم أى وفيه منع الخ (قوله قبل البيع) اى إن اختلفا قيمة (أو القسمة) اى ان استويا قيمة (قوله هنا) اى فى القول بالشركة و (قوله ايضا) اى كالقول بتملك الغاصب (قوله بسبب التعدى) متعلق بمنع اى بسبب انه لو تصرف فى المختلط قبل ذلك يصير متعديا اه كردى (قوله إذ قد يتاخر الخ) فيه ان المتاخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف وهو مالك لحصته من هذا المشترك على هذا القول اه سم عبارة الرشيدى فيما حكاه عن الشارح اذ قد يتلف الخ اه فلا اشكال على هذه النسخة وقد كان يجب ان يحجب عنه على النسخة الاولى بان المراد بحقه جواز تصرفه فيه حالا (قوله ذلك) أى البيع والقسمة ع ش اه سم (قوله فانه يتصرف الخ) اى المالك (قوله ومن ثم) اى من اجل ان فى قول الشركة محذور قول الهلاك مع زيادة (قوله حتى يعطى البدل) اى او يعزل من المخلوط قدر المصوب كما

(قوله فقيه) اى قول الشركة وقوله تملك كل حق الاخر الخ ان كان كل مضافا لحق فتوجه منع تملكه بجانا او ببده ثابت على قوله الهلاك ايضا وان كان مجرورا منونا وكان حق منصوبا على المفعولية فيتوجه ان هذا غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخطبهما فان الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الاخر بغير اذنه فليتامل وقوله ومنع تصرف المالك الخ ان اريد منع تصرفه مطلقا فهو ممنوع لانه لا مانع من تصرفه على وجه الاشاعة او منع تصرفه على التعيين فلا محذور فانه لو غصب من اثنين وخطب ما غصبه منهما امتنع على كل التصرف على التعيين بسبب الخلط الذى تعدى به الغاصب فليتامل وقوله اذ قد يتاخر الخ فيه ان المتاخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف وهو مالك لحصته من هذا المثل ترك على هذا القول (قوله ومنع) عطف على تملك وقوله يتاخر ذلك اى البيع والقسمة ش (قوله حتى يعطى البدل) اى او يعزل من المخلوط قدر المصوب كما قدمه عن فتاوى المصنف

ففيه تملك كل حق الآخر بغير اذنه ايضا ومنع تصرف المالك قبل البيع أو القسمة هنا ايضا بسبب التعدى بل فوات حقه إذ قد يتأخر ذلك فلا يجد مرجعا بخلاف ما إذا علقنا حقه بالذمة فانه يتصرف فيه حالا بحواله أو نحوها ومن ثم صوب الزركشى قول الهلاك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذه منه حتى يعطى البدل كما مر وإذا كان المالك لو ملكه له بعوض لم يتصرف حتى يرضى بذمته فكيف بغير رضاه قيل كيف يستبعد القول بالملك وهو موجود فى المذاهب الاربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية

قدمه عن فتاوى المصنف سم على حج فلو تعذر رد البدل لغية المالك رفع الامر لحكم يقبضه عن الغاصب
او تعذر رد البدل لعدم القدرة عليه فيحتمل منعه من التصرف لتقصيره وإن تلف ويحتمل ان يرفع الامر
لحكم ليبعده ويحصل بثمنه البدل او بعضه وما بقي من البدل يبقى ديناً في ذمة الغاصب اه ع ش (قوله ولو
ملكه له) من التملك اي ملك المالك المغصوب للغاصب و (قوله بعوض) اي معين او مطلقاً في العقد و (قوله
لم يتصرف) اي يتمتع تصرف الغاصب فيه شرعاً بقي ما لورضى المالك بذمة الغاصب وتأخير البدل والظاهر
حينئذ جواز تصرفه ونفوذه في المخلوط قبل إقباضه البدل (قوله فكيف بغير رضاه) أي فكيف يجوز
تصرف الغاصب فيما ملكه بغير رضاه ما لم يكن بدله (قوله القول بالملك) اي للغاصب اه ع ش قول
المتن (وبني عليها) في ملكه او غيره كمنارة مسجد اه معني قال في العباب ولو منارة لمسجد ثم قال وغرم نقص
المنارة للمسجد وإن كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه اه سم (قوله ولم يخف) إلى قوله وثني
معصومين في النهاية (قوله نحو نفس او مال) اي كالعضو والاختصاص كما يأتي (قوله او مال معصوم) اي
ولو للغاصب أو غير البناء الموضوع فوقها فانه مهدر اه حلي وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله وكلامه الآتي)
اي قوله إلا ان يخاف الخ (قوله شموله) اي رجوعه (لهذه) اي لمسئلة البناء (ايضا) اي كمسئلة السفينة (قوله
وإن تلف) الى قوله فتجب قيمتها في المعنى (قوله هذا) اي لزوم الاخراج (قوله ولا فهى هالكة) وينبغي
ان الخشبة حينئذ للمالك لأنها غير متقومة وهى اثر ملكه سم على حج اقول ومنه يؤخذ انه لا نظر إلى تلف
ما بنى عليها وإن كان معصوماً به يعلم ان قوله إلا ان يخاف تلف مال يعنى غير ما درجت فيه الخشبة اذا كان
تلفه باخراجها بنحو غرق وبه يندفع ما يقال قوله وإن تلف من مال الغاصب الخ منافع لما يأتي من قوله ولو
لغاصب اه ع ش اقول وفي كل من الاخذ والمأخوذ نظر ظاهر بل الثاني مخالف لما كتبه على قول الشارح
الآتي مالم تصرف لقيمة لها (قوله فتجب قيمتها) عبارة النهاية فيلزمه مثلها فان تعذر قيمتها اه وعبرة سم
قوله فتجب قيمتها هكذا ذكره غيره ويرد عليه ان الخشبة مثلية فلا بد من تأويله كان يحمل على تعذر المثل او
على ان المراد بالقيمة البدل اه (قوله ويرجع المشتري) اي من الغاصب ع ش اي بان اشترى شخص تلك
الخشبة وبني عليها داراً مع الجهل فان أخرجت الخشبة فنقضت داره رجع على الغاصب الذى باعه تلك
الخشبة كردى (قوله ان جهل الخ) ويصدق في ذلك مالم تدل قرينة على خلافه اه ع ش (قوله مع الخوف)
انما قيده لانه مظنة لعدم رجوع المستاجر على الغاصب لكونه قصر بالسفر به في زمن الخوف لكنه لما كان
بأذن من الغاصب نسب التفرير له فرجع المستاجر عليه اما من الأمان فالرجوع فيه لانه أمين ظاهر فلا
يحتاج للتنبيه عليه اه ع ش (قوله وغرمه) اي الآخر المكترى اه ع ش (قوله بانه) متعلق بقوله ائتمى (قوله
مالم تصرف لقيمة لها) أي فلا تخرج لانها كالحالكة ولا ينافى هذا ما قدمناه عن سم من أنها للمالك اذ هي اثر
ملكه لان المراد أنها اذا اخرجت بعد ذلك كانت للمالك اه ع ش قول المتن (معصومين) يمكن اعرابه حالاً
لجيتها قليلاً من النكرة بلا تخصيص اه سم (قوله للشط) اي او نحوه كرقاق اه معني اي السفينة

والمالكية (ولو غصب خشبة) ولبنه (وبني عليها) ولم يخف من اخرجها تلف نحو نفس أو مال معصوم وكلامه الآتي يصلح شموله لهذه أيضاً (أخرجت) وإن تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها لتعديده ويلزمه أجرة مثلها وأرش نقصها هذا ان بقي لها قيمة ولو تافهه والافهى هالكة فتجب قيمتها ويرجع المشتري ان جهل الاستحقاق على بائعه بأرش نقص بنائه ومن ثم ائتمى بعضهم فيمن اكرى اخر جلا واذن له في السفر به مع الخوف فتلف فائتبه اخر له وغرمه قيمته بانه يرجع بها على مكربه ان جهل ان الجهل لغيره (ولو) غصب خشبة و (ادرجها في سفينة فكذلك) تخرج مالم تصرف لقيمة لها (الا ان يخاف تلف نفس أو مال معصومين) او اختصاص كذلك ولو للغاصب بان كانت في اللجة والخشبة في اسفلها فلا تنزع الا بعد وصولها للشط لسهولة الصبر اليه بخلاف الخشبة فيما مر لانه لا امد ينتظر ثم وحينئذ ياخذ المالك قيمتها

للحيلولة والمراد اقرب شط يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشط مقصده وكالنفس (٤٩) نحو العضو وكل مبيع للتيمم وقول

الزر كشى كغيره الا الشين
اخذا مما صرحوا به في
الخيطة مراده الا الشين في
حيوان غير آدمي لان هذا
هو الذي صرح به ثم حيث
قالا وكخوف الهلاك
خوف كل محذور يبيح
التيمم وفاقا خلافا ثم قال
للحيوان غير الماكول حكم
الآدمي الا انه لا اعتبار
بقائه الشين اه امان نفس غير
معصومة كزان محصن
ولو قنا كان زنى ذميا ثم
حارب واسترق وتارك
صلاة بشرطه وحربي
ومرتد ومال غير معصوم
كالحرني فلا يبيح لاجلها
لا هدارهما وثني معصومين
لان بين النفس والمال شبه
تناقض وان صدق احدهما
على الآخر (ولو وطىء)
الغاصب (المغصوبة عالما
بالتحريم) وليس أصلا
للمالك (حد) وان جهلت
لان زان (وان جهلت) تحريم
الزنا مطلقا او بالمغصوبة
وقد عذر بقرب اسلامه ولم
يكن مخالطا لنا او مخالطا
وأمكن اشتباه ذلك عليه أو
نشئه بعيدا عن العلماء (فلا
حد) للشبهة (وفي الحالين)
اي حاله وجهله (يجب
المهر) وان اذن له المالك
لانه استوفى المنفعة وهي
غير زانية إذ الفرض كما يعلم
بما يأتي انها جاهلة او مكرهه
نعم يتحدوان تعدد الوطء

العظيمة (قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه سم على حج اه ع ش (قوله بما صرحوا الخ) عبارة
المغنى من قولهم ولو خاط شيئا بمغصوب لزمه نزع منه وورده الى ما سلك ان لم يبل ولا فكلها لك لان جرح
حيوان محترم يخاف بالنزع هلاكا او ما يبيع التيمم فلا يجوز نزع منه لحرمة الا انه لا يؤثر في ذلك الشين في
غير الآدمي بخلاف الآدمي كما في التيمم ولو شد بمغصوب جيرة كان كالوطء به لانه احوال بينه وبين مالكة
ولو خاط به الغاصب جرحا لآدمي باذنه فالقرار عليه اي لآدمي ولو جهل الغصب كالوطء به له طعنا مغصوبا
فاكله وينزع الخيط المغصوب من الميت ولو ادماها وقوله ولو شد الخ في النهاية مثله (قوله الا الشين) قضية
الاقتصار على هذا الاستثناء اي بقاء البرء كغيره ولا يخلو عن وقفه وقوله حيوان شامل للمالك كقول سم على حج
اي وهو مناف لما قيد به بعد في قوله للحيوان الغير الماكول اه ع ش وفي سم ان الروض اي والمغنى لم يقيد بغير
المالك (قوله ثم) اي في مسألة الخيط و (قوله بقاء الشين) اي في الحيوان الغير الماكول اه ع ش (قوله
ذميا) حال من فاعل زنى (قوله بشرطه) وهو اخرجها عن وقت الضرورة كزنى اي بعد اضرار الامام بها
نهاية (قوله ومال غير معصوم) اي واختصاص غير معصوم و (قوله كمال الحرني) اي واختصاصه (قوله
فلا يبيح) اي الخشبة (قوله لاجلها) اي النفس والمال الغير المعصومين (قوله وثني معصومين) اي مع ان
العطف باو (قوله شبه تناقض) اي والافراد يشعر بعدمه (قوله وان صدق احدهما الخ) اي في الجملة اه سم
(قوله الغاصب) الى قوله وارضاءها في النهاية والمغنى قول المتن (عالما بالتحريم) اي ومختارا منهج ومغنى
(قوله وان جهلت) اي بالتحريم قول المتن (وان جهلت) اي او اكرهه عليه او اشتبهت عليه اه مغنى (قوله
مطلقا) اي بالمغصوبة وغيرها (قوله وامكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها
وهي ان شخصنا وطىء جارية زوجته واجلها مديا حلها له وان ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه
وحده وكون الولد رقيقا لعدم خفاء ذلك على مخالطنا اه ع ش (قوله وان اذن له المالك) عبارة المغنى
والاسنى والنهاية (فرع) لو اذن المالك للغاصب أو المشتري منه في وطء الامة المغصوبة ووطىء موجب
عليه المهر في احد وجهين رجحه ابن القطان وقيمة الولد في احد طريقين رجحه غيره (قوله بما يأتي) اي بقول
المصنف الا ان تطاوعه عالمه بالتحريم (قوله يتحد) اي المهر (حالة الجهل) متعلق بقوله يتحد (قوله بخلافه)

(قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه (قوله الا الشين في حيوان غير آدمي) قضية الاقتصار على هذا
الاستثناء ان بقاء البرء كغيره ولا يخلو عن وقفه وقوله حيوان شامل للمالك (قوله غير الماكول) عبارة
الروض (فرع) وان خاط بمغصوب نزع ان لم يبل لان جرح محترم يخاف به هلاكا او ما يبيع التيمم
الا انه لا يؤثر الشين في غير الآدمي اه فلم يقيد بغير الماكول (قوله الا انه لا اعتبار الخ) عبارة الروض الا
انه لا يؤثر الشين في غير الآدمي اه (قوله امان نفس غير معصومة الخ) في العباب مانصه (فرع) لو ادخل
حيوانا بناء او بني حوله ولم يترك له مخز جافا لم يكن آدميا وهو محترم نقض أو غير محترم فلا وان كان آدميا
محترما نقض ما لم يمت او حريا فلا او مرتدا او زانيا محصنا او قاتلا في محاربة فان راى الامام تركه حتى
يموت او اخرجه وقتله على الوجه الشرعي فعل وان مات وهو مسلم نقض ليغسل ويصلى عليه او كافرا فلا
اه وصدر في تجريد هذه المسائل بقوله قال المتولى ثم قال مانصه قلت ما ذكره في المرتد من ان الامام له
تركه حتى يموت يخالفه ما نقله القمولى بعد هذا عن القاضي من انه لا يماستحق قتل المرتد بحز الرقبة ولا يجوز
تغريقه ولا تحريقه فليتامل اه اقول وهذا هو الموافق للامر باحسان القتل وحيث يشكل عدم النقض للبناء
على غير المحترم آدميا أو غيره إذا كان فيه تعذيب له لانه خلاف احسان القتل ثم قال في التجريد ولو ادخل
المصحف في البناء نقض واخرج سواء كان المصحف له او لغيره اه (قوله وثني معصومين الخ) يمكن
إعرا به حال الجواز اقليل من النكرة بلا تخصيص (قوله وإن صدق احدهما على الآخر) اي في الجملة

(٧ - شرواني وابن قاسم - سادس)

في حالة الجهل لاستدامة الشبهة بخلافه مع العلم بتعدد الوطآت

ولو وطىء مرة جاهلا ومرة عالما فهران ويجب في البكر مهر الثيب مع أرش البكارة كما مر في البيع (لأن تطاوعه) عالمه بالتحريم

كما يفهمه قوله الآتي إن علمت (فلا يجب) (٥٠) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقد نهي عن مهرها وانما اثر رضاها في سقوط حق السيد لانه

لأنما ينشأ عنها ومن ثم سقط
بردتها قبل وطء وارضاها
إرضاها مفسدا ويظهر في
ممة عالمية بالتحريم انها
ككبيرة في سقوط المهر
لأن ما وجد منها صورة زنا
فاعطيت حكمه الا ترى انه
لو اشترى اثم بان فهذا ذلك
ردها به (وعليها الحدان
علمت) بالتحريم لزناها
وكالزانية مرتدة ماتت على
ردها (ووطء المشتري من
الغاصب كوطئه) أي
الغاصب (في) ما قرر فيه
من (الحد والمهر) وارش
البكارة لا اشتراكهما في
وضع اليد على مال الغير
بغير حق نعم تقبل دعواه
هنا الجهل مطلقا ما لم يتل
علمت الغصب فيشترط
عذرهما (فان غرمه) أي
المالك المشتري المهر (لم
يرجع به) المشتري (على
الغاصب في الاظهر) لانه
الذي انتفع به وباشر
الاتلاف وكذا أرش
البكارة (وإن أحبل)
الغاصب أو المشتري منه
المغصوبة (علما بالتحريم
فالولد رقيق غير نسب)
لما مر انه زنا فان انفصل
حيا ضمنه كل منهما أو ميتا
بجناية فبدله وهو عشر قيمة
أمه للسيد أو بغيرها ضمنه
كل منهما بقيمته يوم
الانفصال وقول الاسوي
انهما ناقضا ما هنا رده

أي المهر (قوله كما يفهمه) أي التقييد بالعلم (قوله الآتي إن علمت) يتأمل اه سم أقول وجه الافهام
ما في المعنى عقب القول الآتي وهذا ايضا قيد فيما قبله كما قدرته اه (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة
فيجب مع المطاوعة كما قال في شرح الروض ولا يسقط ارشها بمطوعتها اه سم على حج اه ع ش (قوله وانما
اثر رضاها الخ) عبارة النهاية والمعنى والثاني يجب لانه لسيدها فلم يسقط بمطوعتها كما لو اذنت في قطع يدها
واجاب الاول بان المهر وان كان للسيد فقد عدا نائره بفعلها كما لو ارتدت قبل الدخول اه (قوله لانه
لأنما ينشأ) أي المهر (قوله وارضاها) أي ارضاع الأمة للزوج ارضاعا مفسدا للنكاح اه كرى (قوله
الا ترى انه لو اشترى الخ) وقد يفرق بين الرود ما ذكر بان العيب في المبيع مانقص القيمة والزنا منها على
الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقل الرغبة فيها ومدار المهر اى سقوطه على الزنا ولم يوجد منها زنا حقيقة
اه ع ش (قوله ان علمت بالتحريم الخ) اي وطاوعت اه معنى (قوله بالتحريم) إلى قوله او بغيرها في
النهاية (قوله وكالزانية) أي في عدم وجوب المهر سم وع ش (قوله وارش البكارة) إلى المتن في المعنى
(قوله نعم يقبل) عبارة المعنى فيأتي فيه ما ذكر في حالي العلم والجهل إلا أن جهل المشتري قد ينشأ من الجهل
بكونها مغصوبة فانه يقبل قوله في ذلك اه (قوله مطلقا) قرب عهده بالاسلام ام لا نشأ بعيدا عن العلماء
ام لا اه ع ش (قوله وكذا ارش البكارة) فلا يرجع به على الاظهر لانه بدل جزء منها اتلفه اه معنى قول
المتن (وان أحبل الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص الولادة فان
ماتت بها ولو بعد ردها لما لكها سقط كل ارش اى ارش البكارة وارش نقص الولادة لدخولها في القيمة
المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاجرة انتهى اه سم (قوله فان انفصل حيا) أي حياة مستقرة
عباب اى ومات روض اه سم على حج اى فان بقي حيا فهو رقيق للسيد اه ع ش (قوله او بغيرها ضمنه
كل منهما) وفاقا للمعنى وشرحي الروض والمنهج وللحلي اولا وخلافا للنهاية وللحلي ثانيا عبارة المعنى او
بغيرها في وجوب ضمانه على المحبل وجهان اوجههما كما قال شيخنا نعم كما هو ظاهر النص لثبوت اليد عليه
تبعاللام والثاني لان حياته غير متيقنة ويجرى الوجهان في حمل البهيمه المغصوبة إذا انفصل ميتا اه وكذا
في النهاية إلا أنها اعتمدت الوجه الثاني فقالت اوجههما كما قاله أبو إسحق وغيره عدمه لأن حياته الخ
اه قال ع ش قوله مر كما قال أبو إسحق الخ معتمد اه ونقل البجيرمي اعتماده اى الثاني ايضا عن القلوبى
والحلي والزيادى ثم قال والحاصل انه ان انفصل حيا وهو رقيق فهو للسيد او هو حر على الغاصب القيمة يوم
الولادة وان انفصل ميتا بلا جناية لاشئ فيه مطلقا حر او رقيقا او بجناية فان كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر
قيمة امه وضمنه الغاصب بذلك وإن كان حرا فعلى الجاني الغرة وعلى الغاصب عشر قيمة امه لانه هو الذي
فات على المالك بالحرية وتكون الغرة لورثة الجنين كذا اقره شيخنا الباقلي انتهى برماوى اه (قوله انهما)
اى الشيخين (قوله فان هذا) اى ترجيحهما الضمان (قوله وذلك) اى ترجيحهما عدم الضمان وحاصل الرد
كافي المعنى انه انتقل نظره اى الاسوى من مسألة إلى أخرى (قوله وسياق الخ) اى في شرح وعليه قيمته

(قوله كما يفهمه قوله الآتي إن علمت) يتأمل (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة فيجب مع المطاوعة
كما قال في الروض ولا يسقط ارشها بمطوعتها اه (قوله وكالزانية) اى في عدم وجوب المهر (قوله في المتن
وإن أحبل علما بالتحريم الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص
الولادة فان ماتت بها ولو بعد ردها لما لكها سقط كل أرش اى أرش البكارة وأرش نقص الولادة لدخولها
في القيمة المذكورة في قوله وضمن القيمة كالمهر والاجرة (فرع) إذن المالك للغاصب او للمشتري منه
بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان او تسقط قيمة الولد فيه طريقان رجح ابن القطان عدم سقوط المهر وهو
قياس نظيره في الرهن وقياسه ترجيح عدم سقوط قيمة الولد اه (قوله فان انفصل حيا) أي حياة
مستقرة عباب (قوله فان انفصل حيا) اى ومات روض (قوله ضمنه كل منهما الخ) هو احد الوجهين قال في
شرح الروض وظاهر النص وفي شرح المنهج انه الاوجه والوجه الثاني لا ضمان لان حياته غير متيقنة

الاذرى بانه اشتباه فان هذا في عالم وذلك في جاهل أى وسياق الفرق بين الرقيق وهو ما هنا والحر وهو ما هناك قول

(وإن جهل) التحريم (فخر) من أصله لانه انعقدنا ثم عتيق (نسب) للشبهة (٥١) (وغليه) إذا انفصل حيا حياة مستقرة

(قيمه) بتقدير رقه لتفويته رقه بظنه فان انفصل ميتا بجناية فعلى الجاني الغرة وهي نصف عشرية الاب وعليه عشر قيمة أمه لالكها لانا نقدره قتافي حقه قال المتولى والغرة مؤجلة فلا يغرم الواطى حتى يأخذها وتوقف فيه الامام أو بغير جناية لم يضمه لعدم تيقن حياته وفارق ما مر في الرقيق بأنه يدخل تحت اليد فجعل تبعا لام في الضمان وهذا حر فلا يدخل تحت اليد وتردد الاذرعى في حيا غير مستقرة ورجح غيره أنه كالحى كما أفهمه تعليلهم الميت بأنا لم نتيقن حياته وقد يقال بل قياس الحاقهم لهذا بالميت في نظائره أنه هنا كذلك ومعنى التعليل أنا لم نتيقن حياته حياة يعتد بها والعبرة بقيمته (يوم الانفصال) لتعذر التقويم قبله ويلزمه أرش نقص الولادة (ويرجع بها) أى بقيمة الولد ومثله أرش قيمة الولادة (المشتري على الغاصب) لان غرمها ليس من قضية الشراء بل قضيته أن يسلم له الولد حرا من غير غرامة ورجح البلقينى أن المتهب كالمشتري (ولو تلف المنصوب عند

قول المتن (وإن جهل) أى المحجل من الغاصب أو المشتري (قوله من أصله) إلى قوله وفارق في النهاية وإلى قوله وتردد الاذرعى في المعنى (قوله لانه انعقدنا الخ) وتظهر فائدة ذلك في الكفاءة في النكاح اه ع ش (قوله دية الاب) الذى هو الغاصب أو المشتري منه و(قوله وعليه) أى الاب اه سم (قوله عشر قيمة امه) أى سواء كان حرا أو رقيقا لانا نقدر الحر رقيقا في حق الغاصب والمشتري لان ضمانهما لتفويت الرق على السيد اه ع ش (قوله في حقه) أى الاب أى والقن يضمن بذلك اه سم زاد المعنى والروض وشرحه ثم ان كان الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين أو أقل ضمن الغاصب أو المشتري منه للمالك عشر قيمة الام كاملا اه (قوله قال المتولى الخ) معتمد اه ع ش (قوله والغرة مؤجلة) عبارة المعنى والنهاية وسيأتى إن شاء الله تعالى ان يدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة قال المتولى والغرة تجب مؤجلة الخ اه (قوله فلا يغرم الواطى) أى للمالك العشر المذكور و(قوله حتى يأخذها) أى الغرة من الجاني اه ع ش (قوله وفارق ما مر) أى على ما اعتمدته الشارح اما على مقابله فيستويان كما هو ظاهر اه سم (قوله ورجح غيره الخ) اعتمدته النهاية والمعنى (قوله أنه كالحى) أى فيجب ضمانه لانا تيقنا حياته معنى ونهاية قال ع ش هل تعتبر قيمته بتقدير ان له حياة مستقرة او يضمنه بعشر قيمة امه كالوزل ميتا بالجناية فيه نظر ولا يبعد ان المراد الاول لانه الذى يظهر فيه التردد بين كونه مضمونا أو لا اه (قوله لتعذر التقويم) إلى قوله ورجح في النهاية الا قوله ومثله الى المتن والى قوله لانه لم يتلفها في المعنى الا لفظه حرا (قوله أى بقيمة الولد) قال في الروض المنعقد حر اه سم (قوله ومثله) الاولى التانيث (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بارش التعيب عنده بفعله أو بغير فعله كما سيأتى الا ان يفرق بان هذا من اثار ما يرجع بما غرمه بسببه وهو الوطء اه سم (قوله ورجح البلقينى الخ) وفا قال للمعنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارته واقصاره على المشتري يفهم ان المتهب من الغاصب لا يرجع بها أى القيمة على الغاصب وهو اصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش ولعل وجهه ان المتهب للم يغرم بدل الام ضعف جانبه فالتحق بالمعتدى والمشتري يبذله الثمن قوى جانبه وتاكد تغريمه من البائع باخذ الثمن

وجزم به في الانوار وأفهمه كلام الروض كما قاله في شرحه ويجرى الوجهان في حمل هيمة مغصوبة انفصل ميتا واقصار الشارح أى المحلى على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعا لانه تبع فيه الرافعى هنا وقال انه ظاهر النص لكنه صحيح بعد ذلك باوراق عدم الضمان وقواه في الشرح الصغير شرح مر (قوله) وهى نصف عشرية الاب) الذى هو الغاصب أو المشتري منه (قوله وعليه) أى الاب عشر قيمة امه لالكها قال في الروض فياخذ المالك إن ساوى قيمة الغرة وإن كانت الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين وإن كانت أقل ضمن الغاصب أى أو المشتري منه للمالك عشر قيمة الام كاملا وإن مات أى المحجل قبل الجناية فالغرة لا يه أى إن كان هو الوارث وهل يضمن أى ابوه ما كان يضمنه هو لو كان حيا وجهان اه قال في شرحه والاوجه الضمان متعلقا بتركه المحجل اه وقوله فالزائد لورثة الجنين يتأمل التقيد بالزائد مع ان الغرة للورثة حتى لو كان مع الاب الذى هو الغاصب أو المشتري منه جدة استحققت سدس جميع الغرة لانه تركه الجنين ولم يتعلق بها حق يقدم على الارث فان لزوم قيمة الام للمجل لا تعلق له بالغرة فليتأمل وليحرر (قوله) لانا نقدره قتافي حقه) أى والقن يضمن بذلك (قوله وفارق ما مر في الرقيق) أى على ما اعتمدته الشارح اما على مقابله فيستويان كما هو ظاهر (قوله ورجح غيره الخ) اعتمدته مر (قوله أى بقيمة الولد) قال في الروض المنعقد حر (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بارش التعيب عنده بفعله أو بغير فعله كما سيأتى إلا ان يفرق بان هذا من اثار ما يرجع بما غرمه بسببه وهو الوطء (قوله لان غرمها ليس من قضية الشراء الخ) قد يخرج الولد الرقيق حتى لا يرجع بقيمته وقد يقتضيه تقيد الروض بالحر في قوله وقيمة الولد المنعقد حر اه أى يرجع بها (قوله ورجح البلقينى أن المتهب كالمشتري عبارة الروض وفي رجوع المتهب منه أى من الغاصب بقيمة الولد وجهان اه واصح الوجهين عدم الرجوع

المشتري وغرمه لم يرجع به)

وإن جهله لأن المبيع بعد القبض من ضمانه وإنما يرجع عليه بالثمن (وكذا لو تعيب عنده في الاظهر) تسوية بين الجملة والاجزاء هذا إن لم يكن بفعله وإلا لم يرجع قطعا (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهما) كلبس (في الاظهر) لما مر في المهر (ويرجع بغرم ما تلفت عنده) من المنافع ونحوها كشمير وتاج وكسب من غير استيفاء إذا غرمه المالك مقابلها لأنه لم يتلفها ولا التزم ضمانها بالعقد وما وإن شملت العين ايضا لكنه غير مراد لأنه قدم حكمها وكلامه هنا إنما هو في المنفعة والفوائد من قبيل المنفعة ولدفع هذا الإلهام ألحقت في خطه تأه بعد الفاء ليعود الضمير للمنفعة صريحا وإن صح عوده لها مع عدم التاثير رعاية (٥٣) للفظ ما (وبارش نقص بنائه) بالجملة (وغيره إذا) اشترى ارضا وبني او غرس فيها ثم بان

مستحقة للغير فلم يرض ببقاء ذلك فيها حتى (نقص) بالمعجمة بناؤه او غراسه (في الاصح) فيها اما الاولى فلما مر واما الثانية فلأنه غره بالبيع وان جهل الحال ايضا لأنه مقصر بعدم بحثه حتى وقع في ذلك فرجع عليه بارش ما حصل في ماله من النقص وهو ما بين قيمته قائما ومقلوعا وللمستحق تكليف المشتري نزع ما زوق به من نحوطين او حبس ثم يرجع بارش نقصه على البائع لذلك قال في الروضة عن البغوى واقره والقياس ان لا يرجع على الغاصب بما انفق على العبد وما ادى من خراج الارض لأنه شرع في الشراء على أنه يضمها اه (وكل مالو غرمه المشتري رجع به) على الغاصب كقيمة الولد واجرة المنافع الفائمة تحت يده (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لأن القرار على الغاصب فقط (ومالا) اى وكل مالو

قياس التغليظ على البائع بالرجوع التغليظ عليه بالقيمة اه (قوله وإن جهله لأن) الى قوله وإن جهل الحال في النهاية لا لقوله ولدفع هذا الى المتن قول المتن (وكذا لو تعيب الخ) اى لا يرجع بغرم ارش عيب طر اعنده باقة بخلاف ما غرمه بنقصانها بالولادة فيرجع به كامر (قوله كلبس) اى وركوب وسكنى (قوله لما مر الخ) اى من انه الذى انتفع به وباشر الاتلاف (قوله وما) اى فى قول المتن ما تلف الخ (قوله ايضا) اى كالمنفعة (قوله لكنه غير مراد الخ) اى فهمى اى لفظة ما من العام المراد به الخصوص (قوله والفوائد) اى كشمرة الشجرة وتناج الدابة وكسب العبد اه معنى (قوله هذا الإلهام) اى إلهام الشمول (قوله للمنفعة) اى المرادة بما (قوله فلم يرض) اى الغير (قوله حتى نقص الخ) قضية سياقه انه ببناء الفاعل وقضية سياق النهاية والمعنى وكتابة بناؤه في الشارح بالواو انه بناء المفعول (قوله فهما) اى فى قوله ويرجع بغرم ما تلف الخ وقوله وبارش نقص بنائه الخ (قوله فلما مر) اى بقوله لأنه لم يتلفها الخ (قوله وإن جهل الحال) اى البائع (ايضا) اى كالمشتري (لأنه الخ) اى البائع (وقوله فى ذلك) اى فى بيعه (وقوله فرجع الخ) اى المشتري هذا ما تيسرلى فى الحل ولوحذف هذه الغاية وعلتها لكان اولى لان تلك العلة إنما هى ظاهرة فى مقابل الاصح فليتأمل (قوله قال فى الروضة الخ) اعتمده المغنى ثم قال ولو زوج الغاصب الامه المغصوبة ووطئها الزوج او استخدمها جاهلا وغرم المهر او الاجرة لم يرجع لأنه استوفى مقابلها بخلاف المنافع الفائمة عنده فانه يرجع بغرمها اه (قوله على العبد) اى والدابة اذا من التعليل (قوله يضمها) اى مؤنة الرقيق والارض قول المتن (وكل ما) «فائدة» تكتب ما موصولة بكل اذا كانت ظرفا فان لم تكن ظرفا تكتب مفصلة كما هنا مغنى وزياى وفى الجيرى كل مبتدأ وموصولة او موصوفة ولوشريطة بمعنى ان والجملة الاولى من الشرط والجزاء صلة او صفة والجملة الثانية خبر وقوله وما لا يرجع مقتضى ضيعه انه حذف المبتدأ وبعض الصلة او الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عرية اه اقول لا مانع من الجواز مع القرينة الظاهرة على انه يمكن ان ما فى قوله وما لا الخ موصولة استغرافية وقول الشارح اى وكل ما الخ حل معنى فليس فيه حذف المبتدأ (قوله على الغاصب) الى الفرع فى النهاية والمعنى (قوله هذا) اى قول المتن وما لا فيرجع (قوله للشترى) اى عنده ولوحذفه كما فى النهاية والمعنى لكان اولى (قوله بالملك) اى للغاصب (قوله كامر نظيره) اى فى شرح والايدي المترتبة الخ (قوله فهو مقر) اى الغاصب وكذا ضميره (قوله ولو زادت القيمة الخ) كما اذا كانت قيمته وقت الغصب مائة ووباعه بخمسين وهو يساومها وبلغت قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلثين اه بجرى اى وإن لم ترد عنده على خمسين فلا يرجع الغاصب بالخمسين الناقصة عنده قول المتن (فكالمشتري) اى لا فيما مر (فى قول الشارح مر واقتصاره على المشتري الخ) اه رشيدى اى خلافا لما مر فى التحفة والمعنى وشرح الروض المواق لا طلاق المتن هنا (قوله و مر اوائل الباب الخ) عبارة النهاية والمعنى قال الاسنوى وقد سبق اول الباب بيان ذلك فقال والايدي المترتبة شرح مر (قوله لكنه غير مراد لأنه قدم حكمها وكلامه هنا الخ) فهو من العام المخصوص (قوله فلم يرض) اى الغير ش (قوله فيما تقرر من الرجوع وعدمه) قال الاسنوى وليس المراد انهم كالمشتري فى جميع

غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجزاء ومنافع استوفاهما (فيرجع) به الغاصب إذا غرمه ابتداء على المشتري لأن القرار عليه فقط تلفه في يده هذا ان لم يسبق من الغاصب اعتراف للمشتري بالملك كامر نظيره والافهم مقر بان المغصوب منه ظالم له والمظلوم لا يرجع الا على ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب عليها عند المشتري لم يطالب بتلك الزيادة لأنه لم يضع يده عليها فاذا غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك بما شمله الضابط لما تقرر أن المشتري لا يغرم الزائد ولا يطالب به (قلت وكل من انبنت) بنونين ثانية ورابعة كما يحطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقرر من الرجوع وعدمه (والله اعلم) ومر اوائل الباب ذكر ذلك باين من هذا

فراجعهم (فرع) ادعى
على آخر تحت يده دابة ان
له فيها النصف مثلاً وأنه
غصبها فاجاب بانها انما
كانت عندي بحجة المايادة
وأقام بينة بهالم يضمنها كما
استنبطه البلقيني من كلام
المروزي في الشركة وقول
بعضهم انها في زمن نوبته
كالمعارضة عنده فليضمنها يرد
بان جعل الاكساب كلها
له زمن نوبته صريح في انه
كالمالك لها حيث لا
كالمستعير

(كتاب الشفعة)

باسكان الفاء وحكى ضمها
وهي لغة من الشفع ضد
الوتر فكان الشفع يجعل
نفسه أو نصيبه شفعاً بضم
نصيب شريكه إليه أو من
الشفاعة لان الاخذ جاهلية
كان بها أو من الزيادة
والتقوية ويرجعان لما
قبلهما وشرعاً حق تملك
قهرى ثبت للشريك القديم
على الحادث فيما ملك
بعوض لدفع الضرر أى
ضرر مؤنة القسمة
واستحداث المرافق وغيرها
كالمصعدو المنور وبالواعة
في الحصة الصائرة إليه
وقيل ضرر سوء المشاركة
ولكونها تؤخذ قهراً
جعلت أثر الغصب إشارة
الى استثنائها منه والاصل
فيها

على يد الغاصب أي يد ضمان الخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا قال ع ش قوله وقيد به ما أطلقه
هنا أى بان يقال وكل من انبت يده وهي ضامنة كالمستعير والمستام امالو كانت يده امينة كالوديع فهو
كالغاصب في كونه طريقاً في الضمان واما قرار الضمان فعلى الغاصب ما لم يكن من انبت يده على يد الغاصب
متبها فقرار الضمان عليه كالمشتري اه وقوله ما لم يكن من انبت يده الخ أى على مختار النهاية خلافاً
للتحفة والمغنى والاسنى (قوله) واقام بينة الخ) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه تصديق المدعى
كالو ادعى احد على آخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً سم على حج أى فالمدعى مدعى الغصب اه ع ش
(كتاب الشفعة)

(قوله) باسكان الفاء الى قوله كذا قيل في النهاية لا لفظه أو نصيبه (قوله) باسكان الفاء) أى وضم الشين اه
مغنى (قوله من الشفع) عبارة المغنى والبرماوى ماخوذة من الشفع بمعنى الضم على الاشهر من شفعت الشيء
ضمته سميت بذلك لضم نصيب الشريك الى نصيبه وبمعنى التقوية أو الزيادة وقيل من الشفاعة اه أى فالماخوذ
أخص من المأخوذة منه كما هو الاصل في النقل (قوله) إليه) أى نفسه أو نصيبه (قوله) أو من الشفاعة) عطف
كقوله الا ترى من الزيادة الخ على قوله من الشفع (قوله) كان بها) أى بالشفاعة (قوله) أو من الزيادة
والتقوية) المناسب أو التقوية لانها ماخذان مختلفان قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في
الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشفع أو الشفاعة أو غيرهما اه رشيدى اقول قد علم عامر عن المغنى ان
المستعمل فيهما لفظ الشفع (قوله) والتقوية) عطف مغاير اه ع ش (قوله) ويرجعان لما قبلهما) أى
يرجع الزيادة والشفاعة الى الشفع لان الشفاعة في اللغة مدلولها أيضاً الزيادة فيصير مآل الكل الى الزيادة
قاله الكردي وقوله لان الشفاعة الخ أى والشفع في اللغة الخ وعبارة ع ش قوله ويرجعان أى الزيادة
والتقوية لما قبلهما أى من قوله أو من الشفاعة وذلك لان اقل ما زاد عليه الواحد والمزيد عليه وتروا الزائد
إذا انضم الى الواحد كان المجموع ضد الوتر اه اقول قوله وذلك لان الخ لا يفيد الرجوع للشفاعة بل
للشفيع فتقتضى تعليقه الموافق لما مر عن المغنى ان يفسر ما قبلهما بالشفع ويحتمل ان ما كناية عن الشفع
والشفاعة في كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله) وشرعاً) الى قوله كذا قيل في المغنى لا قوله وقوله لم يقسم
الى والعفو (قوله) وشرعاً) عطف على لغة (قوله) حق تملك) أى استحقاق التملك وان لم يوجد التملك (قوله)
قهرى) بالرفع أو الحرصة للبضاف أو المضاف إليه (قوله) واستحداث) عطف على مؤنة أى وانما ثبتت
الشفعة ليدفع الشفع ضرر مؤنة القسمة وضرر استحداث المرافق لولم يأخذ بالشفعة اه بجري وبجوز
العطف على القسمة ايضاً (قوله) وغيرهما) انظر ما المراد بغير المرافق وقد اسقطه النهاية والمغنى وشرح
المنهج (قوله) الصائرة إليه) أى الشفع بالقسمة لو طلبها المشتري اه بجري (قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة)
وينبى على القولين انا ان قلنا بالاول لم تثبت الشفعة فيما لو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام ورحى
صغيرين وهو الاصح الا ترى وان قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما المانع من القول بهما
رشيدى وع ش وقد يجاب بان مراد سم بقوله بهما دفع الضررين معا وهذا لا يوجد في نحو الحمام الصغير
(قوله) ولكونها) أى الحصة المأخوذة بالشفعة (قوله) إشارة الى استثنائها منه) فى الاستثناء شئ لعدم
دخولها في الغصب لخروجها عنها بقيد وانا أو بغير حق إلا أن يراد الإشارة الى أنها كانت مستثناة
منه اه سم عبارة المغنى وذكر عقب الغصب لانها تؤخذ قهراً فكانها مستثناة من تحريم اخذ مال الغير

ما سبق فقد سبق في اول الباب بيان ذلك فقال والايدي المترتبة على يد الغاصب ايدي ضمان الخ فتأمل
ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا اه (قوله) واقام بينة) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه
لتصديق المدعى كالو ادعى احد على الآخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً اه والله تعالى اعلم
(كتاب الشفعة)

(قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة) ما المانع من ارادة الامرين (قوله) إشارة الى استثنائها منه) فى الاستثناء شئ

كخبر البخارى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت للطرق فلا شفعة وقوله لم يقسم ظاهر في انه يقبل القسمة لان الاصل في النفي بلم ان يكون في الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز او اجمال قاله ابن دقيق العيد والعفو عنها أفضل الا ان يكون المشتري نادما أو مغبونا وأركانها ثلاثة آخذ وما خوذ منه وما خوذ والصيغة انما تجب في الملك كاياتي (لا تثبت في منقول) ابتداء وان بيع مع أرض للخبر المذكور ولانه لا يدوم بخلاف العقار فيتأبد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهم الدار بعد ثبوت الشفعة فان نقضها وان نقل عنها يؤخذ بها كذا قيل ولا يصح لان التبعية هنا في التملك لافي الثبوت الذي الكلام فيه (بل) انما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وما يتبعه من باب ورف سمر ومفتاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه نفع متصل على مامر في البيع (وشجر) رطب وأصل يحز مرارا (تبعا) للأرض لخبر مسلم قضى رسول الله صلى الله عليه

قهر اه (قوله الاجماع الخ) عبارة المغنى وحكى ابن المنذر فيها الاجماع لكن نقل الرافعى عن جابر بن زيد من التابعين انكارها قال الدميرى ولعل ذلك لم يصح عنه اه (قوله في كل مالم يقسم) اى مشترك لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ولو اية مسلم في كل شركة لم تقسم اه ع ش (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصريف الطرق انه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما جارا للآخر بعد ان كان شريكا ولا شفعة للجار ع ش اه بجيرى (قوله وصرفت الخ) هو بالتشديد اى ميزت وبينت اه ع ش وفي البجيرى قال سم بالتخفيف اى فرقت اى جعل لكل طريق فان فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير إذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطرق اه (قوله لان الاصل في النفي الخ) ولان مقابلته بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك اه سم (قوله بخلافه بلا) فيكون في الممكن وغيره اه ع ش اقول قضية قول الشارح كالتحقيق واستعمال أحدهما الخ ان لا يعكس لم فالاصل في المنفي بلا الامتناع فليراجع (قوله تجوز) اى مجاز ان وجدت قرينة ظاهرة على المراد كافي قوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن قرينة معينة لخصوص المراد كان اللفظ باقيا على اجماله لم تنضح دلالاته ع ش اه بجيرى وقوله وإذالم تكن قرينة معينة اى بل قرينة صارفة عن الامكان في لم وعن الامتناع في لا فإذالم تنصب قرينة اصلا فيحمل اللفظ على المعنى الحقيقي من الامكان في الاولى والامتناع في الثانية فلا يكون في الكلام تجوز ولا اجمال (قوله والعفو عنها افضل) ظاهره وان اشتد اليها حاجة الشريك القديم فيكون ذلك من باب الايثار وهو اولى لكنه حيث لم تدع اليها ضرورة كالا حياج للباء للطهارة بعد دخول الوقت ومحلها ايضا حيث لم يرتب على الترك معصية ولا كان يكون المشتري مشهورا بالفجور فينبغى ان يكون الاخذ مستحيلا بل واجبا ان تعين طريقا لدفع ما يريده المشتري من الفجور ثم اه ع ش (قوله أو مغبونا) عطف سبب على مسبب اى فيكون الاخذ افضل اه ع ش (قوله والصيغة انما تجب الخ) اى فلا حاجة إلى عدها ركنا بل لا يصح اه ع ش قول المتن (في منقول) اى كالحيو ان والياب (قوله ابتداء) راجع للنفي اى لا تثبت ابتداء اه كرى اقول قول المغنى والمراد بالمنقول المنقول ابتداء ليخرج الدار إذا انتهت بعد ثبوت الشفعة الخ صريح في أنه قيد للمنقول وكذا قول الشارح الآتى لان التبعية الخ مع ما ياتي عن سم هناك صريح فيه (قوله للخبر المذكور) فانه يخصها بما تدخله القسمة والحدود والطرق وهذا لا يكون في المنقولات اه معنى (قوله فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قديقال الذى اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر سم على حج ويمكن الجواب بانه لم يقتصر ثم على ضرر القسمة بل ذكر التعليلين معا فقول ههنا للخبر الخ ناظر للتعليل الاول وقوله ولانه لا يدوم الخ ناظر للتعليل الثانى اه ع ش اى ولم يذكره بصيغة التريض اكتفاء بما مر (قوله ولا يصح) اى الاخراج لاحكام المخرج من أخذ النقص بالشفعة خلافا لما فهمه ع ش (قوله هنا) اى في مسئلة تهم الدار (قوله لافي ثبوت) اى لان النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتا لا منقولا اه سم (قوله وما يتبعه) الى قوله وببحث في المغنى لا قوله على مامر في البيع وقوله وخرج الى وشرط التبعية الى قول المتن ولا شفعة في النهاية لا قوله ولم يشرط دخوله فيه ولفظة ما فى وما شرط الخ وقوله واما ما حدث الى وانما تؤخذ (قوله من باب) اى منصوب او منفصل بعد البيع كاياتي (قوله واصل يحز) اى ما ينبت منه اه ع ش (قوله تبعا للارض) قال الحلبي هل وان نص عليه

لعدم دخوله في الغصب لخروجها عنه بقيد عدوانا أو بغير حق الا أن يراد الاشارة الى انها كانتا مستثناة (قوله لان الاصل في النفي لم الخ) ولان مقابلته بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك (قوله او اجمال) الظاهر او احتمال وكذا في النقل عن ابن دقيق العيد فيحتمل ان المراد بالاجمال المساحة من قبيل التجوز فليتأمل وقدير ادبه معنى التساهل (قوله فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قديقال الذى اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر (قوله لافي الثبوت) اى لان النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتا لا منقولا (قوله

مع الارض أو لانه إذا نص عليه صار مستقلا نظر اه وفي ع ش على م ر ماية تضى أنها تثبت فيه ولو نص على دخوله وان التخصيص عليه لا يخرج عن التبعية عند الاطلاق اه بجمري (قوله اى تانيث ربع) الاولى حذف اى (قوله وهو الدار الخ) عبارة ع ش الربع مفرد وقيل اسم جمع قال النووي في شرح مسلم والربع والربعة بفتح الراء وسكان البناء والربع الدار والمسكن ومطلق الارض واصله المنزل الذي يربون فيه والربعة تانيث الربع وقيل واحده والجمع الذي هو اسم الجنس ربع كتمر وتمر اه انتهت (قوله أو حائط) من الحديث وعطف على ربعة (قوله لا يحل له الخ) الذي في النهاية ولا يحل الخ بالواو (قوله حتى يؤذن) اى يعلم (قوله الحديث) آخره كما في المغني وشرح الروض فان شاء اخذوا وإن شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو احق به ثم قال شرح الروض ومفهوم الخبر انه إذا استأذن شريكه في البيع فاذن له لاشفعة له قال في المطلب ولم يصر اليه احد من اصحابنا تمسكا ببقية الاخبار اه (قوله اى لا يحل الخ) عبارة شرح الروض قال اى في المطلب والخبر يقتضى ايجاب استئذان الشريك قبل البيع ولم اظفر به في كلام احد من اصحابنا وهذا الخبر لا يحيد عنه وقد صرح وقد قال الشافعي إذا صح الحديث فاضربوا بجمري عرض الحائط انتهى وقد يجاب بحمل عدم الحل في الخبر على خلاف الاولى والمعنى ان ذلك لا يحل حلا مستوي الطرفين اه (قوله اذ لا اثم الخ) هذا بمجرد صراحة لا يصلح صار فاعن الحرمة فكان ينبغي ان يذكر ما يدل على عدم الاثم اه ع ش (قوله في ارض محتكرة) وصورتها على ما جرت به العادة الآن ان يؤذن في البناء في ارض موقوفة او مملوكة باجرة مقدرة في كل سنة في مقابلة الارض من غير تقدير مرمدة في كالحراج المضروب على الارض كل سنة بكذا واغتفر ذلك للضرورة اه ع ش (قوله لانه) اى ما ذكر من البناء والشجر (قوله ان يباعا) اى البناء والشجر (قوله واسه) اى ارضه الحاملة له اه سم زاد ع ش لكن المفهوم مما ياتي في الشارح م ر عن السبكي ان المراد حفيرته اه (قوله لا غير) اى بلا ضم شيء الى الاس من الارض التي في حواله (قوله من اشجار الخ) عطف على جدار الخ وكان الاولى او اشجار الخ عطف على شقضا (قوله تابعه) اى من حيث القصد للمشتري لان المراد انه باع الجدار ودخلت الارض تبع لما ياتي عن السبكي اه ع ش (قوله وصرح السبكي) عبارة في شرح المنهاج وينبغي أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس في البيع وكنا مرتين قبل ذلك فانه اذا لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل في البيع في الاصح فان قلت كلامهم في البيع يقتضى انه إذا قال بعثك الجدار واساسه صرح وإن لم ير الاساس قلت المراد بذلك الاساس الذي هو بعضه كحشو الجبة اما الاساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع انتهى وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح من الاجمال والايهام سم على حج ويؤخذ من كلام الشارح في الفرق الآتي ما هو المقصود من انه إذا باع الجدار واسه وأراد به الارض لم يصح البيع او ما هو مستور بالارض صح لانه الذي يدخل في اسم الجدار عند الاطلاق اه ع ش (قوله لا بد منها) اى لا بد في صحة بيع الجدار مع اسه فقط وبيع الاشجار مع مغارسها فقط (قوله من رؤية الاس) اى الارض الحاملة للبناء

وأسه) اى ارضه الحاملة له (قوله وصرح السبكي الخ) عبارة في شرح المنهاج مانصه وينبغي أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس في البيع وكنا مرتين قبل ذلك فانه لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل في البيع في الاصح فان قلت كلامهم في البيع يقتضى انه إذا قال بعثك الجدار واساسه صرح وإن لم ير الاساس قلت المراد بذلك الاساس الذي هو بعضه كحشو الجبة اما الاساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع والحمل متردد بين المرتبتين يشبه الجزء ويشبه المنفصل فلذلك جرى الخلاف في صحة البيع إذا قال بعثك الجارية وحملها انتهى وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح من الاجمال والايهام (قوله الاس) اى الارض الحاملة للبناء وقوله والمغرس اى الارض الحاملة للشجرة

أى تانيث ربع وهو الدار ومطلق الارض أو حائط أى بستان لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه الحديث أى لا يحل له ذلك حلا مستوي الطرفين إذا اثم في عدم استئذان الشريك وخرج بتبعه يبيع وشجر في أرض محتكرة لانه كالمثقل وشرط التبعية أن يباعا مع ما حولها من الارض فلو باع شقضا من جدار وأسه لا غير أو من أشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لان الارض هنا تابعة وصرح السبكي بأنه لا بد هنا من رؤية الاس

والمغرس و فروق بينه وبين ما مر في بعثك (٥٦) الجدار واساسه بانه ثم يدخل مع السكوت عنه بخلافه هنا فانه عين منفصلة لا تدخل في المبيع

و (قوله والمغرس) اى الارض الحاملة للشجر اه سم (قوله و فرق) اى السبكي (قوله بينه) اى بيع الجدار مع اسه فقط الخ (قوله واساسه) اى ما غاب منه فى الارض اه سم (قوله بانه) اى الاساس و (قوله ثم) اى فيما مر (قوله بخلافه هنا فانه الخ) يعلم منه ان المراد بالاساس هناك بعض الجدار وهذا الارض الحاملة للجدار و صرح به الاذرعى هنا اه رشيدى ومر عن سم و ع ش ما يوافق (قوله و بحث) اى السبكي (ايضا انه الخ) زاد النهاية عقبه وهو مرادهم بلا شك اه (قوله حينئذ) اى عند البيع (قوله ولم يشترط دخوله فيه) أسقط النهاية والمغنى و شرحا الروض والمنهج قال ع ش قوله مر لم يؤثر عند البيع اى وإن شرط دخوله لانه تصريح بمقتضى العقد فلا يخرج عن التبعية هذا ما اقتضاه اطلاق الشارح مر وهو ظاهر ثم رايت فى سم على حجج مثل ما استظهرته عبارة قوله ولم يشترط دخوله فيه ان هذا القيد يقتضى ان غير المؤثر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضى ذلك قوله الآتى اما مؤثر عند البيع او ما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا نفيد ذلك بل تشعر بخلافه والظاهر انه ممنوع انتهى اه كلام ع ش أقول وكذا عبارة النهاية والمغنى وتعليل الشارح الآتى بقوله لانه يتبع الاصل الخ تشعر بخلافه (قوله وإن تأخر) الى المتن فى المغنى لا قوله ولا نظر الى بل وقوله قال الماورى وقوله وما شرط دخوله فيه (قوله) لتاخره) اى الاخذ ش اه سم (قوله وزيادته كزيادة الشجر) مبتدأ وخبر وجواب سؤال (قوله) قال الماورى الخ) هذا هو المعتمد اه ع ش (قوله ياخذوه وان قطع) وكذا كل ما دخل فى البيع ثم انقطعت تبعيته فانه يؤخذ بالشفعة كالو انفصلت الابواب بعد البيع مغنى و سلطان (قوله وما شرط دخوله الخ) كان وجهه أن دخوله فى البيع حينئذ ليس بطريق التبعية فهو كمين أخرى ضمت الى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكدا مستقل اه سم (قوله كشجر غير رطب الخ) عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله تبعاعا لوباع ارضها وفيها شجرة جافة شرط ادخلوها فى البيع فلا تؤخذ بالشفعة لانها لم تدخل بالبيع بل بالشرط اه قال ع ش قوله مر لانها لم تدخل قصيته ثبوتها فى الشجر الرطب وإن نص على دخوله لانه لو سكت عنه دخل عند الاطلاق اه (قوله فلا ياخذ الا لان لم يؤثر عند الاخذ) وفاقا للمغنى واطلق النهاية اخذ الحادث بعد البيع وقال ع ش بعد ذكره عن سم على منهج والزيادة ما يوافق كلام التحفة مانصه. وعليه فبقيد قول الشارح مر بمالم يؤثر وقت الاخذ اه (قوله وانما تؤخذ الخ) هذا انما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشئ من الثمن حتى يقال بحصتها اه سم (قوله بحصتها) اى فتقوم الارض والنخل مع الثمر المؤثر ثم بدونه ويقسم الثمن على ما يخص كلا منهما كالو باع شقصا مشفوعا وسيفا اه ع ش (قوله لكونه لثالث) الى قوله انتهى فى المغنى (قوله بهذا فقط) اى نصيبه من السفلى ش اه سم (قوله ويجرى ذلك فى ارض الخ) فلو باع الشجر مع نصيبه من الارض فالشفعة فى الارض بحصتها من الثمن لافى الشجر نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر لافى الشجر اى لشفعة فيه لهدم الشركة ويبلغى ان يجب على مالك الشجر نصف الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذى كان له قبل دون ما يقابل النصف الذى انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الابقاء فيه مجانا فتنتقل الارض للشفيع مسلوقة بالمنفعة كالو باع ارضها واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلا اجرة وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر ولا تملكه بالقيمة ولا القلع مع غرامة ارض

(قوله واساسه) اى ما غاب منه فى الارض (قوله) لم يشترط دخوله فيه) هذا القيد يقتضى أن غير المؤثر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضى ذلك قوله الآتى اما مؤثر عند البيع وما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا نفيد ذلك بل تشعر بخلافه والظاهر انه ممنوع (قوله لتاخره) اى الاخذ ش (قوله وما شرط دخوله) كان وجهه ان دخوله فى البيع حينئذ ليس بطريق التبعية فهو كمين أخرى ضمت الى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكدا مستقل (قوله) وانما تؤخذ الارض الخ) هذا انما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشئ من الثمن حتى يقابل بحصتها (قوله اخذ الشريك هذا) اى نصيبه من السفلى ش

عند الاطلاق فاشتربت رؤيتها وبحث ايضا انه لو عرض الجدار بحيث لو كانت أرضه هى المقصودة ثبتت الشفعة لان الارض هى المتبوعة حينئذ (وكذا ثمر) موجود عند البيع (لم يؤثر) حينئذ ولم يشترط دخوله فيه (فى الاصح) وإن تأخر عند الاخذ لتاخره لعذر وذلك لانه يتبع الاصل فى البيع فكذا فى الاخذ هنا ولا نظر لطر وتأخره لتقدم حقه وزيادة كزيادة الشجر بل قال الماورى ياخذوه وإن قطع اما مؤثر عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كشجر غير رطب شرط دخوله واما حادث بعد البيع فلا ياخذ الا لان لم يؤثر عند الاخذ وانما تؤخذ الارض والنخل بحصتها من الثمن (ولا شفعة فى حجرة) مشتركة باع احدهما نصيبه منها وقد (بنيت على سقف غير مشترك) لكونه الثالث أو لاحدهما إذ لا قرار لها فى كالمشتركون (وكذا مشترك فى الاصح) لان السقف الذى هو أرضها لا ثبات له فافى عليه كذلك ولو اشتركا فى سفلى واختص أحدهما بعلوه فباع صاحب العلو علوه مع نصيبه من السفلى أخذ الشريك هذا فقط لان العلو لا شركة فيه ويجرى ذلك فى ارض مشتركة فيها

شجر لاحدهما (وكل ما لو قسم بطلت منفعته المقصودة) منه

من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها (كحما ورحى) صغيرين لا يمكن تعددهما (لاشفعة فيه في الاصح) بخلاف الكبيرين لان علة ثبوتها في المقسم كما مردفع ضرر مؤنة القسمة والحاجة إلى افراد الحصص الصائرة إلى الشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين ان يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باعه لغيره سلطه الشرع على اخذه منه فلم ثبوتها لكل شريك يجبر على القسمة كمالك عشر دار صغيرة باع شريكه بقيتها فثبت له بخلاف عكسه لان الاول يجبر على القسمة دون الثاني كما يأتي في بابها وعبر اصله بطاحونة فعدل عنه للرحى مع ترادفهما لانه اخص قيل العرف اطلاق الطاحونة على المكان والرحى على الحجر وهو غير مراد هنا لانه منقول وهو لما يؤخذ تبعاً للكان فالمراد المحل المعد للطحن وحيث تغير المحرر اولى اه وليس بسديد لان هذا ان سلم عرف طارىء والذي تقرر ترادفها لغة فلا ايراد (ولاشفعة إلا لشريك) في العقار الماخوذ ولو ذمياً مكاتباً مع سيده وغير آدمي كسجده شقص لم يوقف فباع شريكه يشفع له ناظره فلا تثبت لغير

النقص لانه مستحق البقاء وعليه فلو اقتسما أى الشريكان القديمان الارض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فالأقرب انه يكلف حيثذاجرة الجميع لانه لاحق لمالك الشجر الان في الارض اه (قوله بان لا ينتفع به بعد القسمة من الوجه الخ) ظاهره انه لو انتفع به من غير ذلك الوجه كان امكن جعل الحمام دارين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة حيثذا لان نفعهما في هذه ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة والاعل غير مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة اخذاً من العلة وهي قوله لان العلة في ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مؤنة القسمة الخ قاله ع ش ثم قال قوله كطاحون وحمام ظاهره وان أعرضنا عن بقائهما على ذلك وقصدنا جعلهما دارين وهو ظاهر ما دام على صورة الحمام والطاحون فلو غيرا صورتها عن ذلك فيبغى اعتبار ما غير اليه اه وهذا يخالف ما تقدم منه والظاهر ان المعتمد هو ما تقدم اه يجزى اقول عبارة الروض وشرحه وهي لا تثبت الشفعة فيما لا يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه وهو ما لا تبقى منفعة المعتادة بعد القسمة وان بقي غيرها أى غير المعتادة بعد القسمة التفاوت العظيم بين المنافع كحما لا يتقسم حمامين اه كالصريح في موافقة الثاني والله أعلم (قوله لان علة الخ) أى والذي يبطل نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر ولا بد من هذه الضميمة للتعليل لينتج المدعى وهو اشترط ان لا يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة لان التعليل المذكور إنما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط اه يجزى (قوله في المنقسم) أى في الذي يقبل القسمة متعلق بثبوتها (قوله كما مر) أى في اول الباب (قوله دفع ضرر الخ) خبر ان (قوله الحاجة) عطف على مؤنة والمراد بالحاجة الاحتياج (قوله وهذا الضرر الخ) عبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقعا قبل البيع لو اقتسم الشريكان لكن كان من حق الراغب في البيع تخلص شريكه ببيعه منه فاذا لم يفعل سلطه الشارع على اخذه منه فلم انها لا تثبت الا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه اه (قوله ومن حق الراغب الخ) قضيته انه لو عرض البيع على شريكه فامتنع من الشراء ثم باع لغيره ليس له أى للشريك الاخذ بالشفعة وليس مراد ما ذكره حكمة لا يلزم اطرادها اه ع ش ومر عن شرح الروض جواب اخر (قوله فيه) أى في البيع و (قوله منه) أى من الضرر ش اه سم (قوله على اخذه) أى الشقص المبيع (منه) أى من الغير (قوله فعلم) أى من التعليل (قوله كمالك عشر دار الخ) يؤخذ منه انه لو وقف احدهما حصته من الدار المذكورة مسجداً صح ويجبره صاحب الملك على قسمته فوراً وان بطلت منفعة المقصودة كما يجبر صاحب العشر إذا طلب صاحب التسعة اعشار القسمة اه ع ش ولم يظهر لي وجه الاخذ (قوله بخلاف عكسه) أى بان باع مالك العشر حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لانه من القسمة إذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالها لتعنته مغنى وكردى أى مالم يكن مشترى العشر له ملك ملاصق له فثبت الشفعة حيثذا لصاحب التسعة اعشار لان المشتري حيثذا يجاب لطالب القسمة ع ش وسم (قوله لان الاول) أى مالك العشر و (قوله دون الثاني) أى شريكه مالك التسعة اعشار ش اه سم (قوله قيل الخ) اقره المغنى (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتامله اه سم (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع اولوية تعبير المحرر لانه لا ايهام فيه لغة ولا عرفاً ومالا ايهام فيه مطلقاً اولى بما فيه ايهام في الجملة فتامل سم على حج اه ع ش (قوله في العقار) الى قوله كان مات في المغنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله وليس لنحو شافعي إلى ولا لموقوف عليه (قوله في العقار الماخوذ) أى في رقبته اه رشيدى (قوله ولو ذمياً الخ) عبارة المغنى وثبت لذى على مسلم ومكاتب على سيده كعكسها اه (قوله له شقص) أى من دار مشتركة بشراء او هبة ليصرف في عمارته اه مغنى (قوله يشفع له ناظره) أى ان

(قوله ومن حق الراغب فيه) أى في البيع وقوله منه أى من الضرر ش (قوله بخلاف عكسه) انظر لو كان بيع العشر هنا لمن له ملك ملاصق له إذ يجب القسمة بطلبه كما يأتي (قوله لان الاول) أى المالك وقوله دون الثاني أى شريكه ش (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتامله (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع اولوية تعبير المحرر لانه لا ايهام فيه لغة ولا عرفاً فانه موهم عرفاً ومالا ايهام فيه

حصته في دينه الا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكالجار الحبر البخارى السابق وهو صريح لا يقبل تاويلا بخلاف احاديث اثباتها للجار فانه يمكن حمله على الشريك فتعين (٥٨) جمعا بين الاحاديث ولا ينقض حكم الحنفى بها ولو لشافعى بل يحل له الاخذ

بها باطنا على ما يأتى في القضاء وليس لنحو شافعى سماع الدعوى بها كما يأتى اوائل الدعاوى الا ان قال المشتري هذا يعارضنى فيما اشتريته وهو كذا بغير حق فتسمع دعواه وينزع الجار من معارضته وحينئذ ليس للحنفى الحكم له بها ولا لموقوف عليه بناء على اطلاق امتناع قسمة الملك على الوقف وسيأتى آخر القسمة ما فيه وهو وصى له بالمنفعة ولو أبدا وليست اراضى الشام موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع بخلاف اراضى مصر لانها فتحت عنوة ووقفت وأخذ السبكي من وصية الشافعى انه كان له بها ارض ترجيح انها ملك وفيه تايد للقاتلين بأنها فتحت صلحا وسيأتى ما في ذلك في السير مبسوطا وقد لا تثبت للشريك لكن لعارض كولى غير اصل شريك لموليه باع شقص محجوره فلا يشفع لانه متهم بالمحاباة في الثمن وفارق ماله وكل شريك فباع فانه يشفع بأن الموكل متاهل للاعتراض عايله لو قصر (تنبيه) قد يشفع غير الشريك كان يكون بينهما معة شركة فيدعى

رأه مصلحة ولو كان لبيت المال شريك في أرض فباع شريكه كان للامام الاخذ بالشفعة ان رآه مصلحة اه معنى (قوله حصته) اى الميث (قوله لان الدين لا يمنع الارث) اى فكان الوارث باع ملك نفسه هذا اذا كان الوارث حائزا كانه مثلا بخلاف غيره فياخذ بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث اه ع ش (قوله حمله) اى الجار الواقع فيها و (قوله فتعين) اى الحمل (قوله ولا ينقض الخ) اى ولو قضى بالشفعة للجار حنفى لم ينقض حكمه ولو كان قضاؤه بها لشافعى كظاثره من المسائل الاجتهادية اه معنى (قوله بل يحل له) اى للجار لشافعى ع ش اه سم (قوله وحينئذ ليس للحنفى الحكم الخ) قضيته ان منع الشافعى حكم بمنعها سم على حج وهو ظاهر لان قوله منعتك من الاخذ في قوة حكمت بعدم الشفعة اه ع ش (قوله ولا موقوف عليه الخ) عطف على قوله لغير الشريك اى ولا تثبت للشريك موقوف عليه (قوله بناء على اطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض اى والمغنى والنهاية اه سم (قوله وسيأتى اخر القسمة الخ) عبارة المغنى والنهاية ولاشفعة لصاحب شقص من ارض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه ولا لشريكه اذا باع شريك اخر نصيبه كما اتى به البلقنى لامتناع قسمة الوقف عن الملك ولا تنفاه ملك الاول الرقبة نعم على ما اختاره الرويانى والمصنف من جواز قسمته عنه لا مانع من اخذ الثاني وهو المعتمد ان كانت القسمة قسمة افراز اه قال سم وينبغى حينئذ ان ياخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة العدم اه وقال ع ش قوله لم رولا لشريكه اى الوقف بان كانت اثلاثا لزيد ولعمرو وللسجد وقوله لم ان كانت القسمة قسمة افراز اى لا قسمة ردا وتعديل وينبغى ان عمل امتناع قسمة الرد إذا كان الدافع للدرهم صاحب الملك لانه شراء لبعض الوقف بمادفعه من الدراهم اما لو كان الدافع ناظر الوقف من ريعه لم يتمتع لانه ليس فيه بيع الوقف فيه شراء له اه (قوله وموصى له) عطف على قوله موقوف عليه اى ولا لموصى له (قوله وسيأتى ما في ذلك الخ) الذى يأتى له مر في السير انما هو الجزم بانها فتحت عنوة وهو الذى اتى به والده مر وزاد انها لم توقف اه رشيدى عبارة البجيرمى فرع قال شيخنا كابن حجر اراضى مصر كلها وقف لانها فتحت عنوة فلاشفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا مر خلافة وهو الذى جرى عليه الناس في الاغصار قليوبى وقرره شيخنا اه (قوله كولى غير أصل) افهم ان الاصل له ذلك ويوجه بانه غير متهم اه ع ش (قوله فانه يشفع الخ) اى الشريك ش اه سم اى الوكيل في البيع (قوله غير الشريك) اى للبايع باعتراف ذلك الغير كما يأتى (قوله الاخر) اى الشريك الاخر باعتبار اليد (قوله لآخر) اى غير الثلاثة (قوله وهذا) اى لزوم رده للشهود له اه سم (قوله مع زعمه بطلان البيع) اى

مطلقا أولى بما فيه ايهام في الجملة فتأمل اه (قوله فانه يمكن حمله) اى الجار وقوله فتعين اى الحمل وقوله بل يحل له اى للشافعى ش (قوله وحينئذ ليس للحنفى الحكم له بها) قضيته ان منع الشافعى حكم بمنعها (قوله ولا لموقوف عليه) ينبغى امتناع اخذه وان جوزنا قسمة الملك عن الوقف لعدم ملكه على الاصح اضعفه على خلاف الاصح بخلاف شريك الوقف اذا باع شريك لها اخر فله الاخذ ان جوزنا القسمة لكونها افرازا وينبغى حينئذ أن ياخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة العدم (قوله بناء على اطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض (قوله فانه) اى الشريك ش (قوله كان يكون بينهما معة الى اخره) قد يستشكل هذا المثال بان الشاهد شريك قطعا اما للشهود عليه او للاجنبي فكيف صدق انه شفيع غير الشريك الا أن يقال انه بزعمه غير شريك للبايع فصدق ما ذكر وفيه نظر فان ذلك انما يوجب كون ما ذكر من قبيل انه شفيع الشريك مع غير بيع من الشريك لانه شفيع غير الشريك والحق انه يصدق انه غير شريك للبايع اى بزعمه وانه شفيع مع وجود بيع شرعى (قوله وهذا) اى لزوم رده للشهود له ش (قوله مع زعمه بطلان البيع) اى بدليل شهادته (قوله في المتن ولو باع دارا وله شريك في ممرها الخ)

أجنبي نصيب أحدهما ويشهد له الآخر فتد شهادته ثم يبيع المشهود عليه نصيبه لآخر فللشاهد أن يشفعه ثم يلزمه رده للشهود له باعترافه وهذا هو المسوغ لاخذه بها مع زعمه بطلان البيع (ولو باع دارا وله شريك في ممرها) بدليل

بدليل شهادته اه سم (قوله فقط كدرب) الى قول المتن ملكا لازما في المغنى الا قوله من غير الى المتن والى قوله ولو شرط في النهاية (قوله فقط) اى لا فيها ايضا اه سم (قوله كدرب غير نافذ) قال ابن الرفعة اما الدرب النافذ فغير مملوك فلا شفعة في عمر الدار المبيعة منه قطعاً اه مغنى قول المتن (والصحيح ثبوتها في الممر) الى قوله والا فلا والثاني ثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث المنع مطلقاً اذا كان في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر ذلك عن الاسنوى ما نصه ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح اى والنهاية من غير مؤنة لها وقع وعبارة الروض اى والمغنى صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجه ضعيف اه وفي النهاية والمغنى وسم ايضا ومحل الخلاف اذ الم يتسع الممر فان اتسع بحيث يمكن ان يترك للمشتري منه شئ يميز فيه ثبت الشفعة في الباقي قطعاً اه وزاد الاخير ان وفي المقدار الذى لا يتاقي المرور بدونه الخلاف اه (قوله ويجرى النهر الخ) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى وبئر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الارض اى البستان وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر انتهى اه سم (قوله ولو اشترى الخ) عبارة المغنى قبيل هذه المسئلة ولو باع نصيباً ينقسم من ممر لا ينفذ فلا له الشفعة لانهم شركاء فيه ولو باع نصيبه من الممر خاصة في الروضة واصلها ان للشريك الاخذ بالشفعة ان كان منقسماً اى واتصلت الدار المبيع بممرها بملكه او شارع اه (قوله نصيباً في ممر) اى تمكن قسمته اى الممر كما هو ظاهر اه ع ش (قوله ثبت) اى في النصيب (قوله مطلقاً) اى يمكن اتخاذ ممر للدور او لا مغنى وع ش وشرح الروض (قوله ثم) اى في مسئلة المتن قول المتن (فيما ملك الخ) اى فيما ملكه الشريك الحادث (قوله وغيرها) اى غير محضة والواو بمعنى او كما

ذكر في الروض قبل هذه المسئلة بيع حصته من الممر فقط فقال فرع لو باع نصيباً من ممر ينقسم لا ينفذ فلا له الشفعة اه قال في شرحه وتعبيره بنصيباً اولى من تعبير أصله بنصيبه المحتاج الى قول المهمات وصورة المسئلة ان تتصل دار البائع بملك له او شارع والافهو كمن باع دار واستثنى منها بيتاً والاصح فيها البطلان لعدم الانتفاع بالباقي ولتقصان الملك اه وانظر اطلاق قوله والاصح فيها البطلان مع قول الروض في باب البيع ولو استثنى بائع الدار لنفسه بيتاً فله الممر اى منها فلو بناه ولم يمكن تحصيل ممر لم يصح البيع اى فان امكن صح اه (قوله فقط) اى لا فيها ايضا (قوله في المتن والصحيح ثبوتها في الممر الخ) قال الاسنوى والثاني انها تثبت وان تعذر المرور والثالث لا تثبت وان امكن المرور اذا كان في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع والرابع انه اذا لم يمكن استطراد المشتري من موضع اخر فيقال للشفيع ان اخذته على ان تمكن المشتري من المرور ممكناً من الاخذ جميعاً بين الحقلين والامتناع منه اه باختصار التعاليل ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح من غير مؤنة لها وقع وعبارة الروضة صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجه ضعيف فانه قال ما نصه فان اراد واخذ الممر بالشفعة نظر ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار وامكنه فتح باب اخر الى شارع فلم ذلك على الصحيح ان كان منقسماً والافعل الخلاف في غير المنقسم وقال الشيخ ابو محمد ان كان في اتخاذ الممر الاخر عسرو مؤنة لها وقع كانت الشفعة على الخلاف والمذهب الاول وان لم يكن له طريق اخر ولا يمكن اتخاذ الخ اه (قوله في المتن والصحيح ثبوتها الخ) قال الاسنوى وحيث قلنا ياخذ فلا يخفى اشتراط ما سبق من امكان القسمة وغير ذلك ثم قال محل الخلاف كما قاله في المطلب والكفاية اذ الم يتسع الممر فان اتسع وكان يمكن ان يخلى للمشتري للدور منه شئ يميز فيه ثبتت الشفعة في الباقي بلا خلاف وفي المقدار الذى لا يتاقي المرور بدونه هذه الاوجه اه وقوله فلا يخفى الخ فيد اشتراط امكان جعله ممرين (قوله ويجرى النهر كالممر) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى وبئر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الارض وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر اه (قوله وغيرها) يدخل فيه القرص

فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة فيها) لا تنفاه الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممر) بحصته من الثمن (ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار او امكن) من غير مؤنة لها وقع (فتح باب الى الشارع) ونحوه او الى ملكه لا مكان الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شئ من ذلك (فلا) لما فيه من الاضرار بالمشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ويجرى النهر كالممر فيما ذكر ولو اشترى ذودار لا ممر لها نصيباً في ممر ثبتت مطلقاً على الاوجه لان الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وانما تثبت فيما ملك بمعاوضة) محضة وغيرها نصاً في البيع وقياساً في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الضرر فخرج مملوك بغير معاوضة كارت وهبة بلا ثواب ووصية (ملكاً لازماً تأخراً)

عبر به النهاية والمعنى (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض بان اقرض شقصا بشرطه فتثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدميرى وسند كرهه عن الروض سم على حج اى وياخذ الشريك بقيمته وقت القرض اه ع ش (قوله سببه) الى قول المتن في البيع في المعنى الا قوله وسيدكر الى المتن (قوله سببه) انما قدره الشارح ليندفع ما اورد على المتن من ثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري فقط كما سياتى في قوله فلو باع أحد شريكين نصيبه الخ قول المتن (ومهر) اى وشقص جعل مهر او كذا ما بعده وياخذ فيهما الشفع بمهر المثل وفي صلح الدم بالدية حلبي اه بجيرى (قوله وعوض صلح عن نجوم الخ) كان ملك المسكتب شقصا فصالح سيدة به عن النجوم التى عليه والا فالشقص لا يكون نجوم كتابة لان عوضها لا يكون الا دينا والشقص لا يتصور ثبوته في الذمة اه معنى (قوله في قتل عمد) فان كان خطأ وشبه عمد فالواجب فيه انما هو الا بال والمصالحة عنها باطلة على الاصح لجهاالة صفاتها اه معنى (قوله ومن المملوك بمحضة الخ) عبارة المعنى قوله واجرة ورأس مال سلم هما معطوفان على مبيع فلو جعلهما قبل المهر كان اولى لثلاثتهم عطفهم على خلع فيصير المراد عوض اجرة وعوض رأس مال سلم وليس مراد الان رأس مال السلم لا يصح الاعتياض عنه ولو قال لمستولده ان خدمت اولادى بعد موتى سنة فلك هذا الشقص بخدمتهم فلا شفعة فيه لانه وصية اه (قوله وصلح عن مال الخ) عبارة المعنى تنبيه تقييد الصلح بالدم ليس لاجراج الصلح عن المال فانه ثبت فيه الشفعة قطعا وانما خصصه ليكون منتظما في سلك الخلع من حيث انه معاوضة غير محضة اه (قوله ويصح عطف نجوم الخ) اى ولا يكون تفريعا على الضعيف وصورته حيث ان يكاتبه السيد على نصف عقار ودينار مثلا وينجم كلا بوقت ثم يدفع المسكتب الشقص الموصوف به بملك له السيد فيثبت لشريك المسكتب الاخذ بالشفعة اه ع ش (قوله وما قيل يتعين الخ) وافقه المعنى (قوله يتعين فيه) اى عطف نجوم (قوله عنوع) انظر ما وجه المنع اه رشيدى عبارة ع ش قوله عنوع اى لان الممتنع انما هو ثبوت العقار الكامل في الذمة لا شقصه وبه يندفع ما عترض به سم على حج على المنع المشار اليه بقوله وتسليمه اه عبارة سم قوله بل بتسليمه فيه اشارة الى منعه فانظر وجهه مع ما ياتى للشارح في الاجارة ان العقار لا يثبت في الذمة ومع ما ياتى في الكتابة ان شرط عوضها كونه دينا اه اقول يؤيد اعتراضه ما مر عن المعنى فان كان ما قاله ع ش من الفرق بين العقار وشقصه فيه نقل صريح والا فظاهر ما مر امتناع كون مطلق العقار نجوما فليراجع (قوله يمكن عطفه على خلع) اى فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على دم وقديقال هذا الا ينافى مقصود هذا القائل فليتأمل اه سم عبارة الرشيدى قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلع اى ويلزمه ما ياتى من انه لا يصح الاعتياض عن النجوم ومراعاة هذا دفع تعين عطفه على دم اه وعبارة ع ش قوله بتسليمه اى تسليم امتناع ثبوته في الذمة وانه مبنى على صحة الاعتياض عن النجوم فليس المراد انه بتقدير عطفه على خلع يكون تفريعا على المعتمد من امتناع الاعتياض اه (قوله ثم ما ذكر الخ) اى من ثبوت الشفعة في عوض النجوم على تقدير عطفه على دم او خلع (قوله لكن الذى جز ما به في بابها المنع الخ) وهو المعتمد نهاية والمعنى (قوله او ثبت) اى الخيار عبارة المعنى وما ذكر في خيار الشرط يجرى في خيار المجلس ويتصور انفراد احدهما به باسقاط الآخر خيار

سببه (عن) سبب (ملك الشفع) وسيدكر محترزات ذلك فالمملوك بمحضة (كبيع و) بغيرها نحو (مهر وعوض خلع و) عوض (صلح دم) في قتل عمد (و) عوض صلح عن (نجوم و) من المملوك بمحضة ايضا نحو (اجرة ورأس مال سلم) وصلح عن مال كما مر في بابها ويصح عطف نجوم على مبيع وما قيل يتعين فيه التقدير الاول لان عقد الكتابة بالشقص لا يمكن لانه لا يتصور ثبوته في الذمة والمعين لا يملك له بعد عنوع بل لتسليمه يمكن عطفه على خلع اى وعوض نجوم بان يملك شقصا ويعوضه السيد عن النجوم ثم ما ذكر فيها هنا مبنى على صحة الاعتياض عنها وهو منصوص وصححه جمع لكن الذى جز ما به في بابها المنع لانه غير مستقرة (ولو شرط) او ثبت بلا شرط كخيار المجلس

بان اقرض شقصا بشرطه فيثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدميرى وسند كرهه عن الروض (قوله سببه) قدر السبب ليندفع ما اورد عليه من نحو مالو باع احد الشريكين نصيبه في زمن خيار بيع الشريك الاخر بيعت فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع بائعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني والثاني وان تاخر عن ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول كما سياتى (قوله بل بتسليمه) فيه اشارة الى منعه فانظر وجهه مع ما ياتى للشارح في الاجارة ان العقار لا يثبت في الذمة ومع ما ياتى في الكتابة ان شرط عوضها كونه دينا (قوله يمكن عطفه على خلع) اى فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على عدم وقديقال هذا الا ينافى مقصود هذا القائل فليتأمل (قوله بان يملك شقصا ويعوضه السيد عن النجوم) قال في الروض فان عوضه عن بعضها اى النجوم ثم عجز ورق لم تبق شفعتها لخروجه اى اخر اعن العوض اه (قوله لكن الذى جز ما به الخ)

(في البيع الخيار لهما) او لاجنبى عنهما (او للبائع) او لاجنبى عنه (لم يؤخذ بالشفعة (٦١) حتى ينقطع الخيار) لان المشتري لم يملك فيها

اذ هو في الاولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا محترز ملك كما احترز به ايضا عما جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى الضعيف ان المشتري ملك هو محترز لازما (وان شرط للمشتري وحده) او لاجنبى عنه (فالاظهر انه يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك للمشتري) وهو الاصح لانه لاحق فيه لغیره ولا يرد هذا على لازما لانه لا يكون يؤول الى اللزوم مع افادته الملك للمشتري كاللازم او لانه لازم من جهة البائع فاندفع ما قيل بقيسده باللزوم قيد مضر ولا يقال فيما اذا كان لهما او للبائع انه آيل للزوم لخروجهما بقوله ملك اذ لا ملك للمشتري فيهما على انه قيد لا بد منه في غرضه وهو ذكر المتفق عليه والا ثم المختلف فيه وببحث الزركشى انتقال الخيار الثابت للمشتري الى الشفيع فياخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كافي الوارث مع المورث وفيه نظر والفرق بين الوارث والشفيع ظاهر (والا) اي وان قلنا بالضعيف ان الملك للبائع او موقوف (فلا) يؤخذ بقاء ملك البائع او انتظار عوده (ولو) وجد المشتري بالشقص عيا او اراد رده بالعيب واراد

نفسه فلو عبر بثبت لكان اولى وقوله لهما من زيادته ولا حاجة اليه فان المانع ثبوته للبائع اه قول المتن (في البيع) وفي عميرة ما نصه قول المصنف في المبيع قال الاسنوى هو بالميم قبل الباء وهو احسن من التعبير بالمبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الاخذ مطلقا اه ع ش عبارة المغنى لو شرط الخيار في الثمن للبائع لم تثبت الشفعة الا بعد لزومه فلا يبطل خياره نه عليه الاسنوى اه (قوله او لاجنبى عنهما) اي عن جانبي البائع والمشتري (قوله عنه) اي عن جانب البائع قول المتن (لم يؤخذ الخ) اي اخذ المستقر ابل يوقف فان تم العقد تبين صحته كافي العباب عن الاسنوى بحثا اه ع ش (قوله لان المشتري) الى قول المتن ولا تشتط في النهاية الا قوله او لاجنبى عنه وقوله على انه قيد الى وبحت الزركشى وقوله وقيل الخ (قوله فيهما) اي في صورتى المتن وكان المناسب لما زاده من مسئلتى الاجنبى التانيث (قوله في الاولى) اي في صورة الخيار لهما او لاجنبى عنهما و (قوله وفي الثانية) اي في الخيار للبائع وحده او لاجنبى عنه (قوله وهذا) اي عدم الاخذ بما ذكره المصنف وكذا الضمير في قوله الاتى هو محترز الخ (قوله عما جرى) اي عن شقص جرى (سبب ملكه) اي مملوكيته (قوله وعلى الضعيف) متعلق بقوله الاتى محترز الخ و (قوله ان المشتري ملك) بيان للضعيف قال الرشيدى قوله مر وعلى الضعيف ان المشتري ملك الخ فيه نظر يعلم من المتن عقبه اه (قوله ولا يرد هذا) اي الاظهر المذكور (قوله مع افادته الملك الخ) احتراز عن الخيار لهما او للبائع اه سم (قوله فاندفع الخ) في كنز الاستاذ البكرى ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيما ذكر اي في قوله ولو شرط الخ لعدم الملك الطارىء لا لعدم اللزوم ويمنع بان الملك اذا تم العقد تبين انه طرأ من حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائد اه سم (قوله ما قيل الخ) وافقه المغنى وشرح المنهج عبارتهما وتقييد الملك باللزوم مضر او لاحاجة اليه لثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع او خيارهما انما هو لعدم الملك الطارىء لا لعدم اللزوم اه قال البجيرمى قوله لثبوت الشفعة الخ اي فهو مضر وقوله وعدم ثبوتها الخ جواب عما يقال يحتاج اليه اذا كان الخيار للبائع او لهما فانها لا تثبت لعدم اللزوم وقوله لعدم الملك الطارىء خبر وعدم ثبوتها وقوله لا لعدم اللزوم الخ اي فهو غير محتاج اليه فالوللتنوع اه (قوله ولا يقال الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله لانه لا يكون يؤول الخ (قوله ذكر المتفق عليه الخ) اي بقوله ولو شرط الخ و (قوله ثم المختلف فيه) اي بقوله وان شرط الخ (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والوجه خلافه اه اي فلا خيار للشفيع اذا اخذ في زمن خيار المشتري ع ش (قوله ظاهر) اي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع اه ع ش (قوله لبقاء ملك البائع الخ) نشر على ترتيب اللف قول المتن (ولو وجد المشتري الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيا ولذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب احد العوضين اذ ارضى باخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذ ارضى به اه ففي الاول يرجع البائع على المشتري بالارش سم وع ش وفي المغنى ما يوافقه قول المتن (بالشقص) بكسر المعجمة اسم للقطعة من الشيء اه معنى (قوله لسبق حقه) الى قوله وقيل في المغنى (قوله حقه) وهو تملكه بالشفعة (قوله على حق المشتري) اي على حقه في الرد رشيدى ومعنى (قوله بالاطلاع) اي على العيب (قوله ولو زده المشتري الخ) عبارة المغنى وعلى الاول لو رد المشتري

اعتمده مر (قوله مع افادته الملك للمشتري) احتراز عن الخيار لهما او للبائع (قوله اولانه لازم من جهة البائع) فيجوز حمله على انه اراد اللزوم ولو من جهة الملك فقط بقرينة هذا (قوله فاندفع ما قيل بقيسده باللزوم الخ) في كنز الاستاذ البكرى ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيما ذكر اي في قوله ولو شرط الخ لعدم الملك الطارىء لا لعدم اللزوم ويمنع بان الملك اذا تم العقد تبين انه طرأ من حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائدة اه (قوله في المتن ولو وجد المشتري بال الشقص الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيا ولذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب احد العوضين اذ ارضى باخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذ ارضى

الشفيع اخذه ويرضى بالعيب فالأظهر اجابة الشفيع) لسبق حقه لثبوته بالبيع على حق المشتري لثبوته بالاطلاع ولورده المشتري قبل

طلب الشفع فله رد الرد ويشفع ولا يتبين بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد من الرد الى رد المشتري وكالرد بالعيب رده بالاقالة (ولو اشترى اثنان معا) دار او بعضها فلا شفعة (٦٢) لاحدهما على الآخر) لاستوائهما في وقت حصول الملك وهذا محترم متأخر الى آخره وحاصله

كما اشرت اليه في حله انه لا بد من تاخر سبب ملك الماخوذ منه عن سبب ملك الاخذ فلو باع احد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الاخر نصيبه في زمن الخيار بيعت فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع بائعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني ولا شفعة للثاني وان تاخر عن ملكه ملك الاول لتاخر سبب ملكه عن سبب ملك الثاني وكذا لو باع امرتا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء اجازا معام احدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الارض) كان كانت بين ثلاثة اثلاث فباع احدهم نصيبه لاحد شريكه (فالاصح ان الشريك لا ياخذ كل المبيع بل حصته) وهي السدس في هذا المثال كما لو كان المشتري اجنيا لاستوائهما في الشركة ولا نقول ان المشتري استحقا على نفسه بل دفع الشريك عن اخذ حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفع اخذه وقيل ياخذ الكل او يدع لكل (ولا يشترط في) استحقاق (الملك بالشفعة حكم حاكم) لثبوته بالنص (ولا احضار الثمن) لانه تملك

قبل مطالبة الشفع كان للشفع ان يرد الرد ويأخذه في الاصح وهل يفسخ الرد او يتبين انه كان باطلا وجهان صحح السبكي الاول وفائدتها كما قال في المطلب الفوائد والزوائد من الرد الى الاخذ ولو اصدقها شقصا ثم طلقها قبل الدخول فللشفيع اخذ النصف الذي استقر لها وكذا العائد للزوج لثبوت حق الشفع بالعقد والزوج ثبتت حقه بالطلاق ومثله مالو افلس المشتري قبل الاخذ اه (قوله فله رد الرد) عبارة العباب فله الاخذ ويفسخ الرد من حيث انه سم عبارة ع ش قوله فله رد الرد اي للشفع الفسخ قال في الروض لان انفسخ بتلف الثمن المعين قبل قبضه اي فلا ياخذ الشفع بالشفعة اه قال في الشرح والتصريح بالترجيح من زيادته والوجه انه ياخذها مالم يفسخ ان انفساخ كالفسخ في ان كلا منهما يرفع العقد من حينه لامن اصله اه اي فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري بيد الثمن سم على حج وهو ظاهر في ان الشفع يدفع الثمن للمشتري وان كان شراؤه انفسخ بتلف الثمن المعين في يده والمشتري يدفع بدل ما تلف في يده للبائع اه (قوله بطلانه) اي الرد سم وع ش (قوله كما صححه) اي فسخ الرد وعدم تبين البطلان (قوله فالزوائد الخ) مفرع على المنى المرجوح والنفي منصب عليه اه رشیدی عبارة ع ش اي وعلى القول بالتبين المرجوح فالزوائد الخ اي وعلى الاول اي القول بالفسخ فالزوائد للبائع اه (قوله حاصله) اي قوله متأخرا وكذا ضمير في حله (قوله بشرط الخيار له) اي للبائع اما اذا كانت بشرط الخيار للمشتري فلا توقف في ثبوت الشفعة للمشتري لثبوت الملك له اه رشیدی (قوله فالشفعة للمشتري الاول) اي حقها ثابت له لكنه انما ياخذ بعد لزوم البيع كما علم مما مر في المتن اه رشیدی (قوله ان لم يشفع بائعه) اي الشريك القديم (قوله بشرط الخيار لهما) اي البائعين كما يعلم من السياق واولى منه اذا شرط للتبايعين اه رشیدی (قوله دون المشتري) بل او للمشتري فليتامل اه سم زاد الرشیدی اما اذا كان للمشتري اي وحده فقيه مامر اه (قوله سواء اجازا معام الخ) ومعلوم مما ياتي انه لا شفعة الا بعد انقضاء خيار البائع اه سم (قوله بكسر الشين) عبارة المعنى بكسر المعجمة بخط المصنف اي نصيب وقوله في الارض مثال لاحاجة اليه اه (قوله ولا نقول ان المشتري الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني ياخذ الجميع وهو الثالث ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه واجاب الاول باننا لا نقول ان المشتري الخ اه (قوله فلو ترك المشتري الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فلو قال المشتري اترك الكل او خذ وقد اسقطت حق لكن لم يلزمه الاجابة ولم يسقط حق المشتري من الشفعة اه (قوله في استحقاق التملك) الى قوله لان اخذه الخ في النهاية الا قوله وقول جمع الى والمعتمد (قوله لثبوته) اي الاستحقاق (قوله وبتقدير الاستحقاق) اي في قوله في استحقاق التملك اه سم (قوله انه لا بد الخ) بيان لما بعده (قوله من احده هذه الامور) اي الثلاثة المنفية في المتن (قوله ان ما هنا في ثبوت

به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارش (قوله فله رد الرد ويشفع الخ) عبارة العباب فله الاخذ ويفسخ الرد من حيث انه (قوله فله رد الرد ويشفع الخ) قال في الروض لان فسخ اي العقد بتلف الثمن المعين قبل قبضه اي فلا ياخذ الشفع بالشفعة اه قال في شرحه والتصريح بالترجيح من زيادته والوجه انه ياخذها مالم يفسخ والانفساخ كالفسخ في ان كلا منهما يرفع العقد من حينه لامن اصله اه فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري بيد الثمن (قوله بطلانه) اي الرد ش (قوله ان لم يشفع بائعه) اي بان كان الخيار له فقط فلو شفع بائعه ثم اجيز البيع قبل للمشتري الثاني بان ياخذ منه بالشفعة ما اخذه منه لانه طرا ملكه حيثذ على ملك المشتري الثاني يتجه لانه لم يبق للمشتري الثاني ملك لياخذ به بل لانسلم طرو ملك البائع الذي اخذ به على ملك المشتري الثاني (قوله بشرط الخيار لهما دون المشتري) بل او للمشتري فليتامل (قوله سواء اجازا معام الخ) ومعلوم مما ياتي انه لا شفعة الا بعد انقضاء خيار البائع (قوله وبتقدير الاستحقاق) اي في

بمعرض كالباع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كافي الرد بالعيب وبتقدير الاستحقاق التملك يندفع ما ورد ان ما هنا يتأف به ما بعده انه لا بد من احد هذه الامور او ما يلزم منه احدها ووجه اندفاعه ان ما هنا في ثبوت

وما ياتي انما هو في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهذا اوضح بل اصوب من الجواب بان المراد هنا ان كل واحد بخصوصه على انفراد لا يشترط وشم انه لا بد من وجود واحد مما ياتي على ان لنا ان لا نقدر الاستحقاق ونقول لا منافاة لان التملك وهو ما هنا غير حصول الملك وهو ما ياتي اذ لا يلزم من التملك عقبه كالباع بشرط الخيار ثم رايتم الفقيه اجاب بنحو ذلك لكنه فسر التملك باخذ الشفعة فورا اي بطلبها فورا ثم السعي في واحد من الثلاث الالية فهذا هو التملك لا مجرد طلبها فورا خلافا لما يقتضيه كلامه ثم رايتم ما يصرح بذلك وهو قول بعض تلامذته واما الجواب عن قول الشيخين ولا يكتفي ان يقول لي حق الشفعة وانا مطالب بها وقولها في صفة الطلب انما مطالب بها فهو بناء على الفرق بين الطلب والتملك فكان منهما اولا في حقيقة التملك وثانيا في مجرد طلب الشفعة اهـ وقول جمع الواجب فورا هو الطلب لانفس التملك فعلمنا تغايرهما لكن قولهم لانفس التملك في اطلاقه نظروا المعتمد الذي دل عليه كلام الراعي وصرح به البقيني في اللعان انه لا بد من الفور في التملك عقب الفور في الاخذ في سببه

التملك الخ) عبارة لمغني ان المراد هنا الاخذ بالشفعة وهو قوله اخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص واما حصول الملك فيشترط فيه ما سياتي (قوله واستحقاقه) عطف تفسير للتملك (قوله وتقرره) عطف تفسير لحصول الملك (قوله من الجواب) اي من جواب الاسنوي اهـ معنى (قوله بنحو ذلك) اي بنحو جوابه بان التملك غير حصول الملك كودي وعش وانما زاد النحول لسياق من الاعتراض على الفقيه (قوله اي بطاها فورا) من كلام الشارح اهـ عش اي وقوله ثم السعي الخ من كلام الفقيه كما في الرشيدى ومعطوف على اخذ الشفعة (قوله فهذا هو التملك) من كلام الشارح والمشار اليه بمجموع الطلب فورا ثم السعي الخ او الاخير فقط (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) اي من انه الطلب اهـ عش (قوله ما يصرح بذلك) اي بان هذا هو التملك عش وكودي (قوله وهو) اي ما يصرح بذلك (قوله عن قول الشيخين الخ) يعنى عن التناهي بين قول الشيخين ولا يكتفي الخ وقولها في بيان صيغة الطلب انما مطالب بها (قوله فهو بناء الخ) هو جواب ما وكان اناسا ان يقول واما قول الشيخين الخ لان المبني هو قول الشيخين لا الجواب وتقدير الكلام على ما هنا واما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو ان كلامهم مبني على الفرق الخ اهرشيدى (قوله اهـ) اي قول بعض التلامذة (قوله وقول جمع الخ) عطف على قول بعض التلامذة (قوله فعلمنا الخ) اي من كلام بعض تلامذة الفقيه وكلام الجمع (تغايرهما) اي الطلب والتملك (قوله لكن قولهم) اي الجمع (قوله انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذي هو واحد الامور الالية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا فما اقتضاه قوله الا في الفصل الا في وكذا ان علم الخ من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله الم يترأخ في الابدال والدفع الى المشتري والاسقط حقه لانه بدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه بان يبادر الى الابدال والدفع اهـ سم عبارة عش بعد كلام ذكره عن الجمال الرملى نصها فيه وقفة لانه يقتضى انه لو اخذ بالشفعة ولم يشرع عقبها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن او كان حاصله عنده ودفعه للمشتري بقية يومه والظاهر خلافه اهـ (قوله عقب الفور في الاخذ اي في سببه) مفهومه انه قبل الاخذ في السبب اي قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك والنظر لهذا قالوا فيما سياتي ان الذي على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اي حاجة للفظ الفور اهـ سم عبارة الرشيدى قول اي في سببه تفسير لقوله في التملك فالمراد بالسبب هنا هو احد تلك الثلاثة اهـ وبه قد يندفع اشكال سم بقوله وانظر اي حاجة الخ المبني على المتبادر من كون ذلك تفسيراً للاخذ فامل (قوله نعم في الروضة الخ) قال سم قضية كون هذا استدراكا على ما قبله ان هذا استثناء من اشتراط تسليم العوض في التملك وان المراد به انه اذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان احضر العوض قبل انقضاء ثلاثة ايام استمر تملكه والافسخ اذ لو كان المراد بقوله الا في وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ لم يكن له موقع هنا ولم يحتاج للجمع بينهما واما ما ياتي ثم قال بعد ان سرد نص كلام الروضة ولا يخفى ان المتبادر منه ان ما قاله ابن سريج مفروض فيما اذا ملك بغير الطريق الاول وانه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين

قوله واستحقاق التملك (قوله انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذي هو واحد الامور الالية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا كما اقتضاه قوله الا في الفصل الا في وان دفع الشفع مستحقا لم تبطل شفعتان جهل وكذا ان علم في الاصح من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله ما لم يترأخ في الابدال والدفع الى المشتري والاسقط حقه لانه بدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه وذلك بان يبادر الى الابدال والدفع وعلى هذا قبل بقيد بطلان الشفعة في مسألة الخاوى الالية في الشرح اول الفصل بما اذا لم يعدو يبادر الى الاخذ او يفرق فيه نظر ثم قضية قوله نعم الخ انه يملك بدون تسليم العوض وقضاء القاضي ورضا المشتري اذا غاب ماله امذره بغيبته فتامل وراجعوه وليحرر المراد بالتملك والاخذ (قوله عقب الفور في الاخذ اي في سببه) مفهومه انه قبل الاخذ

انه لا بد من الفور في التملك عقب الفور في الاخذ في سببه

نعم في الروضة وأصلها إذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فإن انقضت ولم يحضره فسخ الحاكم تملكه هكذا حكاه ابن سريج وساعده المعظم اه ويوجه بان غيبة الثمن عذر فامهل لأجله مدة قريبة يتسامح بها غالبا وبه يندفع زعم بنائه على ضعيف وللشفيع إجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه لأن أخذه من يد البائع يفضي إلى سقوط الشفعة لأن به يفوت التسليم المستحق للبشترى فيسطل البيع وتسقط الشفعة (ويشترط) في حصول الملك بالشفعة (لفظ) أو نحوه كاشارة الآخرس وكالكتابة (من) الشفيع كتملكت أو اخذت بالشفعة (ونحوهما) كاخترت الاخذ بها بخلاف انا مطالب بها وان سلم الثمن لانه رغبة في التملك والملك لا يحصل بذلك (ويشترط مع ذلك) اللفظ أو نحوه كون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم من قوله الاتي ولو اشترى بخلاف نعم لا يشترط عليه في الطلب ورؤية شفيع الشقص كما ذكره الان واحد الثلاثة

الاخيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائبا وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيبته ويدل على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويمهل ثلاثا إن غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه عبارة الرشدي قوله نعم في الروضة الخ هذا ليس استدراكا في الحقيقة لأن محل الامهال فيه بعد التملك كما هو صريح عبارة الروضة ويدل عليه ان الشارح مر ذكر فيما يأتي قريبا بلفظه وإذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤديه الخ فعلم انه لا يمهل للتملك مطلقا واعلم ان المراد بالتملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان أخذ وقضى له القاضي بقرينة قوله فسخ الحاكم تملكه فتأمل اه أقول يدل على ما قاله وعلى ان ما ذكره الشارح والنهاية هنا عين ما ذكر اه فيما يأتي اقتصار المغنى على ما يأتي (قوله زعم بنائه) اي ما في الروضة وأصلها (قوله على ضعف) لعلة انه إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك بدون وجود واحد من الثلاثة الاية في المتن (قوله لان أخذه الخ) خالفه النهاية فقال وله اي الشفيع أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشدي قوله مر ويقوم قبضه الخ اشار به إلى دفع ما علل به الشهاب بن حجر ما اختاره من تعيين إجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يفضي إلى سقوط الشفعة الخ ووجه الدفع ان قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله وفي بعض نسخ الشارح مر مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر ان الشارح مر رجوع عنه بعد ان كان تبعه فيه وأشار إلى رده بما ذكره عبارة سم قوله لان أخذه من يد البائع الخ قضية ذلك انه لا يكفي الاخذ من البائع وفي الروض خلافه اه (قوله في حصول الملك) إلى قوله والقمولي في النهاية وكذا في المغنى لا لقوله وان سلم الثمن إلى المتن وقوله سواء الثمن المعين والذي في الذمة قول المتن (لفظ) ولا يكفي المعاطة كما مر في البيع اه مغنى (قوله ورؤية شفيع) و (قوله واحد الثلاثة) معطوفان على كون الخ ش اه سم (قوله ورؤية شفيع) (تلييه) اشعر اقتصاره على رؤية الشفيع انه لا يشترط ان يراه الماخوذ منه وهو كذلك قال الاسنوي وسببه انه قهري ويتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الاخذ من الوارث مغنى واسنى اي بان يموت المشتري

في السبب أي قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سياتي ان الذي على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اى حاجة للفظ الفور (قوله نعم في الروضة وأصلها) وإذ لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك الخ قضية كون هذا استدراكا على ما قبله خصوصا مع الجميع بينه وبين قوله الاتي وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ ان هذا الاستثناء من اشترط تسليم العوض في التملك وان المراد به إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان حضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر تملكه ولا فسخ إذ لو كان المراد بهذا هو المراد بما سياتي لم يكن له موقع هنا ولم ينجح للجميع بينه وبين ما يأتي لكن الذي في الروضة إنما هو مانصه وإذا ملك الشفيع الشقص بغير الطريق الاول أي تسليم العوض لم يكن له ان يتسلمه حتى يؤدي الثمن وإن تسلمه المشتري قبل اداء الثمن ولا يلزمه ان يؤخر حقه بتأخير البائع حقه وإذ لم يكن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضره فسخ الحاكم تملكه هكذا قاله ابن سريج والجمهور وقيل إذا قصر في الاداء بطل حقه وإن لم يوجد رفع إلى الحاكم ففسخ منه ولا يخفى أن المتبادر منه أن ما قاله ابن سريج مفروض فيما إذا ملك بغير الطريق الاول وأنه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين الاخيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائبا وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيبته ويدل على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويمهل ثلاثا إن غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه وسياق مثله في شرح قوله إذا حضر مجلسه واثبت حقه الخ فليحذر (قوله لان أخذه من يد البائع الخ) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لا يكفي الاخذ من البائع وفي الروض خلافه وعبارته في المسائل المنشورة آخر الباب وللشفيع تكليف المشتري القبض أي للشقص ليأخذه منه وله الاخذ من البائع وعهده على المشتري اي لا تنقل الملك اليه منه سواء أخذه منه ام من البائع اه (قوله ورؤية شفيع الشقص كما يذكره) قال في شرح الروض وقضية كلامهم انه لا يشترط رؤية المشتري قال الاسنوي

(أما تسليم العوض إلى المشتري فإذا تسلبه أو الزمه القاضي) لا متناعه من اخذ العوض (التسليم) بضم اللام (ملك الشفع الشقص) لأن المشتري وصل لحقه أو مقصرو من ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين (٦٥) والذي في الذمة وقبض الحاكم عن المشتري

كاف (وأما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أي الشفع إلا لما كان باع داراً فيها ذهب يتحصل منه شيء بفضة أو عكسه فلا بد من التقابض الحقيقي كما علم من كلامه في الربا (وأما قضاء القاضي له بالشفعة) أي بثبوتها لا بالملك كما قاله ابن الرفعة والقول وغيرهما وهو المفهوم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكافي إنما يحكم بالملك لأنها ثابتة بالنص (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيملكه به في الأصح) لتأكد اختيار التملك بحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الأشهاد على الطلب واختيار الشفعة كما أفهمه المتن وبحسب ابن الرفعة أن محله عند وجود الحاكم وإلا قام كافي هرب الجمال ونظائره وإنما يتجه إن غاب المشتري أو امتنع من اخذ الثمن وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض لم يتسلبه حتى يؤديه فإن لم يؤده أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضره فسخ الحاكم ملكه (ولا يملك شقص المبره الشفع) تنازعه الفعلان (على المذهب) بناء على الاظهر أن بيع

للشقص فينتقل لو ارثه وأخذه الشريك القديم ع (قوله يذكره الآن) أي في هذا الفصل بقوله لا يملك شقصاً لم يره الشفع قول المتن (أما تسليم العوض الخ) أي أو التخليه بينه وبينه إذا امتنع من التسليم اه معني (قوله وصل إلى حقه) أي في الحالة الأولى (أو مقصر) أي فيما يعدها اه معني (قوله ومن ثم) أي لاجل أنه مقصر لكن في هذا التفريع خفاء (قوله وقبض الحاكم الخ) أي إذا امتنع من التسليم اه معني (قوله بحيث يتمكن الخ) ولو أنكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري في بقاء الثمن في جهة الشفع ويصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لأنها ثبتت بالبيع والمشتري يريد إسقاطها بعدم مبادرة الشفع اه ع (قوله كاف) أي في ملك الشفع الشقص (قوله كان باع داراً الخ) أي وأما لو باع داراً فيها ذهب أو فضة بجنسه فلا يصح لأنه من قاعدة مدعوجة اه ع (قوله لا بالملك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالملك بل حكمه بثبوتها يحصل به مع سبق طلب الملك كذا نقل عن الشارح م اه رشیدی اقول ويفيده قول الشارح في مقابلته وقال صاحب الكافي الخ وقوله لتأكد الخ (قوله كما قاله ابن الرفعة) الأولى تقديمه على قوله لا بالملك كما فعله المعني (قوله وهو) أي قوله أي بثبوتها (قوله لأنها الخ) أي الشفعة (قوله فيها) أي الشفعة واختيار التملك اه معني (قوله فيها وطلبه) إلى الفرع في النهاية والمعني قول المتن (به) أي القضاء اه معني (قوله مقامه) أي القضاء (قوله كما أفهمه المتن الخ) عبارة المعني تنبيه اشتراط المصنف أحد هذه الأمور يفهم أنه لا يسكن التملك عند الشهود وهو كذلك كما هو ظاهر الوجين ووجه ابن المقرئ ولو عند فقد القاضي كما هو ظاهر كلامهم وإن قال ابن الرفعة لا يبعد التفصيل كما في مسألة هرب الجمال حيث يقوم الأشهاد مقام القضاء لأن الضرر هناك أشد منه هنا اه (قوله وبحسب ابن الرفعة الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ اه شرح م اه سم قال ع ش قوله م ظاهر كلامهم خلافه أي وهو المعتمد فلا يقوم الأشهاد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التأخير إلى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه اه (قوله أن محله) أي عدم القيام (قوله وإلا قام) أي وإن لم يوجد الحاكم قام الأشهاد مقام حكمه (قوله وإنما يتجه الخ) عبارة النهاية وبفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فأنما يظهر إن غاب الخ اه (قوله أو امتنع الخ) أي ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه كما مر (قوله وإذا ملك الشقص الخ) عبارة المعني وإذا ملك الشفع الشقص بغير الطريق الأول وهو تسليم العوض لم يكن له أن يتسلم الشقص حتى يؤدي الثمن وإن تسلبه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير البائع حقه فإن غاب ماله أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضر الثمن فسخ الحاكم التملك وقيل يبطل بلافسخ وليس للشفع خيار مجلس لما مر في باب اه (قوله ثلاثة أيام) أي غير يوم العقد اه ع ش أي التملك (قوله فسخ الحاكم الخ) ظاهر كلامهم وإن رضى المشتري بزيادة المهلة وفيه وقفة بل قولهم وأما رضا المشتري الخ صريح في عدم إرادته (قوله تنازعه) أي الشفع ش اه سم (قوله الفعلان) أي يملك ويرى اه ع ش قال المعني والروض فرع لا يتصرف الشفع في الشقص قبل قبضه وإن سلم

وسببه أنه قهري ويتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الأخذ من الوارث اه ورؤية وأحد معطوفان على كون ش (قوله أو مقصر) يتأمل (قوله وبحسب ابن الرفعة الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ شرح م (قوله وإلا قام) أي الأشهاد ش (قوله وإنما يتجه) بفرض اعتماد م شرح م (قوله وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ) عبارة الروض ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويمهل ثلاثاً إن غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه (قوله تنازعه) أي الشفع ش (فرع) الشفع يرد بالعيب أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فإن قبضه بالأذن

واطال فيه غافلا عما قاله هنا (٦٦) عن ابن الصلاح من انه لا يلزمه بيان مقدار سهمه كذا قاله بعضهم موها التناقض

الثن للمشتري وله الرد بالعيب عليه أى المشتري فان قبضه باذن المشتري وأفلس بالثن رجع فيه المشتري كما
في البيع في ذلك كله اه (قوله فيه) أى الاعتاد (قوله غافلا عما قاله) أى الغزى (قوله كذا قاله) المشار اليه
قوله غافلا الخ أى نسبة الغفلة إلى الغزى اه كرى (قوله موها) أى البعض (التناقض) أى بين قولى الغزى
(قوله وليس كذلك) أى ولا تناقض بين قوليه (قوله بل الاول) أى ما نقله الغزى عن الانوار واعتمده
(قوله والثانى) أى ما قاله عن ابن الصلاح (قوله لتحديدتها) أى لبيان قدرها (قوله في بعض الصور)
أى كما مر في قول المتن ولو كان للمشتري شرك الخ (قوله هذا) الإشارة إلى المشتري (قوله وهو) أى
ما اشتراه هذا (قوله هكذا من الخ) تحديد للشقص (قوله بضمن كذا الخ) كقوله (من فلان) متعلق
بقوله اشتراه (قوله قبضه منه) أى حاجة اليه مع جواز الاخذ من البائع كما تقدم عن الروض اه سم أقول
وذكره مبنى على ما اختاره فيما تقدم من عدم جوازه خلافا للروض والنهاية (قوله للشفعة فيه) أى فيما
اشتراه الخ (قوله فأنبته) أى الشراء (قوله وثمنه) عطف على ضمير أنبته (قوله الشفع) فاعله (قوله
ولم يثبت الخ) من الثبوت وكان الاولى كما يعلم عما يأتى عن سم وثبت جهله (قوله ولو بينة) يعنى اقامها المشتري
على جهله الثمن أخذما يأتى عن سم خلافا لما يوهه صنيعة (وتنظير الغزى الخ) عبارة الغزى وان اعترف
أى المشتري بالشراء والملك للبدعى لكن قال كان الثمن مجهولا فان صدقة الشفع سقطت شفعتها فان انكر
الشفع ذلك واقام المشتري بينة بانه اشتراه بضمن مجهول هو صبرة طعام أو جوهرة مجهولة القيمة مثلا
سقطت شفعتها وفي سماع بينة المشتري نظر لانه بمنزلة الداخل فينبغى أن لا تسمع بينته ويحلف أن الثمن مجهول
انتهى اه سم (قوله بانه) أى المشتري (قوله بمنزلة الداخل) أى من جهة اليد فلم يؤمر بالبينه حتى يقيم
الخارج أى الشفع بينة اه كرى (قوله وهنا) أى واقامة المشتري البينة فيما إذا ادعى جهل الثمن
(فصل في بيان بدل الشقص) (قوله في بيان) أى قوله بجامع في النهاية لإلا قوله وغير ذلك وقوله حيث
(قوله الذى يؤخذ به) أى البذل الذى يؤخذ الشقص بهذا البذل فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لا من
الليس كما هو مذهب الكوفيين (قوله أو تعدد الشقص) مجرور عطفا على بيان والشقص مضاف اليه اه
رشيدى ومقتضاه ان العطف هنا بالو او لكنه فيما بايدنا من نسخ النهاية والتحقفة باو فيتعين انه جملة فعلية
معطوفة على جملة تعددوا (قوله وغير ذلك) أى كظهور الثمن مستحقا ودفع الشفع مستحقا وتصرف
المشتري في الشقص قول المتن (ان اشترى) أى شخص شقصا من عقار اه معنى قول المتن (بمثلى) أى كبر
ونقدنهاية ومعنى أى ولو مغشوشا حيث راجع عن قول المتن (أخذه الشفع بمثله) ظاهره ولو اختلفت
قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة بحب غال فللشفع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه
بأن ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض
والغصب سم على حج أقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قديتوقف في كل منهما
بأن قياس الغصب والقرض وغيرهما أن العبرة بمحل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظفر به
في غير محله ويؤيده ما سنده عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه اه عن قول المتن (بمثله) أى ان
تيسر نهاية ومعنى أى بان وجد فيما دون مرحلتين مر اه سم على منهج اه عن قول (قوله لانه) إلى

وليس كذلك بل الاول
في تحديد الشقص المأخوذ
فلا بد منه لانه المدعى به
والثانى في حصّة الشفع فلا
يحتاج لتحديدتها لانه غير
المدعى به وان توقف
الاخذ على العلم به في بعض
الصور وحاصل عبارة
الغزى أنه يدعى بحصّة
المشتري انى استحق أخذ
ما اشتراه هذا وهو كذا
من أرض كذا بضمن كذا
حالا من فلان قبضه منه
وانى حال على ذلك أشهد
على أنى طالب للشفعة فيه
وبادرت للمشتري وطلبت
منه تسليم الشقص وقبض
الثن فان صدقه المشتري
أو أنكر الشراء فأنبته
وثمنه الشفع سلم الثمن له
وتسلم منه الشقص وان
أنكر شركة الشفع حلف
أنه لا يعلمها وعلى الشفع
اثباتها وان ادعى جهل
الثن ولم يثبت عليه ولو
بينة سقطت شفعتها وتنظير
للغزى فيه بانه بمنزلة
الداخل مردود بان إقامة
الداخل لها لاثبات الملك
وهو ثابت فلم يحتاج اليها
وهنا للدفع وهو محتاج اليه
(فصل في بيان بدل
الشقص الذى يؤخذ به
والاختلاف في قدر الثمن
وكيفية أخذ الشركاء إذا

وأفلس رجع فيه المشتري أى كما في البيع روض (قوله قبضه منه) أى حاجة اليه مع جواز الاخذ من
البائع كما تقدم عن الروض (قوله وتنظير الغزى فيه الخ) عبارة الغزى وان اعترف أى المشتري بالشراء
والملك للبدعى لكن قال كان الثمن مجهولا فان صدقة الشفع سقطت شفعتها فان أنكر الشفع ذلك واقام
المشتري بينة بانه اشتراه بضمن مجهول هو صبرة طعام أو جوهرة مجهولة القيمة مثلا سقطت شفعتها
وفي سماع بينة المشتري نظر لانه بمنزلة الداخل فينبغى أن لا تسمع بينته ويحلف ان الثمن مجهول اه
(فصل في بيان بدل الشقص الخ) (قوله في المتن) ان اشترى بمثلى أخذه الشفع بمثله

تعدّدوا أو تعدد الشقص وغير ذلك (ان اشترى بمثلى اخذه الشفع بمثله) لانه أقرب إلى حقه منه قوله

قوله ولو كان دنانير في المغنى (قوله فان قدر بالوزن الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قدر المثل بغير معياره الشرعى كقطار حنطة الخ اه (قوله فان انقطع المثل) اى بان فقد حسا فيما دون مرحلتين او شرعا كان وجد باكثر من ثمن مثله والمراد بثمان مثله ما يرغب في ذلك الوقت برماوى اه بجيرى (قوله بقيمته) اى قيمة المثل لا الشقص اه سم (قوله حيثئذ) اى وقت الاخذ واسقط النهاية لفظه حيثئذ كما بينها وكتب عليه ع ش مانصه قوله مر بقيمته اى المثل يوم البيع مثلا اخذا بما ياتى في المتقوم اه وفي الجيرى عن الزيادة ما يوافق (قوله فان تراضيا) اى المشتري والشفيع (عنها) اى عن الدنانير التى اشترى الشقص بها (قوله مستجدا) بفتح الجيم من استجده اذا حدثه وبكسر ها من استجد لازما بمعنى حدث كما يؤخذ من المصباح اه ع ش (قوله تبطل به الشفعة) ينبغى ان هذا بخلاف ما اذا اخذ اى الشفع بالدينار ثم عوض عنها بالدينار اه فينبغى ان لا تبطل مر انتهى سم على حج اه ع ش (قوله وهى) اى ما فى الحاوى والثانيث باعتبار المسئلة (قوله هنا) اى فى مسئلة التراضى (قوله ما مر من التفصيل الخ) اى من ان محل البطلان ان علم ولا فلا ع ش ورشيدى (قوله فهو) اى التراضى (قوله فوجب الفرق بين علمه وجهله) اى بالبطلان مع العلم دون الجهل قول المتن (بقيمته) اى كالغصب قال فى شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه ياتى هنا نظير ما مر فيما لو ظفر الشفع بالمشتري ببلد اخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفيصولة ولا ين على حج اه ع ش (قوله ياخذ به) الى قوله بناء على الاصح فى النهاية (قوله تعين الاخذ به) لان العدول عنه انما كان لتعذر نهاية ومغنى (قوله ولو مثليا) عبارة النهاية والمغنى لاسيما المتقوم اه (قوله واعتمده الاذرى

أو بمتقوم بقيمته) اى كالغصب قال فى شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه ياتى هنا نظير ما مر فيما لو ظفر الشفع بالمشتري ببلد اخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفيصولة ولا ين الرفعة فى ذلك احتمالات غير ماذ كرت لم يرجع منها هو ولا غير شيئا وقد علمت ان ماذ كرت هو القياس وليس ذلك عذر اى تاخير الاخذ ولا الطلب اه (فى المتن بمثله) ظاهره وان اختلفت قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة بحب غال فللشفيع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه بأن ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد مر وانظر فى عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما فى القرض والغصب (قوله فان انقطع المثل وقت الاخذ اخذ بقيمته حيثئذ) المبادر ان المراد بقيمته المثلى ويوافق انه فى الروضة قال كالغصب اه وتقدم فى الغصب فيها اذا تلف المثل ان المراد قيمة المثل او المغصوب وان السبكى رجح الاول ويوافق ايضا قوله الا فى لقيمة الشقص الخ (قوله كان شراء مستجدا تبطل به الشفعة) ينبغى ان هذا بخلاف ما اذا اخذ بالدينار ثم عوض عنها بالدينار اه فينبغى ان لا تبطل مر (قوله الذى يتجه انه ياتى هنا ما مر من التفصيل الخ) كذا شرح مر وهذا المنتجه يشكل على ما ياتى فى المتن من قوله وان دفع الشفع مستحقا اى او نحو نحاس كما ياتى فى الشرح لم تبطل شفعته ان جهل وكذا ان علم فى الاصح الا ان يفرق بان هذا لما كان ظاهرا فى عقد اخر لانه شراء مستجدا كان صار قاعن الشفعة فمرقنا بين ان يذوق فلا تسقط ولا لا تسقط مطلقا لانه قد يشكل بان فوات الفورية بعد الشروع فى الاخذ مسقط كما تقدم فى شرح قوله ولا يشترط فى التملك الخ وفى الحاشية هناك والتشاغل بدفع المستحق ونحوه يفوتها الا ان يفرض فيها اذا لم تفت ووقع التدارك على الفور او يقال ان هذا الاخذ لاغ لا اثر وكانه لم يشرع فى الاخذ فيه ما فيه (قوله الذى يتجه الخ) قد ينازع فى هذا كالمقول عن الحاوى المذكور ان قضية ما ياتى من ان الفورية معتبرة فى الطلب لافى التملك ان التراضى المذكور لا يبطل الشفعة لانه انما يكون فى الاخذ التملك فغايبته تفويت فورية التملك وذلك لا يضر بعد تقدم فورية الطلب ويفارق ذلك مسئلة الرد بالعيب لان المعتبر فيه فورية الفسخ والاشتغال بالصلح مفوت لها ولا ينافى ما قلناه ما قالوه فى الصلح عن الشفعة بمال انه كالصلح به عن الرد بالعيب لان الصلح عنها بالمال مع العلم بفساده ينفى

وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل اللزوم انحط عن الشفيع أو كله فلا شفعة إذ لا بيع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المهور الى آخره ان المراد بالقيمة هنا غيرها السابق في الغصب (٦٨) فحينئذ لا يرد عليه خلافا لمن زعمه ما لو صالح عن دم العمد على شقص فانه يأخذه بقيمة

الدم وهو الدية فيأخذه بقيمة يوم الجناية وتعتبر قيمة المتقوم في غير هذا (يوم البيع) أى وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة ويصدق المشتري بيمينه في قدرها حينئذ كما في البحر لما ياتي انه اعلم بما باشره (وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) كما ان المعتبر في الثمن حالة اللزوم بناء على الاصح من حقوق الحط والزيادة في زمن الخيار ولما كان ماسبق شاملا للدين وغيره وكان الدين يشمل الحال والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (أو) اشترى (بمؤجل فلا ظهر انه مخير) وان حل الثمن بموت المشتري او كان منجما بأوقات مختلفة (بين أن يعجل) الثمن (ويأخذ في الحال) ومحل اخذها من كلام الاذرعى وغيره ما لم يكن على المشتري ضرر في قبوله لنحوه وبالالم يجب الشفيع (أو) عطف بها في حزين لما ياتي (يصبر الى التحل) بكسر الحاء أى حلول الكل في المنجم وليس له كلما حل نجم ان يعطيه ويأخذ بقدره لافيه من تفريق الصفقة على

(الخ) وكذا اعتمده المغنى (قوله قبل اللزوم) أى لزوم الشراء (قوله إذ لا بيع) أى لبطلانه بالبراءة بالثمن قبل اللزوم لانه يصير بيعا بلا ثمن اه ع ش (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قديقال لا حاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء سم على حج اه ع ش (قوله غيرها السابق الخ) أى غير القيمة التي سبقت في الغصب وهى اعلى القيم وهذا رد لما في شرح الروض من قوله واعتبار المثل والقيمة فيما ذكر مقيس على الغصب اه كرى ويؤخذ منه الجواب عن قول سم المار انفا قديقال لا حاجة الخ (قوله فيأخذه بقيمة) أى الدية من غالب ابل البلد فلا يأخذه بنفس الابل وبما ذكر من اعتبار الغالب يتدفع ما يقال صفة الابل بمجولة فلا يتأتى التقويم بها مع الجهل بصفتها اه ع ش (قوله يوم الجناية) خلافا لبعضهم اه نهاية يعنى شيخ الاسلام حيث قال عقب قول الروض يوم الجناية صوابه يوم الصلح اه سم ورشيدى ووافق المغنى شيخ الاسلام عبارته ولو جعل الشريك الشقص راس مال سلم اخذه الشفيع بمثل المسلم فيه ان كان مثليا بقيمة ان كان متقوما او صالح به عن دين اخذه بمثله او قيمته كذلك او صالح به عن دم عمد او استاجر به او امتعه اخذه بقيمة الدية وقت الصلح أو أجرة المثل لمدة الاجارة أو متعة حال الامتاع وان اقرضه اخذه بعد ملك المستقرض بقيمة اه (قوله وتعتبر) الظاهر انه دخول في المتن وقال الكردي عطف على قوله لا يرد عليه الخ اه (قوله في غير هذا) أى في غير الماخوذ عن نحو مهر وعوض نحو صلح الدم (قوله في قدرها) أى إذا تلف الثمن اه ع ش (قوله ولما كان) الى قول المتن ولو بيع في الهابة والمغنى لا قوله عطف بها الى المتن وقوله قيل (قوله ماسبق) أى قوله اما تسليم العوض الى المشتري الخ (قوله ان المراد) أى من الدين السابق ضمنا (قوله بقوله) أى بالمقابلة لما سبق قول المتن (فالاظهر انه مخير) ولو اختار على الاول الصبر الى الحلول ثم عن له ان يعجل الثمن ويأخذ قال في المطلب والذي يظهر ان له ذلك وجهها واحدا قال الاذرعى وغيره وهو ظاهر اذا لم يكن زمن نهب يخشى منه على الثمن المعجل الضياع اه نهاية زاد المغنى ولو مات الشفيع فالحيرة لوارثه اه (قوله وان حل) غاية (قوله لما ياتي) أى في شرح ويتخير فيما فيه شفعة الخ (قوله أى حلول الكل في المنجم) عبارة المغنى أى الحلول والثلث المنجم كالمؤجل فيعجل او يسبر حتى يحل كله ليس له الخ اه قول المتن (ويأخذ) أى بعد ذلك اه مغنى (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله بذمة الشفيع) أى بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محله نهاية ومغنى (قوله والاسقط الخ) أى وان ابى الشفيع الا الصبر الى المحل بطلت شفعته نهاية ومغنى (قوله سقط حقه) ينبغى ان محله حيث علم بذلك والافلا اه ع ش وكتب عليه سم ايضا مانصه قديشكل بان الفور

فورية طلبها ولا كذلك ما نحن فيه وقد رد هذا بان لا يلزم نفي فورية الطلب لجواز أن يطلب على الفور ثم يصالح نعم يمكن ان يقال حينئذ ان المصالحاة من قبيل الشروع في الاخذ ومع الشروع فيه تتعين الفورية فالامر دائر بين فوات فورية الطلب وفورية الاخذ فليتأمل فيه نعم يتدفع النزاع المذكور بناء على ما تقدم قبيل قوله وبشترط لفظ حيث قال والمعتد الذي يدل عليه كلام الراعى الخ لكن يشك حينئذ على هذا ان قياس ما تقدم انه ان فاتت الفورية سقطت الشفعة علم بفساد الصلح او جهل والالم تسقط كذلك الا ان يجب بان السقوط اما يكون بفوات الفورية اذا لم تكن لئلا يذروا الجهل المذكور عذر (قوله ولو حط عن المشتري بعض الثمن الخ) عبارة الروض ما زيد او حط من الثمن في مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فان حط الكل فلا شفعة اه قال في شرحه وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد او حط بعدها فلا يلحق بالثمن كما مر اه (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قديقال لا حاجة الى ذلك مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله فحينئذ لا يرد الخ) ما صورة الايراد مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله يوم الجناية) خلافا لبعضهم شرح مر وعبرة الروض وان صالح به عن دم أخذه بقيمة الدية يوم الجناية قال في شرحه كذا في الاصل أيضا وصوابه يوم الصلح اه (قوله ويصدق المشتري) كذا شرح مر (قوله والاسقط حقه) قديشكل بان الفور انما

ولذا خير لم يلزمه اعلام المشتري بالطلب على ما في الشرحين وصحح في اصل الروضة اللازم (٦٩) قيل وهو سبق قلم (ولو بيع شقة قص وغيره)

بما لا شفعة فيه كيف
(اخذه) اي الشقص لو جرد
سبب الاخذه فيه دون غيره
ولا يتخير المشتري بتفريق
الشفقة عليه لانه المورط
لنفسه وهذا اولى من التعليل
بانه دخل فيها عالما بالخال
لان قضيته ان الجاهل
يتخير وهو خلاف اطلاقهم
ومدركهم وبكل من
التعليلين فارق هذا مامر
من امتناع افراد المعيب
بالرد (بحصته) اي بقدرها
(من) الثمن باعتبار (القيمة)
بان يوزع الثمن عليهما
باعتبار قيمتهما وقت البيع
وياخذ الشقص بحصته من
الثمن فاذا ساوى مائتين
والسيف مائة والثمن خمسة
عشر اخذه بثلثي الثمن
وما قررت به كلامه هو
مراده كما هو ظاهر وبه يندفع
ما قيل ان ذكر القيمة سبق
قلم (ويؤخذ) الشقص
(المهور بمثلها) يوم
النكاح (وكذا) شقص
هو (عوض خلع) فيؤخذ
بمهر مثلها يوم الخلع سواء
انقص عن قيمة الشقص ام
لا لان البضع متقوم وقيمه
مهر المثل ولو امرها شقصا
بجهولا وجب لها مهر المثل
ولا شفعة لان الشقص باق
على ملك الزوج ويجب في
المتعة متعة مثلها لامر مثلها
لانا الواجبة بالفراق

انما يعتبر في الطلب لا في التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم مما تقدم اهـ (قوله
واذا خير الخ) اي المشتري وهو كلام مستقل ليس من الاستدراك قول المتن (ولو بيع شقة قص وغيره) اي صفقة
واحدة اهـ معنى (قوله بما لا شفعة) الى قوله وبه يندفع في المعنى الا انه اقتصر على التعليل الثاني وإلى قوله وفيه
نظر في النهاية (قوله كيف) اي او نقدا وارض اخرى لا شركة فيها للشفيع اهـ معنى (قوله دون غيره) حال
من مفعول اخذه (قوله لان قضيته ان الجاهل يتخير) والظاهر كما قال شيخنا انهم جروا في ذكر العلم على الغالب
معنى و نهاية (قوله خلاف اطلاقهم الخ) وهو اي اطلاقهم المعتمد اهـ ع ش قول المتن (بحصته من القيمة)
يوجه بانه على حذف مضافين اي بمثل نسبة حصته من القيمة اي من الثمن اهـ سم اي بقدرها من الثمن قول
المتن (ويؤخذ المهور بمثلها) قال في شرح الروض وان اجعله اي جعله جعله على عمل او اقرضه
اخذه بعد العمل باجرته اي العمل في الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اي في الثانية وان قلنا المقترض يرد
المثل الصوري اهـ سم (قوله يوم النكاح) الى قوله لا مهر مثلها في المعنى (قوله سواء الخ) راجع الى
ما قبل وكذا ايضا (قوله شقصا بجهولا) اي بان لم تره اهـ ع ش (قوله ويجب في المتعة الخ) ولو جعل
الشريك الشقص راس مال سلم اخذه الشفيع بثلثي المسلم فيه ان كان مثليا وبقيمته ان كان مقوما او صالح به
عن دين اخذه بمثله او قيمته كذلك اهـ معنى (قوله او بقيمتها) اي ان كانت متقومة وفي سم على حج ينبغي
يوم التعويض اهـ ع ش (قوله بناء على مامر) اي من جواز الاعتياض عنها وكلام الشارح مبني عليه
اهـ نهاية قال ع ش قوله م من جواز الاعتياض الخ وهو المرجوح اهـ قول المتن (بجزاف) بتثليث
جيمه كما مر نقدا كان او غيره كذروع ومكيل اهـ معنى وفي البجيرى الجزاف بيع الشيء وشراؤه بلا كيل
ولا وزن اهـ اي ولا ذرع ولا عد قول المتن (وتلف) اي الثمن قبل العلم بقدره معنى ونهاية وتلف البعض
كتلف الكل سيد عمر وس (قوله او غاب) اي قبل العلم بقدره (قوله وتعدر احضاره) اي والعلم بقدره في
الغيبه اهـ شرح الروض (قوله او بمتقوم) عطف على جزاف (قوله وهذا من الحيل الخ) يمكن دفع هذه
الحيلة بان يطلب الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر في المثل وقيمة في المتقوم فالوجه ان
له ذلك وان يحلف المشتري ان لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به سم على حج
وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لا لسقوط الحرمة عن المشتري بما ذكر لا احتمال ان ماعينه وحلف
عليه بعد نكول المشتري ازيد مما اخذه فيعود الضرر على الشفيع بذلك اهـ ع ش (قوله من الحيل المسقطه
الخ) ومنها ان يبيعه الشقص باكثر من ثمنه بكثير ثم يأخذه بعرضا يساوى ما تراضيا عليه عوضا عن
الثمن او يحط عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها ان يبيعه بمجهول مشاهد ويقبضه ويخلطه
بغيره بلا وزن في الموزون او ينقعه او يتلفه ومنها ان يشتري من الشقص جزءا بقيمة الكل ثم يهبه الباقي
ومنها ان يهب كل من مالك الشقص واخذه بالآخر بان يهب له الشقص بلا ثواب ثم يهب له الآخر قدر
قيمه فان خشى عدم الوفاء بالهبة وكلا ميتين ليقضاهما منهما معا في حالة واحدة معنى وشرح الروض
ومنها ان يشتري منه البناء خاصة ثم يهب منه نصيبه من العرصة ومنها ان يستاجر الشقص مدة لا يبقى
الشقص اكثر منها باجرة يسيرة ثم يشتريه بقيمة مثله فان عقدا لا جارة لا تنفسخ بالشراء على الاصح كرى

يعتبر في الطلب لا في التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم مما تقدم (قوله وهو
خلاف اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله في المتن بحصته من القيمة) يوجه بانه على حذف مضافين اي بمثل نسبة
حصته من القيمة اي من الثمن (قوله في المتن ويؤخذ المهور بمثلها الخ) قال في الروض وان اجعله اي
جعله جعله على عمل او اقرضه اخذه بعد العمل باجرته اي العمل في الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اي
في الثانية وان قلنا المقترض يرد المثل الصوري اهـ (قوله او بقيمتها) ينبغي يوم التعويض (قوله بناء على مامر

والشقص عوض عنها ولو اعتاض عن النجوم شقصا اخذ الشفيع بمثل النجوم او بقيمتها بناء على مامر (ولو اشترى بجزاف وتلف)
او غاب وتعدر احضاره او بمتقوم كقص وتعدر العلم بقيمته او اختلط بغيره (امتدح الاخذ) لتعدر الاخذ بالمجهول

(قوله مكروهة) إلا في دفع شفعة الجار روض ومغنى (قوله كذا أطلاقه) أى في غير شفعة الجواراه نهاية (قوله وقيدته) أى ما ذكر من الكراهة اهـ ع ش (قوله وقيدته بعضهم الخ) أقره النهاية وساطان (قوله قال اما بعده الخ) أى كان اشترى بصبرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الابهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن اهـ سم (قوله لا فرق) وهو ظاهر اطلاق المغنى والروض وشرحه (قوله فانهما ذكر الخ) وقد يجاب بانهما ارادا بالكراهة ما يعم التنزيه أى بالنسبة للحيل قبل البيع والتحريم أى بالنسبة لما بعده وبانهما ارادا بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الكراهة أو الحرمة فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه ان يجعل البيع بمجهول بقصد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به إلى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه اهـ سم (قوله اما اذا بقى) إلى قول المتن وللشفيع في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله بمائتين إلى المتن وقوله واعتمده السبكي وقوله وخروج النقد نحاسا لخروجه مستحقا وقوله فان قلت إلى المتن وقوله أو نحو نحاس وقوله فالغو اندالى والذى يتجه (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) أى فيتعذر الاخذ بالشفعة وطريقه أن يذكر قدر ايعلم أن الثمن لا يزيد عليه على ما مر عن سم اهـ ع ش (قوله ولا الاخبار به) أى بالقدر وقال النهاية والمغنى بقيمته اهـ (قوله وفارق ما مر) أى من أنه ليس للبشترى منع الشفيع من رؤية الشقص اهـ سم (قوله بانه) أى الشفيع (قوله حلف) أى المشتري فان نكل حلف الشفيع واخذ بما حلف به كما يأتى (قوله كما يأتى) أى بقول المصنف ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن الخ (قوله بتا) بياؤه وحدة فتاء مشاة فوقية (قوله والزم الشفيع الاخذ) أى إن اراده اهـ ع ش (قوله وإن قال) أى المشتري (لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ م راه سم وتستفاد هذه ايضا عما يأتى في شرحه ولو اختلف المشتري والشفيع (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره انها لا تعود وان تبين الحال ويوجه بانه مقصر بالتحليف اذ كان يمكنه ترك التحليف إلى تبين الحال سم على حرج وقد يقال قوله ويوجه الخ لما يتم إذا كان يجاب لتأخير الامر وقضية تضعيف الشارح م ر ما نقله عن القاضي انه إذا لم يحلف عدنا كلا وحلف الشفيع اهـ ع ش (قوله وجرى عليه الخ) عبارة المغنى وهو كذلك كما صرح به في نكت التنبيه وقيل ان الشفعة موقوفة الخ اهـ (قوله ونص عليه) عطف تفسير لقوله

وهذا من الحيل المسقطه للشفعة وهى مكروهة كذا أطلقاه كغيرهما وقيدته بعضهم بما قبل البيع قال اما بعده فهى حرام وفيه نظر بل كلاهما صريح في انه لا فرق فانهما ذكرنا من جملة الحيل كثير بما هو بعد البيع اما إذا بقى فيكالم مثلا ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم البائع احضاره ولا لخبار به وفارق ما مر فيما لم يره بانه لا حق له على البائع بخلاف المشتري (فان عين الشفيع قدرا) بان قال اشتريته بمائة (وقال المشتري) بمائتين حلف كما يأتى بناء على ما ادعاه والزم الشفيع الاخذ به وإن قال (لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) بما عينه الشفيع لان الاصل عدم علمه به وحينئذ تسقط الشفعة كما اقتضاه المتن وجرى عليه في نكته

أى من صحة التعويض (قوله وهذا من الحيل المسقطه للشفعة) يمكن دفع هذه الحيلة بان يطلب الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر فى المثلى وقيمة فى المتقوم فالوجه ان له ذلك وان يحلف المشتري إن لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به (قوله وقيدته بعضهم الخ) اعتمده م ر (قوله قال اما بعده) أى كان اشترى بصبرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الابهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن (قوله فانهما ذكرنا من جملة الحيل كثير انما هو بعد البيع) أقول عبارة الروض فصل الحيلة في دفع الشفعة مكروهة لا في شفعة الجار وهى أى الحيلة في دفعها مثل أن يبيعه الشقص بكثير ثم يأخذ به عرضا يساوى ما تراضيا عليه إلى ان قال أو بمجهول أى وان يبيع بمجهول مشاهدة أى ويقبضة ويخطه بغيره بلا وزن أى فى الموزون قال فى شرحه أو ينقعه أو يضع منه اشياء اهـ فقوله أو يبيع بمجهول إلى آخر ما ذكره عن المتن والشرح من جملة الحيل بعد البيع فهو بما عينه الشارح بقوله فانهما ذكرنا الخ وقد يجاب بانهما ارادا بالكراهة ما يعم التنزيه أى بالنسبة لما بعده وبان المراد بقوله وهى مثل ان يبيع الخ بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر فى الحرمة والكراهة فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه ان يجعل البيع بمجهول بعد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به إلى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه بعد ذلك ولا يضر فى الحكم بكراهة الشراء بالمجهول وانه حيلة ان الاسقاط لا يتم إلا إذا تلف أو اتلف بعد الشراء (قوله وفارق ما مر) أى انه ليس للمشتري منع الشفيع من الرؤية (فى المتن وقال المشتري لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ م ر (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره انها لا تعود وإن تبين الحال لا تقطع الخصومة بالحلف

ونص عليه وقال القاضي عن النص يوقف إلى أن يتضح الحال واعتمده (٧١) السبكي وليس له الحلف أنه اشتراه

بشمن مجهول لانه قد يعمله
بعد الشراء فان نكل حلف
الشفيع وعلى ما عينه واخذ
به (وإن ادعى عليه) بقدر
وطالبه ببيانه (ولم يعين
قدرا) في دعواه (لم تسمع
دعواه في الاصح) لانه غير
ملزمة وله ان يدعى قدرا
ويحلفه ثم آخر ويحلفه
وهكذا حتى يقر او يتكل
فيستدل بنكوله على أنه
الثن ويحلف عليه وباخذ
به لما يأتي انه يجوز الحلف
بالظن المؤكد (ولذا ظهر)
بعد الاخذ بالشفعة (الثن)
المذلول في الشقص النقد
او غيره (مستحقا) بيئته او
تصادق من البائع والمشتري
والشفيع (فان كان معينا)
بان وقع الشراء بعينه (بطل
البيع) لانه بغير ثمن
(والشفعة) لتوثيقها على
البيع ولو خرج بعضه بطلا
فيه فقط وخروج النقد
نحسا كخروجه مستحقا
فان خرج ردثا تخير البائع
بين الرضا به والاستبدال فان
رضى به لم يلزم المشتري
الرضا بمثله بل يأخذ من
الشفيع الجيد قاله البغوي
ونظر فيه المصنف ورده
البليغي بانه جار على قوله
في عبد ثمن للشقص ظهر
معينا ورضى به البائع ان
على الشفيع قيمته سلم
لانه الذي اقتضاه العقد

جرى عليه الخ (قوله وقال القاضي الخ) عبارة النهاية وان نقل القاضي عن النص أنها توقف الخ اه (قوله
وليس له) اي للمشتري (فرع) لو ذكر للشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال انا آخذ به اجيب
فليراجع اه سم عبارة النهاية والمغنى ولو قامت بيئته بان الثمن كان الفا وكفا من الدراهم هو دون
المائة يقينا فقال الشفيع انا آخذه بالف ومائة كان له الاخذ كما في فتاوى الغزالي لكنه لا يحل للمشتري
قبض تمام المائة اه ع ش قوله لا يحل الخ اي أنه لا تجوز الزيادة على مثل الثمن او قيمته ولو
بالاتراضى على أنه هنا لا تراضى لان الشفيع إنما دفع تمام المائة ليتمكن من الاخذ اه (قوله بعد الشراء)
واي وقبل الحلف اه ع ش (قوله وله ان الخ) عبارة النهاية والمغنى وللشفيع بعد حلف المشتري ان يزيد في
قدر الثمن ويحلفه ثانيا وثالثا وهكذا الخ ولا يكون قوله اي المشتري نسبت قدر الثمن عذرا بل يطلب منه
جواب كاف اه (قوله وهكذا حتى ينكل الخ) اي ولو في ايام مختلفة وان ادى ذلك لاضرار المشتري باحضاره
مجلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى بمجهول انه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوقب
بذلك اه ع ش (قوله على أنه) أي ما وقف عنده اه ع ش قول المتن (معينا) أي في العقد أو في مجلسه كما
يؤخذ من ع ش اه بجري (قوله بطلا فيه فقط) اي بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من
الشقص دون الباقي تفرقا للشفعة اه مغنى (قوله وخروج النقد نحسا) ظاهره وإن كان متمولا وقد
يشكل البطلان حيث في المعين إلا ان يقال لم يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المتمول سم على حج وينبغي
اخذ من مسألة شراء زوجة ظنها جوهره تصوير المسئلة بما لو قال اشتريت بهذه الفضة مثلا فبان الثمن
نحسا وقد يدل لما ذكرناه قول سم قوله كخروجه مستحقا ينبغي ان يستثنى المعين المتمول الذي لم يوصف
بانه دراهم او دنانير كبعثك هذا فينبغي صحة المبيع به اخذ من شراء زوجة ظنها جوهره فانه يصح وحيث
ثبتت الشفعة فليراجع انتهى اه ع ش (قوله فان خرج ردثا) اي وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر
في ذلك لكن لا وجه حيث لقوله والاستبدال سم وع ش ورشدي وقديمع الظهور بل الشمول للبعين
قول اشرح الآتي إلا ان يفرق ثم رايت ما يأتي عن سم (قوله تخير البائع بين الرضا به والاستبدال الخ)
هو مشكل إن كانت الصورة أن الثمن معين كما هو صريح السياق فان القياس فيه إنما هو التخير بين الفسخ
والامضاء لارد المعين وطلب بدله ع ش ورشدي زاد سم لكن قوله الآتي إلا ان يفرق بان الردى
والمعيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح في التعمير بما إذا كان الثمن في الذمة وحيث في ذكر هذا
الكلام في هذا الشق ما لا ينبغي اه اقول ولذا اخر المغنى والمنهج هذا الكلام بتمامه وذكراه في شرح ولا
ابدل وبقي (قوله الجيد) عبارة المغنى ما اقتضاه العقد اه (قوله ورده) اي قول البغوي وكذا ضمير بانه
الخ (قوله ثمن الخ) نعت عبد (قوله وقد غلظه) أي البغوي (فيه) أي في قوله في عبد ثمن الخ (قوله قال وإنما
الخ) اي قال الامام (قوله اولي) ووجه الاولوية ان العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداء في المثل
شيخنا الحنفى اه بجري (قوله والصواب الخ) اي قال البليغي مغنى وع ش (قوله في كلتا المسئلتين) اي
مسئلة الردى ومسئلة المعيب (قوله اعتبار ما ظهر) اي بعد العقد وهو مثل الردى وقيمة المعيب اه ع ش

ويوجه بانه مقصر بالتحليف إذ كان يمكنه ترك التحليف إلى تبين الحال وليس هذا كذى الحق الاصلى فانه
بعد تحليف خصمه له إقامة البيئته لان الحق هنا عارض يسقط في الجملة بالتقصير فليتامل (قوله وليس له
الحلف الخ) (فرع) لو ذكر للشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال انا آخذ به اجيب م فليراجع
(قوله وخروج النقد نحسا) ظاهره وإن كان متمولا وقد يشكل البطلان حيث في المعين إلا ان يقال لمالم
يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المتمول (قوله كخروجه مستحقا) ينبغي ان يستثنى المعين المتمول الذي
لم يوصف بانه دراهم او دنانير كبعثك هذا فينبغي صحة المبيع به اخذ من شراء زوجة ظنها جوهره فانه يصح
وحيث ثبتت الشفعة فليراجع (قوله فان خرج ردثا) وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك لكن
لا وجه حيث لقوله والاستبدال (قوله فان خرج ردثا الخ) هذا الصنيع حيث ذكره في الكلام على

وقد غلظه فيه الامام قال وإنما عليه قيمته معينا فالتعليط بالمثلي اولى قال والصواب في كلتا المسئلتين ذكر وجهين والاصح منهما اعتبار ما ظهر

عبارة المغنى اعتبار ما ظهر أى لا مارضى به البائع وهو الظاهر وبه جزم ابن المقرئ
 فى المعيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد لزوم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سليما استرد قسط السلامة
 اه وجزم ابن المقرئ فى الردى بخلاف ما جزم به فى المعيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى من
 الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه انتهى اه سم ووافقه أى ابن المقرئ النهاية عبارة ته والوجه الفرق
 بين المعيب والردى إذ ضرر الرداء أكثر من العيب إذ لا يلزم من عيبه ردائه أه قال ع ش والرشيدي قوله
 م ر والوجه الفرق الخ أى فلا يجب على المشتري قبول الردى ويجب قبول قيمة المعيب واعتمد الفرق
 المذكور شيخنا الزياى اه وقال سم والوجه ان هذه التفرقة إنما تنتج إذا كان الشراء فى صورة العبد
 بالعين وفى صورة الردى فى الذمة وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما حتى يعتبر ما ظهر فيهما فى صورة العين
 دون الذمة اه (قوله موجوده فيهما) أى فى الخطو وقبول الردى او المعيب (قوله بخلاف الثمن) أى إذا
 حط بعضه (قوله فسرى ما وقع فيه الخ) بخلاف الردى او المعيب فلا يسرى فلا يعطيه إلا الجيد سواء ما قبل
 اللزوم وما بعده لأن ما قبل اللزوم ثبت بالفرق المذكور وما بعده بالاولى وهذا الفرق موافق لما مر عن
 البغوى اه رشيدي (قوله بان كان فى الذمة) أى ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا نهاية ومعنى قال
 ع ش قوله ودفع الخ أى بعد مفارقة المجلس اخذ من قولهم الواقم فى المجلس كالواقف فى صلب العقد اه قول
 المتن (ابدل وبقياء) وللبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع بتسليمه ويحبسه الى ان يقبض الثمن نهاية
 ومعنى قال ع ش قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا اجبار ولو اختلفا فينبغي تصديقه فى
 عدم التبرع اه قول المتن (ان جهل) أى كونه مستحقا بأن اشتبه عليه بماله اه معنى قول المتن (وكذا ان
 علم الخ) قد يشكل على ما تقدم من انه إذا شرع فى سبب الاخذ وجب الفور فى التملك وجه الاشكال ان دفع
 المستحق مع العلم بماله تقصير ينافى الفورية فيحمل هذا على ما إذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً سم
 على حجج اه ع ش (قوله وكذا الخ) عبارة المغنى عقب المتن ان كان الثمن معيبا كتملكت الشقص بهذه
 الدراهم فان كان الثمن فى الذمة لم تبطل جز ما عليه ابداله وان دفع ردئا لم تبطل شفعته علم اوجهل اه
 (قوله وإذا بقى حقه) أى الشفع فيما إذا دفع مستحقا بصورته (قوله واستظهر) أى الثانى (قوله تعين

هذا الشق الاول أعنى كون الثمن معيبا قبل الكلام على الشق الآخر أعنى كونه فى الذمة يقتضى ان هذا
 مصور بما إذا كان الثمن معيبا او اعم ويوافقه تعبير العباب بقوله ولو بان الثمن ردئا عين او لا فلبائع
 طلب بدله والرضا به فان رضى به فللمشتري لا عليه قبول مثله اه ما ذكره من ان له طلب بدل المعين فى العقد
 لا يخفى اشكاله وان القياس فيه انما هو التخيير بين الفسخ والامضاء لارده واخذ بدله كالمبيع المعين فليتأمل
 لكن قوله الاقنى إلا ان يفرق بان الردى والمعيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح فى التصوير بما إذا
 كان الثمن فى الذمة وحينئذ فى ذكر هذا الكلام فى هذا الشق ما لا يخفى (قوله وبه جزم ابن المقرئ فى
 المعيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد معيبا لزم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سليما استرد قسط
 سلامة اه وجزم ابن المقرئ فى الردى بخلاف ما جزم به فى المعيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى
 من الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه اه والفرق بين المعيب والردى ظاهر فان الرداء تنقص القيمة دائما
 او غالبا بخلاف العيب كفى الخصاص والحمل وقد يكون مع المعيب صفات صابرة م ر والوجه ان هذه التفرقة
 إنما تنتج إذا كان الشراء فى صورة العبد بالعين وفى الذمة وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما
 حتى يعتبر ما ظهر فيهما فى صورة العين دون الذمة (قوله فى المتن وكذا ان علم فى الاصح) قد يشكل على ما تقدم
 قبيل قول المصنف ويشترط لفظ الخ من انه اذا شرع فى سبب الاخذ وجب الفور فى التملك وجه الاشكال
 ان دفع المستحق مع العلم بحالة تقصير ينافى الفورية مع انه شرع فى الاخذ بدليل ذكر الخلاف فى انه
 يحتاج لملك جديد او لا فليتأمل فيحمل هذا على ما إذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً (قوله وكذا لو لم
 ياخذها بمعين) يدل على نقض ما لا شفعة فيه ما لو وصى بالثمن ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك واخذ

وبه جزم ابن المقرئ فى
 المعيب فان قلت قياس ما
 قاله فى حط بعض الثمن
 من الفرق بين ما قبل اللزوم
 وبعده ان يقال بنظيره هنا
 من ان البائع ان رضى
 بردى او معيب قبل اللزوم
 لزم المشتري الرضا به ما من
 الشفع او بعده فلا قلت
 القياس عتمل لان منته
 البائع ومساحتها موجودة
 فيهما الا ان يفرق بان
 الردى والمعيب غير ما وقع
 به العقد بالكلية بخلاف
 الثمن فانه وقع به العقد
 فسرى ما وقع فيه الى
 الشفع (والا) يعين فى
 العقد بان كان فى الذمة
 (ابدل وبقياء) أى البيع
 والشفعة لان العقد لم ينقصد
 به (وان دفع الشفع
 مستحقا) او نحو نحاس (لم
 تبطل شفعته ان جهل)
 لعذره (وكذا ان علم فى
 الاصح) لانه لم يقصر فى
 الطلب والشفعة لا تستحق
 بمال معين حتى تبطل
 باستحقاقه وكذا لو لم ياخذها
 بمعين كتملكت بعشرة دنانير
 ثم نقد المستحق لم تبطل قطعاً
 واذا بقى حقه فلينبى ان
 لم يملك فيحتاج لملك جديد
 أو ملك والثمن دين عليه
 فالقوائد له وجهان رجح
 الرافعى الاول وغيره الثانى
 واستظهر والذي ينتج ان
 الاخذ ان كان بالعين تعين

الاول او في الذمة تعين
 الثاني (وتصرف المشتري
 في الشقص كبيع ووقف)
 ولو مسجدا (واجارة
 صحيح) لانه واقع في ملكه
 وإن لم يلزم فكان كتصرف
 الولد فيما وهب له أبوه
 (وللشفيع نقض مالاشفعة
 فيه) ابتداء (كالوقف)
 والهبة والاجارة قال
 الماوردي وإذا أمضى
 الاجارة فالاجرة للمشتري
 (وأخذه) لسبق حقه
 والمراد بالنقض الاخذ لا
 أنه يحتاج للفظ فقوله
 وأخذه عطف تفسير
 (ويتخير فيما فيه شفعة
 كبيع بين أن يأخذ بالبيع
 الثاني أو ينقض ويأخذ
 بالاول) لأن كلا منهما
 صحيح وربما كان أحدهما
 ثمة أقل أو جنسه أسرع عليه
 وأوهنا بمعنى الواو الواجبة
 في حيز بين لكن الفقهاء
 كثير ما يتسامحون في ذلك
 (ولو اختلف المشتري
 والشفيع في قدر الثمن)
 ولاينة أو أقاما بينتين
 وتعارضتا (صدق المشتري)
 يمينه لانه أعلم بما باشره
 من الشفع فان نكل حلف
 الشفع وأخذ بما حلف عليه

الاول) وعليه لا بد من الفور اه رشيدي قول المتن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على إذن من الشريك والالم يصح بيعه قبل علم الشفع ورضاه بالقبض وتقدم ان الحكم كذلك في العقار دون المنقول كالحبوان فلا بد لصحة قبضه من إذن الشريك وان الفرق بين المنقول والعقار ان اليد على العقار حكيمية بخلاف المنقول اه ع ش (قوله وان لم يلزم) اى ملكه لا مكان اخذ الشفع منه اه ع ش (قوله فكان كتصرف الولد الخ) اى حيث قلنا بنفوذ له لكن تصرف الولد يمنع رجوع الاب بخلاف تصرف المشتري لما باتى من أن للشفيع نقضه والاخذ اه ع ش (قوله ابتداء) معمول للنقض ومنه مالو أوصى بالشقص ومات وقبل الموصل له فله نقض ذلك واخذ الشقص ودفع الثمن او قيمته للوارث كما هو ظاهر ش اه سم على حج اه ع ش وعبارة المغنى بما لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء اه ومقتضاه ان ابتداء هنا معمول للاشفعة الخ وهو الظاهر (قوله والهبة) الى قوله وفيه نظر في المغنى لا قوله قال الى المتن وقوله واوهنا الى المتن وإلى قوله وردته في النهاية (قوله وإذا أمضى الخ) اى الشفع بأن طلب الاخذ بالشفعة الآن وآخر التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم اخذ فالاجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب او اى او تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان اخر الاخذ لزو الهابطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسحها فذاك وإن قررهما فالاجرة للمشتري انتهى وقوله بطل حقه قد يشكك على ما باتى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك إلا ان يصور هذا بما اذا شرع في الاخذ اخذ اما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لورضى المشتري بذمة الشفع تعين عليه الاخذ حالا والاسقط حقه سم على حج اه ع ش أقول الاولى في دفع الاشكال حمل الاخذ في قول العباب فان اخر الاخذ الخ على الطلب كما هو الظاهر لا على التملك (قوله والمراد بالنقض الاخذ) بان يقول اخذت بالشفعة اه ع ش (فرع) لو بنى المشتري او غرس او زرع في المشفوع ولم يعلم الشفع بذلك ثم علم قلع ذلك بجنا العدو ان المشتري نعم ان بنى او غرس في نصيبه بعد القسمة ثم اخذ بالشفعة لم يقطع مجانا فان قيل القسمة تتضمن غالبا رضا الشفع بتملك المشتري اجيب بان ذلك يتصور بصور منها ان يظهر المشتري بانه هبة ثم يتدين انه اشتراه او انه اشتراه بثمن كثير ثم ظهر انه باقل أو يظن الشفع عند القسمة أن المشتري وكيل للبايع فيها ولبناء المشتري وغراسه حينئذ حكم ببناء المستعير وغراسه اى من التخيير بين التملك بالقيمة والقلع مع ارش النقص والتبعية بالاجرة إلا ان المشتري لا يكلف تسوية الارض إذا اختار القلع لانه كان متصرفا في ملكه فان حدث في الارض نقض فياخذه الشفع على صفته او يترك ويبقى زرع الى او ان الحصاد بلا اجرة وللشفيع تاخير الاخذ بالشفعة الى او ان الحصاد لانه لا ينفع به قبله وفي جواز التأخير الى او ان جذا الثمرة فيما اذا كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجها او جههما لا والفرق ان الثمرة لا تمنع الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ولو ادعى المشتري احداث بناء وادعى الشفع انه قديم صدق المشتري مغنى ونهاية وكذا في الروض مع شرحه إلا قوله او جههما لا الخ قال ع ش قوله مر لعدوان المشتري اى لان كل جزء مشترك بينه وبين الشريك القديم وقد فعل بلا إذن منه وقوله لا تستحق اى بان حدثت بعد اقد وتاخرت قبل الاخذ كما تقدم وقوله لا اى لا يجوز التأخير (قوله صدق المشتري) اى فله نقضه أو بيعه للشفع مثلا ومحل كما هو ظاهر ما لم تدل القرينة على خلافه اه قول المتن (في قدر الثمن) اى او في قيمته ان تلف اه مغنى (قوله او إقامة بينتين الخ) ولو اقام احدهما بينة قضى بها وان اختلف البايع والمشتري في قدر الثمن لزم الشفع ما ادعاه المشتري وان ثبت ما ادعاه

الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر (قوله ابتداء) معمول نقض ش (قوله قال الماوردي الخ) عبارة العباب او اى او تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان اخر الاخذ لزو الهابطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسحها فذاك وان قررهما فالاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشكك على ما باتى أن الذى على الفور هو الطلب لا التملك إلا ان يصور هذا بما اذا شرع في الاخذ اخذ اما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لورضى المشتري بذمة الشفع تعين عليه الاخذ حالا

وبحث الزركشي أنه لو كذب به الحس كان (٧٤) ادعى ان الثمن ألف دينار وهو يساوي دينار الم يصدق وفيه نظر ما خذه مامر من أنه لا خيار في

البائع لا اعترف المشتري بان البيع جرى بذلك والبائع ظالم بالزيادة وقبل شهادة الشفيع للبائع لعدم التهمة دون المشتري لانه متهم في تقليل الثمن ولو فسخ البيع بالتحالف او نحوه بعد الاخذ بالشفعة اقر الاخذ بالشفعة وسلم المشتري قيمة الشقص للبائع ولو تحالف قبل الاخذ اخذ بما حلف عليه البائع لان البائع اعترف باستحقاق الشفيع الاخذ بذلك الثمن في اخذ حقه منه وعهدة المبيع على البائع لتلقى الملك منه مغنى وروض مع شرحه (قوله وببحث الزركشي الخ) اعتمده المغنى وقال الرشيدى استوجه الشهاب بن قاسم ما قاله الزركشي وقرره في حواشى التحفة تقريراً حسناً فليراجع اه وقال السيد عمر قوله وفيه نظر ما خذه مامر الخ لا يخفى ما فيه فان تصور ذلك في زجاجة تشبه بالجوهرة لا بعد فيه بخلاف شراء شقة من عمار يساوى درهماً بالف ثم رايت المحشى سم قال الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كما لو علم انه في غاية الرشد واليقظة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقة واطردت العادة بان احد الا يرغب في مثله بازيد من عشرة دراهم لحسته وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا يرد مسألة الزجاجة لان الغنى فيها إنما ناشأ من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغب فيها وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه وقال ع ش بعد ذكر عبارة سم والفرق له وجه والنظر معتمد اى فيصدق اه اى المشتري وفيه وقفة (قوله ما خذه) اى النظر (مامر) اى قبيل باب المبيع وقبل القبض (قوله وبه يعلم ان الحس الخ) فيه نظر إذ قد تقطع القرائن بالتكذيب سم على حج اه ع ش (قوله في زعم الشفيع) متعلق بالمشتري اه ع ش قول المتن (الشراء) بان قال لم اشتريه سواء قال معه ورثته أو انتهته أم لا اه مغنى (قوله الشريك القديم) وهو البائع (قوله في يده) اى البائع (قوله وقال) اى المشتري (قوله فلا يصدق البائع عليه) اى حيث لا بينة اه ع ش (قوله على ذبها) الاولى الاظهار قول المتن (ويسلم الثمن للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفيع كان له مطالبة المشتري في احد وجهين رجحه شيخنا وهو الظاهر لان ماله قد يكون ابعد عن الشبهة فان حلف المشتري فلا شئ عليه فان نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكانت عهدة عليه مغنى ونهاية قال ع ش قوله ممر كان له مطالبة المشتري به اى ويبقى الثمن في يد الشفيع حتى يطالبه البائع أو المشتري اه (قوله لانه) اى الشفيع وكذا ضمير كانه وقوله منه اى البائع وقوله المشتري بكسر الراء (قوله ان كان معينا) بان تملك بعينه فقال تملك هذه العشرة مثلاً ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها بغير اقرار جديد اى من البائع وفارق مامر في الاقرار بان ما هنا معاوضة فقوى جانبها بخلافه هناك اه سم (قوله فالاعتراض الخ) اقر المغنى عبارته تنبيه قوله في يد الشفيع كان الاولى

ولا اسقط حقه (قوله وببحث الزركشي الخ) الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كما لو علم انه في غاية الرشد واليقظة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص بازيد من عشرة دراهم مثلاً لحسه وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة والحال ما ذكر في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا يرد مسألة الزجاجة لان الغنى فيها إنما ناشأ من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغب فيها بمثل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه (قوله وبه يعلم ان الحس الخ) فيه نظر إذ قد تقطع القرائن بالتكذيب (قوله في زعم) متعلق بقول المتن المشتري (قوله في المتن ويسلم الثمن الى البائع الخ) قال في الروض فلو امتنع من قبضه من الشفيع فهل له مطالبة المشتري وجهان قال في شرحه او جههما نعم لانه قد يكون ماله ابعد عن الشبهة والرجوع عليه بالدرك اسهل ثم ان حلف المشتري فلا شئ عليه وإن نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكان عهدة عليه اه (قوله ان كان معينا) اى بان تملك بعينه فقال تملك هذه العشرة مثلاً ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها لان

شراء زجاجة بالف وهي تساوى درهماً به يعلم ان الحس لا يكذب ذلك لان الغنى بذلك قد يقع (وكذا لو انكر المشتري) فزعم الشفيع (الشراء) وإن كان الشقص في يده (او) انكر (كون الطالب شريكاً) فيصدق يمينه لان الاصل عدمهما ويحلف في الاولى أنه ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركته فان نكل حلف الطالب بتا واخذ (فان اعترف الشريك) القديم (بالبائع فالاصح ثبوت الشفعة) عملاً باقراره وإن حضر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن ام لا إذ الفرض ان الشقص بيده او يد المشتري وقال انه وديعة منه أو عارية مثلاً اما لو كان في يد المشتري فادعى ملكه وانكر الشراء فلا يصدق البائع عليه لان اقرار غير ذي اليد لا يسرى على ذبها (ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) لانه تلقى الملك عنه فكانه المشتري منه (وإن اعترف) البائع بقبضه (فهل يترك في يد الشفيع) إن كان معينا وذمته إن كان غير معين فالاعتراض عليه بانه كان ينبغي التعبير بذمة الشفيع غير صحيح (ام) قيل صوابه أو لأن أم تكون بعد الهزمة واه بعد هل اه وهذا أغلب لا كلى كما ياتي تحريره في الوصايا بالتعبير بالصواب غير صواب (ياخذ القاضى ويحفظه) فانه مال ضائع في

(فيه خلاف سبقي) أوائل (الاقرار نظيره) والأصح منه الأول وذكر هنا المقابل (٧٥) دون التصحيح تكس ما ذكرتم اكتفاء

عن كل بنظيره واغتفر
للشفيع التصرف في
الشقص مع بقاء الثمن في
ذمته لعذره بعدم مستحق
معين له وبه يفرق بين هذا
ومأمرا بما يعلم منه تواف
تصرفه على أداء الثمن ثم
رأيت شارحا فرق بأن
المشتري هناك معترف
بالشراء وهنا بخلافه وهو
يؤول لما فرقت به (ولو
استحق الشفعة جمع) كدار
مشتركة بين جمع بنحو شراء
أو إرث باع أحدهم نصيبه
واختاف قدر أملاكهم
(أخذوا) ها (على قدر
الحصص) لأنه حق
مستحق بالملك فقسط على
قدره كالأجرة وكسب
الغن (وفي قول على
الرؤس) لأن سبب الشفعة
أصل الشركة وهم مستوون
فيها بدليل أن الواحد
يأخذ الجميع وأن قل نصيبه
وأطال جمع في الاتصا له
ورد الأول مع أن عليه
الأكثرين وردته عليهم
في شرح الإرشاد الكبير
في النصوم وتفريق الصفة
وهنا (ولو باع أحدهم
نصف حصته) أو ربعها مثلا
(لرجل ثم باقيا الآخر) قبل
أخذ الشريك القديم
ما بيع أولا (فالشفعة في
النصف الأول، للشريك

في ذمته فانه لا يتعين إلا بالقبض وهو لم يقبض وتسمح المصنف في استعماله أم بعدهل وإلا فالأصل أن أم يكون
بعد الحزمة أو بعدهل ولو ادعى المشتري شراء الشفعة وهو في يده والباع غائب فللشفيع أخذه على الأصح
كما في الروضة وأصلها ويكتب القاضي في السجل أنه أخذه بالتصادق ليكون الغائب على حجته ولو قال المشتري
أشتريته لغيري نظرا أن كان المقر له حاضر أو وافق على ذلك انتقلت الخصومة إليه وإن أنكر أخذا للشفيع
الشقص بلا ثمن وكذا إن كان غائبا أو مجرولا لئلا يؤدي إلى سد باب الشفعة وإن كان طفلا معينا فإن كان عليه
ولا به فكذلك وإلا انقطعت الخصومة عنه اهـ معنى وقوله ولو ادعى المشتري الخ كذا في الروض مع شرحه
قول المتن (سبق الخ) وسبق أيضا في الاقرار أنه لو عاذ في نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا باقرار جديد ولا
يبقى ذلك هنا بل إذا عاذ البائع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق هنا في معاوضة
بخلافه هناك شرح مر اهـ سم (قوله في أوائل الاقرار الخ) في قول المتن هناك إذا كذب المقر له المقر ترك
المال في يده في الأصح فصرح هناك بالأصح وصرح هنا بذكر المقابل له أيضا فلما راد سبق أصل الخلاف لأن
الوجه كلها سبقت في الاقرار اهـ معنى وقوله أيضا أي كالأصح لكن بدون التصحيح (قوله المقابل) وهو قوله
يأخذه القاضي (قوله دون التصحيح) أي لم يقل هنا والأصح منه الأول (قوله واغتفر الخ) وفي الأسنوي أن
حاصل هذا الكلام أن الرجوع تسلط الشفيع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق
ما تقدم قبيل الفصل من أنه لا بد في حصول الملك للشفيع أحد الأمور الثلاثة فإن فرض هنا حصول الملك
بسبب آخر كالقضاء استقام اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتفر الخ اهـ سم (قوله ومأمرا)
أي قبيل الفصل من قول المصنف ويشترط مع ذلك أما تسليم العوض إلى المشتري الخ قول المتن (أخذوا)
الذي في النهاية والمعنى أخذوا بها اهـ قول المتن (على قدر الحصص) فلو كانت أرض بين ثلاثة ولو أحدها نصفها
ولآخر ثلثها والآخر سدسها فباع الأول حصته أخذ الثاني سهمين والثالث سهمًا اهـ معنى (قوله فيها) أي
في أصل الشركة والتأنيث باعتبار المضاف إليه (قوله أن الواحد) أي أن مستحق الشفعة إذا كان واحدا
(قوله أن عليه الأكثرين) أي على الأول وهو معتمد اهـ ع ش (قوله وردته الخ) (فرع) لو مات
مالك أرض عن اثنين ثم مات أحدهما عن ابنين فباع أحدهما نصيبه ثبتت الشفعة للعم والآخر لا لاخ فقط
لاشتركا كما في الملك والنظر في الشفعة إلى ملك الشريك لا إلى سبب ملكه لأن الضرر المحجوج إلى إثباتها
لا يختلف وكذا الحكم في كل شريكين ملكا بسبب وغيرهما من الشركاء ملك بسبب آخر مثاله بينهما دار
فباع أحدهما نصيبه أو وهبه لرجلين ثم باع أحدهما نصيبه فالشفعة بين الأول والثاني لما مر وإن مات
شخص عن بنتين وأخين وخلف دار فباع أحدهما نصيبها شفعن الباقيات كلهن لا اختفا فقط معنى
وروض مع شرحه قول المتن (لرجل) أي مثلا (قوله قبل أخذ الشريك) أي قول المتن فاذا علم الشفيع في
النهاية إلا قوله فان قال إلى ولورضى وقوله كما حرة في شرح الإرشاد وقوله وكأنه اعتضد إلى ولا نه خيار وفي
المعنى إلا قوله فان قال إلى ولورضى وقوله أو كليهما إلى المتن وقوله لخبر ضعيف إلى ولا نه خيار (قوله قبل
أخذ الشريك الخ) أي وقبل العفو عن الشفعة اهـ معنى قول المتن (والأصح أنه أن عفا الخ) ولا يصدق
المشتري في دعوى عفو الشفيع وتقديره في الطلب مع إنكاره لذلك بل يصدق الشفيع بيمينه لأن الأصل بقاء

الملك وقع بعينها فليأتى (قوله في المتن فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) وسبق أيضا في الاقرار أنه لو عاذ في
نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا باقرار جديد ولا يبقى ذلك هنا بل إذا عاذ البائع وطلبه وادعى عدم
قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق هنا في معاوضة بخلافه هناك مر (قوله واغتفر للشفيع
التصرف إلى المتن) وفي الأسنوي ما نصه وأعلم أن حاصل هذا الكلام يقتضي أن الرجوع تسلط الشفيع على
الملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق القواعد المتقدمة فقد سبق قبيل الفصل أن الممتنع
لا بد من رفعه إلى القاضي ليلزمه القبض أو يحل بينه وبين الثمن ليحصل الملك للشفيع فإن فرض في هذه المسئلة
حصول الملك بسبب آخر كالقضاء استقام اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واغتفر الخ (قوله ومأمرا)

(القديم) لأنه ليس معه حال البيع شريك غير البائع وهو لا يشفع فيما باعه (والأصح أنه أن عفا) الشريك القديم (عن النصف الأول)

حقه اه روض مع شرحه وعش (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آنفا محترزه اه سم (قوله فشاركه)
اي فيستحق مشاركته نهاية ومعنى (قوله اما لو عفا عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلم بما تقرر من كون
العفو بعد البيع الثاني انه لو عفا قبله اشتر كافيه جز ما او اخذ قبله انتفت جز ما اه قول المتن (لو عفا أحد
شفيعين سقط حقو ويخير الاخر الخ) لو كان عفوه بعد اخذ الاخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال للآخر
تاخذ حصه العافي والابطل تملكك لحصتك اولافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على
حصته ما لو كان العفو بعد اخذ حصته سم على حج اه عش وفيه وقفة ظاهرة اذ قول المصنف وليس له
الخ كقوله ويخير الخ مترتب على العفو قول المتن (ويخير الاخر) فلو مات الاخر قبل الاخذ وقبل التقصير
وورثه العافي اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بغير الطريق
الاول الذي اسقطه العفو م ر سم ونهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله كالمفرد) اي في انه اما ياخذ
الجميع او يتركه وقد تقدم انه قد ياخذ بعض المبيع كالموابع مالك دار جميعها وله في عمرها شريك فليس
لشريكه في الممر اخذه الا اذا اتسع حصه الدار المبيعة منه جدا بحيث يمكن جعلها ممرين فللشريك اخذ ما زاد
على ما يكفي مشترى الدار للبرور اه عش قول المتن (وليس له الاقتصار على حصته) اي وان رضی
المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذکور خلافه وغاية الامر انه تعليل قاصر
او جرى على الغالب م ر اه سم على حج اه عش ورشیدی قول المتن (وان الواحد الخ) في الروض
وشرحه وجزم به الانوار فان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل
بعوض وكذا الشفعة ان علم بطلانه والافلا انتهى اه سم ويأتي عن النهاية والمغنى ما يوافق (قوله)
لا البعض الخ) عبارة النهاية والمغنى لا الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري لو لم ياخذ الغائب
اذيحتل انه ازال ملكه بوقف او غيره اولارغبة له في الاخذ اه (قوله فان قال لا اخذ الخ) اي و اراد الان
اخذ قدر حصته فقط اه سم (قوله بطل حقه) ينبغي ان مجرد اطلاق قوله ذلك لا يبطل حقه لاحتمال ارادة
التاخير لحضور الغائب لياخذ كل قدر حصته فقط م ر اه سم (قوله مطلقا) صادق بالعالم والجاهل ولو
معذورا فليراجع اه سيد عمر عبارة عش قوله بطل حقه مطلقا الخ وينبغي تقييده بما اذا كان عالما
بذلك فان كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان بمن يخفى عليه ذلك اه (قوله لم يجوز كما اعتمده الخ)

بعد البيع الثاني (شاركه
المشتري الاول في النصف
الثاني) لأن ملكه سبق
البيع الثاني واستقر بعفو
الشريك القديم عنه
فشاركه (والاي) يعف عنه
بل أخذه منه (فلا يشاركه)
لزوال ملكه أما لو عفا عنه
قبل البيع الثاني فيشاركه
جز ما وخرج بتم ما لو وقعا معا
فالشفعة فيهما معا للاول
وحده (و الاصح) انه لو عفا
أحد شفيعين) عن حقه أو
بعضه (سقط حقه) كسائر
الحقوق المالية (وتخبر
الآخر بين أخذ الجميع
وتركه) كالمفرد (وليس له
الاقتصار على حصته) لثلاث
تبعض الصفقة على المشتري
(و الاصح) ان الواحد اذا
أسقط بعض حقه سقط
حقه (كله) كالقود (ولو
حضر أحد شفيعين فله أخذ
الجميع في الحال) لا البعض
لتيقن استحقاقه ورغبته
والشك فيهما بالنسبة
للغائب فان قال لا أخذ الا
قدر حصتي بطل حقه مطلقا
لتقصيره ولورضى المشتري
بأخذه من حصته فقط لم يجز كما
اعتمده السبكي كابن الرفعة

كألو أراد الشفيع الواحد
أن يأخذ بعض حقه وإذا
أخذ الكل استمر الملك
والفوائد له مالم يحضر
الغائب ويأخذ فإذا حضر
الغائب شاركه (لثبوت
حقه فإذا كانوا ثلاثة فحضر
واحد وأخذ الكل ثم حضر
الآخر أخذ منه النصف
بنصف الثمن فإذا حضر
الثالث أخذ من كل أو من
أحدهما ثلث ما يده ولا
يشاركه الغائب في ريع
حدث قبل تملكه (والأصح
أن له تأخير الأخذ إلى قدوم
الغائب) لظهور غرضه في
تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا
يلزمه الإعلام بالطلب على
مأمر (ولو اشتريا شقفا
فلشفيع أخذ نصيبها)
وهو ظاهر (ونصيب
أحدهما) لأنه لم يفرق عليه
ملكه (ولو اشترى واحد
من اثنين) أو وكيلهما المتحد
إذا عبرة في التعدد وعدمه
هنا بالمعقود لا بالعاقدا
حررته في شرح الإرشاد (فله
أخذ حصة أحد البائعين في
الأصح) لأن الصفقة تعددت
بتعدد البائعين ولوجود
التفريق هنا جرى الخلاف
دون ما قبله وبهذا فارق
ما مر في البيع من عكس
ذلك وهو تعددها بتعدد
البائع قطعاً والمشتري على
الأصح

عبارة النهاية والمعنى فالمتجه كما اعتمده السبكي كابن الرفعة أنه كألو أراد الخ والاصح منعه اه (قوله والفوائد
الخ) أي وما استوفاه الحاضر قبل تملك الغائب من نحو ثمرة وأجرة لا يشاركه فيه الغائب كما أن الشفيع
لا يشارك المشتري فيه نهاية ومعنى (قوله فإذا كانوا الخ) أي الشفعاء عبارة المعنى والنهاية ولو استحق الشفعة
ثلاثة كانت دار لاربعة بالسواء فباع أحدهم نصيبه واستحقها الباقيون فحضر أحدهم وأخذ الكل أو ترك
أو آخر لحضورهما فإن أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كألو لم يكن الاشفيعان وإذا حضر الثالث
أخذ من كل ثلث ما في يده لأنه قدر حصته ولو أراد أخذ ثلث ما في يدهما فقط جاز كما يجوز للشفيع أن
يأخذ نصيب أحد المشتريين فقط ثم بسطاوا بلغا الصور إلى اثنتين وسبعين راجع (قوله ولا يشارك الغائب
الخ) يعني عنه قوله المار آنفاً والفوائد الخ (قوله لظهور غرضه الخ) عبارة المعنى وشرح الروض وإن كان
الأخذ بالشفعة على الفور لعذره لأن له غرضاً ظاهراً في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه ولا يقدّر الآن الأعلى
أخذ البعض اه زاد الثاني فيؤخر لينظر هل يأخذ الغائبان فيأخذ معهما أو لا اه (قوله على ما مر) أي
في شرح أو بمؤجل فالأظهر أنه بخير اه ع ش (قوله أو وكيلهما) عطف على اثنين (قوله المتحد)
فالمعتمد بالأولى اه سم (قوله إذ العبرة الخ) قاعدة العبرة في اتحاد العقد وتعددته بالوكيل إلى أن في
الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل اه ع ش (قوله هنا) أي في الشفعة (قوله بالمعقود لا بالعاقد)
فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار
بالعاقداً بالمعقود له مبنى على ضعف اه سم وفي المعنى ما يؤاقيهما أي الروض وشرحه (قوله وبهذا فارق
ما مر في البيع) إذ لا تفريق بالرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تام له اه سم

هذا الوجه أعني أخذ الجميع فإذا أراد أخذ قدر حصته فقط صار غير شفيع بالنسبة لهذا القدر فلا يفده رضا
المشتري بذلك لأنه حينئذ رضى بأخذ غير الشفيع والرضا بذلك لا يفيد استحقاق الشفعة بل يخرج الأخذ عن
موضوع الشفعة وهو الأخذ قهر أو يفارق الرد بالعيب حيث جاز رد بعض المبيع به بالرضا بان الرد ليس تملكاً
جديداً بل هو رجوع إلى الملك الأصلي بخلاف ما هنا فإنه ابتداء تملك فليتام لا يقال هنا جاز لأن غاية الأمر أنه
ملك ملكه لغيره وهو جائز له لا نأقول الفرض أنه لا إيجاب ولا قبول بل بمجرد تملك بالوجه السابق الذي
لا يسوغ إلا في الأخذ بالشفعة (قوله كألو أراد الشفيع الواحد الخ) يمكن أن يفرق بأن حصته فقط هنا هي
حقه في الأصل ولا كذلك بعض حقه في المقيس عليه فليس حقه في الأصل في الإقتصار عليه إسقاط لبعض
حقه فيسقط كله كالقود كما تقدم وقد وجه ما اعتمده السبكي بأن حق الشفعة ثبت قهر أفلام دخل لرضا
المشتري منه ولم يثبت الشرع هذا الحق إلا في جميع الحصص والجملة هنا هي حصة الحاضر الآن هذا وفي العباب
فصل ليس للشفيع تفريق شقص بيع صفقة بغير رضا المشتري اه ومفهومه الجواز برضا المشتري
وهو متجه يؤيده أن المنع لتضرر المشتري بالتفريق وقد زال برضاه ويؤيده ما تقدم فيما لو كان الشراء
بمؤجل أنه لو رضى المشتري بذمة الشفيع وأخذ في الحال والأسقط حقه وعلى هذا فيخير الشفيع هنا حينئذيين
أخذ الجميع وأخذ قدر حصته فإن ترك الأمرين سقط حقه لكن يخالفه قول الشارح عن السبكي كابن الرفعة
كألو أراد الشفيع الواحد الخ فإن القياس على هذا يدل على أنه متفق عليه (قوله فإذا حضر الثالث الخ) قال في
الروض وأعلم أن الثاني أخذ الثلث من الأول فإن حضر الثالث وأخذ نصف ما في يده الأول وثلث ما في يده كل
وكان الثاني قد أخذ النصف استواء أو ثلث الثلث الذي في يده الثاني فله ضمّه إلى ما في يده الأول ويقسمانه
بالسوية اه وهو كالصريح في استقرار الحال على هذا فيكون الحاصل للثاني دون الثلث وقد ذكرنا بهامش
شرح البهجة من كلام الروضة وأصلها ما يؤيد ذلك بل بعينه فراجع اه (قوله أو وكيلهما) عطف على اثنين
(قوله المتحد) فالمعتمد بالأولى (قوله بالمعقود لا بالعاقد) فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع
نصيبهما صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار بالعاقداً بالمعقود له مبنى على ضعف (قوله وبهذا
فارق ما مر في البيع الخ) إذ لا تفريق في الرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق

(قوله وتعدد هنا) ولو اشترى ياه من اثنين جاز للشفيع أخذ ربعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الجميع ولو كانت دارين اثنين فوكل أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مطلقا أو مع نصيب صاحبه صفقة فباع كذلك للموكل أفراد نصيب الوكيل بالأخذ بالشفعة بحق النصف الباقي له لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفعة للموكل فيه وهو ملكه وعلى ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فاشبهه من باع شقصا أو بأجزاء مغنى وروض مع شرحه (قوله لخبر ضعيف) عبارة عميرة لحديث الشفعة كحل العقال أى تقوت بترك المبادرة كما يقوت البعير الشرود عند حل العقال إذا لم يبادر إليه انتهت اه ع ش (قوله وقد لا يجب) أى الفورش اه سم (قوله فى صور) عبارة المغنى فى عشر صور اه (قوله أكثرها) فيه أن ما علم من كلامه خمسة فقط الثلاثة الأولى والخامسة والتاسعة اللهم إلا أن يدعى علم السابعة والثامنة من ذكر نظيرهما فى الرد بالعيب (قوله من كلامه) أى سابقا ولا حقا (قوله أو واحد الخ) أى أو والحال أن أحدا الخ (قوله لا تتظار ادراك زرع) أى كله فلو أدرك بعضه دون بعض لا يكلف أخذا ما أدرك لما فيه من المشقة اه ع ش (قوله أو ليخلص الخ) والوجه أن محله أى كون الغصب عذرا إذا لم يقدر على نزعه إلا بشقة اه نهاية (قوله أو ليخلص نصيبه المغصوب) ما الحكمة فى انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من أخذا الحصة المبيعة بالشفعة وتصرفه فيها وإن دام الغصب فى نصيبه اه ع ش وقد يقال أن مصلحة الشفيع قد تصير فى اجتماع النصيبين فى يده فقط ورجوع حصته إلى يده ليس بمتيقن (قوله كأنص عليه فى البويطى) فقال وإن كان فى يد رجل شقص من دار فغصب على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه فله الشفعة ساعة رجوعه إليه نقله البلقبى اه مغنى (قوله وكذا خير الولى أو عفوه) أى والمصلحة فى الأخذ للولى الأخذ بعد تأخير ه واللى الأخذ إذا أكمل قبل الأخذ للولى ولا يمنع من ذلك تأخير الولى وإن لم يعذر فى التأخير لأن الحق لا يبره فلا يسقط بتأخير ه وتقصيره أما إذا كانت المصلحة فى الترك فيمتنع أخذ الولى ولو فوراً فضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعدمه لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولى الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر اه ع ش (قوله لا ينفذ اه ع ش) (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكرى فى كنز ه ويتجه مثله فى الشفعة المتعلقة بالمسجد وبيت المال سم على حج أى فلو ترك متولى المسجد وبيت المال الأخذ أو عفا عنه لم يكن مسقطا للثبوت بالشفعة فله الأخذ بعد ذلك وإن سبق العفو منه إذا لحق له فيه ولو لم يأخذ ثم عزل وتولى غيره كان للغير الأخذ ولو كانت المصلحة فى الترك فعفا امتنع عليه وعلى غيره الأخذ بعد ذلك لسقوطها بانتفاء المصلحة وقت البيع اه ع ش (قوله عقب علمه) أى قوله نعم فى المغنى الأقوله وضابط إلى وذكر الخ والى الكتاب فى النهاية الأقوله لأن تسلط إلى لأن الشهاد وقوله فى غير العدل عنده وقوله أى أصالة إلى ولأن له غرضا (قوله كما مر الخ) خروضا بضابط الخ (قوله وذكروا) أى المصنف (قوله بعض ذلك) أى ما لا يعد العرف تركه الخ (قوله كما تقرر) أى بقوله وضابط الخ (قوله لما يأتى) أى فى شرح بطل حقه فى الاظهر من قوله

تأمل ه (قوله وقد لا يجب) أى الفورش (وكان تأخير لا تتظار ادراك زرع وحصاده) قال فى الروض جواز التأخير إلى جذ الثمرة أى فيما لو كان فى الشقص شجر عليه ثمرة لا يستحق بالشفعة وجهان اه والارجح كما قال الزركشى المنع والفرق إمكان الانتفاع مع بقاء الثمرة شمر (قوله أو ليخلص نصيبه المغصوب الخ) عبارة شرح الروض أو لخلاص الشقص المبيع إذا كان مغصوبا نص عليه فى البويطى اه (قوله وكذا خير الولى أو عفوه) أى والمصلحة فى الأخذ للولى الأخذ بعد تأخير ه واللى الأخذ إذا أكمل قبل الأخذ للولى ولا يمنع تأخير الولى وإن لم يعذر فى التأخير لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخير ه وتقصيره أما إذا كانت المصلحة فى الترك فيمتنع أخذ الولى ولو فوراً فضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعدمه لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولى الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر اه ع ش (قوله لا يترك فيمتنع على الولى الأخذ بعد كاله م) فانه لا يسقط حق المولى (قال الاستاذ البكرى فى كنز ه ويتجه مثله

وتعدد هنا بتعدد المحل أيضا فلو باع شقصين من دارين صفقة وشفيعهما واحد فله أخذ أحدهما فقط (والاظهر أن الشفعة) أى طلبها (على الفور) وإن تأخر التملك لخبر ضعيف فيه وكأنه اعتقد عندهم بما صيره حسنا بغيره ولا نه خيار ثبت بنفسه لدفع ضرر فكان كخيار الرد بالعيب وقد لا يجب فى صور علم أكثرها من كلامه كالباع بموئل أو واحد الشريكين غائب وكان أخبر بنحو زيادة فترك ثم بان خلافه وكان التأخير لا تتظار ادراك زرع وحصاده أو ليعلم قدر الثمن أو ليخلص نصيبه المغصوب كما نص عليه أو لمحله بان له الشفعة أو بانها على الفور وهو ممن يحق عليه ذلك وكدة خيار شرط لغير مشتر وكذا خير الولى أو عفوه فانه لا يسقط حق المولى (فاذا علم الشفيع بالمبيع فليبادر) عقب علمه من غير فاصل (على العادة) فلا يكلف البدار بعد أو تأخير ه مما يعد العرف تركه قصير أو تأنيسا وضابط ما هنا كما مر فى الرد بالعيب رذ كر كغيره بعض ذلك ثم بعضه هنا ليعلم اتحاد ابابين كما تقرر أى غالبا لما يأتى أما إذا لم يعلم فهو على شفيعته وإن مضى سنون نعم يأتى فى خيار أمة تمت أنه لا يقبل دعواها

الجهل به إذا كذبها العادة بان كانت معه في داره وشاع عتقها فيظهر ان يقال مثله هنا (فان كان مريضا) او محبوسا ظلما او بحق ويجز عن
الطلب بنفسه (او غائبا عن بلد المشتري) بحيث تعد غيبته حائلة بينه وبين مباشرة الطلب (٧٩) كما جزم به السبكي كابن الصلاح (او خائفا من

عدو) أو أفرط حر أو برد
(فليؤكل) في الطلب (ان
قدر) لانه الممكن (والا)
يقدر (فليشهد) رجلين او
رجلا وامرأتين بل أو
واحد يحلف معه كما مر في
البيع (على الطلب) ولو قال
اشهدت فلانا وفلانا
فانكر لم يسقط حقه (فان
ترك المقدور عليه منها أي
التوكيل والاشهاد المذكورين
بطل حقه في الاظهر)
لتفصيله المشعر بالرضا
نعم الغائب يخبر بين التوكيل
والرفع للحاكم كما اخذه
السبكي من كلام البغوي
قال وكذا اذا حضر الشفع
وغاب المشتري وللقادر
أيضا أن يوكل فقرضهم
التوكيل عند العجز انما هو
لتعينه حيثنظر يوافق ولو سار
بنفسه عقب العلم او وكل
لم يلزمه الاشهاد حيثنظر على
الطلب بخلاف ما مر في
نظيره من الرد بالعيب لان
تسلط الشفع على الاخذ
بالشفعة اقوى من تسلط
المشتري على الرد بالعيب
اذله نقض تصرف المشتري
وليس لذاك ذلك ولان
الاشهاد ثم على المقصود
وهو الفسخ وهنا على

بخلاف ما مر في نظيره الخ (قوله الجهل به) أي بعثها (قوله معه) أي مع سيدها (قوله فيظهر) عبارة النهاية
فلا وجه ان يقال الخ (قوله او محبوسا) إلى قوله بخلاف ما مر في المعنى لا لفظة كابن الصلاح وقوله ولو قال
إلى المتن (قوله او أفرط حر أو برد) ويختلف ذلك باختلاف احوال الشفعاء فقد يكون عذرا في حق نحيف
البدن مثلا دون غيره اه عش قول المتن (فليشهد) قال في الروض وشرحه ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع إلى
القاضي ثم قال فان غاب المشتري رفع الشفع امره إلى القاضي واخذ بالشفعة وله ذلك أي الرفع والاخذ مع
حضوره أي القاضي كنه نظيره في الرد بالعيب فان فقد القاضي من بلده خرج لطلبها هو او وكيله لان كان
الطريق مخوفا الخ اه (قوله فليشهد رجلين الخ) ينبغي ان يحمله ان قدر عليه اخذ من قوله الاتي فان ترك المقدور
عليه الخ فليراجع اه سيد عمر عبارة المعنى والروض مع شرحه وحيث الزمه الاشهاد فلم يقدر عليه لم
يلزمه ان يقول تملك الشقص كما مر انه الاصح في الرد بالعيب اه (قوله بل او واحدا فيحلف معه) قال
الحلي ظاهره وان كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال سلطان وقيل لا يكفي لان بعض القضاة لا يقبله فلم
يستوثق لنفسه اه بجري (قوله على ما مر في البيع) عبارة النهاية والمعنى قياسا على ما مر في الرد بالعيب وقال
الزركشي أنه الاقرب وبه جزم ابن كعب في التجريد خلا للروايات اه (قوله لم يسقط حقه) أي لاحتمال
نسيان الشهود اه عش (قوله نعم الغائب الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك اه رشيدى (قوله قال) أي
السبكي (قوله وكذا اذا حضر الشفع الخ) أي يخبر بين التوكيل والرفع للحاكم (قوله أيضا) أي كالعاجز
(قوله لم يلزمه الاشهاد الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يكلف الاشهاد على الطلب اذا سار طالبا في الحال
او وكل في الطلب فلا تبطل الشفعة بتركه ويفرق بينه وبين نظيره في الرد بالعيب بان تسلط الشفع الخ ثم
قالا ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع إلى القاضي اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير لا يغنيه بخلاف
الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب اه سم (قوله وليس لذاك) أي المشتري (قوله ذلك)
انظر المشار إليه ماذا اه سم عبارة البجيري وجه القوة ان للشفع فسخ تصرفات المشتري بالاخذ
وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل ياخذ بدله اذا خرج عن ملك البائع كما افاده الحلي وسلطان
اه وبها علم المشار إليه قول المتن (في صلاة) أي ولو نفلا كما يأتي اه عش (قول المتن او طعم) او قضاء
حاجة نهاية ومعنى قول المتن (او طعم) أي حال اكل اه سم عبارة عش أي في وقت حضور طعام او
تناوله اه (قوله ولا يلزمه الاقتصار الخ) أي في نحو الصلاة (قوله ويؤخذ منه) أي من المتن حيث اطلق
الصلاة (قوله ذلك) أي انيان الاكل (قوله بهذا القيد) أي قيد الحيثية ولو نوى نفلا مطلقا فالوجه
انه يغتفر له الزيادة مطلقا ما لم يزد على العادة في ذلك اه نهاية أي فلو لم تكن له عادة اقتصر على ركعتين
فان زاد عليها بطل حقه عش عبارة البجيري وله الزيادة فيه أي النفل المطلق إلى حد لا يعده مقصرا
حلي وقلوبى اه (قوله وكذا ان دخل الوقت الخ) عبارة المعنى ولو حضر وقت الصلاة او الطعام او
قضاء الحاجة جاز له ان يقدمها وان يلبس ثوبه فاذا فرغ طالب بالشفعة اه (قوله في الذهاب إليه ليلا)

في الشفعة المتعلقة بالمسجد وبيت المال اه (قوله بحيث تعد غيبته حائلة الخ) أي حاجة لذلك مع قوله الاتي أو
خائفا الخ الا ان يكون التصوير بغير التوكيل (قوله بل او واحد الخ) خلا للروايات شرح مر (قوله
وللقادر ايضا ان يوكل الخ) له ايضا الرفع إلى القاضي (قوله لم يلزمه الاشهاد حيثنظر الخ) عبارة الروض ولا
أي ولا يكلف الاشهاد اذا سار أو وكل ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير
لا يغنيه بخلاف الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب (قوله وليس لذاك) أي المشتري وقوله ذلك انظر
المشار إليه ماذا (قوله في المتن او طعام) حال اكل (قوله ما لم يامن في الذهاب إليه ليلا) أي من غير مشقة

الطلب وهو وسيلة وهي يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقصود واذ كان الفور بالعادة (فاذا كان في صلاة أو حمام او طعام فله الاتمام) كالعادة
ولا يلزمه الاقتصار على أقل مجزئ بل له الاكل بحيث لا يعد متوانيا ويؤخذ منه أن له ذلك في النافلة المطلقة بهذا القيد وكذا ان دخل
الوقت وان لم يشرع فله الشروع وله التأخير ليلا حتى يصح ما لم يامن في الذهاب إليه ليلا ولو ادعى تأخير العذر فان علم قيام اصل العذر به

(ولو اخر الطلب وقال لم اصدق المخبر لم يعذر ان اخبره عدلان) اور رجل وامرأتان بصفة العدالة لانه كان من حقه ان يعتمد ذلك نعم الاوجه تصديقه في الجهل بعد التهما ان امكن خفاء ذلك عليه ولو كانا عدلين عذره لا عند الحاكم عذر على ما قاله السبكي لكن نظر فيه غيره ولو اخبره مستوران عذر كما بحثه شارح (وكذا ثقة في الاصح) ولو امة لانه اخبار (ويعذر ان اخبره من لا يقبل خبره) لعذره بخلاف من يقبل كعدد التواتر ولو كفار لانهم اولى من العدلين لافادة خبرهم العلم هذا كله ظاهرا اما باطنا فالعبرة في غير العدل عنده بمن يقع في نفسه صدقه وكذبه (ولو اخبر بالبيع بالف) او جنس او نوع او وصف او ان المبيع قدره كذا او ان البيع من فلان او ان البائع اثنان او واحد (فترك) الاخذ (فبان بخصائمه) او بغير الجنس او النوع او الوصف او القدر الذي اخبر به او ان البيع من غير فلان او ان البائع اكثر او اقل مما اخبر به (بقي حقه) لانه انما تركه لغرض بان خلافه ولم يتركه رغبة عنه (وان بان باكثر) من الف (بطل) حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالاقل فبالاكثر أولى وكذا لو

اي من غير مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر اه سم (قوله صدق) اي الشفيع لان الظاهر صحة الاخذ ولو اقاما ينتين فالوجه تقديم بيعة الشفيع لانها مثبتة ومعهما زيادة علم بالفور شوبرى اه بجيرى (قوله او رجل) الى قوله ولو كانا في المغنى (قوله ولو كانا عدلين الخ) ولو قال اخبرني رجلان وليس اعدلين عندي وهما عدلان لم تبطل شفيعته لان قوله محتمل نهاية ومعنى قال ع ش قوله وهما عدلان اي والحال انهما عدلان في نفس الامر اه (قوله لا عند الحاكم) اي مخالفته مذهب الشفيع مثلاً وينبغي ان مثل ذلك عكسه لعدم الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بمذهب الحاكم لاننا نقول الرفع الى الحاكم فرع عن ظن البيع او تحققه ولم يوجد واحد منهما عنده اه ع ش (قوله على ما قاله السبكي) وهو الاوجه اه نهاية (قوله كما بحثه شارح) عبارة النهائية وسم قاله ابن الملقن بحثا والاوجه حمل كلام السبكي على ما اذا لم يقع في قلبه صدقهما ويأتي نظيره فيما بعده اي في اخبار مستورين ولا ينافي الاول قول المصنف لم يعذر ان اخبره عدلان اذا ما هنا فيما اذا قال انهما غير عدلين عند الحاكم اه قال ع ش قوله على ما اذا لم يقع الخ اور د عليه انه بعد كونهما عدلين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بان مجرد العدالة لا يمنع من جواز الاخبار بخلاف الواقع غلطاً ونحوه وبفرض تعدد الاخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد كذب والكذبة الواحدة كما تقدم لا توجب فسقا فلا تنافي العدالة وقوله اذا ما هنا الخ اي قول السبكي اي وما هناك فيما اذا كانا عدلين عنده وعند غيره اه اي عند الحاكم سم (قوله لانه اخبار) اي وخبر الثقة مقبول نهاية ومعنى قول المتن (من لا يقبل خبره) كصبي وفاسق نهاية ومعنى (قوله بخلاف من يقبل الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا اذا لم يبلغ المخبرون للشفيع حد التواتر فان بلغوا ولو صديقا فاسقا او كفارا بطل حقه اه (قوله في غير العدل عنده) الاولى اسقاطه كافي النهاية (قوله وكذبه) الو او بمعنى او (قوله او جنس) الى قوله وكذا الو باع في المغنى لاقوله اي اصاله الى ولان له (قول المتن وان بان باكثر الخ) وكذا لو اخبر ببيع جميعه بالف فان انه باع بعضه بالف اه معنى (قوله وكذا الو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه اه سم قول المتن (ولو لقي المشتري الخ) ولو لقي الشفيع المشتري في غير بلد الشقص فاخر الاخذ الى العود الى بلد الشقص بطلت شفيعته لاستثناء الاخذ عن الحضور عند الشقص نهاية ومعنى واسنى قول المتن (فسلم عليه) اي اوساله عن الثمن

لا تحتمل عادة فيما يظهر (قوله عذر على ما قاله السبكي) اعتمدهم وروى بشكل عليه امران الاول قول المصنف لم يعذر ان اخبره عدلان فانه هنا قد اخبره عدلان عنده والثاني ما في شرح الروض عن الماوردي انه لو اخبره غير مقبول الرواية كفاسق وصدقه سقطت شفيعته وغير العدلين عند الحاكم لا يتقصان عن الفاسق فان حمل هذا على ما قاله السبكي على ما اذا علم انهما غير عدلين عند الحاكم ولم يصدقهما اندفع الامر انما الثاني فوجود التصديق في مسألة الفاسق لا هنا وزيادة العدالة هنا لا اثر لها مع عدم وجودها عند الحاكم واما الاول فلغرض ما قاله المصنف فيما اذا كانا عدلين عند الحاكم والفرق انه ر بما احتاج الى اثبات الشراء عند الحاكم وذلك لا يحصل بغير العدلين عنده فكان معذورا في عدم تعويله على اخبارهما وقوله ولو اخبره مستوران عذريشك بمسئلة تصديق غير مقبول الرواية كالفاسق المذكورة الا ان يصور هذا بما اذا لم يصدقها فليتامل (فروع) قال في التنبيه وان طلب اي الشفيع الشفعة واعوزه الثمن بطلت شفعة وان قال بعني وكم الثمن بطلت شفيعته وان قال صالحني عن الشفعة على مال او اخذ الشقص بعوض مستحق فقد قيل تبطل شفيعته وقيل لا تبطل وان دل في البيع او ضمن الثمن او قال اشتر فلان اطلبك اي بالشفعة لم تبطل شفيعته وان توكل في شرائه لم تسقط شفيعته وان توكل في بيعه سقطت وقيل لا تسقط اه قال الاسنوي في تصحيحه وعدم اي والاصح عدم بطلان الشفعة اذا قال الشفيع بكم الثمن او طلب واعوزه لكن للحاكم ابطالها عند الاعواز وانه اذا قال صالحني عن الشفعة على مال او اخذ الشقص بعوض مستحق لم تبطل شفيعته وبطلانها اذا صالح عنها على مال عالما بفساد المصالحة الى ان قال لان توكل في بيعه اي لا تبطل اه (قوله) وكذا لو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه

هي بمعنى الواو (قوله) عبارة البجيرى أو سلم عليه وبارك له في صفقته وسأله عن الثمن كما صرح به في حواشي شرح الروض خلافا لما يوهمه ظاهر تعبير المصنف كغيره بأوشو برى ويمكن أن تكون أو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع فيشمل ما ذكره (قوله) أو شفقتة (أو هنا للتخيير في التقدير أو للتويع في التعبير واقتصر النهاية والمعنى على حقه (قوله) لأن السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذ لم يسن السلام مراه سم على حج وهو واضح اه ع ش عبارة البجيرى قوله فسلم عليه أى وكان ممن يشرع عليه السلام اخذ من العلة والا كفاستق بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد المشتري يقضى حاجته أو يجامع فله تأخير الطالب إلى فراغه قاله شيخنا مرقليوبى اه وينبغي تقييد ذلك بما إذا كان عالما بالحكم فإن كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما إن كان ممن يخفى عليه ذلك قول المتن (ولو باع الشفع حصته) أو أخرجه عن ملكه بغير بيع كبيع كعبة معنى ونهاية وروض قول المتن (جاهلا بالشفعة) أى أو بالبيع أو بفورية الشفعة اه معنى (قوله) لزوال سببها) وهو الشركة (قوله) بخلاف بيع البعض) أى جاهلا فلا كافى زيادة الروضة لعذره مع بقاء الشركة ولو زال البعض قهرا كان مات الشفع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبر على الوارث وبقى باقيها كان له الشفعة كما قاله ابن الرفعة لا تنفاه تخيل العفو منه معنى وشرح الروض وفي ع ش بعد ذكر ذلك عن سم عن شرح الروض وقوله كان له أى لو ارث الشفع اخذ الجميع بالشفعة اه (قوله) كالوعفا الخ) في هذا القياس وقفة (قوله) وكذا الخ) خلافا لاطلاق المعنى (قوله) وكذا الوبايع) أى حصته (بشرط الخيار) أى ولو جاهلا ببيع الشريك لما أعلن به الشارح اه ع ش (قوله) حيث انتقل الملك عنه) أى بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط سم وع ش (خاتمة) لا يصح الصلح عن الشفعة بمال كالدبالعيب وبطل شفقتة إن علم بفساده فان صالحه عنها في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لأن الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة إن علم بطلانه وإلا فلا كما جزم به في الانوار والمفلس الاخذ بالشفعة والعفو عنها ولا يزاحم المشتري الغرماء بل يبقى ثمن مشتراه في ذمة الشفع إلى أن يوسر فله أى المشتري الرجوع في مشتراه إن جهل فلسه وللعامل في القراض اخذها فان لم ياخذها جاز للمالك اخذها وعفو الشفع قبل البيع وشرط الخيار وضمن العهدة للمشتري لا يسقط كل منهما شفقتة وإن باع شريك الميت فلوارثه أن يشفع لاولى الحل لانه لا يتيقن وجوده وإن وجبت الشفعة للميت وورثها الحل آخرت لانفصاله فليس لوليه الاخذ قبل الانفصال لذلك ولو توكل الشفع في بيع الشفعة لليت لم تبطل شفقتة في الاصح معنى ونهاية وفي الاول والروض مع شرحه ولو باع الورثة في الدين بعض دار الميت لم يشفعوا وإن كانوا شركاء له فيها لانهم إذا ملكوها كان البيع جزء من ملكهم فلا ياخذ ما خرج من ملكه بما بقي منه فالمراد ان كلامهم لا ياخذ ما خرج عن ملكه بما بقي من ملكه واما اخذ كل منهم نصيب الباقي بالشفعة فلا مانع منه اه وفي الاول ايضا زيادة بسط في اخذ عامل القراض راجعه

(كتاب القراض)

(قوله من القرض) أى مشتق منه وهو لى قول المتن فلا يجوز في النهاية (قوله) لأن المالك الخ) أى ولا تسمى المعنى الشرعى بذلك لأن الخ (قوله) قطع له) أى للعامل (قوله) ومن الربح) أى قطعة منه (قوله) والاصل فيه) أى في جوازه (قوله) قبل أن يتزوجها الخ) وتزوجها وهى بنت أربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين على الاصح وهى بنت خمس وستين سنة برماوى اه بجيرى (قوله) وانفذت) أى ارسلت وقد يراد عليه

(قوله) لأن السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذ لم يسن السلام مراه وهو واضح (قوله) بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض قهرا كان مات الشفع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبر على الوارث وبقى باقيها فالتذى يظهر كما قاله في المطلب أن له الشفعة لا تنفاه تخيل العفو منه اه (قوله) حيث انتقل الملك عنه) أى بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط والله اعلم

(كتاب القراض)

(كتاب القراض)
من القرض أى القطع لأن المالك قطع له قطعة من ماله ليتصرف فيها ومن الربح والاصل فيه الاجماع وروى أبو نعيم وغيره أنه عليه السلام ضارب لخديجة رضى الله عنها قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنه اذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة بما لها الى بصرى الشام وانفذت معه

عندها ميسرة وهو قبل النبوة فكان وجهه (٨٢) الدليل فيه انه ^{صلى الله عليه وسلم} حكاه مقرر له بعدها وهو قياس المساقاة بجامع ان في كل العمل في شيء.

ببعض نمائه مع جهالة العوض ولذا اتحد في اكثر الاحكام وكان قضية ذلك تقديمها عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لانه اكثر واشهر وايضا فهي تشبه الاجارة ايضا في لزوم والتاقيت فتوسطت بينهما اشعارا بما فيها من الشبهين وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات كما انها كذلك لخروجها عن بيع مالم يخلق (القراض) وهو لغة اهل الحجاز (والمضاربة) وهو لغة اهل العراق لان كلا يضرب بسهم من الربح ولان فيه سفر او هو يسمى ضربا اي موضوعها الشرعي هو العقد المشتمل على توكيل المالك الاخر وعلى (ان يدفع اليه مالا ليتجر فيه والربح مشترك) بينهما فخرج يدفع مقارضته على دين عليه او على غيره وقوله ببيع هذا وقارضتك على ثمنه واشتر شبكة واصطد بها فلا يصح نعم يصح البيع وله اجرة المثل وكذا العمل ان عمل والصدى في الاخيرة للعامل وعليه اجرة الشبكة التي لم يملكها كالمغصوبة ويذكر الربح الوكيل والعبد المأذون وأركان ستة عاقدان وعمل وربح ومال وصيغة وستعلم كلها كالكثير شروطها من كلامه

ما في السير أنها استأجرته بقلوصين ويمكن الجواب بتعدد الواقعة أو أن من عبر بالاستئجار تسمح به فعبر به عن الهبة اه ع ش (قوله ميسرة) بفتح السين وضما قال السيوطي لم أقف على رواية صحيحة أنه بقي إلى البعثة وقال بعضهم لم أر له ذكر في الصحابة والظاهر أنه مات قبل البعثة وإنما رسلته معه ليكون معاونه ولا ويتحمل عنه المشاق برماوى اه بجري وى وقوله وقال بعضهم هو البرهان الحلبي في حواشى الشفاء ع ش (قوله وجه الدليل) اي الدلالة (فيه) اي الحديث (قوله انه ^{صلى الله عليه وسلم} حكاه الخ) وقد يقال ايضا انه لم يثبت انه ^{صلى الله عليه وسلم} رد عليها ما اخذه منها في مقابل ذلك اه رشيدى وقد رد على كل من التوجيهين انه لاحكم قبل الشرع (قوله مقرر اه) اي مبنئنا له (قوله وهو) اي القراض اه ع ش عبارة المغنى والاصل فيه الاجماع والقياس على المساقاة لانها إنما جوزت للحاجة من حيث ان مالك النخل قد لا يحسن تعهدها او لا يتفرغ له ومن يحسن العمل قد لا يملك ما يعمل فيه وهذا المغنى موجود في القراض اه (قوله وقضية ذلك) اي كونه مقياسا على المساقاة اه ع ش (قوله لانه أكثر الخ) أو لأنها كالدليل له وهو يذكر بعد المدلول اه سم (قوله أيضا) أي كاستدلال السابق (قوله فهمي) اي المساقاة و (قوله ايضا) اي كشبهها للقراض في جهالة العوض والعمل اه ع ش (قوله وهو) اي القراض (رخصة) فان قلت الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى ولم يتغير القراض من المنع إلى الجواز بل هو جائز من اول الامر قلت العذر بالتغير في التعريف ما يشمل الخروج عما يقتضيه قواعد الشرع كما هنا وقد اشار اليه بقوله لخروجه اه ع ش (قوله كما انها) اي المساقاة (كذلك) اي رخصة عبارة المغنى كما خرجت المساقاة عن بيع مالم يخلق والحوالة عن بيع الدين بالدين والعرايا عن بيع المزانية اه قول المتن (والمضاربة) اي والمقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح بحلى واسنى ونهاية اي في اصله وإن تفاوت في مقداره ع ش (قوله لان كلا) اي سمي المغنى الشرعى بالمضاربة لأن كلا من المالك والعامل (قوله يضرب بسهم) اي يحاسب بسهم اه ع ش (قوله اي موضوعها) اي وموضع المقارضة (قوله العقد المشتمل الخ) وفي التعبير بالعقد الخ دون التعبير بالتوكيل إشارة إلى انه ليس توكيلا محضا إذ ينعبر لصحة القراض القبول بخلاف التوكيل اه ع ش (قوله المشتمل على توكيد المالك) اي المقتضى لكل من التوكيل والدفع اه ع ش (قوله مقارضته على دين الخ) او على منفعة كسكنى دار نهاية ومعنى كان قال قارضتك على منفعة هذه الدار تسكن فيها الغير وما حصل بيننا رشيدى وقوله تسكن الخ عبارة البجيرمى عن شيخه توجرها مودة بعد اخرى ويكون الزائد على اجرة المثل بيننا اه وهى أحسن (قوله على دين عليه) أي على العمل أي إلا أن يعين في المجلس لقوله الآتى نعم لو قارضه على الف الخ فيراد بالدفع في المتن الدفع ولو بعد العقد وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد العقد ما يأتي في شرح ومسلم الخ من قوله وليس المراد الخ اه سم عبارة ع ش قوله مر او على دين عليه اي على العامل ظاهره ولو عينه العامل في المجلس وفي حج ما يخالفه اه (قوله وقوله ببيع الخ) عطف على مقارضته الخ (قوله واشتر الخ) اي وقوله واشتر الخ اه ع ش (قوله وله اجرة المثل الخ) اي له اجرة مثل البيع فقط إن لم يعمل واجرة مثل البيع والقراض إن عمل (قوله التي لم يملكها) أي بأن اشتراها بعين مال المالك أو بذمة نفسه وقصد المالك وقول ع ش اي بأن اشتراها في ذمته بقصد نفسه وإن دفع دراهم المالك عن ثمنها بعد اه تفسير للبنق (قوله ويذكر الربح) اي وخرج به (قوله وعمل ورج) المراد من كونهما ركنتين انه لا بد من ذكرهما ليوجد ماهية القراض فاندفع ما قيل إن العمل والربح إنما يوجدان بعد العقد بل قد يقارض ولا يوجد عمل او ربح اه ع ش (قوله لاجمع) اي لا مانعة جمع فيجوز كون بعضه دراهم وبعضه دنائير اه ع ش (قوله خالصة)

(ويشترط لصحته كون المال دراهم أو) هي مانعة خلو لاجمع (دنائير خالصة) باجماع الصحابة ولأنه عقد غرر لعدم انضباط العمل لفظه

لفظة خالصة في أصله من المتن وفي المغنى والنهاية والمحلى من الشرح اه سيد عمر (قوله والوثوق الخ) عطف على انضباط ش اه سم (قوله وهو) اى ما يروج غالبا (قوله ثمن الاشياء) اى الثمن الذى تشتري به الاشياء غالبا اه عش (قوله ويجوز عليه) اى عقد القراض على النقد المضروب (قوله وإن ابطله السلطان) اى ولو في ناحية لا يتعامل به فيها اه شرح البهجة (قوله ونظر فيه الاذرعى الخ) استظهره المغنى (قوله عند المعاملة) عبارة النهاية والمغنى عند المفصلة اه (قوله تيسر الاستبدال به) اى وإن رخص بسبب ابطال السلطان له جدا اه عش (قوله وهو ذهب) الى قوله وإن أمكن عليه في المغنى لا اقوله وسبائك وقوله او استهلك وقوله وقيل يجوز الى وقيل والى قوله ولو قارضه على الف في النهاية الاقوله أو استهلك وقوله ولا على الف (قوله وهو ذهب او فضة) تفسير مراد لا يان للمغنى الحقيقى لما ياتى انفا (قوله تغليب) اى والقرينة عليه ما قدمه في المفرع عليه ومن ذكر الدراهم وما قول الشاب بن قاسم لضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب اه فيقال عليه ليس من شرط التغليب الضرورة بل يكفي في ارادته قيام القرينة عليه والباعث عليه الاختصار وهذا اولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى اى من قول ع ش حمله على ذلك أى التغليب جعل حكم الفضة مستفاد بالمنطوق اه (قوله وقيل يجوز عليه الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية نعم إن استهلك غشه جاز العقد عليه كما جزم به الجرجاني اه وكذا اعتمده شرح المنهج والبهجة قال ع ش قوله مر نعم إن استهلك اى بان يكون بحيث لا يتحصل منه شيء بالعرض على التارمر ومفهومه انه إن تحصل منه شيء بالعرض على التارمر لم يميز بالنار عن الفضة وعليه فالدرهم لموجوده بمصر الان لا يصح القراض عليها لانه يتحصل من الغش قدر لوميز بالنار وفيه نظرو الذى ينبغى الصحة ويراد بالمستهلك عدم تميز النحاس على الفضة مثلا في رأى العين اه (قوله وقيل ان راج) هذا ما قبل قوله وان راج فهو قول في اصل المغشوش وإن لم يستهلك رشيدى وع ش قول المتن (وعروض) أى ولو فلوسا اه مغنى (قوله لما مر) أى بقوله باجماع الصحابة الخ (قوله قدره) أى وزنه اه انوار (قوله فلا يجوز الخ) ويفارق راس مال السلم بان القراض عقد ليفسخ ويميز بين راس المال والربح بخلاف السلم غرو ونهاية وغنى وبه يفارق الشركة ايضا ع ش (قوله على نقد مجهول القدر) ومن ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عليها لان صفة القص وإن علت إلا ان مقدار القص مختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التعامل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر وزنا فالظاهر عدم الصحة لانه حين الردوان أحضر قدره وزنا لكن الغرض يختلف بتفاوت القص قلة وكثرة اه ع ش وقوله فالظاهر عدم الصحة فيه وقفة وقوله لانه الخ ظاهر المنع (قوله مجهول القدر) حق التفرع على ما قبله اما اسقاط لفظة القدر كما في النهاية او زيادة قوله او الجنس او الصفة كما في المغنى (قوله ولو علم جنسه الخ) كذا في شرح المنهج لكن في شرح البهجة عقب ذكر مسألة الشرح الصغير مانصه ومثله ياتى في مجهول القدر بل اولى فقول النظم كغيره معين اى ولو في المجلس اه سم (قوله او قدره) قد يقال لا موقع للبالغة في هذا مع التعبير بالف لان من لازمه العلم بالقدر إلا أن يقال المبالغة بقوله ولو الخ متعلقة أيضا بقوله فلا يجوز على نقد مجهول فيكون قوله او قدره باعتبار هذا اه سم وعبارة النهاية سالمة عن الاشكال فانها

والوثوق بالربح جوز للحاجة
فاختص بما يروج غالبا
وهو النقد المضروب لانه
ثمن الاشياء ويجوز عليه
وان ابطله السلطان كما يحتمل
بن الرفعة ونظر فيه الاذرعى
إذا عر وجوده او خيف
عزته عند المعاملة ويحجب
بان الغالب مع ذلك تيسر
الاستبدال به (فلا يجوز على
تبر) وهو ذهب او فضة لم
يضرب سواء القراض
وغيرها وتسمية الفضة تبر
تغليب (وحلى) وسبائك
لاختلاف قيمتها
(ومغشوش) وإن راج
وعلم قدر غشه واستهلك
وجاز التعامل به وقيل يجوز
عليه إن استهلك غشه
وجزم به الجرجاني وقيل
إن راج واقتضى كلاهما
في الشركة تصحيحه واختاره
السبكي وغيره (وعروض)
مثلية أو متقومة لما مر (و)
كونه (معلوما) قدره
وجنسه وصفته فلا يجوز
على نقد مجهول القدر وإن
أمكن عليه حالا ولا على
الف ولو علم جنسه أو قدره
أو صفته في المجلس

وبالضرورة أنه يدفعه للعامل بعد قبضه فيراد الدفع ولو بعد العقد فلا يرد ذلك وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد العقد ما ياتى في شرح ومسلما الى العامل من قوله وليس المراد الخ (قوله والوثوق) عطف على انضباط ش (قوله وتسمية الفضة تبر) تغليب لضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب (قوله وإن راج) اعتمده مر (قوله وقيل يجوز عليه الخ) اعتمده مر (قوله وقيل إن راج الخ) الصحيح خلافة مر (قوله ولو علم الخ) اعتمده مر (قوله ولو علم جنسه او قدره او صفته) قال في شرح المنهج على الاشبه في المطلب اه لكن في شرح البهجة ذكر مسألة الشرح الصغير ثم قال ومثله ياتى في مجهول القدر بل اولى فقول النظم كغيره معين اى ولو في المجلس اه (قوله او قدره) قد يقال لا موقع للبالغة فهذا مع

أسقط قول الشارح ولا على ألف كامر (قوله ولو قارضه) إلى المتن من متعلقات شرط التعيين فكان المناسب أن يؤخره ويذكره في شرح معينا كما في النهاية والمغني (قوله أنه لا يحتاج) خبر قوله ظاهر قولهم الخ أقول ظاهر اقتصار النهاية والمغني والانوار وشروح المنهج والروض والبهجة على ما صححه الشرح الصغير عدم الاحتياج لقوله من نقد كذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) أقره المغني وشرحا الروض والبهجة (قوله يضعفه) أي إطلاق الماوردي (قوله جعل ذلك) أي المنع في الغائب (قوله كما يأتي) أي في قوله نعم الخ اه سم (قوله فيمتنع) إلى قوله خلافا الخ في النهاية لإلا قوله وقبضها المالك قال ع ش قوله م في ذمته أي المالك مفهومه أنها إذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام حج أنه إذا قارضه على دين في ذمة العامل وعينه في المجلس وقبضه المالك صحه عبارة الرشيدى قوله م في ذمته أي المالك كما يعلم من سوابق كلامه وهو مخالف في هذا للشهاب بن حج فليراجع وليحرر اه أقول إطلاق النهاية عدم الصحة على ما في ذمة غير المالك موافق لما في الروض وشرحه وشرح المنهج والغرر والانوار والمغني عبارة الغرر والانوار والمغني ولا أي لا يصح على دين ولو في ذمة العامل لأن الدين إنما يتعين بالقبض بل لو قال لغريمه أعزل قدر حق من مالك فعزل اه ولم يقبضه ثم قال قارضتك عليه لم يصح لأنه لم يملكه أي ما عزله بغير قبض اه بل عبارة المغني في شرح تعريف القراض ولا يصح على دين سواء كان على العامل أم غيره ثم في شرح معينا فلا يجوز على ما في ذمته أو ذمة غيره كما في المحرر وغيره ولا على إحدى الصرتين لعدم التعيين اه صريحة في مخالفة الشارح وعدم الصحة بما في ذمة العامل مطلقا والله اعلم (قوله وقبضها المالك) هذا يدل على أن قوله في ذمته أي ذمة العامل ويدل عليه أيضا قوله السابق أنفا على العامل كما يأتي وأما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك فيفيدها قوله السابق ولو قارضه على الف من عقد الخ اه سم أقول صريح صنيع النهاية والمغني وغيرهما أن مسألة المقارضة المذكورة سابقا عين المسئلة التي ذكره (١) هنا بقوله نعم لو قارضه الخ وقوله وقبضها المالك زاده الشارح بناء على ما فهمه من رجوع ضمير ذمة في عبارة الشرح الصغير إلى العامل وأن غير الشارح رجعه إلى المالك كامر لكن قضية مسألة المقارضة السابقة المنقولة عن الشرح الصغير الذي اعتمدها الجماعة وقضية قول الشارح الاتي نعم أن عين الخ وقد اعتمده النهاية والغرر وشرح المنهج وكذا ابن المقرئ في غير روضه صحة المقارضة هنا لوجود التعيين والقبض في المجلس هنا أيضا وقد تقدم عن الغرر أن قول النظم كغيره معين أي ولو في المجلس اه والله اعلم (قوله جاز) أي فيرده للعامل بلا تجديد عقده ع ش (قوله مطلقا) أي وإن عينه في المجلس وقبضه المالك فيحتاج إلى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك له اه ع ش (قوله لأنه غير قادر) أي العامل (عليه) أي على تحصيل ما في ذمة الغير أي بخلاف ما في ذمة نفسه فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه ع ش (قوله ولا ينافيه) أي عدم الصحة بما في ذمة الغير (قوله قول شيخنا الخ) عبارة الاسنى والمغني ويصح قراضه على الوديعة مع المودع وكذا المغموب مع غاصبه لتعيينها في يد العامل بخلاف ما في الذمة فانه إنما يتعين بالقبض ويبرأ العامل بأقباضه للمغموب البائع له منه أي من ضمان الغصب لأنه أقبضه له بأذن مالكوه زالت عنه يده وما يقبضه من الاعراض يكون أمانة بيده لا نه لم يوجده فيه مضمن وكلامه يشمل

ولو قارضه على الف من نقد كذا ثم عينها في المجلس صح فان قلت ظاهر قولهم عن الشرح الصغير وغيره لو قارضه على دراهم غير معينة ثم عينها في المجلس صح خلافا للبغوى أنه لا يحتاج لقوله من نقد كذا قلت بل لا بد منه بدليل تعليلهم للصحة بالقياس على ما في الصرف والسلم والذي فيهما أن الألف معلومة القدر والصفة ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس صح على ما رجحه السبكي أنه لا يشترط هنا الرؤية لأنه توكيل وهو متجه وإطلاق الماوردي منعه في الغائب يحمل على غائب مجهول بعض صفاته على أن بما يضعفه أنه جعل ذلك علة للنسغ في الدين وقد صرحوا بصحته في الدين على العامل كما يأتي (معينا) فيمتنع على منفعة ودين له في ذمة الغير وعلى إحدى الصرتين نعم لو قارضه على الف درهم مثلا في ذمته ثم عينها في المجلس وقبضها المالك جاز خلافا لجمع كالصرف والسلم بخلاف ما في ذمة الغير فانه لا يصح مطلقا كما هو ظاهر كلامهم لأنه غير قادر عليه حالة العقد فوقمت الصيغة باطلة من أصلها ولم ينظر لتعيينه في المجلس ولا ينافيه قول شيخنا يصح القراض

مع غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر اه لان القدرة على الدين اقوى منها على الدين ولو خلط الفين له بالف لغيره ثم قال له قارضتك على احدهما وشاركتك في الآخر جاز وان لم تتعين ان القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشتركان في التصرف في الباقي ولو قارضه على الفين على ان له من احدهما نصف الربح ومن الاخر ثلثه صح ان دين كلا منهما (٨٥) ولا فلا في الجواهر في ذلك كلام كالتناقض

فليحمل على هذا التفصيل قيل هنالو أعطاه ألفا وقال اضم اليه الفان عندك والربح بينهما سواء صح اه وظاهره صحة ذلك قراضا وليس مراد ابل اذا خلطه بالفصار مشتركا فأتى فيه أحكام الشركة كما هو واضح (وقيل يجوز على إحدى الصرتين) ان علم ما فيها وتساويا جنسا وقدرها وصفة فيتصرف العامل في أيهما شاء فيتعين للقراض والأصح المنع لعدم التعيين كالبيع نعم ان عين احدها في المجلس صح بشرط علم عين ما فيها كما هو ظاهر ويفرق بين هذا وما مرفى العلم بنحو القدر في المجلس بان الإهام هنا اخف لتعيين الصرتين وإنما الإهام في المرادة منهما بخلافه فيما مرفى وقضية ما ذكر في تعيين إحدى الصرتين صحته فيما لو أعطاه الفين وقال قارضتك على احدهما ثم عينه في المجلس وهو ما اعتمدته ابن المقرئ في بعض كتبه ومال شيخنا في شرح الروض إلى فساده قال لفساد الصيغة ويرده ما في نسخ شرح

صحة القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وهو ظاهر اه (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب اه سم (قوله بشرطه) وهو قدرة انتزاع العامل للمغصوب من الغاصب لان القدرة الخ تعليل لعدم المناظرة ببدء الفرق (قوله ولو خلط الفين) إلى قوله ولو قارضه في المعنى وإلى قوله قيل في النهاية (قوله ثم قال له) أي صاحب الألفين لصاحب الألف (قوله جاز وان لم يتعين الخ) لان الاشاعة لا تمنع صحة التصرف اه شرحا الروض والبهجة وفي المعنى والغرر ولو كان بين اثنين دراهم مشتركة فقال احدهما للآخر قارضتك على نصبي منها صح اه (قوله وينفرد العامل الخ) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد ان المالك يتمتع عليه التصرف في حصة القراض بل يجوز له ذلك ويدل لهذا قول الشارح في الفصل الاتي بعد قول المصنف لكل فسخه او باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخه له لعدم دلالة عليه بل بيعه اعانة للعامل اه ع ش (قوله على الفين) أي متميزين ولا لامتيازات قوله ان عين كلا منهما اه سم (قوله على ان له) أي للعامل (قوله ان عين كلا الخ) لعل وجهة اشتراط التعيين انه قد يختلف ربح النوعين فيؤدي عدم التمييز إلى الجلب بما يخص كلا من الألفين اه ع ش (قوله قيل هنا) أي في باب القراض (قوله وتساويا) أي ما فيهما من النقد (قوله في إيهما فيتعين) وقوله (احدهما) الأولى فيهما التانيث (قوله نعم ان عين الخ) كذا شرح م وهذا ونحوه يدل على ان لمجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد ما يدخله خيار المجلس اه سم وتقدم عن الغرر ما يوافقه (قوله صح) خلافا للمعنى (قوله بشرطه علم الخ) انظر ما الحاجة إلى هذا الشرط مع انه من صورة المسئلة اه رشیدی عبارة سم وقد يشكك هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ اللهم إلا ان يقال لما غابت هناك عذر في عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه اه وعبارة النهاية علم ما فيها اه باسقاط لفظة عين وقال ع ش أي جنسه وصفة وقد راقب العقد اخذ من قوله ويفرق الخ اه وهي ترجح اشكاله أي سم (قوله وما مرفى العلم الخ) أي انه لا يكفي اه سم (قوله لتعيين الصرتين) أي عند المتعاقدين (قوله بين إحدى الألفين) الأولى احد الألفين (قوله وضبط) أي المصنف (قوله بحيث) إلى قول المتن معه في المعنى وإلى قول الشارح ولا يشترط في النهاية (قوله بل ان لا يشترط الخ) عبارة المعنى وإنما المراد ان يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه اه قول المتن (فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) ولا شرط مراجعته في التصرف وكالمالك في ذلك نائبه كشرح نصبه شرح الروض ومعنى (قوله ويشترط ايضا الخ) إشارة إلى الاعتراض عبارة المعنى تنبيه قضية كلامه كالمحرر ان هذا أي قوله ولا عمله من محترز قوله مسلما إلى العامل وليس مراد ابل هو شرط آخر وهو استقلال العامل بالتصرف فكان الأولى ان يقول وان يستقل بالتصرف فلا يجوز شرط عمله اه وإنما

نقد كذا ثم عينها في المجلس صح (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب (قوله ولو قارضه على الفين) أي متميزين ولا لامتيازات قوله ان عين كلا منهما (قوله نعم ان عين احدهما الخ) كذا شرح م وهذا ونحوه يدل على ان لمجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد ما يدخله خيار المجلس (قوله بشرط علم عين ما فيها) كذا شرح م وقد يشكك هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ فتأمل فان علم ما فيها كما دل عليه قوله ولا ان علم ما فيها مع عدم علم عينها لا ينقص عن علم ما في الصرة مع عدم علم عين ما فيها لغيبها عن المجلس والاقتصار على تعيينها بالوصف اللهم إلا ان يقال لما غابت عذر في عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه (قوله وما مرفى العلم بنحو القدر الخ) أي انه لا يكفي (قوله

المنهج المعتمدة انه لو علم في المجلس عن إحدى الصرتين صح ولا فرق بين احد الألفين وإحدى الصرتين فالوجه ما قاله ابن المقرئ وضبط بخطه الصرتين بتشديد الراء (و) كونه (مسلما إلى العامل) بحيث يستقل باليد عليه وليس المراد تسليمه حالة العقد ولا في المجلس بل ان لا يشترط عدم تسليمه كما افاده قوله (فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك) ولا غيره لانه قد لا يجده عند الحاجة (و) يشترط ايضا استقلال العامل بالتصرف فحينئذ (لا) يجوز شرط (عمله) أي المالك ومثله غيره (معه) لانه يناقض مقتضاه من استقلال العامل بالعمل

أى قته أو المملوكة منفعة له المعلوم بالمشاهدة أو الوصف (معه) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يدا ولا تصرفا (على الصحيح) كالمساقاة لأنها من جملة ماله فجاز استتباع بقية المال لعمله ومن ثم لو شرط عليه الحجر للغلام أو كون بعض المال في يده فسد قطعا ويجوز شرط نفقته عليه ولا يشترط تقديرها اكتفاء بالعرف في ذلك اخذنا ما ذكره في عامل المساقاة (ووظيفة العامل التجارة) وهى هنا الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرفة كالطحن والخبز فان فاعلها يسمى محترفا لا تاجرا وفى الجواهر عن الرويانى فى خذ هذه الدراهم وابتع بها الرخ بيننا نصفين انه لا يصح بخلاف خذها واعمل فيها لاقضاء العمل البيع ولا عكس انتهى واعترض بما فيها أيضا انه لو تعرض فى الايجاب للشراء دون البيع صح وهو ظاهر (وتوابعها كنشر الثياب وطيبها) وذرعها وجعلها فى الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وحله لاقضاء العرف بذلك (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن ويخبز او غزلا

قال الأولى دون الواجب لا مكان حمل قوله مسلما الخ على ما يشمل الاستقلال بالتصرف قول المتن (ويجوز شرط عمل غلام المالك) كشرط اعطاء بهيمة له ليحمل عليها وتعير المصنف بغلامه أولى ليشمل اجيره الحر فالظاهر انه كعبده لانه مالك لمنفعته وقد ذكر الاذرعى مثله فى المساقاة ولو شرط لعبده جزءا من الربح صح وان لم يشرط عمله معه لرجوع ما شرط لعبده اليه معنى وشرح الروض عبارة الفرر وخرج به اى بالمملوك له غير مملوكه كغلامه الحروز وجته وامينه فلا يجوز شرط عملهم مع العامل الا ان يكون شرط لهم شيء من الربح فيجوز ويكون قراضا مع اكثر من واحد قاله الجمهور واطلاق ابن القاص عدم الجواز محمول على ما اذا لم يشرط لهم ربح اه (قوله او المملوكة منفعة) اى ولو بهيمة اه ع ش (قوله المعلوم) اى غلام المالك قنا اولا (قوله ولم يجعل الخ) اى والحال لم يجعل الشارط لغلام المالك قنا اولا (قوله لانه من جملة ماله) اى عينا او منفعة ليشمل اجير الحر والموصى له بمنفعته اه ع ش عبارة سم قوله لانها اى المنفعة ش اه (قوله استتباع بقية الخ) اى كون عمل غلام المالك تابعا لبقية ماله (قوله ومن ثم الخ) اى للتعليل بما ذكره ويحتمل ان المشار اليه قوله ولم يجعل له الخ وهو الاقرب وجزم به ع ش (قوله الحجر للغلام الخ) اى بان لا يتصرف بدون مراجعته عبارة الفرر نعم ان ضم الى ذلك ان لا يتصرف العامل بدونه او يكون المال او بعضه بيده لم يصح اه (قوله شرط نفقته) اى غلام المالك بمعنى قته دون الحر المملوك منفعة له كما هو ظاهر لان نفع نفقة قته تعود اليه بخلاف نفقة الحر المذكور اه سم عبارة ع ش اى المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستاجر ايضا اه (قوله ولا يشترط تقديرها) والاوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استاجر بها اه نهاية وقال البجيرى والذى جزم به ابن المقرئ عدم اشتراط تقدير النفقة زيادى وفى القليوبى على الجلال ويجوز شرط النفقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقديرها على المعتمد اه (قوله اكتفاء بالعرف الخ) (ف ع ك) قارضه بمكة على ان يذهب الى اليمن ليشتري من بضائعها ويبيعها هناك او يردها الى مكة فى الصحة وجها الا كثرون على الفساد لان النقل عمل مقصود وقد شرطه مع التجارة سم على حج اقول قد يقال ليس المشرط نقله بنفسه انما المقصود من مثل ذلك الاستئجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حيث من اعمال التجارة فينبغى الصحا ويؤيده ما ذكره الشارح م من جواز استئجار من يطحن الحنطة الخ اه ع ش (قوله كالطحن الخ) اى والزرع قول المتن (ووظيفة العامل) (فائدة) الوظيفة بظاء مشاله ما يقدر على الانسان فى يوم وم نحوه اه معنى (قوله وهى) الى قوله وفى الجواهر فى النهاية والمعنى اللفظة هنا (قوله وفى الجواهر الخ) خبر مقدم لقوله انه لا يصح الخ وفى سم بعد ذكر كلام للروض مع شرحه مانصه وهذا قد يوافق كلام الجواهر الاول دون الثانى الذى استظهره الشارح اه وباتى عن المعنى والفرر فى اول الفصل الاتى ما يوافق ايضا (قوله البيع) الاولى الاتباع قول المتن (وتوابعها) بما جرت العادة ان يتولاها بنفسه نهاية ومعنى اى وان استاجر على فعل ذلك كانت الاجرة عليه كما باتى فى الفصل الاتى فى شرحه وما لا يلزمه له الاستئجار عليه ع ش (قوله وذرعها) الى قوله اما اذا سكت فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله ويظهر الى وفى الحاوى قول المتن (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن الخ) ولو اشترى العامل الحنطة وطحنها من غير شرط لم يفسخ القراض فيها اذا طحن بغير الاذن فلا اجرة له ولو استاجر عليه لزمه الاجرة ويصير ضامنا وعليه غرم ما نقص بالطحن فان باعه

أى قته) أو من يستحق منفعته كما بحثه شيخ الاسلام وهو ظاهر شرح م (قوله المملوكة منفعة) كانه احتراز عن قته الموصى بمنفعته مثلا (قوله لانها) اى المنفعة ش ا قوله ويجوز شرط نفقة) اى غلام المالك بمعنى قته دون الحر المملوك منفعة له كما هو ظاهر لان نفع نفقة قته تعود اليه بخلاف نفع نفقة الحر المذكور (قوله وفى الجواهر عن الرويانى الخ) فى الروض وشرحه ولو لم يقل له قارضتك بل دفع اليه الفامثلا وقال اشترى بها كذا ذلك نصف الربح ولم يتعرض للبيع لم يصح القراض لتعرضه للشراء دون البيع فترى ما على الاصح من ان التعرض للشراء لا يغنى عن التعرض للبيع اه وهذا قد يوافق كلام الجواهر الاول دون

منهما (فسد القراض) لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة ييسر الاستجار عليها (٨٧) فلم تشملها الرخصة نعم بحث ابن الزرقة

جواز شرط أن استأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض ويكون حظه التصرف فقط ونازع فيه الأذرعى بقول القاضي لو قارضه على أن يشتري الحنطة ويخزنها إلى ارتفاع السعر فيبيعها لم يصح لأن الربح ليس حاصلًا من جهة التصرف (ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين) كذه السلعة (أو نوع ينسدر وجوده) كالياقوت الأحمر (أو معاملة شخص) كالبيع من زيد والشراء منه لأن في ذلك تضيقا لمظان الربح ويظهر في الأشخاص المعينين أنهم إن كانوا بحيث تقضى العادة بالربح معهم لم يضربوا في الحماوى يضرب تعيين حانوت كعرض معين لا سرق كنوع عام ولا يضرب تعيين غير نادر لم يدم كفا كربة رطبة (ولا يشترط بيان) نوع هنا وفارق ما روى الوكيل بأن العامل حظه على بذل الجهد بخلاف الوكيل ولا بيان (مدة القراض) لأن الربح ليس له وقت معلوم وبه فارق وجوب تعيينها في المساقاة (قلو ذكر) له (مدة) على جهة تأقيته بها كسنة فسد مطلقا سواء أسكت أم منعه التصرف بعدها أم البيع أم الشراء لأن تلك المدة قد لا يروج

لم يكن الثمن مضمونا عليه لأنه لم يتعد فيه وأن ربح فالربح بينهما عملا بالشرط نهاية ومعنى (قوله منهما) أى الخبز والثوب (قوله ونازع فيه الأذرعى الخ) عبارة النهاية والمعنى ونظر فيه الأذرعى بأن الربح لم ينشأ عن تصرف العامل وهذا الوجه ثم قال بعد سوق كلام القاضي وفي البحر نحوه وهذا هو الظاهر بل ولو قال على أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال فإنه لا يصح أه وفي سم عن مر أنه قرر أنه يتجه أن سبب عدم الصحة التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق اتجه الصحة إذ غاية الأمر أنه قيد أنه بنوع خاص وذلك لا يضرب أه قال الرشيدى قوله مر بأن الربح الخ صوابه إن كان الربح الخ ليوافق ما في الأذرعى أه (قوله لم يصح) وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو وأدخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضرب سم و الرشيدى قول المتن (شراء) بالمدة بخطة نهاية ومعنى قول المتن (أو معاملة شخص) ولو قارضه على أن يصارف الصيارفة فهل يتعينون عملا بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أولا لأن المقصود أن يكون تصرفه صرفا لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو جهتهما ثانيهما أه نهاية وقال المعنى وذكره سم عن شرح الروض أو جهتهما الأول أن ذكر ذلك على وجه الاشتراط والإفالتان أه قول المتن (أو معاملة شخص) ظاهره وإن جرت العادة بحصول الربح بمعاملته وعليه فلهل الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة المعاملة مع الأشخاص أكثر منها مع الواحد لاحتمال قيام مانع به يفوت المعاملة معه أه ع ش (قوله لأن في ذلك تضيقا الخ) ولونهاء عن هذه الأمور صرح لتسكنه من شراء غير هذه السلعة والشراء والبيع من غير زيد ومعنى ونهاية (قوله وفي الحماوى يضرب الخ) عبارة المعنى وفي الحماوى ويضرب تعيين الحانوت دون السوق لأن السوق كالنوع العام والحانوت كالعرض المعين أه (قوله ولا يضرب تعيين الخ) مختز قول المتن أو نوع ينسدر وجوده ((قوله بيان نوع هنا الخ) وعليه الامتثال لما عينه أن عين كافى سائر التصرفات المستفادة باذن فالاذن في البز يتناول ما يلبس من المنسوج لا الأكسية ونحوها كاللبس عملا بالعرف نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله كسنة) بأن قال قارضتك سنة أه رشيدى (قوله) وأن ذكرها لا على جهة الخ) مقابل قوله على جهة تأقيته عبارة المعنى ظاهر عبارة المصنف كغيره أنه اقت القراض بمدة ومنعه الشراء بعدها وليس مراد بل المراد أنه لم يدم ذكر تأقيتها أصلا كقوله قارضتك فلا تصرف بعد شهر فان القراض المؤقت لا يصح سواء منع المالك العامل من التصرف أم البيع كأم سكنت أم الشراء كما قاله شيخنا في شرح منجه أه و عبارة سم في المحلى وإن اقتصر على قوله سنة فسد العقد انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وإن اقتصر الخ أفهم أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكنت وهو الذى أفهمه صريح عبارة

الثانى الذى استظهره الشارح (قوله ونازع فيه الأذرعى بقول القاضي الخ) يمكن الفرق وفي شرح مر بعد سوقه كلام القاضي مانعه وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل ولو قال على أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال لم يصح أه وقرر أنه يتجه أن سبب عدم الصحة التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق اتجه الصحة إذ غاية الأمر أنه قيد أنه بنوع خاص وذلك لا يضرب أه وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو وآخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضرب والفرق أنه إذا شرط لم يجعل التصرف إلى رأى العامل بل إلى رأى نفسه فلم يكن حصول الربح برأى العامل (قوله في المتن أو معاملة شخص) ولو قارضه على أن يصارف مع الصيارفة فهل يتعينون عملا بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أولا لأن المقصود بذلك أن يكون تصرفه صرفا لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو جهتهما ثانيهما شرح مر وقال في شرح الروض أو جهتهما الأول أن ذكر ذلك على وجه الاشتراط والإفالتان أه (قوله في المتن فلو ذكر مدة الخ) فى المحلى وإن اقتصر على قوله سنة فسد العقد أه قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وإن اقتصر الخ أفهم أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء أقال ولك البيع أو سكنت كما سلف وهو الذى أفهمه من أنه لو قال قارضتك ولا تشتري بعدها يصح وهو صريح عبارة الروضة والرافعى فلا تغتر بما نى شرح المنهج مما يخالف ذلك فإنه مخالف للنقول حمله عليه ظاهر عبارة الروض أه وعبارة الروضة فلوقت فقال قارضتك سنة فان منعه من التصرف

فيها شيء وإن ذكرها لا على جهة التأقيت (ومنه التصرف بعدها) كقوله قارضتك على كذا ولا تصرف بعد سنة (فسد)

لأنه قد لا يجد فيها رابعا في شراء ما عنده (٨٨) من الرض (وان منعه الشراء بعدها) دون البيع بأن صرح له بجوازه (فلا) يفسد (في الأصح)

الروضة والرافعي فلا تغتر بما في شرح المنهج مما يخالف ذلك انتهى أقول ظاهر الأنوار يوافق ما قاله عميرة وجمع النهاية بما نصه ان ذكر المدة ابتداء تأقيت . ضرر ان منعه بعدها متراخيا عنها بخلاف ما لو قال قارضتك سنة وذكر منع الشراء متصلا لضعف التأقيت حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اه قال الرشيدى قوله متراخيا لعله بان فصله عن الكلام بما فوق سكتة التنفس والى وقوله بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اى على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا يخالف اه أقول صريح الشارح وظاهر المتن وغيره يوافق ما في شرح المنهج (قوله) لأنه قد لا يجد الخ) يؤخذ منه ان المنع من البيع كالبيع من التصرف اه سم (قوله) لا كساعة) ولو كانت المدة مجعولة كمدة إقامة العسكر لم يصح في وجه الوجهين نهاية ومعنى (قوله) اما إذا سكت الخ) مقابل قوله بان صرح له بجوازه اه سم (قوله) لكن اختار في المطالب الصحة الخ) اعتمده النهاية والغرر ويوافق إطلاق المنهج ونقل سم اعتماده عن عميرة وقاره كما مر (قوله) والذي يتجه الاول الخ) وفاقا لظاهر المغنى والأنوار (قوله) لان تعيين المدة يقتضى الخ) قديم منع دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على وجه التأقيت كما صور به اه سم (قوله) لا يجوز تعليقه الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو قال قارضتك ما شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز او علقه على شرط كاذب جاء راس الشهر فقد قارضتك او علق تصرفه كقارضتك الآن ولا تصرف الى انقضاء الشهر لم يصح اه زاد الاول ولا نولدفع له ما لا وقال اذا امت تصرف فيه بالبيع والشراء قراضا على ان لك نصف الربح لم يصح ولا يجوز له التصرف بعده وتلحق له لم يبق ولان القراض يبطل بالموت لو صح (قوله) فيمنع الخ) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى قال ع ش فرع سالت عما يقع كثير من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمال او الدابة التي يدفعها المالك للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح ام باطل والجواب ان الظاهر الصحة وكان المالك شرط لنفسه جزأين وللعامل جزء او هو صحيح (قوله) لأنه لا يلزم) الضمير ان البارز والمستتير رجعان لاسم الاشارة ش اه سم (قوله) يمنع اللزوم) اى القطعى اذ منع الظنى مكابرة اه سم (قوله) واستأثر) اى استقل اه ع ش (وان لاشئ له) مفهومه انه ان علم الفساد دون هذا المستحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الآتى وأنه لا أجر له فيما يظهر اه سم (قوله) لم يستحق شيئا) وفاقا للشروح والمنهج والروض وللبهجة وخلافا للنهاية ولا طلاق المغنى والأنوار عبارة النهاية وله أجره المثل لأنه عمل طامعا وسواء في ذلك اكان عالما بالفساد ام لا لأنه حينئذ طامع فيما اوجبه له الشرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشيدى قوله مر اكان عالما بالفساد اى وان ظن ان لا أجره له كما يعلم مما سياتى اه وقال ع ش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين اى ابن حجج تبع للشيخ في شرح منهجه اه

لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فعله بعدها بخلاف المنع من البيع ويشترط اتساع تلك المدة لشراء مبيع عادة لا كساعة اما إذا سكت عن البيع فقصية كلام الروضة وأصلها الجزم بالفساد وجرى عليه في الكفاية لكن اختار في المطالب الصحة وهي مفهوم المتن وأصله وغيرهما والذي يتجه الاول لان تعيين المدة يقتضى منع البيع بعدها فاحتاج للنص على فعله ولم يكتف في ذلك بأن المفهوم من منع الشراء عدم المنع من البيع وكما لا يجوز تأقيته لا يجوز تعليقه ولا تنجيذه وتعليق التصرف لمنافاته غرض الربح وبه فارق نظيره في الوكالة (ويشترط اختصاصها بالربح) فيمنع شرط بعضه لثالث لا أن يشرط عليه العمل معه فيكون قراضا بين اثنين نعم شرطه لقن أحدهما كشرطه لسيده (واشترأ كهما فيه) - خذ المالك بملكه والعامل بعمله قيل لا حاجة لهذا لأنه يلزم من اختصاصهما به اه ويرد بمنع اللزوم لاحتمال أن يراد باختصاصهما به أن لا يخرج عنهما وان

بعدها مطلقا او من البيع فسد لأنه يخل بالمقصود وان قال على ان لا تشتري بعد السنة ولك البيع صح على الأصح لان المالك يتمكن من منعه من الشراء متى شاء بخلاف البيع ولو اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد على الأصح الخ اه (قوله) لأنه قد لا يجد فيها رابعا الخ) يؤخذ منه ان المنع من البيع كالمنع من التصرف (قوله) اما إذا سكت) مقابل قوله بان صرح له بجوازه (قوله) لان تعيين المدة يقتضى الخ) قديم منع دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على جهة التأقيت كما صور به (قوله) لا يجوز تعليقه ولا تنجيذه وتعليق التصرف) قال في الروض وان علق القراض وكذا تصرفه بطل اه ومثل في شرحه الاول بان قال إذا جاء رأس الشهر فقد قارضتك والثاني بأن قال قارضتك الآن ولا تصرف حتى ينقضى الشهر اه (قوله) لأنه يلزم) الضمير ان البارز والمستتير رجعان لاسم الاشارة ش (قوله) ويرد بمنع اللزوم الخ) الظاهر ان الممنوع اللزوم القطعى اذ منع الظنى مكابرة فانه لا يفهم من قولنا اختصاصا بكذا الا نبوته لكل منهما (قوله) لأنه عمل طامعا) وسواء علم الفساد ام لا لأنه حينئذ طامع فيما اوجبه له الشرع خلافا لبعض المتأخرين شرح مر (قوله) وان لاشئ له) مفهومه انه لو علم الفساد دون هذا المستحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الآتى وأنه

استأثر به أحدهما فتعين ذكر الاشتراك لئلا يؤول ذلك الى إلهام (فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد) (قوله) لأنه خلاف مقتضى العقد وله أجره المثل لأنه عمل طامعا ومن ثم اتجه أنه لو علم للفساد وأن لاشئ له لم يستحق شيئا لأنه غير طامع حينئذ

(وقيل) هو (قراض صحيح) نظر اللبني (وان قال كله لى قراض فاسد) لما ذكر ولا أجره له وان علم الفساد أى وانه لا أجره له فيما يظهر
لانه لم يطمع فى شيء (وقيل) هو (إبضاع) نظر اللبني أيضا والابضاع بيع المال مع (٨٩) من يتجر به تبرعا والبضاعة المال المبوث

وعلم من اثباتهم أجره المثل
تارة ونفيا أخرى صحة
تصرفه وهو نظير ما، فى
الوكالة الفاسدة لعموم
الاذن (وكونه معلوما
بالجزئية فلو) لم يعلم أصلا
كان (قال) قارضتك (على
ان لك فيه شركة او نصيبا
فسد) لما فيه من الغرر
(او) على ان الربح (بيننا
فالاصح الصحة ويكون
نصفين) كما لو قال هذا بيني
وبين فلان إذا المتبادر من
ذلك عرفا المناصفة (ولو قال
لى النصف) وسكت عما
للعامل (فسد فى الاصح)
لانصراف الربح للمالك
اصالة لانه تمامه دون
العامل فصار كله مختصا
بالمالك (وان قال لك النصف)
وسكت عن جانبه (صح
على الصحيح) لانصراف
مالم يشترط للمالك بمقتضى
الأصل المذكور واستناد كل
ما ذكر للمالك مثال فلو
صدر من العامل شرط
مشمتم على شيء عما ذكر
فكذلك كما هو ظاهر (ولو)
علم لكن بالجزئية كان
(شرط لاحدهما عشرة)
بفتح اوليه (او ربح نصف)
كالرقيق أو ربح نصف
المال او ربح احد الالفين
تتميز لا (فسد) القراض
سواء أ جعل الباقي للآخر

(قوله) وقيل هو قراض) فى المتون المجردة والمغنى والمحلى قرض بغير ألف وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله) لما
ذكر) أى من انه خلاف مقتضى العقد (قوله) أى وانه لا أجره له) خلافا للنهاية ولا إطلاق للمغنى والانوار
عبارة النهاية ولا أجره له وان ظن وجوبها عبارة سم قوله وانه لا أجره له مفهومه ان له الاجرة إذا
ظن ذلك وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن لا منشأ له من الصيغة مراه قول المتن (ابضاع) أى توكيل بلا جعل
ويجوز الخلاف فيما لو قال ابضعتك على ان نصف الربح لك او كله لك هل هو قراض فاسد او ابضاع ولو قال
خذته وتصرف فيه والربح كله لك فقرض صحيح أو كله لى فابضاع ولو اقتصر على قوله أبضعتك فهو بمثابة
تصرف والربح كله لى فيكون ابضاعا ولو دفع اليه دراهم وقال اتجر فيها لنفسك كان هبة لا قرض فى اصح
الوجهين ولو قال خذ المال قراضا بالنصف مثلا صح فى احدى وجهين رجحه الاسنوى اخذ من كلام الرافعى
وعليه لو قال رب المال ان النصف لى فيكون فاسدا وادعى العامل العكس صدق العامل لأن الظاهر معه اه
نهاية وكذا فى المغنى إلا انه قال بدل قوله كان هبة لا قرض الخ حمل على قرض فى احدى وجهين يظهر ترجيحه
كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (وكونه) أى بشرط كون الاشراك فى الربح (قوله) بالجزئية) أى
كالنصف او الثلث (قوله) ان لك) أى اولى اه معنى قول المتن (شركة او نصيبا) أى اوجزء او شيئا من الربح
او على ان تخصصى بذاته شترتها من راس المال او تخصصى بركوبها او بربح احد الالفين مثلا ولو كانا مخلوطين
او على انك ان ربحت الف الفلك نصفه او الفين فلك ربه معنى ونهاية قال ع ش ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة
فلا يصح اه (قوله) كما لو قال) إلى الفصل فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله واسناد كل الى المتن (قوله) كما لو
قال الخ) ولو قال قارضتك على أن الربح بيننا ثلاثا لم يصح كما فى الأنوار للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان
او قارضتك كقراض فلان وهما يعلمان أى عند العقد القدر المشروط صح وإلا فلا ولو قال قارضتك
ولك ربع سدس العشر صح وان لم يعلم قدره عند العقد سهولة معرفته نهاية ومعنى (قوله) فصار
كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة هنا على التفصيل السابق إذ ليس فى الصيغة تصريح بنفيه عن
المالك سم على حج اه ع ش (قوله) وهو مفسد) ولو قال قارضتك ولم يتعرض للربح فسد القراض
لانه خلاف وضعه اه معنى

(فصل فى بيان الصيغة) (قوله) فى بيان الصيغة) الى قول المتن ولو قارض فى النهاية إلا قوله ولا شيء له إلى
المتن (قوله) لصحة القراض) الى قول المتن ولو قارض فى المغنى إلا قوله فان اقتصر على المتن (قوله) ايضا) أى
كالشروط المارة (قوله) على ان الربح بيننا) راجع لجميع ما قبله ع ش ورشيدى (قوله) فان اقتصر الخ) أى
ترك قوله على ان الربح بيننا وقضية صنيعة استحقاق العامل الاجرة فى مسئلة واتجر فيها إذ لم يقل والربح
بيننا وانظر ما وجهه اه رشيدى ويأتى عن ع ش انه لا يستحق فيها الاجرة ايضا أى كما يفيد التعليل
بانه لم يذكر له الخ (قوله) فسد) ولو دفع إليه الف مثلا وقال اشترها كذا ولك نصف الربح ولم يتعرض
للبيع لم يصح القراض معنى واسنى وغرر وتقدم فى الشرح خلافة (قوله) فسد) لعل المراد إذا اريد القراض
لا أجره له فيما يظهر (قوله) ولا أجره ان علم الفساد) وان ظن وجوبها شرح مروق قول الشارح وانه لا أجره
له مفهومه ان له الاجرة ان ظن ذلك وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن لا منشأ له من الصيغة مراه (قوله) فى المتن او
بيننا) فالاصح الصحة ويكون نصفين قال فى شرح الروض قال فى الأنوار ولو قال على ان الربح بيننا ثلاثا
فسد أى للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان اه (قوله) فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة
هنا على التفصيل السابق إذ ليس فى الصيغة تصريح بنفيه عن العامل
(فصل فى بيان الصيغة الخ) (قوله) فان اقتصر على بيع واشتر فسد) لعل المراد إذا اريد القراض حتى لو

(١٨ - وشروانى وابن قاسم - سادس) ام بينهما لان الربح قد ينحصر فى العشرة أو ذلك الصنف مثلا فيختص
به أحدهما وهو مفسد (فصل) فى بيان الصيغة وما يشترط فى العاقدين وذكر بعض أحكام القراض (يشترط) لصحة القراض أيضا
(إيجاب) كقارضتك وضاربتك وعاملتك وخذ هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع واشتر على ان الربح بيننا فان اقتصر على بيع واشتر فسد ولا شيء له

لانه لم يذكر له طمعا (وقبول) بلفظ متصل (٩٠) كالبيع واراد بالشرط مالا بدمنه لان هذين ركنان (وقيل يكنى) في صيغة الامر كخذ

هذه واتجر فيها (القبول بالفعل) كما في الوكالة والجمالة ورد بانه عقد معاوضة يختص بمعين فلا يشبه ذينك (وشرطهما) اى المالك والعامل (كوكيل وموكل) لان المالك كالموكل والعامل كالوكيل فلا يصح اذا كان احدهما محجورا أو عبدا اذن له في التجارة أو المالك مفلسا او العامل اعشى ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز ابداعه عنده وله ان يشرط له أكثر من اجرة المثل ان لم يجد كافيا غيره (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجز) أى لم يحل ولم يصح (في الاصح) لانه خلاف موضوع القراض الخارج عن القياس لان احدهما مالك لا يعمل له والآخر عامل لا مال له فلا يعدل الى ان يعقده عاملان اى ولا نظر الى ان العامل الاول وكيل عن المالك فهو العاقد حقيقة لان ذلك لا يتم مع بقاء لانة العامل غاية الامر ان الثانى يصير كالتائب عنهما وهو خلاف موضوع العقد كما تقرر بل مع خروجه من البين لتمحض فعله حينئذ لوقوعه عن جهة الوكالة ومن ثم احتزوا بشاركه عما اذا اذن له في ذلك لينسلخ من البين

حتى لو اطلق كان توكيلا صحيحا سم على حج اى بلا جعل فلا يستحق العامل فيه شيئا اه ع ش (قوله) لانه لم يذكر له مطمعا يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شخصا طلب من آخر دراهم ليتجر فيها فاحضر له ذلك ودفعه له وقال اتجر فيها ولم يرد على ذلك وهو انه لا شىء للعامل في هذه الصورة اه ع ش (قوله) واراد بالشرط اى لا المعنى الاصطلاحي لان الخ (قوله في صيغة الامر) يعنى بخلاف صيغة العقد كقارضتك فلا بد من القبول اللفظى بخلاف اه كرى (قوله فلا يشبه الخ) اى في هذا الحكم او من كل الوجوه بل من بعضها فلا يشكل بقوله الآتى كغيره وشرطهما كوكيل وموكل اه سم (قوله ذينك) أى لان الوكالة مجرد اذن لا معاوضة فيها والجمالة لا تختص بمعين لصحة من رد عبدي فله كذا اه ع ش (قوله محجورا) اى سفيها او صديا او مجنونا اه معنى (قوله او عبدا اذن الخ) اى ولم ياذن سيده في ذلك نهائة ومغنى وسم والاولى اوراقا كافي المعنى (قوله او المالك مفلسا) عطف على قوله احدهما الخ عبارة النهائية والمعنى اما المحجور عليه بفلس فلا يصح ان يقارض ويجوز ان يكون عاملا ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على اجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بحاصل حتى يفوته وانما هو شىء يتوقع حصوله وإذا حصل كان يتصرف العامل بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها من الثلث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه اه (قوله او العامل اعشى) اى اما لو كان المالك اعشى فيجوز لكن ينبغي ان لا يجوز مقارضته على معين كما يتمتع ببيع للمعين وان لا يجوز اقباضه للمعين فلا بد من توكله سم على منهج اقول قد يقال فيه نظرا اذا قارض توكل وهو لا يتمتع في المعين كقوله لو كيله بع هذا الثوب لان يقال ان ما هنا ليس توكيلا محضا بدليل اشتراط القبول هنا لفظا اه ع ش (قوله ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز الخ) سواء كان الولي أباً أم جدًا أم وصيًا أم حاكمًا أم ميثمه نعم ان تضمن العقد الاذن في السفر اتجه كافي المطلب كونه كارة الولي السفر بنفسه مغنى ونهاية قول المتن (باذن المالك) خرج ما باذن الولي او الوكيل فانه وان لم يجز ايضا لكن لا يصح التصرف لان ولايتهما لا يستفاد بها الاذن في الفاسد اه سم وسيفيده الشارح كانهية والمعنى في شرح وإذا فسد القراض نفذ الخ (قوله لم يحل ولم يصح) أى القراض الثانى اما الاول فباق بحاله كما هو ظاهر م اه سم (قوله الخارج) نعت القراض (قوله ان احدهما الخ) بيان للموضوع (قوله لان ذاك) أى كون العاقد حقيقة هو المالك والعامل انما هو وكيل له (قوله بل مع خروجه الخ) عطف على مع بقاء الخ اه سم اى بل انما يتم ذاك مع الخ (قوله لتمحض فعله الخ) اى مقارضه بالآخر عن جهة كونه وكيلًا لآخر عن جهة كونه عاملاً اه كرى (قوله ومن ثم) اى من اجل تمام ذاك مع خروجه من البين (قوله احتزوا) اى الى قوله وان لم يفعل في النهاية والمعنى (قوله بيشاركة) عبارة المعنى بقوله ليشاركة اه (قوله لينسلخ) اى يخرج (قوله بشرط ان يكون المال نقد الخ) فلو وقع بعد تصرفه وصيرورة المال عرضا لم يجز قال الماوردى ولا يجوز عند عدم التعيين ان يقارض إلا امانة نهائية ومعنى (قوله واذن المالك الخ) عبارة المعنى والاشبه

اطلق كان توكيلا صحيحا (قوله فلا يشبه ذينك) قد يشكل بقولهم واللفظ للروض وشرحه وهما اى عاقد القراض لسكون القراض توكيلا وتوكلا بعوض كالوكيل والموكل فى أنه يشترط اهلية التوكيل فى المالك الخ وقول البهجة عقد القراض يشبه التوكيل الخ الا ان يراد لا يشبه ذينك فى هذا الحكم او من كل الوجوه بل من بعضها (قوله او عبدا اذن الخ) لعلة بلا اذن سيده (قوله فى المتن باذن المالك) خرج ما باذن الولي او الوكيل فانه وان لم يجز ايضا لكن لا يصح التصرف لان ولايتهما لا يستفاد بها الاذن فى الفاسد (قوله أى لم يحل ولم يصح) اى القراض الثانى اما الاول فباق بحاله كما هو ظاهر فان تصرف الثانى فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شىء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا شرح م (قوله بل مع) عطف على مع بقاء الخ ش (قوله واذن المالك له فى ذلك يتضمن عزله وان لم يفعل) فى الناشئ وهى بمنزلة الاذن ام لاحتى يقارض ثلاث احتمالات الثالث ان ابتداء المالك العزل او هو فلو هو الاشبه قاله ابن الرفعة قال الاذرى وهذا

ويكون وكيلاه فيه فيصح قال ابن الرفعة بشرط أن يكون المال نقدا خالصا حينئذ أى لانه ابتداء اقراض واذن المالك له فى ذلك يتضمن عزله وان لم يفعل ما اذن له فيه على الاوجه (و) مقارضته آخر (بغير اذنه) اى الى المالك تصرف فى

(فاسد) لما فيه من الاقيات
وعبر ثم لم يجز وهنا فاسد
تفنا ولا يؤثر فيه إفادة الاول
حكيم الحرمة والفساد
والثاني الثاني فقط لما هو
مشهور ان تعاطى العقد
الفاسد حرام ولا تميز الفساد
ثم بحكاية الخلاف فيه لان
هذا أمر خارج عن اللفظ
الذي هو محل التفني لا غير
فاستوي حينئذ فان تصرف
الثاني في المسئلة الاولى
صح تصرفه مطلقا فيما
يظهر لعموم الاذن والفساد
لأنما خصوصه فهو نظير
ما مر في الوكالة الفاسدة ولا
شيء له في الربح بل ان طمعه
المالك لزمه اجرة مثله
والافلا ولا شيء له على العامل
فيما يظهر أيضا وفي المسئلة
الثانية (تصرف غاصب)
لان الاذن صدر ممن ليس
بمالك ولا وكيل (فان اشترى
في الذمة) للاول ونقد الثمن
من مال القراض وربح
(وقلنا بالجديد) المقرر في
المذهب الظاهر عند من له
أدنى المام به وهو أن الربح
لغاصب اشترى في الذمة
وتقدم المغصوب لصحة
شرائه وإنما الفساد تسليمه
فيضمن ماسله وبما قرره
اندفع ما قيل لم يتقدم لهذا
الجديد ذكر في الكتاب فلا
تحسن الاحالة عليه

في المطلب أنه ينزل بمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان أجاب به سؤاله فيه اه زاد النهاية قال
الاذرعي وهذا اي انزله بمجرد اذنه مع ابتدائه فيما إذا امره أمر اجاز مالا كما صوره الدارمي ان رأيت ان
تقارض غيرك فافعل اه وفي سم عن الناشري مثل ما مر عن النهاية قال ع ش والرشيدى قوله م لان
اجاب به سؤاله اي فان اجاب المالك به سؤال العامل لم ينزل إلا بمقارضة غيره اه وفي البجيرمي ما نصه والمعتمد
انه لا ينزل إلا بالعقد مطلقا اي ابتداء المالك ام لاحلبي وم ر اه وقوله وم ر لعنه في غير النهاية ثم ليراجع
ما وجه اعتماده ماقاله مع مخالفته للتحفة والنهاية والمغنى قول المتن (فاسد) مطلقا سواء قصد المشاركة
في عمل و ربح ام ربح فقط ام قصد الانسلاخ لا تنفاه اذن المالك وايمانه على المال غيره كالواراد الوصى
ان ينزل وصيا منزله في حياته بقميه في كل ما هو منوط به فاه لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو اراد ناظر
وقف شرط له النظر إقامة غيره مقامه وإخراج نفسه من ذلك كان كما مر في الوصى نهاية ومعنى قال ع ش قوله
ناظر وقف شرط له الخ ومنه الارشد في الوقف الاهلي المشروط فيه النظر لا رشد كل طبقة عليه فلا يجوز له
إخراج نفسه وإقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ وحقه باق وقوله وإخراج نفسه الخ اي امالو اقامه مقامه
في امور خاصة كالنصرف في عمارة او نحوها مع بقاء المقيم على استحقاقه لم يمتنع وإخراج بمن شرط له النظر غيره
فله إخراج نفسه من النظر متى شاء ويصير الحق في ذلك للقاضي بقرره فيه من شاء بكيفية الوظائف وإذا اسقط
حقه لغيره جاز له الاخذ في مقابلة الاسقاط كما ذكره في القسم والنشوز والجماعة اه كلام ع ش (قوله) إفادة
الاول) اي لم يجز و (قوله) الثاني الثاني) اي إفادة فاسد الفساد (قوله) لما هو مشهور ان الخ) اي فالثاني
أيضا يفيد الحكمين والاولى أن يجاب بان إفادة الاول الحكم الثاني بواسطة نظير ذلك المشهور لا بنفسه (قوله)
ولا غير الفساد الخ) عطف على قوله إفادة الاول الخ (قوله) فاستويا) اي التعبير ان (قوله) في المسئلة الاولى) اي
في مقارضة العامل آخر باذن المالك (قوله) مطلقا) اي سواء اشترى في الذمة لا بقصد نفسه او اشترى بعين مال
القراض (قوله) ولا شيء له في الربح الخ) عبارة النهاية ومحل المنع بالنسبة للثاني اما الاول فالقراض باق في حقه
فان تصرف الثاني فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شيء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا اه (قوله) بل ان
طمعه المالك لزمه الخ) قد يقال التطمع لازم لا اشتراط المشاركة في الربح الذي دل عليه قوله ليشترك الخ فلا
يحتمل هذا التفصيل اه سم اي ولهذا اطلق النهاية لزوم الاجرة (قوله) ولا شيء له) اي للثاني (على العامل)
اي الاول (قوله) ايضا) اي كالأشياء على المالك (قوله) او في المسئلة الثانية) اي في المقارضة بغير اذن
المالك وهو عطف على قوله في المسئلة الاولى قول المتن (تصرف غاصب) اي فتصرفه تصرف غاصب
فيضمن ما تصرف فيه نهاية ومعنى وشرح منهج وفي البجيرمي عن ع ش تصرف الثاني ليس بقيد بل يضمن
بوضع اليد عليه وان لم يتصرف اه (قوله) لان الاذن) الى قوله نعم في النهاية (قوله) الظاهر) اي الجديد الخ
(قوله) أدنى المام به) اي مباشرة بالمذهب اه كودي (قوله) وهو) اي الجديد (قوله) فيضمن ماسله) اي
الثمر الذي سلمه ويسلم له الربح سواء علم بالحال ام لا كما صرح به سليم الرازي اه معنى (قوله) بما قرره
هو قوله المقرر في المذهب الظاهر عند من له أدنى المام به (قوله) اندفع الخ) فيه نظر ظاهر سم على حج
والعل وجه منع ان ذلك معلوم لمن ذكر بل لا يمتدى اليه الا من له كثرة احاطة فلا ينبغي الاحالة عليه اه ع ش
عبارة السيد عمر وكان وجه النظر ان ما ذكره غاية ما يفيد التصحيح فلا يدفع نفي الحسن اه (قوله) ما قيل
الخ) ارتضى به المغنى عبارة تنبيه هذا الجديد الذي ذكره لم يتقدم له ذكر في الكتاب فلا يحسن الاحالة
عليه وقد صرح في المحرر هنا بمسئلة الغاصب وذكر القولين فيها ثم فرع على الجديد مسألة الكتاب وهو حسن
واسقط المصنف مسألة الغاصب وهي اصل لما ذكره فاختل وانما الحال عليه في الروضة مع عدم ذكره له هنا
إذا أمره أمر اجاز ما كما صوره الدارمي بخلاف ما لو قال ان رأيت أن تقارض غيرك فافعل اه وشرح م ر (قوله)
بل ان طمعه المالك لزمه الخ) قد يقال التطمع لازم لا اشتراط المشاركة في الربح الذي دل عليه ليشترك في العمل
فلا يحتمل هذا التفصيل (قوله) بما قرره اندفع الخ) فيه نظر ظاهر

(فالربح) كله (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني تصرف له باذنه فاشبه الوكيل (وعليه للثاني أجرته) لانه لم يعمل مجانا وقيل هو للثاني جميعه

واختيار لا نهلم تصرف باذن المالك فاشبه الغاصب المألو واشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه (وإن اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه شراء فضولي (ويجوز أن يقارض) (٩٣) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حظهما من الربح ويجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان

عقده معها كعقدين وان شرط على كل مراجعة الآخر لم يضر خلافا لما اطال به البلقيني لانها بمثابة عامل واحد فلم ينافي ما مر من اشتراط استقلال العامل ولا قولهم لو شرط عليه مشرفا لم يصح (و) يجوز ان يقارض (الاتان واحدا) لانه كعقدين ويشترط فيها إذا تفاوتا فيها شرط له ان يعين من له الاكثر (والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) وإلا فسد لما فيه من شرط بعض الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد القراض) وبقي الاذن لنحوفات شرط ككونه غير نقد والمقارض مالك (نفذ تصرف العامل) نظرا لبقاء الاذن كافي الوكالة الفاسدة اما إذا فسد لعدم اهلية العاقد او المقارض ولي او وكيل فلا ينفذ تصرفه (والربح) كله (للمالك) لانه نماء ملكه وعليه الخسران ايضا (وعليه للعامل اجرة مثل عمله) وإن لم يحصل ربح لانه عمل طامعا في المسمى ولم يسلم له نعم إن علم الفساد وأنه لا اجرة له فلا شيء له كما هو ظاهر نظير ما مر وكذا إذا اشترى في الذمة ونوى نفسه لان الربح يقع له فلم يستحق على

لتقدم ذكره له في البيع والغصب اه (قوله واختير) عبارة النهاية والمغنى واختاره السبكي اه (قوله) اما لو اشترى في الذمة لنفسه) اي واطلق وبقي المأل ونوى نفسه والعامل الاول فيه نظر ونقل عن الزياتي بالدرس انه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة اقول هذا قريب فم لو اذن له في شراء شيء بعينه اما لو اذن له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي الصحة ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه ع (قوله) فيقع لنفسه) اي لا للقراض فيكون الربح كله له والمال مضمون عليه ضمان المغضوب اه ع (قوله) فيقع لنفسه) هذا كله إن بقي المال فان تلقى في يد العامل الثاني وعلم بالحال فغاصب فقرار الضمان عليه وإن جهل فعلى العامل الاول معنى واسنى وانوار قول المتن (متفاضلا ومتساويا) كان يشترط لاحدهما ثلث الربح والآخر الربع ويشترط لهما النصف بالسوية اه شرح منهج (قوله) ويجب تعيين أكثرهما) المراد تعيين احدهما من الآخر اما بتعيين أكثرهما واقفهما وكذا يقال فيما يأتي اه رشيدى (قوله) لم يضر) وفاقا لشرح المنهج والنهاية وخلافا للمغنى وشرح الروض (قوله) ولا قولهم الخ) عطف على ما مر قول المتن (واحدا) أى عاملا واحدا (قوله شرط له) أى للعامل (قوله من عليه الخ) أى من المالكين وأوضح منه قول الشارح مر من له الاكثر لان التعبير بعليه يوم ثبوت الاكثر في ذمة احد المالكين نعم أوضح منها ان يقول من الاكثر من جهة اه ع عبارة المغنى والروض مع شرحه وان تفاوتا كان شرط احدهما للعامل النصف والآخر الربع فان ابهما لم يجز او عينا جاز ان علم قدر المال منهما اه قول المتن (بحسب المال) فان كان مال احدهما الفين والآخر الفا وشرط للعامل نصف الربح اقتسما نصفه الآخر بينهما اثلاثا على نسبة ماليتها معنى وشرحا لروض والمنهج (قوله) وإلا فسد) أى والا يجعل الربح بحسب المال فسد الخ اه سم عبارة المغنى والروض وشرح المنهج فان شرطا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد اه اي كان شرط التساوى بين المالكين المتفاوتين مالا او شرط لصاحب الاقل من المالكين الاكثر من الربح ع (قوله) لمن ليس بمالك الخ) لان صاحب الثلث إذا شرط له قدر ما لصاحب الثلثين يصدق عليه بالنسبة لما زاد على الثلث انه ليس بمالك ولا عامل (قوله) والمقارض مالك) الجملة حال من القراض في المتن وهو الى قوله له نعم في المغنى الا قوله لعدم اهلية العاقد (قوله) فلا ينفذ تصرفه) اي ويضمنه ضمان المغضوب لو وضع يده عليه بلا اذن من مالكه اه ع (قوله) بل وإن حصل خسران اه ع (قوله) نعم إن علم الفساد الخ) وفاقا للشروح والروض والبهجة والمنهج وخلافا للنهاية والمغنى ولظاهر الانوار (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيته ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حينئذ طامع فيها ووجه الشرع من اجرة المثل اه سم (قوله) نظير ما مر) وهو قوله وإلا فلا في شرح فان تصرف الثاني اه كرى وقال ع (قوله) أى بعد قول المصنف فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد اه ولا مانع من إرادتهما معا (قوله) وكذا إذا اشترى الخ) اي او قال بع في هذا واشترى او قال اتجر فيه ولم يذ كر بحاشي فلا شيء لان ما ذكره توكل لا قراض اه ع (قوله) أى كما مر في اول الفصل (قوله) ونوى نفسه) اي واطلق كما تقدم عن ع (قوله) نعم إن جهل ذلك الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغنى والانوار وشرح المنهج والروض والبهجة وتقدم استشكل سم إياه بما نصه وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن

(قوله) اما لو اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه) وبقي حالة الاطلاق فهل يقع لنفسه أو للاول وينبغي مراجعة باب الوكالة (قوله) لم يضر خلافا لما اطال به البلقيني الخ) كذا شرح مروا نظير شرح الروض (قوله) وإلا فسد الخ) اي والا يجعل الربح بحسب المال فسد الخ (قوله) والمقارض مالك) قيد في قول المتن وإذا فسد القراض ش (قوله) لانه عمل طامعا في المسمى الخ) فرجع إلى الاجرة وإن علم الفساد وظن ان لا اجرة نظير ما مر كما افاده السبكي شرح مر (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيته ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حينئذ طامع

المالك شيئا (إلا إذا قال قارضتك وجميع الربح فلا شيء له في الاصح) لانه لم يطمع في شيء نعم إن جهل ذلك بان ظن أن هذا لا يقطع حقه من الربح أو الاجرة وشهد حاله بجهله بذلك استحق أجرة المثل فيما يظهر (ويتصرف العامل محتاطا

لابغين) فاحش في نحو بيع أو شراء (ولا نسيئة في) ذلك الفرر ولا نه قد يتلف رأس المال فتبقى العهدة (٩٣) متعلقة بالمالك (بلا اذن) بخلاف ما اذا

أذن كالوكيل ومن ثم جرى
هنا في قدر النسيئة واطلاقها
في البيع ما مر ثم نعم منع
الماوردي البيع والشراء
سلما لأنه أكثر غررا قال
فان أذن له في الشراء سلما
جاز أو البيع سلما لم يجز لان
الشراء أحظ اه وفيه نظر
ظاهر ويجب الاشهاد
والا ضمن بخلاف الحال
لانه يحبس المبيع الى استيفاء
الثمن ومتى أذن في التسليم
قبل قبض الثمن لم يجب
اشهاد والمراد بالاشهاد
الواجب كما رجحه ابن
الرفعة ان لا يسلم المبيع حتى
يشهد شاهدين على اقراره
بالعقد قال الاسنوي أو
واحدة ثقة اه وقضية كلام
ابن الرفعة انه لا يلزمه
الاشهاد على العقد وقد
يوجه بانه قد يتيسر له البيع
بربح بدون شاهدين ولو
اخر الهمافات ذلك لحاز
له العقد بدون ما ولزمه
الاشهاد عند التسليم (وله
البيع) وكذا الشراء كما قال
جمع متقدمون (بعرض)
ولو بلا اذن لان الغرض
الربح وقد يكون فيه وبه
فارق الوكيل وقضيته ان له
البيع بنقد غير نقد البلد
لكن منعه العراقيون
وبه جز ما في الشركة وفرق
السبكي بان نقد غير البلد

لا منشأ له من الصيغة م ر اه (قوله فاحش) الى قوله والمراد بالاشهاد في المعنى الا قوله ومن ثم الى نعم والى
قول المتن ولا يعامل في النهاية الا قوله نعم الى ويجب الاشهاد وقوله او المحكم (قوله فاحش) ظاهره انه يبيع
بغير الغبن الفاحش ولو كان ثم من يرغب فيه بتمام قيمته ولعله غير مراد اخذ انما تقدم في الوكالة ان محل الصحة
لما لم يكن ثم راغب ياخذ هذه الزيادة اه ع ش (قوله للفرار الخ) عبارة المعنى لانه في الغبن يضرب بالمالك
وفي النسيئة بمالهك رأس المال الخ فيتضرر ايضا اه (قوله لانه قد يتلف الخ) لعل هذا في الشراء فقط اه سم
وقد يصرح به قول شرح المنهج ووجه منع الشراء نسيئة انه كما قال الراعي قد يتلف الخ اه وقول الرشيدى
قوله للفرر يرجع للبيع وقوله لانه قد يتلف رأس المال الخ راجع للشراء اه لكن قضية اقتصار
المعنى وشرح الروض في تعليل منع البيع والشراء نسيئة على احتمال التلف رجوعه للبيع ايضا وهو
الظاهر قول المتن (بلا اذن) اى من المالك في الغبن والنسيئة معنى وع ش (قوله بخلاف ما اذا
اذن الخ) اى فيجوز اى ومع جوازه ينبغي ان لا يسالغ في الغبن كبيع ما يساوى مائة بعشرة بل يبيع بما تدل
القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل
انه كالوكيل (قوله في البيع) اى نسيئة (قوله ما مر ثم) اى في الوكالة اى من انه ان عين له قدرا اتبع والا فان
كان ثم عرف في الاجل حمل عليه والاراعى المصلحة اه ع ش (قوله منع الماوردى) اى عند الاذن
في النسيئة معنى وشرح الروض وسم (قوله او البيع سلما لم يجز) في شرح الروض وقد يقال الاوجه جوازه
في صورة البيع ايضا لوجود الرضا من الجانبين اه سم عبارة الغنى والاوجه كما قال شيخنا جوازه
في صورة البيع الخ اه (قوله وفيه نظر) كذا شرح م ر اه سم ولعله في محل اخر من النهاية (قوله وفيه
نظر ظاهر) اى فالقياس الجواز مطلقا لان الحق لهما لا يعدوهما حيث اذن جاز لانه راض بالضرر
والعامل هو المباشر اه ع ش (قوله ويجب الاشهاد) اى في البيع نسيئة معنى وشرح المنهج وع ش
وفي شرح الروض والمعنى قال الاذرعى ويجب ان يكون البيع اى نسيئة من ثقة ملىء كما مر في بيع مال
المحجور وقال الماوردى ولو شرط على العامل البيع بالموءل دون الحال فسد العقد اه (قوله والا ضمن)
اى بالقيمة وقت التسليم ويكون للحيلولة لانه يضمن الثمن اه ع ش (قوله لم يجب اشهاد) لعدم جريان
العادة بالاشهاد في البيع الحال نهاية ومعنى وشر حال الروض والبهجة قال ع ش ويؤخذ منه اى التعليل ان
العادة لو جرت به في محل القراض وعلم المالك بها وجب الاشهاد ولا مانع منه اه (قوله على اقراره) اى
المشتري (قوله قال الاسنوي الخ) معتمدا اه ع ش (قوله او واحدة) عبارة المعنى وشرح الروض وقياس
ما مر في الوكالة باداء الدين ونحوه الا كتفاء بشاهد واحد وبمستور قاله الاسنوي اه قال السيد عمر كان وجه
الا كتفاء بواحدة ثقة انه يمكن الاثبات به مع التمين وعليه فينبغي ان يكون محله حيث كان ثم قاض يرى ذلك اه
قول المتن (وله البيع بعرض) وله شراء المعيب ولو بقيمته معينا عند المصلحة وليس له ولا للمالك رده بالمعيب
معنى والروض مع شرحه (قوله لان الغرض) الى المتن في المعنى (قوله وقضيته) اى التعليل بان الغرض الخ
(قوله وبه جز ما الخ) اى بالمنع واعتمده الشارح م ر ثم اه ع ش (قوله وفرق السبكي بان نقد الخ) ويؤخذ
منه انه ان راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن ابى عصرون السابق اى في الشركة م ر وشرح الروض

فيما أوجه الشرع من أجرة المثل (قوله لانه قد يتلف رأس المال الخ) لعل هذا في الشراء فقط (قوله نعم منع
الماوردى الخ) اى عند الاذن بالنسيئة كما أفصح به شرح الروض عنه (قوله او البيع سلما لم يجز الخ) في شرح
الروض وقد يقال الاوجه جوازه في صورة البيع ايضا لوجود الرضا من الجانبين (قوله وفيه نظر ظاهر
الخ) كذا شرح م ر (قوله قبل قبض الثمن) اى حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن (قوله والمراد بالاشهاد
الواجب الخ) كذا شرح م ر (قوله في المتن وله البيع بعرض) قال في شرح الروض واستشكله الاسنوي بالمنع في
الشريك ويحاج بانهم لم يمنعوا في الشريك وانما قالوا لا يبيع بغير نقد البلد والمراد بنقد غير نقد البلد الا ان
يروج وبه صرح ابن ابى عصرون ولا اشكال اه (قوله وفرق السبكي الخ) كذا شرح م ر وفي شرح

خلاف لمن زعمه ويصح كونه حالا من ضمير الظرف وزعم انه اذا تقدم لا يتحمل ضميرا مردود (تقتضيه) ويصح كونه صفة للرداذ تعريفه للجنس وهو كالسكره نحو آية لهم الليل نسلخ منه النهار (مصلحة) وان رضى به المالك لان له حقاق المال بخلاف الوكيل (فان اقتضت) المصلحة (الامساك فلا) يردده (في الاصح) لاختلاله بمقصود العقد فان استويا جاز له الرد قطعا (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل واولى لانه مالك الاصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقض البيع او في الذمة صرفه للعامل وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل بين ان يسميه في العقد ويصدقه البائع وان لا (فان اختلفا) اى المالك والعامل في الرد والامساك اى لاختلافهما في المصلحة (عمل) من جهة الحاكم او المحكم (بالمصلحة) الثابتة عنده لان كلا منهما له حق فان استوى الامساك والرد فيها رجع لاختيار العامل كما يحته ابن الرفعة لتمكنه من شراء المعيب بقيمته اى فكان جانبه هنا اقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض اى لا يبيعه اياه لانه يؤدي الى بيع ماله بماله بخلاف شرائه له منه بعين

اه سم (قوله لا يروج فيها) اى فى البلداه سم قول المتن (وله الرد الخ) اى العامل عند الجهل اه (قوله) على مذهب سيويه) اى من صحة مجيء الحال من المبتداه ع ش عبارة المغنى تنبيه اعترض تغيير المصنف بان جملة تقتضيه لا يصح كونها صفة للرد لانها معرفة والجملة فى معنى السكره ولا كونها حالا من الرد لانه مبتداه ولا يجيء الحال منه عند الجمهور ولا حالا من الضمير العائد على الرد فى الجار والمجرور الواقع خبرا لتقدمه على المبتداه ولا يتحمل حينئذ ضمير اعند سيويه واجيب اما بجعل لام الرد للجنس فيكون فى معنى السكره فيصح وصفه بجملة تقتضيه فهو كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار واما بجعل الجملة صفة عيب والتقدير يعيب يقتضى الرد به مصلحة وحينئذ فلم توصف السكره الا بسكره واما بصحة مجيء الحال من المبتداه كما صرح به ابن مالك فى كتابه لىسمى سبك المنظوم تبعالسيويه واما بجعل الرد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد كما ذهب اليه الاخفش وغيره وان منعه سيويه وحينئذ يصح مجيء الحال منه اه (قوله) وان رضى به المالك) فى اطلاقه مع قوله بل عليه ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا بله وعدم تعلقه ايضا بعليه اه سم وحاصله جواز الرد للعامل ان رضى المالك بالمعيب وكان المصلحة فى الرد ووجوبه عليه ان لم يرض المالك بذلك (قوله فلا يردده) اى لا يجوز له الرد ولا ينفذه منه اه ع ش (قوله) فان استويا جاز له الخ) ولا ينافى هذا ما يأتى قريبا من انه اذا استوى الامر ان فى المصلحة رجع الى اختيار العامل لان ذاك عند اختلافهما وما هنا فيما اذا توافقا على استواء الامر ين اه ع ش (قوله) حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة فى الابقاء اه ع ش (قوله) رده على البائع الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع سم على حجج اى فيكون الرد من جهة العامل فقط فان تعذر عليه ذلك فينبغى ان يتصرف فيه المالك بالظرف اه ع ش (قوله) ونقض البيع) اى فسخه اه ع ش (قوله) صرفه) اى المالك العقد ويحتمل ان المعنى رده المالك (قوله) التفصيل السابق الخ) وهو ان سماه وصدقه لم يقع العقد للوكيل والواقع له اه ع ش (قوله) عنده) اى الحاكم او المحكم (قوله) فان استوى الخ) اى عند الحاكم قول المتن (ولا يعامل الخ) اى لا يجوز ولا ينفذ (قوله) المالك) اى ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك اه ع ش (قوله) لانه يؤدي الخ) صريحه امتناع معاملة وكيله وما ذونه بخلاف مكاتبه ولو فاسد او خرج بمال المالك غيره كان اى المالك وكيله عن غيره فتجوز معاملته قليوب اه بحججى (قوله) بمال القراض) الى قوله وقضية المتن فى النهاية (قوله) اى لا يبيعه اياه) اى ولا يشتري منه للقراض كما فى كلام غيره فكان الاولى حذف هذا التفسير لاهامه اهرشيدى عبارة الانوار ولا يعامل المالك ولا يستاجر منه دكانا للقراض اه (قوله) بخلاف شرائه) اى شراء العامل مال القراض و (قوله) له منه بعين الخ) اى لنفسه من المالك بعين من مال نفسه او بدين فى ذمته سم وع ش (قوله) بطل) اى الشراء اه سم (قوله) مطلقا) اى شرط البقاء اولا (قوله) وجهان) اعلم انه ان

الروض قلت ويؤخذ منه انه ان راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن ابي عمرون السابق اه (قوله) لا يروج فيها) اى فى البلد ش (قوله) بل عليه) فى شرح الروض فيما اذا اقتضت المصلحة الرد ما نصه بل القياس وجوبه على العامل كعكسه اه (قوله) وان رضى به المالك) فى اطلاقه مع قوله بل عليه ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا بل وعدم تعلقه ايضا بعليه (قوله) رده على البائع الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع (قوله) بين ان يسميه فى العقد ويصدق البائع وان لا) هذا التفصيل لم يتقدم فى الوكيل فى مسائل العيب ولم يزد فيها هناك على قوله وعلم عامر انه حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء بالعين بطل الشراء وإلا وقع للوكيل اه وانما تقدم ذلك التفصيل فى مسائل مخالفة لكن لا يبعد جريانها فيها هناك لانه حيث انصرف عن المالك كان سبب انصرافه عنه مخالفة ما تنزل عليه الاذن وهو السلم فليتامل (قوله) بخلاف شرائه له) كان المراد شراء العامل مال القراض لنفسه من المالك بعين من مال نفسه او بدين فى ذمته (قوله) بطل) اى الشراء (قوله) فهل لاحدهما معاملة الآخرو وجهان) اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الآخرا ان الآخر

كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره وإن كان المراد به أن الآخر يشتري منه للقراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك ولا مجال فيه للخلاف لأن فيه مقابلة مال المالك بماله هذا كله إذا كان المال واحدا وكل منهما عامل فيه على الاستقلال بالمرأجة الآخر كما هو ظاهر العبارة أما إذا انفرد كل من العاملين بمال كصور به بعضهم مسألة الوجهين فإراد أحدهما أن يشتري من صاحبه لنفسه فالوجه بل القطع جواز ذلك لأنه اجنبي بالنسبة للمعاملة الآخر وإن أراد أن يشتري لقراضه فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بماله فليحرر سم على حج اه ع ش وقوله كصور به بعضهم جرى عليه المغنى عبارة ولو كان له عاملان كل واحد منهما منفرد بمال فهل لأحدهما الشراء من الآخر فيه وجهان في العدة والبيان أحدهما لا اه (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر اه سم ولعله في غير شرحه أو في محل آخر منه والافكلامه هنا صريح في اعتماد المنع (قوله ووجه ظاهر) وهو ما مر من أنه يؤدي الخ (قوله بغير جنس) إلى التنبيه في النهاية (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر بل معلوم من قوله باع الذهب بدرهم الخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض يتجه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم ولا يعارض ذلك أنه يلزم أن يملك من المصحف بقدر حصته من الربح لأن حصوله امر مستقبل غير لازم للعقد سم على حج اه ع ش (قوله بقاءه) أي القراض (قوله ولا بأكثر من رأس المال والربح) فان فعل لم يقع الزائد لجهة القراض اه شرح المنهج زاد المغنى والروض مع شرحه فلو كان رأس المال وحده أو مع ربحه مائة فاشترى عبدا بمائة ثم اشترى آخر بعين المائة فالثاني باطل سواء اشترى الأول بالعين أم في الذمة لأنه إن اشتراه بالعين فقد عارضت ملكا للبائع بالعقد الأول وإن اشترى في الذمة فقد عارضت مستحقة الصرف للعقد الأول وإن اشترى الثاني في الذمة وقع للعامل حيث يقع للوكيل إذا خالف اه (قوله والربح) إلى قول المتن لم يقع للمالك في المغنى إلا قوله فان فعل فسيأتي وقوله ولا يربح (قوله إذ ظاهر المتن عود بغير إذنه الخ) وهو صريح شرح المنهج

يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كافي الوصيين المستقلين فان لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وإن كان المراد به أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلا عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فليمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إن كان المراد أن المال واحدا وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أما لو قارض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كصور بذلك بعضهم مسألة الوجهين فإراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لأنه اجنبي بالنسبة للمعاملة الآخر وإن أراد أن يشتري لقراضه بمعاملة الآخر فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليحرر (معاملة الآخر) بأن يبيعه مال القراض (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر (قوله في المتن ولا يشتري للقراض الخ) هل شرطه عدم الإذن أيضا كما هو قياس ما بعده (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر وهو حينئذ نظير ما ذكره قوله باع الذهب بدرهم الخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض الذي يتجه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم لوقوع الملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك أنه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم أن يملك جزءا من المصحف لأن حصول الربح امر مستقبل غير لازم للعقد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهر أنه يمتنع قسمة المصحف والازم ملكه جزءا منه وهو تمتع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنصوص المال مع فسخ العقد فان ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصة واستقراره بها فليتامل (قوله في المتن ولا من يعتق على المالك بغير إذنه وكذا زوجه) قال في العباب فان اشتراها باذن المالك انفسخ النكاح ولا يرفع القراض مطلقا وعق

وقضية المتن الجواز لكن رجح بعضهم عدمه ووجهه ظاهر (ولا يشتري للقراض) بغير جنس رأس ماله فان كان ذهباً وجد سلعة تباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى بها السلعة ولا ثمن المثل ما لا يرجو ربحه أي أبدأ ومدة طويلة عرفا بحيث يشق بقاءه إليها فيما يظهر ولا (بأكثر من رأس المال) والربح بغير إذن المالك إذ ظاهر المتن عود بغير إذنه إلى هذه أيضا وهو متجه وإن قال الأذرع لم أره نصا وذلك لأن المالك

لم يرض به فان فعل فسياتي
(ولامن يعتق على المالك)
لكونه بعضه أو أقر أو شهد
ولم يقبل بحريته أو مستولته
ويعت لنحورهن (بغير
اذنه) لان القصد الربح
وهذا خسران فان أذن
صح ثم ان لم يكن في المال
ربح عتق على المالك وما
بقى هو رأس المال وكذا
ان كان فيه ربح فيعتق على
المالك ويغرم نصيب العامل
من الربح ولو أعتق المالك
عبدا من مال القراض
فكذلك (وكذا زوجه)
أى المالك الذكر أو انثى
لا يشتره بغير اذنه (في
الاصح) لاضرار المالك
بانفساح نكاحه أمواله
اشترى للعامل من يعتق
عليه وزوجه فان كان بالعين
ولاربح لم يعتق عليه ولم
ينفسخ النكاح وكذا ان
كان في الذمة واشترى
للقراض (ولو فعل) مامنع
منه من نحو الشراء باكثر
من رأس المال وشراء نحو
بعض المالك وزوجه (لم
يقع للمالك ويقع للعامل
ان اشترى في الذمة) وان
صرح بالسفارة لما مر في
الوكالة أما اذا اشترى بالعين
فيطل التصرف من أصله
(ولا يسافر بالمال بلاذن)

(قوله لم يرض به) عبارة شرحة الروض والمنهج لم ياذن في تملك الزائده (قوله لكونه بعضه الخ) مفهومه
انه يشترى ذوى الارحام وينبغي خلافه اذا كان هناك كما يرى عتقهم عليه لاحتمال دفعه اليه فيعود عليه
الضرر اه ع ش (قوله بحريته) تنازع فيه اقر وشهد ش اه سم (قوله وما بقى هو رأس المال)
أى ان بقى شيء والار ترفع القراض معنى وشرح الروض زاد سم عن العباب وللعامل اجرة مثله اه (قوله)
ويغرم نصيب العامل) أى فيستمر للعامل بقدر ما يخصه من الربح فيأخذه بما بقى في يده من المال فلوم لم يبق
بيد العامل شيء بان كان ثمن العبد جميع مال القراض وكان المالك معسرا بما يخص العامل فينبغي عدم نفوذ
العتق في قدر نصيب العامل اه ع ش (قوله ولو أعتق المالك الخ) وليس للمالك وللعامل ان ينفرد
بكتابه عبد القراض فان كاتباه صح فالنجوم قراض فان عتق وثمر ربح شارك العامل المالك في الولا بقدر ماله
من الربح فان لم يكن ثمر ربح فالولا للمالك معنى وروض مع شرحه (قوله الذكر أو الانثى) بدل من الزوج
(قوله اما لو اشترى العامل) عبارة الروض (فرع) اشترى العامل للقراض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر
صح ولم يعتق عليه اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة
الشارح سم على حج اه ع ش ويفيده ايضا قول شرح المنهج فيه أى للعامل شراؤه أى زوجه ومن
يعتق عليه للقراض وان ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشترى زوجه ومن يعتق عليه
لموكله اه وكذا يفيد صنيع المغنى حيث حذف قيد ولا ربح (قوله ولم يفسخ النكاح) ويتجه ان له الوطء
لبقاء الزوجية لعدم ملكية شيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء يستحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على
العامل وطء أمة القراض لان ذاك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة سم على حج اه
ع ش (قوله من نحو الشراء الخ) أى كالشراء بغير جنس رأس المال والشراء لمن أقر المالك بحريته قول
المتن (ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل مالم يذكر انه للقراض ويصدقه البائع والابطال للشراء كافي
نظائر ذلك من الوكالة اه سم ويؤيده قولهم هنا المار في الوكالة وقولهم المار في شرح وللمالك الرد وفي
وقوعه التفصيل السابق في الوكيل الخ (قوله اما اذا اشترى بالعين الخ) وكذا ان اشترى في الذمة بشرط ان
ينقد الثمن من مال القراض قاله الرويانى اه معنى وفيه تأييد لما مر آنفا (قوله فيطل التصرف الخ)
ظاهرة البطلان في الكل في الشراء باكثر من رأس المال لافى الزائد فقط بخلاف عبارة شرح الروض اه
سم وع ش اقول ومثلها عبارة المغنى وشرح المنهج كما مر فينبغي حمل كلام الشارح والنهاية على ذلك او
على اتحاد العقد عبارة البجيرمى قوله ولا يصح الشراء في الزائد أى والصورة ان العقد تعدد والافلا يصح في
الجميع اه قول المتن (ولا يسافر بالمال بلاذن) نعم لوم قراضه لا يصلح للاقامة كالمفازة واللجة فالظاهر
كاقال الاذرى انه يجوز له السفر به الى مقصده المعلوم لها ثم ليس له بعد ذلك ان يحدث سفر الى غير محل

المبيع على المالك ثم ان لم يظهر ربح ارتفع القراض او اشترى بكل ماله والافاقيه رأس مال وللعامل اجرة
مثله وان ظهر ربح غرم المالك للعامل نصيبه وكذا الحكم اذا أعتق عبد القراض اه (قوله بحريته) تنازع
فيه اقر وشهد ش (قوله اما لو اشترى العامل من يعتق عليه وزوجه الخ) عبارة الروض فرع اشترى
العامل للقراض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي
الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لو اشترى زوجه للقراض صح ولم يفسخ
نكاحه ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكة شيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستحب ولا
يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذاك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة
ثابته (قوله عليه) أى العامل وكذا اقول له وزوجه ش (قوله من نحو الشراء باكثر من رأس المال) ظاهره
البطالان في الكل لافى الزائد بخلاف عبارة شرح الروض لانه قال فان اشترى باكثر منه لم يقع ما زاد عن جهة
القراض الخ اه وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين ورأس المال عشرة (قوله في المتن ويقع للعامل الخ)
هل محل الوقوع للعامل مالم يذكر انه للقراض ويصدقه البائع والابطال للشراء كافي نظائر ذلك من الوكالة

وإن قرب السفر وانتفى الخوف والمؤنة لأن السفر مظنة الخطر فيضمن به وبائمه ومع (٩٧) ذلك القراض باق بحاله سواء أسافر بعين المال

أو العروض التي اشتراها به خلافا للماوردي وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو اكثر قيمة مما سافر منه أو استويا صح البيع للقراض أو اقل قيمة بما لا يتعين به لم يصح اما بالاذن فيجوز نعم لا يستفيد ركوب البحر الا بالنص عليه ولاذن في بلد لا يسلك اليها الا فيه وألحق به الأذرعى الانهار اذا زاد خطرهما على خطر البر ثم ان عين له بلدا فذاك والاتعين ما اعتاد اهل بلد القراض السفر اليه منه (ولا ينفق) العامل واراد بالنفقة ما يعم سائر المؤن (منه) أى من مال القراض (على نفسه حضرا) عملا بالعرف فان شرط ذلك في العقد فسد (وكذا سفره) فى الاظهر لان النفقة قد تستغرق الربح وزيادة (وعليه فعل ما يعتاد) عند التجار فعل التاجر له بنفسه (كطى الثوب ووزن الخفيف) وان لم يعتد فرفعه مدين (كذهب ومسك) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضطه أى نحو وزنها كنفها من الخان الى الدكان لتعارف الاستجار لذلك ويصح جـ

أقامته إلا باذن معنى وشرح الروض (قوله وإن قرب) الى التنبيه فى المعنى إلا قوله سواء إلى وقد قال وقوله وإن لم يعتد وقوله ويصح جـ الى المتن (قوله وان قرب السفر الخ) ومحل امتناع السفر الى ما يقرب من بلد القراض اذا لم يعتد اهل بلد القراض الذهاب اليه لبيع ويعلم المالك بذلك والاجاز لان هذا بحسب عرفهم يعد من اسواق البلد اه ع ش (فيضمن الخ) أى فان سافر بمال القراض بلا ضرورة يضمن الخ نهاية وغرر عبارة المعنى والروض مع شرحه فان سافر بغير اذن أو خالف فيما اذن له فيه ضمن ولو عاد من السفر اه (قوله ولم ينزل) ثم ان اراد التصرف فى مال القراض عزل قدره أو اشترى بالجميع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض اه ع ش عبارة الانوار فلو خلط الف بالربح فالنصف مختص به والنصف مقسوم على المشروط اه (قوله ثم اذا باع فيما سافر اليه الخ) ولا يشترط لصحة البيع فيه كونه بنقد بلد القراض بل يجوز بالعرض وبنقد ما سافر اليه حيث كان فيه ربح اخذ ائما تقدم ثم ظاهر كلامه صحة البيع فيه وان عين غيره للبيع بل ولونها عن السفر اليه وقد استفاد ذلك من قوله ثم اذا باع الخ اه ع ش (قوله صح البيع للقراض) واستحق نصيبه من الربح وان كان متعديا بالسفر ويضمن الثمن الذى باع به مال القراض فى سفره وان عاد بالثمن من السفر لان سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود معنى وروض مع شرحه (قوله ويجوز) وان سافر بالمال بالاذن فوجده يباع رخيصا بما يباع فى بلد القراض لم يبيع الا ان توقع رجحا فيما يعتاض او كانت مؤنة الرد اكثر من قدر النقص اه روض مع شرحه (قوله نعم لا يستفيد الخ) عبارة الروض ولا يركب البحر فان فعل بلا اذن ضمن وان عاد من السفر اه (قوله ركوب البحر) أى الملح سم ورشيدى (قوله إلا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالملاح مر اه سم (قوله او الاذن فى بلد الخ) كساكن الجزائر التي يحيط بها البحر اه معنى (قوله ثم ان عين) راجع الى قوله اما بالاذن فيجوز قول المتن (ولا ينفق الخ) ولا يتصدق من مال القراض ولو بكسرة لان العقد لم يتناوله وروض معنى (قوله ولا ينفق الخ) أى وان جرت العادة بذلك وظاهره وان اذن له المالك وينبغى خلافه ولعله غير مراد وعليه فاذا فرض ذلك فالظاهر انه يكون من الربح فان لم يوجد حسب من راس المال اه ع ش (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغى جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل لا شرطها فسد القراض اه سم وكذا يفيد ذكر النهاية والمعنى هذه العبارة فى شرح وكذا سفر فى الاظهر بل يفيد صنيع الشارح ايضا بارجاع قول المتن وكذا سفر الخ الى ما قبله متنا وشرحا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل يعتاد ش اه سم (قوله فرفعه متعين) أى عطفًا على فعل ما يعتاد (قوله لقضاء العرف به) يشكك مع قوله وان لم يعتد اه سم ورشيدى (قوله بالرفع) أى عطفًا على الامتعة أى على المضاعف المحذوف منه والاصل لا وزن الامتعة الثقيلة ولا نحوه (قوله ما بعد لا) وهو الامتعة الثقيلة دون قوله ونحوه كما يصرح به قوله وعلى هذا الخ اه ع ش (قوله والا اوهم عطفه على الامتعة الخ) افهم انه على الجـ ليس عطفا على الامتعة فعلى ماذا يعطف فان قيل هذا الايهام متحقق على تقدير رفع الامتعة ايضا لانه يتوهم انه نفس المعطوف عليه فلم يحترز عنه قلت لعدم امكان

(قوله أو اقل قيمة بما يتعين به لم يصح) ولا ينفسخ القراض بالبيع مطلقا كما صرح به الامام والغز الى شرح روض (قوله ركوب البحر) أى الملح (قوله الا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالملاح مر (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغى جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض إن سافر بل لو شرطها فسد القراض اه (قوله فى المتن) وعليه فعل ما يعتاد وقضيته أنه لو احتاج ذلك الى مؤنة كانت عليه وسيأتى فى كلام الشارح قريبا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل قول المتن يعتاد ش (قوله لقضاء العرف به) قد يشكك مع قوله وان لم يعتد (قوله والا اوهم عطفه على الامتعة الثقيلة) افهم انه على الجـ ليس عطفا على الامتعة فعلى ماذا هذا ولا يقال هذا

(١٣) - شروانى وابن قاسم - سادس - ما بعد لا عطفا على الخفيف وعلى هذا رفع نحوه أولى أيضا والا أوهم عطفه على الامتعة الثقيلة وهو فاسد لا نحوه لها (وما لا يلزمه) من العمل (له الاستجار عليه) من مال القراض لانه من ثمة التجارة ومصلحتها ولو تولاها بنفسه

فلا اجرة له وما يلزمه عمله ان استوجر عليه تكون الاجرة من ماله وما ياخذ الرصدى والمكاس يحسب من مال القراض كما قاله الماوردى
(تنبيه) فديقال في كلامه تكرار فان (٩/٨) ما أفاده قوله وعليه الخ فيفذه قوله السابق وتوابعها كدشر الثياب وطبها وقد يجاب انه ذكره

هنا للتصريح بالزوم وليان
انه لا يستأجر عليه من مال
القراض المعلوم منه انه لا
اجرة له في مقابلته وهذا لا
يستفاد من ذلك لجزا اخذ
الاجرة في مقابلة الواجب
وان تعين كتعلم الفاتحة
وأيضاً بين بهذا أن التوابع
منها ما يعتاد وغيره وان
كليهما إذا خف عليه فقيه
فائدة لا تعرف من ذلك
لا يهاهم ان التوابع هي
المعتادة فقط (والاظهر ان
العامل يملك حصته من
الربح بالقسمة لا بالظهور)
اذلوا ملك به لشاركي في المال
فيكون النقص الحادث بعد
ذلك محسوبا عليهما وليس
كذلك بل الربح وقاية
لرأس المال وبه فارق ملك
عامل المساقاة حصته من
الثمر بالظهور لتعينه خارجا
فلم يتخير به نقص النخل
وعلى الاول له بالظهور فيه
حق مؤكد فيورث عنه
ويتقدم به على الغرماء
ويصح اعراضه عنه ويغرمه
المالك باتلافه للمال او
استرداده ومع ملكه بالقسمة
لا يستقر ملكه إلا إذا
وقعت بعد الفسخ
والنضوض الاتي والاجبر
به خسران حدث بعدها
ويستقر نصيبه ايضا
بنضوض المال مع ارتفاع
العقد من غير قسمة ولا

الاحتراز عنه عليه بخلاف تقدير الجرفلا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن سم على حج اه رشيدى (قوله)
وما يلزمه عمله ان استوجر الخ ولو شرط على المالك الاستئجار عليه من مال القراض حكى الماوردى فيه
وجهمين والظاهر منهما عدم الصحة مغنى ونهاية (قوله فلا اجرة له) سياق في الشارح مر في المساقاة ان مالا
يلزم العامل فعله إذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان
محل عدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلا إذن من المالك فليحجر اه عش (قوله وما ياخذ الرصدى
الخ) اى والخفير اه مغنى (قوله يحسب من مال القراض) اى من رأس المال ان لم يوجد ربح فان وجد
ربح ولو بعد أخذ الرصدى والمكاس حسب منه كما يدل عليه قول المصنف الآتى وللنقص الحاصل الخ وينبغي
ان مثل ذلك مالودفع الوكيل ذلك من المال الموكل فيه إذا تعذرت مراجعة المالك اما إذا لم تعذر فليس له ذلك
إلا بالاذن منه فلو خالف كان متبرعا به وضاع عليه وينبغي ان محل الاحتياج للمراجعة حيث لم يعتد ذلك
ويعلم به المالك والادفع بلا مراجعة وان سهلت اه عش (قوله المعلوم منه) اى من البيان (قوله وهذا) اى
انه لا اجرة له الخ (قوله من ذلك) اى اللزوم (قوله وان تعين) غاية (قوله وان كليهما) اى المعتاد وغيره (قوله
عليه) خبر ان والضمير للعامل قول المتن (من الربح) اى الحاصل بعمله اه مغنى قول المتن (لا بالظهور) اى
للمبيع (قوله اذلوا ملك) إلى الفصل في النهاية لا قوله ولو العامل وكذا في المغنى لا قوله ولا ترد إلى المتن وقوله
ولا يؤيده إلى المتن (قوله عليهما) اى على رأس المال والربح كما يدل عليه تعبير غيره بالمالين (قوله وبه) اى
بقوله وليس كذلك بل الربح الخ (قوله وعلى الاول) اى الاظهر (قوله له) اى للعامل قبل القسمة (قوله
فيه) اى نصيبه من الربح (قوله على الغرماء) اى وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلقه بالعين شرح الروض اه سم
وعش (قوله اعراضه) اى العامل (قوله باتلافه) اى اتلاف المالك مال القراض باعتاق او ايلاد او
غيرهما ولو قبل القسمة اه شرح البهجة والروض (قوله او استرداده) اى المالك مال القراض من
العامل (قوله لا يستقر ملكه الخ) عبارة للمغنى والروض مع شرحه تنبيه لا يستقر ملك العامل بالقسمة بل
إنما يستقر بتنضيض المال وفسخ العقد معها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تنضيض المال حتى لو
حصل بعد القسمة نقص جبر بالربح المقسوم او تنضيض المال والفسخ بلا قسمة المال لا ارتفاع العقد
والوثوق بحصول رأس المال او تنضيض رأس المال فقط واقتسام الباقي مع اخذ المالك رأس المال
وكالاخذ الفسخ اه (قوله نصيبه) اى العامل اى ملك نصيبه (قوله من غير قسمة) فالمدار على النضوض
مع الفسخ ولا أثر للقسمة اه وتقدم آنفا أن الأخذ كالفسخ في بعض الصور (قوله في مجرد الملك الخ)
اى لا في استقراره وفي هذا الجواب نظر اذ للمعتز ان يقول ان مجرد الملك يحصل بالنضوض وارتفاع
العقد بلا قسمة ايضا (قوله في حصوله بماذا) الاولى في انه بماذا يحصل (قوله ومراخ) والراجح منه انها من
الربح ان اخذت قبل القسمة اه عش قول المتن (والنتاج) اى من امة او بهيمة (وكسب الرقيق) اى من صيد
واحتطاب وقبول وصية اه نهاية زاد المغنى وهبة اه (قوله بشبهة منها) اوز نامكره او مطاوعة وهى

الايهام متحقق مع رفع الامتعة الثقيلة لانه يتوهم أنه نفس المعطوف عليه ولم يحترز عنه فدل على عدم
مراعاته لانه لا بأس بالاحتراز عنه حيث امكن لكنه لم يمكن على ذلك التقدير (قوله وقد يجاب بانه ذكره هنا
الخ) وايضا في المذكور تفصيل لتوابع التجارة لا يستفاد خصوصه مما سبق (قوله وان كليهما) خبر ان قوله
عليه (ويتقدم به على الغرماء) وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلقه بالعين مع شرح الروض (قوله من غير قسمة)
فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة (قوله على من وطىء امة القراض بشبهة منها) فان وطئها
العامل عالما بالتحريم ولا ربح حد لا تنفاه الشبهة ولا فلا حد للشبهة ويكون الولد حرا وتلزم قيمته للمالك فيما

ترد هذه على المتن خلافا لمن زعمه لأن كلامه في مجرد الملك الذى وقع الخلاف في حصوله
بماذا ومر آخر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض (وثمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر) على من وطىء امة القراض بشبهة منها

ولو العامل وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض) بغير تصرف (٩٩) العامل (يفوز بها المالك) لأنها ليست من فوائد

التجارة وخرج بالحاصلة
من ذلك الظاهر في حدوثها
منه ما لو اشترى حيوانا حاملا
أو شجرة عليه ثم لم يؤبر فان
الوجه ان الثمرة والولد
مال قراض (وقيل) كل ما
حصل من هذه الفوائد
(مال قراض) لأنها بسبب
شراء العامل لاصلها ولا
يؤيده ما مر في كاة التجارة
ان الثمرة والنتاج مال تجارة
لان المعبر فيما يركى كونه
من عين النصاب وهذا
كذلك وهنا كونه بحرق
العامل وهذا ونحوهما
ليست كذلك (والنقص
الحاصل بالرخص) أو بعيب
كمرض حادث (محسوب من
الربح ما يمكن ومجبور به)
انه المتعارف (وكذا تلف
بعضه بأفة) سبب (أو
غصب أو سرقة) وتعذر
أخذ بدله (بعد تصرف
لعامل في الاصح) لانه نص
حصل فاشبهه بنقص العيب
والمرض أمالو أخذ بدل
المغصوب أو المسروق
فيستمر القراض فيه وله
الخاصة فيه ان ظهر في
المال ربح وخرج ببعضه
نحو تلف كذا فان القراض
يرتفع مالم يتلفه أجنبي
ويؤخذ بدله أو العامل
ويقبض المالك منه بدله
ثم يردده اليه كما بحثناه

من لا تعتبر مطاوعتها أو نكاح نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله ولو العامل) عبارة النهاية والمعنى والاسنى
والغرض ويحرم على كل من المالك والعامل وطء جارية القراض سواء كان في المال ربح ام لا وتزويجها اى
لثالث وليس وطء المالك فسخ القراض ولا موجباً لمهر او لاحاد واستيلاده كاعتاقه فينفذ ويغرم للعامل
حصته من الربح فان وطئ العامل عالماً بالتحريم ولا ربح حد لعدم الشبهة والافلاحد للشبهة وثبت عليه
المهر ويجعل في مال القراض كما قاله الشيخان اه زاد النهاية ويكون الولد حراً وتلزمه قيمته للمالك فيما
يظهر اه قال ع ش والقياس كما يؤخذ من توجيه كلامهما في المهر أنها تكون مال قراض مر انتهى
حواشى شرح الروض اه عبارة البجيرمى عن القليوبى قال والدشيخنا مر وتكون اى قيمة الولد مال
قراض ايضاً وخالفه ولده فيها وقال انها للمالك ومال شيخنا للاول وهو ظاهر اه وفي الغرر والروض ولو
استولد للعامل جارية القراض لم تصرام ولداً لانه لا يملك بالظهور اه (قوله العينية) بخلاف غير العينية
كالسمن وتعلم صنعة فهو مال قراض اه شرحا الروض والبهجة قول المتن (والحاصلة) اى كل منها (من
مال القراض) المشتري به شقص ورقيق وأرض وحيوان للتجارة اذا حصل في مدة التربص لبيع كل من
الامور المذكورة اه معنى (قوله) لأنها ليست من فوائد التجارة) اى الحاصلة بتصرف العامل في مال
التجارة بالبيع والشراء بل هى ناشئة من عين المال من غير فعل من العامل اه معنى (فرع) لو استعمل
العامل دواب القراض وجب عليه الاجرة من ماله للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن
العامل فان خالف فلا شئ فيه سوى الاثم سم على منهج ويشكل كون الاجرة للمالك على ما ذكره الشارح
من أن المهر الواجب على العامل بوطئه يكون في مال القراض اللهم الا ان يقال ما ذكره مبنى على أن مهر
الامة مطلقاً للمالك وان المراد بكونها للمالك انها تضم مال القراض كالمهر وهو الاقرب اه ع ش
(قوله وخرج بالحاصلة الخ) عبارة المعنى اما لو اشترى حيوانا حاملا فيظهر كما قال الاسنى تخريجه على نظير
من الفليس والرد بالعيب وغيرهما اه (قوله لو اشترى حيوانا حاملا الخ) ولو اشترى دابة او امة حائلاً ثم
حملت هل يجوز بيعها من كل منهما لكونها مال قراض او يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه اولا
يجوز لو احدهما لا اختصاص المالك بالحل فاشبه ذلك الدابة الموصى بحملها أو الحامل بحرقه نظراً والاقرب
الثاني ويكون ذلك كما لو استرد بعض المال فيفسخ القراض فيه ثم ان لم يظهر ربح فظاهر والا استقر
للعامل قدر حصته منه ويعرف مقدار الربح بتقويم الدابة غير حامل اه ع ش (قوله ولا يؤيده) اى القيل
(قوله او بعيب الخ) عبارة المعنى او العيب او المرض الحادثين اه وهى الموافقة قول الشارح الاق فاشبه
نقص العيب والمرض (قوله بأفة سبب) كحرق وغرق نهاية ومعنى (قوله اخذ بدله) عبارة النهاية
والمعنى أخذه أو أخذ بدله اه قول المتن (بعد تصرف العامل) اى بالبيع والشراء (قوله وله الخاصة)
اى للعامل اه ع ش عبارة المعنى وشرح المنهج والروض مع شرحه والخضم في البدل المالك ان لم يكن في
المال ربح والمالك والعامل اذا كان فيه ربح (قوله ثم يردده) اى بلا استئناف القراض اه (قوله كما
بحثناه) معتمد اه ع ش وفي البجيرمى عن الزياى اعتماده ايضاً ويأتى عن الاسنى والمعنى خلافه (قوله
وسبقهما اليه المتولى الخ) واختاره السبكي لكن القاضي قال بما قال به الامام وهو المعتمد ومعنى وروض مع
شرحه (قوله يرتفع) اى القراض بالتلف العامل (مطلقاً) اى سواء اخذ منه بدله ورده اليه ام لا اه ع ش

يظهر شرح مر (قوله ولو العامل) مشى في الروض على المهر الواجب وطء العامل يجعل في مال القراض
واعتمده شيخنا الشهاب الرملى ووجهه بانه فائدة عينية حصلت بفعل العامل كارباحه اه ويحتمل ان
يجرى ذلك في قيمة الولد فيما اذا ولد الموطوء فيكون مال قراض للتوجيه المذكور لكن الذى يظهر خلافه
والفرق مر قال في الروض فان جنى عبد القراض فهل يفديه العامل من مال القراض اولا وجهان اه
والمعتمد الاول وان قال في شرحه ان الوجه الثاني مر والله تعالى اعلم (قوله مالم يتلفه اجنبى الخ) اعتمده
مر وعبارة شرحه كعبارة الشارح (قوله ويؤخذ بدله) وانما لم يكن مال قراض قبل اخذه وقبضه كما كان

وسبقهما اليه المتولى وقال الامام يرتفع مطلقاً

أى وحيتذ يحتاج إلى استئناف القراض (قوله وعليه) أى ما قاله الامام (قوله يفسخ مطلقا) أى سواء دفع بدله ليكون مال قراض ام لا وفي صورة الدفع إنما يصير قراضا بعد جديد اه ع ش قول المتن (وإن تلف قبل تصرفه) ظاهره ولو بنحو غصب او سرقة واخذ بدله فليراجع (فرع) قال في الروض وان جنى عبد القراض فهل يفديه العامل من مال القراض وجهان اهو المعتمد الاول وإن قال في شرحه ان الواجهة الثاني مر اه سم (فرع) في المغنى والروض مع شرحه ولو قتل عبد القراض وقد ظهر في المال ربح فالقصاص بينهما فليس لاحدهما الافراد به فان عفا العامل عن القصاص سقطت وجبت القيمة كالمو عفا المالك ويستمر القراض في بدله ولو لم يكن في المال ربح فللمالك القصاص والعفو مجانا وإن تلف مال قراض اشترى بعينه شيئا قبل تسليمه انفسخ البيع والقراض وإن اشتراه في الذمة وتلف مال القراض قبل الشراء انقلب الشراء للعامل فيرفع القراض وإن تلف بعد الشراء وقع للمالك فلو كان المال مائة وتلف لزمه مائة اخرى اه (قوله ولا يجبر به) أى بالربح

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين) قوله في بيان إلى قوله وكان الفرق في النهاية إلى قوله لانه إلى ويحصل وقوله أى حيث إلى وباسترجاعه قول المتن (لكل فسخه) وللعامل بعد الفسخ بيع مال القراض إذا توقع فيه ربحا كان ظفر بسوق اوراغب ولا يشتري لارتفاع العقد مع كونه لا حظ له فيه معنى ونهاية قال ع ش ومحل نفوذ الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال او ضياعه وإلا لم ينفذ وينبغي ان لا ينفذ من المالك ايضا إن ظهر ربح والحالة ما ذكرنا فيه من ضياع حصة العامل اه (قوله متى شاء) إلى قوله حيث في المغنى إلى قوله أى حيث إلى باسترجاعه (قوله لانه وكالة ابتداء وشركة الخ) أى وكلها عقود جائزة اه معنى (قوله وشركة) أى بعد ظهور الربح (او جعالة) أى قبله (قوله ويحصل) أى الفسخ (قوله بقول المالك) الاولى بقوله ففسخته وقول المالك لا تصرف الخ (قوله ففسخته) او رفعته او باطلته او نحو ذلك نهاية ومعنى كنفخته ولا تبع ولا تشترع ع ش (قوله ولا تصرف) أى بعد هذا اه نهاية (قوله أى حيث الخ) راجع للصورتين جميعا اه ع ش (قوله وباسترجاعه الخ) وباعتاقه واستيلاده ولو حبس العامل ومنعه من التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخا له لعدم دلالة عليه بل بيعه إعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومعنى (قوله فقما استرجعه) أى وبقي في الباقي اه معنى (قوله حيث لا غرض الخ) اعتمدهم وحاصل المعتمد انكار القراض من المالك او العامل كانكار الوكالة من الموكل او الوكيل وانه لا فرق في جميع ذلك بين ان يكون الانكار ابتداء او بعد سؤال خلافا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الروض أى والمغنى اه سم عبارتهما اجيب أى عن استشكل تصحيح النووي والانزال بانكار القراض بانه ينبغي أن يكون كانكار الوكالة فيفرق بين كونه لغرض أو لا بان الفقه ما قاله النووي لأن صورة ذلك في الوكالة ان يستل عنها المالك فينكرها وصورته في القراض أن ينكره ابتداء حتى لو انعكس انعكس الحكم اه (نظير ما مر في الشركة) عبارة غيره كالوكالة قال ع ش مقتضى تشبيهه بالوكالة عدم انزاله بالخيانة قال الاذرعى الظاهر ولم اره نصا ان عامل المحجور عليه إذا خان أو غش ان عزل بخلاف عامل مطلق التصرف اه حواشى الروض وقياس ما مر للشارح مر من ان الوكيل عن المحجور عليه إذا فسق ان عزل عن بقاء المال في يده لا عن التصرف انه هنا كذلك وانه يفرق بين الابتداء والدوام اه

بدل المرهون رهنا في ذمة الجاني لان القراض أضنف لجوازه من الجانبين (قوله في المتن) وإن تلف قبل تصرفه الخ) ظاهره ولو بنحو غصب واخذ بدله فليراجع لم يفصح عما لو كان التلف للكل او البعض قبل التصرف بنحو غصب او سرقة واخذ بدله فليراجع حكم ذلك

(فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين الخ) (وبانكاره له حيث الخ) اعتمدهم وحاصل المعتمد ان انكار القراض من المالك او العامل كانكار الوكالة من الموكل او الوكيل وانه لا فرق في جميع ذلك بين ان يكون الانكار ابتداء او بعده سؤال خلافا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الروض (قوله

وعليه فقارق الاجنبى بان للعامل الفسخ فجعل إتلافه فسخا كالمالك بخلاف الاجنبى وفيما إذا أتلفه المالك يفسخ مطلقا ويستقر عليه نصيب العامل (وإن تلف) بعض المال (قبل تصرفه) فيه (ف) يحسب (من رأس المال في الاصح) ولا يجبر به لان العقد لم يتأكد بالعمل

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فسخه) متى شاء ولو في غيبة الآخر لانه وكالة ابتداء وشركة وجعالة انتهاء ويحصل بقول المالك ففسخته أولا تصرف أى حيث لا غرض فيما يظهر أخذا بما يأتي في الانكار وباسترجاعه المال فان استرجع بعضه فقيمما استرجعه وبانكاره له حيث لا غرض وإلا فلا كالوكالة وعليه يحمل تخالف الروضة وأصلها (ولومات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخ) نظير ما مر في الشركة وللعامل

البيع والاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارث وليس الوارث عامل مات الاباذن (١٠١) المالك وكان الفرق ان بيع العامل واستيفاء

من لو ازم عقده فلم يمنعها موت المالك بخلاف وارثه نعم يظهر تقييد جواز بيعه بما اذارجى فيه ظهور ربح اخذ اياي (ويلزم العامل) وان لم يكن ربح (الاستيفاء) لديون التجارة اى لرأس المال منها فقط كما اعتمده الاسنوى وغيره لتصريحهم في العروض بانه لا يلزمه الا تنضيض رأس المال فقط مع قياسهم مسألة الدين عليها لكن اعتماد ابن الرفعة ما اقتضاه المتن كالروضة واصلها انه يلزمه استيفاء الربح ايضا وتبعه السبكي وفرق بين هذا والتنضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيه محققة لكونه حاصل ايداه فاكفى بتنضيض قدر رأس المال فقط (اذا فسخ احدهما) او انفسخ لان الدين ناقص وقد اخذ منه ملكا تاما فليرد كما أخذ (وتنضيض رأس المال ان كان) ما يده عند الفسخ (عرضا) او نقدا غير صفة رأس المال اى بيعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال وان ابطله السلطان والاباع بالاغبط منه ومن جنس رأس المال فان باع بغير جنسه حصل به جنسه وانما يلزمه استيفاء ما ذكر وتنضيضه ان طلبه المالك او كان لمحجور عليه وحظه في ذلك ولا يتمتع بمنع

(قوله بعد موت المالك) وكذا للعامل بعد جنون المالك أو اغنامه بيع مال القراض واستيفاء ديونه بغير اذن الولي مغنى وروى مع شرحه (قوله وليس) اى البيع والاستيفاء (قوله الاباذن المالك) فان امتنع المالك من الاذن في البيع تولاه امين من جهة الحاكم ولا يقرر ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو لا يصح على العرض فان رض المال ولو من غير جنس رأس المال جاز تقرير الجميع فيكفى ان يقول ورثة المالك للعامل قررناك على ما كنت عليه مع قبوله اى لفظا او يقول المالك لورثة العامل قررناكم على ما كان مورثكم عليه مع قبولهم وكالورثة ولهم وكالموت الجنون والاغناء فيقرر المالك بعد الافاقة منهم ما ولى الجنون مثله قبل الافاقة ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العامل بربح نصيبه ويشارك في ربح نصيب الاخر مثاله المال مائة ووربحها مائتان مناصفة وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بيع مال القراض بستمائة فلكل منهما ثلاثمائة اذ للعامل من الربح القديم مائة ووربحها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث ووربحها مائتان مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع للمشتري قررناك على المبيع فقبل صح النكاح لانه لا بد فيه من لفظ التزويج او الانكاح مغنى وروى مع شرحه وقوله لا يقرر ورثة المالك الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ويجوز التقرير اى بان يقول قررناك وقوله وقرر العقد اى من جانب المالك او وارثه وقوله مقسوم بينهما اى الوارث والعامل وقوله ولو قال البائع الخ ذكره لمناسبته للتقرير في القراض اه (قوله اذارجى) كذا في اصله بخطه بالياء اه سيد عمر (قوله اياي) اى في قوله ولا يتمتع بمنع المالك الخ قول المتن (ويلزم العامل الاستيفاء) ولورضى المالك بقبول الحوالة جاز نهاية ومعنى اى الحوالة الصورية رشيدى عبارة ع ش فيه مسأحة لان الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من هو عليه اه واستيفاء المالك اياه بنفسه مثلا (قوله لكن اعتمده ابن الرفعة ما اقتضاه المتن الخ) وكذا اعتمده النهاية والمعنى وشراح الروض والمنهج عبارة السيد عمر وما اعتمده ابن الرفعة تحقيق بالاعتماد اه (قوله انه يلزم) الى قول المتن مثله في النهاية وكذا في المعنى الا قوله او برضاه الى المتن (والتنضيض) اى حيث لم يلزمه تنضيض ما زاد على رأس المال (قوله والمالية فيه محققة) اى بخلاف الدين (قوله لان الدين ناقص) اى لا نه قد يحى وقد لا اه ع ش (قوله ما يده) اى حسا او حكما ليشمل ما في الذمم اهرشيدى (قوله او نقدا غير صفة رأس المال) اى كالصالح والمكسرة اه مغنى (قوله والاباع) اى وان لا يوافق نقد البلد لرأس المال سم ورشيدى (قوله فان باع بغير جنسه) اى ولم يكن نقد البلد الذى باع به اغبط اخذ ايا قبله اه رشيدى (قوله حصل به جنسه) ولو قال رب المال لا اثق به جعل مع يده يد فى أوجه الوجهين لان الائتمان انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم أنه لا ينعزل حتى ينض المال ويعلم به المالك انها باع ع ش قوله جعل مع يده يد وينبغى ان اجرة ذلك على المالك اه وقال الرشيدى قوله وظاهر كلامهم الخ اى ولا ملازمة بين الانفساح والانعزال فليتأمل اه (قوله ان طلبه المالك) اى كلام الاستيفاء والتنضيض وكذا قوله في ذلك قال ع ش فلو كان المالك اثنين وطلب احدهما التنضيض والاخر عدمه فينبغى ان يقسم المال عروضا فما يخص من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التنضيض يباع ويسلم له جنس رأس المال اه (قوله مالم يقل) اى المالك (له) اى للعامل (قوله بتقويم عدلين) قضيته انه لا يكتفى بتقويم رجل وامرأتين ويوافقهما في الغصب عن العباب ثم هذا ظاهر في الاعيان واما اذا كانت ديونا فطريق قسمة ذلك ويحتمل ان يقال ان تراضى العامل والمالك على تعيين بعضها للعامل وبعضها للمالك فذاك والارفع الامر الى الحاكم فيستوفى فيها ويقسم الحاصل عليهما وعلى التراضى يكون ذلك كالحوالة فان تعذر على احدهما استيفاء ما عين له من الدين لم يرجع على صاحبه او يقسم كل واحد من

والاستيفاء) اى لديون التجارة (قوله وليس) اى البيع والاستيفاء ش (قوله لكن اعتماد ابن الرفعة الخ) اعتمده مر (والاباع الخ) اى وانه لا يوافق رأس المال ش

المالك ان توقع ربحا بظهور راغب مالم يقل له نفتسم بتقويم عدلين أو أعطيك نصيبك من الربح ناضا

ولم يزد راغب وخرج براس المال الربح لانه مشترك بينهما فلا يكلف احدهما بيعه نعم ان توقف تنضيض راس المال عليه بان كان بيع بعضه ينقص قيمته كعبد وجب بيع الكل كما بحثه في المطلب (وقيل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه العمل إلا لفائدة له ويرد بانه وطن نفسه على ذلك مطلقا (ولو ١٠٢) استرد المالك بعضه) اى مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجوع راس المال

الى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره (وان استرد) المالك بعضه بغير رضا العامل او برضاه وصرحا بالاشاعة او اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع رجحا ورأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسر وقع بعده (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشريين) فالربح سدس المال وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثان ان شرط له نصف الربح (وباقية من رأس المال) فتوعد ما في يده الى ثمانين لم يسقط نصيب العامل بل ياخذ منها واحدا وثلثين ويرد الباقي واستشكل الاسنوى كابن الرفعة استقلاله باخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه ان بقى وإلا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال إلا ينحورهن ولم يوجد حتى لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجاب بأن

الديون بالمحاصة على حسب ما يخص كلا منهما أصلا ورجحا وعش (قوله ولم يزد راغب) كما جزم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلام يؤثر نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف احدهما الخ) اى بل يقتسمانه ان شاء او يبيعهانه معااه عش (قوله عليه) اى يبيع مال القراض كله (قوله وجب بيع الكل) معتمد اه عش (قوله مطلقا) اى حصل فائدة او لا (قوله فلا ينفذ تصرف المالك فيه) اى في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها او قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصوير المسئلة وفيه بحث لما سياتى عن المطلب انه قرض حيثنذ فكيف يحكم بانه قرض للمالك ويمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه إلا في الاسترداد بغير رضاه فليتأمل سم على حجج اهرشيدى وقوله في المسترد يعنى في قدر نصيب العامل منه وقوله في شرح الروض اى والمعنى حيث استقط قول الشارح او برضاه الى المتن ثم قال في شرح فالمسترد شائع رجحا ورأس مال مانصه اما اذا كان الاسترداد برضا العامل فان قصد هو والمالك الاخذ من الاصل اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل بما يديه مقدار ذلك على الاشاعة فان اطلقا حمل على الاشاعة وحيثنذ الاشبه كما قال ابن الرفعة تكون حصة العامل قرضا نقله عن الاسنوى واقره ثم قال وإذا كان الاسترداد بغير رضاه لا ينفذ تصرفه في نصيبه وان لم يملكه بالظهور اهو سياتى عن عش الجمع بين كلامى الشارح بما يوافق ما في المعنى وشرح الروض قول المتن (سدسه) بالرفع مبتدأ (قوله من الربح) خبره والجملة خبر يكون سيد عمر وعش اى وجملة وباقية من رأس المال عطف على جملة الخبر قول المتن (وباقية) اى المسترد وهو ستة عشر وثلثان (من رأس المال) فيعود راس المال الى ثلاثة وثمانين وثلث اه معنى (قوله فلو عاد) الى قوله وقد يجاب في المعنى الى المتن في النهاية إلا قوله على ان ما في يده الى وخرج (قوله فلو عاد) اى بنحو انخفاض السوق (ما في يده) اى العامل وهو ثلاثة وثمانون وثلث (قوله وثلثين) بضم او ليه (قوله ويرد الباقي) وهو ثمانية وسبعون درهما وثلث درهم اه معنى (قوله فيه) اى المسترد (قوله به) اى بنصيبه من المسترد (قوله مالو استرده برضاه الخ) فيه اطلاق الاسترداد بالرضائم تفصيله بما بعده مع ان من جملة قوله المذكور الذى خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ سم على حجج اهرشيدى اقول بل حق المقام ما قدمناه عن المعنى (قوله فان قصد) اى المالك وكذا الضمير في قوله الاتى فان لم يقصد الخ (قوله اختص به) اى الماخوذ برأس المال قال الجبى فان اختلف قصد هما بان قصد المالك الاخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما قاله الشوبرى اه (قوله وحيثنذ)

(قوله ويستقر ملك العامل الخ) كذا شرح مر وقوله فيه اى في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها او قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصوير المسئلة وفيه بحث لما سياتى عن المطلب انه قرض حيثنذ فكيف يحكم بانه قرض للمالك ويمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه فيه إلا في الاسترداد بغير رضاه فليتأمل (قوله بل ياخذ منها واحدا الخ) اى وحيثنذ ينفذ تصرف المالك كما هو ظاهر (قوله واستشكل الاسنوى كابن الرفعة الخ) قد يستشكل ذلك ايضا بان الظاهر عدم جواز نظير ذلك في الشركة إذ الظاهر انه لو اخذ احدهما جزءا من المشترك لم يكن للآخر الاستقلال باخذ مقابلته بحيث يستقر لها ما اخذاه بل هو باق على حكم الاشتراك فالفرق (قوله مالو استرده برضاه) فيه اطلاقه الاسترداد بالرضائم تفصيله بما بعده مع ان من جملة قوله المذكور الذى خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ فتأمل (قوله وحيثنذ يملك العامل مما في يده قدر حصته الخ) اعتمده مر وينبغى ان له الاستقلال باخذه مما في يده كما تقدم

المالك لما تسلط باسترداد ما علم للعامل فيه جزء ممكن للعامل من الاستقلال بأخذ مثله ليتكافأ على أن ما في يده لما كان في تصرفه اى كان له به نوع تعلق يشبه الرهن فتتمكن من أخذه حقه منه وخرج بقولى بغير رضا العامل الى اخره مالو استرد برضاه فان قصد الاخذ من رأس المال اختص به او من الربح اختص به وحيثنذ يملك العامل مما في يده قدر حصته على الاشاعة فان لم يقصد احد ذينك حمل على الاشاعة

كما علم بما مرور جرح في المطلب ان نصيب العامل حينئذ قرض للمالك لاهية (وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لورج بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد (١٠٣) عشرين فربع العشرين حصة المسترد

ويعود رأس المال إلى خمسة

(وسبعين) لان الخسران إذا

وزع على الثمانين خص كل

عشرين خمسة فالعشرون

المسترد حصتها خمسة فيبقى

ما ذكر فلورج بعد قسم

بينها على ما شرطه (ويصدق

العامل يمينه في قوله لم ارجح)

عنه اصلا (أولم ارجح إلا

كذا) عملا بالاصل فيهما ولو

قال ربحت كذا ثم قال غلطت

في الحساب او كذبت لم يقبل

لانه اقر بحق لغيره فلم يقبل

رجوعه عنه نعم له تحليف

المالك وان لم يذكر شبهة

ويقبل قوله بعد خسرت ان

احتمل كان عرض كساد

(او اشتريت هذا للقراض

اولى) والعقد في الذمة لانه

أعلم بقصده أمالو كان الشراء

بعين مال القراض فانه يقع

للقراض وان نوى نفسه كما

قالة الامام وجزم به في

المطلب وعليه فتقسم بينة

المالك انه اشترى بمال

القراض لما تقرر انه مع

الشراء بالعين لا ينظر إلى

قصده وهو واحد وجهين في

الرافعي من غير ترجيح

ورجح جمع مقدمون مقابله

لانه قد يشترى به لنفسه

متعديا فلا يصح البيع وقد

يجمع بحمل ما قاله الامام

على ما اذنوى نفسه ولم

اي حين إذ اختص المأخوذ بالربح (قوله ان نصيب العامل حينئذ) اي حين إذ حمل على الاشاعة ش وكذا
إذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر اه سم (قوله قرض للمالك) هذا يشكل بما مر من انه لا ينفذ تصرف المالك
عند الاطلاق في حصة العامل الصريح في ان ذلك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يتمتع على المالك التصرف
فيه ويحجب عنه بان ما سبق هو بغير اذن من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه اه ع ش قول المتن (فلا يلزم
جبر حصة المسترد) وهو في المثال الاتي خمسة واما حصة الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي اه
بجبري قول المتن (فربع العشرين) اي التي هي جميع الخسران (حصة المسترد) فكانه استرد خمسة
وعشرين (ويعود رأس المال الخ) اي الباقي بعد المسترد وبعد حصة من الخسران اه معنى قول المتن
(إلى خمسة وسبعين) اي بضم العشرين الخاسرة بمعنى انه إذا حصل ربح جبرنا الستين بخمسة عشر فيصير
رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشرين خمسة من الخسران فاندفع ما يقال ان رأس المال يعود ستين
لانه لما كان الخسران عشرين وأخذ عشرين صار الباقي ستين اه بجبري (قوله لان الخسران) إلى قوله
وعليه فتقسم في النهاية والمغنى (قوله فلورج الخ) اي فلو بلغ المال ثمانين مثلا تقسم الخمسة بينهما نصفين
ان شرط المناصفة (قوله ويقبل قوله بعد) اي بعد ذكر الكذب او بعد اخباره بالربح معنى وشرح روض
عبارة الفرر اي بعد قوله ربحت ولومع قوله غلطت او كذبت اه (قوله خسرت) اي او تلف المال
اه روض (قوله ان احتمل الخ) فان لم يحتمل لم يقبل معنى وغرر قول المتن (للقراض) وان كان خاسرا
(اولى) وإن كان رابحا نهاية ومعنى (قوله والعقد في الذمة) قيد للثاني فقط اه معنى (قوله لانه اعلم الخ)
ولانه في الثانية في يده معنى واسنى (قوله فانه يقع للقراض) اي حيث اتفقا على ذلك (قوله ورجح جمع
مقدمون الخ) اي حيث اختلفا فيما حصل به الشراء فلا تخالف بينهما وهذا حاصل ما ذكره المؤلف م ر في
المحلين اه ع ش وقوله ما ذكره المؤلف اي م ر في هامش شرحه وسياتي انفا عن سم ما يوافقه (قوله
وان نوى نفسه) اعتمده م ر اي والمغنى اه سم (قوله كما قاله الامام الخ) قديقال مسألة الامام اذا لم
يختلفا بخلاف مسألة الوجهين م ر اه سم (قوله وعليه فتقسم الخ) هذا في غاية الاتجاه اه سم (قوله وهو
أحد الخ) اي سماع بينة المالك (قوله ورجح جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن
الامام والمطلب كما لا يخفى اه سم عبارة النهاية والمغنى والاوجه كما قاله جمع مقدمون عدم قبول بينة
المالك انه اشترى بمال القراض لانه قد يشترى الخ اه (قوله مقابله) اي مقابل احد وجهي الرافعي وهو
اي مقابله عدم قبول بينة المالك انه اشترى الخ (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به الروض اه سم قول
المتن (اولم تنهى عن شراء كذا) اما لو قال المالك لم اذنك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق
المالك نهاية وغرر وسم (قوله ثم ادعى النهي مطلقا) ادراجه في غاية البعد (قوله وتصويره بالثاني

(قوله ان نصيب العامل حينئذ) اي حين إذ حمل على الاشاعة ش (قوله حينئذ) وكذا اذا قصد الاشاعة كما هو
ظاهر (قوله قرض الخ) اعتمده م ر (قوله نعم له تحليف المالك الخ) اعتمده م ر (قوله وان نوى نفسه) اعتمده
م ر (قوله كما قاله الامام) قديقال مسألة الامام اذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين م ر (قوله وعليه فتقسم)
هذا في غاية الاتجاه (قوله ورجح جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن الامام والمطلب
كما لا يخفى (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به في الروض وعبارة وان قامت اي فيما اذا قال اشتريت
لنفسى بينته اي المالك بشرائه بمال القراض لم يحكم بها اي للقراض فيبطل العقد اي لانه قد يشترى لنفسه
بمال القراض عدوانا اه وقيل يحكم بها فلا يبطل العقد (قوله في المتن اولم تنهى عن شراء كذا) اما لو قال
المالك لم اذن لك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق اليك شرح م ر (قوله وتصويره بالثاني)

ينفسخ القراض ومقابله على ما اذا فسح وحينئذ فالذي يتجه سماع بينة المالك ثم يسأل العامل فان قال فسخت حكم بفساد الشراء والافلا (او
لم تنهى عن شراء كذا) سواء اطلق الاذن له ثم ادعى النهي مطلقا او عن شيء مخصوص ام اذن له في شيء معين ثم ادعى انه نهاه عنه وتصويره
بالثاني قاصر بل ظاهر كلامهم انهما لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النهي عن كذا بما لا يفسد شرطه صدق العامل ايضا

(الخ) أى كفى شرح الروض والبهجة (قوله ويشهد له) أى لظاهر كلامهم المذكور (قوله فى جنس) إلى قوله كما فى المغنى والى قوله ولو ادى المالك فى النهاية والمراد بالجنس ما يشمل الصفة (قوله او قدر راس المال وان كان الخ) فلو قارض اثنين على ان نصف الربح له والباقي بينهما بالسوية فربحا واحضرا ثلاثة الاف فقال المالك راس المال الفان وصدة احدهما وانكر الآخر وحلف انه الف فله خمسة ائة لانها نصيبه بزعمه وللمالك الفان عن راس المال لاتفاقه مع المعترف عليه وثلاثا خمسة ائة عن الربح والباقي منها للمقر لاتفاقهم على أن ما يأخذه المالك من الربح مثلا ما يأخذه كل من العامرين وما أخذه المنكر كالتلف ولو احضر الفين اخذ المنكر ربع الاف الزائد على ما اقر به لانه نصيبه بزعمه والباقي يأخذه المالك نهاية وروض وبهجة مع شرحهما وكذا فى المغنى لا قولهم ولو احضر الخ قال ع ش قوله هم والباقي يأخذه الخ اى ولا شيء للمقر اه قول المتن (ودعوى التالف) شامل للمالو ادعى تلفه ثم اعترف بيقائه ثم ادعى تلفه اه نهاية (قوله على التفصيل الاتى الخ) عبارة المنهج هناك وحلف فى ردها على مؤتمنه وفى تلفها مطلقا او بسبب خفى كسرقة او ظاهر كحريق عرف دون عوموه فان عرف عوموه واتهم فكذلك وان لم يتم صدق بلايين وان جهل طواب بيئته ثم يحلف انها تالتت به اه (قوله الاتى فى الوديعه) ومنه انه اذا لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا صدق بيمينته لكن هل من السبب الخفى مالو ادعى موت الحيوان ام لافيه نظرا ولا يبعد انه ان غلب حصول العلم به لادل بحلته كوت جل فى قرية او عملة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا بيئته والا كان كان بيرية او كان الحيوان صغيرا لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفى اه ع ش (قوله كان خلط الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان قارضه على ما بين فى عقدين نكاحهما ضامن لتعديده فى المال بل ان شرط فى العقد الثانى به بالتصرف فى المال الاول ضم الثانى الى الاول انسدا لقراض الثانى وامتنع الخلط لان الاول استقر حكمه ربحا وخسرا وان شرط قبل التصرف صح وجاز الخلط وانه دفعه امعانه ان شرط الربح فيها مختلفا امتنع الخلط ويضمن العامل ايضا لو خلط مال القراض بماله او قارضه اثنان فخلط مال احدهما بمال الآخر ولا ينزل بذلك عن التصرف كما قاله الامام عن الاصحاب اه عبارة الانوار ولو دفع الفاقرا ضامنا ثم الفاقرا ضا وقال ضمه الى الاول فان لم يتصرف بعد فكال دفع معاوان تصرف ففسد القراض فى الآخر والخلط مضمن ولو عقده له عقدا صحيحا لم يحز الخلط اه (قوله لا يمين به) اى بسبب الخلط اه ع ش (قوله كما مر) اى فى شرح ولا يسافر بالمال (قوله ما لا يمكن القيام الخ) اى بنفسه اه مغنى (قوله فتلف بعضه) انظر مفهومه اه سم ولعل مفهومه انه ان تلف كله لا يضمن الكل بل البعض الخارج عن قدرته (قوله فتلف بعضه) اى بعد عمله فيه كما هو نص البويطى اه رشيدى (قوله ضمنه) ظاهره وان علم المالك عجزه كما صرح به فى شرح الارشاد وفيه شىء لتفريط المالك بتسليمه مع ذلله اه سم عبارة البجيرمى عن شرح المناوى على متن عماد الرضا فى اداب القضاء للشيخ الاسلام وقيد الاذرى بما اذا ظن المالك قدرته على جميعه او حمل حاله اما اذا علم حاله فلا ضمان اه (قوله وطرد الخ) عبارة النهاية وينبغى طرده فى الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشى كالاذرى وبحث اى الاذرى ايضا انه لو كان القراض لغير الدفع دخل المال فى ضمان العامل بمجرد اخذه اه (قوله انه قرض) اى فليزمه مثله (قوله والعامل انه الخ) اى فلا يلزمه شىء (قوله حلف العامل الخ) وفاقا لشرحى الروض والمنهج وخلافا للنهاية عبارة صدق المالك بيمينته كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه القمولى فى جواهره وفاقى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للبعوى وابن الصلاح وقال فى الخادم انه الظاهر ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بيمينته اى ولا اجرة للعامل نعم لو اقاما بينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لزيادة عليها اه قال سم بعد سردها قوله مر نعم لو اقاما بينتين الخ اى فى هذه الصورة وفى دعوى العامل

ويشهد له تعليمهم بان الاصل عدم التمسى (و) يصدق العامل بيمينه أيضا (فى جنس او) قدر راس المال وان كان هناك ربح لان الاصل عدم دفع زيادة اليه (و) فى (دعوى التالف) على التفصيل الاتى فى الوديع لانه أمين مثله ومن ثم ضمن بما يضمن به كان خلط مال القراض بمالا يمين به ومع ضمانه لا يعزل كما مر فيقسم الربح على قدر المالكين نعم نص فى البويطى واعتمده جمع المتقدمون انه لو اخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لانه فرط باخذه وطرد فى الوكيل والوديع والوصى ولو ادعى المالك بعد التالف انه قرض والعامل افاق به ابن الصلاح كما ابغوى لان الاصل عدم الضمان

أى كفى شرح الروض (قوله فتلف بعضه) انظر مفهومه (قوله ضمنه) ظاهره وان علم المالك عجزه وفيه شىء لتفريط المالك بتسليمه مع علمه ثم رايته فى شرح الارشاد قال اى وان جهل المالك حاله كما هو ظاهر اه

وخالقهما الزركشي فرجع تصديق المالك وتبعه ذير واحد وجمع بعضهم بحمل الاول (١٠٥) على ما اذا كان التالف قبل التصرف لانهما

حينئذ اتفقا على الاذن
واختلفا في شغل الذمة
والاصل برأتها وحل الثاني
على ما اذا كان بعد التصرف
لان الاصل في التصرف
في مال الغير انه يضمن مالم
يتحقق خلافه والاصل عدمه
اما قبل التالف فيصدق
المالك لان العامل يدعى
عليه الاذن في التصرف
وحصته من الربح والاصل
عدمهما ولا ينافي ما هنا مامر
آخر العارية من تصديق
المالك في الاجارة دون
الاخذ في العارية لا تفاقمهما
ثم على بقاء ملك المالك
وانما اختلفا في ان انتفاع
مضمون والاصل في الانتفاع
بملك الغير الضمان ولو اقاما
في مسألة القرض والقرض
بينتين قدمت بينة المالك
على احد وجهين روجه ابو
زرعة وغيره لان معها زيادة
علم بانتقال الملك الى الاخذ
وقال بعضهم الحق التعارض
اي فيأتي مامر عند عدم
البينة ولو قال المالك قرضا
والاخذ قرضا صدق
الاخذ كما جزم به بعضهم
وترتب عليه احكام القرض
وخالفه غيره فقال لو اختلفا
في القرض والقرض او
الغصب والامانة صدق
المالك قال البغوي ولو
ادعى المالك القرض والاخذ
الوديعة صدق الاخذ لان
الاصل عدم الضمان وخالفه
في الانوار فقال في الدعاوى

القرض والمالك التوكيل وقوله لزيادة علمها اي بوجوب الاجرة كذا قررره مراه (قوله فرجع تصديق المالك الخ) وجزم به في الروض واقى به شيخنا الرملي واعتمده ولده اه سم قال البجيرمي وهذا هو المعتد اه (قوله اما قبل التالف الخ) فالخاصل على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التالف وبه اه سم (قوله قبل التالف) اي وبعد التصرف وظهور الربح اخذان التعليل (قوله وحصته من الربح) لعل هذا هو محط التعليل والا فالاذن في التصرف موجود في القرض ايضا (قوله ما هنا) اي من تصديق العامل (قوله في الاجارة) اي في دعواها و (قوله في العارية) اي في دعواها (قوله ولو اقاما الخ) اي بعد التالف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره اه سم اي كالتناية (قوله روجه ابو زرعة الخ) اي وشرح الروض (قوله اي فتاى مامرا الخ) اي من تصديق العامل او المالك اه سم (قوله ولو قال المالك الخ) عبارة النهاية اما لو كان المال باقيا وقال المالك دفعته قرضا في حصته من الربح وقال الاخذ اخذته قرضا صدق الاخذ يمينه والربح له اي جميعه وبدل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه الابينة كما اقى به الوالدر رحمه الله تعالى اه (قوله صدق الاخذ كما جزم الخ) اقى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمده ولده وكذا اقى به الجلال السيوطي واقى ايضا شيخنا الشهاب الرملي بانه لا اجرة له ولا يقبل قوله في الردم واخذة له بمقتضى دعواه ويوافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه احكام القرض اذا اجرة للمقرض ولا يقبل قوله في الردم واخذة له في الرادوا علم ان هذا مأمور بالاخذ مع بقاء المال بخلاف ما تقدم في مسألة الزركشي فلو كان الاختلاف هنا بعد التالف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر فلو اقاما بينتين اي في مال كان الباقي اتجه تقديم بينة الاخذ لان معها زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابي زرعة وغيره اه سم (قوله فقال) اي الغير (لو اختلفا في القرض والقرض) المتبادر بما قبله بان يدعى المالك القراض والعامل القرض (قوله ولو ادعى المالك القرض والاخذ والوديعة الخ) لعله بعد التالف (قوله وخالفه في الانوار الخ) اعتمده هذا مراه اه سم ويأتي عن المغني والروض اعتماده ايضا (قوله فيما لو ابدل الخ) اي فيما لو ادعى المالك القرض والاخذ

ولا يخفى أن حالة الجهل أولى بالضمان فالمبالغة بها غير ظاهرة فليتأمل (قوله وخالقهما الزركشي فرجع تصديق المالك وتبعه غير واحد) وجزم به في الروض واقى به شيخنا الرملي واعتمده ولده قال في شرحه ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك يمينه اي ولا اجرة للعامل نعم ان اقاما بينتين قدمت بينة العامل لان معها زيادة علم اه وقوله ان اقاما بينتين اي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علم اي بوجوب الاجرة كذا قررره (قوله اما قبل التالف فيصدق المالك الخ) فالخاصل على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التالف وبه اه سم (قوله ولو اقاما في مسألة القرض والقرض بينتين) اي بعد التالف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره (قوله روجه ابو زرعة) واعتمده مراه (قوله اي فيأتي مامر عند عدم البينة) اي من تصديق العامل او المالك (قوله صدق الاخذ كما جزم به بعضهم) اقى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمده ولده وكذا اقى به الجلال السيوطي فقال الذي يظهر تصديق العامل لان معه يداو بلغنى انه منقول عن المالكية كذلك اه لكن قد يخدش تعليقه تسليمه ان يده ناشئة عن دفع المالك اليه وانه في الاصل مال المالك واقى ايضا شيخنا الشهاب الرملي بانه لا اجرة له ولا يقبل قوله في الردم واخذة له بمقتضى دعواه انتهى ويوافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه احكام القرض اذا اجرة للمقرض ولا يقبل قوله في الردم واخذة له في الرادوا علم ان هذا مأمور بالاخذ مع بقاء المال بخلاف ما تقدم فيما لو ادعى المالك القرض والاخذ القراض عن الزركشي وغيره من تصديق المالك فانه فيما بعد التالف كما تقدم فلو كان الاختلاف هنا بعد التالف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر (قوله صدق الاخذ) فلو اقاما بينتين اتجه تقديم بينة الاخذ لان معها زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابي زرعة وغيره (قوله وخالفه في الانوار الخ)

فيما لو ابدله الوديعة بالوكالة صدق المالك

والوكالة والوديعة متحدان لان الابداع توكل والوجه ما قاله البغوي ثم رأيت أبا زرعة بحثه وكأنه لم يطلع عليه وعلمه بان الاصل براءة ذمته والاصل عدم انتقال الملك عن الدافع (١٠٦) وعدم الصيغة من الجانبين المتطرفة في القرض دون الوديعة ثم استدل بما مر اول القرض

انهما لو اختلفا في ذكر البذل صدق الاخذ ويقول الروضة لو بعث لبيت من لا دين له عليه شيئا ثم قال بعثته بعوض صدق المبعوث اليه وما نحن فيه اولى وانما صدق مطعم مضطر في انه بعوض حملا للناس على هذه المكرمة العظيمة وابقاء النفوس وايضا الاصل هنا عدم انتقال الملك بخلافه ثم (وكذا) يصدق في (دعوى الرد في الاصح) كالوكيل يجعل لانه اخذ العين لمنفعة المالك وانتفاعه هو ليس بها بل بالعمل فيها وبه فارق المرتن والمستأجر ولو ادعى تلفا ووردا ثم اكدب نفسه ثم ادعى احدهما وامكن قبل كمالو ادعى الربيع ثم اكدب نفسه ثم قال خسرت وامكن (ولو اختلفا في المشروط) له اهو النصف او الثلث مثلا (تحالفا) لاختلافهما في عوض العقد مع اتفاقهما على صحته فاشبهنا اختلاف المتبايعين (وله اجرة المثل) لتعذر رجوع عمله اليه فوجب له قيمته وهو اجرة مثله وللمالك الربيع كاه ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف نظير ما مر في البيع

(كتاب المساقاة)

الوكالة (قوله والوكالة والوديعة الخ) دليل لخالفه الانوار (قوله والوجه ما قاله البغوي) مشى في آخر العارية على خلاف ما قاله البغوي اه سم (قوله بحثه) اي ما قاله البغوي من تصديق الاخذ وكذا ضمير عليه (قوله وكأنه الخ) اي ابا زرعة وكذا ضمير وعلمه المستتر وضمير استدل (قوله له عليه) الضمير الاول لمن والثاني "باعث" (قوله هنا) اي فيما نحن فيه و (قوله ثم) اي في مسألة المضطر (قوله كالوكيل) الى الكتاب في النهاية والمغنى لا قوله يجعل وقوله ولو ادعى الى المتن (قوله وانتفاعه) اي العامل بالربح (هو ليس) اي الانتفاع (بها) اي بالعين قول المتن (ولو اختلف الخ) وان قال العامل قارضتي فقال المالك وكلتك صدق المالك يمينته ولا اجرة للعامل مغنى وروض وفي شرحه فان اقاما يمينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لان معها زيادة علم اه قول المتن (تحالفا) ولو كان القراض لمحجور عليه ومدعى العامل دون الاجرة فلا تحالف كمنظيره في الصداق نهاية ومغنى وشرح روض (قوله فاشبهنا) الظاهر فاشبهنا اي بالافراد لكن في اصله بصورة التثنية فهو على تقدير مضاف اه سيد عمر اي والاصل اشبهنا اختلافهما (قوله ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف) بل يفسخانه أو أحدهما أو الحاك كافي زيادة الروضة عن البيان وان أشعر كلام المصنف بانه يفسخ بمجرد التحالف وصرح به الروياني مغنى وعش وذكر سم عن شرح الروض ما يفيد (خاتمة) لو اشترى العامل ولو ذميا ما يمتنع بيعه كخمر او ام ولد وسلم للبائع الثمن ضمن وان كان جاهلا او قارضا ليجلب من بلدة الى اخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجارة ولو اشترى بالعين لمقارضين له رقيقين فاشتباه عليه وقعاه وغرم لهما الالفين لتفريطه بعدم الافراد لقيمتها وان مات العامل واشتباه مال القراض بغيره فكالوديع يموت وعنده الوديعة واشتباهت بغيرها وسيأتي في بابها وان جنى عبد القراض فهل يفسده العامل من مال القراض كالفقة عليه او لا وجهان اصحهما نعم اه نهاية وكذا في المغنى والروض مع شرحه الامسئلة موت العامل وقوله اصحهما نعم فقالا ارجحهما لا يفيد به المالك من مال نفسه لا من مال القراض كمالو ابق فان نفقة رده على المالك وإن كان في المال ربح اه

(كتاب المساقاة)

(قوله هي معاملة) الى قوله وأقضى في المغنى لا قوله وبالغ الى وأركانها والى قوله وليس كازعم في النهاية الا قوله وبه يندفع الى لكن انتصر وقوله وأشار اليه الى المتن (قوله معاملة) اي بصيغة معلومة فيؤخذ منه جميع اركانها اه بجري (قوله على تعهد شجر) اي مخصوص هو النخل والعنب بسقى وغيره (قوله من السقى) خبر ثان لقوله هي عبارة النهاية والمغنى وهي مأخوذة من السقى بفتح السين وسكون القاف اه وفي ع ش عن سم على منهج وقيل من السقى بكسر القاف وتشديد الياء وهو صغار النخل اه (قوله الذي هو الخ) هذا في معنى العلة لا اخذها من السقى دون غيره والمراد أن عمل العامل وإن لم يكن قاصرا على السقى لكنه لما كان اكثر اعمالها نفعا ومؤثرا اخذت منه (قوله قبل الاجماع) هذا صريح في انها يجمع عليها مع ان ابا حنيفة منعها كما سيأتي إلا ان يقال لم يعتد بخلافه لشدة ضعفه كما اشار اليه بقوله الاتي وبالغ ابن المنذر الخ (قوله والحاجة ماسة اليها الخ) لان مالك الاشجار قد لا يحسن تعدها ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ

اعتمد هذا مر (قوله والوجه ما قاله البغوي) مشى في آخر العارية على خلاف ما قاله البغوي (قوله كالو ادعى الربح الخ) وان اقر بربح ثم ادعى غلطا او كذبا لم يقبل قاله في الروض وقد تقدم هذا في الشرح بزيادة (قوله ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف الخ) قال في شرح الروض وإذا تحالفا ففسخ العقد واختص الربح والخسران بالمالك، ووجب الاجرة عليه للعامل اه وقول الشارح ولا يفسخ العقد بالتحالف لا ينافي ذلك لان الانفساخ غير الفسخ اه والله تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

هي معاملة على تعهد شجر بجزء من ثمرته من السقى الذي هو أهم اعمالها

والاصل فيها قبل الاجماع معاملته ^{صلى الله عليه وسلم} يهود خيبر على نخلها وارضها بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع رواء الشيطان والحاجة ماسة اليها

والاجارة فيها ضرر بتغير قيم المالك حالا مع انه قد لا يطلع شئ وقد يتهاون الاجير في العمل لاخذها الاجرة وبالغ ابن المنذر في رد مخالفة ابي حنيفة
رضي الله عنه فيها ومن ثم خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تحتل الجهالات (١٠٧) مردود بان اهل خيبر كانوا امستامين

واركانها ستة عاقدان
ومورد وعمل وثمر وصيغة
وكلها مع شروطها تعلم من
كلامه (تصح من) مالك
وعامل (جائز التصرف)
وهو الرشيد المختار دون
غيره كالقراض (و) تصح
(لصي ومجنون) وسفيه
من وليهم (بالولاية) عليهم
عند المصلحة للاحتياج
الى ذلك وليت المال من
الامام والوقف من ناظره
واقى ابن الصلاح بصحة
ايجار الولي لياض ارض
موليه باجرة هي مقدار منفعة
الارض وقيمة الثمر مساقاة
المستاجر بسهم للمولى من
الف سهم بشرط ان لا يعد
ذلك عرفا غبا فاحشا في عقد
المساقاة بسبب انضمامه
لعقد الاجارة وكونه نقضا
بجور بزيادة الاجرة الموثوق
بها ورده البلقيني بما حاصله
انهما صفتان متباينتان فلا
تنجز احداهما بالآخرى وبه
يندفع استشهاده الزركشي
له بان الولي اذا وجد اشتراه
للمولى معيبا والغلبة في
بقائه ابقاءه ولو بلا ارش
لكن انتصر له ابو زرعة
بعد اعتماده له بانه ما زال
يرى عدول النظار والقضاة
الفقهاء يفعلون ذلك ويحكمون

قد لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل مغنى وشرح منهج (قوله والاجارة) جواب
عما يقال ان الحاجة تندفع بالاجارة (قوله قد لا يطلع الخ) اي قد لا يحصل له شئ من الثمار مغنى وشرح منهج
(قوله في رد مخالفة ابي حنيفة الخ) والرد مضاف الى مفعوله والمخالفة الى فاعله (قوله ومن ثم) اي من اجل
اشتداد ضعف منع ابي حنيفة للمساقاة (قوله وزعم الخ) رد لجواب ابي حنيفة عن الخبر بان المعاملة الخ (قوله)
مردود بان اهل خيبر الخ) اي والمعاملة انما تحتل الجهالات مع الحرابين رشيدى وعش (قوله وعامل
الخ) ولو كان العامل صبي لم تصح وله اجرة المثل ويضمن بالاتلاف لا نه لم يسلطه على الاتلاف لا بالتلف
ولو بتقصير مراه سم على حج وقوله لم تصح اي اذا عقدها بنفسه بخلاف مالو عقده له وليه لمصلحة فينبغي الصحة
كايجاره للرعي مثلا وقد يشمله قول المصنف ولصي بان يراد في ماله او ذاته ليكون عاملا له عش (قوله دون
غيره) اي جائز التصرف (قوله تصح) استغنى المحل والمنى عن تقديره وتقدير قوله من وليهم بتقدير لنفسه
عقب جائز التصرف والمعنى حيث ذكروا في الرشيدى تصح من جائز التصرف وصحتها منه لا فرق فيها بين كونها
لنفسه بالاصل او بين كونها لصي ومجنون بالولاية (قوله وليت المال الخ) عبارة شرح الروض وفي معنى الولي
الامام في بساتين بيت المال ومن لا يعرف ما السكوك كذا بساتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه وكذا في
المغنى والنهاية لكن بلفظ كما قاله الزركشي (قوله من الامام) اي او نائبه ولو تبن المالك بعد ذلك هل يصح
التصرف ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة باقية اخذها والارجع على
بيت المال اه عش (قوله ارض موليه) اي ارض بستانه (قوله وقيمة الثمر) عطف على منفعة الخ (قوله)
ثم مساقاة الخ) عطف على ايجار الخ (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله لا لا يعد اي بعدم العد (قوله ورده
البلقيني الخ) عبارة النهاية ورد البلقيني الخ مردود كما قاله الولي العراقي بانه لم يزل الخ اه (قوله انتصر له)
اي لا بن الصلاح وقد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضم احد العقدين الى الآخر يحصل من مجموعهما اكثر
مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل
او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه ما ذكره بل وجوبه وقد يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة
الخ سم على حج اه عش بقى مالو تساوى الحاصلان ولم يخف التعطل ولعل الاقرب حينئذ عدم الجواز
لعدم المصلحة فليحرر (قوله ويحكمون به) اي فصار كما لجمع عليه اه عش قول المتن (وموردها) اي
ما يرد صيغة عقد المساقاة عليه أصالة اهمغنى (قوله وتجوز صاحب الخصال الخ) وفاقا للنهاية عبارة
وموردها النخل ولو ذكر كورا كما اقتضاه اطلاقه وصرح به الخفاف وقد يثار فيه بانه ليس الخ اه قال عش
قوله الخفاف هو صاحب الخصال اه عبارة الحلبي قوله كونه نخلا ولو ذكر كوراه و ذكر اهل الخبرة ان ذكر
النخل قد تشره قول المتن (في سائر الاشجار المثمرة) احتراز بالاشجار عما لا ساق له كالبطيخ وقصب السكر

(قوله مردود بان اهل خيبر الخ) يتامل هذا الرد (قوله كانوا امستامين) اي وهم لهم احكام المسلمين (قوله)
وليت المال من الامام الخ) عبارة شرح الروض وفي معنى الولي الامام في بساتين بيت المال ومن لا يعرف
ما السكوك كذا بساتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه (فرع) لو كان العامل صبي لم يصح وله اجرة
المثل ويضمن لصي بالاتلاف لا بالتلف ولو بتقصير لانه لم يسلطه على الاتلاف مراه (قوله لكن انتصر له
ابو زرعة الى قوله وبانهم اغتفروا الغنى الخ) قد يقال ان كان الحال بحيث لو لم ينضم احد العقدين الى
الآخر حصل من مجموعهما اكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث
لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه ما ذكره بل وجوبه وقد
يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ فليتامل (قوله بانه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا التني انه

به وبانهم اغتفروا الغنى في احد العقدين لاستدراكه في الآخر لتعين المصلحة فيه المترتب على تركها ضياع الشجر والثمر (وموردها النخل
والعناب) للتمس في النخل والحق به العناب مجامع وجوب الزكاة واما كان الخرص وتجوز صاحب الخصال لها على فحول النخل مقصودة
منظر فيه بانه ليس في معنى المنصوص عليه وبانه بناء على اختياره القديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة)

لقوله في الخبر السابق من
ثمر او زرع ولعموم الحاجة
واختيار الجديد المنع لانها
رخصة فتخص بموردها
وعليه يتمتع في المقل كما صححه
المصنف وتصح على اشجار
ثمرة تبعاً للنخل والعنب
إذا كانت بينهما وان كثرت
وشرط بعضهم تعذر افرادها
بالسقي نظير المزارعة وعليه
فيأتي هنا جميع ما يأتي ثم
من اتحاد العامل وما بعده
ويشترط رؤية المساق
عليه وتعيينه فلا يصح على
غير مرئي ولا على مبهم
كأحد الحديقين ولا يأتي
فيه خلاف إحدى الصريتين
السابق للزوم المساقاة (ولا
تصح انخابرة) قيل باتفاق
المذاهب الاربعة (وهي
عمل الارض) أي المعاملة
عليها كما باصله وعبر به في
الروضة وأشار إليه هنا بقوله
وهي هذه المعاملة (بعض
ما يخرج منها والبذر من
العامل ولا المزارعة وهي
هذه المعاملة والبذر من
المالك) للنهي الصحيح عنهما
ولسهولة تحصيل منفعة
الارض بالاجارة واختار
جمع جوازهما وتناولوا
الاحاديث على ما إذا شرط
لواحد زرع قطعة معينة
ولآخر أخرى واستدلوا
بعمل عمر رضي الله عنه
وأهل المدينة ويرد بانها

وبالثمرة عن غيرها كالتوت الذكرو وما لا يقصد ثمره كالصنوبر فلا تجوز المساقاة عليهما على القولين اه
معنى (قوله لقوله) إلى قوله وشرط في المغنى (قوله في الخبر السابق من ثمر وزرع) أن يدفع بأن قوله في الخبر
من ثمر بعد قوله على نخلها مصروف لثمر النخل فليتأمل سم ورشيدى وعش (قوله واختير) عبارة النهاية
والغنى واختاره المصنف في تصحيح التنبيه اه (قوله لانها رخصة) في رده لدليل القديم نظراً لأنه استدل بعموم
الثمر في الخبر لا بالقياس (قوله فيخص بموردها) أن يقال يرد عليه قياس العنب فان فرق بتحقق شرط القياس
في العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة ومنع القياس فيها وإيضاً فعدم الحاق سائر الاشجار
حينئذ لعدم تحقق شرط القياس لا للكون رخصة فليتأمل على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح
جواز القياس في الرخص خلافاً لابي حنيفة سم على حج اه رشيدى (قوله وعابه) أي الجديد اه عش (قوله
في المقل) أي الدوم اه عش عبارة القاموس والمقل المكي ثمر شجر الدوم اه (قوله والعنب) الواو
بمعنى اوو (قوله بينهما) أي بين النخل والعنب اه عش (قوله وشرط بعضهم الخ) عبارة النهاية وشرط
الزر كشي بحثاً تعذر الخ اه عبارة الفرغ فان ساقى عليها تبعاً لنخل او عنب فالاصح في الروضة الصحة كالزراعة
ويؤخذ من التشبيه انه يعتبر في ذلك عسر افرادها بالسقي كالزراعة وكلام الماء ردى يفهمه اه وظاهر
صنيع المغنى وشرحي الروض والمنهج ان لافرق حيث اطلقوا وسكتوا عن قيد عسر الافراد (قوله وعليه فيأتي
هنا جميع ما يأتي الخ) منه ان لا يقدم الزراعة بان يأتي بها عقب المساقاة كما سياتي فيشترط هنا ان تتأخر المساقاة
على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقيتك
على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع اه سم اقول وقد يفيد قول المغنى والروض
مع شرحه في المزارعة مانصه وافهم الاول انه لا يغنى لفظ احدهما عن الاخر ولكن لوان بلفظ يشملهما
كعام لملك على النخل واليباض بالنصف فيهما كفي بل حكى فيه الامام الاتفاق اه حيث صرح بلفظ النخل
واليباض (قوله على غير مرئي الخ) ولا على غير مغروس كما يأتي قول المتن (ولا تصح انخابرة الخ) ولا المشاطرة
المساة ايضاً بالمناسبة بموحدة بعد صادمه التي تفعل بالشاك وهي ان يسلم اليه ارضاً ليغرسها من عنده
والشجر بينهما وفي تناو القفال ان الحاصل في هذه الصورة للعامل والمالك الارض اجرة مثلها عليه اه معنى
(قوله وعبر به) أي بلفظ المعاملة (قوله وأشار) أي المصنف (اليه) أي إلى ان المراد بالعمل المعاملة (هنا)
أي في المنهاج (بقوله الخ) أي في تعريف المزارعة الاتي انفا (قوله واختار جمع) عبارة الفرغ والمغنى
وشرحي الروض والمنهج واختار النووي تبعاً لابن المنذرو ابن خزيمة والخطابي صحتهما معا ولو منفردين
لصحة اخبارهما وحلوا اخبار النهي على ما إذا الخ اه (قوله لواحد) أي من المالك والعامل و(قوله زرع
قطعة) أي ما يخرج منها و(قوله أخرى) أي قطعة أخرى أي زرعها (قوله بابها) أي اعمال عمر وأهل المدينة
لا يوجد فيه وجوب الزكاة وامكان الخرص الا ان يقال هذا باعتبار ما من شأنه باعتبار الجنس ويدعى شمول
الثمر في لفظ النص لطلع الذكور وحينئذ لا يلزم بناء هذا على القديم (قوله لقوله في الخبر السابق من ثمر او
زرع) قد يدفع بأن قوله في الخبر من ثمر بعد قوله على نخلها مصروف لثمر النخل فليتأمل (قوله لانها رخصة)
في رده لدليل القديم نظراً لأنه استدل بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فتخص بموردها يقال يرد
عليه قياس العنب فان فرق بتحقق شرط القياس ان العنب دون غيره فلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة
ومنع القياس فيها وإيضاً فعدم الحاق سائر الاشجار حينئذ لعدم تحقق شرط القياس لا للكون رخصة
فليتأمل على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح جواز القياس في الرخص خلافاً لابي حنيفة
(قوله وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي ثم) منه كما سياتي ان لا يقدم الزراعة بان يأتي بها عقب المساقاة كما سياتي
فيشترط هنا ان تتأخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل
والعنب على غيرهما فقال ساقيتك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع (قوله
وأشار اليه هنا بقوله وهي هذه المعاملة) أي الاتي انفا فعمل ان قول المتن عمل بمعنى المعاملة (قوله

وقائع فعلمية محتمة في المزارعة لكونها اتباعا وفي المخابرة لكونها باحدى الطرق الاتية ومن زارع على ارض بجزء من الغلة فعطل بعضها
لزمه اجرته على ما اقر به المصنف لكون غلظه التاج الفزاري وليس كما زعم في البحر (١٠٩) التصريح بما اقر به لكون في المخابرة فيحمل

كلامه عليه وصرح السبكي
بان الفلاح لو ترك السقي
مع صحة المعاملة حتى فسد
الزرع ضمنه لانه في يده وعليه
حفظه (فلو كان بين النخل)
او العنب (ياض) اي
ارض لا زرع فيها ولا شجر
(صحت المزارعة عليه مع
المساقاة على النخل) او
العنب تبعا للمساقاة لعسر
الافراد وتليه حمل ما مر من
معاملة اهل خيبر على شطر
الثرو الزرع (بشرط اتحاد
العامل) اي ان لا يكون
من ساقاه غير من زارعه
وان تعدد لان افرادها
بعامل يخرجها عن التبعية
(وعسر) هو على بابها على
الاجرة خلافا لجمع بل
قولهم الاتي وان كثير
(لبياض) صريح فيه فتعين
حمل التعذر في عبارة الروضة
واصلها عليه وكذا تعبير
آخريين بعدم الامكان
(افراد النخل بالسقي و)
افراد (الياض بالعمارة)
اي الزراعة لان التبعية انما
تتحقق حينئذ بخلاف تعسر
احدهما (والاصح انه
يشترط ان لا يفصل بينهما)
اي المساقاة والمزارعة
المتابعة بل ياتي بهما على
الاتصال لتحصل التبعية

(وقائع الخ) اي وبان فعل الصحابي واهل المدينة ليس بحجة اه رشدي (قوله فعطل بعضها) اي لم يزرعه
(قوله لزمه اجرته الخ) اي اذا صحت المعاملة اخذا بما ياتي عن السبكي اه كردى (قوله لكن غلظه فيه
التاج الفزاري) وقال بعدم لزوم وهو الاوجه معنى ونهاية قال ع ش وخرج بالمزارعة المخابرة فيضمن وبه
صرح ابن حجب اه (قوله لكن في المخابرة) كان الفرق ان المخابر في معنى مستاجر الارض فيلزمه اجرته وان
عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر
اتلافها فلا وجه للزوم سم على حج اه ع ش (قوله كما زعم) اي التاج و (قوله كلامه) اي المصنف اه كردى
(قوله عليه) اي عقد المخابرة (قوله لو ترك السقي) في الروض مع شرحه ترك سقيها اي الارض عمدا اه
فقيد بالعمد اه سم (قوله مع صحة المعاملة) اي بخلافه مع فسادها اذا يلزمه عمل وقد بذر البذر بالاذن
اه رشدي عبارة السيد عمر قوله مع صحة المعاملة بان كانت تابعة للمساقاة او قلنا بالتخاتر من صحتها مطلقا اه
(قوله حتى فسد الزرع) اي او الثمرة اه ع ش (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان
الاجير شتم لم يتعد ولم يفرط بما تنفسد به العين التي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهو لا يوجب
ضمان اجرة ولا غير ما بخلافه هنا لانه فرط في العين التي عليه حفظها بترك سقيها سم على حج اه ع ش (قوله
او العنب) الى قوله لان الزراعة في المعنى الا قوله خلافا لجمع الى فتعين وقوله وكذا الى المتن والى الفصل في
النهاية الا قوله خلافا لجمع وقوله بل يشترط الى لان الخبر وقوله واعترض الى المتن وقوله وبهذا علم الى المتن
قول المتن (بياض) ولو كان فيه زرع موجود ففي جواز المزارعة وجهان ارجحهما كما قال الزركشي الجواز
فيما لم يبد صلاحه حينئذ لا اختصاص بالتبعية باليباض المجرد اه معنى وشرح الروض وسيد كره الشارح
قبيل وانه لا يجوز ان يخبر (قوله وعليه) اي ما في المتن (قوله وان تعدد) فلو ساقى جماعة وزارعهم بعقد
واحد صح اه معنى (قوله على بابها) اي حقيقته وليس المراد به التعذر (قوله بخلاف تعسر احدهما) كان امكن
افراد الارض بالزراعة وعسر افراد النخل بالسقي اه ع ش قول المتن (ان لا يفصل) بضم اوله وفتح ثالثة
بخطه اي لا يفصل العاقدان نهاية ومعنى وقد يقال اشتراط اتحاد العقد يغني عن اشتراط عدم الفصل سم
وع ش (قوله على النصف) اي من ثمرة هذا الشجر المعين اه رشدي (قوله بان ياتي بها عقبها ولو فعل

لكن غلظه التاج الفزاري) وهو الاوجه شرح مر (قوله لكن في المخابرة الخ) كان الفرق ان المخابر في معنى
مستاجر الارض فيلزمه اجرته وان عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا
عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم شرح مر (و صرح السبكي الخ) في الروض
وشرح ما ناصه فيضمن فيها اي في المزارعة ما تلف من الزرع اذا صحت بترك سقيها اي الارض عمدا لانه في يده
وعليه حفظه وهذا ذكره الاصل في الاجارة اه وفيه التقييد بالعمل وليحرر مفهوم قوله اذا صحت (قوله
ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير شتم لم يتعد ولم يفرط بما تنفسد به العين التي هي في يده
غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه افرط في العين
التي عليه حفظها بترك السقي (قوله فتعين حمل التعذر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن) انه يشترط ان لا يفصل
بينهما) قد يقال اشتراط اتحاد العقد يغني عن اشتراط عدم الفصل فليتأمل (قوله وانه يشترط اتحاد العقد)
لا يقال اشتراط اتحاد العقد يغني عن اشتراط عدم الفصل لان ذلك صحيح لكن المصنف اقتصر على اشتراط
الثاني وهو لا يغني عن اشتراط الاول فنبه الشارح على اشتراطه (فرع آخر) قال في الروض والمعاملة
في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان (فرع آخر) قال في الروض والمعاملة
تشملا ما اي المساقاة والمزارعة فان قال عاملك على النخل واليباض بالنصف جاز وكذا جعل احدهما
اقل او شرط النقر على العامل اه ويظهر انه لو قال عاملك على هذين مشير النخل واليباض لم يصح لان

وانه يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لان
تعدد العقد يزيل التبعية (و) الاصح انه يشترط (ان لا يقدم المزارعة) على المساقاة بان ياتي بها عقبها لان التابع لا يتقدم على متبوعه

واشترط الدارمي بيان ما يزرع لانه شريك وبه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بان اتسع ما بين مغارس الشجر (كقليله) لان الفرض تعمير الاراد والحاجة لا تختلف (و) الاصح (انه لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز شرط نصف الزرع ورب الثمر مثلا للعامل لان الزراعة وإن كانت تابعة هي في حكم عقد مستقل وكون التفاضل يزيل التبعية من اصلها منوع ويفرق بين هذه وازالتها في بعتك الشجرة بمشرة وثمرتها بخمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان الثمرة قبل بدوه غير صالحة اتفاقا لا يراد العقد عليها وحدها (١١٠) من غير شرط قطع فاحتاجت لمتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا لما مر من جواز الزراعة

مستقلة عند كثيرين وقضية كلامها انه يلحق بالبياض فيما مر زرع لم يبد صلاحه (و) الاصح (انه لا يجوز ان يخبر تبعا للمساواة) بل يشترط ان يكون البذر من رب النخل لان الخبر ورد في الزراعة تبعا في قصة خير وهي في معنى المساواة من حيث انه ليس على العامل فيهما الا العمل بخلاف المخبرة فانه يكون عليه العمل والبذر واعتراض السبكي هذا التعليل بان الوارد في طرق الخبر ظاهر ان البذر منهم فتكون هي المخبرة (قان أفردت ارض بالزراعة فالمغل للمالك) لانه نماء ملكه (وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه والاته) ان كانت له وسلم الزرع لبطان العقد وعمله لا يحبط مجانا اما اذا لم يسلم فلا شيء للعامل على ما اخذ من تصويب المصنف لكلام المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيما اذا تلف الزرع انه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء ورد بان قياسه على القراض

الموجب كذلك لكن فصل القابل في القبول وقدم الزراعة كقبلت الزراعة والمساواة لم يبعد البطان اه سم اقول بل يشمله المتن اذ المراد ان لا يقدم الزراعة لإيجابا وقبولا وبق ما لو اجل العامل القبول كقوله قبلتهما بعد قول المتن سافيتك وزارتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية للظاهر قبله وفي سم ايضا ويظهر انه لو قال عاملتك على هذين مشيرا للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية اه ع ش (قوله لانه شريك) اي المالك (قوله لان الزراعة) اي الزراعة (قوله ويفرق بين هذا وازالتها) اي التفاضل للتبعية اه ع ش (قوله في بعتك) قديقال المزيل لها ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وإن تساوى الثمنان او زاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن موجب لتعدد العقد سم ورشدي (قوله لمتبوع قوى) اي وهو الشجر بشرط ان لا يفرد الثمرة بثمر اه ع ش (قوله لما مر) اي في شرح ولا الزراعة الخ اي وصاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (قوله وقضية كلاهما الخ) عبارة الروض وتصح الزراعة ولو على زرع موجود تبعا للمساواة اه سم (قوله فيما مر) اي في الصحة تبعا بشرطها اه ع ش (قوله بل بشرط الخ) فيه ان العقد حينئذ يصير مزارعة لا مخبرة قوله لهذا أسقطه النهاية والمغنى (قوله لان الخبر الخ) لا يخفى ما في تقريب هذا التعليل عبارة النهاية والمغنى لعدم ورود ذلك والثاني تجوز كالمزارعة واجاب الاول بان المزارعة في معنى المساواة الخ اه (قوله منهم) اي من اهل خير (فتكون هي) اي المعاملة معهم قول المتن (ارض) اي قراح او بياض متخلل بين النخل او العنب اه مغنى (قوله ان كانت له) إلى الفرع في المغنى الا قوله وهذا علم إلى المتن (قوله وسلم الزرع) اي من التلف (قوله في نظيره) اي عقد المزارعة الفاسد (قوله في الشركة الخ) بيان للنظير (قوله فيما اذا الخ) بدل من في نظيره (قوله انه لا شيء الخ) بيان لكلام المتولى (قوله ورد) اي الاخذ (قوله بان قياسه على القراض الخ) جزم به الاسنى اه سم (قوله لاتحاد المساواة الخ) الاولى المزارعة (قوله فالعامل هنا) أي في المساواة (أشبه به الخ) اي بالعامل (قوله او افردت) عطف على قول المصنف افردت الخ والافراد ليس بقيد عبارة الروض مع شرحه فان خابره تبعا لم يصح كما لو افرداه الزرع للعامل وعليه الاجرة وله حكم المستعير في القلع اه (قوله وعليه لمالك الارض الخ) قضيته انه لا يؤمر بقلع الزرع قبل اوان الحصاد ووجهه انه انما زرع بالاذن فخصوص المخبرة وإن بطل لكن بقي عموم الاذن كالوكالة الفاسدة ع ش واسنى (قوله ولكل على الآخر الخ) اي حيث سلم الزرع على ما مر عن المتولى لان هذه الآن شركة فاسدة اه ع ش (قوله ما صرف) كذا في اصله بصيغة افعل وعبارة النهاية صرفه اه سيد عمر (قوله

المقارنة تنافي التبعية كالتقدم فليتام (قوله واشترط الدارمي الخ) كذا شرح مر (قوله ويفرق بين هذا وازالتها في بعتك الخ) قديقال المزيل لها هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وان تساوى الثمنان او زاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن موجب لتعدد العقد (قوله وقضية كلاهما انه يلحق) عبارة الروض فتصح المزارعة ولو على زرع موجود لا المخبرة تبعا للمساواة الخ اه (قوله ورد بان قياسه الخ) كذا شرح مر واقصر في شرح الروض على الجزم بهذا القياس (قوله

الفاسد أوجه لاتحاد المساواة والقراض في أكثر الاحكام فالعامل هنا أشبه به في القراض من الشريك وكان الفرق بين وتفارق الشريك والعامل ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتيج في وجوب اجرة تلو وجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساواة او افردت بالمخبرة فالمغل للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه لمالك الارض اجرة مثلها ولو كان البذر لها فالغلة لها ولكل على الآخر اجرة ما صرف من منافعه على حصة صاحبه (وطريق جعل الغلة لها ولا اجرة) في أفراد المزارعة (أن يستأجره) اي المالك العامل (بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف الآخر) من البذر في نصف الارض مشاعا (وبعيره نصف الارض) مشاعا وهذا علم جواز اعادة المشاع (او يستأجره بنصف

البذر ونصف منفعة الأرض) شائعين (ليزرع له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيشتري كان في الغلة مناصفة ولا
أجرة لاحدهما على الآخر لان العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع
وتفارق الاولى هذه بان الاجرة ثم عين وهناعتين ومنفعة وثمرتين يمكن من الرجوع بعد (١١١) الزراعة في نصف الأرض وياخذ الاجرة وهناعتين

لا يتمكن ولو فسد منبت
الأرض في المدة لزمه قيمة
نصفها ثم لا هنالان العارية
مضمونة ومن الطرق ايضا
ان يقرضه نصف البذر
ويؤجره نصف الأرض
بنصف عمله ونصف منافع
آلته فان كان البذر من
العامل فمن طرقة ان يستاجر
العامل نصف الأرض بنصف
البذر ونصف عمله ونصف
منافع آلاته او منها فمن
طرقة ان يؤجره نصف
الأرض بنصف منافع عمله
وآلاته ويشترط في هذه
الاجارات وجود جميع
شروطها الآتية (فرع) *
اذن لغيره في زرع ارضه
فخرتها وهياها للزراعة
فزادت قيمتها بذلك فاراد
رهنها او يبيعها مثلاً من غير
إذن العامل لم يصح لتعذر
الانتفاع بها بدون ذلك
العمل المحترم فيها ولا نها
صارت مرهونة في ذلك
العمل الزائد بغير قيمتها وقد
صرحوا بان لنحو القصار
حبس الثوب لرهنها باجرته
حتى يستوفى والغاصب
إذا غرم قيمة الحيلولة ثم
وجد المغضوب حبساً حتى
يرد له ما غرمه على مامر
(فصل) في بيان الاركان
الثلاثة الاخيرة ولزوم
المساقاة وهرب العامل *

وتفارق الاولى) أى صورة أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له الخ (هذه) أى صورة أن يستأجره به
وبنصف منفعة الأرض الخ و (قوله ثم) أى في الاولى و (وهنا) أى في الثانية (قوله وثمرتين يمكن الخ) الاولى
ليظهر العطف وبانه أى العامل ثم يتمكن الخ وبانه لو فسد الخ (قوله وياخذ الاجرة) أى المساقاة فيما يظهر
(قوله وهناعتين لا يتمكن) لعل الفرق اشتغال الصفقة ثم على عقد العارية الذى هو من العقود الجائزة بخلافه هنا
وظاهر إطلاقه عدم التمكن ولو وقع بنصف البذر وترك نصف منفعة الأرض للمالك فليراجع (قوله ولو فسد
المنبت) أى بغير الزراعة سم وعش ورشيدى (قوله أيضاً) أى كالطريقين المذكورين في المتن و (قوله
ان يقرض الخ) او ان يعيره نصف الأرض والبذر منها ثم يتبرع العامل بالعمل مغنى وشرح المنهج (قوله
فان كان البذر الخ) بين به الطريق المصحح للمخاطرة بتمتع الكلام المصنف ولذا قال المحلى أى والمغنى وشرح
المنهج وطريق جعل المغل لمطافى المخاطرة ولا اجرة ان يستاجر العامل الخ اه ع ش (قوله بنصف البذر الخ) أى
او بنصف البذر ويتبرع بالعمل ومنافع آلاته مغنى وشرح المنهج (قوله وجود جميع شروطها الخ) أى
من الرؤية وتقدير المدة وغيرهما اه مغنى (قوله ولا نها صارت مرهونة) هذا يدل على ان هناك معاملة
اه سم أى فقول الشارح اذن لغيره في زرع الخ أى مزارعة فليراجع اه رشيدى والظاهر ان المراد
ان الاذن في زرع الأرض المحتاج لذلك العمل نزل منزلة عقد الاجارة (قوله لرهنها) الاولى التذكير كما في النهاية
(قوله حبسه حتى الخ) وإن كان الاصح خلافه اه نهاية أى فى الغاصب فقط ع ش (قوله على مامر)
أى فى الغصب من الخلاف

*(فصل فى بيان الاركان الثلاثة) * (قوله فى بيان) الى قوله ولو ساقاه فى ذمته فى النهاية الا قوله ووقع الى قيل
وقوله وياتى وقوله ان على الى ويفسد (قوله الثلاثة الاخيرة) أى العمل والثمر والصيغة واما الثلاثة الاول
أى العاقدان والمورد فقد مرت اه ع ش (قوله وهرب العامل) أى وما يتبع ذلك كون العامل ونصب
المشرف إذ اثبت خيانة العامل وخروج الثمر مستحقاً قول المتن (يشترط) أى لصحة المساقاة (قوله فكما مر الخ)
عبارة النهاية الثالث غير قن احدهما فسد العقد كالقراض نعم لو شرط نفقة قن المالك على العامل جاز فان
قدرت فذاك وإلا نزلت على الوسط المعتاد اه قال ع ش قوله مر غير قن الخ ومن الغير أجبر أحدهما
اه (قوله بينهما) أى المساقاة والقراض (قوله فى ذلك) أى فى الاشتراط الثالث أى فى جوازه و (قوله على
ان فرقته) أى ما فرق به (قوله ويرده مامر) أى فى البيع بعد قول المتن وقبض المنقول تحويله اه كردى
(قوله ان الباء الخ) بيان لما مروى بآتى (قوله تدخل على المقصور والمقصور عليه) أى وإن غلب الاول قول المتن
(واشتراكها فيه) فلو ساقاه بدارهم لم تنعقد مساقاة ولا اجارة إلا إذا فصل الاعمال وكانت معلومة مغنى وشرح
الروض (بالجزئية) أى وإن قل كجزء من الف جزء ولو ساقاه على نوع كصيحاني بالنصف وآخر كعجوة
بالثلاث صح إن عرفا قدر كل من النوعين وإلا فلا لما فيه من الغرر فان المشروط به الاقل قد يكون اكثر وإن
ساقاه على النصف من كل منهما صح وإن جهلا قدرهما وإن ساقاه على نوع بالنصف على ان يساقاه على آخر
بالثلاث فسد الاول للشرط الفاسد واما الثانى فان عقده جاهلاً بفساد الاول فكذلك ولا لا فيصح مغنى واسنى
(قوله فى الثانية) أى وله الاجرة فى الاولى وإن علم الفساد لانه دخل طامعاً اه ع ش أى على مسلك النهاية

ولو فسد منبت الأرض الخ) أى فسد بغير سبب المزارعة (قوله ولا نها صارت مرهونة الخ) هذا يدل على أن
هناك معاملة (قوله حبسه) وإن كان الاصح خلافه شرح مر (قوله على مامر) أى من الخلاف
*(فصل فى بيان الاركان الثلاثة الاخيرة) * (قوله تفسد ولا اجرة له فى الثانية) وإن جهل الفساد شرح

(يشترط تخصيص الثمر بهما) فلو شرط بعضه لثالث فكما مر فى القراض بتفصيله ووقع لشارح الفرق بينهما فى بعض ذلك وليس بصحيح على
ان فرقته فى نفسه غير صحيح ايضا كما يعرف بتامله مع كلامهم قبل صواب العبارة اختصاصهما بالثمر اه ويرده مامر وياتى ان الباء تدخل على
المقصور والمقصور عليه (واشتراكها فيه) بالجزئية نظير مامر فى القراض ففى على ان الثمرة كلها لك أولى تفسد ولا اجرة له فى الثانية

ان علم الفساد وانه لاشي له نظير مامرو تفسد ايضا ان شرط الثمر لو احدثوا المذبذبة والآخر واحتاج لهذا مع فهمه بما قبله لانه قد يفهم منه ايضا ان القصد به اخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه (١١٣) لاحدهما ولما بعده لانه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الابهام ولو

ساقاه على ذمته ساق غيره او عينه فلا فان فعل ومضت المدة انفسخ العقد والثمر للمالك ولا شيء للاول مطلقا ولا للثاني ان علم فساد العقد والا فله اجرة مثله على الاول وكذا حيث فسدت نظير مامر في القراض (والعلم) منهما (بالنصيدين بالجزئية) ومنها بيننا لحمله على المناصفة (كالقراض) في جميع مامر فيه ولو فاوت بين الشئيين في الجزء المشروط لم يصح على مافي الروضة واعترض وخرج بالثمر ومثله القنو وشما ريحه الجريد واصله وكذا العرجون على أحد وجهين يتجه ترجيحه ان اريد به اصل القنو كما هو أحد مدلولاته المذكورة في القاموس والليف يختص به المالك فان شرطت الشركة فيه فوجهان اوجههما فسادها لانه خلاف قضيتها ثم رايت شيخنا قال ان الصحة اوجه او شرط للعامل بطل قطعاً ومرا ان العامل بملك حصته بظهور الثمر ومحل ان عقد قبل ظهوره والا ملك بالعقد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهورها بل اولى لانه ابعد عن الغرر ولوقوع الآفة فيه كثير انزل منزلة المعدوم فليس اشتراط جزء منه كاشتراط جزء من

والمغنى وأما التحفة فانها فصلت في القراض في الاولى أيضا بين العلم بالفساد فلا شيء له وبين الجهل بذلك فله الاجرة (قوله ان علم الفساد الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا وان جهل الفساداه (قوله نظير مامر) اي في القراض (قوله ان شرط الثمر لو احدثوا المذبذبة الخ) لعلة فيما اذا كانت الحديقة مشتملة على النخل والكرم (قوله الثمر) بالثناء المثلثة في اكثر النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالمشاة (قوله ولهذا) اي لقوله واشتراهما فيه و (قوله بما قبله) اي من قوله يشترط تخصيص الخ و (قوله منه) اي بما قبله و (قوله أيضا) اي كفهم الاشتراك (قوله ولما بعده) اي لقوله والعلم الخ وهو عطف على قوله لهذا أقول وقد يقال ان ما بعده يغني عنه (قوله لانه) اي الثمر (قوله ساق غيره) ثم ان شرط له مثل نصيبه او دونه فذاك او اكثر من نصيبه صح العقد فيما يقابل قدر نصيبه دون الزائد تفريقا للصفة ولزمه ان يعطى للثاني للزائد اجرة المثل اه مغني زاد شرح الروض نعم لو كان الثاني عالما بالحال فالظاهر انه لا يستحق شيئا ذكره الاذرعى اه وقوله لا يستحق الخ اي للزائد (قوله او عينه) الى قوله وكذا في النهاية والمغنى والروض مع شرحه (قوله ومضت المدة انفسخ العقد) أي ينفسخ بمضي المدة مع ترك العمل لا بمجرد العقد اه سم عبارة النهاية انفسخت بتركه العمل اي بفوات العمل بمضي المدة او بعمل الثاني لا بمجرد العقداه (قوله مطلقا) اي علم الفساد اولا (قوله ان علم فساد العقد) اي وانه لاشي له (قوله نظير مامر) اي لو فسدت المساقاة واتي العامل بالعمل استحق اجرة المثل لعمله والثمره كلها للمالك وقياس مامر للشارح م في عامل القراض انه يستحق الاجرة وان علم الفساد اولا اذا قال المالك وكل الثمرة لي فلا اجرة للعامل اه ع وش وقوله للشارح م ر أي والمغنى خلافا للتحفة (قوله ومنها) الى قول المتن ويشترط ان لا يشترط في النهاية الا قوله وكذا العرجون الى والليف (قوله ومنها) اي من الجزئية بيننا اه ع ش زاد المغنى وكذا منها قول المالك على ان لك النصف اه (قوله واعترض) بل قيل انه تحريف ولهذا جزم ابن المقرئ بخلافه اه نهاية عبارة الروض لم يشترى اه وعبارة شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه (قوله الجريد الخ) فاعل خرج (قوله واصله) اي الجريد (قوله وكذا العرجون الخ) اعتمده الغرر (قوله ان اريد) عبارة ع ش والقنو هو تجمع الشماريخ أما العرجون وهو الساعد فللمالك اه شيخنا الزيادي (قوله والليف) أي الكرناف وهو عطف على الجريد اه (قوله اوجههما فسادها) اعتمده م و (قوله او شرط للعامل بطل قطعاً) هذا يؤيد البطلان فتأمل اه سم اي في اشتراط الشركة (قوله فيختص به) اي بما خرج بالثمر وكذا ضمير فيه (قوله فوجهان الخ) عبارة النهاية لم يجز خلافا لبعض المتأخرين اه اي شيخ الاسلام ع ش اي في شرح الروض وتبعه المغنى (قوله ومن) اي في القراض (ان العامل) اي في المساقاة (قوله فيه) اي الثمر قبل بدو الصلاح (قوله بل قبل بدو الصلاح) إذا جعل عوض العامل من الثمرة الموجودة بخلاف ما لو ساقاه على النخل المثمر على ما يحدث من ثمر العام فلا تصح قطعاً اه مغني (قوله ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي تفريق الصفة فيصح فيما لم يد صلاحه ويفسد فيما بدا صلاحه ولو ساق على ما لم يد صلاحه فقط فينبغي ان يصح بشرط تأتي العمل في صورتين على ما لم يد صلاحه وحده ولا يدخل ما بدا صلاحه تبعا وقد توقف في هذا الشرط سم على حج وما اقتضاه ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لما علل به من القياس على البيع وفيه ما لا يبدو صلاحه تابع لما بدا صلاحه

م ر (قوله ولما بعده) عطف على لهذا ش (قوله فان فعل ومضت المدة) اي مع تركه العمل (قوله ومضت المدة) اي لا بمجرد العقد (قوله لم يصح على مافي الروضة) عبارة الروض لم يضر قال في شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه (قوله ومثله القنوا الخ) اعتمده م وكذا قوله اوجههما فسادها (قوله او شرط للعامل بطل قطعاً) هذا يؤيد البطلان فتأمل (قوله ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع

النخل (لكن) لا مطلقا بل (قبل بدو الصلاح) لبقاء معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالباع فيمتنع قطعاً بل قيل في اجماعا (ولو ساقاه على ودي) غير مغروس بفتح فكسر للمهمة فتحشية مشددة وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر) أو ثمرة له إذا اثمر (لها

في صحة بيعه مطلقا وبشرط الابقاء وقياسه هنا ان ما لا يبدو صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع اه
عش قول المتن (ولو ساقاه على ودى الخ) عبارة المغنى ويشترط في الشجر المساقى عليه ان يكون مغروسا كما مر
وعلى هذا لو ساقاه الخ اه قول المتن (لم يجز) فاذا وقع احدى الصورتين وعمل العامل فله اجرة المثل على المالك
ان توقعت الثمرة في المدة والافلا وله اجرة الارض ايضا ان كانت له ولو كان الغراس للعامل والارض للمالك
فلا اجرة له ويلزمه اجرة الارض مغنى وروض مع شرحه واقره سم (قوله لانه اخصه) اى المساقاة (قوله
منعها) اى المساقاة على ودى الخ وكذا ضمير بها وضمير جوازها (قوله على ذلك) اى المنع (قوله والشجر
للمالك) اى على المنع اه سم (قوله وعليه لذى الارض الخ) او فيما اذا كان ملك الشجر غير مالك
الارض (قوله كما كان على ذى الارض الخ) اى فيما اذا كانا لغير العامل اه رشيدى عبارة عش قوله
وعليه لذى الارض الخ هذا صريح في انه حمل المتن على ما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك ولكن المتبادر
من المتن ان الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كما كان على ذى الارض الخ اه (قوله هنا) اى فيما
اذا كان مالك الشجر في المساقاة على الودى غير مالك الارض (قوله ما مخر العارية) اى من تخيير مالك
الارض بين ببقية الشجر بالاجرة وتملكه بالقيمة وقلعه وغرم أرش نقصه قول المتن (فان قدر) اى فى عقد
المساقاة جزءا من الثمرة (قوله غالبا) اى كخمس سنين نهاية وغنى (قوله وان كان اكثرها
الخ) اى المدة كالمساقاة خمس سنين والثمرة يغلب وجودها في الخامسة خاصة اه مغنى (فيه) اى فى
الاكثر (قوله لانها) اى سنى المدة المقدرة اه اسنى (قوله فان لم يثمر الخ) عبارة المغنى فان اتفق ان لم يثمر
لم يستحق العامل شيئا كالمساقاة على النخيل المثمرة فلم يثمر اه (قوله فلا شيء له) وكذا لا شيء فى الثمرة الغير
المتوقعة قال فى الروض مع شرحه ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع الا فى العاشرة جاز فان
اثمر قبل العاشرة فلا شيء فى الثمر للعامل لانه لم يطعم فى شيء منه انتهى اه سم وعش (قوله فى هذه الحالة)
اى فى لو كان الودى مغروسا وشرط الخ ولا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما علل به ان هذا جار فى
جميع صور المساقاة حيث لم يخرج الثمرة وسيأتى التصريح به فى آخر الباب اه عش (قوله والا يثمر فيها
غالبا الخ) والنبي راجع للقيد كما هو الغالب والمعنى وان اتنى غلبة الاثمار فيها بان امكن فيها الاثمار نادرا او
علم عدمه او استويا أو جهل الحال (قوله فى الاخيرتين) اى صورتى الاستواء والجهل (قوله لانه طامع) قال
فى شرح الروض مع ان المساقاة باطلة اه فخرج بذلك ما اذا صحت بان قدرت الى المدة التى تثمر فيها غالبا
فانه لا شيء له اذا اتفق عدم الاثمار وان كان عمل طامعا كالمساقاة فلم يربح كما صرح به الروض شرحه قبل

ولكن ينبغي تفريق الصفة فيصح فيما لم يبد صلاحه ويفسد فيما بدا صلاحه بشرط تأتى العمل على مالم
يبد صلاحه وحده بان تميز عن غيره ولو ساقى على مالم يبد صلاحه فقط فينبغي ان يصح هذا الشرط ولا يدخل
ما بدا صلاحه تبعا وقد يتوقف فى اشتراط هذا الشرط فى المسئلتين دليتامل (قوله فى المتن لم يجز) قال فى
الروض وشرحه فان وقع ذلك وعمل العامل وكانت الثمرة متوقعة فى المدة فله اجرة عمله على المالك والافلا
لان كان الغراس للعامل فلا اجرة له بل يلزمه للمالك اجرة الارض فان كانت الارض للعامل استحق اجرة
عمله وارضه اه وقوله استحق اجرة عمله لعله اذا كانت الثمرة متوقعة اخذ انما تقدم (قوله والشجر للمالك
الخ) اى على المنع (قوله كما كان على ذى الارض الخ) ينبغي فيما اذا كان مالك الشجر استأجر ينبغي ان المراد
بذى الارض المستأجر (قوله فان لم تثمر فلا شيء له) اى وان اثمرت فله اى ان اثمرت فيما توقع فيه اثمارها
لامطلقا قال فى الروض ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع الا فى العاشرة جاز فان اثمر قبلها اى
العاشرة فلا شيء فيه اى فى الثمر للعامل اى لانه لم يطعم فى شيء منه انتهى (قوله نعم له الاجرة الخ) اعتمده مر
(قوله لانه طامع) قال فى شرح الروض مع ان المساقاة باطلة انتهى فخرج بذلك ما اذا صحت فانه لا شيء له اذا
اتفق عدم الاثمار وان كان عمل طامعا كما قال فى الروض وشرحه قبل هذا كمن قدرها اى المدة التى تثمر
فيها غالبا ولم تثمر فانه لا يستحق اجرة كالمساقاة فلم يربح اه ولو اثمرت فى العام مرتين استحق العامل حصته

ورد بأن الظاهر وجود الربح بخلاف هذا (وله مساقاة شريكة) في الشجر اذا شرط له (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين وشرط له ثلثي الثمرة فان شرط قدر حصته لم (١١٤) يصح لعدم العوض وكذا الاجرة بخلاف ما اذا شرط له الكل كما مر واستشكل هذا

بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر واجاب السبكي بان صورة المسئلة أن يقول ساقيتك على نصيبي وبهذا صور أبو الطيب كالمزني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمتمن انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة أي وعليه فقد يجاب بانه يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة (ويشترط) لصحة المساقاة (أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس اعمالها) التي ستدكر قريبا انها عليه فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه ويوجه كونه في القراض قدم ماعليه ثم ذكر حكم مالو شرط عليه ما ليس عليه وعكس هنا بان الاعمال ثم قليلة وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر حكمها وهما بالعكس فقدمت حكمها اثم أخرت لطول الكلام عليها فاذا شرط عليه ذلك كبناء جدار الحديقة لم يصح العقد لانه استئجار بلا عوض وكذا شرط ماعلى العامل على المالك كالسقي ونص البويطي انه لا يضر شرطه على المالك وبه جزم الدارمي ضعيف (وان ينقرد) العامل (بالعمل) نعم لا

ذلك اه سم ومر عن المغني وساقى عنه وعن الهاية التصريح بذلك ايضا قول المتن (وله مساقاة شريكة الخ) أي اذا استقل الشريك بالعمل فيها نهاية ومغني اما اذا لم يستقل بان شرط معاونه له في العمل فيفسد العقد كالمزني ساقى اجنيا هذا الشرط فان عاونه واستوى عملهما فلا اجرة لاحد منهما على الآخر وكذا الاجرة للمعاون إن زاد عمله بخلاف الآخر اذا زاد عمله فله اجرة عمله بالحصة على المعاون لانه لم يعمل بمجانا مغني وروض مع شرحه (قوله قدر حصته) أي اودونه اه مغني (قوله واستشكل هذا) أي مسئلة الكتاب اه مغني (قوله قال) أي السبكي (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير إذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في شرح إرشاده وافتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين وان ساقى الشريكان ثالثا لم تشترط معرفته بحصة كل منهما الا ان تفاوتا في المشروط له فلا بد من من معرفته بحصة كل منهما اه نهاية خلافا للمغني في المسئلة الاولى وله وشرح الروض في الثانية ووفقا لهما في الثالثة عبارة المغني بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي ان يقال ان قال ساقيتك على كل الشجر لم يصح او على نصيبي او اطلق صح والظاهر كما قال شيخنا صحة مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنيا ولو بغير إذن شريكه الآخر اه (قوله وعليه) أي ظاهر كلام غير أبي الطيب والمزني كالمتمن الخ (قوله بانه يغتفر في المساقاة الخ) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما ساقى له في الاجارة في شرح ولو استأجرها لترضع رقيقا يعضه جاز الخ لكن سنين في هامش ذلك المحل ان المعتمد خلافا سم على حج اه عش ورشيدى (قوله لصحة المساقاة) الى قوله ويفرق في النهاية الا قوله فياتي هنا الى المتن (قوله لمن زعمه أي الاعتراض) والزاعم هو الدميرو وواقفه المغني (قوله كونه) أي المصنف و (قوله ماعليه) أي العامل و (قوله ثم ذكر حكم) عطف على جملة قدم و (قوله مالو شرط الخ) ما مصدرية ولو زائدة و (قوله وعكس هنا) أي في المساقاة عطف على قوله في القراض قدم الخ و (قوله بان الاعمال) متعلق بقوله ويوجه و (قوله فقدمت) الانسب فيقدمها و (قوله ثم ذكر الخ) عطف على جملة فقدمت و (قوله وهما بالعكس) عطف على قوله ثم قليلة الخ و (قوله ثم أخرت) الاولى ثم ذكرها (قوله فاذا شرط) الى قوله ويفرق في المغني الا قوله ونص البويطي الى المتن وقوله نظير ما مر الى المتن (قوله نعم لا يضر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فلو شرط عمل المالك معه فسد بخلاف مالو شرط عامل غلام المالك معه بلا شرط يدولا مشاركا في تدبير فانه يصح ولا بد من معرفته بالرؤية او الوصف ونفقته على المالك بحكم الملك فلو شرطت عليه جاز وكان تأكيدا ولو شرطت في الثمرة بغير تقدير بجزء معلوم لم يصح او شرطت على العامل وقد رت صح ولو لم تقدر صح ايضا

منهما ولو تأخر اثمارها عن عام المساقاة فان كان لعارض استحق منه والا فلا مر (قوله ورد بان الظاهر وجود الربح بخلاف هذا) وعليه فله الاجرة وان لم تثمر لانه عمل طامعا شرح مر (قوله قوله في المتن وله مساقاة شريكة الخ) ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير إذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في شرح إرشاده وافتى به شيخنا الشهاب الرملي فان ساقى الشريكان ثالثا لم يشترط معرفته بحصة كل منهما الا ان تفاوتا بالمشروط له فلا بد من معرفته بحصة كل منهما شرح مر (قوله وكذا الاجرة له) كذا شرح مر أي لانه لم يطعم (قوله قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمتمن انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة الخ) عبارة الروض وشرحه او ساقاه أي شريكه على الكل بطل ولكن له الاجرة لانه عمل طامعا وقيد الغزالي كاماه تفقها بما اذا لم يعلم الفساد انتهى أي بخلاف ما اذا علم الفساد وهو ظاهر ان علم مع ذلك ان لا اجرة (قوله يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما ساقى له في الاجارة في شرح قول المصنف ولو استأجرها لترضع رقيقا يعضه في الحال جاز على الصحيح لكن سنين في هامش ذلك المحل ان المعتمد خلافا (قوله كالسقي) اعتمده مر

فالعرف كاف وان شرط العامل عمل الغلام في حوائج نفسه أو استئجار معاون بجزء من الثمرة أو من غيرها من مال المالك لم يصح العقد ما إذا جعلت الاجرة من مال العامل فإنه يصح (قوله مثلاً) ادخل به اجيره الحر والظاهر انه لا فرق وان المراد من يستحق منفعته وان كان حراً اه شرح الروض (قوله ولا مؤبدة) اي ولا مؤقتة بمدة لا يشتر فيها عادة اه ع ش اي كامر (قوله وهذا) اي اشترط معرفة العمل الخ (قوله ولو ادركت الثمرة) اي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها اه ع ش وقدر عن المغني والروض مع شرحه وسم مثله (قوله وعلى المالك التبقية والتعهد) خلافاً لما في الانتصار والمرشد من انه عليهما اه نهاية زاد المغني ولا يلزم العامل اجرة تبقية حصته على الشجر إلى حين الادراك لانه يستحقها ثمرة مدركة بحكم العقد اه (قوله التبقية) في نسخ السقية وعبارة النهاية التبقية وصورة الموجود في اصل الشارح بخطه اقرب إلى التبقية اه سيد عمر (قوله ويفرق بين هذا) اي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما مع اشتراكهما في الثمرة والاشارة بقوله هذا وقوله الآتي هنا إلى ما لو انقضت المدة والثمر طلع أو بلح (قوله غير مقصودة منه) اي من جهة العامل ويحتمل ان الضمير راجع إلى العقد بقرينة المقام فلا تقدير في الكلام (قوله ولا حق للعامل الخ) عبارة المغني وان لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل اه زاد النهاية وافرهم وهو صحيح ان تاخر لا بسبب عارض فان كان بعارض كبرد ولو لاه لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى الصحيح ان العامل شريك اه قال الرشيدى قوله مر لا بسبب الخ اي والصورة ان المدة يطلع فيها حتى تصح المساقاة وقوله مر لقول الماوردي والرويانى الخ عبارة القوي واما حدوث الطلع بعد المدة في الحاوى والبحر انها إذا طلعت بعد تقضى المدة ان الصحيح من المذهب ان العامل شريك والثمر بينهما لان ثمرة العام حادثة على ملكهما ولا يلزم العمل بعد انقضاء المدة ومن اصحابنا من قال العامل اجير فعلى هذا لا حق له في الثمرة الحادثة بعد انقضاء المدة بل اجرة المثل فالخلاف مبنى على انه شريك او اجير انتهت اه وقال ع ش قوله مر استحق حصته وعليه فهل الخدمة على المالك او العامل فيه نظرو قضية إطلاقهم أنها على الأول ونقل بالدرس عن بعض الهوامش ما يوافقه اه أقول ما مر آتفا عن الرشيدى من قوله ولا يلزم العمل الخ وفي الشارح في مسألة انقضاء المدة والثمر طلع أو بلح من ان التعهد على المالك صريح فيه (فرع) في النهاية وافرهم حواشيه وسم ما حاصله لو كان النخل المعقود عليها بما يشتر في العام مرتين فان اثمرت مرتين معاً قبل انقضاء المدة استحق العامل حصته منهما فان اثمرت الثانية بعد انقضائها فالوجه انه يفوز بها المالك ولا حق للعامل فيها اه وينبغي تقييده اخذاً بما مر عنه بما إذا كان التأخير لا عارض نحو برد أو لا فللعامل منها حصته كالاولى (قوله أى جذاده) إلى قوله لكن الذى في المغني وإلى التنبيه في النهاية (قوله كقوله) اي ان المراد بالادراك الجذاذ قول المتن (بكذا) افهم تعبيره بكذا اعتبار ذلك العرض فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاقه الاجرة وجهان اوجههما نعم شرح مر اه سم وقال المغني اوجههما عدم الاستحقاق اه قال ع ش قوله مر اوجههما نعم اي وان علم بالفساد على

(قوله ويستغنى عن العمل) كذا شرح مر وهل يشكل إدخاله في الاقل مع قوله الآتى وان انقضت وهو طلع الخ المقتضى عدم استزائها للاستغناء إلا ان يفرض هذا فما إذا كان انقضاؤها مع كونه طليماً أو بلحاً العارض (قوله عمل بقيتها بلا اجرة) وان انقضت وهو طلع الخ في شرح مر وإن لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح ان تاخر بلا سبب عارض فان كان بعارض كبرد ولو لاه لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى ان العامل شريك ولو كان النخل المعقود عليها مما اثمر في العام مرتين فاطلع الثمرة الاولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يفوز المالك بها أو يكون العامل شريكاً فيها لأنها ثمرة عام فيه احتمال والوجه الأول اه (قوله وعلى المالك التبقية والتعهد إلى الجذاذ) خلافاً لما في الانتصار والمرشد من انه عليهما شرح مر (قوله ويفرق بين هذا) اي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما لا اشتراكهما (قوله في المتن بكذا) وافهم قوله بكذا اعتبار

لأنه الموضوع لها (أو سلمته اليك لتعده) أو اعلم عليه أو تعده بكذا الاداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها لكن الذي اعتمده السبكي والاذرعي انها كناية (ويشترط القبول) لفظا متصلا فظير مامر في البيع ومن ثم اشترط في الصيغة هنا مامر فيها ثم إلا عدم التأقيت وتصح بإشارة أخرى وبكتابة مع النية ولو من ناطق (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط التعرض له في العقد ولو بغير لفظ المساقاة على الاوجه لان المحكم فيها العرف كما قال (١١٦) (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) لانه يحكم في مثل ذلك هذا ان كان عرف غالب وعرفاه والاوجب

التفصيل جزما (وعلى العامل) بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج اليه لصالح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي) ان لم يشرب بعروقه وتوابعه كاصلاح طرق الماء وادارة الدولاب وفتح راس الساقية اى القناة وسدها عند السقي (تنبه) قديقال جعل ما ذكر توابع للسقي يحيل حقيقته وجوابه انه أريد به إيصال الماء وتوابعه ما يحصله فلا حالة (وتنقية نهر) اى مجرى الماء من طين وغيره (واصلاح الاجاجين) وهى الحفر حول النخل (التي ثبت فيها الماء) شبيهت بالاجانة التى يغسل فيها (وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع اثنى (وتنحية حشيش) ولور طباو لإطلاقه عليه لغة وإن كان الأشهر انه اليابس (وقضبان مضرة) لاقتضاء العرف ذلك وقيدنا ماعليه بالعمل لانه لا يجب عليه عين اصلا فنحو طلع يلقح به وقوصرة تحفظ العنقود عن الطير على المالك (وتعريش جرت به) أى

قياس مامر له غير مرة هنا وفي القراض اه (قوله لانه) أى لفظ ساقيتك على هذا الخ (قوله لها) اى للمساقاة (قوله ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها) وهو الظاهر معنى ونهاية وشرح الروض قال عش وهو المعتمد اه (قوله ولو بغير الخ) اى ولو كان العقد بغير الخ (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله لانه يحكم) إلى التشبيه في المعنى قول المتن (على العرف الغالب) اى فيها في العمل معنى ونهاية (قوله هذا ان الخ) تفصيل للمتن والمشار اليه كفاية الاطلاق وحمله على العرف الغالب في محل العقد قول المتن (وعلى العامل) اى عند الاطلاق اه معنى (قوله عمل ما يحتاج الخ) قدر الشارح عمل كما ترى ولك ان تقول يغنى عنه تفسير ما يعمل اه سم (قوله يحيل حقيقته) اى اذا المتبادر بالسقي جميع ما يتوقف عليه وصول الماء (قوله اى مجرى الماء) إلى قوله فان لم ينحفظ في المعنى وإلى قوله وهو مادل في النهاية قول المتن (نهر) اى وبئر اه معنى (قوله من طين الخ) متعلق بتنقية الخ قول المتن (يثبت) اى يجتمع قول المتن (وتلقيح) وقديستغنى عنه لكون الاناث تحت ريح الذكور فتحمل الهوا ريح الذكور اليها نهاية ومعنى قول المتن (وتنحية الخ) اى إزالته قول المتن (وقضبان) بضم القاف وكسرها جمع قضيب وهو الغصن (قوله وقيدنا الخ) انظر هلا اخر هذا عن جميع ما على العامل اه رشيدى (قوله وقيدنا ماعليه بالعمل الخ) يهنى عن زيادته تفسير ما يعمل كما مر اه سم قول المتن (وتعريش الخ) وهو أن ينصب اعدا او يظللها ويرفع العنب عليها شرح منهج ومعنى (قوله ووضع حشيش الخ) بالجر عطف على سقي ولو اخره وادخله في تفسير حفظ الثمر كما فعل في المعنى لكان انساب (قوله من نحو سارق الخ) اى كالزناير اه معنى (قوله فالملؤنة عليه) اى العامل معتمد و (قوله لكن قال الاذرعي الخ) هو ضعيف اه عش (قوله معونته) اى العامل (عليه) اى على الكراء (قوله اى قطعه) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى (قوله بهما) عبارة للنهاية والمعنى لانها من مصالحه اه بارجاع الضمير إلى الثلاثة المذكورة - وكذا قوله لكنه معترض الخ ويمكن دفع الاعتراض بحمل معتاد التجفيف في كلام الروضة واصلها على ما يحذف غير ردى اى بخلاف ما لا يحذف اصلا او يحذف ردىا فلا يجب تجفيفه (قوله وإذا اوجب) اى التجفيف (قوله وماعليه) مبتدأ اى وكل عمل وجب

ذكر العوض فلو سكت عنه لم يصح وفي استحقاها الأجرة وجهان أو جهما نعم شرح مر (قوله ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها) وهو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله على الاوجه) اعتمد مر (قوله في المتن على العرف الغالب) اى ان شمل ذلك العرف جميع ما يأتى على العامل كاهو ظاهر وإلا لم يتجه الحمل على العرف كما افاد ذلك قوله هذا الخ (قوله في المتن ما يحتاج اليه الخ) قدر الشارح عمل كما ترى ولك ان تقول يغنى عن تقديره تاويل ما يعمل مع ان تقديره لا يغنى عن التاويل المذكور فيحتاج لحل ماعلى العمل بمعنى الحاصل بالمصدر والعمل المقدر بالمعنى المصدري لأن الحاصل بالمصدر أثره ولا يأتى بالعكس إذا الحاصل بالمصدر لا يكون المعنى المصدري اثره وحيث يذللزم ان المكلف به المعنى المصدري وليس بصحيح فان المقرر في الاصول ان المكلف به الحاصل بالمصدر لانه الوجودى ولا تكليف إلا بوجودى والمعنى المصدري ليس بوجودى كما تقرر ثم فلم يقدم ما قدره إلا الضرر فتأمل (قوله يحيل حقيقته) يتأمل كيف الورد (قوله وقيدنا ماعليه بالعمل الخ) يغنى عن زيادته تفسير ما به كما مر (قوله لكن قال الاذرعي الخ) كذا شرح مر (قوله

التعريش (عادة) في ذلك المحل ليمتد الكرم عليه ووضع حشيش على العناقيد صونا لها عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الثمر) على النخل وفي الجرين من نحو سارق وطير فان لم يتحفظ به لكثرة السريق أو كبر لبستان فالملؤنة عليه كما اقتضاء إطلاقهم لكن قال الاذرعي الذى يقوى انه لا يلزمه ان يكرى عليه من ماله بل على المالك معونته عليه (وجذاذه) أى قطعه (وتجفيفه في الاصح) لأن الصلاح يحصل بهما نعم الذى في الروضة واصلها تقييد وجوب التجفيف بما إذا اعتيد او شرطاه لكنه معترض بان الوجه ما اطلقه المتن من وجوبه مطلقا إذ مقابل الاصح لا يأتى إلا عند انتفاء العادة والشرط إذ لا يسعه مخالفتها وإذا اوجب وجب اصلاح موضعه وتهيته ونقل الثمرة اليه وتقليبها في الشمس وماعليه

يصح استجاره المالك له ولو فعل ما على المالك باذنه استحق عليه الاجرة تنزيلا له منزلة قوله اخره (١١٧) افض ديني وبه فارق قوله له

اغسل ثوبي وظاهر كلامهم
ان ما ذكره وان على العامل
او المالك من غير تعويل
فيه على عادة لا يلتفت فيه
الى عادة مخالفة له وهو ظاهر
بناء على ان العرف الطارىء
لا يعمل به اذا خالف عرفا
سبقه وهو ما دل عليه كلام
الزركشي في قواعده بل
كلامهم في الوصية والايمان
وغيرهما صريح فيه فبحث
ان ما ذكره على العامل
لو اعتد منه شيء على المالك
لزمه غير صحيح ولو ترك
العامل بعض ما عليه نقص
من حصته بقدره كما في الجمالة
(وما قصد به حفظ الاصل
ولا يتكرر كل سنة كبناء
الحيطان) ونصب نحو باب
ودولاب وفاس ومعول
ومنجل وبقر تحرث
او تدوير الدولاب واستشكل
باتباع العرف في نحو
خيط الخياطة في الاجارة
وفرق بان هذا به قوام
الصنعة حالا ودواما
والطلع نفعه انعقاد الثمرة
حالا ثم يستغنى عنه بعد
ويطله جعلهم ثم الطلع
كالخيط والذي يتجه ان
العرف هنالم ينضبط فعمل
فيه باصل ان العين على
المالك وثم قد ينضبط وقد
يضطرب فعمل به في الاول

على العامل و(قوله يصح الخ) خبره (قوله ولو فعل ما على المالك) الانسب وما على المالك لو فعله (قوله باذنه)
اي من غير تعرض لاجرة سم على حج اه ع ش اى والا فيستحقها قطعاً (قوله استحق عليه الاجرة الخ) قياسه
ان ما وجب على العامل اذا فعله المالك باذنه استحق به الاجرة على العامل للعلة المذكورة اه ع ش (قوله
تنزيلا له منزلة افض ديني) اى بجامع الوجوب اذا ما يخصه يجب عليه فعله لحق العامل اه رشيدى (قوله
وبه فارق) اى بالتنزيل (قوله له) اى لآخر (قوله وهو ظاهر بناء الخ) اى وما تقدم ان المطلق يحمل
في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفاه انما يتجه اذا شمل ذلك العرف الغالب جميع
ما تبين انه على العامل والا فلا وجه للحمل عليه اه سم (قوله فبحث) عبارة النهاية فقول الشيخ في شرح
منهجه اه (قوله ذكره على العامل) الاول ذكره وان على الخ (قوله غير صحيح) خبر قوله فبحث الخ (قوله
ولو ترك العامل الخ) هذا كقول شرح الروض لاشترط المالك على العامل اعمالا تلزمه فاشترت الاشجار
والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف مالزمه استحق نصف ما شرط
له اه مبنى على ان العامل اجبر لكن الصحيح انه شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له ان ترك جميع
الاعمال سواء في ذلك المساقاة على العين والذمة وفي العباب ولو اطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل
الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة ولزمه اجرة ما التزمه من العمل انتهى اه سم وباقي عن النهاية والمعنى
ما يوافقه قول المتن (حفظ الاصل) اى اصل الثمر وهو الشجر (قوله ونصب) الى قوله واستشكل في المعنى
والى قوله وبحث غير واحد في النهاية (قوله وفاس الخ) عطف على بناء الحيطان (قوله ومعول ومنجل)
كمنبر والاول الفاس العظيمة التي ينقر بها الصخر والثاني الحديد التي يقضب بها الزرع (قوله واستشكل
باتباع العرف الخ) موضع هذا الاشكال قبيل قول المتن وتعريش الخ كما يظهر من الجواب بالفرق بين الخيط
والطلع فان الطلع المذكور هناك اه كردى عبارة السيد عمر ما وجه ارتباطه بسابقه مع عدم ذكر الطلع ثم
رايت في اصل الشارح قبل واستشكل وطلع الذكور الذي يذر في طلع الاناث وضرب عليه فاعل الضرب
وقع لغير الشارح من غير تأمل فليتأمل اه وفي الرشيدى ما يوافقه (قوله ويطله) اى الفرق (قوله ثم)
اى في الاجارة (قوله والذي يتجه) اى في دفع الاشكال (قوله هنا) اى في الطلع اه كردى (قوله وثم) اى
في الخيط (قوله فعمل به) اى بالعرف و(قوله في الاول) اى فيما اذا انضبط و(قوله في الثاني) اى فيما اذا لم
ينضبط اه رشيدى قول المتن (وحفر نهر جديد) اى واصلاح ما انهار من النهر معنى وروض وشرح منهج
قول المتن (فعلى المالك) وعليه ايضا خراج الارض الخراجية معنى وروض (قوله لانه) الى قوله وبحث في
المعنى ثم قال وفي فروع ابن القطان ان العامل لو قطع الثمرة قبل ان تبلغ كان متعديا قال ولا شيء له منها الاول

ولو فعل ما على المالك باذنه) اى من غير تعرض لاجرة (قوله وظاهر كلامهم الخ) اعتمدهم (قوله وهو ظاهر
بناء الخ) فاما تقدم انه يحمل في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفاه انما يتجه اذا شمل
ذلك العرف الغالب جميع ما تبين انه على العامل والا فلا وجه للحمل عليه (قوله ولو ترك العامل بعض ما عليه
نقص من حصته بقدره) هذا كقول شرح الروض فرع في فتاوى القاضي اذا شرط المالك على العامل
اعمالا تلزمه فاشترت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف
مالزمه استحق نصف ما شرط له اه مبنى على ان العامل اجبر لكن الصحيح كما قاله الماوردى والرويانى انه
شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له وان ترك جميع الاعمال التي عليه سواء في ذلك المساقاة على العين
والذمة وفي العباب ولو اطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة ولزمته
اجرة مثل ما التزمه من العمل اه ونقله في تجريده عن الماوردى وهو مبنى على انه شريك واما قوله في اصل
الروض فان كانت اى المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل اه فيحتمل تفريعه على انه
اجبر ويحتمل خلافه ويفرق بينه وبين مجرد الترك بان في مساقاة الغير مع الترك مزيد اعراض ومنافاة
للحال تقتضى الانفساخ فليحرج (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر فليتأمل

ووجب البيان في الثاني (حفر نهر جديد فعلى المالك) لانه المتعارف فيمنع صاحب حياضه ان يباع العرف كذا وضع الشريك على راس الجدار

وبحث غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن و ابوزرعة انهم اختلفوا اثناء المدة في اتيان العامل بمالزمه فان بقي من اعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك والزم (١٨١) العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا يمكن تداركه

صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه (والمساقاة لازمة) من الجانبين قبل العمل وبعده لان عملها في اعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة كلها باقية ونحو غصب كما يلزم عامل القراض التضييع مع عدم الربح (فلو هرب العامل) او مرض او حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (واتمه المالك متبرعا) بالعمل او بمؤنته عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما شرط له كما لو تبرع اجنبي بذلك والتبرع عنه مع حضوره كذلك وبحسب السبكي انه لو عمل في مال نفسه لا تبرع عنه او عمل الاجنبي عن المالك لا العامل لم يستحق العامل شيئا كالجالة وهو ظاهر ولا نظر لحوازي تلك ولزوم هذه فان قلت يمكن الفرق لان الاعمال صارت كالدين عليه كما يعلم من استئجار الحاكم عنه وغيره بما ياتي فالعمل في حصته كقضاء دينه وهو يقع عنه وإن لم يقصد وقوعه عنه قلت ممنوع لان قصده المالك صرف له عن جهة العامل

ظاهر والثاني لا ياتي على القول بان العامل يملك حصته بالظهور اه (قوله وبحسب غير واحد الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن السبكي قبل الفصل قبيل ولو كان بين النخل يياض اه سم (قوله و ابوزرعة الخ) عطف على غير واحد (قوله فان بقي الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته على الصحيح ان العامل شريك بل الموافق له استحقاق العامل حصته وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لا اثر له مر اه سم (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره كما سبق قريبا اه سم (قوله ولا يمكن تداركه) الاخصر الانسب يمكن تداركه (قوله لتضمن دعوى المالك الخ) يدل على ان ترك الاعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريبا اه سم اي في حاشية ولو ترك العامل الخ (قوله من الجانبين) الى قوله وبحسب السبكي في النهاية وكذا في المغني الا قوله فيلزمه الى المتن (قوله دون القراض) لا يتبع اعيانه بعد العمل فاشبه الوكالة اه معنى (قوله كما يلزم الخ) تعليل للغاية قول المتن (ولو هرب العامل) والهرب ليس بقيد كما اشار اليه الشارح مر بقوله والتبرع عنه مع حضوره كذلك اه رشيدى اي بقوله ولو امتنع الخ (قوله او مرض الخ) اي او عجز بغير ذلك اه معنى قول المتن (واتمه المالك) والاتمام ليس بتقيد فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المغني والمالك ايضا ليس بتقيد فلو فعله اجنبي متبرعا عن العامل فكذلك اه و اشار الشارح الى الاول بقوله ولو قبل الشروع فيه وإلى الثاني بقوله كما لو تبرع اجنبي الخ (قوله كما لو تبرع اجنبي بذلك) سواء اجله المالك ام عليه اي تبرع الاجنبي نعم لا يلزمه اي المالك اجابة الاجنبي المتطوع معنى ونهاية قال ع ش ظاهر ولو امينا عارفا وبنفى خلافة اخذنا بما ياتي في الوارث إذ الظاهر عدم الفرق ولانه لا ضرر فيه على المالك وفيه نفع للعامل فاشبهه مالو استاجر من يعمل عنه اه (قوله بذلك) اي بالاتمام وكذا بالجميع كما مر (قوله والتبرع) اي تبرع المالك او الاجنبي (عنه) اي العامل و (قوله كذلك) اي كالتبرع بعد هربه (قوله انه الخ) اي المالك (قوله لا تبرع عنه) يشمل الاطلاق (قوله وهو ظاهر) وفاقا لشرح الروض وخلافا للنهية والمغني واسم عبارته المتجهة استحقاقه وليس هذا كالجالة لانه عقد لازم بخلافه م ر وايضا الاستحقاق هو الموافق لما قدمته قريبا من ان الصحيح انه شريك وانه لو ترك الاعمال جميعها استحق اه (قوله لجواز تلك) اي الجعالة (ولزوم هذه) اي المساقاة (قوله يمكن الفرق) اي بين المساقاة والجعالة فيما اذا عمل الاجنبي عن المالك (قوله عليه) اي العامل (قوله عنه) اي عن العامل بماله (قوله وغيره) عطف على استئجار الخ (قوله فالعمل في حصته) يعني عمل الاجنبي مالزم العمل من اعمال المساقاة (قوله لان قصده الخ) اي الاجنبي اي وكذا المالك عند عدم قصده العامل ينصرف عمله الى نفسه (قوله صرف له الخ) اي للعمل خبر ان (قوله عليه) اي الدائن (قوله تبرع احد) الى قوله على ما رجحه في المغني الا قوله ولم يكن الى المتن وإلى قول المتن ان اراد الرجوع في النهاية الا قوله وان قل قول المتن (من يثمه) اي ولو المالك كما ياتي (قوله والهرب) عطاف على المساقاة و (قوله وتعذر الخ) عطف على ثبوت الخ (قوله لانه وجب) اي الاتمام (عليه)

(قوله وبحسب غير واحد الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن السبكي فيما لو ترك الفلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع (قوله فان بقي من اعمالها الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لا اثر له مر (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره (١) حتى ما سبق قريبا (قوله لتضمن دعوى المالك انفساخها) هذا يدل على ان ترك الاعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريبا (قوله لم يستحق العامل شيئا كالجعالة) المتجهة استحقاقه وليس هذا كالجعالة لانه عقد لازم بخلافه

فهو كالاداء للدائن بقصد التبرع عليه (والا) يتبرع احد باتمامه ورفع الامر للحاكم ولم يكن له ضمان فيما لزمه من اعمال اي المساقاة او كان ولم يمكن التخلص منه (استاجر الحاكم عليه من يثمه) بعد ثبوت المساقاة والهرب مثلا وتعذر احضاره عنده لانه واجب عليه (قوله حتى ما سبق (١)) هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعله فينا في ما سبق

أى العامل (فنا ب) أى الحاكم (عنه فيه) أى العامل فى الاتمام (قوله ولو امتنع) أى العامل من العمل ولو قبل الشروع فيه (قوله فكذلك) أى كالحرب فيستأجر الحاكم عليه من يعمل (قوله من ماله الخ) أى ولو عقارا أه مغنى (قوله ولو من نصيبه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض والغرر وإن لم يكن له مال فإن كان بعد بدو الصلاح باع نصيب العامل كله أو بعضه بحسب الحاجة واستأجر بثمنه وإن كان قبل بدو الصلاح سواء أظهرت الثمرة أم لا اقترض عليه من المالك أو اجنى أو بيت المال أن لم يجد من يعمل باجرة مؤجلة مدة ادراك الثمرة لتعذر بيع نصيبه وحده للحاجة الى شرط قطعه وتعذره فى الشائع واستأجر بما اقترضه ويقضيه العامل بعد زوال مانعه أو يقضيه الحاكم من نصيبه من الثمرة بعد بدو الصلاح فإن وجد من يتم العمل بذلك استغنى عن الاقتراض وحصل الغرض ولو استأجر الحاكم المالك أو اذن له فى الانفاق فانفق ليرجع رجع كالمو اقترض منه أه (قوله إذا كان) أى نحو هرب العامل أو استأجر الحاكم (قوله أو من يرضى باجرة الخ) لعله معطوف على قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أى الاستئجار (قوله اقترض عليه الخ) وقولهم استقرض واكثرى عنه يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك مغنى واسنى أه سم وعش (قوله أو من غيره) أى من اجنى أو بيت المال واستأجر بما اقترضه مغنى واسنى (قوله فان تعذر اقتراضه الخ) ليس بقيد كما مر عن المغنى والروض إنما قيد به لتعين عمل المالك بنفسه حينئذ (قوله عمل المالك بنفسه) أى ورجع بالاجرة أه عش (قوله فعل ما ذكر) أى الاستئجار رسم ورشيدى (قوله باذن الحاكم) والاولى رجوعه لكل من عمل المالك وفعل ما ذكر ليوافق ما مر عن المغنى والروض واخذنا بما ياتى فى شرح فليشهد على الانفاق أن أراد الرجوع (قوله على ما رجحه ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية كما رجحه ابن الرفعة وقيد السبكي الخ أه قال عش قوله وقيد السبكي الخ معتمداً لكن عبارة النهاية وشرح الروض والمغنى والغرر كما مر ظاهرة فى ترجيح الاطلاق فليراجع (قوله هذا كله) أى الاستئجار على العامل بصورة (قوله ليس له) أى للعامل المساقى على عينه (قوله أن يستتب) أى يساقى كما عبر به فى شرح واشترا كما فيه عبارة الروض فان كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل أه أى فيصح الاستعانة بالغير فى المساقاة على العين كالذمة (قوله أنه لا يستأجر الخ) خبر قوله ففضية الخ (قوله مطلقاً) أى وجد للعامل مال أو لا تعذر الاقتراض أو لا وقال عش أى سواء تعذر عمله أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له اجرة أم لا أه (قوله وقال السبكي الخ) عبارة شرح المنهج والبهجة والروض نعم إن كان المساقاة على العين فالذى جزم به صاحب المعين اليمنى والنشائي واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه لتحكم المالك من الفسخ أه زاد المغنى وهذا هو الظاهر أه (قوله والنشائي) بكسر النون والمدنسة لبيع النشاء برماوى أه بحجى (قوله بين الفسخ والصبر) هذا إن لم تظهر الثمرة كما ياتى أه كرى وفيه نظر لان ما ياتى فيما إذا كانت المساقاة على الذمة والكلام هنا فيما إذا كانت على العين ثم رايت ما ياتى انفا عن سم الصريح فى اطلاق التخيير هنا (قوله بين الفسخ والصبر) وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل لحصة ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أن يستحق أجرة المثل لان فضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو اجرة المثل وفاقا للرملى وقديوده قوله فى نظيره والثمر كله للمالك فليتامل سم على حج أه عش وقوله وفاقا للرملى أى والمغنى وشرح الروض كما ياتى (قوله بان كان) إلى قوله فان عجز فى المغنى إلا قوله أو اجابة إلى المتن (قوله بان كان فوق مسافة العدو الخ) أو عجز عن الاثبات أه شرح الروض عبارة القليوبي ومثله عجز المالك عن

مر وأيضاً الاستحقاق هو الموافق لانه شريك وانه لو ترك الاعمال استحق كما قدمته قريباً (قوله فان تعذر ذلك اقترض عليه الخ) قال فى شرح الروض وقولهم استقرض واكثرى عنه يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك أه (قوله وللمالك فعل ما ذكر) أى الاستئجار الخ (قوله ففضية قوله ليس له الخ) كذا شرح مر (قوله فان فعل انفسخت بتركه) عبارة الروض فان كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل أه (قوله ولكن يتخير المالك بين الفسخ والصبر) وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق

فنا ب عنه فيه ولو امتنع وهو حاضر فكذلك يستأجر من ماله أن وجد ولو من نصيبه إذا كان بعد بدو الصلاح أو من يرضى باجرة مؤجلة أن وجدته فان تعذر ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمرة فان تعذر اقتراضه عمل المالك بنفسه وللمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم على ما رجحه ابن الرفعة لكن قيده السبكي بما إذا قدر له الحاكم الاجرة وعين الاجير وإلا لم يجز هذا كله إن كانت المساقاة على الذمة فان كانت على العين ففضية قولها ليس له أن يستتب غيره فان فعل انفسخت بتركه العمل والثمر كله للمالك أنه لا يستأجر عنه مطلقاً قاله الإذرعى وقال السبكي والنشائي وصاحب المعين لا يستأجر عنه قطعاً ولكن يتخير المالك بين الفسخ والصبر (وان لم يقدر) المالك (على الحاكم) بأن كان فوق مسافة العدو أو حاضراً ولم يجبه لما التمسه أو أجابه إليه لكن بمال

يعطيه له وان قل كما هو ظاهر (فليشهد ١٢٠) على الاتفاق) اي لمن استاجره وانه لما يبدل بشرط الرجوع او على العمل

اثبات هرب العامل اه (قوله يعطيه له) أي للحاكم أي أول من يوصله اليه اه ع ش قول المتن (فليشهد على الاتفاق) وينبغي الاكتفاء بواحد ويخلف معه إن اراد الرجوع اه ع ش وينبغي تقييده بما إذا كان هناك قاض يرى ذلك ولا فلا بد من شاهد من (قوله وانه الخ) عطف على الاتفاق (قوله او على العمل) عطف على قول المتن على الاتفاق (قوله وانه الخ) عطف على العمل (قوله تنزيلا) إلى الكتاب في بعض نسخ النهاية وسقط في بعضها قوله واعترض إلى ما إذا (قوله للاشهاد حينئذ) أي إذا لم يقدر على الحاكم (قوله ويصدق الخ) اعتمده النهاية واعتمد المغني تصديق العامل قياسا على تصديق الجمل في مسئلة هرب به (قوله حينئذ) أي حين إذ انفق واشهد عليه (قوله لان المالك مقصر الخ) قد يقال هذا موجود فيما نحن فيه ايضا (قوله فان تعذر الاشهاد لم يرجع) ظاهره ولو باطنا ولو قيل بان له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا لومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود إنما تعتبر لاثبات الحق ظاهره او لا فالمدار في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الامر اه ع ش وهو وجه (قوله فان عجز الخ) صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام إذ لم تكن على العين لما تقدم عن السبكي ومن معه اه سم زاد ع ش أما إذا كانت على العين خير بين الفسخ والصبر مطلقا اه (قوله حينئذ) أي حين إذ لم يقدر على الحاكم (قوله فلا فسخ) قال في الروض لاجل الشركة اه سم (قوله قبل العمل) أي قبل تمامه وهو إلى الباب في المغني قول المتن (تركة) وفي معنى التركة نصيبه من الثمرة قاله القاضي وغيره اه معنى زاد ع ش وقد افاده الشارح بقوله السابق ولو من نصيبه اه (قوله ولا انفسخت بموته) أي ولو ارثه اجرة مثل ما مضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذ جزءا منها وهل يوزع باعتبار المدينين وان تفاوتا باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة قلة وكثرة فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش وقوله فان ظهرت الخ يأتي انفا عن الرمي خلافا (قوله انفسخت بموته) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي ان يكون محله إذامات في اثناء العمل الذي هو عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح او الجذاذ ولم يبق إلا التجفيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت او كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظروا لا يبعد ان يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس أن يستحق اجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق الرمي آخر اه على هذا القياس سم على حج اه ع ش وسيأتي عن المغني والاسنى ما يوافق القياس المذكور (قوله ولا تنفسخ بموت المالك الخ) إلا لو ساقى البطن الاول البطن الثاني ثم مات الأول في اثناء المدة وكان الوقف وقف ترتيب فينبغي أن تنفسخ كما قاله الزركشي لانه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث أي الحائز إذا ساقاه مورثه ثم مات المورث فتفسخ نهاية ومعنى أقول ينبغي ان يستثنى ما لو وصى الانسان بشم شجر لشخص ثم ساقاه عليه ثم مات المالك اه سيد عمر قال ع ش وفائدة الانفساخ في الصورة الاولى انقطاع تعلق حق البطن الاول بالثمره حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالثمره لانها ليست من التركة والوارث إنما العامل منها لحصة ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أنه يستحق اجرة المثل لان قضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو اجرة المثل وفاقا لم فور او قد يؤيده قوله في نظيره و التركة للمالك فليأمل (قوله فان عجز حينئذ عن العمل) الخ صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام إذ لم يكن على العين لما تقدم عن السبكي ومن معه (قوله فلا فسخ) قال في الروض لاجل الشركة اه (قوله وهي لها) انظر هذا مع بحث السبكي السابق عقب قوله بقي استحقاق العامل إلا لان يكون ذلك فيما إذا لم تظهر الثمرة وعلى ما ذكرناه هناك ان الاوجه الاستحقاق لا اشكال (قوله ولا انفسخت بموته) ظاهره وان ظهرت الثمرة (قوله ولا انفسخت بموته) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي ان يكون محله إذامات في اثناء العمل الذي هو عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح او الجذاذ ولم يبق إلا التجفيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت او كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظروا لا يبعد ان يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس أن يستحق اجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق م راخرا على

ان عمل بنفسه وانه انما يعمل بشرط الرجوع (ان اراد الرجوع) تنزيلا للاشهاد حينئذ منزلة الحكم ويصدق حينئذ المالك في قدر ما أنفق كما رجحه السبكي واعترض بان كلامهما في هرب الجمل صريح في تصديق العامل لان المالك مقصر بعد الاشهاد على عين ما أنفق مع كونه غير مستند لا تيمان من جهة الحاكم أما إذا لم يشهد كما ذكرنا فلا يرجع لظهور انه متبرع فان تعذر الاشهاد لم يرجع ايضا لانه عذر نادر فان عجز حينئذ عن العمل والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل اجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما (ولو مات) العامل قبل العمل (وخلف تركة أتم الوارث العمل منها) كسائر ديون مورثه (وله أن يتم العمل بنفسه او بماله) ولا يجبر على الوفاء من عين التركة وعلى المالك تمكينه ان كان أميناعارفا بالعمل فان امتنع بالكلية استاجر الحاكم عليه أما إذا لم يخلف تركة فلا ارث العامل ولا يزمه هذا كله ان كانت على الذمة والا انفسخت بموته كالاجير المعين ولا

مطلقا فيستمر العامل وياخذ نصيبه (ولو ثبتت خيانه عامل) باقراره او بيئته او يمين (١٢١) مردودة (ضم اليه مشرف) ولا تزال يده لان

العمل حق عليه ويمكن
استيفاؤه منه بهذا الطريق
فتعين جمعا بين الحقين
واجرة المشرف عليه فان
ضم اليه لرية فقط فاجرته
على المالك (فان لم يتحفظ)
العامل (به) اى المشرف
على الخيانة (استؤجر من
ماله عامل) لتعذر الاستيفاء
منه هذا إن كان العامل في
الذمة ولا تخير المالك على
الاوجه نظير ما مر انفا (ولو

استحقها من قبل الواف وفي الثانية استحقاق الوارث للثمرة تركه حتى لو كان على الميت دين تعلق بها مقدما
على حق الورثة اه (قوله مطلقا) اى سواء كانت المساقاة على العين او الذمة اه ع ش (قوله فتعين) اى هذا
الطريق (قوله لرية فقط) اى بان لم تثبت الخيانة ولو كان تاب المالك فيه (قوله عن الخيانة) اى الثابتة بما مر
(قوله مرانفا) اى قبيل وإن لم يقدر على الحاكم قول المتن (ولو خرج الثمر مستحقا الخ) قال في الروض فان
تلفت اى الثمرة او الشجر طولب الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المغصوبة
اى لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه سم على حج اه ع ش (قوله اما العالم فلا شئ له الخ)
وكذا إذا كان الخروج قبل العمل ولو اختلفا في قدر المشروط للعامل ولا بينة لاحدهما او لهما بينتان
وسقطتا تما لفا وفسخ العقد كما في القراض وللعامل على المالك اجرة عمله إن فسخ العقد بعد العمل وإن لم
يشمر الشجر ولا فلا اجرة له فان كان لاحدهما بينة قضى له بما غنى وشرح الروض وفي المغنى والنهاية
وتصح الاقالة في المساقاة كما قاله الزركشى فان كان ثم ثمره لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة
من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري كما كان مع البائع ولو شرط المالك على
العامل اعمالا تلزمه فأنثرت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق جميع ما شرط له
كالم لم يعمل شيئا لانه شريك كما قاله الماوردى وغيره اه وقولهما لم يستحقها العامل اى وله اجرة عمله
اخذ من نظائره السابقة خلافا لعش حيث قال ظاهره انه لا اجرة له ثم فرق بكون الاقالة بالتوافق
منها والفسخ باستقلال المالك ويرد الفرق الانقاسخ بموت العامل واستقلال العامل بالفسخ في التحالف

كتاب الاجارة

(قوله بتلث الهمزة) الى المتن في النهاية لا قوله من آجره الى هي لغة وقوله كالحج بالرزق وقوله ولك الى
واحاديث (قوله ثم اشترت الخ) اى لغة على وجه المجاز بدليل قوله وشرعا الخ اه ع ش (قوله علم عوضها)
يعنى عوض الاجارة الشامل للنفعة والاجارة اما ضمير قبولها فللمنفعة ولك ان تقول ان ضمير عوضها للمنفعة
أيضا إذ لو كان للاجارة فلا ترد المساقاة أصلا لأن أحد العوضين فيها وهو العمل لا يكون إلا بجهولا اه
رشيدى (قوله وقبولها) عطف على علم الخ (قوله للبذل) بالذال المعجمة اى الاعطاء (قوله والاباحة) عطف
تفسير على البذل اه ع ش (قوله بالاخير) اى بشرط قبولها الخ (قوله نحو منفعة البضع) فلا تصح اجارة
الجوارى للوط اه م ش (قوله على ان الزوج الخ) اى يخرج عقد نكاح بتملك منفعة (قوله ان ينتفع بها)
الاولى به اى البضع (قوله وبالعلم) اى خرج بشرط علم العوض (قوله كالحج بالرزق) مثال الجمالة
(قوله فانه لا يشترط فهماعلم الخ) فيه انه لا يلزم من عدم الاشتراط اشتراط عدم فاشكال الشارح الآتى
منع التعريف بنحو الجمالة على عوض معلوم على حاله لا يدفع بذلك عبارة ع ش حاصل الجواب ان العلم
بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرط في المساقاة والجمالة وإن اتفق وجوده واءترض سم
على حج على هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا دخل له في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فرد من
غيره لم يكن مانعا اه (قوله وإن كان) اى العوض اه ع ش (قوله وهو يستلزم الخ) فيه بحث

هذا القياس (قوله ولا تخير المالك على الاوجه) في شرح الروض أنه ظاهر به عليه الاذرعى وغيره اه
واعتمده مر (قوله في المتن ولو خرج الثمر مستحقا الخ) قال في الروض فان تلفت اى الثمرة او الشجر
طولب الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المغصوبة اى لا يطالب ويرجع
العامل لكن قرار نصيبه عليه اه

كتاب الاجارة

(قوله فانه لا يشترط فهماعلم العوض) لقائل أن يقول هذا لا يطابق ما أفاده التعريف المذكور لان
حاصل هذا ان قيد التعريف اشتراط علم العوض وحاصل التعريف انه نفس العلم الا ترى إلى قوله منها اى

(١٦) - شروانى وابن قاسم - سادس) معلوما كمساقاة على ثمرة موجودة وجعالة على معلوم فاندفع ما شارح هنا والاصل فيها قبل
الاجماع آيات منها فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ومنازعة الاسنوى في الاستدلال بهامردودة إذ مفادها وقوع الارضاع للآباء

وهو يستلزم الأذن لمن فيه لعوض وإلا كان تبرعا وهذا الأذن بالعوض هو الاستتجار الذي هو تملك المنفعة بعوض الخ ويدل له أيضا وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى إلى آخر الآية وذكروا أن يقول إن أراد المنازعة على أصل الإيجار فرده بما ذكره واضح أو مع الإيجاب والقبول لم يصلح ذلك لرده إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا بوجه وكون ما مر من الدليل على الصيغة في البيع يأتي هنا لأنها نوع منه لا يمنع النزاع في الاستدلال بها وحدها على ذلك وأحاديث منها استتجاره عليه السلام وهو والصديق دليل في الهجرة وأمره عليه السلام بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية إليها وأركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة ولكونه الأصل بدأ به فقال (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر الدال عليهما لفظ الاجارة (كبايع ومشتري) لأنها صنف من البيع فاشترط في عاقدها ما يشترط في عاقده مما مر كالرشد وعدم الاكراه بغير حق نعم يصح استتجار كافر لمسلم ولو اجارة عين لكنها مكروهة ومن ثم أجبر فيها

لأنه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لا مكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة كما أن قوله وإلا كان تبرعا أول المسئلة ايضا سم (قوله والا) أي وإن يوجد الأذن بعوض (كان تبرعا) أي الارضاع (قوله هو الاستتجار الخ) في هذا الحصر بالنسبة إلى قوله إلى آخره نظر (قوله ويدل له) أي لعقد الاجارة ومشروعيته (قوله مع الإيجاب الخ) أي والشروط (قوله على القبول الخ) أي والشروط (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول الخ) وايضا فقد علق في الآية إتياء الاجر على الارضاع فدل على أنه لا عقد وإلا وجب الإتياء بالعقد لأن الاجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قررناه سم (قوله على الصيغة في البيع) أي على اعتبار الصيغة وركنيته في البيع (قوله يأتي هنا) خبر للسكون من حيث مصدريته و (قوله لأنها نوع منه) متعلق بيأتي و (قوله لا يمنع الخ) خبر للسكون من حيث ابتداءه (قوله والصديق) مفعول معه ويصح أن يكون معطوفا على الضمير فهو بالجر أه ع ش أي بلا إعادة الخافض على مذهب الكوفيين وابن مالك (قوله دليل في الهجرة) أي ليدلهم على طريق المدينة عبارة النهاية والمغنى وغيرهما رجلا من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأريقط أه قال ع ش الدليل بكسر الدال وسكون الياء التحتية وقيل بضم اوله وكسر ثانيه مهموزا أه (قوله وأمره الخ) عبارة المغنى والاسنى وخبر مسلم أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة أه (قوله بالمؤاجرة) بالهمز ويجوز إبدال الهمز أو الواو لكونه مفتوحا بعد ضمة أه ع ش (قوله إليها) أي الاجارة (قوله أي المؤجر) إلى قوله لأن بيعه في المغنى وإلى قوله وفرق في النهاية قول المتن (كبايع ومشتري) أي كشرطهما وعلم من قوله كبايع أن الاعمى لا يكون مؤجرا وإن جازله اجارة نفسه أه معنى زاد سم عن الزركشي وكذا للغير أن يستأجر ذمة الاعمى لأنها سلم أه زاد ع ش وقياس ما في السلم من جواز كونه مسددا ومسلما إليه جواز أن يلزم ذمة الغير هنا ايضا أه (قوله نعم يصح استتجار الخ) استثناء من طرد المتن و (قوله الاتي ويصح بيع السيد الخ) من عكسه (قوله لكنها مكروهة الخ) أي اجارة العين سم وع ش (قوله ومن ثم أجبر

الشروط الآية علم عوضها ولم يقل منها اشترط علم عوضها فجعل الشرط العلم لا اشترطه فقوله بالشروط الآية معناه مع المشتريات الآية وما ذكرنا أن حاصل التعريف هو صريح تعبيرهم في التعريف بقولهم واللفظ لشرح الروض بعوض معلوم أه وحينئذ فشمول التعريف للمساقاة والجعالة إذا كان العوض فيها معلوما مما لا شبهة فيه فلم يندفع ما للشارح المشار إليه اللهم إلا أن يريد بقوله منها علم عوضها منها شرط علم عوضها حتى يكون القيد شرط علم العوض لا علم العوض فيتم ما قاله إن كان التعريف الذي أورد عليه ذلك الشارح جعل القيد فيه شرط العلم لأن نفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة الإرادة المذكورة لأن الشرط علم العوض لا اشترطه بدليل أنه لو ذكر عوض معلوم كني وإن لم يشترطه فإن قيل ذكره اشترطه قلنا هذا موجود في المساقاة والجعالة قطعا فلا يفيد إرادة ذلك شيئا فظهر عدم الاندفاع مطلقا فتأمل نعم أن أريد بعلم العوض كون علمه بالابد منه تم الاندفاع إلا أن حل العبارة على هذا المعنى في غاية التعسف الذي لا يناسب التعريف لأنه لا يفهم من اللفظ ولا قرينة عليه بوجه فليتأمل (قوله وهو يستلزم الأذن لمن فيه بعوض الخ) فيه بحث لأنه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لا مكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض أو مطلقا وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة كما أن قوله وإلا كان تبرعا أول المسئلة ايضا فتأمل ليظهر لك من هذا وأمثاله ما جرت به عادته من المبالغة على الأئمة بما لا يصح به المبالغة أو بما هو أوهن من بيت العذكبوت أه (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا

على إيجاره لمسلم وإيجار سفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالخج لأنه يجوز له التبرع به على ما مر فيه ويصح بيع السيد فنه نفسه لا إجارته إياها لأن بيعه يؤدي لعنته فاغتفر فيه ما لا يغتفر في الإجارة إذ لا تؤدي لذلك ولو كان للوقف ناظر أن فاجر أحدهما الآخر ارضا للوقف صح أن استقل كل منهما وإلا فلا كما بحثه أبو زرعة و فرقه بينه وبين وصيين اشترط اجتماعهما على التصرف (٢٣) في مال محجور بهما لأحدهما أن يشتري من الآخر لمحجوره عينا

الخ) مجرد الكراهة لا يستلزم الإيجار فكان الأولى أن يقول ومع ذلك يجبر على إيجاره اه ع ش (قوله على إيجاره الخ) ولولم يفعل وخدمه بنفسه استحق الإجير المسماة اه ع ش (قوله وإيجار سفيه الخ) عطف على استئجار الخ (قوله لما لا يقصد الخ) بأن يكون غنيا بما له عن كسب يصرفه على مؤنته أو مؤنة مؤنه اه ع ش (قوله فاجر أحدهما الآخر ارضا) حاصله أن أحدهما استأجره لنفسه من الآخر (قوله و فرقه بينه) أي بين عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا (قوله لأحدهما الخ) استئناف بياني ولو قال حيث صح لأحدهما الخ لكان أوضح (قوله لمحجوره) الأولى تثنية الضمير أو أبدال أل منه (قوله للآخر) نعت عينا (قوله بوجود الفرض) بالقاء والجار متعلق بفرق (قوله للغير) وهو المحجور (قوله لتوقف الإيجاب الخ) قال قابل قابل بنفسه وموجب بنائيه اه سم قول المتن (والصيغة) مبتدا لا معطوف وما بعده خبره وهو قوله أجزتك الخ اه معنى هذا في المتن وأما في الشرح فخير به قوله لا بد منها هنا وقول المتن (أجزتك الخ) مبتدا مؤخر (قوله فن الصريح) خبره (قوله لا بد منها) إلى قوله وقول الشيخين في النهاية إلا قوله عندهما وإن نوزعنا فيه قول المتن (هذا) أي الثرب مثلا اه معنى قول المتن (أو ملكتك الخ) أو عا وضكت منفعة هذه الدار سنة بمنفعة دارك اه نهاية (قوله ليس ظرفا) إلى قول المتن والأصح في المعنى الإقوله وأفهم إلى ولا يشترط وقوله عندهما وأن نوزعنا فيه وقوله لكن نظري أكثرها وقوله الذي لم ينظر فيه (قوله بل المقدر الخ) عبارة المعنى بل المعنى أجزتك واستمررت على ذلك سنة كما قيل بذلك في قوله تعالى فاماته الله مائة عام والمعنى فاماته الله واستمر على ذلك مائة عام والاف من الامانة يسيرا (قوله على القول به) قضيته أن تتم أي في الآية من لا يقدر محذوف فلا تكون ممانحن فيه اه ع ش وأشار إلى القولين البيضاوي بقوله فالبثه الله ميتا مائة عام أو اماته فلبث ميتا مائة عام اه (قوله على القول به في الآية) الأسبك الآخر أن يؤخره فيقول عقب الآية على القول به فيه (قوله امر موهوم) أي معدوم غير محقق في الخارج (قوله والظرفية تقتضي الخ) أطال سم في منعه وأقره ع ش (قوله خلاف ذلك) أي خلاف الموهوم بأن يكون المظروف محققا اه ع ش (قوله أولى) أي أن جعل ظرفا للمنافعة (قوله متعينا) أي أن جعل ظرفا لآجر وما بعده اه ع ش (قوله وتختص إجارة الذمة الخ) أي تنفرد إجارة الذمة عن إجارة العين بنحو الخ فالبا داخل على المقصور (قوله بنحو ألزمت ذمتك) أي كذا أو كان الأولى أن يذكره وخرج به ما قال الزمك فانه إجارة عين كما نقل سم على منهج عن الدميري أنه أقرب احتمالين اه ع ش (قوله أو أسلمت الخ) يعني بتعقد إجارة الذمة بلفظ السلم لأنها نوع منه اه ك ر د ي (قوله باستيجاب) كاجرنى (قوله وأفهم كلامه الخ) أي حيث اشتمل على ذكر سنة وذكر بكذا فقول له لا تنفأ الجهة الخ علة لمقدر لا للفهم أي وهو كذلك لا تنفأ الخ (قوله أن يقول الخ) نائب فاعل يشترط (قوله لا العين) عطف على المنافع (قوله عند الجمهور) متعلق بمعنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ في قوله ومورد إجارة الخ المنافع فكان الأنسب ذكره عقب ذلك (قوله لكل منهما) أي المنفعة والعين (قوله نازعوهما الخ) عبارة المعنى نازع في ذلك ابن الرفعة بأن في البحر وجهها فيها أي في إجارة العين أيضا ش (قوله فاجر أحدهما الآخر ارضا) أي أجزها الآخر لنفس ذلك الآخر وحاصله أن أحدهما استأجره لنفسه من الآخر (قوله و فرقه بينه) أي عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا ش (قوله لتوقف الإيجاب على مباشرته أو أذنه) فالقابل قابل بنفسه وموجب بنائيه (قوله في المتن أو ملكتك منافعة سنة) أو عا وضكت منفعة هذه الدار بمنفعة تلك م (قوله والظرفية تقتضي خلاف ذلك) ينظر وجه هذا

الدرهم في خياطة هذا أو في دابة صفحتها كذا أو في حملي إلى مكة (يقول) الخاطب متصلا (قيل أو استأجرت أو أكرت) ومن الكناية أسكن دارى شهر أبكذا أو جعلت لك منفعتها بكذا ومنها الكتابة وتعقد باستيجاب وإيجاب وبشارة آخرس مفهومة وأفهم كلامه أنه لا بد من التاقيت وذكر الإجارة لا تنفأ الجهة الخ حيث لا يشترط عندهما وأن نوزعنا فيه أن يقول من الآن ومورد إجارة العين والذمة المنافع لأنها المقصودة لا العين التي هي محلها عند الجمهور وقول الشيخين الخلاف غير محقق إذ لا بد من النظر لكل منهما اتفاقا نازعوهما فيه بأن له فوائد

جملتها الذي لم ينظر فيه قوله
(والأصح انعقادها) أي
الاجارة (بقوله أجزرك)
أو أكرتكم (منفعتها) أي
الدار سنة مثلا بكذا لأن
المنفعة هي المقصود منها
فيكون ذكرها تأكيداً
وادعاء أن لفظها إنما وضع
مضافاً للعين فلا يضاف
للمنفعة ممنوع وقوله (و)
الأصح (منعها) أي منع
انعقادها (بقوله بعثك)
أو اشتريت (منفعتها) لأن
لفظ البيع موضوع لتملك
العين فلا يستعمل في المنفعة
كما لا ينقد بلفظ الاجارة
واختار جمع المقابيل
اعتباراً بالمعنى فإنها صنف
منه أذى يبيع المتنافع ومن
ثم كان الأوجه على الأول
أن ذلك كناية قليلة هذا كله
في اجارة العين دون اجارة
الذمة كالزمت ذمتك كذا
أه وفيه نظر بل يجري ذلك
في اجارة الذمة كاجر تك
أو بعثك منفعة دابة صفتها
كذا (وهي قسمان واردة
على عين كاجارة العقار) لم
يقيده بما بعده ليفيد أنه
لا يتصور فيه اجارة الذمة
لأنه لا يثبت فيها (ودابة أو
شخص) أي آدمي ولكونه
ضد الدابة اتضح التثنية
المغلب فيها المذكور لشرفه
في قوله (معينين) في تصور
فيهما اجارة العين والذمة

أن حلى الذهب لا تجوز أجزاره بالذهب وحلى الفضة لا تجوز أجزاره بالفضة ولا يظهر له وجه إلا على التخيير
بان المؤجر العين وقد صار خلافاً محققاً ونشأ منه الاختلاف في هذا الفرع أه (قوله لكن نظر في أكثرها)
أي الفوائد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذي وخبره قوله الخ أه سم ويجوز
أن يكون من جملتها خبر القول قوله ويكون الذي نعتاً لجملتها التي لا تستعمل إلا بالثناء فتذكر وتوث كالمعرفة
والنكرة (قوله منها) أي الاجارة (قوله وادعاء الخ) رد لمقابل الأصح (قوله مضافاً للعين) أي مرتبطاً
بها وإن كان المقصود بالمنفعة (قوله وقوله والأصح منعها الخ) عطف على قوله قوله والأصح الخ عبارة
المعنى وهذه المسئلة من فوائد الخلاف إضافة أن مورد العقد العين أو المنفعة والصحة على قول العين والمنع
على قول المنفعة وعليه لا يكون البيع كناية فيها أيضاً لأن بعثك ينافي قوله سنة فلا يكون صريحاً ولا كناية
خلافاً لما يحتمل بعض المتأخرين من أنه فيها كناية هذا كله في اجارة العين أما اجارة الذمة فيكون فيها الزمت
ذمتك كذا عن لفظ الاجارة ونحوها فيقول قلت كافي الكافي أو التزمت أه وباق عن النهاية ما يوافقه
خلافاً للشيخ الاسلام والشارح (قوله كما لا ينعقد) أي البيع (قوله المقابل) أي مقابل الأصح من الانعقاد
بلفظ البيع (قوله ومن ثم) أي من أجل ذلك الاعتبار (قوله كان الأوجه الخ) وفاقاً لشرحي الروض
والمنهج وخلافاً للمعنى كما مر انفاً وللنهاية عبارة وعلم مما تقرر أنه أي قوله بعثك منفعتها لا يكون كناية
والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيثئذ إذ لفظ البيع يقتضي التأيد فينا في ذكر المدة أه (قوله
هذا كله) أي الخلاف في المسئلة (قوله كاجر تك أو بعثك الخ) أي والأصح انعقاد الاجارة بالأولى دون
الثانية قول المتن (على عين) أي منفعة مرتبطة بعين (قوله لم يقيده) إلى قوله وزعم فرق في النهاية (قوله
لم يقيده) أي العقار (بما بعده) أي يقيده ما بعده على حذف المضاف أي بالتعيين الذي يقيده الدابة والشخص
(قوله ليفيد) تعليل للنفي ش أه سم أي ترك التقييد بما بعده ليفيد الخ (قوله لأنه الخ) تعليل لا تنفاه
التصور والضمير للعقار (قوله فيها) أي الذمة (قوله ولكونه الخ) ويمكن جعل أو للتبويب فيندفع
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام أن أوفى قوله تعالى أن يكن غنياً أو فقيراً فأنه أولى بهما للتبويب وحكمها
حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الآمدي وهو الحق أه سم عبارة المعنى ولو قال معين بالأفراد
وافق المعروف لغة من أن العطف بأو يقتضي الأفراد ولهذا الجيب عن قوله تعالى أن يكن غنياً الخ بان المراد
التبويب وبه يجاب عن المصنف هنا وفي كثير من الأبواب أه (قوله ضد الدابة) أي العرفية التي ذات
الأربع أه رشیدی (قوله اتضح التثنية) أي ولا يقدح فيها كون العطف بأولان محل تعين الأفراد
بعدها إذا كانت للشك أو نحوه لا للتبويب أه رشیدی (قوله في قوله الخ) متعلق بقوله التثنية (قوله

الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره لأن الانتفاع أمر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوف منافعها وبالجملة
فدعوى هذا الاقتضاء مما لا سند لها إلا مجرد التخيل وما تقول في نحو الله على أن أصوم هذه السنة أو أن اعتكف
هذا اليوم فإن كلاماً من الصوم والاعتكاف أمر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لها الإجماع ظرفية
لا شبهة في صحتها لا حد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذي وخبره (قوله لأن
لفظ البيع إلى قوله بلفظ الاجارة) وعلم مما تقرر أنه لا يكون كناية والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيثئذ
إذ لفظ البيع يقتضي التأيد فينا في ذكر المدة شرح مر (قوله ومن ثم كان الأوجه على الأول أن ذلك كناية) قيل
بل الأوجه أنه غير كناية أيضاً للتنافي للفظ وتها فته إذ ذكر البيع يقتضي تملك العين وذكر المنفعة يقتضي
خلافه أه وقد يمنع أن لفظ البيع يقتضي تملك العين على الإطلاق بدليل ما قاله في بيع رأس الجدار للبناء
عليه (قوله ليفيد) تعليل للنفي ش (قوله في المتن ودابة أو شخص معينين) يمكن جعل أو للتبويب فيندفع
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام في الباب الثاني من المعنى في الكلام على الجملة المعترضة في أمثلة الاعتراض
مانصه ونحو أن يكن غنياً أو فقيراً فأنه أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر
أن الجواب فأنه أولى بهما ولا يرد على ذلك تثنية الضمير كما توهموا الآن أو هنا للتبويب وحكمها حكم

وبحث الجلال البلقيني الحاق السفن بها بالاعقار والمراد بالين دئامة بل الذمة وهو محسوس ببقاء العقد به وفي صورة الخلاف السابقة انفا مقابل المنفعة وهو محام الذي يستوفي منه ولو اذن اجير العين لغيره في العمل باجرة (١٢٥) فعمل فلا اجرة للاول مطلقا ولا للثاني

ان علم الفساد والا فله اجرة المثل أى على الاول كما هو ظاهر (و) واردة (على الذمة كاستيجار دابة) مثلا (موصوفة) بالصفات الآتية (و) يتصور أيضا (بان يلزم ذمته) عملا ومنه أن يلزمه حمله الى كذا أو (خياطة أو بناء) بشرطها الآتي أو يسلم اليه في أحدهما أو في دابة موصوفة لتحمله الى مكة مثلا بكذا (ولو قال استأجرتك) أو اكتريتك (لتعمل كذا) او لكذا أو لعمل كذا فلا فرق بين هذه الصيغ وزعم فرق بينهما كالوصية بالسكنى وان تسكن ليس في محله لان الخطاب هنا معين للعين فلم يفترق الحكم بذنيك ولا كذلك ثم (فاجارة عين) لان الخطاب دال على ارتباطها بعين المخاطب كاستأجرت عينك (وقيل) اجارة (ذمة) لان القصد حصول العمل من غير نظر لعين فاعله ويرد بمنع ذلك نظرا لما دل عليه الخطاب (ويشترط في اجارة الذمة) ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم (تسليم الاجرة في المجلس) كرأس مال السلم لانها سلم في المنافع فيمتنع فيها

وبحث الجلال (الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة وما بحثه الجلال البلقيني من الحاق الخ أفتى الوالدرحه الله تعالى بخلافه وهو انه لا تصح اجارتها الا اجارة عين كالعقار بدليل عدم صحة السلم في السفن اهـ وافرسم الافتاء المذكور ونقل البجيرمي عن الحلبي والقلوبي اعتماده (قوله) والمراد (الخ) عبارة المغني تنبيه تقسيم الاجارة الى واردة على العين واردة على الذمة لا ينافي تصحيحهم ان موردها المنفعة لان المراد (الخ) اهـ (وهو) أى مقابل الذمة (قوله السابقة انفا) أى بقوله ومورد اجارة العين (الخ) اهـ ع (قوله وهو) أى مقابل المنفعة (محله) أى المنفعة (قوله تستوفي الخ) صلة جرت على غير من هـ له ولم يبرز لعلوم الالتباس على مذهب الكوفيين (قوله باجرة الخ) مفهوما استحقاق الاول الاجرة اذا أذن للثاني بلا تعرض للاجرة فبالاولى مع التعرض بعد ما فليراجع (قوله للاول) أى الاجير الاول (قوله مطلقا) أى علم الفساد ام لا (قوله ولا للثاني الخ) كذا شرح مر وتقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد فما الفرق سم على حج وقد يفرق بانه ثم وضع يده على المال باذن من المالك فكان عمله فيه جائزا وهنا بغير اذن منه فهو كما ذون الغاصب ومن ثم لو كانت المساقاة على عينه وساقى غيره انفسخت المساقاة كما مروا لاشي للعامل الثاني على الاول ان علم الفساد اهـ ع (قوله ان علم الفساد) أى وانه لا شيء له (قوله أى على الاول) أى لا على المالك اهـ ع (قوله لا رجوع له على المالك اخذ اماما في القراض والمساقاة) (قوله ويتصور) أى عقد اجارة الذمة قول المتن (ذمته) أى الشخص (قوله ومنه) أى الزام الذمة (قوله ان يلزمه حمله الخ) أى بان يقول الزمك حملي الى كذا لكن قد مناعن الدميري انه لو قال الزمك عمل كذا كان اجارة عين فيحتمل ان ما هنا مفرع على كلام غير الدميري فامر عن الدميري خلاف المعتمد ويحتمل ان ما هنا مصور بما لو قال الزمت ذمك حملي الى كذا فلا يكون مخالفا له اهـ ع (قوله صنيع التحفة والنهاية كالصريح في الاحتمال الاول وصنيع المغني ظاهر في الثاني (او يسلم الخ) عطف على يلزمه (قوله في أحدهما) أى الخياطة والبناء اهـ ع (قوله بكذا) راجع لما في المتن والشرح معا (قوله او لعمل كذا) أى او الزمك عمل كذا كما اقدمناه عن الدميري اهـ ع (قوله بين هذه الصيغ) يعنى بين التعبير بالفعل والتعبير بالمصدر اهـ ع (قوله وترك لفظ العمل بالكلية) (قوله هنا) أى في الاجارة (قوله معين) اسم فاعل (قوله بذنيك) أى بالتعبير بالفعل والتعبير بالمصدر وقال السكردي أى بالجملة الاسمية والفعلية اهـ وفيه تامل (قوله ثم) أى في الوصية (قوله لان الخطاب) الى قوله وانما اشترطوا في المغني الا قوله سواء الى والاستبدال والى قول المتن ويشترط في النهاية الا قوله كشم المبيع مطلقا كما يأتي (قوله بلفظ اجارة) يعنى كل لفظ من الفاظها المارة وليس المراد خصوص هذا اللفظ وكان الاوضح ان يقول سواء كان بلفظ الاجارة او السلم اذ المراد التعميم لا التقيد رشيدى وع (قوله فيمتنع الخ) الاولى ان يعبر بالواو اذا امتناع التأجيل وما بعده لا يتفرع على مجرد اشتراط تسليم الاجرة في المجلس نعم لو قال يشترط لها مشروط لرأس مال السلم شمل ذلك كله ويمكن ان التفرع بالنظر لما افاده التشبيه بقوله كرأس مال السلم اهـ ع عبارة المغني تنبيه لا يعلم من كلامه وجوب كون الاجرة حالة وهو لا بد منه لانه لا يلزم من القبض في المجلس الحلول اهـ (قوله والاستبدال) (قوله والحوالة) (قوله والابراء) عطف على قوله تأجيل الاجرة (قوله ذلك) أى تسليم الاجرة في المجلس (قوله ايضا)

الواو في وجوب المطابقة نص عليه الآمدى وهو الحق وأما قول ابن عصفوران تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل اهـ ولعل هذا مراد المحقق المحلى بما قاله (قوله وبحث الجلال البلقيني الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى واقفى بان اجارة السفن لا تكون الا عينية كالعقار لازمة بدليل عدم صحة السلم فيها اهـ (قوله ولا للثاني ان علم الفساد الخ) كذا شرح مر وتقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد فافرق (قوله والاستبدال) عطف على تأجيل ش

تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع انه سلم في المعنى ايضا

لضعف الاجارة بورودها على معدوم وتعذر (١٣٦) استيفائها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيها فخير واضعفها باشتراط قبض الاجرة

في المجلس (واجارة العين)
الاجرة فيها كالتن في البيع
حينئذ (لا يشترط ذلك)
اي قبض الاجرة الميمنة
والتي في الذمة في المجلس
(فيها) كضمن المبيع نعم
يتعين محل العقد لتسليمها
على مامر فيه في السلم
(ويجوز في الاجرة) (فيها)
اي اجارة العين (التعجيل
والتأجيل) للاجرة لكن
(ان كانت) الاجرة (في
الذمة) اذا اعيان لا تؤجل
والاستبدال عنها والحوالة
بها وعليها والابراء منها
مطلقا كما ياتي (وإذا أطلقت)
الاجرة عن ذكر تأجيل او
تعجيل (تعجلت) كضمن
المبيع المطلق ولان المؤجر
يملكها بالعقد لكن لا
يستحق استيفاءها الا بتسليم
العين فان تنازعا في البداءة
فكما مر في البيع (وان
كانت) الاجرة (معينة) بان
ربطها بعين او مطلقة او في
الذمة (ملك في الحال)
بنفس العقد وإن كانت
مؤجلة كما يملك المستأجر
المنفعة به في اجارة العين لكنه

أي كالعقد بلفظ الاجارة (قوله على معدوم) أي دائماً والا فالمبيع في الذمة قد يكون معدوماً ما حال العقد بالنسبة للبائع اه سيدمر عبارة سم قد يقال العقد على ما في الذمة ايضاً واراد على معدوم ضرورة ان ما في الذمة غير موجود نعم يفترقان من جهة ان ما في الذمة في البيع يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل اه (قوله وتعذر استيفائها) اي المنفعة (قوله باشتراط قبض الاجرة الخ) اي وبامتناع الاستبدال عنها الى آخر ما تقدم (قوله اي قبض الاجرة) الى قوله وقضية في المعنى الا قوله مطلقاً كما ياتي وقوله ولان المؤجر الى فان تنازعا وقوله وان كانت مؤجلة وقوله في اجارة العين (قوله كضمن المبيع) لا حاجة اليه مع ما قدمه عقب قول المتن واجارة العين (قوله نعم يتعين الخ) عبارة المعنى ثم ان عيناً لما كان التسليم مكاناً معيناً والافوض العقد اه عبارة ع ش قوله محل العقد اي تلك المحلة حيث كان المحل صالحاً ولم يعيناً غيره اه (قوله على مامر فيه في السلم) يقتضي تفصيل السلم اه ع ش (قوله للاجرة) لا حاجة اليه مع قوله في الاجرة السابق عقب قول المصنف ويجوز اهرشدي (قوله والاستبدال عنها الخ) عطف على التعجيل (قوله مطلقاً) اي ولو في المجلس اه ع ش عبارة سم أي معجلة كانت أو مؤجلة وظاهر عبارة دليل قوله كما ياتي اختصاص الاطلاق بالابراء مع انه جار فيما قبله ايضاً كما هو ظاهر اه (قوله كما ياتي) اي في شرح ملك في الحال (قوله واذا أطلقت الاجرة) اي التي في الذمة في اجارة العين او الذمة اه ع ش (قوله ولان المؤجر الخ) في هذا التعليل نظير يظهر من التعميم الذي ذكره في شرح ملك في الحال (قوله فكما مر في البيع) اي في هذا بنا بالمؤجر ان كانت الاجرة في الذمة والا فيجب ان اه ع ش (قوله او مطلقة) عطف على قول المتن معينة اه سم اي فافي المتن ليس بقيد والمراد أنها تملك في الحال سواء عينها بان ربطها بعين أو بدين بان قال بالعشرة التي في ذمة فلان او أطلقها او قال في ذمتي رشدي (قوله او في الذمة) اي بان صرح بكونها في الذمة والا فالمطلقة محمولة على الذمة ثم رايته في سم على حج اه ع ش (قوله وان كانت مؤجلة) اي الاجرة (قوله به) اي بالعقد (قوله في اجارة العين) ينظر وجه هذا التقييد اه سم ويؤيد النظر اسقاط المعنى وشرح الروض هذا القيد (قوله لكنه ملك الخ) راجع الى المتن والاحسن في تعبيره عبارة النهاية لكن ملكاً مراعى كبا مضي الخ وعبارة المعنى ملك في الحال بالعقد ملكاً مراعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان ان المؤجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك اما استقر ا جميعها فباستيفاء المنفعة او بتفويتها كما سيأتي في كلامه آخر الباب اه (قوله انها لا تستقر) اي الاجرة جميعها (قوله لا خيار فيها) اي الاجارة (قوله بعد لزومه) اي عقد البيع (بخلافه) اي الابراء (قوله) اي اللزوم (فرع) قال النهاية ولو أجز الناظر الوقف سنين وقبض الاجرة جاز له دفع جميعها لاهل البطن الاول وان علم موتهم قبل مضي مدتها فلو مات الالبض قبل مضي المدد لم يضمن المستأجر ولا الناظر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن الرفعة خلافا للقال لان الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما نضوا عليه ويرجع المستحق بحصته من الاجرة المسماة في تركه القابض اه واقصر الاسنى والمعنى على مقالة القفال فقالوا ولو أجز الناظر الوقف سنين واخذ الاجرة لم يجز له دفع جميعها للبطن الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فان دفع اكثر منه

(قوله لضعف الاجارة بورودها على معدوم) قد يقال والعقد على ما في الذمة ايضاً واراد على معدوم إذ ما في الذمة معدوم ضرورة انه غير موجود نعم يفترقان من جهة ان العقد على ما في الذمة واراد على ما يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل (قوله على مامر فيه في السلم) يقتضي تفصيل السلم (قوله والابراء منها مطلقاً) اي معجلة كانت أو مؤجلة وظاهر عبارة دليل قوله كما ياتي اختصاص الاطلاق بالابراء مع جريانه فيما قبله ايضاً كما هو ظاهر (قوله فكما مر في البيع) يتأمل (قوله او مطلقة) عطف على قول المتن معينة ش (قوله او في الذمة) كان مراده بذلك أنه صرح بأنها في الذمة ليتأتى مع ذلك ذكر قوله او مطلقة ولا فالمطلقة اي عن التعيين والتصريح بكونها في الذمة ايضاً كما هو ظاهر (قوله في اجارة العين) ينظر وجه هذا التقييد (قوله لكنه الخ) استدرك على قول المتن ملك في الحال ش (قوله بخلافه)

فات الآخذ ضمن الناظر تلك الزيادة للبطن الثاني قاله القفال قال الزر كشي لو أجزر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونها لغيره بموته اه وهو كما قال السبكي محمول على ما إذا طالت المدة اما إذا قصرت فيتصرف في الجميع لأنه ملكها في الحال اما صرفها في العمارة فلا يمنع منه بحال اه ولعل ما قاله القفال لاسيما عند ظهور انقراض البطن الاول قبل مضي المدة هو الظاهر فليراجع ثم رايت الشارح في فصل لا تنفسح اجارة بعذر الخ اعتمد ما قاله القفال وسم هناك ذكر عن الاستاذ البكري ما يوافقوه اقره (قوله لصحة الاجارة) إلى قول المتن ولا يسلخ في النهاية (قوله جنسا) إلى قوله وجواز الحج في المغنى (قوله والا) أي بان كانت معينة (قوله معاينتها) أي مشاهدتها (قوله نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير التقدير وجب من نقديوم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجعالة إذ العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرعى والعبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا ووزنا اه نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في الجعالة الاولى كالجعالة اه (قوله إن قلنا انه إجارة الخ) على أنه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير بل نوع جعلالة تغفر فيها الجهل بالجعل كمسئلة الصلح نهاية ومغنى قول المتن (بالعمارة) بان اجرها بعمارتها او بدرام معلومة على ان تعمرها بها اه اشرح الروض ولى هذين التصويرين اشار الشارح بقوله كاجر تكما الخ (قوله بصرف او بفعل العلف) إضافة الصرف من إضافة المصدر إلى مفعوله وإضافة الفعل من إضافة الاعمال إلى الاخص المعروفة بالاضافة للبيان (قوله بفتح اللام الخ) نشر على ترتيب الف (للجهل بهما) أي بالعمارة و العلف (قوله كاجر تكما بعمارتها) أي إذا لم تعين العمارة لما يأتي من قوله فان عينت الخ سم وعش (قوله او عليها) عطفه على عمارتها الاول اولى من عطفه على الثاني ولو قال او بعلفها او بدينار على ان تصرفه في علفها لكان واضحا (قوله للجهل بالصرف الخ) علة للعلة فلو اقتصر عليه كما في المغنى لكان حسنا عيارته لان العمل بعض الاجرة وهو محمول فتصير الاجرة مجهولة اه (قوله بالصرف) أي العمل وقوله فتصير الاجرة مجهولة أي لأنها مجموع الدينار والصرف والمجهول اذا انضم إلى معلوم صيره مجهولا اه رشيدى (قوله فان صرف وقصد الخ) ظاهره أنه لا فرق في الرجوع عند نبته بين كون الآذن مالكا او غيره كولى المحجور عليه و ناظر الوقف والظاهر ان المستاجر يرجع بمصرفه جاهلا بالفساد على الولي والناظر ولا رجوع لها على جهة المحجور والوقف مطلقا لأنه لا ينبغي لها الاذن في الفساد اه عش (قوله رجوع) أي بالمصرف وباجرة عمله اه رشيدى (قوله وإلا) أي ان لم يقصد الرجوع (قوله كذلك) أي عدم الصحة (قوله وإن علم الخ) غاية (قوله كييع زرع الخ) أي قياسا عليه فانه باطل اه عش (قوله هناك شرط) أي ولو بالقوة كقوله أجزر تكما بدينار على ان تصرفه الخ اه عش (مطلقا) أي سواء علم الصرف او جهله فعلة البطلان الشرط لا الجهل اه كردى (قوله والا) أي ان لم يكن شرط في العقد (قوله بعمارتها) أي او بعلفها (قوله فان عينت) أي العمارة كاجر تكما بعمارة هذا المحل على كيفية كذا اه عش (قوله اما اذا) إلى قوله على انه في المغنى (قوله في صرفها) أي الاجرة و (قوله بعد العقد) متعلق بقوله

أي الا براء قبله أي الزوم ش (قوله والا كفت معاينتها) والمعلومة شاملة لها (قوله نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير التقدير وجب من نقديوم العقد لا يوم العمل ولو في الجعالة إذ العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرعى والعبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا او وزنا شرح مر (قوله ان قلنا انه اجارة الخ) على أنه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلافا للولى العراقى وهو نوع من التراضى والمعونة فهو جعلالة اغتفر فيها الجهل كمسئلة الصلح شرح مر (قوله كاجر تكما بعمارتها) انظر هذا مع قوله الآتى والا كاجر تكما الا ان يكون هذا اذ لم تعين العمارة (قوله كاجر تكما بعمارتها او بدينار الخ) كذا مر الخ (قوله والاوجه) أي وفاقا لتفسير ابن الرفعة

(ويشترط) لصحة الاجارة
(كون الاجرة معلومة)
جنسا وقدرا وصفة إن
كانت في الذمة وإلا كفت
معاينتها في اجارة العين
والذمة نظير ما مر في الثمن
وجواز الحج بالرزق
مستثنى إن قلنا انه إجارة
توسعة في تحصيل هذه العبادة
(فلا تصح) الاجارة لدار
(بالعمارة) لها (و) لا
لدابة بصرف او بفعل
(العلف) لها بفتح اللام
المعلوف به وباسكانها كما
ينحطه المصدر للجهل بهما
كاجر تكما بعمارتها او
بدينار على ان تصرف في
عمارتها او علفها للجهل
بالمصرف فتصير الاجرة
مجهولة فان صرف وقصد
الرجوع بها رجوع للاذن
مع عدم قصد التبرع والا
فلا والاوجه ان التعليل
بالجهل للاغلب وان الحكم
كذلك وان علم المصرف
كييع زرع بشرط ان يحصده
البائع فالحاصل انه حيث
كان هناك شرط بطلت
مطلقا والا كاجر تكما
بعمارتها فان عينت صحت
وللا فلا أما إذا أذن له في
صرفها بعد العقد من غير

أذن و (قوله فيه) أى فى صلب العقد (قوله و تبرع به) أى بالصرف أى العمل اه رشيدى وعش (قوله فيجوز) أى سواء كان ذلك فى الملك أو الوقف اه عش (قوله واغتفر اتحاد الخ) عبارة المغنى وشرح الروض والبهجة والمنهج قال ابن الرفعة ولم يخبر جوه على اتحاد القابض والمقبض لوقوعه ضمنا اه (قوله اتحاد القابض والمقبض) لأن المستاجر مقبض عن نفسه وقابض عن المؤجر عبارة الرشيدى لأنه أى المستاجر كأنه أقبض المؤجر ثم قبض منه للصرف اه (قوله للحاجة) ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة فى زمنا من تسوية الناظر للمستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح مراهسم قال عش قوله من ذلك أى من الاكتفاء بالأذن للمستاجر فى الصرف اه (قوله للقابض من المستاجر الخ) قد يقال قبض البناء مثلا جرت به العادة من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لأنه مقبض عن جهة المؤجر فيقبض لنفسه من نفسه اه سم عبارة عش فيه أن تنزله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون في يده أمانة للناظر ودخوله فى ملكه يستلزم كونه قابضا عن الناظر مقبضا لنفسه فلم ينتف الاتحاد المذكور اه وقد يقال أيضا إن هذا التنزيل لا يتأتى فى مسألة الدابة إذا كانت الاجرة علفا معينا للمستاجر (قوله ويصدق الخ) الى قوله نظير الخ فى المغنى وشرحي الروض والبهجة (قوله ويصدق المستاجر الخ) هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر الوقف إذا وقع منه مثل ذلك فى تصديق المستاجر فيما صرفه نظر فلا يرجع لأن تصديقه ليس فى ملكه بل تصديق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستاجر فيه صادقا اه عش (قوله على أنه) عبارة النهاية ولا ينافيه قولهم لو قال الخ اه (قوله ثم لا خارج) عبارة النهاية ليس هناك شىء فى الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل الخ اه (قوله وهنا الخارج) قضية هذا الفرق أنه لو كان الموكل فيه نحو عمارة بمال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل سم على حج أقول وهو ظاهر اه عش (قوله بين البابين) أى المستثنين (قوله شهادة الصناع الخ) أن اريد بالصناع القابض من المستاجر السابق فى قوله تنزيلا للقابض الخ ينافى قوله لأنهم وكلاؤه مع قوله السابق المذكور وإن اريد بهم غيره فليحجر اه سم عبارة السيد عمر قوله لأنهم وكلاؤه تأمل الجمع بينه وبين قوله انفاء على أنه فى الحقيقة لا اتحاد تنزيلا للقابض الخ اه (قوله على أيديهم كذا) المراد على عملهم ومن ثم علله بقوله لأنهم وكلاؤه أى فهم شهادة على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بانه صرف كذا فأنها تقبل إلا أن علم الحاكم أنهم يعنون لأنفسهم قاله الزيادى اه رشيدى عبارة عش قوله على أيديهم أى لأنفسهم اما لو شهدوا بانه اشترى الآلة التى بنى بها بكذا أو كانوا أعدوا أو شهد بعضهم لغيره بانه دفع له كذا عن أجرته لم يمتنعوا أو شهدوا بانه صرف على عمارة المحل ولم يضيفوا ذلك لأنفسهم فيقبل القاضى شهادتهم ما لم يعلم أنهم يعنون أنفسهم اه (قوله يعلم عادة الخ) قضيته أنه لو لم يعلم ثم طرأ ما يوجب تعطيلها لم تنفسخ وهو كذلك اه عش (قوله تعطيلها) لعل التأنيث بتأويل العين اه سيد عمر (قوله من الاجارة) انظر ما مفهوم هذا الشرط عبارة العباب لو أجر حاما على أن مدة تعطله محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة فى الباقي أو على المؤجر بمعنى استيفاء مثلها بعد المدة فسدت لجهل نهاية المدة فان علمت بعادة أو تقدير كتعطيل شهر كذا للعمال بطلت فى تلك المدة (قوله واغتفر اتحاد القابض والمقبض للحاجة الخ) ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة فى زمنا من تسوية الناظر للمستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح مراهسم (قوله تنزيلا الخ) قد يقال قبض البناء مثلا أجرته من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لأنه مقبض عن المؤجر ويقبض لنفسه من نفسه (قوله تنزيلا للقابض) أى القابض إذا علف بنفسه (قوله ويتعين تقييده الخ) عبارة شرح الروض اشبهها أى القولين فى الأنوار المنفق أى تصديقه إن ادعى محتلا وبه جزم ابن الصباغ وغيره اه (قوله ويرد بانه ثم لا خارج الخ) قضية هذا الفرق أنه لو كان الموكل فيه نحو عمارة بمال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل (قوله ولا تكفى شهادة الصناع له الخ) ائق به شيخنا الشهاب الرملى ثم إن اريد بالصناع القابض من المستاجر السابق فى قوله تنزيلا للقابض الخ ينافى قوله لأنهم وكلاؤه مع قوله السابق فى قوله

شرط فيه و تبرع به المستاجر فيجوز واغتفر اتحاد القابض والمقبض فيه للحاجة على أنه فى الحقيقة لا اتحاد تنزيلا للقابض من المستاجر وإن لم يكن معينا منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة ضمنية ويصدق المستاجر فى اصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لأنه ائتمنه ويتعين تقييده بما إذا ادعى قدر الاتفاق عادة نظير ما يأتى فى الوصى بل أولى والاحتياج لبينة على أنه اعترض بقولهم لو قال الوكيل أتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل ويرد بانه ثم لا خارج يصدق الوكيل والاصل عدمه وهنا الخارج وهو وجود العارة واستثناء الدابة مدة عن اتفاق مالكمها عليها يصدق المستاجر فلا جامع بين البابين ولا تكفى شهادة الصناع له أنه صرف على أيديهم كذا لأنهم وكلاؤه ولو اكرترو نحو حمام مدة يعلم عادة تعطيلها فيها لنحو عمارة فان شرط احتساب مدة التعطيل من الاجارة وجهلت فسدت

والاقيبا وفيما بعدها (ولا) الايجار (ليس) مذبوحه (بالجدو يطحن) برا (ببعض الدقيق او بالنخالة) الخارج منه كئلته للجمل بشخانة
الجلدورقته ونعومة احدا لاخيرين وخشونته ولعدم القدرة عليهما حالا والخبر الدار قطنى (١٢٩) وغيره انه صلى الله عليه وسلم نهى على قفين

والطحن بى ان يجعل اجرة
الطحن بحج معلوم قفزا
مطحونا منه وصورة المسئلة
ان يقول لتطحن الكل
بقفين منه او يطلق فان قال
استاجر تك بقفين من هذا
لتطحن ما عداه صح فضايط
ما يطل ان تجعل الاجرة
شيئا يحصل بعمل الاجير
وجعل منه السبكي ما اعتد
من جعل اجرة الجاني العشر
ما يستخرجه قال فان قيل
لك نظير العشر مما تستخرجه
لم تصح الاجارة ايضا وفي
صحته جعله نظرا و يتجه
صحته جلاله لكن له اجرة
مثله للجمل بقدر ما يستخرجه
(ولو استاجرها) اى امراة
مثلا (لترضع رقيقا) له اى
حصته منه الباقية له بعدما
جعله منه اجرة المذكور في
قوله (ببعضه) المعين كئلته
(في الحال جاز على الصحيح)
للعلم بالاجرة ولا اثر لوقوع
العمل المكترى له في ملك
غير المكترى لانه بطريق
التبع كمسافة شريكه اذا
شرط له زيادة من الثمر
وانتصر للمقابل بما يرد
ما تقرر من التفصيل ومن
ثم قال السبكي التحقيق ان
الاستجار اى بيعه حالا
ان وقع على الكل او اطلق
ولم تدل قرينة على ان المراد
حصته فقط لم يصح وعليه

وما بعده وصح فيما اتصل بالعقد انتهت اه رشيدى (قوله والاقيبا) اى وان لم يكن الامر كما ذكر بان لم
تشرط او شرطت وعلت اه سيد عمر (قوله فقيها) اى قنطل فيها الخ وطريق الصحة تجديد العقد فيما
بقى من المدة باجرة معلومة اه ع (قوله مذبوحه) الى قوله اه في المغنى الا قوله وصورة الى فضايط
وكذا في النهاية الا قوله كئلته وقوله فضايط الى وجعل (قوله الخارج منه) اى كل من الدقيق والنخالة من
البروي يحتمل انه نعت للنخالة فقط والتذكير لرعاية لفظ ال و ضمير منه حينئذ للبر او للدقيق و (قوله كئلته)
على كلا الاحتمالين مثال لبعض الدقيق عبارة المغنى البر مثلا ببعض الدقيق منه كربعه او بالنخالة منه اه
وهي حسن (قوله ولعدم القدرة عليها الخ) عبارة شرعى الروض والبهجة ولان الاجرة ليست في الحال بالهبة
المشروطة فهي غير مقدور عليها اه (قوله وصورة المسئلة الخ) وفاقا للمغنى وشروح المنهج والروض
والبهجة وخلافا للنهية كما ياتى (قوله او يطلق) اى ولم تدل قرينة على ان المراد حصته فقط اخذا بما ياتى
فليتأمل اه سيد عمر (قوله بقفين من هذا) اى الحب فالاجرة من الحب لامن الدقيق اه سم (قوله
لتطحن ما عداه) وامر في الشارح مر فيما لو ساقى احد الشريكين شريكه وما ياتى فيما لو استاجر
امراة لارضاع رقيق بيعه الان من ان المعتمد فيه الصحة مطلقا انه هنا كذلك فتصح سواء قال لتطحن باقيه
او كله اه ع (قوله الجاني) اى الجامع للخراج ونحوه اه كردى (قوله ايضا) اى لو حذف لفظة
نظير (قوله ويتجه صحته جملة) انظر ما معنى الصحة مع اشتراط علم الجعل في الجملة وفسادها بجهله وفي شرح
مر اى والمغنى والغرر والوجه فيها البطلان للجمل بالجعل انتهى اه سم قال ع (قوله مر) والوجه
البطلان اى ويستحق اجرة المثل اه (قوله اى امراة) الى قول المتن وكون المنفعة في النهاية الا انه
عقب قوله فقط جاز بما نفيه لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم اه (قوله مثلا) اى او ذكرا او
صغيرة سم على منجه اه ع عبارة الغرر ودخل في المرأة الصغيرة فيصح استجارها لذلك بناء على
طهارة لبنها وفي منها الرجل فيما يظهر اه (قوله له) نعت لرفيقا و (قوله اى حصته منه) اى حصه
المستاجر من الرقيق تفسير لرفيقا له و (قوله الباقية له) نعت لخصته و (قوله بعدما جعله) ظرف للباقية وما
واقعة على الجزء و (قوله المذكور) نعت لها (قوله للمقابل) اى القائل بعدم الصحة (قوله من التفصيل)
اراد به قوله اى حصته الخ (قوله ومن ثم قال السبكي الخ) لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه اطلاقهم اه
شرح مر اه سم قال ع (قوله المعتمد اطلاق الصحة اى هنا وفي المسافة وكذا في استجارها لطحن هذه
الوية بربعها في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك وان نوزع فيه مر اه سم على حجج اه (قوله
قال السبكي التحقيق الخ) اعتمد المغنى وشروح الروض والبهجة والمنهج (قوله او على حصته) عطف على قوله
على الكل (قوله اذ ذاك) اى وقت الفطام اه ع (قوله قال البلقيني او سحلة الخ) وانما صح ايجار

تنزila للقباض منزلة الوكيل عن المؤجر وان اراد بهم غيره فليحرق (قوله والاقيبا) اى وان لم تجمل (قوله
بقفين من هذا) بالاجرة من الحب لامن الدقيق (قوله ويتجه صحته جملة) انظر ما معنى الصحة مع اشتراط
علم الجعل وفسادها بجهله وفي شرح مر والوجه فيها البطلان للجمل بالجمل اه (قوله في المتن ولو استاجرها
لترضع رقيقا الخ) قال في الروض وتصح بجز منه اى ما عمل فيه في الحال اه اى كاستجارها لارضاع
الرقيق ببعضه في الحال واستجارها لطحن هذه الوية بربعها في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك كما في
مسافة احد الشريكين الاخر وهذا هو المعتمد وان نوزع فيه مر (قوله بعد) معمول للباقية ش
(قوله ومن ثم قال السبكي الخ) المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم شرح مر (قوله قال البلقيني
او سحلة فلا يصح) وانما صح ايجار المرأة لصيد الفار لانها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد

(١٧ - شروانى وابن قاسم - سادس) يحمل النص لوقوع العمل في ملك غير المكترى قصدا او على حصه المستاجر فقط جاز وفي
الحال متعلق ببعضه احترزا اعمالوا استاجرها بيعه بعد الفطام مثلا فلا يصح قطعها لما مر ان الاجرة المعينة لا تؤجل وللجهل بها اذ ذاك وخرج
بنحو المرأة استجار شاة مثلا لارضاع طفل قال البلقيني او سحلة فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كالاستجار

المرأة لارضاع سخله (و) يشترط لصحتها ايضا (كون المنفعة) معلومة كما ياتي (مقومة) اي لها قيمة ليحسن بذل المال في مقابلتها والا بان كانت محرمة او خسيصة كان بذل المال في مقابلتها سقيها وكونها واقعة للمكثري وكون العقد عليها غير متضمن لاستيفاء عين قصدا كاستئجار بستان ثمره بخلاف نحو استئجارها للارضاع وان بقي الحضنة الكبرى لان اللبن تابع لما تناوله العقد نعم يصح استئجار قناة او برر لا لتنازع بمائها للحاجة وكونها تستوفى مع بقاء العين وكونها مباحة مملوكة مقصودة لا كسفاحه للشم بخلاف تفاح كثير كما يجوز استئجار مسك ورياحين للشم كذا ذكره الرافعي لكن نازع فيه السبكي وغيره لان هذين القصد منهما الشم وذاك القصد منه الاكل قل او كثير تضمن بالبدل لا ككلب وتباح بالاباحة لا كبضع واكثر هذه القيود تؤخذ من كلامه (فلا يصح استئجار يباع على) نحو (كلمة) ومعلم على حروف من قرآن او غيره (لا تعب) اي عادة فيما يظهر (وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها ومن ثم اختص هذا بمبيع مستقر القيمة في البلد كالحب بخلاف نحو عبد و ثوب مما يختلف

المرأة لصيد الفار لانها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبعها للارضاع سم على حج ومن طرق استحقاقه اجرة المهره ان يضع يده عليها العدم مالك لها ويتعدها بالحفظ والثرية فيملكها بذلك كالو حوش المباحة حيث تملك بالاصطياد اه ع ش (قوله بخلاف المرأة لارضاع سخله) فان الظاهر صحته كما قال اعني البلقيني اه سم (قوله ويشترط الخ) اشار به الى ان هذا الشرط معطوف على قول المتن كون الاجرة معلومة (قوله معلومة) الى قوله ومن ثم اختص في النهاية الا قوله وان نفى الى وكونها تستوفى (قوله معلومة الخ) عبارة المغنى وضابط ما يجوز استئجاره كل عين يتنفع بهامع بقاء عينها منفعة مباحة معلومة مقصودة تضمن بالبدل وتباح بالاباحة اه (قوله كما ياتي) اي في اول الفصل الا في (قوله لها اي قيمة) عبارة المغنى لم يرد بالمقومة هنا مقابل المثلية بل لها قيمة الخ اه (قوله محرمة) في التنبيه كالغناء اه قال الاسنوي في تصحيحه الاصح كراهته لا تحريمه اه وسياتي في الشهادة وبياح الغناء بلا آله وسماعه اه وسياتي هناك ما يتعلق به ومنه قول الزركشي انه مكروه ايضا مع الآلة والمحرمة انما هو الآلة وفي تجريد المزجد اطلاق الغزالي والصباغ والشيخ ابى اسحق منع الاستئجار للغناء تعليلا بانه حرام ممنوع ثم قال وفي الانوار يجوز استئجار القوال للقول المباح وضرب الدف إذا قدر بالزمن ولم يكن امرأة ولا امرء انتهى سم (قوله كان بذل المال الخ) جواب و الا (قوله وكونها واقعة للمكثري) اي او موكله او موليه وخرج بذلك العبادة التي لا تقبل النيابة كالعصاة اه رشيدى (قوله كاستئجار بستان ثمره) اي فانه باطل ع ش ومر في اول المساقاة حيلة جواز اه كردى (قوله لان اللبن تابع لما تناوله العقد) عبارة الغرر واستئجار المرأة للارضاع مطلقا يتضمن استيفاء اللبن والحضنة الصغرى وهى وضع الطفل في الحبر والقيامه الثدي وعصره له بقدر الحاجة والاصل الذى تناوله العقد فيما ذكر فعلها واللبن تابع واما الحضنة الكبرى وهى حفظ الطفل وتعده بغسل راسه وبدنه وثيابه وودنه وكحله وربطه في المهد وتحريره ليلا ونحوها مما يحتاج اليه فلا يشملها الارضاع بل لا بد من النص عليها اه (قوله قناة) وهى الجدول المحفور اه شرح الروض (قوله وكونها تستوفى الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله وكون العقد عليها الخ (قوله وكونها مباحة) قد يقال يغنى عنه قول المصنف مقومة ومن ثم اخرج هو بها المحرمة كما مر اه رشيدى (قوله بخلاف تفاح كثير الخ) اعتمده الاسنوي والمغنى والنهية عبارة عنهم فان كثرة التفاح صحت الاجارة لان منه ما هو اطيب من كثير من الرياحين اه زاد الاولان وكون المقصود منه الاكل دون الراحة لا يقدح في ذلك اه وزاد الثالث كما ذكره الرافعي وان نازعه السبكي وغيره اه (قوله تضمن بالبدل) خبر رابع للكون في قوله وكونها مباحة الخ (قوله وتباح الخ) عطف على تضمن (قوله ومعلم) الى قول المتن وكذا في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم الى بخلاف نحو وقوله فان لم تكن الى وفي الاحياء (قوله ومعلم على حروف الخ) عبارة المغنى ويلحق بما ذكره المصنف ما اذا استاجر ليعلمه انه لا تجب فيها كقوله تعالى ثم نظر كما صرحوا به في الصداق وكذا على اقامة الصلاة اذ لا كلفة فيها بخلاف الاذان فان فيه كلفة مراعاة الوقت اه قول المتن (وان روجت السلعة) اي وكانت ايجابا وقبولا اه معنى (قوله اختص هذا الخ) خلافا للنهاية كما ياتي (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعب والا فلا فرق مر اه سم اي بين مستقر القيمة وغيره عبارة النهاية وشمل كلام

بطبعها للارضاع (قوله بخلاف المرأة لارضاع سخله) فان الظاهر صحته كما قال اعني البلقيني (قوله) والا بان كانت محرمة في التنبيه ولا تصح اي الاجارة على منفعة محرمة كالغناء اه قال الاسنوي في تصحيحه الاصح كراهته الغناء لا تحريمه اه وسياتي في الشهادات قول المتن وبياح الغناء بلا آله وسماعه اه وياتي هناك ما يتعلق بذلك ومنه قول الزركشي انه مكروه ايضا مع الآلة والمحرمة انما هو الآلة وفي تجريد المزجد اطلاق الغزالي وابن الصباغ وابى اسحق منع الاستئجار للغناء تعليلا بانه حرام ممنوع ثم قال قال في الانوار يجوز استئجار القوال للقول المباح وضرب الدفوف إذا قدر بالزمن ولم تكن امرأة ولا امرء اه (قوله نعم يصح استئجار قناة) قال في شرح الروض وهى الجدول المحفور (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعب

فصح استجاره عليه وحيث لم يصح فان تعبد بكثرة تردد او كلام فله اجرة مثل وال (١٣١) فلا يبحث فيه الاذرعى بان الغرض انه استأجره

على ما لا تعبد فيه فبقية غير معقود عليه فيكون متبرعا به وورد بانه لا يتم عادة الا بذلك فكان كالمعقود عليه فان لم تكن الصورة ذلك كاستأجرتك على بيع هذا بكذا صح وكعبه وانا ارضيك فسدوله اجرة المثل وفي الاحياء يمتنع اخذ طيب اجرة على كلمة بدواه ينفر دبه لعدم المشقة بخلاف ما عرف ازالة اعوجاج نحو سيف بضربة واحدة اى وان لم يكن عليه فيها مشقة لان هذه الصناعات يتعب في فعلها ليتكسب بها ويخفف عن نفسه التعب وخالفه البغوى في هذه ورجح الاذرعى الاول (وكذا دراهم ودنانير للترتين) او الوزن بها او الضرب على سكتها ومرفى الزكاة خلاف في حل التزين بالمعرة والمثوبة فعلى التحريم لا يصح استجارها للترتين بها (و) نحو (كلب للصيد) او الحراسة به فان ذلك لا يصح استجاره (في الاصح) لان منفعة التزين بهما لا تقصد غالباً ومن ثم لم يضمن غاصبهما اجرتهم ونحو الكلب لا قيمة لعينه ولا لمنفعته ولولم يقل للترتين ونحوه لم يصح قطعاً كالموكان نحو الكلب غير معلم واجرى البغوى الخلاف

المصنف ما كان مستقر القيمة وما لم يستقر خلافاً لمحمد بن يحيى الا ان يحمل كلامه على ما فيه تعبد اه قال ع ش قوله مر خلافاً لمحمد الخ حيث قال محل عدم صحة الاجارة على كلمة لا تعبد اذا كان المادى عليه مستقر القيمة اه شيخنا الزيادى اه (قوله فصح استجاره عليه) وكانهم اغتفروا جهالة العمل هنا للحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التى ياتى بها ولا مقدار زمان ومكان التردد اه ع ش (قوله فله اجرة مثل) لعل محلوه محل نظيره الا ان لم يكن عالماً بالفساد والافضل تأمل اه سيد عمر (قوله وورد بانه لا يتم عادة الخ) قد يقال هذا لا يرد بحث الاذرعى لان فرض المسئلة ان الاجارة على ما من شأنه عدم التعبد وما العادة فيه عدم التعبد اه رشيدى (قوله فان لم تكن الصورة ذلك) لعله راجع الى ما فى المتن اى فان كان المعقود عليه بما يتعب قائله ففيه تفصيل فان وجد العقد الشرعى صحوله المسمى والافسدوله اجرة المثل (قوله لعدم المشقة) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة ونحوها من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التى جرت عاداتهم باستعمالها ومنه ازالة ما يحصل للزوج من الانحلال المسمى عند العامة بالرباط والاجرة على من التزم العوض ولو اجنيا حتى لو كان المانع بالزوج والتزمت المرأة او اهلها العوض لزمت الاجرة من التزما وكذا عكسه ولا يلزم من قام به المانع الاستجار لانه من قبيل المداوة او هى غير لازمة للمريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار بمقد صحيح لزم المسمى والافجارة المثل اه ع ش (قوله يتعب) اى صاحب هذه الصناعات (وخالفه) اى الغزالى (البغوى) لعل الاولى اسناد المخالفة للغزالى لتقدم البغوى فى الطبقة اه سيد عمر وقد قال اشار الشارح بذلك الى رجحان ما قاله الغزالى فشبّه الرجحان بالتقدم الزمانى عبارة المغنى واقتى القفال بانه لا يصح استجاره اى الماهر له وهذا هو الظاهر وان قال الاذرعى المختار ما قاله الغزالى اه (قوله فى هذه) اى فى ضربة السيف اه ع ش (قوله ورجح الاذرعى الاول) وهو الارجح اه نهاية (قوله الاول) اى الصحة فى ضربة السيف اه ع ش قول المتن (وكذا دراهم ودنانير) خرج بهما الحلى فيجوز اجارته حتى بمثله من ذهب او فضة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر حتى بمثله الخ اى لان المعقود عليه فى الاجارة المنفعة فلا يافى ذلك لانه انما يكون فى بيع النقد بمثله اه (قوله او الوزن) الى قول المتن فلا يصح فى النهاية الا قوله واجر الى المتن وقوله بان اقطع الى كفاقتى وقوله وان جاز الى لكن خالفه وقوله لزوجة ملكك ملكاً تاماً وقوله به يعلم الى ويوجه وكذا فى المغنى الا قوله ومرفى الزكاة الى المتن (قوله ومرفى الزكاة الخ) عبارة النهاية ويعلم بما مرفى الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معرة للترتين بها اه (قوله فعلى التحريم الخ) اى وعلى الحل يصح والمعتمد حل التزين بالمعرة دون المثوبة اه سم قول المتن (وكلب الخ) خرج به الخنزير فلا تصح اجارته جزماً والمتولد منهما كذلك كما قاله بعضهم نهاية ومعنى (قوله او الحراسة الخ) اى لما شية او زرع او درب اه معنى (قوله ولا لمنفعته) الاولى فلا بالفاء كفاى المغنى (قوله وقطع المتولى بالجواز) اعتمده النهاية والمغنى والروض مع شرحه عبارتهم ولو استأجر شجرة الاستغلال بظلمها او الربط بها او طائراً للانس بصوته كالعندليب او لونه كالطاوس صح لان المنافع المذكورة مقصودة متقومة ويصح استجارها هر لدفع الفار وشبكها وباز وشاهين للصيد لان منافعها متقومة اه (قوله او المستأجر الخ) عطف على المؤجر الخ (قوله كذلك) اى حسا وشرعاً (قوله اخذ الخ) علة لزيادته او المستأجر الخ (قوله ليتمكن الخ) علة لافى المتن والشرح معاً (قوله منها) اى المنفعة (قوله ومن القادر على

والا فلا فرق مر (قوله ورجح الاذرعى الاول) اعتمده مر (قوله فى المتن وكذا دراهم ودنانير للترتين) وخرج بالدرهم والدنانير الحلى فيجوز اجارته حتى بمثله من ذهب او فضة ويعلم بما مرفى الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معرة للترتين شرح مر (قوله فعلى التحريم) اى وعلى الحل يصح والمعتمد حل التزين بالمعرة دون المثوبة (قوله فى المتن وكلب للصيد) وخرج بالكلب الخنزير فلا تصح اجارته جزماً والمتولد منهما كذلك كما قاله بعضهم شرح مر (قوله وقطع المتولى بالجواز) جزم به فى الروض واعتمده مر (قوله

فى استجار طائر للاستئناس بصوته اولونه وقطع المتولى بالجواز (وكون المؤجر قادراً على تسليمها) اى المنفعة بتسليم محلها حسا وشرعا والمستأجر قادراً على تسليمها كذلك اخذاً مما مر فى البيع ليتمكن المستأجر منها ومن القادر على التسليم

(الخ) عبارة المغنى والنهاية والقدرة على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فيدخل المستاجر فله ايجار ما استاجره وكذا للمقطع ايضا اجارة ما اقطعه له الامام كما اقي به المصنف اه (قوله المقطع) وهو ما اقطعه الامام من ارض بيت المال لواحد من المستحقين اه كردى اقول هذا التفسير وان ناسب ما بعده لكن المناسب لما قبله وهو من اقطع له الامام قطعة من اراضى بيت المال من المستحقين (قوله فان اقطع) ببناء الفاعل وفاعله ضمير الامام المعلوم من المقام او ببناء المفعول ونائب فاعله قوله رقبته (قوله او منفعتها) عطف على رقبته وضميرهما للمقطع المراد به الارض التى اقطعها الامام على مامر عن الكردى اولئك الارض المعلومه من المقام كما هو المناسب لقوله ومن القادر (قوله وان جاز للسلطان الخ) اى حيث اقطع ارفاقا فاما اقطاع التملك فيمتنع على الامام الرجوع فيه اه ع ش (قوله خالفه) اى المصنف (قوله قال الزركشى الخ) عبارة المغنى والاولى كما قال الزركشى الخ اه (قوله والحق ان الامام اذا اذن الخ) اى مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة اه سم وقد يجاب بان الاذن المذكور متضمن لتملك المنفعة (قوله وبه) اى بقول الزركشى (يعلم انه) اى خلاف العلماء للمصنف هو المعتمد اه كردى وهذا مبنى على ان قول الشارح معتمد بفتح الميم ولا م الجر للتعليل ويظهر انه بكسر ها واللام مجر دالتدنية والمغنى ان الزركشى معتمد لما قاله العلماء من ان المقطع لم يملك المنفعة وانما يبيع له الانتفاع (قوله ويوجه صحة ايجاره) (فرع) في فتاوى السيوطى مسئلة رجل استاجر من رجل ارضا اقطاعية ليزرعها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنتين وخلف ولدا فهل تنفسخ الاجارة او تبقى لولد المؤجر الجواب الارض الاقطاعية فى اجارتها كلام للعلماء لكن الذى نختاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض المملوكة حتى انه اذا مات المؤجر تبقى الاجارة بل نقول بانفساخ الاجارة بموته كما اذا مات البطن الاول وقد اجر الوقف اه سم والكلام كامر عن ع ش ويأتى عن الرشيدى ويقتضيه المقام فى اقطاع الارفاق (قوله مع ذلك) اى عدم ملكة المنفعة (قوله فى الاخيرة) اى فى صورة جريان العرف العام بالاجارة (قوله وحيث قد يجمع) الاول وقد يجمع (قوله فقد يجمع بما قاله الخ) سياتى ان الرجوع صحة ايجاره مطلقا والكلام فى اقطاع الارفاق اما اقطاع التملك فيصح اتفاقا اه رشيدى (قوله بين الكلامين) اى كلام المصنف بالصحة وكلام معاصريه بالبطلان (قوله ولا من نذر) الى قوله اخذ فى المغنى والى قوله وكذا لما فى النهاية الا قوله او مطلقا الى المتن (قوله ولا من نذر عتقه الخ) اى ولا يصح استئجار العبد المنذور عتقه او المشروط عتقه على المشتري اه معنى قال الرشيدى ظاهره وان كانت مدة الاجارة تنقضى قبل دخول وقت العتق بان كان معلقا على شىء كقدوم غائب

والحق ان الامام اذا اذن الخ) اى مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة (قوله وتوجه صحة ايجاره الخ) كذا شرح م ر (فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل استاجر من رجل ارضا اقطاعية ليزرعها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنتين وخلف ولدا فهل تنفسخ الاجارة او تبقى لولد المؤجر الجواب الارض الاقطاعية فى اجارتها كلام للعلماء حتى قال المحققون انها لا تصح اجارتها لانها بصدد ان يزرعها الامام من المقطع ويقطعها غيره لكن الذى نختاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض الموقوفة حتى انه اذا مات البطن الاول وقد اجر الوقف بقى لان البطن الثانى ينتقل اليه الوقف قطعاً والاقطاع لا يتحقق انتقاله الى الولد فقد يقطعه السلطان اياه وقد لا يقطعه اه (مسئلة) رجل سافر لبلاد السلطان فى طلب مال الذخيرة فاعطوه حق طريقه فاخذ صحته ثلاث ممالك فى خدمته فاعطى كل واحد عشرة اشرفية فهل له ان يدعى على احدهم بالمبلغ الذى اعطاه فى نظير سفره معه وهل يلزمه ان يعطى من اخذه معه تفسيره الجواب يلزمه ان يعطى الذى اخذه معه تفسيره بشرط ان يشرط عليه ذلك او لا فان سافر معه ولم يذكر له اجرة فلا شىء له وومتى اعطاه شيئا وقد شرط له او لا ولم يشرطه ولكن تبرع به فلا رجوع له به اه وأقول ينبغى التأمل فى جواب هذه المسئلة الثانية وتحريمه فان كان استاجر الممالك لخدمته احتيج الى عقد المالكين او اذنتهم له ولا بد ان تكون الخدمة معلومة ولا يخفى ان التفسير امر مجبور فاذا شرطه ينبغى الرجوع لاجرة المثل ولو لم يشرط

المقطع فان اقطع رقبته صحت اجارته اتفاقا او منفعتها فكذلك كما اقي به المصنف لانه مستحق للنفعة وان جاز للسلطان الاسترداد كما ان للزوجة ايجار الصداق قبل الدخول وان كان متعرضا لزواله عنها الى الزوج بانفساخ النكاح لكن خالفه علماء عصره محتجين بانهم يملك المنفعة بل ان ينتفع فهو كالمستعير والزوجة ملكت ملكا تاما قال الزركشى والحق ان الامام اذا اذن له فى الايجار او جرى به عرف عام كديار مصر صح والامتنع اه وبه يعلم انه معتمد لعدم ملكة المنفعة وتوجه صحة ايجاره مع ذلك فى الاخيرة بان اطراد العرف بذلك منزل منزلة الاذن من الامام وحيث قد يجمع بما قاله بين الكلامين (فلا يصح استئجار) ابنة منى لعجز مالها عن تسليمها شرعا لانها مستحقة الازالة فوراً وكذا يقال فى كل بناء كذلك كالابنية التى فى حريم الليل مثلا ولا من نذر عتقه

أو شرط في بيعه ولا استتجار (آبق ومنصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر هو أو المؤجر على انتزاعه عقب العقد أي قبل مضي مدة لهاجرة مثلا
أخذا مما ياتي في التفريع من نحو الامتعة وذلك كييعهما والحق الجلال البلقيني (١٣٣) بذلك ما لو تبين ان الدار مسكن الجن وانهم

يؤذون الساكن برجم أو
نحوه وهو ظاهر أن تعذر
دفعهم وعليه فطر وذلك
بعد الاجارة كطرو الغصب
بعدها (و) لا استتجار
(أعني للحفظ) بالنظر
واخرس للتعليم اجارة عين
لاستحالة بخلاف الحفظ
بنحو يبدو اجارة الذمة مطلقا
(و) لا استتجار (ارض
للزراعة) أو مطلقا والزراعة
فيها متوقفة (لاماء لها دائم
ولا يكفيها المطر المعتاد) أو
نحوه كنداء أو ماء تلج لعدم
القدرة على منفعتها حينئذ
واحتمال نحو سيل نادرا
يؤثر نعم ان قال مكر ولو قبل
العقد فما يظهر إذ لا ضرر
عليه لانه ان لم يفله تخير
في فسخ العقد انا احفر لك
بئر التسقيها منها أو أسوق
الماء اليها من موضع آخر
صحت اي ان كان قبل
مضي مدة من وقت الانتفاع
بها لهاجرة وخرج بالزراعة
استتجارها لما شاء أو لغير
الزراعة فيصح وكذا لها
وشرط ان لا ماء لها على ما
صرح به الجوري مخالفا
لاطلاقهم البطلان وبحث
السبكي انه إن أمكن احداث
ماء لها بنحو حفر بئر ولو
بكلفة صح وإلا فلا وفيه نظر
لما مر في البيع ان القدرة
على التسليم أو التسلم بكلفة
لها وقع لأثرها فليقيد قوله

والظاهر انه غير مراد فليراجع اه (قوله أو شرط) أي عتقه ش اه سم (قوله هو بيده) الاولى هما كما
في المعنى (قوله ولا يقدر هو) أي الغير (قوله لهاجرة) وفي بعض النسخ لهاجرة مثلا بزيادة مثلا ولعله بكسر
فسكون مؤخر عن مقدم عبارة النهاية مدة لمثلها اجرة اه (قوله وذلك كييعهما) التشبيه في اصل الحكم فانه
لا يشترط ثم كون القدرة قبل مضي مدة لهاجرة بل الشرط ان يقدر بلامؤنة أو كلفة لها وقع اه ع ش (قوله
بذلك) أي المذكور من الآبق والمنصوب (قوله وانهم يؤذون الساكن الخ) قضيته انه لو لم تكن الدار معدة
للسكن بل لخزين امتعة كتين ونحوه صح استتجارها لذلك وهو ظاهر اه ع ش (قوله وهو ظاهر) أي
اللاحق (قوله ان تعذر دفعهم) افهم انه لو لم يتعذر دفعهم صحت الاجارة ومنه ما لو أمكن دفعهم بكتابة أو
نحوها كتلاوة قسم فالاجارة على المستاجر حيث اجاز الاجارة اه ع ش (قوله كطرو الغصب الخ) أي
فلا تنسخ به الاجارة وثبت للسكترى الخيار فان رضى بغير انتفاع بها تعذر انفسخت فيها كما ياتي اه ع ش
(قوله اجارة عين) أي فيها اه سم (قوله لاستحالته) أي كل من الحفظ والتعليم المذكورين (قوله
بخلاف الحفظ) عبارة المعنى أمالو استأجروا احدا عنهما لحفظ شيء بيده أو جلوسه خلف باب للحراسة ليلا
فانه يصح وخرج باجارة العين اجارة الذمة فتصح منها مطلقا لانه سلم وعلى المسلم اليه تحصيل المسلم فيه بأى
طريق كان اه (قوله مطلقا) أي للحفظ والتعليم وغيرهما (قوله أو مطلقا) يتأمل صورة الاطلاق اه
سيد عمر اقول صورته ما سياتي انه لو لم تصلح الارض إلا لجهة واحدة من البناء والزراعة والغراس فانه يكفي
فيها الاطلاق ولا يشترط تبين المنفعة واليه اشار الشارح بقوله والزراعة فيها متوقفة أي فقط قول المتن
(دائم) أي مستمر يحى عند الاحتياج اليه (قوله أو نحوه) إلى قوله أي إن كان في المعنى إلا قوله ولو قبل إلى أنا
احفر (قوله ولو قبل الخ) أي ولو كان القول قبل الخ (قوله إذ لا ضرر عليه) أي المتساجر وكذا ضير قوله له
وقوله تخير (قوله لانه إن لم يقف الخ) تعليل لعدم الضرر (قوله انا احفر لك الخ) مقول قال مكر (قوله أي إن
كان) أي أمكن الحفر أو السوق (قوله قبل مضي مدة الخ) أي وبدون كلفة لها وقع كما ياتي (قوله أو لغير
الزراعة الخ) عبارة المعنى وللسكني فانه يصح وإن كانت بمحل لا يصلح للمفازة اه (قوله فيصح) أي ويفعل
ما جرت العادة به في تلك الارض اه ع ش (قوله وكذا لها وشرط) أي وكذا يصح للزراعة مع شرط أن لا
الخ فشرط منصوب على انه مفعول معه اه كرى (قوله وبحث السبكي الخ) أي في مسألة المتن (قوله
فليقيد قوله بكلفة) يؤخذ منه تقييد قوله السابق نعم ان قال مكر الخ بانتفاء كلفة لها وقع والالم يصح اذ لا فرق
في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستأجر كالبايع والمشتري اه سم (قوله ايجارها) أي الارض للزراعة اه
معنى (قوله من نحو عين) إلى قوله كخمسة عشرة ذراعا في النهاية والى قوله ولو أجرها مقيلا في المعنى إلا قوله لان
اللفظ إلى المتن (قوله ان شرط أو اعتبد الخ) عبارة المعنى وان استأجر أرضا للزراعة وأطلق دخل فيها
شربها ان اعتد دخوله بعرف مطرد أو شرط في العقد وإن اضطرب العرف فيه أو استثنى الشرب ولم يوجد

أجرة ودفع له شيئا ثم ادعى أنه انما دفع لظنه لزوم ذلك ينبغى أن له الرجوع بشرطه (قوله أو شرطه) أي
عتقه ش (قوله اجارة عين) أي فيها (قوله قبل العقد فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله أنا
احفر الخ) مقول قال من قال مكر ش (قوله فيصح) اعتمده مر (قوله وبحث السبكي الخ) هل بحث
السبكي في المستاجر فقط حتى يغير قوله السابق نعم إن قال مكر الخ أو المغايرة بوجه آخر وبكل حال يؤخذ من
نظر الشارح تقييد السابق بانتفاء كلفة لها وقع والالم يصح اذ لا فرق في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستاجر
كالبايع والمشتري (قوله ثم ان شرط أو اعتد في شربها دخول الخ) في الروض وان استأجر أرضا للزراعة
وأطلق دخل الشرب ان اعتد دخوله والافسياتي في الباب الثاني اه ثم قال في الباب الثاني فصل لو استأجر
أرضا للزراعة لم يدخل شربها الا بشرط أو عرف فان اضطرب العرف أو استثنى الشرب لم يصح الا ان وجد

بكلفة بما إذا لم يكن لها وقع ولم يكن لمدة التعطيل أجرة (ويجوز) إيجارها (إن كان لها ماء دائم) من نحو عين أو نهر لسهولة الزراعة
حينئذ ثم ان شرط أو اعتد في شربها دخول أو عدمه عمل به والالم يدخل لان اللفظ لم يشمله ومع دخوله

شرب غيره لم يصح العقد للاضطراب في الأول وكألو استثنى عمر الدار في بيعها في الثاني فان وجد شرب غيره صح مع الاضطراب والاستثناء اه وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى مانصه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول وفيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدهم ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا ما افاده كلام الاسنى من التفصيل كما ترى اه (قوله شربها) والشرب بكسر الشين هو النصيب من الماء اه كردى (قوله دخول الخ) اى دخول الشرب أو خروجه في الارض المؤجرة (قوله لا يملك المسنأجر الماء) أى فلو فضل منه شيء عن السقي كان للمؤجر لبقائه على ملكه اه ع ش (قوله ان استجار الحمام الخ) اى فان كان له ماء معتاد او يغلب حصوله صح والإفلا اه ع ش اى وفي تفصيل دخول الشرب وعدمه وكذا فيما مر عن المغنى والروض من تفصيل صحة الاجارة وعدمها عند اضطراب العرف واستثناء الشرب قول المتن (والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة إيجار الارض للزراعة قبل الرى اه سم اقول واصرح منه ما يأتى في اراضى نحو البصرة ومصر (قوله للزراعة) لو تأخر إدراك الزرع عن مدة الاجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل أو انه ولا اجرة عليهم و قوله ولا اجرة عليه يخالفه قول الروض اى والانوار وإن تأخر الادراك للعدو حر او برد او مطر او اكل جراد لبعضه اى كروسه فبت ثانيا بقى بالاجرة إلى الحصاد سم على منهج اقول ويمكن حمل قول مرو لا اجرة عليه على ما لو كانت تزرع مرة واحدة واستاجرها للزراعة الحب على ما جرت العادة به في زرع البر ونحوه فتأخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجريان العادة في مثله بتبقيته الزرع إلى وقت ادراكه وإن تأخر وحمل قول الروض بقى بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة يدرك الزرع قبل فراغها فيلزم باجرة ما زاد على المدة المقدرة إذا جرت العادة بانتفاع بها بعد انقضاء المدة بزرع آخر اه ع ش (قوله والسنة) يعنى بقية سنة الانحسار يظهر (قوله بعد انحسار الماء) متعلق بالاستيجار (قوله وقبل انحساره) وإن سترها عن الرؤية لان الماء من مصلحتها كاستتار الجوز واللوز بالقشر مغنى واسنى وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الارشاد مانصه وقدمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل ثم قال وهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لأجرة له كافي لإيجار دار مشحونة بامتعة وقوله إن رجبى الخ ظاهر في عدم الاشتراط وقد يشعر بالاستراط نظير قوله السابق اى إن كان قبل مضى مدة من وقت الانتفاع له اجرة وهو ظاهر إذ لا فرق لكن في شرح الروض اى والمغنى واعترض على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يمنعوا جيب عنه بان الماء من مصالح الزرع وبان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع ينصب اليه فيتمكن من الزرع حالا كإيجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها في زمن لأجرة له انتهى وقضية الجواب الاول عدم التقييد وقضية الثاني التقييد اه اقول الجواب الثاني جواب تسليمي فالمسار على الجواب الاول ويؤيد عدم التقييد بل يصح به جواز الايجار قبل الرى كما مر منه وسيأتى في الشرح والنهاية والمغنى ولذا قال ع ش قوله مرو ويجوز استيجار اراضى مصر الخ سيأتى ان هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد اه (قوله إن رجبى وقتها عادة) اى رجبى الانحسار وقت الزراعة عادة فقوله وقتها متعلق بضمير

لا يملك المستاجر الماء بل يسقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وبحث ابن الرفعة أن استيجار الحمام كاستيجار الارض للزراعة (وكذا) يجوز ايجارها (ان كفهاها المطر المعتاد أو ماء الثلج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح) لان الظاهر حصول الماء حينئذ ويجوز استيجار اراضى نحو البصرة ومصر للزراعة بعد انحسار الماء عنها إن كان يكفيها السنة وقبل انحساره أن رجبى وقتها عادة

غيره اه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول فيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدهم ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا ما افاده كلام الروض من التفصيل كما ترى (قوله في المتن والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة إيجار الارض للزراعة قبل ريبها (قوله وقبل انحساره) قال في شرح الارشاد وان منع رؤيتها لانه من مصالحها اه وقدمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل وجزم به الاستاذ البكرى في كنزه هل يشترط إمكان الانحسار في زمن لأجرة له كافي لإيجار دار مشحونة بامتعة الذي نظر به في شرح الروض فانه يشترط في صحته إمكان النقل للامتعة في الزمن المذكور وقوله إن رجبى الخ ظاهر في عدم الاشتراط (قوله إن رجبى) اى الانحسار وقتها عادة وقد يشعر بنظير التقييد السابق في قوله اى إن كان قبل

الانحسار وقوله عادة بضمير الزراعة على الشذوذ كما مر غير مرة قال ع ش فان تاخر الانحسار عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار اه (قوله وقبل ان يعلوها الخ) عبارة النهاية وقوله اى الرى ان كان ريها من الزيادة الغالبة ويعتبر فى كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر اوسعة عشر باعتبار ذلك الزمن اه واطلاقهم جواز الايجار قبل الرى شامل لما قبله بمدة لها احره كما هو قضية الاستثناء الاق وياق هناك تايد اخر للشمول (قوله ان وثق به) اى بعلو الماء وان كانت الارض على شط بحر والظاهر انه يغرقها وتنهار فى الماء لم يصح استجاره لعدم القدرة على تسليمها وان احتمله ولم يظهر جاز لان الاصل والغالب السلامة معنى وروض مع شرحه (قوله كالماء بالبصرة) المد ارتفاع النهر اه كرى عبارة القاموس المد كثرة الماء اه (قوله وكالتى) عطف على المدو (قوله تروى) ببناء الفاعل و(قوله من زيادة النيل الخ) بيان للوصول و(قوله كخمسة عشر الخ) مثال الزيادة الغالبة (قوله بها) اى بالخمسة عشر ذراعا (قوله تطرق الاحتمال) اى احتمال عدم الحصول (للاولى) اى للستة عشر و(قوله للثانية) اى للسبعة عشر (قوله ويظهر الخ) عبارة المغنى بل الغالب فى زماننا وصول الزيادة الى السبعة عشر والثمانية عشر اه (قوله كذلك) اى كخمسة عشر ذراعا فى الصحة (قوله ولو اجرها) الى قوله وتنفسخ (قوله لم يصح الخ) ويتجه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكر اه سم قال ع ش قوله مر بما اذا قصد الخ مفهومه انه يصح اذا اطلق وينبغى ان حالة الاطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وان المعنى اجر تلك هذه الارض لتتفع بما شئت وانما ذكر المنافع الثلاث لمجرد بيان انها ما شملته منفعة الارض لا لتقيدها بهذه الثلاث اه (قوله عين ما لكل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح لانهما كالشيء الواحد ومن الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المقييل والمراح على حدته اه سم (قوله ومن ثم) اى لاجل اشتراط التعيين (قوله قال الفقهاء الخ) بقى ما لو اجره ليزرع النصف بر او النصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر فى الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرر ولا نه يمتنع ابدال الشعير بالحنطة او يفرق باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظرو صمم مر على الفرق فليحرر سم على حج اقول والاقرب عدم الفرق اه ع ش (قوله أو قطع) الى قول المتن ولا تجوز فى المغنى الا قوله واقول الى ر تنفسخ قول المتن (كالحنطة) هذا يدل على انه اراد بالسابق الحسى فقط ولو اراد به الاعم كما حمله عليه الشارح هناك لا تستغنى عما هنا (قوله من نحو سن صحيحة الخ) فلو استاجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق اجرة لعدم الاذن الشرعى نعم لو جهل الاجير انها صحيحة فينبغى استحقاقه الاجرة ولو اختلفا فالاقرب تصديق الاجير لانه الظاهر اذ الغالب ان الاجارة لا تقع الا على الرجعة اه ع ش (قوله بخلافه لنحو قود) اى بخلاف قلع او قطع نحو سن صحيحة الخ لنحو قود فيصح الاستجار له لان الاستجار فى القصاص واستيفاء الحدود جائز وفى البيان ان الاجرة على المقتض منه اذ لم ينصب الامام حلا لا يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح نهاية ومعنى

مضى مدة من وقت الانتفاع لها اجرة وهو ظاهر اذ لا فرق لكن فى شرح الروض واعترض على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والى مانعه واجيب عنه بان الماء من صالح الزرع وبان صرفه يمكن فى الحال بفتح موضع ينصب اليه فيتمكن من الزرع حالا كايجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها فى زمن لا اجرة له او قضية الوجه الاول من الجواب عدم التقييد وقضية ما نظر به فى الوجه الثانى منه التقييد (قوله وقبل ان يعلوها) ما ضابطه (قوله لم يصح الا ان يبين عين ما لكل) ويتجه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع اخذا بما بعدها شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكره قوله بما بعدها اى من كلام الفقهاء (قوله لم يصح الا ان يبين عين ما لكل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح لانهما كالشيء الواحد من الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المقييل والمراح على حدته (قوله ومن ثم قال الفقهاء) بقى ما لو اجره ليزرع النصف بر او النصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر

وقبل ان يعلوها ان وثق به كالماء بالبصرة وكالتى تروى من زيادة النيل الغالية كخمسة عشر ذراعا فاقول والحق بها السبكي ستة عشر وسبعة عشر لغلبة حصولها ولكن تطرق الاحتمال للاولى قليل وللثانية كثير ويظهر ان ثمانية عشر كذلك لغلبة حصولها أيضا كما هو مشاهد ولو اجرها مقيلا ومراحا وللزراعة لم تصح الا ان يبين عين ما لكل ومن ثم قال الفقهاء لو اجره ليزرع النصف ويغرس النصف لم يصح الا ان يبين عين كل منهما (والامتناع) للتسليم (الشرعى كالحسى) السابق (فلا يصح استجار لقطع) أو قطع ما يحرم قلعه أو قطعه من نحو (سن صحيحة) وعضو سليم ولو من غير آدمى للعجز عنه شرعا بخلافه لنحو قود

(قوله أو علة صعب) أى قوى واليد المتأكلة كالسن الوجعة اه معنى (قوله وقالوا) أى الخبراء (قوله جاز) أى القلع (قوله واستشكل) أى الأذرعى (صحتها) أى الإجارة (قوله وإجاب) عبارة المغنى وإيجاب بان الفصد ونحوه يجوز للحاجة اه (قوله وأقول بل فيه الخ) قديس لم هذا الاستدراك بالنسبة إلى غير الماهر أما الماهر فهو فى معنى الماهر باصلاح عوج السيف من غير فارق فينبغى ان يأتى فيه خلاف البغوى والغزالى المتقدم اه سيد عمر (قوله وتنفسح الإجارة الخ) وفاقا للمغنى وللررو والروض وشرحه وخلافا للنهائية ووافقه سم والرشيدى وعش عبارة النهاية لم تنفسخ بناء على جواز ابدال المستوفى به والقول بانفساخها مبنى على مقابله اه وعبارة سم الوجه تفريع الانفساخ على القول بانه لا يجوز ابدال المستوفى به والاصح الجواز وقضية مر عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة فقول الروض ويستحق الاجير الإجارة أى تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى مدة إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او برئت او برئت الإجارة انما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز ابدال المستوفى به اه وعبارة الرشيدى فالحاصل أن المعتمد عدم الانفساخ واستقرار الإجارة وفى حاشية التحفة للشهاب سم أن المعتمد عدم الانفساخ واستقرار الإجارة اه وسياق انفا ما يتعلق به (قوله ولا يجب) إلى قول الماتن ويجوز تأجيل فى النهاية (قوله ولا يجب عليه مستاجر الخ) عبارة المغنى وللررو والروض مع شرحه ولو استأجره لقلع سن ووجهه فبرئت انفسخت الإجارة لتعذر القلع فان لم تبرأ ومنعه من قلعه لم يجبر عليه اه (قوله لكن عليه للاجير أجرته الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارق نهاية ومغنى وروض قال عش قوله مر رد الإجارة قد يشكل الرد هنا بما يأتى من أنه لو عرض الدابة المستأجرة على المستاجر او عرض المفتاح وامتنع المستاجر من تسلّم ما ذكر حتى مضت مدة تمكّن فيها استيفاء المنفعة استقرت الإجارة على ان قياس ما مر له مرويات من جواز ابدال المستوفى به عدم الردوانه يستعمل المؤجر فيما يقوم مقام قلع السن المذكورة فليحرر اه وفى الجير مى عن سلطان ما يوافقه وعن القليوبى ما يوافق ما مر عن سم والرشيدى وعش من الاستقرار أقول وظاهر كلام الشارح ايضا الاستقرار وأفعله

او علة صعب معها الام عادة
وقال الخبراء ان القلع او
القطع يزيله نظير ما يأتى فى
السلعة ولو صح نحو السن
لكن انصب تحته مادة من
نحو نزلة قالوا لا يزول الا
بقلعه جاز كما بحثه الأذرعى
للضرورة واستشكل
الأذرعى صحتها ونحو الفصد
دون نحو كلمة البيع وإجاب
غيره بان هذا فى معنى اصلاح
عوج السيف بضربة لا
تعب وأقول بل فيه تعب
بتمييز العرف واحسان ضربه
وتنفسخ الإجارة لقلع سن
عليلة بسكون المما لتعذر
القلع ولا يجبر عليه مستاجر
إياه لكن عليه للاجير أجرته
ان سلم نفسه ومضى زمن
امكان القلع (ولا) استجار
(حائض) او نفساء مسلمة
(لخدمة مسجد) او تعليم
قرآن

فى الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرر ولانه يتمتع ابدال الشعير بالحنطة أو يفرق باتحاد الجنس هنا
وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظرو صمم مر على الفرق فليحرر (قوله وتنفسخ
الإجارة لقلع سن عليلة بسكون المما الخ) الوجه تفريع الانفساخ على القول بانه لا يجوز ابدال المستوفى به
والاصح الجواز وقضية عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة وعبارة الروض وشرحه ويستحق الاجير الاجر
أى تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او برئت
رد الاجير الإجارة لا تنفسخ الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارقها فان المهر يجب تسليمه بالتمكين غير
مستقر ويرد نصفه بعد المفارقة قال فى الاصل ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة إمكان السير حتى تستقر
عليه الإجارة لتلف المنافع تحت يده وسياق فى الباب الثالث عن الامام ما يخالفه أى عدم الاستقرار فيما ذكر
فقول الروض غير مستقرة الخ انما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز ابدال المستوفى به ويؤيده
تعليل شرحه رد الإجارة بقوله لا تنفسخ الإجارة وقول الروض وسياق فى الباب الثالث الخ هذا الا ترى هو الموافق
الاصح من جواز ابدال المستوفى به المقضى لعدم الانفساخ لئلا مل (قوله ولا يجبر عليه مستاجر اباه) قال فى
شرح الروض وما اقتضاه قولهم ان المستاجر لا يجبر على قلع السن من انه لا يجب تسليم العين للاجير ليعمل فيها
لا يخالف ما مر فى باب المبيع قبل قبضه من انه يجب لانه لا يجب تسليمه له عينا بل تسليمه له ليعمل فيه او دفع
الإجارة من غير عمل اه (قوله لكن عليه للاجير أجرته الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كمن
مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارق ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة بعد إمكان السير حتى تستقر الإجارة عليه لتلف
المنافع تحت يده وما تقرر هنا لا ينافى ما نقل عن الامام من استقرارها اذ لم يطرأ ما يتبين به عدم إمكان الفعل
المستاجر عليه شرح مر (قوله مسلمة) خرجت الكافرة وهل مع أمن التلويث

هو المعتمد (قوله إجارة عين) وأما إجارة من ذكر في الذمة فتصح ولا يصح الاستئجار لتعليم التوراة أو الإنجيل والسكر والفحش والنجوم والرمل ولا لختان صغير لا يحتمل ولا لختان كبير في شدة برد وحر ولا لزمو نياحة وحمل مسكر غير محترم إلا للرافقة ولا لتصور يرحب وإن وسائر المحرمات ولا يحل اخذ عوض على شيء من ذلك كبيع البنة وكما يحرم اخذ عوض على ذلك يحرم إعطاؤه إلا لضرورة كفك أسير وإعطاء شاعر دفعاً لهجوه وظالم دفعاً لظلمه أه نهاية زاد المغنى في الأول ولا لتثقيب الأذن ولو لا تقي وفي الآخر والجائر ليحكم بالحق فلا يحرم الإعطاء علمها أه قال ع ش قوله فتصح ولو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بأن كنست المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الإجارة وإن أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقر اجنباً فإن الظاهر عدم استحقاقه الإجارة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصرفه عن حكم القراءة كان اطلاق اتقي المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عنده (فرع) سامع قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لأنه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القاريء م راه سم أه وقوله فينبغي أن تستحق الخ سياتي عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله بخلاف الذمة) محترم مسلمة عبارة المغنى وشرح الروض اما الكفارة إذا امت التلويث فالاشبه الصحة كما قاله الأذرعى بناء على ترجيح الأصح من تمكن الكافر الجنب من المكث بالمسجد لأنها لا تعتقد حرمة أه قال ع ش ولو قيل بعدم صحة إجارة الذمة وإن قلنا بعدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد لم يبعد لأن في صحة الإجارة تسليطها على دخول المسجد ومطالبتها بالخدمة و فرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع أننا لا نتعرض له إذا وجدناه يأكل أو يشرب أه وهو وجبه والله أعلم (قوله على مامر) أي في باب الحدث أه رشيدى (قوله وبطرو نحو الحيض ينفسخ العقد) أي في العينية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ و ابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله سم على حج أه ع ش (قوله ينفسخ العقد) فلو دخلت وكنست عصمت ولم تستحق إجارة وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة نضاجة يخشى منها التلويث نهاية ومعنى (قوله منكوحه) أي لغير المستاجر وتملك منافع نفسها أمالو كانت مستأجرة فلا يصح أن توجر نفسها قطعاً مغنى ونهاية (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله لعمل) أي تعمله في بيتها أه ع ش (قوله ينقض قبل قدمه) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي م راه سم وع ش ومثله يقال في التأهل قبل فراغ المدة على خلاف العادة (قوله مردود) معتمداه ع ش (قول) اما الأمانة لسيدها الخ نعم المكاتب كالحرة كما قاله الأذرعى لا تنفاه سلطنة السيد عليها والعتيقة الموصى بمنافعها أبدا لا يعتبر إذن الزوج في إيجارها كما قاله الزركشى نهاية ومعنى (قوله امامه اذنه الخ) محترم قول المصنف بغير إذن الزوج أه سيد عمر (قوله

(قوله بخلاف الذمة) أي الإجارة للذمة (قوله بخلاف الذمة على مامر) لو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحال بأن كنست المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الإجارة وإن أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقر اجنباً فإن الظاهر عدم استحقاقه الإجارة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه يصرفه عن حكم القرآن كان اطلاق اتقي المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عنده م راه (فرع) سامع قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لأنه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القاريء م راه (وبطرو نحو الحيض ينفسخ العقد) أي في العينية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ و ابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله إذا المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخيطة والخدمة نظير الارضاع والخيطة (قوله لعمل ينقض قبل قدمه) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي م راه (قوله اما الأمانة فلسيدها إيجارها الخ) نعم المكاتب كالحرة كما قاله الأذرعى لا تنفاه سلطنة السيد

إجارة عين وإن أمنت التلويث لاقتضاء الخدمة المكث وهي بمنوعة منه بخلاف الذمة على مامر وانظرو نحو الحيض بنفسه العقد كما يأتي (وكذا) حرة (منكوحه لرضاع أو غيره) مما لا يؤدي إلى خلوة محرمة فلا يجوز استئجارها إجارة عين (بغير إذن الزوج على الأصح) لا تستغراق أوقاتها بحقه ومنه يؤخذ ترجيح ما يحته الأذرعى أنه لو كان غائباً أو طفلاً فأجرت نفسها لعمل ينقض قبل قدمه وتأهله للتمتع جاز واعتراض الغزى له بأن منافعها مستحقة له بعقد النكاح مردود بأنه لا يستحقها بل يستحق أن ينتفع وهو متعذر منه أما الأمانة فلسيدها إيجارها الوقت الذي لا يجب تسليمها للزوج فيه بغير إذنه وأما مع اذنه

فيصح وليس للمستاجر منعه من وطء المرضعة خوف الحبل وانقطاع اللبن كما في الروضة وعن الاصحاب المنع كنعن الراهن من وطء المراهنة ويفرق بأن الراهن هو الذي حجر على نفسه بتعاطيه لعقد الرهن بخلاف الزوج وإذنه ليس كتعاطي العقد كما هو ظاهر وله استئجار زوجته لارضاع ولده منها ومن غير ها وافتى (١٣٨) السبكي بمنع استئجار العكامين للحج والوجه خلافه إذ لا مزاحمة بين الحج والعكم لانه لا

يستغرق الاقامة (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة كالزمت ذمتك الحبل) لكذا (الى مكة اول شهر كذا) لانه اذن اذهى سلم كد امر ومن ثم يأتي في تأجيلها ما مر ثم وكان مراد المتن باول الشهر هنا مستهلكه لما مر ثم ان التأجيل به باطل لوقوعه على جميع نصف الشهر الاول (ولا يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) بان صرح في العقد بذلك أو اقتضاه الحال كاجارة هذه سنة مستقبلية او سنة اولها من غد وكذا ان قال اولها امس وكاجارة ارض مزروعة لا يتأق تفرغها قبل مضي مدة لها اجارة وذلك كما لو باعه عينا على ان يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة الذمة كما مر ولو قال وقد عقد اخر النهار اولها يوم تاريخ لم يضر كما هو ظاهر لان القرينة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت او في التعبير باليوم عن بعضه وكل منهما سافغ شائع ولو قال بقططين متساويين في السنة فان اراد النصف في اول أو آخر نصفها الاول والنصف في اول أو آخر نصفها الثاني صح كما هو

أما مع إذنه أي الزوج ولو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج لان الاصل عدم الاذن اه ع ش (قوله فيصح) أي قطعاه معنى (قوله خوف الحبل) أي اما الوطء المضرب بالطفل حالا فيمتنع كما باقي له مر بعد قول المصنف وتصح لحضانه وإرضاع اه ع ش (قوله كما هو ظاهر) لان الاذن لا يستلزم لعقد الموجب لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه مستلزم للحجر عليه في المراهون بحق المرتين اه ع ش (قوله العكامين) العكام من العكم أي الشد فاطلاقه على اجير الحجاج لانه يشد الرحل (قوله لا مزاحمة الخ) أي لا منافاة إذ يمكن ان يأتي بأعمال الحج من غير إخلال بالعمل الاول اه ك ردی (قوله لانه) أي العكم (قوله الاقامة) أي أمانة العكام أو أمانة أعمال الحج (قوله لانها) أي المنفعة في اجارة الذمة (قوله اذهى) أي اجارة الذمة (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف واذا اطلقت الاجرة (قوله ما مر ثم) أي في السلم فان اطلق كان حالها نهاية ومعنى (قوله مستهلكه) أي غرقته (قوله به) أي باول الشهر (قوله باطل) على ما نقله عن الاصحاب ومر ثم ان المعتمد ما نقله عن الامام والبعوى انه يصح ويحمل على الجزء الاول وعليه فكلما هناء على اطلاقه اه نهاية (قوله بذلك) أي الاستقبال (قوله كاجارة هذه) الذي قوله وللزوج حينئذ في النهاية (قوله وكذا ان قال الخ) استطرادى وبه يندفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله وكذا الخ يتأمل وجه اندراجها فيما نحن فيه اه (قوله وكاجارة ارض الخ) مثال الاقتضاء كما ان قوله كاجارة هذه الخ مثال التصريح (قوله وذلك) أي عدم الجواز الذي في المتن (قوله بخلاف اجارة الذمة) محترز اجارة العين (قوله كما مر) أي في المتن آنفا (قوله آخر النهار) أي في آخر جزء منه (قوله اولها) أي المدة (قوله تاريخه) أي العقد (قوله او في التعبير الخ) أي في انه عبر باليوم الخ والاخصر الاوضح او بعضه (قوله ولو قال بقططين متساويين الخ) المراد من هذه العبارة ان القسط الاول ستة اشهر متوالية من اول السنة والقسط الثاني ستة متوالية تلي الستة الاولى اه ع ش (قوله فان اراد النصف في اول الخ) أي متفقين في اول الخ فالجار متعلق بقوله ارادا باعتبار تضمنه معنى الاتفاق كما يدل عليه قوله الاتي وإن اختلفا الخ واول النصف الاول وقت العقد كما هو ظاهر واخره تمام ستة اشهر وهو اي الاخر اول النصف الثاني واخره تمام ستة اشهر أخرى اه ك ردی (قوله في اول أو آخر نصفها الاول) المراد به اول جزء من النصف الاول او اخر جزء منه وبما بعده اول جزء من النصف الثاني او اخر جزء منه فاو بأسكان الو او المراد الاول او الاخر على التعيين لا واحد منهم منها اه ع ش (قوله ولو اختلفا) أي في ارادة القسطين او الاول او الاخر (قوله للجهل به) أي بالتساوي في القسطين وذلك مجبول يعني ان اللفظ في ذاته مبهم فلا بد لازالته من ارادة صالحة لها وهي ارادة النصفين لا غير اه ك ردی (قوله واطلق) أي ولم يذكر في العقد ان العمل في النهار مفهوما انه لو ذكر لم يصح كما يفيد كلام المغني (قوله واجارة عين الشخص الخ) عطف على ما لو اجره ليل الخ (قوله وفي اشهره الخ) عطف على عند خروج الخ (قوله واجارة دار ببلد غير بلد العاقلين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبلية بدليل استثنائها من المنع او من

عليها والعقبة الموصى بمنافعها ابدأ لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها كما قاله الزركشي شرح مر (قوله ويفرق بان الراهن الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق يدل على ان السيد لو اجر امته الخلية امتنع عليه وطؤها لانه حجر على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق بينه وبين الراهن لائح (قوله والوجه خلافه الخ) كذا شرح مر (قوله واجارة دار ببلد غير بلد العاقلين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول

ظاهر أيضا لاستغراقها السنة حينئذ مع احتمال اللفظ له وان اختلفا بطل للجهل به اذ يصدق تساوها بثلاثة اشهر وثلاثة اشهر زمن مثلا من السنة وذلك مجبول ويستثنى من المنع في المستقبل مسائل منها ما لو اجره ليل لما يعمل نهارا وأطلق نظير ما مر في اجارة ارض للزراعة قبل الري واجارة عين الشخص للحج عند خروج قافلة بلده أو تهيئتها للخروج ولو قبل أشهر اذ الم يتأت الا تيان به من بلد العاقد الا بالسيرة في ذلك الوقت وفي اشهر قبل الميقات ليحرم منه واجارة دار ببلد غير بلد العاقلين ودار مشغولة بامتععة وارض مزروعة يتأق تفرغها قبل مضي مدة لها اجارة

زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه إلا أجرة ما بقي من المدة بعد الوصول
 ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك نظروا لم أر منه شيئا ويتجه الأول وهو ان المدة
 إنما تحسب من زمن الوصول فليحرر اه سم على حج قال شيخنا ع ش في حاشيته ونقل ذلك يعني الأول عن افتاء
 النووي قال أي النووي فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول إليها لأن المدة إنما تحسب من وقت الوصول إليها
 والتمسك منها اه وعلى الثاني فلوا انقضت المدة قبل الوصول إليها كانت الاجارة فاسدة اه مافي حاشية الشيخ
 وما نقله عن افتاء النووي لم أره في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح م ر خلافه وهو أن المدة تحسب من
 العقد ونص ما فيها سئل عما لو أجرة دار امثلا بمكة شهر او المستاجر بمصر مثلا هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه
 الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة او لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه وإذ فعل ذلك
 فهل يستحق المسمى او القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بانه لا بد من زيادة مدة الاجارة قبل وصوله
 والالم تصح فان زادت استقر عليه من الاجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها اعني فتاوى الشارح م ر جواب
 آخر يوافق ما هنا فليراجع اه رشيدى قول المتن (فلو أجرة السنة الثانية) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق
 والوقف نعم لو شرط الواقف ان لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا
 في عقد قبل مضى المدة فالمعتمد كما افق به ابن الصلاح ووافقه السبكي والاذري وغيرهما عدم صحة العقد الثاني
 وان قلنا بصحة اجارة الزمان لقابل من المستاجر اتباعا لشرط الواقف لان المدتين المتصلتين في العقدين في
 معنى العقد الواحد ولو اجر عينا فأجرها المستاجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستاجر الاول فالظاهر كما قاله
 السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية نهاية وشرح الروض ومغنى قال ع ش قوله لم ر للطلق أي
 الارض المملوكة وعبارة الختار والطلق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوك وقوله لم ر عدم صحة العقد الخ
 أي ما لم تدع اليه ضرورة كما ياتي والاجاز وقوله لان المدتين المتصلتين الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيرا من
 ان الناظر يؤجره القدر الذي شرطه الواقف ثم قبل مضيه باسهر او ايام يعقد المستاجر عقدا آخر خوفا من
 تقدم غيره عليه فلا يصح للعلة المذكورة اه وقوله لم ر ولا تنفسخ الاجارة الخ أي فيرجع المستاجر الاول على
 الهالك بقسط المسمى من وقت التقابل وللبالك عليه اجرة مثل ما بقي من المدة ويستحق المستاجر على الثاني
 ما ساءه في اجارته سم وعش ورشيدى وفي المغنى وشرح الروض عقب مسألة الاقالة البارحة أنفا يخالف
 نظيره في البيع بانقطاع علقه بخلاف الاجارة اه وفي سم بعد ذكر ما يوافق ذلك عن الدميرى ما نصه هذا
 أي مخالفة الاجارة للبيع على احديين وإلا فالاصح صحة الاقالة في مسألة البيع ايضا اه عبارة عش
 وكالا اجارة مالوا اشترى عينا ثم باعها وتقابل المشتري مع البائع فانه يصح على المعتمد ولا يفسخ البيع أي
 الثاني على حج اه (قوله أو مستحقها) إلى قوله كما صرح به في المغنى (قوله بنحو وصية) أي كالنذر (قوله
 لاتصال المدتين) مع اتحاد المستاجر كالو أجرة منه السنتين في عقد واحد فانه يصح على المعتمد ولا يفسخ البيع أي
 الاتصال (قوله الاول) عبارة النهاية والمغنى العقد الاول اه وهو المناسب لقوله الآتي في الثاني (قوله لان
 الاصل عدمه) أي طر ومقتضى الانفساخ او الانفساخ والبال واحد (قوله ذلك) أي الانفساخ (قوله
 لم يقدح) أي لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله في الثاني) أي في صحة العقد الثاني اه عش
 (قوله حينئذ) أي حين إذ انفسخت الاجارة الاولى اه كردى (قوله لانه الخ) حقه أن يقدم على قوله
 وللؤجر الخ (قوله وقضية المتن) أي قوله قبل انقضائها فانه يصح (قوله ومن ثم) أي لاجل انتهاء المعاقدة
 (قوله صحت اجارة الثانية له) أي صحت من الهالك اجارة السنة الثانية لمستاجر السنة الاولى بان أجز زيد من

إليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبلية بدليل استثناءها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه
 اجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الاجارة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول
 يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك نظروا لم أر منه شيئا ويتجه الأول وهو ان المدة إنما تحسب من زمن
 الوصول فليحرر (في المتن فلوا أجرة الخ) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق والوقف نعم لو شرط الواقف

ومنها قوله (فلوا أجرة السنة
 الثانية لمستاجر الاول) أو
 مستحقها بنحو وصية أو
 عدة بالشهر (قبل انقضائها
 جاز في الاصح) لاتصال
 المدتين واحتمال طر وعدمه
 بطر ومقتضى لانفساخ
 الاول لا يؤثر لان الاصل
 عدمه فان وجد ذلك لم
 يقدح في الثاني كما صرح به
 في العزيز وللؤجر حينئذ
 ايجار ما انفسخت فيه
 لغير مستاجر الثانية لانه
 يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
 في الابتداء وقضية المتن ان
 مستاجر الاول لو أجزها
 من غيره صحت اجارة
 الثانية له

لما بينهما من المعاقدة لا للمستاجر منه إذ لا معاقدة بينهما وإن وجد اتصال المدتين ومن ثم لو باعها المالك لم يكن للبشترى منه إيجارها من مستاجر الأولى وبذلك كله أقي القفال (١٤٠) بل قال إن الوارث لا يقوم مقام المورث في ذلك نظر الماذكره من انتفاء المعاقدة بينهما

وعكس ذلك القاضي
والبغوى قفالا يجوز حتى
للوارث إيجارها بمن هي في
يده مدة تلي مدته دون من
خرجت عنه قال السبكي
وكلام الرافعي يشبه أن
يكون ما تلاله لكن الأولى
اغوص اه والثاني هو
المعتمد وقضية المتن ايضا انه
لو قال أجر تكهاسة فاذا
انقضت فقد أجر تكهاسة
أخرى لم يصح لأنه لم يحصل
إيجار الثانية مع كونه
مستاجرا للأولى بل مع
انقضائها وعجيب أراد
بعضهم لهذه على المتن ومنها
قوله (ويجوز كراء العقب)
بضم العين جمع عقبة أى
نوبة لأن كلا يعقب
صاحبه وفي حديث البيهقي
من مشى عن رحلته عقبة
فكانما اعتقر رقبه وفسروها
بسته اميال ولعله وضعها
لغة ولا يتقدم ما هنا بذلك
(في الاصح) وخرج بإجارة
العين التي الكلام فيها إجارة
الذمة فتصح اتفاقا لما مر
أن التأجيل فيها جائز (وهو
أن يؤجر دابة رجلها ليركبها
بعض الطريق) ويمشى
بعضها ويركبها إلى كذا تناوبا
(أو) يؤجرها (رجلين
ليركب هذا أيا ما وذا ياما)
تناوبا ومن ذلك أجر تكه
نصفها محل كذا أو كلها
لتركها نصف الطريق

عمر وسنة وعمر ومن بكر تلك فيصح إيجار زيد سنة تليها من عمر ولا من بكر (قوله لما بينهما) أى بين المالك
ومستاجر السنة الأولى منه (قوله لا للمستاجر منه) أى من مستاجر الأولى وهو بكر في مثالنا اه كرى
(قوله دون من خرجت الخ) أى مستاجر الأولى (قوله ما تلاله) أى ما قاله القاضي والبغوى (قوله
اغوص) أى ادق (قوله والثاني هو المعتمد) وفاقا للبغوى والنهاية وشرح الروض عبارتهم وإن استؤجرت
الدار من المستاجر الأول فللمالك أن يؤجرها السنة الأخرى من الثاني لأنه المستحق الآن للمنفعة لا من الأول
كما جزم به صاحب الأنوار لأنه الآن غير مستحق للمنفعة خلافا لما أقي به القفال ويجوز المشتري العين
المستأجرة أن يؤجرها من المستاجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الأولى لاتحاد المستاجر خلافا لابن
المقرئ وكذا لو أجر الوارث ما أجره مورثه للمستاجر منه لما مر هذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا
يصح الثانية قطعا اه (قوله وقضية المتن) إلى قوله ولو استأجرها في النهاية لإقوله وفي توجيه النص إلى ويؤخذ
(قوله ومنها) أى من المستثنيات (قوله جمع عقبة) بضم العين اه معنى (قوله من مشى) أى قاصدا را حياها
(قوله وفسروها) أى العقبة اه ع شر (قوله وخرج بإجارة العين) كان الأولى تأخيرها عن تمام المسئلة اه
رشيدى (قوله وخرج) إلى قوله وفي توجيه النص في المعنى (قوله لما مر) أى في المتن عن قريب (قوله ويمشى
وبعضها الخ) والأولى وتمشى بها بعضا ويركبها المالك فيه (قوله أو يركب) فيه حذف وإيصال والاصل
أو يركب فيه أى بعضها الآخر (قوله أتركها نصف الطريق) أى ثم إن كان ثم مر أحل معلومة حل عليها وإلا
اشترط بيان ما يشبهه وما يركبها اه ع شر (قوله وإلا حل) أى وإن كان هناك عادة مضبوطة كفي الإطلاق

أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فاجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالمعتمد كما
أقي به ابن الصلاح ووافقه السبكي والأذرعى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وإن قلنا بصحة إجارة الزمان
القابل من المستاجر اتباعا لشرط الواقف لأن المدتين المتصلتين في العقد في معنى العقد الواحد وهذا بعينه
يقتضى المنع في هذه الصورة لوقوعه عزائدا على ما شرطه الواقف شرح مر (فرع) أجر عينا مدة فأجرها
المستاجر لغيره ثم إن المستاجر والمؤجر الأول تقايلا قال الشيخ يعنى السبكي الظاهر صحة الإقالة ولا تنفسخ
لإجارة الثانية والفرق بينهما وبين ما لو اشترى عينا فباعها من غيره ثم تقابل البائع والمشتري أنه لا يصح
الانقطاع علق البيع بخلاف الإجارة كذا في الدميرى وقوله عن السبكي والفرق الخ أى على أحد راين وإلا
فالأصح صحة الإقالة في مسألة البيع ايضا ولا يخفى أنه إذا تقابل المستاجر والمؤجر الأول رجع المستاجر على
المؤجر بالمسمى ولزمه أجره المثل من حين التقابل لا المسمى لا ارتفاع العقد بالتقابل وقد اتفقت عليه المنفعة
بإيجارها فلزمه قيمتها وهى أجره المثل وما سبق التقابل يستقر قسطه من المسمى وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى
الجلال السيوطى في باب الإقالة فانه سئل عن ذلك فاجاب بقوله ما نصه الذى يظهر بطلان الإقالة في العين
المستأجرة بعد إيجارها تتعلق حق الغير بها ولأن الإقالة واردة في هذه الحالة على المنفعة وهى غير باقية في ملكه
فأشبهه ما لو تقايلا في العين المبيعة بعد بيعها وهو باطل بلا شبهة وإذا بطل التقابل فالإجارة الثانية باقية والمطالبة
للمؤجر الثاني بما أجر به اه (قوله وعكس ذلك القاضي والبغوى الخ) في شرح مر ويجوز المشتري
لما أجره البائع من غيره إيجار ذلك من المستاجر كما أقي به شيخنا الشهاب الرملى واقتضاه كلام جمع خلافا لابن
المقرئ وفي جواز إيجاب الوارث ما أجره الميت من المستاجر تردّدوا الأقرب منه الجواز لأنه نائبه وقال
الزركشى أنه الظاهر وهذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا يصح قطعا اه (قوله لم يصح) قال في
شرح الروض كالأول علق بتجىء الشهر (فرع) استأجر زيد سنة من عمر و ثم أجر نصفها للبكر فهل لعمر وإيجار
السنة الثانية لاتصالها بالنصف الثاني الذى يستحق منفعة أو لا لأن زيدا غير مالك للمنفعة الحاضرة فيه نظر

فيصح كييع المشاع (ويبين البعضين) في الصورتين كنصف أو ربع ما لم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة
بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ و فرسخ والاحل عليها والمحسوب في الزمن زمن السير لازم النزول لنحو استراحة أو علف

(ثم بعد صحة الاجارة) يقتسمان) البعضين بالراضى فان تنازعا في البادى افرع وذلك للملكها المنفعة معا وبغفر التأخير الواقع لضرورة القسمة نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر ولا يبطلت لتعلقها بالمستقبل (١٤١) والفن كالدابة واغتفر فيهما ذلك دون نظيره

في نحو دار وثوب لا طاقتهما
دوام العمل وقضية قوله
أياما جواز جعل النوبة
ثلاثة أيام فاكثر كان يتفقا
على ذلك وان خالف العادة
او ما اتفقا عليه في العقد
وهو كذلك ما لم يضرب بالبيمة
وعليه يحمل كلام الروضة
وغيرها او بالماشي وفي
توجيه النص المنع عند
طلب أحدهما للثلاث
ما يوافق ذلك فانه قال ان
ذلك اضرار بالماشي
والمركوب لانه اذا ركب
وهو غير تعب خف على
المركوب وإذا ركب بعد
كلال وتعب وقع على
المركوب كالميت اهو يؤخذ
منه انه لا بد من رضا مالك
الدابة بذلك اخذا من
قولهم لا يجوز النوم على
الدابة في غير وقته لان
النائم يثقل وانه لو مات
المحمول لم يجبر مالك الدابة
على حمله على ما ياتي ولو
استاجرهما ولم يتعرضا
للتعاقب فان احتملتها
ركبهما معا والالتهايا فان
تنازعا فيمن يبدأ اقرع
(فصل) في بقية شروط
المنفعة وما تقدر به وفي
شروط الدابة المكتراة
ومحمولها (يشترط كون)
المعقود معلوم العين في
اجارة العين والصفة في

ويحمل عليها قول المتن (يقتسمان) أى المكترى والمكترى في الاولى والمكترى في الثانية اه معنى (قوله)
بالراضى) على الوجه المبين او المعتاد اه معنى (قوله نعم شرط الاولى الخ) عبارة المغنى والاسنى عقب قول
المتن ليركبها بعض الطريق نصها والمؤجر البعض الآخر تناو باع عدم شرط الدابة بالمؤجر سواء شرط
للمستاجر ام اطلقا او قال ليركب احدهما اذا اشترط ان يركبها المؤجر او لافان العقد باطل في اجارة العين اه
واقره سم (قوله نعم شرط الاولى) وهو قول المتن ان يؤجر دابة رجلا (قوله ان يتقدم ركوب المستاجر)
اى يتقدم ركوبه على مشيه او على ركوب الهالك اه كرى (قوله ان يتقدم ركوب المستاجر الخ) ظاهره
اعتبار ركوبه بالفعل والمتجه خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر
اولا واقتسما بعد العقد وجعل نوبة المستاجر اولا فسامح كل الاخر بنوبته جاز فليتامل سم على حج اه
عش ورشيدى اقول بل المدار كما مر عن المغنى والاسنى آتفا على ان لا يشترط في العقد ركوب المؤجر اولا
(قوله ذلك) اى كراء العقب (قوله لا طاقتهما) لعل صوابه لعدم اطاقتهما عبارة النهاية والمغنى والروض مع
شرحهم ولو اجروا حانوا تناو ونحوه لينتفع به الايام دون الليالى او عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الانتفاع بعضه
ببعض بخلاف العبد والدابة فيصح لانها عند الاطلاق للاجارة يرفهان في الليل او غيره على العادة لعدم
اطاقتهما العمل دائما اه (قوله وان خالف الخ) غاية (قوله او ما اتفقا عليه الخ) عطف على العادة (قوله)
وهو) اى الجواز الذى اقتضاه (قوله اياما كذلك) اى ظاهر (قوله وعليه) اى الضرر (يحمل كلام الروضة
الخ) اى بعدم الجواز (قوله او بالماشي) عطف على قوله بالبيمة (قوله وفي توجيه النص) من اضافة المصدر
الى فاعله و (قوله المنع) مفعوله (قوله الثلاث) الاولى للثلاثة بالتاء (قوله فانه قال) اى الشافعى رضى الله
تعالى عنه (قوله لان ذلك) اى الركوب ثلاثة ايام والمشي ثلاثة ايام (قوله ويؤخذ منه) اى من التوجيه
(انه لا بد الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيمة سم على حج اه عش ورشيدى
(قوله اخذ الخ) انظر ما متعلقه و لعل الاولى ان يقول ويفيده ايضا قولهم الخ (قوله وانه لو مات المحمول الخ)
انظروا مرض سم على حج والظاهر ان المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه النص السابق انفا اه
عش واث ان تقول ان اقتصارهم على الموت يفهم ان المرض بخلافه والفرق ظاهر (قوله على ما ياتي) اى
قبيل قول المتن ولو اكترى جمالا (قوله ولو استاجرهما) الى الفصل في المغنى والروض مع شرحه
(فصل في بقية شروط المنفعة) (قوله في بقية شروط) الى قوله لكن هل يعتبر في النهاية لا قوله ولو باشارة
الى ولا يجب وقوله لانه صريح الى ولا لتسكنها (قوله في بقية شروط المنفعة) اى زيادة على ما مر في قوله وكون
المنفعة متقومة الخ قال المغنى ولم يقل وكون المنفعة معلومة اى بالعطف بدون ترجمة لكثرة ابحاث هذا
الشرط اه (قوله كون المعقود عليه) اى كالدابة مثلا (قوله بالتقدير الاتى) اى في المتن والشرح (قوله)
كالبيع في الكل) اى في انه اذا ورد على معين اشترط معرفة عينه وتقديره على ما ياتي وان ورد على ما فى الذمة
اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدة الاولى تغنى عن تقديره اه رشيدى (قوله لكن مشاهدة محل
وبادرم للثاني (قوله في المن ثم يقتسمان) قال في الروض ولو اجره معا فليركب المكترى اولا صح
لا عكسه قال في شرحه وقوله من زيادته ليركب المكترى اولا فاصبر بل لو سكتا عنه او قال ليركب احدهما او
نحوه صح ثم يقتسمان اه (قوله نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر) ظاهره اعتبار ركوبه
بالفعل والمتجه خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر اولا واقتسما
بعد العقد وجعل نوبة المستاجر اولا فسامح كل الاخر بنوبته جاز فليتامل (قوله ويؤخذ منه انه لا بد من
رضا مالك الدابة الخ) كذا شرح مر وقد يقال يغنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيمة (قوله وانه لو
مات المحمول) انظروا مرض

اجارة الذمة وكون (المنفعة معلومة) بالتقدير الآتى كالبيع في الكل لكن مشاهدة محل المنفعة لا تغنى عن تقديرها وإنما أغنت
مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره لانه تحيط به ولا كذلك المنحة لانها امر اعتبارى يتعلق بالاستقبال

المنفعة) أى كالدابة مثلا (قوله فعلم أنه يشترط الخ) أى فلا يكفي أن يقول آجر تلك قطعة من هذه الأرض مثلا و ظاهر أنه إذا أجرة دار مثلا كفت مشاهدته كما يعلم مما قدمه اه رشيدى عبارة ع ش لعل فائدة اشتراط التحديد مع أن إجارة العقار لا تكون إلا عينية والاجارة العينية يشترط فيها الكمال من العاقدين رؤية العين أنه قد يكون العقار ارضا متصلة بغيرها فإيهما كل من العاقدين ولكن لا يعرف المستاجر مقداره ما يستاجر من الأرض فيذكر المؤجر حدودها التمييز عن غيرها ومجرد الرؤية لا يفيد ذلك اه (قوله تحديد جهات العقار) أى حيث لم يشتهر بدونه اه نهاية أى للعاقدين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله لا تصح اجارة احد عبديه) إلى قوله لكن الاجرة فى المعنى (قوله وغائب) أى فى اجارة العين فإياه بالغائب غير المرئى كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ومدة مجهولة) أى ولا اجارة مدة غير مقدرة اه معنى (قوله او عمل كذلك) أى مجهول ع ش (قوله وفيما له منفعة واحدة الخ) أى عرف فلا ينافى أنه يمكن الانتفاع به بغير الفرض كجعله خيمة مثلا اه ع ش (قوله وغيره الخ) أى وماله منافع كالارض والداية وجب بيانها كما قال ثم تارة الخ اه معنى (قوله) مع الجمل بقدر المكث الخ) أى ومع ذلك يمنع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن الزيادة فى استعمال الماء على ما جرت به العادة ايضا وقال سم انظر ما صورة المعاودة للصحة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلا لو قال استاجر منك هذا الحمام بكذا او قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاودة مع غيره ايضا ولعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او ائذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتا مل انتهى اه ع ش (قوله وغيره) كالماء (قوله لكن الاجرة الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه والاصح أن الذى يأخذه الحامى أجرة الحمام وما يسكب به الماء والازار وحفظ الشباب أما الماء فغير مضبوط على الداخل والحامى اجير مشترك لا يضمن على المذهب اه (قوله فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات اه سم (قوله لا الماء) أى فهو مقبوض بالا باحة اه ع ش (قوله ما لم يستحفظه عليها) فان استحفظه عليها صارت ودعية يضمنها بالتقصير كما يأتى فى محله اما إذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها اصلا وان قصر وما فى حاشية الشيخ ع ش من تقييد الضمان بما إذا دفع اليه اجرة فى حفظها لم اعلم ما اخذه اه رشيدى أقول الذى فى ع ش إنما هو تنزيل أخذ الحامى الاجرة مع الاستحفاظ منزلة لإجابته عبارة ته قوله ينجبه إلى ذلك أى او ياخذ منه الاجرة مع صيغة الاستحفاظ اه لو لا بعد فى ذلك (قوله من سكانها) أى والامتنعة الموضوعه فيها (قوله ثم إذا وجدت الشروط فى المنفعة) قال العلامة ابن قاسم قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الاتى فانظر بعد ذلك حاصل المعنى اه أقول المراد بشروط المنفعة شروطها فى نفسها ككونها متقومة إلى اخر ما مر هناك وكذا المراد بعلمها الذى هو شرط لها هو كونها معلومة فى نفسها غير مبهمة كما أشار إليه الجلال المحقق والمعنى بتقدير فيها له منافع عقب قول المتن يشترط وأما التقدير الذى ذكره المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد علميا وليس شرط لها فى نفسها لكن يعكس على هذا الجواب قول الشارح مر كإن حجب بالتقدير الاتى عقب قول المصنف معلومة فليحجر اه رشيدى أقول ولقوة الاشكال ترك المعنى العبارة المذكورة (قوله حينئذ) أى حين إذ قدرت المنفعة بالزمان فقط (قوله علمه) أى الزمان (قوله او تطمين الخ) قد يقال ما الراجع من ضبطه بالعمل كتطمين هذا الجدار تطميناسمكة قدر شبر وكذا

(قوله فعلم أنه يشترط تحديد جهات العقار) حيث لم يشتهر بدونه شرح مر (قوله نعم يجوز دخول الحمام باجرة اجماعا الخ) انظر صورة المعاودة للصحة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلا لو قال استاجر منك هذا الحمام بكذا او قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاودة مع غيره ايضا ولم يقدر مدة فبعد تسليم الصحة يستحق منفعة الجميع ايضا ولا يمكن المعاودة مع غيره ولعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او ائذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتا مل (قوله لكن الاجرة فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات (قوله ثم إذا وجدت الشروط فى المنفعة) قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الاتى فانظر بعد ذلك حاصل

فعلم أنه يشترط تحديد جهات العقار وأنه لا تصح اجارة أحد عبديه وغائب ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كاللبساط يحمل الاطلاق عليها وغيره لا بد من بيانها نعم يجوز دخول الحمام بأجرة اجماعا مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة فى مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يسكب به الماء غير مضمون على الداخل وثيابه غير مضمونة على الحامى ما لم يستحفظه عليه ويجبىه لذلك ولو بالاشارة برأسه كما يعلم مما يأتى فى الودعية ولا يجب بيان ما يستاجر له فى الدار لقرب التفاوت بين السكنى ووضع المتاع ومن ثم حمل العقد على المعهود فى مثلها من سكانها ولم يشترط معرفة عدد من يسكن اكتفاء بما اعتيد فى مثلها (ثم) إذا وجدت الشروط فى المنفعة (تارة) تقدر (المنفعة) (بزمان) فقط وضابطه كل ما لا ينضبط بالعمل وحينئذ يشترط عمله كرضاع هذا شهر او تطمين أو تجويع

يوما (و كدار) وأرض
و آنية وثوب ويقول في
دار توجر للسكنى لتسكنها
فلا يصح على أن تسكنها
لأنه صريح في الاشتراط
بخلاف ما قبله إذ ينتظم
معه إن شئت قال بعض
الأصحاب ولا لتسكنها
وحدك (سنة) بمائة وأولها
من فراغ العقد إذ يجب
اتصالها بالعقد فان لم تعلم
كأجرتكها كل شهر
بدينار لم يصح ولو من
إمام استأجر للأذان من
ماله بخلافه من بيت المال
فان قال هذا الشهر وكل
شهر بدينار صح في الأول
فقط قال الماوردي مرة
وتبعه الروياني وأقل مدة
تؤجر للسكنى يوم فأكثر
ومرة أقلها ثلاثة أيام وفي
كل منهما نظر بل الأوجه
ما قاله الأذرعى من جواز
بعض يوم معلوم فقد يتعلق
به عرض مسافر ونحوه
والضابط كون المنفعة في
تلك المدة متقومة عند أهل
العرف أى لذلك المحل
لكن هل يعتبر كونهم
يعتادون لإيجار مثله بالفعل
أو ولو بالقوة كل محتمل
ليحسن بذل المال في
مقابلتها (وتارة) تقدر
(بعمل) أى بمحله كما باصه

يقال في قوله وآنية ونحوه ما المانع فيه من التقدير بالعمل كأنه يقول لا نقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك المحل اه سم (قوله او اکتحال) الأولى أو تكحيل (قوله او مداواة هذا) وتقدر المداواة بالمدة لا بالبرء والعمل فان برى قبل تمام المدة انفسخت الاجارة في الباقي اه معنى (قوله وكدار واراض) عطف على قوله كرضاع الخ بتقدير إيجار عقب الكاف (قوله وآنية) إلى قوله لأنه صريح في المعنى (قوله ويقول) إلى المتن الأولى تأخير وذكروه قيل قوله فان لم يعلم (قوله ما قبله) أى قوله لتسكنها (قوله إذ ينتظم معه إن شئت) أى وإن لم تشافا فسكنها من شئت فلا تحجير بخلاف صيغة على الخ اه سيد عمر (قوله قال بعض الأصحاب الخ) اعتمدته النهاية والمعنى والاسنى قال ع ش ولو تقدم القبول من المستاجر وشرط على نفسه ذلك بان قال استأجرتها لاسكنها وحدى صح كما ببعض الهوامش عن الصيمرى أقول وهو قياس شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الفاسدة مضره سواء ابتدأها المؤجر أو القابل يقتضى خلافه ويوجه بأنه شرط يخالف مقتضى العقد وقدمت المستاجر وينقل الحق لوارثه ولا يلزم مساواته في السكنى للبورث اه (قوله ولا لتسكنها وحدك) والأقرب أن محله إذا كانت متسعة لسكنى أكثر من واحد عادة لأنه حينئذ متحجر أما إذا كانت لا تسكن عادة لا أكثر من واحد وكان غرضه من القول المذكور وحدة الساكن لا اشتراط خصوص سكنى المستاجر فلا قرب أنه يصح وحينئذ فقوله المذكور تصريح بما يقتضيه العقد وهو لا يضر اه سيد عمر (قوله ولا لتسكنها الخ) ينبغى ولا لتسكن غيرك بضم التاء وكسر الكاف اه سم (قوله فان لم يعلم) أى الزمان (قوله كأجرتكها كل شهر الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو أجره شهر امثلا واطلق صح وجعل ابتداء المدة من حينئذ لا نه المهور المتعارف وان قال ابن الرفعة لا بد أن يقول من الآن ولا تصح إجارة شهر من هذه السنة وبقي منها أكثر من شهر للإيهام فان لم يبق منها غيره صح وقوله أجرتك من هذه السنة كل شهر بدرهم فاسد وكذا لو قال أجرتك كل شهر منها بدرهم لان قال أجرتك هذه السنة كل شهر بدرهم فصح لأنه اضاف الاجارة إلى جميع السنة بخلافه في الصور السابقة ولو قال أجرتك هذا الشهر بدينار وما زاد فبحسب به صح في الشهر الأول قال في المجموع واجمعوا على جواز الاجارة شهرامع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين قال الزركشى لكن إذا أجره شهرامعينا بثلاثين درهما كل يوم منه بدرهم فجاء الشهر تسعة وعشرين بطل كالمواضع الصبرة بمائة درهم كل صاع بدرهم فخرجت تسعين مثلاً اه أى فيسقط المسمى وتجب اجرة المثل سم (قوله لم يصح) أى حتى في الشهر الأول للجهل بمقدار المدة اه ع ش (قوله للأذان) ومثله الخطبة اه زيادى أى والتدريس (قوله بخلافه من بيت المال) فانه يصح أن لم يقدر المدة لان رزق الاجرة اه ع ش (قوله وكل شهر بدينار الخ) عبارة المعنى والاسنى والنهاية هذا الشهر بدينار وما زاد بحسبه صح الخ اه (قوله كل محتمل) والثاني اقرب والله اعلم لا تطلقهم صحة بيع اقل ما يتمول ولم يتعرضوا لاشتراط اعتياديه بذلك المحل اه سيد عمر (قوله ليحسن الخ) متعلق بقوله كون المنفعة الخ (قوله أى بمحله) إلى قوله الا ان يجاب في النهاية لإاقوله ولا ينافى

المعنى وقوله أو تطين قد يقال ما المانع من ضبطه بالعمل كتطين هذا الجدار تطينا سمكة قدر شهر وكذا يقال في قوله وآنية ونحوه ما المانع في نحو الآنية من التقدير بالعمل لا نقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك المحل (قوله ولا لتسكنها وحدك) ينبغى ولا لتسكنها أى بضم التاء وكسر الكاف أى غيرك (قوله فان لم تعلم) أى المنفعة كأجرتكها كل شهر بدينار إلى قوله فان قال هذا الشهر وكل شهر الخ قال في الروض فرع أجر شهر ا واطلق صح وجعل من حينئذ لا شهر من هذه السنة وفيها غيره هو أجرتك من هذه السنة كل شهر بدرهم فاسد وكذا لو قال كل شهر منها لا هذه السنة كل شهر بدرهم انتهى قال في شرحه ولو قال أجرتك هذا الشهر بدينار وما زاد فبحسب به صح في الشهر الأول قاله البغوى قال في المجموع في بيع الغرر أجمعوا على جواز الاجارة شهرا مع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين بطل (١) كالمواضع الصبرة بمائة درهم كل صاع بدرهم فخرجت تسعين مثلاً انتهى أى فيسقط المسمى وتجب اجرة المثل (قوله أى بمحله)

أوبزمن (كدابة) معينة وموصوفة للركوب أو الحمل شيء عليها (إلى مكة) أولير كهاشهر بشرط بيان الناحية التي يركب اليها ومحل تسليمها للبؤجر أو نائبه ولا ينافي هذين جواز (١٤٤) الأبدال والتسليم للقاضي أو نائبه لأن ذلك لا يعرف إلا بعد بيان الناحية ومحل التسليم حتى

يبدلان بمثلها (وكخياطة ذا الثوب) أو ثوب صفته كذا كاستأجرتك لخياطته أو أزلت ذمتك خياطته لتمييز هذه المنافع في نفسها من غير تقدير مدة وكاستأجرتك للخياطة شهر أو يشترط في هذه بيان ما يخطه وفي الكل كما سيعلم من كلامه بيان كونه قيصا أو غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطة أهى رومية أو غيرها هذا ان اختلفت العادة والاحمل المطلق عليها وبما تقرر يعلم أنه لا يتأتى التقدير بالزمن في إجارة الذمة فلو قال أزلت ذمتك عمل الخياطة شهرا لم يصح لأنه لم يعين عاملا ولا محلا للعمل وقيدته ابن الرفعة بحثا وسبقه إليه القفال بما إذا لم يبين صفة العمل ولا محله والابان بين صفته أو محله صح قال القفال لأنه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه وتارة تقدر بعمل فقط كبيع كذا وقبضه وكالحج (فلو جمعهما) أى العمل والزمان فاستأجره ليخطه (أى هذا الثوب يوما معينا أو ليحرق هذه الأرض أو يبني هذه الحائط (بياض النهار) المعين (لم يصح في الأصح) للغرر إذ

إلى المتن (قوله أى بمحله) كالمسافة إلى مكة أه سم (قوله أوبزمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الأمرين العمل أو الزمن وسياق قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل سم ورشيدى (قوله أولير كهاشهر بشرط الخ) مثال أوبزمن وما قبله مثال بعمل على ترتيب اللب (قوله ولا ينافي هذين) أى بيان الناحية ومحل التسليم ش أه سم (قوله جواز الأبدال) أى للناحية ومحل التسليم بمثلها أه كردى (قوله لأن ذلك) أى الأبدال والتسليم للقاضي الخ قول المتن (ذا الثوب) والمراد بالثوب نحو المقطع أه بجيرى (قوله أو ثوب) إلى قوله وقيدته فى المعنى (قوله لتمييز هذه المنافع الخ) تعليل لكفاية التقدير بالعمل من غير مدة فى الأمثلة المتقدمة لكن كان المناسب تأخير قوله أولير كهاشهر الخ عن هذا التعليل كما فعل المعنى لأنه من صور التقدير بالزمن (قوله فى هذه) أى فى الإجارة للخياطة شهرا بل فى التقدير بالزمن (قوله بيان ما يخطه) انظر ما المراد به وان اراد تعيين نحو المقطع أو وصفه كما فى البجيرى فيرجع إلى المثال المتقدم (قوله أو غيره) أى كقباء أو سراويل أه سم (قوله وطوله الخ) أى وبيان طول الثوب (قوله أهى رومية الخ) والرومية بغرزين والفارسية بغرزة أه معنى قال البجيرى واعلم ان استجاره لمجرد الخياطة قبل القطع لإجارة فاسدة لأنها عمل مستقبل لتوقف الخياطة على القطع بخلاف الإجارة للقطع والخياطة معا مرسوم وقلوبى أه (قوله هذا ان الخ) أى اشتراط بيان نوع الخياطة بل بيان كونه قيصا الخ كما فى شرح الروض (قوله وبما تقرر) أى من تصور التقدير بالعمل بكل من إجارة العين والذمة وتصور التقدير بالزمن بإجارة العين فقط (قوله وسبقه إليه القفال) عبارة النهاية لعدم اطلاعه على كلام القفال أه يعنى فوافق بحثه ما قاله القفال ع ش (قوله صفته أو محله) عبارة شرح الروض أى وشرح البهجة تقتضى اعتبار الأمرين وهى نعم ان بين صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرفعة انتهت أه سم كذا تقتضيه عبارة النهاية وهى والابان بين محله وصفته صح ولا فرق كما قاله القفال بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه (قوله بين الإشارة إلى الثوب) أى مثلا أه سم (قوله أو وصفه) أو بمعنى الواو (قوله وتارة تقدر الخ) عطف على قوله تارة تقدر المنفعة بزمان فقط (قوله فقط) أى لا بزمن أيضا أه سم (قوله يوما معينا) يعنى عنه بياض النهار المعين (قوله أو يبني هذه) الأولى هذا بالتذكير قول المتن (بياض النهار) الإضافة للبيان أه سم (قوله صح الخ) و (قوله قال السبكي الخ) وفاقا لشرحى الروض والمنهج فيها وخلافا للمعنى فيهما وللنهاية فى الثانى (قوله إلا ان يحجب بانه) أى العائق (خلاف الاصل الخ) فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الاصل والغالب قلت بل هو صحيح فى نفسه لان حاصل الجواب حمل الاحتمال الذى هو علة البطلان على ما لا يكون خلاف الاصل والغالب لقوته حينئذ وقربه

كالمسافة إلى مكة (قوله أوبزمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الأمرين العمل أو الزمن وسياق قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل (قوله ولا ينافي هذين) أى بيان الناحية ومحل التسليم ش (قوله جواز الأبدال) أى للناحية بمثلها (قوله أو غيره) كقباء أو سراويل (قوله والابان بين صفته أو محله) عبارة شرح الروض تقتضى اعتبار الأمرين وهى نعم ان بين صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرفعة الخ (قوله لأنه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب) أى مثلا (قوله فقط) أى لا بزمن أيضا (قوله فى المتن بياض النهار) لعل الإضافة فيه بيانية (قوله فى المتن لم يصح فى الاصح) قال الشارح والثانى يقول ذكر النهار للتعجيل أه يعنى انه محمول على التعجيل وان كان ظاهره الشرطية وإن لم يقصد بذكره مجرد التعجيل وبهذا تظهر مغايرة هذا لما استثناه بقوله نعم الخ لأنه مفروض فى قصد التعجيل بهذا اللفظ (قوله ولا يخلو عن نظر) مر (قوله إلا ان يحجب بانه خلاف الاصل) بل

قد يتقدم العمل وقد يتأخر نعم ان قصد التقدير بالعمل فقط وان ذكر الزمن إنما هو للحمل على التعجيل بخلاف صح على الأوجه قال السبكي وغيره أخذوا من نص البويطى ويصح أيضا فيما لو صغر الثوب بحيث يفرغ منه عادة فى دون النهار أه ولا يخلو عن نظر لأنه قد يعرض له عائق عن اكماله فى ذلك النهار إلا ان يحجب بانه خلاف الاصل بل والغالب فلم يلتفت إليه ويظهر انه إذا

عرض ذلك تخيير المستأجر (فرع) يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب اليها على عمله وطهارتها ورايتها
وزمن الاكل وقضاء الحاجة وظاهر ان المراد اقل زمن يحتاج اليه فيها وهل زمن شراء ما يحتاجه (١٤٥) لا كله كذلك فيه نظروا ويتجه أنه إن

بخلاف ما يخالف الغالب وإن لم يخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتأمل واعلم أن هذا الجواب
الذي ذكره الشارح يجاب على قياس المنع على ما لو اسلم في قبض حنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال
زيادته او نقصه إذ لا اصل ولا غالب ثم اهتم واراد به الرد على النهاية والمغنى وفي الرشيدى ايضا ما يؤيد الرد
(قوله عرض ذلك) اى العائق على خلاف الغالب (قوله فعل المكتوبة) اى زمنه اى فيصلها بمحله او
بالمسجد إذ استوى الزمان في حقه ولا تعين محله واستجاره عذر في ترك الجمعة والجماعة اه ع ش (قوله في
عمله) اى فى فساده (قوله وطهارتها الخ) عطف على المكتوبة (قوله ومن الاكل) عطف على فعل الخ
(قوله فيهما) اى الاكل وقضاء الحاجة (قوله كـ) اى مستثنى (قوله ولا اغتفر الخ) اى وإن لم يمكن
واحد من الاعداد ولا بانه اغتفر له الشراء في اقل زمن يمكن الشراء فيه (قوله ذلك) اى تفصيل شراء
ما يحتاجه لا كله (قوله دون نحو الذهاب الخ) حال من فعل المكتوبة اى لا يستثنى نحو الذهاب للمسجد ولو
للجمعة بقيدها (قوله إن قرب جد الخ) ولعل المراد به ما مر انفا عن ع ش (قوله واما ما الخ) الو او حالية
(قوله ويلزمه) اى الامام (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدهم ووظاهر أن هذا بخلاف استثناء نحو يوم الجمعة
إذ لا يؤدي إلى جهل مر اه سم عبارة النهاية واعلم ان اوقات الصلاة الخمس مستثناة من الاجارة
نعم تبطل باستثناءها من اجارة ايام معينة كافي قواعد الزركشى للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع اخراجه
مسمى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعى وهو ظاهر وفاقى به الشيخ رحمه الله وان نوزع فيه اه وقوله
الخ تعريض للشارح قال ع ش قوله مر وفاقى به الشيخ بقى ما لوجر نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف
زمنها في العمل المستأجر له هل تصح الاجارة ويلغو الشرط لاستثناءها شرعا أم تبطل فيه نظر
والاقرب الاول للعلة المذكورة اه ع ش (قوله باستثناء زمن ذلك) اى زمن فعل المكتوبة الخ وزمن
الاكل الخ وزمن شراء ما يحتاجه لا كله بقيد (قوله من تفردة) اى حال كون القول بالبطلان
باستثناء زمن ذلك من الزركشى (قوله استثناء الخ) اى حال كون الزركشى مستثنيا لذلك من قاعدة
الخ ويحتمل ان التقدير من تفرد الزركشى باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله ووجه) اى مافى القواعد
(قوله اه) اى التوجيه (قوله ثم قال الخ) الاولى قال بعده لو قيل الخ قول المتن (ويقدر
تعليم القرآن بمدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعليم من اول القرآن واخره او وسطه لان الغرض يختلف
جدا بذلك فليراجع هل في المنقول ما يوافقه أو يخالفه مر اه سم (قوله كـ) اى الى قوله قيل وفيه نظر
في النهاية والمغنى (قوله هذا) اى جواز تقدير تعليم القرآن بمدة (قوله فان اراد جميعه) اى او بعضا معينة
منه وإن قطع بحفظه عادة اه ع ش اى على مختار النهاية والمغنى خلافا للشارح في مسألة الثوب

والغالب فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الاصل والغالب
قلت بل هو صحيح في نفسه لان حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على ما يكون خلاف الاصل
والغالب وإن لم يخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتأمل واعلم ان هذا الجواب الذي ذكره
الشارح يجاب عن قياس المنع على ما لو اسلم في قبض حنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته او نقصه
إذ لا اصل ولا غالب ثم (قوله فرع يستثنى من زمن الاجارة الخ) قال في الروض وكذا سبب اليهود اى مستثنى
ان اعتيد اى لهم قال في شرحه وحكم النصارى في يوم الاحد كذلك قاله الزركشى قال وهل يلحق بذلك بقية
اعيادها فيه نظر لا سيما التي تدوم اياما والاقرب المنع الخ اه ولا ينافى استثناء سبب اليهود انه إذا
استعدى عليه يوم السبت احضر لانه لحق تعلق به والاجارة تنزل على العمل المعتاد والجمعة للمسلم مستثناة
ايضا (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدهم (قوله باستثناء زمن ذلك) وظاهر ان هذا بخلاف استثناء نحو يوم
الجمعة إذ لا يؤدي الى جهل مر (قوله في المتن ويقدر تعليم القرآن بمدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعليم

(١٩) - شروانى وابن قاسم - سادس) مامر في نحو الخياطة ولا نظر لاختلاف صعوبته وسهولته لانه ليس عليه
قدر معين حتى يتعب نفسه في تحصيله هذا ان لم يريد القرآن جميعه بل ما يسمى قرآنا فان اراد اجميعه

الصغير السابقة آنفا قبل الفرع (قوله كان من الجمع الخ) أى وهو مبطل كما مر اه عش (قوله وكذا إن اطلقا) أى فيبطل ايضا اه عش (قوله لا يطلق إلا على الكل) أى غالبا ولا يفقد إطلاق ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا نهاية وسم (قوله وفى دخول الجمع) أى ايامها و(قوله فى المدة) أى مدة التعليم وخرج به مالمو استاجر مدة لحياطة او بناء او غيرهما فان ايام الجمع يدخل فيما قدره من الزمن ويستثنى اوقات الصلاة على ما مر وظاهره وان اطردت عاداتهم فى محل العقد بترك العمل فى ايام الجمع اه عش وقوله وظاهره وان اطردت الخ صرح بخلافه الروض وقره سم بل هو خلاف ما يأتى عن البلقينى الذى اعتمد النهاية والمعنى فانه على إطلاقه كما هو ظاهر وليس مخصوصا بالتعليم وإن كان الكلام فيه (قوله) هل يلزم المكترى ذلك) أى والراجح لزوم لانه غير ماذون فيه اه عش (قوله والذى رجحه الخ) عبارة النهاية والوجه كما رجحه البلقينى الخ اه (قوله عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيى الفطر والاضحى بل لا يبعد ان ايام التشريق كذلك مر اه سم وينبغى ان مثل ايام التشريق مالمو اعتادوا بطلالة شئ قبل يوم العيد أو بعده بل أو غير ذلك كالأيام التى اعتيد فيها خروج المحمل مثلا اه عش (قوله) كالأحد للنصارى) وفى شرح الروض قال الزركشى وهل يلحق بذلك بقية اعيادهم فيه نظر لا سيما التى تدوم اياما والا قرب المنع اه سم على حج اه عش (قوله بخلاف عرفنا فى الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتيد بطلالة الجمع اه سم عبارة السيد عمر قد يقال لا بعده أى فيما رجحه البلقينى من عدم الدخول الخ بالنسبة للمستاجر لتعليم القرآن لان العرف مطرد فيه فى سائر الاقطار بتعطيل التعليم يوم الجمعة أو ما غيره فينبغى أن يعلق الامر فيه باطراد العرف فى محل الايجار اه (قوله أو آيات) إلى قوله فان اقراه غيره فى النهاية لا قوله بل الذى إلى على ان التحقيق (قوله من اول سورة كذا) او اخرها او وسطها نهاية ومعنى وسياق قبل الفرع تقييدها بانه يشترط علم المتعاقدين بما يقع العقد على تعليمه فان لم يعلماه وكلام من يعلم ذلك ولا يكتفى ان يفتح المصحف ويعينا قدر امته (قوله للتفاوت) صعوبة وسهولة (قوله) وشرط القاضى (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بيده كما لو شرط الشفاء فى مداواة كى يأتى أو يصح لانه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر سم على حج ولا يبعد الصحة لما علل به من ان المقصود من التعليم الحفظ اه عش (قوله) والذى يتجه ان المدار على الكلفة) أى ولو حرفا واحدا كان ثقل عليه النطق به فعالجه ليعرفه له اه عش (قوله) كاقراءها

من أول القرآن أو من آخره أو من وسطه لان الغرض يختلف جدا بذلك ولا ينافى ذلك قوله ولا نظر لاختلاف الخ وليس فيه بيان قدر معين حتى يلزم الجمع بين محل العمل والزمان بل بيان البداية فليراجع هل فى المنقول ما يوافق ذلك أو يخالفه مر (قوله وكذا ان اطلقا) اعتمده مر فليراجع (قوله إلا على الكل) أى غالبا ولا يفقد إطلاق ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا شرح مر (قوله وفى دخول الجمع فى المدة) أى للتعليم (قوله) والذى رجحه البلقينى عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيى الفطر والاضحى بل لا يبعد ان ايام التشريق كذلك مر (قوله ان السبت لا يدخل الخ) اعتمده مر (قوله بخلاف عرفنا فى الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتيد بطلالة الجمع (قوله) كعشر من اول سورة كذا) او اخرها أو وسطها شرح مر وهذا ظاهر فى حافظ سورة كذا وفيمن قرأها نظرا ونحوهما ما عاين غير حافظ لها ولا قرأها نظر او لاسمعها من غيره فالوجه عدم صحة عقده لجهلها وبصفتها من نحو الصعوبة والسهولة مطلقا ومجرد قوله من سورة كذا لا يفيد شيئا فلا بد فى صحة العقد من إسماعه إياها قبل العقد أو توكيله غيره فيه فليتامل ثم رايت قوله الاتى وعليها بما عقد عليه الخ وهو مفيد لما تقرر فليتامل (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بيده كما لو شرط الشفاء فى مداواة كى يأتى أو يصح لان المقصود منه التعليم ويفرق فيه نظر (قوله) وجزم الماوردى بانه لا يصح لاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين الخ) إن كان مراد الماوردى مالمو عين المستاجر له كاستاجر تلك التعليم اية أو ايتين

بالعمل والزمن وكذا ان اطلقا لقول الشافعى ان القرآن بأل لا يطلق إلا على الكل وفى دخول الجمع فى المدة تردد كما لو استاجر ظهرا ليركبه فى الطريق واعتيد نزول بعضها هل يلزم المكترى ذلك والذى رجحه البلقينى عدم الدخول كالأحد للنصارى اخذ من افتاء الغزالى ان السبت لا يدخل فى استئجار يهودى شهرا لا طراد العرف به قيل وفيه نظر وكان وجهه ان عرف اليهود محرم للاشتغال يوم السبت ومثلهم النصارى فى الاحد بخلاف عرفنا فى الجمع (او تعيين سور) كاملة أو آيات كعشر من اول سورة كذا للتفاوت وشرط القاضى أن يكون فى التعليم كلفة كان لا يتعلم الفاتحة مثلا إلا فى نصف يوم فان تعلمها فى مرتين لم يصح الاستئجار وبه جزم الرافعى بالنسبة للصداق والذى يتجه ان المدار على الكلفة عرفا كاقراءها ولو مرة خلاف ما يوجهه قوله نصف يوم وجزم الماوردى بانه لا يصح الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضى الاعجاز ودونها لا اعجاز فيه وفيه نظر ظاهر بل الذى يتجه خلافه لان المدار هنا على ما ينتفع به ومادون الثلاث ينتفع به وأما الاعجاز فاعتبار دائما هو لرد عناد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أن التحقيق أن مادونها معجزة كما قاله جمع أى

ولا يشترط تعيين قراءة مثلاً لان الامر في ذلك قريب فان عين شيتا تعين فان (١٤٧) أقرأه غيره فالذي يتجه ان له اجرة

المثل لانه أتى باصل العمل المقصود كما أفهمه التعليل المدكور ولو كان ينسب ما يتعلمه لوقتته ففيه وجوه اصحها اعتبار العرف الغالب في اعادة التعليم أنسى قبل انقضاء المجلس أو بعده فان لم يكن غالب فالذي يظهر وجوب البيان في العقد فان طرأ كونه ينسب بعده احتمل أن يقال يتخير الاجير وأن يقال لا يلزمه التجديد لما حفظ سواء فيما ذكر أنسيه قبل كمال الآية أم بعدها ثم رأيت شيخنا قال فان لم يكن عرف غالب فالوجه اعتبار مادون الآية فاذا علم بعضها فنسيه قبل ان يفرغ من بانها لزم الاجير اعادة تعليمها اه وفي البيان محل الخلاف فيما اذا علمه آية فاكثروا والا وجبت الاعادة قطعاً لان بعض الآية لا يقع به الاعجاز اه ولعل شيخنا أخذ ما ذكره من هذا وان كان ما قاله فيما اذا لم يغلب عرف وماتى البيان فيما غلب وفيه نظر لانا ان اعتبرنا الاعجاز فدون ثلاث آيات لا اعجاز فيه على الاصح أو لم نعتبره وهو الوجه كما مر آنفاً أدركنا الامر على العرف الغالب في الآية ودونها وعند عدم الغلبة هناك إبهام فاحتجج

أي الفاتحة (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) قضيته أنه يعلمه ما شاء من القراآت لكن قال الماوردي والرويانى تقر يعا على ذلك يعلمه الاغلب من قراءة البلد كما لو اصدقها دراهم فانه يتعين غالب دراهم البلد اي فان لم يكن فيها اغلب علمه ما شاء من ذلك وهذا الوجه اه معنى عبارة ع ش اي فلو اطلقا صح وحل على الغلب في بلده ان كان والا قرأه ما شاء فان تنازع فيما يعلمه اجيب المعلم اه (قوله فالذي يتجه انه له اجرة الخ) واعتمد النهاية والمغنى وسم عدم استحقاقه الاجرة وفي سب بعد نقله اي عدم الاستحقاق عن العباب والتجريد ما نصه وهذا أي الخلاف في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرأه فيه غير ما عينه فلا اجرة له وتنفى الاجارة بمضى المدة مر اه وفي ع ش هل المراد انه لا يستحق اجرة الكلمات التي فيها الخلاف بين نافع مثلاً وغيره او جميع ما علمه اياه فيه نظر ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه مر الثاني وينبغي ان هذا الخلاف يجري فيما لو اقره لقرأة على قبر او قرأة ليلة عنده اه (قوله التعليل المذكور) اي بقوله لان الامر الخ (قوله نسي قبل الخ) اي سواء نسي الخ ويحتمل ان المراد اذا نسي الخ (قوله وجوب البيان) اي للزوم الاعادة أو عدمه مطلقاً أو الاعادة في النسيان قبل انقضاء المجلس لا بعده او قبل تمام الآية لا بعده (قوله ينسب بعده) اي التعليم (قوله فيما ذكر) اي من الوجوه والاحتمالات والترجيح (قوله فيما اذا علمه آية الخ) اي ثم نسيها (قوله ثم رأيت شيخنا الخ) مقابل قوله السابق فالذي يظهر الخ (قوله قال فان لم يكن عرف الخ) اعتمده المغنى (قوله وفيه نظر) اي فيما في البيان (قوله على الاصح) قد يتمال هذا مناف لقوله السابق على ان التحقيق الخ ويحجب بان التحقيق ما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف المصحح لشهرته اول ذهاب الاكثرين اليه فقوله على ان التحقيق بمثابة قولهم الاوجه مدركا أو الاقوى او المختار اي من حيث الدليل اه سيد عمر (قوله كما مر آنفاً) اي بقوله بل الذي يتجه خلافه الخ (قوله وبه) اي بتوجيه النظر بقوله لانا الخ و (قوله ما ذكرته اي قوله فان لم يكن غالب فالذي يظهر الخ) (قوله

من أول سورة كذا كما هو المفهوم من عبارة الشارح فلا وجه للقول بعدم الصحة ولا لا اعتبار الاعجاز لان الآية والايتين فيما ذكر لا ينقصان عن تعيين شعر مباح للتعليم وان كان مراده ما لو قال لتعليم قرآن فهذا لا يوافق عبارة الشارح اذ لا يقال في هذا انه استاجر له دون ثلاث آيات اذ ليس في هذا تعرض للآيات ولا يناسبه التعليل بما ذكر بل ان كان الماوردي يرى صحة الاستئجار للقرآن بدون تعيين فالمناسب ان يقول صح الاستئجار ويزم تعليم ثلاث آيات او اكثر ولا يكتفى مادونها وان كان لا يرى صحة ذلك للابهام فالمناسب ان يقول لم يصح للابهام اللهم الا أن يكون مراده ما لو استاجر لتعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر ايضا لان تقييده بدون الثلاث مبين لمراده فلا وجه لعدم الصحة مع ذلك وفي شرح مر ويمكن حمل كلامه على ما لو استاجر لتعليم قرآن بمقدور من فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاعجاز اه او اقول فيه نظرا ايضا لان بعض القران قرآن وان لم يتصف بالاعجاز استقلاً لا ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلاً (قوله وفيه نظر) كذا مر (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) عبارة العباب لا يتعين قراءة شيخ فيتعين غالب قراءة البلد اه فلو لم يكن في البلد غالب فهل يعتبر التعيين في العقد أو يحتمل على واحدة من القراآت فيه نظر والثاني هو مقتضى قولهم انه لا يشترط تعيين قراءة شيخ وعلى هذا فلو طلب احدهما قراءة شيخ والاخر قراءة اخر فن يجاب (قوله فان اقره غيره فالذي يتجه ان له اجرة المثل الخ) قد يقال بل المتجه انه لا اجرة له لان ما أتى به ليس بالصفة المشروطة فهو متبرع به ويجب عليه تعليم المشروط ثم رأيت العباب رجحه فقال فان عينت قراءة شيخ تعينت وان اقره غيره هاتمة برع ويلزمه تعليم ما التزمه اه وعبارة تجريد فهل له اجرة المثل او لا وجهان في الراجح في الصداق اه وهذا في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرأه فيه غير ما عينه فلا اجرة له وتنفى الاجارة لمضى المدة مر (قوله ولو كان ينسب ما يتعلمه) هذا نص في أن المراد بتعليم القران تعليم نتيجته من الحفظ خلافا لما توهمه جمع من الطلبة من ان المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع ذلك فهذا لا يتأني ما قدمته من التردد في صحة الاجارة اذا استاجر للتحفيظ لانه ليس في قدرته وذلك لظهور

ليانه في العقد والابطال وبه يتجه ما ذكرته

ويشترط تعيين المتعلم وإسلامه أو رجاء إسلامه ويفرق بينه وبين عدم جواز بيع نحو مصحف بمن يرجي إسلامه بأن ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتهان أفحش مما يترتب على (١٤٨) التعيين هنا لارؤيته ولا اختبار حفظه نعم إن وجدته فيه خارجا عن عادة أمثاله تخير كما بحثه

ابن الرفعة وعلمها بما عقد عليه والاوكلان يعلمه ولا يكفي ان يفتح المصحف ويعين قدر امته لا اختلاف المشار اليه صعوبة وسهولة وفارق الاكتفاء بمشاهدة الكفيل في البيع كما مر بانه توثيق للعقد لا معقود عليه ويسهل السؤال عنه فحذف امره (فرع) يصح الاستئجار للخدمة ثم ان عيننا شيئا اتبع والا اتبع العرف الاثني بالاجير والمستاجر وكان الهروي بينه بقوله يدخل فيها اذا أطلقت غسل ثوب وخياطته وخبز وطحن وعجن وايقاد نار في تور وعلف دابة وحلب حلوبة وخدمة زوجة وفرش في دار وحمل ماء لشرب المستاجر او يتطهر اه لكن نقل الصعلوكي عن شيوخه انه لا يدخل علف الدابة وحلب الحلوبة ويأتي اوائل الوصية بالمنافع انه لا تجب كتابة وبناء (وفي) استئجار شخص لفعل (البناء) على ارض او نحو سقف (بين الموضع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) له وهو الامتداد من احدى الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الجدار (والسمك) بفتح اوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمل (وما يبنى

ويشترط) الى قوله وفارق في المغنى وإلى الفرع في النهاية (قوله ويشترط تعيين المتعلم) كان المراد أنه يكفي وصفه بدليل لارؤيته اه سم وقال الرشيدى قوله تعيين المتعلم اى فلا يصح استئجارك لتعليم احد عبدى اه (قوله بينه) اى بين جواز الاجارة لتعليم من يرجي إسلامه (قوله فيه) اى المبيع اه ع ش (قوله على التعليم) اى على خلف الرجاء فيه (قوله لارؤيته) اى كما قال الغزالي مر اه سم وكذا لا يشترط تعيين الموضع الذي يقرئه فيه اه مغنى (قوله إن وجدته فيه) اى وجد المتعلم المتعلم في الحفظ (قوله وعليهما الخ) اى المتعاقدين وهو عطف على قوله تعيين المتعلم قال سم هذاراجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقدر تعليم القرآن بمدة وتوقف في ذلك مرو (قوله بما عقد عليه) شامل لكل القرآن وبعضه اه (قوله وكلا) اى اذا جمل كل منهما ولا يفيوكل الجاهل منها فقط ويتصور جهل الاجير في اجارة الذمة فقط سيد عمر وكذا يتصور بان يعلم من المصحف دون الحفظ ولا يلزم من العلم من المصحف معرفة السورة التي يريد العقد عليها ع ش (قوله بانه) اى الكفيل وكذا ضمير امره (قوله ويسهل الخ) عطف على توثيقه الخ (قوله بينه) اى العرف (قوله فيها) اى الخدمة (قوله اه) اى قول الهروي (قوله انه لا تجب) اى على الموصى بمنفعته كتابة وبناء اى وقياس ذلك انها لا يدخلان في الخدمة قول المتن (وفي البناءيين) او يبين في النسخة عدد الاوراق واسطر الصفحة وقدر القطع اى كونه في نصف الفرخ او كامله مثلا والخواشي ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الاذرى ولا يبعد اشتراط رؤية خط الاجير وهو كما قال ولم يتعرضوا البيان دقة الخط وظظه والوجه اعتباره ان اختلف فيه غرض ولا فلا يبين في الرعى المدة وجنس الحيوان ونوعه ويجوز العقد على قطع معين وعلى قطع في الذمة ولولم يبين فيه العدد اكتفى بالعرف اه نهاية وكذا في المغنى لا قوله ويبين قال ع ش قوله اكتفى بالعرف اى اذا كان في محل العقد عرف مطرد ولا فلا بد من بيان عددها (قوله استئجار شخص) الى قوله وفاقى في النهاية (قوله او نحو سقف) كجدار اه ع ش قول المتن (وما يبنى به) نعم ان كان ما يبنى به حاضرا فمشاهدته تغني عن تبينه نهاية ومغنى وشرحا الروض والمنهج (قوله اه منضد الخ) المنضد ما جعل بعضه فوق بعض والجوف ما فيه تجويف والمسنم المملوء اه كردى عبارة البجيرى عن الحنفى قوله منضد اى محشو وقوله او مجوفا اى غير محشو وقوله او مسنما اى على صورة سنام البعير اه (قوله او بالزمن الخ) عبارة شرح المنهج والغرض والمغنى وان قدر بزمن لم يحتاج الى بيان غير الصفة اه يعنى غير ما يبنى به وكيفية البناء (قوله كما صرح به) الى قوله وفارق الخ متعلق بالزمن الذى زاده اه رشيدى (قوله العمران) كذا في النهاية والمغنى وعبارة شرح الروض الفارقي وغيره قال الرشيدى قوله مر العمران صوابه الفارقي كما هو كذلك في شرح الروض الذى نقل الشارح مر عبارة مع المتن بالحرف اه ويدفع باحتمال ان شرح الروض أدخل العمران في الغير (قوله وفارق ما ذكر تقدير الحفر الخ) عبارة الروض ويتقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كاستئجارك لتحفر لى او تبنى او تضرب اللبن لى شهرا وبالعمل فيبين في الحفر طول النهر والبئر والقبر وعرضها وعمقها ويعرف اى الاجير الارض اى بالرؤية اه وعبارة شرحه وقضية كلامه

الفرق بين الاشتراط الصريح والضمنى فليأمل (قوله ويشترط تعيين المتعلم) كان المراد أنه يكفي وصفه بدليل لارؤيته (قوله لارؤيته) اى كما قال الغزالي مر (قوله وعليهما بما عقد عليه والاوكلان يعلمه هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقدر تعليم القرآن بمدة وتوقف في ذلك مرو قوله بما عقد عليه شامل لكل القرآن وبعضه (قوله في المتن وما يبنى به) قال في شرح الروض نعم ان كان ما يبنى به حاضرا فمشاهدته تغني عن تبينه اه (قوله وفارق ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فانه لا يشترط

به) من حجر أو غيره (وكيفية البناء) أهو منضد أو مسنم أو مجوف (ان قدر بالعمل) أو بالزمن كما صرح به العمران كاصله وغيره لا اختلاف الغرض به واعتداه الاذرى اخذا مما مر في خياطة قدرت بزمن انه لا بد ان يعين ما يخطه وفارق ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فانه لا يشترط فيه بيان شيء من ذلك بان الغرض يختلف في الخياطة والبناء بخلاف الحفر ولو استأجر محلا للبناء عليه

وهو نحو سقف اشترط جميع ذلك وارض اشترط غير الارتفاع وما يبنى به وصف البناء (١٤٩) لانها تحمل كل شيء واقى ابن الرفعة في

استجار علو مكان موقوفة
للبناء عليه بجوازه ان كان
عليه حالة الوقف بناء وتعدت
اعادته حالاً ومالاً ولم يضر
بالسفل قال وان لم يكن
عليه بناء واعتيد ارتفاع
المستاجر بسطحه وكان
البناء عليه يمنع من ذلك
وتنقص بسببه اجرة لم يحجز
وان زاد اجرة البناء على
ما نقص من اجرة لان ذلك
تغير للوقف مع امكان
بقائه وان لم يوجد ذلك جاز
واعترض السبكي ما قاله من
الجواز بانه خلاف المنقول
لقولهم لو انقلع البناء
والغراس لم يجر الارض
ليبنى فيها غير ما كانت عليه
بل ينتفع بها بزرع او نحوه
الى ان تعاد لما كانت عليه
وخلاف المدرك لان الباني
قد يستولى عليه ويدعى ملك
السفل ويعجز الناظر عن
بيئته تدفعه (واذا صلحت)
بفتح اللام وضما (الارض
لبناء وزراعة وغراس) او
لثنين من ذلك (اشترط) في
صحة اجارتها (تعيين) نوع
(المنفعة) المستاجر لها
لاختلاف ضررها (ويكفي
تعيين الزراعة) بان يقول
للزراعة او للزراعة (عن
ذكر ما يزرع في الاصح)
فيزرع ماشاء فله تفاوت
انواع المزروعات ومن ثم لم ينزل
على اقلها ضرراً واجرياً
ذلك في لغرس او لتبني فلا
يشترط بيان افرادها

كاصله عدم اشتراط هذه الامور في التقدير بالزمان لكن مرأه يشترط في الاجارة للخياطة شهر ابيان الثوب
وما يرا دمنه ونوع الخياطة وقد يفرق بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر هو عبارة النهائية والمغنى
وبين في الاستجار لضرب اللبن اذا نذر بالعمل العدد والقالب بفتح اللام طولاً وعرضاً وسماً لم يكن
معروفاً ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اه
(قوله وهو نحو سقف) كجدار سم وعش (قوله للبناء عليه) متعلق باستجار الخ (قوله بجوازه) متعلق
بقوله واقى (قوله عليه) اي العلو (قوله لاعدته) اي البناء القديم (قوله ولم يضر) اي البناء المحدث (قوله
وان لم يوجد ذلك الخ) شامل لما اذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الاجرة فليتام في ذلك اه سم اي والظاهر
عدم جوازه حيث نذر عاية لشرط الواقف (قوله بانه خلاف المنقول لقولهم الخ) قديمين ورود هذا على
ابن الرفعة لتقيده بما اذا تعدت الاعادة حالاً ومالاً وهذا فيما اذا رجيت الاعادة اه سم (قوله ليبنى
الخ) والمراد به ما يشمل الغراس (قوله غير ما كانت عليه) الا ترى ان كان عليها قول المتن (واذا صلحت الخ) اي
بحسب العادة ولا فغالبا الاراضى يتاى فيها كل من الثلاثة اه عش (قوله بفتح اللام) الى قوله وفيما اذا
في المغنى ولى قوله على انه لو قيل في النهاية (قوله نوع المنفعة) فلو اختلف في ذلك فيبغى تصديق المالك اه
عش قول المتن (ويكفي تعيين الزراعة) (واقعة) اجر ارض للزراعة فغطها المستاجر فثبت بها عشب
فلن يكون اجاب شيخنا بانه للمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وإنما تملك به المنافع اه دميرى
ومعلوم ان الاجرة التي وقع بها العقد تليزم المستاجر لما تقدم انها تجب بقبض العين وقياس ما اجاب به انما
يطلع في خلال الزرع من غير نذر المستاجر كالحشيش مثلاً يكون مالك الارض اه عش وفي كل من المقيس
والمقيس عليه وقفة والقلب اميل الى خلافه فليراجع (قوله فيزرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارز مع
شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان يتقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض وان عمم فقال يزرع
ماشئت مر اه سم عبارة عش قوله مر فيزرع ماشاء اي بما جرت به العادة ولو من انواع مختلفة وفي
مرات مختلفة ثم اياته في الزيادة وفي كلامه مر الاتى اه اي فطريق زرع ما لم يجر العادة بزرعه في تلك
الارض ان ينص عليه (قوله واجر ياذلك) أى الخلاف المذكور (قوله فيغرس او يبنى الخ) أى ولو
بغرس البعض وبناء البعض اه عش وفيه وقفة فليراجع (قوله او يبنى ماشاء) اي من دار او حمام او
من غيرهما وقد مر ما يعلم منه انه لا بد من بيان الموضع والطول والعرض اه رشيدى اقول وقياس ما مر
انفا عن سم وعش في اطلاق الزراعة ان يتقيد الغراس والبناء بالمعتاد في مثل تلك الارض ثم رابت سم قد

الخ قال في الروض ويتقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كاستأجرتك لتحفلى او تبني او تضرب
اللبن لي شهر او بالعمل فيين في الحفر طول النهر والبر والقبر وعرضها وعمقها ويعرف اي الاجير الارض
اي بالرؤية ليعرف صلابتها ورخاوتها اه قال في شرحه وقضية كلامه كاصله عدم اشتراط هذه الامور في
التقدير بالزمان لكن مر انه يشترط في الاجارة للخياطة شهر ابيان الثوب وما يرا دمنه ونوع الخياطة وقد
يفرق بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اه وهل يكفي اطلاق اللبن عن بيان قدر اللبنات طولاً
وعرضاً وسماً في تضرب لبن شهر او لا عرف مطرد في قدرها كما هو ظاهر اطلاق هذه العبارة او لا بد
من بيانها فيه نظر فليراجع ثم رأيت في شرح مر ما نصه ويبين في الاستجار لضرب اللبن اذا قدر بالعمل العدد
والقالب بفتح اللام طولاً وعرضاً وسماً لم يكن معروفاً ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج
الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره فقول الشارح فان قدر بالزمان لم يحتج الى بيان ما ذكر اي جميعه فلا
ينافيه وجوب بيان صفته اه (قوله وهو نحو سقف) كجدار (وان لم يوجد ذلك جاز) شامل لما اذا منع من
ذلك ولم تنقص بسببه الاجرة فليتام في ذلك (قوله واعترض السبكي ما قاله من الجواز بانه خلاف المنقول
لقولهم الخ) قديمين ورود هذا على ابن الرفعة لتقيده بما اذا تعدت الاعادة حالاً ومالاً وهذا فيما اذا رجيت
الاعادة (فيزرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارز مع شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان

فيغرس او يبنى ماشاء واعتراضا بكثرة التفاوت في انواع هذين ويرد بمنع ذلك فايها المان اختصاص ذلك بالزراعة غير مراد وخرج به صلحت

صرح به عند قول الشارح الاتي ولا يصح لزرع وتغرس الخ (قوله لذلك) اي للثلاثة او لاثنتين منها (قوله ما لم تصلح الا لاحدهما) اي بحسب العادة والافعال الاراضى يتاقي فيها كل من الثلاثة اهرعش (قوله يلزم غاصبها الخ) لعله لا انتفاع الممكن سم على حيج فلو لم يمكن الا انتفاع بها الا بالزراعة لم يستحق اجرة فمدة الغصب ع شر وقد يخالفه ما سياتى من قول الشارح كانه لا نالا نعتبر الخ (قوله وعداه غيره الى بيوت منى الخ) اي قال من تعدى باستعمال نحو جدرانها لا اجرة عليه لما استعمله اهرعش (قوله فليس في محله الخ) عبارة النهاية ويلحق به فيما يظهر بيوت منى غير ايام الموسم لا نالا نعتبر الخ قال الرشيدى اي من حيث الآلة والافارضها لا تملك وما يبنى فيها واجب الهدم ثم ذكر قول الشارح على انه لو قيل الخ فاقد (قوله مطلقا) اي في ايام الموسم وغيرها (قوله منافع ارضها) اي ارض منى (قوله لكن شرط الخ) اعتمده المغنى وكذا النهاية عبارة لكنه يشترط ان ينتفع به على الوجه المعتاد اى في تلك الارض كما مر نظيره في العارية وافق به الوالد رحمه الله وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما اتى به ابن الصلاح راحة الما جاور على الوجه المعتاد كافي راحة الدابة ولا اثر للفرق بينهما لان اتعاب الدابة المضرا لا لان العادة محكمة والتعميم محمول عليها للحقوق الضرر للمالك بمخالفتها واقره سم (قوله وظاهر) الى قول ائتين ويشترط في النهاية (قوله ان الآدمى الخ) اي حرا كان ورقية او لوقيل بالصحة والجل على ما جرت به العادة في ايجار مثله لكان له وجه اهرعش (قوله لينتفع به المؤجر) كذا في نسخ اشرار مروحية فنتبين قراءته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف والايصال اي المؤجر له اهرعش (قوله ويتخير) الى قوله وانما اعتبروا في المغنى (قوله فيصنع ماشاء من زرع او غرس) يتجه ان يجوز له زرع البض و غرس البض لانه اخف قطعا من غرس الجميع الجائز له بل لو قال له ان شئت فاغرس وان شئت فابن جواز غرس البعض والبناء في البض لانه رضى بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه و ضرر التبعض ان لم يكن اقل من كل منهما زاد عليه ويحتل مر المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمفق منها اذ قد رضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او بمحض ضرر باطنها كافي الغرس دون المتبعض منهما فليتأمل فلعل هذا اوجه سم على حيج اهرعش اي الاحتمال الثاني (قوله لتزرع وتغرس) وكذا لتزرع او تغرس باو كافي الروض قال في

يتقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض وان عمم فقال لتزرع ماشئت مر (قوله يلزم غاصبها في سنى الجذب اجرة مثلها الخ) لعله لا انتفاع الممكن (قوله وعداه غيره الى بيوت منى) اي قال من تعدى باستعمال نحو جدرانها لا اجرة عليه ما استعمله (قوله فليس في محله) كذا مر (قوله وجبت اجرته) كذا مر (قوله ويصنع ماشاء لرضاه به) لكن يشترط ان ينتفع به على الوجه المعتاد كما مر نظيره في العارية وافق به شيخنا الشهاب الرملى وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما اتى به ابن الصلاح راحة الما جاور على الوجه المعتاد كافي راحة الدابة ولا اثر للفرق بينهما بان اتعاب الدابة المضرها حرام حتى على مال كمال بخلاف الارض لان العادة محكمة والتعميم محمول عليها للحقوق الضرر للمالك بمخالفتها شرع مر (قوله وظاهر ان الآدمى الخ) اعتمده مر (قوله ويتخير بينهما فيصنع ماشاء من زرع او غرس) يتجه ان يجوز له زرع البعض و غرس البعض لانه اخف قطعا من غرس الجميع الجائز له ولا غاية زرع البعض فقط انه عدول عن غرس ذلك البعض الجائز الى ما هو اخف منه ولا وجه لمنعه بل لو قال له ان شئت فاغرس وان شئت فابن جواز غرس البعض والبناء في البعض لانه رضى بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه و ضرر التبعض ان لم يكن اقل من ضرر كل منهما ما زاد عليه ويحتل المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمفق منهما اذ قد رضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او بمحض ضرر باطنها كافي الغرس دون المتبعض منهما فليتأمل فلعل هذا اوجه (قوله ولا يصح لتزرع وتغرس) وكذا لتزرع او تغرس وكافي الروض قال في شرحه للايهام لانه جعل له احدهما لابعينه حتى لو قال ذلك على معنى انه يفعل ايها ماشاء صح كما نقل عن التقريب اهرعش وقوله لانه جعل له احدهما لابعينه مع قوله حتى الخ يعلم منه الفرق بين البطلان في لتزرع او

فلا يشترط تعيينه وفيما اذا لم تصلح الا للزراعة يلزم غاصبها في سنى الجذب اجرة مثلها في مدة الاستيلاء عليها لا مكان الانتفاع بها بنحو ربط الدواب فيها واما افتاء بعضهم بخلاف ذلك معللانه بانه لا اجرة لها في ذلك الوقت وعداه غيره الى بيوت منى من حيث الانتفاع بالآلة في غير ايام الموسم فليس في محله لا نالا نعتبر في تغريم الغاصب ان للغصب اجرة بالفعل بل بالامكان فحيث امكن الانتفاع به وجبت اجرة له على انه لو قيل في آلات منى لا اجرة فيها مطلقا لم يعد لان مال كمال متعدد بوضعها ثم فلم يناسب وجوب اجرة لها لان فيه منع الناس من استيفاء منافع ارضها المباحة لهم (ولو قال) آجر تكها (لانتفع بها بما شئت صح) ويصنع ماشاء لرضاه به لكن شرط ابن الصباغ في ارض الزراعة عدم الاضرار فيجب اراحتها اذا اعتدت كالعادة وقد يفرق بان اتعاب الدابة المضرها حرام حتى على مال كمال بخلاف الارض وظاهر ان الآدمى ليس مثلها في ذلك فلا تصح اجارته لينتفع به المؤجر ما شاء (وكذا) تصح (لو قال) له (ان شئت فازرعها) (وان شئت فاغرسها) في الاصح) ويتخير بينهما

فيصنع ماشاء من زرع او غرس لانه رضى بالاضرو ولا يصح لتزرع وتغرس ولا ازرعها واغرسها لانه لم يبين قدر كل منهما شرحه

بل قال القفال لا يصح ازرع الف و اغرس الف حتى يبين جانب كل (ويشترط (١٥١) في إجارة دابة لركوب) عينا أو ذمة (معرفة

الراكب بمشاهدة أو وصف تام) له بنحو ضمانة أو نحوه لا يعرف زنته تخميناً وقول الجلال البلخي لا بد من الوزن مع الوصف ضعيف وإنما اعتبروا في نحو الحمل الوصف مع الوزن لأنه إذا عين لا يتغير والراكب قد يتغير بسمن أو هزال فلم يعتبر جمعهما فيه (وقيل لا يكفي الوصف) وتتعين المشاهدة للخبر السابق ليس الخبر كالمعاينة ولما يأتي أنه لا يكفي وصف الرضيع وأطالوا في ترجيحه لأنه الذي عليه الأكثرون بل الأول بحث لها فقط (وكذا الحكم فيما) معه من زاملة ونحوها كما باصه ولا ترد عليه خلافاً لمن زعمه لأن كلامه الآتي في الحمل يفيد وفيما (يركب عليه من يحمل وغيره) كسرج أو كاف (ان) فخش تفاوته ولم يكن هناك عرف مطرد (كان) ذلك (له) أي تحت يده ولو بعارية يشترط أحدهما أن ذكر في العقد لكن المعتمد أنه لا بد منها من الرؤية مع الامتحان باليدان أمكن وألحقوا نحو الحمل بالزاملة لا بالحمول الآتي الاكتفاء فيه بأحد هذين لأن الفرض كما تقرر

شرحه للإبهام لأنه جعل له أحدهما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيهما شاء صح كأنقل عن التقريب اه وقضية هذا أي ما نقل عن التقريب الصحة في لغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيهما شاء اه سم وما ذكره عن الروض وشرحه في المغني مثله وقوله على معنى أنه الخ هذا يجري في لزوع و اغرس وفي ازرعها و اغرسها بالو أو كما مر عن النهاية قبيل قول المصنف والامتناع الشرعي كالحسي ما يصرح به (قوله بل قال القفال) أي كما مر اه سم أي قبيل قول المتن والامتناع الشرعي الخ (قوله حتى يبين جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز إبدال الغرس بالزوع كما هو ظاهر لأنه أخف اه سم (قوله عينا) إلى قوله ان ذكر في النهاية إلا قوله وأطالوا إلى المتن (قوله جمعهما) أي الوصف والوزن (قوله كالمعاينة) وفي رواية كالعيان اه ع ش (قوله معه) إلى قوله لكن في المغني إلا قوله ولا ترد إلى المتن (قوله من زاملة) وهي ثياب تجمع ويضم بعضها إلى بعض اه كردى أي وتوضع على ظهر الدابة بدل نحو السرج ويركب عليها (قوله يفيد) أي لدخوله في قوله وغيره اه معنى قول المتن (من يحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية اه معنى (قوله تفاوته) أي ما يركب عليه وكذا الإشارة بقوله ذلك (قوله يشترط الخ) راجع لقوله وكذا الحكم فيما معه الخ أو فيما يركب الخ وبيان لفائدة التشبيه وكان الأنسب التفريع ولذا قال في النهاية والمغني فيشترط معرفته بمشاهدته أو وصفه التام اه (قوله ان ذكر) أي ما مر مناه معه وما يركب عليه (قوله لكن المعتمد الخ) وفاقال للروض والبهجة وشيخ الاسلام (قوله لا بد منها) أي في نحو الحمل (قوله مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه اه سم وظاهر صنيع النهاية والمغني هنا اعتماد قضية التشبيه من كفاية الرؤية أو الوصف التام حيث حمل المتن على ظاهره وأسطفاً قول الشارح لكن إلى أمالو اطرد (قوله ان أمكن) مفهومة كما يأتي عن المغني أنه ان لم يمكن الامتحان باليد كفت الرؤية (قوله والحقوا) أي في اشتراط الرؤية مع الامتحان (قوله الاكتفاء) فاعل الآتي و (قوله فيه) أي المحمول (قوله باحدهذين) أي الرؤية والامتحان اه سم وقال السكردى أي المشاهدة والوصف التام اه (قوله لان الغرض الخ) لتعليل اللاحق (قوله فلا يحيط به) أي بنحو الحمل (قوله ثم) أي في نحو الحمل (قوله وبه يرد الخ) أي بالتعليل المذكور و (قوله في ذلك) أي في اللاحق (قوله أو من الوصف الخ) عطف على قوله من الرؤية الخ أي وصف ما يركب عليه بضيقه أو سعة اه شرحا للروض والبهجة (قوله اما لو اطرد) إلى قوله كمالوا استاجردا بة في المغني إلا قوله وصحن وأريق وادوة وقوله قال إلى المتن وقوله وزعم إلى المتن وقوله وقد يغني عن الجنس وإلى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله وقد يغني عن الجنس (لمعرفته)

لغرس والصحة في ان شئت فازرع وإن شئت فاغرس وتوهم بعض الطلبة من قول الروض وكذا الوأجر ليغرس أو ليبنى وأطلق وغرس وبنى ما شاء انه مصور بجمعه بين الصيغتين في العقد بان قال المؤجر أجرة لك لتغرس أو لتبنى واستشكه بالبطلان في لزوع أو لتغرس وهو خطأ بل هو إشارة إلى مسئلتين إحداهما أجرة تسكها لتغرس ولم يبين المغروس فيغرس ما شاء والثانية أجرة تسكها لتبنى ولم يعين ما يبنى به فبنى ما شاء ولا يبعد فيهما التقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض من الغراس والبناء وقضية ما تقدم عن التقريب الصحة في لغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيهما شاء (قوله بل قال القفال) أي كما مر (قوله حتى يبين جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز إبدال الغرس بالزوع كما هو ظاهر لأنه أخف (قوله مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه وعبارة شرح الروض مع امتحانه الزاملة باليد كما نقله الاصل عن البغوي وأقره ثم ألحق بها الحمل والعمارية لكن رد ابن الرفعة اللاحق الخ (قوله ان أمكن) انظر مفهومة (قوله باحدهذين) أي الرؤية والامتحان ش (قوله أو من الوصف) قال في شرح الروض بضيقه أو سعة اه (قوله أو من الوصف) عطف على من الرؤية ش (قوله ويحمل في الأولى على العرف) وبهذا يرد قول الأذرعى يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الآتي يتبع في السرج

أنه لا عرف مطرد ثم مع خش تفاوته إذ نحو الخشب يتفاوت ثقله فلا يحيط به العيان وبه يرد تنظير ابن الرفعة في ذلك أو من الوصف مع الوزن أمالو اطرد بما يركب عليه عرف ولم يكن للراكب فلا يحتاج لمعرفته ويحمل في الأولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية

على ما يليق بالدابة كما يأتي وان أحضر الراكب ما يركب عليه ولا بد في نحو المحمل من وطاء فيه يجلس عليه وكذا غطاء له إن شرط في العقد ويعرف أحدهما بأحد ذينك ما لم يكن فيه (١٥٢) عرف مطرد فيحمل الاطلاق عليه (ولو شرط) في عقد الاجارة (حمل المعاليق)

عبارة النهاية والمغنى الى ذكره اه ع ش (قوله على ما يليق بالدابة) من سرج واكاف أو زاملة أو غيرها اه شرح الروض (قوله يليق بالدابة) ظاهره وان لم يلق بالراكب ويوجه بان عدم تعيينه ما يركب عليه رضامنه بما يصلح للدابة وإن لم يلق به وقد يقال لا بد من لياقته بكل من الراكب والدابة اه (قوله كما يأتي) اي في الفعل الاتي بعد (قوله وان أحضر الخ) غاية (قوله ولا بد في نحو المحمل الخ) اي سواء شرط في العقد ام لا اه شرح الروض ويفيده ايضا اطلاق الشارح كالتحقيق والمغنى هنا وتقيدهم في الغطاء (قوله من وطاء) بكسر الراء وهو ما يفرش في المحمل ونحوه ليجلس عليه اه شرح الروض (قوله وكذا غطاء الخ) بكسر اوله وهو ما يستظل به ويتوق به من الشمس والمطر فان كان للمحمل ظرف من لبد او اديم فكالغطاء فيما ذكر شرح الروض ومعنى (قوله ويعرف احدهما) اي يشترط معرفة احدهما اي الوطاء والغطاء (قوله بأحد ذينك) اي بالرؤية او الوصف معنى وكردى وعش وفي سم بعد سرد عبارة الروض مع شرحه الموافقة لهذا مانصه ولم يتعرض للامتحان مع الرؤية ولا للوزن مع الوصف وقول الشارح بأحد ذينك قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الاتي اه اي في تفسير مطلقا (قوله بضم الميم) اي واللام اه ع ش (قوله معلاق) اي بكسر الميم (قوله كسفرة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما يتعلق على البعير كسفرة الخ اه (قوله قال الماوردي الخ) اي عطف على السفرة (قوله ولا يشترط تقدير ما ياكله الخ) اي من الطعام المحمول ليؤكل في الطريق وانما ذكر هذه المسئلة هنا لمناسبة ما افهمه المتان من اشتراط معرفة المعاليق المشروط حملها التي منها الطعام كما اشار اليه الشارح بقوله السابق او فيها نحو ماء او زاد (قوله تقدير ما ياكله) اي يأكل على العادة لمثله فلو اتفق له عدم الأكل لضيافة او تشويش مثلا فينبغي انه لا يجبر على التصرف فيما كان ياكله في تلك المدة لان ذلك يقع كثير النعم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما اكله وقصد اذ خار مامعه من الزاد ليعيه اذا ارتفع السعر كلف نقص ما كان ياكله في تلك المدة فلو امتنع لزومه اجرة مثل حمله اه ع ش قول المتان (لم يستحق) بالبناء للمفعول نهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر انه ليس بمتعين اه عبارة عش ويجوز بناؤه للفاعل يعود الضمير للمؤجر بل هو النسب بقوله وان لم يشترط اه (قوله المؤجر) صوابه المستاجر (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ وقوله بتسليمه متعلق بالثاني (قوله لا يمنع التصريح به) مع ان فيه توطئة لما بعده اه سم (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله الاتي لالجنس الدابة وصفتها اه سم قول المتان (ذكر الجنس) كالابل والخيول اه معنى (قوله كيعبر بختي ذكر) نشر على ترتيب اللف (قوله ووجهه) اي الاختلاف (في الاخيرة) اي الذكورة والانوثة (قوله بحر او قطوفا) اي او مهملجا والبحر الواسع المشي والقطوف بفتح القاف البطيء السير والمهملج بكسر اللام حسن السير في سرعة اه معنى عبارة البجيرى المهملجة هي بضم الميم وفتح الهاء واسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زيادى والقطوف بطيشة والبحر ما بينهما اه (قوله ويجوز مجاوزة الخ) عبارة

جمع معلوق بضم الميم وقيل معلاق كسفرة وقدر وصحن وابريق واداة وقصعة فارغة او فيها نحو ماء او زاد قال الماوردي ومضربة ومخدة (مطلقا) عن الرؤية مع الامتحان باليد وعن الوصف مع الوزن (فسد العقد في الاصح) لاختلاف الناس فيها قلة وكثرة ولا يشترط تقدير ما ياكله كل يوم (وان لم يشترطه) اي حمل المعاليق (لم يستحق حملها) ولا حمل بعضها وان خف كاداة اعتيد حملها على ما اقتضاه اطلاقهم وذلك لاختلاف الناس فيها (ويشترط في اجارة العين) لدابة لركوب او حمل (تعيين الدابة) اي عدم إلمامها فلا يكفي احد هذين وزعم ان هذا معلوم من اول الفصل بتسليمه لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والظاهر اشتراطه وكذا يشترط قدرتها على ما استوجرت لحمله (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) وقد يغنى عن الجنس (والذكورة والانوثة) كيعبر بختي ذكر لاختلاف الغرض بذلك ووجهه في الاخير

ان الذكر اقوى والانثى اسهل ويشترط ايضا ذكر كيفية سيرها ككونها بحرا او قطوفا (ويشترط فيهما) اي اجارة الدين والذمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكرهه ليلا او نهارا او النزول في عامر او صحراء لتفاوت الغرض بذلك ويجوز مجاوزة المحل المشروط والنقص عنه لحرف ظن منه ضرر دون غيره كما لو استاجر دابة ويعود عليها فانه لا يحسب عليه مدة اقامتها

المغنى

الخوف (الا ان يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالعادة (فينزل) قدر السير (عليها) (١٥٣) ما لم يشرط خلافه فان لم ينضبط اشترط بيان

المنازل او التقدير بالزمن وحده هذا كله ان كانت الطريق آمنة والا لم يحز تقدير السير فيه لانه لا يتعلق بالاختيار ذكره جمع قالا ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان ايضا وحيث يتعذر الاستئجار في طريق مخوفة لا منازل بها مضبوطة اه وقال الاذرعى قضية كلام الشامل صحة التقدير من بلد كذا الى بلد كذا للضرورة (ويجب في الايجار للحمل) اجارة عين او ذمة (ان يعرف المحمول) لاختلاف تأثيره وضرره (فان حضر رآه) ان ظهر (وامتحنه بيده ان) لم يظهر كان كان في ظلمة او (كان في ظرف) وامكن تخمين الوزنه (وان غاب) او حضر (قدر بكيل) ان كان مكىلا (او وزن) ان كان موزونا ومكىلا لان ذلك طريق معرفته والوزن في كل شيء اولى لانه اضبط (و) ان يعرف (جنسه) اى المحمول المكىل لاختلاف تأثيره في الدابة وان اتحد كيله كما في الملح والذرة اما الموزون كما جرت كنه التحمل عليها مائة رطل وان لم يقل ماشئت فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضامته باضر الأجناس بخلاف عشرة اقتره ماشئت فانه لا يغنى عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع اتحاد الكيل

المغنى فان زاد في يوم على المشروط او نقصاعنه فلا جبر ان من اليوم الثاني بزيادة او نقص بل يسيران على الشرط ولو اراد احدهما زيادة او نقصا لخوف اجيب ان غلب على الظن الضرر به او لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب اه زاد الاسنى قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف انتهى اه وفي سم بعد سر عبارة الاسنى ما نصه وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه وينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام اه قال ع وش مع ذلك اى الجواز يلزمه اجرة مثل استعماله في القدر الزائد ولا شيء له في مقابلة ما نقص من المسافة ان قدر بالزمن ومحط عنه اجرة ما نقص بان قدر بمحل العمل اه قول المتن (بالطريق الخ) اى وفي السير ليلا او نهارا وفي النزول في عامر او صحراء عرف عبارة الروض مع شرحه ويتبع الشرط وان خالف العرف ولم يكن شرطا فالعرف يتبع في سير الليل او النهار وفي النزول في القرى او الصحراء وفي سلوك احد الطريقين اذا كان للمقصد طريقان فان اعتد سلوكهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما من سائر الوجوه فيحتمل الصحة كنظيره في النقود في المعاملة بها اه واقرها سم (قوله فان لم ينضبط) المناسب التابث (قوله هذا كله) اى قول المتن ويشترط فيهما الى هنا (قوله تقدير السير فيه) عبارة النهاية التقدير بالسير به اه قال الرشيدى وانظر ما مرجع للضمير في العبارتين اى النهاية والتحفة وعبارة القوت وقال القاضي ابو الطيب ان كان الطريق مخوفا لم يحز تقدير السير فيه اه فرجع الضمير فيها الطريق اه اى فرجع الضمير في العبارتين الطريق الغير المأمون (قوله لانه الخ) اى السير (قوله وقال الاذرعى الخ) عبارة النهاية وقضية كلام الشامل كما افاده الاذرعى الخ اه قال ع ش قوله كما افاده الاذرعى الخ) وهو مقابل لما اقتضاه كلام الشيخين من البطان مطلقا وحاصله انه يكفي التقدير في زمن الخوف بالاجارة الى بلد كذا طال زمن السير له لكثرة الخوف او قل اه (قوله صحة التقدير الخ) معتمد اه ع ش (قوله اجارة عين) الى الفصل في النهاية (قوله وامكن) اى الامتحان (قوله تخمين الخ) تعليل للامتحان ش اه سم عبارة المغنى فان لم يمكن امتحانه باليد كفت الرؤية ولا يشترط الوزن في الحالين (تنبيه) (ان كان في ظرف) بوم ان ما يستغنى عن الظرف كالا حجاروا الاخشاب لا يمتحن باليد وليس مراد افلو قال وامتحنه بيده ان امكن لكان اولى اه (قوله او حضر) اسقطه النهاية والمغنى وفي الكردي قوله او حضر اى حضورا غير ما ذكر بان لم يظهر ولم يمكن امتحانه باليد اه وهذا خلاف ظاهر ما مر في الشرح وخلاف ما مر آتفا عن المغنى من كفاية الرؤية عند عدم امكان الامتحان باليد ويظهر ان الشارح افاد بهذه الزيادة ان التقدير بكيل او وزن يكفي في الحاضر كما يكفي فيه ما مر (قوله ان كان مكىلا) الى قوله انما لم يشترط اى المحمول في المغنى الا قوله وباتى ذلك الى قوله وفي مائه ندح (قوله اى المحمول المكىل) اى الغائب مغنى وغرر (قوله فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل انه لا يكفي ذكر وزنه عن ذكر وصفه

في القرى او الصحراء وسلوك احد الطريقين اه قال في شرحه فان اعتد سلوكهما معا وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما من سائر الوجوه فيحتمل الصحة كنظيره في النقود في المعاملة بها اه (قوله لخوف ظن منه ضرر دون غيره) قال في الروض وشرحه وان اراد احدهما الزيادة او النقص لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف اه وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه ينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام (قوله وامكن) اى الامتحان وقوله تخمينا تعليل للامتحان ش (قوله في المتن وجنسه) عبارة المنهاج وشرحه وشرط محل رؤية المحمول ان حضرا وامتحانه يد كذلك او تقديره حضر او غاب بكيل في مكىل وذكر جنس مكىل اه باختصار فقول المنهاج وجنسه ليس على اطلاقه (قوله فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل انه لا يكفي في المحمل ذكر وزنه عن ذكر

والفرق يمكن اه سم (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف اه سم (قوله او كيله) عطف على وزن الخ اي او قدر بكيل المحمول كناية فحين حنطة (قوله فيشترط رؤيته كحباله الخ) لعل هذا وقوله الاتي ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الخ في اجارة العامين لماسياتي ان ظرف المحمول في اجارة الذمة على المؤجر ولا معنى لاشتراط رؤية ماعليه او وصفه او محمولان على مالو اشتراط المستاجر الظرف من عنده ويقال فيما يأتي ايضا ان ادخاله الظرف في الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اه سم (قوله او وصفهما) عبارة الغرر فيعرفه المؤجر بالرؤية والوزن اه وهي الانسب للتمتن (قوله بغرائر) اي وحبال (قوله ويأتي ذلك) اي اشتراط رؤية او الوصف مالم يطرده العرف فيما اذا ادخل الخ عبارة الروض مع شرحه والمعنى ويشترط فيه اي الحمل ذكر الجنس للمحمول نعم لو قال مائة رطل مامشئت بل وبدون مامشئت صح العقد والتقدير بالوزن يغني عن ذكر الجنس وحسب من المائة الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فانه يصح لزوال الغرر بذكره الوزن ويحسب منها ظرفها وان لم يذكر وزنه فان قال مائة رطل حنطة او مائة فحين حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته بالرؤية او الوصف ان كان يختلف والا كان ثم غرائر متماثلة اطرد العرف باستعمالها محل العقد عليها اه وهي صريحة كاترى في انه انما يشترط معرفة الظرف عند عدم دخوله واما عند دخوله بلا ذكره كقوله والشارح الاتي اما لو قال مائة رطل الخ او بذكره كما هنا فلا خلاف ما لا يفيد قول الشارح كقوله مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف ولذا قال سم بعد نقل عبارة العباب والروض ماضيه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها بقضى ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظره مع قول الشارح في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر الجنس وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه وقال السيد عمر قوله لا بد ان يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله انفا اما الموزون الخ فان الظرف من جملة الموزونات فليست تأمل تصوير هذه المسئلة مع قوله الاتي اما لو قال مائة رطل فالظرف منها اه (قوله لا بد ان يكون) اي الظرف (عما لا يختلف الخ) اي والا لا بد من معرفته بالرؤية او الوصف كما مر (قوله اما لو قال مائة رطل) اي بدون نحو حنطة (قوله فالظرف منها) اي يشترط معرفته قول المتن (اجارة ذمة) اما اجارة عين

وقلته مع اتحاد الوزن ولا يصح لتحمل عليها ماشئت بخلاش لتزرعها ماشئت لان الارض تطيق كل شيء ومتى قدر بوزن للمحمول كناية رطل حنطة او كيله لم يدخل الظرف فيشترط رؤيته كحباله او وصفهما مالم يطرده العرف ثم بغرائر متماثلة اي قرينة التماثل عرفا كما هو ظاهر ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف او يقول مائة من مامشئت وفي مائة قدح بر بظرفها لا بد ان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكر اما لو قال مائة رطل فالظرف منها (لا جنس الدابة وصفتها) فلا يشترط معرفتهما في الاجارة للحمل (ان كانت اجارة ذمة)

وصفه والفرق يمكن (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف ش (قوله ومتى قدر بوزن للمحمول كناية رطل حنطة او كيله لم يدخل الظرف) عبارة الروض وشرحه فان قال مائة رطل حنطة او مائة فحين حنطة لم يحسب الظرف اه (قوله فيشترط رؤيته كحباله الخ) لعل هذا في اجارة العين لماسياتي ان ظرف المحمول في اجارة الذمة على المؤجر اذا لمعنى لاشتراط رؤية ماعليه او وصفه او يحمل هذا على مالو اشتراط المستاجر الظرف من عنده وكذا يقال فيما سياتي آتفا من ادخاله الظرف في حساب فهو محمول على اجارة العين لما ذكر من انه سياتي ان ظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة او يقال يحمل ماسياتي لذل يشترط المستاجر ان يكون الظرف من عنده او يقال هنا حيث ادخله في الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اذ يبعد ان يستاجر مائة من بظرفها ويكون الظرف خارجا عنها على المؤجر فليراجع (قوله ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها الخ) عبارة العباب ويحسب الظرف من المائة فلا يحتاج الى معرفته كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل او مائة فحين حنطة لم يكن الظرف منها فليعرف برؤية او وصف ان اختلف اه وعبارة الروض نعم لو قال مائة رطل مامشئت اي او بدون مامشئت صح وحسب الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته ان كان مختلفا اه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها بقضى ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظره مع قول الشارح في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه (قوله اما لو قال مائة رطل) بدون حنطة (قوله للاجارة للحمل) قال الاستاذ في الكنز واجارة العين للحمل يشترط فيها تعيين الدابة ورؤية اه

الملتزم في الذمة وهو لا يختلط باختلاط الدواب (إلا ان يكون) في الطريق نحو وحل أو يكون (المحمول) الذي شرط في العقد (زجاجا) بتقليد أوله (ونحوه) مما يسرع انكساره كالخزف فيشترط معرفة جنس الدابة وصفتها كافي الاجارة للركوب مطلقا لاختلاف الغرض باختلاف في ذلك وانما يشترط في المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة واطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب وبحث الزركشي وجوب تعيينها في التقدير بالزمن لاختلاف السير باختلاف الدواب

(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها ومنافع تخفى الجواز فيها وما يعتبر فيها) (لا تصح اجارة مسلم لجاهد) وان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته للاسلام على الاوجه لا نه يتعين عليه بحضور الصف مع وقوعه عن نفسه وبه فارق حل أخذ الاجرة على نحو تعليم تعين عليه اما الذي فيصح لكن من الامام فقط استئجاره للجهاد كما يأتي في بابه (ولا) لفعل (عبادة تجب لها) اي فيها (نية) لها او لمتعلقها بحيث يتوقف اصل حصولها عليها فالمراد

دابة لحل فيشترط رؤيتها وتعيينها كما في اجارة الدين للركوب اه مغني وفي سم عن كثر الاستاذ مثله ومرآة في شرح ويشترط في اجارة الدين ما يصرح بذلك (قوله لان الغرض الخ) يؤخذ منه انه لو استاجر لنقل احمال في البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها العملة المذكورة لكن ينبغي اي يحملها في سفينة تليق عرفا بحمل مثل ذلك اه عش (قوله مطلقا) اي اجارة عين او ذمة (قوله لان المنازل) هذا واضح عند الامن عليها بتخليها للجهد والحكم عند الخوف عابها من التخلف اه سيد عمر ويمكن ان يقال بدخولها حينئذ في قولهم إلا أن يكون في الطريق نحو وحل (قوله عيب) أي تخير به بين الفسخ والاجارة اه عش (قوله وجوب تعيينها) لعل المراد جنسا وصفة

(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها) (قوله في منافع) الى قوله كما ينتهي في النهاية (قوله وما يعتبر فيها) اي في المنافع الثانية قول المتن (لا تصح) اي من امام وغيره اسنى ومعنى قول المتن (اجارة) شامل للعين والذمة (قوله مسلم) ينبغي او مر تدو المسلم شامل للامام فلو استاجره الاحاد للجهد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة وان أمكنه ابدال نفسه باستئجار ذمي لانه فرعه سم على حج اه عش قول المتن (مسلم) أي ولو عبدا اه مغني زاد النهاية ووصيهاه قول المتن (لجهد) ومثله الماربطة كما اقي به البلقيني سم ونهاية (قوله) وصرف عائدته (لاسلام الخ) اي خلافا لما قال بالصحة حينئذ اه رشيدى عبارة شرح الروض قال الزركشي وغيره هذا اي عدم الصحة اذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته اي فائدته الى الاسلام فوجهان الخ اه (قوله يتعين عليه) اي حقيقة بان كان مكلفا أو حاكما بان كان غير مكلف فانه يلزم على وله منعه من الخروج عن الصف اه عش (قوله وبه فارق الخ) أي بالوقوع عن نفسه (قوله على نحو تعليم تعين عليه) اي بالنسبة للآثر المترتب عليه وهو التعلم الحاصل للتعلم فتكون الاجرة المبذولة في مقابلته ولا كذلك في الجهاد فانه ليس فيه اثر يحصل للغير واما انصرة الدين ونحوه فلا يختص به احد سيد عمر وسم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا سم على حج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز الا فعل ما فوضه له الامام اه عش (قوله اي فيها) انما فسر به ليثمل ما اذا كانت النية لها أو لمتعلقها الذي صرح به بعداه رشيدى (قوله أو لمتعلقها) اي كالامامة سم ورشيدى فان متعلقها الصلاة عش (قوله بحيث الخ) متعلق بتجب (قوله حصولها عليها) اي حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للبتن ثم هو الى قوله ودخل في المغني (قوله لا بد منه) اي في الحصول وان لم ياتهم بترك اه رشيدى (قوله بها) اي العبادة والجار متعلق بالمكلف (قوله بكسر الخ) مة لى بالامتحان (قوله بالامثال) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اي غير المكلف

(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها الخ) (قوله في المتن اجارة) شامل للعين والذمة وقوله مسلم ينبغي او مر تدو المسلم شامل للامام فلو استاجره الاحاد للجهد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة وان أمكنه ابدال نفسه باستئجار ذمي لانه فرعه (قوله في المتن لجهد) ومثله الماربطة كما اقي به البلقيني (على الاوجه) اعتمده م ر و عبارة شرح الروض عقب قوله فلا يستاجر له اي للجهد مسلم قال الزركشي وغيره هذا اذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته الى الاسلام الخ (قوله وبه فارق حل أخذ الاجرة على نحو تعليم تعين عليه) يتأمل الفرق فانه ان أر يد بوقوعه عن نفسه خروجه عن العهدة بكونه ادى مالز مه فالتعليم المذكور كذلك وان اريد ان فائدة الجهاد تقع له وتعود اليه فقد يمنع بانها انما تعود للاسلام او المسلمين وان كان هو احدهم كان فائدة التعليم لا تعود له بل للتعلم الا ان يقال يكفي عود الفائدة اليه وان لم تحصره في تأمل (قوله فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا (قوله كما يأتي في بابه) سيد كر فيه تردد افيما لو اسلم بعد استئجاره هل تنفسخ كالمستأجر عنيها لخدمة مسجد فحاضت او لا ويفرق فراجع والفرق يمكن بتعذر العمل ثم لاهنا (قوله أو لمتعلقها) يمكن تمثيل هذا القسم بالامامة (قوله

بالوجوب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكلف بها بكسر نفسه بالامثال وغيره لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجير شيئا وان عمل طامعا

(قوله لقولهم كل ما لا يصح الاستئجار له) كان المراد لا يقبل الصحة والا فلا جارة الفاسدة تجب فيها الاجرة سم على حج اي مع انها بصفة الفساد لا يصح الاستئجار عليها ومع ذلك يجب فيها الاجرة اه ع ش (قوله وان عمل طامعا) ومن ذلك ما يقع لكثير من ارباب البيوت كالامراء انهم يجعلون لمن يصلي بهم قدر معلوما في كل شهر من غير عقد اجارة فلا يستحق المعلوم لان هذه اجارة فاسدة وما كان فاسدا الكونه ليس محلا للصحة اصلا لا شئ فيه للاجبر وان عمل طامعا فطريق من يصلي ان يطلب من صاحب البيت او غيره ان ينذر له شيئا معينا مادام يصلي فيستحقه عليه اه ع ش (قوله والحقوا ابتلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساحة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة انهاية قال ع ش قوله مر من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استئابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له ان يستنيب غيره الا باذن من منييه وللاصيل باقى المعلوم المشروط اه عبارة البجيرمي واما من شرطه شئ في مقابلة الامامة فانه جعله اذا استاجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حينئذ عائد على المستأجر اه حلي وهو غير نائب عنه في الامامة حينئذ بل في القيام في محله فتى انا به فيه صح واستحق الجعل كما قرره شيخنا الحنفى اه (قوله بتلك) اي العبادة التي تجب لها نية و(قوله الامامة) وكالا مامة الخطابة مر اه ع ش وياتى انفعائه ما يخالفه ولعله اي ما ياتى هو الراجع (قوله ولو في نقل) كالترابيح اه حنفى (قوله كالاذان الخ) ومثله الخطبة وينبغي ان يدخل في مسمى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها واز لم يكونا من مسماه شرعا صار امته بحسب العرف اه ع ش وأقره الرشيدى عبارة الغرر ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا يجوز الاجارة لها وحدها لانه لا كلفة فيها قاله الرافعى ولا يخلو عن اشكال اه (قوله مع نحو رعاية الوقت) عبارة المغنى والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحيلتين كما قيل بكل منها اه (قوله ودخل في تجب زيارة قبره الخ) صريح في وجوب النية فيها ولا بعده فيتمتاز عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد اه رشيدى (قوله الوقوف عنده ومشايدته) وانظر مامته معلقه ولو آخره وذكره بدل قوله لها لكان ظاهرا (قوله فتدخلهما الاجارة) أى اذا عينا كان كتبها له بورقة (والجمالة) اي وان جهلا كما مر في الحج وفي البجيرمي عن ع ش وخرج به الاستئجار للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين له ما يدعو به فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة اما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على المجهور اه وعبارة النهاية بخلاف الجمالة عليه اي على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول النيابة فيه وان جهل اه قال ع ش قوله مر وان جهل قضيته عدم اشتراط تعيين ما يدعو به اه وعبارة سم ليس في كلامه أى الشارح افصاح بحكم الجمالة على الزيارة وقد قال في كتاب الزيارة ما نصه ذكر اصحابنا ان الاستئجار للزيارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة بخلافها على الدعاء عنده لقبوله النيابة ولا اثر للجهل اي لانه يتسامح في انواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجارة والجمالة عليه انتهى اقول وقوله ولا اثر للجهل فلا يصح الاستئجار له) كان المراد لا يقبل الصحة والا فلا جارة الفاسدة تجب فيها الاجرة (قوله والحقوا ابتلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساحة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضات شرح مر (قوله ودخل في تجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم الخ) ليس في كلامه افصاح بحكم الجمالة على الزيارة وقد قال في كتاب الزيارة ما نصه ذكر اصحابنا ان الاستئجار للزيارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة بخلافها على الدعاء عنده لقبوله النيابة ولا اثر للجهل به اي لانه يتسامح في انواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجارة والجمالة عليه اه (قوله فلا يصح الاستئجار لها الخ) في شرح مر بخلاف الجمالة عليه اي على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول

لقولهم كل ما لا يصح الاستئجار له لأجرة لفاعله وان عمل طامعا وألحقوا بتلك الامامة ولو في نقل لانه مصل لنفسه فمن أراد اقتدى به وان لم ينو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائدة تختص به فلا يعود على المستأجر منها شئ أما ما لا تجب له نية كالاذان فيصح الاستئجار عليه والاجرة مقابلة لجمعه مع نحو رعاية الوقف ودخل في تجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده ومشايدته فلا يصح الاستئجار لها كقوله الماوردى وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه مما تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخلهما الاجارة والجمالة ومروا ائله الحج ماله تعلق بذلك فراجع

واختار أبو عبد الله الأصمحي جواز الاستئجار للزيارة ونقله عن ابن سراقه (إلا الحج) والعمرة (١٥٧) فيجوز الاستئجار لهما ولا أحدهما

عن ميت أو معضوب كإمر
ويتبعهما صلاة ركعتي نحو
الطواف لوقوعهما عن
المستاجر (وتفرقة زكاة)
وكفارة وذبح وتفرقة
أضحية وهدى وصوم عن
ميت وسائر ما يقبل النيابة
وان توقف على النيابة فيها
من شائبة المال (وتصح)
الاجارة لكل ما لا تجب له
نية كما أفهمه كلامه ومن ثم
فصله عما قبله المستثنى من
المنطوق فتصح لتحصيل
مباح كصيدو (لتجهيز ميت
ودفته) عطف خاص على
عام وإن تعين عليه لأن مؤن
ذلك في تركته أصالة ثم في
مال مؤنه ثم المياسير فلم
يقصد الإجير لفعله حتى
يقع عنه (وتعليم القرآن)
كله أو بعضه وإن تعين عليه
للخير الصحيح إن أحق
ما أخذتم عليه اجرا كتاب
الله وصرح به مع عليه بما
قدمه في تقريره نظر الاستثناء
من العبادات واهتمامه بشهرة
الخلاف فيه وكثرة
الاحاديث الدالة بظاهرها
على امتناعه كما بينتها مع
ما يعارضها ومع مسائل
عزيزة النقل تتعلق بالتعليم
والمعلمين في تأليف مستقل
ولوقال سيدق صغير لمعلمه
لا تدعه يخرج لقضاء الحاجة
إلا مع وكيل ووكيل به
صغير أفهرب منه ضمنه لأنه
مفرط ولا تصح لقضاء

الح ظاهره عدم اشتراط التعيين في الاجارة للدعاء كالجماعة له وهو مخالف لما مر آ نفا فليراجع ذلك للجماعة
فقط (قوله واختار أبو عبد الله الأصمحي الخ) ضعيف اه ع ش قول المتن (إلا الحج) بالنصب على الاستثناء
أو الجر على البدلية من العبادات وهو المختار (قوله والعمرة) إلى قوله واهتمامه به في المعنى (قوله نحو الطواف)
كالحرام اه سم (قوله لوقوعهما) أي الحج والعمرة (قوله وذبح) بلا تنوين على نية الاضافة إلى اضحية
اه سم (قوله لما فيها من شائبة المال) يتأمل في الصوم عن الميت اه سم عبارة الرشيدى هو تعليل للمتن
كما هو عادته مر ومثله ما في معناه وإلا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك اه قول المتن (وتصح لتجهيز ميت
الخ) تنبيه احتج بعضهم على جواز اخذ الاجارة على فرض الكفاية بعامل الصدقة فانها اجرة على
الاصح اه معنى (قوله ومن ثم) أي من أن المراد هنا ما لا تجب له نية (قوله فصله) أي بقوله ويصح اه
ع ش (قوله كصيد) ظاهره سواء قدر بالزمان كاستئجاره يومًا للصيد أو بمحل العمل كهذا الغزال مثلاً اه
ع ش (قوله في مال مؤنه) لعل صوابه مال مؤنه اه رشيدى عبارة السيد عمر لعل الاولى ما نهى أي من يموت
الميت في حياته والموجود في أصله بخطه مؤنه فيمكن أن يقرأ على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل أن ثبت
استعماله اه وعبارة المعنى بمال من تزومه نفقته اه وهى سائلة (قوله ثم المياسير) لم يذكر بيت المال مع انه
مقدم على مياسير المسلمين ع ش وسم (قوله فلم يقصد الاجير الخ) ولا يضر ع ر وض تعيينه عليه كالمضطر فانه
يتعين إطفاءه مع تعريضه البذل اه نهاية قول المتن (وتعليم القرآن) ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه
فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر اه نهاية وكان المراد الاستئجار على تعليم ما ذكر على وجه القرانية
وأفهم عدم صحة الاستئجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القراءة لا مطلقاً ولا ينقص عن نحو الشعر
مر اه سم على حج اه ع ش (قوله كله وبعضه) عبارة المعنى قد مر عن النص أن القرآن بالتعريف لا يطلق
إلا على جميعه فكان ينبغي تكثيره فإن بعضه كذلك اه (قوله وصرح به) أي بتعليم القرآن أي بصحة الاجارة له
(قوله نظراً لاستثناءه الخ) قد يقال العبادات المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم ليس منها فامعنى الاستثناء
اه سم ويمكن أن يقال أراد بالعبادة هنا مطلق العبادة لا العبادات المذكورة في المتن (قوله ولو قال سيد) إلى المتن
في النهاية لإقوله ونية الثواب إلى أو بحضرة الخ (قوله سيدقن) خرج به ما لو قال ولى صغير حر لمعلمه مثلاً ما ذكر
فلا ضمان عليه إذا تركه فضاء أو سرق منه متاع لأن الحر لا يدخل تحت اليد ومتاعه الذى أخذه منه في يده مال له
لا في يد المعلم اه ع ش (قوله ووكيل به صغيراً) إن كان عاجزاً عن حفظ مثل ذلك العبد في العادة فواضح وإلا
فمحل تأمل إذ كثير من المراهقين يمنع من بعض البالغين اه سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد بالصغير هنا من
من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق النسبة لرقيق سنة نحو خمس سنين ومحلها أيضاً
مالم يقل سيدة أو كل به ولد ام عندك وخرج ما لو لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرج معه للحفاظ
وإن جرت به العادة اه (قوله ضمنه) هل هذا مقيد بقبول المعلم ما امره السيد به ولو بالإشارة فليراجع (قوله)
وكذا القضاء الخ) أي وكذا يجوز الاستئجار للقضاء إن عين ما يقضى به عليه اه كردى (قوله لقراءة
القرآن عند القبر الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه (فرع) الاجارة للقراءة على القبر مدة معلومة أو قدر
معلوما جائزة لا لتفادع بنزول الرحمة حيث يقر القرآن ويكون الميت كالحى الحاضر سواء أعقب القراءة

النيابة فيه وإن جهل اه (قوله نحو الطواف) كالحرام (قوله وذبح) مضاف (قوله لما فيها من شائبة المال)
يتأمل في الصوم عن الميت (قوله ثم المياسير) بقى بيت المال (قوله في المتن وتعليم القرآن) ولو استأجره على
تعليم ما نسخ حكمه فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر شرح مر وكان المراد الاستئجار على تعليم ما ذكر
على وجه القرانية وأفهم عدم صحة الاستئجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القرانية لا مطلقاً ولا ينقص
عن نحو الشعر مر (قوله نظراً لاستثناءه من العبادات) قد يقال العبادات المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم
ليس منها فامعنى الاستثناء (قوله وكذا القضاء) أي مثل التدريس في الاستثناء المذكور كما بحثه
في شرح الروض (قوله عند القبر الخ) عبارة شرح الروض سواء أي في جواز الاجارة للقراءة على القبر

ولا لتدريس علم أو إعادته إلا ان عين المتعلم وما يعلمه وكذا القضاء على الأوجه ويصح الاستئجار لقراءة القرآن عند القبر

بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا فتعود منفعة القراءة إلى الميت في ذلك ولأن الدعاء بلحقه وهو بعدها أقرب اجابة وأكثر بركة ولا نه إذا جعل أجره الحاصل بقراءته لليت فهو دعاء بمحصل الاجر له فينتفع به فقول الشافعي أن القراءة لا تصل إليه محمول على غير ذلك اهـ (قوله أو مع الدعاء الخ) أي لليت أو المستأجر اهـ نهاية (قوله أو مع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستأجر أي وعند غير القبر مع الدعاء (قوله له) أي للقاري متعلق بمحصل (قوله أو بغيره) عطف على يمثل أي كالمغفرة رشیدی وسم (قوله أو بغيره) ينبغي أن يعين له ليصح الاستئجار وترتفع الجاهالة اللهم إلا أن يقال الدعاء هنا غير معقود عليه وإنما المعقود عليه القراءة والدعاء تابع ولعل هذا الوجه نعم في قوله والحق بها الخ ينبغي تعيين الذكر والدعاء لانه المعقود عليه اهـ سيد عمر (قوله لغو) أي فلا يصح الاستئجار لقراءة القرآن مع نية الثواب لليت مثلاً عند غير القبر وبغير حضرة نحو المستأجر ومن غير دعاء له أو ذكره في القلب حالة القراءة (قوله) وإن اختار السبكي الخ) وافقه شرح الروض وبسط في ترجيحه وسيأتي عن السيد عمر ما يؤيده (قوله) وكذا أهديت قراءتي الخ) (فرع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح ينتقل ثواب ذلك اليه وإذا قال شخص لا خراقر إلى كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك ما لا مه لموافق فعل ثواب القراءة للمجموع له الجواب أن مسألة الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء وأما مسألة القراءة فجازة إذا شرط الدعاء بعدها انتهى اهـ سم (قوله) خلافاً لجمع أيضاً وبحضرة المستأجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لأن موضعها موضع بركة وتنزيل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا نزلت على قلب القاريء والحق بها الاستئجار لمحض الذكروا الدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه

أو مع الدعاء يمثل ما حصل من الاجر له أو بغيره عقبها عين زمانا أو مكانا أولاً ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلافاً لجمع وإن اختار السبكي ما قالوه وكذا أهديت قراءتي أو ثوابها له خلافاً لجمع أيضاً وبحضرة المستأجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لأن موضعها موضع بركة وتنزيل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا نزلت على قلب القاريء والحق بها الاستئجار لمحض الذكروا الدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه

أعقب القراءة بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا اهـ (قوله أو مع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستأجر شـ (قوله أو بغيره) عطف على يمثل والغير كالمغفرة شـ (قوله) ومع ذكره في القلب حالتها أي القراءة ظاهره أنه لا يكتفي بمجرد كون القراءة بحضرة من ذكره وقد يقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر خلافاً فإن كان قوله ومع ذكره الخ وجهاً مستقلاً ليس من تنمة ما قبله فلا اشكال (فروع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح وينتقل ثواب ذلك اليه وإذا قال شخص لا خراقر إلى كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك ما لا معلوم ففعل فهل ثواب القراءة للمجموع له الجواب أما مسألة الحج وسائر العبادات فباطلة عند الفقهاء

جائز كما قاله جماعات من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافا لمن فيه لانه صلى (١٥٩) الله عليه وسلم أذن لنا بامره بنحو سؤال الوسيلة

له في كل دعاء له بما فيه زيادة
تعظيمه وحذف مثل في الاولى
كثير شائع لغة واستعلا
نظير ما مر في بما باع به فلان
فرسه وليس في الدعاء
بالزيادة في الشرف ما يوهم
النقص خلافا لمن وهم فيه
ايضا كما بينته في الفتاوى
وفي حديث ابى المشهور
كم اجعل لك من صلاتي
أى دعائى أصل عظيم في
الدعاء له عقب القراءة
وغيرها من الزيادة في شرفه
ان يتقبل الله عمل الداعي
بذلك ويثيبه عليه وكل من
أثيب من الامة كان له صلى
الله عليه وسلم مثل ثوابه
مضاعفا بعدد الوسائط التي
بينه وبين كل عامل مع اعتبار
زيادة مضاعفة كل مرتبة
عما بعده في الاول ثواب
ابلاغ الصالحى وعمله وفي
الثانية هذا ابلاغ التابعى
وعمله وفي الثالثة ذلك كله
وابلاغ تابع التابعى وعمله
وهكذا وذلك شرف لا غاية
له (فرع) استوجر لقراءة
فقر اجنبا ولو ناسيا لم يستحق
شيئا لان القصد بالاستتجار عليها
لها حصول ثوابها لانه
اقرب الى نزول الرحمة وقبول
الدعاء عقبها والجنب لا
ثواب له على قراءته بل على
قصده في سورة النسيان كن
صلى بنجاسة ناسيا لا يثاب
على افعال الصلاة المتوقفة
على الطهارة بل على مالا

بعدها) أى قراءة القرآن (قوله جائز الخ) يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان سم على حج
اه رشيدى وفي عرش (فائدة) وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما
قرأت زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف امثاله الى روح فلان او في
صحيفته او نحو ذلك هل يجوز ام يمتنع لما فيه من اشعار تعظيم المدعوله بذلك حيث اعتنى به فدعاه باضعاف
مادعا به للرسول صلى الله عليه وسلم اقول الظاهر الجواز لان الداعى لم يقصد بذلك عظيم لغيره عليه صلى الله
عليه وسلم بل كلامه محمول على اظهار احتياجه لغيره لرحمته سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور
وللاشارة الى انه صلى الله عليه وسلم لقرب مكانته من الله تعالى الاجابة بالنسبة له محققة وغيره لبعده رتبته عما
اعطيه صلى الله عليه وسلم لا تتحقق الاجابة له بل قد لا تكون مظنونة فاسباب تاكيد الدعاء له وتكرير رجاء
الاجابة (قوله بنحو سؤال الخ) متعلق بالامر والاوى بسؤال نحو الوسيلة او بنحو امره بسؤال الخ (قوله
في كل دعاء الخ) متعلق باذن و (قوله بما الخ) متعلق بدعاء (قوله وحذف مثل الخ) قد يقال ما الداعى الى ذلك
وأما التقدير في مسألة البيع فضرورى فليتأمل فان الوارد في نقل حسنات الظالم الى ديوان المظلوم مشعر بان لا
منع في نقل الثواب عن العامل الى غيره شرعا ووقع لبعض العارفين انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
له يا رسول الله انى جعلت لك ثواب اورادى او نحو ذلك فقال له عليه السلام ابق لنفسك كذا وكذا اه سيد
عمر (قوله وفي حديث ابى الخ) خبر مقدم لقوله اصل عظيم (قوله عمل الداعى بذلك) اى باجعل ثواب ذلك
او مثله زيادة الخ وعمله شامل لقراءته ودعائه بعدها وغيرهما (قوله فى الاولى الخ) مفرع على قوله وكل من
أثيب من الامة الخ (قوله ثواب ابلاغ الخ) أى مثله أخذ اماما بل عشرة أمثاله باعتبار أقل مراتب المضاعفة
كما اشار اليه بقوله مع اعتبار زيادة الخ (قوله وفي الثانية هذا الخ) لعل المشار اليه هنا وفيما يأتى الابلاغ فقط
فان الظاهر ان سبب ابلاغ وعمل كل طبقة ابلاغ الطبقة التى قبلنا فقط دون عملها ولعل قول المحشى سم
العلامة قوله وفي الثانية هذا يتأمل جدا اه مبناه ان المشار اليه كل من الابلاغ والعمل كما هو المتبادر
ويحتمل ان وجه التأمل ان المناسب ان يقول مائة امثال هذا اى باعتبار أقل مراتب المضاعفة الحاصلة
للصالحى ثم له صلى الله عليه وسلم (قوله حصول ثوابها) اى مثل ثوابها كما تبين من قوله السابق آنفا وحذف
مثل الخ اه كردى وفيه تأمل (قوله لانه) اى حصول ثوابها (قوله والجنب لا ثواب له الخ) اى حتى يقصد
حصول مثله للبيت مثلا بالاستتجار (قوله لا تحصل) من التحصيل (قوله المذكور) وهو ثواب القراءة (قوله

وأما مسألة القراءة فحاضرة اذا شرط الدعاء بعدها والمال الذى ياخذ من باب الجماعة وهى جماعلة على الدعاء
لا على القراءة فان ثواب القراءة للقارى ولا يمكن نقله للبدع له وانما يقال له مثل ثوابه فيدعو بذلك ويحصل له
ان استجاب الله الدعاء وكذا حكم القارى بلا جماعلة في الدعاء (مسئلة) فيمن يقرأ اخبات من القرآن باجرة
هل يحل له ذلك وهل ما ياخذ من الاجرة من باب التكسب والصدقة الجواب نعم يحل له اخذ المال على القراءة
والدعاء بعدها وليس ذلك من باب الاجرة والصدقة بل من باب الجماعة فان القراءة لا يجوز الاستتجار عليها
لان منفعتها لا تعود للاستتجار لما تقر في مذهبن أن ثواب القراءة للقارى لا للقرءاء وله وتجاوز الجماعة عليها
ان شرط الدعاء بعدها والا فلا وتكون الجماعة على الدعاء لا على القراءة هذا مقتضى قواعد الفقه وقرره لنا
اشياخنا وفي شرح المذهب انه لا يجوز الاستتجار لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وتجاوز الجماعة ان كانت على
الدعاء عند زيارة قبره لان الدعاء تدخله النيابة ولا يضر الجهل بنفس الدعاء وان كانت على مجرد الوقوف عنده
ومشاهدته فلا لانه لا تدخله النيابة اه ومسئلة القراءة نظيره اه كلام السيوطى ولا يخفى ما فيه مما
ذكره الشارح وغيره ومنه منع الاستتجار على القراءة واقتضاء منع الجماعة على الزيارة والاستتجار للدعاء عند
القبر المكرم (قوله جائز) قد يؤخذ منه اجعل ثواب ذلك او مثله في صحيفة فلان (قوله بل حسن مندوب اليه
الخ) كذا شرح مر (قوله وفي الثانية هذا) يتأمل جدا

يتوقف عليها كالقراءة والذكر والخشوع وقصده فعل العبادة مع عذره فمن اطلق اثابة الجنب الناسي يحمل كلامه على اثابته
على القصد لا غير وإثابته عليه لا تحصل غرض المستتجار المذكور ويؤيد عدم الاعتداد بقراءته عدم نذب سجود التلاوة

لها كافر وقولهم لو نذرها فقرأ أجنبالم (١٦٠) يجوز أنه لأن القصد من النذر التقرب والمعصية أى ولو في الصورة لتدخل قراءة الناس

لها) أى لقراءة الجنب (قوله وقولهم الخ) عطف على عدم ندب الخ (قوله لو نذرها) أى القراءة (قوله والمعصية) مبتدأ خبره قوله لا يتقرب بها والجملة حال من القصد على مختار سيويوه (قوله لتدخل الخ) تعليل للتعميم بالغاية (قوله وبه فارق الخ) أى يكون القصد من النظر التقرب الخ (قوله ولغا النذر) مستأنف اه عش والأولى عطفه على جملة لو نذرها فقرأ الخ (قوله أن نص) أى الناذر (فيه) أى النذر (عليها) أى القراءة (قوله ويظهر أن المستأجر الخ) قضيته عدم انفساخ الاجارة بعروض الجنابة بل الظاهر صحة العقد مع وجودها اه سم وقال عش وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يستأجر عينه ولا ينص على أن يقرأه جنبا فيتفق له الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عينه وهو جنب ليعلمه جنبا فلا يصح لأن ما ذكر عقد على معصية وهو فاسد لا يقال المؤجر يتمكن من التعليم بقصد الذكرا لانا نقول قصده للذكرا إنما يمنع كون المأثري به قرأنا حين التعليم لا يراده على كون المعلم قرأنا فهو تنصيص من المستأجر على فعل المعصية اه وفيه تأمل (قوله أن المستأجر) بفتح الجيم (قوله يستحق) أى الاجارة (قوله وافق بعضهم) اعتمده النهاية (قوله بأنه لو ترك) (فرع) نقل أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بأن الاجير لقراءة القرآن لو قرأه آية آية وعقب كل آية بتفسيره لم يستحق شيئا وانكر مر ذلك وقال أن صح حمل على ما لو شرط التوالى او قامت عليه قرينة (فرع آخر) افتى شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جوازه بنحو التركى ايضا (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن فى القراءة فى التعليم للحاجة الى ذلك سم على حجج اه عش وقوله بالقلم الهندى الخ فيه تأمل فان المكتوب بالقلم الهندى ونحوه إنما هو ترجمة القرآن لانفسه (قوله لزومه قراءة ما تركه الخ) فلوم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المسمى اه عش (قوله قلت هنا قرينة الخ) أن كانت كونه عند القبر فقد يرد ما لو نذر القراءة عنده اه سم (قوله لو وقعها) متعلق بصارفة (قوله عما استؤجر له) متعلق بوقوعها أى انها تصرف القراءة لما استؤجر له عن غيره اه رشيدى (قوله وصحناه) أى وهو الراجح اه عش وعبارة الرشيدى قوله وصحناه أى خلاف ما مر من الحصر فى الصور الاربع اه (قوله وتصح الاجارة) الى التنبيه فى النهاية (قوله أن امنت) ببناء المفعول (قوله من الحضن) بكسر الحاء (قوله الى الكشح) هو اسم لما تحت المحاصرة اه عش قول المتن (وارضاع) شامل لما لو كانت المرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما فى البيان شرح مر اه سم واعتمد المغنى ما فى البيان من اشتراط بلوغ المرضعة تسع سنين (قوله ولولب) بالقصر اه عش قال المغنى ظاهر كلام المصنف صحة الاجارة على ارضاع اللبأ وهو كذلك وان كان ارضاعه واجبا على الام كما يعلم من باب النفقات خلافا للزركشى اه (قوله لان الحضانة الخ) عبارة المغنى اما الحضانة فانها نوع خدمة واما الارضاع فللقوله تعالى فان ارضعن لكم الآية واذا جاز الاستئجار للارضاع وحده فله مع الحضانة أولى

(قوله ويظهر أن المستأجر لتعليم القرآن مستحق وان كان جنبا) اعتمدهم وقضيته عدم انفساخ الاجارة بعروض الجنابة بل الظاهر صحة العقد مع وجودها وقضية ما تقدم من انفساخ الاجارة بطر وحض من استؤجر لتخدمة مسجد انها لو خدمته مع الحيض لم تستحق الاجارة والام تنفسخ الاجارة وقد يشك على مسألة الجنب المذكورة لان مقصود الخدمة حاصل مع الحيض الا ان يفرق بان الجنب يمكنه دفع اثم القراءة بان لا يقصد القرآنية والحائض لا يمكنها دفع اثم المكث بالا اختيار نعم ان كانت الخدمة بدون مكث ككنس امكن بدونه فلا يبعد عدم الانفساخ بطر والحيض (قلت هنا قرينة صارفة) ان كانت كونه عند القبر فقد يرد ما لو نذر القراءة عنده (فرع) نقل أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بأن الاجير لقراءة القرآن لو قرأه آية آية وعقب كل آية بتفسيره لم يستحق شيئا وانكر مر ذلك وقال أن صح حمل على ما لو شرط التوالى او قامت عليه قرينة (فرع آخر) افتى شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جوازه بنحو التركى ايضا (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن فى القراءة فى التعليم للحاجة الى ذلك (قوله أن امنت على الاوجه) اعتمده مر (قوله من الحضن) بكسر الحاء (قوله فى المتن وارضاع) وشمل كلام المصنف ما لو

لا يتقرب بها وبه فارق البر بقراءة الجنب سواء أنص فى حلقه على القراءة وحدها اومع الجنابة ولغا النذر ان نص فيه عليها مع الجنابة ويظهر أن المستأجر لتعليم القرآن مستحق وان كان جنبا لان الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجنابة وافق بعضهم بأنه لو ترك من القراءة المستأجر عليها ايات لزومه قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبأن من استؤجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع أن ينوى أن ذلك عما استؤجر عنه أى بل الشرط عدم الصارف فان قلت صرحوا فى النذر بأنه لا بد أن ينوى انها عنه قلت هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استؤجر له ولا كذلك ثم ومن ثم لو استؤجرها لمطلق القراءة وصحناه احتاج للنية فيما يظهر او لا لمطلقها كالقراءة بحضرتة لم يحتج لها فذكر القبر مثال (و) تصح الاجارة من الزوج وغيره لحره أو امة ولو كافرة ان امنت على الاوجه (لحضانه) وهى الكبرى الآتية فى كلامه من الحضن وهو من الابط الى الكشح لان الحضانة تضمه اليه (وارضاع) ولو لبأ (معا) وحينئذ المعقود عليه كلاهما لانها مقصودان (ولاحدهما

وهي وضعه في الحجر والقامه
للثدى وعصره له لتوقفه
عليها ومن ثم كانت هي
المعقود عليها واللبن تابع
اذا الاجارة موضوعة للمنافع
وانما الاعيان تتبع للضرورة
وانما صحت له مع نفيا توسعة
فيه لمزيد الحاجة اليه
ويجب في ذلك تعيين مدة
الرضاع ومحلها وبيته لانه
احفظ له او بيت المرضعة
لانه أسهل فان امتعت من
ملازمة ما عين او سافرت
تخير ولا اجرة لها من حين
الفسخ والصبي برؤيته او
وصفه على ما في الحاوى
لاختلاف شربه باختلاف
نحو سنة وتكلف المرضعة
أكل وشرب كل ما يكثر
اللبن وترك ما يضره كوطء
حليل يضره والتخير وعدم
استمرار الطفل لبنها لعله
فيه عيب يتخير به المستاجر
ولو سقته لبن غيرها في اجارة
ذمة استحققت الاجرة او عين
فلا (والاصح انه) اى
الشان (لايستتبع أحدهما)
اى الارضاع والحضانة
الكبرى (الآخر)
لاستقلالها مع جواز استقلال
كل منهما بالاجارة (والحضانة)
الكبرى (حفظ صبي) أى
جنسه الصادق بالاثني
والختي (وتعهده بغسل
رأسه وبدنه وثيابه ودهنه)
بفتح الدال (وكحله وربطه
في المهد وتحريكه لينام
ونحوها) لاقتضاء اسم

والحاجة داعية الى ذلك اه (قوله ويدخل) الى قوله فان امتعت في المغنى الا قوله وانما الى ويجب (قوله
فيه) اى الارضاع (قوله لتوقفه عليها) اى الارضاع على الحضانة الصغرى (قوله كانت هي) اى الحضانة
الصغرى و (قوله وانما صحت له) اى الارضاع اه ع ش (قوله مع نفيا) اى عدم ذكرها لما سياتى مر
من انه لو استاجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم يصح لكن لم يذكر التحفة قوله مر ولو استاجرها
للارضاع الخ وعبر هنا بمثل ما عبر به الشارح مر فكتب عليه سم مانصه قوله وانما صحت مع نفيا الخ
ظاهره مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفى
الحضانة جاز بقوله الكبرى وعبرة الزركشى فان استاجر للرضاع ونفى الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص
الامام الخلاف بنفى الحضانة الصغرى وامان بنى الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازه واقراءه لكن في الكفاية
عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه ع ش اقول وظاهر صنيع المغنى موافق لما في
النهاية من عدم صحة الاجارة مع نفى الحضانة الصغرى (قوله ويجب في ذلك) اى في الاستئجار للارضاع (قوله
بيته) اى الصبي (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به سم وع ش اى وان ارضعت
رشيدى (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحاوى) عبارة النهاية والمغنى كافى الحاوى
اه (قوله باختلاف نحو سنة) اسقط النهاية والمغنى لفظة النحو وقال الرشيدى قوله مر باختلاف سنة قد
يؤخذ منه ان المراد بوصفه ذكر سنة فليراجع اه (قوله وتكلف المرضعة اكل وشرب كل ما يكثر اللبن)
قاله الرافعى وقال ابن الرفعة الذى قاله الماوردى اى الصيمرى والرويانى انه اى المكترى منعها من اكل
ما يضر لبنها اه وهذا أظهر معنى واسنى (قوله ما يكثر اللبن) ينبغي ان المراد الكثرة الى حد الكفاية لا غير
فليراجع اه رشيدى (قوله كوطء حليل يضر) والاقرب انها تصير ناشزة بذلك فلا تستحق نفقة وان ذن
الزوج لها في ذلك قياسا على ما لو اذن لها في السفر لحاجتها وحدها وغاية الاذن لها في ذلك سقوط الاثم عنها
فقط وان الزوج يحرم عليه الوطء وان خاف العنت لما فيه من الاضرار بالولد المؤدى الى قتله فيجوز له نكاح
الامة حينئذ ونقل عن بعض اهل العصر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذره اه ع ش (قوله وعدم
استمرار الخ) مبتدا خبره عيب اى عدم كون اللبن مريثا له اى محمود العاقبة عيب اه كرى عبارة المغنى
اذ لم يقبل الرضيع ثديها في انفساخ الاجارة وجهان في تعليق القاضي وينبغى عدم الانفساخ وثبوت
الخيار وفي الحاوى والبحران الطفل اذا لم يشرب لبنها لعله في اللبن فهو عيب يثبت للمستاجر الفسخ اه
(قوله ولو سقته) الى قوله اما الدهن في المغنى (قوله اما الدهن الخ) لم ار من تعرض للكحل ونحو ماء واشنان
لغسله وغسل ثوبه وينبغى ان يكون حكمه حكم الدهن اه سيد عمر عبارة ع ش وينبغى ان مثل الدهن في
كونه على الاب اجرة القابلة لفعولها المتعلق باصلاح الولد كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام مما جرت به
العادة من نحو ملازمة ما قبل الولادة وغسل بدنها وثيابها فانه عليها كصر فها ما تحتاج اليه للمرض اه (قوله
ف قيل على الاب وقيل الخ) وجميع المغنى بينهما مانصه واما بالضم ففي الروضة كاصلا انه على الاب فان جرى

كانت الرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في التبيان شرح مر (قوله وانما صحت له مع نفيا) ظاهره
مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفى الحضانة جاز
بقوله الكبرى وعبرة الزركشى فان استاجر للرضاع ونفى الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص الامام
الخلاف بنفى الحضانة الصغرى فامان بنى الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازه واقراءه لكن في الكفاية عن القاضي
الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه وعبارته شرح مر ولو استاجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم
يصح اه (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع ع ش
(قوله او وصفه الخ) كذا شرح مر (قوله وتكلف المرضعة الخ) جزم به الروض ومر (قوله اما الدهن بالضم
الخ) سكت عن الكحل بالضم وسيأتى حكمه بالنسبة للكحل (قوله والذى يتجه الاول) اعتمده مر (قوله

إذا العادة في ذلك لا تنضب
(ولو استأجر لها) أى
الحضنة الكبرى والأرض
(فانقطع اللبن فالذهب
انفساخ العدة في الأرض)
فيسقط قسطه من الأجرة
(دون الحضنة) لما مر أن
كلاهما مقصود معقود
عليه (والأصح أنه لا يجب
حبر وخط وكحل) وصيغ
وطلع (على وراق) وهو
الناسخ (وخياط وكحال)
وصباغ وملحق اقتصارا
على مدلول اللفظ مع أن
وضع الاجارة أنه لا يستحق
بها عين (قلت صحح الرافعي
في الشرح) الكبير (الرجوع
فيه الى العادة) اذا
ضابط له لغة ولا شرعا
(تنبيه) غالب استدراكات
المتن على أصله من الشرح
وحينئذ فقد يقال ماحكمة
الاستناد اليه في هذا الموضع
لا غير وقد يجاب بأنه هنا
لم يرجح له أحد الموضعين
المتناضين فارسلهما بخلاف
البقية ثم رأيت لشارح
ما قبل يخالف ذلك وليس
كما قال (فان اضطربت)
العادة (وجب البيان) نفيًا
للغرض (ولألا) يبين في
العقد من عليه ذلك (فتبطل
الاجارة والله أعلم) لما فيها
من الغرر المؤدى الى
التنازع لا الى غاية وأفهم

عرف البلد بخلافه فوجهان اه والظاهر منهما اتباع العرف اه (قوله إذا العادة في ذلك لا تنضب) قد
يقال اطلاق عدم الانضباط محل تأمل فقد ينضب ويطر في بعض المواضع اه سيد عمر عبارة سم قد
يقال عدم انضباطها لا يوجب انه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة اه (قوله أى الحضنة الكبرى) الى
التنبيه في المغنى (قوله فيسقط قسطه) بان تعتبر نسبة اجرة مثل الأرض لمجموع اجرتى الأرض والحضنة
ويؤخذ مثل هذه النسبة من المسمى ع ش اه بحجى قول المتن (حبر الخ) بكسر الحاء اسم للبداد
وكالمذ كورات فإذ كرقلم الناسخ ومروء الكحال وإبرة الخياط ونحوها اسنى ومغنى زاد النهاية ومرهم
الجر ايجى وصابون وماء الغسال اه (قوله وهو الناسخ) اما يباع الورق فيقال له كاغدى اه مغنى (قوله
مع أن وضع الاجارة الخ) وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة نهاية ومغنى قول المتن (صحح الرافعي الخ)
اعتمده الروض وشيخ الاسلام والنهاية والمغنى قول المتن (الرجوع فيه) أى المذ كوراه مغنى (قول المتن
الى العادة) أى العرف اه روض (قوله من الشرح) أى الشرح الكبير للرافعي (قوله) وقد يجاب بانه
هنا لم يرجح الخ) خلافا لالنهاية وشرحي الروض والبهجة (قوله فان اضطربت العادة) أى ولم يكن عرف كما
فهم بالاولى مغنى وشرح الروض قول المتن (وجب البيان) وحيث شرطت على الاجير فلا بد من التقدير في نحو
المرهم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستاجر وشرط عليه فلا
يجب عليه ذلك شرح م ر وقوله وحيث شرطت يخرج ما لو كانت عليه بالعرف اه سم قال الرشيدى قوله م ر
وأخواته أى مما يستهلك كالكحل بخلاف الابرة والقلم كذا ظهر فليراجع اه (قوله وأفهم) الى قوله وقطع
في المغنى والنهاية (قوله) اما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الوجه اه مغنى زاد النهاية وفى
ذكر المصنف كلام الشرح إشعارا بترجيح ما فيه وهو المعتمد وإذا اوجبتنا الخط والصبيغ على المؤجر أى
حيث جرت به العادة او شرط عليه فالوجه ملك المستاجر لها فيتصرف فيه كالثوب لان المؤجر اتلفه على

إذا العادة في ذلك لا تنضب) قد يقال عدم انضباطها لا يوجب أنه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة (قوله في المتن
والأصح أنه لا يجب حبر وخط الخ) قال في شرح الروض وكالمذ كورات فإذ كرقلم الناسخ ومروء الكحال
وإبرة الخياط ونحوها اه زاد م ر في شرحه ومرهم الجرائجى وصابون وماء الغسال اه (فرع)
في شرح البهجة للشيخ الاسلام مانصه قال السبكي وإذا اوجبتنا الخط والصبيغ على المؤجر هل نقول ان
المستاجر يملكه حتى يتصرف فيه كالثوب وان المؤجر اتلفه على ملك نفسه او كيف الحال وقرىبه منه
الكلام على ماء الأرض المستجرة للزرع والذي يظهر فيه انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستاجر لنفسه
وفى اللبن والكحل كذلك واما الخط والصبيغ فالضرورة تجوز الى تقدير نقل الملك والحقوق بما تقدم
الخطب الذى يوفده الخباز ولا شك انه يتلف على ملكه اه ما فى شرح البهجة ويتجه ان الخبر كالحيط
والصبيغ وان المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل ومالا فما يتوقف عليه
الانتفاع بعد الحيط والصبيغ فانه لا ينتفع بالثوب بعد خياطته بدون الحيط ولا بعد صيغته باعتبار كونه
مصبوغا بدون الصبيغ يملكه المستاجر ومالا يتوقف عليه ذلك كماء الأرض فانه بعد شربها يمكن زرعها وإن
انفصل ما شرب منه عنها وكالكحل فانه بعد وضعه فى العين القدر المعلوم يحصل المقصود وإن انفصل عنها
بعد ذلك وكالحطب فانه بعد حى التور ببحر ارقه والخبز يستغنى عن رماده ولا شك ان الخبر من القسم الاول
لانه بعد الكتابة لا ينتفع بالمكتوب بدون الخبر وان اللبن من القسم الثانى لانه بعد حصوله فى المعدة يحصل
التغذى ثم يستغنى عنه حتى لو انفصل كان اتغذى بحاله فليتأمل (قوله فى المتن قلت صحح الرافعي فى الشرح الخ)
وحيث شرطت على الاخير فلا بد من التقدير فى نحو المرهم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو
اقتضى العرف كونه على المستاجر او شرط عليه فلا يجب ذلك شرح م ر (قول فى المتن الرجوع فيه الى
العادة) عبر فى الروض بالعرف (قوله فى المتن فان اضطربت ووجب البيان الخ) قال فى الروض فان لم توجه أى
ذكره بات لم يختلف العرف فشرطه بلا تقدير بطل أى العقد اه (قوله وأفهم كلام الامام) وهو الوجه

وقطع ابن الرفعة فيما إذا كانت على مدة وجوز التردد فيما إذا كانت على عمل (فرع) (١٦٣) اقتضى كلامهم وصرح بعضهم أن

الطيب الماهر أي بأن كان خطؤه نادرا وإن لم يكن ماهر في العلم فيما يظهر لانا نجد بعض الأطباء استفاد من طول التجربة والعلاج ما قل به خطؤه جدا وبعضهم لعدم ذلك ما كثر به خطؤه فتعين الضبط بما ذكرته لو شرط له أجره وأعطى ثمن الأدوية فعالجها فلم يبرأ استحق المسمى أن صحت الاجارة والافاجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشيء لأن المستاجر عليه المعالجة لا الشفاء بل أن شرط بطلت الاجارة لأنه يبد الله لا غير نعم أن جاعله عليه صح ولم يستحق المسمى إلا بعد وجوده كما هو ظاهر أما غير الماهر المذكور بقياس ما يأتي أو ائله الجراح والتعازير من أنه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر أنه لا يستحق أجره ويرجع عليه بثمن الأدوية لتقصيره بمباشرة لما ليس هو له باهل ومن شأن هذا الاضرار لا النفع (فصل) فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة (يجب) يعني يتعين لدفع الخيار الآتي على المكري (تسليم مفتاح) ضبة (الدار) معها (إلى المكترى) لتوقف الاتقاع عليه وهو أمانة

ملك نفسه ويظهر لي الحاق الخبر بالخيط والصبغ ولم أر فيه شيئا ثم رأيت صاحب العباب جزم به ويقر من ذلك ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه أي ماء الأرض كما افاده السبكي أنه باق على ملك مالكها ينتفع به المستاجر لنفسه وفي اللبن والسكحل كذلك أي أنه باق على المؤجر وينتفع به المستاجر وأما الخيط والصبغ فالضرورة تجوز إلى نقل الملك والحقوه بما تقدم الخطب الذي يوقده الخباز ولا شك أنه يتلف على ملك مالكه اه بآدنى زيادة من عش وفي سم بعد ذكر قوله مر وإذا أوجبنا إلى آخره عن الغرر الامسئلة الحاق الخبر مانصه ويتجه أن الخبر كالخيط والصبغ وأن المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الاتقاع بعد حصول العمل وما لا فائتوقف عليه الاتقاع بعد كالخيط والصبغ فانه لا ينتفع بالثوب بعد خياطته بدون الخيط ولا بعد صبغه باعتبار كونه مصبوغا بدون الصبغ يملكه المستاجر وما لا يتوقف عليه ذلك كماء الأرض فانه بعد شربها يمكن زرعها وإن انفصل ما شربت منه عنه وكالسكحل فانه بعد وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وإن انفصل منها بعد ذلك وكالخطب فانه بعد حى التنور باحرقه والخبز يستغنى عن رماده ولا شك أن الخبر من القسم الاول لانه بعد الكتابة لا ينتفع بالمكتوب بدون الخبر وأن اللبن من القسم الثاني لانه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذى حتى لو انفصل كان التغذى بحاله فليتأمل اه (قوله وقطع ابن الرفعة الخ) أي بدم وجوب غير العمل في اجارة العين (قوله اقتضى كلامهم) إلى قوله اما غير الماهر في النهاية الا قوله بان إلى لو شرطت (قوله لعدم ذلك) أي طول التجربة والعلاج (قوله ما كثر به خطؤه) الاول الاخصر كثر خطؤه باسقاط ما وبه عطف على استفاد الخ (قوله لو شرطت الخ) خبر أن الطيب الخ (قوله اما غير الماهر الخ) هل استجارة صحيح أو لا إن كان الاول قد يشكل الحكم الذي ذكره وإن كان الثاني فقد يقيد الرجوع بثمن الادوية بالجهل بحاله مر فليحرر سم على حجج والظاهر الثاني ولا شيء له في مقابلة عمله لانه لا يقابل باجرة لعدم الاتقاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر اه ع (قوله انه لا يستحق الخ) خبر قوله فقياس الخ (قوله انه لا يستحق اجرة الخ) ظاهره وإن حصل البرء والشفاء فصل فيما يلزم المكري أو المكترى (قوله فيما يلزم) إلى قوله وانه لا يكلف النزاع في النهاية الا قوله وفيه نظر إلى وخرج وقوله وفي اطلاقه إلى وانه لو شرط (قوله فيما يلزم المكري الخ) أي وما يتبع ذلك من انقاس الاجارة بتلف الدابة وغيره اه ع ش (قوله يعنى) إلى قوله اه في المعنى (قوله لدفع الخيار الخ) أي لا يدفع الاثم اه ع ش (قوله على المكري) متعلق بيجب (قوله ضبة الدار) أي الغلق المثبت في بابها (قوله معها) أي الدار (قوله لتوقف الاتقاع عليه) (فرع) هل يصح اجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد ينتج الصحة إن أمكن الاتقاع بها بلا باب كان أمكن التسليم من الجدار وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان رأها قبل ثم سد بابها ثم استاجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة سم على حجج اه ع ش (قوله ضمنه) أي بقيمته (قوله وفيها الخ) أي التلف بتقصير والتلف بدونه (قوله فان إلى الخ) أي من التجديد وقضية قوله أو لا يعنى يتعين لدفع الخيار أنه لا يجبر على تسليم المفتاح ايضا ولا يأثم بامتناعه وهو مشكل فانه حيث صحت الاجارة يستحق المكترى المنفعة على المكري فعدم التسليم والتجديد امتناع من حق توجه عليه فعلة فالقياس أنه يأثم بعدمه ويجبر على التسليم وقد تقدم أن البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان مؤجلا اه ع ش وهذا وجه لا سيما في الابتداء لكن كلام شرعى الروض والبهجة ايضا كالصرح في عدم الاثم بعدم التسليم ابتداء واما وفي عدم الجبر عليه كذلك بل عبارة المنهج مع شرحه صريح في ذلك وهي فصل فيما يجب بالمعنى الآتى على المكري عليه تسليم مفتاح دار معها المكترى وعمارها وكس تلج بسطحها سواء في وجوب

شرح مر (قوله استحق المسمى) اعتمده مر وكذا قوله نعم أن جاعله (قوله اما غير الماهر الخ) هل استجاره صحيح أو لا إن كان الاول قد يشكل الحكم الذي ذكره وإن كان الثاني فقد يقيد الرجوع بثمن الادوية بالجهل بحاله مر فليحرر (فصل فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة) (قوله معها) أي الدار ش

يده فاذا تلف بتقصيره ضمنه أو عدمه فلا وفيهما يلزم المكري تجديده فان أبي لم يجبر ولم يأثم لكن يتخير المكترى وكذا في جميع ما يأتي

وعذر فيه احتمال ما قاله
وخرج بالضبة القفل فلا
يجب تسليمه فضلا عن
مفتاحه لانه منقول وليس
بتابع (وعمارتها) الشاملة
لنحو تطيين سطح واعادة
رخام قلعه هو أو غيره كما
هو ظاهر ولا نظر لكون
القائم به مجرد الزينة لانها
غرض مقصود ومن ثم
امتنع (على المؤجر) قلعه
ابتداء ودواما وان احتاجت
آلات جديدة (فان بادر)
أى قبل مضي مدة لها أجرة
كما هو ظاهر (وأصلحها) أو
سلم المفتاح فذاك (وإلا)
يبادر (فلمكتري) قهرا
(على المؤجر الخيار) ان
نقصت المنفعة بين الفسخ
والإبقاء لتضرره ومن ثم
زال نزواله فاذا وكف
السقف تخير حالة وكف
فقط مالم يتولد منه نقص
وبحث أبو زرعة سقوطه
بالبلات بدل الرخام لان
التفاوت بينهما ليس فيه
كبير وقع اه وفي اطلاقه
ما فيه فالذى يتجه انهما ان
تفاوتا أجرة لها وقع تخير
وإلا فلا وانه لو شرط
إبقاء الرخام فسحق بخلف
الشرط هذا في حادث أما
مقارن علم به المكتري فلا
خيار وان علم أنه من وظيفة
المكبرى لتقصيره باقدا مه

تسليم المفتاح الابتداء والدوام وليس المراد بكون ما ذكر واجبا على المكبرى أنه ياتى بتركه او انه يجبر عليه
بل أنه ان تركه ثبت للمكبرى الخيار اه اختصارا وفي المغنى نحوها وعلم بذلك ان قول الشارح فان أبى الخ
معناه فان أبى المؤجر من التسليم ابتداء والتجديد بعد التلف لم يجبر الخ (قوله قال القاضي الخ) اعتمده المغنى
وكذا النهاية قال الرشيدى قوله مر وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع ظاهر الخ لعل صورة المسئلة
انه غير منتفع بالدار في تلك المدة كما هو ظاهر فليراجع واعلم انه يرجع اليه الشارح مر بعد ان كان تبع ان
حجج في التنظير في كلام القاضي اه زاد ع ش ووجهه اى الانفساخ انه بامتناع المؤجر من تسليم
المفتاح فات جزء من المنفعة المعقود عليها كتلف بعض المبيع تحت يد البائع وذلك يقتضى ثبوت الخيار
للمكبرى لتفريق الصفقة عليه وفي سم على حج ما يصرح بذلك حيث قال مانصه قوله قال القاضي وينفسخ
في مدة المنع ما قاله القاضي ظاهر شرح مرو يؤيده ويوافق ماسياقى في غضب نحو الدابة من ثبوت الخيار
والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم ينفسخ في التنظير في كلام القاضي وتخصيص صحته
بحالة الجهل المذكورة نظر اه (قوله فلا يجب تسليمه الخ) وان اعتيد ولا يثبت له بمنعه خيار روض ومضى
(قوله قلعه هو) اى المؤجر او غيره ولو للمكبرى وضمانه لما قلعه لا يسقط خياره حيث لم يعده المكبرى
(قوله به) أى قلع الرخام (قوله لانها) أى الزينة اه ع ش قول المتن (على المؤجر) لفظ على المؤجر
وقع في نسخ المحلى والمغنى والنهاية عقب قوله وعمارها لاهنا بعكس ما في التحفة اه بصرى اقول صنيع
التحفة لاتصال الشاملة الخ بمنعوتها وكون قوله وان احتاجت الخ غاية في المتن عليه احسن من صنيعهم إلا
انه كان المناسب ان يؤخره عن قوله قلعه ابتداء ودواما (قوله وان احتاجت الخ) غاية في المتن اه رشيدى
(قوله ان نقصت المنفعة) إلى قوله وبحث في المغنى (قوله بين الفسخ الخ) متعلق بالخيار (قوله زال)
أى الخيار (قوله بزواله) اى التضرو (قوله فاذا وكف الخ) اى نزل المطر منه اه ع ش عبارة المغنى
فاذا وكف البيت اى قطر سقفه في المطر لترك التطيين ثبت له الخيار في تلك الحالة فاذا انقطع زال الخيار إلا
إذا حصل بسببه نقص اه (قوله مالم يتولد منه نقص) يؤخذ ماسياقى في مسئلة الدابة انه لو كان الوكف لحلل
في السقف لم يعلم به قبل انه يستحق ارش النقص لما مضى سواء فسخ الاجارة ام لا اه ع ش (قوله نقص)
أى في نحو المنفعة فيما يظهر لا في العين حيث لا تنقص المنفعة سيد عمر والمراد بالمنفعة ما يشمل الزينة اخذا
بما مر في الرخام (قوله وبحث أبو زرعة سقوطه) اى الخيار والمعتمد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة
به مقصودة وقد فأت اه ع ش عبارة الرشيدى الظاهر ان الشارح مر لا يرتضى هذا اخذا من
طلاقة فيما مر امتناع قلعه وبقرينة التعليل المار مع اسناد هذا لقائله بحثا المشعر بعدم تسليمه فليراجع
اه (قوله وانه لو شرط الخ) عطف على قوله انهما ان الخ (قوله هذا في حادث) اى قول المتن وإلا
فلمكتري الخيار في خلال حدث بعد العقد (قوله اما مقارن) اى خلل مقارن للعقد (قوله وان علم انه)
أى الاصلاح (قوله ومحل ما ذكر) اى عدم الاشم في ترك العمارة أى ومثله ترك تسليم المفتاح ابتداء او
دواما عبارة المغنى (تنبيه) محل عدم وجوب العمارة في الطلق اما الوقف فيجب على الناظر عمارته
حيث كان فيه ربح كما أوضحه في كتاب الوقف وفي معناه المتصرف بالاحتياط كولى المحجور عليه بحيث
لوم يعمر فسخ المستاجر الاجارة وتضرر المحجور عليه اه (قوله وفي الطلق) عطف على لنفسه والطلق

(قوله قال "قاضي وتفسخ في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح مرو يؤيده ويوافق ماسياقى في غضب
نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم ينفسخ في التنظير في كلام
القاضي وتخصيص صحته بحالة الجهل المذكورة نظر (قوله ان نقصت المنفعة الخ) كذا المتن شرح مر (قوله
بين الفسخ الخ) معمول قول المتن وقوله ومن ثم زال اى الخيار وقوله بزواله اى التضرو ش (قوله مالم
يتولد منه نقص) وإلا فطلقا فرع هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد يتجه الصحة إن امكن الانتفاع
بها بلا باب كان امكن التسلق من الجدار وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان راها قبل ثم سد بابها ثم

عن غيره وفي الوقف فتجب
العمارة لكن لا من حيث
الاجارة ويلزم المؤجر أيضا
انتزاع العين من غصبها ودفع
نحو حريق ونهب عنها ان
اراد دواام الاجارة والا
تخير المستأجر ولو قدر
عليه المستأجر من غير
خطر لزمه كالوديع ويؤخذ
منه انه لو قصر ضمن وان لا
يكلف النزاع من الغاصب
المتوقف على خصومة
بل لا يجوز كالوديع
لانهما لا يخاصمان وان
سمعت الدعوى عليهما
لكون العين في يدهما كما
يأتي أوائل الدعاوى
عليهما (وكسح الثلج) أي
كنسه (عن السطح) الذي
لا ينتفع به الساكن كالجلون
(على المؤجر) بالمعنى
السابق (وتنظيف عرصة
الدار) وسطحها الذي
ينتفع به ساكنها كما يحته
ابن الرفعة (عن ثلج) وأن
كثر (وكناسة) حصلافي
دوام المدة وهي ما يسقط
من نحو قشرو طعام ومثلها
رماد الحمام وغيره (على
المكترى) بمعنى انه لا يلزم
به المكري لتوقف كمال
انتفاعه لا اصله على الثلج
ولان الكناسة من فعله
والتراب الحاصل بالريح
لا يلزم واحدا منهما نقله
وبعد انقضاء المدة يجبر
المكترى على نقل الكناسة

بكسر فسكون الحلال والمراد به المملوك اه عش (قوله وفي الوقف) عطف على عن غيره (قوله لكن
لا من حيث الاجارة) أي بل من حيث رعاية المصلحة للوقف والمولى عليه اه عش (قوله ويلزم المؤجر الخ)
حيث قدر على تسليمها ابتداء ودواما اه نهاية عبارة المغنى ولا يلزم المؤجر ان يدفع عن العين المؤجرة
الحريق والنهب وغيرهما وإنما عليه تسليم العين ورد الاجارة إن تعذر الاستيفاء وإذا سقطت الدار على متاع
المستأجر لم يلزم المؤجر ضمانه ولا اجارة تخلصه كما اقي به الغزالي ولو غصبت العين المؤجرة وقدر المالك على
انتزاعها لزمه كما بحثه في الروضة هنا ولكن اعترض بان ما بحثه هنا بخلاف ما قاله آخر الباب من انه لا يلزمه ان
يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما كما مر واجيب بان ما هناك فيما بعد التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه
إلا بكلفة وما هنا بخلافه فلزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة وهذا هو المعتمد وان قال بعض
المؤخرين الا وجه عدم اللزوم في الحالتين اهو يعني ببعض شيخ الاسلام في شرح الروضة والبهجة ويوافقه
إطلاق الشارح والنهاية (قوله ولو قدر الخ) أي إذا كان بعد التسليم مر اه سم (قوله عليه) أي على دفع نحو
الحريق اه رشيدى (قوله ضمن) أي العين بقيمتها وقت الغصب ويكون للحيلولة حتى لو زالت يد الغاصب
عنها ورجعت للمالك استردها المستأجر منه اه عش (قوله وان لا يكلف النزاع الخ) أي لانه ليس له الخصومة
لانه غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للنفعة فله المخاصمة مر اه سم (قوله المتوقف
الخ) نعت للنزع عبارة النهاية وإن سهل عليه كالمودع كما هو مصرح به في كلامهم اه قال عش قوله وان سهل
الخ يتأمل هذا مع قوله اولا فان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه اللهم إلا ان يقال ان عدم اللزوم اذا غرم
القيمة للحيلولة واللزوم قبل غرمها فلا تنافي اه اقول الذي يفيد صنيع الشارح ان لزوم النزاع انما هو اذا
سلم من الخطر ولم يتوقف على الرفع الى القاضي وعدمه فبما اذا وجد احدهما قول المتن (وكسح الثلج عن
السطح الخ) أي في دوام الاجارة لانه كعمارة الدار وان تركه وحدث به عيب ثبت للمكترى الخيار اه معنى
(قوله كالجلون) أي العقدى وكالوكان السطح لا مرق له اه عش (قوله أي كنسه) الى قوله ومحل في النهاية
والمغنى الا قوله بل الى وعليه (قوله بالمعنى السابق) أي انه يتعين لدفع الخيار عش وكردى عبارة الرشيدى
أي ان اراد دوام الاجارة اه وما لهم ما واحد قول المتن (عرصة الدار) وهي بقعة بين الابنية ليس فيها بناء
ويمنع مستأجر دار للسكنى من طرح التراب والرماد في اصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الا ان اعتد
ربطها فيها فانه لا يمنع معنى وروض مع شرحه قول المتن (وكناسة) بضم الكاف (قوله بمعنى انه الخ) أي لا
بمعنى انه يلزم المكترى نقله اه شرح منبج أي لما ياتي من التفصيل (قوله لتوقف كمال انتفاعه الخ) تعليل
للمتن (قوله على الثلج) كذا في اصله فكان المراد على كسح الثلج وعبارة النهاية على رفع الثلج اه سيد عمر
(قوله لا يلزم واحدا منهما نقله) لافي المدة ولا بعد مظاهره وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فعل فيه من
المكري والمكترى متمكن من ازالته ولو اختلفا هل التراب من الكناسة او بما هبت به الرياح فالاقرب
تصديق المكترى لان الاصل براءة ذمته اه عش (قوله يجبر المكترى على نقل الكناسة) أي والرماد

استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة (قوله ويلزم المؤجر أيضا الخ) أي
قبل التسليم لوجوب التسليم عليه مر (قوله انتزاع العين من غصبها الخ) كذا في الروض أوائل الباب الثاني
وقيده بقدرة المالك على الانتزاع قال في شرحه كما بحثه أي لزوم الانتزاع في الروضة هنا واعتراض بان ما بحثه
يخالف ما ياتي آخر الباب من انه لا يلزمه ان يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما واجيب بان ما هناك فيما بعد
التسليم أو فيما لا يقدر على انتزاعه الا بكلفة وما هنا بخلافه فلزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة
هذا والا وجه عدم اللزوم وهو ما نقله الامام عن الاكثرين ومقابله عن بعض المحققين اه (قوله ولو قدر
عليه المستأجر) أي اذا كان بعد التسليم مر (قوله وأنه لا يكلف النزاع الخ) أي لانه ليس له الخصومة لانه
غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين اما بالنسبة للنفعة فله المخاصمة مر (قوله المتوقف)
نعت للنزع عش (قوله كما بحثه ابن الرفعة) اعتمده مر (قوله يجبر المكترى على نقل الكناسة) أي والرماد

بل وفي اثباتها ان اضررت بالسقوط كما هو ظاهر

بمخلافها وبأن العرف فيها
رفعها ولا فاولا ولا بخلافها
ويلزم المؤجر تنقيتها عند
العقد بأن يسلمها فارغين
ولا لتخير المستاجر ومحلها
لم يعلم به اخذ اعمامو ويحتمل
الفرق بخفة المؤنة واعتقاد
المساحة هنا لا ثم (ولأن
اجرد اداة لركوب) عينا او
ذمة (فعلى المؤجر) عند
الاطلاق (الكاف) بكسر
اوله وضمه وهو للحمار
كالسرج للفرس وكالعتب
للبعير وفسره غير واحد
بالبرذعة ولعله مشترك وفي
الطلب انه يطلق في بلادنا
على ما يوضع فوق البرذعة
ويشد عليه بالحزام اه
والمراد هنا ماتحت البرذعة
(وبرذعة) بفتح اوله ثم ذال
معجمة او مهملة وهي
الحلس الذى تحت الرجل
كذا فى الصحاح فى موضع
كالشارق وقال فى حلس
الحلس للبعير وهو كساء
رقيق يكون تحت البرذعة
وهى الآن ليست واحدا
من هذين بل حلس غليظ
محمى ليس معه شيء اخر
غالبا (وحزام) وهو ما يشد
به الاكاف (وثر) بمثلاثة
وفاء مفتوحة وهو ما يجعل
تحت ذنب الدابة (ورة)
بضم اوله وتخفيف الراء
حلقه تجعل فى انف البعير
(وخطام) بكسر اوله خيط
يشد فى البرة ثم يشد بطرف
المقود بكسر الميم لتوقف

أخذنا مأمروا وأخرج بالكساسة الثلج (قوله) ولا يجبر على تنقيتهما بعد المدة (الخ) اعتمده م (قوله) ويلزم المؤجر تنقيتهما عند العقد (الخ) في شرح الروض قال أي ابن الرفعة ولو كان التراب أو الرماد أو الثلج الخفيف موجودا عند العقد فالذي يظهر أن إزالته على المؤجر إذ به يحصل التسليم التام اه (قوله) ويحتمل الفرق اعتمده م (قوله) بخفة المؤنة يتأمل (قوله) عند الإطلاق) يأتي محترزه (قوله) في المتن وبرذعة) قال في شرح الروض وهي ما يحشى ويعدل للركوب عليه لكن فسرها الجوهري بالجلس الذي يليق تحت الرحل اه (قوله) وبه يندفع بحث الزركشي (الخ) يتأمل وكان وجه الاندفاع أن كلامهم دل على تحقق أطراد العرف

التمسك اللازم له عليها مع اطراد العرف به كما قالوه وبه يندفع بحث الزركشي أن محل ذلك ان اطراد العرف به وإلا وجب وبقرض

البيان كما مر في نحو الخبر اما إذا شرط انه لا شيء عليه من ذلك فلا يلزمه (وعلى (١٦٧) المكترى محمل ومظلة) اى

ما يظال به على المحمل (ووطاء) وهو ما يفرش في المحمل ليجلس عليه (وغطاء) بكسر أولها (وتوابعهما) كحبل يشد به المحمل على البعير أو أحد المحملين إلى الآخر لأن ذلك يراد لكمال الانتفاع فلم يستحق بالاجارة ونقل الماوردى عن اتفاقهم ان الحبل الاول على الجمال لأنه من آلة التمسكين وهو متجه لأنه كالخزام وفارق الثاني بان الثاني لاصلاح ملك المكترى (والاصح في السرج) للفرس المستأجر عند الاطلاق (اتباع العرف) قطعاً للنزاع هذا ان اطرده بمحل العقد والا وجب البيان نظير ما مر ولو اطرده العرف بخلاف مانصوا عليه فهل يعمل به يظهر بناؤه على ان الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح العام وقضية كلامهم في مواضع الرفع وفي أخرى عدمه والذي يتجه هنا الاول لأن العرف هنا مع اختلافه باختلاف المحال كثيراً هو المستقل بالحكم فوجب اناطته به مطلقاً وبه يفرق بينه وبين ما مر في المساقاة ويأتى في الاحداد (وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة)

وبفرض ثبوته فاثبات استمراره على ما مر من الازيمة متعذر بلا شك سيد عمر وسم (قوله) أما إذا شرط (الخ) عبارة المغنى تنبيه إلتماح هذه الامور عند اطلاق العقد في اجارة العين او الذمة للركوب وان شرط ما ذكر على المؤجر أو المستأجر أو شرط عدم ذلك كما جرت هذه الدابة عرياً بلا حزام ولا اكاف ولا غيرهما اتبع الشرط اه وفي الاسنى ما يوافقه وافرده سم قول المتن (وعلى المكترى محمل الخ) شامل للعين والذمة سم ورشيدى وشرح الروض وتقدم ان المؤجر لا يلزمه حبل المحمل وغطاؤه إلا بشرطه في العقد قول المتن (ومظلة) بكسر الميم (قوله) اى ما يظال به (الخ) كان المراد به الاعواد التي تجعل على المحمل لتصریحهم في الحج بانها خارجة عن مسمى المحمل ولغايرتهم هنا بين المظلة والغطاء فعلى هذا يكون الغطاء ما يوضع عليها من ثياب ونحوه فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله) بكسر أولها) اى بمدودين قول المتن (وتوابعها) ومن ذلك الآلة التي تساق به الدابة اه ع ش (قوله) أو أحد المحملين إلى الآخر (وهما على البعير أو الأرض مغنى وشرح الروض (قوله) ونقل الماوردى عن اتفاقهم (الخ) واعتمد المغنى وشروح المنهج والروض والبهجة ان الحبل الاول كالثاني على المكترى (قوله) على الجمال (ضيف اه ع ش (قوله) وهو متجه) اى من حيث المغنى وإلا فالتمتداه على المكترى اه ع ش (قوله) على المستأجر (نعت للفرس (قوله) نظير ما مر) اى قبيل الفصل (قوله) بخلاف مانصوا (الخ) اى الاصحاب (قوله) فهل يعمل به) اى بالعرف عبارة النهاية عمل به فيما يظهر بناء على أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم (قوله) وقضية كلامهم) مبتدأ وخبره الرفع (قوله) مطلقاً) اى نصوصاً على خلافه ولا (قوله) لا لزمه) إلى قول المتن ورفع الحمل في النهاية وكذا في المغنى لإقوله ويجب إلى المتن (قوله) إذ ليس عليه) اى المؤجر (قوله) وحفظ الدابة

وقد يضطرب (قوله) أما إذا شرط (الخ) محترز عند الاطلاق وفي الروض وشرحه فان اكترى الدابة عرياً كان قال اكترى منك هذه الدابة العارية فقبل فلا شيء عليه من الالات اه (قوله) في المتن وعلى المكترى محمل (الخ) شامل للعين والذمة بدليل تعميم المقسم ويتحصل بما هنا مع قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره ان كان له ان ما ذكر من المحمل وغيره على المكترى وهو ما ذكره هنا فان كان معه فلا بد من معرفته وهو ما ذكره هنا والالم يحتاج لمعرفة ويركبه المؤجر على ما يليق بدابته كما ذكره الشارح هناك وعبارة الروض وشرحه فان كان الراكب مجرداً اى ليس معه ما يركب عليه حمله المؤجر على ما يليق بدابته من سرج او اكاف ونحوه ووجب لصحة العقد رؤيته الخ اه وقضية قوله على ما يليق بدابته عدم اعتبار حال الراكب وما يليق به فليتام (قوله) ونقل الماوردى (الخ) كذا شرح مر (قوله) المستأجر) نعت للفرس ش (قوله) هذا ان اطرده) اى لعرف ش (قوله) والذي يتجه هنا الاول) اعتمده مر (قوله) في المتن وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة (الخ) كذا في الروض قال في شرحه لانها إذا وردت على العين فليس عليه إلا تسليم الدابة بما يحتاج اليه في عملها من برذعة ونحوها أو في الذمة فقد التزم النقل فليبيء اسبابه العادة مؤبده له فان اضطربت العادة لضرورة لصحة العقد البيان اه وفي الروض قبل هذا ايضاً مانصه فصل لا بد في الحمل اى في إيجار الدابة له اجارة عين او ذمة كما في شرحه من رؤية المحمول اى ان لم يكن في ظرف او امتحانه باليد اى ان كان فيه فان غاب قدره بكيلا ووزن والوزن اولى ويشترط فيه ذكر الجنس نعم لو قال مائة رطل مما شئت كما بينه في شرحه صح وحسب الظرف إلى ان قال فان قال مائة رطل خنطة أى أو مائة قفيز خنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته ان كان يختار اه ولا يخفى أن قضية قول الشارح اولاً اجارة عين او ذمة والسكوت عن ذلك في هذه الفروع المرتبة على ذلك انه لا فرق فيها بين اجارتي العين والذمة وان المفهوم من قوله فيشترط معرفته الخ انه حينئذ على المكترى وإلا فلا وجه لاشتراط معرفته وحينئذ يلزم انه على المكترى في هذه الصورة حتى في اجارة الذمة وهذا يخالف ما تقدم عن الروض اولاً لا ان يحمل هذا على اجارة العين على خلاف السياق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فليتام (قوله) إذ ليس عليه) اى على المؤجر ش (قوله) وحفظ الدابة على صاحبها) حفظ مبتدأ وعلى صاحبها خبره (قوله)

لا لزمه النقل (وعلى المكترى في اجارة العين) إذ ليس عليه الاتسليم الدابة مع نحو اكافها وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يسلبها له

الدابة) بنفسه أو نائبه (لتعدها و) عليه أيضا (إعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الإعانة فينيخ البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وإن كان قويا عند العقد ويقرب نحو الحمار من مرتفع ليسهل ركوبه وينزله لما لا يتأتى فعله عليها كظهر وصلاة فرض لانحوا كل وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل على قدر الحاجة أى بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فان طول طول فللمكرى الفسخ قاله الماوردي وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لأن النائم يثقل ولا يلزمه النزول عنها للراحة بل للعقبة إن كان ذكر اقويا ليس له وجاهة ظاهرة بحيث يخل المشى بمروءته عادة ويجب الايصال الى أول البلد المكري إليها لا الى مسكنه (و) عليه أيضا (رفع الحمل) بكسر الحاء أى المحمول وأما مقتوحها فهو نحو حمل البطن والشجر من كل متصل (وحطه وشد الحمل وحله) وشد أحد المحملين الى الآخر وهما

مبتدأ وخبره على صاحبها قول المتن (وعلى المؤجر في إجارة الذمة) ومنه ما يقع في مصرنا من قوله أو صلتى للمحل الفلاني بكذا غايته انه اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزوم فيها المسمى وإلا فاجرة المثل اه ع ش قول المتن (واعانة الراكب الخ) فلو قصر فيما يفعل مع الراكب فادى ذلك إلى تلفه أو تلف شئ منه فهل يضمن أو لافيه نظروا الأقرب الضمان اه ع ش (قوله والعرف الخ) عطف على الحاجة عبارة المغنى وتراعى العادة في كيفية الإعانة الخ اه (قوله فينيخ البعير لنحو امرأة وضعيف) بمريض أو هرم أو سمن مفراط ونحوها ولا يلزم إناخة البعير لقوى كما قال الماوردي فان كان على البعير ما يتعلق به لركوبه تعلق به وركب والاشبك الجمال بين أصابعه ليرقى عليها ويركب اه مغنى وكذا في البجيرى عن سلطان (قوله وان كان قويا) ظاهره انه لا خيار للمكرى ويفرق بين هذا وما تقدم في المريض من انه لا يلزمه حمله مريضاً بأنه يسير يتساح بمثله عادة اه ع ش (قوله لانحوا كل) أى كالشرب والنافلة (قوله ولا يلزمه) أى المكترى (قوله ولا قصر الخ) عطف على مبالغة (قوله وليس له التطويل) ولو كان عادته ذلك اه مغنى (قوله من فعل نفسه) ظاهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس وينبغى ان يقال ان لم يعلم المكري بحاله وقت الإجارة ثبت له الخيار اه ع ش (قوله بل للعقبة) أى المعتاد فيها النزول عبارة الروض مع شرحه والفرع على القوى النزول ان اعتد في العقاب الصعبة لا لراحة الدابة فلا يلزم فيها ان لم يعتد ولا في غيرها وان اعتد لا على الضعيف والمرأة وذوى المنصب إلا بالشرط للنزول أو لعدمه فلا يعتد به ماذكر بل يعتمد الشرط (قوله إن كان ذكراً) خرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وان قدرت على المشى لها فيه من عدم السترها اه ع ش عبارة المغنى ولا يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز قال المصنف وينبغى أن يلحق بهم من له وجاهة ظاهرة وشهرة يخل الخ اه (قوله ويجب الايصال الخ) عبارة النهاية وعليه إيصاله إلى أول البلد المكري إليها من عمراتها ان لم يكن سوروا إلى السور دون مسكنه قال الماوردي إلا ان كان البلد صغيرا تتقارب أقطاره فيرصله إلى منزله ولو استأجره لحمل حطب إلى داره واطلق لم يلزمه إطلاعه السقف وهل يلزمه إدخاله الدار والباب ضيق أو تفسد الإجارة قولان اصحهما اولهما ولو ذهب مستاجر الدابة بها والطريق آمن أى في الواقع حدث خوف فرجعها ضمن أو مكث هناك ينتظر الامن لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقد فرجع فيه أى الخوف لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن أى المؤجر الامن فوجهاً اصحها عدم تضمينه أى المستاجر اه وفي الروض وشرحه مثله قال الرشيدى قوله م ر ولو ذهب مستاجر الدابة الخ هذه عبارة العباب بأخرف وعبارة الانوار ولو كان الطريق آمناً والإجارة للذهاب والاياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع إلى ان ينجلي ولا يحسب من المكث فان رجع وسلمت الدابة من ذلك الخوف ولكنها أصابها آفة أخرى ضمن لان من صار متعباً لم يتوقف الضمان عليه على ان يكون من تلك الجهة انتهت (قوله إلى أول البلد) هذا إذا كانت الإجارة للركوب فقط اه رشيدى (قوله لا إلى مسكنه) هل الامر كذلك وان اطرده العرف بارادة مسكن المكترى اه سيد عمر عبارة ع ش وظاهر ان محل ذلك عند الاطلاق أو النص له على الايصال إلى منزله فيجب عليه لأنه من جملة ما استؤجر له وينبغى ان مثل النص ما وجرت العادة بايصال المكترى إلى منزله اه أى كافى من قول المتن (ورفع الحمل) أى على ظهر الدابة (وحطه) أى عن ظهره اه مغنى (قوله وشد أحد المحملين) إلى قوله وظاهر عبارته في النهاية والمغنى (قوله وشد أحد الخ) و(قوله واجرة دليل الخ) هما عطفان على رفع الحمل (قوله وحفظ متاع في المنزل)

ويجب الايصال إلى أول البلد المكترى إليها) عبارة الروض إلى العمران قال في شرحه إن لم يكن سوروا ولا أوصله إلى السور و قوله لا إلى مسكنه قال في شرح الروض قال الماوردي إلا ان كان البلد صغيرا تتقارب أقطاره فيوصله إلى المنزل اه شرح م ر (وحفظ متاع في المنزل) افصح في الروض بجعل هذا في التزام الحمل فقال وعليه في التزام الحمل الخ وهو لا ينافى كلام الشارح لأنه إذا استأجر منه دابة في الذمة للحمل فقد ألزمه الحمل فليتأمل وانظر متاع الراكب (في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتقيد بالمنزل والمنازل يخرج حال

أفصح في الروض بجعل هذا في التزام الحمل فقال و عليه في التزام الحمل الخ وهو لا ينافي كلام الشارح لانه اذا استاجر منه دابة في الذمة للحمل فقد الزمه الحمل فليتامل وانظر متاع الراكب اه سم (قوله في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتقييد بالمنزل والمنازل يخرج حال السير فليراجع سم على حج اقول علم حكمه من قوله وأجرة دليل وخفي الخ اه ع ش اقول وكذا علم من قوله في المنزل بالاولى (قوله وكذا نحو دلو الخ) عبارة المغنى والدلو والرشاء في الاستئجار للاستقاء كالظرف فيما مرو عبارة الروض مع شرحه ووعاء المحمول والة الاستقاء في اجارة الذمة لا العين على المؤجر اه قول المتن (في اجارة العين) لركوب او حمل اه معنى (قوله منها) عبارة المغنى من الانتفاع بالدابة اه (قوله المراد) اى التمكن (بالتخيلة) وليس المراد ان قبضها بالتخيلة لئلا يخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافعى هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها او قودها زاد النووى ولا يكفي ركوبها اه معنى زاد النهاية وتستقر الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة بالتخيلة في العقار وبالوضع بين يدي المستاجر وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة اه (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الخ) ان اريد تمكين يتحقق معه القبض الشرعى كافى قبض المبيع فسلم بخلاف ما اذالم يتحقق معه ذلك بان مكنه لا على وجه يعد به قبضا كان وجد مجرد الاذن في قبضها ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لمنطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع الخ عبارة شرح مرو لا تستقر الاجرة بمجرد التمكين حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضع يده عليها كما اقتضاه تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه سم وما نقله عن شرح مرو ليس في نسخنا منه لاهنا ولا فيما ياتى لكن ما ذكرته عنه انفا قد يفيد مفاده وكذا قد يشير قول الشارح الا ترى لما قرره فيه وفيما ياتى الخ الى ان مراده بالتمكين هنا الاحتمال الاول اى تمكين يتحقق معه القبض الشرعى فلا تخالف (قوله ولا ينافيه) اى قوله وان لم يضع الخ (قوله لذلك) اى استقرار الاجرة بما ذكره (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل و (قوله لتلف الخ) مقول القول و (قوله لما قرره) متعلق بقوله لا ينافيه و (قوله فيه) اى المبيع و (قوله فيما ياتى) اى في شرح ومتى قبض المكترى الدابة او الدار الخ (قوله وله) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وله) اى للمستاجر في اجارة العين و (قوله قبله) اى القبض اه ع ش (قوله المستاجر) نعمت المحل و (قوله له) اى للوصول الى ذلك المحل (قوله سلمها) ولا يردها معه الا باذن المالك اه معنى (قوله ولا يركبها) اى وان لم يلق به المشى و (قوله الا ان كانت جموحا) اى يعسر سوقها من غير ركوب فيركبها حينئذ ولا اجرة عليه اه ع ش (قوله لمن ياتى) اى في شرح يجوز ابداله في الاصح قوله فان فقد (قوله استصحابها) اى حيث يذهب اه معنى (قوله بالنسبة)

السير فليراجع (قوله في المتن) وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة الخ) عبارة شرح الروض لانها اذا وردت على العين فليس عليه الاتسليم الدابة بما يحتاج اليه في عملها من بر ذعة ونحوها اه (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكين كاف الخ) ان اريد تمكين يتحقق معه القبض الشرعى كافى قبض المبيع فاستقرار الاجرة فيما ذكر مسلم بخلاف ما اذالم يتحقق معه القبض كذلك بان مكنه لا على وجه يعد به قبضا في البيع بان وجد مجرد الاذن في قبضه ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لمنطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة او الدار او أمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا لو اكرى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه اه وزاد الشارح هناك ان كقبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه وسيأتى مع ما يتعلق به (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكين كاف الى قوله ولا ينافيه تعليلهم الخ) عبارة شرح مرو لا تستقر الاجرة بمجرد التمكين حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضع يده عليها كما اقتضاه تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه (قوله وله قبله ايجارها من المؤجر الخ)

وكذا نحو دلو ورشاء في استئجار الاستقاء لا اقتضاء العرف ذلك كله (وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة بين المكترى والدابة) فلا يلزمه شئ مما مر لانه لم يلزم سوى التمكين منها المراد بالتخيلة وظاهر عبارته ان مجرد التمكين كاف في استقرار الاجرة بمضى مدة الاجارة ان قدرت المنفعة بوقت وبمضى مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل وان لم يضع يده عليها ولا ينافيه تعليلهم لذلك بقولهم لتلف المنفعة تحت يده كالمبيع اذا تلفت تحت يد المشتري لما قرره فيه وفيما ياتى ان عرضه عليه كقبضه له وله قبله ايجارها من المؤجر كما صححه في الروضة هنا من غيره واذا وصل المحل المعين المستاجر له سلمها لمن ياتى فان فقد استصحابها ولا يركبها الا اذا كانت جموحا كالوديعة (وتنسخ اجارة العين) بالنسبة للمستقبل

كما ياتي وذكرها هنا لضرورة التقسيم (تلف الدابة) مثلا المستأجرة ولا تبدل لفوات المعقود عليه وبه فارق ابدالها في اجارة الذمة ولو كان تلفها أثناء الطريق استحق مالها القسط (١٧٠) من الاجرة بخلاف ما لو تلف العين المستأجرة لحملها أثناء الطريق أخذ من

قولها لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه بمحضرة المالك او في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما له ولو اكتر اخل جرة فانكسرت في الطريق لاشيء له والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلما لظهور اثره على المحل والخل لا يظهر اثره على الجرة اه قال بعضهم وبما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور اثره على المحل ولو ابراه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد لم يرجع المكترى عليه بشيء ولو اقر بعد دفع الاجرة بانه لاحقه على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجعها لانه انما اقر بناء على الظاهر من صحة العقد (ويثبت الخيار) على التراخي على القول المعتمد لان الضرر يتجدد بمرور الزمان (بعيها) المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما اثر في المنفعة تأثرا يظهر به تفاوت اجرتها ككونها تعثر او تتخلف عن القافلة لا خشونة مشيها كما جزما به لكن صوب الزركشي قول ابن الرفعة انه كصعوبة ظهرها عيب ولا تخالف لقولهم

الى قوله واختار السبكي في النهاية الا قوله قال بعضهم وقوله ولو ابراه الى ولو اقر (قوله كما ياتي) اي في فصل لا تنسخ اجارة بعذر (قوله لضرورة التقسيم) اي فلا يعد مكررا (قوله تلفها) اي الدابة (قوله بخلاف ما لو تلفت العين الخ) اي فلا شيء له و ظاهره انه لا فرق بين ان يكون مالك العين معها وان لا يكون وهو لا يخالف ما استند اليه في قوله اخذ من قولها الخ لما ذكره بعد من ان الخياطة يظهر اثرها على المحل اه ع ش (قوله اخذ من قولها الخ) راجع لمسئلة تلف العين فقط لكن قوله ولما ولو اكتر اخل جرة الخ هو المأخذ فقط (قوله او في ملكه) اي المالك (قوله لاشيء له) اي من الاجرة ثم ان قصر حتى تلفت ضمنها والا فلا ومن التقصير ما لو علم المكري عجز الدابة عن حمل مثل ما حمل عليها فتلف بسبب عجزها ومن ذلك عثارها اه ع ش (قوله اه) اي قول الشيخين (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة) انظر ما لو وهبه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه واقبضها له ثم تقايلا سم على حج اقول القياس الرجوع كالو هبت المرأة صداقها للزوج ثم فسخ النكاح اه ع ش (قوله ولو اقر) اي المستأجرو (قوله بناء على الظاهر) يؤخذ منه جواب حادثة تسئل عنها وهي ان شخصا اقر بان لزيد عليه كذا من الدراهم ثم ادعى انه انما اقر بذلك بناء على ظن صحة العقد الذي جرى بينهما وادعى انه يشتمل على الربا واقام بذلك بينة واراد اسقاط الزيادة وانه انما يلزمه مثل ما قبضه منه او قيمته وهو انه يقبل منه ذلك عملا بالبيعة ولا ينافيه اقراره لانه انما بناه على ظاهر الحال من صحة العقد اه ع ش (قوله على التراخي) الى قوله واختار السبكي في المغنى الا قوله ككونها الى لا خشونة وقوله عملا الى ولو لم يجد (قوله لان الضرر) اي بسبب هذا العيب الحاصل اه رشدي (قوله والحادث) اي لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه اه سم (قوله لتضرره) اي بالبقاء (قوله وهو) اي العيب هنا (قوله تفاوت الاجرة) اي لا القيمة لان مورد العقد المنفعة اه مغنى وشرح روض (قوله لا خشونة مشيها) والمراد بالخشونة اتعاب راكبها كان تحول في منطفات الطريق مثلا ليخالف صعوبة ظهرها اه ع ش (قوله لكن صوب الزركشي الخ) معتمد اه ع ش (قوله انه) اي كون مشيها خشنا (قوله عيب) خبر ان (قوله ولا تخالف) اي لا مخالفة بين قول الشيخين هنا وبين قول ابن الرفعة والزركشي (قوله لقولهم الخ) علة لنفي التخالف (قوله وعليه) اي خشونة يخشى منه السقوط (يحمل الثاني) اي قول ابن الرفعة والزركشي اي ويحمل قول الشيخين على ما لا يخشى منه السقوط في البيع الخ عبارة النهاية ولا ينافي ذلك عدم له في البيع عيا فقد اجاب الشيخ بان المعدود ثم ليس مجرد الخشونة بل خشونة يخشى منها السقوط اه وعبارة المغنى وجمع بين ما هنا وبين ما هناك اي في عيب المبيع بان المراد هنا خشونة لا يخاف منها السقوط بخلافه هناك اه (قوله واذا علم بالعيب) اي المقارن (قوله بعد المدة) اي بعد انقضاء (قوله وجب الخ) اي فاق الخيار ووجب الخ (قوله او في اثائها) عطف على بعد المدة (قوله وفسخ) عطف على علم المقدر بالعطف (قوله وتردد السبكي الخ) عبارة المغنى ويتجه كما قال الغزي وجوبه فيما مضى كافي كل المدة اه (قوله ورجح الغزي الخ) معتمد اه ع ش (قوله

وفرق شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله بين ذلك وعدم الصحة في نظيره من البيع بان تسليم المعقود عليه هنا انما يتاقي باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح اجارته (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد الخ) انظر ما لو وهبه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه واقبضها له ثم تقايلا (قوله والحادث) اي لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه (قوله لا خشونة مشيها الخ) كذا شرح مر (قوله وتردد السبكي الخ) كذا ش مر

في البيع انه عيب ان خشي منه السقوط وعليه يحمل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش او في اثائها وفسخ بما وجب لما مضى وان لم يفسخ لم يجب للمستقبل وتردد السبكي فيما مضى ورجح الغزي وجوبه (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا يتلفها (بل يلزمه ابدال) لانه لا يثبت فيها الا التسليم فاذا لم يرض بالمعيب رجع لما فيها فان عجز عن ابدالها تخير المستأجر كما عثه الاذرعى

ويختص المستاجر بما تسلمه فله ايجارها ولا يجوز ابدالها الا برضاها ويقدم بمنفعتها على الغرماء (والطعام المحمول ليؤكل) في الطريق اذالم يعترض في العقد لابداله ولا اعدمه (يبدل إذا اكل في الاظهر) عملا بمقتضى اللفظ (١٧١) لتناوله حمل كذا إلى كذا وكانهم انما قدموه

على العادة انه لا يبدل لعدم اطرادها ولو لم يجده فيما بعد محل الفراغ بسعره فيه ابدل قطعاً واختار السبكي انه لا يجوز الابدال الا ان شرط قدر ايعلم انه لا يكفيه واذا قلنا لا يبدل فلم ياكل منه شيئاً فهل للمؤجر مطالبة بتقص قدر اكله الذي بحثه السبكي فيما اذالم يقدره وحمل ما يحتاجه ان له ذلك لانه العرف وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك اتباعاً للشرط ثم مال إلى انه كالاول واعتمده الاذرعى وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليوصل فيبدل قطعاً وبقوله إذا اكل ما تلف بسرقة أو غيرهما فيبدل قطعاً على نزاع فيه وبفرضه الكلام في الما كوال المشروب فيبدل قطعاً لانه العرف

﴿فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريباً وكون يد الاجير يدا مائة وما يتبع ذلك﴾ (يصح عقد الاجارة) على العين (مدة تبقى فيها) تلك (العين) بصفاتها المقصودة كما هو ظاهر (غالباً) ليوثق باستيفاء المعقود عليه ولا يتقدر بمدة اذ لا توقيف فيه بل يرجع فيه لاهل الخبرة فيؤجر القن ثلاثين سنة والداية عشرين سنين والثوب

بما تسلمه اى عن الاجارة في الذمة اهمغنى (قوله فله) اى للمستاجر (قوله ولا يجوز) اى للمؤجر (قوله) و يقدم الخ) اى المستاجر فيما لو افلس المؤجر اهمغنى قول المتن (والطعام المحمول) ولو حمل التاجر متاعاً لبيعه في طريقه فباع بعضه ففي فروع ابن القطان يحمل على العرف ويتجه ان يقال هو مثل الزاد اهـ والوجه الاول اهمغنى (قوله إذا لم يتعرض الخ) فان شرط شيء اتبع مغنى ونهاية قول المتن (يبدل الخ) ظاهره وإن لم يحتاج اليه بان كان قرياً من مقصده ولو قيل بانه لا يبدل الا إذا كان يحتاج اليه قبل وصول مقصده لم يكن بعيداً وكذا يقال فيما لو اكل بعضه اهـ عـش (قوله عملاً بمقتضى الخ) عبارة المغنى كسائر المحمولات إذا باعها او تلفت اهـ (قوله بمقتضى اللفظ) اى لفظ عقد الاجارة (قوله لتناوله) الضمير يرجع إلى اللفظ قاله الكردى ويظهر ان الضمير راجع للطعام المحمول و (قوله حمل كذا الخ) فاعل للتناول (قوله وانما قدموه الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله حمل كذا) اى وما اكل لا يصدق عليه انه حمل إلى المحل المعين اهـ عـش (قوله انما قدموه) اى مقتضى اللفظ اهـ كردى (قوله انه لا يبدل الخ) بيان للعادة و (قوله لعدم الخ) متعلق بقوله انما قدموه الخ (قوله ولو لم يجده الخ) عبارة المغنى محل الخلاف إذا كان يجد الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذي هو فيه والا بديل قطعاً اهـ (قوله بسعره فيه) اى محل الفراغ اى بان لم يجده فيما بعده اصلاً او جده بزيادة عليه قدر الاتيان به (قوله وإذا قلنا لا يبدل الخ) اى بان تعرضاً في العقد لعدم ابداله عبارة النهاية ولو شرط قدر اكله منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس للمؤجر مطالبة بتقص قدر اكله اتباعاً للشرط ويحتمل ان له ذلك للعرف لانه لم يصرح بحمل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذى اليه نميل اهـ قال عـش قوله فالظاهر كما قاله السبكي الخ معتمد اهـ (قوله الذى بحثه الخ) مبتدا وخبره ان له ذلك والجملة جواب الاستفهام (قوله وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك) اعتمده النهاية كاسر انقاً (قوله انه كالاول) اى ان المقدّر كغيره في ان للمؤجر مطالبة المستاجر بالنقص (قوله وخرج) الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله على نزاع فيه (قوله ما حمل ليوصل) اى فتلف كله او بعضه قبل الوصول اهـ عـش (قوله ما تلف الخ) اى كله او بعضه اهمغنى (قوله فيبدل قطعاً) فلم يبدل في المسائل المذكورة لم يسقط من الاجرة شيء لانه لم يوجد من المكربى مانع اهـ عـش (قوله ويفرض الكلام الخ) عطف على بقوله الخ

﴿فصل في بيان غاية المدة الخ﴾ (قوله في بيان غاية المدة) اسطة المغنى لفظه الغاية ولفظ التقريب ولعله هو الاول (قوله التي الخ) نعت للمدة و (قوله تقريباً) راجع للغاية (قوله وما يتبع ذلك) اى كيان من يستوفى المنفعة وجواز ابدال مستوف ومستوفى به دون مستوفى منه معين وغير ذلك قول المتن (مدة) اى معلومة اهمغنى قول المتن (تبقى فيها العين الخ) فلو اجره مدة لا تبقى اليها غالباً فهل تبطل في الزائد فقط سم على حج اقول القياس نعم وتفرق الصفة ثم رايته في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائز بطلت في الزائد فقط انتهت وعليه فلو اختلف ذلك وبقيت على حالها إلى تمام المدة المقدرة في العقد فالذى يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطان في الزيادة انما كان لظن تبين خطؤه اهـ عـش (قوله ولا يتقدر) اى المدة التي تبقى فيها العين غالباً (قوله اذ لا توقيف فيه) اى لم يات في القرآن والحديث الصحيح تقديره اهـ كردى (قوله فيه) اى في قدر تلك المدة عبارة المغنى والمرجح في المدة التي تبقى فيها غالباً إلى اهل الخبرة اهـ (قوله فيؤجر القن الخ) اى والدار اهمغنى (قوله اوسنة) اى على ما يلبق بكل منها نهاية ومغنى وكان الاولى للشارح ان يذكره ليظهر قوله الاتى وقولهم الخ (قوله ان ذكر ذلك القدر) اى قوله فيؤجر القن عشرين سنين الخ (قوله وانما ذكروه الخ) عطف على ان ذكر ذلك الخ (قوله من حينئذ) اى بعد بلوغه

﴿فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة الخ﴾ (قوله في المدة التي تبقى فيها العين) فلو اجره مدة لا تبقى

سنتين او سنة والارض مائة سنة أو اكثر كذا قاله كالجهور وقولهم على ما يلبق بكل يعلم به ان ذكر ذلك القدر للتمثيل لا للتقييد وان ما ذكره من المدد لا يحسب جميعه من حين عقد الاجارة لانه يلزم عليه في القن مثلاً إذا بلغ تسعين سنة مثلاً يؤجر ثلاثين سنة من حينئذ وليس كذلك إذ العين لا تبقى هنا غالباً سنة فضلاً عما زاد عليها

وانما المراد حسابان ماضى من الولادة ومدة الاجارة فان بلغ المجموع ثلاثين جازوا الا فلا ثم هذا ظاهر فيما قبل الثلاثين والافقياس ما ياتى انه لا يعطى من الزكاة حينئذ الا لسنة لان (١٧٣) العمر الغالب قد مضى انه هنا كذلك لان ما يغلب فيه بقاء العين قد مضى فان قلت فلم

اعتبروا العمر الغالب ثم لا هنا قلت لان الكلام ثم في مطلق البقاء وهنا في بقاء مخصوص وهو ما اشرت اليه بقولى بصفتها المقصودة وقال الشيخ ابو حامد يجوز في القرن ستون سنة اى هى منتهاها وكذا الاقايى لخبر الترمذى اعمار امة ما بين الستين الى السبعين اى الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كيج فيه مائة وعشرين وفى الدابة عشرون والدار مائة وخمسون والارض خمسمائة فاكثر وجوز فى الشامل كالقفال بلوغها فيها ألفا واعترض بما مر فى البيع انه لا يجوز التأجيل به البعد بقاء الدنيا اليها ويجرى ذلك فى الوقف لكن ان وقع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف بان توقفت عمارته على تلك المدة الطويلة لا للموقوف عليهم كما بينته فى كتاب حافل سميت بالتحاف ببيان حكم اجارة الاوقاف واصطلاح الحكماء على انه لا يؤجر اكثر من ثلاث سنين لئلا يندرس استحسان منهم وان رد بان لا معنى له على انه لم ينقل عن مجتهد شافعى منهم وانما اشرت طنا ذلك لفساد الزمان بغلبة

التسعين (قوله وانما المراد حسابان ماضى الخ) محل نظر بل الذى يظهر اخذ من كلامهم فى الزكاة ان المدار على العمر الغالب فالعبد الذى عمره عشرين سنة لا مانع من استحجاره خمسين سنة والذى عمره اربعون لا يستاجر اكثر من عشرين فاذا بلغ الستين لم يستاجر الا سنة فليتامل سيد عمر وسم وفى البجيرى عن القليوبى والحلبى مثله وسيد الشارح عن الشيخ اى حامد ما يوافقه بل المراد المذكور بخالف المتن مع قول الشارح بل يرجع فيه الخ (قوله ثم هذا) اى المراد المذكور (قوله فقياس الخ) مبتدا خبره قوله انه هنا كذلك اه كردى (قوله انه لا يعطى الخ) بيان لما ياتى (قوله حينئذ) اى بعد العمر الغالب اه كردى (قوله انه هنا كذلك) اى ان العبد لا يؤجر بعد بلوغ الثلاثين الا سنة كما يصرح بكون المراد هذا سابق كلامه ولا حقه لكن لا ينتج تعليله بقوله لان ما يغلب الخ كما هو ظاهر (قوله ثم) اى فى الزكاة (لا هنا) اى فى الاجارة (قوله) وهنا فى بقاء مخصوص الخ (فيه ان الغالب بقاء القرن الى خمسين بصفتها المقصودة فلا يتم ما ذكره فارقا (قوله وكذا الاقايى) اى قوله وفى الدابة الخ المعطوف على فى القرن الخ (قوله فيه) اى ايجار القرن (قوله) بلوغها فيها) اى بلوغ المدة فى اجارة الارض (قوله ويجرى ذلك) اى ما فى المتن من صحة الاجارة مدة البقاء غالبا اه كردى عبارة المغنى «تنبيه» قضية اطلاق المصنف انه لا فرق فى ذلك بين الوقف والطلاق وهو المشهور اه (قوله لكن ان وقع على وفق الحاجة الخ) «فرع» وقع السؤال عمالوا استاجر دارا موقوفة وهى منهدمة مدة طويله هل تراعى اجرتها باعتبار حالتها الان او باعتبار حالتها بعد العمارة فيه نظر والاقرب انه يفرض بناؤها على الصفة التى يؤول امرها اليها بالعمارة عادة ثم يعتبر اجرة مثلها معجلة وهى دون اجرة مثلها لو قسطت على الاشهر او السنين بحيث يقبض من آخر كل قسط ما يحضه وانما اعتبرنا تلك الصفة لان الغرض من ايجارها كذلك ان تبني بالاجرة المعجلة ولو اعتبرت اجرة مثلها بتلك الحالة التى هى عليها الان كان اضااعة للوقف لانها انما يرغب فيها كذلك باجرة قليلة جدا اه ع ش وفيه وقفة ظاهرة فان فيما روجه تسوية بين حالتى خراب وعمارة عرضة واحدة ولا احسب ان احدا يوجب اجرة فليراجع (قوله واصطلاح الحكماء الخ) مبتدا (قوله استحسان الخ) خبره (قوله استحسان منهم الخ) وبمقتضى اطلاق الشيخين افى الودرحمته الله تعالى ويحمل قول القائل بالمنع فى ذلك كالا ذرعى على ما اذا غلب على الظن اندراس اسم الوقف وتملك العين بسبب طول مدتها اى انها بقاء ع ش قوله م وبمقتضى اطلاق الشيخين الخ اى من الصحة حيث اقتضت المصلحة ذلك اه (قوله وان رد) اى ذلك الاصطلاح وكذا الضائرا لاربعة الاتية (قوله وانما شرتنا ذلك) اى الوقوع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف (قوله وايضا) فى الموضوعين عائد الى قوله لفساد الزمان الخ وتعليل للاشراط (قوله فشرطها) اى اجارة الوقف (قوله) وقدم المدة الخ (الواو) حاله اه كردى (قوله فقيها) اى اجارة الوقف مدة بعيدة (قوله وسيأتى انه يتبع) الى المتن فى المغنى وكذا فى النهاية الا انه عقب مسئلتى الاقطاع ومنذور العتق بما نصه وفى كل منهما نظر ظاهر والوجه فيهما صحة الاجارة فيما زاد على السنة فاذا سقط حقه من الاقطاع فى الاولى بطلت واذا عتق فى الثانية فكذلك لا سيما وقد يتاخر الشفاء عن مدة الاجارة اه واعتمده سم وع ش كما ياتى وقال الرشيدى قوله م والوجه فيهما صحة الاجارة اى سواء كان اقطاع تملك او ارفاق كما ياتى اه (قوله والابطال فى الزائد) بخلاف مالو آجره مدة لا يبلغ فيها بالسن وان احتمل بلوغه بالاحتلام لان الاصل بقاء الصبا اه مغنى (قوله لا يؤجر

اليها غالبا فهل تبطل فى الزائد فقط (قوله وانما المراد حسابان ماضى من الولادة ومدة الاجارة الخ) هذا بعيد من عبارتهم وما المانع من ايجار عبد بلغ خمس عشرة سنة مثلا ثلاثين سنة مثلا لانه يبقى اليها غالبا (قوله وتقويم المدة المستقبلية البعيدة صوب) قد يقال مجرد الصعوبة لا يقتضى الامتناع (قوله

الاستيلاء على الوقف عند طول المدة وايضا فشرطها فى غير ناظر مستحق وحده ان يكون باجرة المثل وتقويم المدة المستقبلة البعيدة صوب وايضا فقيها منع الانتقال للبطن الثانى وضياع الاجرة عليهم غالبا اذا قبضت وسيأتى انه يتبع شرط الواقف ان لا يؤجر الا سنة مثلا وان الولى لا يؤجر موليه او ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسن والابطال فى الزائد ومراى الراهن لا يؤجر

المرهون لاجنبى الامدة لتجاوز حلول الدين ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كانه البدر ابن جماعة عن المحققين وبحث

البقينى في منذور عتقه
بعد سنة من شفاء مريضه
انه لا يجوز اجارته اكثر منها
لثلا يؤدى الى دوامها عليه
بعد عتقه لما ياتى انها لا
تنفسخ بطرق العتق (وفى
قول لا يزداد) فيها (على سنة)
مطلقا لا تدفع الحاجة بها
وقول السرخسى انه
المذهب فى الوقف شاذ بل
قيل غلط (وفى قول) لا يزداد
على (ثلاثين) سنة لان
الغالب تغير الاشياء بعدها
ورد بان ذكرها فى النص
للتمثيل واذا زيد على سنة لم
يجب بيان حصة كل بل
توزع الاجرة على قيمة منافع
السنين ومر بيان اقل ما
يؤجر له العقار وقد لا يجب
تقدير المدة كما ياتى فى سواد
العراق وليس مثله ايجار
وكيل بيت المال اراضيه
لبناء او زرع من غير تقدير
مدة بل هو باطل اذ لا مصلحة
كلية يغتفر لاجلها ذلك
وكاستجار الامام من بيت
المال للاذان اولذى للجهاد
وكالاستجار للعلو للبناء او
اجراء الماء (وللسكرى
استيفاء المنفعة بنفسه
وبغيره) الامين لانها ملكه
فان شرط عليه ان يستوفى
بنفسه فسد العقد كالشرط
على مشتر ان لا يبيع
(فيركب ويسكن) ويلبس
(مثله) فى الضرر اللاحق
للعين ودونه بالاولى لان
ذلك استيفاء للنفعة

المرهون الخ) اى بغير اذن المرتها (قوله ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز
ايجار الاقطاع مدة تبقى فيه غالباً وان احتمل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة او لم يعلم بقاء
المؤجر تلك المدة لانه يستحق فى الحال والاصل البقاء فان رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة
انفسخت فى الباقي مر اه سم على حج وم ذلك الارض المرصدة على المدرس والامام ونحوهما اذا كان
النظر له فان اجرها مدة ومات قبل تمامها تنفسخ الاجارة فى الباقي اه ع ش (قوله فى منذور عتقه الخ)
اى فيمن نذر سيده ان يعتقه اذا مضت سنة بعد شفاء مريضه (قوله انه لا يجوز اجارته اكثر منها) المتجه جواز
الايجار اكثر من سنة فاذا مضت سنة بعد الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت فى الباقي
وفارق ما ياتى بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه ثم سم وع ش ورشيدى (قوله مطلقا) اى فى
الواقف والطلق (قوله السرخسى) بفتحيتين فسكون المعجمة نسبة الى سرخس مدينة بخراسان انتهى لب
للسيوطى اه ع ش (قوله بان ذكرها) اى الثلاثين (قوله واذا زيد) الى المتن فى النهاية الا قوله ومر الى
وقد (قوله لم يجب بيان حصة كل) اى كل سنة كمالواستاجر سنة لا يجب تقدير حصة كل شهر اه نهاية
(قوله ومر) اى فى اوائل فصل يشترط كون المنفعة معلومة (قوله وقد لا يجب) الى المتن فى المغنى الا قوله وليس
الى وكاستجار الخ (قوله وليس مثله) اى مثل ماسياتى من ايجار عمر رضى الله تعالى عنه سواد العراق من غير
تقدير مدة بل على التأييد (قوله اراضيه) اى بيت المال (قوله بل هو باطل) يرد عليه اقطاع التملك
وكذا عقد الجزية على الاصح انه عقد اجارة (قوله وكاستجار الامام) (قوله وكالاستجار الخ) معطوفان
على قوله كما سياتى قول المتن (وللسكرى الخ) عبارة المغنى والمنفعة المستحقة بعقد الاجارة يتوقف استيفاءها
على مستوف ومستوفى منه وبه وفيه و اشار الى الاول بقوله وللسكرى الخ والى الثانى بقوله وما يستوفى منه
الخ والى الثالث بقوله وما يستوفى به الخ وسكت عن المستوفى فيه وحكمه انه يجوز ابداله اه قول المتن
(وبغيره) اى الذى مثل السكرى او دونه كما ياتى (قوله الامين) الى قوله وفيه نظر فى المغنى والى قول
المتن وما يستوفى منه فى النهاية قول المتن (فيركب الخ) اى يركب فى استجار الدابة للركوب مثله ضخامة
ونحافة وطول او عرض او قصر او من دونه فيما ذكر اه معنى (قوله ويلبس مثله) ودونه وينبغي فى اللابس

ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز ايجار الاقطاع مدة يبقى فيها غالباً وان احتمل
رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة او لم يعلم بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق فى الحال والاصل البقاء فان
رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة انفسخت فى الباقي ويؤيد ذلك ايجار البطن الاول فانه يحكم بصحته
وملكهم جميع الاجرة وجواز تصرفهم فيها وان لم يعلم بقاؤهم تلك المدة فان ماتوا قبل فراغها انفسخت فى الباقي
مر (قوله وبحث البقينى فى منذور عتقه بعد سنة من شفاء مريضه) اى نذر ان يعتقه اذا مضت سنة من شفاء
مريضه (قوله انه لا يجوز اجارته اكثر منها الخ) المتجه خلافة وجواز الايجار اكثر من سنة فاذا مضت سنة بعد
الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت فى الباقي وفارق ما ياتى فيها اذا اجر عبده ثم اعتقه
انه تستمر الاجارة بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه ثم وما يؤيد ذلك ان من اجر مدة لا يملك المنفعة الا
فى بعضها صح وتفرقت الصفقة كالمواضع وما ملكه غيره وما هنا لا يزيد على ذلك ان لم ينقص عنه فكيف يحكم
بعدم صحة الايجار وما يؤيده ايضا ان الشفاء قد يتاخر عن النذر سنين فقد تمتع ايجار الاكثر بمجرد
الاحتمال مر (قوله انه لا يجوز الخ) كذا شرح مر (قوله لما ياتى انها لا تنفسخ بطرق العتق) هذا للتخريج
ممنوع والفرق ان سبب العتق يقدم على الايجار هنا لا ياتى وسياتى فى شرح قول المصنف ولو اجر عبده
ثم اعتقه قول الشارح وخرج ثم اعتقه ما لو علق عتقه بصفة ثم اجره ثم وجدت الصفة أثناء مدة الاجارة فانها
تنفسخ لسبق استحقاق العتق على الاجارة انتهى وظاهر صحة الايجار ثم انفساخه وان علم وجود الصفة
فى المدة وسياتى التنبيه مناعلى ذلك هناك (قوله وكاستجار الامام) عطف على كما ياتى ش (قوله كالشرط
على مشتر ان لا يبيع) كذا شرح مر قال ابن الرفعة وقد يفرق بان للمؤجر ضمان لا يكون ماله لا تحت

المستحقة من غير زيادة (ولا يسكن حداً أو) لا (تصاراً) إذ لم يكن ذلك لزيادة الضرر قال جمع الا اذا قال لتسكن من شئت

المائلة في النظافة اه معنى (قوله كازرع الخ) اى قياسا عليه والوجه في ازرع ماشئت التقييد بالمعتاد في مثل تلك الارض وقياسه هنا التقييد بالمعتاد في مثل تلك الدار فلعن التنظير في تنظير الاذرعى باعتبار اطلاقه سم وعش (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية ويرد بان الاصل خلافه اه اى فيسكنهما حينئذ عش (قوله ولا يجوز الخ) فرع في فتاوى السيوطى رجل استاجر بيتا مرخما على أن يسكنه خاصة واقبض الاجرة فوضع فيه كنانا واحترق البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضمنه فهل بقيمته أو ببناء مثله وهل تنفسخ الاجارة وهل له الرجوع باجرة بقية المدة الجواب إن كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب اليه من نار أو قدها وجرت إلى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقا وإن كان غير منسوب اليه فضمانه على من نسب اليه الحريق فان كان الاستئجار لا انتفاع مطلقا فليس المستاجر طريقا في الضمان او للسكنى خاصة فهو ممتد بوضع الكتان فيصير بذلك غاصبا وطريقا في الضمان والقرار على ما نسب اليه الحريق وعلى كل تنفسخ الاجارة ويرجع باجرة بقية المدة او يحاسبها بما يلزمه ثم ذكر خلافا في أنه يلزمه بناء مثلها او قيمتها ونقل الاول عن فتاوى النووى ونص الشافعى واعتمده ولكن المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى وغيره وجوب القيمة في أمثال ذلك اه سم (قوله ولا يجوز ابدال حمل الخ) أى بغير معاوضة كما يأتى (قوله لا يتفاوت الضرر) بل وقضية قول المتن مثله عدم التجاوز ولو كان ضرر المبدل به أخف من المسمى في العقد لا اختلاف الجنس اه ع ش وقوله بل وقضية قول المتن مثله الخ أى بقطع النظر عن تقييده بقوله في الضرر اللاحق للعين الخ (قوله قيد) الى قوله وأفردي معنى (قوله ويجوز عند عدمهما الخ) ينبغى اعتبار رضاه مع التعيب لما ذكر خلاف ما يوهمه صنيعة اه سم (قوله كامر) أى قيل الفصل قول المتن (كثوب وصبي) وكالا غنام المعنية للرضعى سم وكردى قول المتن (والارضاع) أى أو التعلم معنى وسم (قوله لفعل الارضاع) عبارة المغنى لاجل الارضاع اه وهى احسن (قوله بان التزم الخ) انما قيد به لبيان محل الخلاف لما يأتى من قوله وفي ملتزم في الذمة كما قدمته أمالو استاجر الخ (قوله وأفرد الضمير) أى في عين

يدمن رضاه بخلاف البائع كذا في شرح الروض وقد يقال لو صح هذا لزم امتناع ايجاره (قوله كازرع ماشئت) الوجه في ازرع ماشئت التقييد بالمعتاد في مثل تلك الارض وقياسه هنا التقييد بالمعتاد في مثل تلك الدار فلعن التنظير في نظر الاذرعى باعتبار اطلاقه (قوله ونظر فيه الاذرعى بان مثل هذا الخ) ويرد بان الاصل خلافه ش (فرع) في فتاوى السيوطى استاجر بيتا مرخما على أن يسكنه خاصة واقبض الاجرة فوضع فيه كنانا واحترق البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضمنه فهل بقيمته أو ببناء مثله وهل تنفسخ الاجارة وهل له الرجوع باجرة بقية المدة الجواب ان كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب اليه من نار أو قدها وجرت إلى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقا وإن كان غير منسوب اليه فضمانه على من ينسب اليه الحريق وهل يكون المستاجر طريقا في الضمان ينظر فان كان استاجر لا انتفاع مطلقا فلا او للسكنى خاصة فهو ممتد بوضع الكتان فيصير بذلك غاصبا كما ذكره الاصحاب فيما اذا اكترى ليسكن فاسكن حداد أو قصار أو إذا صار غاصبا صار طريقا في الضمان والقرار على من ينسب اليه الحريق وعلى كل تنفسخ الاجارة ويرجع باجرة بقية المدة أو يحاسبها بما يلزمه ثم ذكر خلافا في أنه يلزمه بناء مثلها او قيمتها ونقل الاول عن فتاوى النووى ونص الشافعى واعتمده لكن المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى وغيره وجوب القيمة في أمثال ذلك وقضية جوابه صحة الاجارة إذا شرط ان يسكنه خاصة وهو ممنوع إلا ان اراد بان يسكنه خاصة منعه من ان يخزن فيه من غير سكنى (قوله ويجوز عند عدمهما لكن برضا المكترى) ينبغى اعتبار رضاه مع التعيب لما ذكر خلاف ما يوهمه صنيعة (قوله وصبي) أى ويجب تعيين الصبي برؤيته أو وصفه على ما في الحاوى انتهى (قوله بان التزم في ذمته خياطة أو ارضاع موصوف ثم عين) تقدم في شرح قول المصنف والحضانة الخ (قوله وأفرد الضمير) اى في عين لان القصد التنويع قال ابن هشام في قول الالفية في اول باب المعرفة والنكرة وغيره معرفة بعد ان ذكر انه اورده عليه انه افرد الضمير في غيره مع عوده على شيئين مانصه وافرده الضمير على المعنى كما تقدم بالاشارة إذا

كازرع ماشئت ونظر فيه الاذرعى بان مثل هذا إنما يراد به التوسعة لا الاذن في الاصرار وفيه نظر ولا يجوز ابدال حمل باركاب ونحو قطن بجديد وحداد بقصار والعكوس وان قال الخبراء لا يتفاوت الضرر (وما يستوفى منه كدار ودابة معينة) قيد للدابة فقط لما قدمه ان الدار لا تكون الا معينة (لا يبدل) اى لا يجوز ابداله لأنها المعقود عليه ومن ثم انفسخ العقد بتلفهما وتخير بعيبهما أما في اجارة الذمة فيجب الابدال لتلف او تعيب ويجوز عند عدمهما لكن برضا المكترى لأنه بالقبض اختص به كما مر (وما يستوفى به كثوب وصبي عين) الاول (للخياطة) الثانى لفعل (الارضاع) بان التزم في ذمته خياطة او ارضاع موصوف ثم عين وافرده الضمير

المثنى شاذ (يجوز ابداله) بمثله

(في الاصح) وان ابى الاجير
لانه طريق للاستيفاء لا
معقود عليه فاشبه الراكب
والمنازع المعين للحمل وانتصر
للمقابل بانه الذي عليه
الاكثرون وبانه كالمستوفى
منه بجامع وجوب تعيين
كل وما وجب تعيينه لا يجوز
ابداله وبان القفال حكى
الاجماع في الزمت ذمتك
خيطة هذا على انه يتعين
ومحل الخلاف في ابداله بغير
معاوضة والاجاز قطعاً كما
يجوز لمستاجر دابة أن
يعاوض عنها بسكنى دار
وفي ملتزم في الذمة كما قدمته
امالو مستاجر لمل معين فيجوز
ابداله بمثله قطعاً ويجوز
ابداله المستوفى كطريق
بمثله مسافة وامن وسهولة
او حوزة بشرط ان لا يختلف
محل التسليم اذ لا بد من بيان
موضعه على ما نقله القمولى
واعتمده ورد بقول الروضة
لو استاجر دابة ليركبها الى
موضع فحسن صاحب
التقريب له ردها الى المحل
الذى سار منه ان لم ينه
صاحبها وقال الاكثرون
ليس له ردها بل يسلمها ثم
لو كيل المالك ثم الحاكم
تم الامين فان لم يجد ردها
للضرورة اه ومرفى شرح
قوله وتارة بعمل ما يعلم منه
انه انما وجب بيان محل

اه عرش (قوله لان القصد التسوية) يراجع وفي كلام ابن هشام ما يؤخذ منه الجواب عما هنا بانه افراد
ضمير عين على المعنى اى عين ذلك او المذكور مثلاً وهو نظير قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه
لافتدوا به اى بذلك وعلى هذا الجملة عين صفة للمعطوف والمعطوف عليه اه سم (قوله فاندفع الخ)
الاندفاع يتوقف على عدم شذوذ الافراد بقصد التسوية مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من الشبهة
اه سم (قوله ما قيل الخ) وعن قال به المعنى (قوله وان ابى) الى قول وانتصر في النهاية والمعنى (قوله فاشبهه
الراكب) هو مستوفى و (قوله والمنازع الخ) هو مستوفى به وقاس عليهما لما ياتى من الاتفاق فيهما اه سم
(قوله وانتصر للمقابل الخ) والاول هو المعتمد معنى ونهاية (قوله ومحل الخلاف) الى قوله مسافة في المعنى
والى قوله ورد في النهاية (قوله والاجاز الخ) اى بان كان بلفظ يدل على التعويض كقوله عوضتك كذا
عن كذا اه عرش (قوله وفي ملتزم الخ) عطف على فى ابداله عرش اه سم عبارة المعنى تنبيه قول المصنف
عين اشار به الى ما نقله عن ابى على واقره ان محل الخلاف اذا التزم في ذمته خيطة ثوب معين او حمل متاع
معين امالو استاجر دابة معينة لركوب او حمل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الراكب والمنازع اه وفي سم
عن الروضة مثلاً (قوله كما قدمته) اى بقوله بان التزم في ذمته الخ (قوله لمحل معين) باضافة (قوله
بمثله) اى او دونها كما ياتى (قوله وقال الاكثرون) الى قوله للضرورة وحيث ذم الحمل القول بوجوب تعيين
محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لهما كما والافامين شرح مر اه
سم (قوله فان لم يجد) اى واحداً منهم و (قوله ردها للضرورة) ولا يجوز له ركوها ما لم يعسر سوقها من
غير ركب فيركبها حيثئذ ولا اجرة عليه وفارق عما قالو: في الرد بالعيب جواز ركوها عند عدم لياقة المشى
بانها في صورة الرد بالعيب باقية على ملكه والركوب مضطر اليه للوصول بحقه من الرد بخلافه هنا فان المدة
انقضت وواجبه التخلية لا الرد اه عرش (قوله وحيثئذ فلا تنافى الخ) لكن يشكل على ذلك ما نقله عن
الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل التسليم ولذا نقل الرد به على القمولى الا ان يؤول كلام الروضة

قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه لافتدوا به اى بذلك قال ولا يصح
الجواب بان او يفرد بعبدها الضمير لان ذلك فى او التى للشك ونحوها مما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التى
للتسوية لانها بمنزلة الواو انتهى وقد يؤخذ منه جواب فيما نحن فيه بانه افراد ضمير عين على المعنى اى عين
ذلك او المذكور مثلاً وهو نظير الاية المذكورة فان فيها افراد الضمير مع العطف بالواو وعلى هذا الجملة عين
صفة للمعطوف والمعطوف عليه فليتام (قوله لان القصد الخ) يراجع (قوله فاندفع ما قيل الخ) الاندفاع
يتوقف على عدم شذوذ الافراد بقصد التسوية مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من الشبهة (قوله
فاشبهه الراكب) هو مستوفى وقوله والمنازع هو مستوفى به (قوله والمنازع المعين) قاس عليه الاتفاق عليه كما
سياق (قوله وفي ملتزم في الذمة) عبارة الروضة واما المستوفى به فهو كالثوب المعين للخيطة والصبي المعين
للارضاع والتعليم والاعنام المعينة للرعى وفي ابداله وجهان وقرر الوجهين الى ان قال والخلاف جارفى
انفساخ العقد بتلف هذه الاشياء ثم قال وسنزيد هذه المسئلة ايضا حافى الباب الثالث ثم قال فى الباب الثالث
فصل الثوب المعين للخيطة اذا تلف فى انفساخ العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ ابو على والخلاف فيما اذا
لزم ذمته خيطة ثوب بعينه الى ان قال اما اذا استاجر دابة بعينها مدة لركوب او حمل متاع فهل كفا لا ينفسخ
العقد بل يجوز ابدال الركوب والمنازع بخلاف انتهى وقوله وفي ملتزم معطوف على فى ابداله ش (قوله
امالو استاجر الخ) كذا مر (قوله وقال الاكثرون) ليس له الى قوله للضرورة وحيث ذم الحمل القول
بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لهما كما والافامين
(قوله وحيثئذ فلا تنافى الخ) لكن يشكل على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل
التسليم ولذا نقل الرد به عن القمولى الا ان يؤول كلام الروضة فليجرح ثم او ردت ذلك على مر افراد

التسليم ليعلم حتى يبدل بمثله وحيثئذ فلا تنافى بين جواز ابدال واشتراط بيان محل التسليم

فليحرج ثم اوردت ذلك على مر فزاد ما نقلناه عنه اه سم (قوله وحاصل مامر) الى المتن في النهاية (قوله مامر) اي من مسائل الابدال (قوله في الاخيرين) اي المستوفى به والمستوفى فيه وعلى هذا لو شرط عدم ابدال ما استؤجر لعله فتلف في الطريق فينبغي انفساخ العقد فمابق ويحمل قوله قبيل الفصل وخرج بقوله ليؤكد ما حمل ليوصل فيبدل قطعاً على ما اذالم يشرط عدم الابدال اه ح ش (قوله لانه) اي شرط عدم ابدال المستوفى (قوله كامر) اي في شرح وللمكترى استيفاء المنفعة الخ (قوله ومحل جوازه فيها الخ) المتبادر ان محل الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشكل قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاً بتعيين بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكرنا ايضاً كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور بنحو تواتر السيول عليها الى ان انحرفت انحرافاً لا يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على مر فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فليراجع وليحرج اه سم وقدمت في الفصل الاول عن شرح الروض وغيره ان العرف يتبع في سلوك احد الطريقين اذا كان للمقصد طريقان فان اعتيد سلوكهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى من سائر الوجوه اه وبه ينحل الاشكال الاول (قوله برضا المكترى) جعله فيما سبق فيد القول او بعده وبقيا واطلق هناك وجوب الابدال في تلف المعين بعد العقد فلعل قوله برضا المكترى مؤخر عن مقدم فليراجع ثم رايت في سم مانصه قوله برضا المكترى يتامل اي حاجة اليه ويتجه ان للمكترى الابدال قهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض في بقاء الاجرة فليتامل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضال وجوب الابدال اه اي على المكترى (قوله وبقيا) راجع لهما اه سم (قوله او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ الخ) فيه نظربل ظاهر القول يجوز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع مر الشارح في قوله ومحل جوازه الى قوله لا للمستوفى منه ثم ضرب عليه اه سم (قوله لا المستوفى منه) عطف على قوله المستوفى (قوله بتفصيله السابق) اي في قوله وما يستوفى منه الى اخر المتن والشرح اه سم (قوله كامر) اي في الفرع الذي قيل قول المتن وفي

وحاصل مامر انه يجوز ابدال المستوفى كالراكب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بمنلها ودونها مالم يشرط عدم الابدال في الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كما مر ومحل جوازه فيهما ان عيناً في العقد او بعده وبقيا فان عيناً بعده ثم تلقا وجب الابدال برضا المكترى او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد لا المستوفى منه بتفصيله السابق ويجب في الاستيفاء ومثله الخدمة كامر ويأتي قيل النذر

ما نقلناه عنه (قوله وحاصل مامر) كذا شرح مر (قوله ومحل جوازه فيها الخ) كذا شرح مر وفيه اشارة الى احتمال ارادة جواز عدم الابدال المشروط وان كان هذا الاشكال بحاله فليتامل صحة هذا الاحتمال في نفسه والمتبادر ان المعنى ومحل جواز الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشكل قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاً بتعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكرنا ايضاً كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور تلقا بنحو تواتر السيول عليها الى ان انحرفت انحرافاً لا يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على مر فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فليراجع وليحرج (قوله وبقيا) راجع لهما (قوله برضا المكترى) يتامل اي حاجة اليه ويتجه ان للمكترى الابدال قهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض في بقاء الاجرة فليتامل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضال وجوب الابدال (قوله او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد) كذا في الروض في المستوفى المعين كالوضيع والثوب في الخياطة انتهى لكنه مشى قبل ذلك على عدم جواز ابدال المستوفى به فيحتمل ان هذا مبني عليه وان قياس جواز الابدال الذي مشى عليه المصنف في المنهاج عدم الانفساخ فليحرج ثم رايت ما ساذكره عن شرح بهجة على قوله حتى مضت مدة الاجارة (قوله او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد) فيه نظربل ظاهر القول بجواز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع مر الشارح في قوله ومحل جوازه فيهما ان عيناً في العقد اي قوله ثم تلقا انفساخ العقد ثم ضرب عليه (قوله بتفصيله السابق) اي في قوله وما يستوفى منه الخ

اتباع العرف فاستأجره للبس المطلق لا يلبسه وقت النوم ليلا وان اطردت عادتهم (١٧٧) بخلافه على ما اقتضاه اطلاقهم بخلاف ما عاده

ولو وقت النوم نهارا وعليه
نزع الاعلى في غير وقت
التجمل (وبد المكنى على)
العين المكتراة نحو (الدابة
والثوب يدأمانة) فيأتى فيه
ما سيذكره في الوديع (مدة
الاجارة) ان قدرت بزمن
او مدة امكان الاستيفاء
ان قدرت بمحل عمل إذ لا
يمكن استيفاء المنفعة بدون
وضع يده وبه فارق كون
يده يد ضمان على ظرف
مبيع قبضه فيه لتمحض
قبضه لغرض نفسه وله السفر
بالعين المؤجرة حيث لا
خطر في السفر لانه ملك
المنفعة فيستوفى فيها حيث شاء
كذا اطلقوه وظاهره انه
لا فرق بين اجارة العين وهو
ظاهر والذمة وهو محتمل
نعم سفره بها بعد المدة
ينبغي ان يتأتى فيه ما يأتى
في سفر الوديع (وكذا
بعدها في الاصح) ما لم
يستعملها استصحا بالمال كان
ولانه لا يلزمه الرد ولا
مؤته بل لو شرط احدهما
عليه فسد العقد وإنما الذى
عليه التخلية كالوديع ورجع
السبكي انه كالامانة الشرعية
فيلزمه اعلام مال كباها او
الرد فور او الاضمن والمعتد
خلافه ويفرق بان هذا وضع
يده باذن المالك ولا بخلاف
ذى الامانة الشرعية وإذا
قلنا بالاصح انه ليس عليه
بعد المدة الا التخلية فقضيته
انه لا يلزمه اعلام المؤجر

البناء بين الموضع (قوله اتباع العرف) فاعل يجب (قوله فاستأجره الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه
(فرع) لو استأجر ثوبا للباس لم ينم فيه ليلا عملا بالعادة ولو كان الثوب التحتانى كما هو ظاهر كلام الاصحاب
فطريقه إذا اراد النوم ان يشرطه وينام في الثوب التحتانى نهارا ساعة او ساعتين او نحو ذلك اى لا اكثر
النهار واما الفوقانى فلا ينام فيه ولا يلبسه كل وقت بل عند التجمل في الاوقات التى جرت العادة فيها بالتجمل
كحال الخروج إلى السوق ونحوه ودخول الناس عليه وينزع في اوقات الخلوة عملا بالعرف وليس له ان يتزر
بقميص استأجره للبس ولا برداء استأجره للارتداء به وله ان يرتدى ويتعمم بما استأجره للباس او الاتزار
ولو استأجر يوم ما كاملا فن طالع الفجر الى الغروب او نهارا فن طالع الفجر الى الغروب وقيل من طلوع
الشمس الى الغروب او يوم ما مطلقا فن وقت العقد الى مثله او الثلاثة ايام دخلت الليالى المشتملة عليها
وقولها وليس له الخ في النهاية مثله (قوله لا يلبسه وقت النوم الخ) اى وان لم ينم اه بجيرى عن الشورى عن
م (قوله وان اطردت الخ) قدمنا في هذا قولهم باتباع العرف ولذا اعتمد الحلبي وفاقا للاذرعى انه ان
اعتيد النوم فيه بذلك المحل لم يجب نزع مطلقا ونقل ع ش اعتماده عن الزياى عن الشارح في غير التحفة
واقره وعبارة السيد عمر قوله وان اطردت الخ تأمله مع ما تقدم له في شرح قول المصنف والاصح في السراج
اتباع العرف ثم رايت في حاشية الزياى على المنهج قال الرافى عملا بالعادة يؤخذ منه انه لو كان بمحل لا
يعتاد اهله ذلك لم يلزمه نزع مطلقا كذا قاله ابن حجر اه ولعله اوجه من الذى هنا فليتأمل اه (قوله
بخلاف ما عاده) اى ما عدا وقت النوم ش اه سم (قوله وعليه نزع الاعلى الخ) كالجوخة والقميص
الفوقانى وفي النهاية وشرحى الروض والبهجة انه لا يلزمه نزع الا زار كما قاله ابن المقرئ في شرح ارشاده
اه (قوله فيأتى فيه) الى قوله لو طلبها في النهاية (قوله او مدة امكان الخ) قد يشمل المتن اه سم (قوله
وبه) اى التعليل المذكور (قوله كون يده) اى المشتري (قوله ظرف مبيع) بالاضافة (قوله قبضه)
اى الظرف (قوله وله السفر الخ) قضيته ان الدابة لو تلفت في الطريق مثلا بلا تقصير لم يضمنها اه
ع ش (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) معتمداه ع ش (قوله انه لا فرق) كذا مر اه سم (قوله ما يأتى
في سفر الوديع) اى فيضمن (بعد المدة) اى مدة الاجارة او مدة امكان الاستيفاء حيث لم تدع اليه ضرورة
كخوف نهب اه ع ش (قوله ما لم يستعملها) الى قوله فيلزمه اعلامه في المغنى لا لقوله بل الى وإنما
(قوله كالامانة الشرعية) كسوب القته الريح بداره اه معنى (او الرد فوراً) ما المراد بالرد اه سم
(قوله ويفرق الخ) (تبيينه) لو انفسخت الاجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به
ضمنها ومنافعها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه او لم يعلمه لعدم علمه به او كان هو عالما به لم يضمن لانه امين ولا
تقصير منه اه معنى وفي س م بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه ما نصه وهذا مع ما ذكره الشارح انه
المعتمد فرق بين حال الانفساخ وعدمه اه (قوله بل الشرط) اى شرط عدم لزوم اجارة المثل او عدم
الضمان والمال واحد (قوله لو طلبها الخ) خالفه النهاية فقال وان لم يطلبها فلو اغلق الدار او الخانوت بعد

المتن والشرح (قوله لا يلبسه وقت النوم ليلا) قال الرافى عملا بالعادة لم يلزمه نزع الا زار كذا قال المصنف
في شرح الارشاد وقال الاذرعى الظاهر ان المراد غير التحتانى كما يفهمه تلميل الرافى اه وظاهر كلام
الاصحاب الاول فطريقه ان اراد النوم فيه ان يشرطه كذا في شرح الروض (قوله ما عاده) اى ما عدا وقت
النوم ش (قوله او مدة امكان الخ) قد يشمل المتن (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) كذا مر (فرع) في
الروض فصل وان قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قلع ولا ارش عليهما ولو شرط الابقاء بعدهما او
اطلق صح ولا اجرة عليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه (قوله او الرد فوراً) ما المراد
بالرد (قوله والمعتمد خلافه) كذا شرح مروى في الروض فان انفسخت اى الاجارة بسبب ولم يعلم المستأجر
المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومنافعها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه به او لم يعلمه لعدم علمه به او كان
هو عالما به لم يضمن لانه امين ولا تقصير منه اه وهذا مع ما ذكره الشارح انه المعتمد فرق بين حال الانفساخ

وحيث يُلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغها وأن لا لكن قال البغوي لو استأجر حائو ثاشهر افأغلق بابها وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثاني قال وقد رايت الشيخ القفال قال لو استأجر دابة نو ما فاذا بقيت عنده ولم ينفع بها ولا حبسها عن مالها لا تلمه اجرة المثل لليوم الثاني لأن الرد ليس واجبا عليه وإنما عليه التخلية إذا طلب مالها بخلاف الخانوت لأنه في حبسه وعلقته وتسليم الخانوت والدار لا يكون (١٧٨) إلا بتسليم المفتاح اه وما قاله في الدابة واضح وفي الخانوت والدار من توقف

تفرغها لزمته الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بأنه لو استأجر حائو تا إلى أن قال وما قاله أي القفال ظاهر حتى في الخانوت والدار لأن غلقهما مستصحب لما قبل انقضاء المدة في الحيلولة بينهما وبين المالك فلا يعارضه جزم الانوار بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا لها لوضوح الفرق إلى آخر ما اطال به في الرد على الشارح (قوله) وحيث يُلزم من ذلك أنه لا فرق (الخ) لو فرغت مدة اجارة الدار واستمرت امتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفرغ ولم يغلقها لا يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعها باذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها اعني الدار مدة الغلق لأنه حال بينها وبين مالها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه مما ذكره الشارح فليتأمل سم على حجج اه ع (قوله قال) أي البغوي (قوله وما قاله) أي القفال (في الدابة) أي من عدم لزوم الاجرة لليوم الثاني (قوله وفي الخانوت) عطف على في الدابة (قوله) المؤجر (له) أي للمستأجر (قوله بذلك) أي بعدم الفرق بين قفل الباب وعدمه أو عدم توقف التخلية على عدم الغلق (قوله خلاف ما قاله القفال) أي في الخانوت والدار واعتمد. النهاية ما قاله القفال كما مر آنفا (قوله به محسن) أي بالغلق (قوله أن له) أي للغائب (قوله وفيما إذا) إلى قوله ورجع في النهاية إلا قوله واستشهد إلى أن وجوب (قوله وفيما إذا الخ) متعلق بقوله ألا في تخير الخ (قوله) ولم يتخير المستأجر (الخ) (فرع) في الروض فصل وأن قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قلع ولا ارش عليهما ولو شرط الابقاء بعدها أو أطلق صحت ولا أجرة عليه بعد المدة وأن رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه سم (قوله) ولو استعمل العين (الخ) خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا اجرة كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الابقاء بعد المدة أو أطلق فلا اجرة كما قدمته عن الروض سم على حجج اه ع (قوله لما يتجدد الخ) أي لنقدي يتجدد اه كردد (قوله لذلك) أي اعتبار نقد البلد الغالب في تلك المدة (قوله بعد الطلب) يعني سبب طلب المالك قيمة المقتضوب رهو فقد المثل (قوله بعد الطلب) أي طلب المالك أجرة المثل (قوله مثلا) أي أو لغيرهما كحرث واستقاء اه معنى (قوله ليس قيد الخ) إذ لو تلفت في مدة الانتفاع بلاربط كان الحكم كذلك اه معنى (قوله بل يستثنى منه الخ) ان حمل الربط على

التخلية فيها على عدم غلقه لباها فيه نظر ولا تسلم له ما علق به لان التسليم لها هنا يحصل وان لم يدفع المؤجر له مفتاحها كما يصرح به قولهم لو لم يسلمه له تخير في الفسخ المستلزم انه إذا مضت مدة قبل الفسخ استقرت عليه أجرتها وما يصرح بذلك ايضا جزم الانوار بان مجرد غلق باب دار لا يكون غصبا لها فالذي يتجه خلاف ما قاله القفال لان التقصير من المالك بعدم وضعه ليد عقب المدة وأما غلق المستأجر فهو محسن به لصونه له بذلك عن مفسد نعم ما ذكره البغوي في مسألة الغيبة متجه لان التقصير حيثئذ من الغائب لان غلقه مع غيبته مانع للمالك من فتحه لاحتمال أن له فيه شيئا وفيما اذا انقضت والاجارة لبناء أو غرس ولم يتخير المستأجر القلع يتخير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف والا ففيما عدا التملك ولو استعمل العين بعد المدة في غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم بما

وعدمه (قوله) وحيث يُلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغها وأن لا (لو فرغت مدة الاجارة للدار واستمرت امتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفرغ ولم يغلقها لم يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعها باذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها اعني الدار مدة الغلق لأنه حال بينها وبين مالها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه مما ذكره الشارح فليتأمل (قوله) بخلاف ما قاله القفال) أي في الخانوت (قوله) ولو استعمل العين بعد المدة) لزمه اجرة المثل خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا اجرة كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الابقاء بعد المدة أو أطلق فلا اجرة كما قدمته عن الروض (قوله) ويستثنى منه قوله (الخ) ان حمل الربط على مطلق الامساك فهذا واضح

يأتي في الودعية لزمه اجرة المثل من نقد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجب مضميها واستشهد لذلك بقولها لو غصب مثلي اثم تلف ثم فقد المثل غرم القيمة ويعتبرا كثر القيم من حين الغصب إلى الفقد فاذا صححها هذا مع ان القيمة لم تجب إلا بعد الطلب وقبله الواجب المثل فهنا أولى لان وجوب اجرة المثل تستقر قبل الطلب (ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب) مثلا (ولم ينفع بها) وتلفت في المدة أو بعدها (لم يضمنها) لان يده يد امانة وتقيده بالربط ليس قيد في الحكم بل يستثنى منه قوله

مطلق

مطلق الامساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم ورشيدى قول المتن (إلا إذا أهدم الخ) أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غير ما كثوب استاجر له لبسه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصب فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل سم على حجج اه رشيدى وعش (قوله لنسبته) الى قوله ورجع فى المغنى (قوله انه لا عذر له) أى كمرض أو خوف عرض له مغنى وسم (قوله كما يحتمل الأذرعى) أى فى الخوف اخذ من كلام الامام مغنى وسم ويلحق به أى الخوف نحو المطر والوحل المانع من الركوب عادة وينبغى أن مثله مرض الدابة المانع من الانتفاع بها وكذا مرض الراكب العارض له كما فى شرح الروض اه عش (قوله ذلك) أى الضمان بالربط (قوله بجرح ليل الخ) متعلق بتمثيلها و(قوله بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله ورجع الخ) أى السبكي (قوله أن الضمان الحاصل بالربط ضمان يد) والوجه أن الحاصل بالربط ضمان جنائية لا بد فلا ضمان عليه لم يتلف بذلك خلافا لما رجحه السبكي وتبعه الزركشى نهاية وروض ومغنى ويؤخذ منه أن ضمان الجنائية معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب وضمان اليد معناه أنها تضمن مطلقا (قوله ولو أكثرها) الى المتن فى النهاية (قوله فاقامه) أى أقام فى الغد فقيه حذف وايصال (قوله بها) أى الدابة (قوله ضمنها فيه) أى ضمان يد اخذ من قوله لأنه استعملها الخ وعليه اجرة مثل اليوم الثالث وأما الثانى فيستقر فيه المسمى لتكتمه من الانتفاع مع كون الدابة فى يده والكلام فيما إذا تأخر لا نحو خوف وإلا فلا ضمان عليه ولا اجرة لليوم الثالث لأن الثانى لا يحسب كما تقدم اه عش (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب به الى البلد الآخر سائغا اشكل الضمان أو ممتعا خالف قوله فى شرح ويد المكترى

(إلا إذا أهدم عليها اصطبل
فى وقت) لا انتفاع (لو انتفع
بها) فيه (لم يصحبها الهدم)
لنسبته الى تقصير حينئذ إذ
الفرض انه لا عذر له كما
بحته الأذرعى وقيد السبكي
ذلك أخذنا من تمثيلها لما
لا ينتفع بها فيه بجرح ليل
شأنها بما إذا اعتيد الانتفاع
بها فى ذلك الوقت إذ لا يكون
الربط سببا للتلف إلا حينئذ
رجح أيضا وتبعه الزركشى
أن الضمان الحاصل بالربط
ضمان يد فتصير مضمونة
عليه بعدوان لم يتلف لأن
الربط فى وقت لم يعتد بطلها
فيه وفى محل معرض للتلف
تضييع ولو أكثرها ليركها
اليوم ويرجع غدا فاقامه
بها ورجع فى الثالث ضمنها
فيه فقط لأنه استعملها فيه
تعديا ولو أكثرى عبدا
لعمل معلوم ولم يبين موضعه
فذهب به من بلد العقد الى
آخر فابق ضمنه مع الاجرة

أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط (قوله فى المتن) إلا إذا أهدم عليها اصطبل) أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غير ما كثوب استاجر له لبسه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصب فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل سم على حجج اه رشيدى وعش (قوله لنسبته الى تقصير حينئذ) بخلاف ما إذا تلف بما لا يعد مقصرا فيه كان أهدم عليها السقف فى ليل لم تجر العادة باستعمالها فيه وبذلك علم أن الضمان بذلك ضمان جنائية لا ضمان يد ولا تضمن بتلفه بما لا يعد مقصرا فيه كذا فى شرح الروض ثم نقل كلام السبكي وقد يجاب عن استدلاله وإلا ضمن الخ يمنع الملازمة إذ لم يوجد هنا سبب الضمان ويرض بأن الفرض أنه ربطها فى وقت الانتفاع ثم تلفت بافة سماوية مثلا فربطها فى وقت الانتفاع سبب للضمان فلا يسقط تلفها بعده بالافة فلم يتلف إلا بعد وجود سبب الضمان (قوله انه لا عذر له) أى من مرض أو خوف (قوله كما يحتمل الأذرعى) أى فى الخوف اخذ من كلام الامام (قوله انه لا عذر له) لأنه استعملها فيه تعديا) انظر لو لم يستعملها (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب به الى البلد الآخر سائغا اشكل الضمان أو ممتعا خالف قوله فيما تقدم أى فى شرح قول المتن ويد المكترى يد امانة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر فى السفر إلا أن يختار الاول ويحمل على مالو كان فى الذهاب خطر أو وجد فيه تقريظ وفيه نظر لأنه مع الخطر ينبغى الضمان ولو بدون ذهاب فليراجع ثم وقع البحث فى ذلك مع مر فحمله على ما إذا وقع تقريظ وقد علم ما فيه فليتامل (فروع) فى الروض فصل استؤجر فى قصارة ثوب أو فى صبغه بصنع لصاحب الثوب فقصره أو صبغه وانفرد أى باليد فتلف فى يده أى بافة سماوية أو بالتلافه بعد القصارة أو الصبغ سقطت أجرته لأن عمل فى ملك المستاجر أو بحضرته حتى تلف أى فلا تسقط أجرته فإن تلفه أى وقد انفرد باليد ضمنه غير مقصور أو مصبوغ مع الصبغ أى وسقطت أجرته وإن لم ينفرد ضمنه مصبوغا أو مقصورا ولم تسقط أجرته متى تلفه اجنبى أى وانفرد الاجير باليد فللمالك الفسخ والاجارة فإن أجاز لزمته الاجرة وعلى الاجنبى قيمته مقصورا أو مصبوغا وإن انفسخ فلا أجره عليه وطالب الاجنبى بقيمته غير مقصورا أو مصبوغ مع بدل الصبغ اه قال فى شرحه للاجير تغريم الاجنبى اجرة القصارة والصبغ فيما يظهر وخرج بصنع صاحب الثوب ما استاجر له ليصبغ بصبغ نفسه فصبغه به ثم تلف فى يده فإنه وإن

(ولو تلف المال في يد اجير بلا تعد كثوب استوجر لخياطته او صبغه) بفتح اوله كما بخطه مصدرا (لم يضمن ان لم ينفر د باليد بان قعد المستاجر معه) يعني كان يحضره ويظهر الضبط هنا بما مر (١٨٠) في ضبط مجلس الخيار (او احضره منزله) وان لم يقعد معه او حمل المتاع ومثي خلفه

يدأمانة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر في السفر إلا ان يختار الأول ويحمل على مالو كان في الذهاب خطر او وجد منه تفریط وفيه نظر لانه مع الخطر ينبغي الضمان ولو بدون ابق فليراجع سم على حج اهرشدي واجاب ع ش عن الاشكال بما نصه إلا ان يصور ما هنا بمالو استاجر الفن لعمل لا يكون السفر طريقا لاستيفائه كالخياطة دون خدمته وما مر إذا استاجر العين لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والجل فليراجع اه قول المتن (ولو تلف المال) او بعضه (في يد اجير) قبل العمل فيه او بعده اه معنى (قوله بفتح اوله) إلى قول المتن ولو دفع في النهاية إلا قوله ويظهر الى المتن وكذا في المغنى إلا قوله بل نقل الى المتن وقوله وهي مسئلة يعز النقل فيها وقوله كان استاجره الى كان اسرف (قوله مصدرا) عبارة المغنى لان المراد المصدر لا ما يصنع به اه معنى اى حتى يكون بالكسر (قوله او حمل) من التحميل عطف على قعد بقطع النظر عن التمثيل بالثوب عبارة المغنى وكذا لو حمل المتاع الخ وهي أحسن (قوله لثبوت يد المالك عليه الخ) اى وإنما استعان بالاجير في شغله كالمستعين بالوكيل اه معنى قول المتن (وكذا ان انفرد) سواء المشترك والمنفرد اه معنى وفي سم هنا عن الروض فرغ لا يستغنى عنها (قوله ما ذكر) اى بقوله بان قعد الخ (قوله والمستاجر) بكسر الجيم عطف على عامل الخ (قوله لانه يمكنه الخ) عبارة المغنى لانه ان التزم العمل لجماعة فذاك ولو احدا ممكنه ان يلتزم لاخر مثله فكانه مشترك بين الناس اه (قوله) فلا يضمنه قطعاً اى ان لم يقصر كما ياتي عن الزيادة وغيره (قوله قال القفال لانه الخ) عبارة المغنى لانه لا يده على المال قال القفال وهو بمنزلة الحارس الخ (قوله قال الزركشي ومنه يعرف الخ) عبارة المغنى ويعلم منه كما قال الزركشي ان الخ اه (قوله) ومنه يعلم ان الخفير لا ضمان عليه اى حيث لم يقصر حلبي وزيادى اه بجري عبارة ع ش ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ومن التعليل المذكور ان خفير الجرن والغيط يضمن ومثل ذلك الحامى إذا استحفظه على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الحامى افراد الامتعة ومعلوم انها إذا اختلفا في مقدار الضائع صدق الخفير لانه الغارم وان الكلام كله إذا وقعت اجارة صحيحة والا فلا ضمان عليه وظاهره وان قصر وفي حاشية شيخنا الزيادة خلافه في التقيصير اه (قوله) كان استاجره ليرعى دابته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان حينئذ نظر اه سم (قوله) والقرار على من تلفت الخ) اى حيث كان عالما والا فالقرار على الاول شرح م ر اه سم قال ع ش والكلام كله حيث كان الراعى بالغاً عاقلاً رشيداً امالو كان صدياً او سفيهاً فلا ضمان وان قصر حتى تلفت بخلاف مالو تلفها فانه يضمن لانه لم يؤذن له في الاتلاف اه (قوله) وكان اسرف خباز الخ) او ترك الخبز في النار حتى احترق اه معنى (قوله) من ضرب المعلم اى ولو ضرباً معتاداً لان التأديب ممكن باللفظ كما في العنانى اه بجري وسيفيده الشارح في شرح ولواركها اقل منه (قوله) ويصدق اجير الخ) عبارة المغنى ومتى اختلفا في التعدى عمل بقول عدلين من اهل الخبرة فان لم يوجد فالقول قول الاجير وحيث ضمنا الاجير فان كان بتعدى باقضى قيمه من وقت القبض الى وقت التلف وان كان بغيره فقيمة وقت التلف اه وقوله من وقت القبض الخ فيه توقف (قوله) ما لم يشهد بخير ان) مفهومه انه لا يكفي رجل وامرأتان ورجل ويمين وهو ظاهر لان الفعل الذى وقع فيه التنازع ليس مالا وان ترتب عليه الضمان اه ع ش قول المتن (الى قصار الخ) او نحو ذلك كغسل ليفسله اه معنى وفي سم عن الروض وشرحه ما نصه (فرع) لو قصر الثوب ثم جحده ثم اتى

كان الحكم كما مر لكن تسقط قيمة الصبغ اه (قوله) كان استاجره ليرعى دابته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان نظر (قوله) والقرار على من تلفت في يده اى حيث كان عالماً والا فالقرار على الاول شرح م ر (قوله) في المتن ولو دفع ثوبه الى قصار (فرع) قال في الروض كاصله فرع لو قصر الثوب ثم جحده استقرت

لثبوت يد المالك عليه حكماً بل نقل عن قضية كلامهم انه لا يد للاجير عليه وينبغي حمله على انه لا يده عليه مستقلة (وكذا ان انفرد) باليد بان اتقى ما ذكر فلا يضمن ايضاً (في) اظهر الاقوال) لانه انما اثبت يده لغرضه وغرض المالك فأشبهه عامل القراض والمستاجر فانها لا يضمنان اجماعاً (و) القول الثانى يضمن كالمستعير (و) الثالث يضمن (الاجير) (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم عملاً في ذمته) كخياطة سمي بذلك لانه يمكنه التزام عمل اخر لاخر وهكذا (لا) المنفرد وهو من اجر نفسه اى عينه (مدة معينة لعمل) او اجر عينه وقدر بالعمل لا اختصاص منافع هذا بالمستاجر فكان كالوكيل بخلاف الاول ولا تجرى هذه الاقوال في اجير لحفظ دكان مثلاً اذا اخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعاً قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض يوتها قال الزركشي ومنه يعرف ان الخفير لا ضمان عليه وهي مسئلة يعز النقل فيها وخرج بقوله بلا تعد ما اذا تعدى

كان استاجره ليرعى دابته فأعطاها آخرير عاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده وكان أسرف خباز في الوعود به او مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق اجير انه لم يتعد ما لم يشهد بخير ان بخلافه (ولو) عمل لغيره عملاً باذنه كان (دفع ثوبه الى قصار ليقصره او) الى (خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر) احدهما (اجرة) ولا ما يفهمها بحضرة الاخر فيسمعه ويحجب اويسكت كما شمله اطلاقهم

(فلا أجر له) لأنه متبرع قال في البحر ولا نلو قال أسكني دارك شهر فأسكنه لا يستحق (١٨١) عليه أجره إجماعا وبحث الأذرعى

وجوبها في قن ومحجور
سفه لأنها ليسا من أهل
التبرع ومثلها بالاولى
غير مكاف (وقيل له) أجره
مثله لاستهلاكه منفعته
(وقيل إن كان معروفا بذلك
العمل) بالاجرة (فله) أجره
مثله وقال ابن عبد السلام
بل الاجرة المعتادة بمثل
ذلك العمل (ولا فلا وقد
يستحسن) ترجيحه لوضوح
مدركه لإذهو العرف وهو
يقوم مقام اللفظ كثيرا
ومن ثم نقل عن الأكثرين
وأقضى به كثيرون أما إذا
ذكر أجره فيستحقها قطعاً
إن صح العقد ولا فاجرة
المثل وأما إذا عرض بها
كارضيك أو لا أخيك أو
ترى ما يسرك أو أطعمك
فتجب أجره المثل نعم في
الآخرة يحسب على الجير
ما أطعمه إياه كما هو ظاهر
لأنه لا تبرع من المطعم وقد
تجب من غير تسميتها ولا
تعريض بها كما في عامل
الزكاة اكتفاء بشبوتها له
بالنص فكانها مسأمة شرعا
وكعامل مساقاة عمل غير
لازم له باذن المالك اكتفاء
بذكر المقابل له في الجملة
وكقاسم بامر الحاكم على
ما قاله جمع لكن أطال في
رده في التوشيح ولا يستثنى
وجوبها على داخل حمام

به استقرت الاجرة أو جرده ثم قصره لا لنفسه بل لجهة الاجارة أو أطلق ثم أتى به استقرت أيضا وان قصره
لنفسه سقطت لأنه عمل لنفسه اه قول المتن (فلا أجر له) على الأصح المنصوص وقول الجمهور لأنه لم يلتزم
له عوضا فصارك قوله أطعني فاطعمه مغنى وروض قال عرش ونقل بالدرس عن ابن العباد أن مثل ذلك
أي العمل بلا شرط الاجرة في عدم لزوم شيء ما لو دخل على طباطب فقال أطعمني رطلًا من لحم فاطعمه لأنه لم
يذكر فيه الثمن والبيع صح أو فسد يعتبر فيه ذكر الثمن أقول وقد يتوقف فيما لو قصد الطباطب بدفعه اخذ
العوض سيما وقرينة الحال تدل على ذلك فالأقرب أنه يلزمه بدله فيصدق في القدر المتلف لأنه غارم والقول
قوله أقول إن ما استقر به إنما يناسب القول الثالث في المتن وقياس القول الاول المعتمد بل قضية علته
ما نقل عن ابن العباد لا سيما وقد صرح بما يوافقه المغني والروض كما مر انفا والله اعلم (قوله لأنه متبرع)
إلى قول المتن ولو تعدى في المغني إلا قوله نعم إلى وقد تجب وقوله ومن ثم نقل عن الأكثرين وفي النهاية إلا
قوله وقال ابن عبد السلام إلى المتن وقوله أقتى به كثيرون (قوله وبحث الأذرعى وجوبها الخ) عبارة النهاية
والاوجه كما بحثه الأذرعى الخ وعبارة المغني وإذا قلنا لا أجر له على الأصح فمحله كما قال الأذرعى إذا كان حرا
مطلق التصرف اما لو كان عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه فلا اه وعبارة سم عبارة شرح الروض عن
الأذرعى فلو كان عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه استحقها الخ اه أي خلافا لما يوهمه عبارة الشارح
كالنهي من عدم تعرض الأذرعى لغير المكاف قول المتن (وقد يستحسن ترجيحه) والمعتمد الاول نهاية
ومنهج مغني وروض (قوله ومن ثم نقل عن الأكثرين) عبارة المغني وعلى هذا عمل الناس وقال الغزالي
هو الأظهر اه (قوله أما إذا ذكر أجره فيستحقها الخ) وإذا قال بجائز فلا يستحق شيئا قطعاً اه مغني (قوله
كارضيك) من باب الأفعال (قوله أو لا أخيك) من باب التفعيل أي أو تحوز ذلك كقوله حتى أحاسبك اه
مغني زاد شرح الروض أو ولا يضيع حقه اه (قوله نعم في الآخرة بحسب الخ) بقى ما لو أطعمه في غير الآخرة
وقال أطعمته على قصد حسابه من الاجرة سم على حجب أقول قضية كون العبرة في أداء الدين بنية الدافع ولو
من غير الجنس حسابه على الجير ويصدق الاكل في قدر ما أكله لأنه غارم اه عرش (قوله فكانها مسأمة
الخ) الأنسب فهي مسأمة الخ باسقاط الكاف كما في المغني (قوله غير لازم له) أي عملا ليس من أعمال
المساقاة (قوله اكتفاء بذكر المقابل الخ) يعني أنه تابع لما فيه أجره فقد تقدم ذكر الاجرة في الجملة اه
مغني (قوله وكقاسم بامر الحاكم الخ) عبارة النهاية لا قاسم بامر الحاكم فلا شيء له كما فاده السبكي بل هو
كغيره خلافا لجمع اه (قوله لكن أطال في رده في التوشيح) وقال أنه كغيره وهو الظاهر اه مغني (قوله
على داخل حمام) (فرع) ما يأخذه الحمام أجره الحمام والالة من سطل وازار ونحوها وحفظ المتاع لا ثمن
الماء لأنه غير مضبوط فلا يقابل بعوض فالحمى مؤجر للالة وأجير مشترك في الامتعة فلا يضمنها كسائر
الاجراء والالة غير مضمونة على الداخل لأنه مستأجر لها ولو كان مع الداخل الالة ومن يحفظ المتاع كان
ما يأخذه الحمام أجره الحمام فقط مغني وروض مع شرحه وفي سم بعد ذكر كلام الروض فانظر قوله وحفظ
المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل يشترط كون المنفعة معلومة الخ وثبائه غير مضمونة على الحمى

الاجرة أو جرده ثم قصره لا لنفسه استقرت وإن قصره لنفسه سقطت اه ولا ينافي قوله سقطت ما أقتى به
النوى من أنه لو استأجره لبناء جدار فبناه على ظن أنه له أنه يستحق الاجرة لأن جرده صارف للعمل عن
الاجارة بخلاف مجرد ظن بان خلافه مر (قوله وبحث الأذرعى وجوبها في قن ومحجور سفه) عبارة شرح
الروض عن الأذرعى فلو كان عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه استحقها الخ اه (قوله نعم في الآخرة بحسب
الخ) بقى ما لو أطعمه في غير الآخرة وقال أطعمته على قصد حسابه من الاجرة (قوله لكن أطال في رده في
التوشيح) وافق مر على الرد (قوله ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام) كذا شرح مر وفي الروض
فرع ما يأخذه الحمام أجره الحمام والالة وحفظ المتاع لا ثمن الماء فهو مؤجر إلى الالة وأجير مشترك أي
في الامتعة اه فانظر قوله وحفظ المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل يشترط كون المنفعة معلومة

لاستيفائه المنفعة من غير
أن يصرفها صاحبها اليه
بخلافه باذنه (ولو تعدى
المستأجر) في ذات العين
المؤجرة (بان) أى كان
(ضرب الدابة أو كبها)
بموحدة فهمله أى جذبها
بلجامها (فوق العادة) فيها
أى بالنسبة لمثل تلك الدابة
كما هو ظاهر (أو أركبها
أثقل منه أو أسكن حدادا
أو قصارا) دق وهما اشد
ضررا مما استؤجر له (ضمن
العين) المؤجرة أى دخلت
في ضمانه لتعديه اماما هو
العادة فلا يضمن به وانما
ضمن بضرب زوجته ومعلمه
لا مكان تاديبهما باللفظ
وظن توقف اصلاحهما على
الضرب انما يبيحه فقط
وفيما اذا اركب أثقل منه
الضامن مستقرة الثاني ان
علم والا فالاول وقيد
الاسنوى بما اذا لم يضمن
الثاني كالمستأجر والا
كالمستعير ضمن مستقرا
مطلقا لان المستأجر هنا لا
تعدى باركابه صار
كالغاصب وأيد بقولهم ولم
يتعد بان اركبها مثله فضررها
فوق العادة ضمن الثاني
فقط وخرج بذات العين
منفعتا كان استأجر لبر
فزرع ذرة فلا يضمن
الارض لانه لم يتعدا لافي

مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما استحفظه اه (قوله) أوراكب
سفينة بلا اذن الخ) وسواء في ذلك اسير السفينة بعلم مالكا ام لا وقول ابن الرفعة في المطلب لعله فيما اذا لم
يعلم به مالكا حين سيرها أو لا فيشبه ان يكون كالووضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكا فانه لا اجرة
على مالكة ولا ضمان مردود اه نهاية وفي سم بعد ذكره عن شرح الروض قول ابن الرفعة المذكور
والاوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على ما شغله من السفينة ومستويا لمنفعته
وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مراه قال ع ش قوله مردودا في ذلك الخ
وكذا لو سيرها المالك بنفسه علم بالراكب ام لا كما يؤخذ من قوله مردودا وقول ابن الرفعة الخ مردودا اه (قوله)
بخلافه باذنه) أى فلا اجرة عليه ومنه ما يقع من المعداوى من قوله انزل أو يحمله وينزله فيها اه ع ش (قوله) في
ذات العين) إلى قوله وقيل يسقط في النهاية وكذا في المغنى لا قوله أى بالنسبة إلى المتن (قوله) فيهما) أى قوله
فوق العادة قيد في المستثنين اه معنى (قوله) دق) افرد الفعل لان العطف السابق باواه سيدعمرأى وثنى
ضمير وهما اشد الخ نظر إلى ان اول التوقيع عبارة الرشيدى عبارة انتحفة دق وهما اشد ضررا وكانه اشار
إلى تقييد الضمان بقيدى الاول وقوع الدق بالفعل كما اشار اليه تبعا للجلال المحلى بقوله دق الذى هو
بصيغة الماضى وصفا للحداد والقصار والثاني كون الحداد والقصار اشد ضررا مما استؤجر له اه قول المتن
(ضمن العين) أى ضمان المغصوب اه ع ش (قوله) أى دخلت في ضمانه) هو صريح في ضمان اليد اه سم
عبارة ع ش أى ولو تلفت بغير الاستعمال الذى دفعها لاجله اه (قوله) ولما ضمن الخ) جواب سؤال
(قوله) ومعلمه) بفتح اللام (قوله) انما يبيحه) أى الضرب عبارة النهاية انما يبيح الاقدام عليه خاصة اه
(قوله) فقط) أى دون سقوط الضمان اه معنى (قوله) وفيما اذا الخ) متعلق بالضامن و(مستقرا) حال
منه و(الثاني) خبر له عبارة النهاية ومتى اركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني ان علم والا فالاول
قال في المهمات ونحله اذا كانت يد الثاني لا تقتضى ضمانا كالمستأجر فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه
وفارق المستعير من المستأجر ان المستأجر هنا لما تعدى الخ قال الرشيدى قوله مردودا وفارق المستعير الخ حق
التعير وانما ضمن هنا مع أنه مستعير من مستأجر لان المستأجر لما تعدى الخ اه (قوله) وقيد اه) أى قوله والا
فالاول (الاسنوى بما اذا الخ) اعتمده النهاية والروض والمغنى ايضا (قوله) لم يضمن الثاني) أى لم تكن
يده بد ضمان بل يدامانة (قوله) والا الخ) عبارة المغنى وان كانت يد الثاني يد ضمان كالمستعير فالقرار عليه
كما وضحه في الغصب فان قيل ما ذكره في الغصب فيمن ترتبت يده على يد الغاصب وهما ترتبت يده على
يد المستأجر والاصح ان المستعير من المستأجر لا يضمن اجيب بانه باركابه من هو أثقل منه صار في حكم
الغاصب الخ اه (قوله) مطلقا) أى علم بالحال ولا اه ع ش (قوله) وايد) أى التعليل (قوله) فلا يضمن
الارض) انظر لو تلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تثبت شيئا ويتجه الضمان اه سم على
حج اه ع ش (قوله) بل يلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة النهاية فيلزمه بعد حصدها وانقضاء المدة عند تنازعهما
ما يختاره المؤجر من اجرة مثل زرع الذرة والمسمى مع بدل زيادة ضرر الذرة اه سم عن الروض زيادة

وثيا به غير مضمونة على الحامى مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما اذا
استحفظه (قوله) بلا اذن) قال في شرح الروض في مسألة السفينة قال في المطلب ولعله فيما اذا لم يعلم به مالكا
حتى سيرها أو لا فيشبه ان يكون كالووضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكا فانه لا اجرة على مالكة
ولا ضمان اه ما نقله في شرح الروض والاوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على
ما شغله من السفينة ومستويا لمنفعته وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مراه
(قوله) أى دخلت في ضمانه) وافق عليه مردودا وهو صريح في ضمان اليد (قوله) وقيد الاسنوى الخ) اعتمده
مردودا (قوله) فلا يضمن الارض) انظر لو تلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تثبت شيئا ويتجه
الضمان (قوله) بل يلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة شرح الروض (فرع) وان اجر للحنطة فزرع ذرة وحدها

لا يستغنى عنها (قوله بغير اذنها) وكذا باذنها ان لم يتمتع للمكترين الاعارة لمثل ذلك بان جرت العادة
بركوب الثلاثة على مثل تلك الدابة والا فلا ضمان لانه مستعير من المستاجر اه ع ش وفيه وقفة فان الظاهر
العكس اى الضمان فى الثانية وعدمه فى الاولى فايراجع (قوله ضمن الثلث) عبارة سم عن شرح الروض
وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالكها معها وتمكن من نزولها وانزال الرديف ولم يفعلوا والا فلا
ضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقها اه (قوله وقيل يقسط الخ) عبارة المغنى والاسنى ضمن الثلث ان تلفت
توزيعا على رؤسهم لا على قدر اوزانهم لان الناس لا يوزنون غالبا اه (قوله يضمن) الى قوله والثانى
يتحالفان فى المغنى الا قوله ونازع الى المتن وقوله بان اكتر اه الى لاتحاد جر مهمما الى قوله وقضية ما تقررى
النهاية الا قوله ونازع الى المتن (قوله وان تلفت بسبب آخر) اى لان يده صارت يد عدوان مغنى واسنى
قول المتن (لو اكترى لخل مائة الخ) وفى سم عن الروض وشرحه مانصه او اكتر اه ليركب بسرج فركب
عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثانى زيادة على المشروط او ليركب بسرج فركب با كاف ضمن
الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او عكسه فلا يضمن الا ان يكون اثقل من الا كاف او
ليحمل عليها با كاف فحمل بسرج ضمن لانه يشق عليها لا عكسه فلا يضمن الا ان كان اثقل من السرج اه
(قوله كحديد وقطن) ويبدل بالقطن الصوف والوبر لانهما مثله فى الحجم لا الحديد وبالحديد الرصاص
والنحاس لانهما مثله فى الحجم مغنى وروض مع شرحه (قوله ونازع فيه) اى فى قياس ما ذكر على الخطة
والشعير (قوله اذ لا فرق الخ) تعليل لقوله وكذا كل يختلف الضرر الخ (قوله بينهما) اى بين اختلاف
ضررى الخطة والشعير واختلاف ضررى نحو الحديد والقطن (قوله بان اكتر اه) الاولى التانيث (قوله
من غير زيادة اصلا) انظر هل هذا ينال فى قضية قوله الاق ومثلهما بال عشرة الخ (قوله لاتحاد جر مهمما باتحاد
كيلهما الخ) ولو اقبل المحمول وثقل بسبب ذلك ثبت للمكترى الخيار لما فيه من الاضرار به بدابته اخذا
بمالومات المستاجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله لثقل الميت اه ع ش قول
المتن (ولو اكترى لخل الخ) ولو اكترى مكانا لوضع امته فيه فزاد عليها نظرت فان كان ارضا فلا شئ عليه
وان كان غرفة لزمه المسمى واجرة المثل للزائد على قياس مسألة الدابة شرح الروض اى ومغنى اه سم
(قوله لخل مائة) ظاهره ان لفظة لخل من المتن والذى فى المحلى والنهاية والمغنى لمائة وقدرها الثانى بين
اللام والمائة بطريق المزج وقال الثالث بعدها اى لخل مائة رطل خطة مثلا اه (قوله بالتشديد) الاولى

بغير اذنها ضمن الثلث
وقيل يقسط وزنه من
اوزانهم واختير (وكذا)
يضمن وان تلفت بسبب
آخر (لو اكترى لخل مائة
رطل خطة فحمل مائة
شعيرا او عكس) لانها
لثقلها تجتمع بمحل واحد
وهو لحفته ياخذ من ظهر
الدابة اكثر فاختلف
ضررها وكذا كل يختلف
الضرر كحديد وقطن
ونازع فيه الا ذرى
واطال اذ لا فرق بينهما
عرفا (او) اكترى (لعشرة
اقفة شعير) جمع قفيز
مكيال يسع اثني عشر
صاعا (فحمل) عشرة
اقفة (خطة) لانها اثقل
(دون عكسه) بان اكتر اه
لخل عشرة اقفة خطة
فحمل عشرة اقفة شعيرا
من غير زيادة اصلا فلا
يضمن لاتحاد جرهما
باتحاد كيلهما مع ان الشعير
اخف (ولو اكترى لخل
مائة فحمل) بالتشديد
(مائة عشرة لزمه) مع
المسمى (اجرة المثل للزيادة)
لتعديه بها

وتخاصما بعد انقضاء المدة فهو اى المؤجر بالخيار بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة مثال
اجرة المثل للخطة خمسون وللذرة سبعون وكان المسمى اربعين فبدل النقص عشرون وان تخاصما قبل
حصدها قلع اى المؤجر ان شاء ثم ان امكن فى المدة زراعة الخطة زرعها والا فلا منعه لزمه جميع الاجرة اى
لزمه الاجرة لجميع المدة لانه المفوت لمقصود العقد على نفسه ان لم تمض اى على بقاء الذرة مدة تتاثر بها الارض
وان مضت تخير بين اجرة المثل واذا اختار اجرة المثل فلا بد من فسخ الاجارة اه منه واخذ قسطها من المسمى
مع بدل النقصان ولا يضمن الارض اه قوله بالخيار بين اجرة مثل الذرة الخ لو كان وليا وناظر اتعين اخذه
بالاحظ (قوله ضمن الثلث) قال فى شرح الروض وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالكها معها
وتمكن من نزولها اذا نزل الرديف ولم يفعل حتى تلفت والا فلا ضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقها (قوله
وان تلفت بسبب آخر) اعتمده مر ووجهه كما فى شرح الروض ان يده صارت يد عدوان (فرع) قال فى
شرح الروض اذا اكتر اه ليركب بسرج فركب عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثانى زاد زيادة
على المشروط او ليركب بسرج فركب با كاف ضمن الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او
عكسه فلا يضمن الا ان يكون اثقل من الا كاف او ليحمل عليها با كاف فحمل بسرج يضمن لانه يشق
عليها لا عكسه فلا ضمان الا ان كان اثقل من السرج اه (قوله فى المتن لزمه اجرة المثل للزيادة) قال فى شرح
الروض وهذا بخلاف مالوا اكترى مكانا لوضع امته فيه فزاد عليها فانه ان كان ارضا فلا شئ عليه لعدم

كتابتة عقب فحمل في الموضع الاول وقدر المغنى عقب لولا كثرى دابة وعقب فحمل في جميع الموضع عليها فحملة على التخفيف (قوله ومثل لها) اى للزيادة (قوله ليفيد اغتفار الخ) هل هذا الاغتفار بالنسبة لمعوم الاحكام حتى يحل له الاقدام على هذه الزيادة او بالنسبة الى الضمان فقط فان قيل بالاول فلعل محله اذ ادلت القرينة على رضا المؤجر بذلك كاطر اذ عرف بذلك ونحوه والا فحمل تأمل وإن قيل بالثاني فظاهر اه سيد عمر (قوله اغتفار نحو الاثنين الخ) فانه لا اجرة له ولا ضمان بسببه اه مغنى (قوله بين السكيلين) اى او الوزنين اسنى وقرر (قوله فان كان صاحبها معها) اى مع المكترى كما هو فرض المسئلة اه رشيدى (قوله لان اليد هنا الخ) لتعليل لتقييد التنف بكونه بسبب الحمل دون غيره (قوله لا اختصاص يده بها) الظاهر ان الضمير في بها للزيادة على حذف مضاف اى بقط الزيادة من الدابة اذ الفرض انه معها كصاحبها كما مر اه رشيدى (قوله فتانت الخ) اى قبل استعمالها اما بعد استعمالها ففى معارة اخذنا ما مر في العارية كذا في شرح الروض سم وكردى زادعش اقول ولعل المراد انه باثر استعمالها كان ركبها او لودفع له متاعا وقال له احمله فحملة عليها فلا ضمان لكونها في يد مال كها ثم راي الشارح م في باب العارية صرح بذلك فراجع اه وقوله انه باثر استعمالها اى باذن مالكها كما يفيد قوله السابق ففى معارة الخ فان استعمالها بدون اذنه فهو غاصب لها (قوله من اخر) بالمد (قوله ولا خلاف نكاياتها الخ) اى ادم انضباطها فقد تساوى بل تزيد باطن نكايته جرح على نكايته جراحات (قوله كان قال له الخ) فان لم يقل له المكتر شيئا فلا اجرة للزائد ولا ضمان اه غرر (قوله اما العالم الخ) عبارة المغنى وخرج بالجهل العالم بالزيادة فان قال له المستاجر احمل هذه الزيادة فاجابه فقدا عاره اياها حمل الزيادة فلا اجرة لها وان تأنت الدابة لا بسبب العارية ضمن القسط اما بسببها فلا ضمان كما علم من باب العارية ولم يقل له المستاجر شيئا فحكمه مذكور في قوله ولو وزن المؤجر الخ اه (قوله ولو وضع المكترى ذلك بظهرها فسيرها) ظاهره انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض اى والمغنى ولو كاله المستاجر وحمله والدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فكحمل المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مغرورا انتهى سم وما نقله عن شرح الروض معلوم من قول المصنف المار آنفا بالاولى لا شتر ا كهما في المغرورية ووزيادة ما هنا بتحميل المكترى (قوله لا نعلم باذن الخ) لتعليل للمتن خاصة اه رشيدى (قوله وليس له ردّها بدون اذن) فلو استقل بردها قال الاذرعى فالظاهر ان للمستاجر تكليفه ردّها الى المكان المنقول اليه او لا شرح روض اه سم (قوله او كالحمل المستاجر الخ) ولو كالحمل اجنى وحمل بلا اذن في الزيادة فهو غاصب للزائد وعليه اجرة له للمؤجر ورده الى المكان المنقول منه ان طالبه به المستاجر وعليه ضمان الدابة على التفصيل المذكور في المستاجر من غيبة صاحبها وحضرته على

اغتفار نحو الاثنين بما يقع التفاوت به بين السكيلين (وان تلفت بذلك) المحمول او بسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (ان لم يكن صاحبها معها) لانه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فان كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحمل دون غيره لان اليد هنا للمالك فكان الضمان للجناية فقط (ضمن قسط الزيادة) لا اختصاص يده بها ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت لم يضمنها المسخر لتلفها في يد صاحبها (وفي قول) يضمن (نصف القيمة) توزيعا على الرؤوس كجرح من واحد وجراحات من اخر واجيب بتيسر التوزيع هنا لاثم لا اختلاف نكاياتها باطنا (ولو سلم المائة والعشر الى المؤجر فحملها) بالتشديد (جاهلا) بالزيادة كان قال له هي مائة فصدقه (ضمن المكترى) القسط نظير ما مر واجرة الزيادة (على المذهب) اذ المكترى لجهله صار كالا له اما العالم فكافى قوله (ولو) وضع المكترى ذلك بظهرها فسيرها المؤجر او (وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا اجرة للزيادة) وان غلط وعلم بها المستاجر لانه لم ياذن في حملها بل لمطالبة المؤجر بردها لحملها وليس له ردّها بدون اذن وإذا تلفت ضمنها ولو وزن المؤجر او كالحمل المستاجر

الضرر وان كان غرفة فطريقان احدهما انه يخير المؤجر بين المسمى واجرة المثل الزائد وبين اجرة المثل للكل وثانيهما قولان احدهما له المسمى واجرة المثل للزائد والثاني اجرة المثل للكل نقله الزركشى عن الجرجاني والرويانى وقياس ما مر في مسئلة الدابة ترجيح القول الاول من الطريق الثاني فان قلت قياس ما مر فيما اذا استاجر ارضا للزرع حنطة فزرع ذرة من انه يتخير بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع اجرة الزائد من ضرر الذرة ان يقال بمثله في هذه وفي مسئلة الدابة قلت الفرق انه ثم عدل عن العين اصلا فساغ الخروج عن المسمى بالسكية بخلافه هنا اه وقضية فرقه انه لو عدل عن العين اصلا كان كما هناك فليراجع (قوله ومثل لها بالعشرة الخ) كذاش م (قوله ضمان يد) اعتمده م (قوله فكان الضمان للجناية فقط) اعتمده م (قوله ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت) قال في شرح الروض قبل استعمالها ثم قال اما بعد استعمالها ففى معارة اخذنا ما مر في العارية اه (قوله ولو وضع المكترى ذلك بظهرها فسيرها المؤجر) ظاهره انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض ولو كاله المستاجر وحمله والدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فكحمل المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مغرورا اه (قوله وليس له ردّها بدون اذن) قال في شرح الروض فلو استقل بردها قال الاذرعى فالظاهر ان للمستاجر تكليفه ردّها الى المكان المنقول

فكما لو كان بنفسه ان علم وكذا ان جعل كما اقتضاه كلام المتولي (ولا ضمان) على المستاجر (ان تلفت) الدابة إذ لا يدو ولا تعدى بنقل ولو قال له المستاجر ارحل هذا الزائد فكستير فيضمن القسط من الدابة إن تلفت بغير المحمول (١٨٥) دون منفعتها (ولو أعطاه ثوبا ليخيطه) بعد

قطعه (خفاطه قباء وقال امرتني بقطعه قباء فقال بل قيصافا لظهر تصديق المالك يمينه) انه لم ياذن له في قطعه قباء لانه المصدق في أصل الاذن فكذا في صفته والثاني يتحالفان واطال الاسنوي في الانتصار له نقلا ومعنى ومنه انها لو اختلفا قبل قطعه تحالفا اتفاقا وكل ما اوجب التحالف مع بقائه اوجبه مع تغير احواله وعليه يبدأ بالمالك كما قاله وقال الاسنوي بل بالخياط لانه بائع المنفعة (ولا اجرة عليه) بعد حلفه لانها انما تجب بالاذن وقد ثبت عدمه يمينه (وعلى الخياط ارش النقص) لما ثبت من انتفاء الاذن والاصل الضمان وقضية ما تقر من انتفاء الاذن من اصله ان المراد بالارش ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما رجحه الاسنوي كابن عسرون وغيره وهو اوجه من ترجيح السبكي انه ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قباء لان اصل القطع ما دون فيه ويوجب بانه لا نظر لهذا مع ثبوت المخالفة المقتضية لانتفاء الاذن من اصله بدليل عدم الاجرة له ويؤخذ من هذا ومن تصليهم

مامر وإن حل بعد كيل الاجنبي المائة والعشرة أحد المتكاريين أي العاقلين ففيه التفصيل السابق بين المغرور وعدمه وإن اختلفا في الزيادة وقدرها فالقول قول المكتري يمينه لان الاصل عدم الزيادة ولو وجد المحمول على الدابة ناقصة عن المشروط نقصا يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة إن كانت الاجارة في الذمة لانه لم يف بالمشروط وكذا إن كانت الاجارة عين ولم يلم المستاجر النقص فان عليه لم يحط شيء من الاجرة لان التمكين من الاستيفاء قد حصل وذلك كاف في تقرير الاجرة اما النقص الذي لا يؤثر كالذي يقع به التفاوت بين السكيلين أو الوزنين فلا عبرة به معنى وروض مع شرحه (قوله فكما لو كان بنفسه الخ) أي فعله اجرة حملها والضمان اه شرح الروض ولعل هذا اعنى قول الشارح فكما لو كان بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر ولا فلا اثر لتحميل المستاجر اه سم (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية اه سم (قوله بعد قطعه) متعلق بيخيطه اه رشيدى عبارة عرش اي من الخياط اه (قوله ومنه) أي من المغنى اه كردى (قوله وعليه) أي الثاني المرجوح (قوله يبدأ بالمالك) لانه في رتبة البائع ويجمع كل في حلقه النفي والاثبات اه كردى (قوله يبدأ بالمالك) معتمد اه عرش قول المتن (وعلى الخياط ارش النقص) وللخياط نزع خيطه وعليه ارش النزع ان حصل به نقص وله منع المالك من شد خيطه في خيط الخياط يجرى في الدروز مكانه اذا نزع ولو قال المالك للخياط إن كان هذا الثوب يكفيني قيصا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش لان الاذن مشروط بما لم يوجد ان قال له في جوابه هو يكفيك فقال اقطعه فقطعه ولم يكفه لم يضمن لان الاذن مطلق وروض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع اه سم (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي) اعتماد النهاية والمغنى ما رجحه السبكي واليه مال شيخ الاسلام ثم قال وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت او كان مقطوعا بقاء اكثر قيمة فلا شيء عليه اه (قوله لهذا) أي للاذن في أصل القطع (قوله المقتضية لانتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على أصل الاذن اه سم (قوله بدليل عدم الاجرة الخ) لادلالة فيه لان عدمها لانتفاء الصفة المطلوبة للمالك اه سم عبارة النهاية ولا يقدح في ترجيح الاول معنى ما رجحه السبكي عدم الاجرة له لادلازمة بينهما وبين الضمان اه (قوله ويؤخذ) الى الفصل في النهاية (قوله من هذا)

اليه أولا اه ثم قال في الروض وشرحه والمستاجر مطالبته بالبدل لها في الحال للحيلولة الخ اه (قوله فكما لو كان بنفسه الخ) كذا شرح مر قال في شرح الروض فعليه اجرة حملها والضمان اه ولعل هذا اعنى قول الشارح فكما لو كان بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر ولا فلا اثر لتحميل المستاجر (قوله فكستير) قدينا فيه حيث دل على ملك المؤجر ما زاد من منفعتها على ما يتعلق بالقدر الواجب وجواز تصرفه فيه حيث كان معبرا بالنسبة للزيادة ما صرحوا به من ان المستاجر الدابة منع المؤجر من حل شيء عليها كتمليق مخللة لانه استحق جميع منفعتها لادلالة هذا على عدم ملك المؤجر شيئا من المنفعة اللهم الا ان تمنع المانعة بان المؤجر ملك زائد المنفعة لكنه ممنوع من التصرف فيه بما يترتب من حق المستاجر وان لم يمنعه من الكلية بخلاف التصرف فيه مع المستاجر باعارة لزيادة ونحوها وقضيته جواز اجارتها لزيادة وقد يلتزم فليحذر (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية وعلى هذا التفصيل يحمل كما قاله شيخنا الشهاب الرملي قول الروض ضمن العشرة ايضا (قوله في المتن وعلى الخياط ارش النقص) في شرح مر وللخياط نزع خيط وعليه ارش نقص النزع ان حصل كما قاله الماوردي والرويانى وله منع المالك من شد خيطه فيه يجرى في الدروز مكانه اه (قوله من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي الخ) اعتمد من ترجيح السبكي (قوله لا انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على أصل الاذن (قوله بدليل عدم الاجرة ل) لادلالة فيه لانتفاء الصفة المطلوبة

المذكور في الروض في المخالفة في النسخ المستاجر له ومن قولهم لو استؤجر لكتاب فغير ترتيب أبوابه فان أمكن البناء على بعض المكتوب

كان كتب الباب الاول منفصلا بحيث يبنى (١٨٦) عليه استحق بقسطه من الاجرة والا فلا شيء له ان من استوجر لتضريب ثوب بخيوط

معدودة وقسمة بينة متساوية غطاه بانقص واوسع في القسمة لم يستحق شيئا لخالفته المشروط الا ان تمكن من اتمامه كما شرط وأتمه فيستحق الكل أو من البناء على بعضه فيستحق اجرة ذلك البعض

*(فصل) فيما يقتضى انفساخ الاجارة * فيما يقتضى انفساخ الاجارة والتخير في فسحها وعدمها وما يتبع ذلك (لا تنفسخ اجارة) عينية او في الذمة بنفسها ولا يفسخ احد العاقلين (بعذر) لا يوجب خلافا للمعقود عليه (كتعذر ووقود) بفتح الواو كما تحطه ما يوقده وبضمها المصدر (حمام) على مستاجرهم ومثله على الوجه ما لو عدم دخول الناس له لفتنة او خراب ما حوله كما لو خرب ما حول الدار او الدكان والفرق بينهما غير صحيح ومن ثم قيل لم يقل احد فيمن استاجر رجا فعدم الحب لفتح انه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدابة المستاجرة لظرو خوف مثلا وبسكونها جمع مسافر اي رفقة يخرج معهم ويصح عطفه على بعذر اي وكسفر اي بطروه لمكتري دار مثلا (و)

نحو (مرض مستاجر دابة لسفر) ومؤجرها الذي يلزمه الخروج معها إذ لا خلل في المعقود عليه

والاستئابة ممكنة نعم التعذر الشرعي

أي بما في المتن (قوله كان كتب الباب الاول) أي في الوسط أو الآخر (قوله أن من استوجر) نائب فاعل يؤخذ (قوله لتضريب ثوب بخيوط الخ) أي ليخيط عليه طرازا أي علما بعشرة خيوط مثلا اه كردى والاولى ليقته بعشرة اسطر مثلا من الحياطة (قوله بينة) بكسر الباء جمع بين بمعنى البعدي في قسم البعدين الخيوط بان قال كل بعد اصبعان مثلا اه كردى (قوله بان نقص) راجع الى الخيوط و(قوله واوسع) الى قسمة البينة بان خاط مثلا بخمسة خيوط وقسم البينة باربع اصابع اه كردى (قوله واوسع) الواو بمعنى أولان كلا منها مخالف لما شرط من التساوى اه عش (قوله أو من البناء الخ) عطف على من اتمامه

*(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة) * (قوله فيما يقتضى) إلى قوله ولا يجوز لناظر في النهاية (قوله وعدمها) الأولى وما يقتضيها إذ ليس في الفصل بيان شيء يقتضى عدم الانفساخ أو التخير بل ذلك لعدم هو الاصل حتى يوجد ما يرفع اه رشيدى وقوله الاولى وما لا يقتضيها اي كما في شرح المنهج (قوله وما يتبع ذلك) اي كقوله ولو أكرى جمالا الخ (قوله عينية) إلى قوله أما إذا أو جب في المغنى الا قوله والفرق الى المتن (قوله بنفسها الخ) في هذا التقدير تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد عبارة المغنى والمحلى عينا كانت او ذمة ولا تنفسخ بعذر اه وهذه مختصرة وسالة (قوله لا يوجب خلافا الخ) سيد كر محترزه اه سم (قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للاشهر ولما قيل بالضم فيها وقيل بالفتح فيها اه عش (قوله مالو عدم) من باب علم وتصح قراءته ببناء المفعول (قوله لفتنة او خراب الخ) اي او غيرهما (قوله والفرق بينهما) اي بين مسألة عدم دخول الناس الحمام بسبب الفتنة او خراب ما حوله التي قاسها ومسألة خراب ما حول الدار او الدكان التي قاس عليها ومراده به رد ما في البحر من ان عدم دخول الحمام بسبب ما ذكر عيب بخلاف الحانوت والدار فانهما يستاجران للسكنى وهى ممكنة على كل حال اه رشيدى (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل عدم صحة الفرق (قوله رحى) اي طاحونا قال السيد عمران رحى في أصله بالالف اه (قوله وتعذر سفر) اشار به الى عطفه على وقود اه عش (قوله بفتح الفاء بالدابة المستاجرة لظرو خوف الخ) وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومرض مستاجر الخ من عطف الخاص على العام إذ هو من جملة تعذر السفر وانظر ما نكتته اه رشيدى وقوله من جملة تعذر السفر اي من جملة اسبابه (قوله ويصح عطفه الخ) اي سفر بفتح الفاء (قوله ونحو مرض الخ) اشار الى عطفه على تعذر أى على حذف مضاف عبارة المغنى وكعروض مرض الخ اه (قوله الذى يلزمه الخروج) اي بان كانت اجارة ذمة اه عش (قوله إذ لا خلل الخ) عبارة المغنى والمغنى في الجميع انه لا خلل في المعقود عليه والاستئابة من كل منهما ممكنة اه (قوله والاستئابة ممكنة) تأمل مالو تعذرت اه سيد عمر وقد يقال النادر لا عبرة به (قوله نعم) إلى قوله أما إذا وافقه المغنى كما يأتى وخالفه النهاية (قوله كان استاجره الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز إبدال المستوفى به والى هذا مبنى على المقابل ثم رايت في شرح مر مانصه بناء فيها اي الشرعى والحسى على ما مر من عدم جواز إبدال المستوفى به والاصح خلافه انتهى اه سم (قوله كان استاجر الامام الخ) ضعيف اه عش وعبارة المغنى (تنبيه) يستثنى من ذلك اجارة الامام ذميا للجهاد وتعذر لصالح حصل قبل مسير الجيش فانه عذر للامام يسترجع به كل الاجرة كما قاله الماوردى وإفلاس المستاجر قبل تسليم الاجرة ومضى المدة فانه يجوز

للمالك (قوله الا ان تمكن الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى *(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة الخ) * (قوله لا يوجب خلافا الخ) ياتى محترزه (قوله ومثله على الوجه الخ) اعتمده مر (قوله كان استاجره لقلع سن الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز إبدال المستوفى به ولعل هذا مبنى على المقابل ثم رايت في شرح مر مانصه بناء على ما مر من عدم جواز إبدال المستوفى به والاصح خلافه اه (قوله كان استاجر الامام ذميا الخ) قد يشكك الانفساخ هنا بان الاصح

والاستئابة ممكنة نعم التعذر الشرعي يوجب الانفساخ كان استاجره لقلع سن مؤلم فزال المهو وإمكان عوده لا نظر اليه لانه خلاف الاصل وكذا الحسى ان تعلق بمصلحة عامة كان استاجر الامام ذميا للجهاد فصالح قبل المسير للمؤجر

أما إذا أوجب خلافا للمعقود عليه فان كان في إجارة العين فان أزال منفعته بالكلية انفسخت وإن عيبه بحيث أثر في منفعته تأثيرا يظهر به تفاوت الأجرة تخيير المكترى وسيدكر أمثلة للنوعين (ولو استأجر أرضا للزراعة فزرع فذلك (١٨٧) الزرع بجائحة) كسبل أو جراد (فليس له

الفسخ ولا حط شيء من الأجرة) إذ لا خلل في منفعة الأرض كما لو احترق بر مستاجر دكان (و تنفسخ) الأجرة بتلف مستوفى منه عين في عقد لها شرعا كسبله استقرت عينها مدة الخدمة مسجد فخاضت فيها أو حسا كالوت فتفسخ (بموت) نحو (الدابة والاجير المعينين ولو بفعل المستاجر لفوات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالمبيع قبل قبضه وإنما استقر بالتلف المشتري له ثمة لانه وارد على العين و بالتلف صار قابضا لها بخلاف المنفعة هنا لان الانفساخ إنما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها (لا) في الزمان (الماضي) بعد القبض الذي لمثلها أجرة فلا تنفسخ (في الاظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (فيستقر قسطه من المسمى) بالنظر لأجرة المثل بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتها حالة العقد دون ما بعده فاذا كانت مدة الإجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا أجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وإن كان بالعكس فثلثه لأعلى نسبة

المؤجر الفسخ كما أطلقه في الروضة وأصلها اه (قوله أما إذا أوجب) أي العذر اه سم (قوله للنوعين) أي الأزالة والتعيب قول الماتن (ولا حط شيء من الأجرة) وله ان يزرعها ثانيا زرعاً يدرك قبل فراغ المدة فما يظهر من نوع ما استأجر له أو غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم ان تأخر عن مدة الإجارة ابقى بأجرة المثل لذلك الزمن اه ع ش (قوله إذ لا خلل في منفعة الأرض) فلو تلفت بجائحة ابطلت قوة الانبات انفسخت الإجارة في المدة الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الأرض وتعذر إبداله قبل الانفساخ بتلفه لم يسترد من المسمى لما قبل التلف شيئا وأما ما بعد التلف فيسترد ما يقابله من المسمى لبطان العقد فيه وإن تلفت الأرض أو لا استرد المستقبل وكذا الماضي كافي جواهر القمولى وإن اقتضى كلام ابن المقرئ خلافاً مغنى واسنى وقد يقال إن قول المصنف وتفسخ الإجارة بموت الدابة والاجير المعينين في المستقبل لا الماضي الخ يؤيد بل يصرح بما اقتضاه كلام ابن المقرئ إذ لا فرق بين تلف الأرض وتلف الحيوان المعين كما مر انفاً عن المغنى ما يفيد (قوله شرعا) راجع لتلف (قوله أو حسا) عطف على شرعا ش اه سم قول الماتن (بموت الدابة والاجير الخ) وكذا معين غيرهما اه مغنى قوله بموت نحو الدابة لعل حقه أن يقال بنحو موت الدابة (قوله ولو بفعل المستاجر) إلى قوله وفي الذمة في المغنى إلا قوله وخرج إلى الماتن (قوله ولو بفعل المستاجر) أي ويكون بالتلف الدابة ضامنا لقيمة ما اه ع ش (قوله وإنما استقر الخ) عبارة عن المغنى فان قبل لو اتلف المشتري المبيع استقر عليه الثمن فهنا كان المستاجر كذلك اجيب بان البيع ورد على العين فاذا اتلفها صار قابضا لها والإجارة واردة على المنافع ومنافع الزمان المستقبل معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها اه (قوله ثمة) فاعل استقر و (قوله لانه وارد الخ) أي إتلاف المشتري اه سم والأصوب إرجاع الضمير إلى البيع كما مر عن المغنى (قوله لان الانفساخ إنما هو في الزمان المستقبل الخ) لا يخفى ما في هذا المزج من قطع قيد مسألة الممتنع وجعله جزءا من دليل الفرق بين البيع والإجارة (قوله بعد القبض) ظرف للماضي (قوله الذي الخ) نعت للزمن ش اه سم قال المغنى أما إذا كان قبل القبض أو بعده ولم يكن لمثلها أجرة فانه ينفسخ في الجميع واحترز بالدينين عمافي الذمة فلا ينفسخ بتلفهما لان العقد لم يرد عليهما فاذا حضر أو ماتا في خلال المدة أبدا كما مر اه (قوله فلا تنفسخ) يغنى عنه قوله لان الانفساخ الخ (قوله وأجرة مثله) أي النصف الماضي (قوله لا خلافا فهما) أي المدتين وفي بعض النسخ بافراد الضمير بارجاعه إلى أجرة المدتين (قوله إذ قد ترديد الخ) قضيته انه لو قسط الأجرة على الشهور وكان قال أجر تكها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما سماه موزعا على الشهور ولا ينظر إلى أجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملا بما وقع به العقد اه ع ش (قوله وخرج بالمستوفى منه المستوفى به الخ) قد جزم فيما سبق بالانفساخ بتلف المستوفى به المعين في العقد بقوله أو عيناه ثم تلقا انفساخ العقد اه فماتني هذا الاحتراز وقوله على ما مر فيه مع أنه صور المسئلة هنا بالمعين في العقد اه سم (قوله وغيره) أي والمستوفى فيه (قوله عامر) أي في شرح يجوز إبداله اه كردى (قوله على ما مر فيه) أي من انه إذا عين كل من المستوفى به أو فيه بعد العقد ثم تلف وجب إبداله وإن لم يتلف جاز إبداله برضا المكترى وإن عين في العقد ثم تلف انفسخ العقد اه ع ش (قوله أو وارثه) أي ولو عاماً ومثله ماله لم يكن ثم وارث كان مات ذمياً لا وارث له ومن أجروه وهو مسلم ثم ارتد فله في ذمونه جواز إبدال المستوفى به وكان هذا المدرك آخر لكون استئجار الذي للجهد منوطاً بنظر الامام وظهور المصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر ولا يقوم احداً للجهادين مقام الآخر فيها فناسب الانفساخ مطلقاً م وليتأمل كون هذا من المستوفى به (قوله أما إذا أوجب) أي العذر (قوله شرعا) راجع لتلف وقوله أو حسا عطف على شرعا ش (قوله ثمة) فاعل استقر وقوله لانه أي إتلاف المشتري (قوله الذي لمثلها أجرة) نعت للزمن ش (قوله وخرج بالمستوفى منه المستوفى به) المعين في العقد بقوله أو عيناه ثم تلقا انفساخ العقد

المدتين لا خلافاً إذ قد ترديد أجرة شهر على شهور وخرج بالمستوفى منه المستوفى به وغيره مما مر فلا انفساخ بتلفه على ما مر فيه (ولا تنفسخ) الإجارة بنوعها (بموت العاقلين) أو أحدهما للزومها كالمبيع فتترك العين بعد موت المؤجر عند المستأجر أو وارثه ليستوفى منها المنفعة

وفي الذمة ما التزمه دين عليه فان كان في (١٨٨) التركة وفاء استوجر منها والانتخير الوارث فان وفي استحق الاجرة ولا فلا للاستاجر الفسخ

واستثنى مسائل بعضها
الانفساخ فيه لكونه مورد
العقد لا لانه عاقد كوت
الاجير المعين وبعضها
الانفساخ فيه لغير الموت
كان اجر من اوصى له بمنفعة
دار حياته فانفساخها بموته
انما هو لفوات شرط
الموصى ولو لم يقل بمنافعه
ولما قال بان ينتفع امتنع
عليه الايجار لانه لم يملكه
المنفعة وانما اباح له ان
ينتفع كما ياتي وكان اجر
المقطع كما اتى به المصنف
ومراده المقطع للانتفاع
للاستعمال وبعضها مبني على
مرجوح (و) لا تنفسخ
ايضا بموت (متولى الوقف)
اي نازله بشرط الواقف
ولو بوصف كان شرطه
للارشد من الموقوف
عليهم ولم يقيده بما ياتي او
يغير شرطه مستحقا كان او
أجنبيا اذا اجره للمستحقين
او غيرهم لانه لما شمل نظره
جميع الموقوف عليهم ولم
يختص بوصف استحقاق
ولا زمنه كان بمنزلة ولي
المحجور نعم ان كان هو
المستحق واجر بدون اجرة
المثل وجوز ناه تبعه لالامام
وغيره انفسخت بموته
اثناء المدة على ما قاله
ابن الرفعة ولا يجوز للناظر
اذا اجر سنين ان يدفع جميع
اجرتها للبطن الاول مثلا
بل يعطيهم بقدر ما مضى والا
ضمن الزائد كما قاله القفال
وابن دقيق العيد واعتمده

منفعة العين المستأجرة (قوله وفي الذمة) متعلق لقوله التزمه (قوله ما التزمه) مبتدأ و (قوله دين عليه)
خبره وفي متعلق المذكور تقديم معمول الصفة على موصوفها (قوله واستثنى مسائل بعضها) غرضه بذلك
الاعتراض على من استثنى ما ذكره وان استثناءه انما هو صوري لاحق بقرينة ارشيدى (قوله الانفساخ
فيه لكونه الخ) هذه الجملة خبر بعضها والجملة نعت مسائل (قوله لا لانه عاقد الخ) فلا يستثنى من عدم
الانفساخ لكن استثنى منه مسائل منها ما لو اجر عبده المعلق عتقه بصفة فوجدت مع موته فان الاجارة تنفسخ
على الاصح كما اقتضاه كلام الراعي ومنها ما لو اجر أم ولده ومات في المدة فان الاجارة تنفسخ بموته خلافا
لما اقتضاه كلام الراعي في باب الوقف ومنها المذهب فانه كما له اق عتقه بصفة ومنها موت البطن الاول كما سياتي
ومنها الموصى له بمنفعة دار مثلا مدة عمره ورده بعضهم استثناءه من المسائل بان الانفساخ ليس بموت
العاقد بل لانتهاء حقه بالموت وليس الردي بظاهاه معنى (قوله ولو لم يقل) اي الموصى رد لما قيل ان الوصية
بالمنافع باحة لا تملك فلا تصح اجارته اه كردى عبارة المغنى وما قيل من ان الوصية بالمنفعة باحة لا تملك
فلا تصح اجارته مردود بان ذلك محل كاسياتي ان شاء الله تعالى في الوصية بان ينتفع بالدار لا بمنفعتها كما هنا
اه (قوله امتنع عليه) اي الموصى له اه ع (قوله لم يملكه) اي الموصى الموصى له (قوله كما ياتي) اي في
الوصية (قوله كان اجر المقطع) تطف على كان اجر من اوصى الخ (قوله وبعضها مفرع) قسم قوله بعضها
الانفساخ فيه الخ اه ع (قوله بموت متولى الوقف) ثم ان كان قبض الاجرة وتصرف فيها للمستحقين
لم يرجع على تركته بشئ وان كان تصرف فيها لنفسه رجع على تركته بقسط ما بقي وصرف لارباب
الوقف اه ع وهذا على مرضى النهاية خلافا للشارح والمغنى كما ياتي آتفا (قوله أى ناظره الخ)
من حاكم او منصوبه او من شرطه النظر على جميع البطون (قوله بما ياتي) اي في شرح ولو اجر البطن الاول
(قوله مستحقا كان الخ) اي الناظر (قوله اذا اجره) الاول حذف اذا (قوله اذا اجره للمستحقين)
اي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر اه سم (قوله ان كان هو) اي الناظر (قوله وجوز ناه)
اي على الراجح اه ع عبارة المغنى فانه يجوز له ذلك كما صرح به الامام وغيره فاذا مات في اثناء المدة
انفسخت اه (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الخ اه (قوله كما قاله القفال الخ) اعتمده
المغنى وشرح الروض خلافا للنهاية كما مر (قوله كما قاله القفال الخ) قال شيخنا الاستاذ في كنهه قال
الزركشي وقياسه انا لو اجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال
الجلال البكري وقد يطرده في المقطع أى يقال لا يتصرف إلا في اجرة ما مضى إذ لا امام ان يرجع ويقطعه
لغيره وقد يموت فينتهى اقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اه اى والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن
ان يدعى ان الحكم كذلك في المقطع وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليتامل اه سم (قوله ان
له صرف الكل) اعتمده النهاية عبارة هنا وتقدم انه يجوز للناظر صرف الاجرة المعجلة لاهل البطن الاول
ولا ضمان عليه لو مات قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستاجر بل

اه فامعنى هذا الاحتراز وقوله على ما مر فيه مع أنه صور المسئلة هنا بالمعنيين في العقد (قوله اذا اجره
للمستحقين) اي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر (قوله كما قاله القفال الخ) قال شيخنا الاستاذ
الجليل ابو الحسن البكري في كنهه قال الزركشي وقياسه انه لو اجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة
لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال الجلال البكري وقد يطرده في المقطع أى يقال لا يتصرف إلا في اجرة
ما مضى إذ لا امام ان يرجع ويقطعه لغيره وقد يموت فينتهى اقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اه
اى والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن أن يدعى ان الحكم كذلك في المقطع وان قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور
الفرق فليتامل (قوله ان له صرف الكل للمستحق) وبانه لا ضمان على الناظر لو مات الاخذ قبل انقضاء
المدة واتصل الاستحقاق بغيره ولا ضمان على المستاجر بل يرجع اهل البطن الثاني على تركه القابض من
وقت موته اه شرح مر (قوله ان له صرف الكل الخ) ظاهره وان قطع عادة بعدم بقاء المستحق

بانه ملك الموقوف عليه ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما مر اول (١٨٩) الباب وفي اجارة ربع سنين ثمانين دينارا

السابقة في الزكاة وبانه يلزم على الاول منع الشخص من التصرف في ملكه مع عدم تقدم حجر عليه وبانه اذا بقي في يد الناظر فان ضمن فهو خلاف القاعدة والا ضرر ذلك بالمالك والذي يتجه الاول ويحاج عما ذكر بان الناظر يلزمه التصرف بالاصلاح للوقف والمستحق ولا اصلحية بل لاصلاح في دفع الكل له حالا مع غلبة تضيقه له المترتب عليه ضياع الوقف من العماره ومن بعده من المستحقين من الصرف اليه ومع ذلك فلا نظر لما يلزم بما ذكر لان الملك هنا مرعى فليس على حقيقة الاملاك وبقاؤه في يد الناظر بشروطه والا فالقاضي الامين اصلح من تمكين من يذهب بالكلية لاسيما ان كان معسرا (ولو اجر البطن الاول) مثلا او بعضهم الوقف وقد شرط له النظر لمطلقا بل مقيدا بنصيبه او بمدة استحقاقه (مدة) لمستحق او غيره (ومات قبل تمامها) او اجر (الولي صيا) او ماله مدة لا يبلغ فيها (بالسن فبلغ) رشيدا (بالاحتلام) او غيره (فالاصح انفساخا في الوقف) لانه لما قيد نظر من جهة الواقف بمدة استحقاقه لم يكن له ولاية على المنافع المنتقلة لغيره

يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تبعاً لابن الرفعة خلافاً للفقهاء ومن تبعه اه قال سموعش قوله لو مات الاخذ قبل انقضاء المدة ظاهره ولو قطع بذلك عادة اه افول قد صرح به النهاية في اول الباب وقد منها هناك ما فيه (قوله بانه) اي الزائد اوجيع الاجرة (قوله وفي اجارة الخ) عطف على اول الباب (قوله وبانه الخ) عطف على بانه ملك الخ (قوله على الاول) اي ما قاله الفقهاء (قوله منع الشخص) اي البطن الاول مثلا (قوله لاذابقي) اي الزائد (قوله فان ضمن) اي دخل في ضمان الناظر (قوله بالمالك) يعني مستحق الوقف (قوله عما ذكر) اي لا ستظهار ما قاله ابن الرفعة (قوله ومن بعده الخ) اي وضياح البطن الثاني مثلا (قوله ومع ذلك) اي الناظر يلزمه التصرف بالاصلاح الخ (قوله لان الملك الخ) و الاول وايضا ان الملك هنا الخ (قوله ولا الخ) اي ان فقد الناظر بشروط في يد القاضي الخ (قوله اصلح الخ) خبر وبقاؤه (قوله من يذهب) كالbطن الاول (قوله مثلا) الى قول المتن لا انقطاع ماء ارض في النهاية لا قوله وبسطته الى اندفع (قوله مثلا) عبارة المغني وقول المصنف البطن الاول ليس بقيد بل كل البطون كذلك قال الزركشي واحترز بقوله البطن الاول عمالو كان المؤجر الحاكم او الواقف او منصوبه ومات البطن الاول كما أوضحه ابن الرفعة فالصحيح عدم الانفساخ لان العاقد ناظر للكل اه (قوله وقد شرط له النظر الخ) عبارة المغني وشرط الواقف لكل بطن منهم النظر في حصته مدة استحقاقه فقط اه (قوله بل مقيد بنصيبه الخ) خرج بذلك ما يقع كثير في شروط الواقفين من قولهم وقفت هذا على ذريتي ونسلي وعقبتي الى اخر شروطهم ويجعلون من ذلك النظر للارشاد فلا رشدا فلا تنفسخ الاجارة بموت الناظر المستحق للنظر بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الواقف ولو بوصف الخ اه ع ش عبارة المغني ولو اجر أحد الموقوف عليهم المشروط له النظر بالارشادية ثم مات انفسخت الاجارة في نصيبه خاصة كما اشار اليه الاذرعى واعتمده الغزى اه (قوله او بمدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما وجعل النظر لزوجته مادامت عزى او لولده ما لم يفسق فلا ينفسخ ما اجره بالتزوج او بالفسق كما هو ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ اهرشيدى يعني ع ش عبارة قوله بمدة استحقاقه قضية التعليل انه لو خرج عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر لزوجته مثلا مادامت عازبة ولا بنة الا ان يفسق فتزوجت المرأة او فسق الابن ان يكون كالموت وهو ظاهر فليتامل اه (قوله لمستحق) كالbطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما مر عن سم (قوله او غيره) كالحيض سموعش قول المتن (فالاصح انفساخا في الوقف) اي ولو كانت الاجارة لضرورة كعمارة كما هو صريح التعليل الاتي والاجارة التي لا تنفسخ لتمامها اجارة الناظر العام لعوم ولايته وهذا الوقف لم يثبت له واقفه ناظر اعاما فظاهر العام الحاكم كما هو ظاهر كما انه لو لم يقم الواقف ناظر اصلا فان النظر للحاكم حينئذ فالطريق في بقاء الاجارة الى انقضاء المدة ان يؤجر الحاكم بنفسه او بمن يفوض اليه ذلك من الموقوف عليهم او غيرهم نعم هو اي الناظر المقيد نظره بمدة استحقاقه كالناظر العام في ان الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف في المدة لكن يتقيد ببقاؤه بمدة استحقاقه فاذا رجع الاستحقاق الى غيره انفسخت اجارته لعدم ولايته على الغير لكن يبقى الكلام فيما اذا انفسخت على من يرجع المتاجر بقسط ما بقي من المدة من الاجرة والذي يظهر انه يرجع على جهة الوقف لان ما اخذ منه لمصلحة عمارة الوقف فصار كالماخوذ لذلك بالقرض فليحرر ذلك اه رشيدى بخذف (قوله من جهة الخ) و (قوله بمدة الخ) كل منهما متعلق بتقيد ويصح تعلق الاول بنظره ايضا (قوله بمدة استحقاقه) اي ولو التزم ان يشمل ما اذا كان نظره على قدر حصته اه رشيدى (قوله السابق) اي في قوله ولا بموت متولى الوقف اه ع ش عبارة النهاية وبما تقرر علم انه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انفساخها بموت متولى الوقف كما اوضح ذلك الوالد رحمه الله في فتاويه وبه يندفع ما وقع لكثير من الشراح هنا اه (قوله وبسطته الخ) عطف على قرره (قوله

الى تمام المدة بأن بلغ مائة سنة وكانت مدة الايجار مائة ايضا (قوله أو غيره) أى كالحبض وفي شرح مر

وبه فارق الناظر السابق لانه لما كان له النظر وان لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة بشيء فصرى أثرها على غيره ولو بعد موته وبهذا الذي قررته هنا وبسطته في الفتاوى بما لا يستغنى عن مراجعته اندفع ما للشرح هنا فتأمله وخرج بما ذكرناه موقوف عليه بشرطه نظر عام ولا

خاص فلا يصح إيجاره) بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولاه الحاكم فلم يكن مولى من جهة الحاكم وأراد المستحق
 الإيجار فطريقه أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويسأله التولية على الوقف ليصح إيجاره وعلى هذا لو خشي من
 الرفع إلى الحاكم تعريض دراهم لها وقع أو تولية غير المستحق بمن يحصل منه ضرر الوقف فيبغى أن تصح
 الإجارة من المستحق لضرورة فليراجع أه عش (قوله وبحت الزركشي الخ) اعتمده شرح المنهج والمعنى
 (قوله ضارب) أي بالإجارة أه عش (قوله ولو كان معه ابن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله والابن حائز
 (قوله ورجع) أي المستأجر أه عش (قوله بان هذا) أي ما قاله الأذرعى الخ (قوله هنا) أي في مسألة
 الأذرعى (قوله وقياسه عدم الانفساخ) محل تأمل فإن الأب متصرف عن نفسه في منفعة مملوكة له ولا
 محذور في انتقال الملك إلى الوارث مسلوقة بالمنفعة بخلاف الناظر في جميع ما ذكر وإيضاً فعلى تقدير عدم
 الانفساخ في مسألة الوقف ما الحكم في الإجارة فإن قيل يفوز بها ورثة البطن الأول فهو غريب مع عدم ملك
 مورثهم لما قبلها من المنفعة أو البطن الثاني فإمعنى عدم الانفساخ فليتأمل فإنه لا يظهر له ثمرة إلا في نحو
 الإيمان أه سيد عمر وقوله وإيضاً الخ في سم نحوه وعبرة الرشيدى من فوائد الخلاف إرث المنفعة عن
 المستأجر وعدمه أه قال البجيرى وقد يجاب أي عن الأشكال الثاني باختیار رجوع البطن الثاني على
 تركه البطن الأول بما يخصه بعد الموت من الإجارة إذا كان البطن الأول قبض جميع الإجارة ولا أشكال
 بعدم انفساخ الإجارة إذ رجوعه لجهة تبين كونها ديناً عليه ولا يلزم عليه أي الرجوع بقاء الإجارة بلا إجارة
 إذا الإجارة في المعنى هي المستحققة له لكن لا بوصف أنها عليه أه طبلاوى أه قول المتن (لا الصبي) ولو
 أجر الولي مال مولى مدة معلومة ثم مات المالك أي المولى في أثناءها بطلت فيما بقي من المدة كما أفتى بذلك
 الوالد رحمه الله تعالى لأن ولايته مقصورة على مدة ملك مولى ولا ولايته على من انتقل ملكه إليه ولا نيابة
 فاشبه انفساخ إجارة البطن الأول بموته وإجارة أم ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها شرح مر أه
 سم قال الرشيدى قوله مر وإجارة أم ولده بموته الخ أي والصورة أن التعليق والايلا بدسابقان على الإجارة
 أه (قوله سفيها) محترز قوله رشيدا (قوله بالاكتلام) أي أو بالحليض في الآتي أه نهاية (قوله فتبطل في
 الزائد أن بلغ رشيدا) عبارة شرح الروض نعم أن بلغ سفيهاً تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ بما ذكر كاصله
 أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم وليه أبلغ رشيدا أم لا لم يكن له التصرف في ماله استصحباً بالحكم
 الصغر وإنما يتصرف الحاكم ذكره الأسنوى أه والمعتمد خلافه إذ لا ترتفع ولاية الولي بمجرد بلوغه
 رشيداً ولم يعلم مر أه سم على حج أقول قضيتها أنه لو علم بلوغه رشيداً بان ثبت ذلك بيينة تبين انفساخه إلى
 حين البلوغ وهو ظاهر لأنه العبرة في الشروط بما في نفس الأمر وقد بان عدم ولايته عليه أه عش

ومثل الاحتلام الحليض في الآتي أه (قوله ورد بان هذا الخ) وافق مر على الرد (قوله وقياسه الخ) وافق
 عليه م ربق أن البطن الأول بما يخصه بعد الموت من الإجارة إذا كان البطن الأول قبض جميع الإجارة أولاً
 أن قلنا يرجع أشكال بعدم انفساخ الإجارة ولزم أن تبقى الإجارة بلا إجارة وإن قلنا لا يرجع أشكال بتبين
 عدم استحقاق البطن الأول لما بعد موته فكيف تبقى له الإجارة مع تبين عدم استحقاقه المنفعة ولو صح
 هذا امتنع رجوع البطن الثاني على تركه البطن الأول فيما تقدم عن ابن الرفعة وشيخنا الشهاب الرملى ولا
 تخلص إلا بالانفساخ أو التزام أنه قد تبقى الإجارة مع سقوط الإجارة لعارض فليحذر (قوله
 فتبطل في الزائد أن بلغ رشيدا) عبارة شرح الروض نعم إن بلغ سفيهاً تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ بما
 ذكره باصه أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم وليه أبلغ رشيدا أم لا لم يكن له التصرف في ماله
 استصحباً بالحكم الصغر وإنما يتصرف الحاكم ذكره الأسنوى أه والمعتمد خلافه إذ لا ترتفع ولاية الولي
 بمجرد بلوغه بل بالبلوغ رشيداً ولم يعلم مر (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيما أوجر الولي مال
 الصبي مدة فمات الصبي في أثناء تلك المدة بانفساخ الإجارة لأن ولايته على ماله مقصورة على مدة ولايته عليه
 وقد زالت بالموت والولاية له على من انتقل الملك إليه ولا نيابة له عنه فاشبه انفساخ إجارة البطن الأول في المسئلة

تنفسخ بانعدام

(الدار) كلما ولو بفعل المستاجر لزوال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستيفاء (١٩١) عليها لاذلّا تحصل لإشينا فشيئا

ولأنما حكمتنا فيها بالقبض
ليتمكن المستاجر من
التصرف فتفسخ بالكلية
ان وقع ذلك قبل القبض أو
بعده وقبل مضي مدة لها
أجرة وإلا ففي الباقي منها
دون الماضي فيأتي فيه مامر
من التوزيع أما انهدام
بعضها فيتخير به المستاجر
مالم يبادر المؤجر ويصلحها
قبل مضي زمن لأجرة له
وعلى هذا الانهدام يحمل ما
قاله ان تخريب المستاجر
يخيره فاراد تخريباً يحصل
به تعيب فقط وتعطل الرحا
بانقطاع مائها والحمام
لنحو خلل أبنيتها أو نقص
ماء بئرها يفسخها على ما
قاله واعترضا بأنه مبني
على الضعيف في المسئلة
بعده ويجاب بحمل هذا على
مالاذا تعذر سوق الماء إليها
من محل آخر كما يرشد لذلك
قولهم الآتي لا مكان سقيها
بماء آخر وأما نقلهما عن
إطلاق الجمهور فيما لو
طرات أثناء المدة آفة
بساقية الحمام المؤجرة
عطلت مائها التخير مضت
مدة لمثلها أجرة أو لا وعن
المتولى عدمه إذا بان العيب
وقد مضت مدة لمثلها
أجرة وقال أنه الوجه لأنه
فسخ في بعض المعقود عليه
فعرض بان الوجه ما

(قوله كلها) إلى قوله وتعطل في المعنى لإاقوله وإنما إلى أما (قوله ولو بفعل المستاجر) ويلزمه أرش
نقصها لإعادة بنائها اه ع ش (قوله لزوال الاسم) قضيته ان الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله ففي
زال الاسم انفسخت الاجارة وما دام باقياً فلا انفساخ وان فانت المنفعة المقصودة فلا تنفسخ إجارة الدار
مثلاً إلا بزوال جميع رسومها إذا سبها باق بقاء الرسم والظاهر ان هذا غير مراد وان المدار على بقاء المنفعة
المقصودة وعدمه ففي فانت المنفعة المقصودة من الدار مثلاً من حيث كونها دار انفسخت الاجارة وان
بقى الاسم اه رشيدى (قوله وان حكمتنا الخ) لعله جواب عما يراد على قوله وفوات المنفعة الخ من أنه ينافي
لحكمكم بحصول قبضها بقبض محلها (قوله ان وقع ذلك) اى انهدام الكل (قوله مامر) اى فى اول الفصل
(قوله فيتخير به المستاجر الخ) ثم ان كان المنهدم بما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكثرة انفسخت فيه
كما صرح به الدميرى وهو ما خوذ بماسياتى فى الشرح فيما إذا غرق بعض الارض الخ وحينئذ فيبقى
التخير فيما بقي من الدار وان كان المنهدم بما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار فى الجميع ان لم
يبادر المكري بالاصلاح وهذا يحمل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور اه رشيدى (قوله لا أجرة له)
صوابه له اجرة اه رشيدى (قوله وعلى هذا الانهدام) اى انهدام البعض (قوله بخيره) اى المستاجر
(قوله تعيب فقط) اى لا هدم الكل اه معنى (قوله وتعطل الخ) مبتدا خبره يفسخها (قوله الرحا)
بالف كما فى اصله اه سيد عمر (قوله او نقص ماء بئرها) والصورة انها تعطلت بذلك كما هو فرض
المسئلة فلا حاجة لما ترجمه الشهاب سم بقوله لعل المراد نقصا يتعذر معه الانتفاع وإلا فلا وجه للانفساخ
انتهى اه رشيدى (قوله يفسخها) اى تنفسخ الاجارة بذلك (قوله واعترضا) الانسب الافراد (قوله فى
المسئلة الخ) اى مسئلة انقطاع ماء الارض و(قوله بعده) اى بعد قوله وانها تنفسخ بانهدام الدار اه
كردى (قوله ويجاب بحمل الخ) هذا الجواب لا يتأتى فى صورة نحو خلل ابنية الحمام إلا ان يصور بخلل
يتعذر معه الانتفاع سم وسيد عمر والاولى يتعذر اصلاحه قبل مضي زمن له اجرة (قوله بحمل هذا) اى
ما قاله فى تعطل الرحا والحمام بما ذكر (قوله سوق ماء اليها) الاولى الثانية (قوله الاق) اى فى مسئلة انقطاع
ماء الارض (قوله وأما نقلهما) مبتدا خبره فعرض (قوله عطلت الخ) نعمت لآفة ولعل المراد نقصته
بحيث نقص الانتفاع ولم ينتف بالكلية اما لو عطلته راسا بحيث تعذر الانتفاع فينبغى الانفساخ اخذ من
المسئلة قبلها مع الذى اجاب به فيها سم على حج اه ع ش (قوله التخير) مفعول نقلهما (قوله وعن
المتولى) عطف على من إطلاق الجمهور و(قوله عدمه) اى عدم التخير عطف على التخير (قوله إذا بان
العيب) اراد به الآفة بساقية الحمام اه كرى (قوله وقال انه) اى ما قاله المتولى (قوله لانه) اى الفسخ
المترتب على التخير (فسخ فى بعض المعقود عليه) يعلم منه أنه فرض الخلاف بين المتولى والجمهور فيما إذا
اراد ان يفسخ فى الباقي من المدة فقط اما الفسخ فى الجميع فهو جائز عند المتولى والجمهور وبه صرح فى
الروضة اه رشيدى (قوله فعرض الخ) لا يخفى ان المعترض انما هو قولها فى كلام المتولى انه الوجه
فقط وليس المعترض نقلهما لكلام الجمهور والمتولى كما يفيد السياق فكان ينبغى خلاف هذا التعبير اه
رشيدى اى كان يقول واما قولها فيما نقله عن المتولى فيما لو طرات أثناء المدة آفة الخ من عدم التخير

السابقة بموته وإجارة ام ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها (قوله وعلى هذا الانهدام) اى انهدام
بعضها ش (قوله او نقص ماء بئرها) كذا شرح مر ولعل المراد نقصا يتعذر معه الانتفاع والافلا وجه
لانفساخ (قوله ويجاب بحمل هذا الخ) كذا شرح مر وهذا لا يتأتى فى صورة نحو خلل ابنية الحمام الا
ان يصور بخلل يتعذر معه الانتفاع (قوله عطلت ماءها) لعل المراد نقصته بحيث نقص الانتفاع ولم
ينتف بالكلية اما لو عطلته راسا بحيث تعذر الانتفاع فينبغى الانفساخ اخذ من المسئلة قبلها مع الذى
اجاب به فيها (قوله وعن المتولى عدمه الخ) عبارة شرح الروض عنهما فالوجه ما ذكره المتولى الخ (قوله
بحيث يرجى زواله) خرج ما لا يرجى زواله وفى الروض آخر الباب وإن رضى المستاجر بعيب يتوقع

أطلقه الجمهور وصرحا بنظيره فى مواضع

تبعاً لهم منها قوْلهم لو عرض اثناء المدة ما ينقص المنفعة كخطل يحتاج لعمارة وحدث ثلج بسطح حدث من تركه عيب ولم يبادر المؤجر لاصلاحه تخيير المستاجر وقوْلهم لو اكرى (١٩٢) ارضاً ففرقت وتوقع انحسار الماء في المدة تخيير وغير ذلك مع تصريحهم بان الخيار على

التراخي فيما إذا كان العيب بحيث يرجي زواله كما في مسئلتنا فهذا منهم كالصريح في التخير وان مضت مدة لمثلها أجرة بل صرحا في الكلام على فوات المنفعة وعلى ما اذا اجر ارضاً ففرقت بسبل على ان ما مر عنهما في نقص ماء بئر الحمام يقتضي الانفساخ في مسئلتنا فضلا عن التخير فقوْلهم عن مقالة المتولى انها الوجه اى من حيث المعنى على ما فيه ايضا لا من حيث المذهب (لا انقطاع ماء ارض استوجرت لزراعة) فلا تنفسخ به لبقاء اسم الارض مع امكان سقيها بماء اخر ومن ثم لو غرقت هى او بعضها بماء لم يتوقع انحساره مدة الاجازة او اوان الزرع انفسخت في الكل في الاولى وفي البعض في الثانية ويتخير حينئذ على التراخي ووهم من قال على الفور والحق بذلك اخذا من العلة انه لو لم يمكن سقيها بماء اصلا انفسخت وهو ظاهر مؤيد لما قررته في نقص ماء بئر الحمام (بل ثبت) به (الخيار) للعيب ما لم يبادر المؤجر قبل مضى ما مر ويسوق اليها ما يكفيها

إذا بان العيب الخ أنه الوجه لا نه فسخ الخ فغترض باب الوجه ما نقله عن اطلاق الجمهور فيه من التخير مضت مدة الخ وصرحاً بنظيره الخ (قوله منها قوْلهم) لعل الانسب لما قبله هنا وما ياتي من قوله وقوْلهم وقوله تصریحهم وقوله منهم تنية الضمير (قوله بحيث يرجي زواله) خرج مالا يرجي زواله وفي الروض وان رضى المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع اه سم (قوله كما في مسئلتنا) هى تعطل الرضى بانقطاع ما ئها اه ع ش الاولى طرولا في أثناء المدة بساقية الحمام الخ (قوله فهذا منهم كالصريح في التخير) لكن ينبغي تصويره بما اذا امكن الانتفاع في الجملة اما ذات عذر راسا فينبغي الانفساخ اخذا من قوله وتعطل الرضى الخ سم على حج اه ع ش (قوله يقتضي الانفساخ في مسئلتنا) فلتصور بما اذا امكن سوق الماء اليها والا فليلتزم الانفساخ اه سم وقوله سوق الماء الى الماء الاول او غيره حالا (قوله في مسئلتنا) هى ما لو طرأت اثناء المدة افة بساقية الحمام المؤجرة اه ع ش (قوله عن مقالة المتولى الخ) عن بمعنى بعد او في و (قوله انها الخ) مقول القول و (قوله اى من حيث المعنى) خبره قال النهاية ونقله سم عن الشهاب الرملى او يحمل قوْلهم المذكور على ما اذا كانت الاجرة عبدا او بهيمة او ما يؤدى الى التشقيص اه (قوله فلا تنفسخ) الى قوله على التراخي في النهاية (قوله في الاولى) اى غرق الكل و (قوله في الثانية) اى غرق البعض (قوله حينئذ) اى حين الانفساخ في البعض بفرقه (قوله على التراخي) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ الاول ويتخير حينئذ على الفور لانه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب اجارة كما افتي بذلك الوالد رحمه الله تعالى وغلط من قال انه على التراخي لاشتباه المسئلة عليه اه قال سم ويؤيد الفورية قوْلهم في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان اذ التغريق لا يتكرر كذلك اه (قوله ووهم من قال الخ) يعنى الشهاب الرملى كما مر (قوله والحق) الى قوله وما يخبر به في النهاية (قوله بذلك) اى بفرق الارض بماء لم يتوقع انحساره الخ اه كردى (قوله من العلة) اى قوله لبقاء اسم الارض مع امكان سقيها الخ (قوله انفسخت) اعتمده المعنى ايضا (قوله للعيب) الى قوله وما يخير في المعنى الا قوله ولا يكون الى وحيث (قوله ما مر) اى مدة لمثلها اجرة (قوله ويسوق) بالجرم عطفا على يبادر فكان ينبغي ان يسقط الواو وبوصل القاف بالسين (قوله ولا يكون وعده الخ) اى لا يسقط خياره بوعده بسوق الماء فلو اخر الفسخ اعتمادا على وعده بذلك ثم لم يتفقد له سوق جاز له الفسخ اه ع ش (قوله قال الماوردى الخ) عبارة النهاية والخيار في هذا الباب حيث ثبت ففى على التراخي كما قاله الماوردى اه قال ع ش قوله م ر على التراخي اى الا اذا كان سببه تفريق الصفقة كما مر قريبا اه اى في النهاية

زواله لم ينقطع خياره والا انقطع انتهى (قوله فهذا منهم كالصريح في التخير الخ) لكن ينبغي تصويره بما اذا امكن الانتفاع في الجملة اما اذا تعذر راسا فينبغي الانفساخ اخذا من قوله وتعطل الرضى الى قوله ويجاب الخ (قوله يقتضي الانفساخ في مسئلتنا) فلتصور بما اذا امكن سوق الماء اليها والا فليلتزم الانفساخ (قوله فقوْلهم عن مقالة المتولى الخ) في هامش شرح الروض بخط شيخنا الشهاب الرملى انه يحمل على ما اذا كانت الاجرة عبدا او بهيمة او يؤدى الى التشقيص انتهى م ر (قوله مع امكان سقيها بماء اخر) قال في شرح الروض وقضيته انه اذا لم يمكن زراعتها بغيره تنفسخ الاجارة وهو ظاهر وسياتي نظيره في انقطاع ماء الحمام انتهى (قوله ووهم من قال على الفور) افتي شيخنا الشهاب الرملى بانه على الفور قال لانه خيار تفريق الصفقة لا خيار عيب اجارة وهو لا يكون الا على الفور واقول يؤيد قوْلهم انه على التراخي قوْلهم في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان اذ التغريق لا يتكرر كذلك وفي الروض اخر الباب وان رضى المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع اه فالخيار في متوقع الزوال على التراخي (قوله

ولا يكون وعده بذلك على الوجه قال الماوردى وحيث ثبت الخيار هنا فهو على التراخي لان سببه تعذر قبض المنفعة أى خلافا

أو بعضها وذلك يتكرر بتكرار الزمان وما يتخير به ايضا ما لو استاجر محلا لدوابه فوقفه المؤجر مسجد ا فيمتنع عليه تنجيسه وكل مقدره

من حيثئذ ويتخير فان
اختار البقاء انتفع به إلى مضي
المدة أى إن كانت المنفعة
المستأجرة لها تجوز فيه والا
كاستجاره لوضع نجس به
تعين إبداله بمثل من الطاهر
وامتنع على الوافق وغيره
الصلاة ونحوها فيه بغير
إذن المستاجر وحيث يقال
لن مسجد منفعة مملوكة ويمتنع
نحو صلاة واعتكاف به من
غير إذن مالك منفعة
(و غصب) غير المؤجر
لنحو (الدابة وابق العبد)
في اجارة عين قدرت بمدة
من غير تقييد من المستاجر
وكان الغصب على المالك
(يثبت الخيار) مالم يبادر
بالرد كإمر وذلك لتعذر
الاستيفاء فان فسخ فواضح
وإن أجاز ولم يرد حتى
انقضت المدة انفسخت
الاجارة فيستقر قسط ما
ستوفاه من المسمى اما اجارة
الذمة فيلزم المؤجر الابدال
فها فان امتنع استأجر
الحاكم عليه وليس المعين
عمافيا كمين العقد فبطلفه
ينفسخ التعيين لأصل
العقد وقيد الماوردى بما
إذا لم يقدر بزمان ولا
انفسخت بمضيه واما اجارة
عين قدرت بعمل فلا تنفسخ
بنحو غصبه بل يستوفيه متى
قدر عليه كضمن حال آخر

خلافا للتحفة (قوله من حيثئذ) أى حين وقفته مسجدا (قوله أى إن كانت المنفعة الخ) أنظر هذا التفصيل
مع فرض أن الاستئجار للدواب اسم وقد يجاب بأنه اشار به إلى أن قوله للدواب مجرد مثال فثله الاستئجار
لمطلق الانتفاع في ثبوت الخيار وما يترفع عليه (قوله تعين إبداله) اعتمدهم راه سم (قوله ونحوها) أى
كالاكتكاف والقراءة (قوله يقال الخ) أى على طريق اللغز قول المتن (و غصب الدابة) أى وندها اه معنى
(قوله غير المؤجر) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله وقيدته الى واما (قوله غير المؤجر) احترز به عن
المؤجر كما ذكره بقوله الاق وأما غصب المؤجر الخ وحاصله الاشارة الى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن
غصب المؤجر يأتى في قوله ولو اكرى عينا مدة ولم يسلمها الخ وفيه بحث لأن ما هنا مصور بما إذا لم يستغرق
الغصب المدة بدليل التخيير وما يأتى مصور بما إذا استغرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم
يتوارد على محل واحد حتى يقيد ما هنا بغير المؤجر بل الوجه اطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا لمساواة
لغيره هنا فليتامل اه سم (قوله لنحو الخ) متعلق بغصب شاه سم (قوله في اجارة عين) الى قوله واما لو
غصب في المعنى الا قوله وكان الغصب على المالك وقوله وكان الغصب على المالك ليس
بقيد كما يعلم مما يأتى اه رشيدى عبارة الكردي أى قصد الغاصب أن الغصب من المالك سواء اخذ من يده
او من يد المستاجر اه عبارة عرش الظاهر أن المراد أنها غصبت من المستاجر لا جل كونها منسوبة الى
المالك كان يكون بين الغاصب وبين المالك ما يحمله على غصبها لكونها حقا للمالك كعداوة بينهما وان المراد
بغصبها على المستاجر أنها غصبت منه لكن لعداوة بينه وبين الغاصب اه (قوله مالم يبادر) أى المؤجر
(قوله كإمر) أى قبل مضي زمن مثله أجرة (قوله فواضح) أى فيستقر قسط ما استوفاه من المسمى
بالنظر لاجرة المثل (قوله فيستقر) فان استغرق الغصب أى او الا باق جميع المدة انفسخت في الجميع وان
زال وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمستاجر لتفريق الصفقة عليه والخيار على الفور اه عرش عبارة المعنى
وإذا فسخ انفسخ فيما بقي من المدة وفيما مضى الخلاف السابق في موت الدابة وإن أجازوا التقدير بالعمل
استوفاه متى قدر عليه او بالزمان انفسخت الاجارة فيما انقضت منه أى فقسط حصته من المسمى واستعمل
العين في الباقي فان لم يفسخ وانقضت المدة انفسخت الاجارة اه بخذف (قوله أما اجارة الذمة الخ) محترز
قوله في اجارة عين (قوله فيلزم المؤجر الابدال) قضية الصنيع وإن كان بتفريط المستاجر سم وعرش
(قوله وقيدته) أى لزوم الابدال في اجارة الذمة وعدم انفساخها (قوله ولا انفسخت بمضيه) فساوت
اجارة العين اه سم (قوله فلا تنفسخ الخ) أى ولا خيار كما يؤخذ مما يأتى في شرح ولولم يقدر مدة الخ من قوله
ولا يخير المالك ترى الخ وصرح به في شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للراوية اه سم اقول ظاهر
اطلاق المصنف وصرح المعنى هنا أن له الخيار ويصرح به ايضا مما يأتى قبيل قول المصنف ومتى قبل الخ من
قول الشارع كالنهاية والمعنى وخرج بتركها مالوهر بها في اجارة العين يتخير الخ ويدفع المناقاة بين هذا

أى إن كانت المنفعة) أنظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب (قوله تعين إبداله الخ) اعتمدهم
(قوله غير المؤجر) احتراز عن المؤجر كما ذكره بقوله انه او اما غصب المؤجر لها الى قوله كما يأتى وحاصله
الاشارة الى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن غصب المؤجر يأتى في قول المصنف الاق ولو اكرى عينا مدة
ولم يسلمها حتى مضت انفسخت وفيه بحث لأن ما هنا مصور بما إذا لم يستغرق الغصب المدة بدليل التخيير إذ
لو استغرقها انفسخت وما يأتى مصور بما إذا استغرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم يتوارد
ما هنا و ثم على محل واحد حتى يقيد ما هنا بغير المؤجر بل الوجه اطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا لمساواة
لغيره هنا فليتامل (قوله لنحو) متعلق بقول المتن غصب شاه سم (قوله وكان الغصب على المالك) أى بان
غصبت من يده (قوله مالم يبادر الخ) كذا المتن الاق مر (قوله فيلزم المؤجر الابدال فيها) قضية
الصنيع وان كان بتفريط المستاجر (قوله ولا انفسخت بمضيه) فساوت اجارة العين (قوله فلا تنفسخ
بنحو غصبه) أى ولا خيار كما يؤخذ مما يأتى في شرح ولولم يقدر مدة الخ من قوله ولا يخير المالك ترى الخ وصرح به

قبضه وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله الماوردي وأما لو غصبها على المستاجر من يده فلا خيار ولا فسخ على ما بحثه ابن الرفعة اخذ من النص واستشهد (١٩٤) له الغزي بما فيه نظر وقال الاذرعى انه مشكل وما اظن الاصحاح يسمحون به وأما

وبين ما يأتي في شرحه ولو لم يقدر مدة الخ بان ما هنا فيما بعد التسليم وما يأتي فيما قبله والتضرر في الاول أشد لا سيما إذا كان نحو الغصب في السفر فليراجع (قوله قبضه) نائب فاعل آخر (قوله وقال الاذرعى الخ) اطلاق الشيخ في شرح منهجه يقتضى ثبوت الفسخ والخيار سواء كان الغصب في يد المستاجر على المالك او المستاجر ويوافق ما قاله الاذرعى وهو المعتمد اه ع ش (قوله انه مشكل) اى فلا فرق بين كون الغصب على المالك او المستاجر في ثبوت الخيار ولو مع التفريط غايته انه يضمن القيمة إذا فرط اه ع ش اقول وقوله ولو مع التفريط الخ يخالف قول الشارح المار ومثله في النهاية والمعنى وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ (قوله كما يأتي) بتأمل ما يأتي يعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدّة وبعمل فلعل تقييد المتن هنا والتصريح بالاحتراز والحالة فيه على ما يأتي ليس للخالف بين المستثنين بل لمحجى الثانية في المتن فانه قرينة على عدم إرادتها هنا اه سم (قوله فسخ الاجارة) اسم ان (قوله وهو مز يد نقله الخ) قيل يؤخذ بما ذكر ان هذا في غير الشهيد اما هو فليس للبؤجر فسخ الاجارة بموته لانه حتى وقد يمنع الاخذ بان حياته ليست حسية فلا ينافى انه يثقل بعد الموت الحسى وإن كان حيا عند الله اه ع ش اقول ويمنعه أيضا قول الشارح أو المعنوى (قوله ولا ينافى تفصيلهم الخ) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد ابدال المستوفى به بما لو كان معينا في العقد وتلف والمتجه خلاف هذا التقييد انه يبدل مع بقائه ايضا كما نهنا عليه هناك وحينئذ فيتجه جواز الابدال هنا بمرضى مثله فليتأمل اه سم عبارة النهاية فاقضى التخيير مأمور به بمرضى مثله او دونه اه (قوله فاقضى التخيير) اى بين الفسخ وعدمه فان لم يفسخ الزم بحمله فهر اعليه ولا شئ له زيادة على ماسمى او لا اه ع ش (قوله عينا) الى قول المتن اقترض في المعنى وإلى قول الشارح لكن لو قيل في النهاية (قوله أو ذمة) اى وسلم عينا اه معنى (قوله لا مكان الاستيفاء في قوله الخ) قد يقال ان الذى في قول المصنف المذكور ليس طريقا للاستيفاء فكان الظاهر ان يقول لا مكان الاستيفاء من غير ضرر عليه لما ذكره في قوله اه رشدى (قوله واجرة متعهدها) عطف على الضمير المجرور بتضمنين الاتفاق معنى الاعطاء بلا إعادة الخافض على مختار ابن مالك ولو حذف الاجرة لاستغنى عن التضمنين (قوله ان لازم) اى التعهد (المؤجر) اى بان كانت اجارة ذمة اه ع ش (قوله وليس) اى والحال ليس الخ (قوله ولا باع الزائد) ظاهر كلامهم أنه يبيعه غير مسلوب المنفعة وصار ذلك كانه غير مؤجر حلي وقال العنانى صورها بعضهم بما إذا اكترى جملين لحل ارددين مثلا وكان احدهما يحمله اه بجميرى (قوله باع) اى بنفسه او نائبه غير المستاجر كما يأتي (قوله من غير اقتراض) ظاهره وإن كان الاقتراض انفع للمالك من البيع وهو محتمل لان في الاقتراض الزاما لذمة المالك وقد لا يتيسر توفيقه عند المطالبة اه ع ش قول المتن (اقترض) اى من المكترى او اجنبى او بيت المال اه معنى (قوله قال السبكي الخ) كذا شرح مر مقتصر على كلام السبكي وتأييده اه سم يعنى

هنا في شرح الهجة عن قضية كلام العراقيين للراوزة (قوله وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ) يتأمل صورة تفريط المستاجر مع ان الغصب من يد المالك إلا ان يصور بما إذا امتنع من تسليمها حتى غصبت ولو تسلمها لم تغصب (قوله فيسقط خياره ويلزمه المسمى) قال الماوردي قد يشكل ما قاله بان تفريطه لا يزيد على تخريبه بل لا يساويه مع انه يتخير كما تقدم إلا ان يفرق بفوات المنفعة في التخريب دون الغصب (قوله كما يأتي) بتأمل ما يأتي تعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدّة وبعمل فلعل تقييد المتن هنا والتصريح بالاحتراز والحالة فيه على ما يأتي ليس للخالف بين المستثنين بل لمحجى الثانية في المتن فانه قرينة على عدم إرادتها هنا (قوله ولا ينافى تفصيلهم السابق) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد ابدال المستوفى به بما لو كان معينا في العقد وتلف والمتجه خلاف هذا التقييد انه يبدل مع بقائه ايضا كما نهنا عليه هناك وحينئذ فيتجه جواز الابدال هنا بمرضى مثله فليتأمل (قوله قال السبكي واستئذانه الحاكم

غصب المؤجر لها بعد القبض او قبله بان امتنع من تسليمها فيفسخها كما يأتي (تليه) سئل عن اكترى لحل مريض من الطائفة إلى مكة وقد عين في العقد فمات اثناء الطريق فهل يلزمه حمله ميتا اليها فتوقفت الى ان رايت نص البويطى السابق قبيل أول فصل من هذا الكتاب المصرح بان الميت انقل من الحي فاخذت منه ان لمن استؤجر لحل حتى مسافة معلومة فمات في اثناها واراد وارثه نقله اليها وجوزناه كان كان يقرب مكة وامن تغييره ففسخ الاجارة لطرو ما يشبه العيب في المحمول وهو مز يد نقله الحسى او المعنوى على الدابة ويوافقهم لا يجوز اليوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لأن النائم يثقل ولا ينافيه تفصيلهم السابق في تلف المستوفى به لأن ما هنا ليس من التلف لا مكان حمل

الميت وإنما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى التخيير لا غير فتأمل (ولو اكترى جمالا) عينا أو ذمة (وهرب وتركها عند المكترى) فلا خيار لا مكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) حيث لم يتبرع بمؤنتها (القاضى لمؤنتها) بانفاقها وأجرة متعهدها كمتعهد

أحاطها ان لازم المؤجر (من مال الجمال فان لم يجد له مالا) بأن لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المستاجر ولا باع الزائد من غير (اقتراض عليه) لانه الممكن قال السبكي واستئذانه الحاكم إنما هو لحق المكترى وحرمة الحيوان لا

فلو وجد ثوبا ضاعا أو عبد الغائب واحتاج في حفظه لمؤنة فله بيعه حالا وحفظ ثمنه إلى أن يظهر اه وقد يؤيده ما يأتي في ملته قط نحو حيوان لكن لو قيل يلزمه استئذان الحاكم أن أمن عليه منه واعطاؤه له أن كان أمينا وقبله لكان متجها بل متعينا ويفرق بينه وبين الملتقط بأنه يجوز له التملك فالباع أولى بخلاف ذوى الأمانة الشرعية (فان وثق) القاضي (بالمكترى دفعه) أى المقرض منه أو من غيره (اليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) يثق به (جعله عند ثقة) يصرفه لذلك الاولى له تقدير النفقة وإن كان القول قول المتفق يمينه (١٩٥) ان ادعى لا تقابا لعرف (وله) أى القاضي عند تقدير الاقتراض ومنه

ان يخشى ان لا يتوصل بعد إلى استيفائه وكذا إن لم يتعذر لكن لم يره (ان يبيع منها) بنفسه أو وكيله غير المستاجر لا متناع وكالت في حق نفسه (قدر النفقة) والمؤنة المذكورة للضرورة ومن ثم لم يأت هنا الخلاف في بيع المستاجر وبعد المبيع تبقى في يد المستاجر إلى انقضاء المدة كذا صرحوا به وهو صريح في أن الاجارة هنا لا تنفسخ بالبيع ذمية كانت أو عينية لان الفرض انه لم يهرب بالجمال وعليه فلو لم يجد مشتريا لها مسلوقة المنفعة مدة الاجارة فهل للحاكم فسحها كالموهر بولم يترك جمالا فان للمستاجر فسح العينة للضرورة أو يفرق بإمكان البيع هنا ولو على ندور بخلافه ثم محل نظر والاول اقرب لان النظر لا مكان وجود النادر مع عدم وجوده لا يفيد هنا شيئا ومحل ذلك في الذمية ما إذا لم ير الحاكم بيع الكل والاباع وانفسخت الاجارة كما يصرح به بحث الأذرعى ان الحاكم في اجارة الذمة

لا يظهر له موقع هنا فان الكلام في مراجعة القاضي في الاتفاق لافي بيع المكترى باذنه بل هو مناف لقول الشارح الاقوى أو وكيله غير المستاجر إلا ان يراد بقوله واستئذانه الحاكم المراجعة المذكورة في المتن (قوله) فله بيعه حالا) أى على المعتمد وقضيته ان له الاستقلال بذلك اه ع ش (قوله) لكن لو قيل (الخ) يدل على ان الواجد البائع غير الحاكم فليراجع اه سم (قوله) يلزمه) واجد الثوب أو العبد (قوله) واعطاؤه) الو او بمعنى أو أى يلزم الواجد اما استئذان الحاكم في بيعه ان أمن الواجد من الحاكم على الثوب أى على اخذه للثوب أو إعطاؤه الثوب للحاكم إن كان الحاكم أمينا (الخ) اه كرى (قوله) ويفرق (الخ) هذا يدل على ان الموجود لا على وجه اللقطة اه سم (قوله) بينه) أى واجد نحو الثوب (قوله) أى الملتقط (قوله) القاضي) إلى قوله ومن ثم في النهاية لإفوله وكذا إلى المتن وقوله غير المستاجر إلى المتن (قوله) أى المقرض (منه) ظاهر هذا التفسير انه لا يدفع له مال الجمل إذا كانت المؤنة منه فليراجع اه رشيدى اقول ظاهر صنيع شرح الروض عدم الفرق عبارته وكذا يأخذ من ماله ثم يقرض للاتفاق عليها أى على الجمل فان وثق بالمستاجر دفعه اليه اه (قوله) وإن كان القول (الخ) هذه الغاية لاحسن لها هنا (قوله) وكذا إن لم يتعذر (لكن لم يره) كذا في شرحى الروض والبهجة (قوله) لا متناع وكالت (الخ) يتأمل (قوله) في بيع المستاجر) بفتح الجيم (قوله) تبقى) أى الجمل المبيعة (قوله) وعليه) أى على عدم الانفساخ (قوله) فهل للحاكم فسحها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر يقتضى خلافه اه سم اقول عبارة شرح الروض كالصرح في الشمول (قوله) والاول اقرب) وفاقا للأسنى والمغنى لكنهما عبرا بادل الحاكم بالمستاجر (ومحل ذلك) أى جواز بيع قدر النفقة دون الكل و (قوله) في الذمية) متعلق بذلك و (قوله) ما إذا (الخ) خبر ومحل (الخ) (قوله) ان الحاكم (الخ) بيان لبحث الأذرعى واعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله) صريح في انفساخ (الخ) قد يقال بل هو صريح في عدم الانفساخ إذ لو انفسخت لم يكثر له إذ لم يبق له حق بعد الفسخ غير المطالبة بالاجارة اه سم (قوله) به) أى بالبيع (قوله) وعليه) أى بحث الأذرعى (قوله) وبين العينية) أى حيث ان ليس للحاكم بيع الكل فيها ابتداء (قوله) عامر (الخ) أى في غضب الدابة وابق العبد (قوله) مقدماله) أى لبيع قدر الاحتياج (على غيره) أى على الاخذ من ماله والاقتراض عليه وبيع الكل (قوله) وخرج) إلى قوله لتعلق حق (الخ) في المغنى وإلى قوله لان الاجارة في النهاية (قوله) خشية ان تاكل (الخ) علة المنفى لا التنى اه سم أى وعلته قوله لتعلق حق (قوله) باعيانها) أى بالعقد في العينية والتسليم في الذمية قول المتن (ولو اذن للمكترى (الخ)

(الخ) كذا شرح مر مقصرا على كلام السبكي وتأيده (قوله) لكن لو قيل (الخ) هذا يدل على أن الواجد والبائع غير الحاكم فليراجع (قوله) ويفرق بينه وبين الملتقط (الخ) هذا يدل على ان الموجود لا على وجه اللقطة (قوله) فهل للحاكم فسحها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر يقتضى خلافه (قوله) فقوله والاكتر اه (الخ) صريح في انفساخ الاجارة به) قد يقال بل هو صريح في عدم الانفساخ إذ لو انفسخت لم يكثر له إذ لم يبق له حق بعد الفسخ غير المطالبة بالاجارة (قوله) خشية ان تاكل ائمانها) علة المنفى لا التنى (قوله) لان الاجارة وإن لم تنفسخ بالبيع (الخ) يقتضى انها بيعت مسلوقة المنفعة أو ان إطلاق بيعها يحمل على ما عدا المنفعة المستحقة كما هو الصريح من قوله السابق وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تنفسخ (الخ) والوجه ان إطلاق بيعها

إذا رأى المصلحة مع بيعها والا كتر اه للدستاجر بيعه أثمانها جاز له ذلك جز ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة اه فقوله والا كتر اه له الخ صريح في انفساخ الاجارة به وعليه فيفرق بينها وبين العينية بان تعلق حق المستاجر بالمعين فيها أقوى منه في الذمية كما علم بتمام فيها وعليه أيضا يظهر أنه لو رأى مشتريا لها مسلوقة المنفعة مدة الاجارة لزمه أن يبيعه ما يحتاج لبيعه منها مقدماله على غيره لأنه الاصلح وخرج منها كلها فليس له بيعه ابتداء خشية ان ياكل ائمانها كما صرح به جمع متقدمون لتعلق حق المستاجر باعيانها ونازع فيه محلي بأنه لا يفوت حقه إذ لا تنفسخ به الاجارة وفيه نظر لان الاجارة وإن لم تنفسخ بالبيع لكن البيع لا يجوز الا للضرورة وفي الابتداء للضرورة

إلا أن يحمل على ما بحثه الأذرعى إلا أن الحاكم في إجارة الذمة إذا رآى المصلحة في بيعها والاكثر أراء للمستأجر ببعض الثمن جاز له ذلك جز ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (١٩٦) (ولو أذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) لأنه محل ضرورة وقد لا يرى

الاقتراض وأفهم كلامه انه لا يرجع بما انفقه بغير اذن الحاكم ومحل ان وجد وامكن اثبات الواقعة عنده والا اشهد على انه انفق بشرط الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد فقضية مامر في المساقاة انه لا يرجع وان نوى الرجوع لأنه نادر وقد يفرق بان سبب الندرة ثم كون المساقى عليه بين الناس غالبا ولا كذلك المستأجر عليه هنا لأنه كثيرا ما يقع الهروب هنا في الاسفار التي من شأنها ندرة فقد الشهود فيها فينبغى حينئذ الاكتفاء بنية الرجوع وخرج بتركها مالم يهرب بها ففي إجارة العين يتخير نظير مامر في الابق وكما لو شردت الدابة وفي إجارة الذمة يكتري عليه الحاكم او يقترض نظير مامر ولا يفوض ذلك للمستأجر لامتناع توكله في حق نفسه فان تعذر الاكثر أراء فله الفسخ (ومضى قبض المكترى) العين المؤجرة ولو الحر المؤجرة عنه او (الدابة والدار وامسكها) الظاهر انه زيادة ايضاح العلم به من قوله قبض وكبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه قال القاضي ابو الطيب الا فيما يتوقف

والقول قوله في قدر ما اتفق إذا ادعى نفقة مثله في العادة لأنه أمين اه معنى (قوله لأنه محل ضرورة) إلى قوله فان تعذر في المعنى وإلى قوله وقد يفرق في النهاية إلى قوله فقضية مامر إلى لا يرجع (قوله) وامكن اثبات الواقعة الخ) أي بان سملت إقامة البينة وقبلها القاضي ولم يأخذ مالا وان قل على مامر اه عش (قوله والا) شامل لما لو وجد الحاكم ولم يمكن إثبات الواقعة عنده اه سم (قوله انه لا يرجع الخ) اعتمدته المعنى والنهاية (قوله انه لا يرجع) أي ظاهرا واما باطنا فينبغى ان له الرجوع اه عش (قوله كون المساقى عليه بين الناس) أي فلا يتعذر الاشهاد عليه اه كردى (قوله المساقى) في اصله بخطه بالف اه بصرى (قوله لأنه) أي الشأن (قوله هنا) أي في هرب الجمل (قوله الهروب) قضية صنيع القاموس أن الصواب إسقاط الواو (قوله ندرة الخ) صوابه عدم ندرة الخ او حذف لفظة ندرة (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى إلى قوله ولا يفوض إلى فان (قوله يكتري عليه الحاكم) أي من ماله و (قوله او اقترض) أي فان لم يجد له مالا اقترض عليه واكثرى عليه اه معنى (قوله العين) إلى التنبيه في النهاية إلى قوله مامر إلى نعم وفي المعنى إلى قوله ولو الحر إلى المتن وقوله الظاهر إلى وكبضها وقوله قال القاضي ابو الطيب إلى المتن وقوله قال القاضي إلى وليس له وقوله ثم بحث إلى ومنى (قوله ولو الحر المؤجرة الخ) خلافا للفقهاء اه معنى عبارة الكردى يعنى لو أجر الحر نفسه مدة أو لعمل معلوم وسلم نفسه ولم يستعمله المستأجر حتى مضت المدة أو مضت مدة يمكن فيها ذلك العمل استقرت الاجرة كذلك في الكبير (قوله ولو الحر المؤجرة عنه او الدابة الخ) لا يحنى ما في هذا المزج عبارة المعنى العين المؤجرة الدابة او الدار او غيرهما في إجارة عين او ذمة اه وهى احسن (قوله الظاهر انه زيادة ايضاح) قد يقال بمنعه وانما بقى به ليعتلق به قوله حتى مضت الخ إذ لا يصح تعلقه بقبض إلا بتاويل لان القبض ينقض بمجرد وقوعه فلا يستمر إلى انقضاء المدة وإنما المستمر الامساك وقد مر نظير ذلك في أجر تكسنة اه رشيدى (قوله امتناعه الخ) أي أو وضعها بين يديه أو التخلية بينه وبين الدار اه معنى (قوله إلا فيما يتوقف الخ) قد يشكك بما تقرّر في البيع انه لو وضع المبيع عنده صار قابضا واوردته على مر فاعترف باشكاله سم على حجة ويمكن الجواب بان محل الاكتفاء بالوضع في خفيف يمكن تناوله باليد وعليه فيمكن حل قول القاضي ابى الطيب إلا فيما يتوقف الخ على غيره كالذواب والاحمال الثقيلة اه عش (قوله أي فيقبضه) الاحسن كونه من الاقباض أي قبض المكترى ما يتوقف قبضه الخ (قوله فان صمم) أي المستأجر على الامتناع من التسلم (أجره) أي الحاكم ما قبضه اه عش (قوله وفيه نظر) أي في قوله فان صمم أجره (قوله لأنه حاضر) أي المكترى الممتنع (قوله لاجله) أي حق الغير (قوله بعد قبضا) أي قبض الحاكم العين اه سم (قوله وتصميمه) أي المستأجر على الامتناع و (قوله يردها الخ)

لو بيع بعضها محمول على ما عدا منفعة المبيع كافي بيع المالك لان المنفعة مستثناة لاستحقاقها مر (قوله إلا أن يحمل على ما بحثه الأذرعى الخ) فيه ان مجليا مصرح بعدم الانفساخ فكيف يحمل على ما بحثه الأذرعى المتضمن للانفساخ كما ادعاه فيما سبق (قوله والاكثر أراء للمستأجر ببعض الثمن) قد يقال لا حاجة إلى الاكثر أراء للمستأجر ببعض الثمن لان إطلاق بيعها محمول على ما عدا المنفعة المستحقة للمستأجر إلا أن يحمل على ما إذا باعها بمنافعا مطلقا لعدم من يشتريها مسلوبة المنفعة المستحقة للمستأجر (قوله وأفهم كلامه الخ) كذا شرح مر (قوله والا) يشمل مالم وجد ولم يمكن إثبات الواقعة (قوله) إلا فيما يتوقف الخ) كذا شرح مر وقد يشكك بما تقرّر في البيع انه لو وضع المبيع عنده صار قبضا واوردته على مر فاعترف باشكاله (قوله فان صمم) أي على الامتناع (قوله وفيه نظر الخ) كذا مر (قوله بعد قبضا) أي قبض الحاكم اياها (قوله وتصميمه) أي المستأجر

قبضه على النقل أي فيقبضه الحاكم فان صمم أجره قاله في البيان وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق بالعين حق للغير حتى يؤجره لاجله وإيجار الحاكم انما يكون لغية أو تعلق حق فالذى يتجه انه بعد قبضها وتصميمه على الامتناع يردها

مالكها (حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة) عليه (وإن لم ينتفع به) ولو لعذر كخوف مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة او حكما فاستقر عليه بدلها ومتى خرج بها مع الخوف ضمنها قال القاضي إلا إذا ذكر ذلك حالة العقد وليس له (١٩٧) فسخ ولا إلزام مكر أخذها إلى الأمن لأنه

يمكنه أن يسير عليها مثل تلك المسافة إلى بلد آخر ومن ثم بحث ابن الرفعة أنه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الأعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضرة فبالنسبة إليه لم يلزم المستاجر اجرة وفيه نظر واضح إلا أن يكون مراده أنه يخير بذلك لأنه نظير ما مر في نحو انقطاع ماء الأرض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتفاع (وكذا) تستقر الاجرة (لو) اكترى دابة لركوب الى موضع معين (وقبضها) او عرضت عليه (ومضت مدة امكان السير اليه) تمكنه من الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى لان تلك مقدرة بزمن وهذه بعمل فتستقر بمضى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) أي التقدير بمدة او عمل (اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا الموصوفة للمستاجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما إذا لم يسلمها فإنه لا يستقر عليه اجرة لبقاء المعقود عليه في الذمة وكالتسليم العرض كما مر (ويستقر في الاجارة

أي وتستقر الاجرة على المستأجر بمضى المدة اه ع ش (قوله لما سكبها) أي للمكترى (قوله أو حكما) أي في القبض الحكمي كالاتناع من القبض (قوله ومتى خرج الخ) أي المستاجر اه ع ش (قوله إذا ذكر الخ) أي او كان العقد زمن خوف وعلم به المؤجر اه ع ش (قوله ذلك) أي الخروج مع الخوف (قوله وليس له) أي للمكترى اه ع ش (قوله لأنه يمكنه) أي المكترى (قوله ان يسير عليها) أي او يؤجرها لمن يسير عليها بمن هو مثله اه ع ش (قوله ومن ثم بحث الخ) عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة أنه الخ يظهر حمله على ان مراده بذلك أنه يتخير به الخ اه (قوله لزمه مع المسمى الخ) وإذا تلفت في هذه الحالة ضمنها ضمان المعصوب واما لو جاوز المحل المعين للركوب اليه ثم العود عليها إلى محل العقد فيلزمه اجرة مثل ما زاد وبضمنها إذا تلفت فيه وقضية ما تقدم من أنه إذا تعدى بضرب الدابة مثلاً صار ضامناً ولو تلفت بغيره أنه بضمنها إذا تلفت في مدة العود إلى محل العقد ايضاً اه ع ش قول المتن (وكذا لو اكترى) كذا في اصله وفي نسخة المغنى والنهاية والمحلى اكترى اه سيد عمر (قوله أو عرضت عليه) هذا يخالف ما تقدم عن القاضي أي الطيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وفاقا لما رجع اليه مر أنه لا اثر لجرد العرض إلا إذا كان على وجهه بعد قبضها في البيع سم على حج اه ع ش ولا يخفى ان ذلك يجري في قول الشارح الا في وكالتسليم العرض (قوله تمكنه الخ) فيه ما مر من بحث الاذرعى (قوله أي التقدير الخ) عبارة المغنى أي المذكور من هاتين المسئلتين اه قول المتن (في الاجارة الفاسدة) خرج بالفاسدة الباطلة كاستئجار صبي بالغاً على عمل فعلمه فإنه لا يستحق شيئاً اه مغنى وفي الكردي عن الدميري مثله (قوله لا يكتفى هنا) أي في الاجارة الفاسدة اه ع ش قول المتن (ولو اكترى عينا مدة) أي اجارة عين او ذمة كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش قول المتن (ولم يسلمها) أي ولا عرضها اه رشدي (قوله او غصبها) أي المؤجر العين بعد القبض قاله الكردي والاصوب أي الاجنبي قبل القبض اذا الظاهر تنازع الفعلين بل قوله بعد القبض يناق قول الشارح الا في لفوات المعقود عليه قبل قبضه (قوله ولو كان الخ) غاية في قول المتن ولم يسلمها فقوله حبسه أي حبس المكترى المذكور بقوله ولم يسلمها فكان الاولى ان يقول عقبه ولو ليقبض الاجرة (قوله

(قوله في المتن استقرت الاجرة وان لم ينتفع) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة ويستثنى من كلامه ما لو تلف المستوفى به كصبي عين الارضاع وثوب عين للخياطة وقتلنا بعد المانع الانفساخ بناء على جواز الابدال كما مر ولم يأت المكترى لعجز وامتنع مع القدرة ومضت المدة فالاصح في الروضة عدم تقرير الاجرة اه فليحرر وجه الاستثناء ووجه عدم التقرير في الثانية إلا ان يصور بما إذا امتنع لترو لا عبثاً (قوله استقرت الاجرة وان لم ينتفع) هل له بعد ذلك الانتفاع بها او لا لان استقرار الاجرة يقتضي انه استوفى حقه بالقوة فيه نظر وما لم يرد للثاني وكذا يقال في قوله الا في وكذا لو اكترى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه ثم رايت قول الشارح الا في ومتى انتفع بعد المدة الخ) وهو صريح في الثاني (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله ومتى انتفع بعد المدة الخ) فعلم انه بمضى تلك المدة ينتهي حقه (قوله او عرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي أي الطيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وفاقا لما رجع اليه مر أنه لا اثر لجرد العرض إلا إذا كان على وجهه بعد قبضها في البيع (قوله زادت على المسمى او نقصت) او ساوت (فرع) في فتاوى السيوطي استاجر عينا مدة ولزمته الاجرة باستيفاء المنفعة فادعى انه معسر وكان اقر عند الاجارة انه لم يوف قدره قبل قبض قوله في دعوى الاعسار بعد اقراره الجواب لا يقبل قوله إلا بينة تشهد انه كان قادراً وتلف ماله اه (قوله في المتن ولو اكترى عينا مدة) أي اجارة عين او ذمة كما هو ظاهر (قوله ولو كان حبسه) أي المكترى

الفاسدة أجرة المثل) زادت على المسمى أو نقصت (بما يستقر به المسمى في الصحيحة) بما ذكر وإن لم ينتفع لما مر أن لفاسد المعقود حكم صحيحها ضماناً وعدمه غالباً نعم تخلية العقار والوضع بين يديه والعرض عليه وإن امتنع لا يكتفى هنا بل لا بد من القبض الحقيقي (ولو اكترى عينا مدة ولم يسلمها) أو غصبها أو حبسها أجنبي ولو كان حبسه لها لقبض الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفسخت) الاجارة لفوات المعقود عليه قبل قبضه

فان حبسها بعضها انفسخت فيه فقط وبغير في الباقي ولا يبدل زمان برمان (ولو لم يقدر مدة) (و) انما قدرت بعمل كان (آجر) دابة (لركوب إلى موضع معين ولم يسلبها حتى مضت مدة) (إمكان (السير) اليه (فلاصح أنها) أى الاجارة (لا تنفسخ) ولا يغير المكترى لملحقها بالمنفعة دون الزمان ولم يتعدر استيفاءها ولا يفسخ ولا خيار (١٩٨) بذلك في اجارة الذمة قطعاً لانه دين ناجز لا يفاؤه تاخر (تنبيه) علم عامر انه حيث صحت

للاجارة لزوم المسمى والافاجرة المثل قيل الا في صورة وهي مالوسكن كافر دارا بالحجاز فيلزمه المسمى لانه لا مثل له اه وليس في محله حكماً وتعليلاً كما هو ظاهر لان معنى اجرة المثل ان ذلك المحل يرغب فيه تلك المدة بماذا وهذا يحتاج الى ان له مثلاً أولاً كما ان ثمن المثل كذلك فنام له (ولو آجر عبده ثم اعتقه) او وقفه مثلاً او امته ثم استولدها ثم مات (فلاصح انها) اى القصة في ذلك (لا تنفسخ الاجارة) لان نحو العتق لم يصادف الا رقة مساوبة للمنافع لاسما والاصح انها تحدث على ملك المستاجر وخرج ثم اعتقه مالو علق عتقه بصفة

ثم آجره ثم وجدت الصفة اثناء مدة الاجارة فانها تنفسخ لسبق استحقاق العتق على الاجارة ومثله ما لو آجر ام ولده ثم مات كما اقتضاه كلامهما هنا واعتمده السبكي وغيره (و) الاصح (انه) اى الشأن (لا خيار للعبد) في فسخ الاجارة بعد العتق وفارق عتق الامة تحت عتد بان سبب الخيار وهو نقصه موجود ولا سبب للخيار هنا لما تقرر ان المنافع تحدث مملوكة

فان حبسها بعضها) أى حبس المؤجر الدابة بعض تلك المدة أى البعض الاول قاله الكردي والاولى أى حبس المؤجر او الاجنبى العين بعض تلك المدة الاول والوسط عبارة المغنى فان مضى بهض المدة ثم سلبها انفسخت في الماضي وثبت الخيار في الباقي اه (قوله) (و) انما قدرت) الانسب قدرها كما في النهاية قول المتن (وآجر) أى اجارة عين بدليل كلام الشارح الآتى اه سم والاولى لان الكلام في اكرام العين عبارة المغنى بدل قول الشارح الآتى ولا يفسخ الخ واحترز المصنف بالعين عن اجارة الذمة إذالم يسلم ما يستوفى منه المنفعة حتى مضت المدة التي يمكن استيفائها فلا يفسخ ولا انفساخ طعام اه (قوله) (لانه دين) اى المنفعة فكان الاولى التانيث كما في المغنى (قوله) (لا في صورة) (وهي الخ) اعتمده المغنى وذكره الكردي عن الدميري (قوله) (لو سكن كافر الخ) أى باجارة بدليل ذكر المسمى اه سم عبارة المغنى إذ اعقد الامام الذمة مع الكفار على سكنى الحجاز فسكنوا فاضت المدة فيجب المسمى الخ اه (قوله) (ليس في محله) قد يؤيد انه ليس في محله مالوسكن ذمى على وجه الغصب دارا بالحجاز فان لم يلزمه شيء فهو في غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجرته لم يتصور إلا أن تكون اجرة المثل إذ لا تسمية هنا فليتامل اه سم (قوله) (أو وقفه) إلى قوله كالمزوج امته في النهاية وكذا في المغنى لا قوله اى القصة في ذلك وقوله واعتمده السبكي وغيره (قوله) (مثلاً) اى اوباعه اه معنى (قوله) (اى القصة الخ) يجوز ايضا رجوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الاضمار اه سم (قوله) (لا سيما والاصح) الاخصر لان الاصح (قوله) (انها) اى المنافع (قوله) (أم ولده) ومثلهامدبرة اه نهاية (قوله) (ثم مات الخ) بقى مالو آجر أم ولده ثم أعتقها وينبغي أن لا تنفسخ إلا بالموت ايضا سم على حج اه ع ش (قوله) (نقصه) اى العبد (قوله) (بعقد لازم) متعلق بقوله لتصرفه (قوله) (فما يستوفيه الزوج) اى في استمتاعه بعد العتق اه سيد عمر (قوله) (ولما مر) عطف على انصرفه الخ (قوله) (ونفقته) إلى قوله وإن اطال في النهاية والمعنى (قوله) (في بيت الهال الخ) لان السيد قد زال ملكه عنه وهو عاجز عن تعهد نفسه اه معنى (قوله) (إذ لم ينقض الخ) عبارة المغنى وهو كذلك لانه لم يعقد عليه

بدليل لقبض الاجرة أى حبسه المذكور بقوله وله الخ (قوله) (في المتن) ولو لم يقدر مدة وآجر) أى اجارة عين بدليل كلام الشارح الآتى (قوله) (ولا يغير المكترى) كذا م رايضاً (قوله) (وهي مالوسكن كافر دارا) اى باجارة بدليل ذكر المسمى (قوله) (ليس في محله) قد يؤيد انه ليس في محله مالوسكن ذمى على وجه الغصب دارا بالحجاز فان لم يلزمه شيء فهو في غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجرته لم يتصور إلا أن تكون اجرة المثل إذ لا تسمية هنا فليتامل (قوله) (أى القصة في ذلك) يجوز ايضا رجوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الاضمار (قوله) (لا سيما والاصح انها) اى المنافع ش (قوله) (وخرج ثم اعتقه الخ) ظاهر فان الانفساخ فرع الانقضاء اى انقضاء الاجارة ثم تنفسخ إذا وجدت وظاهره وإن علم عند العقد وجود الصفة في أثناء المدة وهو ظاهر تشبيههم هذه المسئلة بمسئلة بلوغ الصبي بالنسبة في أثناء المدة وعبارة الروض وشرحه وكذا المعلق عتقه بالصفة التي لا يعلم وقوعها في المدة حكمه حكم البطن الاول فيما تقر فيه لكن وجودها يعنى وجود الصفة التي يعلم وقوعها في المدة كبلوغ الصبي بالنسبة فيها فلا يؤجر مدة توجد الصفة فيها كالأبؤجر الصبي مدة يبلغ فيها بالنسبة كالمعلق عتقه بصفة المديبراه وقال قبل ذلك فرع وإن اجر الولي الطفل او ماله مدة يبلغ في اثنائها بالنسبة مضت اجارته بمعنى اننا ندين بطلانها في الزائد على مدة البلوغ الخ اه (قوله) (ومثله مالو آجر أم ولده ثم مات الخ) بقى مالو آجر أم ولده ثم أعتقها وينبغي

للمستاجر (و) الاظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما) أى المنافع التي تستوفى منه (بعد العتق) إلى انقضاء المدة لتصرفه في عقدا منافع حين كان يملكها بعقد كالمزوج أمته ثم أعتقها بعد الوطء لاشيها فمما يستوفيه الزوج ولما مر أن المنافع ملك المستاجر ونفقته في بيت المال ثم على مياسير المسلمين وأفهم فرضه الكلام فيه إذا آجره ثم أعتقه أنه لا يرجع بشيء على وارث أعتق طعاماً إذ لم ينقض ما عقده

وانه لو اقر به يتق قبل الاجارة غرم له بعده مضيا اجرة مثله لتعديه به او لو فسخت الاجارة (١٩٩) بعد العتق يعيب ملك منافع نفسه كافي

الروضة وان اطلال الاسنوى
في رده (تنبيه) سيد كوفي
الوقف ان اجارته لا تنسخ
بزيادة الاجرة ولا بظهور
طالب بالزيادة ولا يختص
ذلك بالوقف لجريانها
بالغبطة في وقتها كما لو باع
مال مولى ثم زادت القيمة او
ظهر طالب بالزيادة (ويصح
بيع العين (المستاجرة)
حال الاجارة (للمكثري)
قطعا اذ لا حائل كبيع
مغصوب من غاصبه وانما لم
يصح بيع المشتري قبل
قبضه للبائع لضعف ملكه
(ولا تنسخ الاجارة في
الاصح) لانها واردة على
المنفعة والمالك على الرقبة فلا
تنافي وبه فارق انفساخ
نكاح من اشترى زوجته
ولورد المبيع يعيب استوفى
بقية المدة او فسح الاجارة
يعيب او تلفت العين يرجع
باجرة باقى المدة (فلو باعها
لغيره) وقد قدرت بزمان
(جاز في الاظهر) ولو بغير
اذن المستاجر لما تقرر من
اختلاف الموردين ويد
المستاجر لا تعد حائلة في الرقبة
لانها عليها امانة ومن ثم لم
يمنع المشتري من تسليها
لحظة لطيفة ليستقر ملكه
ثم ترجع للمستاجر ويعفى
عن هذا القدر اليسير
للضرورة وتردد الاذرعى
فيما لو كثرت امتعة الدار
ولم يمكن تفرغها الا في زمن
يقابل باجرة بين الاكفاء

عقد اتم نقضه اه (قوله) انه لو اقر (اي بعد الاجارة (قوله قبل الاجارة) متعلق بعتق او نعت له وهو الاول
(قوله غرم له) عبارة المغنى والنهاية عتق ولم يقبل قوله في بطلان الاجارة ويغرم للعبد اه (قوله) لتعديه
الخ) عبارة المغنى وهو كذلك كما نقله عن الشيخ ابى على واقر اه وكما لا تنسخ الاجارة بطرو الحرية لا تنسخ
بطرو الرقبة فلو استاجر مسلم حرييا فاسترق او استاجر منه دار في دار الحرب ثم ملكها المسلمون لم تنسخ
الاجارة اه (قوله) ولو فسخت الخ) وان اجر دار ابعد ثم قبضه واعتقه ثم انهدمت فالرجوع بقيمته اه مغنى
(قوله) ملك منافع نفسه) اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على السيد أو الوارث اه عش (قوله) كما في
الروضة) والمتجه فيما لو اوصى بمنفعة عبد لزيد برقبته لاخر فرد زيد الوصية رجوع المنافع للورثة فلو اجر
داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت للواقف كما افاده الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال عش قوله
رجعت للواقف اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على الواقف اه (قوله) ولا يختص ذلك الخ) اى عدم
الانفساخ بما ذكره (قوله) لجريانها) اى الاجارة متعلق بقوله لا تنسخ الخ) (قوله) ولا يختص الخ) جملة
معتبرة (قوله) في وقتها) اى الاجارة متعلق بالجريان (قوله) حال الاجارة) الى قوله وتردد الاذرعى في
النهاية لا قوله ولو لورد الى المتن (قوله) قطعاً) اشار به الى ان قول المصنف في الاصح راجع لنفي الانفساخ فقط
(قوله) وانما لم يصح بيع المشتري الخ) اى مع ان في كل من المستثنين بيع الشخص ما ليس تحت يده لمن هو تحت يده
اه رشيدى (قوله) بيع المشتري) الاولى ضبطه بفتح التاء (قوله) وبه فارق الخ) اى باختلاف المورد عبارة
النهاية والمعنى بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع الامة المزوجة بدليل انها لو طلت بشبهة كان
المهر للسيد لا للزوج اه عبارة سم قوله وبه فارق انفساخ الخ) تأمل وكان المراد ان الملك في النكاح وارد
على المنفعة ايضا اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان ينتفع بشئ مخصوص اه (قوله) ولو لورد المبيع) متفرع على
قول المصنف ولا تنسخ الاجارة الخ) فكان الاولى فلو بالفاء بدل الواو (قوله) استوفى) اى المكثري وكذا
ضير رجوع قول المتن (فلو باعها) او وقفها او وهبها او اوصى بها اه نهاية (قوله) وقد قدرت) الى قوله للضرورة
في المدة (قوله) لم يمنع) اى المستاجر اى لم يحجز له ان يمنع الخ) اه عش ويجوز كونه ببناء المفعول والمشتري
نائب فاعله عبارة المغنى ان العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه يستوفى منها الى اخر المدة ويعنى عن
القدر الذى يقع التسليم فيه لانه يسير ولا يثبت له خيار كما لو اسندت بالوعة الدار فلا خيار لان زمن فتحها يسير
اه (قوله) ثم يرجع) الاولى التانيث (قوله) للضرورة) هذا ظاهر حيث تمضى مدة تقابل باجرة اه عش
اى بخلاف ما نحن فيه اى فالاولى ان يعطل بما مر عن المغنى انفا (قوله) وتردد الاذرعى الخ) المتجه صحة البيع
قبل التفرغ وتوقف صحة القبض عليه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه مالو كانت مشحونة
بامتنعة كثيرة لا يمكن تفرغها الا بعد مضى مدة لمثلها اجرة فيصح البيع فيما يظهر وان توقف قبضها على
تفرغها على ما مر اه قال عش ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفرغ تقابل باجرة
وفيهامشقة لا تحتل عادة الى انتهاء مدة الاجارة فقرأ عليه حيث اشترى عالما بكونها مؤجرة فقد رضى
ببقائها في يد المستاجر اه (قوله) قال وقد اشعر الخ) اطلاقه يقتضى انه على هذا لافرق بين قصر المدة
وطولها ومقتضى صنيع الشارح اى وصريح النهاية تخصيصه بالطويلة فليتأمل اه سيد عمر (قوله)

ان لا تنسخ الا بالموت ايضا (قوله) انه لو اقر (اي بعد الاجارة (قوله) غرم له) ولا يقبل قوله في فسخها
مر (قوله) ملك منافع نفسه الخ) اعتمده مروى في شرحه والمتجه فيما لو اوصى بمنافع عبد لزيد برقبته لاخر
فرد زيد الوصية رجوع المنافع للورثة اه (فرع) اجر نحو داره ثم وقفها ثم انفسخت الاجارة فلن
المنافع الباقية فيه ترد وتجه انها للواقف دون الموقوف عليه ولو مسجدا بخلافه في مسألة العتق ثم رايت
ان شيخنا الشهاب الرملى افاد انها للواقف مر (قوله) وبه فارق انفساخ نكاح من اشترى زوجته) يتأمل
وكان المراد ان الملك في النكاح وارد على المنفعة ايضا اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان ينتفع بشئ مخصوص
(قوله) وتردد الاذرعى فيما لو كثرت امتعة الدار الخ) المتجه صحة البيع قبل التفرغ وتوقف صحة القبض

بالتخلى فيها للضرورة وعدم صحة البيع قل وقد اشعر كلام بعضهم ان التسليم والتسلم انما يكونان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مشكل اه

وقد يقال لا اشكال فيه فيؤخر ان في هذه الضرورة لعدم اضرار المستاجر ولا ضرورة بالمشتري الى التسلم حيث لا ان التلف قبله يفسخ العقد ويرجع اليه الثمن اما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد فيمتنع البيع كما قاله الزاوي ارتضاء البلقيني لجهالة مدة السير (ولا تنفسخ) الاجارة قطعا كما لا ينفسخ النكاح ببيع الامة المزوجة من غير الزوج فتبقى في يد المستاجر الى انقضاء المد ويخير المشتري ان جهل ولو مدة الاجارة كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرعى وغيره بطلان البيع عند جهله المدة فان اجاز فلا اجرة له لبقية المدة ولو علمها وظن ان له الاجرة تخير عند الغزالي ورجحه الزركشي لانه بما يخفى وقال (٢٠٠) الشاشي لا يتخير ولو انفسخت الاجارة فبقيل منفعة بقية المدة للبائع ورجحه ابن الرفعة

وقيل للمشتري ورجحه السبكي والاول اوجه كما بينته في شرح الارشاد ولو اجر داره مدة ثم استاجرها تلك المدة ثم باعها فهل تدخل المنفعة في البيع يختلف فيه جمع متأخرون والوجه نعم قياسا على ما قاله الجلال البلقيني ان الموصى له بالمنفعة لو اشترى الرقبة ثم باعها انتقلت بمنافعها للمشتري فكذا هنا كما هو واضح وكذا الحكم فيما لو استأجر دارا مدة ثم اشتراها ثم باعها والمدة باقية فتنتقل بجميع منافعها للمشتري فان استثنى البائع المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المستثنين ولو اجر لغراس او بناء ثم انقضت المدة فاجر لآخر قبل وقوع التخيير السابق نظيره في العارية لم يصح فيما يضر الانتفاع به الشجر او البناء كما هو ظاهر لبقاء احترام مال المستاجر الاول ويصح في غير المضر ان خصه بالعقد وكذا ان لم يخصه وامكن التوزيع على المضر وغيره وعلى هذا يحمل قول بعضهم يصح ان

وقد يقال (الخ) قد مر آتفاع النهاية وعش ما يوافق (قوله في هذه الصورة) أي التي ترد فيها الاذرعى (قوله قبله) أي التسلم (قوله فيمتنع البيع الخ) وافقه المغني ثم قال ويقاس بالبيع ماني معناه ويستثنى من محل الخلاف مشكلة هرب الجمال السابقة فانه يباع من الجمال قدر النفقة قال ولا يخرج على الخلاف في بيع المستاجر لانه محل ضرورة والبيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا فاعتقه عنه وهو مستاجر فانه يصح قطعا لقوة العتق كما نقله عن القفال في كفارة الظهار واقراه اه وخالفه النهاية فقال اما اذا قدرت بعمل فكذلك خلافا لابي الفرج الزاوي ان تبعه البلقيني اه قال عش قوله خلافا لابي الفرج الزاوي ظاهره ان كلام ابي الفرج مصور بما اذا كان البيع لغير المكترى اه (قوله الاجارة) الى قوله عند الغزالي في النهاية ولى قوله ورجحه ابن الرفعة في المغني الا قوله لكن بحث الى فان اجاز وقوله قيل (قوله لكن بحث الاذرعى الخ) عبارة النهاية خلافا للاذرعى ومن تبعه اه (قوله فقيل منفعة الخ) جزم به في الروض واعتمده مر اه سم عبارة المغني فنفع بقية المدة للبائع في احد وجهين رجحه ابن المقرئ اه (قوله والاول اوجه) وفاقا للنهاية والمغني (قوله ولو اجر داره) الى قوله ومر اوائل البيع في النهاية (قوله فهل تدخل المنفعة) أي منفعة تلك المدة اه سم (قوله قبل وقوع التخيير الخ) وظاهر ان مثله بعده اذا اختار الابقاء بالاجارة اه رشيدى (قوله نظيره) الاول قبل وقوع نظير التخيير السابق في العارية (قوله لم يصح) أي العقد الثاني (قوله فيما يضر الخ) أي في نفع يضر الانتفاع بذلك النفع (قوله وعلى هذا) أي قوله ويصح في غير المضر ان خصه بالعقد الخ (قوله يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل اه رشيدى (قوله ولم يسترها الغراس) ليتأمل تصويره فان الذي يتبادر انه لا بد من ستر ما وكذا في البناء اه سيد عمر اقول تقدم في البيع ما يفيد ان الستر الجزئى لا يضر في صحة البيع (قوله ويعمل فيه) أي في التفرغ اه كردى وبظهر ان الضمير للغراس (قوله بما ذكره الخ) أي من التخيير بين الامور الثلاثة (قوله بان الاجرة تحمل بموته) أي يأخذها المؤجر من تركته (قوله هذا) أي ما ذكر من الحلول وعدم الانفساخ (قوله ان لم يضع المتعدى يده) أي الى انقضاء المدة اه كردى (قوله الذى سببه موت المستاجر) خرج به الحلول الذى سببه مضى المدة قبل موته فلا يرتفع كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله به) أي بالمتعدى (قوله ما مر) أي قريبا سم على حجج أي في قول الشارح بعد قول المصنف ولو اكرى عينا مدة الخ او حبسها او غصبها الخ اه ع ش (قوله في الغصب) أي للعين المؤجرة عليه مر (قوله ما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد كذا فيمتنع البيع الخ) وان اقتضى اطلاقهم انه لا فرق وهل يحرى ذلك التردد في البيع من المكترى (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده مر (قوله فان اجاز فلا اجرة له الخ) عبارة شرح مر فان اجاز لم يستحق اجرة لبقية المدة ولو علمها وظن استحقات الاجرة اه (قوله فقيل منفعة بقية المدة للبائع) جزم به في الروض واعتمده مر (قوله فهل تدخل المنفعة) أي تلك المدة (قوله والوجه نعم قياسا الخ) كذا شرح مر (قوله ويؤيده ما مر) أي قريبا وقوله في الغصب أي لامين المؤجرة (قوله ولو اجر باجرة مقسطة فكسب الشهود) في تجريد المازج ما نصه وسئل أي شيخه عن كتاب اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم والجملة في السنة الف واربع مائة واربعون بزيادة اربعة

أمكن تفرغها منه في مدة لا أجرة أمثلها ولم يسترها الغراس ويعمل فيه بما ذكره في باب الاجارة والعارية اه وسئل البلقيني عن سمس اجر ارضه باجرة مؤجلة ثم توفي المستاجر قبل او ان الزرع فاستولى اخر وزرع عدوا فاجاب بان الاجرة تحمل بموته ولا تنفسخ الاجارة هذا ان لم يضع المتعدى يده والارفع الحلول الذى سببه موت المستاجر لان الحلول انما يدوم حكمه مادامت الاجارة بحالها فاذا مضت المدة ويد المتعدى قائمة بعد انفسخت الاجارة في الجميع وارتفع الحلول ويزم المؤجر رد ما اخذ من تركه الميت على ورثته قال وهذه مسألة نفيسة لم تقع لي قط ويستحق المؤجر اجرة المثل على المتعدى وليس للورثة تعلق به اه ويؤيده ما مر في الغصب ولو اجر باجرة مقسطة فكسب الشهود الاجرة

سم وعش (قوله ثم تقسيطها بما لا يطابق الخ) أى أموال لم يقسط الاجرة على أجزاء المؤجر كالو قال أجرتك هذه الارض بكذا على انها خمسون ذراعا مثلاً فبانت دون ذلك لم يسقط من الاجر شئ في مقابلة ما نقص من الاذرع لكن يتخير المستاجر بين الفسخ والاجارة فان فسخ رجع بمادفعه إن كان ولا يسقط المسمى عن ذمته ثم إن كان الفسخ بعد مضي المدة أى بعضها استقر عليه اجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ اه ع ش (قوله تحالفا) أى المؤجر والمستاجر ويفسخانها هما واحدهما او الحاكم إن لم يتراضيا بقول احدهما اه ع ش (قوله لان تعارض ذينك) أى الاجمال والتقسيط وكذا ضمير سقوطهما (قوله وإن أمكن الخ) فى تجريد المزج ما نصه وسئل أى شيخه عن كتاب اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم والجملة فى السنة الف واربعة ومائة واربعون بزادة اربعة وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بانه ينظر فى كيفية المكتوب فان كانت الجملة كتبت فيه إجمالاً للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل في مجموع ذلك الف واربعائة واربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الاربعة والعشرين فان أحدهما غلط فيحكم بالاقول وإن لم تكن الجملة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجمال لذلك الذى فصل مياومة بان قال استاجرتها باجرة مبلغها كل يوم اربعة دراهم وفى السنة الف واربعائة واربعون ونحوه من الالفاظ فيحكم عليه ظاهر بالجملة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع ممكن بان يكون ذلك تقسيط البعض الاجرة دون بعض اه سم (قوله على تقسيط المبلغ) أى الاربعة الاف (قوله على اول المدة) أى إلى ان ينفذ المبلغ اه كرى عبارة ع ش أى وما زاد على ذلك لا تتعلق به الاجارة اه (قوله العشرين) نعت للشهر (قوله ومرار اول خامس الخ) عبارته هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح فى صك فيه جملة زائدة وتفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا مكان الجمع يكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فان قيل في مجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وإن لم يكن ذلك حكم بها كما هو ظاهر اه سم (قوله ومحل الخ) راجع لقوله ثم لاستيفاء اجرة

» (كتاب احياء الموات) «

قول المتن (إحياء الموات) أى وما يذكر معه من قوله فصل منفعة الشارع الى آخر الكتاب (قوله وهو) أى شرعا اه ع ش قول المتن (الارض التى الخ) قال ابن الرفعة وهو قسمان اصى وهو مالم يعمر قط وطارىء وهو ما خرب بعد عمارة الجاهلية اه م نى (قوله أى لم يتيقن) الى قوله وكان ذكرهم للاحياء فى النهاية الا قوله لكن فى اطلاقه نظر (قوله أى لم يتيقن عمارتها الخ) عبارة المغنى وشرح الروض ولا يشترط فى نفي العبارة التحقق بل يكفى عدم تحققها بان لا يرى اثرها ولا دليل عليه من اصول شجر ونهر وجدران وتاد ونحوها اه (قوله لم يتيقن عمارتها الخ) يدخل فيه ما يتيقن عدم عمارته فى الاسلام وهو ظاهر ولا شك فيه وسياق عدم

وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بانه ينظر فى كيفية المكتوب فان كانت الجملة كتبت فيه إجمالاً للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل في مجموع ذلك الف واربعائة واربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الاربعة والعشرين فان أحدهما غلط فيحكم بالاقول وإن لم تكن الجملة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجمال لذلك الذى فصل مياومة بان قال استاجرتها باجرة مبلغها كل يوم اربعة دراهم وفى السنة الف واربعائة واربعون ونحوه من الالفاظ فيحكم عليه ظاهر بالجملة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع ممكن بان يكون ذلك تقسيط البعض الاجرة دون بعض اه (قوله ومرار اول خامس شروط البيع الخ) عبارته هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح فى صك فيه جملة زائدة وتفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا مكان الجمع يكون التفصيل لبعضها وان تأخرت فان قيل في مجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وإن لم يقل ذلك حكم بها كما هو ظاهر اه والله اعلم

» (كتاب احياء الموات) «

(قوله أى لم يتيقن عمارتها الخ) عبارة شرح الروض ولا يشترط فى نفي العبارة التحقق بل يكفى عدم

إجمالاً ثم تقسيطها بما لا يطابق الاجمال فان لم يمكن الجمع تحالفا لان تعارض ذينك أوجب سقوطهما وإن أمكن كان قالوا أربع سنين اربعة آلاف كل شهر مائتا درهم وعشرة دراهم حمل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم تقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم من أول الشهر العشرين وثلاثة أسابيع يوم لأن حصه كل يوم سبعة ومرار اول خامس شروط البيع عن ابن الصلاح وما يوافق هذا عند صدق التأمل له ومرار اول المبيع قبل قبضه ان للمستاجر حبس ما استوجر عليه للعمل فيه ثم لاستيفاء اجرة ومحل كما يعلم عامر فى تعدد الصفقة ما إذا لم يتعددها وإلا كاستأجرتك لكتابة كذا كل كراس بكذا فليس له حبس كراس على اجرة آخر لان الكراس حينئذ بمنزلة أعيان مختلفة (كتاب احياء الموات) هو (الارض التى لم تعمر قط) أى لم يتيقن عمارتها فى الاسلام من مسلم أو ذمى

ولست من حقوق عامرو لا
من حقوق المسلمين واصله
الخبر الصحيح من عمر أرضا
ليست لاحد فهو أحق بها
وصح أيضا من أحياء أرضا
ميتة فهي له ولهذا لم يحتج
في الملك هنا إلى لفظ لأنه
أعطاه عام منه عليه السلام لأن
الله تعالى أقطعه أرض الدنيا
كارض الجنة ليقطع منها
من شاء ما شاء ومن ثم ائق
السبكي بكفر معارض
أولاد تميم رضى الله
تعالى عنهم فيما أقطعه
عليه السلام له بارض الشام
لكن في إطلاقه نظر ظاهر
واجمعه عليه في الجملة ويسن
التملك به للخبر الصحيح من
أحياء أرضا ميتة فله فيها
أجر وما أكلت العوافى أى
طلاب الرزق منها فهو له
صدقة ثم تلك الأرض (أن
كانت ببلاد الاسلام فليسلم)
ولو غير مكلف كيجنون
فيما لا يشترط فيه القصد ما
يأتى (تملكها بالاحياء)
ويسن استئذان الامام وعبر
بذلك المشعر بالقصد لأنه
الغالب (وليس هو) أى
تملك ذلك (لذى) وإن
اذن الامام لخبر الشافعى
 وغيره من سلاعدى الأرض
أى قديمها ونسب لعاد لقدمهم
وقوتهم لله ورسوله ثم هي
لكم منى وإنما جاز

جواز إحيائه في قوله مر ولولم يعرف هل هي جاهلية الخ اه ع ش وقوله مروسياتى عدم جواز إحيائه الخ
يأتى في الشرح خلافة (قوله من حقوق عامر) أى حريمه اه معنى (قوله ولا من حقوق المسلمين) كحافات
الأنهار ونحوها اه ع ش عبارة المغنى ويستثنى من إطلاقه تملك الأرض التى لم تعمم ما تعلق بها حق المسلمين
عموما كالطريق والمقبرة وكذا عرفه ومزدلفة ومنى وما حواه النبي صلى الله عليه وآله ومن مفهوم قوله لم تعمم فقط
ما كان معمورا في الجاهلية ثم خرب وبقى اثار عمارتهم فلمسلم تملكه كما سبذ كره وما عمره الكافر في
موات دار الاسلام فانه لا يملكه اه (قوله من عمر أيضا الخ) هو بالتخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى إنما
يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله حيث لم تعلم الرواية اه ع ش (قوله فهو أحق بها) اسم التفضيل
ليس على بابه (قوله وصح أيضا الخ) ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص لاذ قوله أحق في
الاول قد يشعر بأن لغيره فيه حقا اه ع ش (قوله ولهذا) أى لصحة هذا الخبر و (قوله لأنه اعطاء الخ)
علة للعلة فلا إشكال (قوله أقطعه) أى أعطاه (قوله لكن في إطلاقه نظر) عبارة ع ش لكن الصحيح
عدم تكفيره بالمعارضة إذ غايتها انتزاع عين من يد مستحقها نعم إن حل على مستحل ذلك فلا يبعد التكفير
به اه (قوله واجمعه اعلية) أى على إحياء الموات وإتماما لجملة لأنهم اختلفوا في كيفية وما يحصل به فلم
يجمعوا إلا على مطلق الاحياء رشيدى وبردى (قوله به) أى الاحياء و (قوله فيها) أى الأرض أى في إحيائها
(اجر) أى ثواب و (قوله طلاب الرزق) أى من إنسان أو بهيمة أو طير اه ع ش قول المتن (فليسلم) أى
يجوز له (تملكها الخ) يرد عليه ما لو تحجر مسلم مواتا لم يترك حقه ولم تمض مدة يسقط فيها حقه فانه لا يحل
لمسلم تملكه وإن كان لو فعل ملكه وإن حمل الجواز في كلامه على الصحة فلا يراد مغنى ونهايه (قوله ولو غير
مكلف) شامل لصبي غير يميز سم على حج وعبارة شيخنا الزبائدى أى بشرط تمييزه اه لكن يعارضها قول
الشارح كيجنون إلا أن يحمل على مجنون له نوع تمييز وكتب سم على منهج أى ولورقية أو يكون لسيده اه
وهذا في غير البعض اما هو فان كان بينه وبين سيده مهايأة فهو لم يقع الاحياء في نوبته وان لم تكن فهو
مشارك بينهما اه ع ش (قوله فيما لا يشترط) راجع للغاية عبارة النهاية وان لم يكن مكلفا كيجنون كما
صرح به الماوردى والرويانى ومرادهما بذلك فيما لا يشترط الخ اه (قوله بما يأتى) أى في التنبيه الثالث
قول المتن (تملكها بالاحياء) نعم لوصى أى الامام لنعم الصدقة موضعا من الموات فاحياءه شخص لم يملكه
إلا باذن الامام لما فيه من الاعتراض على الاثمة نهاية ومعنى (قوله وعبر بذلك) أى بالتملك و (قوله المشعر
بالقصد) فان التملك يلزمه القصد كرى وع ش (قوله لأنه الغالب) أى لأن الغالب في الاحياء أن يقصد
الحى لا لأن القصد شرط في الاحياء فانه يحصل عن لا قصد له كالصبي والمجنون اه كرى وهو يوافق ما مر
عن سم من عدم اشتراط التمييز عبارة ع ش قوله لأنه الخ أى التملك اه والاول هو الظاهر المتعين (قوله
أى تملك ذلك) عبارة المغنى أى إحياء الأرض المذكورة اه (قوله تملك ذلك لذى) مفهومه انه إذا
احيا ذلك للرافاق لا يمنع وعليه فينبغى انه إذا ازدحم مع مسلم في إرادة الاحياء أن يقدم السابق ولو ذميا
فان جاء امعا قدم المسلم على الذمى فان كانا مسلمين أو ذميين أقرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذمى
بدار كفر لم يذبوا عن مواتها اه ع ش قول المتن (لذى) ولا لغيره من الكفار كما فهم بالاولى مغنى ونهايه
(قوله وإن اذن الامام) فلو احيا ذى ارض ميتة بدار ناو لو باذن الامام نزعته منه ولا اجرة عليه فلونزعه
منه مسلم و احياها ملكها وإن لم ياذن له الامام فان بقى له فيها عين فقلها ولو زرعها الذمى وزهد فيها أى تركها
تبرع صرف الامام الغلة في المصلح ولا يحل لاحد تملكها لانها ملك المسلمين مغنى وروض مع شرحه (قوله
لخبر الشافعى) عبارة المغنى لأنه استعلاء وهو تمتع عليهم بدارنا اه (قوله لله ورسوله) فيه دلالة على

تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدر واثاث أو تاد ونحوها اه (قوله ولو
غير مكلف) شامل لصبي غير يميز (قوله في المتن وليس هو لذى) قال في الروض وإن احيا ذى ارض ميتة أى
بدار ناو لو باذن الامام نزعته منه ولا اجرة عليه فلونزعه منه مسلم و احياها بغير اذن الامام ملكها فلوزرعها

ما مر ان الله اقطعه ارض الدنيا كارض الجنة اعرش (قوله لكافر معصوم الخ) فهو موه ان غير المعصوم لا يجوز له ذلك بدارنا وانه اذا فعل لا يملكه وهو ظاهر اعرش وعبارة المغنى والاسنى والذمى والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد بدارنا ونقل تراب من موات دارنا لاضرر علينا فيه وأما الحرب فيمنع من ذلك لكن لو اخذ شيئا من ذلك لم يملكه كما قاله المتولى اه (قوله أهل ذمة) عبارة المغنى وسم دار حرب وغيرها اه (قوله بكسر المعجمة) الى قوله وكان ذكرهم في المغنى (قوله كوات دارنا) اى قياسا عليه (قوله وقد صلحوا الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال ولو كانت ارض هذنة براهيم (قوله على ان الارض لهم الخ) فان صالحا حناهم على ان البلد لنا وهم يسكنون بجزنة فالمعمور هذنة فهو مواتها الذى يذبون عنه يتحجر لاهل النى على الاصح فيحفظه الامام لهم فلا تكون فينا في الحال فان نفي الذمىون فكنا تسهم في دار الاسلام كسائر اموالهم التى فتوا عنها ولا وارث لهم اهمغنى (قوله مطلقا) اى دفعونا عنه اولا اه ع ش (قوله) فالقياس مملكه بمجرد الاستيلاء الخ) خلافا للنهاية والمغنى والروض وشرحه عبارة المغنى ولا يملكها بالاستيلاء لانها غير مملوكة لهم حتى يملك عليهم واد استولينا عليها وهم لا يذبون عنها فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسها واهل الخس باحياء الخمس فان اعرض كل الغنائمين عن احياء ما يخصهم فاهل الخس احق به اختصاصا كالمتهجر اه وعبارة سم قوله والا فالقياس الخ ثم قوله فسا اقتضاه كلام شارح الخ فيهما نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام فيكون مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء ثم قال بعد سرد عبارة الروضة فانظر هذا الكلام فانه نص فيما اقتضاه كلام ذلك الشارح وما نفع من القياس المذكور الى ان قال فالخاصل في موات دار الحرب انه عدم الذب يملك بالا حياء دون مجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك وعند الذب لا يملك بمجرد الاحياء بل بالا حياء بعد الاستيلاء وعلى هذا الحاجة الى حل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمله على ارض الحرب اه وعبارة السيد عمر قوله كما اقتضاه كلام الشارح الخ ما اقتضاه كلام الشارح المذكور هو المصحح في اصل الروضة هنا من ثلاثة اوجه ثانيا انهم يملكونه بالاستيلاء كالمعمور ثالثا لا يفيد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فايراجع قوله كما يعلم الخ اه

الذى وزهدها صرف الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد تملكها اه قال في شرحه لانها ملك للمسلمين اه وقضيته دخوله في ملك المسلمين بمجرد زهدها فيها بدون تملكه ولا تملك منهم ولا من نائبيهم (قوله وقد صلحوا الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت ارض هذنة بر (قوله مطلقا) اى ذبوا اولا (قوله) والا فالقياس الخ) ثم قوله فسا اقتضاه كلام شارح الخ فيهما نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام فيكون مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء وعبارة الروضة القسم الثاني ارض بلاد الكفار ولها ثلاثة احوال الى ان قال الحال الثاني ان لا تكون معمورة في الحال ولا من قبل فيتملكها الكفار بالا حياء واما المسلمون فينظر ان كان مواتا لا يذبون المسلمين عنه فلم يملك بالا حياء ولا يملك بالاستيلاء لانه غير مملوك لهم حتى يملك عليهم وإن ذبوا عنه المسلمين لم يملك بالا حياء كالمعمور من بلادهم فلو استولينا عليه فقيه اوجه اصحها انه يفيد اختصاصا كاختصاص التحجر لان الاستيلاء ابلغ منه وعلى هذا فسيبقى إن شاء الله تعالى خلاف في ان التحجر هل يفيد جواز البيع إن قلنا نعم فهو غنيمة كالمعمور وإن قلنا لا وهو الاصح فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسه واهل الخس احق باحياء خمسة الى ان قال والوجه الثاني انهم يملكونه بالاستيلاء كالمعمور والثالث لا يفيد ملكا ولا اختصاصا بل هو كوات دار الاسلام من احياء مملكه اه فانظر هذا الكلام المفروض في ارض الحرب كما يصرح به كونه ذكر حكم البلد المفتوحة صلحا على ان يكون لنا ويسكنونها بجزية او على ان يكون لهم في فرع بعد ذلك وبين عن الشق الثاني ان مواتها يختصون باحيائه وكما يصرح به قوله فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسه اذلا

لكافر معصوم نحو احتطاب واصطياد بدارنا لغلبة المساحة بذلك (وان كانت ببلاد كفار) أهل ذمة (فلهم) ولو غير مكافين (احياؤها) لانه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) له ذلك (ان كانت عمالا يذبون) بكسر المعجمة وضما اى يدفعون (المسلمين عنه) كوات دارنا بخلاف ما يذبون عنه وقد صلحوا على ان الارض لهم فليس له احياءه اوما بدار الحرب فيملك بالا حياء مطلقا لانه يجوز تملك عامرها فواتها اولى ولو بغير قادر على الإقامة بها وكان ذكرهم للاحياء لان الكلام فيه والا فالقياس مملكه بمجرد الاستيلاء عليه بقصد تملكه كما يعلم من صريح كلامهم الاتي في السير فسا اقتضاه كلام شارح انه بالاستيلاء يصير كالمتهجر غير صحيح لان العامل اذا ملك بذلك فالموات اولى (وما) عرف انه (كان معمورا)

(قوله في الماضي الخ) من بلاد الاسلام او غيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام نهاية ومعنى (قوله في الماضي) الى قوله في البحر في المعنى والى المتن في النهاية (قوله ولو ذميا) اي او حرييا وان ملك بالاستيلاء سم على حج اهرش ورشيدى (قوله ولو ذميا) اي او نحوه وان كان وارثا نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر او نحوه كالمعاهد والمؤمن اهر (قوله الا ان اعرض عنه الخ) كان وجهه انه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فملك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمة او فيء ولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى اهر سم (قوله قبل القدرة) اي على الاحياء قاله الكردي والظاهر بل المتعين ان المعنى قبل قدر تنا على الاستيلاء كما يفيد قولهم في هامش نهايته وانما لم يكن فيئا او غنيمة لان محل ذلك اذا كان ملك الحربى باقيا الى استيلائه عليه ولا كذلك هنا وقول سم قوله قبل القدرة اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربين وظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم نستول عليه اهر (قوله بدارنا) والمراد بدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون كبغداد والبصرة او واسلم اهلبا عليها كالمدينة واليمن او فتحت عنوة كخيبر وسواد العراق او صلحنا على ان يكون الرقة لنا وهم يسكنونها بخراج وان فتحت على ان الرقة لهم فمواتها كموات دار الحرب ولو غلب للكفار على بلدة يسكنها المسلمون كطرسوس لا تصير دار حرب اهر معنى (قوله بدارنا) كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه اهر سم قول المتن (والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمن مجيء الاسلام اهر سم معنى حدث بعده (قوله يقينا) سيدكر محترزه (قوله او استقرضه) اي الثمن (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض اهر سم (قوله والا كان ملكا لبنت المال الخ) مفهومه انه مع رجاء ظهور مالكة يتمتع اقطاعه مطلقا اهر سم (قوله فله اقطاعه الخ) ويؤخذ منه حكم ما عمت به البلوى من اخذ

في الماضي وان كان الآن خرابا (فلما لكة) ان عرف ولو ذميا الا ان اعرض عنه الكفار قبل القدرة فانه يملك بالاحياء (فان لم يعرف) مالكة دارا كان او قرية بدارنا (والعمارة اسلامية) يقينا (فما ضائع) امره للامام في حفظه او بيعه وحفظ ثمنه او استقرضه على بيت المال الى ظهور مالكة ان رجى والا كان لبنت المال فله اقطاعه كما في البحر وجرى عليه في شرح المذهب في الزكاة

يكونون غانمين الا بالنسبة لدار الحرب وقوله والوجه الثاني انهم يملكونه بالاستيلاء فانه لا ياتي في ارض الهدنة والصلح كالا يخفى اذ كيف صرح فيما لا يدون عنه بانه يملك بالاحياء وبانه لا يملك بالاستيلاء وعمله بانه غير مملوك لهم وفيما يدون عنه بانه لا يملك بالاحياء وبان الاستيلاء عليه انما يفيد مجرد الاختصاص والحجر ثم حكى وجهي ضعيفا انه يملك بالاستيلاء كالمعمور فان هذا كله نص فيما اقتضاه كلام ذلك الشرح وما نفع من القياس المذكور واما ما في التكملة من قوله وافهم انهم اذا كانوا يدون عنها فليس لنا احياءها كالعاصر من بلادهم وبه صرح في المحرر واستشكله بعضهم بانهم ذكر وا في السير ان عامر دار الحرب يملك بالاستيلاء ومواتها حيث يفيد اختصاصا كالتحجر فكيف لا يملك بالاحياء واجيب بان صورة المسئلة في ارض صولحو اعلى انها لهم او في ارض الهدنة الخ ما ذكره فاقول ما ذكره فيه عن الاشكال ليس بذلك لان معنى قول المحرر كغيره هنا انه ليس لنا احياءها انها لا تملك بمجرد الاحياء وهذا لا ينافي ثبوت حق التحجر بالاستيلاء الذي افاده ما في السير وحيث لا حاجة الى مخالفة ظاهر الكلام بحمل المسئلة على ارض الصلح او الهدنة فليست فالحاصل في موات دار الحرب انه عند عدم الذب يملك بالاحياء دون مجرد الاستيلاء كما يقتضيه كونه بالاستيلاء كالتحجر كما صرح به كلام الروضة المذكور فتأمل على هذا الحاجة الى حمل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمله على ارض الحرب فليتل (قوله في الماضي وان كان الان خرابا) من بلاد الاسلام او غيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام شرح م ر (قوله ولو ذميا) اي او حرييا وان ملك بالاستيلاء (قوله الا ان اعرض عنه الكفار الخ) كان وجهه انه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فملك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمة او فيء ولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى (قوله قبل القدرة) اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربين وظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم يستول عليه (قوله بدارنا والعمارة اسلامية) كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه (قوله في المتن والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمان مجيء الاسلام (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض (قوله والا كان ملكا لبنت المال فله اقطاعه)

الظلمة والمكوس والعشور وجلود البهائم ونحوها التي تذبح وتؤخذ من ملاكها قهر أو تعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها واكلمها كما في ذلك الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية وفي المغنى نحوه قال الرشيدى قوله مر وتعذر رد ذلك لهم للجهل الخ اى بان لم يعرف احد منهم كما يعلم من الماخوذ منه فليست الصورة انهم موجودون لكن جهل عين مالكل منهم كما هو الواقع في جلود البهائم الآن إذ حكمها انها مشتركة بين اربابها كما في فتاوى النووى الذى مرّت الاشارة اليه في باب الغصب اه قال عث قوله مر للجهل باعيانهم اما لو عرف مالكوها فهي باقية على ملكهم فلا يحل بيعها ولا اكلمها نعم لما لكما ان ياخذ منها ما غلب على ظنه انه حقه ولو بلا إذن من الامام او نائبه ولا حرم وقوله مر فيحل بيعها واكلمها اى بعد دخولها في يد وكيل بيت المال وتصرفه بالمصلحة اه (قوله وتملكها) ومنه ما جرت به العادة الآن في اماكن خربة بمصر ناجهت اربابها وايس من معرفتهم فياذن وكيل السلطان في ان من عمر شيئا منها فهو له فمن عمر شيئا منها ملكه وينبغي ان يحله ما لم يظهر كون الحيا مسجدا او وقفا او ملكا لشخص معين فان ظهر له لم يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كما في إعادة الارض للبناء والغراس بين الامور الثلاثة وينبغي ان تلزمه الاجرة للبالك مدة وضع يده اه كلام عث قول المتن (جاهلية) اى يقينا بقرينة ما ياتى ولا ينافيه قوله وجعل دخولها الخ لان المراد ان اتقنا كونها في الاصل جاهلية وشككتنا في انها غنمت للسلين قبل اولم تغنم اه عث (قوله اوشك في كونها جاهلية فكلماوات) في تجريد المزجد ما يقتضى خلافه نصه إذ اشك في ان العماره اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركاز الذى جهل حاله اه وهو موافق لما في شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت اه سم قال عث قوله مر قال بعض شراح الحاوى الخ هذا هو المعتمد اه وعبارة الرشيدى ما ظنه هذا البعض جزم به في الانوار وصححه الشارح مر ووالده في تصحيح العباب وعليه فقوله فيما مر يقينا ليس بقيد اه (قوله كالركاز) هذا في صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه إذ اشك أنه من أى الضربين يكون لقطة اه سم عبارة المغنى وان شككتنا في معمور أنه عمر في الجاهلية أو الاسلام قال في المطلب فيه الخلاف المذكور في الركاز الذى جهل حاله اى وقد تقدم انه انقطه والارضى العامرة اذ البسهار مل او غرقها ماء فصارت بحرا ثم زال الرمل او الماء فهي لما لكما ان عرف وما ظهر من باطنها يكون له ولو لبسها الوادى بتراب آخر فهي بذلك التراب له كما في الكافي والافان كانت اسلامية فالضائع او جاهلية فتملك بالاحياء على ما مروا اما الجزائر التي تربها

مفهومه أنه مع رجاء ظهور مالكة يمنع إقطاعه مطلقا (قوله فقال للامام إقطاع أرض بيت المال وتمليكها الخ) في فتاوى السيوطى رحمه الله تعالى مسئلة رجل يده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع سلطاني فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعى بان اقطعه السلطان اياها وهي ارض موات فهو يملكها ويصح منه بيعها ويملكه المشتري منه وان مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها لا بامر سلطاني ولا غيره وان كان السلطان اقطعه اياها وهي غير موات كما هو الغالب الآن فان المقطع لا يملكها بل ينتفع بها بحسب ما يقرها السلطان في يده وللسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للمقطع بيعها فان باع ففسد واذا اعطاها السلطان لاحد نفذ ولا يطالب اه واقول ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التمليك بمذوع يعلم من كلام الشارع هنا وحينئذ فاذا قطعه غير الموات تمليكاً فينبغى ان يجري فيه ما ذكره المحيب في الشك الاول (قوله اوشك في كونها جاهلية فكلماوات) في تجريد المزجد ما يقتضى خلافه حيث قال مانصه اذا شك في أن العماره اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركاز الذى جهل حاله اه وهذا موافق لما في شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت (قوله كالركاز) هذا في صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه

فقال للامام إقطاع أرض بيت المال وتمليكها وفي الجواهر يقال له إقطاعها إذ رأى فيه مصلحة ولا يملكها أحد إلا باقطاعه ثم ان اقطع رقبته ملكها المقطع كما في الدراهم أو منفعتها استحق الانتفاع بها مدة الاقطاع خاصة هو وما في الانوار مما يخالف ذلك ضعيف (وان كانت) العماره (جاهلية) وجعل دخولها في أيدينا أو شك في كونها جاهلية فكلماوات وحينئذ (فلا يظهر انه) أى المعمور (يملك بالاحياء) كالركاز لانه لا حرمه لملك الجاهلية

نعم إن كان بدارهم وذبونا عنه وقد صولوا على أنه لم يملك بالاحياء كما علم بامر وانتصر جمع للقبائل نقلا ومعنى (ولا يملك باحياء حريم معمور) لانه ملك للملك المعمور نعم لا يباع وحده كسرب الارض وحده وبحث ابن الرفعة جوازه ككل ما ينقص قيمة غيره ووفر السبكي بان هذا تابع فلا يفرد (وهو) اى الحريم (ماتمس الحاجة اليه لتام الانتفاع) بالمعمور وان حصل أصله بدونه (خريم القرية) الحياة (النادى) وهو ما يجتمعون فيه للتحدث (ومر تكض) نحو (الخيل) ان كانوا اخيالة وهو بفتح الكاف مكان سوقها (ومناخ الابل) ان كانوا اهل لابل وهو بضم أوله ماتاخ فيه (ومطرح الرمد) والقمامات (ونحوها) كمرأح الغنم وملعب الصبيان ومسبل الماء وطرق القرية لاطراد العرف بذلك والعمل به خلفا عن سلف ومنه مرعى البهائم ان قرب منها عرفاوا مستقل وكذا ان بعدو مست حاجتهم له ولو فى بعض السنة على الواجهة ومثله فى ذلك المحتطب وليس لاهل القرية منع المارة من رعى مواشيهم فى مراتعها المباحة (وحريم) النهر كالليل ماتمس حاجة الناس

الانهار فان كان أصلها من أراضى النهر وليست حريما للمعمور فهى موات وان وقع الشك فى ذلك فامرها لبيت المال هذا ما يظهر من كلامهم ولم ار من حقق هذا المحل اه معنى وقوله واما الجزائر التى تربها الانهار الخرده سم واقره ع ش بماضيه والوجه الذى لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها اى الجزائر التى تحدث فى خلال النهر لانها من النهر او من حريمه لا تحتاج راكب البحر والماء به لا تتفادعها لوضع الاحمال والاستراحة والمرو ونحو ذلك بل هى اولى بمنع احيائها من الحريم الذى تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك مر اه (قوله نعم ان) الى قوله وليس لاهل القرية فى المعنى الا قوله وانتصر الى المتن وقوله وبحث الى المتن وقوله ولو فى بعض السنة الى قول المتن وحريم الدار فى النهاية الا قوله وانتصر الى المتن وقوله ان كانوا اهل ابل وقوله ولا مناقضا الى المتن (قوله نعم ان كان بدارهم الخ) بقى ما لو كان بدار الحرب اى ولم يدخل فى ملكهم وينبغى ان يجرى فيه ما تقرر فى موات دار الحرب اه سم (قوله لانه ملك للملك المعمور) يؤخذ منه انه لو تعدى احد بالزراعة او نحوها فيه لزمه أجره مثله ويقلع ما فعله بجناوا وأجرة المثل اللازمة له اذا اخذت وزعت على اهل القرية بقدر املا كم بمن له حق فى الحريم فيستحق كل منهم ماتمس حاجته اليه بما يحاذى ملكه من الجهة التى هو فيها من القرية مثلا اه ع ش (قوله لا يباع وحده) اى من حيث لم يكن للملك الدار مثلا احداث حريم لها كالمعر على ما مر للشارح مر فى البيع اه ع ش (قوله كسرب الارض الخ) اى نصيبها من الماء اه ع ش (قوله ككل ما ينقص الخ) اى وهو منفصل كاحد زجى خف فلا ينافى ما مر من عدم صحة بيع جزء معين من اناء اوسيف على ما مر اه ع ش قول المتن (وهو ماتمس الخ) كان الاولى تقديم بيان الحريم على حكمه لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره اه معنى قول المتن (ماتمس الحاجة اليه الخ) اى ان لا يكون ثم ما يقوم مقامه امالو اتسع الحريم واعتد طر ح الرماد فى موضع منه ثم احتيج الى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فتهوز عمارته لعدم تقويت ما يحتاجون اليه واما لو اريد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفه طرح الرماد فى غيره ولو قريامنه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعتيادهم الرى فيه صار من الحقوق المشتركة وكذا يجوز الغراس فيه لما يمنع انتفاعهم بالحريم كان غرس فى موضع يسيرة بحيث لا تقوت منافعتهم المقصودة من الحريم اه ع ش (قوله اصله) اى اصل الانتفاع (قوله ان كانوا اخيالة) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارتها وان لم يكونوا اخيالة خلافا للامام ومن تبعه فقد تجددهم اوسكن القرية بعدهم من لذلك اه وعبارة سم والوجه عدم التقيد بذلك مر اه (قوله ان كانوا اهل ابل) عبارة للنهاية وان لم يكن لهم ابل على قياس ما مر اه واقره اسم (قوله كمرأح الغنم الخ) والجرين المعد لرياضة الحب فيمتنع التصرف فيه بما يعطل منفعة على اهل القرية او ينقصها فلا يجوز زرعه فى غير وقت الاحتياج اليه ان حصل فى الارض خلل من اثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتم له الاجرة اه ع ش (قوله واستقل) اى بان كان مقصود الراعى بخلاف ما اذا لم يستقل مرعى وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من الابعاد شديدا ومعنى واسنى (قوله على الاوجه) اعتمده مر اه سم (قوله المباحة) يخرج المرعى المعدود من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم سم على حج اه ع ش (قوله ولو لمسجد) اى ولو كان مسجدا لا يجوز على حريم النهر لكن قالوا اذا رأينا عمارة على حافة نهر لا نغيرها لاحتمال انها وضعت بحق وانما الكلام فى الابتداء وما عرف حاله اه كردى (قوله ولو لمسجديهم) قال الشيخ فى حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية امره

اذا شك انه من الضربين يكون لقطة (قوله نعم ان كان بدارهم الخ) بقى ما لو كان بدار الحرب اى ولم يدخل فى ملكهم وينبغى ان يجرى فيه ما تقرر فى موات دار الحرب (قوله ان كانوا اخيالة) والوجه عدم التقيد بذلك مر (قوله ان كانوا اهل ابل) وكذا ان لم يكونوا مر (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله المباحة) قد يخرج المرعى المعدود من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم (قوله فلا يحل البناء فيه ولو لمسجد ويهدم) انظر مع ما سياتى على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرعى على الانهار

أنها صلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فوجوده كذلك ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه إلا الزاوية عليه فلو كان للمسجد المذكور امام أو غيره من خدمة المسجد أو ممن له وظيفه فيه كقراءة غيبغي في استحقاقهم المعلوم كافي المسجد الموقوف وقفا صحيحا لأن الامامة والقراءة ونحوهما لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفه مسجد لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لأنه يشترط لجواز القصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور فاحفظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكره لنفاسته لكن قوله غيبغي استحقاقهم المعلوم لا يخفى ان محل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه اما إذا كان لا يستحق ذلك بان كان قد جعله من اما كن جعلها بجوانب المسجد واسفله في الحريم ايضا كما هو واقع كثيرا فلا يخفى انه لا دخل لشرط الواقف فيه لعدم استحقاق وقفه ثم ان كان من له المعلوم ممن يستحق في بيت المال جازله تماطيه لأن منفعة الحريم تصرف لمصالح المسلمين وان لم يكن ممن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تماطيه كما هو ظاهر تأمل اه رشیدی (قوله ويهدم ما بنى فيه) انظره مع ما سأتى عن الروض من جواز بناء الرحى على الانهار وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرحى ان يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرراه سم (قوله قال بعضهم) عبارة النهاية ولا يغير هذا الحكم كما افاده الودرحه الله تعالى وان الخوفي سم واقره ع ش (فرع) الانتفاع بحريم الانهار كحافاتها بوضع الاحمال والاثقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولا ق ومصر القديمة ونحوهما ينبغي أن يقال فيه ان فعله للارتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه اه عبارة البجيرمي وان انحصر ماء النهر عن جانب من أرضه وصارت مكشوفة لم تخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقا لعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها ولا تملك شيئا من النهر أو حريمه لاحد وان انكشف الماء عنه لانه بصدان يعود اليه نعم له دفعه لمن يرتفق بها حيث لا يضر بالمسلمين كذا تحرر مع مر في درسه بالمباحثة في ذلك اه سم اه (قوله اي لاحتمال عوده اليه) يؤخذ من ذلك انه لو ايس من عوده جاز وهو ظاهر اه ع ش (قوله لا يزول وصفه الخ) معتمدو (قوله بزوال متبوعه) اي حيث احتمل عوده كما كان اخذا بامر اه ع ش (قوله وذكره الخ) مبتدأ (قوله لبيان الخ) خبره (قوله لا ي تصور الحريم الا فيه) لو ملك قطعة ارض في أثناء وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرحى ان يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرره (قوله قال بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملي (فرعان) أحدهما الانتفاع بحريم الانهار كحافاتها بوضع الاحمال والاثقال وجعله زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولا ق ومصر القديمة ونحوهما ينبغي ان يقال فيه ان فعله للارتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز لاحد اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه الثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها لانها من النهر او من حريمه لاحتياج ركب البحر والبار به للانتفاع بها لوضع الاحمال والاستراحة والمروور ونحو ذلك بل هي اولى بمنع احيائها من الحريم الذي تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم انه لا يغير حكمه بذلك مر (قوله في المتن البشر في الموات) هو مثل قول التلخيص الفصاحة في المفرد وقد أشار السعد إلى ان في المفرد صفة الفصاحة وقدرة المتعلقة معرفة أى الكاتبة كما بينه السيد ولا يخفى ان مقتضى كلام النحاة ان الظرف لا يوصف به المعرفة وان تقدير متعلقه معرفة لا يفيد جواز وصفها به فليتأمل (قوله لا ي تصور الحريم الا فيه الخ) لو ملك قطعة ارض في أثناء موات ثم حفرها جميعا بئرا

ما بنى فيه كان نقل عليه اجماع المذاهب الاربعه ولقد عم فعل ذلك وطم حتى الف العلماء في ذلك واطالوا لينزجر الناس فلم ينزجروا قال بعضهم ولا يغير هذا الحكم وان تباعد عنه الماء بحيث لم يصير من حريمه اي لاحتمال عوده اليه يؤخذ منه ان ما صار حريما لا يزول وصفه بذلك بزوال متبوعه وهو محتمل وحريم (البشر) المحفورة (في الموات) للتملك وذكره الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحريم الا فيه كما يفهم قوله الآتي والدار المحفورة الى آخره

ويصح أن يحترز به عن المحفورة في الملك وأن علم أنه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلاء منها بيده أن قصدت لذلك وفي الموات متعلق بما قدرته الدال عليه لفظ البئر لزومه له أو حال منها لأن المضاف كالجزم من المضاف إليه (تنبيه) ظاهر قولهم موقف النازح أنه لا يعتبر قدره من سائر جوانب البئر بل من أحدها (٢٠٨) والذي يتجه اعتبار العادة في مثل ذلك المحل (والحوض) يعني مصب الماء لأنه

كما يطلق على مجتمعه الآتي يطلق عرفاً أيضاً على مصبه الذي يذهب منه إلى مجتمعه كما هو عرف بلادنا فلا تكرار في كلامه وليس مخالفاً لما في الروضة وأصلها ولا مناقضاً لما في أصله خلافاً لما في ذلك (والدولاب) بضم أوله أشهر من فتحه فارسي معرب قيل وهو على شكل الناعورة أي موضعه أن كان الاستقاء به ويطلق على ما يستقى به النازح وما تستقى به الدابة (ومجتمع الماء) لسقي الماشية أو الزرع (وبتردد الدابة) أن كان الاستقاء بها وملقى ما يخرج من نحو حوضها لتوقف الانتفاع بالبئر على ذلك ولا حد شيء مما ذكر ويأتي بل المدار في قدره على ما تمس الحاجة إليه أن امتد الموات إليه والأقاليم انتهاء الموات أن كان والأفلاح حريم كما تقرر (وحريم الدار) المبنية (في الموات) في ذكر مامر ويصح أن يحترز به عن المحفورة بملك وستاق فناؤها وهو ما حوالى جدرها ومصب ميازيها قال ابن الرفعة أن كان بمحل

موات ثم حفرها جميعها بئر أفقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور الخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف وكذا يقال فيما لو بناها داراً بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يحترز به الخ اه سم (قوله) ويصح أن يحترز به الخ عبارة المغنى أما المحفورة في ملكه فيعتبر فيها العرف اه (قوله) أنه أي الحريم اه سم (قوله) فيه أي الملك قول المتن (موقف النازح) وهو القائم على رأس البئر يستقي اه معنى (قوله) للزومه أي الحفر (له) أي البئر فكان الأولى التأنيت (قوله) لأن المضاف أي حريم البئر (قوله) من المضاف إليه أي البئر أي فلا يرد أن شرط مجيء الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزءه وهنا ليس كذلك اه معنى (قوله) والذي يتجه اعتبار العادة) وعلى هذا فيأتي فيه من التخيير ما سنده عن الخادم فيما لو حفر زائداً على ما يقدر عليه اه ع ش قول المتن (والحوض) بالرفع وكذا المعطوفات بعده عطفاً على موقف ومراد المصنف أن الحريم موضع الحوض وكذا يقدر الموضع في المعطوفات على الحوض اه معنى (قوله) لزاعمي الخ) بصيغة الجمع (قوله) لسقي الماشية الخ) أي الموضع الذي يجتمع الماء فيه لسقي الماشية والزرع من حوض ونحوه اه نهاية (قوله) في ذكره) إلى قوله ولو اهتز الجدار بدقه في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى المتن وقوله ونظر فيه إلى المتن وقوله وفي القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الأوضح وقوله وهذا معتبر إلى ولا يتم يعتبر (قوله) في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته اه سم (قوله) وسيأتي) أي حكم المحفورة في المتن (قوله) فناؤها) خبر قول المتن وحريم الدار اه رشيدى (ومصب الخ) عطف على فناؤها (قوله) ومصب ميازيها) هل شرطه اعتياد الميازيب أو لا على قياس اعتبار نحو مرتكض الخيل وإن لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته اه سم على حج أقول قد يقال الأقرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط الاعتقاد حيث أمكن الاحتياج إليه اه ع ش (قوله) لا يعتبر كما هو ظاهر) فيه نظر مر اه سم (قوله) في بلده) أي الثلج أي البلد الذي فيه الثلج كالشام اه رشيدى عبارة سم وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادراً على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله يولد يكثر فيه اه (قوله) أي جهته) إلى قول المتن والدار في المغنى إلا قوله ونظر إلى المتن وقوله في القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الأوضح وقوله وهذا معتبر إلى ولا يتم يعتبر (قوله) إذا بقي) أي الغير قول المتن (القناة) الظاهر أن المراد بالقناة العين الجارية وبآبارها الحفر التي

فقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور الخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف إذ لا يصدق أنها محفورة في الموات وانما هي محفورة في الملك فنامله وكذا يقال فيما لو بناها داراً بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يحترز به الخ (قوله) وإن علم أنه أي الحريم (قوله) وفي الموات متعلق بما قدرته الخ) ما المانع من تعلقه بالبئر لتأوله بالمشقة أي الحقيمة (قوله) في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته (قوله) فناؤها) خبر قول المتن حريم وعبارة الروض وعلى فناء الجدران حريم وجهان لكن يمنع من حفر بئر بقربها وما يضر بها اه وبين في شرحه أن كلام الأصل يميل إلى ترجيح الوجه الأول وأنه نقله ابن الرفعة عن النص والزرع كشيء عن الأكثرين اه (قوله) ومصب ميازيها) هل شرطه اعتبار الميازيب أو لا على قياس اعتبار نحو مرتكض الخيل وإن لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته (قوله) لا يعتبر كما هو ظاهر الخ) فيه نظر (قوله) في بلده) أي وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادراً على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بتأوله يولد يكثر فيه (قوله)

تحدث

تكثر فيه الأمطار اه وفيه نظر بل الذي يتجه أنه لا فرق لمس الحاجة إليه وإن ندر المطر نعم مصب ماء الغسالة لا يعتبر كما هو ظاهر مامر في الصلح و (مطرح الرماد) وكناسة وثلج في بلده (ومر في صوب الباب) أي جهته لكن لا إلى امتداد الموات إذ لغيره أحياء ما قبلته إذا بقي له ممر أو احتاج لانعطاف وأزورار ونظر فيه الزركشي إذا تفاشاً للاضرار (وحريم آبار) بالهمز بعد الموحدة الساكنة كما بخطه وهو الأصل ويجوز تقديم الهمزة وقلبها ألفاً وفي القاموس جمعاً آبار وآبار وآبار (القناة) الحياة

للاستقاء منها (مالو حفر فيه نقص) بالتخفيف كما هو الافصح (ماؤها او خيف الانهار) اى السقوط ويختلف باختلاف لين الارض وصلابتها وهذا معتبر ايضا في بشر الاستقاء خلافا لما يؤهمه ضيعه ولا تالم يعتبر هنا ما مر ثم لان المدار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ومن ثم بحث الزركشى جواز البناء في حريمها لانه لا يتنافى حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر (٢٠٩) بشر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه في

ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء تملك (والدار المحفوفة بدور) او شارع بان احب الكل معاى او جهل كما هو ظاهر (لا حريم لها) لاذلا مرجح لها على غيرها نعم أشار البلقيني واعتمده غيره الى ان كل دار لها حريم اى فى الجملة قال وقولهم هنا لا حريم لها ارادوا به غير الحريم المستحق اى وهو ما يحتفظ به عن يقين الضرر (وينصرف كل واحد) من الملاك (فى ملكه على العادة) ولان اضر جاره كان سقط بسبب حفره المعتاد جدار جاره او تغير بحشه بئر له لان المنع من ذلك ضرر لا جاره (فان تعدى) فى تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما تولد منه قطعاً او ظناً قويا كان شهادته خبيراً كما هو ظاهر لتقصيره (والاصح) انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصطبلًا وطاقونا وفرنًا ومدبغة (وحانوته فى البرازين حانوت حداد) وقصار (لذا احتاطوا وحكم الجدران) احكاماً يليق بما يقصده بحيث يندر تولد

تحدث فى حرمها من الابتداء الى انتهائها وظهورها على وجه الارض ويقال لها فى عرف مكة وأعمها لافقر العين وواحد ما فقير اه سيد عمر (قوله لا للاستقاء منها) اى بل لتفقد احوال القناة عند الحاجة الى عمارتها او كسجها اه سيد عمر (قوله ثم) اى فى بشر الاستقاء اه سم (قوله لان المدار) اى هنا اه ع ش (قوله لتصرفه فى ملكه) اى ويكون مستثنى من منع ما يضر بالملك او يقال ما ذكر لا يضر بعين الملك نعم نقص الانتفاع به فاشبهه مالو بنى بداره ما يمنع الضرر ونفوذ الهراء الى دار جاره وهذا الثانى اقعد فيما يظهر ثم رايت قول الشارح الاقوى واعتراض الخ اه سيد عمر (قوله ابتداء تملك) لا يشمل مال الار تفاق اه سم ويمكن ان يقال ان المعنى ولو حكما فيشملة ايضا (قوله او شارع) بخلاف ما اذا كانت فى غير نافذة اه معنى (قوله اى او جهل) اعتمدهم اه سم (قوله قال) اى البلقيني (قوله اى وهو الخ) اى الحريم المستحق (قوله ما يحتفظ به الخ) يتأمل على هذا هل يعتبر من كل جانب او من البعض وهل يثبت لكل فى ملك كل او كيف الحال اه سيد عمر (قوله ولان اضر) الى امتن فى المعنى قول المتن (فان تعدى ضمن) ولهذا اقضى الوالد رحمه الله تعالى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبه اطفال فأتوا بسبب ذلك لمخالفة العادة اه نهاية قال الرشيدى وع ش قوله مر ولهذا اقضى الخ وقد يشكل عليه قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتد فعله بين الناس فى الجملة كالمد كورات فى قولهم المذكور ولم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقا كما فى هذه الفتوى سم على حج اه قول المتن (والاصح) انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما الخ هذا شامل لما لو كان له دار فى سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا او حانوتا او سبيلا ولان لم ياذن الشركاء خلافا لبعضهم كما علم ذلك مما مر فى الصلح اه نهاية زاد المعنى او حماما وابن قاسم او حانا (قوله وقصارا) اى وانحود ذلك نهاية ومعنى (قوله من كل مؤذ لم يعتد) يؤخذ منه حرمة الوقود بنحو العظم والجلود بما يؤذى فيمنع من ذلك حيث كان ثم من يتأذى به اه ع ش (قوله واجرى ذلك) اى المنع مع الاضرار وعدمه مع عدمه (قوله فى نحو إطالة البناء) اى فيما يمنع الشمس والقمر اه كرى اى ونحوهما كالضوء والهواء (قوله وافهم) الى قوله اه فى المعنى (قوله يزعمها) الاولى هنا وفى قوله اليها التذكير (قوله واعتراض الخ) اى ما قاله الزركشى (قوله بما مر الخ) ويعترض ايضا بقوله السابق كان سقط بسبب حفره الخ اه سم (قوله ثم

ولا تالم يعتبر هنا ما مر) فى بشر الاستقاء شرح مر (قوله فانه ابتداء تملك) لا يشمل مال الار تفاق (قوله بدور او شارع) قد يحتج به عن المحفوفة بموات بان ملك ارضافيه فجعل جميعها دارا فالوجه ان لها حريمها (قوله اى او جهل) اعتمدهم (قوله فى المتن فان تعدى ضمن) ولهذا اقضى شيخنا الشهاب الرملى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبه اطفال فأتوا بسبب ذلك لمخالفة العادة اه وقد يشكل على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتد فعله بين الناس كالمد كورات فى قولهم المذكور ولم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كما فى هذه الفتوى (قوله فى المتن والاصح) انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصطبلًا الخ قال فى شرح الروض واستثنى بعضهم بما ذكر مالو كان له دار فى سكة غير نافذة فليس له ان يجعلها مسجدا ولا حماما ولا حانا ولا سبيلا لا باذن الشركاء وفيه نظر اه والمعتمد عدم استثناء ما ذكر مر (قوله واعتراض بما مر الخ) ويعترض ايضا بقوله السابق كان سقط بحفره المعتاد جدار جاره (قوله ثم

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - سادس) خلل منه فى ابنية الجار لان فى منعه لاضرار اياه واختار جمع المنع من كل مؤذ لم يعتد والرويانى انه لا يمنع الا لان ظهر منه قصد التعنت والفساد واجرى ذلك فى نحو إطالة البناء وافهم المتن انه يمنع مما الغالب فيه الاخلال بنحو حائط الجار كدق عتيف يزعمها وحبس ماء بملكه تسرى ندواته اليها قال الزركشى والحاصل منع ما يضر الملك دون المالك اه واعتراض بما مر فى قولنا ولا يمنع من حفر بئر بملكه ويرد بان ذلك فى حفر معتاد وما هنا فى تصرف غير معتاد فنامله ثم

ومزدلفة) وان قلنا المبيت بها سنة (ومنى كعرفة والله اعلم) لذلك مع الخبر الصحيح قيل يا رسول الله الانبى لك بيتا منى يظلك فقال لا منى مناخ من سبق وبحث ابن الرفعة فهما القطع بالمنع لضيقهما والحق بهما المحصب لانه يسن للحاج اذا نفر وان يبيتوا فيه واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويردبانه تابع لها (ويختلف الاحياء بحسب الغرض) المقصود منه وقد اطلقه الشرع (٢١١) ولا حيلة لغة فوجب الرجوع فيه للعرف

كالحرز والقبض وضابطه ان يهيا كل شىء لما يقصد منه غالبا (فان اراد مسكنها) او مسجدا (اشترط) لحصوله (تحويط البقعة) ولو بقصب أو جريد أو سعف اعتيد ومن ثم قال الماوردى والرويان ان ذلك يختلف باختلاف البلاد واعتمده الاذرعى وفي نحو الاحجار خلاف فى اشتراط بنائها ويتجه الرجوع فيه لعادة ذلك المحل وحمل اشتراطه فى كلام الشيخين فى الزرية على محل اعتيد فيه دون مجرد التحويط كما تدل عليه عبارتهما وهى لا يكتفى فى الزرية نصب سعف واحجار من غير بناء لان الممتلك لا يقتصر عليه فى العادة وإنما يفعله المجتاز انتهى فافهم التعليل ان المدار فى ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المتولى واقره ابن الرفعة والاذرعى وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء تنظيف الموضع عن نحو شوك وحجر وتسويته لضرب خيمة وبناء معلف ومخبز ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة وان ارتحلوا عنها او بقصد الارتفاق فهم اولى بها الى الرحلة (وسقف

والثانى ان ضيق امتنع وإلا فلا اه معنى قول المتن (ومزدلفة ومنى كعرفة) فلا يجوز لحياء وهما فى الاصح لحق المبيت والرمى وان لم يضيق به المبيت والرمى وقد عمت البلوى بالبناء بمنى وصار ذلك مما لا ينكر فيجب على ولى الامر هدم ما فيها من البناء والمنع من البناء فيها معنى ونهاية (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) عبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلامه ان هذا الحكم منقول وان خلاف عرفة يجرى فيه وبه صرح فى التصحيح والذى فى الروضة ان ذلك على سبيل البحث فانه قال ينبغي ان يكون الحكم فى ارض منى ومزدلفة كعرفات لوجود المعنى وقال ابن الرفعة ينبغي فهما القطع لضيقهما بخلاف عرفات اه (قوله فهما) اى مزدلفة ومنى (قوله وألحق) ببناء المفعل عبارة شرح المنهج قال الزركشى وينبغى لالحاق المحصب بذلك لانه يسن للحجيج المبيت فيه اه وجزم شرح الروض بالالحاق (قوله واعترض الخ) اعتمده النهاية والمعنى فقالا قال الولى العرائق لكنه ليس من مناسك الحج فن احيا شيئا منه ملكه انتهى وهذا هو المعتمد اه (قوله ويردبانه تابع) بل قد يقال قياس استحباب المبيت فيه منع احياؤه ولو لم يكن تابعا لها لانه حينئذ من حقوق المسلمين العامة اه سم اقول وهذا هو الظاهر وان خالفه النهاية والمعنى قول المتن (بحسب الغرض) ولو حفر قبرا فى موات كان احياء لتلك البقعة وملكه كما قاله الزركشى كما لو بنى فيها ولم يسكن بخلاف ما لو حفر قبرا فى مقبرة مسبلة فانه لا يختص به إذ السبق فيها بالدفن لا بالحفر اه معنى اى من سبق بالدفن فيه فهو احق به اه ع ش (قوله المقصود منه) الى قوله ومن ثم قال فى النهاية والمعنى الا قوله مسجدا (قوله كالحرز) اى فى السرة (قوله وفى نحو الاحجار خلاف الخ) وقضية كلام الشيخين الا اكتفاء بالتحويط بذلك أى بالآجر أو اللبن أو القصب من غير بناء ونص فى الام على اشتراط البناء وهو المعتمد اه معنى زاد النهاية والوجه الرجوع فى جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولى واقره ابن الرفعة الخ اه قال الرشيدى قوله وقضية كلامهما الا اكتفاء بالتحويط بذلك من غير بناء الخ تتامل هذه السوادة فلعل فيها سقطة من النساخ ثم سرد عبارة الشارح الى المتن فاقرها (قوله ويتجه الرجوع) الى المتن فى النهاية لا قوله وحمل الى ومن ثم (قوله وحمل اشتراطه) عطف على الرجوع (قوله اعتيد) اى البناء (قوله دون مجرد التحويط) حال من نائب فاعل اعتيد اى ولم يعتد التحويط المجرد عن البناء ويظهر ان الامر كذلك إذا اعتيد كل من المقارن له والمجرد عنه لاسما إذا غلب المجرد فليراجع (قوله كما تدل عليه) اى ذلك الحمل (قوله لان التملك) كذا فى اصله والاولى الممتلك كما فى الروضة اه سيد عمر (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المتجه الرجوع فى البناء وعدمه الى عادة ذلك المحل (قوله نازلوا الصحراء) كالاعراب والا كرادوا التمكن اه كرى قول المتن (وسقف بعضها) نعم قديهيء موضعا للنزهة فى زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ شرح مر اه سم (قوله لانه العادة فهما) قال سم على منهج قديوخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدوام لم يتوقف احياؤها على باب وفاقا لم ر اه ع ش وقوله للدوام لعله محرف عن الدار (قوله فهما) اى المسكن والمسجد قول المتن (اوزرية الخ) عطف على قوله مسكنا (قوله بما اعتيد) اى ولا يشترط بناء كامر خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما هنا ولا يكتفى نصب سعف او احجار من غير بناء اه قال الرشيدى قوله مر او احجار من غير بناء مر ما فيها (قوله والاصح اشتراطه) اطلق تصحيح اشتراط

مر (قوله واعترض بأنه ليس من مناسك الحج) وافق مر على الاعتراض (قوله ويردبانه تابع لها) بل قد يقال قياس استحباب المبيت فيه منع احياؤه ولو لم يكن تابعا لها لانه حينئذ من حقوق المسلمين العامة (فى المتن وسقف بعضها) نعم قديهيء موضعا للنزهة فى زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط

بعضها وتعليق باب) من خشب أو غيره أى نصبه لانه العادة فهما (وفى) تعليق (الباب وجه) انه لا يشترط وكذا فيما قبله لان فقدهما لا يمنع السكنى والاوجه فى مصلى العيد انه لا يشترط تسقيف بعضه كما هو العادة فيه (أوزرية دواب) أو نحو ثمرة أو حطب (فتحويط) بما اعتيد بحيث يمنع الطارق (الاسقف) كما هو العادة (وفى) تعليق (الباب الخلاف) السابق (فى المسكن) والاصح اشتراطه (ومزرعة)

بتثليث الرأى والفتح افصح (لجمع) نحو (التراب) او الشوك (حولها) كجدار الدار (وتسوية الأرض) بطم المنخفض وكسح العالى وحرثها ان توقف زرعها عليه مع سوق ماء توقف الحرث عليه (وترتيب ماء لها) يشق ساقية مثلا وإن لم يحفر طريقه اليها (إن لم يكفها المطر المعتاد) لتوقف مقصودها عليه بخلاف ما إذا كفاها (٢١٢) نعم بطائخ العراق لا بد من حبسه عنها عكس غيرها وأراضى الجبال التى لا يمكن سوق ماء اليها

ولا يكفها المطر تكفى الحراثة وجمع التراب كما اقتضاه كلامهما وجزم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يشترط فى إحيائها (فى الاصح) كما لا يشترط سكنى الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الاحياء (وبستانا لجمع التراب) حولها ان اعتادوا الاكتفاء به عن التحويط بغيره (و) إلا اشترط (التحويط) ولو بنحو قصب اعتدلا لانه (حيث جرت العادة به) لا يتم الاحياء بدونه وما حملت عليه المتن من التوزيع المذكور وهو مؤدى عبارة الروضة واصلا خلافا لبعضهم (وتهيئة ماء) له ان لم يكفه مطر كالزراعة (ويشترط) نصب باب له (والغرس) ولو لبعضه بحيث يسمى معه بستانا (على المذهب) إذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط ان يثمر (تنبيه) ما لا يفعل عادة إلا للتملك كبناء دار لا يشترط فيه قصده وما يفعل له ولغيره كحفر بئر يتوقف ملكه على قصد تملكه (ومن شرع فى عمل احياء ولم يسمه) كحفر الآساس (أو أعلم على بقعة بنصب احجار او غرز خشبا) أو جمع ترابا أو خط خطوطا (فتحجر) عليه أى مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادر على عمارته حالا فكفايته (و) حينئذ (هو أحق به) من غيره اختصاصا لا ملكا والمراد ثبوت أصل الحقيقة له إذ لا حق لغيره فيه لخبر أبى داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فظهر أنه لا يبطل حقه بنحو غرقه وتعذر الانتفاع به فيعود بعود الانتفاع به أما ما زاد على كفايته فلا حق له فيه

الباب فى الزرية وينبغى أخذ ما تقرر أن محله حيث اعتيد ذلك اه سيد عمر (قوله بتثليث الرأى) إلى التنبيه فى المعنى لإلا قوله نصب باب له وإلى قول المتن ولو اقطعه الامام فى النهاية لإلا قوله فظهر إلى اما ما زاد وقوله وبما وطئت إلى المتن وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله ويؤخذ إلى المتن (قوله وكسح العالى) أى ازالته (قوله مثلا) أى او يحفر بئر اوقاة او نحو ذلك وفهم من تعبيره بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طريقه ولم يبق إلا اجراؤه كفى وان لم يحفر فان هياه ولم يحفر طريقه كفى ايضا كما رجحه فى الشرح الصغير نهاية ومعنى (قوله طريقه) أى الماء و(قوله اليها) أى المزرعة قول المتن (المطر المعتاد) أى او الثلج المعتاد (قوله بطائخ العراق) وهى ناحية فى العراق غلب عليها الماء فالشرط فى احيائها حبس الماء عنها اه معنى عبارة عرش قوله بطائخ العراق اسم لموضع يسيل الماء اليها دائما اه عرش (قوله تكفى الحراثة الخ) أى فى حصول الاحياء والتملك (قوله وجمع التراب) أى ويجوز ان يتكلف نقل الماء اليها او يحصل مطر زائد على العادة يكفها اه عرش (قوله لان استيفاء المنفعة الخ) علة للعلة قول المتن (او بستانا الخ) أى او اراد احياء الموات بستانا فيشترط لحصوله جمع التراب الخ (قوله نصب باب له) عبارة المعنى وسكت المصنف عن نصب الباب وظاهره انه لا يشترط فى احياء البئر خروج الماء وطى البئر الرخوة ارضها بخلاف الصلبة وفى احياء بئر القناة خروج الماء وجريانه ولو حفر نهر اعتمد الى النهر القديم بقصد التملك ليجرى فيه الماء ملكه ولو لم يحجره كما لا يشترط السكنى فى احياء المسكن اه (قوله بحيث يسمى بستانا) فلا يكفى غرس شجرة او شجرتين فى أرض واسعة نهاية ومعنى (قوله كبناء دار) أى وطاحونة وبستان وزرية اه عرش (قوله يتوقف ملكه على قصد تملكه) وفائدة ذلك ان ما جرت العادة بقصده إذا فعله بلا قصد ككونه غير مكلف لم يملكه فلغيره إحياءه بخلاف ما لم تجر العادة فى احيائه بقصد فانه يملكه بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احيائه لم يملكه اه عرش قول المتن (ومن شرع فى عمل الخ) ولو شرع فى احياء لنوع فغيره لنوع اخر ملكه بما يحيا به ذلك النوع الاخر كان شرع فى عمل بستان ثم قصد ان يجعله مزرعة ملكه بما يملك به المزرعة اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما إذا قصد نوعا وأتى بما يقصده نوعا آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزرية بقصد السكنى لم يملكها خلافا للامام نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله واتى بما يقصده نوع اخر أى وكان الماتى به بما يقصد للملك وغيره فى مثاله بخلاف ما إذا كان لا يقصد إلا للملك فانه يملك به مطلقا كالدار كما يأتى فى كلامه قريبا اه قول المتن (واعلم الخ) عطف على شرع أى جعل لها علامة العبارة اه معنى (قوله او جمع ترابا) إلى قول المتن ولو اقطعه فى المعنى لإلا قوله فظهر إلى اما إذا زاد وقوله وبما وطئت إلى المتن وقوله ويؤخذ منه إلى المتن (قوله والمراد ثبوت اصل الحقيقة له) قال الأزهرى أحق فى كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بما له أى لاحق لغيره فيه قال النووى فى التحرير وهو المراد هنا والثانى الترجيح وان كان للاخر فيه نصيب كخبر الايم احق بنفسها اه رشيدى (قوله فظهر الخ) لعل من قوله والمراد الخ (قوله بعود الانتفاع) أى عودا مكانه (قوله فلاحق له فيه) أى فى الزائد فلغيره احياء الزائد كما قاله المتولى نهاية ومعنى وقد يستل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقا لما ظهر لم ان المراد بها ما يبنى بغرضه من ذلك الاحياء فان اراد احياء دار مسكنا

حينئذ شرح مر (قوله ما لا يفعل عادة إلا للتملك) الظاهر ان من ذلك زرية الدواب فانه إذا أتى بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا ينافى قول مر فى شرحه ولو شرع فى احياء لنوع فاحياه لنوع اخر بان قصد احياء للزراعة بعد ان قصده للسكنى ملكه اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما إذا قصد نوعا واتى بما يقصده

حينئذ شرح مر (قوله ما لا يفعل عادة إلا للتملك) الظاهر ان من ذلك زرية الدواب فانه إذا أتى بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا ينافى قول مر فى شرحه ولو شرع فى احياء لنوع فاحياه لنوع اخر بان قصد احياء للزراعة بعد ان قصده للسكنى ملكه اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما إذا قصد نوعا واتى بما يقصده

فكفايته ما يليق بمسكنه وعياله وإن أراد إحياء دور متعددة أو قرية كاملة ليستغلها في مؤناته فكفايته ما تكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة سم على منهج اه ع ش (قوله وإن كان شائعا) وإذا أراد غيره إحياء ما زاد هل يجوز الاقدام عليه من أى محل شاء أولا بدمن القسمة بينه وبين الاول لئتميز حق الاول عن غيره او يخير الاول فيما يريد إحياءه فيه نظر ثم راي في الخادم قال ينبغي ان يرجع الاول ويقول له اختر لك جهة اه ومراده ينبغي الخ الوجوب وذلك لعدم تميز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبغي ان الحاكم يعين جهة لمريد الاحياء فان لم يكن حاكم وامتنع المحي اخنار مرید احياء الزائد بنفسه اه ع ش (قوله فلا حق له فيه) أى فيما لا يقدر على إحيائه حالا ولعل المرجع في القدرة حالا عرف بلد الاحياء فيختلف باختلاف المتصوفيه كاسبوع وشهر وسنة فاكثر (قوله يقتضى الملك) بل الايهام كاف في الاستدراك اه سم عبارة المغنى يوم احقية الملك اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من التمليل (قوله لا يصح هبته) كما قاله الماوردى خلافا للدارمى نهاية ومغنى قول الماتن (وانه لو احياء آخر ملكه) انظر لو احياء الآخر بان اتم على ما فعله الاول الذى شرع فيه ولم يتم هل يملكه بذلك قال مر ظاهر كلامهم انه يملكه اقول وتصير آلات الاول المبينة مغصوبة مع الثاني فلاول ان يطالب نزعا واذا نزع لا ينقض ملك الثاني المتم فليحرر سم على منهج اى إذا كان الباقي بعد نزع آلات الاول لا يصح مسكنا مثلا اه ع ش (قوله هذا) أى الخلاف (إن لم يعرض) اى عن العمارة قال الرافعى والخلاف في هذه المسئلة شبيه بما اذا عايش الطائر في ملكه واخذ الفرخ غيره هل يملكه وكذلك لو وصل ظبي في ارضه او وقع الثاج فيها ونحو ذلك انتهى وقد وقع في ذلك اضطراب وسياتى تحريره إن شاء الله تعالى في آخر الولية اه مغنى (قوله وإلا) اى ان اعرض اى بان صرح به او دل عليه القرائن القوية اخذنا ما ياتى عن ع ش آنفا (قوله نقل آلات المتحجر) فان نقلها اثم ودخلت في ضمانه اه ع ش (قوله مطلقا) اى عرض او لا (قوله لتضييقه على الناس الخ) قضيته انه لو كان التحجر فيما لا يتصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البرارى المتسعة التى لا يحتاج اليها عادة احد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض اه سم (قوله حرمة ذلك عليه) لعل محل الحرمة ان حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به اه سم (قوله) وحينئذ فلا حاد امره الخ) بل يجب عليهم ايضا كما يفيد التعليل اه بجيرى عن القليوبى (قوله لها) اى السلطان ونائبه (قوله وابدئ) فى اصله بالالف اه بصرى (قوله فى رأى الامام) عبارة المغنى وتقديرها الى رأى الامام وقيل بقدر ثلثة ايام وقيل بعشرة ايام اه (قوله بطل حقه) اى من غير دفع الى السلطان وقضية هذا انه لا يبطل حقه بطول المدة بلامهله وهو ما بحثه الشيخ ابو حامد لكنه خلاف من قوله الذى جزم به الامام من انه يبطل بذلك مغنى وشرح الروض وقره سم وقال النهاية ما بحثه الشيخ ابو حامد والقاضى والمتولى من عدم البطلان بذلك هو الاصح اه (قوله او علم منه الاعراض) اى صريحا وينبغى ان مثل العلم الظن القوى سيما مع دلالة القرائن عليه اه ع ش (قوله فله ان ينزعها) عبارة النهاية والمغنى والاسنى فينزعها اه (قوله اظهره الخ) اى ذكر الامام مظهر ابعنوان الامامة بعد ان ذكره بعنوان السلطنة

نوع آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزربية بقصد السكنى يملكها خلافا للامام اه (قوله) ولما كان اطلاق الاحقية يقتضى الملك الخ) بل الايهام كاف في الاستدراك (قوله انه لا تصح هبته) اى كما قاله الماوردى (قوله) وبما وطأت به لهذا الاستدراك اندفع التوقف فيه) وكيف يتوقف في الاستدراك من ان مقابل الاصح قائل بصحة البيع (قوله لتضييقه على الناس الخ) قضيته انه لو كان التحجر فيما لا يتصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البرارى المتسعة التى لا يحتاج اليها عادة احد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض (قوله) ويؤخذ منه حرمة ذلك عليه) لعل محل الحرمة ان حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به (قوله) فان مضت ولم يفعل شيئا بطل حقه) قال فى شرح الروض وقضية كلامه انه لا يبطل حقه بلامهله وهو ما بحثه الشيخ ابو حامد لكنه خلاف من قوله الذى جزم به الامام شيئا بطل حقه اما إذا لم يذ كر عذر او علم منه الاعراض فله ان ينزعها منه حالا ولا يملكه (ولو اقطعه الامام) اظهره بوصف آخر تفننا

(قوله ولو حذفه) أى أخره (قوله لاستغنى عنه) لكن ذكره أو ضحاه سم (قول دون غيره) لعل
 محله لما لم يفرض الأمر إلى السلطان فوضوا ملكا عاما اه سيد عمر (قول بخلاف قول مامر) أى أحى
 أو أترك اه كردى (قوله لتملك رقبته) إلى قوله ولا ينافى فى المغنى وإلى قوله بل قد يجب فى النهاية لما لا قوله
 لكن العمل إلى وفيه نظر (قول ما لك الخ) جواب لو (قوله بمجرد اقطاعه له) ظاهره وان لم يضع يده عليه
 اه سم (قوله فى احكامه السابقة) يؤخذ منه انه لو احياءه اخر ما لك ويدل عليه ايضا قوله وبحث الزركشى
 الخ اه سم اقول وصرح به المنهج (قول وذلك الخ) عبارة المغنى والاصل فى الاقطاع خبر الصحيحين انه
^{صلى الله عليه وسلم} قطع الزبير الخ وخبر الترمذى وصححه انه صلى الله عليه وسلم اقطع وائل بن حجر بحضر موت اه
 (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) لك ان تقول التعبير بالاموال يخرج الموات لانه ليس مالا لهم فلا يصلح
 حجة لما هنا بل لما سيفيده الشارح قريبا قوله ولو لم يرجو فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم وأقرها ع ش
 كان وجه الاستدلال القياس والافلاكلام فى اقطاع الموات واموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر اه
 وصنيع المغنى المار آتفا سالم عن الاشكال (قوله وبحث الزركشى الخ) عبارة المغنى لكن يستثنى هنا كما
 قال الزركشى ما اقطعه صلى الله عليه وسلم الخ اه (قوله ان ما اقطعه صلى الله عليه وسلم) أى ارفاقا اه
 رشيدى (قول لا يملك) أى بالاقطاع (قوله لا يملكه الغير) أى غير المقطع اه ع ش (قوله كما مر)
 وهو قوله لتملك رقبته الخ اه كردى (قول وافهم قوله الخ) عبارة المغنى تنبيه هل يباح المندرس الضائع
 بالموات فى جواز الاقطاع فيه وجهان احدهما فى البحر نعم بخلاف الاحياء فان قيل هذا ينافى مامر من جعله
 كالمال الضائع أجيب بأن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من جميع الوجوه والحاصل ان هذا مقيد لذلك واما
 اقطاع العامر فعلى قسمين اقطاع تملك واقطاع استغلال الاول ان يقطع الامام ملكا احياءه بالاجراء والوكلاء
 او اشتراه او وكيله فى الذمة فيملكه المقطع بالقبول والقبض ان ابدأ واقت بعمر المقطع وهو العمرى
 ويسمى معاشا والاملاك المتخلفة عن السلاطين الماضية بالموات او القتل ليست بملك للامام القائم مقامهم بل
 لورثتهم ان ثبتوا ولا فكا لاموال الضائعة ولا يجوز اقطاع اراضى التى تملكها ولا اقطاع الاراضى التى
 اصطفها الاثمة لبيت المال من فتوح البلاد اما بحق الجنس واما باستطاعة نفوس الغانمين ولا اقطاع اراضى
 الخراج صلحا وفى اقطاع اراضى من مات من المسلمين ولا وارث له وجهان الظاهر منها المنع ويجوز اقطاع الكل
 معاشا والثانى ان يقطع غلة اراضى الخراج قال الاذرعى ولا احسب فى جواز الاقطاع للاستغلال خلافا لما اذا
 وقع فى محله من هو من اهل النجدة قدر ايلق بالحال من غير مجازفة اه فى ملكها المقطع بالقبض ويختص بها
 قبله فان اقطعها من اهل الصدقات بطل وكذا من اهل المصالح وان جاز ان يعطوا من مال الخراج شيئا لكن
 بشرطين أن يكون بمال مقدردو وجد سبب استباحته كالتأذين والامامة وغيرهما وان يكون قد حل المال
 ووجب ليصح الحوالة به ويخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع وان اقطعها من القضاة وكتاب الدواوين
 جاز سنة واحدة وهل يجوز الزيادة عليها وجهان احدهما المنع ان كان جزية والجواز ان كان اجرة ويجوز
 الاقطاع للجندي من ارض عامرة للاستغلال بحيث تكون منافعا له مالم ينزعها الامام وقضية قول المصنف
 فى فتاويه انه يجوز له اجارته انه يملك منفعتها قال بعض المتأخرين وما يحصل للجندي من الفلاح من مغل وغيره
 خلال بطريقه وما يعتاد أخذه من رسوم ومظالم فخرام والمقاسمة مع الفلاح حيث البذر منه منعها الشافعى
 رضى الله تعالى عنه وغيره وحينئذ فالواجب على الفلاح اجرة مثل الارض وإذا وقع التراضى على اخذ المقاسمة
 عوضا عن اجرة الارض كان ذلك جائزا فحق على الجندي المقطع ان يرضى الفلاح فى ذلك ولا ياخذ منه إلا ما
 يقابل اجرة الارض وإن كان البذر من الجندي فجميع المغل له وللأفلاح اجرة مثل ما عمل فان رضى الفلاح عن

ولو حذفه لاستغنى عنه
 ويصح أن يشير بذلك إلى أن
 الامام أخص من السلطان
 لأن من شأنه أنه يحكم على
 السلاطين المختلفة وان
 الاقطاع إنما هو من وظيفة
 الامام دون غيره بخلاف
 قول مامر (مواتا) لتملك
 رقبته ملكه بمجرد اقطاعه
 له أو ليحييه وهو يقدر عليه
 (صار أحق باحيائه) بمجرد
 الاقطاع أى مستحقا له دون
 غيره وصار (كالمحجر)
 فى أحكامه السابقة وذلك
 لانه ^{صلى الله عليه وسلم} أقطع الزبير
 رضى الله عنه أرضا من
 أموال بنى النضير رواء
 الشيطان وبحث الزركشى
 أن ما أقطعه ^{صلى الله عليه وسلم} لا يملكه
 الغير باحيائه كما لا ينقض
 حماه ولا ينافى ما تقرر
 ان المقطع لا يملك قول
 الماوردى انه يملك لانه
 محمول كافي شرح المذهب
 على ما اذا أقطعه الأرض
 تملكها لرقبتها كما مر وأفهم
 قوله مواتا انه ليس له اقطاع
 غيره ولو مندرس لكن
 العمل على خلافه كذا قيل
 وفيه نظر لانه إن كان ملكا
 لم يرجو لم يجز له أو لغيره
 فهو ملك لبيت المال فيجوز له

كأمر بل قد يجب عليه ونقل الأذرعى عن الفارقي وقال لا أحسب فيه خلافا جواز الاقطاع للاستئلال اذا وقع لمن هو من أهل النجدة على ما يليق بحاله اه وفيه نظر بل الوجه ما علم مما مر انفا عن المجموع وغيره ان للامام الاقطاع لتليك الرقة وتليك المنفعة فقط بحسب ما يراه من المصلحة سواء اهل النجدة وغيرهم (ولا يقطع) الامام اى لا يجوز له ان يقطع (إلا قادرا) (٢١٥) على الاحياء حسا وشرعا

دون ذى بدارنا (وقدرا يقدر عليه) اى على احيائه لانه اللاتق بفعله المنوط بالمصلحة (وكذا التحجير) لا ينبغي ان يقع من مريده إلا فيما يقدر على احيائه وإلا جاز لغيره احياء الزائد كما مر وهل يحرم تحجير الزائد على ما يقدر عليه الوجه نعم لان فيه منعا لمريدى الاحياء من غير حاجة له فيه ولو قال المتحجير لغيره آثر تك به او اقتك مقامى صار الثانى احق به قال الماوردى وليس ذلك هبة بل هو تولية وإيثار (والاظهر ان للامام) ونائبه ولو والى ناحية (ان يحصى) يفتح اوله اى يمنع وبضمه اى يجعل حى (بقعة موات) بان يمنع من عدا من يريد الحى له من رعيها (لرعى) خيل جهاد (ونعم جزية) وفيه (وصدقة) (نعم ضالة) (و)

أجرته بالمقاسمة جازاه كلام المغنى من نسخة سقيمة (قوله كما مر) أى فى أوائل الباب اه كردى أى فى شرح فقال ضائع وكذا قوله الاتق بما مر انفا (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وقد مر ما فيه وحاصله انه ان توقع ظهور مال كحفظ له والا صار ملكا لبيت المال فللامام اقطاعه ملكا او ارتقا فاقبح بحسب ما يراه مصلحة اه (قوله من اهل النجدة) اى القتال والجهاد (قوله وفيه نظر) يتامل مع ما فى المغنى فانه نقله نقل المذهب كما هو عادته اه سيد عمر وقد مر عبارة المغنى انفا (قوله الامام) اى الى الفصل فى النهاية الا قوله بان يمنع الى المتن وقوله خلافا لمن وهم فيه (قوله حسا) الى الفصل فى المغنى الا قوله وهل يحرم الى ولو قال وقوله بان يمنع الى المتن وقوله وهو بقرب الى مع كثرة المرعى وقوله خلافا لمن وهم فيه (قوله لا ينبغي ان يقع الخ) عبارة المغنى فلا يتحجر الشخص إلا ان يقدر على الاحياء وقدرا يقدر على احيائه اه (قوله احياء الزائد كما مر) اى فى شرح وهو احق به وقد قدمنا هناك عن عشرين طريق تمييز الزائد عن غيره راجعوه وهناك ايضا من لا يقدر على الاحياء حالا لاحقه فيما تحجر عليه فغيره احياءه (قوله ولو قال لمتحجر) عبارة المغنى وله نقله الى غيره وإيثاره به كإيثاره بجملة الميتة قبل الدباغ ويصير الثانى احق به وبورث عنه اه (قوله أو اقتك مقامى) اى ولو لم يمال فى مقابلة ذلك فيما يظهر ويجوز للمؤثر اخذه اخذ اعماذ كرويه فى النزول عن الوظائف بعوض وحيث وقع ذلك فلا رجوع له بعد لانه اسقط حقه اه ع ش (قوله قال الماوردى وليس الخ) خلافا للدارمى كما مر (قوله ان الامام ونائبه) خرج بالامام ونائبه غيرهما فليس له ان يحصى مغنى وشرح المنهج (قوله بان يمنع الخ) تصوير للحمى (قوله من رعيها) متعلق بمنع قول المتن (نعم جزية) وانظر كيف هذا مع ان الواجب فى الجزية الدنانير ويمكن ان يصور بما اذا اخذ الامام نعماء بدلا عن الجزية او اشترى نعماء بدنانير الجزية به بما اذا اخذ الجزية باسم الزكاة اه بجري و اقصر المغنى على الصورة الاولى والثالثة (قوله ونعم ضالة) وكان الاحسن للوصف تقديم ضالة او تاخيرها حتى لا ينقطع النظر عن النظر اه مغنى (قوله ومعنى خبر البخارى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله لاحى الامثل الخ) خبر ومعنى الخ (قوله ومع كثرة الخ) عطف على لما ذكر الخ ش اه سم (قوله بحيث يكفى المسلمين ما بقى) فلو عرض بعد حى الامام ضيق المرعى لجذب اصابعهم او لعروض كثرة مواشيهم فالقرب بطلان الحى بذلك لان فعله انما هو بالمصلحة وقد بطلت بل حقوق الضرر بالمسلمين بدوام الحى اه ع ش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم اه سم (قوله والاظهر ان له نقض حماه الخ) وعليه لو احياء حى باذن الامام ملكه وكان الاذن منه نقضا اه مغنى وفى القاموس الحى كالى ويمدو الحمية بالكسر ما حى

والا فالكلام فى اقطاع الموات وأموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر (قوله ولا جاز لغيره احياء الزائد كما مر) عبارة الروضة وينبغي للمتحجر ان لا يزيد على قدر كفايته وان لا يتحجر ما لا يمكنه القيام بعمارتها فان خالف قال المتولى فلغيره ان يحى ما زاد على كفايته وما زاد على ما يمكنه عمارته وقال غيره لا يصح تحجيره اصلا لان ذلك القدر غير متعين قلت قول المتولى اقوى والله اعلم اه فهل المراد على قول المتولى صحة التحجير فى الجميع وان جاز لغيره احياء الزائد وفائدة صحة التحجير فى الجميع انه لو مات واحتاج وارثه للجميع بان كانت كفايته اكثر من كفاية المورث استحق الجميع او صحة الاحياء فى قدر الكفاية فقط ولا يتحد على هذا مع قول غيره لانه يقول بفساد التحجير حتى فى قدر كفايته فيه نظر وقد يقال جواز احياء الزائد دليل على عدم صحة تحجيره فليتامل (قوله لان فيه منعا الخ) يؤخذ منه تقييد الحرمة بموات يمكن الاحتياج اليه عادة (قوله ولو قال لمتحجر الخ) كذا مر (قوله ومع) عطف على لما ش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف

ومعنى خبر البخارى لاحى الا لله ولرسوله لاحى الامثل حماه عليه السلام بان يكون لما ذكر ومع كثرة المرعى بحيث يكفى المسلمين ما بقى وان احتاجوا للتباعد للرعى وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق الماشية ويحرم ولو على الامام بخلاف اخذ عوض ممن يرعى فى حى او موات (و) الاظهر (ان له نقض حماه) وحى غيره اذا كان النقض (الحاجة) بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها فى الحى

ينقض ولا يغير بحال بخلاف
حتى غيره ولو الخلفاء
الراشدين رضى الله عنهم
(ولا يحى) الامام ونائبه
(لنفسه) قطعاً لان ذلك من
خصائصه صلى الله عليه وسلم
وان لم يقع منه خلافاً لم وهم
فيه وليس للامام ان يدخل
مواسيه ما حاه للمسلمين
لانه قوى لاضعيف ولو
رعى الحى غير اهله فلا
غرم عليه قال ابو حامد
ولا تعزير وليس للامام
ان يحى الماء العذب بكسر
اوله اى الذى له مادة
لا تنقطع كماء عين او بئر
لنحو نعم الجزية

(فصل) في بيان حكم
منفعة الشارع وغيرها
من المنافع المشتركة
(منفعة الشارع) الاصلية
(المروور) فيه لانه وضع له
(ويجوز الجلوس) والوقوف
(به) ولو لزمى (لا سراحة
ومعاملة ونحوهما) كانتظار
(اذالم يضيق على المارة)
لخبر لا ضرر ولا ضرار في
الاسلام وصح النهى عن
الجلوس فيه لنحو حديث
الا ان يعطيه حقه من غض
بصر وكف اذى وامر
بمعروف (ولا يشترط) في
جواز الانتفاع به ولو لزمى
(اذن الامام) لا طباق
الناس عليه بدون اذنه من
غير نكبر وسياق في المسجد
انه اذا اعتيد اذنه تعين
فيحتمل ان هذا كذلك
ويحتمل الفرق بان من

من شىء اه (قوله رعاية الخ) تعليل للمتن (قوله فلا ينقض ولا يغير بحال) ولو استغنى عنه فن زرع
فيه او غرس او نى فلع مغنى وحلى وزىادى وقلوبى (قوله ولو رعى الحى الخ) ويندب له ولنائبه ان
ينصب اميناً يدخل فيه دو اب الضعفاء ويمنع منه دو اب الاقوياء فان رعاه قوى منع منه ولا يغرم شيئاً ولا
يعزر ايضا قال ابن الرفعة ولعله فيمن جهل التحريم والا فلا ريب في التعزير اه ولعلمهم ساءحوا في ذلك
اى التعزير كساعتهم في الغرم اه مغنى زاد النهاية ويرداى ما قاله ابن الرفعة بانه لا يلزم من منعه من ذلك
حرمة الرعى وعلى التناول فقد ينتفى التعزير في المحرم لعارض اه (قوله ولا تعزير) اى على الغير
على المعتمد وان علم التحريم اه ع ش (قوله الماء العذب) ومثله الماء الباقي من النيل كالخرف فلا يجوز
حماه لانه لعامة الناس اه بجزمى (قوله بكسر اوله) اى بكسر العين المهملة وتشديد الدال المهملة
(فصل في بيان المنافع المشتركة) (قوله الاصلية) الى قوله وسياق في النهاية والمغنى (قوله الاصلية)
فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقرينة التقيد قوله ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية اه سم عبارة
المغنى والنهاية وتقدمت هذه المسئلة اى مسئلة المروور في الصلح وذكرت هنا توطئة لما بعدها وخرج
بالاصلية المنفعة بطريق التبع المشار اليها بقوله ويجوز الجلوس الخ اه قول المتن (ويجوز الجلوس به)
اى ولو في وسطه اه مغنى زاد النهاية وان تقدم العهد اه اى وإن طال زمن الجلوس رشيدى (قوله
والوقوف به) نعم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد
من وقوفه ضرر ولو على ندرية نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ان للامام مطالبة الواقف الخ قضيته عدم
جواز ه الا احاد وينبغى ان محله اذا ترتب عليه فتنه والاجاز ثم قوله للامام يشعر بالجواز فقط ولعله غير
مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بان ما يشعر به من الجواز جواز بعد
منع وهو لا ينافى الوجوب وينبغى انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة يذبون ذلك وجب لانه من المصالح
العامة وينبغى ايضا ان مثله الجالس بالاولى (فرع) وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثيرا من المناذرة من
جانب السلطان بقطع الطرقات القدر الفلانى والجواب ان الظاهر الجوار بل الوجوب حيث ترتب عليه
مصلحة وان الظاهر ان الوجوب على الامام فيجب عليه صرف اجرة ذلك من اموال بيت المال فان لم يتيسر
ذلك لظلم متولى فعلى مياسير المسلمين واما ما يقع الان من اكر اه كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك
فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه لانه اذا كان مستاجرا لظلمه لا الاخذ منه
والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر كغشور المارة بما فعله من حفر الارض لاضمان عليه
ولا على من امره بمعاونته باجرة او بدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يجب وان حصل الظلم باكر اه ارباب
الدكاكين على دفع الدرهم اه كلام ع ش (قوله كانتظار) اى انتظار رفيق وسؤال النهاية ومغنى (قوله الخبر
لا ضرر) اى جائز اه ع ش (قوله فيه) اى الطريق وكذا ضمير حقه (قوله لنحو حديث) متعلق بالجلوس
(قوله عليه) اى على الانتفاع بالطريق (قوله وسياق الخ) اى عن قريب (قوله اذا اعتيد اذنه تعين)
فيحتمل الخ) يؤيد الاحتمال الاول انه اذا اعتيد الاذن فتركه مؤدالى الفتنة والاضرار بالجالس بدونه اه

الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم (قوله ولو رعى الحى غير اهله فلا غرم عليه) قال في شرح الروض
قال في لروضة وليس هذا مخالفا لما ذكرناه في الحج ان من اتلف شيئاً من نبات البقيع ضمنه على الاصح اه
قال شيخنا البرلسى لان هذا في الاتلاف بغير رعى وذلك في الاتلاف بالرعى اه (قوله ولا تعزير) شامل
للعالم بالتحريم ايضا واعتمده مر لكن قال في شرح الروض قال ابن الرفعة ولعله فيمن جهل التحريم
والا فلا ريب في التعزير اه

(فصل في بيان حكم منفعة الشارع الخ) (قوله الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقرينة
التقيد قوله في المتن ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية (قوله والوقوف) نعم في الشامل ان للامام مطالبة
الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندور شرح م ر (قوله

ولا يجوز لاحد اخذ عوض من يجلس به مطلقا ومن ثم قال ابن الرفعة فيما يفعله وكلاء بيت المال من بيع بعضه زاعمين انه فاضل عن حاجة الناس لا يدري باى وجه يلقى الله تعالى فاعل ذلك وشنع الاذرعى ايضا على بيعهم حافات الانهار وعلى من يشهد او يحكم بانها لبيت المال قال اعنى الاذرعى وكالشارع فيما ذكر الرحاب الواسعة بين الدور فانهما من المرافق (٢١٧) العامة كما في البحر وقد اجمعوا على منع اقطاع

المرافق العامة كما في الشامل

ويتعين حمله على اقطاع

التملك لان الاصح عندنا

جواز اقطاع الارتفاق

بالشارع اى بما لا يضر منه

بوجه فيصير كالمحجر

وكالشارع حريم مسجد لم

يضر الارتفاق به اهله

بخلاف رحبته لانها منه

وحكى الاذرعى قولين في

حل الجلوس في افنية المنازل

وحرى بها غير اذن ولا كتبها

ثم قال وهذا انما ياتى ان علم

الحريم امانى وقتنا هذا في

الامصار ونحوها التى

لا يدري كيف صار الشارع

فيها شارعا فيجب الجزم

بجواز القعود في افئتيها وانه

لا اعتراض لا رباها اذا لم

يضرهم وعليه الاجماع

الفعلى اه واعتمده بل

قال شيخنا انه في الحقيقة

كلام ائمتنا ولا اشكال في

ان خرق الاجماع ولو فطريا

محرم على مفتى زماننا وحاكمه

لا تنفاه الاجتهاد عنهما فان

فرض وجود مجتهد فظاهر

كلامهم انه يحرم اى الخرق

في الاجماع الفعلى كالقولى

وهو الوجه اه وانما يتجه

ذلك في اجماع فعلى علم

صدوره من مجتهدى عصر

فلا عبرة باجماع غيرهم وانما

سيد عمر (قوله ولا يجوز) الى قوله بخلاف رحبته في المغنى الا قوله وشنع الى قال وكذا في النهاية الا قوله فانها من المرافق الى لان الاصح عندنا (قوله لاحد) اى للامام ولا لغيره من الولاة نهاية ومعنى (قوله من يجلس به الخ) صادق باخذ المستحق للجلوس به لسبقه وقياس تجوز اخذ العوض على النزول عن الوظائف تجوز به فلينظر اه سيد عمر اقول لعل الاول هو المتعين فان الثاني يخرج به مرور الزمان من الاشتراك الى الاختصاص بل الى التملك كما هو المشاهد (قوله مطلقا) اى سواء كان يبيع ام لا لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به نهاية ومعنى (قوله زاعمين انه) اى ما اخذوا عوضه اه ع ش والاولى اى ذلك البعض (قوله لان الاصح عندنا جواز اقطاع) قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وانه يجوز للمقطع ان يبنى فيه ويتملكه وان الشارح اجاب عنه في شرح الارشاد بانه على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور اه وفي الروض هنا ولو اقطعه اياه الامام جاز لا بعوض ولا تملكها (قوله امانى وقتنا هذا في الامصار ونحوها التى لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التى في الشارع فراجع اه سم اقول ظاهر مامر آتفان المغنى والقلوبى الاطلاق وعدم تقييد المنازل بكونها في الشارع (قوله محرم على مفتى زماننا وحاكمه الخ) لان الاجتهاد انقطع بعد المائة السادسة كما سيصرح به الشارح اه كرى (قوله وانما يتجه ذلك) اى ما قاله الاذرعى والشيخ (قوله هذا) اى قوله وانما يتجه ذلك الخ (قوله ضابطه) اى الاجماع الفعلى (قوله اجماع مجتهدى عصر الخ) هل المراد بالاجتهاد المطلق المستقل او ولو المنتسب محل تامل فان اريد الاول اتضح قوله وانما يتجه الخ وان اريد ما يعنى الثاني فتعقيب كلام الاذرعى وغيره محل تامل لا سيما مع تقرير ما افاده بقوله نعم ما ثبت اه سيد عمر (قوله مع علمهم به وعدم انكارهم له الخ) اقول

لان الاصح عندنا جواز اقطاع الارتفاق بالشارع اى بما لا يضر منه بوجه قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وانه يجوز للمقطع ان يبنى فيه ويتملكه وان الشارح اجاب عنه في شرح الارشاد بانه على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور اه وفي الروض هنا ولو اقطعه اياه الامام جاز لا بعوض ولا تملكها (قوله امانى وقتنا هذا في الامصار ونحوها التى لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التى في الشارع فراجع اه (قوله مع علمهم به وعدم انكارهم له) اقول مثل هذا اجماع سكوتى

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - سادس) ذكرت هذا لان الاذرعى وغيره كثيرا ما يعترضون الشيخين والاصحاب بان الاجماع

الفعلى على خلاف ما ذكره فاذا علمت ضابطه الذى ذكرته لم يرد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهدى عصر اولاهم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرت اعتصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له يعطى حكم فعالهم كما هو ظاهر فتأمل

(وله تظليل مقعده) فيه (بإزالة) بتشديد (٢١٨) الياء منسوج بقص كالحصير (وغيرها) مما لا ضرر فيه أي عرفا كما هو ظاهر على المارة

مثل هذا الإجماع سكوتى وقد صرحوا بجواز مخالفته للمتأهل فليتأمل اه سم قول المتن (وله تظليل الخ) أى للجالس في الشارع تظليل موضع قعوده في الشارع اه معنى قول المتن (وله تظليل الخ) قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بمبث فيمتنع كالجناح وغيره كثوب مع إزالته عند انتهاء الحاجة إليه بلا تضيق فلا يمتنع مر سم على حج أقول وقد يفرق بأن الجناح استلاء من يمر تحته من المسلمين فنع منه بخلاف ما يظلل به فحيث جاز له الانتفاع به فالقياس جواز هذه مطلقا بالمشيت وغيره وإيضاً أن محل الجناح ملك فيدوم حتى بعد موت المخرج له لا انتقال لورثته ولا كذلك ما هنا اه عش (قوله فيه) أى الشارع (قوله بتشديد الياء) كفى الدقائق وحكى تخفيفها ويختص الجالس بمحله ومحل امتناعه ومعاملته وليس لغيره أن يضيق عليه فيه بحيث يضرب في الكيل والوزن والاخذ والعطاء وله أن يمنع واقفاً به أن يمنع رؤية متاعه أو وصول المعاملين إليه وليس له منع من قعد ليبيع مثل متاعه إذ لم يزاحمه فيما يختص به من المرافق المذكورة معنى ونهاية (قوله مما لا ضرر فيه) إلى المتن في المغنى الاقوله أى عرفاً كما هو ظاهر وإلى التنبيه في النهاية (قوله دون نحو بناء) فلو كان مثبتاً ببناء كالدكة امتنع نهاية ومعنى قال عش قوله مر ببناء مفهومه انه إذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم والذى فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الانبات ببناء صريح في انه لا فرق بين بنائه للملك وبنائه للارتفاق وفي كلام سم على حج استنباطاً من كلام الروض أن بناء البيوت في حريم الانهار وفي منى إذا كان للارتفاق لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا الكلام بل لتصريحهم بامتناع بناء المساجد في حريم الانهار لانها لا تفعل للملك اه (قوله قدم السابق) أى ولو ذمياً كما هو ظاهر لوجود المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزيادى اه عش (قوله لنحو استراحة الخ) وكذا لو كان جواً أو هو من يقعد كل يوم في موضع من السوق فانه يبطل حقه بمفارقة اه نهاية (قوله وان الفه) حقه ان يؤخر عن بطل حقه قول المتن (بطل حقه) أى بمفارقتة له لا عراضه عنه اه معنى (قوله تنبيه ما فهمه الخ) ليتأمل حاصل هذا التنبيه فانه لا يخلو عن غرابة إذ الكلام في الشارع الذى يمتنع تملكه اه سيد عمر أى فالمقام قرينة ظاهرة في ارادة خصوص اقطاع المنفعة فقط فلا افهام ولا نظر (قوله خاص باقطاع المنفعة فقط) كفى الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع التملك فيه على ما فيه مما قدمته اه سم (قوله أى عدم الرد الخ) تقدم عن المغنى قبيل الفصل خلافه ونقله نقل المذهب (قوله أى من محل جلوسه) إلى قول المتن ولو جلس في النهاية قوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وأفهم وقوله ومحله إلى وجلس الطالب قول المتن (ليعود) ويصدق في ذلك يمينته ما لم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله لم يبطل حقه) فإذا فارقته بالميل فليس لغيره من احمته في اليوم الثانى وكذا الاسواق التى تقام كل اسبوع او في كل شهر مرة اه معنى (قوله حقه) إلى قول المتن ولو جلس في المغنى الاقوله هو لازم لما قبله وقوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وأفهم وقوله ومحله إلى وجلس الطالب (قوله في شهر الخ) أى اوسنة اه نهاية فإذا اتخذ فيه مقعداً كان احق به في النوبة الثانية اه معنى (قوله ولغيره الجلوس في مقعده الخ) ظاهره وان كان جلوسه هو

صرحوا بجواز مخالفته للمتأهل فليتأمل (قوله في المتن) وله تظليل مقعده الخ قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بمبث فيمتنع كالجناح وغيره كثوب مع إزالته عند انتهاء الحاجة إليه بلا تضيق فلا يمتنع مر (قوله ويتجه) أى من أحد احتمالين حكاهما الخوارزمى واعتمد هذا مر (قوله لو كان احدهما مسلماً قدم) اعتمده مر (قوله قدم السابق) ظاهره ولو ذمياً وقديقال يعارض سبقه اسلام المتأخر الذى اقتضى ترجيحه عند المعية (قوله والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط) كفى الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع اقطاع التملك فيه على ما فيه مما قدمته اه (قوله ولغيره الجلوس في مقعده مدة غيبته ولو لمعاملة) ظاهره وإن كان جلوسه هو باقطاع الامام وهو قضية صنع الروضة لانه بعد ان حكى خلافاً في بقاء حقه عند مفارقتة من جملته قوله وقالت طائفة ان جلوس الامام لم يبطل بقيامه الخ

كثوب لا اعتياده دون نحو بناء ويتجه جواز وضع سرير لم يضيق به (ولو سبق اليه) أى موضع من الشارع (اثنان) وتنازعا ولم يسعها معاً كما هو ظاهر (أقرع) بينهما وجوباً إذ لا مرجح ومن ثم لو كان احدهما مسلماً قدم لان انتفاع الذى بدارنا لنماه وبطريق التبع لنا وان ترتباً قدم السابق (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه) أى اجتهداه كمال بيت المال (ولو جلس) في الشارع لنحو استراحة بطل حقه بمجرد مفارقتة وان نوى العود أو (لمعاملة) أو صناعة بمحل وان الفه (ثم) فارقته تاركاً الحرفة او منتقلاً إلى غيره بطل حقه (منه ولو مقطوعاً كما بحثه الاذرعى) لا عراضه عنه (تنبيه) ما افهمه من جواز الاعراض للمقطع مطلقاً فيه نظر والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط اما مقطع الرقبة فهو بالقبول أى عدم الرد فيما يظهر اخذاً بما يأتى في النذر ملكه فلا يزول ملكه بالاعراض عنه (وان فارقته) أى محل جلوسه الذى الفه ولو بلا عذر (ليعود) اليه والحق به ما لو فارقته بلا قصد عود ولا عدمه (لم

يبطل) حقه لخبر مسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ويجرى هذا في السوق باقطاع الذى يقام في كل شهر مرة مثلاً ولغيره الجلوس في مقعده مدة غيبته ولو لمعاملة (لأن تطول مفارقتة) ولو لعذر وان ترك فيه متاعه

باقطاع الامام وهو قضية صنع الروضة اه سم قول المتن (بحيث ينقطع الخ) ينبغي أن يكون المراد أن تضي
 مدة من شأنها أن تنقطع الالاف فيها وان لم ينقطعوا بالفعل سم على منهج اه عش (قوله) هو لازم لما قبله
 فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا يالفون غيره بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته اه
 سم وقد يجاب بان ما ذكره الشارح هو الغالب بل قد يقال ماداموا ينتظرونه لا يقال انقطع الالف اه
 عش قول المتن (ومن الف من المسجد موضعا الخ) ولغيره الجلوس في مقعده وتدرسه مدة غيبته التي
 لا يبطل حقه بها لثلاث تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء والافتاء فيما يظهر
 لانه لما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر اه سم قول المتن (ويقريء) خرج مالهو جلوس
 لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومثل ذلك قراءة الاسباع التي تفعل بالمساجد مالم يكن الشارط لمحل يعينه
 الواقف للمسجد قال سم على حج قد يشمل اى قول المصنف ويقريء تعليم القرآن بحفظه في الالواح اه
 وهو ظاهر اه عش عبارة البجيرى وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه او يقرأ في مصحف وقف او يقرأ
 نحو سبع فينقطع حقه بمفارقة ومثله من جلس لذكر نحو ورد او صلاة على النبي ﷺ ولو في نحو ليلة
 جمعة مع جماعة فليؤي اه وسياق في الشرح ما يوافق (قوله) او علما شرعيا كالحديث والفقهاء او آله كنحو
 وصرف ولغة اه معنى (قوله) والواو بمعنى او او بمعناها والغرض مجرد التمثيل اه سم قول المتن
 (كالجالس الخ) على حذف الجزاء كما اشار اليه المغنى بقوله فحكمه كالجالس الخ (قوله) ما مر من التفصيل
 وليس من الغيبة المبطل ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة بطلانها ولو اشهر اكاما هو العادة في
 قراءة الفقه في الجامع الازهر وبما لا ينقطع به حقه ايضا مالهو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين
 وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الاول في سنته فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني اه عش
 وقره الحنفى (قوله) وقيل يبطل الخ) عبارة النهاية وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة
 وأصلها عن العبادى والغزالي وقال الشيخان أنه أشبه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب وهو
 المعتمد وان نوزع فيه اه (قوله) وافهم المتن انه لا يشترط اذن من الامام) وهو كذلك ولو لمسجد كبير
 او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في اوجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا نهاية
 ومعنى (قوله) والا اشترط) خلافا للنهاية والمعنى كما مر انفا وفاقا لشرح الروض (قوله) بمحل في مدرسة
 او مسجد اه معنى (قوله) بين يدي المدرس) اى او المعبد وظهر او المرشد في التوجه (قوله) كذلك) اى
 كالجلوس للاقراء او الافتاء او كالجلوس في الشارع (قوله) او افاد الخ) ظاهر اطلاقهم ولو مسائل قليلة
 او مسئلة فليتام اه سيد عمر (قوله) والا) اى بان كان لا يفيد ولا يستفيد اه معنى (قوله) جلوسا
 جائزا ذكره عش عن الشارح وقره (قوله) لا كخلف المقام) اى كالجلوس خلف المقام وادخل

قال واذا قلنا بالاول فاراد غيره الجلوس فيه مدة غيبته ولو للبعاملة وذكر ما حاصله جواز الجلوس لغيره
 مدة غيبته ولو للبعاملة نعم في التنبيه خلاف ذلك حيث قال فان اقطع الامام من ذلك صار المقطع احق بالارتفاق
 به فان نقل عنه قماشه لم يكن لغيره ان يقعد فيه اه وذكر قبل ذلك الجواز فيما اذا كان الجلوس بغير اقطاع
 فليتام (قوله) هو لازم لما قبله) فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا يالفون غيره بل ينتظرون
 عوده ليعودوا الى معاملته (قوله) في المتن ومن الف من المسجد موضعا الى غيرها) ولغيره الجلوس في مقعده
 ومحل تدرسه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها لثلاث تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير
 الاقراء والافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر (قوله) في المتن ويقريء) قد
 يشهد تعليم القرآن لحفظه في الالواح (قوله) والواو بمعنى او او بمعناها والغرض مجرد التمثيل (قوله) في
 المتن كالجالس في شارع لمعاملة) وافهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام وهو كذلك ولو بمسجد
 كبير او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في احد الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا
 شرح مر (قوله) والا اشترط) هو احد وجهين بل ترجيح في الروض وفي شرحه انه الواجهة والثاني

بحيث ينقطع معاملوه عنه
 ويألفون غيره) هو لازم
 لما قبله فيبطل حقه حيث
 ولو مقطعا كما في أصل
 الروضة وان أطالوا في
 رده لا تنفاء غرض تعين
 الموضع من كونه يعرف
 فيعامل (ومن الف من
 المسجد موضعا يبقى فيه
 ويقريء) فيه قرآنا وعلما
 شرعيا أو آله أو الواو
 بمعنى أو (كالجالس في
 شارع لمعاملة) فقيه مامر
 من التفصيل لانه غرضا
 في ملازمة ذلك الموضع
 ليألفه الناس (وقيل يبطل
 حقه) لقيامه وأطالوا في
 ترجيحه نقلا ومعنى وافهم
 المتن أنه لا يشترط اذن
 الامام ومحل ان لم يعتد
 والا اشترط وجلوس
 الطالب بمحل بين يدي
 المدرس كذلك ان أفاد أو
 استفاد فيختص به والا
 فلا (ولو جلس فيه جلوسا
 جائزا لا كخلف المقام
 المانع للطائفتين من فضيلة
 سنة

الطواف ثم فانه حرام على
 الاوجه وبه جزم غير واحد
 والحقوا به بسط السجادة
 وان لم يجلس قالوا ويعزر
 فاعل ذلك مع العلم بمنعه
 ونوزع في تحريم الجلوس
 بما لا يجدى ومنه التردد
 في المراد بخلف المقام ويرد
 بان المراد به ما يصدق عليه
 ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه
 موضع من المسجد فكيف
 يعطل عما وضع المسجد له
 وان صلاة سنة الطواف
 لا تختص به ويرد بانه امتاز
 عن بقية أجزاء المسجد
 بكون الشارع عينه من
 حيث الافضية لهذه الصلاة
 ووقوف امام الجماعة فيه
 فلم يجز لاحد تفويته بجلوس
 بل ولا صلاة لم يعينه الشارع
 لهما من حيث الافضية
 وانه يلزم عليه تعطيل محل
 من المسجد عن العبادة فيه
 لاحتمال فعل عبادة أخرى
 ويرد بان محل التحريم كما
 تقرر في الجلوس فيه في
 وقت يحتاج الطائفون
 لصلاة سنة الطواف فيه
 والكلام في جلوس لغير
 دعاء عقب سنة الطواف
 لانه من توابعها (لصلاة) ولو
 قبل دخول وقتها وظاهر
 ان مثلها كل عبادة قاصر
 نفعها عليه كقراءة أو ذكر
 صار أحق به

بالكف الجلوس تحت الميزاب ونحوه مما عينه الشارع له لاداء الطواف من حيث الافضية (قوله لا يخلف
 المقام المانع الخ) اقول وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر يمنع من الجلوس في المحراب وقت
 صلاة الامام فيه وكذا من الجلوس في الصف الاول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه او يقطع الصف
 عن المصلين ولا يبعد ان يلحق بذلك ما لو اعتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد مع امكانها في غيره
 فيزعج منه من اراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه اه ع ش عبارة السيد البطاح في
 شرح مناسك الشيخ محمد صالح الرئيس ويحرم بسط السجادة والجلوس في المحل الذي كثر طروق الطائفتين
 له لاجل سنة الطواف ويزعج من جلوس في ذلك على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث كان عالما عامدا
 وينجي السجادة بنحو رجله ومثل المقام تحت الميزاب والصف الاول والمحراب عند اقامة الصلاة وحضور
 الامام ومثل ذلك الروضة الشريفة لان في ذلك تجرأ للبيعة الفاضلة المطلوب فيها الصلاة (قوله فانه) اي
 الجلوس خلف المقام المانع الخ (قوله وبه جزم) اي بالتحريم (قوله والحقوا به) اي بالجلوس خلف
 المقام (قوله ذلك) اي الجلوس (قوله بما لا يجدى) متعلق بنوزع (قوله ومنه) اي بما لا يجدى (قوله
 التردد في المراد الخ) يعني ان التحريم يجعل الناس مترددين في الموضع الذي يراد بخلف المقام فلا تعين
 لموضع حتى يتعلق به التحريم اه ك رد (قوله ما يصدق عليه ذلك عرفا) وضبطه بعض المتأخرين بثلاثمائة
 ذراع اخذ من مقام المأموم مع الامام اه الشيخ محمد صالح (قوله وانه) موضع الخ (قوله به) وانه يلزم الخ
 معطوف على ما من قوله بما لا يجدى ش اه سم ويصح تحفظهما على قوله التردد بل هو الاقرب (قوله
 وان صلاة سنة الطواف الخ) حال من نائب فاعل يعطل (قوله ووقوف امام الخ) اي ووقوف الخ (قوله
 تفويته) اي ما ذكر من صلاة الطواف ووقوف الامام ويجوز ارجاع الضمير الى خلف المقام (قوله لم يعينه
 الشارع لهما) كصلاة النفل مثلا والجلوس للاعتكاف مثلا اه سيد عمر (قوله لهما) اي الجلوس والصلاة
 (قوله في الجلوس فيه الخ) خبر ان (قوله والكلام الخ) مستأنف (قوله لانه الخ) علة لاستثناء جلوس
 الدعاء والضمير للدعاء قول المتن (الصلاة) او استماع حديث او وعظ اه نهاية زاد المعنى او قراءة في لوح
 مثلا وكذا من يطالع منفرد بخلاف من يطالع لغيره اه قال ع ش قوله مر او استماع حديث الخ خرج
 بالاستماع ما لو جلس لتعلمه بان قراه على وجه يبين فيه العلل ومعاني الاحاديث فانه حينئذ من العلم الشرعي
 وقد تقدم ان الجالس له يصير احق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الاولى ما اعتاده بعض الفقهاء من
 اتخاذ موضع من المسجد للذكر في كل جمعة مثلا فاذا اجتمعوا نظروا ترتيبا على اجتماعهم على الهيئة
 المخصوصة تشويش على اهل المسجد في صلاتهم او قراءتهم منعوا مطالقا والام لم يمنعوا ماداموا مجتمعين فيه
 فان فارقه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الاخرى فوجدوا غيرهم سبقهم اليه لم يجز لهم اقامته منه
 اه (قوله ولو قبل دخول وقتها) كذا في النهاية والمعنى (قوله كل عبادة قاصر الخ) منه الاعتكاف وسياقي
 ما فيه اه سم (قوله كقراءة الخ) مع قوله الاتي فلو فارقه الخ فيفيد ان من جلس في موضع لقراءة او ذكر
 ثم فارقه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله بتلك القراءة لافي
 وقت آخر فليتامل سم على حج اقول ومنه ما اعتيد من القراءة في المصاحف التي توضع في يوم الجمعة
 اور مضان او غيرهما فلو احدث من يريد القراءة فيه فقام ليتطهر لم يطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك
 متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم ففارقه ثم عاد فلا حق له اه ع ش (قوله صار احق به الخ) جواب

لا يشترط لان المساجد لله تعالى واعتمده مر (قوله وانه) موضع الخ هو كقوله بعد وانه يلزم الخ معطوف
 على ما من قوله بما لا يجدى شرح مر (قوله في المتن لصلاة) او استماع حديث او وعظ سواء كان له عادة
 بالجلوس بقرب كبير المجلس وانفع الحاضرون بقربه منه لعله ونحوه ام لا كما رجحه في الروضة شرح مر
 (قوله كل عبادة قاصر نفعها ليه) منه الاعتكاف وسياقي ما فيه (قوله كقراءة) هذا مع قوله الاتي
 فلو فارقه الخ فيفيد ان من جلس في موضع من المسجد لقراءة او ذكر ثم فارقه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله

فيأولو صيبا في الصف الاول و(لم يصر احتق به في) صلاة (غيرها) لأن لزوم (٢٢١) بقعة معينة للصلاة غير مطلوب

بل ورد النهي عنه وحينئذ فلا نظر لافضلية الصف الاول لأن ذلك لم ينحصر في بقعة بعينها ولا لافضلية القرب من الإمام أو جهة اليمين وإن انحصرت في موضع بعينه لما تقرر من النهي الشامل لهذه الصورة فزال اختصاصه عنها لمفارقتها بعد الصلاة حتى لا يالفها فيقع في رياء ونحوه وبه يفرق بين هذا ومما في مقاعد الاسواق إذا عيان البقع فيها مقصودة يختلف بها الغرض ولا كذلك هنا وأما الجواب بأنه لو ترك له موضعه لزم إدخال نقص بقطع الصف لولم يأت إلا بعد الاحرام فيرد بأن يلزم قائله التفرقة بين يجيئه قبل الإقامة فيبقى حقه وبين أن يتأخر عنها فيبطل حقه ولم يقولوا بذلك (فلو فارقة) ولو قبل دخول الوقت على الأوجه (الحاجة) كاجابة داع وتجديد وضوء (ليعود) أو لا بقصد شيء فيما يظهر أخذاً مما مر ويحتمل الفرق (لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة في الاصح) فيحرم على غيره العالم به الجلوس فيه بغير اذنه أو ظن رضاه كما هو ظاهر (وإن لم يترك ازاره) فيه لخبر مسلم السابق آنفاً نعم ان اقيمت الصلاة

قول المتن ولو جلس فيه (قوله فيها) أي في الصلاة ونحوها مما مر (قوله ولو صيبا) إلى قوله وأما الجواب في المعنى إلا قوله أوجه اليمين إلى وبه يفرق وإلى قول المتن ليعود في النهاية (قوله في صلاة الخ) أي ونحوها مما مر أه نهاية (قوله للصلاة) أي ونحوها (قوله وحينئذ) أي حين إذ ورد النهي عنه (فلا نظر الخ) هذا جواب عن اعتراض الرافعي بأن ثوابها في الصف الاول أكثر أه نهاية (قوله أوجه اليمين) عطف على القرب (قوله لما تقرر الخ) ولأن له طريقاً إلى تحصيله بالسبق الذي طلبه الشارع أه معنى (قوله لهذه الصورة) أي القرب أوجه اليمين (قوله عنها) أي البقعة (قوله لما يالفها الخ) الاولى تعلقه بقوله غير مطلوب بل ورد النهي عنه ويحتمل أنه متعلق بقوله زال اختصاصه الخ (قوله وبه يفرق) أي بعدم اختلاف بقاع المسجد الذي أفاده النهي المذكور عبارة النهاية وفارق مقاعد الاسواق بأن غرض المعاملة يختلف باختلافها والصلاة يبقاع المسجد لا تختلف أه (قوله مقصود يختلف بها الغرض) أي مع عدم النهي أه سم (قوله وأما الجواب) أي عن اعتراض الرافعي المشار إلى رده بقوله السابق وحينئذ فلا نظر الخ (إدخال نقص) أي في الصلاة فإن تسرية الصف من تمامها ومجيؤه في اثنائها لا يجبر الخلل الواقع في اولها أه نهاية (قوله قائله) أي ذلك الجواب (قوله ولو قبل دخول الوقت) أي وقرب دخول وقته بحيث يعد منتظر الصلاة حلي زاد القليوبي لا نحو بعد صبح لا انتظار ظهر إلا ان استمر جالساً أه يجيرى (قوله على الأوجه) وفاقاً للمعنى والنهية (قوله وتجديد وضوء) وقضاء حاجة ورعاً نهية ومعنى ومثلها فيما يظهر حضور الدرس والطواف والاكل والشرب (قوله اخذاً مما مر) أي في الجلوس في الشارع أه سم قول المتن (في تلك الصلاة) وما الحق بها أه نهاية أي بما اعتيد فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالاذكار ونحوها والمراد منه استماع الحديث والوعظ ونحوهما ومثله ما لو اراد صلاة الضحى أو الوتر ففعل بعضها ثم طرات له حاجة فلا ينقطع حقه بذها به إليها إلا أنها كلها تعد صلاة واحدة وينبغي أن النقل المطلق مثل ذلك ع ش (قوله فيحرم) إلى قوله كما يفهمه في النهاية (قوله فيحرم على غيره الجلوس فيه الخ) وينبغي أن المراد الجلوس على وجه يمنعه منه إذا جاء أما إذا جلس على وجهه أنه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك سم على حج أقول وينبغي أن محله حيث لم يؤد جلوسه فيه إلى امتناع الاول من المجيء له حياء أو خوفاً أو الامتناع أه ع ش (قوله لخبر مسلم السابق الخ) وقول الزركشي ينبغي أن يستثنى من حق سبق ما لو قد خلف الإمام وليس أهلاً للاستخلاف أو كان ثم من هو أحق منه بالأمامة فيؤخره ويقدم الاحق موضعه لخبر يلمني منكم اولو الاحلام والنهي ممنوع إذا صبى إذا سبق إلى الصف الاول لا يؤخر أه معنى وكذا في النهاية إلا أنه علل بقوله إذا استخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمتوهم على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر أه (قوله نعم) إلى قوله من غير ان رفعه في المعنى (قوله فالوجه كما بحثه الاذرى سد الصف الخ) وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع قبله أه يجيرى عن القليوبي (قوله أي وان كان الخ) عبارة النهاية ولا عبرة كما افهمه كلام المصنف بفرش سجادة له قبل حضوره فلغير تنجيتها برجله من غير ان رفعها الخ (قوله أي وان كان له سجادة فينجيها الخ) ولو قبل بحرمة فرش له قبل حضوره كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف المقام لم يعد لافيه من التضييق وتنجير المسجد أه نهاية (قوله سجادة) أي بسطها في مسجد مثلاً ومضى أو بسطت له أه معنى (قوله من غير ان يرفعها بها

أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله بتلك القراءة لافي وقت آخر فليأمل (قوله مقصودة يختلف بها الغرض) أي مع عدم النهي (قوله وأما الجواب بأنه لو ترك الخ) قديعتبر المحجب المظنة فلا يرد عليه ما أورده الشارح (قوله اخذاً مما مر) أي في الجلوس في الشارع (قوله في المتن في تلك الصلاة) وما الحق بها شرح مر (قوله فيحرم على غيره العالم به الجلوس الخ) كذا شرح مر وينبغي أن المراد الجلوس على وجه يمنعه منه إذا جاء أما إذا جلس على وجهه أنه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك (قوله

واتصلت الصفوف فالوجه كما بحثه الاذرى سد الصف مكانه أي وان كان له سجادة فينجيها برجله من غير ان يرفعها بها عن الارض

(الخ) قضيته عدم جواز ذلك (قوله ثلاث تدخل الخ) يقتضى خلافه وهو الظاهر لانها وضعت بغير حق فلا مانع من ازالته وان دخلت في ضمانه اه ع ش (قوله لورفعه) اي الشيء المطروح (قوله هذا) اي قول المتولى (قوله وفيه نظر) اي التأييد بما ذكر (قوله لان صورتها) اي السجادة (من جزئيات الخ) اي في تأييد قول المتولى بما صادرة (قوله بما ذكر فيها) اي السجادة (قوله فيكون) اي ما ذكر فيها (قوله اما اذا فارق لالعذر الخ) محترز قول المتن لحاجة ليعود (قوله لا ليعود) قياس ما بحثه ان يقول بقصد ان لا يعود اه سيد عمر (وله وخرج بالصلاة) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله فائدة الى ويمنع (قوله فان لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلاً فان لم ينو قدر ابطل حقه بمفارقة والام يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاثنيان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم قوله وان خرج الخ المناسب اسقاط الواو (قوله بطل حقه بخروجه) ظاهره وان نوى العود حالة الخروج وقد مر في باب الاعتكاف انه اذا خرج على نية ان يعود لم يحتج الى تجديد نية اذا عاد وعليه فينبغي ان لا يبطل حقه في هذه الحالة اه ع ش (قوله والام يبطل الخ) عبارة المغنى ولو نوى اعتكاف ايام في المسجد فخرج لما يجوز الخروج له في الاعتكاف وعاد كان احق بموضعه وخروجه لغير ذلك ناسياً كذلك كما بحثه شيخنا اه وقوله وخروجه الخ في النهاية مثله (قوله وكأنه) اي افتاء القفال (قوله اذا صانهم) اي كأملي التميز (قوله ويمنع) اي ندبا اه سم عبارة المغنى والنهاية ويندب منع من يجلس في المسجد لمبايعة وحرقة اذ حرمة تاتي اتخاذه حائزاً ولا يجوز الارتفاق بحريم المسجد اذا اضر باهله ويندب منع الناس من استطراق حلق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها وقبراهم اه قال ع ش قوله من يجلس اي مثلاً وقوله او حرقة اي لا تليق بالمسجد كخياطة بخلاف نسخ كتب العلم ونحوها وقوله ولا يجوز الارتفاق اي يحرم جلوسه حينئذ للاضرار المذكور اه وقوله بخلاف نسخ الخ قد يخالف قول السيد عمر مانصه قوله لنحو بيع صادق ببيع الكتب والمصاحف وقوله وحرقة صادق بالكتاب وهو واضح فيها وان عمت بهما البلوى اه الا ان يحمل الاول على النسخ لنفسه بلا قصد نحو البيع او لغيره بلا قصد عوض ويحمل الثاني على خلافه او على نسخ نحو العروض والقصص الغير الصادقة قول المتن (ولو سبق رجل) اي مثلاً (قوله فيعمل فيها الخ) يعني لو قال شخص جعلت هذه البقعة زاوية يعمل بعرف محلها بان الزاوية تطلق في ذلك على اي منها اه كردى (قوله وفيه شرط) الى الفصل في النهاية الا قوله وهي بالعجمية ديار الصوفية (قوله وفيه الخ) اي من سبق الى ذلك قول المتن (او صوفى) وهو واحد الصوفية اه مغنى (قوله هي بالعجمية الخ) عبارة المغنى وهو مكان الصوفية اه (قوله ديار الصوفية) الاولى ان يقال هي للصوفية كالمدرسة للعلماء لانهادار عظيمة تشتمل على محل متسع يجتمع فيه الشيخ ومريدوه للصلاة ونحوها وعلى اماكن مختصرة تختل فيها كل شخص على انفراده للذكر ونحوه ويشبه انها ترادف الزاوية عند العرب وكان اصلها خانة آكاه ومعناه بيت صاحب الحضور والشعور لان الذين هم اهلها حقيقة استشعروا حقيقة الامر على ما هو عليه ثم تحققوا وقاموا بقضية ما عرفوا اه سيد عمر (قوله وان لم يترك متاعاً ولا ثياباً) ولم ياذن الامام اه نهاية عبارة المغنى سواء اخلط فيه غيره ام متاعه ام لا وسواء ادخله باذن الامام ام لا الا ان

عليه حينئذ لكن خالفه المتولى فقال لورفعه برجله ليعرف جنسه ولم يأخذه فضاع لم يضمه لانه لم يحصل في يده وايد شارح هذا بان رفع السجادة برجله غير مضمن اه وفيه نظر لان صورتها من جزئيات ما قاله المتولى الا ان ثبت عن الاصحاب انهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مضعفاً لما افهمه كلام البغوي اما اذا فارق لالعذر او به لا ليعود فيبطل حقه مطلقاً وخرج بالصلاة جلوسه لا اعتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والام يبطل حقه بخروجه اثناءها حاجة (قاعدة) اتي القفال بمنع تعليم الصبيان في المسجد لان الغالب اضرارهم به وكأنه في غير كأملي التميز اذا صانهم المعلم عملاً يليق بالمسجد ويمنع جالس به اتخذه لنحو بيع او حرقة ومستطرق حلقة علم (ولو سبق رجل الى موضع من رباط) وهو ما بيني لنحو سكنى المحتاجين فيه واشتهر عرفاً في الزاوية وانها قد ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة وقد ترادف الرباط فيعمل فيها بعرف محلها المطرد والا فعرف اقرب محل اليه كقياس نظائره (مسبل)

لثلاث تدخل في ضمانه الخ (كذا مر (قوله فان لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلاً فان لم ينو قدر ابطل حقه بمفارقة والام يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاثنيان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد (قوله والام يبطل حقه بخروجه اثناءها الحاجة) زادم في شرحه كما لو خرج لغيرها ناسياً كما بحثه شيخ الاسلام اه وعبارة الروضة وينبغي ان يقال له الاختصاص بموضعه ما لم يخرج من المسجد ان كان اعتكافاً مطلقاً الخ (قوله ويمنع جالس به) اي ندبا كما في شرح مر وفيه ايضاً ومن الانتفاع بحريمه ان اضر باهله (قوله في المتن لم يزعج) سواء اذن له الامام ام لا شرح مر

وفيه شرط من يدخله وكذا الباقي (او فقيه الى مدرسة) او متعلم قرآن الى ما بيني له (او صوفى الى خانقاه) وهي شرط بالعجمية ديار الصوفية (لم يزعج ولم يبطل حقه بخروجه لشراء حاجة ونحوه) من الاعذار وان لم يترك متاعاً ولا ثياباً للعموم خبر مسلم

وقيد ابن الرفعة بما إذا لم يكن لذلك ناظر أو استأذنه وإلا فلا حق له عملاً بالعرف في ذلك ويوافقه اعتبار المصنف كابن الصلاح أذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى أذنه في ذلك وينبغي حمله على ما إذا اعتيد عدم اعتباره ومتى عين الواقف مدة لم يرد عليها إلا إذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لأن العرف يشهد بان الواقف لم يرد شعور مدرسته وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه قاله ابن عبد السلام وعند الإطلاق ينظر إلى الغرض المبني له ويعمل بالمعتاد المطرد في مثله حالة الوقف لأن العادة المطردة في زمن الواقف إذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيزجج متفقاً ترك التعلم وصوفي ترك التعبد ولا يزداد في رباط مارة على ثلاثة أيام إلا أن عرض نحو خوف أو تلج فيقيم لا نقضاً له ولغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الأوجه وافهم ما ذكر في العادة أن بطلان الأمانة المعهودة الآن في المدارس حيث لم يعلم فيها شرط واقف تمنع استحقات معلومها إلا أن عهدت تلك البطالة في زمن الواقف حالة

شرط الواقف أن لا يسكن أحد إلا بأذن الإمام أه أي أو ناظره أو شيخه أو مدرسه (قوله وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة المغني (تنبيه) ظاهر قوله لو سبق الخ أنه لا يحتاج في الدخول إلى إذن الناظر وليس مراداً للعرف كما أفتى به ابن الصلاح والمصنف وإن حمله ابن العمد على ما إذا جمل الواقف للناظر أن يسكن من شاء ويمنع من شاء لما في ذلك من الافتيات على الناظر وإن سكن بيتاً وغاب ولم تطل غيبته عرفاً ثم عاد فهو باق على حقه وإن سكنه غيره لأنه الفقه مع سبقه إليه ولا يمنع غيره من سكناه فيه مدة غيبته على أن يفارقه إذا حضر فإن طال غيبته بطل حقه اه (قوله ويوافقه) أي التقييد المذكور (قوله أذنه) أي الناظر (قوله حمله) أي ما قاله المتولى (قوله ومتى عين) إلى قوله ما لم ينقص الماء في المغني إلا قوله إلا إذا إلى وعند الإطلاق وقوله في مثله إلى فيزجج وقوله وصوفي ترك التعبد (قوله شعور مدرسته) أي خلوها اه ع (قوله قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله الخ (قوله تنزل منزلة شرطه) إذا أراد خلافه لذكر اه ع (قوله فيزجج متفقاً الخ) عبارة المغني فيقيم الطالب في المدرسة الموقوفة على طلبة العلم حتى يقضى غرضه أو يترك التعلم والتحصيل ويؤخذ من هذا كما قاله السبكي أنه إذا نزل في مدرسة أشخاص للاشتغال بالعلم وحضور الدرس وقدر لهم من الجأمة ما يستوعب قدر ارتفاع وقفها لا يجوز أن ينزل زيادة عليهم بما ينقص ما قدر لهم من المعلوم لما في ذلك من الأضرار بهم وفي فوائد المذهب للفارق يجوز للفقهاء الإقامة في الربط وتناول معلومها ولا يجوز للتصوف القعود في المدارس واخذ شيء منها لأن المغني الذي يطلق به اسم المتصوف موجود في حق الفقيه وما يطلق به اسم الفقيه غير موجود في الصوفي اه (قوله فيزجج متفقاً ترك التعلم الخ) ظاهره ولو اطردت العادة حالة الوقف بعدم ازعاج من ذكر وعلم بها الواقف ولم يذكروا خلافها فليراجع (قوله إلا أن اعرض الخ) أي إلا إذا لم يكن ثم يجلس مكانه إذا خرج أخذاً مما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ اه ع (قوله ولغير أهل المدرسة الخ) عبارة المغني ويجوز لكل أحد من المسلمين دخول المدارس والأكل والشرب والنوم فيها ونحو ذلك مما جرى العرف به لا السكنى إلا للفقيه أو بشرط الواقف (فرع) النازلون بموضع في البادية في غير مرعى البلد لا يمنعون ولا يزارحون بفتح الحاء على المرعى والمرافق إن ضاقت فإن استأذنوا الإمام استيطان البادية ولم يضربوا لهم بابن السيل راعى الإصلاح في ذلك وإذا نزلوا بها بغير إذن وهم غير مضرين بالسابلة لم يمنعهم من ذلك إلا أن ظهر في منعه مصلحة فله ذلك اه (قوله ما اعتيد الخ) وقع السؤال هل يجوز لنا تمكين الذمي من التخلي والاعتسال في فسقية المساجد إذا كانت خارجة عن المستجد أو يتمتع والجواب يجوز أخذاً من قول الشارح لأن العادة المطردة في زمن الواقف الخ فإن مثل هذا جار بين الناس من غير تكثير فيحمل على أنه كان في زمن الواقف وعلمه ولم يشترط في وقفه ما يخالفه اه ع (قوله في الأخذ المذكور وقفة بل قد ينافي قوله فيحمل الخ ما يأتي آنفاً في مسألة البطالة (قوله ما اعتيد فيها الخ) وهل للغير ذلك وإن منعه أهلها وهل لهم المنع وإن لم يحصل ضرر يحرر شوبرى والذي يؤخذ من ع (قوله على م) أنه لم يشترط الواقف الاختصاص جازد خول غيرهم بغير إذنهم وإن شرطه لم يحز بغير إذنهم فإن صرح بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف قطعاً أي لا يجوز ولو باذنهم اه بجريه وقوله إن لم يشترط الواقف الخ أي ولم تطرد العادة في زمنه بالمنع مع علمه به أخذاً مما مر في الشرح كالتأية (قوله استحقاق معلومها) أي معلوم أيام البطالة اه ع (قوله أما خروجه) إلى المتن في المغني كما مر (قوله كالأول كان لعذر وطالت الخ) قال في السكندر ولو اتخذ مسكناً ازجج منه سم على حج أي على خلاف غرض الواقف من إعداد الطلبة المشتغلين بالعلم ليستعينوا بسكناه على حضور الدرس ونحوه اه ع (قوله ولغيره الجلوس الخ) أي ولو خرج لعذر ولم تطل غيبته كما مر عن المغني

(قوله وقيد ابن الرفعة الخ) كذا شرح م (قوله وينبغي حمله الخ) كذا شرح م (قوله على الأوجه) اعتمده م (قوله كالأول كان لعذر وطالت غيبته عرفاً) قال في السكندر ولو اتخذ مسكناً ازجج منه

الوقف وعلم بها أما خروجه لغير عذر فيبطل به حقه كالأول كان لعذر وطالت غيبته عرفاً ولغيره الجلوس محله حتى يحضر

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (المعدن) هو حقيقة البقعة التي اودعها الله تعالى جوهر اظهر او باطنا سميت بذلك لعدون اى إقامة ما أثبتته الله فيها والمراد ما فيها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهره (بلا علاج) في بروزه ولما العالج في تحصيله (كنفط) بكسر أوله ويجوز فتحه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله (٢٢٤) اصله عين تجرى فاذا جمد ماؤها صار كبريتا واعزه الاحمر ويقال انه من الجوهر ولهذا يضيء

في معدنه (وقار) أى زفت (وموميا) بضم أوله وبالمد وحكى القصر شيء يلقبه الماء في بعض السواحل فيجمد ويصير كالقار و قيل حجارة سود بالين ويؤخذ من عظام موتى الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه قدور الطبخ (واحجار رجا) وجص ونورة ومدرو ونحوها قوت وكحل وملح مائي وجبلى لم يحوج لى حفرو لعب والحق به قطعة نحو ذهب اظهرها السيل من معدن (لا يملك) بقعة ونيل (بالاحياء) لن عليه قبل احيائه (ولا يثبت فيه اختصاص بتحجر ولا اقطاع) بالرفع من سلطان بل هو مشترك بين المسلمين وغيرهم كالماء والكلا لما صح انه ^{صلى الله عليه وسلم} قطع رجلا ملح مارب اى مدينة قرب صنعاء كانت بها بلفيس فقال رجل يا رسول الله انه كالماء العد اى بكسر أوله لا انقطاع لمنعه قال فلا اذن وللإجماع على منع اقطاع مشاريع الماء وهذا مثلها بجامع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (قوله في بيان حكم) إلى قول المتن فان ضاق في النهاية لا قوله اى وهى الاشجار الى وصيد البحر وقوله لكن اشارة الى فالاول محمله (قوله في بيان حكم الخ) اى وما يتبع ذلك كقسمة ماء القناة المشتركة اه ع ش (قوله الاعيان المشتركة) اى الاستفادة من الارض نهاية ومعنى (قوله اودعها) اى اودع فيها على الخدف والايصال (قوله والمراد ما فيها) اى فيكون مجازا اه ع ش اى مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال وقال المغنى وقد مر في زكاة المعدن انه يطلق على الخرج وهو المراد هنا وعلى البقعة واذا كان كذلك فلا تساهل في عبارة المصنف كما قيل اه (قوله جوهره) تقديره لا يناسب قوله والمراد ما فيها (قوله وانما العالج في تحصيله) اى وانما العمل والسعى في تحصيله قد يسهل وقد لا يسهل اه معنى (قوله بكسر أوله) الى قوله والحق به فى المغنى (قوله بكسر أوله) ويجوز فتحه اى واسكان الفاء فيهما اه معنى (قوله فاذا جمد) من باب نصر ودخل اه مختار اه ع ش (قوله ويقال انه) اى الاحمر (قوله يضيء في معدنه) فاذا فارقه زال ضوءه اه معنى (قوله اى زفت) ويقال فيه قير اه معنى (قوله حجارة سود الخ) خفيفة فيها تجويف اه معنى (قوله يسمى بذلك) اى وليس مراد هنا كما هو ظاهر لان الكلام في المعادن التى تخرج من الارض اه ع ش (قوله وهو نجس) اى متنجس اه نهاية (قوله لم يحوج الخ) اى الملح وسيدكر محترزه (قوله والحق به) اى المعدن الظاهر ع ش وكردى قول المتن (لا يملك بالاحياء) خبر قوله المعدن (قوله ولا يثبت فيه اختصاص الخ) معطوف على هذا الخبر اه معنى (قوله لمن عليه الخ) سيدكر محترزه قبيل قول المصنف فان ضاق الخ (قوله بالرفع) الى قوله وللإجماع فى المغنى الا قوله اى فقال وقوله اى الى قال (قوله بالرفع) اى عطفًا على اختصاص (قوله مارب) كنزل (قوله اى مدينة) الاولى وهى مدينة (قوله اى) الاولى تاخير عن قوله اوله (قوله قال فلا اذن) وظاهر هذا الحديث وكلام المصنف انه لا فرق فى الاقطاع بين اقطاع التملك واقطاع الارفاق وهو كذلك وان قيد الزركشى المنع بالاول معنى ونهاية وفى سم عن شرح الروض ما يوافق ويأتى فى الشرح قبيل قول المصنف ومن احيامو اتانما يفيد (قوله واخذها الخ) عطف على الحاجة (قوله ويمتنع ايضا) الى قوله وفى الانوار فى المغنى (قوله ويمتنع ايضا) اقطاع وتحجر ارض لاخذ نحو حطبها الخ) مع الجمع الآتى فى الشرح مخصص لما تقدم من جواز اقطاع الموات ولو تملكها فيكون محله فى موات لم يشتمل على شيء من الاعيان التى تعم الحاجة اليها كالحطب والكلا والصيد واشتمل عليها ولكن قصد بالاقطاع الارض ودخل ما ذكر تبعًا وعليه فواضح ان الاقطاع انما يجوز بالمصلحة فحيث كان الاقطاع المذكور مضرا بغيره مما يقرب الى الموات المذكور من بادية او حاضرة فينبغى منعه اه سيد عمر (قوله نحو حطبها الخ) اى كحجرها وتراها وحشيشها وصنع وثمار اشجارها (قوله وبركة) بكسر الباء وضمها اه ع ش (قوله اى وهى) اى الايكة ولا حاجة الى الجمع بينهما (قوله وصيد البر الخ) عطف على الايكة (قوله وجواهره) اى البحر (قوله ومنه) اى من المشترك المذكور (قوله ما ذكره) اى الانوار (قوله لكن اشارة الخ) عبارة النهاية ويمسك الجمع بحمل الاول على

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (قوله فى المتن ولا اقطاع) قال الزركشى والظاهر أن هذا فى اقطاع التملك اما اقطاع الارفاق فيجوز لانه ينتفع به ولا يضيق على غيره وما قاله فيه نظر كذا فى شرح م ر وفى شرح م ر بعد قول المتن ولا اقطاع ما نفعه لا تملكها ولا ارتفاقا اه (قوله فقال رجل الى قوله فلا اذن) قضية الخبر جواز اقطاع غير العد فهل الحكم عندهم كذلك ولعل الجواب حل ما اقتضاه الخبر على نحو ما يأتى

ويمتنع أيضا اقطاع وتحجر ارض لاخذ نحو حطبها أو صيدها وبركة لاخذ سمكها وفى الانوار ومن المشترك بين الناس الممتنع على الامام اقطاعه الايكة وثمارها اى وهى الاشجار النابتة فى الاراضى التى لا مالك لها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يلقبه البحر من العنبر فهو لاخذ لاحق لولى الامر فيه خلاف ما يتوهمه جملة الولاة اه ويأتى فى اللقطة تفصيل فى العنبر ويتانى ما ذكره فى الايكة وثمارها ما فى التنبيه من ان من احيامو اتا ملك ما فيه من النخل وان كثر لكن اشارة بعضهم الى الجمع بقوله

ما فيه مقر وجري عليه الاصحاب وعلوه بانه تابع وفارق المعدن الظاهر بانه مشترك بين الناس كالمناهل والكلا والخطب والاجماع منعقد على منع اقطاع مشارع الماء فكذا المعدن الظاهر بجامع الحاجة العامة واخذها بغير عمل (٢٣٥) اه فالاول محمله ما اذا قصد الايكة لا عملها

والثاني محمله ما اذا قصد احياء الارض المشتملة على ذلك فعلم ان من ملك ارضا بالاحياء ملك ما فيها حتى الكلا واطلاقيهما انه لا يملك يذبحى حمله على ما ليس في مملوك وعلى عدم ملكه هو احق به اما اذا لم يعلم به الا بعد الاحياء فيملكه بقعة ونيلا لاجمعا على ما حكاها الامام واما ما فيه علاج كان كان بقرب الساحل بقعة لو حفرت وسبق الماء اليها ظهر الملح فيملك بالاحياء وللزام اقطاعها (فان ضاق نيله) أى الحاصل منه عن اثنين تسابقا اليه ومثله في هذا الباطن الاقنى (قدم السابق) منها اليه لسبقه وانما يقدم (بقدر حاجته) عرفا فياخذ ما تقتضيه عادة امثاله ويبطل حقه بانصرافه وإن لم ياخذ شيئا (فان طلب زيادة) على حاجته (فالاصح ازعاجه) لشدة الحاجة إلى المعادن وبه فارق ما مر في نحو مقاعد الاسواق ومحل الخلاف ان لم يضر الغير وازعج جزما (فلو جاء آ) اليه (معا) أو جهل السابق (أقرع) بينهما وإن كان احدهما غنيا (في الاصح) لاذلا مرجع وان وسعها اجتماعا وليس لاحدهما ان ياخذ اكثر من الاخر إلا برضاه كذا في

قصد الايكة دون محلها والثاني على قصد احياء الارض المشتملة على ذلك فيدخل تبعا اه (قوله ما فيه) أى التنبيه مقرر اى في المذهب (قوله فالاول) اى ما فى الانوار و (قوله والثاني) اى ما فى التنبيه (قوله فعلم) اى من هذا الجمع (قوله واطلاقيهما) اى الشيخين (انه لا يملك) اى الكلا (قوله وعلى عدم ملكه) اى نحو الكلا بالاحياء والافطاع اصالة (قوله هو احق به) قضيته انه ياتى بمأبى اه رشيدى (قوله وأما ما فيه) الى قوله ويبطل حقه فى المعنى (قوله واما ما فيه علاج) عبارة المعنى واما البقاع التى تحفر بقرب الساحل ويساق اليها الماء فينعقد فيها ملح فيجوز احيائها واطلاقيهما اه (قوله كان كان بقرب الساحل) لعله ادخل بالكاف ما اذا كان الملح الجبلى فى باطن الارض فاحتاج اخراجه الى حفر الارض وكسر الملح بنحو المطرقة فليراجع (قوله فيملك بالاحياء) اى ولو مع العلم بها وليس الباطن كذلك اه ع ش (قوله وللزام اقطاعها) والاقرب للارفاق والتملك لانها تملك بالاحياء اه ع ش (قوله أى الحاصل) الى قوله فيملكه دون بقعته فى النهاية الا قوله ومن ثم الى وخرج وقوله بخلاف الركاز قول المتن (قدم السابق) اى ولو ذميا ونقل عن شيخنا الزياى ما يوافقه اه ع ش قول المتن (بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه او اسبوعه او شهره او سنته او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك سم على حج اقول الاقرب باعتبار عادة الناس ولو للتجارة اه ع ش و اقول يصرح بهذا قول المعنى ويرجع فيها الى ما يقتضيه عادة امثاله كما قاله الامام و اقره و قيل ان اخذ لغرض دفع فقر او مسكنة مكن من اخذ كفاية سنة أو العمر الغالب على الخلاف الآتى فى قيم الصدقات اه قول المتن (فالاصح ازعاجه) ان زوحم على الزيادة لان عكوفه عليه كالتحجير نهاية ومعنى قال ع ش قوله فالاصح ازعاجه اى وعليه فلو اخذ شيئا قبل الازعاج هل يملكه ام لا فيه نظر والاقرب الاول لانه حين اخذه كان مباحا وقوله لم ران زوحم اى فان لم يزاحم لم يتعرض له لكن مقتضى التعليل بان عكوفه عليه كالتحجير يقتضى انه لا يفرق فانه مادام مقبىا عليه يهاب فلا يقدم عليه غيره وان احتاج اه (قوله وبه فارق) اى بالتعليل (قوله فلو جاء آ اليه معا) اى ولم يكف الحاصل منه لحاجتها أو تنازعا فى الابتداء نهاية ومعنى قول المتن (أقرع) أى وجوب اه ع ش (قوله وان كان احدهما غنيا) عبارة المعنى والنهاية ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان ياخذ احدهما للتجارة والآخر للحاجة وهو المشهور ولو كان احدهما مسلما والآخر ذميا قدم المسلم كما بحثه الاذرعى نظير ما مر فى مقاعد الاسواق اه وقولهما ولو كان احدهما الخ ذكر سم عن شرح الروض مثله ويفيده ايضا قول الشارح اذ لا مرجح قال ع ش قوله لم ر قدم المسلم اى وان اشتدت حاجة الذمى لان ارتفاقه انما هو بطريق التبع لنا اه قول المتن (مالا يخرج) أى لا يظهر جوهره اه معنى (قوله وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت فى امثلة الظاهر اللهم الا ان يكون التقدير ثم واحجار ياقوت فيحرقه سم وقوله وتقدم ذكر الياقوت الخ اى فى بعض نسخ الشارح بعد قوله ومدر (قوله كما قالاه) عبارة النهاية و وعد فى التنبيه الياقوت من المعادن الظاهرة وجرى عليه الديميرى والمجزوم به فى الروضة واصلها انه من الباطنة اه قال ع ش حل سم على حج القول بانه من الظاهر على ان اراد احجاره والقول بانه من الباطن على نفس الياقوت فليراجع اه اقول الذى يخبر به العدد المتواتر من أهل بلد معدن الياقوت أنه يحفر معدنه يخرج بنفسه وليس له حجر

فى قوله كان كان بقرب الساحل بقعة الخ (قوله فيملكه بقعة ونيلا) كذا مر (قوله فى المتن بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه او اسبوعه او شهره او سنته او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك (قوله فى المتن فلو جاء معا اقرع) قال فى شرح الروض فلو كان احدهما مسلما فالظاهر كما قال الاذرعى انه كغظيره فيما مر فى مقاعد الاسواق اه (قوله وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت فى امثلة الظاهر اللهم الا ان يكون

وسائر الجواهر المبثوثة في الارض (لا يملك) (٢٢٦) محله (بالحفر والعمل) مطلقا ولا بالاحياء في موات على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر

وفارق الموات بأن احياءها متوقف على العارة وهي مناسبة لها و احياءه متوقف على تخريبه بالحفر وهو غير مناسب له ومن شملوا استقلال بالاحياء لم يملك مطلقا كما عليه السلف والخلف وخرج بمحله نيله فيملك بغير اذن الامام بالاخذ قطعاً لا قبل الاخذ على المعتمد وافهم سكوته عن الاقطاع هنا جوازه وهو الاظهر للتابع لكن اقطاع ارفاق لا تملك نعم لا ثبت فيه اختصاص بتحجير لاظهار (ومن احياء مواتا فظهر فيه معدن باطن ملكه) بقعة ونيلا لانه من اجزاء الارض التي ملكها بالاحياء بخلاف الركاز ومع ملكه للبقعة لا يملك ما فيها قبل اخذه على ما قاله الجوري وقضية كلام السبكي تضعيفه وهو الاوجه وخرج بقوله فظهر المشعر بانه لم يعمله حال الاحياء مالو عليه وبني عليه دار امثلا فيملكه دون بقعته لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة فالقصد فاسد ومع ملكه له لا يجوز له بيعه لان مقصوده النيل وهو مجهول وبما قرره في المعدنين وبقعتهما من ملكه للنيل عند العلم في الباطن والبقعة عند الجهل فيها على المعتمد من اضطراب في ذلك يعلم ان في تقيده بالباطن هنا فائدة

هو كامن في صلبه (قوله وسائر الجواهر الخ) كالرصاص والعقيق نهاية ومعنى قول المتن (والعمل) هو اعم من الحفر اه عش (قوله مطلقا) اي بقعة ونيلا اه كرى وهذا ينافي قول الشارح والنهاية ر المغنى محله وقولهم الاق وخرج بمحله نيله الخ فعنى الاطلاق هنا اخذ من عبارة المغنى والنهاية الاتية انفساواء قصد به التملك ام لا (قوله ولا بالاحياء) احياء المعدن ان يحفر حتى يظهر النيل اه كرى (قوله على ما يأتي) اي في قوله لو استقل بالاحياء الخ اه كرى ويجوز ان المراد في قوله وخرج بمحله الخ كما هو المتعين في عبارة النهاية (قوله وفارق الموات الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات و فرق الاول بان الموات يملك بالمعارة وحفر المعدن تخريب اه (قوله بان احياءها) اي الموات والثاني بتاويل الارض وكذا ضمير قوله لها الاق (قوله و احياءه) اي المعدن (قوله لو استقل بالاحياء) اي باحياء محل المعدن دون انضمام شيء من اطرافه (قوله مطلقا) اي بقعة ونيلا اي قبل اخذه بقربة ما يبداه (قوله وافهم) الى قوله ومع ملكه في المغنى (قوله هنا) اي في المعدن الباطن (قوله للتابع) اي لانه ^{عليه السلام} اقطع بلال بن الحرث المعادن القبلية ورواه أبو داود وهي بفتح القاف والباء الموحدة قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء واسكان الراء اه مغنى (قوله ونيلا) فيه مع قوله الاق ومع ملكه الخ شيء اه سم (قوله بخلاف الركاز) خلافا للنهاية عبارة سم قوله بخلاف الركاز يتأمل هذا فانهم قالوا في زكاة الركاز انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالتبع لم يزل ملكه منه فانه مدفون منقول اه سم (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله فيملكه دون بقعته) وأرجح الطريقين انه لا يملك شيئا من البقعة والنيل خلافا للكفاية محلي ونهاية ومعنى وسم (قوله فالقصد فاسد) لتأنيده الى حرمان غيره من الانتفاع اه عش (قوله ومع ملكه الخ) اي في صورتى الجهل والعلم على مختار الشارح وفي صورة الجهل فقط على مختار غيره فهو حينئذ راجع الى منطوق المتن كما هو صريح صنيع المغنى حيث ذكره عقبه (قوله لا يجوز له بيعه الخ) فلو قال مالك ان شخص ما استخرجته منه فهو لي ففعل فلا اجر له او قال له فهو بئنا فله اجر النصف او قال له كله لك فله أجرته والحاصل بما استخرجته في جميع الصور للمالك لانه هبة مجهول اه مغنى (قوله وبما قرره في المعدنين وبقعتهما الخ) عبارة المغنى والنهاية وخرج بالباطن الظاهر فلا يملكه بالاحياء ان علمه اما اذا لم يعلمه فانه يملكه الحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وان افهمت عبارة المصنف ان الظاهر لا يملك مطلقا واما بتعة المعدنين فلا يملكها بالاحياء مع علمه بهما لفساد قصده لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأناو نحوها (تنبيه) انما خص المصنف المعدن بالذكر لان الكلام فيه والافن ملك ارضا بالاحياء ملك طبقاتها حتى الارض السابعة اه عبارة البجيرمي المعتمد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا بقعتهما وان جهلهما لم يملكهما وبقعتهما يادى وسلطان وشورى اه قول المتن (والمياه المباحة الخ) عبارة الروض وهي اي المياه قسما مختصة وغير ما يغير المختصة كالأودية والانهار فالناس فيها سواء ثم قال (فرع) وعمارة هذه الانهار من بيت المال ولكل من الناس بناء

التقدير ثم وأحجار ياقوت فليحرر (قوله وخرج بمحله الخ) كذا شرح مر (قوله ونيلا) فيه ومع الخ شيء (قوله بخلاف الركاز) يتأمل هذا فانهم قالوا في زكاة الركاز انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول اه (قوله وهو الاوجه) اعتمده مر (قوله فيملكه دون بقعته) أرجح الطريقين انه لا يملك شيئا خلافا لما في الكفاية (قوله وبما قرره في المعدنين وبقعتهما) عبارة شرح مر وخرج بالباطن الظاهر فلا يملكه بالاحياء كما علم بما مر ان علمه لم يعمله ملكه والحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وبقعتهما لا تملك بالاحياء مع علمه لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأنا انتهت (قوله في المتن والمياه المباحة من الاودية) عبارة الروض وهي اي المياه قسما مختصة وغيرها

قنطرة وورحى عليها ان كانت في موات او في ملكه فان كانت من العمر ان فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وفيه أمور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات النيل لقوله لكل من الناس بناء قنطرة وورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ونهى انه ينبغي تقيد جواز الرحى في الموات بان لا يضر المنتفع بالنهر لأن حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد يشكل جواز بناء القنطرة والرحى في الموات والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه إلا ان يحجب بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحرمة بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو بيت في حرمة الار تقاق حيث لا تضرر لاحد به ولا يجرى ذلك في بناء بيت بنى لذلك حيث لا تضرر به اه سم وقوله فرع و عمارة هذه الانهار الخ في المغنى نحوه وقوله فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع اى جاز مطلقا ان كان العمران واسعا وباذن الامام ان كان ضيقا اه معنى وقوله إلا ان يحجب الخ فقد قدم هو نفسه جوابا لآخر في شرح وحريم البئر نصه قوله فلا يحل البناء فيه أى ولو لمسجد ويهدم انظر مع ما سأتى على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرحى على الانهار واورده على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتى على ما يفعل للار تقاق ولا يقاس به الدوا للار تقاق لأن شان الرحى ان يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحررها وقد يتدفع بذلك الجواب ما يستلزمه جوابه هنا من جواز بناء البيوت في حريم الانهار وفي منى للار تقاق المخالف لصريح كلامهم كما مر عن عشرين في مبحث تظليل المقعد (قوله بان لم تملك) الى قوله ولو يعمل فيما جهل في المغنى إلا قوله وصح إلى فلا يجوز والى قول المتن فان اراد في النهاية الا قوله وفيه نظر الى وفيمن له (قوله من الموات) بيان لنحو الجبال (قوله و سيول الامطار) عطف على الاودية (قوله فلا يجوز لاحد تحجرها ولا للامام اقطاعها) بالاجماع نهاية معنى (قوله ولا للامام اقطاعها) اى لا اقطاع تملك ولا ارفاق كما مر في الشرح (وعند الازدحام وقد ضاق الماء) عبارة المغنى فان ضاق وقد جا أمعا قدم العطشان لحرمة الروح فان استويا في العطش او في غيره فرع بينهما وليس للقار ع ان يقدم دوابه على الآدميين بل اذا استويا استوفت القرعة بين الدواب ويحمل على القرعة المتقدمة لانها جنسان وان جا آسرتين قدم السابق بقدر كفايته إلا ان يكون مستقيا الدوابه والمسبوق عطشان فيقدم المسبوق قال الزركشى ولو كان على الماء المباح قاطنون فاهل النهر اولى به وفي معنى ذلك حافات المياه التي تعم جميع الناس الار تقاقها فلا يجوز تملك شئ منها باحياء ولا بابتاع من بيت المال ولا بغيره وقد عمت البلوى بالابنية على حافات النيل كما عمت بها بالقرافة مع انها مسبلة اه (قوله وليس) الى قوله بل في النهاية مثله (قوله او مشرعه) اى طريقه اه ع ش (قوله وإلا) اى وان لم يكن سبق بان جا أمعا (قوله وعطشان الخ) أى ويقدم عطشان ولو كان مسبوqa على غيره أى ولو أدى ذلك إلى هلاك الدواب حيث كان الآدمى مضطرا اه ع ش (قوله وطالب شرب الخ) اى يقدم طالب شرب ولو كان مسبوqa على الخ (قوله ما جهل اصله) اى لم يدرك انه حفر او انحفرا اه معنى (قوله ومحل) اى محل الحكم بمملوكة الماء المجهول الاصل لمن هو في يده عبارة النهاية ومحل كما قاله الازدعى اذا كان الخ

فغير المختصة كاللاودية والانهار فالناس فيها سواء ثم قال فرع و عمارة هذه الانهار من بيت المال ولكل أى من الناس بناء قنطرة وورحى عليها ان كانت في موات او في ملكه فان كانت من العمر ان فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وفيه أمور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات النيل لقوله لكل بناء قنطرة وورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ومنها انه ينبغي تقيد جواز الرحى في الموات بان لا يضر المنتفع بالنهر لأن حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد يشكل جواز بناء القنطرة ولرحى في الموات والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه إلا ان يحجب بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحرمة بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو

بان لم تملك (من الاودية)
كالنيل (والعيون في الجبال)
ونحوها من موات وسيول
الامطار (يستوى الناس
فيها) لخبر أبى داود الناس
شركاء في ثلاثة الماء والكلأ
والنار وصح ثلاثة لا يمتنع
الماء والكلأ والنار فلا
يجوز لاحد تحجرها ولا
للإمام اقطاعها اجماعا
وعند الازدحام وقد
ضاق الماء او مشرعه يقدم
السابق ولا أقرع وعطشان
على غيره وطالب شرب
على طالب سقى أو ليس
من المباحة ما جهل أصله
وهو تحت يد واحد أو
جماعة لأن اليد دليل الملك
قال الازدعى ومحل ان
كان منبعا منه من مملوك لهم

بخلاف ما منعه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فإنه باق على إباحته ويدمل فيما جهل قدره ووقته وكيفية في المشارب والمهاقي وغيرها بالعادة المطردة لأنها محكمة (٢٢٨) في هذا وأمثاله وأفتى بعضهم فيمن لارضه شرب من ماء مباح فعطله آخر بان

أحدث ما ينحدر به الماء عنه بانه يائم وعليه أجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء قال وجرى على ذلك جمع متأخرون في نظيره اه وليس بصحيح بالنسبة للأجرة لقولهم لو منعه عن سوق ماء إلى ارضه فتلغ لأضهان عليه اه وما هنا مثله بجامع انه لم يستول فيهما على الارض بوجه وإنما ضمن فرخ حمامة ذبحها فهلك لأنه كالجزء منها وفي ثلاثة لهم ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأراد ذو الأعلى أن يسقي من الأوسط برضا صاحبه بان لذى الأسفل منعه لثلاث يتقدم ذلك فيستدل به على ان له شربا من الأوسط اه وفيه نظر لأن الشريكين ثم ورتبهما يمتنعان تلك الدعوى نظير ما مر في السكة غير النافذة على ان التقدم هنا لا يدل على ذلك لما يأتي عن الروضة انه إنما يدل إذا لم يكن لها شرب من محل آخر وفيمن له أراضان عليا فوسطى فسفلى لآخر تشرب من ماء مباح كذلك فأراد ان يجعل للثانية شربا مستقلا ليسر بامعائهم يرسل لمن هو أسفل منه وأراد هذا منعه بانه ليس له منعه إذ لا ضرر عليه وليس فيه تأخير

وعبارة المغنى والظاهر كما قال الأذرعى ان صورة المسئلة ان يكون منبعه الخ (قوله بخلاف ما منعه بموات) بقى ما لو جهل منبعه اه سم اقول الاقرب انه كما لو جهل اصله اه ع ش اى فليس من المباحة بل ملك لذى اليد (قوله فانه باق على إباحته) اى إذا الصورة انه يدخل اليهم بنفسه بلا سوق فلا ينافى في ماسياقى في قوله وكالاخذ في اناء سوقه لنحو بركة او حوض مسدود فها هنا موافق لقوله الآتى ايضا وخرج بما تقرر دخوله في مملسه بنحو سيل ولو بجفر نهر حتى دخل اما قول الشيخ ع ش في حاشيته قوله فانه باق على إباحته اى مالم يدخل محل يختص به أخذاما باقى في قوله وكالاخذ في اناء سوقه لنحو بركة او حوض الخ اه فيقال فيه هذا الاخذ لم يصح لاختلاف الماخذ الذى اشرت إليه المعلوم بما يأتى في كلام الشارح على ان اخذه المذكور لم يصح إذ هو عين المسئلة هنا كما يعلم بالتأمل اه رشيدى (قوله ووقته الخ) الو او بمعنى او المانعة للخلو (قوله وافتى بعضهم) الى قوله وفي ثلاثة عبارة النهاية والوجه ان من لارضه شرب الخ تأييم فاعله ولا يلزمه أجرة منفعة الارض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء اخذاما مر في المسافاه وقد جرى جمع متأخرون على انه لو كان لثلاثة ثلاث مساق الخ اه (قوله جرى على ذلك جمع متأخرون الخ) بمن جرى عليه الكمال الرداد وولده الفخرو والوجه ان زياد قال الكمال وهو الذى يتعين العمل به في هذا الزمان قال الوجه فاطنك بزماننا اه سيد عمر (قوله فتلغ) اى زرع ارضه (قوله وفي ثلاثة الخ) عطف على فيمن وكذا قوله الآتى وفيمن ش اه سم (قوله بان لذى الأسفل منعه الخ) اقره النهاية قال الرشيدى قوله مرفيستدل به الخ اى ويصير ذو الأسفل شريك اربعة فى المغنى بعدن كان شريك ثلاثة ولعل الصورة عند الضيق اه (قوله لأن الشريكين) أى ذوى الأوسط والأسفل (قوله يمتنعان تلك الدعوى) فيه ان مجرد منعهما بعد التقدم لا يسمع ولا يفيد شيئا (قوله لما يأتى الخ) اى في شرح فيها ثقب الخ وباقى هناك عن سم وع ش ما فيه (قوله تشرب) اى الثلاث (قوله كذلك) اى لها ثلاث مساق اه ع ش اقول ينافى هذا التفسير قول الشارح الآتى فأراد هذا الخ فان مقتضاءه ان للارضين الأوليين شربا واحدا فكان ينبغي تفسيره بقوله اى على الترتيب المذكور (قوله فأراد) اى مالك الارضين (قوله ليشربا) الأولى هنا وفي نظيره الآتين التائيت (قوله وأراد هذا) أى مالك السفلى (قوله بفتح الراء) الى قوله وبحث الأذرعى فى المغنى إلى اقول اه اى الاقرب للنهر فالأقرب وقوله بل له منعه الى ثم من وليه الى قول المصنف وحافر بشر في النهاية إلى اقول اه ولا ينافى الى ثم من وليه وقوله ولهم منع الى المتن (قوله من ماء مباح) وفي النهاية والمغنى بدله لفظة منها بالحرمان اى من المياه المباحة الى قول المتن (فضاق) اى الماء عنهم وبعضها أعلى من بعض اه مغنى واحترز به عن الاستواء الآتى في قول الشارح ولو استوت ارضون الخ (قوله مرة أو أكثر لأن الماء مالم يجاوز الخ) قال فى العباب وفى الخادم عن الجر جاتى ما يوافقه ومن قدم بالسقى فاحتاجت ارضه سقية اخرى فان كان قبل وصوله الى من بعده ممكن وإلا فلا حتى يفرغ اه سم (قوله مالم

بيت في حريمه للارتفاق حيث لا تضرر لاحد به ويجرى ذلك في بناء بيت بمنى لذلك حيث لا تضرر به ومنها ان قضية اطلاقه انه لا فرق في جواز ذلك في الموات بين ان يفعله لنفسه خاصة او لعموم الناس وقضيه ذلك انه يجوز له بناء القنطرة ومنع الناس من المرور عليها لكن عبر في الروضة بقوله قنطرة لعبور الناس اه وقال فى الرحي بين العمران إذا لم تضر وأصعبهما اى الوجهين الجواز كاشراخ الجناح والساباط فى السكة النافذة اه فليتأمل (قوله بخلاف ما منعه بموات الخ) بقى ما جهل منبعه (قوله وليس بصحيح بالنسبة للأجرة) وكذا فيما يظهر بالنسبة لننى الاثم حيث قصد اضاره بلا غرض صحيح (قوله وفي ثلاثة الخ) عطف على قيمته وكذا قوله الآتى وفيمن ش (قوله مرة أو أكثر لأن الماء مالم يجاوز ارضه فهو احق به الخ) قال فى العباب ومن قدم بالسقى فاحتاجت ارضه سقية اخرى فان كان قبل وصوله الى من بعده ممكن وإلا فلا

يلسقى ارضه بل ربما يكون وصول الماء إليه إذا شربا معا أسرع منه إذا شربا مرتبا (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف من ماء مباح (فضاق سقى الأعلى) مرة أو أكثر لأن الماء مالم

يجاوز الخ) عبارة المغنى قبل وصوله للأسفل اه وهي موافقة لعبارة العباب المارة آنفا (قوله أى الأقرب للنهر) أى لا وله ورأسه (قوله ان احيوا معا الخ) الوجه ان يزيد او احيوا الاعلى فالاعلى فتامله اه سم اقول هذا مفهوم بالاولى من قول الشارح اما لو كان الاسفل الخ (قوله بل له منع من اراد احياء اقرب منه) ظاهره وان لم يضيق وهو ظاهر لليلة التي ذكرها ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء ابعد ايضا إذ اضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ اه سم (قوله احياء اقرب الخ) أى وسقيه منه اه نهاية (قوله أنه مقدم عليه) فى الاحياء والاستحقاق (قوله ما مر آنفا) أى فى تنظيره فى الفتوى وقال الكردى وهو قوله فيستدل الخ اه (قوله ليقوى الاستدلال الخ) من قبيل ليكون لهم عدوا الاية ولو قال فيقوى الخ بالفاء بدل اللام لكان واضحا (قوله كاسبق) أى بقوله على ان التقادم الخ (قوله ثم من وليه الخ) عطف على قوله هو المقدم (قوله ولا عبرة حينئذ بالقرب) علم من ذلك ان مرادهم بالا على المحي قبل الثانى وهكذا لا الأقرب إلى النهر وعبروا بذلك جريا على الغالب من ان من احياءه او لا يتجرى قربها من الماء ما يمكن لما فيه من سهولة السقى وخفة المؤنة وقرب عروق الغراس من الماء نهاية ومغنى (قوله ولهم منع من اراد احياء موات الخ) ظاهره وإن كان ابعده عن النهر وقياس ذلك أن لا يقيد بالارب فى قوله السابق بل له منع الخ إذا اراد السقى منه وضيق اه سم عبارة المغنى ولو اراد شخص احياء ارض موات وسقيه من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع من الاحياء لانهم استحقوا الارضهم بمرافقتها والماء من اعظم مرافقهم والا فلا منع وقضية ذلك ان لا يتقيد المنع بكونه اقرب إلى راس النهر وهو كذلك كما هو ظاهر كلام الروضة خلافا لان المقرئ اه وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالكا حفر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده فهل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه اقول ويتجه ان يقال ان لزم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقى من الجانب الاخر او كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع وإلا فلا اخذا بما تقررت فامل اه واقره ع ش (قوله كما يأتى) قبيل قول المصنف ولهم القسمة مهاياة (قوله

يجاوز الخ) عبارة المغنى قبل وصوله للأسفل اه وهي موافقة لعبارة العباب المارة آنفا (قوله أى الأقرب للنهر) أى لا وله ورأسه (قوله ان احيوا معا الخ) الوجه ان يزيد او احيوا الاعلى فالاعلى فتامله اه سم اقول هذا مفهوم بالاولى من قول الشارح اما لو كان الاسفل الخ (قوله بل له منع من اراد احياء اقرب منه) ظاهره وان لم يضيق وهو ظاهر لليلة التي ذكرها ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء ابعد ايضا إذ اضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ اه سم (قوله احياء اقرب الخ) أى وسقيه منه اه نهاية (قوله أنه مقدم عليه) فى الاحياء والاستحقاق (قوله ما مر آنفا) أى فى تنظيره فى الفتوى وقال الكردى وهو قوله فيستدل الخ اه (قوله ليقوى الاستدلال الخ) من قبيل ليكون لهم عدوا الاية ولو قال فيقوى الخ بالفاء بدل اللام لكان واضحا (قوله كاسبق) أى بقوله على ان التقادم الخ (قوله ثم من وليه الخ) عطف على قوله هو المقدم (قوله ولا عبرة حينئذ بالقرب) علم من ذلك ان مرادهم بالا على المحي قبل الثانى وهكذا لا الأقرب إلى النهر وعبروا بذلك جريا على الغالب من ان من احياءه او لا يتجرى قربها من الماء ما يمكن لما فيه من سهولة السقى وخفة المؤنة وقرب عروق الغراس من الماء نهاية ومغنى (قوله ولهم منع من اراد احياء موات الخ) ظاهره وإن كان ابعده عن النهر وقياس ذلك أن لا يقيد بالارب فى قوله السابق بل له منع الخ إذا اراد السقى منه وضيق اه سم عبارة المغنى ولو اراد شخص احياء ارض موات وسقيه من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع من الاحياء لانهم استحقوا الارضهم بمرافقتها والماء من اعظم مرافقهم والا فلا منع وقضية ذلك ان لا يتقيد المنع بكونه اقرب إلى راس النهر وهو كذلك كما هو ظاهر كلام الروضة خلافا لان المقرئ اه وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالكا حفر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده فهل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه اقول ويتجه ان يقال ان لزم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقى من الجانب الاخر او كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع وإلا فلا اخذا بما تقررت فامل اه واقره ع ش (قوله كما يأتى) قبيل قول المصنف ولهم القسمة مهاياة (قوله

حتى يفرغ اه وفى الخادم صور الجرجاني فى الثانى المسئلة فيما إذا احتاج إلى الماء قبل وصوله إلى الثانى وهو يفهم انه متى وصل اليه واحتاج اليه لا يمكن منه إلا بعد فراغ الثانى اه (قوله هذا كله ان احيوا معا او جهل الحال) الوجه ان يزيد او احيوا الاعلى فالاعلى فتامله وفى شرح الروض بعد شرحه مسئلة المتن ومن هنا يقدم الأقرب إلى النهر ان احيوا دفعة او جهل السابق ولا يبعد القول بالا قراعه ذكره الا ذرعى اه (قوله بل له منع من اراد احياء اقرب منه إلى النهر) ظاهره وان لم يضيق عليه وهو ظاهر لليلة التي ذكرها لكن ينافيه قول الروض كاصله الآتى وإلا فلا فتامله ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء أبعد ايضا إذ اضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ وما ذكره فى شرح الروض فانه لما قال الروض وإن اراد احياء ارض اقرب إلى راس النهر فان ضيق على السابق منع وإلا فلا اه قال التقيد بالا قرية من زيادته وبه صرح القاضى ابو الطيب وغيره وعبارة الاصل وحكى عبارته الحالية عن هذا التقيد وعقبها بقوله وقضيتها ان الحكم لا يتقيد بالا قرية وانه يتقيد بارادة سقى ذلك من النهر وهو ظاهر ويحتمل خلافا لثلا يصير ذلك ذريعة إلى استحقاقه السقى قبلهم أو معهم اه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالكا حفر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده فهل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه قلت ويتجه ان يقال ان لزم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقى من الجانب الآخر أو كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع وإلا فلا اخذا بما تقررت فامل (قوله ولهم منع من اراد احياء موات) ظاهره وإن كان ابعده عن النهر وقياس ذلك ان لا يقيد بالقرب فى قوله السابق بل له منع الخ ان اراد السقى منه وضيق (قوله لما صح من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك) اعلم انه قد يشكل على اعتبار الكعبين حديث تخاصم الزبير فى شراج الحرة وقوله عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير حتى تبلغ

وبحث الأذرعى ان المراد جانب الكعب (٢٣٠) الأسفل وخالفه غيره احتججا بآية الوضوء ويرد بان الدال على دخول المغيا في تلك

خارجى وجد ثم لا هنا
التقدير بهما هو ما عليه الجمهور
واعترضوا بان الوجه انه
يرجع في قدر السقي للماء
والحاجة لاختلافها زمتا
ومكانا فاعتبرت في
حق أهل كل محل بما هو
المتعارف عندهم والخبر
جار على عادة الحجاز وقيل
النخل إن افردت كل بحوض
فالعادة ماؤه وإلا اتبعت
عادة تلك الارض اه ولا
حاجة لهذا التفصيل لان
كلا من قسميه لم يخرج عن
العادة في مثله فشملة كلاهم
(فان كان في الارض)
الواحدة (ارتفاع) من
طرف (وانخفاض) من
طرف (افرد كل طرف بسقي)
لثلا يزيد الماء في المنخفضة
على الكعبين لو سقيا معا
فيسقى احدهما حتى يبلغهما
ثم يسد عنها ويرسله إلى
الآخر (وما أخذ من هذا
الماء) المباح (في اناء ملك
على الصحيح) بل حكى ابن
المنذر فيه الاجماع ولا يصير
شريكا باعادته اليه اتفاقا
وكأخذه في اناء سوقه لنحو
بركة وحوض له مسدود
وكذا دخوله في كيزان
دولا به كاقى به ان الصلاح
وخرج بذلك دخوله في
ملكه بنحو سيل وان حفر
نهر احتى دخل فانه لا يملكه
بدخوله لكنه يكون احتى
به بل جرياني موضع على

وبحث الأذرعى الخ) عبارة النهاية والمراد بما ذكر كبحته الأذرعى جانب الكعب الخ (قوله خارجى) وهو
الاتباع والاجماع اه كرى (قوله واعترضوا الخ) اقره المغنى ايضا (قوله بان الوجه ان يرجع الخ) معتمد
عش (قوله لاختلافها) اى الحاجة وكذا ضمير فاعتبرت ولو نئى الضمير الاول كافي في النهاية لكان اولى (قوله
وحاجة الخ) راجع للقليل خاصة واما الاعتراض فقد اقره اه رشيدى (قوله من قسميه) اى النخل (قوله
الواحدة) الى قول المتن ما فيها في الاصح في المغنى لا قوله بل جرياني الى المتن (قوله على الكعبين) اى على ظاهر
المتن ولا فالراجح كما تقدم أن المرجع العرف المتعارف في ذلك المحل (قوله ولو سقيا) اى الطرفان اه سم
(قوله فيسقى احدهما الخ) والظاهر كما قاله السبكي انه لا يتعين البداية بالاسفل بل لو عكس جاز نهاية ومغنى
قول المتن (ملك على الصحيح) ظاهره ولو كان الاخذ له غير مميز لان المساحة تغلب في نحو الماء فلم يشترط في
تملكه التمييز اه عش (قوله ولا يصير شريكا باعادته الخ) والاوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين
رمى المال فيه ظاهر نهاية ومغنى قال عش قوله مر عدم حرمة صبه اى بخلاف السمك فانه يحرم القاءه
فيه بعد أخذه كما شمله قوله الآتى رعى المال والفرق بينهما أن رد السمك اليه بعد تعد تصييعا له لعدم تيسر
أخذه كل وقت بخلاف الماء وقوله مر ظاهر وهو ان ذلك يعد ضياعا بخلاف الماء فانه يتمكن من أخذه
منه اى وقت ارادوا وإن لم يكن خصوص مارداه وفرق المغنى بقوله لما قيل من ان الماء لا يملك بحال اه
(قوله في كيزان دولا به) في تجريد المزج في الانوار انه لو غصب كوزا وجمع فيه ماء مباحا لم يملكه سم على
حج اه عش (قوله وخرج بذلك دخوله في ملكه) اى من غير سوق فقار ق ما قبله اه رشيدى وقد يخالفه قول
الشراح كالتناية وإن حفر الخ إلا أن يقال أن الحنفى لا يستلزم السوق (قوله بنحو سيل صادق بالمطر النازل
في ملكه اه سيد عمر) (قوله وإن حفر نهر الخ) عبارة المغنى ومن حفر نهر يدخل فيه الماء من الوادى فالماء
باق على اباحته لكن مالك النهر احتى به وغيره الشرب وسقى الدواب والاستقاء منه ولو بدلو لجريان العرف
بذلك اه (قوله لا يملك بدخوله الخ) فلو أخذه غير ملكه وإن كان دخوله في ملكه بغير اذنه حراما اه مغنى
(قوله إذا أحرز محله بالقفل الخ) هل مثله ما إذا كانت ارضه منزلة عن ارض الوادى بحيث ان ما دخل فيها
استقر فيها لا يخرج منها فانها حينئذ نصير كالخوض المسدود أو لا محل تأمل اه سيد عمر وتقدم نفعان
الرشيدى ان الداخل بنفسه بلا سوق لا يملك (قوله لنفسه) الى قول المتن والقناة في النهاية لا قوله وقضية الملعل
الى المتن (قوله لنفسه) اى لا للدارة اه مغنى (قوله الذى يحتاجه ولو لزرعه) اما ما فضل عن حاجته قبل
ارتحاله فليس له منعه لشرب او ماشية وله منع غيره من سقى الزرع به اه مغنى (قوله فان ارتحل الخ)

الكعبين فقال له الانصارى إن كان ابن عمك يارسل الله فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال اسق
يا زبير ثم احبس حتى تبلغ الجدر وقال في الشفا في حقوق المصطفى انه ﷺ نذب الزبير رضى
الله عنه أولا إلى الاقتصار على بعض حقه على طريق التوسط والصلح علما يرض بذلك الاخر استوفى
النبي ﷺ للزبير حقه ثم نقل ما يصرح بذلك ويؤيده من كلام البخارى وحديثه وهذا كله صريح
في أن الحق يزيد على الكعبين وانه ما يبلغ الجدر اى على المحوط حول الشجر وهذا يؤيد ما نقله
الشيخان بعد نقلهما عن الجمهور التقدير بالكعبين عن الماوردى من التقدير بالحاجة في العادة وجزم
به المتولى واعتمده السبكي والأذرعى وغيرهما وجزم به في الارشاد ولعل حاجة الزبير كانت إلى
ما يبلغ الجدر ويمكن ان يجاب عن الجمهور بان التقدير بالكعبين باعتبار الغالب فتجاوز الزيادة بحسب
الحاجة (قوله وبحث الأذرعى ان المراد الخ) وافقه الزركشى في الخادم فقال انه الظاهر قال وحينئذ
فالرجع إلى القدم المعتدل أو إلى الغالب لان من الناس من يرتفع كعبه ومنهم من ينخفض اه (قوله ولو
سقيا) اى الطرفان (قوله وكذا دخوله في كيزان دولا به الخ) في تجريد المزج في الانوار انه لو غصب
كوزا وجمع فيه ماء مباحا لم يملكه ذكره في باب الغصب اه (قوله وينبغى محله الخ) كذا في شرح م

واعراضه

أنه يملكه وينبغى جملة على ما إذا أحرز محله بالقفل عليه ونحوه (وحافر بئر بموات للارتفاق)

نفسه لشربه وشرب دوابه منه لا للتملك (اولى بمائها) الذى يحتاجه ولو لزرعه (حتى يرتحل) اسبقه اليه فان ارتحل بطلت احقيقته وان عاد

بنية العود ولم تطل غيبته
واما اذا حفرها لارتفاق
المارة اولا بقصد نفسه
ولا المارة فهو كاحدم
فيشترك الناس فيها ولم
يتلفظ بوقفها وليس له
سدها وإن حفرها لنفسه
لتعلق حق الناس بها
(والمحفورة) في الموات
(للملك او) المحفورة بل
النابعة بلا حفر (في ملك
بملك) حفرها ومالك محلها
(ماءها في الاصح) لانه ثماء
ملكه وإنما جاز لمكترى
دار الانتفاع بماء بئرها
لان عقدا لاجارة قديمك
به عين تبعها للنبع وقضية
المعلل منع البيع والتعليل
جوازه إلا أن يقال هو
ملك ضعيف ملاحظه التبعية
فقصر على انتفاعه هو بعينه
للحاجة فلا يتعدى ذلك
ليعه وهذا هو الوجه
ومن ثم اقيمت في مستاجر
حمام أراد بيع ماء من بئرها
بمنعه لما ذكر ولان البيع قد
يؤدى لتعطيلها فيضر ذلك
بمؤجرها (وسواء ملكه
أم لا لا يلزمه بذل ما فضل
عن حاجته) ولو لزعه
(لزعه) وشجر لغيره أما
على الملك فكسائر المملوكات
واما على مقابله فلانه اولى
به لسبقه (ويجب) بذل
الفاضل عن حاجته الناجزة
كما قيد به الماوردى قال
الاذرعى محله إن كان ما

وإعراضه عنها كارتحاله كما اقضاه كلام الرويانى اه معنى (قوله قال الاذرعى مالم يرتحل الخ) وهو حسن
اه معنى (فهو كاحدم الخ) والاقرب ان الحكم كذلك لو كان الحافر غير مكلف وإن قصد نفسه تنزيلا لها
منزلة ما حفر المكلف بلا قصد فتكون وقفا العامة للناس اه عش (قوله وليس له سدها الخ) ولا فعل ما
يفسد ماءها كتنفوطه فيه عمدا اه عش (قوله لتعلق حق الناس بها) اى كما يعلم من قول المصنف الا ترى
ويجب لما شية الخ (قوله بل النابعة) عبارة النهاية بل والنابعة بزيادة الواو وهى احسن ثم قال ويجرى
الخلاف فى كل ما ينبغى فى ملكه من نفط وملح اه زاد المعنى وقرو نحوها اه قول المتن (فى ملك يملك الخ)
ولو وقف المالك ارضا مثلا بشر استحق الوقوف عليه ماء البئر ليتنفع به على العادة وله منع غيره منه حيث
احتاج اليه كما فى الملك ولو كانت البئر مشتركة بين اثنين لو وقف او ملك اقساما ماءها على حسب الحصص
إن لم يف بحاجتهما اه عش (قوله وقضية المعلل) اى فى قوله وإنما جاز الخ (قوله والتعليل) اى فى قوله لان
عقد الاجارة الخش اه سم عن الشارح (قوله إلا ان يقال هو ملك ضعيف الخ) او يقال إنما يملكه بالتلافه
فقبل الاتلاف لا ملك له ليتصور بيعه اه سم (قوله فقصر على انتفاعه الخ) قضيته انه يتمتع انتفاع غيره به
ولو باذنه أو أنه لو أجر الدار لآخر لم ينتفع الآخر بالماء اه سم أى وكل منهما بعيد أقول ولك أن تمنع تلك
القضية بان الكلام إنما هو فى النقل بعوض ولذا فرع عليه بقوله فلا يتعدى الخ قول المتن (وسواء ملكه) اى
على الاصح (ام لا) اى على مقابله اه معنى (قوله ولو لزعه) لا موقع لهذه الغاية هنا كما لا يخفى على متامل
إذا الحكم انه لا يلزمه بذل ماء وإن فضل عن حاجته فإى حاجة إلى بيان الحاجة وإنما تظهر هذه الغاية
بالنسبة لقول المصنف الا ترى ويجب لما شية فكان الاولى تأخيرها إلى هناك اه رشيدى وقد يجب بانه
أفادها دفع توهم اختصاص الحاجة بذى الروح (قوله ويجب بذل الفاضل الخ) ولا يجب بذل فاضل
السكلا لانه لا يستخلف فى الحال ويتمول فى العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء ولا يجب على من
وجب عليه لبذل إعاره آلة الاستقاء ويشترط فى بيع الماء تقديره بكيل أو وزن لا برى الماشية والزرع
الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض ان الاختلاف فى شرب الادعى اهون منه فى شرب
الماشية والزرع نهاية ومعنى (قوله عن حاجته) الى قوله اه فى المعنى الا قوله قال الاذرعى إلى بلا عوض
(قوله الناجزة) فلو فضل عنه الآن واحتاج اليه فى ثانى الحال وجب بذله لانه يستخلف اه معنى (قوله
ومحله) اى التقييد بالناجزة (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل الخش اه سم على حجج وإنما لم
يجعل قوله قبل اخذه قيدافى البذل بلا عوض اى إنما يجب عليه البذل بلا عوض حيث لم يأخذه فى نحو اناء
لان الصورة هنا أنه لا اضطرار فلا يجب عليه بذله ولو بعوض اه رشيدى (قوله فى نحو اناء) يدخل فيه مجتمع
الماء كالبركة اه سيد عمر قول المتن (لماشية) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغى ان يجب ايضا السكن
هل يقدم عليه شرب ماشيته وزرعه سم على حجج أقول نعم ينبغى ان يقدم الماشية ويدل له ما صرحوا به

(قوله لتعلق حق الناس بها) قال شيخنا البرلسى بها مش شرح المنهج لكن قضية هذه العلة منعه من سد البئر التى
يحفرها فى ملكه وهو بعيداه وإنما كان قضيتها ذلك لتعلق حق الناس بها ايضا كما يعلم من قوله الا ترى وسواء
الخ (قوله وقضية المعلل) اى فى قوله وإنما جاز الخ (قوله والتعليل) اى قوله لان عقدا لاجارة الخ ش
(قوله إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بالتلافه فقبل الاتلاف لا ملك له ليتصور بيعه
(قوله فقصر على انتفاعه هو بعينه) قضيته امتناع انتفاع غيره به ولو باذنه (قوله فقصر على انتفاعه هو بعينه)
قد يقتضى هذا انه لو أجر لآخر لم ينتفع بالماء ذلك الاخر (قوله فى المتن وسواء ملكه) أم لا لا يلزمه بذل ما
فضل عن حاجته الخ عبارة الروض فن حفر بئر فى موات للملك أى أو فى ملكه أو انفجر فيه عين كما صرح
بها الاصل ملكها ومالك ماءها إذا لم يملك السكن يجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره وعن ماشيته
وزرعه لما شية غيره الخ وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغى ان يجب ايضا السكن هل يقدم عليه شرب
ماشيته وزرعه (قوله فى المتن ويجب لما شية) قال فى شرح الارشاد وقضية ما تقرر تقديم حاجة زرعه على

(لماشية) اذا كان بقره
كلاما باح ولم يجد صاحبها
ماء اخر مباحا (على
الصحيح) بان يمكنه من
سقيها منه حيث لم يضر
زرعه ولا ماشيته والا فمن
أخذه أو سوقه إليها حيث
لا ضرر على الأوجه
للاحاديث في ذلك ولحرمة
الروح هذا ان لم يوجد
اضطراب أو الاوجب بذله
لذي روح محترمة كادى
وان احتاجه لماشيته وماشية
وان احتاجه لزراع وجوز
ابن عبد السلام الشرب
وسقى الدواب من نحو
جدول مملوك لم يضر بمالكة
اقامة للاذن العرفي مقام
اللفظي ثم توقف فيما اذا
كان لنحو يقيم أو وقف
عام ثم قال ولا يرى جواز
ورود الف ابل جدول
ماؤه يسيراه وهذا معلوم
من قوله أو لا لم يضر بمالكة
(والقناة المشتركة) بين
جماعة لا يقدم فيها أعلى على
أسفل ولا عكسه بل
(يقسم ماؤها) المملوك
الجاري من نهر أو بئر قهراً
عليهم ان تنازعوا وضاق
لكن على وجه لا يتقدم
شريك على شريك وانما
يحصل ذلك (بنصب خشبة)
مثلا مستوا أعلاها وأسفلها
بمحل مستو والحق بالخشبة
ونحوها بناء جدار به ثقب
محكمة بالحصص (في عرض
النهر) أى فم المجرى (فيها
ثقب متساوية أو متفاوتة

في التيمم من ان من اسباب التيمم احتياجه لملحش حيوان محترم ولو لم يلا فليراجع اه ع وش وقوله سم وينبغي الخ
يخالفه قول الحلبي ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارته اه إلا ان يفرض كلام الحلبي في ماء في نحو اناه فلا
مخالفة (قوله كلاما باح) الظاهر ان المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فليراجع اه رشيدى وفي البجيرى عن
الحلبي ولعله أى تقييد الكلا بالمباح لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالعطف اه أى فهو قيد (قوله بان يمكنه الخ)
تصوره للبذل (قوله ولا) أى وإن ضرر سقى ماشية الغير من الفاضل ماشية أو زرع صاحب الماء (قوله
حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه ان من يملكه بئر وضر دخوله للاستقاء منها ينبغى الاطلاع على
حرمة أو التضييق عليهم تضييقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمسكين اه سم (قوله هذا) أى الخلاف (قوله لذى
روح محترمة) يدخل فيه الماشية فيقدم أى الأدمى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالأولى فأى حاجة مع
ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزراع اه سم ولك ان تقول ان قوله كادى وإن احتاجه لماشيته الخ تفصيل
لاجمال لقوله وجب بذله الخ إلا انه كان الأولى من ادمى الخ عبارة المغنى وشرح الروض يجب بذل الفاضل
عن شربه لشرب غيره من الأدميين وعن ماشيته وزرعه لماشية غيره اه وفي سم قال في شرح الارشاد وقضية
ما تقرر تقديم حاجة زرعه على حاجة ماشية غيره المحترمة وإن خشى هلاكها وهو محتمل اه لكن يخالفه
في خشية الهلاك قوله الاتى وماشية وان احتاجه لزراع فتأمل اه (قوله وماشية الخ) عطف على ادمى (قوله
من نحو جدول) أى نحو نهر صغير اه ع ش (قوله اقامة للاذن العرفي الخ) أى ما لم يمنع صاحب الجدول
عنه فان منع امتنع على غيره فعل ذلك اه ع ش (قوله ثم توقف الخ) عبارة المغنى ثم قال لو كان النهر لمن لا
يعتبر لانه كالتيتم والاقواق العامة فعندى فيه وقفة والظاهر الجواز اه (قوله أو وقف عام) عطف
على نحو يقيم قول المتن (والقناة الخ) أى والعين نهاية ومعنى أى أو النهر (قوله بين جماعة) الى قوله وفيها
أيضاً في النهاية الا قوله وأطال الملقنى في ترجيحه (قول من نهر) أى مملوك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر
المباح لا يملكه كما مر اه سم (قوله وبئر) أى مملوكه لهم اه ع ش (قوله ان تنازعوا وضاق) اما اذا اتسع
ماء القناة والعين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يحتاج لما ذكر اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح
الروض وقد يقال ينبغى القسمة ايضا اذا طلبوها أو احدهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء اه
(قوله مستوا أعلاها الخ) عبارة المغنى مستوية الطرفين والوسط اه قول المتن (ثقب) بضم المثلثة
أوله بخطه ولو قرئت بنون مضمومة جازاه معنى قول المتن (متساوية أو متفاوتة) أى في الضيق والسعة لافى
العدد اه بجيرى عن عبد البر (قوله من القناة ونحوها) نهاية ومعنى (قوله لانه) الى قوله وقيل فى

حاجة ماشية غيره المحترمة ان خشى هلاكها وهو محتمل اه لكن يخالفه في خشية الهلاك قوله الاتى وماشية
وان احتاجه لزراع فتأمل اه (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل ش وعبارة شرح م وحيث
وجب البذل لم يجز اخذ عوض عليه اه (قوله حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه ان من يملكه بئر وضر
دخوله للاستقاء منها ينبغى الاطلاع على حرمة أو التضييق عليهم تضييقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمسكين
(قوله هذا ان لم يوجد اضطراب الخ) فى الخادم ومحل الخلاف اذا اتصل الى حد الضرورة ولكن كان
منعها من الماء يحوجها الى الانتقال الى الوضع اخر فان اشرفت على الهلاك وجب سقيها فضل مائه بالقيمة
وفيه نظر فليراجع (قوله والاوجب بذله لذى روح محترمة) يدخل فى ذى الروح المحترمة الماشية فيقدم أى
الأدمى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالأولى فأى حاجة مع ذلك لقوله وماشية وان احتاجه لزراع
(قوله الجارى من نهر) ينبغى المراد من نهر مملوك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر المباح لا يملكه بدليل
قوله السابق فى شرح وما اخذ من هذا الماء الخ وخرج بذلك الخ وصرح فى الروضة بان من حفر نهر ا
يدخل فيه الماء من الوادى فالماء باق على اباخته لكن مالك النهر أحق به كالسيل يدخل فى ملكه اه (قوله
ان تنازعوا وضاق الخ) عبارة شرح الروض واعلم ان الاحتياج الى القسمة بتعريض الخشبة المذكورة
محله عند ضيق الماء والا فلا حاجة إليها اه وقد يقال ينبغى القسمة ايضا اذا طلبوها أو احدهم

استيفاء كل حقه وعند تساوى الثقب وتفاوت الحقوق أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته فان جعل قدر الحصص قسم على قدر الاراضى لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء واطال البلقينى في ترجيحه هذا (٢٣٣) ان اتفقوا على ملك كل منهم

والارجح بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كما مر فان قلت ينافي ما رجحه المصنف ما ذكره كالرافعى في مكاتيب خسيس ونفيس كوتبا على نجوم متفاوتة بحسب قيمتها فاحضرا مالا وادعى الخسيس انه بينهما والنفيس انه متفاوت على قدر النجوم صدق الخسيس عملا باليد قلت لا ينافيه لا مكان الفرق إذ المدار هنا على اليد وهي متساوية وفي مسئلتنا على الارض المسقية وهي متفاوتة فعمل في كل من المحايين بما يناسبه فتأمله وفي الروضة واصلها كل ارض امكن سقيا من هذا النهر إذ اراينا لها ساقية منه ولم نجد لها شربا من موضع آخر حكمتا عند التنازع بان لها شربا منه انتهى وافهم كلامهما ان ماعد لا جراه الماء فيه عند وجوده إلى ارض مملوكة دال على ان اليد فيه لصاحب الارض التي يمكن سقيا منها سواء اتسع المجرى وقلت الارض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لاحد ان يسقي بمائه ارضا له أخرى لا شرب لها منه سواء أحياءها أم لا لأنه يجعل لها رسم شرب لم يكن كما في الروضة وفيها أيضا لو أراد احياء

المغنى (قوله وعند تساوى الثقب الخ) كان يأخذ صاحب الثلث ثقبه والآخر ثقبين و(قوله أو عكسه) كان يأخذ احد الشريكين ثقبه واسعة والآخر ثقبين ضيقين (قوله قسم على قدر الاراضى) على الاصح في زيادة الروضة اه مغنى (قوله ما رجحه المصنف) وهو القسمة على قدر الاراضى وان لم ينسب اليه في امر رشيدى وعش (قوله في مسئلتنا على الارض الخ) اى لجريان العادة كثير او مطردا بالاقتصار في أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال اه سم (قوله من هذا النهر) اى النهر المشترك بقرينة المقام (قوله ولم نجد لها شربا من موضع آخر) مفهومه أنه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يحكم بأن لها شربا من هذا النهر وقد يتوقف فيه بأنه ما المانع ان يكون لها شرب من موضعين ومجرد ان لها شربا من غيره لا يمنع ان لها شربا منه ايضا عش وسم ويؤيد التوقف قول الشارح الاق وافهم كلامهما الخ (قوله فيه) اى ماعد الخ و(قوله وجوده) اى الماء و(قوله إلى ارض الخ) كل منها متعلق باجراء الماء (قوله فيه) اى فيما عدا الخ (قوله منها) اى ماعد الخ والتاثير لرعاية المعنى اى الساقية كما ان التذكير في الضمائر الهارة لرعاية اللفظ (قوله وليس لاحدهم الخ) لعل محله إذا ضيق على البقية أخذنا من قوله وفيها الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله وليس لاحدهم ان يسقى بمائه الخ إطلاقه قد ينافي ما يأتى من قوله ولوزاد نصيب احدهم من الماء الخ حيث صرح بان له التصرف في الزائد كيف شاء ومنه ما لو سقى به ارضا وقد يقال ما هنا في الماء المباح فانه ليس له فيه نصيب مقدار حتى تحتل مساواة لرى الارض وزيادته عليه وإتمامه سقى ارضه بقدر الحاجة فلو اراد سق هذا الماء المستحق أو بعضه إلى ارض له أخرى لاستحقاق لها في هذا النهر المباح لادى إلى إثبات استحقاق لم يكن وإلى الاضرار بالشركاء عند الضيق وما يأتى في نهر مملوك له منه نصيب مقدور وقد يزيد على رى ارضه في تصرف فيه كيف شاء لانه ملكه فليتامل ثم رايت في فتاوى السهمودى نقل كلام الروضة واعتمده ونقل عن الخادم انه قال المتجه نقلا وتوجيها الجواز وعن قال بالجواز المتولى وبعض الاصحاب وصححه الكافى انتهى والحاصل ان كلام الروضة ان كان محمولا على ما ذكرناه فلا إشكال فيه وإن كان مفروضا في النهر المملوك فالمتجه الجواز والله اعلم اه اقول صنيع المغنى صريح في ان مثل ما هنا وما يأتى كليهما في المملوك بالاشتراك وان ما هنا مستثنى عما يأتى حيث زاد عقب قول الشارح السابق لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك ما نصه ويصنع كل واحد بنصيبه ما شاء لكن لا يسوقه لارض لا شرب لها منه لانه يجعل لها شربا لم يكن اه (قوله احياء موات وسقيه) يؤخذ منه انه إذا لم يرد السقى منه فلا يمنع من الاحياء اه سيد عمر وسم (قوله وإذا منع من الاحياء الخ) كانه رحمه الله فهم ان المنع في عبارة الروضة عائد إلى

مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء (قوله قلت لا ينافيه لا مكان الفرق اذا مدار الخ) لا يخفى مع التأمل الصادق ما في فرقه كما اشرنا اليه ويمكن ان يفرق بجريان العادة كثير او مطردا بالاقتصار في اخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال فليتامل (قوله اذا مدار هنا على اليد الخ) لقاتل ان يقول هذا لا يخلص إذ للسائل يعود ويقول لم كان المدار هنا على اليد وفي مسئلتنا على الارض مع وجود اليد فيهما ومع تحقق التفاوت فيما ثبت الحق لاجله وهي المكاتبان هنا والاراضى في مسئلتنا فليتامل (قوله ولم نجد لها شربا من موضع آخر) لا يحكم بان لها شربا منه وغاية الامر أن لها شربا من موضعين وأى مانع من ذلك فليحرر (قوله وليس لاحدهم ان يسقى بمائه ارضه أخرى الخ) لعل محله إذا ضيق على البقية أخذنا من قوله وفيها ايضا الخ (قوله وإذا منع من الاحياء فمن السقى بالاولى) فيه تصريح بان مراد الروضة المنع من الاحياء في نفسه وقد يقال هلا جاز الاحياء لكن يمنع من السقى من هذا النهر إلا ان يقال شرط احياء نحو المزرعة ترتيب الماء وقد يمنع من هذا الماء فليتامل ثم رايت ما قدمته من قول شرح الروض وانه يتقيد بارادة سقى ذلك من

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - سادس) موات وسقيه من هذا النهر أى المباح فان ضيق على السابقين منع لانهم استحقوا اراضهم بمراقبتها والماء من أعظم مراقبتها وإلا فلا منع انتهى وإذا منع من الاحياء فمن السقى بالاولى ولوزاد نصيب أحدهم من الماء على رى ارضه لم يلزمه بذلك لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل تحرم إعادته للوادى لانه إضاعة مال انتهى وفي كون ذلك إضاعة

نظر ظاهر واقى بعضهم فى ارض لو احد علوها ولاخر سفلها فاخر ب السيل احدهما فاعاده مالكة على وجه تنقص به الاخرى عن شربها المعتاد بانه يجبر على إعادة كما كان فان تعذر (٢٣٤) ذلك وقف الأمر حتى يصطاحا (ولهم) أى الشركاء (القسمه مهايأة) مياومة مثلا كان

الاحياء فقط وليس بمتعين بل يحتمل عوده للسقى فقط ولهما معا كما هو واضح اه سيد عمر (قوله نظر ظاهر) لعل وجهه ما قدمته عن النهاية والمغنى من عدم حرمة صب الماء المملوك فى النهر (قوله علوها) أى الارض (قوله احدهما) أى مجرى احدهما على حذف المضاف وكان الاولى تانيث الاحد (قوله أى الشركاء) إلى قوله لان حافة النهر فى النهاية قول المتن (مهايأة) منصوب اما على الحال من المبتدا وهو القسمه بناء على صحة الحال منه كما ذهب اليه سيويه وغيره او على أنها مفعول بفعل محذوف بتقدير ويقسم مهايأة ويجوز كون القسمه فاعلة بالطرف بناء على قول من جوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه فينصب مهايأة على الحال من الفاعل مغنى ونهاية اقول ويجوز كونها حالا من فاعل الطرف المستتر الراجع إلى المبتدا بل هو لكونه محل وفاق احسن (قوله قال الزركشى وتعين المهايأة الخ) يؤخذ منه ان المهايأة متعينة فى قسمه ماء البئر المشتركة المتعذر قسمتها وهذا إن لم يكن للاصحاب رحمهم الله نقل فى كيفية قسمه ماء البئر فان ظفر بنقل فهو المتبع والله أعلم اه سيد عمر (قوله لبعده ارض بعضهم الخ) أى لان الاقرب يحصل له زيادة اه سم (قوله ونحو الخشب) عطف على قوله المهايأة (قوله إذا كانت القناة الخ) يتأمل لان المهايأة إنما تكون بالتراضى ومعه لانظر للتفاوت كما تقدم فى قوله ولا نظر الخ اه سيد عمر عبارة عش قوله فتمتتع المهايأة هذا قد يخالف ما مر فى قوله ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضى إلا ان يقال المراد بالامتناع هنا عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن يرد على ذلك ان المهايأة لا اجبار فيها فالأولى أن يقال تصور ذلك بزيادة تارة من اعتياد كتحرك هواء ونحوه وما هنا بما عهدت الزيادة تارة والنقص اخرى من غير اعتياد وقت بخصوصه للزيادة واخر للنقص اه وحاصله ان ما مر فى الزيادة المحتملة وما هنا فى الزيادة المحققة المعلومة بالعادة ومقتضاه امتناع المهايأة حيث ندلول مع التراضى من الجانبين ولعل وجه الجهل بمقدار الزائد وعدم انضباطه فيه مالا يخفى فالأولى حل مقالة الزركشى على الاجبار فيما إذا تنازعا وضاق الماء كما مر فى الشرح تقييد كلام المصنف بذلك (قوله قبل المقسم) بكسر السين عبارة النهاية وليس لاحدهم توسيع فم النهر ولا تضيقه ولا تقديم رأس الساقية التى يجرى فيها الماء ولا تأخير ولا غرس شجرة على حافته بدون رضا الباقين كسائر الاملاك المشتركة اه زاد المغنى ولا بناء قطرة ورحى عليه اه (قوله وحينئذ) أى حين اذا تفاوتت اراضيهم بالانخفاض والارتفاع (قوله الاصلية) صفة للنهر والتانيث هنا فى قوله فان عمرها بتاويل العين (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم اشتراط الضرر (قوله امتنع عليه) أى الاعلى (قوله فى العليا) متعلق باجراء الماء (خاتمة) فى المغنى والنهاية لا يصح بيع ماء البئر والقناة منفردا عنهما لانه يزيد شيئا فشيئا ويختلط المبيع بغيره فيتعذر التسليم فان باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باع صاعا من ماء راكد صح لعدم زيادته او من جار فلا لانه لا يمكن ربط العقد بمقدار مضبوط لعدم وقوفه ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع فى الجميع للجهالة وان افهم كلام الروضة البطالان فى الماء فقط عملا بتفريق الصفقة فان اشترى البئر وماءها الظاهر أو جزاهما شائعا وقد عرف عمقها فيه ما صح وما ينبع فى الثانية مشترك بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترىها أو جزاها الشائع دون الماء أو اطلق فلا يصح لثلاثيختلط الماء آن ولو سقى زرع به ماء مغصوب ضمن الماء يبدله والغلة لانه المالك للبذر فان غرم البذل وتحلل من صاحب الماء كانت الغلة اطيبله مما لو غرم البذل فقط ولو اشعل نار فى حطب مباح لم يمنع احد الا ارتفاع بها ولا الاستصحاب

يسقى كل منهم يوما كسائر الاملاك المشتركة ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضى على أن لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشى وتعين المهايأة إذا تعذر ما مر لبعده ارض بعضهم من المقسم ونحو الخشب إذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتمتتع المهايأة حينئذ كما منعوها فى لبون ليحلب هذا يوم وهذا يوما لما فيه من التفاوت الظاهر انتهى وليس لاحد الشركاء ان يحفر ساقية قبل المقسم لأن حافة النهر مشتركة بينهم ولكن حرث ارضه وخفضها ورفعها وحينئذ يفرد كل ارضه بساقية يجرى الماء فيها اليها ومؤنة ما يخص كلا عليه بخلاف عمارة النهر الاصلية فانها على جميعهم بقدر الحصة فان عمرها بعضهم فزاد الماء لم يختص به لانه متبرع وان كان انما عمرها بعد امتناع الآخرين ولصاحب السفلى ان يحفر فى ارضه ما يدفع به ضررها من غير ان يضر العليا وليس للاعلى ذلك كما اقضى به جمع أى لانه به ياخذ أكثر من حقه هذا ان كانا يشربان معا والا

بان كان شرب السفلى من ماء العليا فلا يمنع أى حيث لا ضرر ومن ثم امتنع عليه ان يحدث فى أرضه شجرة منها أو نحوه ان أضر بالسفلى لحبسه الماء وأخذه منه فوق ما كان يعتاد قبل إحداث ما ذكر واقى الغزالى بأن لصاحب السفلى اجراء الماء المستحق لاجرائه فى العليا وان أضر بشغلها أو زرعها ولا غرم عليه لتقصير صاحبها بالزرع أو الغرس فى المجرى المستحق للأسفل

﴿كتاب الوقف﴾

هو لغة الحبس ويرادفه التسييل والتحبس وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها أبو طلحة رضي الله عنه بادر الى وقف أحب أمواله اليه بريحاء حديقة مشهورة كذا قالوه وهو م' كل فان الذي في حديثه في الصحيحين وان أحب أموالى الى بريحاء وانها صدقة له تعالى وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشئين أحدهما انها كناية فيتوقف على العلم بانه نوى الوقف بها لكن قد يقال سياق الحديث دال على انه نواه بها ثانيهما وهو العمدة اهم شروطا في الوقف بيان المصرف فلا يكفي قوله الله عنه بخلافه في الوصية كما ياتي مع الفرق فقوله وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف عندنا وان نواه بها وحيد فكيف يقولون انه وقفها فهو اما غفله عما في الحديث او بناء على ان الوقف كالوصية وخبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث

منها فان كان الخطب له فله المنع من الاخذ منها الا اصطلامها ولا الاستصباح منها اه قال ع ش قوله مر صبح اى وإن لم يأخذه لكن إذا تأخر مدة واختلط فيها الحادث بالموجود وتنازعا جاء فيه ما قيل في بيع الثمرة إذا اختلط حادثها بموجودها وهو تصديق ذى اليد اه

﴿كتاب الوقف﴾

(قوله هو لغة) الى قوله كذا قالوا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله على ما نقل الى وشرعا (قوله والتحبس) اى والاحتباس أيضا أخذنا ما أتى اه ع ش (قوله لغة رديئة) عبارة المغنى ولا يقال اوقته الا في لغة تميمية وهي رديئة وعلما العامة وهو عكس حبس فان الفصح احبس واما حبس فلغة رديئة اه (قوله من حبس) اى بالتشديد اه ع ش وقضية ما مر انقاعن المغنى انه بالتخفيف (قوله بقطع التصرف) الباء سببية او تصويرية ومتعلقة بحبس مال الخ وكذا قوله على مصرف متعلق بذلك (قوله مباح) زاد النهاية والمغنى موجود اه قال ع ش قوله مر موجود اى على الراجح اما على مقابلة فلا يشترط ولو اسقطه ليتاى على كل من القولين لكان أولى كما فعل حج اه (قوله بريحاء) قال في النهاية هذه اللفظة كثيرا ما تختلف الفاظ المحدثين فيها فيقولون فيها بريحاء بفتح الباء وكسرها ويفتح الراء وضمها والمدفها وبفتحها والقصر وهي اسم ماء وموضع بالمدينة وقال الزمخشري في الفائق انها فعل على من البراح وهي الأرض الظاهرة اه المراد منه اه ع ش (قوله هو) اى قولهم هذا (قوله في حديثه) اى اى طلحة (قوله وانها الخ) اى بريحاء (قوله هذه الصيغة) اى وانها صدقة لله تعالى (قوله فيترقف) اى الوقف اى الحكم بخصوص الوقف بها (قوله ثانيهما) قد يقال يكفي في الاحتجاج بما ذكر أن تكون الصيغة المذكورة تصلح للوقف عنده وإن لم تكن من صيغته عندنا اه سيد عمر عبارة سم يمكن ان يجاب بان يلتزم ان قوله لله يغنى عن بيان المصرف قال في شرح الروض قال السبكي ومحل البطلان إذا لم يبين المصرف إذا لم يقل لله ولا فيصح الخبر اى طلحة هي صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفي فتاوى الشارح لو قال وقفت هذا لله صح وصرف للفقراء قياسا على الوصية اه لكن قول شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياق في الاكتفاء بنية المصرف نزاع بين الاذرعى والغزى فلعلى أباطلحة نوى المصرف اه (قوله وإن نواهها) اى الوقف بهذه الصيغة (قوله عما في الحديث) اى عن عدم بيان المصرف فيه قوله وخبر مسلم عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وخبر مسلم) الى قوله وأشار في المغنى الا قوله وقيل الى وجاء الى قوله وانما يتجه في النهاية (قوله إذا مات المسلم) عبارة المغنى وشرح المنهج اذا مات ابن آدم وعبرة الجامع الصغير اذا مات الانسان فلعلهاروايات اه ع ش (قوله انقطع عمله) اى ثوابه واما العمل فقد انقطع بفراغه اه بجيرى (قوله أو علم ينتفع به الخ) أو بمعنى الواو (قوله أى مسلم) عبارة المغنى والصالح هو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولعل هذا محمول على كمال القبول واما اصله فيكون فيه ان يكون مسلما اه (قوله يدعوله) هو من تمة الحديث اه ع ش وفي البجيرى قوله يدعوله اى حقيقة او مجازا فيشمل الدعاء بسببه اه (قوله وحمل العلماء الصدقة الخ) في شرح العباب للحج في التيمم بعد كلام ثم رايت عن الزركشى انه نازع ابن الرفعة في تفصيل الصدقة على الوقف بان العلماء فسر والصدقة به وتخصيصه بالذكر يدل على أفضليته على غيره وعنه عن المحب السنكلونى أن الاشتغال بالتعليم الناجز أولى منه بالتخفيف لما

﴿كتاب الوقف﴾

(قوله وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشئين الخ) يمكن ان يجاب عن الاول بما قاله وعن الثانى بان يلتزم ان قوله لله يغنى عن بيان المصرف كما قاله السبكي فقد قال في شرح الروض في الكلام على الشرط الرابع بيان المصرف مانصه قال السبكي ومحل البطلان اى بطلان الوقف اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل لله ولا فيصح الخبر اى طلحة هي صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفي فتاوى الشارح سئل عما قال وقفت هذا لله فهل يصح وما مصرفه فاجاب بقوله قياس قولهم لو قال اوصيت لله تعالى صح وصرف للفقراء انه يصرف هنا للفقراء اه

صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعوله وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف

دون نحو الوصية بالمباحة لندرتها (٢٣٦) ووقف عمر رضي الله عنه ارضا اصحابا بخير بامرہ صلى الله عليه وسلم وشرط فيها شروطا

في ذلك من المنفعة المعجلة اه والذي يتجه انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعليم كان التصديق أولى والا
فالتعليم أولى انتهى اه ع ش (قوله دون نحو الوصية الخ) قد يقال ما المانع من حمله على ما هو اعم
ليشمل ذلك لان اللفظ صادق به وان كان نادر السيد عمر (قوله لندرتها) عبارة المغنى فان غيره من
الصدقات ليست جارية بل يملك المتصدق عليه اعيانها ومنافعها ناجزا واما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث
فهى نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف اولى اه (قوله ووقف عمر الخ) عطف على قوله قوله
تعالى الخ (قوله وشرط) بصيغة المضى (قوله ارضا) اى جزءا مشاعا من ارض اصحابها الخ اه ع ش
(قوله بامرہ الخ) متعلق بوقف (قوله وان من وليها) اى قام بحفظها (قوله غير متمول فيه) اى فى الاكل
يعنى لا يجوز له الذخر لنفسه بل لا يجوز له القوت والكسوة اه كرى عبارة ع ش لعل المراد غير متصرف
فيه تصرف ذى الاموال ولا يحسن حمله على الفقير لانه لو كان مراد المبتدئ بالتصديق اه (قوله بل ووقف
الخ) اى بل الاول ووقف الخ (قوله اموال مخير يق الخ) قال فى الاصابة مخير يق النضرى بفتح تحتين كما فى
اللب الاسرائيلى من بنى النصير كان عالما وكان اوصى بامواله للنبي صلى الله عليه وسلم وهى سبع حوائط
فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة انتهى ع ش (قوله له مقدرة) اى على الوقف اوله غنى فى نفسه
اه ع ش (قوله و اشار الشافعى الى ان هذا الوقف المعروف الخ) قد يقال ان المراد بالمعروف هذا المعنى
الشرعى المستوفى للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله لها معنى لغوى اعم فينقله الشارع
الى ما هو اخص باشرائط شروط فيه تقتضى خصوصه كالا تخفى وعبارة الشافعى رضى الله تعالى عنه ولم
يحبس اهل الجاهلية فيما علمته دار او لا ارضوا وانما حبس اهل الاسلام انتهت اه رشيدى (قوله قد يقال
ان المراد الخ) لا تخفى بعده بل يابى عنه ما يأتى فى كلامه من عبارة الشافعى (قوله وانما يتجه الرد به على أبى
حنيفة ان كان يقول ببيعه الخ) اى لان عمر رضى الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم
البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظر الى انه لو لا جواز البيع
عند عدم الشرط احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط وقد يقال انما شرط عمر ذلك ليعين عدم جواز بيع
الوقف فليتامل اه سم اى بدليل آخر الحديث (قوله خرج الصبي) الى قوله وان لم تجز اجازته فى المغنى
الاقوله لكن جمع بينهما ايضا حا وقوله و ايراده الى ومكاتب وقوله كايشير الى فلا يصح وقوله الذى ليس
الى نحو اراضى وقوله لكن بشرط الى وام ولد الى قول المتن ويصح وقف عقار فى النهاية الا قوله الذى
ليس الى نحو اراضى وقوله وزعم ابن الصلاح الى المتن (قوله فى الحياة) اى حتى لا يرد السفية الآتى اذ فيه
اهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحيث قد يقال اذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفية
فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الاقوى وصحة نحو وصيته الخ فتأمل اه رشيدى (قوله ايضا حا) اى لانه
يكفى الاقتصار على الثانى اه سم (قوله فلا يصح من محجور عليه بسفه) محترز قيد الحياة وقوله ومكره
ومكاتب ومفلس وولى محترز ما فى المتن (قوله وصيته) اى السفية اه ع ش (قوله ومكره) اى بغير حق اما به
كان نذرو وقف شىء من امواله ثم امتنع من وقفه فاكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حيث قد انصر على امتناع
وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة ع ش اه بخير مى (قوله ومفلس) اى وان زاد ماله على ديونه كان طراله
مال بعد الحجر او ارتفع سعر ماله الذى حجب عليه فيه اه ع ش (ولا لغيره) اى التبرع عطف على التبرع ع ش

لكن قوله فى شرح الروض ثم يعين المصنف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياق فى الاكتفاء
بنية المصنف نزاع بين الاذرى والغزى فلعن اباطلحة نوى المصنف (قوله وانما يتجه الرد على أبى حنيفة
ان كان يقول ببيعه الخ) اى لان عمر رضى الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه
لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظر الى انه لو لا جواز البيع عند عدم
الشرط لما احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط فليتامل وقد يقال انما شرط عمر ذلك ليعين عدم جواز بيع
الوقف فليتامل (قوله لكن جمع بينهما ايضا حا) اى لانه يكفى الاقتصار على الثانى (قوله ولا لغيره)

منها انه لا يباع اصلا ولا
يورث ولا يوهب وان من
وليها ياكل منها بالمعروف
او يطعم صديقا غير متمول
فيه رواه الشيخان وهو اول
وقف فى الاسلام وقيل بل
وقف رسول الله صلى الله
عليه وسلم اموال مخير يق
التي اوصى بهاله فى السنة
الثالثة وجاء عن جابر ما بقى
احد من اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم له مقدرة حتى
وقف و اشار الشافعى رضى
الله عنه الى ان هذا الوقف
المعروف حقيقة شرعية لم
تعرفه الجاهلية وعن أبى
يوسف انه لما سمع خبر عمر
انه لا يباع اصلا جمع عن
قول أبى حنيفة رضى الله
عنه ببيع الوقف وقال لو
سمعه لقال به وانما يتجه
الرد به على أبى حنيفة ان كان
يقول ببيعه اى الاستبدال
به وان شرط الواقف عدمه
اركانه موقوف وموقوف
وعليه وصيغة واقف وبدا
به لانه الاصل فقال (شرط
الواقف صحة عبارته) خرج
الصبي والمجنون واهلية
التبرع فى الحياة كما هو
المتبادر وهذا اخص مما
قبله لكن جمع بينهما
ايضا حا فلا يصح من محجور
عليه بسفه وصحة نحو وصيته
ولو بوقف داره لا ارتفاع
حجره بموته ومكره فايراده
عليه وهم لانه فى حالة
الاكراه ليس صحيح

من مبعوض وكافر ولو لمسه جد وان اعتقه غير قرينة ومن لم يبرأ لا يتخير إذ أراى (١٢٧) ومن الاعشى (و) شرط (الموقوف)

كونه عينا معينة مملوكة
ملكها يقبل النقل يحصل
منها مع بقاء عينها فائدة أو
منفعة تصح اجارتها كما
يشير ذلك كلامه الاق
بذكره بعض محتررات
ما ذكر فلا يصح وقف
المنفعة وان ملكها مؤبدا
بالوصية والملتزم في الذمة
واحد عبديه وما لا يملك
ككلب نعم يصح وقف
الامام الذي ليس رقيقا
ليبت المال وان اعتقه
ناظره كإتقن نحر اراضى
بيت المال على جهة ومعين
على المنقول المعتمد لكن
بشرط ان يظهر له في ذلك
مصلحة لأن تصرفه فيه
منوط بها كولى اليتيم ومن
ثم لورأى تملك ذلك لهم
جاز وام ولد ومكاتب
وحمل وحده وذى منفعة
لا يستأجر لها كآلة اللهو
وطعام نعم يصح وقف
فحل للضراب وان لم تجز
اجارته له إذ يغتفر في
القربة ما لا يغتفر في المعاوضة
و (دوام الانتفاع)
المذكور (به) المقصود
منه ولو بالقوة بان يبقى
مدة تقصد بالاستئجار
غالبا وعليه يحمل ما افاده
كلام القاضي أبي الطيب انه
لا يكتفى فيها نحو ثلاثة أيام
فدخل وقف عين الموصى

اه سم أى باعادة الخافض (قوله من مبعوض الخ) أى ومريض مرض الموت ويعتبر وقفه من الثلث اه
مغنى (قوله وكافر الخ) لو وقف ذمى على اولاده الا من اسلم منهم قال السبكي رفعت الى فى المحاكمات فاقبعت
الوقف والغيت الشرط ومال مر إلى بطلان الوقف سم على منهج اقول ولعل وجه ما مال اليه من انه قد
يحملهم على البقاء على الكفر وتقديم معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه ع ش وباقي فى شرح
اتباع شرطه اعتماد البطلان ايضا (قوله ولو لمسجد) او مصحف ويتصور ملكه له بان كتبه او ورثه من
أبيه ومثل المصحف الكتب العلمية اه ع ش (قوله فائدة) كاللبن والثرة ونحوهما أو منفعة كالسكنى واللبس
ونحوهما اه مغنى (قوله تصح اجارتها) أى المنفعة اه ع ش عبارة المغنى ويحصل منها فائدة أو منفعة يستأجر
لها غالبا اه (قوله لذلك) أى لما ذكره من الشروط (قوله بذكره الخ) متعلق بيشير (قوله فلا يصح وقف
المنفعة الخ) ومن ذلك الخلوات فلا يصح وقفها اه ع ش (قوله والملتزم الخ) محترز عينا (قوله واحد عبديه)
محترز معينة (قوله يصح وقف الامام) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره واما ما عمت به البلوى بما يقع الآن
كثير من الروق المرصدة على اما كن او على طائفة مخصوصة حيث تغير وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه
اولا فانه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليقتب له فانه يقع كثير او يفرق
بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله
بشرط ظهور المصلحة فوقه كايصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تقويت للبال اه ع ش عبارة
شيخنا نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده خلافا للجلال السيوطى ومن تبعه ويجب اتباع
شرطه اه (قوله وان أعتقه) غاية لقوله رقيقا اه سم (قوله نحو اراضى) مفعول وقف الامام وهذا لا يخالف
ما تقدم فى الشرح بعد قول المصنف ولو اراد قوم سقى ارضهم من ضبطه بفتح الراء بلا ألف لأن ذلك ضبط
لما وقع التعبير به هناك فى المنهاج فلا ينافى قرأته بالألف فى حد ذاته الذى عبر به الشارح هنا خلافا لما وقع فى
حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله وام ولد الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش اه سم
و (قوله وما لا يملك) محترز مملوكة و (قوله وام ولد ومكاتب وحمل وحده) محترز ملكا يقبل النقل و (قوله
وذى منفعة الخ) محترز تصح اجارتها و (قوله وطعام) محترز مع بقاء عينها ولو قدمه على قوله وذى منفعة الخ
لكان اولى إذ ظاهر ضيعه عطف الطعام على آلة اللهو واخر اجهما بقوله يحصل منها الخ يجعله قيدا واحدا
وليس كذلك (قوله وحمل وحده) أمالو وقف حاملا صح فيه تبعا لاه كما صرح به شيخنا فى شرح الروض
اه مغنى ونهاية (قوله نعم يصح وقف فحل) أى وارش جنايته على من يكون فى يده بعد الوقف حال جنايته
ان نسب لتقصير حتى اتلف اه ع ش (قوله ودوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا (قوله المذكور) أى
بقوله فائدة أو منفعة تصح اجارتها (قوله ولو بالقوة) غاية لدوام الانتفاع و (قوله بان يبقى) تصوير له (قوله
وعليه يحمل) أى على ما لا تقصد اجارته فى تلك المدة اه نهاية أى بان كانت منفعته فيها لا تقابل باجرة
رشيدى (قوله فيها) أى فى صحة الوقف و (قوله نحو ثلاثة أيام) أى امكان الانتفاع نحو ثلاثة الخ (قوله فدخل
وقف عين الموصى بمنفعته) أى بقوله ولو بالقوة الذى هو غاية لدوام الانتفاع اه رشيدى (قوله مدة) أى
ولو غير معينة كمدة حياة الموصى له اه ع ش عبارة الكردى بخلاف الموصى بمنفعته ابد او مطلقا فانه لا يصح
وقفه إذ لا منفعة فيه لانها مستحقة للموصى له اه (قوله والمأجور) أى المستأجر عطف على الموصى الخ (قوله
ونحو الجحش) و (قوله والدرهم) عطف على عين الموصى الخ قال المغنى وهذه هى اجارة ارض ثم وقفها
حيلة لمن يريد ابقاء منفعة الشئ الموقوف لنفسه مدة بعد وقفه اه (قوله مدتهما) أى الوصية والاجارة (قوله
ونحو الجحش) كعبد صغير وزمن يرجى برؤه اه مغنى (قوله فانه يصح) أى وقف ما ذكر (قوله ولو

أى التبرع وهو عطف على للتبرع ش (قوله ملكا يقبل النقل) خرج أم الولد (قوله وان أعتقه الخ) غاية
لقوله رقيقا (قوله نحو اراضى) معمول لو وقف من قوله نعم يصح وقف وقوله وام ولد الخ عطف على المنفعة
من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يحمل ما افاده كلام القاضي ابى الطيب الخ) فيحمل على

بمنفعته مدة والمأجور وان طال مدته ما نحو الجحش الصغير والدرهم لصاغ حليا فانه يصح وان لم يكن له منفعة حالا كما انصوب رله

من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المدبر (٢٣٨) والمعلق عقه بصحة فأنهم ما وان عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيها

دوام نسبي ومن ثم صح وقف بناء وغراس في أرض مستأجرة لها كباقي وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هنا اجتماع عليه حقان متجانسان فقدم اقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق مالو اولد الواقف الموقوفه فانها لا تصير ام ولد وخرج مالا يقصد كنفد للترين به او الاتجار فيه وصرف ربحه للفقراء مثلا وكذا الوصية به لذلك كباقي ومالا يفيد نفعا كزمن لا يرجي برؤه (لا مطعوم) بالرفع اى وقفه لأن نفعه في اهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء كربع اصبع على ما يفعل في بلاد الشام اختيار له (وريجان) لسرعة فسادهم ومن ثم كان هذا في محصود دون مزروع فيصح وقفه للشم قاله المصنف وغيره لانه يبقى مدة وفيه نفع آخر وهو التنزه (ويصح وقف) نحو مسك وعنبر للشم بخلاف عود البخور لانه لا ينتفع به الا باستهلاكه فالحاق جمع العود بالعنبر يحمل على عود ينتفع بسوام شمه و (عقار) اجماعا (ومنقول) للخبر الصحيح فيه نعم لا يصح وقفه مسجد الآن شرطه الثابت (ومشاع) وإن جهل قدر حصته أو صفتها لأن وقف

من عاجز الخ) لعل الانسب ولو على عاجز الخ لأن كون الواقف عاجز عن الانتزاع لا غرابة فيه إذا كان الموقوف عليه قادرا على الانتزاع وإنما محل التوقف إذا كان الموقوف عليه عاجزا اللهم إلا أن يثبت نقل بعدم صحته حيثئذ فليراجع اه سيد عمر (قوله) وكذا وقف المدبر والمعلق الخ) اى دخلا بقوله بان يبقى مدة الخ الذى هو تفسير لدوام الانتفاع في كلام المصنف اه رشيدى (قوله وبطل الخ) عطف على عتقا (قوله) ومن ثم) اى من اجل كفاية الدوام النسبي في الصحة (قوله وان استحقا) اى البناء والغراس (قوله بعد الاجارة) اى بعد انقضاء مدتها (قوله كباقي) اى آتفا في المتن (قوله وفارق الخ) اى ما ذكر من صحة وقفهما ثم عتقهما بموت السيد ووجود الصفة وبطلانه بذلك (قوله مطلقا) اى وان وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع اه ع ش (قوله عليه) اى الرقيق المدبر أو المعلق عتقه بصفة (قوله حقان الخ) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلاهما لله تعالى اه ع ش (قوله وبه فارق) اى بسبق المقتضى (قوله وخرج مالا يقصد الخ) اى بقوله المقصود منه اى عرفا (قوله) وما لا يفيد نفعا) اى بقول المصنف الانتفاع به اه رشيدى (قوله كنفد للترين) ومثله وقف الجامعة لأن شرط الوقف أن يكون مملوكا للواقف وهى غير مملوك لمن هى تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامعة ليكون لبعض من يقرأ القرآن مثلا في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هى بيده سقط حقه منها وصار الامر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة وغيره نقضه ان رأى في النقض مصلحة اه ع ش (قوله وكذا الوصية به) اى بالنقد (لذلك) اى للترين به ولا تجار فيه الخ (قوله) وما لا يفيد الخ) عطف على مالا يقصد وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الانتفاع واخر اجه بقوله يحصل منها فائدة او نفع (قوله اى وقفه) اى لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة المغنى لا مطعوم ووريجان برفعهما فلا يصح وقفهما ولا ما فى معناهما ويطلق الريحان على نبت طيب الريح فيدخل الورد لريحه اه (قوله على ما يفعل الخ) اى على الوجه الذى يفعل الخ (قوله اختياره) اى لابن الصلاح (قوله كانه هذا) اى عدم الصحة ثم هذا الى قول المتن عقار في المغنى قول المتن (عقار) من ارض أو دار اه مغنى (قوله اجماعا) الى قوله ومر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نعم الى المتن وقوله وتجوز الزركشى الى ثم قول المتن (ومنقول) حيوانا كان أو غيره ثم إذا اشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ما كولا وينبغي ان يأتى في لحمه ما ذكره في البناء والغراس في الأرض المستأجرة أو المعارة إذا قلنا من أنه يكون مملوكا للموقوف عليه حيث لم يثبت شراء حيوان أو جزئه بضمن الحيوان المذبح على ما يأتى اه ع ش (قوله نعم لا يصح الخ) عبارة النهاية اما جعل النقول مسجدا كفرش وثياب فوضع توقف لأنه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاصحاب ساكتة عن تنصيص بجواز أو منع وان فهم من اطلاقهم الجواز فالاحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوى وما نسب للشيخ رحمه الله من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه اه قال الرشيدى قوله مر فوضع توقف اى ما لم يثبت بنحو سمر اما إذا ثبت كذلك فلا توقف في صحة وقفته مسجدا كما اقي به الشارح مر اه وقال ع ش قوله مر فالاحوط المنع اى منع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ ان ثبت في مكان بنحو سمر ثم وقف ولا تزول وقفته بعد زوال سمرها لأن الوقفية إذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به مر عن سؤال صورته لو فرش انسان بساطا أو نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجدا هل يصح وقفه فاجاب حيث وقف ذلك مسجدا بعد اثباته صح اه وعلى هذا فقوله مر في الشرح اما جعل المنقول الخ عمله حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لا مكان عمله على ما لم يثبت وان مراده لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله في الفتاوى بصحة وقفه مع الاثبات مستندا فيه لغير الشيخ اه وقوله ولا تزول وقفته الخ سياق عن سم عن السيوطى ما قد يخالفه وتقدم في الاعتكاف ما يتعلق بذلك (قوله أو صفتها) لعل صورته ان يجعل صفة ما منه الحصاة بان لم يره اه رشيدى (ولا يسرى للباقي) اى ولو كان الواقف موسرا بخلاف العتق اه ع ش (وان وقف مسجدا) مالا تقصد اجارته في تلك المدة شرح مر (قوله ولا يسرى للباقي وان وقف مسجدا) في شرح مر ولا فرق

في صحة هذا من اصله لتعذر قسمته اذا لا وجه انها لا تتعذر بل تستثنى هذه للضرورة (٢٣٩) وتجوز الزر كشي المهايأة هنا بعيدا لا نظير

لكونه مسجدا في يوم وغير
مسجدا في يوم ثم رأيت بعضهم
جزم بوجوب قسمته و مر
في مبحث خيار الاجارة انه
يتصور لنا مسجد تملك
منفعته ويمتنع نحو اعتكاف
وصلاة فيه من غير اذن مالك
المنفعة (لا) وقف (عبد
وثوب في الذمة) لان حقيقة
ازالة الملك عن عين نعم يجوز
التزامه فيها بالنذر (ولا
وقف حر نفسه) لان رقبته غير
ملوكة له (وكذا مستولدة)
لأنها لعدم قبولها للتقليل
كالخروج مثلها المكاتب اى
كتابة صحيحة فيما يظهر
بخلاف ذى الكتابة الفاسدة
لان الغلب فيه التعليق و مر
في المعلق صحة وقفه (وكلب
معلم) لانه لا يملك والتقييد
بمعلم لاجل الخلاف (واحد
عبدية في الاصح) كالبيع
وفارق العتق بانه أقوى
وانفذ لسرايته وقوله
التعليق (ولو وقف بناء او
غرسا في ارض مستأجرة)
اجارة صحيحة او فاسدة او
مستعارة مثلا (لهما) ثناء
مع ان العطف باولها بين
ضدين باعتبار استحالة
اجتماع حقيقتهما على شيء
واحد في زمن واحد فلا
اعتراض عليه خلافا لمن
زعمه (فالاصح جوازها) لانه
ملوك ينتفع به مع بقاء
عينه وان كان معرضا للقلع
باختيار مالك الارض المؤجر

كما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه وتجب قسمته لتعنيها طريقا ولا فرق بين ان
يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر نهاية ومعنى قال ع ش قوله ويحرم على الجنب الخ وقرر مر
انه يطلب التحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعدة اكثر من ثلثمائة ذراع سم
على حج وراجع ما ذكره في طلب التحية اه عبارة البجيرمي وتصح التحية فيه اذ في تركها انتهاك لحرمة
المسجد سلطان اه (قوله في صحة هذا الخ) اى وقف المشاع مسجدا (قوله بل تستثنى الخ) عبارة
المعنى وتستثنى هذه الصورة من منع قسمة الوقف من لطلق للضرورة اه (قوله للضرورة) ظاهره
جوازها وان بيعا مر اه سم وقلوبى عبارة السيد عمر لعل هذا اذا لم تكن القسمة افرزا اما اذا كانت
افرازا فلا اشكال فيها لان قسمة الوقف من الطلق جائزة حينئذ مطلقا ولو غير مسجدا (قوله جزم بوجوب
قسمته) اى فور او ظاهره وان لم يكن افرزا هو مشكل سم على حج اقول وقد يجاب بانه مستثنى
للضرورة كما قاله في اثناء كلام اخرو هذا ظاهر ان امكنته القسمة فان تعذرت كان جهل مقدار الموقوف
بقي على شيوعه ولا يبطل الوقف والا قربان يقال ينتفع منه الشريك حينئذ بما لا ينافى حرمة المسجد
كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد كالحياطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته
ويجب ان يقتصر في شغله له على ما يتحقق ان ملكه لا ينقص عنه اه ع ش قول المتن (لا عبد و ثوب) اى
مثلا في الذمة سواء في ذلك ذمته وذمة غيره كان يكون له في ذمة غيره عبد او ثوب بسلام او غيره فلا يصح وقفه اه
معنى (قوله نعم) الى قول المتن فالاصح في النهاية (قوله يجوز التزامه الخ) عبارة المعنى نعم يصح وقفه اه
بالتزام نذر في ذمة الناذر كقوله الله على وقف عبد او ثوب مثلا ثم يعينه بعد ذلك اه (قوله و مر في المعلق
صحة وقفه) وانه يعنى بوجود الصفة ويبطل الوقف سم على حج فاذا ادى النجوم عتق وبطل الوقف
اه ع ش قول المتن (وكلب معلم) او قابل للتعليم اما غير المعلم والقابل للتعليم فلا يصح وقفه جز ما اه معنى
(قوله او فاسدة) يتأمل فيه فانه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غرسا حتى لو فعل ذلك كلف القطع بجنا
وعبارة المنهج و بناء وغرس وضع بارض بحق اهو البناء في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع
بحق وقد مر للشارح مر ان ما قبض بالشراء الفاسد لو بنى فيه او غرس لم يقع بجنا لان البيع ولو فاسدا
يتضمن الاذن في الانتفاع به كالمعار على ما قاله البغوى لكن قدم ان المعتمد خلافه فها هنا يمكن تخريجه على
ما قاله البغوى لان الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن اه (قوله مثلا) كان كانت موصى له بمنفعتها معنى
وشرح المنهج (قوله او لاستحالة الخ) الاولى اسقاط او الا ان يقال انها للتبعية في التعبير وفي نسخ
باعتبار استحالة الخ وهى ظاهرة قول المتن (فالاصح جوازها) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة ام بعده كما
صرح به ابن الصلاح او بعد رجوع المستعير ويكتفى دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة او رجوع المستعير
اه معنى (قوله على ما يأتى) اى بقوله الوجه ما اختاره الخ (قوله والاقيل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل
هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابقى موقوفان امكن ان يشتري به عقارا وجزؤه واجب كما قاله الاسنوى
ويقدم على الانتفاع به مقلوعا لانه اقرب لغرض الواقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بقي
منتفعا به استمر وقفه ثم ان امكن ان يشتري به عقارا وجزؤه فعل وان لم يبق منتفعا به صار مملوكا للموقوف

بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر خلافا للزر كشي الخ اه وفيه ويحرم على الجنب المكث
فيه اه وقرر مر انه يطلب التحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعدة اكثر
من ثلثمائة ذراع (قوله اذا لا وجه الخ) اعتمده مر (قوله بل تستثنى هذه للضرورة) ظاهره جوازها وان
كانت يبيعا للضرورة مر (قوله بعيد) كذا مر (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته) ظاهره
وان لم تكن افرزا هو مشكل (قوله و مر في المعلق صحة وقفه) وانه يعنى بالصفة ويبطل الوقف (قوله
والاقيل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابقى موقوفان امكن ان

أو المعير له لانه بعده وقف بحاله اى على ما يأتى والارش لازم للمالك باختياره قلعه يصرف في نقله لارض اخرى ان امكن والاقيل هو مع
ارشه للموقوف عليه وقيل للواقف

عليه شرح مراه سم (قوله) والذي يتجه الخ عبارة المغنى وجهاً قال الاسنوى والصحيح غيرهما هو شراء عقار او جزء من عقار وقال السبكي الوجهان بعيدان وينبغي ان يقال الوقف بحاله وان كان لا ينتفع به انتهى وكلام الاسنوى هو الظاهر ان كان الغراس المقلوع لا يصلح الا لاحراق وصارت آلة البناء لا تصلح له والافكلام السبكي وارش النقص الحاصل بقلع الموقوف يسلك به مسلكه فيشتري به شيء ويوقف على تلك الجهة اه وعبارة النهاية وجهان اصحهما اولها وقول الجلال الاسنوى ان الصحيح غيرهما هو شراء عقار الخ محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول اى اصحهما اولها محمول على عدمه اه (قوله) من بقاء وقفه بقاء الوقف على مختار السبكي واضح اما على مختار الاسنوى فحمل تامل الا ان يوجه ببقاء حكمه في الجملة فينتقل ببيعه الى المشتري بشبه حكم الوقف واما عين الوقف المبينة فتصير ملكاً للمشتري اه سيد عمر (قوله) فان صار غير منتفع به الخ) محل تامل فتأمل مع سابقه يظهر ما فيه مع مخالفة صديعة لصنيع النهاية والمغنى وغيرهما من كتب الاصحاب اه سيد عمر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها الخ اعتمده المغنى والمنهج وكذا النهاية عبارة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما افق بذلك الوالدرحه الله تعالى لا يقال غاية امره ان يكون مقلوعاً وهو يصح وقفه لا نأقول وقفه في ارض مغصوبة ملاحظ فيه كونه غراساً قائماً بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف منقول اه قال ع ش قوله مرو هذا مستحق الازالة ومنه ما لو بنى في حريم النهر بناء ووقفه مسجد افانه باطل لانه مستحق الازالة اه (قوله على انه) اى استحقاق القلع (قوله) وقياس ما ذكر الخ) اى من قوله فلا يصح وقف ما فيها اى لانه الخ (قوله) وجوب الخ) عطف على حرمة الخ (قوله) ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض) اى الاجرة التي تجب بعد الوقف اما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانه دين عليه وشرط وفاة دين الواقف من وقفه باطل سم على حج اه ش وقوله اى الاجرة التي تجب الخ اى كما ياتي في الشرح انفاً (قوله) المستأجرة) اى والمستعارة و(قوله) اذ ارضى المؤجر) اى والمعير مثلاً (قوله) على الوجه

يشتري به عقار او جزءه وجب كما قاله الاسنوى ويقدم على الانتفاع به مقلوعاً لانه اقرب لغرض الواقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بق منتفعاً به استمر وقفه ثم ان امكان ان يشتري به عقاراً او جزءه فعل وان لم يبق منتفعاً به صار ملكاً للموقوف عليه شرح مر (قوله) والذي يتجه منهما الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوى الخ) المعتمد ما قاله الاسنوى حيث امكن وما قبله محله عند عدم امكان ذلك مر (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض المحتكرة اذا زالت عينه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم يزول حكمه اذا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعذر اعادته لم يصح ملكاً اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد بدليل تعليلهم ذلك بان الصلاة تمكن في عرصته على ان في صحة وقف المسجد على الارض المحتكرة نظر الان بعض ائمتنا افق بان الموقوف في ارض مستأجرة اذا كان ريعه لا يني بالاجرة او و في بها ولم يزول لا يصح له وقفه ابتداء لانه ملحق بما لا ينتفع به ومعلوم ان المسجد لا ريع له توفي منه اجرة الارض وعلى تقدير ان يكون الواقف استأجرها مدة وادى اجرتها فبعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الاجرة فلا يبقى الاتفرغ الارض منه وعلى تقدير صحة الوقف لا شك في زوال حكمه بزوال عينه ويبني مالك الارض مكانه ما شاء اه اقول ولينظر لو اعد بناء تلك الالات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون بحد بدوقية لان تلك الالات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها الخ) بعدم الصحة افق شيخنا الشهاب الرملي (قوله) ومع ذلك ففيه نظر واضح الخ) وبما يقوى النظر انه يصح وقف الملوغ من البناء والغراس حيث كان منتفعاً به ولو من بعض الوجوه كما هو ظاهر فمستحق القلع لا ينقص عن المقلوع بالفعل اللهم الا ان يفرق بانه قبل القلع انما يقصد منه ما يقصد من مستحق البقاء وليس مستحق البقاء ولا كذلك بعد القلع فلي تأمل (قوله) ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض الخ)

والذي يتجه منها الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوى من بقاء وقفه زاد الاسنوى انه يشتري به عقار او جزءه كمنظائره ويضم اليه ارشه في ذلك فان صار غير منتفع به ملكه الموقوف عليه وخرج بنحو المستأجرة المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها اى لانه لما لم يوضع بحق كان في حكم غير المنتفع به هذا غاية ما يوجه به ذلك ومع ذلك ففيه نظر واضح لتوجه الوقف الى عين الموضوع والشروط السابقة موجودة فيها واستحقاق القلع حالاً امر خارج على انه موجود في المستأجر فاسد والمستعار وقولهم وان كان معرضاً الى آخره يؤيد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذكر في المغصوب بطلان وقف بيوت منى بناء على الاصح من حرمة البناء فيها ووجوب قلعه حالاً بل الذي يظهر انه لا ياتي فيها ما ذكر في المغصوب من النظر لوضوح الفرق بينهما بامكان بقاء دوام المغصوب برضا او اجارة بخلاف تلك فانه لا يتصور بقاءها فكانت منافاتها لمقصود الوقف من الدوام اشد فتأمل ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض المستأجرة لهما من ريعهما على الوجه

اذا رضى المؤجل ببقائها بهالان فيه عودا على الوقف بالبقاء المقصود للشارع (٢٤١) وافتاء الشمس ابن عدلان ببطالان وقف بناء في

ارض محتكرة بشرط صرف
اجرة الارض من ريع
الموقوف لانها تلزمه كارش
جناية القن الموقوف
مردود بان الظاهر انها لا
تلزمه بل ان كان هناك
ريع وجبت منه والالم
يلزم الواقف أجرة لما بعد
الوقف والمستحق مطالبته
بالتفريغ وفارق جناية
القن اذا وقفه بان رقبته محل
لها لولا الوقف ولا كذلك
نحو البناء انما محل التعلق
ذمة مالكه وقد زال ملكه
فزال التعلق ولهذا الوات
القن قبل اختيار الفداء لم
يلزم سيده شيء ولو انهدم
لبناء لم تسقط الاجرة الماضية
فالوجه صحة الوقف ولزوم
للشروط وانقطاع الطلب
عن الواقف ولولم يشترط
ذلك والاجارة فاسدة صرف
الحكر من الوقف مقدما
على غيره كالعمارة أو صححة
أخذت من الواقف أو تركته
أى لما قبل الوقف كما علم
بما تقرر المعلوم منه ايضا
انه حيث بقى بالاجرة بان
اختارها المؤجر المالك أو
كانت الارض وقفا فلا يقلع
حيث كانت في مغلغ فان
نقص في بيت المال (فان
وقف) على جهة فسياني
أو (على معين) واحد (أو
جمع) قيل قول اصله جماعة
أولى لشموله الاثنين انتهى
ويرد بمنع ذلك بل هما سواء

اذا رضى الخ) وفي المغنى بعد أن ذكر عن ابن دقيق العيد وابن الاستاذ مثل كلام الشارح مانصه وما بحثه ابن
دقيق العيد وانه ابن الاستاذ غير الصور المختلف فيها لان تلك في ارض استاجرته الواقف قبل الوقف ولزمت
الاجرة ذمته وما قاله في اجرة المثل اذا بقى الموقوف بها والذي ينبغي ان يقال في الصورة الاولى انه ان شرط
ان توفي منه ماضى من الاجرة فالبطلان او المستقبل فالصححة وكذا اذا اطلق فيحمل على المستقبل اهو في النهاية
ما يوافق (قوله في ارض محتكرة) فرع في فتاوى السيوطى مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض
المحتكرة اذا زالت عنه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم اذا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال
الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعذر اعادته لم يصير ملكا اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد انتهى اقول
ولينظر لو اعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء
بدون تجديد وقفية لان تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه سم وميل القلب
الى عدم العود لان الارض هي الاصل المقصود في المسجدية (قوله لانها تلزمه) اى الاجرة تلزم
الواقف (قوله وللستحق) اى مستحق الاجرة وهو مالك الارض (قوله مطالبته) اى لواقف (قوله)
بالتفريغ) اى تفريغ الارض عما فيها من البناء والغراس (قوله وفارق) اى نحو البناء اى ضرره
في الارض (قوله جناية القن الخ) اى حيث يلزمه اى الواقف ارشها اه سم (قوله بان رقبته محل لها
لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف اه سم (قوله لومات القن) اى الذي لم يوقف بخلاف الذي وقف
فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه اه سم (قوله ولولم يشترط ذلك والاجارة فاسدة الخ)
الوجه انه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر لما قبل الوقف كما هو نظير مقابلة
اى الصحيحة فهو مشكل وما الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اريد اجرته لما بعد الوقف فظاهر
لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد اه سم (قوله اخذت) اى
الاجرة (قوله اى لما قبل الوقف) اذا تلزم الواقف لما بعده كما تقدم اه سم (قوله بما تقرر) وهو
قوله ولا كذلك نحو البناء الخ (قوله انه الخ) اى قوله او صححة اخذت الخ (قوله بان اختارها) اى التبقية
بالاجرة (قوله المؤجر الخ) اى أو المعير مثلا (قوله كانت) جواب قوله حيث بقى بالاجرة (قوله فان نقص
الخ) اى ريع الوقف وكذا اذا لم يكن له ريع اصلا اخذنا ما مر (قوله اذا لا يقلع حيثن) ممنوع فليراجع
وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف الارض انه يتخير لكن لا يقلع بالارش الا اذا كان اصلح للوقف
من التبقية بالاجرة اه وذكر الشارح نحوه ثم ايضا اه سم (قوله على جهة) الى قول المتن فان اطلق
في النهاية الا قوله او على ان يطعم الى فان كان له (قوله به) اى بالحصول (قوله وحكم الاثنين الخ) الاخصر
الاولى والمراد بالجمع ما فوق الواحد مجازا بقرينة المقابلة (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش اه سم

أى الاجرة التي تجب بعد الوقف أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانها دين عليه وشرط
وفاء دين الواقف من وقفه باطل (قوله وفارق جناية القن اذا وقفه) اى حيث يلزمه ارشها (قوله بان
رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف (قوله ولهذا الوات القن) اى الذي لم يوقف بخلاف
الذي وقف فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه (قوله ولولم يشترط ذلك والاجارة فاسدة) الوجه
انه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر كما هو نظير مقابله وهو الصحيحة فهو مشكل وما
الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اريد اجرته لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع
الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد (قوله اى لما قبل الوقف) اذا يلزم الواقف لما بعده كما تقدم
(قوله اذا لا يقلع حيثن) عدم القلع حيثن ممنوع فليراجع وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف
الارض انه يتخير ايضا لكن لا يقلع الارش الا اذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجرة اه وذكر الشارح
نحوه ثم ايضا (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش والاولى ان المراد بالجمع ما ليس واحدا (قوله)

وحصول الجماعة باثنتين كما مر في بابها اصطلاح يخص ذلك الباب

(٣١ - شرواني وابن قاسم - سادس)

لصحة الخبر به وحكم الاثنين يعلم من مقابلة الجمع بالواحد الصادق حيثن مجازا بقرينة المقابلة بالاثنتين (اشترط) عدم المعصية وتعيينه

كما افاده قوله معين و (امكان تملكه) من (٢٤٢) الواقف في الحال بان وجد خارجا متاهلا لذلك لان الوقف تملكه المنفعة (فلا يصح)

(قوله في الحال) أي حال الوقف (قوله أو على أن يطعم) لا يحق أنه خارج عن المعين فلا حاجة إلى إخراجها
بامكان تملكه كما أنه عليه سم عبارة النهاية أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى اه قال ع ش
قوله م أو قبر أبيه الحى ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الأول اه (قوله المساكين) نائب فاعل يطعم
(قوله ريعه) بالنصب مفعوله الثاني (قوله أو قبر أبيه) أي وهو حى (قوله وان علم) راجع للمستثنين
(قوله وكان الفرق) أي بين الاطعام والقراءة (قوله فصحت) أي القراءة أي الوقف عليها (قوله بشرط
معرفة) أي القبر (قوله ولا كذلك الاطعام الخ) أي فلم يصح الوقف عليه مطلقا (قوله عليه) أي رأس
القبر (قوله على أنه يأتي تفصيل في مسألة القراءة) أي بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الأول الخ
عبارة ثم ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبري أو قبر أبي أو جدي بخلاف وقفته
الآن أو بعد موتي على من يقرأ على قبري بعد موتي فإنه وصية فان خرج من الثلث أو اجيز وعرف قبره صح
ولا فلا اه (قوله من تلك المحلة) أي في تلك الخ (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه المعين (قوله الصحة
عليه) أي على نحو الحربي ع ش اه سم (قوله لا مكان تملكه) علة للإيهام اه رشيدى (قوله إذا لم
يبينه) أي المسجد اه ع ش (قوله بخلاف دارى على من اراد سكنها) أي فإنه يصح ويعين من يسكن بها
من اراد السكنى حيث تنازعوا الناظر على الواقف اه ع ش (قوله ولا على ميت) قد يقال إذا كان الميت
صحيا أو وليا اطرد العرف بالوقف عليه بقصد الصرف في مصالح ضريحه أو زواره فينبغي أن يصح الوقف
لان اطراد العرف قرينة معينة لارادة الوقف عليه تلك الجهة لا تملكه الممتنع وهو نظير ما ذكره في النذر له
إذا اطرد العرف بصرفه لمصالحه ونحو فقرائه وورثته اه سيد عمر وسيأتي عن المغنى قبيل قول المصنف
ولا يصح إلا بلفظ ما يؤيده بل يصح به قول المتن (ولا على جنين) كذا في نسخ التحفة ويتعين أن يكون
على هذه السابغة في قوله على معدوم من المتن اه سيد عمر أقول قضيته أن معدوم ايضا من المتن لكن الذى
في المحلى والنهاية والمغنى فلا يصح على جنين اه بل ولفظ على معدوم لا وجود له في المحلى والمغنى اصلا
فالظاهر أن كتابه ولا على نسخ التحفة على رسم المتن إنما هي من المكتبة إلا أن ثبت هذا الرسم في اصل
الشارح رحمه الله تعالى (قوله لان الوقف) إلى قول المتن فان اطلق في المغنى لإفاده بل يوقف (قوله في الوقف
على اولاده) أي بخلافه على نحو الذرية كما قال في العباب كالروض وشرحه وكذا أي يدخل في الذرية
والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته انتهى والتقييد بالحادث الظاهر أنه ليس لأخراج الموجود
حال الوقف سم على حج وقوله فتوقف حصته يخالف قول الشارح م الاقنى فان انفصل استحق من غلة
ما بعد انفصاله إلا أن يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه إذا انفصل اه ع ش أقول ولا مخالفة إذا القول
الاقنى في الوقف على الاولاد وكلام العباب والروض وشرحه في الوقف على الذرية والنسل والعقب وفي
الفرق بينهما فليراجع (قوله بل يوقف) أي ريع الوقف مدة الحمل وهذا يخالف لكلامه الاقنى انفا
الا أن يكون المراد وقف الحكم بالدخول وعدمه فعليه كان الاول حذفه كافي المغنى (قوله كما يأتي بزيادة)

أو على فقراء أو اولاده ولا فقير فيهم) في شرح م أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى اه (قوله أو على
أن يقطع المساكين ريعه) كيف يصدق هنا المعين حتى يحتاج إلى إخراجها بامكان تملكه بدليل جعله في حين
التفريع الذى في المتن (قوله الصحة عليه) أي على نحو الحربي ش (قوله في المتن على جنين) قال في شرح
الروض ولا يصح وقف الحمل وان صح غنقه نعم ان وقف الحامل صح فيه تبعالاه اه (قوله ولا يدخل ايضا
في الوقف) أي على الاولاد وكذا في شرح م بخلافه على نحو الذرية كما قال في العباب كالروض وشرحه
وكذا أي يدخل في الذرية والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته اه والتقييد بالحادث الظاهر
أنه ليس لأخراج الموجود حال الوقف (قوله كما يأتي بزيادة) عبارة في الفصل الاقنى ولا يدخل الحمل عند
الوقف أي على الاولاد لانه لا يسمى ولذا وإنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف
فانه إنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه اه فقوله ولا يدخل الحمل عند الوقف أي لا يدخل

الوقف على معدوم كمل
مسجد ببني أو على ولده
ولا ولده أو على فقراء اولاده
ولا فقير فيهم أو على أن يطعم
المساكين ريعه على رأس
قبره أو قبر أبيه وان علم
واقى ابن الصلاح بأنه لو
وقف على من يقرأ على
قبره بعد موته فمات ولم
يعرف له قبر بطل انتهى
وكان الفرق أن القراءة على
القبر مقصودة شرعا فصحت
بشرط معرفته ولا كذلك
الاطعام عليه على أنه يأتي
تفصيل في مسألة القراءة
على القبر فاعليه كان له
ولد أو فيهم فقير صح
وصرف للحدث وجوده
في الأولى أو فقره في الثانية
لصحته على المعدوم تبعا
كوقفته على ولدى ثم
على ولد ولدى ولا ولد له
وكلى مسجد كذا وكل
مسجد ببني من تلك المحلة
وسيد كرى نحو الحربي ما
يعلم منه أن الشرط بقاؤه
فلا يرد عليه هنا إيهامه الصحة
عليه لا مكان تملكه خلافا
لمن زعمه ولا (على) أحد
هذين ولا على عمارة المسجد
إذا لم يبينه بخلاف دارى
على من اراد سكنها من
المسلمين ولا على ميت ولا على
(جنين) لان الوقف تسليط
في الحال بخلاف الوصية ولا
يدخل أيضا في الوقف على
اولاده بل يوقف فان

(ولا على العبد) ولو مدبرا
 وأم ولد (لنفسه) لأنه ليس
 أهلا للملك نعم أن وقف على
 جهة قرية كخدمة مسجد
 أو رباط صح الوقف عليه
 لأن القصد تلك الجهة
 ويصح على الجزء الحرم
 البعض حتى لو وقف بعضه
 القن على بعضه الحر صح
 كالوصية له به ويؤخذ من
 العلة أن الأوجه صحته على
 المكاتب كتابة صحيحة لأنه
 يملك ثم إن لم يقيد بالكتابة
 صرف له بعد العتق أيضا
 ولا لا انقطع به هذا كله إن لم
 يعجزوا إلا بان بطلانه لأنه
 منقطع الأول فيرجع عليه
 بما أخذه من غلته (فإن
 أطلق الوقف عليه فهو)
 محمول ليصح أو لا يصح على
 أنه (وقف على سيده) كالأ
 وهب منه أو أوصى له به
 والقبول أن شرط منه وإن
 نهاه سيده عنه لا من سيده
 أن امتنع نظير ما يأتي في
 الوصية (ولو أطلق الوقف
 على بهيمة) مملوكة (لغا)
 لاستحالة ملكها (وقيل هو
 موقوف على مالكها)
 كالعبد والفرق أن العبد
 قابل لأن يملك بخلافها
 وخرج باطلاق الوقف على
 علقها أو عليها بقصد مالكها
 وبالمملوكة المسبلة في ثغر
 أو نحوه فيصح بخلاف
 غير المسبلة ومن ثم نقلا عن

عبارته في الفصل الآتي ولا يدخل الحمل عند الوقف أي على الأولاد لأنه لا يسمى ولدا وإنما يستحق من غلة
 ما بعد الانفصال كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف فإنه إنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه
 اه قال سم قرله ولا يدخل الحمل الخ أي لا يدخل الآن بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافي
 قوله وإنما يستحق الخ اه قول المتن (ولا على العبد الخ) عبارة العباد وعلى رقيق الوقف كام ولده ومكاتبه
 ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده اه سم (قوله) وأم ولد) أي حال كونها رقيقة كما هو
 الفرض وأما ما في الروض من صحة وقفه على أمهات أولاده فصورته أي يقول وقفت دارى مثلا بعد موتى
 على أمهات أولادى أو يوصى بالوقف عليهن اه ع ش وفي سم ما يوافق قول المتن (لنفسه) أي نفس
 العبد سواء كان له أم لغيره اه معنى (قوله) أن وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش اه سم (قوله) الوقف
 عليه) أي العبد (قوله) ويصح على الجزء الخ) عبارة للمغنى والنهاية وأما لو وقف على البعض فالظاهر
 كما قال شيخنا أنه إن كان مهايأة وصدر الوقف عليه يوم نوته فكالحر أو يوم نوبة سيده فكالعبد وإن
 لم تكن مهايأة وزع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل إطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه اه قال ع ش
 قوله فكالحر الخ ينبغي أن هذا التفصيل عند الإطلاق فإن عين الواقف شيئا اتبع حتى لو وقف في نوبة البعض
 على سيده أو في نوبة السيد على العبد أو عند عدم المهايأة على أحدهما بعينه عمل به فليراجع اه (قوله) من
 العلة) أي قوله لأنه ليس أهلا الخ (قوله) على المكاتب الخ) أي مكاتب غيره وأما مكاتب نفسه فلا يصح
 الوقف عليه كما جزم به الماوردى وغيره نهاية ومعنى ومرآة عن سم عن العباد مثله (قوله) وإلا) أي
 وإن قيد الوقف بمدة الكتابة وفي معنى التقييد ما لو عبر بمكاتب فلان اه معنى (قوله) انقطع به) وينتقل
 الوقف إلى من بعده نهاية ومعنى أي إذا ذكر بعده مصرفا وإلا فالأقرب رحم أو أوقف (قوله) بما أخذه من
 غلته) ثم إن كان ما قبضه من الغلة بما أخذ منه وإلا فهو في ذمته يطالب به بعد العتق واليسار اه ع ش
 (قوله) فهو محمول ليصح الخ) عبارة للمغنى فإن كان له لم يصح لأنه يقع للواقف وإن كان لغيره فهو وقف الخ
 اه (قوله) أو لا يصح) أي فيما لو كان سيده حال الوقف جنيثا ثم انفصل حيا أو كان عبدا للواقف اه سيد
 عمر أي وكان مرتدا أو حريبا (قوله) كما لو وهب) إلى قول المتن ونفسه في النهاية (قوله) به) أي بشيء
 وكان الأولى حذفه كما في النهاية والمعنى (قوله) والقبول الخ) عبارة النهاية ويقبل هو أن شرطناه وهو الأصح
 الآتي اه (قوله) وإن نهاه الخ) غاية (قوله) عنه) أي القبول (قوله) أن امتنع) أي العبد عن القبول (قوله)
 مملوكة) إلى قوله أما المباحة في المغنى (قوله) قابل لأن يملك) عبارة للمغنى أهل له بتملك سيده في قول اه
 (قوله) الوقف على الخ) فاعل خرج ش اه سم (قوله) بقصد مالكها) ينبغي رجوعه للمستثنين ليوافق
 ما في الروض وشرحه أي والمغنى سم وع ش (قوله) وبالمملوكة المسبلة الخ) عطف على باطلاق الوقف
 الخ (قوله) فيصح) ولو باع المالك البهيمة هنا والعبد في المسئلة السابقة فهل يبقى الموقوف له أو ينتقل إلى

الآن بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافي قوله وإنما يستحق الخ نظر الآن الاستحقاق فرع
 الدخول وذلك لأن الدخول فيه بعد الانفصال (قوله) في المتن ولا على العبد لنفسه) عبارة العباد ولا على
 رقيق أو أوقف كام ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده الخ اه وما ذكره في أم ولده
 قد يخالفه قول الروض بعد ذلك أو على أمهات الأولاد لا من تزوجت لم يعد استحقاقها بالطلاق اه ومراده
 أمهات أولاده بدليل قول شرحه في تحليل عدم عود استحقاقها بالطلاق لأنهم لم يخرج به عن كونها تزوجت
 ولأن غرض الواقف أن تبقى له أم ولده ولا يتخلفه عليها أحد فن تزوجت لم تف بذلك اه ولا يخفى أن مسألة
 الروض مخالفة لمسئلة العباد في أم الولد إلا أن تحمل مسألة الروض على ما إذا أوصى بالوقف على أمهات
 أولاده فليراجع (قوله) نعم أن وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش (قوله) الوقف على علقها الخ) الوقف
 فاعل خرج ش (قوله) بقصد مالكها) ينبغي رجوعه للمستثنين ليوافق قول الروض وشرحه مانصه ولا
 يصح الوقف على بهيمة ولو أطلق أو وقف على علقها لعدم اهليتها للملك إلى أن قال فان قصد به مالكها فهو

المباحة ونوز عافيه ويؤيده ما يأتي أن الشرط في الجهة عدم المعصية ويحاج بان هذه الجهة لا يقصد الوقف عليها عرفا ومن ثم لما قصد حمام مكة بالوقف عليه عرفا كان المعتمد صحته عليه (٢٤٤) اما المباحة المعينة فلا يصح عليها جز ما على نزاع فيه (ويصح الوقف ولو من مسلم

على ذمى) معين متحدا ومتعددا يجوز التصديق عليه نعم ان ظهر في تعيينه قصد معصية كالوقف على خادم كنيسة للتعباد لعا كالوقف على نحو حصرها وكذا وقف عليه ما لا يملكه كفن مسلم ونحو مصحف ولو حارب ذمى صار الموقوف عليه كمنقطع الوسط او الاخر كما بحثه شارح وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رُق واضح (لا مرتد وحرى) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لهما ويفرق بينهما وبين نحو الزاني المحصن وان كانا دونه في الاهدار اذ لا تمكن عصمته بحال بخلافهما بان في الوقف عليهما منابذة لعز الاسلام تمام معاندتهما له من كل وجه بخلافه ومن ثم ترددوا في معاهدو مستامن هل يلحقان بالذمى كارجحه الغزى او بالحربى كما جزم به الديميرى وقال غيره انه المفهوم من كلامهم وتردد السبكي فيمن تحتم قتله بالمحاربة ورجح انه كالزاني المحصن (ونفسه في الاصح) لتذر تملك الانسان ملكه او منافع ملكه لنفسه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذ استحقاقه وقفا غيره

المشتري فيه نظر وقد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يبعد مجيشه هنا فليراجع اه ع ش عبارة شرح المنهج نعم يصح الوقف على علفها وعليها ان قصد به مالها لانه وقف عليه اه وفي البجيرى عن القليوبى قوله لانه وقف عليه قضيته انه له وان مات الدابة او باعها وان يموت يكون منقطع الاخر وانه لا يتعين صرفه في علفها اه (قوله ونوزعا) الاولى الافراد (قوله فيه) اى فيما نقله عن المتولى من عدم الصحة (قوله ويؤيده) اى النزاع (قوله ويحاج) اى التأييد المذكور (قوله اما المباحة) اى الطيور المباحة اه ع ش (قوله على نزاع فيه) اى فى دعوى الجرم (قوله ولو من مسلم) الى المتن فى المغنى لا قوله كما بحثه شارح (قوله على معين) وسيأتى الكلام فى الوقف على اهل الذمة واليهود ونحو ذلك مغنى وع ش (قوله وكذا ان وقف عليه) اى على الذمى ش اه سم (قوله صار الموقوف عليه الخ) عبارة المغنى ينبغى ان يصرف الى من بعده اه (قوله كمنقطع الوسط) اى ان ذكر بعد الذمى مصرفا اى فيصرف لاقرب رحم الواقف مادام حيا ثم بعد موت الذى لمن عينه الواقف بعده (قوله والاخر) اى فيصرف لمن بعده من الآن ان عين الواقف جهة ولا فلا تقرب رحمه اه ع ش وقوله يصرف لمن بعده الخ لا يترتب هذا على كونه منقطع الاخر كما يعلم بما يأتى فكان المناسب حذفه والاقصا على قوله اى فيصرف لاقرب رحمه (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر اه نهاية اى ما بحثه من انه كمنقطع الوسط والاخر ثم اذا سلم او ترك المحاربة والتزم الجزية هل يعود استحقاقه او لا فيه نظر وقياس ما يأتى من انه وقف على اولاده الا من يفسق منهم ففسق بعضهم ثم عاد عدلا من الاستحقاق استحقاقه هنا ع ش (قوله واضح) وهو انه بالعجز عن الكتابة يتبين انه باق على ملك السيد حتى ان السيد يستحق ما كسبه فى مدة كتابته ولا كذلك لذى فانه لم يتبين بحرايته الان بقاء حرايته الاصلية ع ش وسيد عمر قول المصنف (لا مرتد) اى لا يصح الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الاسلام تبين صحته والا فلا نأقول ذلك لانما هو فيما يقبل التعليق كالعقود والطلاق بخلاف ما لا يقبله كالبيع والوقف فانه محكوم بطلانه من المرتد من اصله وان عاد الى الاسلام اه ع ش (قوله وبين الزانى المحصن) اى حيث صح الوقف عليه دونهما اه ع ش (قوله لا يمكن الخ) تعليل لسكونهما دونه فى الاهدار (قوله بان فى الوقف) متعلق بيفرق ش اه سم (قوله كارجحه الغزى) وهو الاوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده شرح م ر اى والخطيب اقول فلورجع اليها فاحكمه اه سم قال ع ش بعد فرقه بين رجوعهما الى دارنا وبين حراية الذمى ثم رجوعه مانصه وعلى هذا فالظاهر انه اى كلاما من المعاهد والمستامن اذا عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواقف لم يتناول الامدة الاولى (قوله بالمحاربة) اى قطع الطريق (قوله ورجح) اى السبكي (انه الخ) هذا هو المعتمد فيصح الوقف عليه اه ع ش قول المتن (فى الاصح) ونص المصنف فى نكت التنبيه الخلاف بقوله وقفت على زيد الحربى او المرتد كما يشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحربى او المرتدين فلا يصح قطعانها بمغنى (قوله لتعذر) الى قوله ثم رايت فى المغنى والى قوله ويفرق فى النهاية لا قوله ثم رايت الى نعم (قوله الذى نظر الخ) نعم للاختلاف (قوله الذى اختاره الخ) نعم للمقابل (قوله لا يقوى الخ) خبر للاختلاف (قوله او انتفاء به) اى ولو بالصلاة فيه واقفه مسجدا اه ع ش (قوله ومنه) اى من

وقف عليه اه (قوله ويحاج بان هذه الجهة الخ) كذا شرح م (قوله وكذا ان وقف عليه) اى على الذمى ش (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر شرح م (قوله فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رُق اى حيث يتبين بطلانه) (قوله اذ لا يمكن الخ) تعليل لسكونهما دونه فى الاهدار وقوله بان فى الوقف الخ متعلق بيفرق ش (قوله كما رجحه الغزى) وهو الاوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن

ملكاً الذى نظر اليه المقابل الذى اختاره جمع لا يقوى على دفع ذلك التعذر ومنه أن يشترط نحو قضاء دينه بما وقفه او انتفاعه به لا شرط الوقف نحو شربه او مطالعته او طبخه من شر او كوز او فى كتاب او قدرو وقفها على نحو الفقر اه كذا قاله شارح وليس بصحيح وكأنه توهمه من قول عثمان رضى الله عنه فى وقفه لشررومة بالمدينة دلوى فيها كدلاء المسلمين وليس بصحيح فقد اجابوا عنه بانهم يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار

بان للواقف ان ينتفع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر وقفها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط نحو ذلك يبطل الوقف نعم شرطه ان يصح عنه منه صحيح اخذا من قول الماوردي وغيره بصحة شرط ان يحج (٢٤٥) عنه منه أى لانه لا يرجع له من ذلك إلا

الثواب وهو لا يضرب له

المقصود من الوقف

ويفرق بينه وبين شرطه

الصلاة فيما وقفه مسجدا

بان الصلاة فيها انتفاع

ظاهر بالبدن فعاد عليه

بشرطه ذلك رفق دنيوى

ولا كذلك في نحو الحج

والاضحية واقى أبو

زرعة فيمن وقف بناء او

بستانا وشرط ان يبدان

ربعه بعمارته وما فضل له

ثم لا ولاده بانه صحيح

وما فضل عن العماره يحفظ

مادام حيا لجواز الاحتياج

اليه فيها ثم ما فضل حال

موته يصرف لا ولاده

وانما يبطل فيما جعله لنفسه

لانه لا يعرف ومن ثم لم

يكن كالوقف على زيد

ونفسه حتى يصح في نصفه

ويبطل في نصفه ولا كقطع

الوسط حتى يصرف

الفاضل في حياته لا قرب

الناس اليه لانه هنا ليس طبقة

ثانية بل من جملة الاولى

وان تقدم بعضها عليه وانما

لم يؤثر ضم المجهول وهو

ماله الى المعلوم لانه لم يشرك

بينهما بل قدم المعلوم وهو

نحو العماره فصح فيه وآخر

المجهول المتعذر الصرف

اليه فحفظنا الفاضل لموته

لما مر هذا حاصل كلامه

المبسوط في ذلك وفيه ما فيه

الوقف على نفسه اه ع ش (قوله يبطل الوقف) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاشبه الوقف على نفسه اه ع ش (قوله بصحة شرط ان يحج عنه الخ) فان ار تدلم يحز صرفه في الحج وصرف الى الفقراء فان عاد الى الاسلام اعيد الوقف الى الحج ولو وقف على الجهاد عنه جاز أيضا فان ار تد فالوقف على حاله لان الجهاد يصح من المرد بخلاف الحج اه معنى (قوله ويفرق بينه) اى شرطه نحو الحج والاضحية وبين شرطه الصلاة فيما وقفه الخ ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح البهجة سم على حج ومثل ذلك في البطلان ما وقع السؤال عنه من أن شخصا وقف تخيلا على مسجد بشرط ان تكون ثمرتها هو الجريد والليف والخشب ونحوها للمسجد اه ع ش (قوله وبستانا) الو او بمعنى او (قوله ان ييدا) ببناء المفعول (قوله اليه) اى الفاضل (فيها) اى العماره (قوله لانه) اى ما جعله لنفسه (قوله لم يكن) اى الوقف المذكور (قوله لانه) اى الواقف (قوله من جملة الاولى) وهى العماره والواقف (قوله بعضها) اى بعض الاولى وهو العماره (قوله وانما لم يؤثر ضم المجهول الخ) يؤخذ منه انه لو شرك بينهما او قدم المجهول ضرر كالواقف الحجازية المشروط فيها للزوجة الكفاية وللعزبة البر والصلة فان تقديم المجهول والتشريك بينهما وبين المعلوم يؤدى الى نزاع لا منتهى له فليتأمل اه سيد عمر (قوله ماله) يفتح اللام (قوله وهو نحو العماره) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظة نحو (قوله لموته) اى اليه (قوله لما مر) اى بقوله لجواز الاحتياج الخ (قوله وفيه ما فيه الخ) ولعل وجهه ان الوقف المذكور ماله الى الوقف لنفسه ثم لا ولاده فيبطل في كله فليراجع (قوله ولو وقف) الى قوله ولو اقر في المعنى لا قوله كما في الكافي الى ويصح وقوله وعمل به الى وان يؤثر وقوله وهاتان الى وان يستحكم الى المتن في النهاية الا قوله لغيره وقوله وهاتان الى وان يستحكم وما انبه عليه (قوله جازله الاخذ منه) اى كاحدهم اه ع ش (قوله بقدر اجرة المثل الخ) فان كان أكثر منهم لم يصح الوقف اه معنى قال ع ش اما ان شرط النظر لغيره وجعل للنظر أكثر من اجرة المثل لم يمنع كباقي بعد قول المصنف فان فوض اليه هذه الامور اه (قوله واعتمده ابن الرفعة الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله وكان) اى ابن الرفعة (يتناولوه) اى

بعده شرح مر اقول فلورجع اليها أى فاحكمه (قوله نعم شرطه ان يصحى عنه الخ) كذا شرح مر (قوله ويفرق بينه وبين شرط الصلاة الخ) ينبغي ان يكون المراد ان هذا الشرط باطل في نفسه غير مؤثر في صحة الوقف اخذنا ما نقلناه عند قول المتن الآتى ولو قال وقت هذا سنة فباطل عن شرح الروض من ان ما يضاهى التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة يصح مؤبدا كالوذكر فيه شرطا فاسدا اه إلا ان يخص الشرط الفاسد في ذلك بغير ما يتعلق بالوقف على النفس ثم رأيت عبارة شرح البهجة تقتضى هذا (قوله ويفرق بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدا) ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله في شرح البهجة مانصه اى كالا يصح الوقف إذا شرط ان يقضى من ريع الوقف ونماه ديونه او ان ياكل مما يطعم من ثمار او ان ينتفع به وان كان ينتفع به عند اطلاق الوقف كان شرط ان يقبر فيما وقفه مقبرة او ان يصلى فيما وقفه مسجدا او ان يستسقى من بئر وقفها واما قول عثمان الخ وهذا يرد ما قاله الماوردي الذى اعتمده في العباب بقوله لكن له الانتفاع بوقفه العام كمقبرة ومسجد وبئر وكتاب شرطه ام لا (قوله ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا اجاز له الاخذ منه) في العباب ولو وقف على ولده ثم ورثته فمات ولده وهو من ورثته فلا شىء له اه وعبارة تجريد له ولو وقف على ولده ثم على ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته قال الماوردي والرويانى لم يصرف اليه وتكون حصته للفقراء ويصرف الباقي لبقية الورثة وبه اقضى الغزالى ثم قال على ان في صرف حصته للفقراء نظر او القياس انه لباقي الورثة كمالووقف على هذين ثم الفقراء فمات

للتأمل ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا اجاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كافي الكافي واعتمده السبكي وغيره ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر اجرة المثل فاقل ومن حيل صحة الوقف على النفس أن يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتمده ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الاققة من بنى الرفعة وكان يتناولوه

وخالف فيه الاسنوي وغيره تبع الغزالي والخوارزمي فابطلوه ان انحصرت الصفة فيه والاصح لغيره قال السبكي وهو اقرب لبعده عن قصد الجهة وان يؤجره مدة طويلة ثم يقفه على (٢٤٦) الفقراء مثلاً ثم يتصرف في الاجرة أو يستأجره من المستأجر وهو الاحوط لينفرد باليد

ياخذ غلته اه ع ش (قوله وخالف فيه الخ) عبارة النهاية والمغنى وان خالف الخ (قوله لبعده عن قصد الجهة لتعليل لما قبل قوله والا كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله وان يؤجره) كقوله الاتى وان يسقى الخ عطف على قوله ان يقف على الخ (قوله ثم يتصرف الخ) ولو انفسخت الاجارة بعد الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم في الاجارة في شرح والاظهار انه لا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق اه ع ش (قوله او يستأجره) عطف على يتصرف (قوله وهو الاحوط) اى الاستئجار من المستأجر (قوله وهاتان) اى صورتا الاجارة (قوله وان يستحكم الخ) عبارة المغنى ومنه ان يرفع الى حاكم يرى حصته كما عليه العمل الآن فانه لا ينقض حكمه اه (قوله من براه) اى الوقف على النفس كالحنفى اه ع ش (قوله بان حاكم الخ) متعلق باقر (قوله حكمه) اى بصحة الوقف (قوله ويجوز نقض الوقف الخ) عبارة النهاية ونقض الوقف الخ (قوله في حق غيره) اى في حق من يتلقى منه كما يأتى (قوله وخالفه التاج الفزارى الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله عليه وعلى من يتلقى الخ) اى فلا يبطل في حقه ولا حق من يتلقى منه اه ع ش قال الرشيدى انظر هل المراد من يتلقى منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسرى عليها او المراد ما هو اعم اه اقول الثانى هو الظاهر بدليل ما بعده (قوله ان حكم الحاكم الخ) بيان للضعيف (قوله في تعليقه) اى بقوله لان حكم الحاكم لا يمنع الخ (قوله ولا معنى له) اى للنفوذ باطنا (قوله ونحوهما) كالصحة والفساد (قوله بان حكم الحاكم الخ) اى ولو حاكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب اما لو قال الحاكم الحنفى مثلاً حكمت بصحة الوقف وبموجبه من غير سبق ذلك لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف فكان لا حكم فيجوز للشافعى بيعه والتصرف فيه اه ع ش (قوله مسلم) اى الفرع في المغنى وإلى قوله ويأتى او ائى الخ إلى المتن وقوله ومر في النهاية لا قوله اما ولا إلى قيل (قول المتن على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدته الواقف او الموقوف عليه او بعقيدتهما فيه نظر والا قرب ان العبرة بعقيدة الواقف مطلقاً لانه المباشر فتعتبر عقيدته وبقي ما لو اطلق الوقف على الكنائس فهل يحمل على ما تنزله المارة فيصح او على ما للتعبد فيبطل فيه نظر والا قرب كما في حاشية التحرير لشيخنا الشوبرى عن شيخه صالح البطلان اه ع ش اقول ما استقر به والا من اعتبار عقيدة الواقف مطلقاً يرد عليه بطلان وقف الذى على عمارة كنيسة للتعبد فالأقرب اعتبار المعصية من حيث الشرع واما استقراره ثانياً فيؤيده ما تقدم ان الوقف على عمارة المسجد مطلقاً من غير بيان لا يصح (قوله نحو الكنائس) صريح ما ذكر ان هذا اذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر لان غايته انه فعل امر محرماً لا يتضمن قطع الاسلام لكن نقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى ان عمارة الكنيسة من المسلم كفر لان ذلك تعظيم لغير الاسلام وفيه ما لا يخفى لانا لانسلم ان ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره في نفسه وبتسليمه فجرد تعظيمه مع اعتقاد حقيقة الاسلام لا يضر لجواز كون التعظيم لضرورة فهو تعظيم ظاهر لا حقيقى اه ع ش اقول الا قرب ما نقل عن الشوبرى من الكفر في ظاهر الشرع إلا أن يقارن فعله بنحو ضرورة ظاهرة لنا والله اعلم (قوله التى للتعبد الخ) اى وإن كانت قديمة قبل البعثة اه معنى (قوله للتعبد) اى ولو مع نزول المارة اه ع ش (قوله وإن مكناهم منه) اى من الترميم عبارة المغنى وسواء فيه إنشاء الكنائس وترميمها وإن لم يمنع ولا يعتبر تقييد ابن الرفعة عدم صحة الوقف على الترميم بمنعه اه (قوله او كتابة نحو التوراة) عطف على عمارة الخ زاد المغنى او السلاح لقطاع الطريق اه (قوله او قناديلها) او حصرها او خدامها

ويأمن خطر الدين على المستأجر وهاتان حيلتان لا تنفاه بما وقفه لالوقفه على نفسه كما هو واضح وان يستحكم فيه من براه ولو اقر من وقف على نفسه ثم على جهات مفصلة بان جاء كما يراه حكم به وبلزومه اوخذ باقراره ويجوز نقض الوقف في حق غيره على ما أفتى به البرهان المراعى وخالفه التاج الفزارى فقال يقبل اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كما لو قال هذا وقف على ويأتى قبيل الفصل ماله تعلق بذلك (تنبيه) افتى ابن الصلاح بان حكم الحنفى بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعى باطناً من بيعه وسائر التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وإنما منع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلحق بهذا ما في معناه انتهى وتبعه على ذلك جمع ورده آخرون بأنه مفرع على الضعيف ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطناً كما صرح به في تعليقه والاصح كما في الروضة في مواضع نفوذ باطناً ولا معنى له الا ترتب الآثار عليه من حل

وحرمة ونحوهما وقد صرح الاصحاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الأمر متفقاً عليه (فان وقف) اه مسلم أو ذمى (على جهة معصية كعمارة نحو الكنائس) التى للتعبد أو ترميمها وإن مكناهم منه كما بسطه السبكي وتبعه الأذرعى وغيره رد لاهام وقع في كلام ابن الرفعة أو قناديلها أو كتابة نحو التوراة (فباطل) لانه اعانة على معصية نعم لا يبطل ما فعله ذمى إلا ان ترفعوا اليها

وان قضى به حاكمهم امانحو كنيسة النزول المارة أو اسكنى قوم منهم دون غيرهم على الاوجه فيصح الوقف عليها وعلى نحو قناديلها أو اسراجها واطعام من يأوى اليها منهم لا تنفء المعصية لانها حينئذ رباط لا كنيسة كما يأتى فى الوصية ومن (٢٤٧) ثم جرى هنا جميع ما يأتى ثم ((فرع))

يقع لكثيرين منهم يقفون
اموالهم فى صحتهم على
ذكور اولادهم قاصدين
بذلك حرمان اناسهم وقد
تكرر من غير واحد الاقتاء
ببطلان الوقف حينئذ وفيه
نظر ظاهر بل الوجه الصحة
اما ولا فلان لم ان قصد
الحرمان معصية كيف
وقد اتفق ائمتنا كما كثر
العلماء على ان تخصيص
بعض الاولاد بماله كله أو
بعضه مية أو وقفاً أو غيرهما
لا حرمه فيه ولو لتغير عذروهم
صريح فى ان قصد الحرمان
لا يحرم لانه لازم للتخصيص
من غير عذر وقد صرحوا
بحله كما علمت وأما ثانياً
فبتسليم حرمته هى معصية
خارجة عن ذات الوقف
كشراء عنب بقصد عصره
خمر افكيف يقتضى ابطاله
(أو) على (جهة قرينة) يمكن
حصرها (كالفقراء) والمراد
بهم هنا فقراء الزكاة نعم
المكتسب كفايته ولا مال له
ياخذ منها: (والعلماء) وهم
حيث أطلقوا هنا اصحاب
علوم الشرع كالوصية
(والمساجد والمدارس)
والكعبة والقناطر وتجهيز
الموتى فيختص به من لا تركه
له ولا منفق يلزمه انفاقه
(صح) لعموم أدله الوقف
ولا نظر لكونه على جماد
لان النفع عائد على المسلمين

اه معنى (قوله) وان قضى به الخ) أى فبطله اذا ترافعوا اليها وان قضى به حاكمهم لا ما وقفوه قبل البعث على
كنائسهم القديمة فلا بطله بل نقره حيث نقرها نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر بل نقره الخ أى وان لم
نعلم شروطه عندهم لجواز ان لا يكون المعبر فى شريعتنا معتبراً فى شريعتهم حين كانت حقاً اه (قوله)
لنزول المارة) أى ولو ذميين اه ع ش (قوله فى صحتهم) أى اما فى حال المرض فلا يصح الا باجارة الاناث
لان التبرع فى مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين اه (قوله) وقد تكرر من غير واحد
الخ) عبارة النهاية والوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول ببطلانه اه (قوله بل الوجه الصحة) أى
مع عدم الاثم ايضاً اه ع ش (قوله بماله) بكسر اللام والباء داخلة على المقصور (قوله او غيرهما) أى
كالنذر (قوله لانه) أى القصد (لازم الخ) أى لزوماً بينا (قوله بحله) أى التخصيص قول المتن (اوجه قرينة)
أى يظهر قصد القرينة فيها بقرينة قوله بعد اوجه لا يظهر فيها القرينة والا فالوقف كله قرينة اه معنى
ويأتى فى الشرح مثله (قوله والمراد بهم هنا فقراء الزكاة) عبارة المغنى ((تنبه)) ظاهر كلام الرافعى فى قسم
الصدقات أن فقير الزكاة والوقف واحد فامنع من احدهما منع من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على
المساكين وقال فى الروضة الاصح انه لا يعطى من وقف الفقراء فقيرة لها زوج يمونها ولا المكنى بنفقة ابيه
اه (قوله ولا مال له) قضيته ان من له مال يقع موقعاً من كفايته لا ياخذ لانه ليس بفقير فى الزكاة والظاهر
انه غير مراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فمن له مال يقع موقعاً من كفايته لكنه
لا يكفيه فقير اه ع ش ومن آتفا عن المغنى ما يوافق قول المتن (والعلماء والقراء والمجاهدين) ويدخل فى
الوقف على الفقهاء من حصل فى علم الفقه شيئاً يهتدى به الى الباقي وان قل لا المبتدى من شهر ونحوه والمتوسط
بينهم مدرجات والورع المتوسط الترك وان اقبى بالدخول كما نقله المصنف عن الغزالى وفى الوقف على
المستفهم من اشتغل بالفقه مبتدئاً ومنتهياً وفى الوقف على الصوفية النساك الزاهدون المشتغلون بالعبادة
فى غالب الاوقات المعروضون عن الدنيا وان ملك احدهم دون النصاب ولا يبق دخله بخزجه ولو خاط او نسخ
احياناً فى غير حانوت او درس او وعظ او كان قادر على الكسب او لم يلبسه الخرقه شيخ فلا يقدر شئ من ذلك
فى كونه صوفياً بخلاف الثروة الظاهرة ويكفى فيه مع مامر التزنى بزيهم أو المخاطلة وفى الوقف على سبيل البر
او الخير او الثواب اقارب الواقف فان لم يوجدوا فاهل الزكاة غير العاملين والمؤلفة وفى الوقف على سبيل الله
الغزاة الذين هم اهل الزكاة فان جمع بين سبيل الله وسبيل البر وسبيل الثواب كان ثلث للغزاة وثلث لاقارب
الواقف وثلث لاصناف الزكاة غير العاملين والمؤلفة اه معنى (قوله اصحاب علوم الشرع) أى ويصرف
لهم ولو اغنياء ع ش (قوله فيختص به) أى بالوقف على التجهيز (قوله وخرج يمكن الخ) عبارة النهاية فلزم
يمكن ذلك أى الحصر كالوقف على جميع الناس صح كذلك ايضاً كما افاده الودرحه الله تعالى تبعا للسبكى

شرح قول المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء مات أحدهما الى آخر مسألة التجريد ثم قال وقياسه مامر
فيمن وقف على الفقراء وهو فقير او حدث فقره انه يدخل الى اخر ما اطال به فراجع (قوله امانحو كنيسة
لنزول المارة الخ) كذا شرح م ر (قوله واطعام من يأوى اليها منهم) لهذا شبه بما تقدم فى شرح امكان
تمليكك تمثيلاً لما لا يصح من قوله او على ان يطعم المساكين ريعه على راس قبره او قبر ابيه وان علم فليتأمل
(قوله بل الوجه الصحة) كذا شرح م ر ((فرع)) فى فتاوى السوطى مانصه مسألة المدارس المبنية الان
بالدار المصرية وغيرها ولا يعلم للواقف نص على انها مسجد لتفقد كتاب الوقف ولا يقام بها جمعة هل تعطى
حكم المسجد أو لا الجواب المدارس المشهورة لان حالها معلوم فيها ما علم نص الواقف انها مسجد كالشيخوخة
فى الايوانيين خاصة دون الصحن ومنها ما علم نصه انها ليست بمسجد كالكاملية والبيهرسية فان فرض ما يعلم فيه
فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه اه (قوله) لكن نازعهما السبكى اعتمد

ولا لا ينقطع العلماء دون الفقراء لان الدوام فى كل شئ بحسبه وخرج يمكن
حصرها الوقف على جميع الناس فيلزم كما قاله الماوردى والرويانى لكن نازعهما السبكى (أو) على (جهة لا يظهر فيها القرينة)

بين به ان المراد بجهة القرية
ما ظهر فيه قصدها وإلا
فالوقف كله قرينة (كالاغنياء
صح في الاصح) كما يجوز
بل يسن الصدقة عليهم
فالمرعى انتفاء المعصية عن
الجهة فقط نظرا إلى ان
الوقف تمليك كالوصية ومن
ثم استحسانا بطلانه على نحو
الذمين والفساق لانه اعانة
على معصية لكن نازعوها
نقلوا معنى ومر في الطيور
ما يعلم منه انه يشترط فيها
ايضا ان تكون بما يقصد
الوقف عليه عرفا قيل تمثيل
المتن غير صحيح لسن الصدقة
على الاغنياء فكيف لا يظهر
فيهم قصد القرينة اه وهو
جود إذ فرق واضح بين
لا يظهر ولا يوجد فتامله
ولو حصرهم كاغنياء اقاربه
صح جزما كما بحثه ابن الرفعة
وغيره والغنى هنا من تحرم
عليه الزكاة قاله الزيري
وبحث الاذرعى اعتبار
العرف ثم شك فيه وياتي
أوائل الوصية حكم الوقف
على الشيخ الفلاني او صريحه
(ولا يصح) الوقف من
الناطق الذي لا يحسن
الكتابة (إلا بلفظ) ولا ياتي
فيه خلاف المعاطاة وفارق
نحو البيع بانها عهدت فيه
جاهلية فامكن تنزيل النص
عليها ولا كذلك الوقف فلو
بنى بناء على هيئة مسجد او
مقبرة أو أذن في إقامة الصلوات

خلافا للوردى والرويانى اه قال ع ش قوله مر على جميع الناس وعلى الصحة ينبغي الصرف لثلاثة
لكن لا يتجه هذا إذا فضل الربع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم سم على حج وظاهره وإن كان
المدفوع لهم اغنياء اه (قوله بين به) اى بقوله اوجه لا يظهر فيها الخ و (قوله ان المراد بجهة القرينة)
اى السابقة انفا (قوله على نحو الذمين والفساق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين او الفساق اه سم
اقول ظاهر كلامهم نعم عبارة البجيرى ويصح على يهود او نصارى او فساق او قطاع طريق على المعتمد
وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على معصية انتهى حلى والظاهر ان محل الصحة إذا لم يكن الوصف القائم بهم باعنا على
الوقف بان اراد ذو اتهم بخلاف ما إذا قال وقفت هذا على من يفسق او يقطع الطريق فلا يصح اه (قوله
استحسنا) اى الشيخان (قوله لكن نازعوها نقلا الخ) اعتمد مر النزاع اه سم عبارة النهاية وهو اى
ما استحسناه من البطلان مردود نقلا ومعنى اه و عبارة المغنى وهذا اى صحة الوقف على اهل الذمة والفساق
هو المعتمد ومن صرح بصحة الوقف على اليهود والنصارى والمواردى والصميرى وهو المذكور فى الشامل
والبحر والتممة اه (قوله يشترط فيها) اى الجهة أى فى الوقف عليها (قوله إذ فرق واضح الخ) قد يقال
ليس هذا حق الجواب لان التعرض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور فى الاغنياء الذى نقاه المصنف فكان حق
الجواب إنما هو ادعاء منع الظهور اه رشيدى وقوله ادعاء منع الظهور لعل حقه منع ادعاء الظهور (قوله
من تحرم عليه الزكاة) اى مال له لا بالقدره على الكسب لما مر فى الفقير لكن فى سم على حج مانصه قوله
والغنى الخ شامل للمكتسب السابق لحاقه بالفقراء فى الاخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ
المكتسب المذكور مع الاغنياء مع الفقراء وهو بعيد انتهى اه ع ش اقول وصرح بالشمول المغنى
عبارته «تنبيه» لم يتعرضوا لضابط الغنى الذى يستحق به الوقف على الاغنياء قال الاذرعى الاشبه
الرجوع فيه الى العرف وقال غيره انه من تحرم عليه الصدقة المملوكة او لقوته وكسبه او كفايته بنفقة غيره
وهو اولى ولو وقف على الاغنياء وادعى شخص انه غنى لم يقبل إلا بيينة بخلاف ما لو وقف على الفقراء وادعى
شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلا بيينة اه (قوله الزيرى) وفى النهاية بدله الزيلى (قوله وياتي)
عبارة المغنى ولا يصح الوقف على تزويق المسجد ونقشه كما فى الروضة ولا على عمارة القبور قال الاسنوى
وينبغي استثناء قبور الانبياء والعلماء والصالحين كتنظيره فى الوصية قال صاحب الذخائر وينبغي حمله على
عمارتها ببناء القباب والقناطر عليها على وجه مخصوص لا ببنائها نفسها للنهى عنه انتهى وهذا ظاهر
ويصح الوقف على المؤن التى تقع فى البلد من جهة السلطان ووقف بقرة او نحوها على رباط إذا قال ليشرب
لبنها من ينزله او ليباع نسلها ويصرف ثمنه فى مصالحه فان اطلق قال القفال لم يصح وان كنا نعلم انه يريد ذلك
لان الاعتبار باللفظ قال الاذرعى والظاهر أن ما قاله القفال بناء على طريقته أنه إذا وقف شيئا على مسجد كذا
لا يصح حتى يبين جهة مصرفه وطريقة الجمهور تخالفة انتهى فالمعتمد كما قاله شيخنا هنا الصحة ايضا انتهى
(قوله الوقف من الناطق) الى قول المتن وقوله تصدقت فى النهاية لا قوله قيل إلى نعم وقوله وفيه نظر الى
وغيرهما وقوله واعتراض الى اما الاخرس وقوله بل قال المتولى الى المتن (قوله من الناطق) سياق يحترزه
قيل قول المتن وصريحه (قوله ولا ياتي فيه) اى الوقف و (قوله وفارق نحو البيع) اى حيث جرى فيه
الخلاف اه ع ش (قوله فامكن تنزيل النص عليها) اما المعاطاة اى بان يحمل قوله إنما البيع عن تراض
على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة اه ع ش (قوله ولا كذلك الوقف) اى لعدم وجوده فيها (قوله
شيخنا الشهاب الرملى الصحة شرح مر وينبغي عليها أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا ان فضل
الربع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم وظاهره وان كان المدفوع لهم اغنياء (قوله على نحو الذمين
والفساق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين او الفساق (قوله لكن نازعوها نقلا ومعنى) اعتمد
مر النزاع (قوله والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة) شامل للمكتسب السابق لحاقه بالفقراء فى الاخذ من
الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء مع الفقراء وهو بعيد (قوله

قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجد اهـ ويوجه مع ما فيه بان الاعتكاف يستلزم المسجدية بخلاف نحو الصلاة نعم بناء المسجد في الموات تكفي فيه النية لانه ليس فيه إخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه أى لا حقيقة ولا تقدير احتى يحتاج إلى لفظ قوى يخرج عنه ويحول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لاقبله إلا أن يقول هي للمسجد (٣٤٩) ذكره الماوردي ومخالفة الفارقي فيه

ضعيفة واعتراض القمولى والبلقيني ما ذكره اخر ابا ن الذي ينبغي توقف ملكه لآلة على قبول ناظره وقبضه وفيه نظر لأن الكلام في الآلة التي يحصل بها الاحياء وهو حيث لا ناظر له لعدم وجود المسجدية إلا بعد ان يوجد من البناء ما يحصل به الاحياء وإذا تعذر الناظر حيث اقتضت الضرورة ان ما يصير مسجدا يتبين انه ملك تلك الآلة بمجرد قوله فما قاله صحيح لا غبار عليه وغيرهما زوال الملك عن الآلة باستقرارها بقول الروياني لو عمر مسجدا خرابا ولم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء اهـ وقد يجاب بحمل هذا على ما إذا لم ين بقصد المسجد والاول على ما إذا بنى بقصد ذلك وسياتي في مبحث النظر ما يؤيده ذلك ثم راي في كلام البغوي ما يرد كلام الروياني هذا وهو قول فتاويه لو قال لقيم المسجد اضرب اللبن من ارضي للمسجد فضربه وبنى به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه كالصدقة التي اتصل بها القبض وله

قبل بخلاف ما لو أذن) المتجه أن مجرد الاذن في الاعتكاف فيه ليس انشاء لو قفه مسجدا بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجدا بمجرد ذلك مراهسم عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا انه لو قال اذنت في الاعتكاف فيه صار بذلك مسجدا لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة اهـ زاد في النهاية وينبغي ان يصير ورته مسجدا بذلك إنما هو لتضمن كلامه الاقرار لا لكون ذلك صيغة إنشاء لو قفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقفا باطنا اهـ (قوله في الاعتكاف فيه) أى وفي صلاة التحية اهـ ع (قوله نعم) إلى قوله إلا أن يقول في المغنى (قوله تكفي فيه) أى في كون ذلك البناء مسجدا (قوله لانه ليس الخ) عبارة المغنى ووجهه السبكي بان الموات لم يدخل في ملك من احياء مسجدا وإنما احتيج للفظ لاخراج ما كان في ملكه عنه اهـ (قوله أى لا حقيقة الخ) أى لان ملكه الحقيقي ولا التقديرى (قوله حتى يحتاج الخ) تفريع على المنى لا النية (قوله ويزول الخ) عطف على قوله تكفي فيه الخ (قوله فيه) أى قول الماوردي نعم بناء المسجد في الموات الخ (قوله واعتراض القمولى والبلقيني الخ) اعتمده النهاية (قوله ما ذكره) أى الماوردي اخرى أى قوله إلا أن يقول هي للمسجد اهـ رشيدى (قوله توقف ملكه الخ) خبر ان (قوله وهو) أى للمسجد (حيث) أى قبل حصول الاحياء (قوله بمجرد قوله) أى قول مرید البناء هذه الآلة للمسجد (قوله فما قاله) أى الماوردي (قوله وغيرهما) بالرفع عطف على القمولى والبلقيني و(قوله زوال) بالنصب مفعول اعتراض شاه سم (قوله وقد يجاب بحمل هذا الخ) معتمداً على (قوله والاول) أى كلام الماوردي (قوله ذلك) أى الحمل (قوله وهو) أى كلام البغوي (قوله والحق الاسنوى) إلى قوله والبلقيني في المغنى (قوله بالمسجد) أى المبنى في الموات (قوله في ذلك) أى في أنه يصير وقفا بنفس البناء في الموات والنية اهـ ع (قوله نحو المدارس) (فرع) في فتاوى السيوطي مسألة المدارس المبنية الان بالديار المصرية وغيرها هل تعطى حكم المسجد ام لا الجواب المدارس منها ما علم نص الواقف انها مسجدا كالشيوخية ومنها ما علم نصه انها ليست بمسجد كالكمالية فان فرض ما يعلم فيه ذلك ولو بالاستقضاة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه سم على حج وافهم ان ما لم يعلم فيه شيء لا بالاستقضاة ولا غيرها يحكم بمسجدية ككثافة بظاهر الحال اهـ ع ش أى بكونها على هيئة المسجد (قوله على طريقة ضعيفة) وهي عدم اشتراط اللفظ في الوقف وطلافا وكفاية الفعل والنية (قوله والبلقيني) عطف على الاسنوى (قوله قال الشيخ ابو محمد الخ) اقره النهاية (قوله ليني الخ) شامل لغير الموات بان يشتري وبنى فيها نحو الرباط (قوله فيصير كذلك الخ) ولو لم يقصد الاخذ محل بعينه حال الاخذ هل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يبنى فيه او لا بد من التعيين فيه نظرو لا يبعد الصحة توسعة في النظر لجهة الوقف ما امكن ثم لو بقي من الدراهم التي اخذها ما ذكر شىء بعد البناء فينبغي حفظه ليصرف على ما يعرض له من المصالح اهـ ع ش وبقى فيما لو اخذ من الناس شيئا ليشتري به بيتا في مكة مثلا بدون قصد وبيان محل بعينه منها ويقفه على جهة مخصوصة مثلا فهل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يشتريه فيه او لا بد من تعيينه حال الاخذ وقضية قول المحشى ولا يبعد الصحة توسعة الخ الاول فليراجع (قوله بمجرد بنائه) أى بنية الزاوية والرباط (قوله وكذا الشارع) أى في الموات (قوله بمجرد الاستطراق) أى مع النية بدون اللفظ

قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه الخ) المتجه أن مجرد الاذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لو قفه مسجدا بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجدا في نفس الامر بمجرد ذلك مراهسم (قوله وفيه نظر لان الكلام الخ) النظر والمنظر به يدلان على عدم صيرورة الآلة مسجدا بخلاف كلام البغوي الا في (قوله وغيرهما)

(٣٢) - شرواني وابن قاسم - سادس - استرداده قبل أن يبنى به اهـ والحق الاسنوى أخذ من كلام الرافي بالمسجد في ذلك نحو المدارس والرباط والبلقيني أخذ منه أيضا البئر المحنورة للسبيل والبيعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئا ليني به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بنائه واعتراض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرغ على طريقة ضعيفة قال ولده وكذا الشارع يصير وقفا بمجرد الاستطراق بخلاف ملكه الذي يريد جعله شارعا لا بد فيه من اللفظ اهـ وقياس ما مر في المسجد بالموات أنه لا بد في مصير الموات شارعا

من نية وقفه شارعا مع استطرأه له ولو مرة اما الاخرس فيصح باشارته واما الكاتب فيصح بكتابته مع النية (وضريحه) ما اشتق من لفظ الوقف نحو (وقفت كذا) على كذا (أو أَرْضِي) أو أملاكي (أو وقفة) أو وقف (عليه والتسبيل والتحبس) أي ما اشتق منها كاهلا كي حبس عليه (صريحان على الصحيح) فيهما لا شهرهما (٢٥٠) شرعا وعرفا فيه بل قال المتولي ما نقل عن الصحابة وقف الابهام ومرفى الاقرار حكم اشهدو

(قوله من نية وقفه الخ) عن هذه النية اهتم يظهر أنها من المستطرق (قوله مع استطرأه له) كان وجه اعتباره هنا دون الصلاة بالفعل في المسجد انهم صنعوا المذبح كالبناء فاشتق به مع النية ولا كذلك هنا فلو فرض ان هنا صنعاه كذلك كقطع شجرة وتسوية ارض فلا يبعد الا كتهفاء به مع النية وإن لم يحصل استطرأ في الفعل فليتامل اه سيد عمر (قوله اما الاخرس) إلى المتن في المغنى (قوله باشارته) أي المفهمة وبكتابته اه مغنى (قوله فيصح بكتابته الخ) أي ولو احسن النطق (قوله ما اشتق من لفظ الوقف) الاولى ان يقول الوقف وما اشتق منه (قوله على كذا) وإن لم يقله لم يصح اه مغنى (قوله ما اشتق منها) الاولى وما اشتق الخ بنو والعطف (قوله حبس عليه) أي محبوسه وهو بفتح الحاء مصدر حبس إذا وقف وبضمها الموقوف ففي المختار الحبس بوزن الفعل ما وقف اه ع ش عبارة الرشيدى لعله بضم الحاء والباء جمعا للحبس حتى يناسب التفسير قبله اه (قوله حكم اشهدوا الخ) أي من أنه ثبت به الوقفية إذا ذكر المصرف (قوله واستشكل الخ) أي استشكل السبكي و (قوله في هذه) أي صدقة موقوفة مع جزءه أو لا بصراحة ارضى موقوفة اه مغنى (قوله مع صراحة ارضى موقوفة بلا خلاف) أي مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقي الجواب بان فيها خلافا ايضا على ما فيه ولا فكيف يسلم أنه لا خلاف فيها ثم يدعى فيه الخلاف اه رشيدى (قوله وأجيب بان الخ) عبارة المغنى قال ابن النقيب الخلاف محكى من خارج لان في صراحة لفظ الوقف وجه الكثرة ضعيف أي فلا يناسب ان يعبر بالاصح وقال غيره ان موقوفة من طغيان القلم ويكون القصد كتابة لفظ موقوفة كما قاله الشافعى والجمهور فسبق القلم الى كتابة موقوفة اه (قوله ويجاب الخ) أي على تسليم عدم الخلاف في ارضى موقوفة (قوله مقصودة) أي عمدة و (قوله تابعة) أي فضلة (قوله او مسئلة الخ) كقوله الا في اول تورث الخ عطف على محرم و (قوله او صدقة حبس) بالاضافة عطف على صدقة (قوله او حبس محرم) عطف على حبس كما نبه عليه ع ش وكان الاولى عكس العطف ليفيد (قوله محرم) بفتح الراء نعت حبس (قوله الو او هنا) إلى قول المتن وان الوقف على معين في المغنى الا قوله ولا كناية وقوله وان إلى المتن وقوله فان قيل إلى ونقل وقوله والاصار إلى المتن (قوله بغيره) وهو ما ضمه إلى تصدقت بكذا (قوله لاحتماله غير الطلاق الخ) والقياس حينئذ انه اذا لم يدع الطلاق يمنع عنهما مؤاخذه باقراره ثم يستفسر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة اه رشيدى (قوله بالفسخ الخ) المراد به ما يشمل الانفساخ (قوله في الوقف) إلى قوله ووقفته للاعتكاف في النهاية الا قوله وقوله إلى المتن (قوله على ما قدرته) أي قوله ولا كناية (قوله فلا اعتراض) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وان نواه فهو من قبيل الكناية اه سم قول المتن (ينوى الخ) النظر ما اذا لم ينو اه سم والظاهر انه يصير مجردا بآخرة والله اعلم (قوله اذ هو صريح الخ) معتمداه ع ش (قوله فان قبل الخ) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسياق في باب الهبة جزءه بعدم اشتراط الايجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبرة الارشاد او تصدقت ان عظم والافنوع هبة اه سم (قوله ونقل الزركشى الخ) عبارة المغنى

على أنى وقفت كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) او مؤبدة (او موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة ارضى موقوفة بلا خلاف واجيب بان فيه خلافا ايضا ويجاب بان موقوفة في الاوولى وقعت مقصودة وفي الثانية وقعت تابعة فضعفت صراحتها او مسئلة او محبسة او صدقة حبس او حبس محرم او صدقة ثابتة أو بئله قاله ابن خيران أو لا تورث (أو لا تباع ولا توهب) الو او هنا بمعنى أو اذا لوجه الاكتفاء باحدهما كما صححه في البحر وجزم به ابن خيران وابن الرفعة وان نازع فيه السبكي (فصريح في الاصح) لان لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وانما لم يكن قوله لزوجه انت بائن متى بينونة محرمة لا تحلين لى بعدها ابدا صريحا لاحتماله غير الطلاق كالتحريم بالفسخ بنحو رضاع (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وان نواه) لتردده بين صدقة الفرض والنفل والوقف وقوله وان نواه

بالرفع عطف على القمولى والباقيين أو زوال بالنصب مفعول اعتراض ش (قوله من نية وقفه شارعا الخ) عن هذه النية (قوله فلا اعتراض عليه) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وان نوى فهو من قبيل الكناية (قوله في المتن وينوى) النظر ما اذا لم ينو (قوله فان قيل) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسياق في باب الهبة جزءه بعدم اشتراط الايجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبرة الارشاد او تصدقت ان عظم والافنوع هبة

دليل على ما قدرته اذ لم يعد تأثير النية في الصريح فلا اعتراض عليه (الأن يضيفه الى جهة عامة) كتصدقت بهذا على الفقراء والاسنى (وينوى الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر كلام الروضة كالعزيز وغيره وصوبه الزركشى ويحصل به الوقف لظهور اللفظ حينئذ فيه بخلافه في المضاف الى معين ولو جماعة فانه لا يكون كناية وان نواه اذ هو صريح في التملك بلا عوض فان قبل وقبض ملكه والا فلا ونقل الزركشى عن

جمع انه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح ان قوله حرمة أو أبدته ليس به صريح) لانه لا يستعمل مستعلا بل مؤكدا كما ربل كناية لاحتماله واتي بالاولى يوم ان أحدهما غير كناية (و) الاصح وان نازع (٢٥١) فيه الاسنوى وغيره (ان قوله جعلت البقعة

مسجدا) من غير نية صريح

فحينئذ (تصير به مسجدا)

وان لم يات بلفظ مأمرا لان

المسجد لا يكون إلا وقفا

فان نوى به الوقف أو زاد الله

صار مسجدا قطعاً ووقفته

للاعتكاف صريح في

المسجدية كما هو ظاهر

والصلاة صريح في مطلق

الوقفية وقوله للصلاة كناية

في المسجدية فان نواها صار

مسجداً أو لا صار وقفاً على

الصلاة وان لم يكن مسجداً

كالمدرسة (و) الاصح (ان

الوقف على معين) واحداً

جماعة (يشترط فيه قبوله)

ان تاهل ولا يقبل وله

عقب الايجاب او بلوغ الخبر

كالهبة ورجح في الروضة في

السرقة انه لا يشترط نظراً

الى انه بالقرب اشبه منه

بالعقد ونقله في شرح

الوسيط عن النص وانتصر

له جمع بانه الذي عليه

الاكثر ون اعتمده بل

قال المتولى محل الخلاف ان

قلنا انه ملك للبوقوف عليه

أما اذا قلنا انه لله تعالى فهو

كالاتاق واعترض بان

الاتاق لا يرتد بالرد ولا يطله

الشرط الفاسد ويرد بان

التشبيه به في حكم لا يقتضي

لحقه به في غيره وعلى الاول

لا يشترط قبول من بعد

البطن الاول وان كان

والاسنى هذا كله كاقال الزركشى بالنسبة الى الظاهر أو الى الباطن فيصير وقفاً بينه وبين الله تعالى كما صرح به جمع منهم ابن الصباغ وسالم والمتولى وغيرهم اه (قوله كان وقفاً) معتمداً اه ع شر قال سم انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في بابه الخ اه ويمكن ان يجاب باستثنائه عنها لتوسيعهم في الونف لشبهه بالاتفاق قول المتن (حرمة أو أبدته) ويجرى الخلاف أيضاً فيما لو قال حرمة وأبدته اه معنى (قوله كما مر) أى آتافاً للمتن (قوله صريح) أى وان لم يقل الله اه معنى (قوله بلفظ مأمراً) أى من الصرائح (قوله للاعتكاف) أى أولئحية المسجد اه يجزى عن القلوبى (قوله وللصلاة الخ) عطف على الاعتكاف (قوله وقوله للصلاة كناية) الاخصر الاوضح وكناية قول المتن (وان الوقف على معين) اعتمده النهاية والمعنى خلافاً للمنهج وظاهر ما يأتى في الشرح (قوله واحد أو جماعة) الى قوله وبحت بعضهم في النهاية الا قوله بل قال الى وعلى الاول وقوله على ما رجحه الى ولا قبول ورثة قول المتن (يشترط فيه) ولا يشترط القبض على المذهب وشذ الجورى فحكى قواين في اشتراطه في المعين اه معنى (قوله فقبول واه) فلو لم يقبل وله بطل الوقف سواء كان الولي الوقف أو غيره ومن لاولى له خاص فوله القاضى فيقبل له عند بلوغ الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل له فلو وقف على جمع فقبل بعضهم دون بعض بطل فيما يخص من لم يقبل عملاً بتفريق الصفة اه ع ش (قوله عقب الايجاب) أى ان كان حاضراً و (قوله او بلوغ الخبر) أى عقبه ان كان غائباً وان لم يبلغه الخبر إلا بعد طول الزمن لكن لو مات الواقف فالظاهر عدم صحة قبوله بعده واه لا لحاقهم الوقف بالعقد دون الوصية وفى سم على منهج مال مر الى بطلان الوقف فيما لو مات البطن الاول قبل القبول اورجع الواقف قبله وقال ان في المنقول ما يساعده فليحرراه وهو مستفاد من قول الشارح مر الا ترى فان رد البطن الاول بطل الوقف اه ع ش (قوله كالهبة ورجح في الروضة الخ) عبارة النهاية والمعنى كالهبة والوصية وهذا هو الذى صححه الامام واتباعه وعزاه الراعى في الشرحين للامام وآخرين وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر اعليه وهو المعتمد وان رجح في الروضة في السرقة الخ اه (قوله واعترض الخ) أى ما قاله المتولى (قوله بان الاتقاق لا يرتد بالرد) أى بخلاف الوقف (قوله ويرد) أى الاعتراض (قوله وعلى الاول) أى الاصح من اشتراط القبول (قوله لا يشترط قبول) بل الشرط عدم ردهم نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بل الشرط عدم ردهم أى من بعد البطن الاول فلورد بطل فيما يخصه وانتقل لمن بعده ويكون كمنقطع الوسط اه (قوله وان كان الاصح الخ) عبارة المعنى قضية كلام المصنف ترجيح اشتراط القبول في البطن الثانى والثالث لانهم يتلقون الوقف من الواقف قال السبكي والذى يتحصل من كلام الشافعى والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرط قبول البطن الاول وانه يوتد بردهم كما يرتد الاول على الصحيح فيهما اه (قوله الاصح) أى من أنهم يتلقون من الواقف (قوله ولا قبول ورثة) عطف على لا يشترط قبول الخ ش سم (ولا قبول ورثة حائزين) الظاهر ان هذا ما بعده في الوقف بعد الموت كما يدل عليه السياق فليراجع اه رشيدى عبارة الحلبي قوله وقف عليهم الخ اه فى مرض موته اه وعبارة مصطفى الحموى فى هامش التحفة قوله ما بين به الثلث أى اذا وقف فى مرض موته لانه اذا وقف فى الصحة لا يشترط ان ينفى به الثلث وصرح به الحلبي فى حاشية المنهج اه (قوله هنا) أى فى الوقف على ورثة

اه (قوله كان وقفاً فيما بينه وبين الله) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في بابه الخ (قوله فى المتن وان الوقف على معين الخ) اعتمده مر (قوله لا يشترط قبول من بعد البطن الاول) بل الشرط عدم الرد شرح مر (قوله ولا قبول ورثة الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ ش (قوله ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ الخ) كان وجه استثناء ذلك من اشتراط القبول من المعين ان الانسان غرضاً تاماً فى دوام نفع ورثته

الاصح انهم يتلقون من الواقف على ما رجحه جمع متأخرون لكن الذى استحسناه انما اذا قلنا بالاصح اشتراط قبولهم ولا قبول ورثة حائزين وقف عليهم مورثهم ما بين به الثلث على قدر انصائهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهر اعليهم لأن القصد من الوقف دوام الاجر للواقف فلم يملك الوارث رده إذ لا ضرر عليه فيه ولا نه يملك اخراج الزا عن الوارث بالكلية فوقفه عليه أولى وبحت بعضهم انه لا اثر هنا بعد وقفه على

أولاده بقدر انصابتهم لشرطه انه بعدهم لا ولاد الذكور دون اولاد الاناث وفيه نظر لانه إما وقف أو وصية وكل منهما يورث فيه شرطه فلا وجه لخروج هذا إلا أن يجاب بانه لما زعم في اصل (٢٥٢) الوقف رعاية قدر انصابتهم لزمه ذلك فيمن بعدهم ولو وقف جميع املاكه كذلك ولم

يجوزوه نفذ في ثلث التركة قهراً عليهم كما تقرروا خرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جزماً ولم ينب الامام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لا بدله من مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما وهب له (ولورد) الموقوف عليه المعين البطن الاول أو من بعده جميعهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) كالوصية نعم لو وقف على وارثه الحائز ما يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما مر وانتصر جمع لقول البغوى لا يرتد به كالتق وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليها أو من بعده فكمنقطع الوسط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والاصحاب أنه يرتد بردهم كما يرتد برده البطن الاول ولا اثر للرد بعد القبول كعكسه فلو رجع الراد وقبل لم يستحق شيئاً إن حكم كما برده ولا استحق كما نقله وأقره لكن نازع فيه الاذرعى ويظهر انه لا اثر هنالذ من بعد الاول قبل دخول وقت استحقاقه كرد الوصية في حياة الموصى (و) لما تم الكلام على اركانه

حائزين (قوله لشرطه) متعلق باثر وكأنه ضمنه معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منهما يورث الخ) محل تأمل بالنسبة للوصية لان الوصية بموت الموصى ينتقل الملك فيها للموصى له نعم إن قيل ان الموصى به حيته لم يمتها هو المنفعة اتجه ما قاله اه سيد عمر (قوله ان لا يجاب الخ) يتأمل فان النظر اقوى في بادي النظر اه سيد عمر (قوله لزمه ذلك الخ) اي فصار الشرط المذكور لغوا (قوله ولو وقف جميع) إلى قوله وانتصر في النهاية (قوله كذلك) اي على اولاده بقدر انصابتهم (قوله كجهة العامة) اي كالفقراء (قوله لان هذا) اي نحو القود (ولا يشترط) إلى قوله ان حكم في المغنى إلى قوله وانتصر إلى وخرج (قوله ولا يشترط قبول ناظر المسجد الخ) وينبغي ان مثله الرباط والمدرسة والمقبرة لمشابهتهما للمسجد في كون الحق لله تعالى اه ع ش (قوله بخلاف ما وهب له) فانه لا بد من قبول ناظره وقبضه كالموهب لصبي وقوله جعلته للمسجد كناية تملك لا وقف فيشترط قبول الناظر وقبضه اه مغنى (قوله البطن الاول) بالرفع بدل من الموقوف عليه (قوله الوقف) مفعول رد قول المتن (شرطنا القبول الخ) اي من المعين اه مغنى (قوله كما مر) اي آتفاً (قوله فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه إذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بل حقه حتى إذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقف بانتفائه اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن ع ش عن سم على منهج عن م ما يوافقها (قوله بطل) اي اصل الوقف ش اه سم (قوله عليها) اي على اشتراط القبول وعدمه اه سم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل اصل الوقف اي برد البطن الثاني حتى إذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم اه سم (قوله بردهم) أي من بعد البطن الاول (قوله ولا اثر للرد الخ) أي مطلقاً من البطن الاول أو من بعدهم (قوله والاستحق الخ) خلافاً للمغنى وشرح عبارتهما وقول الروياني يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعى اه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى) قضية إطلاق النهاية عدم قبول الرجوع بعد الرد اعتماد النزاع كالمغنى وشرح الروض (قوله على الفقراء) إلى قوله ولا اثر في المغنى (قوله نعم إن اشبه التحرير) عبارة المغنى (نتيجه) ما ذكر محله فيما لا يضاهاى التحرير اما ما يضاهاه كالمسجد

فوسع له في الزام الوقف عليهم قهر اليتيم له ذلك الغرض (قوله لشرطه) متعلق باثر وكأنه ضمنه معنى اعتبار (قوله المعين البطن الاول أو من بعده الخ) عبارة الروض فصل لو وقف على معينين لاجبة عامة ومسجد ونحوه اشتراط قبول متصل من البطن الاول فقط واما الثاني اي وما بعده فلا يشترط لاعداءهم رددهم فان ردوا فنقطع الوسط وإن رد الاول بطل اه قوله بطل اي الوقف قطعاً كما شرحوه ومفهوم قوله وإن رد الاول بطل انه لو لم يرد ولم يقبل لم يبطل الوقف لكن مقتضى اشتراط قبوله واتصاله بطلان الوقف إذا انتفى قبوله المتصل وإلا فلا معنى لاشتراطه في الوقف كما هو صريح الصنيع وقوله في المتن بطل حقه قال العراقي في النكت اي من الوقف كما صححوه وقال الماوردى من الغلة فعلى الاول ان كان البطن الاول صار منقطع الاول فيبطل كله على الصحيح او الثاني فنقطع الوسط اه (قوله وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه إذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بطل حقه حتى إذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر ولكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقف بانتفائه (قوله بطل) اي اصل الوقف ش وقوله عليها العمل المراد على اشتراط القبول وعدمه (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل أصل الوقف حتى إذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم (قوله فلورجع الراد وقبل) عبارته في شرح الروض فلورجع بعد الرد لم يعد له وقول الروياني يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعى اه (قوله نعم إن اشبه التحرير الخ) عبارة شروح الروض اما ما يضاهاه اي التحرير كقوله جعلته مسجداً سنة فيصح مؤبداً كما لو ذكر فيه شرطاً فاسداً قاله الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

والمقبرة

الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأييد والتتجيز وبيان المصرف والالزام فحينئذ

(لو قال وقف هذا) على الفقراء (سنة) مثلاً (فباطل) وقفه لفساد الصيغة لان وضعه على التأييد نعم أشبه التحرير كجعلته مسجداً سنة

صح مؤيدا كما قاله الامام وتبعه غيره ولا اثر للتاقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء الدنيا اليه كما يحتمل الزركشي كالا ذرعى لان القصد منه التايد لا حقيقة التاقيت ولا لتاقيت الاستحقاق كعلى زيد سنة ثم على الفقراء او الا ان يلدلى ولدولا للتاقيت الضمنى فى منقطع الآخر المذكور فى قوله (ولو قال وقفت على اولادى او على زيد ثم نسله) ونحوهما لا يلدوم (ولم يرد) على (٢٥٣) ذلك (فالاظهر صحة الوقف) لان مقصوده

المقبرة والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح مؤيدا كما لو ذكر فيه شرط فاسد اقاله الامام وتبعه غيره اى وهو لا يفسد بالشرط الفاسد اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقضية ذلك استثناء ما يضاهاى التحرير ايضا مما سياتى فى قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح اه (قوله ان اشبه التحرير) اى بان تظهر فيه القرية اه بجزى عن الحامى (قوله صح الخ) وفاقا لاسنى والمغنى وخلافا للنهاية (قوله ولا اثر) الى قوله اى يولد الموقوف فى النهاية الا قوله ابو كيلى عن نفسه وقوله على المنقول خلافا للتاج (قوله ولا اثر للتاقيت الصريح الخ) فلو وقفه على الفقراء الف سنة او نحوها مما يعيد بقاء الدنيا اليه صح اه نهاية (قوله كما يحتمل الزركشى الخ) قد يشكل على ذلك ما قالوه فى البيع والنكاح من عدم الصحة فيهما الا ان يقال الوقف لكون المقصود منه القرية المحضة نظرا وما يقصد من اللفظ دون مدلوله اه ع (قوله ولا لتاقيت الخ) عطف على للتاقيت (قوله ونحوهما) الى قوله ويؤخذ فى المغنى (قوله ومثله ما لم يعرف الخ) ظاهره ولو فى الابتداء اه سم (قوله الدوام) عبارة المغنى على الدوام اه (قول المتن وان مصرفه) اى عند انقراض من ذكر اه معنى (قوله ويؤخذ منه) اى من التقديم المذكور (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا ترجيح بالارث والعصوبة (قال) اى ابو زرعة (قوله بل هما متويان) قضيته ان الاخ الشقيق والاخ للاب متويان اه ع (قوله والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم) اعتمده المغنى ايضا قال ع (قال الزركشى) لو وقف على الاقارب اختص بالفقير منهم خلاف الوقف على الجير ان سم على منبج والاقرب حمل الجير ان على ما فى الوصية لمشايتها لها فى التبرع اه (قوله نحو ذلك الخ) عبارة النهاية المذكورة على غيره فيما يظهر اه باسقاط لفظة النحو وقال السيد عمر قوله نحو الذكر كذى الجهتين فلا يقدم على ذى الجهة عند استواء الدرجة اه وقد يقال قد علم هذا من قول الشارح فلا ترجيح مالم الخ فالاولى اسقاطها (قوله ابو كيلى) بين به ان المراد من له الوقف لا من اعطى الوقف كالوكيل اه رشيدى (قوله عن نفسه) سيد ذكر محترزه بقوله الاقارب اما الامام الخ (قوله لان الصدقة) الى قوله اى يولد الموقوف فى المغنى الا قوله او كانوا الى صرفه الامام وقوله وورجحه جمع متاخرون (قوله فى جنس الوقف) يحجم فنون وفى بعض النسخ فى حبس الخ بقاء فباء ويرجحه قول المغنى فى تحييس الوقف اه (قوله ارى ان تجعلها) لجعلها فى اقراره بوبنى عمه اه معنى (قوله وبه) اى الحث المذكور (قوله عدم تعينهم) من باب التفعّل (قوله فى نحو الزكاة) من المصارف الواجبة اه معنى (قوله لهذه) اى للزكاة وسائر المصارف الواجبة اه معنى (قوله او قال) عطف على فقدت الخ (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد اقراره الفقراء اه سم (قوله صرفه الامام الخ) معتمد اه ع (قوله كما نص عليه) عبارة النهاية وشرح الروض كما نص عليه البويطى فى الاول اه اى فى صورة فقد الاقارب (قوله وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة) عبارة المغنى وقيل يصرف الخ (قوله اى يولد الموقوف الخ) وصرح فى الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة اه نهاية قال الرشيدى قوله وصرح فى الانوار اى بناء على القول الثانى اه اى على مقابل الاظهر (قوله من ترجيحه) اى يولد الموقوف (قوله على مقابل الاظهر) اى المار بقول المتن وان مصرفه اقرب الناس (قوله القائل) اى للقائل (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المراد فقراء ومساكين بلدا لو وقف

والقبرة والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير (فاذا انقضى المذكور) ومثله ما لم تعرف ارباب الوقف (فالاظهر انه يبقى وقفا) لان وضع الوقف الدوام كالعق (و) الاظهر (ان مصرفه اقرب الناس) رحمالا رثا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما قى به ابو زرعة ان المراد بما فى كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف او المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بهما فى مستويين فى القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما متويان والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكر على الاوجه (الى الواقف) بنفسه ابو كيلى عن نفسه (يوم انقراض المذكور) لان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا تعذر الرد للواقف تعين اقربهم اليه لان الاقارب مما حث الشارع عليهم فى جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطلحة لما اراد ان يقف ييرسأه اى ان تجعلها فى

ما يضاهاى التحرير ايضا مما سياتى فى قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح (قوله ومثله ما لم تعرف ارباب الوقف) ظاهره ولو فى الابتداء (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد اقراره الفقراء (قوله كما نص عليه) واعتمده (قوله اى يولد الموقوف) وصرح فى الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد

الاقربين وبه فارق عدم تعيينهم فى نحو الزكاة على ان لهذه مصرفا عينه الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت اقراره او كانوا كلهم اغنياء على المنقول خلافا للتاج السبكي او قال ليصرف من غائته لفلان كذا وسكت عن باقيها صرفه الامام فى مصالح المسلمين كما نص عليه وورجحه جمع متقدمون وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة يصرف للفقراء والمساكين اى يولد الموقوف اخذ من ترجيحه على مقابل الاظهر القائل بصرفه اليهم ومن ثم قال الزركشى

قياس منع نقل الزكاة عن فقراء بلد ما منعه عن فقراء بلد الموقوف اما الامام اذا وقف منقطع الاخر فيصرف البصالح لا لا قاربه (ولو كان الوقت منقطع الاول كوقفته على) من يقرأ على قبرى او على قبر ابى وابوه حتى بخلاف وقفته الآن او بعد موتى على من يقرأ على قبرى بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزو عرف قبره صح ولا فلا وكوقفته على (من سيولد) او على مسجد سبيني ثم على الفقراء مثلا (فالمذهب بطلانه) لبطال الاول لئلا تصرف اليه حالا ومن بعده فعليه وان قلنا يتلقى من الواقف ولو لم يذ كر بعد الاول مصرفا بطل قطعا لانه منقطع الاول والاخر ولو قال وقتت (٢٥٤) على اولادى ومن سيولد على ما افصله ففصله على الموجودين وجعل نصيب من مات

منهم بلا عقب لمن سيولد له جاز واعطى من ولد له نصيب من مات منهم بلا عقب فقط ولا يؤثر فيه قوله وقتت على اولادى ومن سيولد له لان التفصيل بعده بيان له (أو) كان (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفته على اولادى ثم) على عبد عمر و ثم الفقراء او ثم على (رجل) مبهم وبه يعلم انه لا يضر تردد فى وصف أو شرط أو مصرف قامت قرينة قبله او بعده على تعيينه لانه لا يتحقق الانقطاع الا إن كان الابهام من كل وجه كما هو واضح وكلام الائمة فى فتاويهم صريح فى ذلك (ثم) على (الفقراء) فالمذهب صحته لو جرد المصرف حالا وما لا مصرفه عند توسط الانقطاع كمصرف منقطع الاخر وبحث ان محله ان عرف امد انقطاعه بان كان معينا كالمثال الاول والا كر جل فى المثال الثانى صرف بعد موت الاول لمن بعده المتوسط كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكرته فى

(قوله منعه) أى منع ريع الوقف (قوله أما الامام) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله إذا وقف) أى من اموال بيت المال اما وقفه من مال نفسه فبذبحى انه كغيره فى الصرف لا قاربه عرش ورشيدى ومغنى (قوله الآن او بعد موتى) أى او اطلق (قوله فانه وصية الخ) فالريع الحاصل فى حياة الواقف له كالفوائد الحاصلة من الموصى به اه عرش (قوله او على مسجد) إلى قوله ولو قال وقتت فى المغنى وإلى قول المتن والاصح انه إذا وقف فى النهاية لا قوله وإن قلنا يتلقى من الواقف وقوله وكلام الائمة إلى المتن وقوله وفيه كلام إلى المتن وقوله كاذمات إلى ولو اذ علق وما ساء به عليه (قوله ثم على الفقراء الخ) راجع لجميع الامثلة وسيد كر محترزه (قوله يتلقى) أى من بعد الاول (قوله بعد الاول) أى المعدوم (قوله لمن سيولد) أى للواقف (قوله بالتحريك) أى على الافصح ويجوز فيه الاسكان اه عرش (قوله على عبد عمر و) أى نفس العبد اه مغنى (قوله مبهم) من كل وجه كما باتى (قوله وبه يعلم) أى بقوله مبهم (قوله انه لا يضر) أى بخلاف (قوله تردد فى وصف الخ) أى فى عبارة الوقف بان كانت مترددة بين امرين وهناك من القرائن ما يدل على إرادته احدها وليس المراد تردد الواقف لانه مانع من صحة الوقف اه رشيدى (قوله قامت قرينة) أى فى عبارة الواقف و (قوله قبله) أى قبل ما فيه التردد اه عرش وظاهر ان القرينة الحالية كاللفظة (قوله كمصرف منقطع الاخر) أى وهو الفقير الاقرب رحما للواقف (قوله وبحث الخ) اعتمده شرح المنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله كوقفته كذا على جماعة) أى ولم ينو معينا كما يعلم مما يأتى قريبا اه رشيدى (قوله وان قال الله) اعتمده النهاية والمغنى وكذا شرح الروض عبارة قال السبكي ومحل البطلان إذ لم يقل لله والا فيصح لخبر أنى طلحة وهى صدقة لله تعالى ثم يعين المصرف وفيما قاله نظر اه (قوله فاذا لم يعين متمسكا بطل الخ) ولو لم يكن المصرف إجمالا كقوله وقتت هذا على مسجد كذا صرف الى مصالحه عند الجمهور وإن قال القفال لا يصح ما لم يبين الجهة فيقول على عمارته ونحوه اه مغنى (قوله ولم يعينه الخ) يعنى لم ينو معينا فما يظهر وعلى هذا التفسير لا يحتاج الى الاخذ الاق (قوله يبطله) أى الجهل الوقف (قوله فعدمه) أى المصرف (قوله وإنما صح) الى المتن فى المغنى (قوله وبحث الاذرى) عبارة النهاية وما بحثه الاذرى الخ مردود كما قاله الغزى بانه الخ اه (قوله ورده الغزى بانه الخ) وهذا أظهر اه مغنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من تعليل الرد (قوله لو قال فى جماعة او واحد الخ) ظاهره ولو على التراخي عبارة المغنى ولو قال وقفته على من شئت او فمأشئت ركان قد عين له من شاء او ماشاء عند وقفه صح واخذ بديانه والا فلا يصح للجهة ولو قال فيما يشاء الله كان باطلا لانه لا يعلم مشيئة الله تعالى اه (قوله او واحد) أى فيمن شئت اه سم أى بخلاف من شاء الله كما مر انفاعن المغنى (قوله قبل الخ) عبارة النهاية لا يصح قيل وهو متجه اه ونظر فيه عرش وقال سم قوله وهو متجه اعتمده مر اه وقال السيد عمر ان قول الشارح ومنه يؤخذ الى المتن

الموقوف بخلاف الزكاة شرح مر (قوله وبحث أن محله الخ) اعتمده مر (قوله صرف بعد موت الاول الخ) جزم بذلك شرح المنهج (قوله وان قال الله) اعتمده مر والذى فى شرح الروض قال السبكي ومحل البطلان إذ لم يقل لله والا فيصح ثم يعين المصرف اه (قوله ورده الغزى) اعتمد الرد مر (قوله او واحد)

فى شرح الارشاد (ولو اقتصر على) قوله (وقتت) كذا ولم يذ كر مصرفه أو ذ كر مصرفا متعذرا كوقفته كذا على جماعة فى (فالاظهر بطلانه) وان قال الله لان الوقف يقتضى تملك المنافع فاذا لم يعين متمسكا بطل كالبيع ولان جهالة المصرف كعلى من شئت ولم يعينه عند الوقف او من شاء الله تبطله فعدمه اولى وإنما صح وصيت بثلمى وصرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليهم ولانها اوسع لصحتها بالجمهور والنسب وبحث الاذرى انه لو نوى المصرف واعترف به ظاهر اصح ورده الغزى بانه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية إنما تؤثر مع لفظ يحتمل اه او لا انظر هنا يدل على المصرف اصلوا منه يؤخذ لو قال فى جماعة او واحد نويت معينا قبل

وهو متجه (ولا يجوز) أي لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضاهاى التحرير (كقوله (٢٥٥) إذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا لانه

عقد يقتضى نقل الملك إلى الله تعالى أو للوقوف عليه حالا كالبيع والهبة نعم تعليقه بالموت كذا مات فدارى ووقف على كذا أو فقد وفتها إذا المعنى فاعلموا أنى قد وفتها بخلاف إذا مات وفتها والفرق أن الأول إنشاء تعليل والثاني تعليل لإنشاء وهو باطل لانه وعد محض ذكره السبكي وإذا علق بالموت كان كالوصية ومن ثم لو عرضه على البيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدبر أن الحق المتعلق به وهو العتق أقوى فلم يجوز الرجوع عنه إلا بنحو المبيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشى عن القاضى أنه لو نجزه وعلق إعطاه للوقوف عليه بالموت جاز كالوكالة اه وعليه فهو كالوصية ايضا فيما يظهر اماما يضاهاى التحرير كذا جاء رمضان فقد وفت هذا مسجدا فإنه يصح كبايجته ابن الرفعة لانه حيثئذ كالعتق (ولو وقف) شيئا (بشرط الخيار) له أو لغيره فى الرجوع فيه أو فى بيعه متى شاء أو فى تغيير شيء منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر أنه كالبيع والهبة وإنما لم يفسد العتق بالشرط الفاسد كما قاله القفال واعتمده

فى النهاية اه وفى الرشيدى ما يفهمه فلعل نسخ النهاية هنا مختلفة قول المتن (ولا يجوز تعليقه) ومن ذلك ما يقع فى كتب الاوقاف وان ما سيحدث فيه من البناء يكون فيه وقفا فانه لا يصح وهو باقى على ملك الباني ولو كان هو الواقف لكن سياتى بعد قول المصنف بل ليشترى بها عبدا الخ ان ما بينه من ماله أو من ريع الوقف فى الجدران الموقوفة يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اه ع ش (قوله فيما لا يضاهاى الخ) سيد كرم حترزه (قوله نعم) إلى المتن فى المعنى لا قوله إذا المعنى الى واذا علق وقوله ويفرق الى ونقل وقوله وعليه فهو الى اماما يضاهاى (قوله إلى الله تعالى) أى على الراجح و (قوله أو للوقوف عليه) أى على المرجوح (قوله كذا مات الخ) بضم التاء عبارة النهاية والمعنى كوقفت دارى بعد موتى على الفقراء اه (قوله إذا المعنى) أى فى المثالين (قوله إذا مات) الظاهر إذا مات اه سم وهو محمل تأمل بل الظاهر ما عر به الشارح اه سيد عمر اقول وما استظهره سم قد عر به شرح البهجة ثم ذكر الفرق الذى فى الشرح (قوله والثاني تعليل إنشاء) فيه نظر بل يتجه صحته ايضا عند الإطلاق اه سم والظاهر ان بحث المحشى مبنى على ما سبق له من ان الظاهر إذا مات وقد سبق ان الظاهر ما عر به الشارح والحاصل أنه إذا علق الوقف بموت نفسه صح لأنه وصية سواء قال إذا مات فدارى وقف أو فقد وفتها بخلاف ما إذا علقه بموت غيره فلا يصح لانه تعليل وليس بوصية حتى يغتفر فيها التعليق لان ما لا يقبل التعليق من التملك كالهبة إذا علق بالموت صح لانه وصية كما نقله فى الخادم عن المتولى والرافعى وأشار الى توجهه بما ذكره فليتأمل نعم فرق الشارح المقول عن السبكي بقبل المناقشة اذ غاية ما يلح بينهما ان إذا مات زيد فقد وفتها يحتمل الوعد لانه يتمتع حمله على إنشاء التعليق الا ترى انه إذا قال إذا مات زيد طلقت زوجتى يحتمل إنشاء التعليق وان احتمل الوعد ايضا ثم قولهم تعليل إنشاء لا يخلو عن مساحنة وكان المرابا بقرينة المقابلة تعليل وعد بايقاع وإنشاء اه سيد عمر اقول والذى يفيد التأمل فى كلام الشارح ان المدار على كون الجزاء بمعنى المضى فيصح أو الاستقبال فلا يصح وبه يندفع ما أورده على سم والسبكي (قوله ذكره) أى الفرق المذكور (قوله كان كالوصية) قال الشارح مر فى شرحه للبهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا فى اعتباره من الثلث وفى جواز الرجوع عنه وفى عدم تصرفه للوارث وحكم الاوقاف فى تأييده وعدم بيعه وهبته واره اه رشيدى (قوله دون نحو العرض الخ) الاولى حذف لفظة نحو (قوله ونقل الزركشى) عبارة المعنى ولو نجز الوقف وعلق الخ جاز كما نقله الزركشى عن القاضى حسين اه (قوله وعليه فهو كالوصية) قد يقال ما الحكم فى مصرف الريع قبل موته وقضية قوله وعليه الخ انه يكون للبائى وهو محل تأمل بل إطلاق قوله انه كالوصية محل تأمل فليتأمل وليحرر اه سيد عمر اقول قد مر انفا عن ع ش ما يصرح بتلك القضية وعن الرشيدى عن شرح البهجة ما يفيدها (قوله اماما يضاهاى الخ) أى بان تظهر فيه القرابة اه حلى قال ع ش فرع وقع السؤال فى الدرس عما لو قال وقفت دارى كوقف زيد هل يصح الوقف أو يبطل فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه ان علم شروط وقف زيد قبل قوله ذلك وصح الوقف والا فلا اه (قوله فانه يصح) يتأمل فيما لو مات قبل مجى رمضان اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله إذا جاء رمضان الخ هل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيخنا الزيادى الثانى اه (قوله له أو لغيره) الى المتن فى المعنى الا قوله لما مر انه كالبيع والهبة (قوله بوصف) كتغيير الشافعية الى الحنفية و (قوله أو زيادة أو نقص) أى فى الموقوف عليه (قوله لما مر أنه كالبيع الخ) أى فى مطلق عدم قبوله للشرط والافقار من البيع لا يبطل بشرط الخيار اه رشيدى وقد يقال لاحاجة الى ما قاله مع قول الشارح متى شاء نعم الاولى اسقاطه مع كالبيع لان ذلك يؤهم جواز شرط الخيار الى ثلاثة ايام (قوله ان خلافه) أى ان بطلان العتق بالشرط الفاسد اه معنى (قوله لانه) أى العتق (قوله بخلاف الاثر ك) أى الجرا كنة الذين كانوا عبيدا لبنت المال ثم صاروا امراء مصر واستولوا على بيت ماله (قوله

أى فيمن شئت (قوله وهو متجه) اعتمده مر (قوله والثاني تعليل إنشاء وهو باطل) فيه نظر بل يتجه صحته أيضا عند الإطلاق (قوله فيما يظهر) اعتمده مر

السبكي بل قال ان خلافه غير معروف لانه مبنى على السراية لتشوف الشارع اليه (والاصح انه) أى الواقف للملكة بخلاف الاثر ك فان شروطهم

في أو قافهم لا يعمل بشئ منها كما قاله اجلاء المتأخرين لانهم ارقاء لبيت المال فيتعذر عتقهم حتى يبيعهم لانفسهم على ما مر اول العارية وياتي
 وائل العتق وحينئذ فن له حق بيت المال تناولها وان لم يباشر ومن لا فلا وان باشر فتنفط له قال الدميري وأول الا تراكع الدين أليك الصالحى
 ثم ابنه المنصور ثم قطن ثم الظاهر بيبس (اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) مطلقا أو الا كذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو متجوه وكذا
 شرط ان الموقوف عليه يسكن وتكون العمارة عليه كما ملئت اليه وبسطت ادلته في الفتاوى (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر
 شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أى مثلا فلا يصح كما أفق
 به البلقينى وعلله بانه يخالف للكتاب والسنة (٢٥٦) والاجماع أى من الحض على الزوج وذم العزوبة ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم

لعدم صحة الوقف عدم صحته
 أيضا فاما لو وقف كافر على
 أو لاداة أو لمن يسلم منهم أو
 قول السبكي يصح ويلغو
 الشرط فبعد وإن أمكن
 توجيهه بان الشرط كالاستثناء
 وتوهم فرق بينهما خيال
 لا يعمل عليه وبحث
 الاذرى أن الموقوف عليه
 لو تعذر تنفاعة بدون الاجارة
 كسوق أو بطل شرط امتناعها
 الوقف ورد بانه يمكنه ان
 ينتفع بها من وجه آخر وان
 يعيرها بناء على الظاهر في
 المطلب أن للموقوف عليه
 الاعارة إذا منع من الاجارة
 ما لم يمنعه الواقف منها أيضا
 وإذا منع الموقوف عليهم
 الاجارة ولم يمكن سكنهم
 كلهم فيه معا تهاؤا بحق
 السكنى ويقرر للابتداء
 ونفقة الحيوان على من هو
 في نوبته وبحث ابن الرفعة
 وجوب المهاياة لانها يتم
 مقصود الواقف واستبعده
 السبكي بانه لا يزم المستحق
 السكنى وغرض الواقف

مطلقا) الى قول المتن شرطه في المغنى الا قوله وكذا الى المتن والى قول الشارح اما ما خالف الشرع في النهاية الا
 قوله وتكون العمارة الى المتن (قوله متجوه) اى ذى جاه وشوكة (قوله يسكن) اى بنفسه انهاية (قوله)
 فلا يصح كما أفق البلقينى الخ) الوجه الصحة مر اه سم (قوله عدم صحته) اى الوقف (قوله واما قول السبكي
 الخ) القلب الى ما قاله السبكي من الغاء الشرط فقط اميل وكذا في مسئلة شرط العزوبة اه سيد عمر
 (قوله واما قول السبكي الخ) هذا يدل على ان المراد عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فلا يرجع اه
 سم (قوله ويلغو الشرط) اى شرط ان لا يسلم (قوله فبعد) مر في اول الباب عن ع ش عن سم على
 المنهج ان مر مال الى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) اى شرط ان لا يسلم بعد (كالاستثناء) اى استثناء
 من كان مسلبا وقت الوقف (قوله وتوهم فرق) مبتدأ خبره خيال و (قوله بينهما) اى بين الشرط والاستثناء
 (قوله ابطال شرط امتناعها) اى الاجارة و (قوله الوقف) مفعول ابطال ش اه سم (قوله بها) اى السوق
 (قوله فيها) اى فى الدار الموقوفة للسكنى (قوله لكن الذى اطلقه الاصحاب الخ) يمكن حمل كلام الاصحاب على
 ما اذ لم تعين لدفع المنازعة وكلام ابن الرفعة على ما اذا تعينت له ويؤيده تقريرهم لما بحثه الزركشى من مسئلة
 قسم النهر السابقة فى احياء الموات اه سيد عمر (قوله وخرج بغير حالة الضرورة الخ) يؤخذ منه أنه لو
 وجد من ياخذ باجرة المثل ويستاجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على اجرة المثل واجارة
 تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتنبه له وانه لو وجد من ياخذ بدون اجرة المثل ويوافق شرط الواقف في
 المدة ومن ياخذ باجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز اى يضارعاية لشرط الواقف فيها اه ع ش
 (ما لم يوجد غير مستاجر) عبارة النهاية ما لم يوجد الامن لا يرغب فيه الاعلى وجه مخالف لذلك فيجوز لان
 الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه (قوله وان الطالب الخ) عطف على لم يوجد الخ بتقدير فعل اى او شرطان
 الطالب والانسب لما قبله ان يقول وما لم يوجد غير مقيم الاولى وقد شرط ان لا يقيم الطالب اكثر من سنة
 (قوله ان الطالب) اى للعلم مثلا (لا يقيم) اى فى نحو المدرسة (قوله كما قاله ابن عبد السلام الخ) قد سبق ذكره
 قبيل فصل المعدن (قوله وان لا تؤجر ثانيا الخ) او هنا مجرد التوزيع فى التعبير والافو بمعنى ما قبله (قوله)
 ولو انه دمت) الى المتن فى النهاية الا قوله وأن لا يدخل الى ولم يمكن عمارتها وقوله باجرة مثلاً الى بقدر ما يبنى
 (قوله أو أشرفت الخ) الظاهر انه معطوف على انه دمت وعليه فلعل الواو بمعنى أو اه سيد عمر اى كما عبر بها
 الهاية وبعض نسخ الشرح (قوله فتؤجر باجرة الخ) جواب لو (قوله مراعى فيها) اى أجرة المثل (قوله)
 المدة الطويلة) نصب على نزع خافض متعلق بالاجرة أى للمدة (قوله لاجل ذلك) اى التعجيل (قوله مدة

(قوله فلا يصح كما أفق به البلقينى الخ) الوجه الصحة مر (قوله واما قول السبكي الخ) هذا يدل على أن المراد
 عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فلا يرجع (قوله ابطال شرط امتناعها) اى الاجارة ش وقوله الوقف

ثم بااحتها واجاب الاذرى بان ابن الرفعة لم يرد ايجابها بل ايجاب أصل المهاياة ثم بتخير ذو النوبة بين
 السكنى وعدمها قال لكن الذى أطلقه الاصحاب ان لاهل الوقف المهاياة وانه لا يجبر الممتنع عليها ولو قيل انه يجبر المعاند لم يبعد اه وخرج
 بغير حالة الضرورة ما لم يوجد غير مستاجر الاولى وقد شرط ان لا يؤجر لاسنان أكثر من سنة وان الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره
 فى السنة الثانية فيهمل شرطه حينئذ كما قاله ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انه دمت الدار المشروط ان لا تؤجر الا كذا وان
 لا يدخل عقد على عقد وأن لا تؤجر ثانيا ما بقى من مدة الاولى شىء أو أشرفت على الانهدام بان تعطل الانتفاع بها من الوجه الذى قصده الواقف
 كالسكنى ولم تمكن عمارتها الا بايجارها أكثر من ذلك فتؤجر باجرة مثلاً مر اعى فيها تعجيل الاجرة المدة الطويلة اذ يتسامح لاجل ذلك فى الاجرة
 بما لا يتسامح به فى اجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي ان تقويم المنافع مدة مستقبله صعب اى فليحفظ لذلك ويستظهر

لتلك الاجرة بقدر ما بقى بالعمارة فقط مراعيافها مصلحة الوقف لا مصلحة المستحق وفي ذلك بسط بينته مع ما لا يستغنى عن مراجعته في كتابي
الاتحاف في إجارة الاوقاف ويجب ان نعدنا لعمود في منع اكثر من سنة مثلا وان شرط (٢٥٧) مع الاستئناف كذا ائقي به ابن الصلاح

وخالفه تليذه ابن رزين
واثمة عصره فحوزوا ذلك
في عقد واحد و قول الاذرعى
 وغيره لا يجوز إجارته مدة
طويلة لاجل عمارته لانها
ينفسخ الوقف بالكلية كما
 يمكن فيه نظر بل لا يصح
لان غرض الواقف اياها
 هو في بقاء عينه وان تملكه
ظاهرا كامر (و) الاصح
(انه إذا شرط في وقف
المسجد اختصاصه بطائفة

كالشافعية) وزاد ان انقرضوا
فلمسلمين مثلا او لم يزد شيئا
(اختص) بهم فلا يصلى ولا
يعتكف به غيرهم رعاية
لغرضه وان كره هذا
الشرط وبحث بعضهم ان
من شغله متاعه لزمه اجرة
لهم وفيه نظر إذ الذي
ملكوه هو ان ينتفعوا به
لا المنفعة كما هو واضح
فالوجه صرفها لمصالح
الموقوف ومر في إحياء
الموات ماله تعلق بهذا وله
انقرض من ذكرهم ولم
يذكر بعدهم احدا فقيما إذا
يفعل فيه نظروا يظهر جواز
انتفاع سائر المسلمين به لان
الواقف لا يريد انقطاع
وقفه ولا ائمن المسلمين
اولى به من احد ثم رابت
الاسنوى بحث ذلك
(كالمدسة والرباط)
والمقبرة إذا خصصها
بطائفة فانها تختص بهم

(الخ) أى لمدة الخ متعلق بالمنافع (قوله بقدر ما بقى الخ) متعلق بقوله فتؤجر الخ (قوله مراعيافها مصلحة الخ)
الاولى مراعاة لمصلحة الخ (قوله كذا ائقي به ابن الصلاح) اعتمده المغنى عبارته والذي ينبغي كما قال شيخنا
ما ائقي به ابن الصلاح لان الضرورة تقدر بقدرها اه (قوله فحوزوا ذلك) معتمداه ع ش (قوله وان تملكه
ظاهرا) لبقاء الثواب له اه نهاية (قوله كامر) اى في شرح يشترط قبوله (قوله وزاد) اى قوله وقيل في النهاية
(قوله وزاد ان انقرضوا الخ) الاول زادوا الخ (قوله فلمسلمين) الاول فليسائر المسلمين (قوله فلا
يصلى الخ) في فتاوى السيوطى الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن
الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغااز ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوى من عنده
والقياس جواز هو اقول الذى يترجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمر ووكبر مثلا
او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز
لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف
البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو
ما شرطه الواقف للمعينين لانه تبع لهم وهم مقيدون بشرطه الواقف اه وتقدم في إحياء الموات في شرح
ولو سبق رجل الى موضع الخ مانصه ولغير اهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب ماؤها ما لم ينقص
الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان هذا فيما إذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطى
او هذا فيما اعتيدو ذلك في غيرهم على حج اقول وينبغي حل ما ذكر في الثاني من المنع على ما إذا شوش على
الموقوف عليهم فلا ينافى ما تقدم في إحياء الموات اه ع ش (قوله ان من شغله) اى الخصوص بطائفة
اه ع ش (قوله فقيما إذا يفعل) الاول فاذا يفعل فيه (قوله انتفاع سائر المسلمين) اى على معنى أن لكل
فيه حقا فهو كالمسجد التى لم يخصها واقفها باحد فكل من سبق الى محل منه فواحق به اه ع ش (قوله وقيل
المقبرة الخ) جرى المغنى والنهية على كلام القليل (قوله اطلق بعضهم الخ) ظاهر المغنى اعتماده اى
الاطلاق عبارته قال الدميرى عن السبكي قال لى ابن الرفعة افتيت بيطان خزانة كتب وقفها
واقف لتكون في مكان معين في مدرسة الصحابة بمصر لان ذلك مستحق لغير تلك المنفعة قال
السبكي ونظيره إحداث منبر في مسجد لم يكن فيه فانه لا يجوز وكذا إحداث كرسي مصحف مؤبد ويقرأ

مفعول أبطل ش (قوله وقول الاذرعى وغيره) كذا شرح مر (قوله في المتن) وأنه إذا شرط في وقف المسجد
اختصاصه بطائفة الخ في فتاوى السيوطى المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه
والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغااز ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوى
من عنده والقياس جواز هو اقول الذى يترجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمر ووكبر
او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز
لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم
يطرقه خلاف البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم
الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعينين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بشرطه الواقف انتهى وتقدم في إحياء
الموات في شرح قوله ولو سبق رجل الى موضع من رباط مسبل اوقفه الى مدرسة الخ مانصه ولغير اهل المدرسة
ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان
هذا فيما إذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطى او هذا فيما إذا اعتيدو ذلك في غيرهم فليحذر
وعبارة العباب وان شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلاة فيه صح وكره واخصصها
فلا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كالموقف بالمدرسة والرباط بطائفة اه (قوله ويظهر جواز انتفاع الخ) اعتمد

(٣٣ - شروانى وابن قاسم سادس) قطعنا لعمود النفع هنا اليهم بخلافه ثم فان صلاتهم في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقبرة
كالمسجد فيجرى فيها خلافه (فرع) أطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيطل الوقف وعليه

وهو متجه ان ضيق على المصلين ولو في وقت راحة لا جاز وضده كحفر البثرو غرس الشجرة بل اولى لان النفع هنا على واجل وللرافعي كلام في ذلك بسطته مع الكلام عليه في شرح العباب (٢٥٨) في احكام المساجد ومربعضه في الغصب (ولو وقف على شخصين) كهذين (ثم الفقراء)

فيه كما يفعل بالجامع الازهر وغيره لا يصح وقفه لما تقدم من استحقاق تلك البقعة لغير هذه الجهة قال والعجب من قضاة يثبتون وقف ذلك شرعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا اه (قوله) وهو متجه ان ضيق على المصلين (الخ) ويعلم منه حرمة وضع الازيار والزوارق في المسجد الحرام على وجه الدوام قول المتن (ولو وقف على شخصين الخ) ولو وقف عليهما وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر اولا قارب الواقف وجهان او بينهما الاول وصححه الاذرعى ولورد احدهما او بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للاخر شرح مرأى والخطيب وفي فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه سم قول المتن (فالاصح المنصوص الخ) ومحل الخلاف ما لم يفصل ولا بان قال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للاخر بل الاقرب الى الواقف نهاية مغنى وشرح الروض اى ويكون كمنقطع الوسط ع ش (قوله) وبحت بعضهم فيمن شرط الخ) هو الشهاب الرملى فانه اقر بما ذكره جاز ما به جزم المذهب وليس في عبارته في الفتاوى ما يشعر بانه مبجوث وهو ما خوذ من المسئلة المنقولة في المغنى والنهاية عن السبكي فيما قال وقتت على كل منهما نصفه فتمله اه سيد عمر (قوله ان يصرف) اى الناظر (قوله) كمصرف منقطع الوسط) اى فيصرف الى فقير اقرب رحما الى الواقف (قوله قال) اى البعض (قوله) وهو بعيد) اى مقاله البعض ومر اتفان النهاية والمغنى وشرح الروض ما يوافق مقالة البعض (قوله يشهد) اى كل واحد من المدرك وكلام الاصحاب (قوله لعدم الفرق) اى بين التفصيل وعدمه (قوله الى الباقي) يعنى لا الى الاقرب الى الواقف كما يجتبه البعض فتقوله لا نه لم يجعل الخ لا يقوم به الرد على البعض فتأمل (قوله ثم ورثته) اى الولد (قوله) وهو واحد ورثته) الضمير المنفصل عائد على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الاقرب انه يدخل ش اه سم اى وقوله الاقرب لا شىء له بل حصته واما الضمير المتصل فعائد على الولد (قوله وبه) اى بما ذكره الماوردى والرويانى (قوله ويكون) اى الباقي (قوله بالسوية ان شرطها أو أطلق) اى لا يحسب إرثهم منه إلا أن يصرح به اه سيد عمر (قوله) وليس قياس المتن ذلك الخ) محل تأمل بل قد يقال انه من قياس الاولى لانه اذا صرف للثاني مع تعيين الاول فلان يصرف الى البقية مع عدم التعيين بالاولى فهو كما لو قال ابتداء وقتت على اولادى او ورثتى ثم الفقراء فانه لا ينتقل الى الفقراء ما بقى من الطبقة الاولى احدا اتفاقا غاية الامر ان المقتضى لا انتقال نصيبه في مسئلة المتن الموت وفي هذه عدم دخوله في عموم كلامه فكانه قال ثم على من عداى من ورثته نعم هذا القياس معارض

مر (قوله في المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء الخ) ولو وقف عليهما وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر اولا قارب الواقف وجهان او بينهما الاول وصححه الاذرعى ولورد احدهما او بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للاخر شرح مرأى وفي فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه سم قول المتن (قوله في المتن فمات احدهما الخ) قال في شرح الارشاد (١) حق ميت مالو بان احدهما ميتا ولم يشترط القبول او شرطناه وقبل احدهما دون الاخر وقال بعضهم لم ارها مسطورة وقياس الحكم المذكور في مسئلة الكتاب ان يكون كله للاخر وبه قال الخفاف وغيره اه وهذا كله يقتضى الاكتفاء بقبول احدهما وفيه نظر ظاهر كما لا يخفى بل قياس اشتراط قبول المعين انه لا بد من قبولهما وانه لو قبل احدهما دون الاخر بطل الوقف في نصيب الاخر فليحجر (قوله في المتن فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الاخر) قال في شرح الروض ومحل ذلك اذا لم يفصل فان فصل فقال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان ذكره السبكي اى فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل يحتمل انتقاله للاقرب للواقف او للفقراء وهو الاقرب ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب الاول اه (قوله) وهو واحد ورثته) الضمير المنفصل

مثلا) فمات احدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الاخر) لانه شرط في الانتقال للفقراء انقراضها جميعا ولم يوجد وإذا امتنع الصيرف اليهم بنصه تعين لمن ذكره قبلهم وبحت بعضهم فيمن شرط ان يصرف من ريع وقفه لثلاثة معينين قدر معينان ثم من بعدهم لاولادهم فمات احدهم ثم الثاني صرف فيهما لمصرف منقطع الوسط فلذات الثالث صرف معلوم كل لولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه اى المذكور في المتن اذا لم يفصل الواقف معلوم كل اه وهو بعيد اذ كلامهم والمدرك يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات الى الباقي من الثلاثة لانه لم يجعل للاولاد شيئا الا بعد فقد الثلاثة وذكر الماوردى والرويانى فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو احد ورثته انه لا شىء له بل حصته للفقراء والباقي لبقية الورثة وبه اقرى الغزالي ويكون بينهم بالسوية ان شرطها او أطلق واعترض صرف حصته للفقراء بان قياس المتن صرفها للبقية

أيضا وفي كليهما نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير أو حدث بالقياس فقره أنه يدخل فان قلت يفرق بأن المقصود ثم الجهة لا هنا قلت لا أثر لذلك وإنما الملاحظ (١) (قوله حق ميت لعله بقى مالو بان الخ اه)

ان المتكلم يدخل في عموم كلامه على خلاف فيه في الاصول لا ياتي هنا للقريفة (٢٥٩) و خرج بشخصين مالور تبهما كمل

زيد ثم عمر و ثم بكر ثم
الفقرات عمر و ثم زيد
صرف لبكر كما اعتمده
الزركشي لان الصرف اليهم
مشروط بانقرضه ولا
نظر لكونه رتبة بعد عمرو
وعمر و بموته أو لالم يستحق
شيئا ولو قال وقفت على
اولادى فاذا انقرضوا
وأولادهم فعلى الفقهاء كان
منقطع الوسط كما في الروضة
كاصلها لانه لم يشترط
لاولاد الاولاد شيئا وإنما
شرط انقرضهم لاستحقاق
غيرهم وادعاء ان هذا قريفة
على دخولهم ممنوع وبقرضه
هي قريفة ضعيفة وهي لا
يعمل بها هنا فان دفع تاييده
بان الانقطاع لا يقصد وإنما
هذا من الكتاب و بان
النظر الى مقاصد الواقفين
معتبر كما قاله القفال
(فروع) جهلت مقادير
معاليم وظائفه او مستحقه
اتبع ناظره عادة من تقدمه
وان لم يعرف لهم عادة
سوى بينهم إلا ان تطرد
العادة الغالبة بتفاوت بينهم
فيجتهد في التفاوت بينهم
بالنسبة اليها ولا يقدم
أرباب الشعائر منهم على
غيرهم هذا ان لم يكن الموقوف
في يد غير الناظر والاصدق
ذو اليد يمينه في قدر حصه
غيره كما يصرح به قولهم

بالقياس الذي أشار اليه الشارح ويبقى النظر في ترجيح أحدهما على الآخر وأما منع القياس على مسئلة المتن
فليس في محله فتأمل ان كنت من اهله اه سيد عمر اقول ورجحان قياس الشارح ظاهر بل ما هنا من
جزئيات ما مر إذ المدار فها مر على وصف عام شامل للواقف (قوله ان المتكلم الخ) خبر وإنما المحظ (قوله
لا ياتي الخ) اى ذلك الخلاف (هنا) اى في مسئلة الماوردى والرويانى (للقريفة) اى وإنما الخلاف عند
عدم القريفة وقد يقال فاقريفة الدخول هنا (قوله وخرج بشخصين) اى المذكورين على طريق التمثيل
فتملها أشخاص معينة (قوله رتبهما) الانسب لما بعد رتب (قوله صرف لبكر الخ) كما لو وقف على
ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء فمات ولد الولد ثم الولد يرجع إلى الفقراء ووافقته فتوى البغوى في مسئلة حاصلها
انه إذا مات واحد من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لحجبه بمن فوقه يشارك ولده
من بعده اى بمن هو في درجته عند استحقاقه نهاية ومعنى اى عند دخول وقت استحقاقه بموت الاعمام
وصيرورته هو واولاد الاعمام في درجة واحدة ع وش ورشيدى (قوله كما اعتمده الخ) وكذا اعتمده
النهاية والمعنى (قوله لان الصرف اليهم) أى الفقراء (قوله بانقرضه) اى بكر (قوله ولو قال) اى قوله
وادعاء الخ في النهاية والمعنى لا قوله كما في الروضة واصلها (قوله فاذا انقرضوا واولادهم) عبارة النهاية
والمعنى فاذا انقرض اولادهم اه (قوله واولادهم) فيه عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ولا
تاكيد (قوله ان هذا) اى شرط انقرضهم (قوله على دخولهم) اى اولاد الاولاد في الوقف كما اختاره ابن
ابى عصرون والاذرعى نهاية ومعنى (قوله تاييده) اى الدخول (قوله بان الانقطاع) اى الوسط (قوله
وإنما هذا) اى الانقطاع الذى في كتب الاوقاف (قوله كما قاله) اى كون النظر المذكور معتبرا (قوله
جهلت الخ) اى لو جهلت الخ (قوله او مستحقه) عطف على وظائفه ويحتمل على مقدار الخ وان لم
يساعده الخط وعلى هذا فقوله فان لم تعرف لهم عادة الخ تفريع على جهل المقادير وقوله الا ترى فان لم يعرف
مصرفه الخ تفريع على جهل المستحقين (قوله بالنسبة اليها) اى إلى العادة الغالبة (قوله ارباب الشعائر)
كالمدرسين والمؤذنين والائمة (قوله لو تنازعوا الخ) عبارة المعنى ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب
بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم هل سوى الواقف بينهم او فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم
الاولوية وان تنازعوا في شرطه ولا يثبت ولا حدهم يصدق بيمينه لا اعتداد دعواه باليد فان كان الواقف حيا
عمل بقوله بلايين او ميتا فوارثه فان لم يكن فناظره من جهة الواقف لا المنسوب من جهة الحاكم ولو وجد
الوارث والناظر فالناظر كما قال الاذرعى ولو وقف على قبيلة كالأطائيين اجزأ ثلاثة منهم ان قال وقفت على
اولادى وعلى جعفر وعقيل اشترط ثلاثة من كل منهم ويدخل في الوقف على الفقراء والغرباء وفقراء اهل البلد

عائد على من يمين وقف وكذا الضمير في قوله الا ترى انه يدخل ش (قوله ولا يقدم أرباب الشعائر منهم على
غيرهم) في فتاوى السيوطى مسئلة إذا عجز الواقف عن توفية جميع المستحقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ
اولا الجواب ينظر في هذا الوقف فان كان اصله من بيت المال كمدارس الديار المصرية وخوانقها روعى في
ذلك صفة الاحقية من بيت المال فان كان في ارباب الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن
ليس كذلك قدم الاولون على غيرهم كاعلماء وطلبة العلم وآل رسول الله ﷺ وإن كانوا كلهم بصفة
الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج والافقر فالافقر فان استروا كلهم في الحاجة قدم الآكد فالآكد
فيقدم المدرس او لاشتم المؤذن ثم الامام ثم المقيم وإن كان الوقف ليس ماخذه من بيت المال اتبع فيه شرط
الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم احد بل يقسم بين جميع اهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه
وما ذكره فيما إذا كان الوقف من بيت المال ما حاصله عدم الاعتداد بوقف اموال بيت المال بسط بعد ذلك
ما يوافق ومثل يصلح الدين بن ايوب والقلاونية لكن ذكر قبل ما يخالفه فانه سئل عن وقف صدر من صلاح
الدين بن ايوب بسط نقلا ومعنى ما حاصله الاعتداد به ولو زعمه وعدم جواز التعرض له وقوله في القسم الثاني

لو تنازعوا في شرطه ولا حدهم يصدق بيمينه فان لم يعرف مصرفه صرف لا قرباء الواقف

نظير ما مر من اقراره لاحق له في هذا الوقف فظهر شرط الواقف بخلافه فالصواب كما قاله التاج السبكي انه لا يؤخذ باقراره وقد يخفى شرط الواقف على العلماء فضلا عن العوام وسبقه لذلك والده في فتاويه فقال لا عبرة باقرار مخالف لشرط الواقف بل يجب اتباع شرطه نصا كان او ظاهرا ثم الاقرار ان كان لا احتمال له مع الشرط اصلا وجب الغاؤه لمخالفته الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يكذب به الشرع وإن كان له احتمال ما واخذناه به ولم يثبت حكمه في حق غيره بل يحمل الامر فيه اى الغير على شرط الواقف اه وافق غيره بانه يقبل اقراره في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويؤخذ منه ما اتي به البدر بن شعبة أن ذلك حيث لم يعلم المقر شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف والا واخذ باقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب البينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للمقر له الا ان يكون الواقف شرطه له بعد انتقاله من المقر وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الاقرار المبطل لحقه ما لم يحكم حاكم به للمقر له لما مر من صحة رجوع راد الوقف صريحا ما لم يحكم حاكم برده فكيف براده احتمالا (٢٦٠) ولو وقف ارضا على قراء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الواقف استحقوا

الزائد بنسبة انصابتهم كما اتي به بعضهم وايد به قول الماوردى لو وقف دارا على زيد وعمرو وعلى ان يزيد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسماها على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة أخماسها ولعمرو خمسها ونازعه البلقيني في السدس بان الذى يتجه انه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذى يتجه بطلان الوقف فيه لانه بالنسبة له منقطع الاول

تنبه حيث أجل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان اقرب إلى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولو للشرب وظاهر

اه (قوله نظير ما مر) أى في منقطع الآخر (قوله وأخذناه الخ) جواب وإن كان الخ وفي القاموس يقال اخذه بذنبه مؤاخذه ولا تغل واخذه اه وقال شارحه واخذه بالاول لغة البين وقرىء به في القرآن (قوله ويؤخذ منه) اى بما قاله التاج السبكي (قوله ان ذلك) بيان لما والاشارة إلى ما مر من عدم المؤاخذه بالاقرار (قوله في اختصاصه) اى المقر (قوله بالوقف) الباء داخلة على المقصور (قوله لتضمنه) اى الاقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على رد الخ (قوله ومع ذلك الخ) اى المؤاخذه (قوله وتقبل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا اه سم ولعل الفرق اقرب (قوله ولو وقف ارضا الخ) يظهر انه مصور بما إذا عين لكل شىء مقدر حتى لا يحتاج إلى قياسه على مسألة الماوردى وايضا فلو كانت وفقا عليهم من غير تقدير لكان استحقاقهم لما زاد في الربع واضحا لا غبار عليه اه سيد عمر (قوله فزادت) اى الغلة (عما كانت) اى الارض (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان قال وقتت نصفها على زيد وثلثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقتتها عليهما على أن يزيد النصف ولعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة اه سم (قوله وفيه نظر) اى في مقالة الماوردى ومقالة البلقيني (قوله فيه) اى السدس (قوله ونقل الماء) عطف على غير الخ (قوله ولو للشرب) اى ولو كان النقل له (قوله به) اى الاستصحاب المقلوب (قوله كل من الاولين) وهما العرف المطرد والاقرب إلى مقاصد الواقفين (قوله المسمين) بصيغة الجمع نعت للقراء وقياس علم التصريف اسقاط الياء الاولى (قوله وفيما مر) أى أول الفروع وفى باب الاحياء قبيل فصل المعدن الخ (قوله عليه) أى ما تقرر الخ (قوله انه ان عرف الخ) بيان للحاصل (قوله فالاكثر) الانسب فيها الاكثر (قوله وهو الخ) اى ما دلت عليه القرائن (قوله شرطه) اى تقديم ارباب الشعائر (قوله لاتباه) اى اسم ارباب شعائر (قوله ٢٦٠) اى ارباب الشعائر (قوله على نفع الوقف) اى الواقف (قوله وبمجرد قراءة الخ) الو او حالية (قوله كذلك) اى عاتدا بوضعها على نفع الوقف والمسلمين (قوله وان كثر) اى الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حرمة الخ (قوله ولا عرف له) اى للموقوف للفطر (قوله في المسجد) حال من فان لم يشترط تقدم أحدى أو جهل حاله كما هو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان

كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الآن فى شىء فيعمل به أى عملا بالاستصحاب المقلوب لأن الظاهر وجوده الصوم فى زمن الواقف وإنما يقرب العمل به حيث انتفى كل من الاولين وقد استفتيت عن قراءة الاجزاء المسمين بالصوفية هل يدخلون فى ارباب الشعائر إذا شرط تقديمهم فاجبت بحاصل ما تقرر هنا وفيما مر مع الزيادة عليه انه عرف مطرد فى زمن الواقف وقد علم به عملنا به عمل النظار فان اختلفت فالاكثر وإلا فبما دلت عليه القرائن وهو أنه ليس المراد بالشعائر هنا فى الآية من علامات الدين ثلثا يلزم عليه الغاء شرطه إذ تفسيرهم بذلك يدخل جميع ارباب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذى صرح به شرطه ثم وظائف تسمى ارباب شعائر ووظائف لاتباه فتعين ان المراد بهم هنا من تعود اعمالهم بوضعها على نفع الوقف او المسلمين وبمجرد قراءة فى جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدريس وطلب وناظر ومشد وجاب ووقع لبعضهم مخالفة فى بعض هذا الوجه ما قررته وببحث بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسخ فى ماء مطهرة المسجد وإن كثر وان ما وقف للفطر به فى رمضان وجهل مراد الواقف ولا عرف له يصرف لصوامه فى المسجد

ولو قبل الغروب ولو اغنياء وارقام ولا يجوز الخروج به منه وللناظر التفصيل والتخصيص اهـ والوجه انه لا يتقيد بمن في المسجد لان القصد حيازة فضل الافطار وهو لا يتقيد بمحل قال الفقهاء وتبعوه ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف ياخذ الناظر منه ليحمله على رده والحق به شرط ضمان فليس المراد منهم ما حقيقتهما وذكر في الجملة انه يجوز اخذ العوض (٢٦١) على النزول عن الوظائف نعم ان بان بطلان

النزول رجع بما دفعه وان كان قد ابرأ منه كما ائق به بعضهم قال لان البراء وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كما لو صالحه عن عشرة دراهم مؤجلة على خمسة حالة فالصالح باطل لانه ابرأ من الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الابرأ اهـ وفي قياسه نظر لان الصالح المذكور متضمن لاشتراط كون الابرأ في مقابلة الحلول فاذا اتق الحلول اتق الابرأ وفي مسئلتنا لم يقع شرط ذلك لاصريحا ولا ضمنا وانما وقع الابرأ مبتدأ مستقلا وذلك يقتضي التبرع وانه لا يقبل قوله قصده في مقابلة صحة النزول لانه لو سكت عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع والكلام في ابرأ بعد تلف المعطى والا فالابرأ من الاعيان باطل اتفاقا ولو مات ذو وظيفة فقرر الناظر اخر بان انه نزل عنها لآخر لم يقدح ذلك في التقرير كما ائق به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع عليه بذلك فكذلك لان مجرد النزول سبب ضعيف اذ لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر وائق

الصوام (قوله ولو قبل الغرب الخ) غاية ليصرف (قوله الخروج به منه) اي بذلك الموقوف من المسجد يعني الصرف لهم في خارج المسجد (قوله وهو) اي فضل الانظار (قوله ويجوز الخ) مقول قال (قوله كتاب وقف) بالتوصيف او الاضافة (قوله ياخذ) اي الرهن و(قوله منه) اي المستعير (قوله ليحمله) اي الرهن المستعير والجار متعلق بشرط رهن الخ (قوله منهما) اي الرهن والضامن (قوله قد ابرأ) اي الدافع الاخذ (منه) اي العوض (قوله وفي قياسه) اي وفتواه المبنى عليه كما يفيد اخر كلامه لكن القلب الى الفتوى اميل (قوله شرط ذلك) اي الابرأ عماد دفعه في مقابلة النزول (قوله وانه لا يقبل قوله الخ) قياس نظائره تقييده بالظاهر فيقبل باطنا فليراجع (قوله قصده) اي وقوع الابرأ (قوله لو سكت عنه) اي عن الابرأ (قوله المعطى) بفتح الطاء (قوله انه) اي صاحب الوظيفة (نزل) اي في حياته و(قوله لآخر) اي لغير ما قرره الناظر (قوله بذلك) اي بالنزول لآخر (قوله فكذلك) اي فالتقرير صحيح (قوله فقدم المقرر) اي على المنزل له (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) ائق بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا اذا وقف عليه بعد ما تم فيحمل على ما ذكره ربي مالو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف اولا لانه صدقة وهي محرمة عليه وفي النموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي مانصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقي وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده اهـ سم اقول ويعلم من ذلك انه يحرم على اهل بيته صلى الله عليه وسلم ان يندلرله معينا كما قاله ع ش وان خالفه بعض المتأخرين واطال في الرد عليه بتأليف مستقل بمجرد الفهم بدون نقل (قوله غاب الخ) يعني ولو غاب الخ وانما خصه بالذكور لكونه محل توهم (قوله والاولى) اي مسئلة الوقف او النذر له صلى الله عليه وسلم

﴿ فصل في احكام الوقف اللفظية ﴾ (قوله اللفظية) اي المتعلقة بلفظ الواقف عبارة ع ش اي التي هي مدلول اللفظ اهـ اي كالواو وثم قول المتن (يقضى التسوية) اي ثم ان زاد عليه ما تناسلوا كان للتعميم في جميع اولاد الاولاد والا كان منقطع الاخر بعد البطين الاولين كما ياتي اهـ ع ش قول المتن (بين الكل) هو جميع افراد الاولاد او اولادهم ذكورهم واناثهم اهـ معنى (قوله في الاعطاء) الى المتن

قال وقفت نصفها على زيد وثلاثها على عمر وبخلاف ما لو قال وقفتها عليهما على ان يزيد النصف والعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) ائق بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا اذا وقف عليه بعد ما تم فيحمل على ما ذكره ربي مالو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف اولا لانه صدقة وهي محرمة عليه وفي النموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي مانصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقي وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده اهـ قال صدقة التطوع كانت حراما عليه على الصحيح وعن ابي هريرة ان صدقة الاعيان كانت حراما عليه دون العامة كالمساجد ومياه الابار اهـ وبحثم في ذلك بانه كان يمكن دعوى الجواز لانه انما يستحق في الموقوف بعد تمام الوقف وبتمامه ينتقل الملك الى الله تعالى فانفعا بعد ذلك انتفاع بمملوك لله فلا ذل فيه وسياتي في الهبة عن السبكي ان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتملك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى

﴿ فصل في احكام الوقف اللفظية ﴾

بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم او النذر له بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط او على اهل بلد اعطى مقيم بها غاب عنها الحاجة غيبة لا تقطع نسبتها اليها عرفا اهـ والاولى تاتي في النذر بزيادة ﴿ فصل ﴾ في احكام الوقف اللفظية (قوله وقفت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين الكل) في الاعطاء وقدر المعطى لان الواو لمطلق الجمع وقول العبادى انها لا ترتب شاذ

وان نقله الماوردى عن اكثر الاصحاب وبفرض ثبوته قيل محله في او لمجرد العطف اما الواردة للتشريك كما في انما الصدقات للفقراء والمساكين فلا خلاف انها ليست للترتيب اه (٢٦٢) وادخال ال على كل اجازة جمع (وكذا) هي للتسوية (لوزاد) على ما ذكر (ماتاسلوا)

في النهاية الا قوله قبل وكذا في المعنى الا قوله وبفرض الى وادخال الخ (قوله وان نقله) اي كون الو او للترتيب (قوله قيل محله) اي الخلاف (قوله في و او لمجرد العطف الخ) يتأمل المراد بمجرد العطف والتشريك الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الو او للتشريك دائما ومع انها للتشريك في على اولادى واولاد او لادى اسم وقد يقال المراد بمجرد العطف مطلق الجمع الصادق على المعية والترتيب والتشريك المعية (قوله ليست للترتيب) اي بل هي للتسوية وما هنا منه اه ع ش (قوله اجازة جمع) عبارة المعنى جائز عند الاخفش والفارسي ومنعه الجمهور نظرا الى ان اضافة كل معنوية فلا يجامعها ال اه (قوله هي للتسوية) اي قوله وقفت الخ والثاني يتاويل الصيغة قول المتن (ماتاسلوا) اي اولاد الاولاد وكأنه قال عليهم وعلى اعقابهم ماتاسلوا اه معنى (قوله اوزاد بطنا بعد بطن) او نسلا بعد نسل نهاية ومعنى (قوله لان بعد الخ) الى قوله لما مر في المعنى الا قوله وللإستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد الى عتل (قوله لان بعد تاتي بمعنى الخ) عبارة النهاية والمعنى لاقتضائه التشريك لا تلمزيد التعميم وهذا ما صححه في الروضة تبعاً للبعث وهو المعتمد ومثله ماتاسلوا بطنا بعد بطن اي بالجمع بينهما خلافاً للسبكي وقيل المزيد فيه بطنا بعد بطن للترتيب اه (قوله وللإستمرار) عطف على بمعنى مع ش اه سم (قوله فهو) اي قوله بطنا بعد بطن (قوله واعترض بان الجمهور الخ) عبارة المعنى وذهب الجمهور الى ان قوله بطنا بعد بطن للترتيب كقوله الاعلى فالاعلى اه قال السيد عمر اقول لعل الاقرب ان محل الخلاف حال الاطلاق اما اذا قال الواقف اردت الترتيب او الإستمرار فيقطع في الاول بالترتيب وفي الثاني بالتسوية فليتأمل اه وهذا وجهه يأتي في شرح ولا يدخل اولاد الاولاد في الوقف الخ ما يؤيده تأييداً ظاهراً (قوله على انها) اي صيغة بطنا بعد بطن (قوله بينه) اي قوله بطنا بعد بطن (قوله ورد الخ) اي ما قاله الاسنوي من ان بعد اصرح من ثم والفاء في الترتيب اه معنى (قوله والا) اي وان لم يقيد بقيد انزال لم يصح المعنى لان كل كلام الله الخ وفيه ان المقرر في علم الكلام ان القديم انما هو الكلام النفسى لا اللفظي (قوله وعلى الاول) اي ان قوله بطنا بعد بطن للتعميم والتسوية ثم قوله هذا الى المتن في النهاية (قوله ان طلبة بعد) اي بعد طلبة بمحذف المضاف اليه ونيته وبقاء المضاف بحاله لعطف العامل في مثل المحذوف على المضاف (قوله يقع به واحدة) اي ولا تقع الثانية ولو كانت بعد بمعنى مع وقع طلقان كالمثال طلبة معها طلبة اه معنى (قوله ليس صريحاً في الترتيب) بل انما القصد به ادخال سائر البطون حتى لا يصير الوقف منقطع الاخر اه معنى (قوله وبهذا) اي بعدم صراحة البعدية في الترتيب (فارقت) اي البعدية (قوله لانه) اي الاعلى فالاعلى قول المتن (قوله ولو قال على اولادى ثم اولاد او لادى الخ) ولو جاء بثم للبطن الثاني والواو فيما بعده

(قوله قيل محله في و او لمجرد العطف اما الواردة للتشريك الخ) يتأمل المراد بمجرد العطف والتشريك الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الو او للتشريك دائماً ومع انها للتشريك في على اولادى واولاد او لادى (قوله وللإستمرار) عطف على بمعنى مع ش (قوله ما هو صريح في التسوية) قد يمنع الصراحة وقد يرد المنع بانه لو كان صريحاً في التسوية لكان فيه مع قوله الاعلى فالاعلى او الاول فالاول تناف ولا يحسب الظاهر وقد يجاب بانه صريح في التسوية والصريح يقبل الصرف فان وجد بعده صريح في الترتيب صرفه عن التسوية كما في الاعلى فالاعلى والا كما في بطنا بعد بطن فلا فان قلت لم صرف الاول بالثاني دون العكس قلت لان قاعدة الكلام ان يؤثر اخره في اوله دون العكس فليتأمل (قوله في المتن ولو قال على اولادى ثم اولاد او لادى ثم اولادهم الخ) قال في الروض وشرحه فان جاء بثم للبطن الثاني والواو فيما بعده من البطون كان قال وقفت على اولادى ثم اولاد او لادى واولاد او لادى او لادى ثم اولادهم الخ فان جاء بثم فالترتيب له دونهم عملاً بثم فيه وبالواو فيهم وان عكس بان جاء بالواو في البطن الثاني وبثم فيما بعده

اذ لا تخصيص فيه (او) زاد (بطنا بعد بطن) لان بعد تاتي بمعنى مع كافي والارض بعد ذلك دحاها اي مع ذلك على قول وللإستمرار وعدم الانقطاع حتى لا يصير منقطع الاخر فهو كقوله ماتاسلوا واعترض بان الجمهور على انها للترتيب لان صيغة بعد موضوعه لتأخير الثاني عن الاول وهذا هو معنى الترتيب واي فرق بينه وبين الاعلى فالاعلى زاد الاسنوي ان لفظ بعد اصرح في الترتيب من ثم والفاء ورد بانه خطأ مخالف لنص ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر اي قبل القران انزالا ولافكلام كلام الله تعالى قديم لا تقدم فيه ولا تاخر وتصر عتل بعد ذلك زعيم اي هو مع ما ذكرنا من اوصافه القبيحة زعيم ولكلام العرب لاستعمالهم بعد بمعنى مع وعلى الاول ففارق ما هنا ما ياتي في الطلاق ان طلبة بعد او بعدها طلبة او قبل او قبلها طلبة تقع به واحدة في غير موطوءة وثنان متعاقبتان في موطوءة بان ما هنا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية وتعقيه بالبعدية ليس صريحاً في الترتيب لما مر انها تاتي للإستمرار وعدم

الانقطاع واما ثم فليس قبلها ما يفيد تسوية فعمل بما هو المتبادر من بعده وبهذا فارقت الاعلى فالاعلى لانه صريح في الترتيب (ولو قال) وقفته (على اه لادى ثم اولاد او لادى ثم اولادهم ماتاسلوا) قال وقفته (على اولادى واولاد او لادى الاعلى فالاعلى

(او) الاقرب فالاقرب او (الاول فالاول) بالجر كما خطه بدلا مما قبله (فهو للترتيب) لدلالة ثم عليه (٢٦٣) على الاصح وما ورد من الخاف

ذلك مؤول كقوله تعالى
ثم جعل منها زوجها اذ هو
عطف على انشاها المقدر
صفة لنفس وقوله ثم سواء اذ
هو عطف على الجملة الاولى
لا الثانية وقوله ثم اهتدى
اذعناه دام على الهداية
والجواب بان ثم فيها الترتيب
الاخبار لا الترتيب الحكم
فيه نظر ولتصريحه به في
الثانية وعمل به فيما لم يذكره
في الاولى لان ما تناسلوا
يقتضى التعميم بالصفة
المتقدمة وهي ان لا يصرف
لبطن وهناك احد من بطن
اقرب منه وظاهر كلامه
كالروضه واصلها ان ما تناسلوا
قيد في الاولى فقط وله وجه
لكن الذي صرح به جمع
انه قيد في الثانية ايضا فان
حذفه من احدهما اقتضى
الترتيب بين البطنين
المذكورين فقط ويكون
يعلم هنا منقطع الاخر
حيث لم يذكر مصرفا اخر
وبحث السبكي انه لو وقف
على ولده ثم ولد اخيه ثم ولد
ولد بنته فمات ولده ولا ولد
لاخيه ثم حدث لاخيه ولد
استحق (فرع) اختلاف
البطن الاول والثاني مثلا
في انه وقف ترتيب او
تشريك او في المقادير

من البطون كان قال وقت على اولادى ثم اولاد اولادى واولاد اولادى قال وقت على اولادى واولاد
فيه واولاد وفيهم وان عكس بان جاء بالو او فى البطن الثانى وبنم فيما بعده كان قال وقت على اولادى واولاد
اولادى ثم اولاد اولاد اولادى انعكس الحكم اى كان الترتيب لهم دونه اه معنى وفى سم بعد ذلك
عن الروض مع شرحه ما حصله ان اولاد اولاد اولاد اولادى كان الترتيب لهم دونه اه معنى وفى سم بعد ذلك
المسئلة الاولى كما يدل عليه كلام الروضة اه (او الاقرب) الى قوله ويدخل فيهم فى النهاية الا قوله وما ورد الى
ولتصريحه وقوله وله وجه (قوله بالجراخ) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل
هذا سبب ضبط المصنف له بالجراخ ع (قوله بدلاخ) او على اضمار فعل اى وقفته على الاول فالاول اه
معنى (قوله) يخالف ذلك اى دلالة ثم على الترتيب (قوله ثم سواها) كذا فى عدة نسخ مصححة ولعله سبق
قلم فالاية ثم سواها (قوله والجواب) اى عن الاشكال بالاقتوال الثلاثة المذكورة (قوله ولتصريحه) اى
الواقف عطف على دلالة ثم الخ (قوله به) اى الترتيب (قوله فى الثانية) اى فى مسئلة الو او بصورها الثلاث
(قوله وعمل) الى قوله وبحت السبكي فى المغنى الا قوله وله وجه (قوله وعمل به الخ) هذا تصريح باعتبار
الترتيب فيمن بعد البطون الثلاثة المذكورة ايضا اه سم (قوله وعمل به) اى بالترتيب (فيما لم يذكره)
اى فيمن بعد البطن الثالث من البطون الداخلة فى قوله ما تناسلوا من غير ذكرها صراحة و (قوله فى
الاولى) اى فى مسئلة ثم و (قوله لان ما تناسلوا) اى ان هذا القول (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم و (قوله
وهى) اى الصفة ش اه سم (قوله وظاهر كلامه الخ) عبارة المغنى والاسنى لوجه لتخصيص ما تناسلوا
بالاولى مع انه لا حاجة اليه فيها بل ان ذكره فيها وفى البقية لم يكن الوقف والترتيب خاصين بالطبقتين الاولتين
والاختصاصهما كما صرح به القاضى وغيره ويكون بعدهما منقطع الاخر اه (قوله وله وجه الخ) عبارة النهاية
والاوجه كما صرح به جمع الخ (قوله فان) بسكون النون (حذفه) اى قيد ما تناسلوا (قوله بين البطنين الخ)
المذكور فى الاول ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضمير التثنية فى قوله من احدهما صورتى الثانية فليتامل
اه سم ويحتمل بل هو الاقرب ان الشارح سرى اليه هذا التعبير من شرح الروض والمنهج ومتنهما اقتصر اى
المستلئين على ذكر البطنين فقط (قوله ثم حدث لاخيه ولد استحق) والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد
ولد بنته والفرق بينه وبين ماسياق فيما لو وقف على اولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ولد ثم حدث له
ولد حيث يشار كذا انه ثم لم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ولد لحملنا اللفظ على ما يشمله كسياق اظهور ارادة
الواقف له فصار فى رتبة الولد واما هنا فاما اعطينا ولد ولد البنت نجر فقد ان الاخ على انه عطف هنا بنم
المقتضية للترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ ع ش التشرىك اخذ اعم اى اى اه رشيدى وقوله حيث

يشاركه اى عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله حلفوا الخ) اى ان لم يكن فى يد بعضهم لما ياتى من ان القول قوله فلا معنى لتحليف غيره ثم ما ذكره الشارح يؤخذ منه جواب حادثة وهي ان جماعة ادعوا ان اباهم مثلاً وقف وقفه هذا على اولاد الظهور فقط و اقاموا بذلك بينة ثم بعد مدة اقام غيرهم بينة بانه وقفه على اولاد الظهور والبطون معا ولم تسندوا واحدة من البينتين الوقف لتاريخ وهو انهم محلفون ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده وينبغى ان تصديق ذى اليد محله اذا لم تكن يده مستندة الى البينة التى اقامها ومنه ايضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا فى محلات مدة طويلة ثم وقفها و اقام عليها ناظرا فتصرف الناظر فيها بقية حياة الواقف و بعد موته ايضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك هو قوف على مسجد كذا وهو انهم ان اقاموا بذلك بينة شرعية و بينت انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الواقف الثانى يده عليه قدموا او الا فالقول قول الناظر بمقتضى وضع يده وتصرفه فى الوقف المترتب على يد الواقف وتصرفه اه عش (قوله وكذا الناظر) اى ولو امرأة اه عش (قوله ان كان فى يده) اى وان لم يكن من الموقوف عليهم كما هو مقتضى صنيعه والا فلا فائدة له اه سيد عمر و كتب عش عليه ايضا مانصه المتبادر من هذه العبارة ان القول قوله يمينه وهو مشكل فان الشخص لا يثبت لغيره حقا يمينه وهو هنا يثبت يمينه حقا لاهل الوقف وان كان منهم فالاقرب انه يصدق بلا يمين اه ومر عن المغنى قبل الفصل ما هو كالصريح فيما استقر به (قوله على مصاريق ثم الفقراء) اى كان وقف ما صرف من ريعه مقدار كذا للقراء او نحوهم وما فضل عنهم للفقراء فاذا اتفق ان المصاريق كانت نصف الربع مثلا وكان ما فضل عن العماراة النصف فاقل دفع للمصاريق ولا يقال ان المصاريق قبل العماراة كانت لا تستغرق الا النصف فليس لها الان نصف ما فضل اه رشيدى (قوله فعمر) اى بما حصل من غلته ولم يدفع فى مدة العماراة ما بقى بالمصاريق التى عنها اه عش (قوله لتلك المصاريق) لعل اللام بمعنى من البيانية عبارة النهاية لمن تجمله تلك المصاريق اه وهى ظاهرة (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) لو عتقوا ينبغى الاستحقاق من حين العتق وفارق عدم دخول الارقاء هنا عما مر من انه لو اطلق الوقف على عبد كان على سيده بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحتمل هنا غيرهم و اصل حمل التصرف على الصحة و اذا لم يخصهم وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى اسادات الوقف تملك فاختص بمن يملك بقى ما لو لم يكن له اولاد الارقاء اه سم ويظهر ان الوقف حينئذ باطل لانه منقطع الاول و يأتى عن عش عند قول الشارح ولا يدخل الحمل الخ ما يؤيده (قوله اوبنائى) اولم منع الجمع والحلومعا كما يعلم مما ياتى انفاعن المغنى والاسنى والنهاية (قوله لكن يظهر الخ)

ولا بينة لحفوا ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده و افاقى البلقينى فيمن وقف على مصاريق ثم الفقراء واحتاج الوقف لعماراة فعمر و بقيت فضلا بانها تصرف لما تجمد لتلك المصاريق لان الواقف قدما على الفقراء (ولا يدخل) الارقاء من الاولاد فى الوقف على الاولاد لانهم لا يملكون ويدخل فيهم الخشى بخلاف ما لوقال بنى اوبنائى لكن يظهر انه يوقف

معه وسياق نظير ذلك (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) هلا دخلوا وكان الوقف على ساداتهم كالمخصص فقال وقتت على اولادى الارقاء او ذكرهم باسمائهم فان الظاهر انه يصح ويكون وقفا على ساداتهم اخذاما تقدم انه لو اطلق الوقف على عبد كان وقفا على سيده ويجاب بالفرق بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحمل هنا غيرهم و الاصح حمل التصرف على الصحة و اذا لم يخص وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى السادات والوقف تملك فاختص بمن يملك بقى ما لو لم يكن له اولاد الارقاء (قوله ولا يدخل الارقاء) لو عتقوا ينبغى الاستحقاق من حين العتق (قوله لكن يظهر انه يوقف نصيبه) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه لا يوقف شىء لانه انما يوقف عند تحقق اصل الاستحقاق و اصل الاستحقاق هنا مشكوك فيه واحتج بمسئلة النكاح المذكورة فى شرح الروض عن الاسنوى الجزم بانه يوقف نصيبه الى البيان ونقله عن تصریح ابن المسلم و عليه فلو لم يكن حال الوقف الاولاد خشى فقياس و وقف نصيبه ان يوقف امر الوقف الى البيان وقف تبين فان بان من نوع الموقوف عليه تيننا صحة الوقف والا فلا و اما ما اعتمد شيخنا الرملى فقيه نظر لانه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل بما لا وجه له فليتأمل (قوله لكن يظهر انه يوقف الخ) قد يؤيد

وفاقا للمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة الأولين ﴿ تنبيه ﴾ يدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات لكنه إنما يعطى المتيقن فيما إذا فوَّض بين البنين والبنات ويوقف الباقي إلى البيان ولا يدخل في الوقف على أحدهما لاحتمال أنه من الصنف الآخر وظاهر هذا كما قال الاسنوى أن المال يصرف إلى من عينه من البنين أو البنات وليس مرادنا لم نتيقن استحقاقهم لنصيب الخنثى بل يوقف نصيبه إلى البيان كما في الميراث كما صرح به ابن المسلم اه زاد النهاية ومروده الوالد رحمه الله تعالى بأن كلام الشيخين هو المستقيم لأن سبب الاستحقاق مشكوك فيه وفيمن عداه موجود وشككنا في مزاحمة الخنثى والأصل عدمه فاشبهه ما لو أسلم على ثمان كتابات فأسلم منهن أربع ومات قبل الاختيار فإن الأصح المنصوص أنه لا يوقف شيء للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لأن استحقاق الزوجات غير معلوم اه قال سم وافرعه ش قوله لكن يظهر أنه يوقف نصيبه الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه لا يوقف شيء وفي شرح الروض عن الاسنوى الجزم بأنه يوقف نصيبه إلى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فلم يكن حال الوقف الا ولد خنثى فقياس وقف نصيبه ان يوقف امر الوقف إلى البيان وقف تبين فان بان من نوع الموقوف عليه تينا صحة الوقف وإلا فلا واما على ما اعتمد شيخنا الرملي ففيه نظر لأنه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق البطل بما لا وجه له فليتام اه (قوله المتيقن له) لا حاجة اليه هنا وإنما يحتاج اليه فيما لو وقف على البنين والبنات كما علم مما مر انفا عن المغنى وغيره (قوله يفرق بان التبين الخ) يؤيد هذا الفرق ما ساق للشراح م فيما لو ماتت الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجتيه احدا كما طالق واحداهما كتابية أو وثنية من أنه يطالب بالبيان أو التعيين لأجل الارث بخلاف ما لو مات الزوج وإحداهما كتابية أو وثنية حيث لا يوقف للسلمة شيء من إمكان أنها ليست المطلقة للياس من البيان فيما لو مات الزوج دون ما لو ماتت اه ع ش (قوله فان التبين ممكن) يؤخذ منه ان محله في خنثى يرجى اتضاحه وهو من له آلتان لا من لا يرجى كمن له ثقبه كثقبه الطائر اه سيد عمر (قوله والكفار) إلى قول المتن ويدخل في النهاية إلا قوله وحده إلى وبحت الأذرعى (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش اه سم (قوله ولو حريين) ظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا ضمنى تبى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حريين وصحته فيما تقدم إذا كان ضمنيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربي وينبغي صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حريين لأن المقصود الجهة أى جهة الاولاد وقد يحدث له اولاد غير حريين سم على حج اه ع ش (قوله وقف دخوله على اسلامه) انظر هل المراد ان المتوقف على الاسلام نفس دخوله في الوقف حتى لا يستحق فيما مضى في زمن رده أو المتوقف عليه تبين الدخول من حين الوقف ويؤخذ مما يأتى في ولد اللعان ان المراد الثاني فلا يرجع اه رشيدى (قوله والنوعان) الى قول المتن ويدخل في المغنى الا قوله وكذا الى وكانهم وقوله ولو سلمنا الى اما اذا وقوله أى وحده وقوله قرينة الجمع إلى ولا يدخل (قوله والنوعان موجودان) سيد كر محترزه بقوله اما إذا لم يكن الخ (قوله لانه لا يسمى الخ) أى ولد الولد (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو

الوقف ما يأتى أنه لو استلحق أى حتى من الربع الحاصل قبل استلحاقه كما سذكره عن شرح الروض وقد يمنع هذا التأييد وإنما كان يؤيد ولو وقفنا للمغنى قبل استلحاقه وإنما نظيره هنا انه إذا اتضح من نوع الموقوف عليه استحقاق حتى من الحاصل قبل الاتضاح وقد يلتزم ذلك على اعتماد شيخنا (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش (قوله ولو حريين الخ) كذا شرح م و ظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا ضمنى تبى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حريين وصحته فيما تقدم على الحربي إذا كان ضمنيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربي وقد يقال ينبغي صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حريين لأن المقصود الجهة أى جهة الاولاد وقد يحدث له اولاد غير حريين (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو ولده) أى وصحة النفي من علامات الحجاز

نصيبه المتيقن له لو اتضح فان قلت قياس ما يأتى قبيل خيار النكاح في ثمان كتابات أسلم منهن أربع لاشيء للسلمات لاحتمال أن الكتابات هن الزوجات أنه لا يوقف له شيء هنا قلت يفرق بان التبين ثم تعذر بموته فلم يمكن الوقف حينئذ لذلك بخلافه هنا فان التبين ممكن فوجب الوقف اليه والكفار ولو حريين كما هو ظاهر نعم المرتد ينبغي وقف دخوله على اسلامه ولا (أولاد الاولاد) الذكور والاناث (في الوقف على الاولاد) والنوعان موجودان (في الاصح) لانه لا يسمى ولدا حقيقة ولهذا صح أن يقال ماهو ولده بل ولد ولده

وكذا أولاد أولاد أولاد في أولاد الأولاد (٢٦٦) وكانهم إنما يحملوا اللفظ على مجازة أيضا لأن شرطه إرادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن

(الخ) أى وصحة النفي من علامات المجاز اه سم (قوله وكذا أولاد الخ) أى لا تدخل أولاد أولاد أولاد في الوقف على أولاد الأولاد (قوله وكانهم الخ) عبارة المغنى فان قيل كان ينبغي ترجيح هذا الى مقابل الأصح القائل بالدخول على قاعدة الشافعى في حمل اللفظ على حقيقة ومجازه اجيب بان شرطه على قاعدته إرادة المتكلم له والكلام هنا عند الاطلاق اه (قوله ايضا) أى كالحقيقة (قوله لأن شرطه) أى الحمل (قوله له) للمجاز (قوله ومن ثم لم يعلت) أى كان لم يكن له ولد أو كان ونصب قرينة على دخولهم كقولهم رفقا بأولاد أولادى أو بفلان وفلان مثلاً وهما من أولاد الأولاد بقى ما لو قال وقتت على آبائى وأمهاق هل تدخل الأجداد فى الأول والجدات فى الثانى أم لا فيه نظر والأقرب الأول ويفارق عن الأولاد إذ لم يكن له إلا ولد وولد وولد حيث لا يدخل فيها ولد الولدان الأولاد يتعدون بخلاف الآباء والأمهات فانه لا يكون للإنسان إلا أب وأم فالعبر بصيغة الجمع دليل على دخول الأجداد والجدات فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملا فى حقيقة مجازة اه ع ش (قوله أجه دخولهم الخ) عبارة النهاية قالوا وجه دخولهم كقطع به ابن خيران اه وعبارة المغنى ومحل أى الخلاف عند الاطلاق فلو أراد جميعهم دخل أولاد الأولاد قطعاً أو قال وقتت على أولادى لصلى لم يدخلوا قطعاً اه (قوله لا عبرة بارادته) أى لا يتوقف الحمل على ارادته سم وع ش (قوله مرجع) أى لعدم الدخول (قوله عند ارادتهم) أى بان دلت قرينة على ارادتهم اه سم (قوله) فيحمل عليه قطعاً الخ (بقى ما لو كان له أولاد أولاد أو أولاد أولاد أو أولاد مثلاً فهل يحمل على الجميع اشمول المجاز الذى دلت القرينة على ارادته للجميع أو يختص بأولاد الأولاد لانه أقرب الى الحقيقة فيه نظر سم على حج أقول والأقرب حملة على الجميع اه ع ش (قوله نعم ان حدث له ولد الخ) لو قال وقتت على أولادى ثم أولاد أولادى وانقرضت أولاده صرف لأولاد أولادهم فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا يشاركهم أولاد الأولاد لان آتيانه ثم يقتضى انه لا يصرف لأولاد الأولاد مع فقد الأولاد اه ع ش (قوله أى وحده) قد يقال ان الوقف يصير حينئذ منقطع الأول (قوله اليهم) الأولى الافراد (وقد وجدت) فيه ان الاسم ولو جامدا حقيقة فى الحال (قوله وبحت بعضهم انهم يشتركان) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) والأوجه الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله وقرينة الجمع تحتل الخ) قضيته انه لو قال على أولادى الموجودين دخل ولد الولد وهو ظاهر اه رشيدى (قوله الا ان يستلحقه) فيستحق حينئذ من الربع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة النفي كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله قريبهم الى قوله خلافاً الخ) فى النهاية والمغنى الا قوله او هو هاشمى الى لانهم لا ينسبون (قوله وبعيدهم) أى فى غير الأخيرة اه نهاية أى فى غير الوقف على أولاد الأولاد وقد افاده الشارح ايضا بقوله السابق آنفاً وكذا أولاد الخ (قوله الرجل) سيد كرمي حترزه (قوله أو وهو الخ) عطف على حال محذوفة من الرجل و (قوله الهاشمية) عطف على قول الماتن على من ينسب الخ الا ان يقول الرجل بعدما ذكره طلقاً على من ينسب الخ أو وهو الخ الهاشمية (قوله مثلاً) الأولى تأخيرها عن الهاشمية أى أو علوى العلوية (قوله أولاد بناته الخ) أى والحال ان أولاد بنات الهاشمى ليسوا هاشمية (قوله فلا يدخلون الخ) أى أولاد البنات فى الوقف على واحد من هذه الاربعة (حينئذ) أى حين ان يقول الرجل على من ينسب الخ (قوله لانهم) أى أولاد بنات

ثم لو علقت اتجه دخولهم ولو سلمنا انه لا عبرة بارادته فهنا مرجح وهو قرينة الولد المراجعة فى الاوقاف غالباً فرجحته وبه فارق ما يأتى فى الوقف على المولى ثم رايت ابن خيران قطع بدخولهم عند ارادتهم أما اذا لم يكن حال الوقف على الولد الا ولد الولد فيحمل عليه قطعاً صوابه عن الالغاء نعم ان حدث له ولد صرف اليه أى وحده على الأوجه لان الصرف اليهم انما كان لتعذر الحقيقة وقد وجدت وبحت بعضهم انها يشتركان بعيدو بحث الأذرعى انه لو قال على أولادى وليس له الأولاد وولد الولد انه يدخل لقرينة الجمع وفيه نظر والأوجه ما يصرح به إطلاقهم انه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتمل انها لشمول من يحدث له من الأولاد ولا يدخل فى الولد المنفى بلعان الا ان يستلحقه (وتدخل أولاد البنات) قريبهم وبعيدهم (فى الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الأولاد) لصدق كل من هذه الاربعة بهم (الا ان يقول) الرجل (على من ينسب الى منهم) او هو هاشمى مثلاً الهاشمية وأولاد بناته ليسوا كذلك فلا يدخلون حينئذ لانهم

(قوله ولو سلمنا أنه لا عبرة بارادته) أى لا يتوقف الحمل على ارادته (قوله عند ارادتهم) أى بان دلت قرينة على ارادتهم (قوله فيحمل عليه قطعاً) بقى ما لو كان له أولاد أولاد أو أولاد أولاد أو أولاد مثلاً فهل يحمل على الجميع لشمول المجاز الذى دلت القرينة على ارادته للجميع أو يختص بأولاد الأولاد لانه أقرب الى الحقيقة فيه نظر (قوله وبحت بعضهم الخ) هذا البحث هو الظاهر فى شرح الروض واعتمده مر (قوله والأوجه الخ) اعتمده مر (قوله الا ان يستلحقه) قال فى شرح الروض والظاهر انه يستحق من الربع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة النفي اه (قوله الرجل) يأتى محترزه (قوله

حينئذ لا ينسبون اليه بل الى آبائهم وقوله ^{صلى الله عليه وسلم} فى الحسن رضى الله عنه ان ابنى هذا سيد من خصائصه اما المرأة فقوله الرجل

ذلك لا يمنع دخول اولاد البنات لان الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز اذ هو محمول على الانتساب للغوى لا الشرعى وبه يعلم ان هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا مشاركة بين الام والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف لانه لا يسمى ولدا وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف فانه يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه ونوازيد لا يشمل بناته بخلاف بنى تيم لانه اسم للقبيلة وذكر ابي الآل في الوصية كلاما لا يعجبنيته هنا (فائدة) يقع في كتب الاوقاف (٢٦٧) ومن مات انتقل نصيبه الى من

في درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تاسيس لا تأكيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز ايضا بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من اهل الوقف كاف في افادة هذا فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وانه مجرد التاكيد والتاسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها ايضا لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في انه هل يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا القرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي ان ينقل اجماع الائمة الاربعة عليه او يختص بالحقيق لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرون ايضا ويؤيد الاول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه واللغة ان ذا الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى

الرجل (قوله ذلك) اى على من ينسب الخ (قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلاما من اولادها ينسب اليها بالمعنى اللغوى فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اه رشيدى اى حتى يحتراز بذلك عنه (قوله اذ هو) اى الانتساب الى المرأة هنا وكذا الاشارة بقوله ان هذا الخ (قوله وبه علم) اى بذلك الحمل (قوله ولا يدخل الحمل الخ) اى في الوقف على اولاد الاولاد كدال عليه تعليله وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كاصرح به في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الاحمل كان كانت نسوته الاربع حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل سم على حجج اقول وفي حمل الولد على الحمل اذ لم يكن الاحمل نظرا لا يخفى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعا لغيره فالتقياس انه منقطع الاول اه عش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله بقوله ولا يدخل الخ اى قبل انفصاله اه سم (قوله ونوازيد لا يشمل بناته) ظاهره لو لم يكن لزيد حال الوقف إلا بنات لكن قياس ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقف على الولد إلا ولد الولد من الحمل عليه حمل بنى زيد حينئذ على بناته فليراجع (قوله فائدة) خلاصة هذه الفاتمة الى قوله ويقع في فتاوى الرملى اه سيد عمر (قوله يقع) الى قوله ويقع في النهاية (قوله تاسيس) اى مفيد لما يفده قوله من اهل الوقف اه عش (قوله حال موت من الخ) متعلق بالاتصاف (قوله لان قوله من اهل الوقف كاف الخ) افهم انه لو لم يذكر المستحقين بان اقتصر على ما قبله انتقل نصيب الميت لمن في درجته وان كان محجوبا بمن فوقه اه عش ويعلم تصويره عما ياتي آتفا بقول الشارح افيتت في موقوف على محمد الخ (قوله فيلزم عليه) اى ذلك الحمل (قوله وانه لمجرد الخ) عطف تفسير على الغاء الخ (قوله والتاسيس خير الخ) مبتدأ وخبر و (قوله به) اى التاسيس (قوله ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) اى في كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) قديم لقوله يحمل على ما يعم الخ (قوله في ذلك) اى الحمل (قوله وهو الخ) اى الاختصاص بالحقيق (قوله ويؤيد الاول) اى الحمل على ما يعم الخ (قوله قال) اى السبكي (قوله وعلى هذا افيتت) اى على الاول لكن قوله وبينت في الفتاوى الخ مشعر ان هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتأمل اه سيد عمر (قوله ثم بنتيه وعتيقه) الضمير ان عائداً على محمد (قوله منهما) اى من البنتين وكذا ضمير احدهما وضمير مرتبتهما (قوله بان الخ) متعلق بافتيت و (قوله لها) اى للبنت الباقية (قوله ويؤيده) اى ذلك الافتاء (قوله ذلك الخلاف) اى المار بقوله هل يحمل على ما يعم الخ او يختص الخ (قوله ما لم يصدر من الاوقاف الخ) انظره مع قوله

ولا يدخل الحمل) اى في الوقف على اولاد الاولاد كدال عليه تعليله وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كاصرح به في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الاحمل كان كانت نسوته الاربع حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل وقوله وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل اى قبل انفصاله (قوله فيحمل على وضعه الخ) اى بذلك شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله ما لم يصدر من الاوقاف ما يدل الخ) انظر مع قوله السابق مجاز القرينة وقوله والقرائن في ذلك

موقفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذ الموقوف على انقراض غيره انما هو اخذه لادخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا افيتت في موقوف على محمد ثم بنتيه وعتيقه فلان على ان من توفيت منهما حصتها للآخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده ان الواقف لما جعل العتيق في مرتبتهما خشى انه ربما انفرد مع احدهما فيناصفها فاخرج ذلك بقوله على الى آخره وبين ان احدهما متى انفردت مع العتيق لم تناصفه بل تاخذ ضعفه وبينت في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة

كما هاشم رايتي ذكرت في بعض الفتاوى (٢٦٨) ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف انه لا يحرم

احدا من ذريته او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته في كتابي سوانح المدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجع اليه شيخنا بعد افتائه بالاول ورد على السبكي واخرين ومنهم البلقيني اعتمداهم له اعنى الاول (ولو وقف على مواله) او مولاه على الاوجه (وله معتق) بكسر التاء او عصبة (ومعتق) تبرعا او جوبا بفتحها او فراه صح و (قسم بينهما) باعتبار الرأس على الاوجه لتناول الاسم لهما نعم لا يدخل مدبر وام ولد لانهما ليسا من الموالى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل بطل) لاجماله بناء على ان المشترك يحمل وهو ضعيف ايضا والاصح انه كالعام فيحمل على معنيه او معانيه بقرينة وكذا عند عدمها قيل عموما وقيل احتياطا وفيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع اه رشدي ويمكن دفع المخالفة بحمل العموم على اللغوى (قوله ولولم يوجد) الى قوله ورد في المعنى (قوله شاركة الخ) ضعيف اه ع ش (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقضى الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للآخر الحادث ويكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر اه سم (قوله على كل) أى من أفراد (قوله من المتواطىء) أى من اطلاق المتواطىء وهو الذى اتحد معناه فى افراد (قوله فيصدق) أى اسم الاخوة (على من طرا) فيصدق الوقف إلا أن يقيده الواقف بالموجودين حال الوقف

السابق مجاز القرينة وقوله والقرائن في ذلك ضعيفة سم وسيد عمر اقول ويمكن الجمع بان ما سبق عند اطلاق النصيب والقرينة حاله كما يدل عليه قول الشارح الاتى نظر القصد الواقف الخ وما هنا عند انضمام لفظ اليه يدل على المراد المذكور (قوله كما هنا) اى فى موقف على محمد الخ ولعل الدال على ذلك هنا ما ذكره بقوله ويؤيده ان الواقف الخ (قوله ان الراجح الثاني) اى الاختصاص بالحقيق (قوله وهو) اى الثاني (رجع اليه شيخنا) اى وعليه فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنت الموجودة والعتيق نصفين لكنه قدم ان استحقاق البنت الثلثين ليس مجرد قوله فاذا ماتت احدهما فنصيبها للآخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا اه ع ش (قوله بعد افتائه بالاول) اى الحمل على النصيب المقدر الذى اشار اليه بقوله وعلى هذا افتيت الخ اه ع ش قول المتن (ولو وقف على مواله الخ) ولو وقف على مواله وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر اه سم اقول قضية قول الشارح المار انفا وقرينة الجمع تحتمل الخ الصحة وحمل الجمع على من يحدث من عصبة الموجود على ان قول الشارح الاتى ولولم يوجد الا احدهما الخ كالصريح في الصحة مطلقا (قوله او مولاه) الى قول المتن والصفة فى النهاية (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى قول المتن (وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبة الاخر قسم بينهما وبقى ما لو وجد كل مع عصبة او احدهما مع عصبة او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثانى اه سم (قوله تبرعا الخ) تعميم فى المعتق بفتح التاء (قوله او جوبا) كان نذر عتقه او اشتراه بشرط العتق اه ع ش عبارة سم كعن كفارة اه (قوله باعتبار الرأس) اى لا على الجهتين مناصفة اه سم اى خلافا للمعنى عبارة نصفين على الصنفين لا على عدد الرأس على الراجح اه (قوله حال الوقف) اى لكونهما ارقاء (ولا حال الموت) اى لان عتقهما بعد موته وهو بعد الموت لا ولاء له وانما هو لعصبة اه ع ش (قوله لاجماله) لانه محتمل لهما ولا احدهما (قوله ايضا) اى كالقول بالبطلان المبني على اجمال المشترك الضعيف (قوله انه) اى المشترك (قوله لقرينة) اى معمة (قوله وكذا) اى يحمل على معنيه الخ (عند عدمها) اى القرينة مطلقا (قوله قيل عموما وقيل احتياطا) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع اه رشدي ويمكن دفع المخالفة بحمل العموم على اللغوى (قوله ولولم يوجد) الى قوله ورد في المعنى (قوله شاركة الخ) ضعيف اه ع ش (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقضى الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للآخر الحادث ويكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر اه سم (قوله على كل) أى من أفراد (قوله من المتواطىء) أى من اطلاق المتواطىء وهو الذى اتحد معناه فى افراد (قوله فيصدق) أى اسم الاخوة (على من طرا) فيصدق الوقف إلا أن يقيده الواقف بالموجودين حال الوقف

ضعيفة (قوله فى المتن ولو وقف على مواله الخ) لو وقف على مواله وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله فى المتن وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبة الاخر قسم بينهما وبقى ما لو وجد كل مع عصبة او احدهما مع عصبة او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثانى (قوله او جوبا) كعن كفارة (قوله باعتبار الرأس) اى لا على الجهتين مناصفة (قوله نعم لا يدخل مدبر الخ) قد يقال ينبغي دخوله بعد الموت مطلقا أو إذا كانا من نوع الموجود حين الوقف على مقتضى ما يأتى عن ابن النقيب و ابن زرع وما قيل عليهما لان الوقف على نوع لا ينحصر فى الموجود منه بل يستحق الحادث منه ايضا كالوقوف على اخرته او اولاده فان الحادث بعد الوقف يستحق ايضا (قوله واعترضه ابو زرعة الخ) كذا شرح مر (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقضى الموجود حال الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للآخر بل يكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر (قوله

دلت القرينة على ارادة احد معنيه وهو الاخصار فى الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد واما الاخوة فحقيقة واحدة معنى واطلاقها على كل من المتواطىء فتصدق على من طرا

ورد بان إطلاق المولى عليه ما على جهة التواطؤ ايضا والموا لا شيء واحد لا اشتراك فيه لاتحاد المعنى وورد بمنع اتحادها لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعيا وبالنسبة للعتيق من حيث كونه منعيا عليه وهذا متغايران بلا شك ولو وقف على مواليه من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا لا مواليهم وقاس به الاسنوى مالموقف على مواليه من أعلى وورد بأن نعمة ولاء المعتق تشمل (٢٦٩) فروع العتق فسموا موالي بخلاف

نعمة الاعتاق فانها تختص بالمعتق بخلاف فروعها وورد بان قوله ^{عليه السلام} الولاء لمة كحمة النسب صريح في شمول الولاء لعصبة السيد بل المصريح به في كلامهم كما سيأتي أن الولاء ثبت لهم في حياتهم (والصفة) وليس المراد بها هنا مدلولها النحوي بل ما يفيد قيدا في غيره (المتقدمة على جمل) او مفردات ومثلوا بها لبيان ان المراد بالحل ما يعمها (معطوفة) لم يتخلل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي اولادى وأحفادى) وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المتأخرة عليها) أى عنها (و) كذا (الاستثناء إذا عطف) فى الكل (بواو) كقوله على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين او إلا ان يفسق بعضهم) لان الاصل اشتراك المتعاطفات فى جميع المتعلقات كالصفة والحال والشرط ومثلها الاستثناء بجمع عدم الاستقلال ومثل الامام للحمل بوقفت على بنى دارى وحسبت على اقاربى ضعيتى وسبلت على خدى بيتى إلا ان يفسق منهم احداى او لمان

معنى (قوله وورد) أى الاعتراض (قوله لا اشتراك فيه) أى لفظا (قوله وورد) أى الرد (قوله من أسفل) أى بان اعتقهم (قوله لا مواليهم) أى لا يدخل عتق العتيق (قوله وقاس به الاسنوى الخ) معتمداه ع ش (قوله مالموقف على مواليه الخ) أى فدخل اولادهم اه سم (قوله وورد) أى القياس (قوله وورد) أى الرد (قوله ان الولاء الخ) خبر بل المصريح به (قوله وليس المراد) إلى قوله فتأمل في النهاية (قوله ومثلوا بها) أى المفردات كما يأتى فى المتن قول المتن (معطوفة) أى بحرف مشرك اه منهج وقد افاده الشارح بقوله الآتى بخلاف بل ولكن اه (قوله لم يتخلل بينها) أى المتعاطفات (كلام طويل) سيد كر محترزه قول المتن (محتاجي) هو الصفة المتقدمة وقوله بعد المحتاجين هو الصفة المتأخرة اه سم (قوله وهم اولاد الاولاد) أى ذكر او انا ناه ع ش قول المتن (المحتاجين) قال فى شرح الروض أى والمغنى والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما افتى به الفقهاء انتهى والذى يتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او مطلبيا حتى يصرف للهاشمي والمطلبى ايضا مر اه سم على حج وقضيته ان الغنى بكسب لا ياخذ وقياس ما مرفى الوقف على الفقراء الاخذ فلعل المراد هنا بالمحتاج من يأخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب اه ع ش قول المتن (او إلا ان يفسق الخ) والذى يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة او إصرار على صغيرة او صفائر ولم تغلب طاعاته معاصيه وبالعدالة انتفاء ذلك وإن ردت شهادته لحرم مروة او تغفل او نحوهما اه نهاية قال ع ش فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة اولا فيه نظر والذى يظهر الاستحقاق اخذنا ما سيأتى فيما لو وقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تعزبت الخ اه (قوله كالصفة الخ) تمثيل للمتعلقات ش اه سم (قوله على بنى) بفتح الباء وشد الباء (قوله إلا ان يفسق الخ) مثال الاستثناء المتأخر (قوله أى وإن احتاجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله اما تقدم الصفة) الاولى اما الصفة المتقدمة (قوله والصفة) الاولى التفریع كما فى النهاية (قوله مع الاولى) أى من الجمل خبر والصفة (قوله وقد يجاب عن استبعاده الخ) قد يقال قياس استبعاد الاسنوى الذى اشار اليه ان يأتى نظيره فى المتوسطه بالنسبة لما بعدها فكيف يصلح للجواب إلا ان ثبت عن الاسنوى عدم استبعادها فيصلح ما ذكر جوابا إلزاميا لتحقيقها اه سيد عمر وكذا فى سم لا قوله إلا ان ثبت الخ (قوله فانها ترجع الخ) كذا فى المغنى (قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله إذ ملحظ الخ) وهو اشتراك المتعاطفات فى جميع الخ اه ع ش (قوله نعم رده) أى ابن العماد (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويفرق الخ) كلام مستأنف متعلق

ويرد بمنع الخ) كذا شرح مر وقضية المردود كرده وورد رده انه لو طرأ أحد من جنس الموجود شاركة فليتأمل (قوله مالموقف على مواليه) أى فدخل اولادهم (قوله وورد بان قوله الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن محتاجي) هو الصفة المتقدمة قال فى شرح الروض والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما افتى به الفقهاء قال الزركشى وينفذ حينئذ مراعاة الوقف إن أمكنت اه ويتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او مطلبيا حتى يصرف للهاشمي والمطلبى ايضا مر (قوله كالصفة الخ) تمثيل للمتعلقات ش (قوله فاستبعد الاسنوى الخ) لا يخفى ان قياس استبعاده فى المتقدمة استبعاده فى المتوسطه بالنسبة لغير جملتها اخذنا من علته وحينئذ ينظر فى الجواب (قوله وقد يجاب الخ) فيه تأمل (قوله بأنها حينئذ كالصفة المتوسطه) إن اراد المتوسطه فى الجمل فالمتوسط فى الجمل يطررها هذا الاستبعاد اخذنا من علته او المتوسطه فى المفردات لم يفد لظهور الفرق اخذنا من علته ايضا فليتأمل (قوله لما قبلها ثم قوله لما بعدها) فيه نظر

احتاجوا وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاسنوى رجوعها للكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الأولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بأنها حينئذ كالصفة المتوسطه فانها ترجع للكل على المنقول المعتمد لأنها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما قبلها وادعاء ابن العماد أن ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعددة والكلام فى وقف واحد ممنوع إذ ملحظ الرجوع للكل موجود فيه أيضا نعم رد قول الاسنوى أن ما قاله هنا فى الاستثناء يخالف ما ذكره فى الطلاق ظاهر ويفرق بين ما ذكر فى

المتوسط وما اقتضاه كلامهما في عبدى حر إن شاء الله وأمر أقي طالق أنه إذا لم ينز عوده للأخير لا يعود إليه بان العصمة هنا محققة فلا ينزلها إلا من قبل قوى ومع الاحتمال لا قوة وهنا (٢٧٠) الأصل عدم الاستحقاق فيكنفي فيه أدنى دال فتأمل وخرج بتمثيله أو لا بالو أو وباشراطها

فيما بعده ما لو كان العطف بشم أو الفاء فيختص المتعلقة بالأخير أى فيما إذا تأخر كما قاله جمع متقدمون ونقله عن الامام وأقره واعتضه جمع متأخرون بأن المذهب أن الفاء وشم كالو أو بجامع أن كلا جامع وضما بخلاف بل ولكن وبعدم تداخل كلام طويل ما لو تخلل كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ولا فنصيبه لمن في درجته فإذا انقرضوا صرف إلى أخوت المحتاجين أو لا إن يفسق واحد منهم فيختص بالأخير وبحث شارح أن الجمل الغير المتعاطفة ليست كالتعاطفة وكلامهما في الطلاق يدل على أنه لا فرق (فرع) ذكر الرافعى أن لفظ الأخوة لا يدخل فيه الأخوات ونوزع فيه إى بان قياس الأولاد الدخول ويرد بوضوح الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له يتميز عنه بالتاء فشم النوعين معا بخلاف الأخوة فإن له مقابلا كذلك وهو الأخوات فلم يشملهن ودخول الأنثى فإن كان له أخوة

بقوله السابق وقد يجاب الخ لا بما قبله ثم رأيت في الرشيدى ما نصه قوله ويفرق الخ هذا كلام مقتضب لا تعلق له بما قبله كالأخفى اه والله الحمد (قوله بان العصمة الخ) قديقال العود للأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود لأن العود يبق العصمة وعدمه ينزلها فليتأمل مع ذلك قوله فتأمل اه سم عبارة عش قوله بان العصمة الخ قديقال هذا إنما ثبت نقيض المطلوب لأن قوله أنه إذا لم ينز الخ يقتضى وقوع الطلاق لعدم عود المشيئة إليه وقوله بان العصمة هنا محققة الخ يقتضى عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمنعها إلا من قبل قوى لكان أولى في مراده اه وعبارة الرشيدى هذا يوجب رجوع الاستثناء للكل لعدمه كالأخفى اه (قوله هنا) الأولى أن يقرابشد النون أى في عبدى حر إن شاء الله الخ (قوله وهنا) أى فى الوقف (قوله وخرج بتمثيله الخ) إلى قوله وبحث فى المعنى (قوله ونقله عن الامام وأقره) قال الزركشى وما نقل عن الامام إنما هو احتمال له فالمذهب خلافه وقد صرح هو فى البرهان بان مذهب الشافعى العود إلى الجميع وإن كان العطف بشم قال فى المختار أنه لا يتقيد بالو أو بل الضابط وجود العطف بحرف جامع كالو أو الفاء وشم انتهى وهذا المختار هو المعتمد اه معنى عبارة النهاية وتمثيله أو لا بالو أو واشترطها فيما بعده ليس للتقيد بها فالمذهب كما قاله جمع متأخرون أن الفاء وشم الخ اه (قوله وبعدم تداخل الخ) عطف على بتمثيله ثم هو إلى الفروع فى النهاية (قوله فيختص) أى المتعلقة (بالأخير) معتمد اه ع (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية وكلامهما فى الطلاق دال على عدم الفرق بين الجمل المتعاطفة وغيرها وأن بحث بعض الشراح الفرق بينهما وعلم بما قررنا أن كلامنا من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدم أو تأخر أو توسط اه وعبارة المعنى وتقديم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها فى عودها إلى الجميع وكذا المترسطة وإن قال ابن السبكي الظاهر اختصاصها بما وليته انتهى ومثلها فيما ذكر الاستثناء وأعلم أن عود الاستثناء إلى الجمل لا يتقيد بالعطف فقد نقل الرافعى فى الايمان أنه يعود إليها بلا عطف حيث قال ابو الطيب لو قال ان شاء الله انت طالق عبدى حر لم تطلق ولم يعق اه (قوله وكلامهما الخ) معتمد اه ع (قوله فروع) قال فى الروض ويدخل فى الفقراء الغرباء وأهل البلد قال فى شرحه أى فقراء أهلها والمراد ببلد الوقف كمنظيره فى الوصية للفقراء لأن أطعامهم تعلق ببلد الوقف ويرد عليه أنه إن عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا عين فقراء هاسوا كانت بلد الوقف أو غيرها وإن لم تعين كوقفت على الفقراء لم تعين م ركافى الانوار فقراء بلد الوقف وهو المرافق لجواز نقل الوصية التى نظرها الوقف اه سم وقوله وإن لم تعين الخ قد منعنا عن المعنى ما بو افقه (قوله وذكر الرافعى أن لفظ الأخوة) اعتمده المعنى والنهاية ايضا (قوله لا يدخل فيه الأخوات) ومثله عكسه اه ع (قوله بان هذا اللفظ) أى لفظ الأولاد (قوله فشم النوعين) الذكور والانات (قوله كذلك) أى يتميز عنه بالتاء (قوله قياسى لالفظى) الأولى مجازى لاحقيق (قوله ولو وقف على زوجته) إلى قوله ولأن له غرضافى المعنى وإلى قوله لكن فيه نظر فى النهاية لا قوله وبهذا إلى ويوافق (قوله على زوجته) أو بناته اه معنى (قوله أو أم ولده) أى كان وقف عليها تبعا لمن يصح الوقف عليه أو وقف عليها بعد موته ولا فقدمر أنه لا يصح الوقف على أم الولد أى استقلالها وبهذا يزول التعارض الذى توهمه الشهاب ابن قاسم اه رشيدى (قوله بخلاف نظيره فى بنته الخ) عبارة ممعنى فان قيل لو وقف على بناته

ولعله معكوس (قوله بان العصمة هنا محققة الخ) قديقال العود للأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود لأن العود يبق العصمة وعدمه ينزلها فليتأمل مع ذلك قوله فتأمل (قوله فروع الخ) فرع قال فى الروض ويدخل فى الفقراء الغرباء وأهل البلد قال فى شرحه أى فقراء أهلها والمراد ببلد الوقف كمنظيره فى الوصية للفقراء لأن أطعامهم تعلق ببلد الوقف اه ويرد عليه أنه إن عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا عين فقراء هاسوا كانت بلد الوقف أو غيرها وإن لم يعين كوقفت على الفقراء لم يعين كما فى الانوار فقراء بلد

فلا تمه السدس قياسى لالفظى ولو وقف على زوجته أو أم ولده مالم تزوج بطل حقها بتزوجها ولم يعد بتعزيبها أخذ من كلامهم فى الطلاق والايمان بخلاف نظيره فى بنته الأرملة لأنه أناط استحقاقها بصفة وبالتعزيب وجعلت

وتلك بعدم التزوج والتعزب لم ينتف ذلك لان له غرضا ان لا يحتاج بنته وان لا يخلفه احد على حيلة وهذا يدفع افتاء الشرف المناوى ومن تبعه يعود استحقاقها نظرا الى ان غرضه بهذا الشرط احتياجا وقد وجد بتعزبها ويوافق الاول قول الاسنوى اخذا من كلام الراسمى في الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فقير فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لا نقطاع الديومة لكن فيه نظر ويفرق بان المدار ثم على الوضع للغوى القاضى بانقطاع الديومة وهنالا تاثير له وحده بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين كامر ومقصود الواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر لا غير من غير ان يخلفه شئ ينفيه وبه فارق ما تقرر في الا ان تزوج فاذا وجد الفقر ولو بعد الغنى (٢٧١) استحق فيما يظهر ولو وقف او وصى

للضيف صرف الوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة ايام مطلقا ولا يدفع له حب إلا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر الظاهر لا قال التاج الفزارى والبرهان المراعى وغيرهما من شرطه قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاه قدر جزء ولو مفزقا ونظرا له وفي المفرق نظر ولو قال ليتصدق بغلته في رمضان أو عاشوراء فقات تصدق بعده ولا ينظر مثله نعم إن قال فطرا الصومه انتظره وافتى غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على قبر أئى كل جمعة يس بانه إن حد القراءة بمدة معينة او عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل نظير ما قالوه من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا في دينار واحداه وإنما يتجه الحاق الوقف بالوصية إن علق بالموت لانه حينئذ وصية ووجه بطلانها فيما ذكر انها لا تنفذ الا فى الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له وعدمها

الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاد استحقاقها نهالا كان هنا كذلك أوجب بانه في البنات أثبت استحقاقا لبناته الارامل والطلاق صارت ارملة وهنا جعلها مستحقة لان تزوج وبالطلاق لا تخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا وكلام ابن المقرئ اصله أن من لم تزوج اصلا ارملة وليس مراد ابل الذى نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنها التي فارقه زوجها وفي الوصية من الروضة انه الاصح وعلى هذا فلا سؤال اه (قوله وتلك) اى الزوجة او ام الولد اى اناط استحقاقها (قوله ذلك) اى الزوج (قوله ولان له غرضا) فى كل من الواقفين و (قوله أن لا يحتاج بنته وأن لا يخلفه الخ) نشر على خلاف ترتيب اللف (قوله وبهذا) اى بالتعليل الثانى (قوله يعود استحقاقها) اى الزوجة او ام الولد (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية واخذ الاسنوى من كلام الراسمى الخ وهو كذلك اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك اى خلافا لحج اقول والا قرب ما قاله حج لما علق مر به في بنته الارملة اه (قوله بان المدار ثم) اى فى مسألة الزوجة وام الولد و (قوله هنا) اى فى مسألة الولد (قوله لا تاثير له وحده) اى وضع للغوى (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها اه نهاية (قوله كامر) اى فى التنبيه المار قبيل الفصل (قوله من غير ان يخلفه الخ) عبارة النهاية وإن تخلله شئ ينفيه اه وهى ظاهرة (قوله وبه) اى بربط الاستحقاق هنا بالفقر فقط (قوله ولو وقف او وصى) الخ قوله قال التاج فى النهاية (قوله صرف للوارد) اى سواء جاء قاصدا لمن نزل عليه او اتفق نزوله عنده لجرد مروره على المحل واحتياجه لمحل يامن فيه على نفسه اه ع ش (قوله مطلقا) ظاهره سواء عرض له ما يمنعه من السفر كمرض او خوف أو لاه ع ش (قوله لان شرطه) ينبغى ان يكون مثله اذا كان ذلك هو العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عمر (قوله الظاهر لا) ويجب على الناظر رعاية المصلحة لغرض الواقف فلو كان البعض فقراء والبعض اغنياء ولم تف الغلة الحاصلة بهما قدم الفقير اه ع ش (قوله كفاه) اى الشرط المذكور اى فى تحقيقه (قوله تصدق) اى الناظر (قوله مثله) اى من السنة الاتية (قوله على من يقرأ الخ) اى وقفت على من الخ (قوله والابطل) اى الوقف (قوله الا فى دينار الخ) اى لا تبطل فيه (قوله ان علق) اى الوقف (قوله وعدمها) اى المساواة ش اه سم (قوله متعذرة) خبر ومعرفة الخ (قوله واما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق بالموت (قوله صحته) خبر فالذى يتجه الخ (قوله وعجيب) خبر مقدم لقوله توهم ان الخ (قوله لم يمنع) اى الشك (قوله وانما يتجه) اى قول ابن الصلاح (فيما) اى فى عمل (قوله واقى الغزالى) الى قوله قال فى النهاية (قوله بانه يختص بالعقار الخ) والعرف مطرد فى بعض النواحي كبلاد العجم التى منها الامام الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التى نظرها الوقف (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى الخ) اعتمده مر (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها شرح مر (قوله الظاهر لا) اعتمده مر (قوله وعدمها) اى المساواة ش (قوله بل الذى يتجه الخ) اعتمده مر

متعذرة واما الوقف الذى ليس كالوصية فالذى يتجه صحته اذ لا يترتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرر من يقرأ كذلك استحق مباشر مادام يقرأ فاذا مات مثلا قرر الناظر غيره وهكذا وعجيب توهم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل أن يكون شرطا للاستحقاق وأن يكون توصية لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفا صرف الغلة فى مقابلته والا كليقرا او يتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما يظهر واقى الغزالى فى وقفت جميع املاكى بانه يختص بالعقار لانه المتبادر للذهن وفيه وقفة بل الذى يتجه صحة وقف جميع ما فى ملكه كما يصح وقفه

قال ابن عبد السلام ولا يستحق ذوو وظيفة كقراءة اخل بها في بعض الايام وقال المصنف ان اخل واستتاب لعذر كمرض او حبس بقى استحقاؤه وإلا لم يستحق لمدة الاستتابة فافهم بقاء اثر استحقاؤه لغير مدة الاخلال وهو ما اعتمده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استتابة الادون لكن صرح بعضهم بانه لا بد من المثل والكلام في غير ايام البطالة والعبرة فيها بنص الواقف وإلا فبغير زمنه المطرد الذي عرفه وإلا فعبادة محل الموقوف عليهم وافتي بعضهم بان التعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وإن لم يحصل له من الاول شيء وفيه نظر ظاهر ولعله محمول على ما إذا علم ذلك من شرط الواقف او قرائن حاله الظاهرة فيه

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (الظاهر ان الملك في رتبة الموقوف) على معين (او جهة ينتقل إلى الله تعالى اي) تفسير لمعنى الانتقال إليه تعالى وإلا فجميع الموجودات ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره إن سمي مالكا فانما هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الآدميين)

حجة الاسلام بتخصيص الاملاك بالعقار فلعل المذكور مبنى عليه ويرشد إلى ذلك تعليقه بقوله لانه اخل اه سيد عمر (قوله قال ابن عبد السلام الخ) (فرع) في فتاوى السيوطي ﴿مسئلة﴾ رجل وقف مصحفا على من يقرأ فيه كل يوم حزب او يدعوله وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارئ مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فطريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفي ذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه سم (قوله ولا يستحق) (فائدة) قال المناوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف في اخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ زكريا الانصاري مانصه وانه سئل عن قول العزبن عبد السلام في كتابه فوائد القرآن الوقف على الصلوات الخمس في مسجد وعلى قراءة القرآن في التربة هي شروط لا اعراض فمن اتى بجميع اجزاء الشرط الاجزاء كان اخل الامام بصلاة منها والقارئ بقراءة يوم فلا شيء له البتة لانه لم يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أن من يشتغل شهر افله دينار فاشتغل اقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الجامكية على قدر ما يشتغل به اه فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيها ذكر وانه لا يستحق شيئا وهو اختيار له يليق بالتورعين وقال السبكي انه في غاية الضيق ويؤدي الى محذور فان احدا لا يمكنه ان لا يخل يوم ولا بصلاة الا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال واما من اخل بشرط الواقف في بعض الايام فيظن في كيفية اشتراط الشرط الذي اخل به فان كان مقتضاه تقييد الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيها سقط استحقاؤه فيها وإلا فان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها إخلالا بالمشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاؤه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في اخر الايام واما البطالة في رجب وشعبان ورمضان فواقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها وما وقع قبل ذلك يمنع إذ ليس فيها عرف مستمر ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجعالة على شيئين ينفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبدى فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس في بعض الايام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام كالعبيد فانها اشياء متفصلة فيستحق بقسط ما حضر فتفطن لذلك فانه بما يغلط فيه اه ع ش وقوله فان في قوله فان كان الخ وقوله فان لم يشترط الخ لعله محرف عن بان بالباء وقوله يكون تركه الخ لعل صوابه لا يكون الخ (قوله والا) اي بان استتاب لغير عذر (قوله لغير مدة الاخلال) اي وإن اخل بلا عذر ولا استتابة (قوله بأن المعلم) أي ونحوه ممن جعل الغلة في مقابلة عمله

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (قوله في احكام الوقف) إلى قوله وظاهر إطلاقهم في النهاية والمعنى (قوله لمعنى الانتقال) اي للراد به (قوله بطريق التوسع) اي والمالك الحقيقي هو الله تعالى لكنه لما اذن في التصرف فيه لمن هو في يده بالطريق الشرعي رتب عليه احكاما خاصة كالقطع بسرقة وجوب رده على من غصب منه إلى غير ذلك من الاحكام اه ع ش (قوله عن اختصاص الآدميين) اي اختصاص

(قوله قال ابن عبد السلام ولا يستحق الخ) فرع في فتاوى السيوطي ﴿مسئلة﴾ رجل وقف مصحفا على من يقرأ فيه كل يوم حزب او يدعوله وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارئ مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فطريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفي ذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه سم (قوله وفيه نظر ظاهر) كدام

﴿فصل في احكام الوقف المعنوية﴾ (قوله في المتن اي ينفك عن اختصاص الآدميين) اي اختصاص

كالتيق وانما ثبت بشاهد يمين دون بنية حترق الله تعالى لان المقصود ربه وهو (١١٣) حن آدمي رظاهر اطلاقهم ثبوت بالشاهد

واليمين واختلافهم في الثابت
بالاستفاضة هل تثبت بها
شروطه او لا ثبوت شروطه
ايضا في الاول وقد يفرق
بانه اقوى من الاستفاضة
وان كان في كل خلاف (فلا
يكون للواقف) وفي قول
يملكه لانه انما زال ملكه
عن فوائده (ولا للموقوف
عليه) وقيل يملكه كالصدقة
والخلاف فيما يقصد به
تملك ربه بخلاف ما هو
تحرير نص كالمسجد
والمقبرة وكذا الربط
والمدارس ولوشغل المسجد
بامتعة وجبت الاجرة له
وافناء ابن رزين بانها
لمصالح المسلمين ضعيف كما
مر (ومنافعه ملك للموقوف
عليه) لان ذلك مقصوده
(يستوفيه بنفسه وبغيره
باعارة واجارة) ان كان له
النظر والالم يتعاط نحو
الاجارة الا الناظر او نائبه
وذلك كسائر الاملاك
ومحله ان لم يشترط ما يخالف
ذلك ومنه وقف داره على
ان يسكنها معلم الصبيان او
الموقوف عليهم او على ان
يعطى اجرتها فيمتنع غير
سكنها في الاولى وما نقل عن
المصنف انه لما ولي دار
الحديث وبها قاعة للشيخ
اسكنها غيره اختياره او
لعله لم يثبت عنده ان الواقف
نص على سكنى الشيخ
ولو خرجت ولم يعمرها

الآدمي عن غيره من الخلق اه سم اي فلا يرد انه تعالى كان متصرفا فيه قبل وقفه ايضا فلا اختصاص في
كلام المصنف المراد به الاضافي (قوله وانما ثبت الخ) اي الوقف هذا ظاهر ان كان الموقوف عليه معينا
اما ان كان جهة عامة او نحو مسجد في الثبوت بما ذكر نظر لان الجهة لا يتأتى الخلف منها والناظر في حلقه
اثبات الحق لغيره اه ع ش (قوله دون بنية حقوق الله تعالى) فانها لا تثبت الا بشاهدين اه معنى (قوله
لان المقصود) اي بالثبوت اه معنى (قوله وظاهر اطلاقهم) مبتدأ خبره ثبوت شروطه (قوله ثبوته)
مفعول اطلاقهم و (قوله واختلافهم) عطف على اطلاقهم (قوله في الثابت) اي في الوقف الثابت (قوله
في الاول) اي بشاهد يمين ففي بمعنى الباء (قوله بانه) اي الاول (قوله وفي قول) الى قوله ولو شغل في
المعنى والى قول المتن ويملك الاجرة في النهاية الا قوله و سر الى وانما لم تمتنع (قوله تحرير نص) تركيب وصي
(قوله وكذا الربط والمدارس) اي فالمملك فيها لله تعالى قطعا (قوله وجبت الاجرة له) اي للمسجد وتصرف
على مصالحه اه ع ش (قوله كما مر) اي في كتاب الغصب وفي شرح وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه
بطائفة الخ (قوله لان ذلك) اي تملك الموقوف عليه لمنافع الموقوف و (قوله مقصوده) اي الوقف اي منه
قول المتن (بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كما ياتي اما الوقف لينةفع به الموقوف عليه
استوفاه بنفسه او نائبه وليس له اعارة ولا اجارة سم على حج اه ع ش (قوله ان كان) الى قوله ولو وقف
ارضا في المعنى الا قوله وما نقل الى ولو خرجت (قوله ان كان له النظر) او اذن له الناظر في ذلك اه معنى
(قوله نحو الاجارة) وفي سم بعد ذكر عبارة المحل و عبارة الروض و شرحه مانصه وقضية ذلك توقف الاعارة
ايضا على الناظر اه (قوله او نائبه) اي ولو الموقوف عليه كما مر انما عن المعنى (قوله وذلك) اي استيفاء
الموقوف عليه المنافع بنفسه الخ (قوله ومحله) اي محل تصرف الموقوف عليه في المنافع كسائر الاملاك
(قوله ومنه) اي من شرط المخالف (قوله او الموقوف عليهم) عطف على معلم عطف عام على خاص (قوله
فيمتنع الخ) عبارة المعنى ليس له ان يسكنها غيره باجرة ولا بغيرها وقضية هـ ا منع اعارتها وهو كذلك وان
جرت عادة الناس بالمساحة باعارة ببيت المدرسة ونحوه وقد نقل ان المصنف لما ولي الخ اه (قوله غير سكنها)
اي فلو اعدت سكنى من شرط له كان دعت ضرورة الى خروجه من بلد الوقف او كان الموقوف عليه امرأة
ولم يررض زوجها بسكنها في المحل المشروط لها فينبغي ان يكون كقطع الوسط فيصرف لاقرب رحم
الواقف مادام العذر موجودا ولا تجوز له اجارته لبعده الاجارة عن غرض الواقف من السكنى اه ع ش
(في الاولى) اي في الموقوفة للسكنى (قوله ولو خرجت) اي الدار الموقوفة على السكنى و (قوله ولم يعمرها)
اي تبرع اه ع ش (قوله وغير استغلالها) عطف على غير سكنها ش اه سم (قوله وغير استغلالها)
قد يقال فلو اوجرت ودفعت الاجرة للموقوف عليه واستاجرها من المستاجر ما حكمه ينبغي ان لا مانع منه
فليحرر بل ينبغي فيما لو كان الموقوف عليه غير الناظر ان يجوز للناظر اجارته له لانه انما يسكن حيث
حيث ملكه للمنفعة بعقد الاجارة لا من حيث الوقف نعم ان صرح الواقف بمنع سكنها ولو من الحيثية المذكورة
امتنع وربما يكون للواقف غرض في ذلك لكون الموقوف عليه يضر بالوقف سكنها لخرفته او غيرها اه
سيد عمر (قوله في الثانية) اي في الموقوفة على اعطاء اجرتها (قوله كرماس الحمام) سياقي قبيل

الآدمي عن غيره من الخلق (قوله في الثابت) اي في الوقف الثابت (قوله والخلاف فيما الخ) كذا شرح
مر (قوله ان كان له النظر الخ) عبارة الشارح المحل عقب قول المتن واجارة من ناظره اه وعبر الروض
بقوله باجرة واعارة فعلمه شارحه بقوله من ناظره اه وقضية ذلك توقف الاعارة ايضا على الناظر (قوله
وغير) عطف على غير من غير سكنها ش (قوله كرماس الحمام) سياقي قبيل قول المصنف ولو جفت
الشجرة انه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص
الحمام بامكان اعادة مثل فانت الحجر برقته وينبغي ان رقه البلاط المفروش في الموقوف بالاستعمال كرفة

(٣٥ - شرواني وابن قاسم - سادس) الموقوف عليه اوجرت بما يعمرها للضرورة اذ الفرض انه ليس للوقف ما يعمره
سرى الاجرة المدجلة وغير استغلالها في الزانية وفي المطالب يلزم الموقوف عليه ما انفصه الانتماع من عين الموقوف كرماس الحمام

فيشترى من أجرته بدل فائته ولو وقف أرضا غير مغروسة على معين لم يحجز له غرسها إلا أن نص الواقف عليه أو شرط له جميع الانتفاعات كإرجحه السبكي وكذا البناء ولا يبنى ما كان مغروسا وعكسه والضابط أن كل ما غير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف امتنع وإلا فلا نعم أن تعذر الشروط جاز إبداله كما يأتي مبسوطا آخر الفصل وأقضى أبو زرعة في علو وقف أراد الناظر هدم واجهته وأخرج رواشن له في هوام الشارع بامتناع ذلك إن كانت الوجهة صحيحة أو غيرها وأضر بجدار الوقف وإلا جاز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف في إعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله ومرفى فصل اشتراط علم المنفعة في الإجارة عن ابن الرفعة والسبكي ماله تعلق بذلك فراجع وإنما لم تمتنع الزيادة مطلقا لأنها لا تغير معالم الوقف (ب) وبملك الإجارة لأنها بدل المنافع المملوكة له وقضيته أنه يعطى جميع المعجلة ولولمدة لا يحتمل بقاؤه إليها ومما فيه آخر الإجارة (فلا يملك) (فوائده) أي الموقوف (كشجرة) ومن ثم لزمه زكاتها كما مر بقيدته في

قول المصنف ولو جفت الشجرة إلخ أنه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحمام بإمكان إعادة مثل فائت الرصاص بمحله بخلاف مثل فائت الحجر برقته وينبغي أن رقة البلاط المفروش في الموقوف بالاستعمال كرقعة الحجر بالاستعمال وأن فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام سم وسيد عمر (قوله فيشترى من أجرته بدل فائته) قال الدميري وعليه عمل الناس اه معنى زاد النهاية قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر اه قال ع ش قوله مر وفي كونه أي الموقوف عليه يملكها أي الأجزاء الفائتة إذا بقي لها صورة وقوله نظر الأقرب الملك اه (قوله لم يحجز له غرسها) أي وينتفع بها فيما تصلح له غير مغروسة اه ع ش (قوله إلا أن نص إلخ) ظاهره عدم جواز الغرس وإن اطرده العرف في زمن الواقف بعدم الانتفاع بمثلها إلا بالغرس وعلم به ولو قيل بالجواز حينئذ لم يعد بل قديفده كلامه في التنبية السابق قبل الفصل الأول ويجري هذا في البناء ثم رايت في الشرح والنهاية في آخر الفصل ما يؤيده (قوله وكذا البناء) أي فلو وقف أرضا خالية من البناء لا يجوز بناؤها مالم ينص عليه ولم يشترط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف شخص دارا كانت مشتملة على أما كن وخرب بعضها قبل الوقفية فينبغي جواز بناء ما كان منه ما فيها حيث لم يضر بالعامر لأن الظاهر رضا الواقف بمثل هذا اه ع ش وفي هذا تأييد لما قدمته أنفا (قوله في علو) بتثليث العين وسكون اللام (قوله أو غيرها) أي غير صحيحة (قوله وإلا) أي بان كانت غير صحيحة ولم يضر بجدار الوقف (قوله بشرط أن لا يصرف إلخ) لعلمه مقيد بما إذا لم يرد بذلك الإجارة زيادة يعتد بها في راجع (قوله مطلقا) أي سواء كانت الزيادة من ريع الوقف أو مال الناظر وقول ع ش أي ضرت أم لا فيه ما لا يخفى (قوله لأنها) أي هذه الخصلة اه ع ش (قوله وقضيته أنه يعطى إلخ) اعتمده النهاية خلافا للشارح والاسنى والمغنى (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه قول المتن (فوائده) أي الحاصلة بعد الوقف عند الإطلاق أو شرط أنها للموقوف عليه اه معنى (قوله ومن ثم) إلى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله غصن) بالتثنية عبارة للمغنى وأغصان خلاف ونحوه مما يعتاد قطعه لأنها كالثمرة بخلاف ما لا يعتاد قطعه نعم إن شرط قطع الأغصان التي يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له قاله الإمام اه وفي شرح الروض ولا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع بالمنفعة اه أي فلا يجوز إيجارها ولا إعارتها (قوله اعتيد قطعها) قد يؤخذ من ذلك أنه لو وقف شجر الأثل واعتيد قطعه إلى جذوره التي تثبت ثانيا أو شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود في حال الوقف كان وقف جذور الأثل أما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف أخذنا ما ذكر في الثمرة غير المؤبرة اه سم (قوله ولم يؤد قطعه إلخ) ظاهره رجوعه إلى أو شرط أيضا سم على حج وهو ظاهر لأن العمل بالشرط إنما يجب حيث لم يمنع منه مانع اه ع ش (قوله وإن تابرت فهي للواقف) لو صرح بإدخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجرة وعليه هل يشترط فيه أن يتحد عقد الوقف ويتأخر

حجر الرحي بالاستعمال وإن فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام (قوله فيشترى من أجرته بدل فائته) قال الدميري وعليه عمل الناس قال الزركشي وفي كونه يملكها هذه الحالة نظر شرح مر (قوله فائته) هل المراد فوات عينه بالكلية فقط أو ما يشمل رقته أيضا (قوله وأقضى أبو زرعة إلخ) كذا شرح مر (قوله ومنها غصن) عبارة الروض ولا الأغصان أي ليست للموقوف إلا من خلاف ونحوه قال في شرحه بما يعتاد قطعه قال ولا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع بالمنفعة انتهى (قوله اعتيد قطعها) قد يؤخذ من ذلك أنه لو وقف شجر الأثل واعتيد قطعه إلى جذوره التي تثبت ثانيا أو شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود حال الوقف كان وقف جذور الأثل وأما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف أخذنا ما ذكره في الثمرة غير المؤبرة فليتام (قوله ولم يؤد إلخ) ظاهره رجوعه إلى أو شرط أيضا (قوله إن تابرت فهي للواقف) لو صرح بإدخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجر وعليه هل يشترط فيه أن يتحد عقد الوقف ويتأخر وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح ويشترط

بها ومنها غصن وورق توت اعتيد قطعها أو شرط ولم يؤد قطعه لموت أصله والثمرة الموجودة حال الوقف إن تابرت فهي للواقف وقف

والاشتملها الوقف على الاوجه نظير ما مر في البيع ان المؤبرة للبائع وغيره للشئى ويلحق بالتأثير هنا ما الحق به ثم كما هو ظاهر ثم رايت السبكي ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كرمه بحصر ومات ان الحصر لم يورثه لانه اولى به من الموقوف عليهم ويؤيد القياس ايضا تصحيح الاذرى انه لو وقف شجرة او جدارا لم يدخل مقرهما وبه صرح القفال في الاولى قال اغنى (٢٧٥) الاذرى ورايت من صحح دخوله اى كما هو وجه

في البيع وإذا قلنا ان ما هنا كالبيع باقى هنا نظير ما فى الانوار وغيره ثم ان البائع يصدق في ان البيع وقع بعد نحو التأثير أو وضع الحمل اى لان الاصل بقاء ملكه من غير ان يعارضه شئ فلا نظر حينئذ ليدول لعدمها خلافا للاذرى ولما نازع في اصل هذا الحكم بكلامهم في الكتاب مع وضوح الفرق كما ذكرته في شرح العباب فحينئذ يصدق الواقف ان الوقف وقع بعد نحو التأثير للاصل المذكور ولو كان البعض مؤبرا فقط فهل يجرى هنا ما مر ثم من التبعية او يفرق محل نظ والاول اقرب لانهم عللوا التبعية ثم بعسر الافراد واداء الشركة الى التنازع لا الى غاية وهذا موجود هنا وفي الروضة كاصلها ان الولد مثلا لو كان حلا وانفصل لا يستحق من غلة من حله شيئا لانه حينئذ لا يسمى ولدا بل مما حدث بعد انفصاله زاد في الروضة انه يتفرع على ذلك انه لو كان الموقوف نخلة فخرجت ثمرتها قبل انفصاله لا يكون له شئ منها كذا قطع به الفورانى والبغوى واطلقاه وقال الدارمى في الثمرة

وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح ويشترط ما ذكره على حج فليراجع اه ع ش (قوله ولا شتملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه لان ذلك فيما إذا كان استقلا لا لا بطريق التبعية سم (قوله على الاوجه) وفاقا للبغوى (قوله على الاوجه) لم يبين حكمها حينئذ وانه لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل مر انها تباع ويشترى بشئها شجرة او شقصها وتوقف كالاصل وكذا يقال في نظير ذلك ففي البيض إذا شتملها الوقف يشترى به دجاجة او شقصها وفي اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجا فليتامل اه سم على حج اه ع ش ورشيدى عبارة البجيرمى عن القليوبى ولا ففى وقف فتباع ويشترى بقدر ثمنها من جنس اصلها فان تعذر فغيره فان تعذر عادت ملكا للموقوف عليه فان تعذر فلا قرب الناس الى الواقف ثم للفقراء اخذ اعماسياى وكذا يقال في الصوف ونحوه اه (قوله ويؤيد القياس) اى المار بقوله نظير ما مر في البيع (قوله وبه) اى عدم الدخول و (قوله في الاولى) اى وقف الشجرة (قوله ان ما هنا) اى الوقف (قوله حينئذ) اى حين إذا كان الاصل ما ذكر (قوله في اصل هذا الحكم) اى فى أن ما هنا كالبيع في تفصيل الثمرة الموجودة (قوله فحينئذ) اى حين ان باقى هنا نظير ما فى الانوار وغيره ثم الخ (قوله وهذا) اى عشر الافراد الخ و (قوله هنا) اى فى الوقف (قوله ان الولد) اى قوله زاد فى النهاية لا قوله مثلا ولى قوله كذا فى المغنى لا قوله مثلا زاد فى الروضة انه (قوله مثلا) اى او الاخ او ولد الولد (قوله لا يستحق من غلة من حله شيئا) هذا فى الوقف على الاول ولا بخلافه على الذرية والنسل والعقب فان الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه اه سم (قوله واطلقاه) اى عن قيد التأثير (قوله فى الثمرة التى اطلعت الخ) اى فى وقف الترتيب (قوله هل لها الخ) بيان للقولين وسياق ترجيحه الاول (قوله هنا) اى فى مسألة الحمل (قوله قال غيره) اى فى تفسير الاطلاق المذكور فقوله اى من الخ مقول غير البلقينى (قوله قطع به) اى باعتبار وجود الثمرة لا تأثيرها (قوله اه) اى قول الغير (قوله لا الحكم) اى فانه فيهما واحد كما ياتى بقوله وقد سبق البلقينى الخ (قوله بين هذا) اى الوقف الشامل للسلتين حيث نظرنا فيه لمجرد الوجود (وما مر فى البيع) اى حيث نظرنا فيه للتأثير (قوله ثم) اى فى البيع (قوله لما شتملها) اى ثمر شتملها الصيغة اى الشجرة فضمير النصب لما ولم يبرز ضمير الرفع لامن اللبس (قوله وهو) اى ما شتملها الصيغة شرعا (قوله وما لا) عطف على ما شتملها (قوله وهو) اى ما لا شتملها الصيغة اصلا (هنا) اى فى الوقف و (قوله وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف اى الانصاف به حقيقة اخذ اعماسياى او وصف الولدية فى مسألة الحمل والانقراض وعدمه فى مسألة البطنين

ما ذكره فليراجع (قوله والاشتملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه لان ذلك فيما إذا كان استقلا لا لا بطريق التبعية (قوله والاشتملها الوقف) لم يبين حكمها حينئذ وانه لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل انها تباع ويشترى بشئها شجرة او شقصها وتوقف كالاصل وكذا يقال في نظير ذلك ففي البيض إذا شتملها الوقف يشترى به دجاجة او شقصها ولى اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجا فليتامل (قوله على الاوجه) اعتمدهم مر (قوله لا يستحق من غلة من حله شيئا الخ) هذا فى الوقف على الاول بخلافه على الذرية والنسل والعقب فان

التى اطلعت ولم تؤبر قولان هل لها حكم المؤبرة فتكون للبطن الاول أم لا فتكون للثاني وهذا القولان يجريان هنا اه قال البلقينى والصواب ما اطلقه الفورانى والبغوى فى الحمل قال غيره من ان المعترف فى الثمرة وجودها لا تأثيرها ومن قطع به القاضى فى تعليقه اه وفرق أغنى البلقينى بين مسألة الحمل ومسألة البطنين لكن من حيث الخلاف لا الحكم كما هو الظاهر من كلامه ويفرق بين هذا وما مر فى البيع بان المملك ثم صيغة فنظر لما شتملها عرفا وشرعا وهو غير المؤبر وما لا وهو المؤبر والمملك هنا وصف فقط فنظر لما يقارن الوصف

وهو اول وجود نحو الثمرة وهذا لو ضوحه هو الحامل الى على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف بجامع ما ذكر ان كلافه صيغة مملكة لا بالنسبة للمستحقين مع بعضهم فتأمل فانه دقيق مهم وقد سبق البلقيني لاعتماد النظر لمجرد وجود الثمرة في صورة الحمل والبطن الاول مثلا السبكي وغيره فتمى وجدت قبل تمام انفصال الحمل تا برت أو لا لم يستحق منها شيئا لان بروزه سابق بروزه بخلاف ما اذا برزت بعد بروزه وإن لم تتأبر فانه يستحقها كلا أو بعضا وكذا (٢٧٦) وجدت ولو طلعا ثم مات المستحق فتنقل لورثته لالمن بعده وقد اطال السبكي الكلام في

تقرير هذا ونقل ما مر عنه عن القاضي اى في تعليقه كما مروا ما الذى فى فتاويه فهو ان الميت بعد خروج الثمرة يملكها ان كانت من غير النخل او منه وتا برت والا فوجهان اى واصحهما انها كذلك اعنى السبكي وهذا الفرع ينبغى الاعتناء به فان البلوى تعم به والنزاع فيه قد يكون بين البطن الثانى ورثته البطن الاول مثلا فى وقف الترتيب وبين الحادث والموجود فى وقف التشريك والذى اقتضاه نظرى موافقة الجمهور فى ان المعبر وجود الثمرة لا تأبيرها ثم اشار للفرق بين ما هنا والبيع بما يوافق ما فرقت به وهو ان التأبير وان اعتبره الشرع إلا ان الثمرة به نصير كعين اخرى اى فلا يتناولها نحو البيع الا بالنص عليها وقبله تتبع الثمرة الرقة اى فيتناولها البيع قال فليس هذا مما نحن فيه فى شيء اى لما قررته ان المدار هنا على مجرد تعلق الاستحقاق قال هذا كله فى موقوف لا على عمل ولا شرط الوقف فيه والا كاذب على المدارس او على نحو الاولاد

(قوله وهو) أى ما يقارن ذلك الوصف (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف) اى المار بقوله والثمره الموجودة حال الوقف الخ (قوله ان كلافه صيغة الخ) بيان لما ذكر وكان الاول لاقتصار عليه لانه لما ذكر الصيغة المملكة فى البيع دون الوقف (قوله لا بالنسبة) اى المشار الى ذلك النقي يقول زاذ فى الروضة الخ (قوله لاعتماد الخ) اى اليه (قوله السبكي الخ) فاعل سبق (قوله اولاً) اى ولو طلعا (قوله لم يستحق) اى الحمل (قوله بعد بروزه) اى بتمامه (قوله كلا) اى اذا انحصر الاستحقاق فيه (أو بعضاً) أى اذا لم ينحصر فيه (قوله لو وجدت الخ) اى الثمرة فى صورة البطن الاول مثلاً (قوله فتنقل لورثته الخ) كذا فى النهاية (قوله لمن بعده) اى للبطن الثانى مثلاً (قوله فى تقرير هذا) اى ان المدار فى الوقف على مجرد وجود الثمرة (قوله ونقل) اى السبكي (ما مر الخ) اى بقوله وقد سبق البلقيني الخ السبكي وغيره الخ (قوله عن القاضي) متعلق بنقل (قوله كما مر) اى بقوله ويمن قطع به القاضي الخ (قوله فى فتاويه) اى القاضي (قوله ولا) اى بان لم تأبر ثمرة النخل (قوله كذلك) اى يملكها الميت (قوله وهذا الفرع) اى ان المعبر فى الثمرة وجودها أو تأبيرها (قوله قد يكون الخ) خبر والنزاع الخ (قوله والذى اقتضاه الخ) من كلام السبكي (قوله ثم اشار) اى السبكي (قوله بين ما هنا) اى اعتبار وجود الثمرة فى الوقف (قوله والبيع) اى وبين اعتبار التأبير فيه (قوله ما فرقت به) اى بقوله المار آنفاً ويفرق الخ (قوله وهو) اى الفرق المشار اليه (قوله وإن اعتبره الشرع إلا ان الثمرة الخ) الاخصر الواضح انما اعتبره الشرع لان الثمرة به الخ (قوله وقبله) اى التأبير عطف على قوله به (قوله قال) اى السبكي (قوله ما نحن فيه) الظاهر أنه بيان لشيء فقيه تقديم الحال على صاحبها المجرور وفيه خلاف للنحاة (قوله فى شيء) خبر ليس اى فليس التأبير معتبراً فى صورة من صور الوقف (قوله هنا) اى فى الوقف (قوله على مجرد تعلق الاستحقاق) اى بالانفصال فى مسألة الحمل والانقراض وعدمه فى مسألة البطنين (قوله قال هذا كله) اى اعتبار وجود الثمرة على المعتمد وتأبيرها على خلافه (قوله ولا الخ) اى إن كان الوقف على عمل كالوقف على المدارس فى مقابلة التعلم او لا على عمل لكن للواقف فيه شرط كان وقف على نحو اولاده وشرط تقسيطه الخ (قوله وشرط الواقف الخ) مفعول معه أو بصيغة المضى عطف على متعلق الجار أو جملة حالية على تقدير قد (قوله على المدة) اى مدة العمل او مدة ازمة الحياة (قوله فهنا) اى فى الموقوف على عمل او بشرط اعتبره الواقف فيه (قوله كالثمره) تمثيل للغلة (قوله منه) اى الغلة والتذكير باعتبار الربيع (قوله قسط ما) اى قسط مدة (قوله باشره الخ) يعنى باشر العمل فيها او عاش فيها فقيه حذف ولا يصال (قوله بعد موته) اى الموقوف عليه (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله والذى يتجه الخ) اى بالنظر للمستحقين اه سم (قوله إن غير الموجود الخ) اى من الثمرة (قوله هنا) أى فى مسألة البطنين مثلاً اه سيد عمر (قوله بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر اه سم عبارة السيد عمر اى فى مسألة التأبير لكن دعوى عدم عسر الافراد اى هنا لا يخلو عن تأمل اه (قوله ولومات) الى المتن فى النهاية الا قوله اول عامله الى وافى (قوله فهو) اى الربيع (قوله ولمن بعده اجرة بقاته) اى حيث كان البطن الذى انتقل اليه الحمل يدخل ويوقف نصيبه كاقدمته عن الروض وشرحه (قوله ان غير الموجود هنا) أى بالنظر للمستحقين (قوله بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر

و شرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط على الغلة كالثمره على المدة فيعطى منه ورثة من مات غير قسط ما باشره او عاشه وان لم توجد الغلة الا بعد موته انتهى والذى يتجه ان غير الموجود هنا لا يتبع الموجود لانه لا يمسر افراده بخلافه فيما مر فان اختلط ولم يتميز تاتى كما هو ظاهر هنا ما مر آخر الاصول والثمار من تصديق ذى اليد لومات المستحق وقد حملت الموقوفة قائله له او وقد زرعت الارض فالربيع لذى البذر فان كان البذر له اى المستحق فهو لورثته ولمن بعده اجرة بقاته فى الارض

أولعالمه وجوزناه قال الغزى فان مات قبل أن يسئل اتجه أن الحاصل من الملة يوزع على (٢٧٧) المدد قال غيره أو بعد أن يسئل فإلياس

انه بعد الاشتداد كبعد تأخير

النخل أولمن أجره ان يزرعه

بطعام معلوم استحق حصه

الماضي من المدة على المستاجر

وأقوى جمع متأخرون في

نخل وقف مع أرضه ثم

حدث منها ودى بان تلك

الودى الخارجة من اصل

النخل جزء منها فلها حكمها

كاغصانها وسبقهم لنحو

ذلك السبكي فانه أقوى في

أرض وقف بها شجر موز

فزالت بعد أن نبت من

اصولها فراخ ثم كذلك في

الثانية وهكذا بان الوقف

ينسحب على كل ما نبت من

تلك الفراخ المتكررة من

غير احتياج الى انشائه وإنما

احتيج له في بدل عبد قتل

لفوات الموقوف بالكلية

(وصوف) وشعر ووبر

وريش وبيض (ولبن وكذا

الولد) الحادث بعد

الوقف من مأكول وغيره

كولدامة من نكاح اوزنا

(في الاصح) كالثمرة وفارق

ولد الموصى بمنافعها بان

التعلق هنا أقوى للملكة

الاكساب النادرة به

وخروج الاصل عن

استحقاق الآدمي ولا

كذلك ثم فيهما اما إذا

كان حمالين الوقف فهو

وقف والحق به نحو الصوف

وولد الامة من شبهة حر فعلى

أبيه قيمته ويملكها الموقوف

عليه (والثاني يكون وقفا)

غير الوارث أما هو فتسقط الاجرة عنه اه ع ش (قوله أولعالمه) وقوله الآتى أو أجره عطف على له عبارة
ع ش قوله فان كان البذر له الخ اى وإن كان لغيره فالزرع له وعليه الاجرة فان كان الناظر قبضها ودفعها
للموقوف عليه لاستحقاقه اياها رجع على تركته بقسط ما بقى من المدة اه (قوله وجوزناه) اى كون
البذر من العامل المسمى بالخبرة وقد تقدم في المساقاة بعض طرق تجويزه (قوله قال الغزى الخ) جواب ان
كان البذر لعالمه الخ (قوله فان مات) اى المستحق (قوله بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام
الحصة بدون توزيع على المدد فليحرر وقديهم من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسئل فليحرر اه اى
سم عبارة السيد عمر سككت عن حاله قبل الاشتداد وقياس ما تقدم في الثمرة انه كذلك فليحرر اه
كبعد الاشتداد (قوله أولمن أجره) أى لشخص أجر المستحق ذلك الشخص الارض فالصلة جارية على غير
من هى له والمفعول الثانى لآجر محذوف و (قوله ان يزرعه) اى لأن يزرع ذلك الشخص الارض فضمير
النصب للارض والتذكير بناويل الموقوف و (قوله بطعام الخ) متعلق باجر وظاهر ان الطعام مثال لا قيد
(قوله كاغصانها) يؤخذ منه انه يجوز قطعها حيث اعتيد او شرطه او اتف ومثله فيها يظهر لو اضرت باصلها
وحيث قلعت فهى ملك الموقوف عليه كاغصن حيث جاز قطعه اه سيد عمر وقوله فهى ملك للموقوف
عليه اى وإن لم يكن الانتفاع بهامع بقاء عينها ولم يمكن شراء شقة قص بقيمتها كما مروى بقى (قوله وشعر) الى
قوله وفارق في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ويبيض وقوله من مأكول وغيره (قوله الحادث الخ) سيد ذكر
محتزره (قوله من نكاح اوزنا) سيد ذكر محتزره (قوله وفارق) أى ولد الموقوفة (قوله أقوى الخ) نظر فيه
سم ثم ايد النظر باعتماد الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة (قوله وخروج الخ) عطف
على ملكه (قوله فيهما) اى الملك والخروج (قوله اما إذا كان) الى قول المتن والثاني في المغنى وإلى قول
المتن والمذهب في النهاية لا قوله والحق الى وولد الامة وقوله لكنه القياس وقوله قال الى وسيأتى (قوله فهو
وقف) وعليه فلو استثناء حال الوقف احتمال بطلان الوقف قياسا على ما لو قال بعثها إلا حملها اه ع ش
(قوله والحق به) اى بالحل المقارن للوقف (قوله نحو الصوف الخ) قدم عند قول الشارح وإلا حملها
الخ ما يفعل بهذا (قوله وولد الامة الخ) عبارة المغنى تنبيه محل ملكة لولد الامة إذا كان من نكاح اوزنا
فان كان من وطء شبهة فهو حر وعلى الوطء قيمته وتكون ملكا للموقوف عليه ان جعلنا الولد ملكا له والا
فیشترى بها عبدا ووقف كما قالاه وظاهره انه لا فرق بين ان يكون الولد ذكر او انثى وهو كذلك اه قوله
إن جعلنا الولد الخ اى بان حدث بعد الوقف وقوله وإلا الخ اى بان قارن الوقف كإفيدة كلامه بعد (قوله
ومحله) اى الخلاف (قوله فولده وقف) اى من غير إنشاء وقف اه ع ش (قوله هذا) اى قول المصنف
وكذا الولد فى الاصح (قوله هذا) الى قوله كإرجاءه فى المغنى (قوله فالموقوفة على ركوب انسان الخ) لو
احتاج الى ركوبها فى سفر هل يجوز له اخذها والسفر بها وإن فوت على الواقف فوائدها كالدرام لا فيه نظر
وظاهر اطلاقهم استحقاقه للركوب الاول حيث لم يقيدوه ببلد الواقف اه ع ش (قوله فولدها) عبارة المغنى
وشرح الروض والنهاية فقوائدها اه زاد الاول والحيوان الموقوف للانزاع لا يستعمل فى غير الانزاع نعم
لو عجز عن الانزاع جاز استعمال الواقف له فى غيره كما قاله الاذرعى اه (قوله للواقف) ومؤنها عليه ايضا لانهم

(قوله انه بعد الاشتداد الخ) كان مراده أنه يستحق تمام الحصة بدون توزيع على المدد فليحرر وقديهم
من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسئل فليحرر (قوله أولمن أجره) عطف على لعالمه ش (قوله بان
التعلق هنا أقوى الخ) قد يعارض ويقال بل التعلق هناك أقوى بدليل انه يستقل بالاجارة والاعارة مطلقا
بخلاف الموقوف عليه إنما يستقل إذا كان له النظر وبدليل ان المنفعة تورث بخلاف الموقوف عليه ولذا
اعتمد شيخنا الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة وفرق بان تعلق الموصى له أقوى واحتج
عليه بما ذكر فليتأمل (قوله نحو الصوف الخ) انظر ما يفعل بهذه الامور (قوله فوائدها للواقف الخ)

تبعا لامة كولد الاضحية ومحله فى غير المحبس فى سبيل الله أما هو فولده وقف كاصله هذا إن أطلق أو شرط ذلك للموقوف عليه فالموقوفة
على ركوب انسان فوائدها للواقف كإرجاءه وان نوزع فيه (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجلدها لأنه أولى من غير هذا ان لم يتدبغ

يجعل منها المستحق لا الركوب فكانها باقية على ملكه اه ع ش (قوله ولا) أى وان اندبغ ولو بنفسه
 كما يحته شيخنا عاد الخ مغنى ونهاية (قوله ولو اشرفت الخ) عبارة المغنى وان قطع بموت الهيمة الموقوفة الماكولة
 جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلحما ما يراه مصلحة او يباع ويشترى بثمنه دابة من جنسها وتوقف
 وجهان رجع الاول ابن المقرئ والثاني صاحب الانوار وهو كقول شيخنا اولى بالترجيح فان لم يقطع بموتها
 لم يجوز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالايحوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز
 بيعها حية وهو كذلك كما صرح به المحاملى والجرجاني وان قال الماوردى بالجواز اه وكذا في النهاية إلا
 انه عكس في حكاية الترجيح فقال قال الشيخ والاول اولى بالترجيح اه ورده الرشيدى بما نصه الذى فى
 كلام الشيخ ان الاول بالترجيح لانما هو الثاني كفى شرحه للروض وجزم به فى شرح الهجة اه وفى سم
 بعد ان ذكر عن شرح الروض مثل ما مر عن المغنى مانصه وفى شرح مر ويجمع بينهما أى كلام المحاملى
 والجرجاني وكلام الماوردى بحمل كل منهما على ما اذا اقتضته المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف للموقوف
 عليه فيما يظهر اه (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة فى خلافه فالتجته عدم
 ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلها او شقص منه مر اه وقوله ويجمع بينهما الخ
 اعتمده ع ش وقوله حية فباعها لعل صوابه مذبوحة فذبحها (قوله فان تعذر) أى شراء الشقص (صرف)
 أى اليمن (قوله نظير ما يأتى) أى فى قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف
 عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا يستحق على نفسه شيئا فليراجع سم على حجج اه
 ع ش عبارة المغنى وإذا وطئها الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلفه أو بانقاده حرا
 لان المهر له وولد الموقوفة الحادث له اه قول المتن (بشبهة) اما إذا نفي بها مطاوعة وهى مميزة فلا مهر لها اه
 مغنى قول المتن (ان صححناه) هذا القيد متعين لاجل حصول المقابلة بين مسألة النكاح ومسئلة وطء
 الشبهة فقول من قال لا منهزم له ليس فى محله اه سيد عمر وقوله فقول من قال الخ اقول بمن صرح به المغنى
 وان قول الشارح كالتهاية وكذا ان لم نصحه الخ كالصريح فيه واما قوله هذا القيد متعين الخ فانما ثبت
 له فائدة لا مفهوما فلا يتم به الرد عليهم (قوله ويزوجها) إلى قوله على ما رجحاه فى المغنى إلا قوله خرج إلى
 يحرم وقوله على ما حكى إلى وعلى الموقوف عليه (قوله باذن الموقوف عليه) ولا يلزمه الاذن فى تزويجها
 وان طلبته منه لان الحق له اه مغنى (قوله لا منه الخ) أى لا يزوجه القاضى للموقوف عليه ولا للواقف
 اه شرح منبهج عبارة المغنى ولا يحل له أى للموقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضا اه (قوله لو وقفت
 عليه زوجته) ومثله عكسه اه ع ش (قوله انفسخ نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشتراط القبول
 اه مغنى زاد شرح الروض وافرده سم وع ش وإلا فلا حاجة اليه وعليه لو رد بعد ذلك اتجه الحكم بطلان
 الفسخ ويحتمل خلافة ذكره الاسنوى اه وقوله وعليه لو رد بعد ذلك لعل المراد على القول بعدم اشتراط

عبارة الروض ولو وقف دابة للركوب فقوا ندها للواقف اه (قوله ولو اشرفت ما كولة على الموت ذبحت
 واشترى بثمنها من جنسها الخ) عبارة الروض وان قطع بموت الموقوفة ذبحت وفعل الواقف بلحما ما رآه
 مصلحة انتهى وبين فى شرحه ان الترجيح من زيادته وان الاول بالترجيح ما ذكره الشارح ثم قال فان لم
 يقطع بموتها لم يجوز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالايحوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلامه كاصله
 انه لا يجوز بيعها حية وهو ما صححه المحاملى والجرجاني لكن جزم الماوردى وغيره بالجواز والمعتمد الاول
 انتهى وفى شرح مر ويجمع بينهما بحمل كل منهما على ما اذا اقتضته المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف
 للموقوف عليه فيما يظهر انتهى (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة
 فى خلافه فالتجته عدم ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلها او شقص منه مر (قوله من
 غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا
 يستحق على نفسه شيئا فليراجع (قوله ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه) قال فى شرح الروض ان

ولما عاد وقفا وعبر
 بالاختصاص لان النجس
 لا يملك ولو اشرفت ما كولة
 على الموت ذبحت واشترى
 ثمنها من جنسها فان تعذر
 صرف للموقوف عليه فيما
 يظهر نظير ما يأتى (وله مهر
 الجارية) الموقوفة عليه
 البكر أو الثيب (إذا
 وطئت) من غير الموقوف
 عليه (بشبهة) منها كان
 أكرهت أو طأعته وهى
 نحو صغيرة أو معتقدة الحل
 وعزرت (أو نكاح) لانه
 لانه من جملة الفوائد
 هذا (ان صححناه) أى
 نكاحها وكذا ان لم
 نصحه لانه وطء شبهة هنا
 أيضا (وهو الاصح) لانه
 عقد على المنفعة فلم يمنع
 الوقف كالأجارة ويزوجها
 القاضى باذن الموقوف
 عليه لانه ولا من الواقف
 ومن ثم لو وقفت عليه
 زوجته انفسخ نكاحه
 وخرج بالمهر ارش البكارة

فهو كارش طرفها (تنبيه) يحرم وطؤها على الواقف ويحد به على ماحكى عن (٢٧٩) الاصحاب وتخريجهما كغيرهما

له على أقوال الملك المقتضى
لعدم حده لأنه مالك على
قول أشار في البحر إلى
شدوده لكنه القياس
وعلى الموقوف عليه ويحد به
على ما رجحاه قالا كوطء
الموصى له بالمنفعة واعتراضا
بتصريح الاصحاب بخلافه
للشبهة وبأنه الموافق لما
رجحاه في الوصية في وطء
الموصى له بالمنفعة وسيأتي
الفرق بينهما (والمذهب
أنه) أي الموقوف عليه (لا
يملك قيمة العبد) وذكره
للتتمثيل (الموقوف إذا
اتلف) من واقفه أو اجنبي
وكذا موقوف عليه تعدى
كان استعماله في غير ما وقف
له أو تلف تحت بدضمته له
أما إذا لم يتعد بالتلف ما
وقف عليه فلا يضمن كما
لوقع منه من غير تقصير
بوجه كوز مسبل على
حوض فانكسر (بل
يشترى) من جهة الحاكم
وقال الأذرعى بل الناظر
الخاص ويردوان جرى
عليه صاحب الأنوار بأن
الوقف ملك لله تعالى
والمخصص بالتكلم على جهاته
تعالى العامة هو الحاكم
دون غيره (بها عبد مثله)
سنا وجنسا وغيرهما
(ليكون وقفا مكانه)
مراعاة لغرض الواقف

القبول لورد الزوج الوقف بعد قبوله (قوله فهو كارش طرفها) أي فيفعل به ما يفعل في بدل العبد إذا تلف
اه عش (قوله ويحد به) اعتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الآتي اه سم وكذا اعتمده المغنى عبارته
ويلزمه أي الموقوف عليه الحديث لا شبهة كالواقف ولا اثر للملكة المنفعة وهذا هو المعتمد كما جرى عليه
ان المقر في روضه وسياتي في باب الوصية إن شاء الله تعالى ان الموصى له بمنفعة أمة إذا وطئها لاحد عليه اه
(قوله على ماحكى الخ) عبارة النهاية كما حكى الخ ومن خرج وجوب الحد على أقوال الخ فقد شذ اه (قوله
له) أي الحد (قوله أشار الخ) خبر وتخريجهما الخ (قوله إلى شدوده) أي التخريج (قوله لكنه) أي ذلك
التخريج (قوله وعلى الموقوف عليه) عطف على قوله على الواقف (قوله على ما رجحاه) عبارة النهاية كما
رجحاه هنا وهو المعتمد اه (قوله بخلافه) أي بعدم حد الموقوف عليه و (قوله للشبهة) أي شبهة ملكة المنفعة
(قوله وبأنه الخ) أي خلاف ما رجحاه هنا (قوله لما رجحاه الخ) أي من عدم حد الموصى له بالمنفعة (قوله
وسيأتي) أي في الوصية اه نهاية (قوله الفرق بينهما) وهو ان ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف
عليه بدليل أن له الاجارة والاعارة من غير إذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه
لا بد من إذن الناظر ولا تورث عنه المنافع رملى انتهى شيخنا الزياى اه عش (قوله أي الموقوف
عليه) إلى قوله والناظر في المغنى لا قوله جرى عليه صاحب الأنوار وقوله والمختص إلى المتن وإلى قوله
فلو تعدى شراء شقص في النهاية إلا ما ذكر (قوله) وكذا موقوف عليه تعدى الخ قضية هذا الصنيع ان
الواقف والاجنبي ضامنان مطلقا وظاهر انه لا ضمان عليهما إذا اتلفاه بغير تعدى كان استعماله فيما
وقف له باجارة مثلا فلو أسقط لفظ كذا لرجع القيد للجميع فليتأمل اه رشيدى أي كما فعله المغنى باقامة
ام مقامه (قوله أو تلف) عطف على اتلف (قوله ضامنه له) أي لرقبته اه مغنى (قوله كالأوقع منه الخ)
عبارة المغنى ومن ذلك كما في زيادة الروضة الكيزان المسئلة على احواض المأوى وكذا الكتب الموقوفة على
طلبة العلم مثلا فلا ضمان على من تلف في يده شيء منها بل تعدى فان تعدى ضمن ومن التعدى استعماله في غير
ما وقف له اه (قوله كوز مسبل على حوض) أي مثالا (قوله من جهة الحاكم) معتمد اه عش (قوله ملك
لله تعالى) أي على الراجح قول المتن (بها) أي القيمة (قوله لغرض الواقف) من استمرار الثواب اه مغنى
(قوله وبقية البطون) عطف على غرض عبارة المغنى وتعلق بقية الخ (قوله لا بد من إنشاء وقفه الخ) اما
ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو يعمره منها أو من إحداها لجهة الوقف فالمنشئ لوقفه هو
الناظر كما اقتضى به الوالد رحمه الله والفرق بينهما وبين الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج إنما هو في بدل
الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار واما ما يبينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران
الموقوفة فإنه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فاق بالكلية
والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبني بهما كالوصف التابع لها شرح مر اه سم وقوله مر والفرق
بينه الخ في المغنى مثله ويأتى في الشرح في آخر الفصل الآتى ما يوافقه قال عش قوله مر أو يعمره منهما الخ أي
مستقلا كبناء بيت للمسجد لما ياتي من ان ما يبينه في الجدران عما ذكر يصير وقفا بنفس البناء وقوله مر
فالمنشئ لوقفه الخ أي ولا يصير وقفا بنفس الشراء والعمارة فان عمر من ماله ولم ينشئ لذلك فهو باق على ملكه
ويصدق في عدم الانشاء أو اشتراه من ريعه فهو ملك للسجد مثلا يبيعه إذا اقتضته المصلحة وبقى ماله

قبل على القول باشتراط قبول وإلا فلا حاجة اليه وعليه لورد بعد ذلك اتجه الحكم بطلان الفسخ ويحتمل
خلافه ذكره الاسنوى انتهى (قوله فهو كارش طرفها) اعتمده مر وسياتي حكم الارش في الشرح قريبا
(قوله ويحد) اعتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الآتى قريبا (قوله من جهة الحاكم) اعتمده مر قال في
شرحه أما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو عمره منهما أو من احدهما لجهة الوقف فالمنشئ
لوقفه هو الناظر كما اقتضى به شيخنا الشهاب الرملى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره في
شرح المنهج إنما هو بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار واما ما يبينه من ماله أو من

وبقية البطون ثم بعد شرائه لا بد من إنشاء وقفه من جهة

دخل في جهته شيء من مال الوقف وأراد العماره به لهدلك ويستطعن ذمته أو لا بد من إذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من غير إذنه كان متبرعا به فيه نظرا والاقرب الثاني وعلمه ما لم يخف من الرفع اليه غرامة شيء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبر الان فقد الشهود نادرو قوله لم رفي الجدران الموقوفة خرج به ما ينشئه من البناء في الارض الموقوفة فلا يصير وقفها بنفس البناء كما شمله كلامه المتقدم وإن اقتضى التوجيه الاقوى صيرورته كذلك اه كلام ع ش قال الرشيدى وقديم مع هذا الاقضاء بانه لا يلزم من استتباع الارض لهذا الشيء اليسير استتباعها لمر خطير إذ اليسير عهد فيه التبعة كثير افتاهل اه أقول وقول ع ش فان لم يشهد لم يبر اى في ظاهر الشرع دون باطنه اخذا من نظائره (قوله الحاكم او الناظر) اى على ما تقدم انفا اه سم اى من الخلاف وترجيح الاول (قوله) وقال القاضى (الخ) عبارة النهاية وقول القاضى (الخ) محل نظرا اه (قوله) صيرورة القيمة (اى قيمة المرهون (قوله) وعدم (الخ) عطف على صيرورة (الخ) وكان الاول ان يقول وصيرورة بدل الاضحية (الخ) (قوله) إذا اشترى (اى بدل الاضحية (قوله) ونوى (اى البدلية وهو راجع للمعطوف فقط (قوله) بأن القيمة هناك ملك الفقراء (اى لأن الاضحية تملك اه سم (قوله) واما القيمة هنا فليس ملك احد (اى لأن الوقف لا يملك اه سم (قوله) وافهم قوله عبدا انه لا يجوز (الخ) لولم يمكن ان يشتري بقيمة العبد لامة او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس فيحتمل الجواز سم على حج ونفى مالو امكن شراء شقص وشراء صغير هل يقدم الاول او الثاني فيه نظرا والاقرب الاول لانه ينتفع به حالا ولو قيل بالثاني لم يكن بعيدا لانه اقرب الى غرض الوانف من وقف رقبة كاملة ادع ش وياتى عن سم آتفا ما وافق الثاني (قوله) وما نضل من القيمة يشتري (الخ) تدب نضل منها ما يصل عبدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشقص باعتبار الغالب اه سم (قوله) خلاف نظيره الاقوى (الخ) عبارة شرح المنهج ولا يرد عليه مالو اوصى ان يشتري بشيء ثلاث رقاب فوجدنا به رقبتين وفضل ما لا يمكن شراء رقبة به فان الاصح صرفه لوارث لتعذر الرقبة المصرح بها ثم خلاف ما هنا اه (قوله) صرف للموقوف (عليه) ظاهره وإن امكن ان يشتري به امة او شقصا اه سم اى وهو بعيد عن غرض الواقف (قوله) استوفاه الحاكم (الخ) وينبغى جواز العفو عن القود بمال ان رآه مصلحة ويشترى به بدله وينشئ وقفه نظائر ما تقدم فى بدل المجنى عليه اه ع ش أقول بل هو داخل فيما تقدم (قوله) وانما اختلفوا (الخ) عبارة النهاية كتنظيره من الاضحية على الراجح الاقوى في بابها ووجه الخلاف فيها ان الشقص من حيث هو (الخ) (قوله) صرفت للموقوف (عليه) خلافا للمعنى عبارة فان تعذر الشقص ففيه ثلاثة اوجه احدهما يبقى البدل الى ان يتمكن من شراء شقص ثانيها يكون ملكا للموقوف عليه ثالثها يكون لاقرب الناس الى الواقف وهذا اقربها اه

مشتريه الحاكم او الناظر فيتعين احد الفاظ الوقف وقال القاضى يقول اقته مة امه ونظر غيره فيه وفارق هذا صيرورة القيمة رهنافى ذمة الجاني كما مر بانه يصح رهنها دون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية اضحية اذا اشترى بعين القيمة او فى الذمة ونوى بان القيمة هناك ملك الفقراء والمشتري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين اومع الذمة واما القيمة هنا فليست ملك احد فاحتيج لانشاء وقف ما يشتري بها حتى ينتقل الى الله تعالى وافهم قوله عبدا انه لا يجوز ان يشتري امة بقيمة عبد كعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لاختلاف الغرض وما فضل من القيمة يشتري به شقص كالارش بخلاف نظيره الاقوى فى الوصية لتعذر الرقبة المصرح بها فيها فان لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للموقوف عليه فيما يظهر بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبته الجناية اليه ولو أوجبت قودا استوفاه الحاكم كما قالاه وان نوزعا فيه (فان تعذر) شراء عبد بها (فبعض عبد) يشتري بها لانه اقرب لمقصوده وإنما اختلفوا فى نظيره من الاضحية لان الشقص من

ربع الوقف فى الجدران الموقوفة فانه يصير وقفها بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فاق بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والمبنى بهما كالوصف التابع لها انتهى (قوله) الحاكم او الناظر (اى على ما تقدم انفا) (قوله) بان القيمة هناك ملك الفقراء (اى لأن الاضحية تملك (قوله) واما القيمة هنا فليست ملك احد (اى ثلاثا بوقف الملك (قوله) وافهم قوله عبدا انه لا يجوز ان يشتري امة بقيمة عبد (الخ) لولم يمكن ان يشتري بقيمة العبد لامة او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس فيحتمل الجواز (قوله) وما فضل من القيمة يشتري به شقص (قوله) قد يفضل منها ما يحصل عبدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشقص باعتبار الغالب (قوله) فان لم يمكن شراء شقص (الخ) عبارة العباب فان تعذر الشقص فهل البدل ملك للموقوف عليه ام للاقرب للواقف ام يبقى بحاله تبعا لاصله وجوه ولعل المراد بقاءه الى وجود الشقص انتهى وقال الشارح فى شرح الارشاد فى الوجه الاخير ولعله الاقرب انتهى وعليه قد يشكل على ما استظهره فى مسئلة اشراف الما كولة على الموت السابقة الا ان يسوى بينهما وقد يقال ينبغى ان محل البقاء ان رجى وجود شقص فان كان ميؤسا منه عادة فهو للموقوف عليه (صرف للموقوف (عليه) ظاهره وان امكن ان يشتري به امة او شقصا (لانه اقرب لمقصوده) كتنظيره من الاضحية على الراجح الاقوى في بابها

أوجبت مالا فهي في بيت المال وفي فتاوى القاضى لو اشترى الموقوف عليه حجر رحالقه الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه في استعماله الأول حتى رقب كالا يضمن المستأجر والمستعير ما تلف بالاستعمال ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضا إلا أن يكون الواقف اشترط أن يبدأ من غلته بعمارته فيكون وقفًا كالأصل قال القمولى ولعله منه تفريع على أن نفقة العبد لا تجب في كسبه إذا لم يشرطها الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى إلا أن يكون الخ لأن شراء غيره ليس عمارة نعم إن شرط الواقف ابداله اذارق اتجه ما قاله وكقوله ليكون وقفًا بل لا بد من إنشاء وقفه ومن ثم ائق الغزالي بأن الحاكم إذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقارًا كان طلقًا إلا إذا رأى وقفه عليه انتهى ومراده بالطلق أنه ملك للمسجد (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قلعها نحو ربيع أو زمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام (بل ينتفع بها جذا) باجارة

وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مثله وعن العباب ترجيح الوجه الأول (قوله ولو جنى الموقوف الخ) ولومات الموقوف الجاني لم يسقط الفداء نهاية اى عن السيد ولا عن بيت المال عش (قوله فهي في بيت المال) عبارة المغنى ولو جنى الموقوف جنابة توجب قصاصا اقتصر منه وفات الوقف كالمات أو وجب بجنايته مال أو قصاص وعنى على مال فداءه الواقف باقل الامرين من قيمته والارش وان مات العبد بعد الجنابة ولا يتعلق المال برقبته لتعذريه وله أن تكرر الجنابة منه حكم أم الولد اى في عدم تكرار الفداء ومشاركة المجنى عليه الثاني ومن بعده الأول في القيمة أن لم تف بأرش الجنابات وإن مات الواقف ثم جنى العبد أفدى من كسبه في احدى وجهين يظهر ترجيحه والوجه الآخر من بيت المال كالحرم المعسر ولا يفدى من تركه الواقف لانها انتقلت إلى الورث اه وفي النهاية نحوها إلا أنها رجحت الوجه الآخر وقال للشارح قال عش وقول حج ولو جنى الموقوف جنابة أوجبت مالا فهي في بيت المال مفروض فيما إذا تعذر فداؤه من جهة الواقف ما توافقه على ما يفده قول الشارح مر فان مات الواقف اه وعبارة سم قوله فهي في بيت المال قال في الروض لا في تركه الواقف انتهى واقى يكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامرين كافى الروض اه (قوله ولعله) اى قول القاضى ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه ايضا إلا أن يكون الخ (قوله على أن نفقة العبد لا تجب الخ) اى وهو مرجوح (قوله وفيه) اى قول القمولى (قوله لأن شراء غيره) اى غير الحجر الموقوف (قوله ليس عمارة) ولو فرض وسلم أنه عمارة فتقديم العمارة لا يتوقف على شرط الواقف اه سيد عمر (قوله وكقوله) عطف على قوله ش اه سم (قوله ليكون وقفًا) موافق لما سبق عنه عن القاضى فيكون الخ بالفاء (قوله إلا إذا رأى وقفه الخ) اى ووقفه عليه بالفعل (قوله ومراده بالطلق الخ) ومعنى الطلق الوضعى عدم التقيد وإطلاقة على الملك للعلاقة أن مالكة يتصرف فيه كيف يشاء من غير تقيد بوجه بخلاف الواقف اه عش (قوله الموقوفة) إلى قوله وكذا الدابة في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أوزمنت الدابة (قوله الموقوفة) وقع السؤال في الدرس عما وجد من الاشجار في المساجد ولم يعرف هل هو وقف أو لا فماذا يفعل فيه إذا جف والظاهر من غرسه في المسجد أنه موقوف فيحتمل جواز بيعه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين أن لم يمكن الانتفاع به جافاً ويحتمل وجوب صرف ثمنه لمصالح المسجد خاصة ولعل هذا الثاني هو الأقرب اه عش وسياق في آخر الباب ما يتعلق بذلك وظاهر أن مثل ما وجد في المساجد ما وجد في نحو المدارس (قوله نحو ربيع) كالسبل ونحو ذلك ولم يمكن إعادتها إلى مغرسها قبل جفافها اه معنى (قوله أوزمنت) من باب تعب يقال زمن زماناً وزمانته وهو مرض يدوم زماناً طويلاً اه عش (قوله وإن امتنع الخ) لعله فيما إذا تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها اعنى الشجرة وأما الدابة الزمنة فحكمها واضح سيد عمر وعش (باجارة وغيرها) ادامة للوقف في غيرها ولا تباع ولا توهب للخبر السابق أول الباب اه معنى (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وان يشتري بثمنها واحدة من جنسها أو شقها اتجه وجوب ذلك لا يقال الفرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لأنها منتفع بها باستهلاكها فصح بيعها وكذا يقال في مسئلة الدابة سم على حج اه عش (قوله انقطع الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها

شرح مرفقول شرح الروض بخلاف الاضحية حيث لا يشتري بقيمتها شقص شاة اى على وجهه مرفق (فهى في بيت المال) قال في الروض لا في تركه الواقف انتهى واقى يكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامرين كافى الروض وعبارته ومتى وجب مال أو عنى عليه فداءه الواقف باقل الامرين وله أن تكرر الجنابة منه حكم أم الولد فان مات الواقف ثم جنى فمن كسب العبد أو بيت المال وجهان لا من تركه الواقف (قوله وكقوله) اى القاضى عطف على كقول ش (قوله ليكون وقفًا) لعل قوله وقفًا حكاية لمعنى الأصل (قوله وإن امتنع الخ) يتأمل (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وأن يشتري بثمنها واحدة من

أى ويملكها الموقوف عليه حينئذ على (٢٨٢) المعتمد وكذا الدابة الزمنة بحيث صار لا ينتفع بها هذا إن اكلت إذ يصح بيعها للحمها بخلاف

بأحرأق ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه كما صححه ابن الرفعة والقولى وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه
سكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية لكن اقتصار المصنف على ما ذكره كالحاوى
الصغير يقتضى أنها لا تصير ملكا بحال واعتمده الشيخ رحمه الله وقال انه موافق للدليل وكلام الجمهور ولا
يلزم عليه اى الاول تناف بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكا لان معنى عوده ملكا انه ينتفع به
ولو باستهلاكه كالا حراق ومعنى عدم بطلان الوقف انه مادام باقيا لا يفعل به ما يفعل بسائر الاملاك
من بيع ونحوه كما مر اه قال ع ش قوله مر لسكنها لا تباع اى مع صيرورتها ملكا للموقوف عليه والحاصل
من هذه المسئلة انه حيث تعذر الانتفاع بها من الجهة التى وقفت عليها صارت ملكا للموقوف عليه بمعنى انه
ينتفع بها كانتفاع الملاك بغير البيع والهبة وإن لم يتعذر الانتفاع بها من الجهة التى قصدت بالوقف لا ينتفع
بها الموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الاوجه الاكل اه (قوله اى ويملكها
الموقوف عليه الخ) قال فى شرح الروض لسكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية
اه مر اه سم (قوله وكذا الدابة الخ) هلا جازييعها والشراء بشمها من جنسها شقص كما اذا ذبحت
المشرفة على الهلاك وفعل بشمها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك إذا امكن اه سم (قوله اذ يصح بيعها
للحمها) قد يدل على جواز بيعها وقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا اه سم (قوله
وأفتيت فى ثمرة وقفت) أى أصلها وهذا الفرع ليس بما نحن فيه لكنه له به مناسبة اه سيد عمر (قوله أو أشرت
الى قوله واطال جمع فى رده فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله بل يجتهد الى قال السبكي (قوله) ويصرف
ثمها الخ) عبارة المغنى وهذا ما جرى عليه الشيوخ وهو المعتمد وعلى هذا يصرف ثمها الخ اه (قوله
ووقفها) قيد لما قبله اه ع ش (قوله بنحو شراء) ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر اه ع ش (قوله
بنحو شراء) اى كالهبة اه معنى (قوله فانها تباع جزما) اى وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها
فى شراء حصر بدلها اه ع ش (قوله نحو الواح) اى كابواب اه معنى (قوله وقد تقوم) الى قوله

جنسها أو شقصا اتجه وجوب ذلك لا يقال الغرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها
فيصح بيعها وكذا يقال فى مسئلة الدابة (قوله انقطع) لم يذكر فى شرح الروض فى هذا الشق الانقطاع بل
اقتصر فيه على قوله صارت ملكا للموقوف عليه لسكنها لا تباع ولا توهب لكن قوله بعد تقر بهذا الشق
والذى قبله ما نصه لكن اقتصر المنهاج كاصلها والحاوى الصغير على قوله وإن جفت الشجرة لم يقطع الوقف
وقضيته انه لا يصير ملكا بحال وهو المعتمد الموافق للدليل وكلام الجمهور على ان دعواه ملكا مع القول بانه
لا يبطل مشكل اه يقتضى أن المراد فى هذا الشق أنه لا يبطل الوقف وعليه فيمكن أن يجاب عن اشكاله
بان المراد العود بمجرد جواز انتفاعه ولو باستهلاكه كالا حراق كما ان المراد بعدم بطلان الوقف انه لا
يفعل به مادام باقيا ما يفعل بالاملاك ونحوه فليتأمل ثم رايت مر ذكر فى الجواب (قوله اى ويملكها
الموقوف عليه حينئذ) قال فى شرح الروض لسكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية
اه مر (قوله وكذا الدابة الزمنة) هلا جازييعها والشراء بشمها من جنسها شقص كما اذا ذبحت المشرفة
على الهلاك وفعل بشمها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك إذا امكن (قوله اذ يصح بيعها للحمها) قد يدل
على جواز بيعها وقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا (قوله وأفتيت فى ثمرة وقفت للثمرة
الخ) يتأمل فيه فان الوقف ان كان لنفس الثمرة كما هو ظاهر هذه العبارة فيرد عليه ان الثمرة من المطعوم
وقد تقدم انه لا يصح وقفه لان شرط الموقوف امكان الانتفاع به مع بقاء عينه وان كان الوقف لاصلها
لتصرف الثمرة للثمرة فان الثمرة مملوكة فلا حاجة الى بيانها جواز بيعها للحاجة واستثناء ذلك من منع بيع الوقف
كما هو صريح السياق فليتأمل (قوله واستثنيت من بيع الوقف الخ) كذا الى اخر المسئلة مر (قوله ولو بان
اشترها الناظر ووقفها) بهذا مع قوله السابق فى مسئلة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شراء بدل

غيرها (وقيل تباع) لتعذر
الانتفاع كما شرط الواقف
(والثمن) الذى يمت به على
هذا الوجه (كقيمة العبد)
فياق فى مامر وأفتيت فى
ثمرة وقفت للثمرة على
صوامر مضان نفثى تلفها
قبله بان الناظر يبيعها ثم فيه
يشترى بشمها مثلها فان كان
اقراضها اصلح لهم لم يبعد
تعيينه (والاصح جواز بيع
حصر المسجد اذا بليت
وجذوعه اذا انكسرت)
او اشرت على الانكسار
(ولم تصح الا للاحراق)
لثلا تضع فتحصيل يسير من
ثمها يعود على الوقف اولى
من ضياعها واستثنيت من
بيع الوقف لانها صارت
كالمعدومة ويصرف ثمها
لمصالح المسجد ان لم يمكن
شراء حصر او جذوع به
واطال جمع فى الانتصار
للبقا بل انها تبقى نقلا ومعنى
والخلاف فى الموقوفة ولو
بان اشترها الناظر ووقفها
بخلاف الملوكة المسجد
بنحو شراء فانها تباع جزما
وخرج بقوله ولم تصلح
الخ ما اذا امكن ان يتخذ منه
نحو الواح فلا تباع قطعا بل
يجتهد الحاكم ويستعمله
فيما هو اقرب المقصود
الواقف قال السبكي حتى لو
امكن استعماله بادراجه
فى آلات العمارة امتنع بيعه

فما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام آجرة والنحاة مقام التراب ويختلط به أى يقوم مقام التبن الذى يخلط به الطين وأجريا

وأجريا الخلاف في دار
منهدمة أو مشرفة على
الانهدام ولم تصلح للسكنى
وأطال جمع في رده أيضا
وانه لا قائل بجواز بيعها من
الاصحاب ويؤيد ما قالاه
نقل غير واحد الاجماع
على ان الفرس الموقوف
على الغزو إذا كبر ولم يصلح
له جاز يبعه على ان بعضهم
أشار للجمع بحمل الجواز
على نقضها والمنع على أرضها
لان الانتفاع بها يمكن فلا
مسوغ لبيعها (ولو انهدم
مسجدو تعذرت اعادته لم
يبيع بحال) لا مكان الانتفاع
به حالا بالصلاة في ارضه
وبه فارق ما مر في الفرس
ونحوه ولا ينقض إلا ان
خيف على نقضه فينقض
ويحفظ او يعمر به مسجد
آخر إن رآه الحاكم
والاقرب اليه أولى لانحو
بترأ وباط قال جمع الا ان
تعذر النقل لمسجد آخر
وبحث الاذرعى تعين
مسجد خص بطائفة خص
بها المنهدم ان وجد وان بعد
والذى يتجه ترجيحها في بيع
وقف المنهدم أخذ بما مر
في نقضه انه ان توقع عوده
حفظ له ولا صرف لمسجد
آخر فان تعذر صرف
للفقراء كما يصرف النقض
لنحو رباط

وأجرى ما من كلام السبكي (قوله في دار منهدمة الخ) وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتي على غيره
وافقوا والد رحمه الله تعالى بان الراجح منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره
إن منع بيعها هو الحق ولان جوازها يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل القول بالجواز على
البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ وهذا الحمل أسهل من تضعيفه اه قال ع ش قوله لم رخصة أي دون الارض
فلا يجوز بيعها (قوله في رده) أي القول بجواز بيعها (أيضا) أي كرد جواز بيع حصر المسجد الخ (قوله
وانه الخ) أي وفي أنه الخ (قوله على أن بعضهم أشار الخ) مال إليه النهاية كما مر وجزم به المغني عبارة تنبيهه
جدار الدار الموقوفة المنهدم إذا تعذر بناؤه كالتلف فيا في فيه ما مر اه أي في حصر المسجد إذا بليت وجدوعه
الخ (قوله بحمل الجواز الخ) لا يبعد القول بالجواز في النقض عند احتمال ضياعها لان حفظه حيثئذ يكاد ان
يتعذر فيباع منه بقدر ما يعمر بابقه وان قل اخذنا من المسائل الآتية في نحو المسجد اه سيد عمر قول المتن (ولو
انهدم مسجد الخ) أي او تعطل بخراب البلد مثلا مغني (قوله لا مكان) إلى قوله أي وحيثئذ في النهاية (قوله
ولا ينقض) إلى قوله قال جمع في المغني (قوله أو يعمر به الخ) أي إن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه
قوله الآتي اخذنا ما مر في نقضه فتأمل اه سم (قوله أو يعمر به مسجد آخر الخ) أي ويصرف للثاني
جميع ما كان يصرف الاول من الملة الموقوفة عليه ومنه بالاولى ما لو اكل البحر المسجد فتنقل انتقاضه
لحل آخره يفعل بقلته ما ذكره مثل المسجد ايضا غيره من المدارس والربط واضرحة الاولياء نفعا
الله بهم فينقل الولي منها إلى غيرها للضرورة ويصرف على مصالحه بعد نقله ما كان يصرف عليه في محله
الاول ع ش (قوله والاقرب الخ) أي المسجد الاقرب اه ع ش (قوله لانحو بشر الخ) عبارة
المغني ولا يبنى به بشر اكالا يبنى بنقض بشر خربت مسجد ابل بشر اخرى مراعاة لغرض الواقف ما يمكن
ولو وقف على قطرة وانخرق الوادي وتعطلت القطرة واحتيج إلى قطرة اخرى جاز نقلها إلى محل الحاجة
وغلة وقف الثغرو هو الطرف الملاصق من بلادنا ببلاد الكفار إذا حصل فيه الامن يحفظها الناظر لاحتمال
عوده ثغرا اه (قوله لانحو بشرور رباط) أي ومانا كانا موقوفين اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ معتمد اه
ع ش (قوله تعين مسجد) أي تعميره (قوله وان بعد) أي ولو في بلد آخر اه ع ش (قوله في ريع وقف الخ)
عبارة النهاية اما ريع المسجد المنهدم فقال والد رحمه الله انه ان توقع عوده حفظ له وهو ما قاله الامام ولا
فان امكن صرفه إلى مسجد آخر صرف اليه به جزم في الانوار ولا ينقطع الاخر فيصرف لاقرب الناس
إلى الواقف فان لم يكونوا صرف الى الفقراء او المساكين ومصالح المسلمين اه قال سم بعد ذكر كلام
الشهاب الرملى المذكور واعلم ان الوقف على المسجد إذا لم يذكر له مصرف اخر بعد المسجد من منقطع
الاخر كما في الروض وقد تقر في منقطع الاخر انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فتوهم هنا انه
إذا لم يتوقع عوده يصرف إلى مسجد آخر او اقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتأمل اه وقال ع ش
قوله لم ر أو مصالح المسلمين أي على الخلاف السابق والراجح منه تقديم المصالح اه (قوله لمسجد آخر) أي
قريب منه اه شرح المنهج وبقى ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قربها من الجميع هل يوزع على الجميع

الوقف بقيمته ووقفه وبين الشراء من غلة الوقف ووقف ما يشتري منها وان فاعل الاول الحاكم دون
الناظر بخلاف الثاني في فعله الناظر مر (قوله وأجريا الخلاف في دار منهدمة الخ) شامل للوقوفة على المسجد
والموقوفة على غيره وافق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان الراجح منه منع بيعها سواء أوقفت على
المسجد أم على غيره ويمكن حمل الجواز على البناء خاصة كما أشار إليه قول الروض وجداد داره المنهدم وهذا
الحمل أسهل من تضعيفه شرح مر (قوله ويؤيد ما قالاه الخ) كذا شرح مر (قوله او يعمر به مسجد آخر)
أي ان لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الآتي اخذنا ما مر في نقضه فتأمل (قوله والذي يتجه ترجيح الخ)
الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى انه ان توقع عوده حفظ والا صرفه لاقرب المساجد ولا
فلا قرب إلى الوانف والا للفقراء او المساكين او مصالح المسلمين وحمل اختلافهم على ذلك اه واعلم ان

أما غير المهتم فأنزل من غلة الموقوف على مصلحه فيشتري له بها عقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها ان توقعت عن قرب كما اشار اليه السبكي ويظهر ضبطه بان توقع قبل عروض ما يخشى منه عليه وإلا لم يدخر منه شيء لاجلها لانه يعرضه للضياع او لظالم يأخذه أى وحينئذ يتعين ان يشتري به (٢٨٤) عقارا له وإن أخرجه بشرطه لعمارته للضرورة حينئذ وعليه ينبغي تعيين صرف غلة هذا للعمارة ان وجدت

لانه اقرب الى غرض الواقف المشترط له على عمارته فان لم يحتج للعمارة فان امن عليها حفظها والا صرفها لمصلحه لا مطلق مستحقه لان المصالح اقرب الى العمارة ولو وقف أرضا للزراعة فتعذرت وانحصر النفع في الغرس والبناء فعل الناظر احدهما او اجرها لذلك وقد اتي البلقيني في أرض موقوفة لتزرع حبا فاجرها الناظر لتغرس كرم ما به يجوز اذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف فان قلت هذا مخالف لشرط الواقف فان قوله لتزرع حبا متضمن لاشتراط ان لا تزرع غيره قلت من المعلوم انه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في المنطوق به على ان الفرض في مسئلتنا ان الضرورة الجأت إلى الغرس والبناء ومع الضرورة تجوز مخالفة شرط الواقف للعلم بان لا يريد تعطيل وقفه وثوابه ومسئلة البلقيني ليس فيها ضرورة فاحتاجت للتقييد بعدم مخالفة شرط الواقف (فرع) في فتاوى ابن عبد

أو يقدم الا حوج فيه نظر والاقرب الثاني فلو استوت الحاجة والقرب جاز صرفه لواحد منها اهـ ش (قوله) اما غير المهتم (إلى قوله) ان توقعت في المعنى (قوله) اي بما فضل من الغلة (قوله) اي القرب (قوله) لانه) اي الادخار (يعرضه) اي ما يدخر من ريع الموقوف على العمارة (قوله) اي وحينئذ) اي حين إذا لم يجوز الادخار (قوله) به) اي ريع الموقوف على العمارة و (قوله) اي المسجد (قوله) وإن أخرجه (الخ) اي لاشترائه الناظر عما شرطه الواقف من صرفه للعمارة فقوله بشرطه بالنصب على نزاع الخافض (قوله) للضرورة) متعلق بيبين الخ (قوله) لمصلحه) (فرع) تقدم عمارة الموقوف على حق الموقوف عليهم لما في ذلك من حفظ الوقف ويصرف ريع الموقوف على المسجد وقفا مطلقا او على عمارته في البناء والتجسيص للمحكم والسلم والوارى للتظليل بها والمكانس ليكنس بها المساحي لينقل بها التراب وفي ظله تمنع افساد خشب الباب بمطر ونحوه ان لم تضر بالمارة وفي اجرة قيم لا مؤذن وامام حصرو دهن لان القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقي فان كان الوقف لمصالح المسجد صرف من ريعه لم يذكر لافي التزيين والنقش بل لو وقف عليها لم يصح اهـ معني زاد النهاية وهذا المذكور من عدم صرف ذلك للؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله الروضة عن البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لهما كما في الوقف على مصلحه وكما في نظيره من الوصية للمسجد وهذا الاصح ويتجه الحاق الحصرو الدهن بهما في ذلك اهو فيهما ايضا ولا هل الوقف المهاياة لا قسمته ولو افرازا اهـ قال ع ش قوله لم لا قسمته هو واضح ان حصل بالقسمه تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دارين اما عند عدم حصوله كان ترادوا على ان كل واحد منهم ياخذ دارا ينتفع بهامدة استحقا فالتظاهر الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء اهـ وقوله دارا الخ أي أو بيتا مثلا (لا مطلق مستحقه) اي الشامل للفقراء المجاورين فيه والطائفة المختصة به (قوله) ولو وقف أرضا) الى الفرع في النهاية (قوله) وقد اتي البلقيني الخ) تايد لما قبله (قوله) على ان الفرض الخ) وفي سم بعد استشكله مانصه نعم يمكن ان يقصد هذه العلاوة الفرق بين مسئلة البلقيني وما قبلها حيث اشترط فيها لا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف ولعل المراد عدم مخالفة شرط الواقف صريحا إلا ان جعل هذه علاوة غير ظاهر اهـ (قوله) في مسئلتنا) أراد بها ما قبل مسئلة البلقيني (قوله) وجمع) أي بين ما في فتاوى ابن عبد السلام وما في الروضة (قوله) بحمل هذا) اي ما في الروضة (قوله) لانه اضاعة مال) فيه ان اضاعة المال جائزة لادنى غرض وتعظيم المسجد غرض اي غرض (قوله) بحمل الاول على ما اذا الخ) قد يناهيه قوله تعظيما له لانه مشعر بانه لا غرض فيه سوى التعظيم اهـ سم (قوله) وحمل الثاني) اي ما في الانوار (قوله) على الموقوفة

الوقف على المسجد اذ لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من منقطع الآخر كما قال في الروض وإن وقفها اي الدار على المسجد صح ولو لم يبين المصرف وكان منقطع الآخر ان اقتصر عليه ويحمل على مصلحه اهـ وقد تقرر في منقطع الآخر انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فقوله لهم هنا انه اذا لم يتوقع عوده يصرف الى مسجد آخر واقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتأمل (قوله) فافضل من غلة الموقوف على مصلحه الخ) كذا شرح مر (قوله) بخلاف الموقوف على عمارته) كذا شرح مر وفي التفرقة بين الوقف على مصلحه والوقف على عمارته مع ان عمارته من مصلحه (قوله) وقد اتي البلقيني الخ) كذا شرح مر (قوله) على ان الفرض في مسئلتنا الخ) فيه بحث لانه ان اراد بمسئلتنا ما قبل مسئلة البلقيني فلا موقع لهذه العلاوة من الجواب لانه جواب عن اعتبار البلقيني عدم مخالفة شرط الواقف مع انه صور المسئلة بما يقتضي مخالفة

السلام يجوز ايقاد السير في المسجد الخالي ليلا تعظيما له لا نهارا للسرف والتشبه بالنصارى اي وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما اذا اسرج من وقف المسجد او ملكه والاول على ما اذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاعة مال بل الذي يتجه الجمع بحمل الاول على ما اذا توقع ولو على ندور احتياح أحد لما فيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها للزراعة اي مثلا وصرف غلتها للمصالح وحل على الموقوفة

فالمملوكة لما لهما ان عرفوا الا فالضائع أى ان أى من معرفته يعمل فيه الامام المصاحبة وكذا المجبول ولا يجوز لغير الموقوف عليه البناء مثلاً في هو الموقوف لانه موقوف كما ان هو المملوك مملوك والمستاجر مستاجر فلمستاجر منع المؤجر من البناء فيه أى ان اضره كما هو ظاهر (تنبيه) يقع كثير الوقف على الحرمين مع عدم بيان مصرفه وخرجه ابوزرعة (٢٨٥) على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير

بيان مصرفه فالقفال يبطله وغيره يصححه وهو المعتمد وعليه فهو كالوقف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فتصرف لعمارة المسجدين وتوابعها لا للفقراء المجاورين فيهما هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرينة على ان المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان والا حقيقةتهما المتبادرة منهما جميعهما والواجب الحل على الحقيقة ما لم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتعينت الحقيقة الشاملة لهما بمعنى عمارتهما وغيرهما بمعنى اهلها اذ لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما الا ذلك فالذى يتجه ان ناظرهما بخير في الصرف لعمارة المسجدين ولمن فيهما من الفقراء والمساكين

(فصل) في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر (ان) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه الا الناظر الخاص او العام او ينتفع به الموقوف عليه واطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بان يركبه الدابة مثلاً ليقضى له عليها حاجة فلا ينافى ذلك

أى على المقبرة الموقوفة (قوله) فالمملوكة لما لهما (متبدأ وخبر) (قوله) وكذا المجبولة (أى وما لا يعلم كونها مملوكة او موقوفة مال ضائع كالمملوكة المجبول ما لهما) (قوله) والمستاجر (أى وان هو المستاجر اه) (قوله) أى ان اضره (أى المستاجر بكسر الجيم) (قوله) وخرجه ابوزرعة على اختلافهم (الخ) لعل محل التردد قبل اطراد العادة بالصرف الى اهل الحرمين دون عمارة المسجدين اما بعد اطرادها كما هو الواقع الآن فلا وجه للتردد في الصرف الى اهلها فقط حيث عليه الواقف اه سيد عمر اقول وكذا يعمل بالعرف المطرد الآن ان لم يعلم المعتاد في زمن الواقف عملاً بالاستصحاب المقلوب كما مر (قوله) أى الوقف على المسجد من غير بيان مصرف (قوله) فيصرف (أى الوقف على الحرمين) (قوله) لعمارة المسجد (الاولى) ثنية المسجد (قوله) وتوابعها (أى توابع عمارة المسجد كفر شه وسراجها) (قوله) فيهما (أى المسجدين) (قوله) حاصل كلامه (أى انى زرعة) (قوله) جميعهما (أى الحرمين من مكة المكرمة والمدينة المنورة) (قوله) والواجب (الخ) الو او حالية (قوله) الشاملة لهما (الخ) فديقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى فالذى يتجه (الخ) كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخير اه سم (قوله) من الفقراء (الخ) أى وغيرهم على ما مر عن المعنى وسم ان الوقف على اهل بلدي دخل فيه اغنياؤهم خلافاً لشرح الروض

(فصل في بيان النظر على الوقف) (قوله) في بيان النظر (أى قوله) وهل في النهاية (قوله) وشروطه (أى النظر) (قوله) ووظيفة الناظر (أى وما يتبع ذلك كعدم انفساخ الاجارة بزيادة الاجرة اه ع ش) (قوله) بان يركبه (أى الغير) (قوله) فلا ينافى (الخ) المتبادر انه تفريع على قوله بان يركبه (الخ) وان الاشارة بقوله ذلك الى التقسيم المار وان وجه عدم المنافاة ان ما تقدم متناوشر حافى الوقف المطلق عن الاستقلال والانتفاع وما هنا في المقيد باحد هما لکن لم يظهر لى وجه التفرع (١) فلو كان ادعى عدم المنافاة من غير تفريع ثم وجهه بما قلت لظهر الكلام والله اعلم (قوله) وما قيدته به (أى من قوله) ان كان ناظر (الخ) اه ع ش (قوله) لخلقته (أى من يحصلها) (قوله) كل محتمل (الثاني) اوجه بل متعين اذ لاجماع بين المسئلتين لانه في مسألة الاجارة لا يستحق جميع منفعة الدابة وهو قدر ما تطيقه وانما يستحق من ذلك قدر ثقله فتعين اعتبار المثلية بخلاف ما نحن فيه فانه يستحق جميع المنفعة وان يحملها قدر ما تطيق من راكب فقط او امة فقط او منهما نعم ليس له تحميلها فوق الطاقة كذلك اه سيد عمر قول المتن (او غيره) واحداً كان او اكثر اه معنى وياتى في الشرح ما يفيد (قوله) وكذا الو شرط (الخ) صادق بما لو كان النظر للقاضى فتعين عليه استنابة المشروط له وفيه شىء لما فيه من التحجير عليه مع انه انما يستفيد النظر بالولاية العامة فليتامل اه سيد عمر (قوله) عن كل (الخ) متعلق بنبابة (قوله) لزيد (الخ) متعلق بشرط (الخ) فزيد ثم اولاده نائب الناظر في حياته

شرط الواقف وان ارادها مسألة البلقينى فقوله ان الضرورة الجات ينافى قوله ومسألة البلقينى (الخ) فليتامل نعم يمكن ان يقصد بهذه العلاوة الفرق بين مسألة البلقينى وما قبلها حيث اشترط فيها الا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف واهل المراد على هذا عدم مخالفة شرط الواقف صريحاً الا ان جعل هذه علاوة غير ظاهرة (قوله) والمستاجر مستاجر (أى وان هو المستاجر (الخ) (قوله) الشاملة لهما) بمعنى عمارتهما وغيرهما بمعنى اهلها ما دى قال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى والذى يتجه (الخ) كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخير (فصل في بيان النظر على الوقف (الخ) (قوله) فلا ينافى ذلك (الخ) كذا شرح مر

ما مر آنفاً في قول المتن باعارة واجارة وما قيدته به وهل يعتبر كونه مثله خلقة نظير ما مر في الاجارة أو يفرق بان القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظر لخلقته بخلافه ثم كل محتمل ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه او غيره) وكذا لو شرط نيابة النظر أى عن كل من وليه لزيد واولاده (١) قوله التفرع كذا بخطه وامل الاولى التفرع اه من هامش

(اتبع) كسائر شروطه وروى ابو داود عن عمر رضي الله عنه ولى امر صدقة ثم جعله لحفصة ما عاشت ثم لاولى الراى من اهلها وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه (٢٨٦) لا الموقوف عليه لان بشرطه شئ من مال الوقف على ما بحث وقول السبكي انه اشبه

بالا باحة فلا يرتد بالرد بعد بل لوقبله ثم اسقط حقه منه سقط وان شرط نظره حال الوقف فلا يعود إلا بتولية من الحاكم كما اقتضاه كلام الروضة خلافا لمن نازع فيه ويؤيده كلامهم في الوصى ومن ثم ينبغي ان يحى فيه ما في الموصى من انه لو خيف من الغز اله ضرر يلحق المولى عليه ثم يعزل لنفسه ولم ينفذو يؤيد كونه كالوصى ما صرحوا به انه اتي هنا في جعل النظر لاثنتين تفصيل الايصاء لاثنتين من وجوب الاجتماع تارة وعدمه اخرى ومن ان احدهما قد يكون مشرفا فقط ولا يستحق المشرف شيئا مما شرط للنظر كما هو ظاهر لانه لا يسمى ناظرا ومنصب الحاكم ونائب الناظر كالوكيل جزما (والا) بشرط لاحد (فالنظر للقاضى) اى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظير ما مر في مال اليتيم (على المذهب) لانه صاحب النظر العام فكان اولى من غيره ولو واقفا وموقوفا عليه ولو شخصا معينا وجزم الماوردى بثبوته للواقف بلا شرط في

قول المتن (اتبع) أى شرطه سواء فوضه له في حياته أم وصى به له لانه المتقرب بالصدقة فيتبع شرطه كما يتبع في مصارفها وغيرها ولو جعل ولاية وقفه لفلان فان مات فلفلان جاز اه معنى (قوله) كسائر شروطه الى قوله لا الموقوف عليه في المعنى الى قوله وان شرط نظره في النهاية قال ع ش ومنها اى من سائر الشروط ما لو شرط ان لا يؤجر باكثر من كذا وان كان ما شرطه دون اجرة مثل تلك الاماكن الموقوفة فيؤجره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستاجر غنيا حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنعه فلو آجره باكثر مما شرطه الواقف فالاجارة فاسدة ويجب على المستاجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة المثل واجرة المثل ان كان ما شرطه زائدا عليها لان اجرة المثل هي اللازمة حيث فسدت الاجارة وما اخذ من المستاجر زائدا على ما وجب عليه لا يملكه الاخذاه (قوله) صدقته اى وقفه ع ش (قوله) كقبول الوكيل اى فلا يشترط قبوله لفظا معنى وشرح الروض (قوله) انه اى جعل النظر لشخص (قوله) فلا يرتد اى حق النظر (قوله) بعيد خبره وقول السبكي (قوله) سقط اى حقه من النظر وانتقل لمن بعده اه ع ش (قوله) وان شرط نظره الخ) خلافا للمعنى والنهاية عبارتهما الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافا نعم يقيم الحاكم متكلم غير مدة اعواضه فلو اراد العود لم يحتج الى تولية جديدة اه قال ع ش قوله مر فلا ينزل الخ ومن عزل نفسه ما لو اسقط حقه من النظر لغيره بفرغ فلا يسقط حقه ويستتنب القاضى من يباشر عنه في الوظيفة ثم هذا مع قوله مر السابق بكيفية شروطه يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لاحد حال الوقف اتبع ومنه ما لو شرط الامامة او الخطابة لشخص ولذريته ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنهما لاخر وباشر المفروغ له فيهما مدة ثم مات الفارغ عن اولاد فينتقل الحق في ذلك للاولاد وفي فتاوى الشارح مر ما يصرح بانتقال الحق للاولاد اه (قوله) وإلا يشترط الخ) عبارة النهاية اى وان لم يشترط لاحد اى حال الوقف والمعنى قال ع ش قوله لم يشرط لاحد اى ان لم يعلم شرطه لاحد سواء علم عدم شرطه او جعل الحال اه (قوله) اى القاضى الى المتن فى المعنى والى التنبيه فى النهاية (قوله) لما عدا ذلك اى كقسمة الغلة (قوله) ولو واقفا اى ولو كان الغير واقفا ش اه سم (قوله) وموقوفا عليه ولو شخصا الخ) اى لو كان الموقوف عليه شخصا الخ اه ع ش الو او بمعنى او (قوله) وجزم الماوردى مبتدأ (قوله) ضعيف خبره (قوله) بلا شرط اى حال الوقف (قوله) والخوارزمى عطف على الماوردى (قوله) زاد اى الخوارزمى (قوله) للسبكي الى قوله واستدل فى المعنى (قوله) افتاء طويل الخ) ووقع هذا الافتاء بعد تولية القضاة الاربعة اه معنى (قوله) شرط اى النظر (قوله)

(قوله) وقبول من شرط له النظر الخ فى الروض وقبوله أى المشروط له النظر حكم قبول الوكيل انتهى (قوله) وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه لا الموقوف عليه الخ) وظاهر ان من لم يشترط له النظر بل فوضه اليه الواقف حيث كان له النظر او الحاكم حكم قبوله كقبول الوكيل ايضا وإنما خص من شرط له النظر لثلاثتهم انه كالموقوف عليه المعين كما اشار بقوله لا الموقوف عليه الخ (قوله) بعيد بل لوقبله ثم اسقط حقه منه سقط كذا شرح مر (قوله) ان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الخ) فى شرح مر الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافا نعم يقيم الحاكم متكلم غير مدة اعراضه فلو اراد العود لم يحتج الى تولية جديدة انتهى وفى شرح الشارح للارشاد وقضية هذا اى من شرط له النظر حال الوقف لو عزل نفسه لم ينصب بدله الحاكم انما ينزل بعزل نفسه لكن قال السبكي الذى اراده ان لا ينزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع ويرفع الامر للقاضى ليقم غيره مقامه وعليه فتولية الحاكم غيره كما مر ليس لانزاله بل لامتناعه فاذا عاد عاد النظر له اه (قوله) ولو واقفا اى ولو كان الغير واقفا ش (قوله) ضعيف كذا مر

مسجد المحلة والخوارزمى فى سائر المساجد

او وزاد ان ذريته مثله ضعيف (تنبيه) للسبكي افتاء طويل ان القاضى الشافعى يختص حتى عن السلطان بنظر وقف شرط للحاكم من غير قيد

أو سكت عن نظره أو آل نظره للحاكم واستدل به بما توقف الأذرعى فيه والذي يتجه أن محله فى وقف قبل سنة أربع وستين وستة لأن الشافعى هو المعهود حيثندو القضاة الثلاثة إنما أحدثهم من حينئذ الملك الظاهر وأما بعد فينبغى (٢٨٧) إناطة ما جعل للقاضى بالقاضى الذى يتبادر

اليه عرف أهل ذلك المحل
 ما لم يفوض الامام نظر
 الاوقاف لغیره ومن ثم كان
 النظر في الحتمية إنما هو
 للامام كما صرحوا به في موضع
 وتصريحهم بالقاضی فی
 مواضع انما هو لكونه نائبه
 ومخالفة السبکی فی ذلك
 مردودة ثم رأيت أبا زرعة
 ذكر كلام السبکی بطوله ثم
 اعتمد انه متعبر بالقاضی
 حمل على غير السلطان للعرف
 المطرد بذلك او بالحاکم
 تناول القاضی والسلطان
 لغة ولا عبرة بالعرف لانه
 فيه مضطرب فلكل
 التصرف فيه والسلطان
 تفويضه لغير القاضی قال
 السبکی وليس للقاضی اخذ
 ما شرط للناظر إلا ان صرح
 الواقف بنظره كما ليس له
 أخذ شيء من سهم عامل
 الزكاة قال ابنه التاج ومحلّه
 فی قاض له قدر كفاية وفيه
 نظر وبحث بعضهم انه
 لو خشى من القاضی اكل
 الوقف لجوره جازان هو
 بيده صرفه فی مصارفه ای
 ان عرفها والافوضه ائقیه
 عارف بها واصله وصرفها
 ﴿فرع﴾ شرط الواقف
 لناظر وقفه فلان قدرا فلم
 يقبل النظر الا بعد مدة
 بان استحقاقه للمعلوم النظر
 من حين آل اليه كذا قبل

أو سكت الخ) عطف على شرط (قوله أن محله) أي اختصاص القاضي الشافعي بالنظر فيما ذكر (قوله) واستدل له الخ) عبارة المغني قال لأن القاضي الشافعي هو المتهوم عرفاً عند الإطلاق فتقبل القاضي من غير تعيين فهو الشافعي وإن أريد غيره فيدوّه وقد استقر ذلك في الديار المصرية اهـ (قوله) إنما أحدثهم) أي القضاة الثلاثة (قوله من حيثئذ) أي حين دخول السنة المذكورة أي بعده (قوله) ما جعل للقاضي) أي من غير تعيين (قوله) ومخالفة السبكي في ذلك) أي التفصيل المار حيث ادعى الاختصاص للقاضي الشافعي مطلقاً ولو بعد التاريخ المذكور (قوله حمل) أي القاضي (قوله) أو بالحاكم (قوله) عطف على بالقاضي (قوله) تناول) أي الحاكم (قوله) ولا عبرة بالعرف) أي الغير المطرد بقريّة ما بعده (قوله) فلكل) أي من القاضي أو السلطان (قوله) لا أن صرح الواقف الخ) ظاهره منع أخذه وإن كان النظر له بأن لم يشترط لأحد فليتامه سم وظاهر أن من التصريح شرط النظر لا ولادته مثلاً ثم للقاضي (قوله) وفيه نظر) أي في قول التاج ولعل وجه النظر أن المتبادر من إطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله) صرفه في مصارفه) أي ولو باجارة أه ع ش (قوله) و صرفها) أي صرف فيها على الحذف والإيصال (قوله) فرع شرط الواقف الخ) في الروض وشرحه فإن شرط أي الواقف له أي الناظر عشر الغلة اجرة لعمله جازم أن عزله بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه اجرة استحققه ولا يطل استحقاقه له بعزله لأنه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة عزله أن يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولية به اهـ وقضية قوله وإن لم يتعرض الخ) أنه لا يحمل المشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض للشارط لذلك أما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقاً وظاهر أن هذا إذا غير الناظر فإن شرط شيئاً لمن يكون ناظر أتم أقام هو أو الحاكم ناظر أسقط استحقاقه بعزله وعلى هذا عني أنه لا يحمل المشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض لذلك فإن صورت مسألة الفرع المذكور بما إذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافاً للقليل المذكور وإن صورت بما إذا لم يكن اجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع اهـ سم أقول المتبادر من قول صاحب القليل لمعلوم النظر حيث لم يقل لمعلوم الناظر الأول ومن قول الشارح وإنما يتجه الخ الثاني (قوله) شرط الواقف) أي لو شرط الخ و (قوله) لناظر وقفه) مضاف ومضاف إليه و (قوله) فلان) بدل من ناظر (قوله) لمعلوم النظر) بالإضافة أي المشروط في مقابله (قوله) من حين إل الخ) أي النظر وإن لم يباشره (قوله) كذا قيل) أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي اهـ سم (قوله) وإنما يتجه في المعلوم) هل يستحق جميع المعلوم حيثئذ أو القدر الزائد على اجرة المثل محل تأمل والاقرب الأول بالنظر لعبارة والثاني بالنظر للمعنى فلو عبر بقوله وإنما يتجه فيما زاد على اجرة المثل لكان حسناً اهـ

(قوله الا ان صرح الواقف الخ) ظاهره منع أخذه وان كان النظر له بان لم يشترط لاحد فلي تأمل (قوله) فرع شرط الواقف لناظر وقفه الخ) في الروض وشرحه ولناظر من غلة الوقف ما شرطه الواقف وان زاد على اجرة المثل وكان ذلك اجرة عمله نعم ان شرطه لنفسه تقيد ذلك باجرة المثل كما مر فان عمل بلا شرط فلا شيء له فان شرط عشر الغلة اجرة لعمله جاز ثم ان عزله بطل استحقاقه وان لم يتعرض لكونه اجرة استحقة ولا يبطل استحقاقه له بعزله لانه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله ان يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولية به اهـ وقضية قوله وان لم يتعرض الخ انه لا يحمل المشروط على انه اجرة الا اذا تعرض الشارط لذلك اما اذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر ان هذا اذا عين الناظر فان شرط شيئا من يكون ناظرا ثم اقام هو او الحاكم ناظرا سقط استحقاقه فقوله وعلى هذا اعني انه لا يحمل المشروط على انه اجرة الا اذا تعرض لذلك فان صورت المسئلة في الفرع المذكور بما اذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقليل المذكور وان صورت بما اذا لم يكن اجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع (قوله كذا قيل) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله)

وانما يتجه في المعلوم الزائد على اجرة المثل لانه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوى لاجرة
مثل نظر هذا الوقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لانه في مقابلة عمله ولم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه له (وشرط الناظر)

الواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقا كما رجحه الاذرعى خلافا لا كنفاء السبكي بالظاهرة في منصرف الواقف فيعزل بالفسق اى المحقق بخلاف نحو كذب أمكن أن له فيه عذرا كما (٢٨٨) هو ظاهر وإذا العزل بالفسق فالنظر للحاكم كما يأتي وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح

سيد عمر (قوله الواقف) إلى قوله أى إن كان في النهاية قول المتن (العدالة) أى ولو امرأته (قوله مطلقا) أى سواء ولاه الواقف أو الحاكم أم عس وفي الجبرمى عن الشورى ولو أعمى وعن القليوبى ولو أعمى وخشى اه (قوله الباطنة مطلقا) اعتمدهم راه سم (قوله لا كنفاء السبكي الخ) اعتمده المغنى (قوله بالفسق الخ) قضيته أنه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المروءة اه عس (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن أن له فيه عذرا اه سم (قوله للحاكم) أى العادل (قوله كما يأتي) أى انفاء الشرح (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح صحة شرط الخ) لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا وصحة تزويج الذى موليته واضح شرح م راه سم قال عس قوله لم لكن يرد الخ معتمد وقوله واضح وهو أن ولى النكاح فيه وازع طبعي يحمله على الحرص على تحصيل موليته دفعا للعار عنه بخلاف الوقف اه (قوله وهى) أى الكفاية مبتدأ (قوله أو الأهم منها) أى من الكفاية عطف عليه وقول المتن (الأهم الخ) خبر عبارة المغنى تنبيه في ذكر الكفاية كفاية عن قوله والاهتمام إلى التصرف ولذلك حذفه من الروضة كاصلها وحينئذ فطفت الاهتمام على الكفاية من عطف التفسير أو يقال أفرد بالذكر لكونه المهم من الكفاية ولو كان له النظر على مواضع ثابت أهليته في مكان ثبتت في باقى الأمانة ولا تثبت من حيث الكفاية إلا لأن ثبت أهليته في سائر الأوقاف قاله ابن الصلاح وهو كما قال الدميرى ظاهر إذا كان الباقي فوق ما ثبت فيه أهليته أو مثله بكثرة مصارفه وأعماله فان كان أقل فلا اه مغنى وقوله ولو كان الخ في النهاية مثله (قوله المفوض) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية (قوله لأنه ولاية الخ) تعليل للقياس (قوله وعذروا ال اهلية) عبارة المغنى فان اختلفت أحدهما نزاع الحاكم الوقف منه وإن كان المشروط له النظر الواقف وقضية كلام الشيخين أن الحاكم يتولاه استقلالاً فويله من أراد فان النظر لا ينتقل لمن بعده إذ شرط الواقف النظر لأنسان بعده إلا أن ينص عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره اه (قوله يكون النظر للحاكم) اعتمدهم راه سم وكذا اعتمده المغنى كما مرانفا (قوله عند السبكي) عبارة النهاية كما رجحه السبكي لمن بعده خلافا لابن الرفعة لأنه لم يجعل الخ اه (قوله الأبعد فقد المتقدم) وذلك بان قال على أن النظر فيه لزيد ثم عمر ومثلا اه عس (قوله وبهذا) أى بقوله فلا سبب لنظره الخ (قوله ولا يعود الخ) عبارة المغنى فان زاد الاختلال عاد نظره ان كان مشروطا في الوقف منصو صاعليه بعينه كما ذكره المصنف في فتاويه اه (قوله اذ ليس لاحد عزله) ومر عن النهاية والمغنى أنه ليس له عزل نفسه (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله أن شرطه ذلك) أى شرط الواقف له النظر و (قوله وكلام ابن الرفعة أن لم يشترط له) أى بان كان متوليا من قبل الحاكم اه سيد عمر (قوله اسكن ظاهر كلامهما) أى السبكي وابن الرفعة اه سيد عمر (قوله أنه مفروض) أى الخلاف (قوله فالأوجه ما قاله السبكي) تقدم عن النهاية والمغنى اعتماده (قوله عند الإطلاق) أو تفويض جميع الأمور له اه مغنى ويأتى في الشرح مثله (قوله على الاحتياط) لأنه ينظر في مصالح الغير فأشبهه ولى اليتيم مغنى قول المتن (والاجارة) أى فله ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم أو اجنيا حيث رأى المصلحة في ذلك وان طلبه الموقوف عليه حيث لم يشترط الواقف السكنى بنفسه اما إذا شرط ذلك فليس للناظر الايجار بل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه اه عس (قوله إلا أن يكون) أى الناظر قول المتن (والعمارة) في الروض وشرحه أى والمغنى نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الواقف وإلا فمن منافعه أى الموقوف ككسب العبد وغلّة العقار

صحة شرط ذمى النظر لذمى عدل في دينه أى ان كان المستحق ذميا (والكفاية) لما تولاه من نظر خاص أو عام (و) هى كما في مسودة شرح المذهب أو الأهم منها كما في غيره (الاهتمام إلى التصرف) المفوض اليه كما في الوصى والقيم لأنه ولاية على الغير وعند زوال الأهلية يكون النظر للحاكم عند السبكي ولمن بعد غير الأهل بشرط الواقف عند ابن الرفعة ووجه السبكي ما قاله بان لم يجعل النظر للمتأخر إلا بعد فقد التقدم فلا سبب لنظره غير فقد وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح للأبعد بفسق الأقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر له بعدود الأهلية إلا أن كان نظره بشرط الواقف كما أتى به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به ولعارض مانع من تصرفه لأسباب لولايته ويؤخذ منه أن الأوجه كلام السبكي أن شرطه ذلك لرجاء عوده له وكلام ابن الرفعة إن لم يشترط له لأنه لا يمكن عوده اليه فدان كالمعدوم لكن ظاهر كلامهما أنه مفروض فيمن شرط له وحينئذ

فالأوجه ما قاله السبكي وإن قال الاذرعى في كلام الماوردى ما يشهد لابن الرفعة (ووظيفته) عند الإطلاق حفظ فاذا الاصول والغلات على الاحتياط (الاجارة) باجرة المثل غير محجوره إلا أن يكون هو المسمى بفسق طافى الوكالة فراجع

(والعمارة) وكذا
الاقتراض على الوقف
عند الحاجة لكن ان شرطه
له الواقف أو أذن له القاضي
كافي الروضة وغيرها وان
نازع فيه البقيني وغيره
سواء مال نفسه وغيره قال
الغزى وإذا أذن له فيه
صدق فيه مادام ناظرا لا
بعدعزله (وتحصيل الغلة
وقسمتها) على مستحقيها
لانها المعهودة في مثله
ويلزمه رعاية زمن عينه
الواقف وانما جاز تقديم
تفرقة المندور على الزمن
المعين لشبهه بالزكاة المعجلة
ولو استتاب في شيء من
وظيفة غيره فالاجرة عليه
لا على الواقف كما هو ظاهر
قال السبكي وتمسك بعض
فقهاء العصر بان وظيفته
ذلك على أنه ليس له تولية
ولا عزل ثم رده بان ذلك
في وقف لا وظائف فيه
وبان المفهوم من تفويضهم
القسمه له أن ذلك له لكن
للحاكم الاعتراض عليه
فيما لا يسوغ وفي ولاية من
هو أصلح للسبلين ونقل
الاذرعى عن لا يحصى
وقال انه الذي نعتقه

فاذا تعطلت منافعه فالنفقة ومؤون التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما العمارة فلا
تجب على أحد حينئذ كمالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانته روحه وحرمة انتهى اه سم على حج وظاهر
ان مثل العمارة اجرة الارض التي بها بناء او غراس موقوف ولم تنف منافعه بالاجرة اه ع ش (قوله وكذا
الاقتراض) الى قول المتن فان فوض في النهاية الاقوله قال الغزى الى المتن وقوله قال السبكي الى ونقل وقوله
ويوافقه الى محل ما ذكر (قوله عند الحاجة) عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عمارته باذن
الامام او نائبه والاتفاق عليها من ماله ليرجع وللإمام أن يقرضه من بيت المال انتهت وخرج بالحاجة
ما اذا تعطلت منافع العقار اذا لتجب العمارة حينئذ اه سم (قوله ان شرطه له الخ) أى شرط النظر للناظر
الواقف حال الوقف (قوله او اذن له فيه القاضي) أى فلو اقترض من غير اذن له القاضي ولا شرط من
الواقف لم يجوز ولا يرجع بما صرفه لتعديده به اه ع ش (قوله سواء مال نفسه) مقتضاه انه يتولى الطرفين
حينئذ وينبغي ان يكون مثله ما لو شرط له الواقف او اذن له القاضي في الاتفاق من ماله والرجوع
وهل له ما ذكر في صورة الاقتراض لانه اقتراض في المعنى او يتعين فيه صورة القرض الحقيقي
بالإيجاب والقبول كما هو المتبادر محل تأمل اه سيد عمر وقوله حينئذ أى حين اقتراضه من مال نفسه وقوله
ما ذكر أى الاتفاق من ماله وقوله لانه أى الاتفاق من ماله وقوله محل تأمل القلب الى الاول اميل (قوله
واذا اذن له الخ) لعل المراد بالاذن ما يشمل ما لو شرط النظر له الواقف فاقتراض او اتفق عند الحاجة من
ماله (قوله لانها) أى المذكورات من الحفظ وما عطف عليه (قوله عينه الواقف) أى لقسم الغلة (قوله ذلك)
أى ما في المتن والشرح (قوله على انه) متعلق بتمسك المتضمن معنى الاستدلال (قوله ليس له) أى للناظر من
جهة الواقف (قوله ثم رده) أى رد السبكي ما قاله البعض (قوله بان ذلك) أى كون وظيفة الناظر ما ذكره
المصنف وحصرها فيه (في وقف لا وظائف فيه) أى لا مطلقا (قوله ان ذلك) أى التولية والعزل (قوله وفي
ولاية من هو أصلح الخ) الا صوب وفي ولاية غير هو الخ أى كتولية من مع وجود من هو أصلح منه للطلبة
مدرس (قوله ونقل الاذرعى عن لا يحصى الخ) ينبغي ان يكون محل الخلاف والتردد حيث لم ينص
الواقف على تفويض ذلك الى أحدهما ولم يكن ثم عرف مطرد في زمنه كما هو ظاهر والا فلتتبع شرطه أو
العرف المذكور بلا خلاف والله اعلم اه سيد عمر وعبارة الرشيدى قوله ونقل الاذرعى عن لا يحصى وقال
الخ أى والسكلام في النظر الخاص لا من نصبه الحاكم حيث النظر له وعبارة الاذرعى في محل فائدة قد يؤخذ
من قوله أى المنهاج أن شرط الواقف النظر الخ أنه ليس للقاضي أن يولى في المدرسة وغيرها الا عند فقد
الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظر له معه كما دل عليه كلامهم ولم ارنصا يخالفه اه ثم قال في محل
بعدها (فرع) تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنا في انه ليس للناظر التولية في الوظائف في المدرسة
وغيرها ظانا انه للحصر وصاروا يقولون بان التولية في التدريس للحاكم وحده وليس للناظر الخاص
وهذا غير سديد وانتصب لنصر هذا بعض الشراح واطال القول فيه وهو الذى نعتقه وان الحاكم
لا نظر له معه ولا تصرف الى آخر ما ذكره عنه الشارح مع زيادة فقد علمت ان السكلام في الناظر الخاص
وكيف يتمتع تصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر في الحقيقة انما هو له وانما جوزوا له الانابة
اعتمده مر (قوله في المتن والعمارة) في الروض وشرحه فصل نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من
حيث شرطت أو شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف وإلا فمن منافعه أى الموقوف ككسب العبد
وغلة العقار فاذا تعطلت منافعه والنفقة ومؤنة التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما
العمارة فلا تجب على أحد حينئذ كمالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانته روحه وحرمة اه (قوله عند الحاجة)
عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عمارته باذن الامام أو نائبه والاتفاق عليها من ماله ليرجع
وللإمام أن يقرضه من بيت المال الخ اه وخرج بالحاجة ما اذا تعطلت منافع العقار إذ لتجب العمارة
حينئذ (قوله كافي الروضة الخ) اعتمده مر (قوله فالاجرة عليه الخ) كذا اشرح مر (قوله ونقل الاذرعى الخ)

أن الحاكم لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه نظرا حاطة ورعاية ثم حمل افتاء ابن عبد السلام بأن المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدر جامعاتهم على أنه كان عرف زمنه المطرد (٢٩٠) والافجر قد كونه مدرسا لا يوجب له تولية ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى واعتراض

بأن المتجه ما قاله العز لا سيما في ناظر لا يميز بين فقيه وفقيه ورد بان الناظر قائم مقام الواقف وهو الذي يولى المدرس فكيف يقال بتقدمه عليه وهو فرعه وكونه لا يميز لأثره لانه يمكنه ان يسأل من يعرف مراتبهم وفي قواعد العز يجب تفريق المعلوم للطلبة في محل الدرس لانه المالوف ورد بان ذلك لم يؤلف في زمننا وبان اللائق بمحاسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية كالبيع واستيفاء الحق وسئل بعضهم عن المعيد في التدريس بم يتخلص عن الواجب فقال الذي يقتضيه كلام المؤرخين واشعره اللفظ انه الذي يعيد للطلبة الدرس الذي قراه على المدرس ليستوضحه أو يفهموا ما أشكل لا انه عقد مجلس لتدريس مستقل ويوافقه قول التاج السبكي ان المعيد عليه قدر زائد على سماع الدرس من تفهيم الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الاعادة ومحل ما ذكر ان اطلق نظره كما مر ومثله بالاولى ما اذا فوض اليه جميع ذلك (فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعده) اتباعا

فيه لكثرة أشغاله كما هو ظاهر وهذا سقط ما في حواشي الشباب بن قاسم مع ما أردفه به شيخنا في حاشيته اه عبارة شيخه ع ش قوله أن الحاكم لا نظره معه الخ انظر لو كان الحاكم هو الذي ولاه النظر رسم على حج أقول لا نظره معه ولو كان هو الذي ولاه اه (قوله معه) أي مع الناظر (قوله ثم حمل) أي الاذرعى (قوله واعتراض) أي الخلل المذكور (قوله ورد) أي الاعتراض (بان الناظر الخ) اعتمده م ر اه سم وكذا اعتمده المغنى كما يأتي (قوله بان الناظر قائم مقام الواقف) فانه قد أقامه مقام نفسه اه مغنى (قوله وهو الذي الخ) أي الناظر (قوله فكيف يقال الخ) وهذا هو المعتمد كما صوبه الزركشى وغيره اه مغنى (قوله بتقدمه) أي المدرس (عليه) أي الناظر (وهو) أي المدرس (فرعه) أي الناظر (قوله وسئل الخ) عبارة النهاية والاقرب أن المراد بالمعيد من يعيد للطلبة الدرس الخ (قوله عن المعيد في التدريس بم يتخلص الخ) أي حيث كان ثم معيد للدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضي أو الناظر اه ع ش (قوله عن الواجب) أي عن العمل الواجب عليه في مقابلة معلومه (قوله أو يفهموا ما أشكل) أي بما قرره الشيخ أو لا فلو ترك المدرس التدريس أو امتنعت الطلبة من حضور المعيد بعد الدرس استحق المعيد ما شرط له من المعلوم لتعذر الاعادة عليه اه ع ش (قوله عقد مجلس) أي عاقده (قوله ويوافقه) أي ما قاله البعض في تفسير المعيد (قوله على سماع الدرس) أي اسماعه (قوله من تفهيم الخ) بيان للقدر الزائد (قوله وعمل ما الخ) عطف عليه ويحتمل على قوله قول التاج (قوله ومحل ما ذكر) أي في المتن والشرح من الوظائف (قوله كما مر) أي عقب قول المصنف ووظيفته (قوله ما اذا فوض له جميع ذلك) وقياس ما مر في الوكيل وولى الصبي انه ان قدر على المباشرة ولاقت به لا يجوز تفويضها لغيره والاجاز له التفويض فيما عجز عنه اولم تلق به مباشرة ولا فرق في المفوض له بين المسلم والذمي حيث لم يجعل له ولاية في التصرف في مال الوقف بل استتابه فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ونحوه اه ع ش (قوله اتباعا) الى قوله نعم في النهاية والى قوله ولانه الاحوط في المغنى (قوله ما لم يكن) أي الناظر فقوله الواقف بالنصب على الخبرية (قوله نعم له رفع الامر الى الحاكم الخ) قد يقال ما الحكم لو فقد الحاكم بذلك المحل أو تعذر الرفع اليه لما يخشى منه من المفسدة على الوقف فهل له الاستقلال بما ذكر أو لا محل تأمل وعلى الاول فيحتمل ان يكون هو محل كلام ابن الصباغ ما لم يثبت عنه نص بالتعميم وأنه اعلم اه سيد عمر ويؤيد الاول ما مر في الشرح قبيل الفرع ولكن الاحوط ان يحكم فيه عالمادينا بقرره ما ذكر (قوله فلا جرة له) قال شيخنا الزيادي بعد ما ذكر وليس له أي الناظر اخذ شيء من مال الوقف فان فعل ضمن ولم يبرأ الا باقباضه للحاكم وهذا هو المعتمد رمى انتهى وقضية قوله للحاكم انه لا يبرأ بصرف بدله في عمارته أو على المستحقين وهو ظاهر اه ع ش ومرعته مانصه ومحل ما لم يخف من الرفع الى الحاكم غرامة شيء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود نادرا اه وقوله غرامة شيء أي اؤنزع الوقف عن يده وقوله لم يبرأ أي في ظاهر الشرع فقط (قوله ليقرر له) أي وان كان من جملة المستحقين في الوقف اه ع ش (قوله الاقل الخ) عبارة المغنى ليقرر له أجرة فهو كما اذا تبرع الولي بحفظ مال الطفل فرفع الامر الى القاضي ليثبت له اجرة اه (قوله كولى اليتيم) قال الشيخ الظاهر هنا انه يستحق أن يقرر له اجرة المثل وان كان اكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبها على فرعه سواء كان وليا على ماله أم لا بخلاف الناظر اه نهاية قال ع ش قوله مر الظاهر الخ معتمد وقوله انه أي الناظر وقوله ثم أي في الولي اه (قوله ما يشتره الناظر) الى قوله أي بنية ذلك الخ

كذا شرح مر (قوله ان الحاكم لا نظره معه الخ) انظر ولو كان الحاكم هو الذي ولاه النظر (قوله ورد بان الناظر الخ) اعتمده م ر (قوله انه الذي يعيد للطلبة الخ) اعتمده م ر (قوله من تفهيم الطلبة)

للشروط وللناظر ما شرط له من الاجرة وان زاد على اجرة مثله ما لم يكن الواقف كما مر فان لم يشرط له شيء فلا اجرة له نعم له قد منا رفع الامر الى الحاكم ليقرر له الاقل من نفقته واجرة مثله كولى اليتيم ولانه الاحوط للوقف واقفي ابن الصباغ بان له الاستقلال بذلك من غير حاكم (فرع) ما يشتره الناظر من ماله او من ريع الوقف لا يصير وقفا الا ان وقفه الناظر بخلاف بدل الموقوف

المنشئ لوقفه هو الحاكم كما مر والفرق ان الوقف ثم فاته بالسكية بخلافه هنا اما ما بينه من ماله او من ريع الوقف في نحو الجدر الموقوفة فيصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اى بنية ذلك مع البناء ومرت في بناء المسجد بموات ماله تعلق بذلك ولو شرط لبعض الموقوف عليهم النظر في حصته فللبطن الثاني منعه من ايجارها اكثر من سنة على ما اتي به الاصحح وابن عجيل لان لهم حقاً منتظراً ويرده ما مر آخر الاجارة من انفسا خبا بئوته فلا ضرر عليهم فيها ولو وقف ارضاً ليصرف من غلتها كل شهر كذا ففضل (٢٩١) شئ عند انقضاء الشهر اشترى به

عقاراً او بعضه ووقفه على
الوجه فان قل الفاضل
جمعه من شهور متعددة
واشترى به عقاراً او بعضه
ووقفه (ولو اوقف عزل
من ولاته) نائباً عنه بان شرط
النظر لنفسه (ونصب غيره)
كالوكيل واقى المصنف
بانه لو شرط النظر لانسان
وجعل له ان يسند له من شاء
فاسنده لاخر لم يكن له عزله
ولا مشاركته ولا يعود
اليه بعد موته وبظنير ذلك
اقي فقهاء الشام وعلوه
بان التفويض بمثابة التملك
وخالفهم السبكي فقال بل
كالوكيل واقى السبكي بان
للاوقف والناظر من جهته
عزل المدرس ونحوه اذا
لم يكن مشروطاً بالوقف
ولو غير مصلحة وبسط
ذلك لكن اعترضه جمع
كالزركشي وغيره بما في
الروضة انه لا يجوز للامام
اسقاط بعض الاجناد
المثبتين في الديوان بغير
سبب فالناظر الخاص
اولى واجيب بالفرق بان
هو لا يربطوا انفسهم للجهاد
الذي هو فرض ومن ربط
نفسه بفرض لا يجوز اخراجه
منه بلا سبب بخلاف الوقف

قدمنا في فصل احكام الوقف المعنوية عن النهاية والمغنى مثله مع زيادة عن عرش الرشيدى راجعه (قوله
المنشئ الخ) استئناف ياتي ولو زاد او الاستئناف كان اولي (قوله لبعض الموقوف الخ) اى اول كل منهم
(قوله عند انقضاء الشهر) و (قوله من شهور) اى ملا قول المتن (ولو اوقف) عبارة المغنى وللواقف الناظر
عزل الخ اما غير الناظر فلا يصح منه تولية ولا عزل بل هي للحاكم (تنبيه) قد يقتضى كلامه ان له
العزل بلا سبب وبه صرح السبكي في فتاويه اه وعبارة سم عبارة المنهج ولواقف ناظر عزل الخ وقول
المتن عزل من ولاته اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر قال في شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بسبب والا
فليس له عزله وان عزله لم يعزل بعيداه انتهت (قوله نائباً عنه) الى قوله ولذا قلنا لا ينفذ في المغنى الا
قوله لكن رده الى اعتماد البلقيني وما انبه عليه الى قول المتن الا ان يشرط في النهاية (قوله كالوكيل) عبارة
المغنى وشرح الرض كما يعزل الموكل وكيله وينصب غيره اه (قوله واقى المصنف بانه الخ) عبارة المغنى
ولو قال الواقف جعلت النظر لفلان وله ان يفوض النظر الى من اراد ففوض النظر الى شخص فهل يزول
نظر المفوض او يكون المفوض اليه وكيلاً عن المفوض وفائدة ذلك انه لو مات المفوض هل يبقى النظر
للمفوض اليه او مات المفوض اليه هل يعود للمفوض او لا يدل الاول ما في فتاوى المصنف اذا شرط الواقف
النظر لانسان وجعل له ان يسند الى من شاء وكذلك مسند بعد مسند فاسند الى انسان فهل للمسند عزل
المسند اليه او لا وهل يعود النظر الى المسند بعد موته او لا ولو اسند المسند اليه الى ثالث فهل الاول عزله او لا
اجاب ليس للمسند عزل المسند اليه ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعد موته وليس له ولا للثاني عزل الثالث
الذي اسنده اليه الثاني اه (قوله ان يسند له من شاء) اى بان يجعل النظر لمن يختاره اه عرش (قوله لم
يكن له) اى للمسند (عزله) اى للمسند اليه (قوله بان التفويض) اى من الانسان المشروط له النظر الى
الآخر اه رشيدى (قوله بان لواقف) اى الناظر اه مغنى (قوله من جهته) اى لا من جهة الحاكم
(قوله عزل المدرس الخ) خبر ان (قوله ولك رده) اى الفرق المذكور (قوله كذلك) عبارة النهاية فحكمه
كذلك اه اى لا يجوز اخراجه منها بلا سبب (قوله ان الربط الخ) بيان لما ذكر (قوله ان الربط به)
اى بالجهاد (كالتلبس به) اى بالتدريس (قوله والا) اى وان لم نسلم ما ذكر (فشتان ما بينهما) اى بين الربط
بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه اى والثاني اقوى من الاول (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الربط بنحو
التدريس اقوى من الربط بالجهاد (قوله ان عزله) اى نحو المدرس (قوله بل يقدح في نظره) اى
فيمنع عزل حيث لا شبهة له فيما فعله لنفسه اه عرش (قوله تهورا) التهور الوقوع في الشئ بقلة مبالاة انتهى
مختار اه عرش (قوله وهو) اى خوف الفتنة (قوله مفقود في الناظر الخ) قضيته ان غير الامام من ارباب
الولايات ينفذ عزله لارباب الوظائف الخاصة خوفاً من الفتنة لكن في كتاب القضاء التصريح بخلافه
فليراجع وسياتي في كلام الشارح اه عرش (قوله ونفوذ العزل في الامر العام الخ) مقول قال (قوله الاذان

قضيته ان المدرس ليس عليه تعميم (قوله في المتن ولواقف عزل من ولاته ونصب غيره) عبارة المنهج
ولو اوقف ناظر عزل من ولاته ونصب غيره اه (قوله في المتن عزل من ولاته) اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر
(قوله كالوكيل) قال في شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بنسب والا فليس له عزله وان عزله لم يعزل

فانه خارج عن فروض الكفايات ولك رده بان التدريس فرض ايضا وكذا قراءة قرآن فنربط نفسه بهما كذلك بناء اعلى تسليم ما ذكر ان
الربط به كالتلبس به والافتتان ما بينهما ومن ثم اعتماد البلقيني ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل يقدح في نظره وفرق في الخادم بينه وبين
نفوذ عزل الامام للقاضي تهورا بان هذا الخشية الفتنة وهو مفقود في الناظر الخاص وقال في شرح المنهج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب
ونفوذ العزل في الامر العام اما الوظائف الخاصة كالالذان والامامة والتدريس والطلب والنظر ونحوه فلا يعزل اربابها بالعزل من غير سبب

كما اُفتي به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين (٢٩٢) فقال من تولى تدريسالم يحز عزاله بمثلوه لا بدونه ولا ينزل بذلك اه ولا اقلنا لا ينفذ

(الخ) بدل من الوظائف الخاصة عبارة النهاية والمغنى كالاذان الخ بالكاف (قوله كما اُفتي به كثير من المتأخرين الخ) وهذا هو المعتمد نهاية ومعنى (قوله لم يحز عزاله بمثلوه ولا بدونه) اى ولا باعلى منه كما علم مما مر ولعل ابن رزين انما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله باعلى منه اه رشيدى (قوله لاذا وثق) ببناء المفعول (قوله بانه الخ) اى التقييد بما ذكره (قوله بانه لا حاصل له) اى لانه يغنى عنه اشتراط العدالة والكفاية عبارة الرشيدى قوله بانه لا حاصل له عبارة اى التاج السبكى فى التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر او لان اراد علما ودنيا زائدين على ما يحتاج اليه الناظر فلا يصح الى آخر ما ذكره ولك ان تتوقف فى قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر افانهم لم يشترطوا فى الناظر العلم اه اقول شرط الكفاية متضمن لاشتراط علم يحتاج اليه التصرف (قوله ثم بحث انه الخ) معتمدو (قوله انه ينبغي وجوب بيانه لمستنده مطلقا) اى وثق بعله او لا اه ع ش (اخذنا من قولهم لا يقبل الخ) عبارة المغنى ولو ادعى متولى الوقف صرف الربيع للمستحقين فان كانوا معينين فالقول قولهم ولهم مطالبته بالحساب وان كانوا غير معينين فهل للامام مطالبته بالحساب او لا اوجه الوجهين الاول ويصدق فى قدر ما انفقه عند الاحتمال فان اتهمه الحاكم خلفه والمراد كما قال الاذرعى انفاقه فيما يرجع الى العادة وفى معناه الصرف الى الفقراء ونحوهم من الجهات العامة بخلاف انفاقه على الموقوف عليه المعين فلا يصدق فيه لانه لم ياتمه اه (قوله وقال ابو زرعة الخ) ضعيف اه ع ش (قوله التقييد) اى بالوثوق بعله ودينه (قوله وله الخ) اى للتقييد (قوله اذعدالته) اى وكفاية علمه بقرينة ما قبله وما بعده (قوله طلب المستحقون) اى لو طلب الخ (قوله كما اُفتي به بعضهم) عبارة النهاية كما اُفتي به الوالد رحمه الله تعالى (قوله كتب الحديث) وجمع الكتب ليس بقيد وكذا الحديث فيما يظهر (قوله سماع غيره معه لها) نائب فاعل كتب والضمير ان الاولان لصاحب الخ والضمير الاخير لكتب الحديث (قوله ان يعيره) فاعل يجب وضمير النصب للغير ومعلوم انه انما يجب ذلك عند طلبه وعند عدم نقله منها واعطائه (قوله وجب ما شرطه الواقف الخ) ظاهره ولورضى المستحق بغيره مما يساويه قيمة او دونه وفيه وقفة فليراجع (قوله قيل حررت) عبارة النهاية قال الوالد رحمه الله تعالى قد قيل انها حررت اه (قوله المتعامل بها الآن) وقيمتها اذذاك نصف فضة وثلاث وتساوى الان اربعة انصاف فضة ونصف نصف اه ع ش وقوله وقيمتها اى قيمة كل درهم من الدراهم الفلوس وقوله اذذاك اى فى زمن الشارح وقوله نصف فضة قال الكردى الديوانية هى التى يقال لها فى مصر انصاف الفضة اه وقوله وتساوى الان اى فى زمن ع ش قول المتن (الان يشترط نظره الخ) عبارة الروض وشرحه لامن شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كما مر فى مسألة النظر لكن ينبغي تقييده فى تفويض التدريس بما اذا كانت جنة ثم ما ذكره اى الروض فى التفويض تبع فيه البغوى وبحث الرافعى فيه جواز عزله وصححه النووى لعدم صيغة شرط انتهت ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتامل وما ذكره من جواز عزل المفوض اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر له فليتامل اه سم وقوله لكن ينبغي تقييده الخ اعتمده المغنى والشارح والنهاية وقوله فى التفويض اى فى حالة الوقف وقوله وبحث الرافعى الخ اعتمده الشارح والنهاية كما يأتى خلافا للمغنى عبارة تهو ليس له عزل من شرط تدريسه او فوضه اليه حال الوقف ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فانه له عزله كما نقله الشيخان عن فتاوى البغوى واقراءه لكن ينبغي كما قال شيخنا تقييده فى تفويض

عزله الا بسبب فهل يلزمه يانه اُفتي بجمع متأخرون بانه لا يلزمه لكن قيده بعضهم بما اذا وثق بعله ودينه ونازعه التاج السبكى بانه لا حاصل له ثم بحث انه ينبغي وجوب بيانه لمستنده مطلقا اخذا من قولهم لا تقبل دعواه الصرف للمستحقين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال ابو زرعة الحق التقييد وله حاصل اذعدالته ليست قطعية فيجوز ان تحتل وان يظن ما ليس بقادح قادحا بخلاف من تمكن علما ودنيا زيادة على ما يشترط فى الناظر من تمييز ما يقدر وما لا يقدر ومن ورع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى (فرع) طلب المستحقون من الناظر كتاب وقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما اُفتي به بعضهم اخذا من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث اذا كتب فيها سماع غيره معه لها ان يعيره اياها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف بما كان يتعامل به حال الوقف زاد سعره او نقص سهل تحصيله او لا فان فقد اعتبرت قيمته يوم المطالبة ان لم يكن له مثل

بعيد اه (قوله كما اُفتي به كثير من المتأخرين) وهو المعتمد شرح مر (قوله كما اُفتي به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله قيل حررت الخ) بمن نقله شيخنا الشهاب الرملى (قوله فى المتن الان يشترط نظره حال الوقف) عبارة الروض وشرحه لامن شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له

حيث ان الاوجب مثله ويقع فى كثير من كتب الاوقاف ان لفلان من الدراهم النقرة كذا قيل حررت فوجد كل درهم منها يساوى ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعامل بها الان انتهى (الان يشترط نظره)

او تدرسه مثلا (حال الوقف) بان يقول وقت هذا مدرسة بشرط ان فلانا ناظرها (٢٩٣) او مدرسا وان نازع فيه الاستوى فليس

له كغيره عزله من غير سبب
يخل بنظره لانه لا نظر له
بعد شرطه لغيره ومن ثم لو
عزل المشروط له نفسه لم
ينصب بدله الا الحاكم كامر
أما لو قال وقفته وفوضت
ذلك اليه فليس كالشرط
ولو شرطه للارشد من اهل
الوقف استحققه الارشد
منهم وان حجب بابه مثلا
لكونه وقف ترتيب لانه
مع ذلك من اهله وتردد
السبكي فيما اذا شهدت بيته
بارشدية زيد ثم اخرى
بارشدية عمرو وقصر الزمن
بينهما بحيث لا يمكن صدقها
بأنهما يتعارضان سواء
اكانت شهادة الثانية قبل
الحكم بالاولى او بعده لان
الحكم عندنا لا يمنع وقال
ابو حنيفة لا اثر له بعد الحكم
ثم هل يسقطان او يشتركان
زيد وعمرو وبالثاني افي
ابن الصلاح اما اذا طال
الزمن بينهما بحيث امكن
صدقها قال السبكي فقط
المذهب انه يحكم بالثانية
ان صرحت بان هذا امر
متجدد واعترضه شيخنا
بمنع ان مقتضاه ذلك
ولما مقتضاه ما صرح به
الماوردي وغيره انا إنما
نحكم بالثانية اذا تغير حال
الارشد الاول أي بأن
شهدت به البيعة ولو استوى
اثنان في اصل الارشدية

التدريس بما اذا كانت جنة اه (قوله او تدرسه) الى قوله أي بان شهدت في النهاية لا قوله وان حجب الى
وتردد قوله سواء الى ثم هل (قوله او تدرسه مثلا) اعلم ان هذا لا يناسب ما حل به المتن فيما مر من قصره على
ما اذا ولى نائب عنه في النظر على ان مفهومه انه اذا لم يشترط تدرسه في الوقف وقرره بعده فيه حيث كان له
ذلك بان كان النظر له ان يكون له عزله ولو بلا سبب كما هو قضية إطلاقه وهو مخالف لما مر آتفا فليتأمل اه
رشيدى وقد يجاب بان في المفهوم تفصيلا فلا يعاب (قوله وان نازع فيه الخ) اى في المدرس (قوله لو عزل)
اى او فسق اه معنى (قوله كامر) اى في شرح وشرط الناظر الخ ومرة هناك ان نفوذ عزله نفسه فيه خلاف
راجعه (قوله اما لو قال الخ) اى ولو في حال الوقف (قوله فليس كالشرط) اى فله عزله حيث شرط النظر لنفسه
كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه لى وفوضت التصرف فيه لفلان اه ع ش (قوله ولو شرطه
للارشد الخ) عبارة النهاية ولو جعل النظر لعدلين من اولاده وليس فيهم سوى عدل نصب الحاكم آخر اى
وجوبه وان جعله للارشد من اولاده فالارشد فائت كل منهم انه ارشدا مشتركا في النظر بلا استقلال ان
وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيئات فيها ويبقى اصل الرشدين ووجدت في بعض
منهم اى وان كانت امرأة اختص بالنظر عملا بالبيعة فلو حدث منهم ارشده لم ينتقل اليه ولو تغير حال الارشد
حين الاستحقاق فصار مفصولا انتقل النظر الى من هو ارشده منه ويدخل في الارشد من اولاد اولاده الارشد
من اولاد البنات لصدقه به اه وفي المعنى مثله لا قوله فلو حدث الى ويدخل وفي الروض وشرحه مثل ما في
المعنى لا قوله ولو جعل الى وان جعله قال ع ش قوله فالارشد هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل
به ومنه يعلم ردا ما نقله سم على منج عن مقتضى إفتاء البلقيني من انه لو شرط النظر لنفسه ثم لا اولاده بعده لم
يثبت النظر للاولاد لما فيه من تعليق ولا يتهم والولاية لا تعلق الا في الضرورى كالقضاء اه (قوله بانهما)
عبارة النهاية فانهما بالقاء بدل الباء (قوله يتعارضان) الاولى هنا وفي قوله الآتي يسقطان التائيت (قوله
لا يمنع) اى التعارض ش اه سم (قوله وبالثاني) اى الاشتراك (افتي ابن الصلاح) وبواقفه مامر
انفا عن النهاية والمعنى وشرح الروض كما نبه عليه سم (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد
السبكي اه سم عبارة السيد عمر لك ان نقول انتقال الارشدية الى الثاني يتصور بترقيه فيها مع بقاء الاول
على حالته وببقائه على حاله مع تسفل الاول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فواجه اعتراضها بمقالة
الماوردي وغيره فليتأمل اه اقول قد يوجه الاعتراض بان القسم الاول ليس بمراد لما قدمت عن النهاية
من أنه لو حدث منهم ارشده منه ينتقل اليه (قوله الاول) نعت الارشد (قوله في أصله) اى أصل الرشدين
والاضافة للبيان (قوله فهل يكون) اى ذلك الو احد فقوله الناظر خبر يكون (قوله عند وجود المشاركة)

عزله ولو لمصلحة كالوقف على اولاده الفقراء لا يجوز تبديلهم بالا اعتبار لانه نظر له بعد شرطه النظر
في الاولى لغيره بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كما مر في مسألة النظر لكن ينبغي
تقييده في تفويض التدريس بما اذا كانت جنة ثم ما ذكره في التفويض تبع فيه البغوى وبحث الرافعى فيه
جواز عزله وصححه النووى لعدم صيغة الشرط اه ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرطه النظر
ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتأمل وما ذكره من جواز عزل المفوض
اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر اليه فليتأمل (قوله وتردد السبكي فيما اذا شهدت بيته
بارشدية زيد ثم اخرى بارشدية عمرو الخ) في الروض وان جعل النظر للارشد من اولاد اولاده فائت
كل انه الارشد اشتركا ابلا استقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيتين
فيها وبقي اصل الرشدين اه قال في شرحه فصار كالواقف البينة برشد الجميع من غير التفصيل وحكمه التشريك
واما عدم الاستقلال فكالواقف الى اثنين مطلقا اه (قوله لا يمنع) اى لا يمنع التعارض ش (قوله
وبالثاني افي ابن الصلاح) كلام الروض المار بواقفه (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد السبكي

وزاد أحدهما بتمييز في صلاح الدين أو المال فهو الارشد وان زاد واحد في الدين وواحد في المال فالوجه استواءهما فيشتركان ولو
انفرد واحد بالرشديان لم يشارك في أصله غيره فهل يكون الناظر لان الظاهر ان أفعل التفضيل إنما يعتبر مفهومه عند وجود المشاركة

اولا عملا بمفهوم افعل تردد فيها السبكي ثم قال وعمل الناس على الاول (ولذا آجر الناظر) الوقف على مدين اوجه اجارة صحيحة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) قال الامام وقد كثروا لا تعتبر جزما (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته فاشبه ارتفاع القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجارة (٢٩٤) مال المحجور ومراة لو كان هو المستحق أو اذن له جاز له اجاره بدون اجرة المثل وعليه

أي في أصل الوصف ولا مشار كنهنا فلا مفهوم (قوله أولا) عدل قوله هل يكون الخ (قوله وعمل الناس على الاول) ويؤيده ما مر عن النهاية والمغنى والروض مع شرحه (قوله الوقف) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله على معين الخ) متعلق بالوقف و(قوله وقد كثروا) أي الطالب بالزيادة ش أه سم عبارة النهاية ومحل الخلاف كما قاله الامام إذا كثرت الطالب والا الخ أه قال ع ش قوله مر إذا كثرت الطالب أي كثرة يغلب على الظن أنه إذا لم يأخذوا أحدهم أخذ الآخر أه وعبارة السيد البصري قوله وقد كثرت أي الطالب لان كثرة تشعربان التصرف الاول جرى على خلاف الغبطة بخلافه إذا قل لانه قد يكون زيادة حيثنذوان كثرت لخصوص رغبته فيه (قوله ومرا الخ) أي في باب الاجارة أه رشیدی (قوله لو كان هو) أي المؤجر و(قوله أو اذن له) أي أذن المستحق للمؤجر (قوله وعليه فينبغي الخ) تقدم له في الاجارة نقله عن ابن الرفعة نعم قوله عن الخ من زيادته هنا وكذا قوله أو اذن له وقوله لا تنقلها أي نظارة الوقف صادق بانقلها بزوال الاهلية أو بالموت للاجنبي أو المستحق وحيثنذلو كان الناظر الاول اجنيوا واجر بدون اجرة المثل باذن المستحق ثم انتقل النظر إلى اجنيي آخر مع بقاء المستحق الاذن فينبغي عدم الانفساخ وان اقتضى الصنيع خلافه هذا وينبغي ان يلحق بانتقال النظارة انتقال الاستحقاق من الاذن إلى غيره مع بقاء الناظر المؤجر باذن المستحق والله اعلم أه سيد عمر (قوله من ياذن له) أي اما إذا اذن له في ذلك فلا تنسخ الاجارة بانتقال الحق له لرضاه أو لا بأسا ط حقه بالاذن على ما فهمه التقييد بقوله من ياذن له وقد يتوقف فيه بان اذنه قبل انتقال الحق له لغو وذلك يقتضي انفساخ الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر أه ع ش أقول ما قاله مبنى على ارجاع ضمير بانتقالها إلى العين الموقوفة واما على ارجاعه إلى النظارة كما مر عن السيد عمر وتفسير من قول الشارح من المستحق حال الاجارة فلا افهام ولا توقف (قوله واقتناء ابن الصلاح) إلى قوله ولودفع في المغنى (قوله وزادت الخ) عبارة المغنى وطرات اسباب توجب زيادة اجرة المثل أه (قوله بانه يتبين بطلانها) ضعيف أه ع ش (قوله وخطوهما) أي الشاهد من (قوله حيث استمرت الخ) عبارة المغنى إذا استمر الحال الموجودة حالة التقويم التي هي حالة العقد أه (قوله تقويمه المقوم) عبارة النهاية تقويمه الصواب أه (قوله قال الاذرعى الخ) خبر افتاء ابن الصلاح عبارة النهاية ويعلم بما سياتى آخر الدعوى والبيانات ان كلامه أي ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البينة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعتد بالبينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا لانه يؤدي الخ أه (قوله والذي يقع في النفس الخ) معتمد أه ع ش (قوله في جميع المدة الخ) أي بالنسبة إلى جميع الخ والجار متعلق بقوله تنتهى الخ (قوله مع قطع النظر الخ) أي ومع مراعاة كون الاجرة معجلة أو مقسطة على الشهور مثلا أه ع ش (قوله ولودفع الناظر للمستحق) أي أو قبض المستحق الناظر (قوله رجع من استحق الخ) أي إذا لم يكن وارثا له (قوله أولا) اعتمده مر أه سم (قوله بالعقد الخ) راجع إلى المؤجر ايضا (قوله في الاثناء) هذا إنما يظهر في الاجرة فكان الاولى ان يزيد قوله وقبل الوطء (قوله على معين) متعلق بالوقف وقوله وقد كثرت أي الطالب بالزيادة ش (قوله واقتناء ابن الصلاح إلى قوله قال الاذرعى مشكل) في شرح مر ويعلم بما سياتى آخر الدعوى والبيانات ان كلامه أي ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البينة الاولى فان لم تكن كذلك لم يعتد بالبينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا الخ (قوله أولا)

فينبغي انفساخها بانتقالها
اغيره من لم ياذن في ذلك
واقفاء ابن الصلاح فيما إذا
آجر بأجرة معلومة فشهد
اثان انها اجرة المثل حالة
العقد ثم تغيرت الاحوال
وزادت اجرة المثل بانه
يتبين بطلانها وخطوهما
لان تقويم المنافع المستقبلية
إنما يصح حيث استمرت
حالة العقد بخلاف ما لو طرا
عليها أحوال تختلف بها
قيمة المنفعة فانه بان ان
المقوم لها أولا لم يطابق
تقويمه المقوم قال الاذرعى
مشكل جدا لانه يؤدي إلى
سد باب اجارة الاوقاف
لأذطر والتغير الذي ذكره
كثير والذي يقع في النفس
اننا ننظر إلى اجرة المثل التي
تنتهى إليها الرغبات حالة
العقد في جميع المدة المعقود
عليها مع قطع النظر عما
عساه يتجدد انتهى وهو
واضح موافق لكلامهم
ولودفع الناظر للمستحق
ما آجر به الوقف مدة فوات
المستحق اثناءها رجع من
استحق بعده على تركته
بحصة ما بقى من المدة وهل
الناظر طريق لانه لا يتعين
عليه الدفع إلا بعد مضي مدة
يستحق بها المعلوم أولا

لانه لا تقصير منه لاسيما والاجرة ملكها المدفوع اليه بمجرد العقد فلم يسغ للناظر إمساكها عنه ولا منعه
من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا به في نظائر لذلك كما مؤجر يملك الاجرة والمرأة تملك الصداق بالعقد وان
احتمل سقوط بعض الاجرة وكل المهر بالفسخ في الاثناء وكالموصى له بمنفعة دار حياته فآجرها مدة يملك الاجرة ويأخذها وان احتمل
موته اثناء المدة رجع كلام رجحون والذي يتجه ان المدة إن قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر

من بقائها عنده أو عند غيره
عليها لم يكن طريقا وإلا
كان ولو حكم حاكم بصحة
اجارة وقف وان الاجرة
أجرة المثل فان ثبت بالتواتر
انها دونها تبين بطلان الحكم
والاجارة وإلا فلا كما يأتي
بسطه آخر الدعاوى وأقوى
ابوزرعة فيمن استاجر وقفا
بشرطه وحكم له حاكم شافعي
بموجبه وبعدم انفساخها
بموت احدهما وزيادة
راغب أثناء المدة بأن هذا
افتاء لاحكم لأن الحكم
بالشيء قبل وقوعه لا معنى
له كيف والموت أو الزيادة
قد يوجدان وقد لا فلينرفع
له الحكم بمذهبه اه وما علل
به بمنوع وفيه تحقيق بسطته
في اواخر الوقف من
الفتاوى وفي كتابي
المستوعب في بيع الماء والحكم
بالموجب المسطر اوائل
البيع من الفتاوى فراجع
فانه مهم (كتاب الهبة)
من هب مرمرورها من يد
إلى أخرى أو استيقظ لأن
فاعلها استيقظ للاحسان
والاصل في جوازها بل
ندبها بسائر انواعها الاتية
قبل الاجماع الكتاب والسنة
وورد تهادوا تحابوا أي
بالتشديد من المحبة وقيل

ليرجع إلى المهر (قوله من بقائها) أي الاجرة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أي الناظر (قوله وإلا كان) شامل لما إذا لم يجد إلا مستاجرا بمدة طويلة وكون الناظر طريقا حينئذ محل نظر فليراجع (قوله ولو حكم) إلى قوله وفيه تحقيق في النهاية (قوله فان ثبت بالتواتر الخ) مفهومه انه لو ثبت ذلك بينة لم يحكم بالبطلان وهو ظاهر اه ع ش (قوله تبين بطلان الحكم) أي فيرد الناظر ما قبضه من المستاجر ان كان باقيا وإلا فبدله من ماله إن كان صرفه في غير مصالح الوقف ومن مال الوقف إن كان صرفه في مصالحه ولو باجاره مدة طويلة حيث أعينت لتوفية ما قبضه من المستاجر الاول والكلام كله حيث لم يفسق بتعديه بالاجارة والصرف وإلا فاعلم انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا تصح منه لانعزاله اه ع ش (قوله وبعدم انفساخها الخ) من عطف المرادف (قوله وزيادة الخ) الو او بمعنى او (قوله بان هذا افتاء لاحكم) بل الوجه انه حكم يتمتع على من رفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الاثار وإن تأخرت مر اه سم (قوله قد يوجدان) الاولى الافراد (قوله فلين الخ) خبر مقدم للحكم (قوله وما علل به) أي من قوله لان الحكم الخ (قوله ممنوع) معتمد اه ع ش (قوله وفيه الخ) أي في الحكم بالموجب (قوله المستوعب الخ) بدل او عطف بيان من كتابي الخ (قوله المسطر الخ) نعت لقوله كتابي (خاتمة) لو نبتت شجرة بمقبرة فثمرتها مباحة للناس تبعاً للمقبرة وصرافها إلى مصالح المقبرة أولى من صرفها للناس لا ثمرة شجرة غرست للمسجد فيه فليست مباحة بلا عوض بل يصرف الامام عوضها لمصالح المسجد وانما خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بل لفظ القرينة الظاهرة وخرج بغرسها للمسجد غرسها مسبلة فيجوز أكلها بلا عوض وكذا ان جهلت نيتها حيث جرت العادة به وتقطع الشجرة من المسجد إن رآه الامام بل إن جعل البقعة مسجدا وفيها شجرة فللامام قلعها وإن أدخلها الواقف في الوقف اه معنى كتاب الهبة

(قوله من هب) إلى قوله ولو قال اشترى بدرهمك خبر في النهاية إلى قوله وقد بسطت ذلك في تاليف حافل وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله وهي هنا بالمعنى الثاني وقوله فلو قال وهبتك هذا إلى ومنه ايضا وقوله الا ان يفرق (قوله من هب مر) أي مأخوذة من هب بفتح الهاء وشد الباء بمعنى مرو في هذا الاخذ نظر ظاهر اذا المأخوذ من المثال الواو والمأخوذ منه من المضاعف (قوله لمرورها) أي الهبة بمعنى الموهوب ففيه استخدام (او استيقظ) عطف على مر (قوله استيقظ للاحسان) عبارة النهاية تيقظ الخ (قوله الكتاب) كقوله تعالى فان طين لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وقوله تعالى واقي المال على حبه الاية اه شرح منبه زاد المغنى وقوله تعالى واذا حييتم الاية قيل المراد منها الهبة اه (قوله والسنة) كخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها شرح منبه ومعنى قال البجيرمي قوله لا تحقرن بابها ضرب مختار أي لا تستصفرن هدية لجارتها ع ش فالمفعول محذوف وعبارة سلطان فيه نهى لكل منهما أي للمعطية وللمهدي إليها وقوله فرسن بكسر الفاء والسين وسكون الراء كما في الصحاح والقاموس وفتح السين كما في المشكاة ع ش وقوله أي ظلفها أي المشوى المشتمل على بعض لحم لان النية تقدير مية اخذه فلا ينتفع به اه كلام البجيرمي (قوله أي بالتشديد من المحبة) أي ويكون مجزوما في جواب الامر و (قوله وقيل

اعتمده مر (قوله ولو حكم حاكم بصحة اجارة الواقف وأن الاجرة أجرة المثل الخ) أجر الوقف باجرة شهدت البينة انها اجرة المثل وحكم حاكم به ثم شهدت بينة بانها دون اجرة المثل فان كانت العين باقية بجالها بحيث يقطع بكذب الاولى عمل بالبينة الثانية وتبين غلط الاولى ونقض الحكم وان تغيرت العين فالحكم صحيح لا يجوز نقضه ولا التفات الى البينة الثانية هذا ملخص ما افاق به شيخنا الشهاب الرملي مر (قوله بان هذا افتاء لاحكم) الخ بل الوجه انه حكم يتمتع على من رفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الاثار وان تأخرت مر

بالتخفيف من المحاباة وصح تهادوا فان الهدية تذهب بالضغائن وفي رواية فان الهدية تذهب وحر الصدر وهو بفتح المهملة من مافيه من نحو حقد وغيظ نعم يستثنى من ذلك ارباب الولايات (٢٩٦) والعمال فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية بتفصيله الا في القضاء وقد بسطت ذلك

في تأليف حافل ويحرم الاهداء لمن يظن فيه صرفها في معصية (التملك) لعين او دين بتفصيله الا في او منفعة على ما ياتي (بلا عوض هبة) بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة وقسميهما ومن ثم قدم الحد على خلاف الغالب نعم هذا هو الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق وسيأتي أو اخر الايمان ما يعلم بتامله انه لا ينافي هذا فخرج بالتمليك العارية والضياقة فانها اباحة والملك إنما يحصل بالازدراء والوقف فانه تملك منفعة لا عين كذا قيل والوجه انه لا تملك فيه وإنما هو بمنزلة الاباحة ثم رايت السبكي صرح به حيث قال لاحاجة للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى ولا تخرج الهدية من الاضحية لغنى فان فيه تملكاً وإنما الممتنع عليه نحو البيع لامر عرضي هو كونه من الاضحية الممتنع فيه ذلك وبلا عوض نحو البيع كالهبة بثواب وسباق وزيد في الحد في الحياة لتخرج الوصية فان التملك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت واعترضه شارح بما لا يصح

بالتخفيف (الخ) أى ويكون أمراً ثانياً للتأكيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني بفتح الباء كما هو القياس وما في حاشية الشيخ ع ش من انه يضمها لم اعرف سببه اه رشيدى اقول عبارة شيخه ع ش فالباء مضمومة اه واعلمها محرقة من فالياء محذوفة (قوله بالضغائن) جمع ضغينة وهى الحقد اه ع ش (قوله وهو) اى الوحر (قوله قبول الهبة والهدية) بقى الصدقة ويبقى ما فيها ايضاً اسم (قوله ويحرم الاهداء الخ) بل الهبة بجميع انواعها معنى وسم وعش ورشيدى (قوله في معصية) هل العبرة في ذلك باعتقاد الدافع او باعتقاد الآخذ فيه نظراً والقرب الاول فلو وهبه أو هداه لحنى يصرفه في نبيذ كان من ذلك اه ع ش قول المتن (التمليك الخ) وكان الاولى في تعريف الهبة كما في الحاوى الصغير اى والمنهج الهبة تملك الخ فان الهبة هى المحدث عنها اه معنى (قوله على ما ياتي) اى من الخلاف في ان ما وهبت منافعه عارية او امانة والراجع منه الثاني اه ع ش (قوله وقسميهما) وهو الهبة المفتقرة الى إيجاب وقبول اه ع ش (قوله ومن ثم الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التامل انه ليس في التقديم ما يشعر بالمعنى الاعم اللهم إلا ان يقال مخالفة الاسلوب تشعر بان ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدى الى البحث عما يقتضيه فر بما ظهر للنظر انه لا رادة للمعنى الاعم اه ع ش (قوله قدم الحد) اى على المحدود (قوله على خلاف الغالب) اى من محل المحدود على الحد فان الغالب العكس بان يقول الهبة تملك بلا عوض وليس المراد انه قدم حد الهبة على احكامها كما سبق الى فهم الرشيدى فقال قوله على خلاف الغالب اى من عدم ذكره للحد بالسكينة وليس المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره له لكن مؤخر اذ هذا خلاف الواقع وإن اومه كلام الشيخ ع ش في الحاشية اه (قوله نعم هذا) أى قسميهما ش اسم (قوله انه لا ينافي) أى ماسياً (هذا) اى قوله نعم هذا الخ (قوله فانها) اى الضياقة اه رشيدى (قوله بالازدراء) والراجع بالوضع في الفهم اه ع ش (قوله فانه تملك منفعة لا عين) فاطلاقهم التملك إنما يريدون به الاعيان اه معنى (قوله كذا قيل) وافقه المعنى وقيد التملك في المتن بقوله لعين خلافاً للشارح والنهاية حيث جعله شاملاً للدين والمنفعة ايضاً (قوله لا تملك فيه) يعنى من جهة الخلق فلا ينافي ما ياتي عن السبكي (قوله من الاضحية) اى او الهدى او العقيقة اه معنى (قوله وانما الممتنع الخ) ينبغى أنه لو مات قبل اكله انتقل لوارثه واطلق تصرفه فيه اه سم (قوله الممتنع عليه) الاولى امتنع عليه (قوله نحو البيع) كالهبة بثواب اه نهاية (قوله وبلا عوض الخ) عطف على التملك (قوله وزيد في الحد الخ) وجرى على زيادة هذين القيدتين المعنى (قوله واعترضه) اى زيادة قيد في الحياة (قوله بما لا يصح) لعل صورة الاعتراض ان التملك في الوصية يحصل بالايجاب ويتاخر الملك الى القبول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق احد المتضايين بدون الآخر (قوله وتطوعا) عطف على في الحياة ش اه سم (قوله وفيه نظر الخ) والنظر قوى جدا سم على حج وقد نجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا قبل اداء المالك فاعطاه وتفرغ لما في ذمته لا تملك مبتداً وكذا يقال في النذر والكفارة وما يدل على ان المستحقين ملكوا انه يجوز ان لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة وان لو نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وإن مضى على ذلك اعوام اه

(قوله فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية الخ) بقى الصدقة ويبقى ما فيها ايضاً (قوله ويحرم الاهداء) وكذا غيره كالهبة كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) يتأمل (قوله نعم هذا) اى قسميهما ش (قوله انما يحصل بالازدراء) او غيره كالوضع في الفهم على الخلاف في ذلك (قوله فانه تملك منفعة الخ) فيه تأمل مع او منفعة السابق في قوله لعين او دين او منفعة (قوله وانما الممتنع عليه نحو البيع الخ) ينبغى انه لو مات قبل اكله انتقل لوارثه واطلق تصرفه فيه (قوله وتطوعا الخ) فيه ان الكفارة قد تكون تطوعاً كما ينبت اول باب الكفارة (قوله وتطوعا) مطوف على في الحياة ش (قوله وفيه نظر) النظر قوى (قوله لأن كونها كوفائه لا يمنع أن فيها تملكاً)

وتطوعاً ليخرج نحو الزكاة والنذر والكفارة ورد بأن هذه لا تملك فيها بل هى كوفاء الدين وفيه نظر لأن كونها كوفائه لا يمنع ان فيها تملكاً (فان ملك) اى اعطى شيئاً بلا عوض (محتاجاً) وإن لم يقصد الثواب او غنيا

عش (قول المتن لثواب الآخرة) هل ذكر الآخرة قيد حتى يخرج به مالو قصد ان الله تعالى يجازيه في الدنيا بنحو سعة الرزق او خرج بخارج الغالب محل تأمل والقلب إلى الثاني أميل اه سيد عمر اقول وقد يؤيد الاول قول المغني والاسنى خرج بذلك مالو ملك غنيا من غير قصد ثواب الآخرة اه زاد سم ومعلوم انه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة اه اى ان خلا عن الصيغة وصحيحة ان اشتمل عليها عش (قوله ايضا) اى كما انه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله وهى افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيما لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج او مع قصد الثواب بايجاب وقبول واقباض او اذن في القبض اه سم عبارة عش قوله وهى افضل الثلاثة وظاهره وان كانت لغنى بقصد ثواب الآخرة إلا ان يقال التفضيل للماهية لا يقتضى التفضيل لكل فرد من افرادها على غير ما هو عبارة السيد عمر قوله وهى افضل الخ ينبغى ثم الهدية لورود الاثار في الحظ عليها لا سيما بالنسبة للمسافر اه (قوله اذا اجتمع النقل والقصد) اى او النقل والاحتياج اه عش عبارة المغني وقد يجتمع النوع الثلاثة فيه الو ملك محتاجا لثواب الآخرة بلا عوض ونقله اليه اكراما بايجاب وقبول اه (قوله المملك) بفتح اللام (قول المتن اكراما) ينبغى ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية سم على حج وعليه فهدية العقار ممكنة وهو مناف لقوله الا فى فلا دخل لها فيما لا ينقل اه عش (قوله لانه) اى الاكرام (قوله إلى ذلك) اى مكان الموهوب له اه عش (قوله بل احترزه به عما ينقل للرشوة الخ) للسبكي ان يلزم كون ذلك من الهدية غاية الامر انه هدية ورشوة ويدل عليه خبر هذا بالعمال غلول ونحوه فسمها هدايا او الاصل الحقيقة ويدخل على ما قاله السبكي ما اذا لم يكن مع قصد شىء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتا مل اسم عبارة السيد عمر قوله او لخوف الهجو الخ قد يتوقف في كون ذلك لا يسمى هدية وكذا ما ينقل لدفع ما يتوقع من المظلة المالية واما الرشوة الحقيقية فواضح عدم اطلاق لفظ الهدية عليها ولا ينافى ما تقرر من اطلاق لفظ الهدية عدم حصول الملك حقيقة لان الكلام في مطلق الهدية لا فى الصحيحة المترتب عليها الملك الحقيقى اه (قوله ايضا) اى كما انه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله فلا دخل لها الخ) عبارة المغني ولا يقع اسم الهدية على العقار فان قيل قد صرحوا فى باب النذر ان الشخص لو قال لله على ان اهدى هذا البيت مثلا صح وابعه وتقل ثمنه اجيب بانهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء إلى فقراء الحرم وتعميمه في المنقول وغيره

بل صرحوا بالتملك في الكفارة (قوله ايضا) اى كما انه هبة بالمعنى الاعم بقى مالو ملك غنيا بلا قصد ثواب الآخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رايت في شرح الروض ويلزمهم اى السبكي والزركشى وغيرهما انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه (قوله وهى افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيها لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج او مع قصد الثواب بايجاب وقبول واقباض او اذن في القبض (قوله فى المتن فان نقله إلى مكان الموهوب له) عبارة الروض ما يحمل غالبا الخ وفسر في شرحه الحل بالبعث ثم قال وادخل بقوله غالبا ما يهدى بلا بعث بان نقله المهدى اه وهو يفهم ان النقل لا بد منه سواء كان بيعت او بدونه بان نقله المهدى فقول الاستاذ البكري في كنزه ولا يشترط البعث اى خصوصه بل يكفى النقل بدونه فليتا مل (قوله فى المتن اكراما) ينبغى ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية (قوله بل احترزه به عما ينقل للرشوة) بقى مالو لم يقصد بالنقل شيئا من اكرام او رشوة وعلى ما قاله السبكي يكون دخلا (قوله بل احترزه به عما ينقل للرشوة الخ) للسبكي ان يلزم كون ذلك من الهدية غاية الامر انه هدية ورشوة ويدل عليه خبر هذا بالعمال غلول ونحوه فسمها هدايا او الاصل الحقيقة ولو سلم فلا حترز عماد ذكر لا يتوقف على هذا التقييد بل يحصل مع التقييد بان لا يكون للرجوع رشوة او خوف هجو وحينئذ يدخل ما اذا لم يكن مع قصد شىء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتا مل (قوله ايضا) كما انه هبة بالمعنى الاعم

(لثواب الآخرة) اى لاجله
(فصدقه) ايضا وهى افضل
الثلاثة (فان) قيل الاولى
قول اصله وان لا يهاهم الفاء
ان الهدية قسم من الصدقة
نعم ايهاه انه اذا اجتمع
النقل والقصد كان صدقة
وهدية صحيح انتهى والذي
رايته فى نسخ الواو فلا
اعتراض (نقله) اى المملك
بلا عوض (إلى مكان
الموهوب له اكراما) ليس
بقيد وإنما ذكر لانه يلزم
غالبا من النقل إلى ذلك
كذا قاله السبكي وهو مردود
بل احترزه به عما ينقل للرشوة
او لخوف الهجو مثلا
(فهدية) ايضا فلا دخل
لها فيما لا ينقل ولا ينافيه
صحة نذر

اه (قوله فيما لا ينقل) اى كالعقار اه ع ش (قوله اهدائه) اى ما لا ينقل ش اه سم (قوله فالشرط هنا بمعنى الركن) عبارة النهاية فيشمل الركن كما هنا اه وهى اولى (قوله بمعنى الركن) اى الذى هو الصيغة وهى ركنها الاول و (قوله وركنهما الثانى) هو بالرفع مبتدأ وخبره العاقدان والجملة عطف على وهى ركنها الاول الذى قدرناه اه ع ش اقول والاولى عطفها على قول المصنف وشرط الهبة ايجاب الخ لا نه على حل الشارح بمعنى وركنهما الاول ايجاب الخ (قوله وهى هنا) بالمعنى الثانى هذه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر فى المتن وما يؤممه صنيعة من ان قول المتن ايجاب الخ خبر وهى الخ ليس بمراد لا نه مع استلزامه بقاء المبتدأ فى المتن بلا خبر يخالف للواقع ولما يقتضيه ما قبله من ان الايجاب والقبول بعض اركان الهبة لا جميعها ولعل النهاية إنما أسقطها لذلك الايهام عبارة المغنى واما تعريفها بالمعنى الثانى وهو المراد عند الاطلاق فاركانها ثلاثة عاقد وصيغة وموهوب وقد اخذ المصنف فى بيان بعض ذلك فقال وشرط الهبة لتحقيق عاقدان كالبيع وهذا هو الركن الاول ولهما شروط الخ وايجاب وقبول لفظا من الناطق مع التوافق اصل المعتاد كالبيع وهذا هو الركن الثانى الخ اه وهى ظاهرة (قوله بالمعنى الثانى) اى المذكور بقوله السابق نعم هذا هو الذى الخ اه سم قول المتن (ايجاب وقبول لفظا) قال فى التكملة هذا فى المعين اما الهبة للجهة العامة فان الغزالى جزم فى الوجيز بالصحة وتوقف فيه الرافعى ثم قال ويجوز ان يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد فيجوز تملكها بالهبة كما يجوز الوقف عليها وحينئذ فيقبلها القاضى اه وقضية الحاق الهبة للجهة العامة بالوقف عليها فى الصحة ان لا يشترط القبول اه سم وفى المغنى ويقبل الهبة للصغير ونحوه ممن ليس اهلا للقبول الولى فان لم يقبل انزل الوصى ومثله القيم وأما التركها الا لفظا بخلاف الاب والجد لكمال شفقتهمما ويقبلها السفه نفسه وكذا الرفيق لاسيده وان وقعت له اه (قوله كوهبتك ومنحك) بالتخفيف وهذا قوله نخلتكم اه ع ش (قوله وملكتكم) زاد المغنى بلائمن اه (قوله هذا) لا يناسب كونه مفعولا لعظمتك اى واكرمتك بل المناسب له هذا اه سم قول المتن (لفظا) راجع لكل من ايجاب وقبول وقول الشارح واشارة معطوف على لفظا المذكور و (قوله اشترط) معطوف على قوله انعقدت ش اه سم (قوله لانها تملك الخ) يؤخذ منه امتناع الهبة للحمل وهو ظاهر لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولى له لعدم تحققه اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل انها كالبيع (قوله انعقدت بالسكنانية) هذا يشعر بان ما تقدم كله صريح وخو عليه فقد يشكل الفرق بين اطعمتك وكسوتك بل بين نحو لك هذا وكسوتك هذا وبك عظمتك واكرمتك فليتأمل وقد يقال ان تلك الصيغ اشتهرت فيما بينهم فى الهبة فكانت صريحة بخلاف هاتين الصيغتين اه ع ش اقول الاشكال قوى جدا (قوله كان الخ) ومن الكناية الكتابة اه معنى قال ع ش ومنها ما اشتهر من قولهم فى الاعطاء بلا عوض جبا فيكون هبة حيث نواها به اه (قوله او كسوتك هذا) ظاهره لو فى غير الشاب ويكون بمعنى نخلتكم اه ع ش (قوله جميع ما مر الخ) فيعتبر فى المملك اهلية التبرع وفى المملك اهلية الملك اه شرح الروض زاد المغنى فلا تصح الهبة لبهيمة ولا لرفيق نفسه فان اطلق الهبة له فهى لسيداه (قوله فيها ثم) اى فى الاركان الثلاثة فى البيع (قوله ومنه) اى عامر (موافقة القبول الخ) ومنه الرؤية فالاعمى لا تصح هبته ولا الهبة اليه بالمعنى الاخص

(قوله اهدائه) اى ما لا ينقل ش (قوله وهى) اى الهبة هنا بالمعنى الثانى اى المذكور بقوله السابق نعم هذا هو الذى ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق (قوله هذا) لا يناسب كونه مفعولا لعظمتك بل المناسب له هذا (فى المتن ايجاب وقبول لفظا) قال فى التكملة هذا فى غير الضمنى الى ان قال وفى المعين اما الهبة للجهة العامة فان الغزالى جزم فى الوجيز فى باب اللقيط بالصحة وتوقف فيه الرافعى لكونه غير معين يعنى وتعين المتهب شرط كالشترى ثم قال ويجوز ان يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد حتى يجوز تملكها بالهبة كما يجوز الوقف عليها وحينئذ فيقبلها القاضى اه وقضية الحاق الهبة بالوقف فى الصحة اذا كانت لجهة عامة انه لا يشترط القبول ويستثنى ايضا المرأة اذا وهبت ليتها من ضرته فلا يشترط قبولها على الصحيح فى الروضة فى باب اه كلام التكملة (قوله فى المتن لفظا) راجع لكل من ايجاب وقبول وقول الشارح واشارة معطوف على لفظا

اهدائه لان الهدى اصطلاحا غير الهدية خلا فالمن زعم ترادفهما ويؤيده اختلاف احكامهما وبه يندفع ما لشارح هنا (وشرط الهبة) الذى لا بد منه فى تحقق وجودها فى الخارج فالشرط هنا بمعنى الركن وركنهما الثانى العاقدان والثالث الموهوب وهى هنا بالمعنى الثانى (ايجاب كوهبتك ومنحك وملكتكم وعظمتك واكرمتك ونخلتكم هذا وكذا اطعمتك ولو فى غير الطعام كما نقل عن النص (وقبول) كقبلت واتهبت ورضيت (لفظا) فى حق الناطق واشارة فى حق الاخرس لانها تملك فى الحياة كالبيع ومن ثم انعقدت بالكناية مع النية كلك او كسوتك هذا وبالمعاطاة على قول اختيار واشترط هنا فى الاركان الثلاثة جميع ما مر فيها ثم ومنه موافقة القبول

لايجاب خلافاً من زعم عدم اشتراطها فلوقال وهبتك هذا او هبتك فقبل الاول او احدا الاثنين نصفه لم يصح لما تقرر ان الهبة ملحقة بالبيع اى من حيث انها عقد مالى مثله فاعطيت احكامه وان تخاف بضمها فيه كما هنا إذ المانع ثم ان الايجاب لما اشتمل على الكل المقابل بالثمن الذى ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قبولاً لغير ما اوجبه من كل وجه وانما ينظروا (٢٩٩) لهذا بل سوا بينهما فى البطلان نظراً

لما هو أقوى من ذلك وهو
اللاحق المذكور إذ لو ابطال
هذا سرى بطلانه الى البقية
إذ لا مرجح فوجب التعميم
طردها للباب فتأمل ومنه
ايضاً اشتراط الفورية فى
الصيغة وان لا يضر الفصل
الا باجنبي واختلفوا فى
وهبتك وسلطتك على قبضه
فقبل ان سلطتك على قبضه
فصل مضر لان الاذن فى
القبض انما يدخل وقته
بعد تمام الصيغة فكان
اجنبياً وقيل غير مضر
لتعلقه بالعقد الذى يتجه
الثانى ثم رايت الاذرى
رجحه ثم نظرت فى الاكتفاء
بالاذن قبل وجود القبول
وقياس ما مر فى مرجح الرهن
بالرهن الاكتفاء إلا ان
يفرق وقد لا تشترط صيغة
كما لو كانت ضمنية كاعتق
عبدك عنى فاعتقه وان لم
يقبل بجانا وكما لو زين ولده
الصغير بحلى بخلاف زوجته
لانه قادر على تملكه بتولى
الطرفين قاله القفال واقره
جمع لكن اعترض بان
كلامهما يخالفه حيث
اشترط فى هبة الاصل تولى
الطرفين بايجاب وقبول
وهبة ولى غيره ان يقبلها
الحاكم اوناثه ونقلوا

بخلاف صدقته واهدائه فيصح لا طباق الناس على ذلك وهو الوجه الذى لا ينبغي خلافه كذا بهامش وهو
قريب ويصرح باشتراط الرؤية فى الواهب والمتهب قول المحلى فطريق الاعمى اذا اراد ذلك التوكيل انتهى
اه عش (قوله لمن زعم عدم اشتراطها الخ) وفاقا للمغنى عبارة وهى يصح قبول بعض الموهوب او قبول
احدا الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان او جهتها كما قال شيخى تبعاً لبعض اليمانيين الصحة بخلاف البيع
فانه لا يصح لانه معاوضة بخلاف الهبة فاغتفر فيها ما لم يغتفر فيه وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق
ليس بقادح اه (قوله لم يصح) هذا احد وجهين ثانيهما الصحة فيها واعتمده مر اه سم ولعله فى غير
النهاية والافظاهر النهاية موافق لما فى الشرح عبارة الجيرمى عن القليوبي فلو اوجب له بشيئين فقبل
أحدهما أو شيئاً فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافاً للخطيب فانه نقله عن والدينا المذكور اه
وهى صريحة فى الموافقة ولكن ما مر عن المغنى وسم هو الاقرب (قوله وان تخاف بعضها الخ) اى مقتضى
بعضها على حذف المضاف بقرينة التعليل الاتى (قوله فيه) اى عقد الهبة (قوله لهذا) اى التخلف
المذكور (قوله إذ لو ابطال) اى اللاحق المذكور (هذا) اى بالتخلف المذكور (سرى بطلانه) اى
بطلان اللاحق (قوله ومنه) اى ما مر (قوله اشتراط الفورية الخ) اى التواصل المعتاد بين الايجاب
والقبول اه معنى (قوله والذى يتجه الثانى) اعتمده مر اه سم (قوله فى الاكتفاء بالاذن) اى من
الواهب كان يقول وهبتك هذا واذنت لك فى قبضه فيقول المتهب قبلت اه عش (قوله وقياس ما مر الخ)
معتمد اه عش (قوله إلا ان يفرق) اسقطه النهاية واقتصر على ما قبله (قوله وقد لا يشترط) الى قوله
اه فى المغنى لا لقوله نقلوا عن العبادى واقروه انه (قوله صيغة) اى التصريح بها ولا فى معتبرة تقديرها
كما قاله المحلى فى اول البيع اه عش (قوله بخلاف زوجته) لانه قادر على تملكها الخ يؤخذ منه ان الشخص
إذا دفع شيئاً الى نحو خادمه او بنت زوجته لا يصير ملكاً له بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ونحوه ان تاهل
للقبول او ليه ولم يتاهل فليتنبه له فانه يقع كثير انعم ان دفع ذلك لمن ذكر لا يحتاجه له او لقصد ثواب
الآخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك إلا منه وقد تدل القرأتان الظاهرة على شيء
فيعمل به اه عش (قوله قال القفال الخ) عبارة النهاية وما قاله القفال واقره جمع من انه لو زين الخ
مردود بان كلامهما الخ اه (قوله لكن اعترض الخ) عبارة المغنى ويرد هذا قول الشيخين وغيرهما فان
وهب للصغير ونحوه ولى غير الاب والجد قبل له الحاكم وان كان اباً او جداً تولى الطرفين فلا بد من الايجاب
والقبول اه (قوله بايجاب وقبول) اى فلا فرق بين الزوج والولد وغيرهما فى ان التزين لا يكون تملكاً
اه عش (قوله وهبة ولى غيره) اى الأصل عطف على هبة الأصل و(قوله ان يقبلها الخ) عطف على تولى الخ
(قوله ونقلوا الخ) كقوله الاتى واقضى الخ عطف على اعترض الخ (قوله لم يكن اقراراً) اى ولا تملكاً للابن
اخذاً بما يأتى فى قوله والفرق الخ اه عش (قوله فانه اقرار) لاحتمال ان يكون الاجنبى او ولده الرشيد
وكله فى شرائها وان يشترها الغير الرشيد من مال نفسه او مال المحجور عليه اه عش (قوله ولو قال الخ)
عطف على لو غرس الخ (قوله لم يملكه) اى الابن وينبغى ان يكون كتابه كافى البيع اه عش (قوله)
اتمنى) اى كلام العبادى (قوله قال انه) اى قول القفال (قوله والسبكى الخ) عطف على الاذرى (قوله)

المذكور وقوله واشترط معطوف على قوله انعقدت ش (قوله لم يصح) هذا أحد وجهين ثانيهما الصحة
فيهما واعتمده مر (قوله والذى يتجه الثانى) اعتمده مر (قوله حيث اشترط فى هبة الاصل الخ) اعتمد

اعن العبادى واقروه انه لو غرس أشجاراً او قال عند الغرس أغرسها لابنى مثلاً لم يكن اقراراً بخلاف ما لوعن فى يده اشترتها لابنى أو لفلان
لاجنبى فانه اقرار ولو قال جعلت هذا لابنى لم يملكه إلا ان قبل وقبض له اه والفرق بان الحلى صار فى يد الصبي دون الغرس لا يجدى لان صيرورته
فى يده بغير لفظ مملك لا يفيد شيئاً على ان كون هذه الصيرورة تفيد الملك هو محل النزاع فلا فرق ثم رايت الاذرى قال انه لا يمتشى على قواعد
المذهب والسبكى والاذرى وغيرهما ضعفوا قول الخوارزمى وغيره ان لباس الاب الصغير حلياً يملكه اياه ورايت آخرين نقلوا عن القفال

نفسه انه لو جهز بنته بامتعة
بلا تملك يصدق يمينه في انه
لم يملكها ان ادعته وهذا
صريح في رد ما سبق عنه
واقى القاضي فيمن بعث
بذته وجهازها الى دار الزوج
بانه ان قال هذا جهاز بنتي
فهو ملك لها والافوه عارية
ويصدق يمينه وكخلع الملوك
لاعتياد عدم اللفظ فيها
ولا قبول كهبة النوبة من
الضرة ولو قال اشترى
بدرهمك خبز فاشترى له
كان الدرهم قرضا لاهبة
على المعتمد كما مر (ولا
يشترط ان) اي الايجاب
والقبول (في) الصدقة بل
يكفي الاعطاء والاخذ لان
كونه محتاجا او قصده الثواب
يصرف الاعطاء للتمليك
حيثذ ولا في (الهدية) ولو
لغير ما كول (على الصحيح
بل يكفي البعث من هذا)
ويكون كالايجاب (والقبض
من ذلك) ويكون كالقبول
لان ذلك هو عادة السلف
بل الصحابة مع النبي صلى
الله عليه وسلم ومع ذلك كانوا
يتصرفون فيه تصرف
الملاك فاندفع ما توهم انه
كان اباحة وشرط الواهب
اهلية التبرع والمتب
اهلية الملك فلا تصح هبة
ولي ولا مكاتب بغير اذن

صريح في رده الخ) قد تمتع الصراحة بحمل كلامه في البت على الرشيدة وهو غير قادر على تملكها بخلاف
الصغيرة على ما مر له ع وشور شيدى (قوله فيمن بعثه) اي سواء كان الباعث رجلا او امرأة اه ع ش (قوله
وجهازها) بفتح الجيم وكسر الهاء قليلة مصباح اه ع ش (قوله فهو ملك لها) اي مؤاخذاة باقراره مر
اه سم وع ش (قوله والافوه عارية) وكذلك يكون عارية فيما يظهر اذا قال جهزت بنتي بهذا اذ ليس
هذا صيغة اقرار بملك مر اه سم والفرق ان الاضافة الى من يملك تقتضى الملك فكان ما ذكره في
مسئلة القاضي اقرار بالملك بخلاف ما هنا اه ع ش (قوله ويصدق يمينه) أى إذا نوزع في انه ملكها
بهبة او غيرها اه ع ش (قوله وكخلع الملوك) عطف على كمالو كانت ضمنية (قوله ولا قبول) عطف على
صيغة من قوله وقد لا يشترط صيغة اه سم (قوله وكخلع) الى قوله ولو قال في المغنى (قوله على المعتمد)
اعتمد المغنى ان الدرهم يكون هبة لافرضا (قوله اي الايجاب) الى قول المتن ولو قال في المغنى الا قوله لان كونه
محتاجا الى المتن والى قول المتن ولو قال اربعة في النهاية الا ذلك القول وقوله ووجه خروج الى وخروج (قوله
لان كونه محتاجا الخ) قضيته انه لو انتفى الامر ان بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك اه سم
(قول المتن والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه كافي البيع ثم رابت في تجريد المزجد وفي العباب
التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وان اخذها بغير مالوا تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمها
وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهائها له ووضعها بين يديه سم على حج اه ع ش اقول سياتى في
شرح ولا يملك موهوب الا بقبض اعتماد الشارح والنهاية والمغنى عدم كفاية الوضع بين يديه بلا اذن في
الهبة بالمغنى الا اعم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وع ش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية
الوضع المذكور (قوله لان ذلك الخ) عبارة المغنى كما جرى عليه الناس في الاعصار وقد اهدى الملوك الى
رسول الله ﷺ السكسوة والدواب والجوارى وفي الصحيحين كان الناس يتجرون بهداياهم يوم عائشة
رضي الله تعالى عنها وعن ابويها ولم ينقل ايجاب وقبول والثاني يشترط ان كالهبة وحمل ما جرى عليه الناس
على الاباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف الملاك والفروج لا تباح بالاباحة اه (قوله والمتب اهلية
الملك) (فرع) سئل شيخنا مر عن شخص بالغ تصدق على ولد يميز بصدقة فهل يملكها الولد بوقوعها في يده
كالمو احتطب او احتش ام لا يملكها لان القبض غير صحيح فاجاب بانه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا بقبض
وليه سم على حج فهل يحرم الدفع للصبي كما يحرم تعاطى العقد الفاسد معه ام لا لاتفاء العقد فيه نظر
والاقرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضيف فيتاب عليه فليسبح
الرجوع مادام باقيا هذا وحمل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع سيما ان كان ذلك يعود
على دناءة النفس والردالة فيحرم حيث اه ع ش (قوله فلا تصح هبة ولي) اي من مال المولى اه سم

الا شراط المذكور مر (قوله فهو ملك لها) أى مؤاخذاة باقراره مر (قوله والافوه عارية) كذلك يكون عارية
فيما يظهر اذا قال جهزت بنتي بهذا اذ ليس هذا صيغة اقرار بملك مر (قوله وكخلع الملوك) عطف على كمالو
كانت ضمنية وقوله ولا قبول عطف على صيغة من قوله السابق وقد لا يشترط صيغة ش (قوله لان كونه
محتاجا الخ) قضيته انه لو انتفى الامر ان بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك (قوله في المتن
والقبض من ذلك) هل يشترط الوضع بين يديه كافي البيع ثم رابت في تجريد المزجد مانصه في فتاوى البغوى
يحصل ملك الهدية بوضع المهدى بين يديه إذا علم به ولو اهدى الى صبي ووضع بين يديه او اخذه الصبي
لا يملكه اه وهو يفيد ملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جردوا ذلك قبض في البيع وعبرة العباب وتملك الهدية
بوضعها بين يدي المهدى اليه البالغ لا الصبي وان اخذها اه بغير مالوا تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمها
وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهائها له ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سياتى في الوديعه انه لو باع
الصبي شيئا وسله له فالتف لم يضمه لانه سلطه عليه والهبة كالبيع كما هو ظاهر والوضع بين يديه اقباض كما تقرر
(قوله فلا تصح هبة ولي) اي من مال المولى (فرع) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن رقيق تصدق عليه شخص

سيده ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مفسد كان لا تزيله عن ملكك ولا مؤقتة ولا معلقة إلا في مسائل العمري والرقبي كما قال (ولو قال) عالم بمعنى هذه الألفاظ أو جاهل بها كما اقتضاه إطلاقهم لكن استشكله الأذرعى قال وفي الروضة في (٣٠١) الكتابة عن المروزي أن قريب الإسلام

وجاهل الأحكام لا يصح تدبيره بلفظه حتى تنضم إليه نية أو زيادة لفظ هو الذي يتجه اخذاً من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لمعناه أنه لا بد من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه حتى يقصده نعم لا يصدق من أتى بصريح في أنه جاهل بمعناه إلا إن دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف ذلك ثم رايت الأذرعى صرح به امرتك هذه الدار) أو هذا الحيوان مثلاً أي جعلتها لك عمرك (فاذا مت فهي لورثتك) أو لعقبك (فهي) أي الصيغة المذكورة (هبة) أي صيغة هبة طول عبارتها فيعتبر قبورها وتلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغاء الظاهر لفظه عملاً بالخبر الآتي ولا تعود للواهب بحال لخبر مسلم أيما رجل عمر عمرى فانها للذي اعطاها لا ترجع إلى الذي اعطاها (ولو اقتصر على امرتك) كذا ولم يتعرض لما بعد الموت (فكذا) هو هبة (في الجديد) لخبر الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينافي انتقالها لورثته فان الأملاك كلها مقدرة

(قوله ولا تصح الهبة الخ) ولا تصح الهبة لهيمة ولا لرقيق نفسه فإن أطلق الهبة له فهي لسيده اه معنى عبارة ع ش سئل شيخنا الشهاب الرملي عن رقيق تصدق عليه شخص ثوب أو دراهم مثلاً وشرط انتفاعه بهادون سيده هل يصح ذلك التصديق فإن قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمتنع على سيده اخذها منه ويجب صرفها على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم الإباحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم فأجاب بأنه إن قصد المتصدق نفس الرقيق بطل ولم يكن إباحة أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك الشرط اه سم على حج أقول ما ذكر من الصحة مع الشرط المذكور مشكل على ما في حج أنه لو اعطاه درهم بشرط أن يشتري بها عمامة لم يصح اه ع ش وقوله ولم يكن إباحة فيه وقفة فإن قياس ما مرعنه أنفاً في التصديق على الصبي أن يكون هناء من قبيل الإباحة لا سيما إذا احتاج إليها الرقيق ولم يصرفها سيده إليه (قوله) كان لا تزيله الخ) وكشروط أن يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشتري به ذلك من غير تصريح بالشرط فإنه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا الزيادي ومثل ذلك ما لو قال خذ واشتر به كذا فإن دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراؤه ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكاً وإن قصد التبسط المعتاد صرفه كيف شاء اه ع ش وقوله كما صرح به حج أي فيما يأتي قبيل قول المصنف وللأب الرجوع في هبة ولده (قوله أو جاهل بها) الأولى التذكير (قوله بلفظه) أي التدبير (قوله أو زيادة لفظ) يدل على أنه أراد إعتاقه بعد الموت اه ع ش (قوله أنه لا بد من معرفة معنى اللفظ) أي فلا يكون ظاهر عبارة المصنف مراداً اه ع ش (قوله أو هذا الحيوان) إلى قوله وكانهم إن نالم ياخذوا في المعنى قول المتن (فاذا مت) بفتح التاء اه معنى (قوله طول) أي الواهب (قوله وتكون لورثته) عبارة المعنى فاذا مات كانت لورثته فإن لم يكونوا فليت المال ولا تعود للواهب بحال اه (قوله ولا تختص بعقبه) أي بل تشمل جميع الورثة كالآعام والأخوة اه ع ش (قوله أيما رجل) بالجرو والرفع والأول واضح والثاني يدل من أي وما زائدة لتوكيد الشرط اه شرح الأعلام لشيخ الإسلام اه ع ش (قوله هو هبة) الأنسب لما قبله هي بالتأنيث وكذا يقال في نظيره الآتي (قوله وجعلها له الخ) أي الذي أضمته قوله أعمرك اه رشدي (قوله إنما العمري) أي التي يقتضى لفظها أن يكون هبة اه ع ش (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله إنما ياخذوا (قوله أو جعلتها) إلى قوله ووجه خروج في المعنى لإقوله إن كنت مت وقوله وإن

بصدقة كثوب أو دراهم وشرط المتصدق انتفاعه بهادون سيده هل يصح التصديق فإن قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمتنع على سيده اخذها منه ويجب صرفها على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم الإباحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم يمتنع ذلك على السيد فأجاب بأنه إن قصد المتصدق نفع الرقيق بطلت ولم تكن إباحة أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك الشرط كما لو أوصى لدابة بشيء وقصد صرفه في علفها ولا يؤثر فيها شرط انتفاعه بهادون سيده لأن كفايته على سيده فهو المقصود بالصدقة اه وسئل أيضاً عن شخص بالغ تصدق على ولد يميز بصدقة ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كالأحوط أو احتش أو نحو ذلك أم لا يملكها لأن القبض غير صحيح وقد قالوا في نثار الولية أنه لو أخذه أحد مملوكه هل نثار الولية يكون فائده معرضاً عنه إرضاء صاحبتي يكون له الرجوع فيما أعطاه للصبي والحال أن الصدقة صدقة تطوع أم لا فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه إلا بقبض وليه والفرق بينه وبين ملكه للنثار واضح اه (قوله والذي يتجه اخذاً الخ) كذا شرح مر (قوله لأنه قاله بحسب اجتهاده) ولا يعارضه حديث أبي داود الآتي (قوله والحق به السبكي الخ) كذا

بحياة المالك وكانهم إن نالم ياخذوا بقول جابر رضي الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها لأنه قاله بحسب اجتهاده (ولو قال) أعمرك هذه أو جعلتها لك عمرك والحق به السبكي وهبتك هذه عمرك (فاذا مت عادت إلى) أو إلى ورثتي إن كنت مت (فكذا) هو هبة (في الأصح) الغاء للشرط الفاسد وإن ظن لزومه لا إطلاق الأخبار الصحيحة

ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة اذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المنافي لمقتضاه الا هذا ووجه خروجه هذا عن نظائره بتوجيهات كلها مدخولة كما يعلم بتأملها وخرج بعمر كعمرى أو عمر يزيد فبطل لانه تأقيت حقيقة اذ قيموت هذا أو الاجنبى أولا (ولو قال أرقبتك) هذه من (٣٠٢) الرقوب لان كل واحد يرقب موت صاحبه (أو جعلتها الرقبي) واقتصر على ذلك أو ضم

ظن لزومه (قوله عدلوا به) اى هذا الشرط (قوله الا هذا) اى العمرى والرقبي وعلى هذا فكل ما قيل فيه يصح العقد ويلغو الشرط يجب فرضا فيما لا يكون الشرط منافيا للعقد اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله وذلك لخبر فى المغنى (قوله بعمر ك) اى المذكور معنى فى بعض الصيغ المتقدمة وصراحة فى بعضها كجعلتها لك عمر ك (قوله هذه من الرقوب) الى قول المتن ووجه الدين فى النهاية الا قوله وببحث السبيل الى المتن وقوله وفى ذلك بسط ذكرته فى شرح الارشاد وقوله بناء على أنه ملكه وقوله والا فهو وقوله وفارق الى وكذا (قوله يرقب) بابه دخل انتهى مختاراه ع ش (قوله واقتصر الخ) نعم ان عقدها اى الرقبي بلفظ الهبة كوهبتها لك عمر ك احتيج للتفسير المذكور اه معنى (قوله ما بعد اى الخ) اى او اى وما بعدها كما هو ظاهر اه سم (قوله لورثته) اى المتهب (قوله وببحث السبيل الخ) اقره المغنى (قوله للتنزيه) اول الارشاد اه سم عبارة السيد عمر اول الارشاد والنصيحة حتى لا يقع الآتى بهما فى الندامة فانه يتوهم العود ولا عود لانهما فى حد ذاتهما مذمومتان شرعا بوجه من الوجوه بل حيث صدران عارف بهما وبما استقر عليه حكمهما شرعا وانهما من جملة افراد الهبة التى حكمها النذب كما مر اول الباب واتى بهما تقرر بالى الله تعالى امثالا للامر النذبي كان مثابا عليهما فتأمل حقه التام حتى يظهر لك التفاوت بينه وبين قول الشارح ان النهى للتنزيه والله اعلم بحقيقة الحال اه (قوله لم يؤثته) الى قوله وقد يقال فى المغنى الا قوله فلا تلزم الى وما فى الذمة وقوله والمرضى الى والولى (قوله اول الخ) اى او نظر المغنى الهبة من كونه تملكيا او عقدا اه سم (قوله انها ليست) اى هبة المنافع (قوله بناء على الخ) مع قوله الآتى بناء على الخ من فوائد الخلاف اه سم (قوله امانة) وهو الراجح اه ع ش (قوله ورجحه جمع الخ) وهو الظاهر معنى واقفى به الى الدرحة الله تعالى نهاية (قوله وعليه) اى على كونها تملكيا (قوله وهو بالاستيفاء الخ) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يعير سم على حج اقول ويؤخذ منه ايضا للبالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المتهب المنفعة بقبض العين حتى يجوز له التصرف فيها بالاجارة وغيرهما اه ع ش (قوله وما فى الذمة) اى الموصوف فى الذمة (يصح الخ) عطف على جملة المنافع يصح الخ (قوله لاهبته) وسياق هبة الدين (قوله وان عينه) اى ما فى الذمة (قوله يجوز بيعهما) اى بيع الاول لمال موليه والثانى لما فى يده (قوله لاهبتهما) وقد تقدم هذا فى شرح والقبض من ذلك (قوله لاهبتهما ولو للرتين) فيه نظر فى الاولى وهى ما اذا اعتقها المعسر بالنسبة للرتين وكذا غيره باذنه فليتا مل اه سم عبارة ع ش فى عدم صحة هبة المرهونة من المعسر للرتين نظر لان العتق انما امتنع من المعسر لما فيه من التفويت على المرتين بغير اذنه وقوله للهبة متضمن لرضاهما هو اشارة الرشى الى الجواب بما نصه قوله ولو من المرتين اى لما فيه من ابطال حق العتق وانما جاز البيع وان تضمن ذلك لتعيينه طريقا لوفاء الحق الذى تعلق برقبتهما

شرح مر (قوله ما بعد اى) اى او اى وما بعدها كما هو ظاهر (قوله ان النهى للتنزيه) أو انه للارشاد (قوله اولان تانيث فاعله غير حقيقى) اى او نظرا لمعنى الهبة من كونه تملكيا او عقدا (قوله بناء على ان ما وهبت منافعه امانة) هذا مع قوله السابق عارية من فوائد الخلاف (قوله ورجحه جمع الخ) واقفى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وهو بالاستيفاء لا بقبض العين) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يعير سم (قوله وما فى الذمة يصح بيعه لاهبته) وسياق هبة الدين (قوله فوهبتك الخ) كذا اشرح مر (قوله لاهبته) هذا يجرى فى غير الوارث وان اختلفت وصيتهما (قوله لاهبتهما ولو للرتين) فيه نظر فى الاولى وهى ما اذا اعتقها معسر بالنسبة للرتين وكذا غيره باذنه فليتا مل

اليه ما بعد اى التفسيرية فى قوله (اى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالمذهب طرد القولين الجديد والقديم) فعلى الجديد الاصح تصح ويلغو الشرط الفاسد فيشترط قبولها والقبض وذلك لخبر ابى داود والنسائي لا تعمروا ولا ترقبوا فاقرب شيئا او اعمره فهو لورثته اى لا ترقبوا ولا تعمروا طمعانى ان يعود اليكم فان سبيله الميراث وببحث السبيل تحريمها لهذا النهى وان صحاح الاحاديث اخر وفيه نظر بل يؤخذ من احاديث الصحة لان الاصل فيما صح جواز فعله ان النهى للتنزيه (وما جاز بيعه جاز) لم يؤثته ليشاكل ما قبله اولان تانيث فاعله غير حقيقى (هبة) بالاولى لانها اوسع نعم المنافع يصح بيعها بالاجارة وفى هبتها وجهان احدهما انها ليست بتمليك بناء على ان ما وهبت منافعة عارية وقضية كلامهما كما قاله الاسنوى ترجيحه وبه جزم الماوردى وغيره ورجحه الزركشى ثانيهما انها تملك بناء على ان

ما وهبت منافعه امانة ورجحه جمع منهم ان الرفعة والسبيل والبقينى وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين اه وفارقت الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجارة والتصرف فى المنفعة وفى ذلك بسط ذكرته فى شرح الارشاد وما فى الذمة يصح بيعه لاهبته فوهبتك الف درهم فى ذمتى باطل وان عينه فى المجلس رقبضه والمرضى يصح بيعه لو ارثه بضمن المثل لاهبته بل يكون وصية والولى والمكاتب يجوز بيعهما لاهبتهما والمرهونة اذا اعتقها معسر أو استولدها يجوز بيعها للضرورة لاهبتهما ولو للرتين

وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المانع من الهبة أمر خارجي في العاقد او طرفي المعقد عليه (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومغصوب)
غير قادر على انتزاعه (وضال) وأبق (فلا) تجوز هبته بجماع ان كلا منهما تملك في الحياة ولا يرد خبرن وأرجح لان الرجحان المجهول وقع تابعا
لمعلوم على ان الذي يتجه ان المراد بارجح تحقق الحق حذر من التساهل فيه ولا قوله صلى الله (٣٠٣) عليه وسلم للعباس رضى الله عنه في المال

الذي جاء من البحرين بناء
على انه ملكه خذ منه
الحديث لان الظاهر ان
ما ذكر في المجهول إنما هو
في الهبة بالمعنى الاخص
بخلاف هديته وصدقة
فيصح ان فيما يظهر واعطاء
العباس الظاهر انه صدقة
لاهبة ولا فهو لكونه من
جملة المستحقين وللعطى
ان يفاوت بينهم (الا) في
مال وقف بين جمع للجهل
بمستحقه فيجوز الصلح بينهم
فيهم على تساوي تفاوت
للضرورة قال الامام ولا بد
أن يجري بينهم تواهب
ولبعضهم اخراج نفسه من
البين لكن ان وهب لهم
حصته على ما قاله الامام أيضا
بخلاف اغراض الغانم أي
لانه لم يملك ولا على احتمال
بخلاف هذا ولولي محجور
الصلح له بشرط ان لا ينقص
عما يده كما يعلم بما يأتي قبيل
خيار النكاح والافيما إذا
اختلف متاعه بمتاع غيره
فوهب احدهما نصيبه
لصاحبه فيصح مع جهل
قدره وصفته للضرورة والا
فيما لو قال لغيره أنت في حل
بما تأخذ او تعطى او تأكل
من مالي فله الاكل فقط لانه
اباحة وهي تصح بمجهول

اه (قوله وقد يقال الخ) لا يظهر فيما في الذمة سم وعش (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ الجزم
بعدم الصحة غاية الامر أنه يسوغ ترك الاستثناء اه سم (قوله أمر خارجي) انظر ما وجهه في الاولى
اه رشيدى وعبرة عش انظر ما هو فيما لو وهب شيئا في الذمة حيث قلنا بطلانه اه (قوله تحقق الخ)
بصيغة الامر او المصدر او المضارع وعلى كل هو خبر ان (قوله ان ما ذكر الخ) اي في المتن (قوله انما هو)
خبر انما ذكر الخ والجملة خبر ان الظاهر الخ (قوله بالمعنى الاخص) وهو الهبة المتوقعة على ايجاب وقبول
اه عش (قوله بخلاف هديته الخ) أي المجهول (قوله فيصح ان) الاولى التأنث (قوله الظاهر انه الخ)
الجملة خبر واعطاء الخ (قوله ولا) اي وان لم يكن صدقه اه رشيدى والظاهر ان المراد وان لم يكن
المال المذكور مالا له صلى الله عليه وسلم بل لبيت المال (قوله فهو لكونه الخ) حاصله اننا اذا قلنا ان ما يأتي
له من الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا انه حق بيت المال فالعباس من جملة
المستحقين له وللإمام ان يفاضل بينهم في الاعطاء بحسب ما يراه عش ورشيدى (قوله في مال) الانسب
لما يأتي اسقاط في ثم هو لى قوله قاله العبادى في المغنى الا قوله وللبعضهم الى بخلاف اعراض وقوله ولولى الى
ولى فيما اذا اختلط (قوله وقف الخ) كالمواخلف ولدين احدهما خشي اه مغنى (قوله أى لانه لم يملك) اي
فلا يحتاج الى الهبة لانه الخ (قوله ولا على احتمال) واي لا على يقين ولا على احتمال (قوله ولولى محجور
الصلح له) اي فيما هو موقوف بينه وبين غيره للجهل بحصته منه اه رشيدى (قوله بشرط ان لا ينقص
عما يده) حاصل هذا الشرط ان المحجور تارة يكون يده شيء من ذلك الموقوف وتارة لا فان كان يده شيء
منه فشرط الصلح ان لا ينقص عنه لان اليد دليل الملك ولا يجوز للولى التبرع بملك المحجور وان لم يكن في يده
منه شيء جاز الصلح بلا شرط لان انتفاء ذلك المحذور فلا توقف فيه خلافا لما في حاشية الشيخ عش اه رشيدى
(قوله اذا اختلط الخ) عبارة المغنى اذا اختلط حمام برجين فوهب الخ ومثل ذلك مالو اختلطت خطته بخطة
غيره او متاعه بمتاع غيره او ثمرته بشجرة غيره اه (قوله فله الاكل فقط) ينبغى ان يا كل قدر كفايته وان
جاوز العادة حيث علم المالك بحاله والا امتنع اكل ما زاد على ما يعتاد مثله غالبا لئلا يفسد (قوله لانه
اباحة الخ) تعليل لاصل حل الاكل ولا امتناع غيره اه رشيدى قال عش كان الاولى ذكر هذه المسئلة
بغير صورة الاستثناء كان يقول ولو قال أنت في حل الخ الا ان يقال هو بالنظر لما ياكله هبة صورة اه (قوله
لا يزيد) اي لا بقرينة (قوله على عنقود) اي لا كل بدليل ما قبله وما يأتي عن الانوار وهل نظير العنقود
العرجون فيما لو قال خذ من ثمر نخلي ماشئت سم على حجة اقول الظاهر الفرق لكثرة ما يحمله العرجون
وحينئذ يقتصر على ما يغلب على الظن مساحمة مالك به اه عش (قوله واستشكل) اي ما قاله العبادى
من أنه لا يزيد على عنقود اه عش (قوله ويرد) أي ذلك الاستشكل (قوله وظاهره) اي افتاء الفقهاء
(قوله وما قاله الفقهاء) اي من انه لا يزيد على عنقود (قوله عندهما) اي الاباحة (قوله لم تحصل الاباحة)

(قوله وقد يقال الخ) في اطلاقه ما فيه ولا يظهر فيما في الذمة (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم
الصحة غاية الامر انه يسوغ ترك الاستثناء (قوله لان الظاهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيجوز الصلح بينهم
الخ) كذا شرح مر (قوله فله الاكل فقط) ما قدره (قوله لانه اباحة) فكيف يعد من المستثنيات مما الكلام
فيه وهو الهبة (قوله لا يزيد على عنقود) اي لا بقرينة (قوله لا يزيد على عنقود) اي لا كل بدليل ما قبله وما
يأتى عن الانوار وهل نظير العنقود فيما لو قال خذ من ثمر نخلي ماشئت العرجون (قوله ولم يعلم المسيح الجميع)

بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادى قال وفي خذ من عنب كرمى ماشئت لا يزيد على عنقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ويرد بان
الاتياط المبنى عليه حق الغير اوجب ذلك التقدير وأقوى الفقهاء في أبحت لك ان تأخذ من ثمار بستانى ماشئت بانه اباحة وظاهره ان له أخذ
ما شاء وما قاله العبادى أحوط وفي الانوار لو قال أبحت لك ما في دارى أو ما في كرمى من العنب فله أكله دون بيعه وحمله واطعامه لغيره وتقتصر
الاباحة على الموجود أى عندها في الدار والكرم ولو قال أبحت لك جميع ما في دارى أكله واستعماله ولم يعلم المسيح الجميع لم تحصل الاباحة اه

وبعض ما ذكره في فتاوى البغوى وقوله (٣٠٤) وتقتصر الخ موافق للكلام القفال لا العبادى وما ذكره آخر الايتافى ما مر من صحة الاباحة

بالمجهول لان هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذاك وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد ولا (حتى الحنطة ونحوها) من المحقرات فانه يتمتع ببيعها لاهبتها اتفاقا كما في الدقائق فيبحث الرافعى انه لا تصح هبتها ضعيف وان سبقه إليه الامام إذ لا محذور ان يتصدق الانسان بالمحقر كما في الخبر وفارق نحو الكلب بان هنا ملكا إذ غير المتمول مال مملوك كما صرحوا به لا ثم على انه نص في الام على صحة هبته وكذا جلد نجس على تناقض فيه في الروضة جمع بينه بحمل الصحة على معنى نقل اليد كما صرحوا به في الكلب وعدمها على الملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نجس والجلد الاضحية ولحمها لا يصح نحو بيعه بخلاف التصديق به وهو نوع من الهبة والا حق التحجر لا يصح نحو بيعه وتصح هبته أى بمعنى نقل اليد أيضا حتى يصير الثاني أحق به وكذا طعام الغنمة بدار الحرب فن أطلق صحة هبته يتعين حمله على ان المراد بها نقل اليد لتصريحهم بانه مباح لهم لا مملوك والا الثمر ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع والاهبة ارض مع بذر او زرع لا يفرد بالبيع فتصح في الارض لا تنفاه

أى فيمتنع عليه أخذ شيء مما لم يعلمه المبيع اه ع ش (قوله في فتاوى الخ) خبر وبعض الخ (قوله موافق للكلام القفال) قديقال لا موافقة لواحد منهما لاختلاف المسئلتين لان مسئلتها مصورة بمن التبعية المصروفة بكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلته وأيضا فكل كلام كل واحد منهما صالح لارادة اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار اه سم عبارة ع ش قديقال ما هنا لا يخالف كلام العبادى أيضا لان من في مسئلة العبادى يمنع من الاستيعاب فعمل معها بالا احتياط بخلاف مسئلتنا فان ما المعبر بها فيها من صيغ العموم فتصدق بالجميع اه وعبارة السيد عمر يظهر ان ما قاله القفال واقتضاه اطلاقه واطلاق الانوار هو الافة لاسيما إذا توفرت القرائن على مطابقة السريرة للظاهر بخلاف ما اذا دلت القرينة على ان صدور ذلك على سبيل التجمال الظاهرى فالأقتصار حينئذ على ما قاله العبادى والله أعلم اه (قوله وما ذكره) أى صاحب الانوار (آخر) أى من قوله ولو قال اجبت الخ (قوله بمجهول من كل وجه) فى كونه كذلك وكون ما مريلى كذلك نظرا اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) وهو الاوجه مر اه سم قول المتن (ونحوها) بالجر عطف على الحنطة اه ع ش هذا على ما فى النهاية من عدم تثنية الضمير واما على ما فى الشرح والمغنى من تثنيته فيتعين عطفه على حتى الخ (قوله من المحقرات) الى قوله وان سبقه فى المغنى (قوله بيعها لاهبتها) أى المحقرات وكذا ضمير هبتها الآتية ويحتمل ان الضمير عائد إلى حتى الخ ونحوهما أو الى نحوهما فانظر الماصدق عليه النحو من الافراد وعبء المغنى بضمير المثنى ووجهه ظاهر (قوله وفارق) أى المحقر او نحو حتى الحنطة (نحو الكلب) أى من النجاسات حيث جازية الاول دون الثانى (قوله على صحة هبته) أى الكلب (قوله وكذا) إلى المتن فى المغنى لا قوله ولا جلد إلى والا حق (قوله وكذا) أى مثل الكلب (قوله جلد نجس) بالتوصيف (قوله جمع بينه) أى بين ما فى الروضة من الكلامين المتناقضين (قوله وعدمها) أى وحمل عدم الصحة (قوله جلد الاضحية الخ) عبارة المغنى والنهاية صوف الشاة المجهزة اضحية ولبنها اه (قوله بخلاف التصديق به الخ) هذا يقتضى ان الكلام فى الهبة بالمعنى الاعم وفيه نظر اه سم (قوله مباح لهم) أى للغائبين ماداموا فى دار الحرب اه معنى (قوله ونحوه) كالزراع الا خضر قبل بدو صلاحه اه ع ش (قوله من غير شرط قطع) أى ويحصل القبض فيه بالتخلية ويكلف المتب قطعها حالا حيث طلبه الواهب وان لم يكن منتفعا به ولا يجبر الواهب على ابقائه بالاجرة اه ع ش (قوله لا يفرد بالبيع) كالقمح فى سنبله لكنه يشكل بالزراع قبل بدو الصلاح فانه إذا وهب مع الارض جاز وان لم يشرط قطعه على ما فهمه قوله ولا الثمر ونحوه الخ ع ش وسم (قوله فتصح فى الارض) أى دون البذر والزراع اه ع ش عبارة المغنى فان الهبة تصح فى الارض وتفرق الصفة هنا على الارجح والجهالة فى البذر لا تنصرف فى الارض إذ لا ثمن ولا توزيع اه (قوله فيهما) أى الارض والبذر او الزرع ش اه سم (قوله المستقر) إلى قول المتن باطلا فى النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاعتياض

الخ انظره مع قوله السابق وهى تصح بمجهول ثم رأيت ما يأتى وفيه ما فيه (قوله موافق للكلام القفال الخ) قديقال لا موافقة لواحد منهما لاختلاف المسئلتين لان مسئلتها مصورة بمن التبعية المصروفة بكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلته وأيضا فكل كلام كل واحد منهما صالح لارادة اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره فى الانوار (قوله لان هذا مجهول من كل وجه) فى كونه كذلك وكون ما مريلى كذلك نظر (قوله وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد) وهو الاوجه مر (قوله لاهبتها) ظاهر ان هذه الهبة مملوكة مع عدم تمول المملوك (قوله بخلاف التصديق به) هذا يقتضى ان الكلام فى الهبة بالمعنى الاعم وفيه نظر (قوله ونحوه) يدخل فيه الزرع وفى الروض فتجوز هبة ارض مزروعة مع زرعها واحدها دون الآخر ولو قبل الصلاح بلا شرط قطع اه قال فى شرحه ذكر عدم شرط القطع من زيادة وهو ان صح إنما يصح فى هبة الزرع وحده اه وقوله ان صح اشارة إلى منع قوله انما يصح الخ كان لان بيع الارض وحدها لا يتصور فيه هذا الشرط وبيع الزرع قبل الصلاح مع الارض لا يحتاج فيه لهذا

(إبراهيم) فلا تحتاج إلى قبول نظر اللامعنى (و) هبته (لغيره) أى المدين (باطلة فى الأصح) بنام (٣٠٥) على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغير

من هو عليه أما على مقابله
الأصح كما مر فتصح هبته
بالأولى وكأنه فى الروضة
لأنما جرى هنا على بطلان
هبته مع ما قدمه أنه يصح
بيعه اتكالا على معرفة
ضعف هذا من ذلك
بالأولى كأنه يقرر على الصحة
قيل لا تلزم إلا بالقبض
وقيل لا تتوقف عليه فعليه
قيل تلزم بنفس العقد وقيل
لا بد بعد العقد من الأذن
فى القبض ويكون كالتخلى
فما لا يمكن نقله والذى
يتجه الأول اخذنا من
اشتراطهم القبض الحقيقى
هنا فلا يملك إلا بعد قبضه
بأذن الواهب وعلى مقابله
لأن الواهب الرجوع فيه
تزيلا له منزلة العين ولو

تبرع موقوف عليه بحصته من
الأجرة لا آخر لم يصح لأنها
قبل قبضها أما غير مملوكة له
أو مجهولة فإن قبض هو أو
وكيله منها شيئا قبل التبرع
وعرف حصته منه ورآه هو
أو وكيله وأذن له فى قبضه
وقبضه صح والإفلا ولا
يصح إذنه لجانب الوقف أنه
إذا قبضه يعطيه للتبرع
عليه لأنه توكل قبل الملك
على أنه فى مجهول وإنما صح
تبرع أحد الورثة بحصته
لأن محله فى أعيان رآها
وعرف حصته منها (ولا
يملك) فى غير الهبة الضمنية

عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء أقول والظاهر أن التقييد بالمستقر لما ذكره من
الخلاف فى هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فإنه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطعا والافتقار
الكتابة يصح الإبراء منها فينبغى صحة هبتها للكتاب أعش قول المتن (إبراهيم) قضيت أنه هبة الدين صريح فى
الإبراء وهو كذلك وإن قال فى الذخائر أنه كناية نعم ترك الدين للدين كناية إبراء مغنى ونهاية قال ع
قوله نعم ترك الدين الخ كان يقول تركته لك أو لا أخذه منك فلا يكون ما أطلبه منك كناية إبراء لا تنفاه ما
يدل عليه أنه عبارة القليوبى قوله إبراء أى صريح بلفظ الهبة أو التصديق وكناية بلفظ الترك (قوله) فلا يحتاج
الخ كذا فى المغنى قول المتن (باطلة فى الأصح) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أى والنهاية والمغنى وإن قلنا
بصحته يبعه أه سم (قوله) فتصح هبته الخ اعتمده الطبرلاوى أه سم وكذا اعتمده المنهج خلافا للنهاية والمغنى
كما مر (قوله) لا تتوقف أى الهبة أى لزومها (قوله) الأول أى توقف الزوم على القبض (قوله) وعلى مقابله
ينبغى وعليه أيضا إذا قبضه بأذن الواهب كفى سائر هبات الأعيان أه سم (قوله) ولو تبرع إلى قول المتن
ويسن فى النهاية إلا قوله منها شيئا إلى وأذن له وقوله وكذا نحو الإكلى إلى وإن كان فى يد المتهب وقوله نعم
يكفى إلى وليس للحاكم (قوله) ولو تبرع الخ (فرع) تمليك المسكين أى مثلا الدين الذى عليه أو على غيره
عن الزكاة لا يصح لأن ذلك فيما عليه أبدال وهو لا يجوز وفيما على غيره تمليك وهو لا يجوز أيضا مغنى ونهاية
أى فطريقه أن يدفعها إليه ثم يسردها منه بدل دينه ع ش (قوله) موقوف عليه الخ ظاهره ولو معينا
منحصرا وبعد الأيجار وتعيين الأجرة وفى عدم الصحة حينئذ توقف وقد تقدم أن الموقوف عليه المعين
يملك الأجرة والمنافع وقد تكون معلومة له وحينئذ فالوجه أنها إن كانت فى يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها
صح التبرع بها وإن كانت فى ذمة المستأجر ولم يقبضها الناظر فهى مملوكة للوقوف عليه فيكون من قبيل الدين
فإن تبرع بحصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراء أو غيره لم يصح على الخلاف الآتى فيحمل
قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليتامل
سم على حج أه ع ش (قوله) لم يصح (ومثله مال كدار أو شقص منها تبرع لغيره بما يتحصل من أجرها
أه ع ش (قوله) لأنها قبل قبضها الخ) قضيته أنها لو علمت قبل قبضها جاز التبرع بها أه ع ش وفيه نظر
ظاهر (قوله) فإن قبض هو الخ) أى الموقوف عليه المتبرع وكذا نظيره الآتى آنفا (قوله) ورآه هو
أو وكيله (يقضى عنه ما قبله) (قوله) وأذن له) أى للآخر المتبرع عليه (قوله) فى غير الهبة) إلى قول المتن فلو
مات فى المغنى الإقوله وبحث بعضهم إلى والهبة الفاسدة وقوله خلافا إلى وإن كان فى يد المتهب وقوله الواهب
على ما إلى المتهب لأن وقوله نعم يكفى إلى والهبة ذات (قوله) فى غير الهبة الضمنية) سيد كر محترزه (قوله)
بالمعنى الأعم الخ) عبارة المغنى بالهبة الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة أه
(قوله) ونقل ابن عبد البر الخ) عبارة المغنى خلافا لما حكاه ابن عبد البر أه (قوله) ابن عبد البر) هو مالكي

الشرط فليتامل (قوله) فيهما) أى الأرض والبذر والزرع ش (قوله) من الجهل بما يخصها) من الثمرة إذ
لا ثمن هنا (قوله) فى المتن باطلة فى الأصح) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن قلنا بصحته يبعه (قوله) فتصح
هبته فى الأولى) اعتمده الطبرلاوى (قوله) وعلى مقابله) ينبغى وعليه أيضا إذا قبضه بأذن الواهب كما فى
سائر هبات الأعيان (قوله) موقوف عليه) ظاهره ولو معينا منحصرا وبعد الأيجار وتعيين الأجرة وقد
يتوقف فى عدم ملكها حينئذ وقد تقدم أن الموقوف عليه يملك الأجرة فإذا كانا اثنين وعلمت الأجرة وهب
أحدهما حصته فما المانع من الصحة (قوله) لم يصح) أقول تقدم أن الموقوف عليه المعين يملك الأجرة
والمنافع وقد تكون معلومة له وحينئذ فالوجه أنها إن كانت فى يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع
بها وإن كانت فى ذمة المستأجر لم يقبضها الناظر فهى مملوكة للوقوف عليه فتكون من قبيل الدين فإن تبرع
بحصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراء أو على غيره لم يصح على الخلاف الآتى فيحمل

(موهوب) بالمعنى الأعم الشامل لجميع ما مر ولو من

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - سادس)

أب لولده الصغير ونقل ابن عبد البر إجماع الفقهاء أنه يكفى هنا الإشهاد لعله يريد فقهاء مذهبه (الابقض) كقبض المبيع

اه ع ش (قوله فيما مر بتفصيله) فلا بد من إمكان السير إليه إن كان غائبا والزيادة الحادثة من الموهوب قبل قبضه للواهب لبقائه على ملكه ويقبض المشاع بقبض الجميع منقولا كان أو غيره فإن كان منقولا ومنع من القبض شريكه ووكله الموهوب له في قبض نصيبه صح فإن لم يوكله الموهوب له قبض له الحاكم ولو بنائبه ويكون في يده لها ويصح بيع الواهب للموهوب قبل القبض وإن ظن لزوم الهبة وحصول الملك بالعقد وبطل الهبة مغنى وروض مع شرحه (قوله لا يكنى هنا الاتلاف) أى إلا أن كان الاتلاف بالا كل أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضا اه شيخنا الزياى اه ع ش وسيفيده الشارح بقوله كالاتفاق وكذا نحو الاكل اه (قوله ولا الوضع بين يديه الخ) تقدم فى هامش قوله فى الهبة وقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع نقله عن البغوى انه يكنى الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام يقوم مقام الاذن سم على حج اه ع ش وقوله وقد يقال الخ أى فلا مخالفة (قوله وبحت بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه اعتبار ذلك أى القبض فى الهبة خلافا لما بحثه بعضهم فيها اه (قوله الاكتفاء به الخ) أى كما عليه عمل الناس (قوله فيه نظر) ولعل الخلاف إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا فقط فلو تصرف المهدى إليه فى الهبة المذكورة فلا يطالب بها فى الآخرة فليراجع (قوله للخبر الصحيح) تعليل للتن اه رشيدى عبارة المغنى عقب المتن فلا يملك بالعقد لما روى الحاكم فى صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اهدى إلى النجاشى ثلاثين اوقية مسكاً ثم قال لا مسلمة انى لا رى النجاشى قدمات ولا درى الهبة التى اهديت إليه إلا تسترد وإذا ردت فهى لك فكان كذلك اه (قوله بين نسائه) أى صلى الله عليه وسلم لكن الذى مر انفا عن المغنى عن الحاكم يقتضى فى الهبة تخصيصه بام مسلمة فليحذر اه سيد عمر (قوله وقال به) أى باشرط القبض فى الهبة بالمعنى العام (قوله كثيرون من الصحابة الخ) أى فهو إجماع سكوتى وإنما احتاج لهذا بعد الخبر الصحيح لأن لقائل ان يقول ان الهبة باحدثين القبض أو الوضع بين اليدين مثلاً ولم يوجد واحد منهما فيه فتصرفه صلى الله عليه وسلم فى الهبة لا تنفائهما اه رشيدى (قوله باقباض الواهب) أى أو وكيله (قوله فيه) أى القبض والجار متعلق باذن الخ (قوله يتضمنه) أى القبض أو الاذن فيه (قوله كالاتفاق) تمثيل لما يتضمنه (قوله وكذا الخ) عطف على الاعتاق ش اه سم ولا يخفى ما فى هذا العطف ولو قال راجع إلى الاعتاق لكان أولى عبارة المغنى فان اذن له فى الاكل أو العتق عنه أى المتهب فأكله أو اعتقه كان قبضا اه (قوله على ما قاله شارح) لعل الاسبك تقديمه على قوله خلافا للقاضى قال سم جزم به أى بما قاله شارح الروض حيث قال فرع ليس الاتلاف أى من المتهب قبضا إلا ان اذن له فى الاكل أو العتق أى عنه قال فى شرحه فيكون قبضا ويقدر انه ملكه قبل الازدراء والعتق اه وكذا جزم به المغنى والزياى كاهم وقوله قبل الازدراء الخ قال ع ش قياس ما هو المعتمد فى الضيافة من الملك بالوضع فى الفم أن يقدر انتقاله إليه هنا قبيل الوضع فى الفم والتلفظ بالصيغة اه أى صيغة العتق (قوله وإن كان فى يد المتهب) غاية لما فى المتن اه رشيدى (قوله من غير اذن) أى ولا إقباض اه معنى (قوله قبل القبض) أى قبل تمامه ولو معه اه ع ش (قوله قبل القبض) راجع إلى قوله ورجع وما عطف عليه (قوله ولو قبضه الخ) ولو اقبضه وقال قصدت به الايداع أو العارية وانكر المتهب صدق الواهب كما فى الاستقصاء اه نهاية زاد المغنى ولو اختلفا فى الاذن فى القبض صدق الواهب اه (قوله صدق الواهب الخ) عبارة النهاية صدق المتهب لان الاصل عدم الرجوع خلافا لما استظهره الاذرى من تصديق الواهب

قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليتأمل (قوله ولا الوضع بين يديه بلا اذن) تقدم فى هامش قوله فى الهبة وقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع نقله عن البغوى انه يكنى الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام يقوم مقام الاذن (قوله كالاتفاق) تمثيل لما يتضمنه وقوله وكذا الخ عطف على الاعتاق ش (قوله على ما قاله شارح) جزم به فى الروض حيث قال فرع ليس الاتلاف أى من المتهب قبضا إلا ان اذن له فى الاكل أو

هنا الاتلاف ولا الوضع بين يديه بلا اذن لأن قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف المبيع وبحت بعضهم الاكتفاء به فى الهبة فيه نظروا وإن تسوخ فيها بعدم الصيغة للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اهدى إلى النجاشى ثلاثين اوقية مسكاً فأت قبل أن تصل إليه فقسمه صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهبة الباقى وقال به كثيرون من الصحابة رضى الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحيحة فى عدم الضمان لا الملك وإنما يعتد بالقبض إن كان باقباض الواهب أو (باذن الواهب) أو وكيله فيه أو فيما يتضمنه كالاتفاق وكذا نحو الاكل خلافا للقاضى على ما قاله شارح لكن جزم غير واحد بما قاله القاضى وإن كان فى يد المتهب فلو قبضه من غير اذن ضمنه ولو أذن ورجع عن الاذن أو جن أو أغنى أو حجر عليه أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتهب بعده صدق الواهب على ما استظهره الاذرى من

وله احتمال بتصدق المتهب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ثم رأيت أن هذا هو المنقول كما ذكرته في شرح الارشاد في باب الرهن مع فروع أخرى يتعين استحضار هاهنا ويكفي الاقرار بالقبض كان قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم والاقرار أو الشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتهب ملكا لازما كما مر أو آخر الاقرار (٣٠٧) قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد

عنه ثلاثا يتنبه له والهبة ذات الثواب بيع فاذا اقبض الثواب استقل بالقبض (قلو) مات احدهما أي الواهب والمتهب بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة على الاوجه (بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) في القبض والاقباض لانه خليفته (وقيل يفسخ العقد) بالموت لجوازه كالشركة وقرق الاول بانها تولد للزوم بخلاف نحو الشركة ويؤخذ ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني ان الهدية تنفسخ بالموت قبل وصولها قول واحد لعدم القبول اه ووجه ضعفه ان المداير ليس على القبول بل على الايلولة للزوم وهو جار في الهدية والصدقة أيضا ولا تبطل الهبة بمجنون الواهب ولا غمائه فيكفي اقباضه بعد إفاقته لا اقباض وليه قبلها وكذا المتهب نعم لولي القبض قبل إفاقته (ويسن الوالد) أي الاصل وإن علا (العدل في عطية اولاده) أي فروعهم وإن سفلوا ولو الاحفاد مع وجود الاولاد على الاوجه وفاقا لغير واحد وخلافا لخصص الاولاد سواء أكانت تلك العطية

اه (قوله لان الاصل عدم الرجوع الخ) ظاهره وإن اتفقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بمجيء تفصيل الرجعة فيه لم يبعد فيقال إن اتفقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتهب وفي عكسه يصدق الواهب وفيما إذا لم يتفقا على شيء يصدق السابق بالدعوى وإن ادعى ما صدق المتهب اه ع ش (قوله وهو قريب الخ) أي الاحتمال (قوله والاقرار والشهادة الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليس الاقرار بالهبة ولو مع الملك اقرار باقبض للوهاب لجواز ان يعتد به ولو بالعدو الاقرار يحمل على اليقين إلا ان قال وهبته له وخرجت منه اليه وكان في يد المتهب وإلا فلا وقوله وهبته وأقبضته له إقرار بالهبة والقبض اه (قوله نعم يكفي الخ) وينبغي ان يأتي مثله فيما لو قال الشاهد اشهد انه ملكه ملكا لازما فيغنى ذلك عن قوله وهبته وأقبضته اه ع ش (قوله سؤال الشاهد عنه) أي القبض وينبغي ان يحل في العالم بانها لا تملك إلا بالقبض اه ع ش (قوله استقل) أي المتهب (قوله أي الواهب) أي قوله لا اقباض وليه في المغنى لإاقوله ويؤخذ إلى وهو جار (قوله في القبض الخ) أي وارث الواهب في الاقباض والاذن في القبض ووارث المتهب في القبض اه معنى (قوله للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل اخذ اه سم (قوله بانها) أي الهبة (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الفرق (قوله وهو جار) أي الايلولة إلى الزوم (قوله أيضا) أي كالهبة بالمعنى الخاص (قوله لا اقباض وليه الخ) ولولي المجنون قبضه قبل الإفاقته نهاية ومعنى (قوله أي الاصل) إلى الفرع في النهاية الا قوله وقضيته إلى بل في شرح مسلم وتوله وإنا مفضل إلى ويسن (قوله وإن سفلوا) أي ذكورا كانوا أو إنا اه ع ش (قوله خصص الاولاد) عبارة النهاية خصصه بالاولاد اه (قوله أم تبرعا آخر) كالأباحة اه سم عبارة السيد عمر يشمل مالو كان بطريق المحاباة في ضمن عقد وهو ظاهر اه (قوله كره الخ) وهو المعتمد اه معنى (قوله في ذلك) أي سن العدل (قوله فامر اه الخ) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله وأن تسميته الخ) عطف على جملة امره بأشهاد الخ فكان الاولى حذف ان كافي النهاية (قوله المطلوب) أي ندبا (قوله اعطى) أي

العتق عنه قال في شرحه فيكون قبضا ويقدر أنه ملك قبل الازدراء والعتق (قوله وله احتمال بتصدق المتهب) اعتمده مر (قوله الشامل للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة ان يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل اخذ اه (قوله في المتن قام وارثه مقامه) علم منه ومن قوله وقيل يفسخ العقد الخ ان الصحيح عدم انفساخ كل من الهبة والهدية والصدقة بالموت فان قلت لا فائدة لعدم الانفساخ لما تقدم من بطلان الاذن في القبض بالموت فلا بد من إذن الوارث فان اذن كان ابتداء تملك منه وإلا لم يملك شيئا قلت بل له فائدة فانه إذا مات الواهب بعد عقد الهبة فاذن وارثه في القبض ملك المتهب بالقبض ولو حكم بانفساخ العقد لم يملك به وتوقف الملك على إيجاب الوارث وقبول المتهب ثم القبض باذن الوارث ولو ارسل الهدية ثم مات قبل تسليمها للهدى اليه فاذن الوارث فيه حصل الملك بتسليمها ولو انفسخ الاهداء لم يكف بمجرد الاذن في التسليم لانه ليس إهداء بل كان يحتاج إلى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه درهما على وجه التصديق به عليه فمات قبل قبضه فاذن الوارث له في قبضه ملكه بالقبض ولو قلنا بانفساخ التصديق لم يملك بمجرد إذن الوارث في قبضه فيما يظهر بل كان بالأباحة أشبه فليتأمل (قوله ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني) أي ولا ينافي تضعيفه ما تقدم في قضية النجاشي إذ ليس فيها انفساخها بل رجوع المهدى وهو هو عليه الصلاة والسلام ولا إشكال فيه (قوله وإن سفلوا الخ) كذا شرح مر (قوله أم تبرعا) كالأباحة (قوله

هبة أم هدية أم صدقة أم وقها م تبرعا آخر فان لم يعدل لغير عدد كرهه عند أكثر العلماء وقال جمع يحرم والاصل في ذلك خبر البخاري اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وخبر أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهده على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جور لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم أشهد على هذا غيري ثم قال أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بل قال فلا إذن فامر به بأشهاد غيره صريح في الجواز وأن تسميته جورا باعتبار ما فيه من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض أعطى الآخرين ما يحصل به العدل

والارجح ندب الامر به في رواية نعم (٣٠٨) الأوجه أنه لو علم من المحروم الرضا وظن عقوق غيره لفقره ورقة دينه لم يسن الرجوع ولم

يكره التفضيل كما لو أحرم فاسقا ثلاثا يصرفه في معصية أو عاقا أو زادا أو اثر الاحوج أو المتميز بنحو فضل كما فعله الصديق مع عائشة رضي الله عنهما والأوجه أن تخصيص بعضهم بالرجوع في هبته كهبها لطلبه فيما مر وافهم قوله كغيره عطية أنه لا يطلب منه التسوية في غيرها كالتودد بالكلام وغيره لكن وقع في بعض نسخ الديمري لاخلاف أن التسوية بينهم مطلوبة حتى في القليل أي للمميزين وله وجه إذ كثيرا ما يترتب على التفاوت في ذلك ما مر في الاعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضا استثناء التمييز لعذر ويسن للولد أيضا العدل في عطية أصوله فان فضل كره خلافا لبعضهم نعم في الروضة عن الدارمي فان فضل فالاولى أن يفضل الام واقره لما في الحديث أن لها ثلثي البر وقضيته عدم الكراهة إذ لا يقال في بعض جزئيات المكروه أنه أولى من بعض بل في شرح مسلم عن المحاسب الاجماع على تفضيلها في البر على الاب وإنما يفضل عليها في الارث لما يأتي وإن ملحظه العسوبة والعاصب أقوى من غيره وما هنا ملحظه الرحم وهي فيه أقوى لأنها أحوج وهذا فارق ما مر أنه يقدم عليها في الفطرة لأن ملحظها الشرف كما رويسن على الأوجه العدل بين نحو الاخوة أيضا لكنها دون طلبها في الاولاد وروى البيهقي خبر حتى كبير الاخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب وإنما يحصل

الاصل المفضل (قوله ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف اه سم (قوله ورقة دينه) لعل الو او بمعنى او (قوله ولم يكره الخ) لا ينبغي ما في عطفه على ما قبله إلا أن يراد بالمحروم ما يشمل المحروم بالفعل وبالأرادة وبالعقوق ما يشمل العقوق لورجع والعقوق لولم يفضل تأمل ولو قال كما لا يكره التفضيل لو أحرم فاسقا الخ لكان واضحا عبارة المغني (تنبيه) محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة أو عدمها وإلا فلا كراهة وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيما يأتي ويستثنى العاق والفاسق إذا علم أنه يصرفه في المعاصي فلا يكره حرمانه اه قال ع ش بقي ما لو اختلف العصيان كان أحدهما مبتدعا والآخر فاسقا بشرب الخمر مثلا أو اراد دفعه لاحدهما والا قرب أنه يؤثر به الاول لأنه بني عقيدته على شبهة فهو معذور ومن ثم تقبل شهادته وينبغي أنه لو لم يكن لاحدهما شبهة لكن كانت معصية احدهما اغلظ ككونه فسق بشرب الخمر والزنا والواطوا والاخر يشرب الخمر فقط أو يتعاطى العقود الفاسدة ان يقدم الاخف اه وقوله والا قرب أنه يؤثر الخ ينبغي حمله على ما إذا لم يكن هناك قول بكفره يبدعته وإلا فالاقرب أنه يؤثر به الثاني (قوله معصية) ينبغي أن يحرم إن غلب على الظن صرفه في المعصية اه سيد عمر (قوله أو عاقا) تأمل الجع بينه وبين ما مر انفا في قوله وظن عقوق غيره فانه قد يتبادر انهما متنافيان وايضا فاطلاق حديث صل من قطعك واعف عن ظلمك واحسن إلى من اساء اليك يقتضي أنه أولى بالبر من البار فليتأمل لا سيما إذا غلب على الظن أن الحرمان يزيد في عقوقه ولعله يحتمل على ما إذا ظن زوال العقوق بالحرمان ثم رأت قول الشارح الاتي في الرجوع وببحث الاسنوى الخ وهو مؤيد لما ذكرته والله اعلم اه سيد عمر وقوله إذا ظن زوال العقوق الخ أقول أو ظن عدم إفادة الاعطاء والحرمان شيئا أخذنا بما يأتي (قوله أو زاد) أي في الاعطاء عطف على احرم (قوله أو اثر) أي للاعطاء (قوله الاحوج الخ) تنازع فيه الفعلان واعمل فيه الثاني (قوله بنحو فضل) كالعلم والورع اه حلي والجار متعلق بالمتميز (قوله كما فعله الصديق مع عائشة الخ) وعمر مع عاصم وعبد الله بن عمر مع بعض اولاده رضي الله تعالى عنهم اه مغني (قوله والاوجه الخ) كذا في المغني (قوله كهو) أي كالتخصيص (قوله فيما مر) أي في كراهته بلا عذر (قوله وغيره) أي غير الكلام كالقبلة والواو بمعنى أو (قوله حتى في القليل) أي الكلام اه سم (قوله في ذلك) أي في نحو الكلام (قوله ما مر الخ) انظر في أي محل عبارة المغني عقب التعليل بالاحاديث المارة ولثلا يقضي بهم الامر إلى العقوق أو التحاسد اه ولعل الشارح توهم سبق نظيرها منه (قوله هنا) أي في كراهته التفضيل بغير الهبة (قوله التميز) أي تفضيل بعض اولاده بنحو الكلام (قوله ويسن للولد) إلى قوله وقضيته في المغني إلا قوله خلافا إلى فان فضل وقوله واقره (قوله فان فضل) أي فان ارتكب المكروه وفضل قاله ع ش ورشيدى وهذا إنما يناسب مختار النهاية كالمغني من كراهة تفضيل بعض الأصول خلافا للشارح (قوله ثلثي البر) وعليه يحمل ما في شرح مسلم الخ كذا في النهاية وكذا كان في اصل الشارح ثم ضرب وزاد ما ترى اه سيد عمر قال الرشيدى قوله مر وعليه يحمل الخ أي على ما إذا ارتكب المكروه وهذا ما يظهر من الشارح مر واما ما في التحفة عن الروضة من ذكر الاولوية التي استنبط منها عدم الكراهة فلا يوافق ما في الروضة وعبارتها ينبغي للوالدان يعدل بين اولاده في العطية فان لم يعدل فقد فعل مكرها إلى أن قال وكذا الولد لو وهب لوالديه قال الدارمي فان فضل فليفضل الام والله أعلم اه (قوله إذ لا يقال الخ) فيه نظر إذ لا مانع من كون بعض افراد المكروه اخف من بعض (قوله وإنما فضل الخ) أي الاب (قوله وهي فيه) أي الام في الرحم (قوله لأنها احوج) يتأمل فان الاحوجية لا تدل على تلك الاقوية اه سم (قوله ويسن على الاوجه) إلى المتن في المغني (قوله لكنها) أي العدالة والتسوية (قوله وروى البيهقي الخ) المراد أنه كما يستحب للوالد التسوية بين اولاده فكبير الاخوة يستحب له العدل بين اخوته فيما

ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف (قوله حتى في القليل) أي الكلام (قوله لأنها أحوج)

يتبرع في الفطرة لأن ملحظها الشرف كما رويسن على الأوجه العدل بين نحو الاخوة أيضا لكنها دون طلبها في الاولاد وروى البيهقي خبر حتى كبير الاخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب وإنما يحصل

العدل بين من ذكر (بان يسوى الذكر والانثى) لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق والخبر ضعيف متصل وقيل الصحيح ارساله سووا بين اولادكم في العطية ولو كنتم منضلا احد النساء وفي نسخة البنات (وقيل كعسمة الارث) وفرق الاول بان ملحظ هذا العصبية وهي مختلفة مع عدم تهمة فيه وملحظ ذاك الرحم وهما فيه سواء مع التهمة فيه وعلى هذا وما مر في اعطاء اولاد الاولاد مع الاولاد تتصور التسوية بان يفرض الاسفلون في درجة الاعلى نظير ما ياتي في ميراث الارحام على قول (٣٠٩) (فرع) اعطى اخو دراهم ليشترى

بها عمة مثلاً ولم تدل قرينة حاله على ان قصده مجرد التبسط المعتاد لزمه شراء ما ذكره وان ملكه لانه ملك مقيد يصرفه فيما عينه المعطى ولومات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكاً مطلقاً كما هو ظاهر لزوال التقييد بموته كما لومات الدابة الموصى بعلمها قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه مال كما كيف شاء ولا يعود لورثة الموصى أو بشرط ان يشتري به ذلك بطل الاعطاء من أصله لان الشرط صريح في المناقضة لا يقبل تأويل بخلاف غيره (وللاب الرجوع في هبة ولده) عينا بالمعنى الاعم الشامل للهبة والصدقة بل يوجد هذا في بعض النسخ وتناقض في الصدقة لكن المعتمد كما قاله جمع ما ذكره وان كان الولد فقيراً صغيراً مخالفاً له ديناً للخبر الصحيح لا يحل لرجل ان يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده واختص بذلك

يتبرع به عليهم وهذا بناء على الغالب من أن الكبير يتميز في العادة عن اخوته بكيفية لمهم ويتصرف في اموره مطلقاً لا قد يحصل للصغير من الاخوة صرف يتميز به عن كبارهم فينبغي له مراعاتهم والعدل بينهم اه ع ش وقوله المراد انه الخ فيه تامل (قوله وفي نسخة الخ) اي رواية اه ع ش (قوله ملحظ هذا) اي الميراث (قوله مع عدم تهمة فيه) اي لان الوارث رضى بما فرض الله تعالى اه معنى (قوله وملحظ ذاك) اي عطية الاصل (قوله مع التهمة فيه) اي لانها برأى المعطى (قوله وعلى هذا وما مر الخ) يتامل المراد به سيد عمر اقول بعمل الو او بمعنى مع يتضح ان المراد بدفع ما يترأى من التناهي بين هذا القيل الظاهر في حجب اولاد الاولاد عن العطية بالاولاد وبين ما مر الصريح في عدم الحجب (قوله فرع اعطى الخ) يتامل مناسبتها لهذا المحل اه سيد عمر اي والمناسب ذكره في مبحث شروط الهبة قبيل العمرى والرقى (قوله ولومات) اي المعطى له (قوله او بشرط الخ) دفع على ليشترى بها الخ (قوله في المناقضة) اي للتملك (قوله بخلاف غيره) اي كليشترى بها عمة قول ابن (والاب الرجوع الخ) على التراخي من دون حكم حكاه به وعبد الولد غير المكاتب كالولد لان الهبة له بالولد له بخلاف عبده المكاتب لانه كالاجنبي نعم ان انفسخت الكتابة تبين ان الملك للولد وهبته لمكاتب نفسه كالاجنبي معنى ونهاية (قوله عينا) الى قول ابن فيتمتع في النهاية واحترزها عن هبة الدين فانه لا رجوع فيه جز ما اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله عينا مفعول هبة اخرج بالدين كما ياتي اه (قوله بالمعنى الاعم) الى قوله واختص في المعنى الا قوله بل الى وان (قوله بل يوجد هذا) اي التعبير بما يشمل الهدية والصدقة اي لفظ عطية (قوله وتناقضاً) اي الشيطان يعنى كلامها (قوله ولان كان الخ) غاية في المتن (قوله مخالفاً له ديناً) انما نص عليه لثلاثتهم امتناع الرجوع مع اختلاف الدين للعداوة بينها اه ع ش (قوله لانتفاء التهمة فيه الخ) وهذه حكمة لا يجب اطرادها (قوله فليزدره به) اي بالرجوع اه سم (قوله فان اصر) اي على العقوق او المعصية (قوله وكرهته في العاق الخ) ينبغي ان يقال يندب ان توقع زوال العقوق ويجب ان قطع بزوال العقوق او غلب على الظن لانه طريق في ازالة المعصية ويحرم ان قطع بزيادة العقوق او غلبت على الظن لانه تسبب في زيادة المعصية والله اعلم وفيما ياتي عن الاذرعى تايد لبعض ذلك اه سيد عمر (قوله والبلقينى الخ) عبارة النهاية ويمتنع الرجوع كما بحثه البلقينى في صدقة الخ (قوله كزكاة ونذر) لا يقال كيف ياخذ نحو الزكاة مع انه ان كان فقيراً فنفقته واجبة على ابيه فهو غنى بماله وان كان غنياً فليس له اخذ الزكاة من اصلها لاناختار الاول فنقول انما يجب عليه نفقته لانفقته عياله كزوجته ومستولده فيأخذ من صدقة ابيه ما زاد على نفقة نفسه اه ع ش اقول وايضا يجوز ان يكون ابوه ايضاً فقيراً فلا يلزم من وجوب الزكاة في ماله

يتامل فان الاحوجية لا تدل على تلك الاقوية (قوله في المتن وللاب الرجوع في هبة ولده) قال في الروض وعبد غير المكاتب اه اي وفي هبة عبده ولده لان الهبة لغيره لولد له قال في شرحه بخلاف عبده المكاتب لانه كالاجنبي نعم ان انفسخت الكتابة فقد بان بالاجرة ان الملك للولد بالانفساخ على ما تقدم في الوقف انه اذا وقف على المكاتب ثم عجز تبين انه وقف على السيد فان الوقف على العبد وقف على السيد (قوله عينا) وسياتي الدين (قوله فليزدره به) اي بالرجوع اه ع ش (قوله فان اصر الخ) قضيته الكراهة

لانتفاء التهمة فيه إذ ما طبع عليه من اثار لولده على نفسه يقضى بانه إنما يرجع لحاجة أو مصلحة ويكره له الرجوع إلا لعذر كان كان الولد عاقاً او يصرفه في معصية فليزدره به فان اصر لم يكره كما قاله وبحث الاسنوى نذبه في العاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه ونذبه ان ازاله وابعثه ان لم يفد شيئاً والاذرعى عدم كراهته ان احتاج الاب له لنفقة او دين بل نذبه ان كان الولد غنياً عنه ووجوبه في العاصي ان تعين طريقاً في ظنه إلى كفه عن المعصية والبلقينى امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونذرو كفارة

وكذا في لحم أضحية تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه ممتنع وبما ذكره اققى كثير من سبقه وتأخر عنه وردوا على من اققى بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة (٣١٠) وغيره او قول بعضهم محله ان وجدت صيغة نذر صحيحة غير محتاج اليه لان النذر حيث اطلق

وجوب نفقة ابنه عليه (قوله) وكذا في لحم أضحية (الخ) شامل للاهداء لولده الغنى كما صرح به شيخنا البكرى في كنهه وقضية التعليل المذكور اه سم (قوله) بكلام الروضة (الخ) متعلق بردوا (قوله) محله (الخ) مقول القول والضمير الامتناع بالنذر (قوله) غير محتاج (الخ) خبره (قوله) ولا نظر لكونه تمليكا محضا) اى فيكون كالهبة حتى يصح الرجوع عنه (قوله) من غير مخصص (قوله) اى فلم يخصه بغير الفرع اه رشيدى (قوله) ولا رجوع في هبة بثواب) صادق بما اذا كان فيها محاباة والظاهر انه كذلك لان التبرع لما وقع في ضمن معاوضه بعهدة لازم لم يتمكن من الرجوع اه سيد عمر (قوله) ولا فيما لو وهبه (قوله) الى قوله وله الرجوع في المغنى (قوله) لا يمكن عوده (الخ) فاشبهه ما لو وهبه شيئا فتنافى نهاية ومعنى (قوله) ولا يسقط (قوله) اى الرجوع (بالاسقاط) كان قال الاصل اسقطت حتى ن جواز الرجوع اه سيد عمر (قوله) وسبقه اليه (الخ) عبارة النهاية وهو المعتمد ومحله كما فاده الجلال (الخ) (قوله) فيما اذا فرسه بالهبة (قضية) اطلاقه ولو تراخى التفسير عن زمن الاقرار الى زمن الرجوع ثم رايتم تصويروا صاحب المغنى المسئلة ما مش قول المصنف ويحصل الرجوع (الخ) بما صرح بذلك اه سيد عمر (قوله) قال المصنف لو وهب (الخ) ليست هذه المسئلة من مسائل الرجوع فان كنته ذكرها فيه ولعلمها وقمت في فتاوى المصنف مجموعة مع المسئلة السابقة في محل واحد اه سيد عمر (قوله) كما في عتقهم (الخ) هذا جامع القياس اه رشيدى (قوله) فلا يجوز (الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو وهب شيئا لولده ثم مات ولم يرثه الولد لما منع قام به وانما ورثه جد لم يرجع في الهبة الجدا الحائز للبراث لان الحقوق لا تورث وحدها انما تورث بقية المال وهو اى الجد لا يرثه اه (قوله) لا ييه) اى اى الواهب ش اه سم وكذا ضمير لومات (قوله) ولم يرثه) اى المال الموهوب (فرعه) اى لما منع قام به ورثته نهاية ومعنى قول المتن (وشرط رجوعه) اى الاب او احد سائر الاصول اه مغنى عبارة النهاية او الاب بالمعنى المار اه (قوله) غير متعلق به (حق (الخ) حال من الموهوب اه رشيدى (قوله) وان طرا عليه) اى الموهوب غاية فيما يفهمه المتن اى فيجوز الرجوع حين تحقق ذلك الشرط وان (قوله) وان كان الخيار باقيا) خلافا للنهاية والمغنى عبارة وفي النهاية ما يوافق تنبيه قضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان من ابيه الواهب وهو كما قال شيخنا ظاهر لا يرهنه ولا هبته قبل القبض فيها بقاء السلطنة بقياس هذا انه لو باعه بشرط الخيار له اولهما ثبوت الرجوع لبقاء سلطنته لان الملك له وهو ظاهر

قبل الاصرار (قوله) وكذا في لحم أضحية تطوع) شامل للاهداء لولده الغنى وهو قضية التعليل المذكور ولهذا عبر شيخنا البكرى في كنهه بقوله وكذا اضيافة الله تعالى كل لحم أضحية دفع له وهو غنى او فقير اه (قوله) ولا فيما لو وهبه ديناء عليه) خرج ما لو وهبه ديناء على غيره وقلنا بصحة الهبة فينبغى جواز الرجوع (قوله) وفرض ذلك فيما اذا فرسه بالهبة) قضيته انه لا يكتفى ترك التفسير مطلقا وفيه نظر (قوله) فلا يجوز (لا ييه) اى اى الواهب ش (قوله) في المتن وشرط رجوعه (الخ) قال في الانوار الرابع اى من شروط الرجوع ان يكون الرجوع منجزا فلو قال اذا جاء راس الشهر فقد رجعت لم يصح الرجوع اه ثم قال ولو صنع او خلط بمال نفسه لم يكن رجوعا واذ رجوع ولم يتردد فهو امانة لو تقايلا في الهبة او تفاسخا حيث لا رجوع لم تنفسخ اه وقد يوجه عدم دخول التقابل والتفاسخ في الهبة بانهما انما يانسان المعاوضات لانه يقصد بهما الاستدراك والهبة احسان فلا يلقى بها ذلك (قوله) في المتن فيمتنع ببيعته) نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه اتجه الرجوع شرح مر (قوله) لكن بحث الاذرى جوازه ان كان البيع من ابيه الواهب) قال في شرح الروض وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ابيه الواهب وهو ظاهر اه قال الشارح في شرح الارشاد وقد يستشكل بما مر آتفا عن الزركشى فيما لو رهنه

انما يراد به ذلك ولا نظر لكونه تمليكا محضا لان الشرع اوجب الوفاء به على العموم من غير مخصص وقياس الواجب على التبرع ممتنع ولا رجوع في هبة بثواب بخلافها بلا ثواب وان انا به عليها كما قاله القاضي ولا فيما لو وهبه ديناء عليه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه ولا فيما وهبه لفرعه المكاتب اذ ارق لان سيده ملكه ويجوز الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيما اقر بانه لفرعه كما اققى به المصنف وسبقه اليه جمع متقدمون واعتمده جمع متأخرون قال الجلال البلقي عن ابيه وفرض ذلك فيما اذا فرسه بالهبة وهو فرض لا بد منه اه قال المصنف لو وهب واقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتهب كونه في الصحة صدق اه ولو اقاما بينتين قدمت بينة الوارث لان معهما زيادة علم (وكذا لسائر الاصول) من الجهتين وان علو الرجوع كالأب فيما ذكر (على المشهور) كما في عتقهم ونفقةهم وسقوط القود عنهم وخرج بهم الفروع والحواشي كما ياتي بما فهم

كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز لايه لومات ولم يرثه فرعه الموهوب له (وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المتهب) اى استيلائه ليشمل ما ياتي في التخمير ثم التخلل غير متعلق به حق لازم يمنع البيع وان طرا عليه حجر سفه (فيمتنع) الرجوع (ببيعه) كله وكذا بعضه بالنسبة لما باعه وان كان الخيار باقيا لاولد كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرى جوازه ان كان البيع من ابيه الواهب

وخياره باق وهو ظاهر ولو وهبه مشاعا فاقسمه ثم رجع فيما خص ولده

(٣١١)

بالقسمة جازان كانت القسمة افرزا والام

اه (قوله وخياره) قد يشمل خيارهما اه سم (قوله ولو وهبه) الى قول المتن ويحصل الرجوع في النهاية (قوله فاقسمه) اي الولد المتهب مع شريك اصله الواهب (قوله عن ملكه) اي الولد (قوله رجع في نصفه) اي نصف النصف ش اه سم اي لان النصف الذي آل اليه بالقسمة كان له نصفه قبلها شائعا فلم يخرج عن ملكه رشيدى (قوله ان شرطناه الخ) اي بان كان على معين اه ع ش (قوله لانه قبله) اي قبل القبول اه ع ش (قوله وبين البيع في زمن الخيار) الثابت للبشترى وحده اه نهاية فاطلاق الشارح هنا مبنى على مختاره المار آنفا خلافا للنهاية والمغنى كما قدمناه هناك (قوله ويمتنع) الى قوله وبتخمر في المغنى (قوله مالم يؤده الراجع) ينبغي او المتهب سم على حجب وانما سكنت عنه الشارح م ر لعدم بقاء الحق متعلقا برقبته اه ع ش (قوله وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ويمكن الوالد من فداء الجاني ليرجع فيه لامن فداء الموهوب بان يبذل قيمته ليرجع فيه لما فيه من ابطال تصرف المتهب نعم له ان يفديه بكل الدين لان له ان يقضى دين الاجنبي لكن بشرط رضا الغريم اه (قوله الناقصة) لعله ليس بقيدع ش وسم ويؤيده اسقاط المغنى وشرح الروض اياه كما مر انفا (قوله لو خرجت مستحقة) اي القيمة اه رشيدى (قوله وفسخه) اي باداء القيمة (قوله فانه يقبله الخ) عبارة المغنى لانه ليس بعقد فجاز ان يقع موقوفا فان سلم ما بذله له والارجع اليه اه (قوله دبع جلد الميتة) اي بان وهبه حيوانا فمات فدبع جلد اه رشيدى (قوله وصيرورة الخ) عطف على تعفن الخ (قوله لكن المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وباحرام الواهب) الى قوله قال شارح في المغنى الا قوله والمرتهن غير الواهب كما هو ظاهر (قوله مالم يتخلل) فلو تخلل والموهوب باق على ملك الولد رجع اه مغنى (قوله وبردة الواهب) وبنحوه فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوعه لولي له بل اذا افاق كان له الرجوع ذكره القاضي ابو الطيب اه مغنى (قوله مالم يسلم) فلو عاد الى الاسلام والموهوب باق على ملك الولد رجع اه مغنى (قوله ولا يتعلق) عبارة المغنى ومثله في سم عن الانوار ولا يصح الرجوع الا منجزا فلو قال اذا جاء راس الشهر فقد رجعت لم يصح لان الفتوح لا تقبل التعليق كالعقود اه زاد النهاية ولو حكم شافعى بموجب الهبة ثم رجع الاصل فيها والعين باقية في يد الولد فرفع الامر لحنفى فحكم ببطال الرجوع زاعما ان موجبا خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له واما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعى غير داخله فيه كان حكمه اي الحنفى باطلا كما اقتضى به والد المخالفة لما حكم به الشافعى اذ

أى من الاصل فان له الرجوع لان المانع منه في صورة الاجنبي وهو ابطال حقه هنا متنفذ ولهذا صححو ايعه من المرتين دون غيره ويحاج بان البيع سبب لانتقال الملك اليه وزوال ملكه عنه فتعذر عوده اليه من جهة الفرع لعدم امكانه وسم ملك الفرع باق وانما يتعلق به حق يزول برجوعه اه (قوله وخياره) قد يشمل خيارهما (قوله رجع في نصفه) اي نصف النصف ش (قوله مالم يؤده الراجع) ينبغي او المتهب (قوله وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة الخ) عبارة الروض وشرحه ويمكن الولد من فداء الجاني ليرجع فيه لامن فداء الموهون بان يبذل قيمته ليرجع فيه لما فيه من ابطال تصرف المتهب نعم له ان يفديه بكل الدين لان له ان يقضى دين الاجنبي لكن بشرط رضا الغريم اه (قوله لان ادائها الخ) هذا يقتضى عدم تقييد القيمة بالناقصة (قوله لكن المعتمد الخ) اعتمده م ر (فرع) لو تفرخ بيض النعام فهل يرجع في قشره لانه متقوم او لا لانه صار في حكم التالف فيه نظر (فرع آخر) قال في الانوار قال المحاملى في المجموع والمقنع ولو كان ثوبا فابلاه لم يرجع اه والمتبادر انه ليس المراد ابلاه انه فنى راسا والا فهذا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى نفيه بل انه انسحق وكان وجه عدم الرجوع حيثئذ انه صار في معنى التالف (قوله وباحرام الواهب والموهوب صيد الخ) واستثناء الدميرى من الرجوع ماله ووهبه

يرجع الا فيما لم يخرج عن ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نصفه فقط ولا تنقض القسمة (ووقفه) مع القبول ان شرطناه فيما يظهر لانه قبله يوجد عقد يقضى الى تخروجه عن ملكه وبه يفرق بينه وبين البيع في زمن الخيار ويمتنع ايضا بتعلق ارش جناية برقبته مالم يؤده الراجع وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان ادائها يطل تعلق المرتين به لو خرجت مستحقة فيتضرر واداء الارش لا يطل تعلق الحنفى عليه به لو بان مستحقا والفرق ان الرهن عقد وفسخه لا يقبل وقف بخلاف ارش الجناية فانه يقبله وبجبر القاضي على المتهب لا فلاسه مالم ينفك الحجر والعين باقية وبتخمر عصير مالم يتخلل لان ملك الخل سببه ملك العصير والحق به الاذرعى دبغ جلد الميتة وبتعفن بذر مالم ينبت وصيرورة بيض دما مالم يصرف راسا كما اقتضاه كلام البغوى لكن المعتمد انه لا رجوع وان نبت او تفرخ وانما رجع المالك فيما نبت وتفرخ عند الغاصب لان استهلاك المغصوب لا يمنع حقه بالكلية بخلاف استهلاك

الموهوب هنا وبكتابه أى الصحيحة لما يأتى في تعليق العتق مالم يعجزوا بايلا دمه وباحرام الواهب والموهوب صيد مالم يتحلل وبردة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يعلق (لا) بنحو غصبه وابقاه ولا (برهنه) قبل القبض (وهبه) قبل القبض (لبقاء السلطنة بخلافها بعد

و المرتن غير الواهب كما هو ظاهر لزوالها وان كانت الهبة من الابن لابنه ولا خيه لايه لان الملك غير مستفاد من الجد والاب قال شارح ولو مرض الابن ورجع الاب ثم مات الابن هل يصح رجوعه او لا لانه صار محجورا عليه لم يرجع له ولا اه والذي يظهر صحة رجوعه لان الحجر عليه انما هو في التبرعات ونحوها ثم راي الاذرعى (٣١٢) وغيره صرحوا بما ذكرته و فرق بعضهم بينه وبين حجر الفلاس بانه اقوى لمنعه

التصرف واثار بعض
الغرماء والمرضى انما يمنع
الحاجة ولا يمنع الاثارة (ولا)
بنحو (تعلق عقته) وتديره
والوصية به (وتزويجها
وزراعتها) لبقاء السلطنة
(وكذا الاجارة على المذهب)
لبقاء العين بحالها ومورد
الاجارة المنفعة فيستوفى فيها
المستاجر من غير رجوع
للوهاب بشئ على المؤجر
وفارق ما هنار رجوع البائع
بعد التحالف بان الفسخ ثم
اقوى ولذا جرى وجهان
الفسخ ثم يرفع العقد من
أصله ولا كذلك هنا (ولو
زال ملكه) اى الفرع عن
الموهوب (وعاد) ولو باقالة
اورد يعيب (لم يرجع)
الاصل الواهب له (في الاصح)
لان الملك غير مستفاد منه
حينئذ نعم قد يزول ويرجع
كما مر في نحو تخمر العصير
وكالووهبه واقبضه صيدا
فاحرم ولم يرسله ثم تحلل كذا
قيل ورد بان ملك الولد
الزائل بالاحرام لا يعود
بالتحلل بل يلزمه ارساله ولو
بعده وخرج بزال مالولم
يزل وان اشرف على الزوال
كالوضاع فالتقطه ملتقط
وعرفه سنة ولم يتم ملكه فحضر
المالك وسلم له فلا يسه
الرجوع فيه ولو وهبه الفرع

قوله بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كلية فكأنه قال حكمت بانتقال الملك وبصحة الرجوع عند وقوعه وهكذا الى اخر مقتضياتها سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد وقد قال انما يقع الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب من اوجه منها ان العقد الصادر اذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في موجبه فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم بها ولو حكم بالموجب امتنع الحكم بموجبه عند غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه اذا كان تدبير امطلقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حنفى بصحة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر اى كاشافعى ولو حكم حنفى بموجب التدبير امتنع البيع اى عند الشافعى اه بخذف وفيها هنا فوائد لا يستغنى عنها قال الرشيدى قوله لم لا يمنع من العمل بموجبه يعنى ما يخالفه في الموجب وكذا يقال فيما ياتى وقوله مر مطلقا انما يقيد به لانه محل الخلاف بيننا وبين الحنفى اما اذا كان مقيدا كما اذا قال اذ امت من هذا المرض مثلا فالحنفى يوافقنا على صحة بيعه اه (قوله والمرتن الخ) الوال للحال سم وعش (قوله لزوالها) اى السلطنة (قوله من الابن) اى المتهب عبارة المغنى ولو وهب لولده شيئا ووهبه الولد لولده لم يرجع الاول في الاصح لان الملك غير مستفاد منه ولو باعه من ابنه او انتقل بموته اليه لم يرجع الاب قطعا لان ابنه لا رجوع له فالاب اولى ولو وهبه لولده فوهبه الولد لاختيه من ابيه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك فالاب اولى ولو وهبه الولد لجدته ثم الجد لولد لولده فالرجوع للجد فقط اه (قوله بينه) اى حجر المرض (قوله من غير رجوع الواهب الخ) وعليه فلو انفسخت الاجارة فقياس مامر من ان المالك لو اجر الدار ثم انفسخت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للشترى انها تعود هنا للاب اه عش (قوله وفارق ما هنا) اى حيث يرجع الواهب في الموهوب مسلوب المنفعة من غير رجوعه بشئ على المؤجر (قوله رجوع البائع) اى حيث يرجع على المشتري المؤجر باجرة المثل لما بقى من المدة اه رشيدى (قوله اى الفرع) الى قول المتن ويحصل الرجوع في المغنى الا قوله وخرج الى ولو وهبه وقوله سواء الى المتن وقوله وزرعه الى ولو عمل (قوله ولو باقالة الخ) اى او ارث نهاية ومعنى قول المتن (لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وعائد كزائل لم يعد * فى فلس مع هبة للولد

اه عش (قوله لا يعود بالتحلل الخ) اى فلا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الولد بعد التحلل أيضا اه سم (قوله كالوضاع الخ) اى او كاتبه ثم عجز فله الرجوع اه معنى (قوله ام لا) وهو الراجح اه عش (قوله بالابطال) اى ابطال الرجوع للهبة (قوله تعلم صنعة وحرقة) لا بتعليم الفرع فيما يظهر اخذا من نظيره فى الفلاس اه نهاية عبارة المغنى ذكر من الزيادة المتصلة تعلم الحرقة وحرث الارض لكن ذكر فى باب التفليس أن تعلم الحرقة كالعين وقضيتها أن الولد يكون شريكا فيها بما زاد كالقصار وأجاب عن ذلك الزركشى بان ما هنا تعلم لا معاملة للسيد فيه وما هناك تعلم فيه معاملة اه (قوله وحرقة) عطف تفسير اه عش (قوله وحرث الارض) قد يشكل هذا بما يحتمل مر فى تعليم الفرع اه عش ويؤيد الاشكال مامر عن المغنى عن الزركشى وما ياتى من قول الشارح ولو عمل فيه الخ بل تدعى دخوله فى نحو القصار (قوله وان زادت بها) اى بالزيادة المتصلة (قوله لاحتل الخ) اى فلا يتبع الام فى الرجوع

صيدا فاحرم الفرع ولم يرسله ثم تحلل بمنوع لزوال ملك الفرع عنه بالاحرام على الاصح المنصوص شرح مر (قوله والمرتن غير الواهب) حال (قوله لزوالها) اى السلطنة ش (قوله ورد بان ملك الولد الخ) كان حاصل الردان لا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الفرع بعد التحلل وقد صار الصيد مباحا فلاصل اخذه لا بطريق

(قوله)

ثم عوده سواء أقلنا ان الرجوع ابطال للهبة أم لا لان القائل بالابطال لم يرد به حقيقته والا لرجع فى الزيادة المنفصلة (ولو

زاد رجوع بزيادته المتصلة) لانها تابعة ومنها تعلم صنعة وحرقة وحرث الارض وان زادت بها القيمة لاجل عند الرجوع حدث بيده

وإن كان له الرجوع حالا ومثله طلع حدث ولم يتأبر على ما في الحاوى لكن ردبان (٣١٣) كلامها في التفليس نقلا عن الشيخ أبي حامد

مخالفه (لا المفصلة)
تكسب واجرة فلا يرجع
فيها لحدوثها بملك المتهب
وليس منها حل عند القبض
وإن انفصل في يده وسكت
عن النقص وحكمه أنه لا
يرجع بارشه مطلقا ويبقى
غراس متهب وبنائه باجرة
او يقلع بارش او يترك
بقيمته وزرعه إلى الحصاد
بما نال احترامه بوضعه له حال
ملكه الأرض ولو عمل فيه
نحو قصارة او صبح فان
زادت به قيمته شارك بالزائد
والا فلا شيء له (ويحصل
الرجوع برجعت فيما وهبت
او استرجعته او اردته إلى
ملكه او نقضت الهبة) او
ابطلتها وفسختها وبكناية
مع النية كاختذه وقبضته
لان هذه تفيد المقصود
لصراحتها فيه (لا يبيعه
ووقفه وهبته) بعد القبض
(واعتاقه ووطئها) الذي
لم تحمل منه (في الاصح)
لكمال ملك الفرع فلم يبق
الفعل على إزالته وبه فارق
انفساخ البيع به في زمن
الخيار اما هبته قبل القبض
فلا تؤثر رجوعا قطعا وعليه
بالاستيلاد القيمة وبالوطء
مهر المثل وهو حرام وإن
قصد به الرجوع وبقاء يده
عليه بعد الرجوع امانة لانه
لم يأخذه بحكم الضمان وبه
فارق يد المشتري بعد الفسخ
(ولا رجوع لغير الاصول

(قوله وإن كان الخ) عبارة المغنى والنهاية ويرجع في الام ولو قبل الوضع في أحد وجهين صحة الفاضى
وهو المعتمد اه (قوله حالا) اى على اصح الوجهين والثاني عليه الصبر إلى الوضع اه سم (قوله ومثله)
اى الحل الحادث بيد المتهب (طلع حدث الخ) اى فلا يتبع الاصل في الرجوع (قوله لكن ردبان
كلامها الخ) والاول اوجه قياسا على الحل مغنى ونهاية (قوله مطلقا) اى قبل القبض او بعده اه
عش ولعل المناسب سواء كان نقص عين او منفعة (قوله ويبقى الخ) ببناء المفعول (وغراس الخ)
نائب فاعله ويجوز كونه ببناء الفاعل وفاعله ضمير الاصل المستتر وحذف ضمير المفعول من الفعلين
المعطوفين عليه لظهوره عبارة المغنى ولورجع الاصل في الأرض التي وهبها للولد وقد غرس الولد او بنى
تخييرا الاصل بعد رجوعه في الغرس او البناء بين قلعه بارش ونقصه وتملكه بقيمته وتبقيته باجرة كالعارية
اه (قوله او يقلع الخ) اى والخيرة في ذلك للواهب اه عش (قوله وزرعه) اى ويبقى زرع المتهب
(قوله ولو عمل) اى الفرع اه عش قول المتن (ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهب لولده واقبضه
في الصحة فشهدت بيته لباقي الورثة ان اباه رجع فيما وهبه له ولم تذكر ما رجع فيه لم تسمع شهادتها ولم
تنزع الدين منه لاحتمال انها ليست من المرجوع فيه اه مغنى وروض مع شرحه زاد النهاية فلو ثبت
إقرار الولد بان الاب لم يهبه شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه (قوله او ابطالها) إلى قول المتن ولا رجوع في
في النهاية وكذا في المغنى لا قوله الذي لم تحمل منه وقوله بعد القبض وقوله اما هبته الى وعليه (قوله لان هذه
تفيد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله وبكناية كافي النهاية والمغنى (قوله بعد القبض) سيدكر محترزه
قال الرشيدى قوله بعد القبض أى قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول مع القبض اه (قوله الذي لم
تحمل منه) وجه هذا القيد انها اذا حملت منه صارت مستولدة للاب وإن لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى
ملكه بسبب الاستيلاد فلا يتأق الخلاف حينئذ في حصول الرجوع او عدمه فليتامل سم على حج اه
رشيدى (قوله بها) اى بالخمس المذكورة في المتن (قوله وعليه) اى على الوالد للفرع (قوله القيمة)
اى قيمة الامة (قوله بالوطء الخ) ينبغي ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الانزال مغيب الحشفة
والعكس إذا أحبلها سم على حج اه عش (قوله مهر المثل) أى مهر مثل الامة ثيبا ويلزمه أيضا أرش
بكارة ان كانت بكرا اه عش (قوله وهو حرام) ومع ذلك لاحد لشبهة الخلاف اه عش قال المغنى
وتحرم به الامة على الولد لانها موطوءة والده وتحرم موطوءة الولد التي وطئها عليهما معا كما سياتى ان شاء الله
تعالى في موانع النكاح ولو تفاسخ المتواهبان الهبة او تقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كما جزم به صاحب
الانوار اه وقوله ولو تفاسخ الخ في النهاية مثله قال عش قوله مر حيث لا رجوع اى كان كانت لا جنبي
وقوله لم تنفسخ وقد يوجه بان التفاسخ والتقايل إنما يناسبان المعاوضات لانه بقصد بهما الاستدراك والهبة
احسان فلا يليق بهاذلك سم على حج اه (قوله للخبر السابق) ولقوة شفقة الاصل ولهذا كان افضل
البربر والدين بالاحسان لها وفعل ما يسرهما مما ليس بمنهى عنه وعقوقها كبيرة وهو اذا وهبها بما
ليس هينا ما لم يكن ما آذاهما به واجبا وتسنة صلة القرابة وتحصل بالمال وقضاء الحوائج والزيارة والمكاتب

الرجوع (قوله ان كان له الرجوع حالا) اى على اصح الوجهين والثاني عليه الصبر الى الوضع (قوله)
ومثل طلع حدث ولم يتأبر) انظر نظايره اذا رد المبيع بعيب (قوله لكن رد بان كلامها مخالفه) والوجه
الاول شرح مر (قوله في المتن) ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهبه واقبضه في الصحة فشهدت بيته
انه رجع فيما وهب ولم يذكر ما رجع فيه لغت شهادتها فلو ثبت اقرار الولد بان الوالد لم يهبه شيئا غير هذه
ثبت الرجوع شرح مر (قوله الذي لم تحمل منه) وجه هذا القيد انها اذا حملت منه صارت مستولدة
للاب وان لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى ملكه بسبب الاستيلاد فلا يتأق الخلاف حينئذ في حصول الرجوع
او عدمه فليتامل (قوله وبالوطء مهر المثل) ينبغي ملاحظة ما سبق في ابواب النكاح من سبق الانزال

في هبة (مطلقة أو (مقيدة بنقي الثواب) اى العوض للخبر السابق (ومضى وهب مطلقا) بكسر اللام وإن كان المتبادر فتحكما
(٤٠ - شروانى وابن قاسم - سادس)

والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد كما يتأكد كراهة اخلافه ويكره شراء ما وهبه من
 الموهوب له قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شئ في ملا من الناس فوهبه منه استحباب منهم ولو كان خاليا
 ما اعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شئ لا لقاء شره او سعائته انهاية زاد المغنى قال الغزالي
 وإذا كان في مال احد ابو به شبهة ودعاه لاكل منه فليتلطف به في الامتناع فان عجز فلما كل ويقل بتصغير
 اللقمة وتطويل المضغة قال وكذا اذا البسه ثوبا من سببه وكان يتأذى برده فليقبله ويلمسه بين يديه وينزعه
 إذا غاب ويحتشد أن لا يصلي فيه إلا بحضوره قال البيهقي في شعبه عن عمار بن ياسر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها أن يأكل منها الشاة التي اهديت اليه يعني المسمومة بخبر وهذا اصل لما
 يفعله الملوك في ذلك ويلحق بهم من في معناهم اه وقوله لم ير ملك يكن الخ عبارة البجيرمي عن الرحمانى مالم
 يكن ما آذاه به مطلوب باشرا كترك عبادة او فعل حرام او مكروه إذا ارتكبه الاصل وآذاه الفرع بسببه
 وليس من العقوق مخالفة الاصل في طلاق زوجة يحبها او بيع ماله او مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل
 يحرم على الاصل ذلك اذا طلبه وامتنع مع قدرته اه وقوله مر واجبا قال غش دخل فيه ما لو امتنع من
 بيع امواله وعثر ارقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك ما يشق عليه وقد مر به والظاهر ان ذلك ليس مرادا
 وقوله والمراسلة اى من غير كتاب كان يقول لشخص سلم على فلان وقوله ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد ونقل
 شيخنا الشوبرى عن حجاج ان الوعد مع نية عدم الوفاء كبيرة وقوله حرم اى ولا يملكه وقوله وسعائته اى
 التكلم فيه بسوء عند من يخافه (قوله على تاويل بعيد) يحتمل ان مراده ان مطلقا صفة مصدر محذوف اى
 هبة مطلقا والتذكير بتاويل الهبة بالعقد او التملك اه سم وجعله المغنى صفة مفعول محذوف عبارته
 شيئا مطلقا عن تقيده بثواب وعنده اه (قوله في المرتبة الدنيوية) كالملك لرعيته والاستاذ لغلامه
 ﴿تنبيه﴾ الحق الماوردى بذلك سبعة انواع هبة الاهل والاقارب لان القصد الصلة وهبة العدو لان
 القصد التالف وهبة الغنى للفقير لان المقصود نفعه والهبة للعلماء والزهاد لان القصد القرية والتبرك وهبة
 المسكف اغيره لعدم صحة الاعتياض منه والهبة للاصحاب الاخوان لان القصد تآكد المودة والهبة لمن اعانه
 بجاهه او ماله لان المقصود مكافأته وزاد الدارمى هدية وهبة المتعلم لمعلمه وهو داخل في عموم كلام الماوردى
 اهمغنى (قوله وان نواه) يظهر انه اذا اطلع المتهم على نية الثواب وقصده انه يجب عليه باطنا الثواب او الرد
 والحال انه لا قرينة حالية ولا لفظية فهو غير بحث الاذرى الا فى ثمر رايه الفاضل المحشى كتب على قوله
 الا فى كلام الاذرى والاوجب مانصه قياس ذلك الوجوب ايضا اذا نوى الثواب وعلت نيته او صدقه
 المتهم فيها انتهى سيد عمر قول المتن (لاعلى منه) كبهة الغلام لاستاذ اه مغنى (قوله فى ذلك)
 اى فى المرتبة الدنيوية فكان الاولى التأنيث (قوله لان القصد) الى قوله واختار الاذرى فى المغنى والى
 المتن فى النهاية (قوله واختار الخ) عبارة النهاية وان اختار الخ (قوله هو او الرد) ظاهر او باطنا وبهذا
 فارق ما بحثناه انفا اه سيد عمر (قوله ولو قال وهبتك) الى قول المتن فى الاصح فى المغنى الا قوله او على
 البحث الى المتن (قوله لان الاصل عدم البذل) اى عدم ذكره اه مغنى (قوله على ان يقضى له حاجة
 الخ) اى بان شرطه عند الدفع او دلت قرينة على ذلك فلو بذلها لخلص له محبو سامثلا فسدحى فى خلاصه
 فلم يتفق له ذلك وجب عليه رد الهدية لاصحابها لان مقصوده لم يحصل نعم لو اعطاه ليشفع له فقط قبلت شفاعته

لتوقفه على تاويل بعيد
 بان لم يقيد بثواب ولا عدمه
 (فلا ثواب) أى عوض (ان
 وهب لدونه) فى المرتبة
 الدنيوية لاذ لا يقتضيه لفظ
 ولاعادة (وكذا) لا ثواب
 له وان نواه ان وهب (لاعلى
 منه) فى ذلك (فى الاظهر)
 كالأعارة داره الحاقا للالعيان
 بالمنافع ولان العادة ليس
 لها قوة الشرطى المعاوصات
 وكذا الاثواب له نواه أو لان
 وهب (لنظيره على المذهب)
 لان القصد حينئذ الصلة
 وتأكدا الصداقة والهدية
 كالهبة فيما ذكر وكذا
 الصدقة واختار الاذرى
 من جهة الدليل ان العادة
 متى قضت بالثواب وجب
 هو او رد الهدية وبحيث ان
 محل التردد ما لاذ لم تظهر حالة
 الاهداء قرينة حالية أو
 لفظية دالة على طلب
 الثواب والاوجب هو او
 الرد لا محالة وهو بحث ظاهر
 ولو قال وهبتك ببذل فقال
 بل بلا بدل صدق المتهم كما
 مر أول القرض لان الاصل
 عدم البذل ولو أهدى له
 شيئا على ان يقضى له حاجة

تغيبت الحشفة لاذ أجلبها (قوله لتوقفه على تاويل بعيد) يحتمل ان مراده ان مطلقا بالفتح
 صفة مصدر محذوف لكن المصدر الهبة وهى مؤنث فيحتاج لتاويله بالعقد والتبكي حتى يصح وصفه بالمذكر
 اعنى قوله مطلقا وقد يقال قياس مصدر وهب كما يعلم من قول الالفية

فعل قياس مصدر المعدي من ذى ثلاثة واحدا لقول ابن جواز استعمال المصدر القياسى وان كان
 الوارد غير دونه فليتامل (قوله والاوجب هو او الرد لا محالة) قياس ذلك الوجوب ايضا اذا نوى الثواب
 وعلت نيته او صدقه المتهم فيها (قوله وهو بحث ظاهر) اعتمدهم (قوله لزمه رده الخ) فان فعل

فلم يفعل لزمه رده ان يتي ولا يفدله (فان وجب الثواب) على الضعيف او على البحث المذكور لتلف الهدية او لعدم ارادة المتبرع ردها (فهو قيمة الموهوب) ولو مثليا اى قدرها يوم قبضه (في الاصح) فلا يتعين للثواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه للتهب وقيل يثبته الى ان يرضى ولو باضعاف قيمته للخبر الصحيح ان اعرايا و هب للنبي ﷺ ناقة فاثابه عليها وقال له ارضيت قال لا فزاده الى ان قال نعم واختاره جمع (فان) قلنا تجب اثابته و (لم يثبه) هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبته لخبر من وهب هبة فهو (٣١٥) فهو احق بها مالم يثب منها صححه الحاكم

لكن رده الدار قطنى والبيهقى

بانه وهم ولا نما هو اثر عن ابن عمر (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا على ان تثنى كذا فقبل (فالاظهر صحة العقد) نظر للمعنى اذ هو معاوضة بمال معلوم فكان كبعثك (و) من ثم (يكون يباع على الصحيح) فيجرى فيه عقب العقد احكامه كالخيارين كما مر بما فيه والشفعة عدم توقف الملك على القبض (او) بشرط ثواب (مجهول فالذهب بطلانه) لتعذر تصحيحها بيعا لجهالة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على الاصح انها لا تقتضيه (ولو بعث هدية) لم يعده بالباء لجواز الامرين كما قاله ابو على خلا فالنصويب الحريرى تعين تعديته بها (في ظرف) او وهب شيئا في ظرف من غير بعث (فان لم تجر العادة برده كقوصرة) بتشديد الراء في الافصح (تمر) اى وعاته الذى يكثر فيه من نحو خصوص ولا يسمى بذلك الا وهو فيه والا فهو زنبيل وكعلبة حلوى (فهو هدية) او هبة (ايضا) اى كما فيه

او لا يفعل لم يجب الرديفما يظهر لانه فعل ما اعطاه لاجله اه ع ش (قوله فلم يفعل لزمه رده) فان فعل حل له وان تعين عليه الفعل شرح مر اه سم (قوله على الضعيف) اى من مقابلى الاظهر والمذهب (قوله على الضعيف) الى التنبيه في النهاية لا قوله للخبر الى المتن وقوله لخبر من الى المتن (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الهبة والهدية في صورة البحث المذكور وفيها نظر بل يخالفه في الهبة قوله الاتى او مجهول الخ الا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره اه سم (قوله فلا يتعين الخ) تفريع على قوله اى قدرها ولكن عدم التعين فيما اذا دلت القرينة على قصد ثواب معين محل تأمل (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع اه سم (قوله في هبته) ان بقيت وبدلها ان تلفت نهاية ومعنى (قوله كما مر بما فيه) عبارة بالمعنى وما صححناه في باب الخيار من انه لا خيار في الهبة ذات الثواب مبنى على انها ليست ببيع كما مر من الاشارة اليه اه قول المتن (أو مجهول) كوهبتك هذا العبد ثوب اه معنى قول المتن (فالذهب بطلانه) اى ويكون مقبوضا بالشرع الفاسد فيضمنه ضمان المقصود اه ع ش (قوله تصحيحها) اى الهبة ذات الثواب المجهول (قوله لجواز الامرين) اى تعديته بالبعث بنفسه وتعديته بالباء (قوله او وهب شيئا الخ) اى بالمعنى الشامل للصدقة قول المتن (برده) اى بل بعدم رده عبارة شرح الروض وسياق ما يوافقه من النهاية والمعنى وعمله اى كون الظرف هدية كما ظار وف اذا جرت الحالة بعدم رده كما قيد به الاصل فان اضطررت فآلوجه انه امانة فيجرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المسيح اه ويدل على ذلك ايضا قول الشارح الآتى تحكيما للعرف المطرد اه (قوله ولا يسمى) اى الوعاء (بذلك) اى بالقوصرة (قوله وكعلبة الخ) عطف على كقوصرة الخ عبارة المعنى ومثله علب الحلوى والفاكهة ونحوهما اه (قوله اى كما فيه) اى كالذى في الظرف اه سم (قوله لم تدل قرينة) كان كتب له فيه رد الجواب بظهره و (قوله على عوده) اى واخفائه اه ع ش (قوله ملك المكتوب اليه) جزم به الروض عبارة مع شرحه وفي المعنى نحوها والكتاب ان لم يشترط كاتبه الجواب اى كتابته على ظهره هدية للمكتوب اليه فان اشترطه كان كتب فيه واكتب الى الجواب على ظهره لزمه رده اليه اه (قوله وقال غيره) اقتصر المعنى على كلام المتولى واقره (من آض اذ ارجع) ثم غلب في معنى مثل ما سبق كما اشار اليه الشارح بقوله السابق اى كما فيه (قوله الى الاخبار عنهم) اى عن الاصحاب (قوله او اخبر بما تقدم الخ) الاولى او

حل له وان تعين من الفعل شرح مر (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الهبة والهدية في صورة البحث المذكور ولا كان الواجب ردها مطلقا حيث بقيت ومثلا اذا تلفت وكانت مثلية وفي صحتها نظر بل يخالفه في الهبة قوله الاتى او مجهول الا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره (قوله فلا يتعين للثواب جنس من الاموال) قد يضاف مخالفته لقوله فهو قيمة الموهوب ويجاب بان قوله اى قدرها بين انه ليس المراد خصوص نفس القيمة بل قدرها من اى جنس فليتامل (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع (قوله اى كما فيه) اى كالذى في الظرف (قوله تحكيما للعرف المطرد) قال في شرح الروض ومحلّه اذا جرت العادة بعدم رده كما قيد به الاصل فان اضطررت فآلوجه انه امانة فيجرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المسيح اه (قوله قال المتولى ملك المكتوب اليه) وهو الاجه شرح مر

تحكيما للعرف المطرد وكتاب الرسالة الذى لم تدل قرينة على عوده قال المتولى ملك للمكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب والمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة (تنبيه) ايضا من آض اذ ارجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا ويجوز كونه حالا حذف عاملا وصاحبها قد يقع بين العامل ومعموله كيحل اكل الهدية ويحل ايضا استعمال ظرفها في اكلها اى ارجع الى الاخبار عنهم كحل الاكل من ظرفها رجوعا واخبر بما تقدم من حل اكلها حال كونى راجعا الى الاخبار عنهم يحل الاكل من ظرفها وقد لا كما هنا اى ارجع الى الاخبار عنهم بحكم الظرف رجوعا واخبر بما تقدم من حكم المظروف حال كونى راجعا الى الاخبار

بحكم الظرف فلم انما الاستعمال لا مع شيئين ولو تقديره خلاف جازية ايضا وبينهما توافق في الماثل بخلاف جازيات ايضا ويمكن استتلال كل منهما بالمال بخلاف اختصام زيد وعمر وايضا (ولا) بان اعتيد رده (الا) يكون هدية بل امانة فيده كلودية (ويحرم استعماله) لانه انتفاع بملك الغير بغير اذنه (لا في) كل الهدية منه ان اقتضته العادة (علامها) او يكون عارية حيث تدوين ردها والوعاء حال الخبر فيه قال الاذرعى وهذا في ما كولا اما غيره فيختلف رد (٣١٦) ظرنا باختلاف عادة التواحي فينتج العمل في كل ناحية بعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف

طبقاتهم (فرع) الهدايا المحمولة عند الختان ملك للاب وقال جمع للاب فعليه يلزم الاب قبولها اى حيث لا محذور كما هو ظاهر ومنه ان يقصد التقرب للاب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كما يحته شارح وهو متجه ونحل الخلاف اذا اطلق المهدى فلم يقصدوا احدا منهما ولا فهى لمن قصده اتفاقا ويجرى ذلك فيما يعطاه خادما الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق او قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما اى ويكون له النصف فيما يظهر اخذاما يأتى في الوصية لزيد الكاتب والفقراء مثلا وقضية ذلك ان ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم تقسم على الخالق او الخائن ونحوه

فرغت عن الاخبار عنهم بحل كلها (قوله بحكم المظروف) صوابه الظرف (قوله) أو أخبر بما تقدم (الخ) فيه ماسر انفا (قوله فعلم انما) اى لفظة ايضا (قوله ويمكن الخ) عطف على قوله بينهما توافق (قوله بان اعتيد) الى التبيين في النهاية (قوله بان اعتيد رده) او اضطررت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ نهاية ومغنى (قوله بل امانة في يده الخ) اى الاحال الاكل فيه الاتى كما هو قضية كونه عارية حيثئذاه سم (قوله علامها) الى الفرع في المغنى لا لقوله وهذا الى فيختلف (قوله ويكون عارية حيثئذاه سم) فيجوز تناولها منه ويضمنها بحكمها وقيده اى الروض في بابها بما اذالم تقابل بعوض ولا فهو امانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة شرح روضاه سم ووعش (قوله خبر فيه) عبارة المغنى لخبر استبقوا الهدايا برد الظروف قال الاذرعى والاستحباب المذكور حسن وفي جواز حبسه بعد تفرغه انظر الا ان يعلم رضا المهدى به وهل يكون لبقاؤها فيه مع امكان تفرغه على المادة وضمة نالانه استعمال غير ما ذون فيه لالفاظ ولا عرفا فام لا في كلام القاضي ما يفهم الاول وهو محل نظر واما الخبر المذكور فلا عرف له اصلا (قوله عند الختان) ومثله الولية اذا فعلها الاب او الام لاسيما اذا كان الابن او البنت غير مكف (قوله ومنه) اى المحذور شاه سم (قوله فلا يجوز له الخ) اى مع كونها الابن اه سم (قوله ويجرى ذلك فيما يعطاه خادما الصوفية الخ) انظر هل يجرى ذلك التفصيل فيما يعطاه المتولى من الشيعيين بخدمة الكعبة المشرفة وفتح بابها وإغلاقه مع وجود غيره من بنى شعبة الحميين أم لا فيشترك جميعهم فيه مطلقا والا قرب الاول والله أعلم (قوله خادما الصوفية) اى وخادما طلبة العلم (قوله اى ويكون له النصف الخ) وقد يفرق اه سم عبارة السيد عمر هذا محل تأمل بل الظاهر ان حكمه كما قال لزيد الفقراء فيكون له اقل متمول اللهم الا ان يحمل كلامه على ما اذا وكل شخصا فقال له اعط هذا الفلان خادما الصوفية وللصوفية فتأمل اه (قوله وقضية ذلك) اى ما ذكر في خادما الصوفية (قوله فان قصد ذلك) اى نحو الخائن (قوله من وضع طاسة الخ) اى او دوران احدا من طرف صاحب الفرح بها (قوله او مع نظرائه المعاوين الخ) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع في النقوظ لا فرق فيه بين ما يستهلك كالاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة أمثال الدافع لهذا المدفوع اليه حيث جرت بالرجوع رجوع ولا فلام راه سم على حج اه عش (قوله وبهذا) اى بما ذكر في الهدايا المحمولة وخادما الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله هنا) اى في الهدايا المحمولة عند الختان وفيما يعطاه خادما الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله خلافه) اى خلاف العرف (قوله ان كلاً الخ) بيان للغالب (قوله هو عرف الشرع) خبر فلان (قوله فيقدم) اى من ذكر من الاب الخ (قوله لقصده) اى المعطى (قوله رده) اى

(قوله بل امانة في يده كالودية) اى الاحال الاكل فيه الاتى كما هو قضية كونه عارية حيثئذاه سم (قوله ويكون عارية حيثئذاه سم) في شرح الروض فيجوز تناولها منه ويضمنه بحكمها وقيده في بابها بما اذالم يقابل بعوض ولا فهو امانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة اه (قوله ومنه) اى المحذور ش (قوله فلا يجوز له الخ) اى مع كونها الابن (قوله اى ويكون له النصف فيما يظهر اخذا بما يأتى الخ) كذا شرح مر وقد يفرق (قوله او مع نظرائه المعاوين له) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه

يعطيه لمن شاء وبهذا يعلم أنه لا نظر هنا للعرف أمام قصد خلافه فواضح وأما مع الاطلاق فلان حمله على من ذكر من الاب والخادما وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلامه هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولى ميت بمال فان قصد انه يملكه لغاوان اطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها ولا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر للولى صرف لهم (تنبيهان) أحدهما لو تعارض قصد المعطى ونحو الخادما المذكور فالذى ينتج بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الاخذ لقصده تقتضى رده

الآخذ

لا قباضه له المخالف لقصدده ثانياً ما يؤخذ مما تقرر فيما اعتيد في بعض النواحي أن محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد في الافراح إذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه أما إذا اعتيد أنه لنحو الخاتن وأن معطيه إنما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطي على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء إنما هو لأجله لأن كونه لأجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي (٣١٧) رجوعاً عليه بوجه فتأمل ولو أهدى

من خصله من ظالم ثلاثين نقض ما فعله لم يحل له قبوله وإلا حل أي وإن تعين عليه تخليصه بناء على الأصح أنه يجوز اخذ العوض على الواجب العيني إذا كان فيه كلفة خلافاً لما يوهه كلام الأذرع وغيره هنا ولو قال خذ هذا واشتر لك به كذا تعين ما لم يرد التبسط أي أو تدل قرينة

حاله عليه كما مر لأن القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيراً درهماً بنية أن يغسل به ثوبه أي وقد دلت القرينة على ذلك تعين له ولو شكاً إليه أنه لم يوف أجره كذا بما أعطاه درهماً أو أعطى لظن صفة فيه أو في نسبه فلم يكن فيه باطناً لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفي في كونه أعطى لأجل ظن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما يأتي آخر الصداق مبسوطاً من أن من دفع لخطوبته أو وكيلها أو ولها طعاماً أو غيره ليتزوجها فرد قبل العقد رجع على من أقبضه وحيث دلت قرينة أن ما يعطاه إنما هو للحياء حرم الأخذ ولم يملكه قال الغزالي إجماعاً وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه إلا

الأخذ (قوله لا قباضه له) أي قباض المعطي للأخذ أو للمعطي (قوله المخالف) أي القباض (قوله لقصدده) أي الآخذ (قوله إذا كان الخ) خبران (قوله يعتاد) ببناء المفعول (قوله وإن معطيه إنما الخ) عطف تفسير لقوله أنه لنحو الخاتن (قوله ولو أهدى) إلى قوله ولو قال خذ في النهاية عبارة المغني ولو خلع شخص آخر من يد ظالم ثم أنفذ إليه شيئاً هل يكون رشوة أو هدية قال القفال في فتاويه ينظر إن كان أهدى إليه مخافة أنه ربما لو لم يبره بشيء لنقض جميع ما فعله كان رشوة وإن كان يامن خيائته بأن لا ينقض ذلك بحال كان هبة (قوله ومن ثم قالوا) هذا تفريع على العلة أعني قوله لأن القرينة الخ لا على المعلل أعني قوله أو تدل الخ لعدم الملامة سيد عمر (قوله ولو شكى) أي الفقير المذكور (قوله أنه لم يوف) أي الدرهم (قوله أجره) أي للغسل (قوله كاذباً) حال من فاعل شكى (قوله بالقرينة) نائب فاعل يكتفي (قوله من أن الخ) بيان ما يأتي (قوله لخطوبته الخ) أي أو لخطوبها (كتاب اللقطة)

(قوله وهو الإفصح) أي ما بضم ففتح اه ع ش (قوله وهي لغة) إلى المتن في النهاية لا قوله ومنه ركاز بقيده السابق فيه وقوله وزعم إلى قال (قوله ومنه) أي المال (قوله أو اختصاص) عطف على مال (قوله محترم) قيد في الاختصاص (قوله ضاع) قيد في كل من المال والاختصاص قال المغني ويرد عليه أي التعريف ولد اللقطة فإنه ليس بضائع والركاز الذي هو دفين الإسلام يصح لقطه وليس مالا ضائعاً والخبر غير المحترمة يصح التقاطها ولا مال ولا اختصاص (قوله بنحو غفلة) عبارة المغني بسقوط أو غفلة ونحوهما (قوله ولا امتنع الخ) الأولى إسقاط هذا القيد لما يأتي من جواز التقاط الممتنع للحفظ فهو داخل في أفراد اللقطة اه ع ش (قوله فإن لم يدعه) بأن نقاه أو سكت اه ع ش (قوله أول مالك الخ) عبارة المغني والأسنى وبعض نسخ النهاية فإنه لما لك الأرض أن ادعاه وإلا فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي إلى المحي فان لم يدعه فحيث يكون لقطه قد يرد على قوه لم يملكه فأن هذا لقطه مع أنه وجد

ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع في النقوط لا فرق فيه بين ما يستهلك كاللاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة أمثال الدافع لهذا المدفوع إليه فحيث جرت بالرجوع رجوع وإلا فلا مر (قوله فيظهر الجزم بأنه لا رجوع على صاحب الفرح) لم يصح بالرجوع على نحو الخاتن أو عدمه ولا يبعد عدم الرجوع عليه (قوله رجع على من أقبضه) صريح في رجوعه إذا كان المدفوع مما يستهلك كاللاطعمة وهو الصواب ولا التفات إلى المخالفة في ذلك مر

(كتاب اللقطة)

(قوله فما وجد بمالك) أي على الترتيب من المالك الآن إلى من قبله فهو للمالك الآن أن ادعاه والا فلن قبله إلى المحي ويشير إلى ذلك قوله فان لم يدعه أول مالك ولو أراد مالكاً واحداً استغنى عن قوله أول مالك وعبارة الترويض وما وجد في مملوك فلان لم يدعه فلن قبله إلى المحي ثم يكون لقطه اه وقوله ثم يكون لقطه قد يرد على قوله غير مملوك فان هذا لقطه مع أنه وجد في محل مملوك فليتامل ومعنى قوله ثم يكون لقطه ثم إذا لم يدعه المحي يكون لقطه كما قدره كذلك في شرحه (قوله فان لم يدعه أول مالك) أي وهو المحي فلقطة أقول يفارق هذا حيث شرط في كونه لأول مالك أن يدعيه ما تقدم في الركاز حيث كان له وإن لم يدعه ما لم ينفعه بأن الركاز يملكه تبعاً للملك الأرض بالاحياء بخلاف الموجود في ظاهر الأرض من المنقولات لا يملك

بمال كتزويج بنته بخلاف أمساكل وزجته حتى تبرئه أو تقتدي بمال ويفرق بأنه هنا في مقابلة البضع المتقوم عليه بمال (كتاب اللقطة) بضم فسكون أو ففتح وهو الإفصح ويقال لقاطه بضم اللام ولقط بفتح أوليه وهي لغة ما يؤخذ بعد تطلب وشرعاً مال ومنه ركاز بقيده السابق فيه أو اختصاص محترم ضاع بنحو غفلة بمحل غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحقه ولا امتنع بقوته فما وجد بمملوك للمالك فان لم يدعه أول مالك فلنقطه نعم ما وجد بدار حرب ليس به مسلم وقد دخلها بغير أمان غنيمة أو به فلقطه وما القاء بخوريح أو هارب

لا يعرفه بنحو حجره اوداره وودائع مات عنها مورثه ولا تعرف ملاكها مال ضائع لا لقطة خلافا لما وقع في المجموع في الاولى امره اللامام في حفظه أو ثمنه ان رأى يبعه أو يقتضيه لبنت المال إلى ظهور مال كذا ان توقعه والا صرفه لمصارف بيت المال وحيث لاحاكم أو كان جائرا فعل من هو بيده فيه ذلك كما مر نظيره قال الماوردي ولو وجد لؤلؤا بالبحر خارج صدفة كان لقطة لا نه لا يوجد خلقه في البحر إلا داخل صدفة و ظاهره انه لا فرق بين المثقوب وغيره (٣١٨) لكن قال الروياني في غير المثقوب انه لو وجد قطعة عنبر في معدنه كالبحر وقربه

وسمكة أخذت منه فهو له والالقطه وزعم أن البحر ليس معدنه ممنوع فقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على انه ينبت في البحر قال جمع وما أعرض عنه من حب في أرض الغير فنبت يملكه مال كذا ومن اللقطة ان تبدل نعله بغيرها فيأخذها فلا يحل له استعمالها إلا بعد تعريضها بشرطه او تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تعمد أخذ نعله جاز له بيعها ظفر ابشرطه واجمعوا على جواز أخذها في الجملة لاحاديث فيها يأتي بعضها مع أن الآيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقبها للهبة لأن كلاً تملك بلا عوض وغيره لآحياء الموات لأن كلاً تملك من الشارع ويصح تعقيبها للقرض لأن تملكها اقتراض من الشارع واركائها لاقط ولقطو ملقوطة وستعلم من كلامه وفي اللقطة معنى الامانة إذ لا يضمنها والولاية على حفظها كالولي في مال

في محل مملوك فليتأمل اه (قوله لا يعرفه) أي الهارب (قوله وودائع) عطف على ما لقاها (قوله في الاولى) أي ما لقاها نحو ربيع الخ (قوله فعل من هو بيده فيه ذلك) أي ما عدا القرض لبنت المال اه عش (قوله قال الروياني الخ) معتمد اه عش (قوله انه لو وجد) قد يوجه باحتمال ان يكون بعض حيوانات البحر اكل صدفة وتركه أو ثم القاء بطريق التقية أو التروث اه سيد عمر (قوله كالبحر) لعل الكاف استقصائية (قوله وقربه الخ) الواو بمعنى أو اه عش قال الرشيدى الظاهر رجوع الضمير لمعدنه فتأمل اه ويحتمل للبحر (قوله وسمكة) عطف على البحر اه عش ويحتمل على المعدن وعلى كل فالواو بمعنى أو (قوله أخذت منه) أي من البحر (قوله يملكه مال كذا) خبر ما اعرض الخ (قوله تعمد أخذ نعله) وكذا لو لم يتعمد حيث أخذها منه اه عش (قوله بشرطه) وهو تعذر وصوله إلى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذاك والاضاع عليه ما بقي كغير ذلك من بقية الديون اه عش أي وان زاد فيرد الزائد عليه بطريق (قوله واجمعوا) إلى قوله وخصه الغزالي في المغنى (قوله أخذها) أي اللقطة اه سم (قوله الشاملة للبر) عبارة المغنى الآمرة بالبر اه (قوله بل قال جمع الخ) عبارة المغنى ويكره تركه كما قاله المتولي وغيره اه (قوله واختاره السبكي) وكذا اختاره النهاية والمغنى (قوله وخصه الغزالي الخ) معتمد (قوله إذا لم يكن عليه تعب) أي إعادة (قوله ولا يضمن) أي اللقطة اه عش (قوله وبحث الخ) الاولى ان يقدمه على قوله ولا يضمن الخ (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده النهاية (قوله بان لم يكن الخ) أي أو كان وخشى ضياعها إذا تركها اه عش (قوله وجب كنظيره الخ) اقول يؤيد الوجوب قول التنبيه إذا وجد الحر الرشيد لقطة في غير الحرم في موضع يامن عليها فالأولى ان يأخذها وإذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه ان يأخذها انتهى وشمل قوله لا يامن عليها ما إذا كان ثم غيره وما إذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الامن عليها اه سم اقول ويمكن حمل الرد الاتي في الشرح بقربة ما نقله عن الجمع وافرده على فرض إطلاق البحث فلا مخالفة (قوله ورد بان شرط الخ) اجاب عنه النهاية بالفرق بعذر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقه والتزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره إتلاف حقه بما ناقل ويؤيده ما سياتي في الجملة لومات رفيقه في سفر وخاف ضياع امتعته وجب نقلها بحاجتها اه وافرده سم قول المتن (لغير واثق) أي ويكون مكروها خروجا من خلاف من حرمه اه عش اقول وقضية صنع المتن الاباحة (قوله بامانة نفسه) إلى قول المتن وينزع الولي في النهاية إلا قوله ولو بنحو ترك

بذلك (قوله خلافا لما وقع في المجموع في الاولى الخ) كذا شرح مر (قوله واجمعوا على جواز أخذها) أي اللقطة (قوله ولا بان لم يكن ثم غيره وجب) اقول يؤيد الوجوب قول التنبيه إذا وجد الحر الرشيد لقطة في غير الحرم في موضع يامن عليها فالأولى ان يأخذها وإذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه ان يأخذها اه وشمل قوله لا يامن عليها ما إذا كان ثم غيره وما إذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الامن عليها (قوله ورد بان شرط الوجوب الخ) اجيب بالفرق بعذر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقه والتزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره إتلاف حقه بحاجتها ونظير ذلك مالومات رفيقه في سفر وخاف ضياع امتعته وجب نقلها بحاجتها ولو كان موجودا حاضر اما وجب ذلك بحاجتها فليتأمل (قوله مع عدم فسقه) وسياتي

المحجور والاكتساب بتملكها بشرطه وهو المذهب فيها (يستحب الالتقاط لو اثنى بامانة نفسه) لما فيه من البر قال جمع صلاة يكره تركه لئلا يقع في يد خائن (وقيل يجب) حفظ المال الآدمي كنفسه وأجيب بأنها أمانة أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء وقال جمع بل نقل عن الجمهور ان غلب على ظنه ضياعها ولو تركها وجب ولا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي بما إذا لم يكن عليه تعب في حفظها ولا يضمن وان اثم بالترك وبحث الزركشي تقييد محل الخلاف بما إذا لم يتعين ولا بان لم يكن ثم غيره وجب كنظيره في الوديعة بل الاولى لان تلك بيد مال كذا ورد بان شرط الوجوب ثم ان يبذل له المالك اجرة عمله وحرزه وهذا لا يتأتى هنا (ولا يستحب لغير واثق) بامانة نفسه مع عدم فسقه

خشية الضياع او طرو الخيانة وقول ابن الرفعة ان التعبير بخائف على نفسه يفارق هذا لان الخوف اقوى في التوقع رده السبكي بانه لافرق بينهما اى من حيث ان المدار كما هو ظاهر على أن يكون او يطرأ عليه ما يتولد (٣١٩) عنه ولو احتمالا لكن قريبا

ضياعها (ويجوز) له مع ذلك الالتقاط (في الاصح) لان خيانتهم لم تتحقق وعليه الاحتراز اما اذا علم من نفسه الخيانة فيحرم عليه اخذها كالوديعة (ويكره) تنزيها وقيل تحريما الالتقاط (لفاسق) ولو بنحو ترك صلاة وان علمت امانته في الاموال كما شمله اطلاقهم لانه قد يخون فيها وبحث الزركشي كالاذرعى ان محل الخلاف اذا خيف هلاكها لو تركها والا حرم قطعاً وفيه نظر (والمذهب) انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط (بل يسن ولو لدل كالوديعة ولا يمتنع به من الخيانة ووارثه من اخذها اعتماداً لظاهر اليد ولا يستوعب فيه صفاتها بل بعضها الا في ذكره في التعريف ولو خشي منه علم ظالم بها واخذها لم يمتنع وقيل يجب واختير لخير صحيح بالامر به من غير معارض له بل قال الاذرعى لو جزم بوجوبه على غير الواثق بامانة نفسه لانتجها وانما وجب في اللقيط لان امر النسب اهم وتسن الكتابة عليها انها لقطعة وقيل تجب (و) المذهب (انه يصح

صلاة الى المتن وقوله واختير الى وانما وقوله قال جمع بل يعرفه معه وقوله وله بعد التعريف التملك (قوله خشية الضياع الخ) تعليل للمتن (قوله يفارق هذا) اى التعبير بغير واثق بامانة نفسه (قوله في التوقع) اى لطر والخيانة (قوله ما يتولد الخ) تنازع فيه الفعلان (و) (قوله ضياعها) فاعل يتولد (قوله اما اذا علم من نفسه) اى غلب على ظنه اه معنى (قوله ولو بنحو ترك صلاة الخ) ظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تمض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تنفاه ما يحمله على الخيانة حال الاخذ اه ع (قوله ان محل الخلاف) اى ان يكون بقول الشارح وقيل تحريماً (قوله ولو لدل) اى ولو لالتقاط عدل ويظهر عدم الاكتفاء هنا بالمستور ويفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترط غالباً بين الناس فاكتفى فيه بالمستور والغرض من الاشهاد هنا الامتناع من الخيانة فيها وجدد الوارث لها فلم يكتف بالمستور اه ع (قوله ووارثه) عطف على الضمير المستتر فيمتنع قول المتن (انه لا يجب الاشهاد الخ) سواء كان لملك او حفظ اه معنى (قوله ولا يستوعب) الى قوله واختير في المعنى (قوله فيه) اى الاشهاد (قوله صفاتها الخ) ويكره استيعابها كما ذكره القمولى عن الامام وجزم به صاحب الانوار معنى ونهاية واسنى قال ع ش قوله ويكره الخ اى ولا يضمن اه (قوله ولو خشي منه) اى من الاستيعاب ش اه سم والاصوب من الاشهاد كما في ع ش والمعنى عبارته تنبيه محل استحباب الاشهاد اذ لم يكن السلطان ظالماً يخشى انه اذا علم بها اخذها والا فيمتنع الاشهاد والتعريف كما جزم به المصنف في نكت التنبيه اه (قوله يجب) اى الاشهاد ش اه سم (قوله لخير صحيح بالامر به الخ) اجاب النهاية والمعنى بان القياس على الوديعة اوجب حمله على الندب اقول وقد يفرق اه سم (قوله قال الزركشي) الى قول المتن في دار الاسلام في المعنى (قوله فان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع الايراد (قوله هل ثبت الخ) اى قد ثبت (قوله والتقاط الصبي والمجنون) حيث كان لها تمييز كما بحثه بعضهم في الثاني وهو ظاهر اه نهاية عبارة المعنى وشرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعى ومثله المجنون اه (قوله وبهذا) اى التعليل (قوله والتقاط المرتد) عبارة المعنى اما المرتد فقد رد لقطته على الامام وتكون في شأن مات مرتداً فان اسلم فحكمه كالاسلم اه (قوله والذى الخ) خرج به الحرى اذا وجداه في دار الاسلام فان تنازع منه بلا خلاف اى ومن اخذها منه كان له تعريفها وتملكها كما هو ظاهر كلامهم اه معنى وفي سم عن شيخه البكرى مثله قال

حكم الفاسق (قوله ولا يستوعب فيه صفاتها) عبارة الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره كما نقله القمولى عن الامام وجزم به صاحب الانوار (قوله ولو خشي منه) اى من الاستيعاب ش (قوله امتنع) هل يضمن اذا خالف فاخذها الظالم (قوله وقيل يجب) اى الاشهاد ش (قوله من غير معارض) له اجيب بحمل الامر على الندب بدليل القياس على الوديعة اقول قد يفرق (قوله والتقاط الصبي والمجنون) بحيث كان لهما نوع تمييز كما بحثه بعضهم وهو ظاهر شرح مر وعبارة شرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعى ومثله المجنون اه (قوله والتقاط المرتد) كذا في الروض (قوله في المتن والذى) كذا في الروض وسكت الشارح عن الحرى وقال الزركشي وخرج بالذى الحرى وفي الناشرى وافهم اطلاق المصنف ان الكافر يجوز التقاطه مطلقاً وذاك خاص بالذى وربما شرط فيه العدالة في دينه قال الاذرعى وهل المعاهد والمستامن اذا جاءنا كالذى لم ارفه فقلنا وهذا اذا كان في دار الاسلام واما في دار الحرب فان كان فيها مسلم فلقطه والا ففى او غنيمه او كله للواجد او اربعة اخماسه او خمسة لاهل التي فيه خلاف قاله البغوى اه وفي شرح المتفقين لشيخنا الامام العارف البكرى ولقطعة الحرى بدار الاسلام لا يملكها ومن اخذها منه عرفها كغيرها ولقطعة المرتد كالحربى اه وانظر ما ذكره في المرتد مع

التقاط الفاسق) قال الزركشي وليست هذه مكررة مع قوله ويكره لفاسق فان المراد بالصحيح هنا ان احكام القطعة هل تثبت له وان منعناه لاخذ (و) التقاط (الصبي) والمجنون والمحجور عليه بسفه لان الغلب فيها معنى الاكتساب لا الامانة والولاية وبهذا يتبين ما في قول الاذرعى المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حجراً عليه في ماله (و) التقاط المرتد (الذى) والمعاهد والمستامن (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلاً في دينه

عش والظاهر عدم صحة التقاط نحو الذي للمصحف لان صحته تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه قال
ويؤيده ما ياتي في التقاط الامة التي تحل له من الامتناع اهـ (قوله على الاوجه) اعتمده مر اهـ سم
(قوله لذلك) اي لان الغلب فيها معنى الاكتساب الخ ش اهـ سم (قوله تفصيل مر) اي في اول
الباب قال الرشيدى الذى مر بالنسبة للمسلم انه اذا وجد به دار حرب ليس فيها مسلم وقد دخلها بغير امان
فغنيمة او بامان فلقطة فانظره بالنسبة للذى ونحوه وراجع باب قسم الفى و الغنيمة اهـ (قوله فيما ياتي)
يشمل قوله وانه لا يعتد بتعريفه اى وحده اهـ سم (قوله الا العدل فى دينه) اى فلا تنزع منه اهـ عش (قوله
لان مال) الى قول المتن والظاهر بطلان الخ فى المغنى الا قوله وكان الفرق الى بخلاف السفية وقوله
ولولى الى المتن (قوله القاضى) اى فان لم يفعل ذلك اثم وقياس ما مر فى قوله ولا يضمن وإن اثم بالترك عدم
الضمان وقياس ما ياتي من ضمان ولى الصبي حيث لم ينزع منه ولو حاكما الضمان وقد يفرق بين الفاسق
والصبي ولعل هذا اى الفرق اقرب اهـ عش قول المتن (لا يعتد بتعريفه) اى وحده اهـ سم عبارة
عش اى مستقلا بدليل قوله بل يضم الخ اهـ (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المغنى (قوله كالكاfer) هذا
مجرد تأكيد لقوله السابق ومثله فيما ياتي الكافر (قوله تملكها) عبارة النهاية فللملتقط التملك اهـ زاد
المغنى وإذا لم يملكها تركت بيد الامين اهـ (قوله واشهد عليه) اى وجوبا اهـ عش (قوله ومؤنته) اى
التعريف مغنى وعش (قوله عليه) اى الملتقط ولو غير فاسق اهـ عش (قوله حيث لم يكن الخ) لعل
الاولى حيث تعذر اخذها من بيت المال لفلسه او جور متولى ثم هذا القيد خاص باجرة المضموم ولذا غير
الشارح الاسلوب بقوله وكذا الخ بخلاف مؤنة التعريف فانها على الواجد الفاسق ابتداء كغير الفاسق
وينبغى انه ان توقف الاشهاد على مؤنة ان يكون مؤنة المضموم والله اعلم اهـ سيد عمر وقوله ثم هذا القيد
الى قوله وينبغى فى عش مثله وفى المغنى ما يوافقه (قوله وله بعد التعريف التملك) مكرمع قوله فاذا
ثم التعريف تملكها (قوله ولو ضعف الامين) عبارة المغنى ولو كان الملتقط امينا لكنه ضعيف لا يقدر
على القيام بهالم تنزع الخ (قوله بل يعضده الخ) اى وجوبا (قوله بامين الخ) قياس ما مر فى اجرة
الريب ان الاجرة هنا على الملتقط ان لم يكن فى بيت المال شيء اهـ عش اقول وقد يفرق (قوله وجوبا)
الى الفصل فى النهاية (قوله والسفيه) عبارة النهاية والمحجور عليه بالسفه اهـ (قوله لحقه) اى

ما ذكره الشارح كالروض فيه (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله لذلك) اى لان الغالب فيها معنى
الاكتساب الخ ش (قوله ففيها تفصيل مر) اى اول الباب وقضيته ان ما للقطه الذى منها وقد دخل
بلا امان غنيمة خمسة وفيه نظر (قوله فيما ياتي) يشمل قوله وانه لا يعتد بتعريفه فيرجع اليه ايضا ما نقله
عن الاذرعى فليحرر (قوله فى المتن وانه لا يعتد بتعريفه) اى وحده (قوله فاذا تم التعريف تملكها) هذا
يشكل فى المرتد بل ينبغى توقف تملكه على عوده الى الاسلام فليراجع (قوله ومؤنته عليه) وكذا اجرة
المضموم اليه حيث لم يكن فى بيت المال شيء كذا اشرح مر وفى الروض و تنزع اللقطة منهم اى الذى
والفاسق والمترد الى عدل قال فى شرحه قال فى الانوار واجرة العدل فى بيت المال اهـ (قوله ومؤنته عليه)
هل شرطه كون الالتقاط للتملك والافعل ما ياتي فى الذى وهل يصح التقاطه للحفظ او لا لانه ليس من
اهله وقد جعل الزركشى محل الصحة فى الفاسق والكافر والصبي اذا التقطوا للتملك قال وما لقطة الحفظ
فالظاهر امتناعها عليهم واختصاصها بالمسلم الامين لكن فى العباب ما يدل على صحة التقاطهم للحفظ حيث قال
الثانى اى من الاركان الا لاقط وهو مكتسب لاولى فتصح من ذمى فى دارنا ومن فاسق ومر تدو تنزع منهم الى
عدل ويضم اليهم مشرف عدل فى التعريف واجرتهم من بيت المال الا ان ارادوا التملك ففى عليهم واذا تم
التعريف فان تملكوها اخذوها من العدل واشهد عليهم القاضى والابقيت معه اهـ وانظر قوله ففى
عليهم مع قول الشارح حيث لم يكن الخ وعلى ما قاله الزركشى من عدم صحة التقاطهم للحفظ فن اخذها منهم
فهو الملتقط كما هو ظاهر (قوله وله بعد التعريف التملك) ما هذا مع فاذا تم الخ (قوله والتعريف) فيه

على الاوجه لذلك وخرج
بهادار الحرب ففيها تفصيل
مر (ثم الاظهر) بناء على
صحة التقاط الفاسق ومثله
فيما ياتي الكافر قال الاذرعى
الا العدل فى دينه (انه ينزع)
الملتقط (من الفاسق) وان
لم يخش ذهابه به (ويودفع
عند عدل) لان مال ولده
لا يقر فى يده فالولى غيره
والمتولى للوضع والنزع
القاضى كما هو معلوم (و)
الاظهر (انه لا يعتد بتعريفه)
كالكاfer (بل يضم اليه ريب)
عدل يراقبه عند تعريفه وقال
جمع بل يعرف معه وذلك
لئلا يفرط فى التعريف
فاذا تم التعريف تملكها
قال الماوردى واشهد عليه
الحاكم بغرمها اذا جاء
صاحبها ومؤنته عليه وكذا
اجرة المضموم اليه حيث لم
يكن فى بيت المال شيء وله
بعد التعريف التملك ولو
ضعف الامين عنهم تنزع
منه بل يعضده الحاكم بامين
يقوى به على الحفظ والتعريف
(وينزع) وجوبا (ولى
لقطة الصبي) والمجنون
والسفيه لحقه وحق المالك
وتكون بده نائبة عنه
ويستقل بذلك

(ويعرف) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او يبيع له جزءا منها (٣٢١) وكان الفرق بين هذا وما ياتي ان

مؤنة التعريف على الممتلك
وجوب الاحتياط لمال
الصبي ونحوه ما أمكن ولا
يصح تعريف الصبي
والجنون قال الدارمي الا
ان كان الولي معه
والاذرعى الا ان راهق
ولم يعرف بكذب بخلاف
السفيه الغير الفاسق فانه
يصح تعريفه لانه يوثق
بقوله دونهما (ويملكها
للصبي) أو نحوه (ان رأى
ذلك) مصلحة له وذلك
(حيث يجوز الاقتراض له)
لان تملكها كالاقتراض
فان لم يره حفظا أو سلبها
للقاضي الامين (ويضمن)
في مال نفسه ولو الحاكم
فيما يظهر خلافا للزكشي
ومن تبعه (ان قصر في
انتزاعه) أي الملتقط من
المحجور (حتى تلف) او
أُتلف (في يد الصبي) أو
نحوه لتقصيره كالموترك ما
احتطبه حتى تلف أو أُتلف
ثم يعرف التالف أما إذا
لم يقصر بان لم يشعر بها
فانلفها نحو الصبي ضمنها
في ماله دون الولي وان
تلفت لم يضمنها أحد
وللولي وغيره أخذها منه
التقاطا ليعرفها ويملكها
ويبرأ الصبي حيثن من
ضمانها (والاظهر بطلان
التقاط العبد)

الثابت له شرعا بمجرد الالتقاط حيث كان يميز الماياتي أن غير المميز لاحق له اه ع ش و افراد ضمير لحقه وما
بعده اما لرعاية المتن واما بتاويل المحجور او من ذكر من الصبي والجنون والسفيه (قوله) ويراجع الحاكم
الخ (ما الحكم عند فقده او فقد عدلته ثم رايت الشارح فيما سياتي في بيان التقاط ما يسرع فساد ذك
عقب قول المصنف فان شاء باعه ما نصه باذن الحاكم ان وجد اه ع ش ولم يخف منه عليه كاهو ظاهر والا
استقل به فيما يظهر انتهى فيحتمل ان يقال بنظيره هنا اه سيد عمر (قوله) وكان الفرق الخ (الاولي ان
يقول وهذا مستثنى من كون مؤنة التعريف على الممتلك لوجوب الاحتياط الخ (قوله) أن مؤنة الخ بيان
لما ياتي (قوله) قال الدارمي الخ عبارة النهاية نعم صرح الدارمي بصحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو
قياس ما مر في الفاسق مع المشرف وما بحثه الاذرعى من صحة تعريف المراهق الخ مخالف لكلامهم اه
قال ع ش قوله مر نعم صرح الدارمي الخ معتمد اه (قوله) والاذرعى الخ ظاهر كلامهم خلافا مر اه
سم (قوله) الا ان راهق الخ اي من غير ضم احد اليه اه ع ش (قوله) فانه يصح تعريفه (ولا بد من اذن وليه
كقوله الزكشي اه خطيب و ظاهر إطلاق الشارح مر أي والتحفة انه لا يتوقف على اذن الولي ويوجه
بان اذن الولي إما يعتبر فيما فيه تقويت على السفيه ومجرد تعريفه لا تقويت فيه وهو طريق إلى تملكه ففيه
مصلحة له اه ع ش (قوله) دونهما اي الصبي والجنون قول المتن (حيث يجوز الخ) اي بان كان ثم
ضرورة للاقتراض اه ع ش (قوله) حفظها الخ) فليس له اخذها لنفسه اه سم قول المتن (ويضمن) اي
الولي (قوله) ولو الحاكم) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله) او اتلف) ببناء المفعول عبارة المعنى حتى تلف في يد
الصبي ومن ذكر معه أو أُلغى كل منهم اه وهي أحسن (قوله) كالموترك ما احتطبه الخ) أي فانه يضمنه للصبي
اه ع ش (قوله) ثم يعرف التالف الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ويعرف التالف المضمون ويملك
للصبي ونحوه القيمة وهذا بعد قبض الحاكم لها اما ما في الذمة فلا يمكن تملكه لهم اه (قوله) ضمنها في ماله الخ) اي
فلو ظهر مال كها وادعى ان الولي علم بها وقصر في انتزاعها حتى اتلفها الصبي اي او اتلف في يده صدق الولي في
عدم التقصير لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان اه ع ش (قوله) وان تلفت لم يضمنها احد) عبارة النهاية
والمعنى وان لم يتلفها لم يضمنها أحد وإن تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كل الآخذ فهو كما أخذها حال
كأله سواء استاذن الحاكم فاقصره في يده ام لا كما هو احد وجهين للصيرى يتجه ترجيحه اه قال ع ش قوله
مر بتقصير ظاهره وان كان الملتقط يميز او ظاهر قوله ويبرأ الصبي حيثن من ضمانها خلافا فان التعبير بنبي
الضمان عنه يشعر بضمانيها لو تلفت في يده إلا ان يقال المراد بنبي الضمان عنه الضمان المتوقع بالتلافه لها
او الضمان المتعلق بولي وقوله سواء استاذن اي نحو الصبي بعد كاله اه (قوله) اخذها منه الخ) كذا في
الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاط الصبي إلا ان يحمل هذا على الصبي غير المميز ثم رايت مر في شرحه قال
اخذها من غير المميز الخ اه سم قول المتن (بطلان التقاط الخ) ويستثنى التقاط تار الوليمة فانه يصح ويملكه
سيده كما في الروضة اخر الوليمة وكذا الحقير كتمرة وزبينة وهذا في الحقيقة لا يستثنى من اللفظة لان هذا
لا تعريف فيه ولا تملك فهو كالاختطاب والاصطاد اه معنى قول المتن (العبد) اي البالغ العاقل كما هو

أن الامين لا يعرف (قوله) في المتن ويعرف) قال في الروض لا من مال الصبي بل يرفع إلى القاضي قال في
شرحه لبيع جزءا منها مؤنة التعريف اه (قوله) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف الخ) ظاهره وإن
التقط للملك وسياق بل الكلام في صحة التقاط نحو الصبي للحفظ (قوله) ان مؤنة الخ) بدل من ما (قوله)
والاذرعى الا ان راهق الخ) ظاهر كلامهم خلافا مر (قوله) فان لم يره حفظها الخ) فليس له اخذها لنفسه
(قوله) ولو الحاكم) اعتمده مر (قوله) وإن تلفت لم يضمنها احد) وإن تلفت بتقصير (قوله) وللولى
وغيره أخذها منه الخ) كذا في الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاط الصبي الا ان يحمل هذا على الصبي غير
المميز او على ما اذم لير له المصلحة لكن قد يخالف هذا قوله فان لم يره حفظها أو سلبها للقاضي الامين فليتأمل
ثم رايت مر في شرحه قال وللولى وغيره أخذها من غير المميز الخ (قوله) في المتن والاظهر بطلان التقاط العبد

اي القن الذي ياذن له سيده (٣٣٣) ولم ينه وان نوى سيده لانه يعرضه للطالبة ببدلها لوقوع الملك له ولان فيه

ظاهر اه ع ش (قوله القن الذي الخ) ومثله في بطلان الالتقاط ما لو قال له التقط عن نفسك فيما يظهر اه نهاية (قوله لانه) اي التقاط العبد وتصحيحه (قوله يعرضه) اي السيد (قوله ولان فيه) اي الالتقاط اه ع ش (قوله فانهم) اي نحو الفاسق ش اه سم (قوله الشائبة الاولى) اي الولاية (قوله الشائبة الثانية) اي التملك (قوله اما اذا اذن له) عبارة المغني فان اذن له كقوله متى وجدت لقطة فاتي بها صح جز ما والاذن في الاكتساب اذن في الالتقاط في احدى وجهين يظهر ترجيحه كما يؤخذ من كلام الزركشي اه قال سم وأقره ع ش أفتي شيخنا الشهاب الرملي في عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما انتهى وينبغي انها تكون للشريكين ولا يختص بها الاذن ويؤيده أن البعض حيث لا مهاباة يصح التقاطه بغير اذن وتكون بينهما اه (قوله اذ ابطال التقاطه) اي لعدم اذن السيد فيه اه ع ش قال المغني وعلى صحة التقاطه يعتد بتعريفه ولو بغير اذن سيده في الاصح وليس له بعد التعريف ان يملكه لنفسه بل يملكه لسيده باذنه ولا يصح بغير اذنه والمدبر ومعلق العتق وام الولد كالقن الا ان الضمان في ام الولد يتعلق ببيدها لا برقبته اعلم سيدها ام لا اه (قوله اي الملتقط) إلى قوله واعتراض حمل المتن في المغني لا لقوله ولا فهو إلى المتن وقوله ولو تخل إلى المتن وقوله ظاهر كلام شارح ان وقوله وفيه نظر إلى المتن (قوله او غيره) اي اجنبي وان اذن له السيد اه مغني (قوله ولسيده الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وفي معنى اخذ السيد اقراره اللقطة في يد العبد ان كان امينا اذ يده كيده فان استخفظه وهو غير امين او اهمله من غير ان يستخفظه اياها فيتعلق الضمان بالعبد وسائر اموال السيد حتى لو هلك العبد لا يسقط الضمان ولو افلس السيد قدم صاحب اللقطة في يد العبد على سائر الغرماء اه (قوله ويتعلق الخ) عطف على ضمته (قوله بسائر امواله الخ) لعل المراد من التعلق باموال السيد انه يطالب فيؤدي منها او من غيرها وليس المراد التعلق باعيانها حتى يتمتع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر اه ع ش (قوله فان لم يعلم) سيد العبد التقاطه (قوله جاز له) اي للعبد (تملكه) عبارة شرح الروض فله ان يملك بعد التعريف اه (قوله ثم تعريفه) ظاهره ولو عرفه قنه فليراجع (قوله فيعرف الخ) ولو تملكها المكاتب بعد تعريفها وتلفت فبدلها في كسبه وهل يقدم به مالهما على الغرماء او لا وجهان اوجههما الثاني قال الزركشي وينبغي جريانها في الحر المفلس او الميت روض مع شرحه ونهاية ومغني (قوله ما لم يعجز قبل التملك) المفهوم منه انه اذا عجز

أفتي شيخنا الشهاب الرملي في عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما اه وينبغي انها تكون للشريكين ولا يختص بها احدهما الا باذن ويؤيده ان البعض حيث لا مهاباة يصح التقاطه بغير اذن ويكون بينهما (قوله فانهم) اي نحو الفاسق ش (قوله والاختمه) اي ويتعلق الضمان بسائر امواله عبارة الروض وان استخفظه وهو غير امين او اهمله ضمن السيد مع العبد اه وقوله ولو رأى عبده الخ هو حاصل ما في الروضة وظاهر كلامها كما يعلمه الواقف عليه عدم تقييدها بما اذا دخل المال في يد العبد وحينئذ يشكل استئناف هذا بما يأتي في الجنايات من أن ماله جناية الرقيق يتعلق برقبته فقط وإن اذن سيده في الجناية وعملوه بما يصح بعدم ضمان السيد كقولهم اذ لا يمكن إلزامه لسيده لانه لإضرار به مع براءته الخ وإذا لم يضمن مع اذنه في الجناية فكيف يضمن مع مجرد عله وسكوته إلا ان يخص ما هنا بالاموال وما في الجنايات بالآدمي أو الحيوان ويحتاج حينئذ لفرق واضح وقال مر ان ما هنا و قول الروض ولو رأى عبده الخ مشكلا مع ما يأتي في الجنايات ان مال جناية العبد لا يضمنه السيد وإن اذن له في الجناية إلا ان يفرق بان المال هنا ما دخل في يد العبد وعلم به السيد كان حق السيد حفظه لسهولة ذلك وكون يد عبده كيده ولا كذلك ما في الجنايات وتحمل مسئلة رؤيته العبد يتلف مالا على ما اذا دخل المال في يد العبد وإلا فلا ضمان على السيد اه وقوله على ما إذا دخل العبد الخ خلاف ظاهر الروضة (قوله جاز له) اي للعبد ش (قوله جاز له تملكه الخ) عبارة الروض وشرحه فكانه التقطه حينئذ فله ان يملكه بعد التعريف اه (قوله ما لم يعجز قبل التملك) المفهوم منه انه اذا عجز بعد التملك كانت للسيد كغيرها ما في يده (قوله

شائبة ولاية و تملك وليس من أهلها وبه يفرق بينه وبين نحو الفاسق فانهم وإن انتفت عنهم الشائبة الاولى فيهم اهلية للشائبة الثانية على أن المذهب معنى الاكتساب أما إذا اذن له ولو في مطلق الاكتساب فيصح وان نهاه لم يصح قطعا (ولا يعتد بتعريفه) إذا بطل التقاطه لان يده ضامنة وحينئذ لا يصح تملكه ولو لسيد باذنه وإذا لم يصح التقاطه فهو مال ضائع (فلو أخذه) أي الملتقط (سيده) او غيره (منه كان التقاطا) من الآخذ فيعرف ويتملك ويسقط الضمان عن العبد ولسيده ان يقره بيده ويستخفظه اياه ان كان أمينا والا ضمنه لتعديه باقراره معه حينئذ فكانه أخذه منه وورده اليه ويتعلق الضمان بسائر امواله ومنها رقة العبد فيقدم صاحبها برقبته فان لم يعلم تعلق برقة العبد فقط ولو عتق قبل ان يؤخذ منه جاز له تملكه ان بطل الالتقاط وإلا فهو كسب قنه فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه (قلت المذهب صحة التقاط المكاتب ككتابة صحيحة) لانه كالحر في الملك

والتصرف فيعرف ويتملك ما لم يعجز قبل التملك

والا اخذها القاضى لا السيد وحفظها للمالكها اما المكاتب مكتابة فاسدة فكالفن (٣٢٣) (و) التقاط (من بعضه حر) لانه

كالحر فيما ذكر (وهى)
اى اللقطة (له ولسيده)
يعرفانها ويتملكانها
بحسب الحرية والرق لان لم
يكن بينهما مهايأة (فان كان)
بينهما (مهايأة) بالهمز اى
مناوبة (ة) اللقطة بعد
تعريفها وتملكها (لصاحب
النوبة) منها التى وجدت
اللقطة فيها (فى الاظهر)
بناء على الاصح من دخول
الكسب النادر فى المهايأة
ولو تخلل مدة تعريف
المبعض نوبة السيد ولم
ياذن له فيه انا ب من يعرف
عنه على الاوجه ولو تنازعا
فيمن وجدت فى يده صدق
من هى يده كما دل عليه
النص فان لم تكن يده واحد
منهما كانت بينهما فيما
يظهر بعد أن يحلف كل
للآخر (وكذا حكم سائر
النادر) اى باقيه (من
الاكساب) كالهبة
بأنواعها والوصية والركاز
لان مقصود المهايأة
التفاضل وان يختص كل
بما فى نوبته (و) من
(المؤن) كاجرة طبيب
وحجاء إلحاق الغرم بالغرم
وظاهر كلام شارح أن
العبرة فى الكسب بوقت
وجوده وفى المؤن بوقت
وجود سببها كالمريض وفيه
نظر والذى يتجه أنها سواء

بعد التملك كانت للسيد كغيرها بما فى يده اه سم (قوله لا السيد) لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا
ينصرف اليه وإن كان التقاطها اكتسابا بالان له يد الحر فليس للسيد ولا لغيره اخذها منه بل يحفظها الحاكم
الخ معنى وشرح الروض (قوله فكالفن) فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده اه معنى قول المتن (ومن
بعضه حر) ظاهر كلامهم انه فى يوم نوبة سيده كالفن فيحتاج إلى إذنه وفى نوبة نفسه كالحر فان لم تكن مهايأة
اتجه عدم الاحتياج إلى إذن تغليب الحرية نهاية ومعنى قال ع ش والحاصل انه يصح التقاط المبعض بغير
إذن سيده إن لم تكن مهايأة وكذا إن كانت فى نوبة نفسه وقضيته انه لا ضمان على السيد باقرارها اى فى
الصورتين فى يده سم على حج اه (قوله فيما ذكر) اى الملك والتصرف (قوله بحسب الحرية والرقية)
كشخصين التقاطها اسنى ومنهج (قوله بحسب الخ) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قلبه وعليه فيعرف
السيد نصف سنة والمبعض نصفاه ع ش (قوله وجدت اللقطة) اى اخذت فىوافق تعبير شرح الروض
وغيره بان الاعتبار بوقت الالتقاط (قوله فيه) اى التعريف (قوله ولو تنازعا الخ) عبارة شرح الروض
فلو تنازعا فقال السيد وجدت فى يومى وقال المبعض بل فى يومى صدق المبعض كما نص عليه الشافعى لانها فى
يده اه وعبرة البجيرى ولو تنازعا فى اى النوبتين حصلت صدق لانها فى يده سم فان كانت يدهما أولا
يبدأ أحده حلف كل وقسمت بينهما برماوى اه (قوله فى يده) لعله فى نوبته اه ع ش اقول وهو الظاهر
المتعين الموافق لتعريف شرح الروض وسم المارآنا (قوله وهى يده) شامل للسيد وقد يقال لا عبرة
بيده للعلم بكونها مسبوقه بيد المبعض ضرورة انه الملتقط ويجاب بان مجرد سبق يد المبعض بالتقاطها لا اثر له
ولا يرجح جانبه لاحتمال كون الالتقاط فى نوبة السيد فتكون اليد له فلذا أعرضا عن سبق يد المبعض
ونظرنا لليد بالفعل حال النزاع فليتامل اه سم (قوله فان لم تكن الخ) اى او كانت يدهما كما مرانفا عن
البرماوى قول المتن (وكذا سائر النادر الخ) وكذا زكاة الفطر على الاصح معنى ونهاية (قوله وظاهر كلام
شارح الخ) اعتمده المعنى (قوله بوقت وجود سببها الخ) هل المراد بسببها مجرد المرض او الاحتياج اليها
فان المرض له احوال يحتاج فى بعضها إلى الدواء ون بعض يتجه الثانى سم على منهج اه بجيرى (قوله
والذى يتجه الخ) لاشك ان الاحتياج انما يكون مع بقاء السبب فوقته وقت من اوقات وجود السبب فلا

والا اخذها القاضى) أى فلا يأخذها المالك قد يحتاج للفرق بين عدم أخذ المالك هنا وبين مالو وهب
لمكانب فرعه ثم عجز فان الملك ينتقل للسيد ويجوز للاصل الرجوع حينئذ فهلا انتقل الملك هنا له عند العجز
لما ان يفرق بان الالتقاط الصحيح لا يثبت معه التقاط لغير الملتقط وان انقطع حكمه عنه وايضا فى مسألة
الهبة لا انتقال هناك بل يتبين بالعجز وقوع الملك للسيد ابتداء وهنا لا يتبين ان الالتقاط للسيد وبدل على هذا
او يعينه جواز رجوع الاصل إذالم يتبين الملك ابتداء^(١) كان مستفادا من غير الاصل فلا يجوز الرجوع
(قوله فى المتن ومن بعضه حر) اطلاقهم كالمرصحة التقاطه بدون إذن مالك بعضه مطلقا وإن كان
بينهما مهايأة وكان فى نوبة سيده لاسيما مع تعليمهم بأنه كالحر ويحتمل أن يستثنى من ذلك مالو كان بينهما
مهايأة ووقع الالتقاط فى نوبة السيد فيشترط إذنه لافى نوبته كالرفيق المتمعن رقه وهذا لعله اوجه
والحاصل حينئذ صحة التقاطه بغير إذن سيده ان لم يكن مهايأة وكذا ان كانت فى نوبة نفسه (قوله كالحر)
والاوجه انه لا يشترط اذن السيد اذا لم تكن مهايأة تغليب الحرية وقضية ذلك انه لا ضمان على السيد
باقرارها يده مر (قوله فى المتن فان كان مهايأة الخ) قال فى شرح الروض بخلاف زكاة الفطرة اى لا
تدخلها المهايأة الخ اه والمعتمد دخول المهايأة زكاة الفطر مر (قوله التى وجدت اللقطة) عبارة الروض
وغيره الالتقاط (قوله من هى يده) شامل للسيد وقد يقال لا عبرة بيده للعلم بكونها مسبوقه بيد المبعض
ضرورة انه الملتقط ويجاب بان مجرد سبق يد المبعض بالتقاطها لا اثر له ولا يرجح جانبه لاحتمال كون
الالتقاط فى نوبة السيد فتكون اليد له فلذا أعرضا عن سبق يد المبعض ونظرنا لليد بالفعل حال النزاع
فليتامل (قوله كانت بينهما الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر والذى يتجه الخ) كذا شرح مر

للمؤمن وأن وجد سببها في نوبة
الآخر (الارش الجنائية)
منه أو عليه الواقعة في نوبة
أحدهما (والله اعلم) فلا
يدخل لتعلقه بالرقبة وهي
مشتركة واعتراض حمل
المتن على الثانية لأنها مبسوطة
لمن بعده يرد بان كلامه اذا
صلح لها بانها غير مبسوطة
لمن ذكر وان لم توجد في
كلام غيره

(فصل) في بيان لفظ
الحيوان وغيره وتعريفهما
(الحيوان المملوك) ويعرف
ذلك بكونه موسوما أو
مقرطا مثلاً (الممتنع من
صغار السباع) كذئب
ونمرود ونوزع فيه بان
هذه من كبارها واجب
بحملها على صغيرها اخذاً
من كلام ابن الرفعة ويرد
بان الصغر من الامور
النسبية فهذه وان كبرت في
نفسها هي صغيرة بالنسبة
للاسد ونحوه (بقوة كعبير
وفرس) وحمار وبغل (أو
بعدو كارنب وطيوطيران
كحمام ان وجد بمفاضة) ولو
آمنة وهي الملهكة قيل
سميت بذلك على القلب
تفاؤلاً وقال ابن القطاع بل
هي من فاز ملك ونجا فهو
ضد فهي مفعلة من الهلاك
(فللقاضي) أو نائبه (التقاطه
للمحفظ) لان له ولاية على
أموال الغائبين ولا يلزمه
وان خشي ضياعه كما اقتضاه
كلامه بل قال السبكي اذا

منافاة بينه وبين قول الشارح المذكور لانه لم يقل أول وقت وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود
زمان الحدوث اه سيد عمر اقول ويؤيده ما مر انفا عن سم (قوله فيعتبر وقت الاحتياج) راجع
للمؤمن كما هو ظاهر واما الكسب فالعبارة فيه بوقت وجوده اه ع ش (قوله فلا يدخل) اي ارش الجنائية
في المماياة عبارة المعنى فلا يختص ارشها بصاحب النوبة بل يكون الارش بين المبعض والسيد جز ما اه
(قوله واعتراض حمل المتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها
بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليأمل اه سم (قوله على الثانية) أي ما يشمل الثانية
وهي قوله او عليه الخ (قوله لمن بعده) وهو الزركشي معنى وشرح المنهج (قوله بان أنها غير
مبسوطة الخ) في الجزم بالبينونة ما لا يخفى لاحتمال انه لم يرددها اه سم

(فصل) في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله في بيان لفظ) الى الفرع في النهاية الا قوله ورجح الزركشي
الى والذي يتجه وقوله ويفرق الى ولا يجوز وقوله خلافاً لمن وهم فيه (قوله وتعريفهما) اي وما يتبع
ذلك كدفعهم للقاضي اه ع ش (قوله موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون
الماشية لانها لا تكون الاملوكة سم على حج وقوله في نحو الطير اي كالوحش اه ع ش (قوله أو
مقرطا) كعظم اي في اذنه قرطوه و هو هنا الحلقة مطلقاً لا ما يعلق في شحمة الاذن خاصة الذي هو معناه اه
ع ش (قوله كذئب الخ) ان جعل تمثيلاً للسباع لاصغار السباع سقط النزاع المشار اليه من اصله ويوضحه
ما سبق في الحاشية المتعلقة بالحمار والبقر اه سيد عمر (قوله فيه) اي التمثيل بهذه الثلاثة (قوله
ويرد) أي كل من النزاع والجواب عبارة النهاية وما نوزع به من كون الخ واجب عنه بحملها الخ مردود
اه قول المتن (كعبير الخ) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز فك عقاله اذ لم يأخذه ليرد الشجر والماء
فيه نظراً واقترب الجواز ولا ضمان عليه بل لا يبعد الوجوب ان غلب على ظنه أنه لا يتمكن من ورود الماء
والشجر الا بذلك اه ع ش (قوله وحمار وبقر) اي وبغل نهاية ومعنى قال السيد عمر في ذكر الحمار
والبقر فيما يتمتع بقوة اشعار بان مرادهم صغار الثمر ونحوه لا مطقة اذ ليس لها قوة يتمتعان بها عن كبار
التمر والفهد لان الضبع الكبير وهو أضعف منهما بكثير يتصرف في الحمار وياكله ويفترسه ولا يتمتع عنه
بقوته والله اعلم اه عبارة البجيرمي وانما لم يعتبروا الامتناع من كبارها لان الكبار أقل ففعلوا على الكثير
الاغلب والى هذا اشار الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من اكثر السباع اه تامل (قوله وهي
الملهكة) اي شأنها ذلك فلا ينافي قوله ولو آمنة (قوله سميت) اي الملهكة (بذلك) اي بلفظ المفاضة (قوله
على القلب) اي قلب اسم احد الضدين ونقله الى الآخر (قوله تفاؤلاً) اي بالفوز (قوله بل هي) اي المفاضة
(قوله من فاز الخ) الاولى من أسماء الاضداد يقال فاز اذا نجأ أو هلك عبارة الرشيدى كان الاولى من فاز هلك
اذ يستعمل فيه كنجاء فهو ضد اه (قوله من الهلاك) كان الاولى من الفوز بمعنى الهلاك اه رشي
(قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجيء هنا ما مر في شرح قوله اول الباب وقيل يجب اه سم اي من قول الشارح
وقال جمع الخ عبارة ع ش قياس ما مر من الوجوب على الملتقط ان علم ضياعها لولم يأخذها وجوبه على
القاضي ان علم ذلك ومع ذلك لو تركها لا ضمان عليه كما مر اه (قوله والاذرعى الخ) عبارة المعنى قال الاذرعى

(قوله فيعتبر وقت الاحتياج للمؤمن) ظاهره وان تاخر الفعل كالحجم والتطبيب لنوبة الآخر
فليراجع (قوله واعتراض حمل المتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث
باعتبار عدم التعرض لها بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليأمل (قوله بان انها
غير مبسوطة الخ) في الجزم بالبينونة ما لا يخفى لاحتمال انه لم يرددها

(فصل) في بيان لفظ الحيوان الخ (قوله ويعرف ذلك بكونه موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في
نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الاملوكة (قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجيء هنا ما مر في شرح قوله
اول الباب وقيل يجب (قوله والاذرعى يجب الخ) لعل ما قاله الاذرعى متعين

بتركه إذا اكتفى بالرعي وأمن عليه ولو أخذه احتاج إلى الاتفاق عليه فرضا على مالكه واحتاج مالكه لاثبات أنه ملكه وقد يعتذر عليه ذلك وقال القاضي يبيعه حيث لا حرج ويحفظ ثمنه لأنه لا نفع نعم ينتظر صاحبه ما أو يو من أن يجوز حضوره والذي يتجه تخيير القاضي بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالاصلاح في مال الغائب تعين الاصلاح عليه هنا (وكذلك الغيرة) من (٣٢٥) الاحاد اخذه للحفظ من المفازة في

(الاصح) صيانته له ومن ثم جازله ذلك في زمن الخوف قطعا وامتنع اذا أمن عليه اي يقينا قطعا كافي الوسيط ومحل كما اعتمده في الكفاية ان لم يعرف صاحبه والا جازله اخذه قطعا ويكون امانة بيده (ويحرم) على الكل (التقاطه) زمن الامن من المفازة (للتملك) للنهي عنه في ضالة الابل وقيس بها غيرها بجامع امكان عيشها بل اراع الى ان يجدها مال كما التطلب لها فان اخذه ضمنه ولم يبرأ الا برده للقاضي اما زمن النهب فيجوز التقاطه للتملك قطعا في الصحراء وغيرها قيل هذا إن لم يكن عليه امتعة والا ولم يمكن اخذها الا باخذه فالظاهر ان له حيثن اخذه للتملك تبعا لها ولان وجودها عليه وهي ثقيلة تتمتع من ورود الماء والشجر والفرار من السباع وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الاوجه اه وفيه نظر ووضح اذا تلازم بين اخذها واخذها ولا يلزم من اخذها وهي عليه وضع يده عليه في تخيير في اخذها بين التملك والحفظ وهو لا ياخذها الا للحفظ

وهذا أي ما قاله السبكي حسن في غير الحاكم اه وهو ظاهر اه (قوله) والاذرعي يجب الخ) لعل ما قاله الاذرعي متعين اه سم (قوله) بتركه) اي ترك الاخذ اه ع ش (قوله) ولو اخذه الخ) عطف على إذا اكتفى الخ او حال من فاعله (قوله) وقال القاضي الخ) عطف على قول المتن للحفظ عبارة النهاية فان لم يكن ثم حرجي قال القاضي الخ وهي احسن (قوله) بين الثلاثة) اي الالتقاط اي للحفظ والترك والبيع خلا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش من ان المراد الثلاثة الالية في كلام المصنف لفساده كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) وقضية لزوم العمل الخ) عبارة النهاية والوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الاصلاح اخذا من الزامه بالعمل به في مال الغائب اه (قوله) تعين الاصلاح الخ) يجب الجزم به فانه المتجه لا التخيير الذي قاله اه سم (قوله) من الاحاد) الى قوله قيل في المغنى (قوله) جازله ذلك) اي للغير الاخذ للحفظ (قوله) كافي الوسيط) تقدم مثله عن الاذرعي فيما لو اكتفى بالرعي وانظر هل ما هنا يغني عن كلام الاذرعي ام لا وقد يقال الثاني بناء على ان الاذرعي لا يشترط يتقن الامن بل يكفي بالعادة الغالبة في محله اه ع ش (قوله) ومحل الخ) الخلاف المحكي بقول المتن في الاصح اه سيد عمر (قوله) والاجاز له الخ) عبارة المغنى محل الخلاف كما قاله الدارمي إذا لم يعرف مالكه فان عرفه واخذه ليرده اليه كان في يده امانة جز ما حتى يصل اليه اه (قوله) على الكل) اي الامام وغيره (قوله) بجامع امكان عيشها) اي الضالة الشاملة لضالة الابل وغيرها (قوله) فان اخذه) اي للتملك وينبغي ان مثله ما لو اطلق اه ع ش (قوله) الا برده للقاضي) هو ظاهر ان كان الملتقط غير القاضي فان كان الملتقط القاضي فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الان او يجب رده الى قاض ولو نائبه فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش (قوله) للقاضي) ما الحكم لو فقدت أمانته اه سيد عمر وقد يقال يجعل يده حيثن للحفظ من الان او يرده الى امين اخر ان كان امينا او لا فيرده الى امين فليراجع (قوله) قيل هذا) اي قول المصنف ويحرم التقاطه للتملك (قوله) امتعة) ومنها البرذعة ونحوها من كل ما عليه اه ع ش (قوله) يمنع من ورود الماء الخ) اي فيصيره كغير الممتع (قوله) في اخذها) اي الامتعة (قوله) وهو الخ) اي الحيوان في المفازة الامنة اه سم (قوله) بمنوعة) اي لانسلم ان كونها عليه يمنع من الرعي وورود الماء ودفع السباع اه ع ش يعني لانسلم اطلاقه وكيته (قوله) غير الخ) هلا فصل فيه كالمملوك اه سم (قوله) بعد تعريفه سنة) ان كان عظم المنفعة كما يأتي (قوله) والبعير الخ) هو من الغير الخارج بالمملوك فلو عطفه على كلب ثم قال فلو اجدته الخ بالناء لكان اولى (قوله) اخذه الخ) فاعل الظرف والمجموع خبر او لبعير الخ (قوله) قوة القرينة الخ) خبر وكان الخ اه رشيدى (قوله) مع التوسعة به على الفقراء

(قوله) تعين الاصلاح عليه هنا) يجب الجزم به فانه المتجه لا التخيير الذي قاله (قوله) وامتنع إذا أمن عليه الخ) عبارة المنهج الحيوان المملوك الممتع من صغار السباع يجوز لقطه لا من مفازة امانة لتملك اه فافاد جواز لقطه من مفازة غير امانة لتملك فللحفظ اولى كما فاد جواز لقطه للحفظ لكن يمكن حمله على ما اذا لم يتيقن الا من عليه حتى لا يتخالف ما ذكره الشارح (قوله) وامتنع إذا أمن عليه) اي يقينا قطعا كافي الوسيط ومحل كما اعتمده في الكفاية اذا لم يعرف صاحبه ولا جازله اخذه قطعا ويكون امانة في يده شرح مر (قوله) وفيه نظر ووضح الخ) كذا شرح مر (قوله) وهو لا ياخذ الخ) اي في المفازة الامنة (قوله) ودعوى ان وجودها ثقيلة الخ) وقضية هذه الدعوى انه لو وجدته معقولا او مربوطا بنحو شجرة انه يصير كغير الممتع وهو بعيد من كلامهم (قوله) غيره) هلا فصل فيه كالمملوك

ودعوى أن وجودها ثقيلة عليه صيره كغير الممتع ممنوعة وخارج بالمملوك غيره ككلب يقتنى فيحل التقاطه وله الاختصاص والانتفاع به بعد تعريفه سنة والبعير المقلد تقليد الهدى لو اجدته ايام من اخذه وتعرفه فان خشى خروج وقت النحر نحره وفرقه ويسن له استئذان الحاكم وكان سبب تجويزهم ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع انه لا يزيل به ملكه قوة القرينة المعالجة على الظن انه هدى مع التوسعة به على الفقراء وعدم تهمته الواجد فان المصلحة لهم لاله فاندفع ما للشارح هنا ظاهر انه لو ظهر صاحبه وقال انه غير هدى صدق بيمينه

وحينئذ فالقياس أن الذابح يستقر عليه ما بين قيمته حيا ومذبوحا لانه الذي فوته بذبحه والآكلين تستقر عليهم قيمة اللحم والذابح طريق ورجح الزركشي من تردده في موقف وموصى بمنفعته ابدالم يعلم مستحقهما لانه لا يتملك والذي يتجه في الاول جواز تملك منفعته بعد التعريف لانها مملوكة للموقوف عليه فهي من حيز الاموال المملوكة وفي الثاني جواز تملكها كرقبته لانها مملوكة الرقبة للوارث والمنفعة للوصى له (وان وجد) الحيوان المذكور (بقرية) (٣٢٦) مثلاً او قريب منها اى عرفاً بحيث لا يعد في مملكة فيما يظهر (فالاصح جواز التقاطه)

في غير الحرم والاخذ بقصد الحيانة (للملك) لتطرق أيدى الخونة اليه هنا دون المفازة لندرة طرقها ولا اعتياد إرسالها فيها بلا راع فلا تكون ضالة بخلاف العمران وقد يمتنع التملك كالبعير المقلد وكالو دفعها للقاضى معرضاً عنها ثم عاد لأعراضه المستقط لحقه (وما لا يمتنع منها) أى من صغار السباع (كشاة) وعجل وفصيل وكسيرا بل وخيل (يجوز التقاطه) للحفظ (للملك في القرية والمفازة) زمن الامن والنهب ولو لغير القاضى كما اقتضاه اطلاق الخبر وصوناله عن الضياع (ويتخير اخذ) اى المأكول للملك (من مفازة) بين بين ثلاثة أمور (فان شاء عرفه) وينفق عليه (وتملكه) بعد التعريف كغيره (أو باعه) باذن الحاكم إن وجدته بشرطه الاقنى (وحفظ ثمنه) كالأكل بل أولى (وعرفها) اى اللقطة بعد بيعها لا الثمن ولذا انث الضمير هنا حذرا من ايها م عوده على الثمن وذكره في اكله لانه ايها م

أى وإن كان هو فقير فلا يمنعه فقره من ذبحه على أنه قد يقال لا يجوز له الاخذ منه وان كان فقيرا لاتحاد القابض والمقبض اه ع ش اقول وقوله على انه الخ قد يؤيده قول الشارح كالتهاية وعدم تهمه الواجد الخ (قوله والآكلين) عطف على الذابح ش اه سم (قوله قيمة اللحم) هلا قال مثل اللحم اه سم عبارة النهاية بدل اللحم اه (قوله والذابح طريق) قضية اطلاقه وان تعذرت معرفة الاكلين وهو ظاهر لان حال الذابح كحال من غصب مال غيره يظنه ماله ثم غصب منه وتعذر انتراعه فانه طريق في الضمان وان لم يعرف الاخذ منه اه ع ش (قوله في موقف الخ) أى من المنقولات أما غير هافلا لعدم انطباق تعريف اللقطة عليها اذ هي من الاموال المحرزة وقد تقدم ان امرها لا يمين بيت المال اه ع ش (قوله لم يعلم مستحقهما) اى ولكن علم ان الاول موقوف والثانى موصى بمنفعته ابداه سم (قوله الرقبة للوارث) مبتدأ وخبر (قوله والاخذ) عطف على الحرم ش اه سم اى وغير الاخذ الخ (قوله ولا اعتياد الخ) عطف على قوله لندرة الخ (قوله كالبعير الخ) وكالجارية التى لا تحل له فانه لا يتملكها بناء على انه لا يجوز اقتراضها اه معنى (قوله المقلد) أى تقليد الهدى اه سيد عمر (قوله وكالو دفعها) اى اللقطة مطلقا اه سيد عمر اى حيوانا أو لافى المفازة وغيرها (قوله زمن الامن الخ) ظاهره وإن اعتيد إرساله فيها بلا راع ونذر وجود السباع وفيه وقفة قول المتن (ويتخير) فيما لا يمتنع اخذه بمد الهمة بخطة اه معنى (قوله وينفق عليه) اى فى مدة التعريف (قوله إن وجدته) اى وإن لم يجده باعته استقلالا اه محلى ولم يتعرض للشهاد ويوجه بانه مؤتمن وان المغلب فى اللقطة من حيث هى الكسب ولكن ينبغى استجابه اه ع ش (قوله بشرطه الآتى) اى فى شرح فان شاء باعه عبارة المغنى أى وإن شاء باعه مستقلا إن لم يجد حاكما وباذنه إن وجدته فى الاصح اه (قوله كالأكل) تعليل لجواز البيع قول المتن (وعرفها) اى بمكان يصلح للتعريف اه معنى (قوله حذرا) علة للعلية (قوله او تملكه) اى المأكول (قوله ويقرق الخ) استشكله سم (قوله كما يصرح به) اى بعدم الاحتياج (قوله يوم تملكه) معمول لقيمه وقوله لا أكله عطف تملكه ش اه سم عبارة المغنى والقيمة المعبرة قيمة يوم الاخذ ان اخذ لالكل وقيمة يوم التملك ان اخذ للتعريف كما حكاه عن بعض الشروح واقراءه (قوله فى هذه الخصلة) اى التملك حالا اه ع ش (قوله عند الامام لانه لا فائدة فيه وصححه فى الشرح الصغير قال الاذرى لكن الذى يفهمه اطلاق الجمهور انه يجب ايضا ولعل مراد الامام انها لا تعرف بالصحر ا لمطلقا

(قوله وحينئذ فالقياس الخ) كذا شرح ر (قوله والآكلين) عطف على الذابح ش (قوله قيمة اللحم) هلا قال مثل اللحم (قوله ابدالم يعلم مستحقهما) اى ولكن علم ان الاول موقوف والثانى موصى بمنفعته ابداه (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح ر (قوله والاخذ) عطف على الحرم ش (تمت) ويفرق بين احتياجه الخ) عندى ان هذا الذى فرق به لا يصلح للفرق وذلك لان مصلحة المالك مقدمة على مصلحة الملتقط وكل من الامور الثلاثة قد يكون فيه مصلحة المالك وقد يكون فى خلافه فمما احتيج فى الاول الى نظر الحاكم لياذن فيه ان رأى فيه مصلحة ويمتنع ان رأى المصلحة فى خلافه فليحتج فى البقية الى نظره لذلك وتحقق مصلحة ناجزة فى بعضها للالتقط لا ينافى ذلك بل يؤكد لانه إذا نيط بنظره ما لاحظ فيه حالا لغير المالك فقيمته حظ لغيره حالا اولى فليتأمل ولا يسوغ الاعراض عن النظر فى ان ذلك البعض مصلحة للمالك فيدسوغ ولا فيمتنع فتأمل فانه فى غاية الحسن والدقة (قوله يوم) معمول لقيمه وقوله لا اكله

فيه (ثم تملكه) اى الثمن (أو) تملكه حالا ثم (أكله) ان شاء اجماعا ويفرق بين احتياجه لاذن الحاكم فى البيع لاهنا انتهى كما يصرح به كلامهم بان البيع فيه رعاية مصلحة المالك وهى منوطة بنظر الحاكم والتملك المصلحة فيه الناجزة للالتقط فقط فلم يتوقف على نظر حاكم ولا يجوز له اكله قبل تملكه نظير ما يأتى فيما يسرع فسادا (وغرم قيمته) يوم تملكه لا اكله كما يصرح به آخر الباب خلافا لمن وهم فيه المالكه (ان ظهر ماله) ولا يجب تعريفه فى هذه الخصلة على الظاهر عند الامام

فيه (ثم تملكه) اى الثمن (أو) تملكه حالا ثم (أكله) ان شاء اجماعا ويفرق بين احتياجه لاذن الحاكم فى البيع لاهنا انتهى كما يصرح به كلامهم بان البيع فيه رعاية مصلحة المالك وهى منوطة بنظر الحاكم والتملك المصلحة فيه الناجزة للالتقط فقط فلم يتوقف على نظر حاكم ولا يجوز له اكله قبل تملكه نظير ما يأتى فيما يسرع فسادا (وغرم قيمته) يوم تملكه لا اكله كما يصرح به آخر الباب خلافا لمن وهم فيه المالكه (ان ظهر ماله) ولا يجب تعريفه فى هذه الخصلة على الظاهر عند الامام

وانتهى وهذا هو الظاهر معنى اه سيد عمر (قوله وسيأتي عنه) أى فى المفازة اه ع ش أى يأتى فى شرح
وقيل ان وجده الخ (قوله نظيره بما فيه) ويعلم بما سياتى للشارح مر ثم أنه يعتمد كلام الامام اه رشيدى
(قوله وعل) اى الامام (ذلك) اى عدم الاحتياج الى التعريف (قوله لما يراى الخ) هذا الحصر ظاهر
المنع فان من فوائد التعريف ظهور المالك (قوله بل لا يعتد به) كذا شرح مر ويتأمل مع قول الروض
فان نقل اى افرزها استقلالاً إن لم يجد حاكماً أو باذنه إن وجده فالمفرز امانة لا يضمن إلا بالتفريط
ويتملكه بعد التعريف اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المفرز ملكاً للمالك للقطعة ولهذا لو تلف
بلا تقصير سقط حقه صرح به الاصل اه سم (قوله وليس له بيع بعضه) لو كانت اللقطة مما تؤجر كجمل مثلاً
هل يجوز له ايجاره ام لا فيه نظر والا قرب الاول لان فيه مصلحة للمالك ولو كانت عبداً وانفق عليه الا لاقط
على اعتقاده انه عبد قسبين انه حر هل له الرجوع بما انفق ام لا فيه نظر ايضا والا قرب الثانى لانه انفق
ليرجع على السيد وتبين انه لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما انفقه اه
ع ش (قوله عدم الرغبة الخ) هو محط التعليل (قوله إن أمكنت مراجعته) أى من مسافة قريبة وهى مادون
مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب الماء منه بان كان بجداً القرب اه ع ش (قوله ولا) اى
وان لا يمكن مراجعته اه سم (قوله كان خاف عليه) اى على الملتقط اسم مفعول ويحتمل على الا لاقط
(قوله على ماله) اى وإن قل اه ع ش (قوله اشهد على انه ينفق بنية الرجوع) اى او نواه عند فقد الشهود
اخذاً بما يأتى قريباً فى الفرع اه سيد عمر وع ش (قوله ولاهن) اى الخصال الثلاث اه معنى (قوله
تتعجل) ببناء المفعول من باب الفعل والاولى يعجل ببناء الفاعل من باب التفعيل (قوله ومحل ذلك)
إلى الفرع فى المعنى (قوله استباحته) نائب فاعل تتعجل (قوله قبله) اى التعريف (قوله ومحل ذلك
إن لم يكن الخ) عبارة المعنى تنبيه التخيير بين هذه الخصال ليس تشبهاً بل عليه فعل الاحظ اه وهى
احسن (قوله ما يأتى) اى قول المتن فان كانت الغبطة الخ (قوله بل وزاد الخ) الاولى اسقاط
بل (قوله وزاد رابعة) هى داخله فيما حل به الشارح كلام المصنف فى الثالثة اه سيد عمر اى بناء
على رجوع قوله إن شاء على قوله ثم اكله كما هو الظاهر بخلاف رجوعه على مجموع قوله أو تملكه حالا الخ
(قوله لدر او نسل) اى فان ظهر مالها فاز بهما الملتقط اه ع ش (قوله لانه اولى) قضيته
امتناع هذه الخصلة فى غير المالك ولو يكاد ان يصرح به قوله الآتى او كان غير ما كوله الخ ولكن نقل عن

عطف على تملكه ش (قوله بل لا يعتد به الخ) كذا شرح مر ويتأمل مع قول الروض فان نقل اى افرزها
استقلالاً إن لم يجد حاكماً أو باذنه ان وجده فالمفرز امانة لا يضمن إلا بالتفريط ويتملكه بعد التعريف
اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المفرز ملكاً للمالك للقطعة ولهذا لو تلف بلا تقصير سقط حقه صرح
به الاصل اه (قوله بانه ثم يتعذر بيع العين ابتداء) اى مع كونه المتسبب فى ذلك والمورط لنفسه فيه (قوله
لتعلق الاجارة بها) قد يقال التعلق لا يمنع البيع لان البيع ينقطع عليها مسلوبه المنفعة (قوله ولا يرجع
بما انفق إلا ان أذن الحاكم الخ) قد يستشكل جواز الانفاق باذن الحاكم ثم الاشهاد والرجوع حيثئذ
بما انفق يمنع بيع الحر والاستقرار مع جريان علة منعها هنا وقد يفرق بان خوف الضرر هناك اتم
واقرب وذلك لان كلام الثمن والقرض يصير فى يده امانة فقد يتلف قبل صرفه فى الانفاق وهو غير
مضمون لكونه امانة كما ذكر فيفوت على المالك فى الاول ويلزمه بدله فى الثانى من غير حصول المقصود منها
بخلاف الانفاق فانه لا يلزم المالك إلا بعد تحققه حصول المقصود به فلا يتطرق اليه فوات عليه بلا فائدة
فليتأمل (قوله ولا) اى وإن لا يمكن مراجعته ش (قوله ويؤيده ما يأتى) كذا شرح مر (قوله ان تبرع
بانفاقه) يوجه اعتبار ذلك هنادون ما تقدم بان الانفاق هنادائماً وفيه ضرر كبير بخلافه فيما تقدم فانه
مدة التعريف فقط وقد يؤخذ من ذلك انه لو التفت للحفظ ابدان كان كما هنا بل هذا من افراد ما للحفظ
ابداناً فى معناه ان كان الفرض انه التفت للملك ثم اراد ابقائه للمالك امانة كما هو مقتضى ان فرض

﴿فرع﴾ أعياب غيره مثلاً فتركه مقام (٣٢٨) به غيره حتى عاد لحاله ملكه عند أحد واليثة ورجع بمصر فله عند مالك وعندنا لا يملكه ولا

يرجع بشيء إلا أن استأذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند فقدته أنه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر كما علم مما مر آخر الاجارة ومن أخرج متاعاً غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه (فإن أخذه من العمران) أو كان غير ما كوله (فله الخصلتان الاوليان لا الثالثة) وهي الاكل (في الاصح) لسهولة البيع هنا لا ثم ولمشقة نقلها الى العمران وقضيته أنه لو نقله للعمران فيما مر امتنع الاكل (ويجوز أن يلتقط) من يصح التقاطه في زمن الامن والخوف ولو للتملك (عبداً) أي قناً (لا يميز) ويميز الكن في زمن الخوف لا الامن لأنه يستدل على سيده نعم يمتنع التقاط أمة تحل للتملك مطلقاً وحيث جاز له التقاط القن فله الخصلتان الاوليان وينفقه من كسبه ان كان والا فكا مرسوم الفارقي معرفة رقه دون مالكة بان تكون به علامة دالة على الرق كعلامة الحبشة والزنج ونظر فيه غيره ثم صورته بما اذا عرف رقه أو لا وجعل ملكه ثم وجده ضالاً ولو ظهر مالكة بعد تملك الملتقط

شيخنا الزبدي جواز تملكه في هذه الحالة للاستبقاء أيضاً وبوجه بان العلة في جواز اكل المالك في الصحراء عدم تيسر من يشتريه ثم غالباً وهذا موجود في غير المالك كوله اه ع ش وهذا وجه لكن كلام المغني وشرح المنهج كالصريح في الامتناع كما يأتي (قوله فرع) الى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله او نواه الى من أخرج (قوله لا يملكه) أي ثم إذا استعمله لزمته اجره ثم إن ظهر مالكة فظاهر ولا يقياس ما مر اول الباب فيما لو ألت الریح ثوباً في حجره الخ انه يكون من الاموال الضائعة اه ع ش (قوله او نواه فقط الخ) قضية صنيعة أنه يصدق فيها يمينه (قوله أو كان غير ما كوله) عبارة المغني وشرح المنهج ولو كان الحيوان غير ما كوله كالجحش ففيه الخصلتان الاوليان ولا يجوز تملكه في الحال بل بعد تعريضه اه (قوله وورد بالاجماع على خلافه) أي فيكون المتاع للمالك إن رجيت معرفته ولا فلقطه كما يعلم مما تقدم في اللؤلؤ وقطعة العنبر اه ع ش اقول ولعل الاقرب اخذنا من عندها انه من الاموال الضائعة (قوله ملكه الخ) لعل محله على القول به عند ياس مالكة منه وإعراضه عنه وحيث فالقول به قريب بما قاله احمد واليثة في مسئلة البعير السابقة ثم رأيت كلام شارح الرسالة المعلوم منه أنه لا فرق وبه يعلم ما في قول التحفة وورد بالاجماع على خلافه اه سيد عمر قول المتن (الاوليان) بضم الهمزة وبمثنى تحتية وهما الامساك والبيع اه مغني (قوله وقضيته) أي كل من التعليلين (قوله لو نقله) ظاهره ولو بعد التملك فليراجع (قوله فيما مر) أي في الماخوذ من المفاضة قول المتن (ويجوز ان يلتقط عبداً الخ) بل قد يجب الالتقاطان تعين طريقاً لحفظ روحه اه مغني (قوله أي قناً لا يميز) (فرع) هل يلتقط المبعوض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز سم على حج اه ع ش (قوله لا الامن) أي لا يجوز التقاط المميز في الامن لا في مفاضة ولا في غيرهما اه مغني (قوله يستل) أي في زمن الامن (قوله نعم) إلى المتن في المغني لا قوله ونظر فيه غيره (قوله أمة تحل له للتملك) بل للحفظ وإن لم تحل له كمجوسية ومحرم جاز له التقاطها مطلقاً نهاية مغني وشرح المنهج أي للتملك والحفظ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسني ما نصه فلو اسلمت أي المجوسية بعد التملك فينبغي بقاءه لكن يمتنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كافي قيمة الحيولة كما قدمته في باب الغصب اه وع ش عن حواشي الروض ما يوافق (قوله مطلقاً) أي في زمن الامن والخوف ميزة أو لا (قوله وينفقه من كسبه الخ) هذا ذكرنا ذلك في الحيوان أيضاً بان يؤجره وينفق عليه من اجره ثم سم على حج اقول يمكن انهم انما تركوه لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط عدم تاقى ايجاره فلو فرض امكان ايجاره كان العبد اه ع ش (قوله فكما مر) أي في الحيوان (قوله اذا عرف رقه) أي واخبر بان رقيق لا نه يقبل في حق نفسه اذا كان بالغاً اه ع ش (قوله او نحو بيعه) كذا في شرح الروض وانظر ما الصورة مع ان بيعه لا يمنع بيع الملتقط لانه يبيعه على مالكة مطلقاً سواء كان البائع أو المشتري اه رشیدی (قوله صدق يمينه) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرق لياخذ الثمن فهل يقبل أو لا وجهان اه سم على منهج اقول الاقرب عدم القبول تغليظاً عليه ولتشوف الشارع للعق ولان الرجوع عما اقر به من الحقوق اللازمة له لا يقبل اه ع ش (قوله وبطل التصرف) هو واضح فيما لو أدى عتقه او وقفه اما اذا ادعى بيعه فقد يقال يصح تصرف الملتقط فيه وتلزم قيمته لمشتريه من هذا التخيير أنه التعلق للتملك فليأتمل (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ويجوز أن يلتقط عبداً لا يميز) انظر به يفارق التقاط الرقيق لقطة وقد يجتمع في اخذه الجهتان ويختلفان بالاعتبار فهو لقطة من حيث كونه مالا لا تجري فيه احكام اللقطة بهذا الاعتبار ولقيط من حيث كونه نفساً انسانية ضائعة فتجري فيه احكام اللقيط بهذا الاعتبار فليأتمل (فرع) هل يلتقط المبعوض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز (قوله نعم يمتنع الخ) كذا شرح مر (قوله أمة تحل له بخلاف ما تحل) كمجوسية فلو اسلمت بعد التملك فينبغي بقاءه لكن يمتنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كافي قيمة الحيولة كما قدمته في باب الغصب (قوله وينفقه من كسبه) هذا ذكرنا ذلك في الحيوان أيضاً بان يؤجره وينفق عليه من اجرته (قوله وصورة الفارق الخ) كذا شرح مر

و تصرفه فادعي عتقه أو نحو بيعه قبله صدق يمينه وبطل التصرف (ويلاقط غير الحيوان) من الجهاد كالنقد وغيره حتى الاختصاص المالك

كامر) فان كان يسرع فساده كهرسة) ورطب لا يستمر تخير بين خصلتين فقط (فان (٣٢٩) شاء باعه) باذن الحاكم إن وجدته ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر وإلا

استقل به فإظهار (وعرفه) بعد بيعه لأنتمه (ليتملك ثمته وإن شاء تملكه) باللفظ لا النية هنا وفيما مر كما هو ظاهر مما يأتي (في الحال واكله) لأنه معرض للهلاك ويجب فعل الاحظ منهما نظير ما يأتي ويمتنع إمساكه لتعذره (وقيل إن وجدته في عمران وجب البيع) لتيسره وامتنع الاكل نظير ما مر و فرق الاول بان هذا يفسد قبل وجود مشتري وإذا اكل لزمه التعريف للبا كقول إن وجدته بعمران لا صحراء نظير ما مر و نازع فيه الاذرعى بأن الذي يفهمه اطلاق الجمهور وجوبه مطلقا قال ولعل مراد الامام القائل بالاول وصححه في الشرع الصغير انه لا يعرف بالصحراء بدليل قوله لانه لا فائدة فيه بخلاف العمران (وإن أمكن بقاءه بعلاج كرطب يتجفف) وجبت رعاية الاغبط للمالك لكن بعد مراجعة القاضى فيه كما يحثه الاذرعى فلا يستقل به (فان كانت الغبطة في بيعه) جميعه باذن الحاكم إن وجدته بعيده السابق (أو كانت الغبطة (في تجفيفه) أو استوى الامر ان (وتبرع به الواجد) أو غيره (جففه) وإلا) يتبرع به احد (بيع

المالك وقت البيع وإن كانت فوق ثمنه اه ع ش (قوله كامر) أى في شرح ويحرم التقاطه للتملك (قوله استقل به) قضيته انه لا يجب الاشهاد ويوجه بانه مؤمن وان الغلب في اللفظة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استحبابه اه ع ش قول المتن (وعرفه) أى اللفظ الذى ليس بحيوان و (قوله لأنتمه) عطف على ضمير النصب في عرفه قول المتن (وإن شاء تملكه الخ) ولا يجب إفراز القيمة المغرومة من ماله نعم لا بدم إفرازها عند تملكها لان تملك الدين لا يصح قاله القاضى نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا التملك غير السابق لأن ذاك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك واثره الزائد على عدمه وقد يجعل من اثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذ لم يظهر المالك كما يأتي إلا ان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة ايضا اكتفاء بتملك الاصل فليراجع اه (قوله وفيما مر) أى في الحيوان و (قوله مما يأتي) أى في اول الفصل الاقنى قول المتن (واكله) سواء أوجدته في مفازة ام عمران معنى وشرح المنهج (قوله واكله) قياس ما مر عن الماوردى أنه إذا تملكه لا يتعين أكله بل إن شاء أكله وإن شاء جففه وادخره لنفسه اه ع ش أقول قد ينافيه قول الشارح هنا ورطب لا يتمر الا ان يراد به لا يتمر جيدا (قوله فعل الاحظ منها) والا قرب كما قاله الاذرعى أى في المسئلة الآتية انه لا يستقل بعمل الاحظ في ظنه بل يراجع الحاكم نهاية أى ما لم يخف منه والى استقل بعمل الاحظ سيد عمر ز ادع ش حيث عرفه والاراجع من يعرف الاحظ وعمل بخبره ولو اختلف عليه بخبر ان قدم اعلمها فان استويا عند اخذ بقول من يقول ان هذا احظ لكذا لان معه زيادة علم بمعرفة وجه الاحظية اه (قوله نظير ما يأتي) أى في مسئلة التجفيف (قوله لاصحراء) اعتمده النهاية دون المغنى كما يأتي (قوله ونازع فيه الاذرعى الخ) منازعة الاذرعى ليست خاصة بهذه بل جارية فيها وفي المسئلة السابقة وقد تقدم بها مشاهير نقل كلامه عن المغنى واعتماده لما اقتضاه كلامه من وجوب التعريف مطلقا اه سيد عمر (قوله نظير ما مر) أى في الحيوان الماخوذ من الصحراء (قوله قال ولعل مراد الامام) هذا هو الظاهر اهمغنى عبارة البجيرمى قوله ولعل مراد الامام الخ ترجى هذا الجمع يتعين لان فرض الخلاف انما هو في المفازة ولا يقول احد بعدم الوجوب مطلقا اذ ليس لنا لفظة متمولة لا يجب تعريفها تأمل اه أقول ويصرح بالوجوب مطلقا ما يأتي في شرح ولم يوجب الا كثرون الخ من قول الشارح والنهاية والمغنى اما اذا اخذها للتملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف جزما (قوله وجبت) الى قوله والعمران في النهاية والى قول المتن ومن اخذ في المغنى الا قوله لا غير كامر (قوله بعد مراجعة القاضى) ينبغي تقييده بعيده السابق ثم رايت قوله الآتى ان وجدته الخ اه سيد عمر قول المتن (والا يبيع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع سم على حج أقول ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهى منتفية حيث أمكن بيع جزء منه اه ع ش (قوله نحو المدرسة الخ) وينبغي ان من ذلك كل ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحماء والقهوة والمركب (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يوجد من الامتعة والمصاغ في عيش الحداقة والغراب ونحوهما ما حكمه والجواب الظاهر انه لفظة في عرفه واجده سواء كان مالك النخل ونحوه او غيره ويحتمل انه كالذى القته الريح في داره

(قوله أى ولم يخف عليه الخ) كذا شرح مر (قوله وان شاء تملكه في الحال وأكله) قال في شرح الروض مع غرم قيمته ثم قال في الروض ولا يجب إفراز قيمته قال في شرحه نعم لا بدم إفرازها عند تملكها لان تملك الدين لا يصح قاله القاضى اه وهذا التملك غير السابق لأن ذاك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك واثره الزائد على عدمه وقد يجعل من اثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذ لم يظهر المالك كما يأتي إلا ان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة ايضا اكتفاء بتملك الاصل فليراجع (قوله في المتن والا يبيع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التجفيف

(٤٢) - شروانى وابن قاسم - سادس) بعضه (المساوى لمؤنة التجفيف (لتجفيف الباقي) طلبا للاحظ كولى التيمم وانما باع كل الحيوان ثلثا ياكل كاه كامر والامر ان هنا نحو المدرسة والمسجد والشارع اذهبي والموات محال للقط لا غير

(كأمر ومن أخذ لقطة للحفظ أبدا) وهو (٣٣٠) أهل اللاتقاط (فهي) كدورها ونسبها (أمانة بيده) لأنه يحفظها المال كماله كالوديع ومن

أو حجره وتقدم أول الباب أنه ليس بلقطة وأمله الأقرب فيكون من الأموال الضائعة أمره ليست المال أه
عش وقوله ولعله الأقرب الخ هذا إنما يظهر فيما إذا كان العش في مملوك بخلاف ما إذا كان في الموات ونحوه
المسجد فالأقرب حيث أن يكون لقطة (قوله كأمر) أي في أول الباب (قوله وهو أهل) إلى قوله ومن ثم في
المعنى وإلى قول المتن ووكاه في النهاية الأقوله ويؤخذ إلى وإذا ضمن وقوله وإنما لم يعد إلى وخرج (قوله وهو
أهل اللاتقاط) يشمل الفاسق مثلا وفي صحة التقاطه للحفظ كلام قدمته وعبارة شرح م رأى بأن كان ثقة
انتهت أه سم (قوله على ما يأتي) أي بقوله وقال الأقولون يجب الخ (قوله ومحل) أي محل كون ترك التعريف
تقصيرامضنا (قوله ومحل) كما بحثه الأذرعى الخ هذا وإن كان مفروضا فيما إذا أخذ للتعريف إلا أن مثله
الماخوذ للتملك كما سياتي التصريح به خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش أه رشدي عبارة ع ش قوله
ومحل كما بحثه الأذرعى الخ قضية فرض ما ذكر فيمن أخذ للحفظ أنه لو أخذ لذلك لم يعذر في ترك التعريف
ولا في اعتقاد حلها له من غير تعريف بل ينبغي كفر من استحل ذلك حيث كان للقطة وقع فأن وجوب تعريفها
بما لا يخفى فلا يعذر من اعتقد جوازها فإيقع لكثير من العامة من أن من وجد شيئا جاز له أخذه مطلقا لا يعذر
فيه ولا عبرة باعتقاده ذلك لتقصيره بعدم السؤال عن مثله أه (قوله لأنه ينقلها إلى أمانة الخ) يحتمل أن
الضمير للقاضي أذ هو المحكوم عليه بال لزوم أي لأنه بقبولها ينقلها إلى أمانة أقوى وهو مستودع الشرع
ويحتمل أنه راجع للملتقط أي أنما لزم القاضي القبول لأن الملتقط ينقلها إلى أمانة أقوى فإلزم القاضي
موافقته عند الدفع إليه حفظا لمال الغائب الذي هو من وظائفه أه رشدي أقول ويحتمل أنه علة لما
يفهمه المقام أي وبرأزمة الملتقط به أي الدفع لأنه الخ (قوله قبول الوديعة) أي من الوديعة (قوله لا مكان
ردها إلى مالها) أي لأنه معلوم أه سم (قوله مع أنه الخ) أي الوديعة (قوله لا يجوز دفعها) أي اللقطة
مطلقا (قوله وأنه لا يلزمه الخ) بل قياس ما تقدم حرمة حيث علم من نفسه الحيثية فيها أه ع ش (قوله
له) أي لغير الأمين (قوله بضمها) أي يكون طريقا في الضمان والقرار على من تلقت تحت يده منها أه
ع ش قول المتن (ولم يوجب الأكثر الخ) ضعيف أه ع ش (قوله أي كونه) إلى المتن في المعنى إلا
نوله أي حيث إلى ثلاثا وقوله فيضمنه إلى ولو بدا (قوله وقال الأقولون يجب) ورجحه الإمام والغزالي وهو
المعتمد نهاية ومعنى ومنهج (قوله واختاره الخ) أي المصنف وفي كلامه هنا إشارة إليه حيث عزي عدم
التعريف إلى الأكثرين ولم يقل على الأصح كعادته أه معنى (قوله واعتمده الأذرعى) قال ولا يلزمه مؤنة
التعريف في ماله على القولين وأن نقل الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب أه نهاية أي بل تكون في بيت
المال كما يأتي في كلام المصنف ع ش (قوله لنحو سفر الخ) كالحبس والموت والجنون أه معنى (قوله عن
الوجوب) عبارة المعنى من تعب التعريف أه (قوله فيضمن الخ) متفرع على ما قاله الأقولون من الوجوب
عبارة سم عن القوت فأن أوجبناه فتركه ضمن بالترك حتى لو ابتدا التعريف بعد ذلك فهلك في سنة
التعريف ضمن قلت ويشبه أن يكون موضع التضمن ما إذا تركه بغير عذر كما اشرت إليه قريبا أه
(قوله أي بالعزم الخ) أي وأما ترك الفورية فسيأتي في شرح ثم يعرفها أه سم (قوله به) أي بالترك

ليرجع بشرطه فليراجع (قوله وهو أهل اللاتقاط) يشمل الفاسق مثلا وفي صحة التقاطه للحفظ كلام
قدمته وعبارة شرح م رأى بأن كان ثقة أه (قوله أي كخشية ظالم الخ) كذا شرح م (قوله لا مكان
ردها إلى مالها) أي لأنه معلوم (قوله فيضمن بترك التعريف الخ) كذا شرح م وعبارة القوت فأن
أوجبناه فتركه ضمن بالترك حتى لو ابتدا التعريف بعد ذلك فهلك في سنة التعريف ضمن قلت ويشبه أن
يكون لموضع التضمن ما إذا تركه بغير عذر كما اشرت إليه قريبا أه (قوله أي بالعزم على تركه من أصله)
أي وأما ترك الفورية فسيأتي في شرح ثم يعرفها (قوله به) أي بالترك وقوله بدا أي بالتعريف ش
(قوله خلافا لما نقله الغزالي) انظر هذا الكلام مع ما يأتي في قول المصنف ولا يلزمه مؤنة التعريف أن

ثم ضمنها إذا قصر كان ترك
تعريفها لزمه على ما يأتي
ومحل كما بحثه الأذرعى
وسياتي عن النكت وغيرها
ما يصرح به حيث لم يكن
له عذر معترف في تركه أي
كخشية أخذ ظالم لها وكذا
الجهل بوجوده أن عذر به
على الأوجه (فأن دفعها إلى
القاضي لزمه القبول) حفظا
لها على صاحبها لأنه ينقلها
إلى أمانة أقوى وإنما لم يلزمه
قبول الوديعة حيث لا ضرورة
لا مكان ردها إلى مالها مع
أنه ألزم الحفظ له وكذا لو
أخذ للتملك ثم تركه وردها
له يلزمه القبول وظاهر أنه
لا يجوز دفعها لقاض غير
أمين وأنه لا يلزمه القبول
وأن الدفع له يضمنها (ولم
يوجب الأكثر التعريف
في غير لقطة الحرم) والحالة
هذه (أي كونه أخذا
للحفظ لأن الشرع إنما
أوجبه لأجل أن له التملك
بعده وقال الأقولون يجب أي
حيث لم يخف أخذ ظالم لها
كما يعلم مما يأتي لثلاثا يفوت
الحق بالكتم واختاره
وقواه في الروضة وصححه
في شرح مسلم واعتمده
الأذرعى لأن صاحبها قد
لا يمكنه انشادها لنحو سفر
أو مرض ويمكن الملتقط
التخلص عن الوجوب
بالدفع للقاضي الأمين
فيضمن بترك التعريف أي

بالعزم على تركه من أصله ولا

يرتفع ضمانه به لو بدا له بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القولين خلافا لما نقله الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب

وقوله

ولو بدله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حينئذ ولا يعتد بما عرفه قبله أما إذا أخذها للتملك أو الاختصاص فليزمه التعريف جزماً (فلو قصد بعد ذلك) أي أخذها للحفظ وكذا بعد أخذها للتملك (خيانة لم يصرفنا منها) بمجرد القصد (في الأصح) فإن انضم لقصد ذلك استعمال أو نقل من محل لاخر ضمن كالوديع فيها ويؤخذ منه أنه يأتي هنا جميع ما يأتي ثم (٣٣١) في مسائل الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا

ضمن في الاثناء بخيانة ثم اقلع واراد ان يعرف ويتملك جاز ولا يتم بعد الوديع اميناً بغير استئمان ثانياً من المالك لجواز الوديعة فلم تعد بعد رفعها بغير عقد بخلاف اللقطة وخرج بالاثناء ما في قوله (ولم اخذها) (ب) بقصد خيانة فضاء من) لقصد المقارن لاخذه ويبرأ في الدفع لحاكم امين (وليس له بعد دهان يعرف ويتملك) او يختص (على المذهب) نظر الالبقاء لانه غاصب (ولم اخذها) (ليعرف ويتملك) بعد التعريف (فهى) امانة) بيده (مدة التعريف) وكذا بعدها ما لم يختار التملك في (الأصح) كما قبل مدة التعريف وان اخذها لا بقصد حفظ ولا تملك او لا بقصد خيانة ولا امانة او بقصد احدهما ونسبه فامانة وله تملكها بشرطه اتفاقاً وقضية كلام شارح هنا أنه يكون أميناً في الاختصاص ما لم يختص به فيضمنه حينئذ كما في التملك وهو في غفلة عما مر في الغصب ان الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن ان تلف أو أتلف (و) عقب (الاخذ) يعرف) بفتح أوله تدب على الواجبه

و (قوله ولو بدا) أي التعريف ش أه سم (قوله عرفها سنة الخ) أي وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم إن كان اقترض على مال كهاؤنة تعريف ما مضى فالأقرب رجوعه بذلك على مال كهاؤنة إنما اقترضه لغرض المالك ولا نهم لم يعتدوا بتعريفه السابق فابتداء اخذه للتملك كانه من الآن ولا نظر لما قبله أه عش (قوله أي اخذها) إلى قوله وإنما لم يعد في المعنى إلا قوله ويؤخذ إلى وإذا ضمن (قوله فيها) أي في عدم الضمان بمجرد القصد والضمان إذا انضم له ما ذكر (قوله ويؤخذ منه) لفظة منه ليست في نسخة الشارح ولكن لا بد منها أه سيد عمر (قوله وإذا ضمن بخيانة) أي بحقيقتها على الأصح أو بقصدها على مقابله أه معنى (قوله واراد ان يعرف) قال سم فلو وقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم اقلع فهل يبنى أو يستأنف أه أقول والأقرب الأول لان قصد الخيانة لم يبطل أصل اللقطة فلا يبطل حكم ما بني عليها أه عش أقول ويؤيد الثاني قول الشارح المار آنفاً ولا يعتد بما عرفه قبله (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه إفصاح بعود الأمانة أو عدم عودها وقد يقتضى عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ لكن قوله وإنما لم الخ كالصريح في العود هنا أه سم (قوله وإنما لم يعد الوديع الخ) كان حاصل الفرق ان الوديع إنما صار أميناً على ما استودع يجعل المالك له بعقد فاذا عرض ما يرفع العقد احتج إلى إعادته والمقتطع الأهل الذي عرى أصل قصده عن الخيانة أمين بالوضع الشرعي وهو امر مستمر على الدوام فلما زال ما عرض له في الاثناء عاد إلى أصله وقد يفرق بأن ولاية الوديع جعلية فلم تعد بعد زوال المنافي كفسق القاضي إذا طرأ ثم زال ولاية الملتقط شرعية فعدت بعد زوال المنافي كفسق ولى النكاح والأصل الولي في مال فرعه إذا طرأ ثم زال فليتامل أه سم (قوله ويبرأ بالدفع الخ) ظاهره أنه لا يبرأ بالأفلاع كافي الاثناء على ما قدمته آنفاً أه سم (قوله الحاكم امين) ما الحكم ان كان الملتقط الحاكم أو فقد الحاكم أو امانته وقد يقال انه يجري فيها ما مر في أول الفصل قول المتن (بعده) أي الاخذ خيانة (قوله كما قبل) إلى قوله وقضية ما في المعنى (قوله ولا تملك) أي أو اختصاص (قوله أو لا بقصد خيانة الخ) لفظة أو للتوزيع في التعبير (قوله اميناً في الاختصاص) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كلباً في جواز الانتفاع به وعدمه وفي جواز التقصير في حفظه وعدمه فقبل اختصاصه به لا يجوز الانتفاع به ولا التقصير في حفظه ويجوز ان بعد الاختصاص أه عش قول المتن (جنسها) أي اللقطة من نقد أو غيره (وصفتها) من صحة وكسرو ونحوهما أه معنى (قوله بعدد) الأول بعد كافي النهاية والمعنى (قوله فان عبارة القاموس الخ) قصده بذلك تعقيب حصر الشارح المذكور لمعنى العفاص على ما ذكره وليس قصده من العفاص فيما فسرده هو به من الوعاء حقيق كما لا يخفى أه رشيدى أي وبه يتدفع ما في السيد عمر ان القاموس لا يفرق بين الحقيقة والحجاز فلا يستدل بكلامه على اخذ لحفظ الخ وما ذكر في شرحه والظاهر أن هذا الذي نقله الغزالي هو الآتي هناك عن الروضة وأصلها في كلام الشارح لكن فيه ما يبينه هناك (قوله ولا يعتد بما عرفه قبله) كذا في أصل الروض (قوله ثم اقلع) مفهوماً انه قبل الافلاع ليس له ما ذكر فلو وقعت الجناية في أثناء التعريف ثم اقلع فهل يبنى أو يستأنف (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه إفصاح بعود الأمانة وعدم عودها وقد يدل على عودها قوله وإنما لم يعد الوديع اميناً الخ لكن قد يقتضى عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ فليتامل (قوله وإنما لم يعد الوديع اميناً الخ) كالصريح في العود هنا (قوله لجواز الوديعة الخ) انظره مع جواز دفع اللقطة للقاضي (قوله ويبرأ بالدفع لحاكم امين) ظاهره أنه لا يبرأ بالأفلاع كافي الاثناء على ما قدمته آنفاً قوله وفاقاً لا ذرعى الخ) كذا شرح مر

وفاً لا ذرعى وغيره وخلافاً لان الرفعة محل التقاطها و (جنسها وصفتها) الشامل لزوجها (وقدرها) بمدد أو ذرع أو كيل أو وزن (وعفاصها) أي وعاءها توسعاً إذا صله جلد يلبس رأس القارورة كذا قال شارح وفيه نظر فان عبارة القاموس صريحة في أنه مشترك بين الوعاء الذي فيه النفقة جليداً أو خرقاً

وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي بهراسها (ووكاءها) بكسر اوله وبالمدى خيطها المشدودة به لاسره عليه السلام بمعرفه هذين وقيس بهما غيرهما لثلاثتختلط بغيرها وليعرف صدق (٣٣٢) واصفها ويسن تقيدها بالكتابة كما مر خوف النسيان اما عند تملكها فتجب معرفة ذلك

على الوجه ليخرج منه لما لكها اذا ظهر (ثم) بعد معرفته ذلك (يعرفها) بضم اوله وجوبا او ندبا على ما مر بنفسه او نائبه من غير ان يسلمها له العاقل الذي لم يشتهر بالمجون والخلاعة ولو غير عدل ان وثق بقوله ولو محجورا عليه بسفه وافهم قوله ثم انه لا تجب المبادرة للتعريف وهو ما صححاه لكن خالف فيه القاضي ابو الطيب فقال يجب فوراً واعتمده الغزالي قبل قضية الاول جواز التعريف بعد عشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفورية المتصلة بالالتقاط اه وتوسط الاذرعى فقال لا يجوز تاخيرها عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها ووافقه البلقيني فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتعرضوا له اه وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجها

الاشتراك الحقيقي فتأمل اه (قوله وغلاف الخ) كقوله والجلد الخ عطف على الوعاء (قوله بكسر اوله) الى قوله لكن خالف في المعنى الا قوله لثلاثتختلط بغيرها والى قوله التمتط للحفظ في النهاية الا قوله او ندبا على ما مر وقوله وان ذلك التأخير ينجر الى وفي نكت المصنف (قوله اى خيطها المشدودة) عبارة للمغنى وهو ما يربط به من خيط او غيره اه (قوله لثلاثتختلط الخ) كانه علة لاسره عليه السلام ولهذا لم يعطف عليه واما قوله وليعرف الخ فالظاهر انه معطوف على قوله لاسره فتأمل اه رشدى وصنع المغنى صريح فيما استظهره (قوله ويسن تقيدها الخ) عبارة للمغنى ويندب كتب الاوصاف قال الماوردى وانه التقطها في وقت كذا اه (قوله كما مر) اى في اوائل الباب (قوله ليخرج الخ) عبارة النهاية يعلم ما يرده لما لكها لو ظهر اه (قوله منه) اى من غرم اللقطة (قوله وجوبا الخ) عبارة للمغنى وهذا واجب ان قصد التملك قطعاً والافعل ما سبق اه اى من الخلاف بين الاكثرين والافلين (قوله من غير ان يسلمها له) اى وان كان امينا لان الملتقط كالوديع وهو لا يجوز له تسليم الوديع لغيره الا عند الضرورة كما هو ظاهر اه ع (قوله العاقل) اى النائب ويحتمل انه راجع لنفس الملتقط ايضا (قوله ولو محجور الخ) غاية في المتن ويحتمل انه راجع للنائب ايضا عبارة النهاية ويكون المعرف عاقلاً اه (قوله والخلاعة) عطف تفسير وفي المختار المجون ان لا يبالي الانسان بما صنع اه ع (قوله ولو غير عدل) انظره مع قول المصنف اول الباب وانه لا يعتد بتعريفه اى الفاسق بل يضم اليه رقيب اه سم ولك ان تقول ما تقدم فيما اذا كان الفاسق المعرف هو الملتقط فعدم الوثوق بتعريفه لاحتمال تقصيره فيه ليتوسل به الى الخيانة في اللقطة وما هنا في نائب عن الملتقط يوثق به ولا غرض له يهتم فيه اه سيد عمر (قوله وهو ما صححاه الخ) عبارة للمغنى وهو كذلك على الاصح في اصل الروضة اه (قوله قضية الاول) وهو ما صححه الشيخان من عدم وجوب المبادرة (قوله ان مراده) اى الاول عبارة النهاية والوجه ما توسطه الاذرعى الخ قال ع (قوله لم يتعرضوا) ما توسطه الاذرعى الخ معتمداه (قوله ووافقه البلقيني فقال الخ) وهذا ظاهر اه مغنى (قوله ولم يتعرضوا له) اى لقيده ما لم يغلب الخ (قوله وقد تعرض له في النهاية الخ) وعليه فقول البلقيني لم يتعرضوا له اى صرحا اه ع (قوله فانه حكى فيها وجها الخ) ما طريق استفادة ما ذكر من حكاية النهاية هذا الوجه حتى يقيد به كلام الشيخين اه سم وقد يقال ان طريقا تنكير ذلك الوجه المشعر بضعفه وقوة مقابله (قوله وان ذلك التأخير الخ) و (قوله وان من الخ) عطفان على ان التعريف الخ (قوله فالخاصل الخ) اى حاصل ما في هذا المقام (قوله وذكر وقت وجدانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان يقطع معه بعدم معرفة المالك فقد يتجه حينئذ ما قاله الاذرعى والبلقيني وحل كلام النهاية على غير ذلك اه سم (قوله وان ما مر الخ) عطف على انه متى الخ (قوله وعن الاذرعى الخ) عطف على عن الشيخين (قوله وفي نكت المصنف) الى قوله ويكره في المغنى (قوله بيده امانة الخ) لعله مادام رجبى معرفة مالكم اما اذا حصل الباس من معرفة مالكم فينبغى ان يكون حكمها حكم المال الضائع لانتها حينئذ منه

(قوله فتجب معرفة ذلك على الوجه) اعتمده مر (قوله ولو غير عدل) عبارة شرح الروض هنا قال ابن الرفعة ولا يشترط فيه الامانة اذا حصل الوثوق بقوله اه وانظر ذلك مع قول المصنف اول الباب لا يعتد بتعريفه اى الفاسق بل يضم اليه رقيب (قوله والظاهر ان مراده) اى الاول ش (قوله وتوسط الاذرعى الخ) هو الوجه شرح مر (قوله وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجها الخ) انظر من أين استفيد من كلام النهاية ما ذكر بحكاية هذا الوجه حتى تقيد كلام الشيخين (قوله فالخاصل انه متى اخر حتى ظن نسيانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان يقطع معه بعدم معرفة المالك فقد يتجه حينئذ ما قاله الاذرعى والبلقيني ويحمل كلام النهاية على غير ذلك

متى آخر حتى ظن نسيانها ثم عرف وذكر وقت وجدانها لما زادوا الافلا وأن ما مر عن الشيخين مقيد بذلك وعن الاذرعى والبلقيني قوى مدركا لا نقلا في نكت المصنف كالحليل انه لو غلب على ظنه اخذ ظالم الحارم التعريف وكانت بيده امانة ائدا فتأمل

أى فلا يملكها بعد السنة كما أقي به الغزالي لكن أقي ابن الصباغ بأنه لو خشي من التعريف استئصال ماله عذري تركه وله تملكها بعد السنة والاول أوجه (في الاسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند (٣٣٣) خروج الناس منها لأنه أقرب الى وجدانها

ويكره تنزيها مع رفع الصوت كما في شرح المذهب وقيل تحريما وانتصر له غير واحد بل حكى فيه الماوردي الاتفاق بمسجد كانشادها فيه واستثنى الماوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق أنه لا يمكن تملك لقطة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فإن المعرف متهم بقصد التملك وبه يرد على من الحق به مسجد المدينة والاقصى وعلى تنظير الاذرعى في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (ونحوهما) من المجامع والمحافل ومحاط الرحال لما مر وليكن أكثره بمحل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يعطيها بامر القاضي من يعرفها وإلا ضمن نعم لمن وجدها بالصحرى تعريفا بمقصده قرب ام بعد استمرام تغير وقيل يتعين أقرب البلاد لمحلها واختير وان جازت بمحلها قافلة تتبعها وعرفها (فرع) وجد بيته درهما مثلا وجوز أنه لمن يدخلونه عرفه لهم كاللقطة قاله الفقهاء ويجب في غير الحقيقير الذى لا يفسد بالتأخير ان يعرف التقط سنة ولو منفردين عند السبكي كذا مروي عبارة شرح الروض عن السبكي بل الاشبه ان كلا منهما يعرفها

فأمل اه سيد عمر عبارة عش قوله بيده أمانة الخ ظاهره ولو كان حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته وهل تكون عليه ام لا فيه نظر وينبغي ان يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فياتى فيه ما قيل في المال الضائع من ان امره لبيت المال في دفعه له ليحفظه ان رجي معرفة صاحبه ويصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم ترج وهذا ان كان ناظر بيت المال امينا والادفعه لثقة يصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفها ولا يصرفه بنفسه اه (قوله فلا يملكها) اى ولو ايس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش أى وحكمها حكم المال الضائع كما مر (قوله عند قيامها) أى في بلد الالتقاط اه معنى (قوله) عند خروج الناس الخ) ينبغي أو دخولهم اه سم (قوله لانه أقرب الخ) اى التعريف في الاسواق الخ (قوله) الى وجدانها) عبارة المغنى الى وجود صاحبها اه (قوله ويكره الخ) عبارة المغنى وخروج بقوله أبواب المساجد فيكره التعريف فيها كما جزم به في المجموع وان افهم كلام الروضة التحريم إلا المسجد الحرام فلا يكره التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والاقصى كذلك اه (قوله) وقيل تحريما وانتصر له الخ) عبارة النهاية لا تحريما خلافا لجمع بمسجد كانشادها فيه إلا المسجد الحرام كما قاله الماوردي والشاشي اه (قوله بمسجد) متعلق بالضمير المستتر في يكره الراجع الى التعريف (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليجرح اه سم (قوله المسجد الحرام) اى في لقطة الحرم كما يصرح به ما بعده خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش اه رشيدى اى من التعميم للقطة الحرم وغيره (قوله فالتعريف فيه الخ) اى في أيام الموسم وغيرها اه ع ش (قوله وبه يرد) اى بذلك الفرق (قوله على من ألحق به الخ) مال الى ذلك الا لحاق المغنى كما مر (قوله في تعميم ذلك) اى اباحة التعريف في المسجد الحرام (قوله من المجامع) الى الفرع في المغنى لا قوله وقيل الى وان جازت (قوله) ومحاط الرحال) عبارة النهاية ومحال الرجال اه زاد المغنى ومناخ الاسفار اه (قوله لامر) اى من قوله لانه أقرب الخ (قوله بل يعطيها) اى لو اراد السفر (قوله والا ضمن) عبارة المغنى فان سافر بها واستتاب بغير اذن الحاكم مع وجوده ضمن انقصيره اه (قوله بمقصده) اى بلده (قوله قرب ام بعد) معتمداه ع ش (قوله تبعها) ينبغي أن لا يلامه ذلك إذا فوت عليه مقصده او اقامه ارادها ثم اه سم عبارة المغنى وان التقط في الصحراء وهناك قافلة تتبعها وعرف فيها لا ذلا فائدة في التعريف في الاماكن الخالية فان لم يرد ذلك ففي بلدة يقصدها قربت او بعدت سواء قصدتها ابتداء ام لاحتى لو قصد بعد قصد الاول بلدة اخرى ولو بلدته التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف العدول عنها الى أقرب البلاد الى ذلك المكان اه وهى صريحة فيما قاله سم (قوله عرفه لهم كاللقطة) ظاهره انه لا يكفي التعريف لكل واحد منهم مرة بل لابد من التعريف سنة على الوجه الآتى ولعله ليس بمراد فليراجع (قوله ويجب الخ) دخول في المتن (قوله التقط للحفظ الخ) اى سواء التقط الخ (قوله) الذى لا يفسد بالتأخير) اى حاجة الى هذا القيد مع وجوب التعريف فيه سنة غاية الامر انه مخير بين بيعه وغيره كما علم كل ذلك مما سبق اه سم (قوله من اول وقت التعريف) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله ان يعرف اه رشيدى (قوله عرفها سنة ولو منفردين عند السبكي) اعتمده المغنى والنهاية فقالوا ولو التقط اثنان بقطة عرفها كل واحد نصف سنة كما قاله السبكي انه الاشبه وان خالف في ذلك ابن الرفعة اه (قوله وكل) عطف

(قوله والاول أوجه) اعتمده مر (قوله عند خروج الناس منها) ينبغي أو دخولهم (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليجرح (قوله تبعها) ينبغي ان لا يلزمه ذلك إذا فوت عليه مقصده او اقامه ارادها ثم (قوله الذى لا يفسد بالتأخير) اى حاجة الى هذا القيد مع وجوب التعريف فيه سنة غاية الامر انه مخير بين بيعه او غيره كما علم كل ذلك مما سبق (قوله عرفها سنة ولو منفردين عند السبكي) كذا مروي عبارة شرح الروض عن السبكي بل الاشبه ان كلا منهما يعرفها

وجوب التعريف فيه أو للتملك (سنة) من أول وقت التعريف للخبر الصحيح فيه ولو وجدها اثنان عرفها سنة ولو منفردين عن السبكي لان قسمتها إنما تكون عند التملك لا قبله وكل سنة عند ابن الرفعة

لأنه في النصف كقطة كاملة وهو المتجه نعم لو أناب أحدهما الآخر اعتد بتعريفه عنهما فيما يظهر ويظهر أيضا أنه لو عرف أحد هما سنة دون الآخر جازله تملك نصفها وطلب القسمة وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة قاصدا الحفظ بناء على أن التعريف حينئذ واجب ثم يريد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمنا ومحلا وقد ر (يعرف أولا كل يوم) مرتين (طري في النهار) أسبوعا (٣٣٢) (ثم كل يوم مرة) طرفه إلى أن يتم أسبوع آخر (ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أي إلى أن

يتم سبعة أسابيع أخذنا مما قبله (ثم) في (كل شهر) مرة بحيث لا ينسى أن الأخير تكرار للاول وزيد في الازمنة الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وتحديد المرتين وما بعدها بما ذكر أوجه من قول شارح مرادهم أنه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة (تنبيه) الظاهر أن هذا التحديد كله للندب لا للوجوب كما يفهمه ما يأتي أنه يكتفي سنة مفرقة على أي وجه كان التفريق بقية الآتي (ولا تكتفي سنة متفرقة) كان يفرق اثني عشرة شهرا من اثني عشرة سنة (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر التوالى وكما لو حلف لا يكلم زيدا سنة (قلت الاصح) تكتفي والله أعلم (لاطلاق الخبر) كما لو نذر صوم سنة ويفرق وبين هذا والحلف بان القصد به الامتناع والزجر وهو لا يتم إلا بالتوالى

على فاعل عرفها (قوله لانه الخ) أي كل منهما (قوله كقطة الخ) أي كقطة على حذف المضاف (قوله وهو المتجه) مرآة فاعل النهاية والمغنى خلافة (قوله وطلب القسمة) عطف على تملك الخ أي وأوجب في طلب القسمة (قوله وقد يجب) إلى قوله أي إلى أن يتم في المغنى وإلى قول المتن وأن أخذ للتملك في النهاية إلا قوله أو ذكر وقت الوجدان إلى ولو مات وقوله ولو ذكر الجنس إلى المتن وقوله ويوافق كلام الروضة إلى المتن (قوله استيعاب السنة) أي بالتعريف في كل يوم منها قول المتن (طري في النهار) أي لا ليلا ولا وقت القيلولة اه معنى عبارة البجيرمي عن العز بنى المراد بالطرف وقت اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه اه (قوله أسبوع آخر) أو أسبوعان اه شرح منهج (قوله أو مرتين) كافي المحرر مغنى وسيد عمر (قوله أي إلى أن يتم سبعة أسابيع) التعبير يتم ظاهر في أنه يحسب من السبعة الأسبوعان الاولان اه رشدي أقول قول الشارح اخذا الخ كالصريح في عدم حسابهما من السبعة (قوله بحيث لا ينسى الخ) الظاهر أن الحثية هنا حثية تعليل لاحثية تقيدها رشدي أقول عبارة المغنى وهي ثم في كل شهر مرة تقريرا في الجميع بحيث الخ ظاهرة في كونها تقييدية وفي البجيرمي عن شرح الارشاد للشارح زيادة على ذلك ما نصه حتى لو فرض أن المرة في الأسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مر تان كل أسبوع ثم مرة كل أسبوع اه وهو كالصريح في كونها تقييدية (قوله بقية الآتي) أي في قوله ومحل هذا أن لم يفحش الخ (قوله وكما لو حلف الخ) فانه لا بد لعدم الحث حينئذ من ترك تكليمه سنة كاملة ولا يبرأ بترك سنة متفرقة اه ع (قوله ومحل هذا) أي ما صححه المصنف من الكفاية (قوله أو ذكر وقت الوجدان الخ) قد يقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فأملاه اه سم أقول وكلام النهاية والمغنى كالصريح في وجوب ذكر الوقت مع التأخير المذكور مطلقا (قوله اخذا مامر) أي عن النهاية في شرح قول المتن ثم يعرفها اه سم (قوله بنى ووارثه كما بحثه الزركشي) كذا في المغنى (قوله ورد) أي أبو زرعة (قوله بحصول الخ) متعلق بورد اه رشدي (قوله ندبا) إلى قوله وإذا ذكر الجنس في المغنى إلا قوله ومحل وجدانها (قوله كجنسها) فيقول من ضاع له دنائرها مغنى (ومحل وجدانها) عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بان يقول من ضاعت له لقطة بمحل كذا اه ع (قوله لانه) أي ذكر بعض أو صافها (قوله لوجدانها) عبارة المغنى إلى الظفر بالمالك اه (قوله ولا يستوعبها) ويفارق ما مر اول الباب من أنه يجوز استيفاءها في الاشهاد بحصر الشهود وعدم تهمتهم مغنى ونهاية (قوله ضمن) هل له بعد ذلك أن يعرف ويتملك مطلقا أو إذا أفلح كما تقدم فيما إذا خان في الاثناء وعلى هذا فالاقلاع هنا اه سم عبارة البجيرمي وهل هو ضمان يد حتى لو تلفت بأفة بعد الاستيعاب

نصف سنة اه (قوله وتحديد المرتين الخ) كذا شرح مر (قوله الظاهر أن هذا التحديد الخ) اعتمده مر (قوله والواجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان) قد يقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فتامله (قوله اخذا مامر) أي في قول المتن ثم يعرفها من كلام النهاية ش (قوله كما بحثه الزركشي الخ) في شرح الروض عقب ما تقدم عن السبكي قال الاذرعى وهذا ظاهر وقد قالوا ابني الوارث على تعريف مورثه اه (قوله أي يحرم عليه ذلك) ويفارق جواز استيعابها في الاشهاد بحضرة الشهود وعدم تهمتهم شرح مر (قوله فان فعل ضمن الخ) هل له بعد ذلك أن يعرف ويتملك

ومحل هذا أن لم يفحش التأخير بحيث ينسى التعريف الاول والواجب الاستئناف أو ذكر وقت ضمن الوجدان أخذا مما مر في تأخير أصل التعريف إذ لا فرق بينه وبين هذا ولو مات الملتقط أثناء التعريف بنى ووارثه كما بحثه الزركشي وأبو زرعة ورد قول شيخه البلقيني الاقرب الاستئناف كما لا يبنى على حول مورثه في الزكاة بحصول المقصود هنا لاثم لا نقطاع حول المورث بخروج الملك عنه بموته فيستأنف الوارث الحول لا بتداء ملكه (ويذكر) ندبا (بعض أو صافها) في التعريف كجنسها وعفاصها وكما لو كان محل وجدانها لا أنه أقرب لوجدانها ولا يستوعبها أي يحرم عليه ذلك لثلا يعتمد ما كاذب فان فعل ضمن كما صححه في الروضة لانه قد يرغمه

الى من يلزمه الدفع بالصفات وإذا ذكر الجنس لم تجز الزيادة عليه على ما اعتمد (٣٣٥) الاذرعى (ولا تلزمه مؤنة التعريف إن أخذ

الحفظ) أو لا لحفظ ولا تملك
أو اختصاص لا نه لمصلحة
المالك (بل يرتبها القاضى
من بيت المال) قرضا كما قاله
ابن الرفعة واعترض بان
قضية كلاهما انه تبرع
واعتمده الاذرعى (أو
يقترض) من الاقط أو
غيره (على المالك) أو يامر
الملتقط به ليرجع على المالك
أو يبيع جزءا منها إن رآه
نظير ما مر في هرب الجمل
فيجتهد ويلزمه فعل الاخط
للمالك من هذه الاربعة
فإن عرف من غير واحد
بما ذكر فتبرع وظاهر
المتن وأصله جريان ذلك
أوجبنا التعريف أولا
وصرح به جمع واعتمده
محققو المتأخرين ويوافقهم
كلام الروضة وأصلها وهو
إن قلنا ما لا يجب التعريف
فهو متبرع إن عرف وإن
قلنا يجب فليس عليه مؤنته
بل يرفع الأمر إلى القاضى
وذكر ما فى المتن وهو
صريح فيما ذكر وبه صرح
الاذرعى فقال لا تلزمه
مؤنة التعريف فى ماله على
القولين خلافا لما نقله الغزالي
أن المؤنة تابعة للوجوب
(وإن أخذ) رشيد (للمتلك)
أو الاختصاص ابتداء أو
فى الاثناء ولو بعد لقطه
للحفظ (لزمته) مؤنة
التعريف وإن لم يملك بعد
لأن الحظ له فى ظنه حالة

ضمن وينبغى أنه كالدول على الوديعة اه (قوله من يلزمه الخ) أى قاض يلزم الاقط أن يدفع اللقطة لشخص
يصفها له من غير اقامة حجة على انها له اه بجرى (قوله لم تجز الزيادة) كذا شرح مر اه سم (قوله أو لا لحفظ
ولا تملك الخ) أى أو لا أحدهما ونسبه اخذنا من قبيل ويعرف جنسها (قوله لا نه لمصلحة المالك) فيه نظر
بالنسبة لقوله أو لا لحفظ الخ فإن له فيها التملك بعد مضى مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكها
بشرطه اتفاقا لكن مقتضى قوله فى أول الفصل الاقضى بعد قصده تملكها انه لا يعتد بتعريفه قبل
ذلك وعليه يقرب شبهها بمن التقط للحفظ اه ع ش (قوله قرضا) الى قوله فيجتهد فى المعنى (قوله بان قضية
كلاهما الخ) معتمدا من مر اه ع ش (قوله واعتمده الاذرعى) ويدل عليه قول المصنف أو يقترض الخ
نهاية وسم زاد المعنى وهذا الذى يدل عليه كلام الاصحاب اه قول المتن (على المالك) أى فلو لم يظهر المالك
كانت من الاموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال وللأقط أو غيره الرجوع على بيت المال بما اخذ منه
اه ع ش (قوله أو يامر الملتقط به) أى بصرف المؤنة من ماله اه معنى (قوله أو يبيع الخ) أى القاضى اه معنى
(قوله فيجتهد الخ) أى القاضى اه رشيدى (قوله من هذه الاربعة) قديقال من الاربعة أو لها على
قضية كلاهما والمصلحة منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد اه سم (قوله فإن عرف الخ) عبارة النهاية فإن انفق
أى الملتقط على وجه غير ما ذكر فتبرع وسوا فى ذلك أوجبنا التعريف أم لا على ما اعتمده السبكي والعراقي
ونقله عن جمع لكن الذى فى الروضة وأصلها أن أوجبناه فعليه المؤنة والأفلا هو قوله على ما اعتمده السبكي
الخ قال السيد عمرهى عبارة الشارح فى الأصل الرجوع عنه ثم ضرب عليها وأبدلها بما هنا اه وكتب سم على
الأصل المرجوع عنه مانصه قوله لكن الذى فى الروضة وأصلها الخ كذا شرح مر ر ثم سرد عبارة الروض ثم
عبارة الروضة الموافق كل منهما الماعدل اليه الشارح ثم قال فانظر مع ذلك قول الشارح الذى فى الروضة
وأصلها الخ اه وقد تبين بذلك أن سم لم يطلع على رجوع الشارح عن العبارة الأصلية الى ما هنا (قوله فتبرع)
أى إن انفق من ماله أو الأفيض من بدل ما انفق من بيت المال له اه ع ش (قوله جريان ذلك) أى ما ذكر فى
المتن والشرح من الوجوه الاربعة اه رشيدى (قوله وذكر) أى المصنف فى الروضة (وهو صريح) أى كلام
الروضة (فيما ذكر) أى من جريان ذلك أو جبننا التعريف أولا (قوله وبه صرح الخ) أى بالجريان المذكور
(قوله رشيد) الى قوله ومرفى الزكاة فى النهاية (قوله رشيد) عبارة النهاية غير محجور عليه
اه وعبارة المعنى مطلق التصرف اه (قوله أو الاختصاص) عبارة المعنى وكالتملك بقصد الاختصاص
وقصد الانقاط للخيانة اه (قوله وبعد لقطه الخ) الاولى اسقاط اداة الغاية (قوله مؤنة التعريف) الى
قوله وهو يقول بعده فى المعنى (قوله وقيل الخ) خبر الاولى (قوله ليشمل الخ) متعلق به بعد اعتبار تعلق ليوافق
به عبارة النهاية ونحوها فى المعنى وعبر فى الروضة بقوله وقيل الخ وهو الاولى ليشمل الخ اه (قوله أما
غير الرشيد الخ) عبارة المعنى والنهاية أما المحجور عليه بسفه أو صبا أو جنون الخ (قوله بل يرفعها للحاكم فلو

مطلقا أو إذا قلع كما تقدم فيه إذا خان فى الاثناء وعلى هذا فالأفلاع هنا (قوله لم تجز الزيادة الخ) كذا
شرح مر ر (قوله بان قضية كلاهما الخ) اعتمده مر ر ويدل عليه قوله أو يقترض الخ فتأمل ثم
رايت فى شرح مر ر ذلك (قوله من هذه الاربعة) قديقال من الاربعة أو لها على قضية كلاهما والمصلحة
منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد (قوله كلام الروضة وأصلها الخ) كذا شرح مر ر وعبارة الروض
فرع ومن قصد التملك مؤنة التعريف عليه تملك أم لا ومن قصد الحفظ فهو على بيت المال أو المالك انتهى
ولم يز فى شرحه على شرح ذلك وعبارة الروضة فيمن اخذها للحفظ مانصه وإن قلنا يجب أى التعريف فليس
عليه مؤنة بل يرفع الأمر إلى القاضى ليبدل أجرته من بيت المال أو يقترض على المالك أو يامر الملتقط به
ليرجع كفى هرب الجمل اه فانظر مع ذلك قول الشارح كلام الروضة وأصلها الخ (قوله أو فى الاثناء)
نظر مؤنة التعريف الماضى إذا كانت قرضا على المالك هل يستمر قرضا عليه لا نه كان لمصلحته وإن تغير

التعريف (وقيل إن لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له قيل الاولى فى حكاية هذا ليوافق ما فى الروضة وقيل إن ظهر المالك فعليه ليشمل
ظهوره بعد التملك أما غير الرشيد فلا يخرج وليه مؤنته من ماله وإن رأى التملك له احظ بل يرفعها للحاكم

ليبيع جزءا منها لمؤنته وان نازع فيه الاذرعى (والاصح ان الحقير) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون نصاب السرقة والاصح عندهما انه لا يتقدر بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر اسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتأسف عليه سنة واطال جمع في ترجيح المقابل بانه الذى عليه الاكثرون (٣٣٦) والموافق لقلولها ان الاختصاص يعرفه سنة ثم يختص به ويرد بان الكلام كما هو

فقدأ وفقدت عدالتة فقد تقدم ما فيه بماش قول المصنف وينزع الولي الخ اه سيد عمر (قوله لبيع جزءا الخ) تقدم في شرح وينزع الولي الخ ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او لبيع له جزءا منها اه والذى في شرح مر وشرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا اه سم (قوله بل ما يظن ان الخ) اى باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يردان صاحبه قديكون شديد البخل فيدوم اسفه على التافه اه ع ش (قوله ولا يطول الخ) من عطف اللازم (قوله في ترجيح المقابل) اى من انه يعرف سنة لعموم الاخبار نهاية ومعنى (قوله والموافق الخ) عطف على قوله الذى الخ (قوله ويرد) اى قول الجمع ان المقابل هو الموافق لقولها الخ (قوله في اختصاص الخ) فان فرض قلة الاسف عليه فهو داخل في قول المصنف اه معنى (قوله بل الاصح انه الخ) ومقابل الاصح يكفي مرة لانه يخرج به عن عدة الكتبان وقيل لا يجب تعريف القليل أصلا اه معنى (قوله ويختلف) أى الزمن (باختلافه) اى المال الحقير (قوله حالا) أى يعرف في الحال (قوله والذهب الخ) عبارة المعنى ودائق الذهب يوم او يومين او ثلاثة اه (قوله اندفع ما قيل الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا اولوية المذكورة سم على حجج اه رشيدى (قوله ان يقول لا يعرض عنه) اى بزيادة لافى اخر كلامه (اولى من يظن الخ) اى بزيادة الى اول كلامه و (قوله فيجعل الخ) اى بزيادة لاحداهما (قوله ذلك الزمن) اى الذى يظن ان فاقده يعرض عنه (قوله لترك التعريف) صوابه للتعريف (قوله هذا كله) الى قوله ومر في الزكاة فى المعنى لا قوله قبل الى ويجوز (قوله هذا كله الخ) اى ما ذكر من الخلافين (قوله استبد به واجده) هل يملك بمجرد الاخذ او يتوقف الملك على قصد التملك او على لفظ او لا يملكه لعدم تموله وينبغي ان لا يحتاج الى تملك او على لفظ لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ سم على حجج اه ع ش عبارة البجيرمى لعل محله اى الاستبداد ان لم يظهر المال كخيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفا ان كان متمولا هكذا يظهر ووافق عليه مر اه سم اه (قوله هو مشكل) اى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله وليس الخ) اى ذلك الاستشكال (قوله لان ذلك) اى وقوع التمرة فى الطريق (قوله فتركها) اى ترك صلى الله عليه وسلم التمرة (قوله مشير اله) اى لمن يريد تملكها عبارة النهاية مشير به اه اى بالترك وهى احسن (قوله الى ذلك) اى الى كونها مباحة (قوله التى اعتيد الاعراض الخ) عبارة المعنى اذا ظن اعراض المالك عنها او ظن رضاه باخذها ولا فلا اه (قوله تخصيصه) اى جواز اخذ ما ذكر (قوله تحل) اى الزكاة (قوله معترض) خبر وقول الزركشى الخ (قوله اغتفار ذلك) اى اغتفار اخذه وان تملكته به الزكاة اه ع ش (قوله وببحث غيره) عطف على قول الزركشى الخ (قوله لمن لا يعبر الخ) اى من نحو الصبي (قوله بخلاف السنا بل) اى فانها ليست

ظاهر في اختصاص عظيم المنفعة يكثر اسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) الاصح انه لا يارزمه ان يعرفه إلا (زمن) يظن ان فاقده يعرض عنه (بعده) غالبا) ويختلف باختلافه فداق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة ايام ويقولى بعده الدال عليه السياق اندفع ما قيل الاولى ان يقول لا يعرض عنه او الى زمن يظن ان فاقده يعرض عنه فيجعل ذلك الزمن غاية لترك التعريف لا طرقا للتعريف هذا كله ان تمول والا كجبة زبيب استبد به واجده ولو فى حرم مكة كما هو ظاهر وقد سمع عمر رضى الله عنه من ينشد فى الطواف زبينة فقال ان من الورع ما يمقته الله وراى ^{صلى الله عليه وسلم} تمر فى الطريق فقال لولا اخشى ان تكون صدقة لا خذتها قيل هو مشكل لان الامام يلزمه اخذ المال الضائع لحفظه وليس فى محله لان ذلك يقتضى اعراض مالها عنها وخروجها عن ملكه فهى الآن مباحة فتركها لمن يريد تملكها مشيرا له الى ذلك ويجوز اخذ نحو سنابل الحصادين التى اعتيد الاعراض عنها

ذلك بقصد التملك الطارىء (قوله لبيع جزءا منها) تقدم قوله مع المتن وينزع وجوبا الى لقطعة الصبي والمجنون والسفيه ويراجع الحاكم فى مؤنة التعريف ليقترض او يبيع له جزءا منها انتهى والذى فى شرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا و مر (قوله اندفع ما قيل الاولى ان يقول الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا الاولوية المذكورة (قوله ولا كجبة زبيب استبد به واجده الخ) هل يملك بمجرد الاخذ او يتوقف الملك على قصد تملكه او على لفظ او لا يملكه لعدم تموله وينبغي ان لا يحتاج الى تملكه لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ (قوله وليس فى محله لان ذلك يقتضى اعراض مالها الخ) كذا شرح مر (قوله اعترضه البلقينى الخ) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للولي وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر

وقول الزركشى ينبغي تخصيصه بما لا زكاة فيه أو بمن تحل له كالفقير معترض بأن الظاهر اغتفار ذلك كما جرى عليه مقصودة السلف والخلف وببحث غيره تقييده بما ليس فيه حق لمن لا يعبر عن نفسه اعترضه البلقينى بان ذلك إنما يظهر فى نحو الكسرة بما قد يقصد وسبقت اليد عليه بخلاف السنا بل والحق بها اخذ ما يملوك يتسامح به عادة ومر فى الزكاة وياتى قبيل الاضحية ما لوتعلق بذلك فراجع

مقصودة بل ار باها يعرضون عنها ويقصدها غيرهم بالاخذ وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للمولى عليه وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر سم على حج اقول وقد يقال ان كان لها وقع وسهل جمعها بحيث لو استؤجر من يجمعها كان للباقي بعد الاجرة وقع وجب والا فلا اه ع ش

(فصل) في تملكها وغرمها

وما يتبعهما (اذا عرف)

اللقطة بعد قصده تملكها

(سنة) او دونها في الحقيق

جازله تملكها الا في صور

مرت كان أخذها للخيانة

او اعرض عنه او كانت امة

تحل له و قول الزركشي ينبغي

انه يعرفها ثم تباع ويملك

ثمها نظير ما مر فيما يتسارع

فساده رد بوضوح الفرق

بان هذا مانعه عرضي وهي

مانعها ذاتي يتعلق بالضع

لما مر في القرض وهو يمتاز

بميزا احتياط واذا اراده

(لم يملكها حتى يختاره

بلفظ) من ناطق صريح فيه

(كتملك) او كناية مع

النية فيما يظهر كما هو قياس

سائر الأبواب كاخذته او

اشارة اخرس وبحث ابن

الرفعة انه لا بد في الاختصاص

ككلب وخمر محترمين من

لفظ يدل على نقل الاختصاص

الذي كان لغيره لنفسه

(وقيل تكني النية) اي

تحدد قصد التملك اذ

لا معاوضة ولا ايجاب (وقيل

تملك بمعنى السنة) بعد

التعريف اكتفاء بقصد

التملك السابق (فان

(فصل في تملكها) وغرمها (قوله في تملكها) الى قول المتن فان دفع في النهاية الاقوله قيل وقوله كالمو باع العدل الى المتن (قوله اللقطة) الى قول المتن وقيل تكني في المعنى (قوله بعد قصده تملكها) قضية التقيد بما ذكر انه اذا اخذ لا بقصد حفظ ولا تملك ثم عرف قبل قصد التملك لا يعتد بتعريفه اه ع ش قول المتن (سنة) اي في الخطير (قوله جازله تملكها) ولو هاشميا او فقيرا اه نهاية اي ولا يقال انه يتمتع على الهاشمي لاحتمال انها من صدقة فرض وعلى الفقير لانه لا يقدر على بدلهاء عند ظهور مالها هكذا ظهر رشيدى عبارة المعنى لافرق عندنا في جواز تملك اللقطة بين الهاشمي وغيره ولا بين الفقير وغيره وقال ابو حنيفة لا يجوز تملكها لمن لا تحل له الصدقة وقال مالك لا يجوز تملكها للفقير خشية ضياعها عند طلبها اه (قوله كان اخذها للخيانة) تقدم ذلك في قول المتن وان اخذ بقصد خيانة الخ (قوله او اعرض عنه) تقدم ذلك قبيل قول المتن وما لا يتمتع منها كشاة (قوله او كانت امة الخ) تقدم ذلك في شرح ويجوز ان يلتقط عبدا لا يميز قال سم ان استثناء الامة المذكورة مشكل لان الكلام في اللقطة بقصد التملك والامة المذكورة يتمتع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم اه (قوله ان يعرفها) اي الامة التي تحل له (قوله ثم تباع) الانسب ببيعها (قوله يرد الخ) خبر و قول الزركشي الخ (قوله بان هذا) اي ما يتسارع فساد (قوله وهي) اي الامة المذكورة (قوله وهو) اي البضع (قوله واذا اراده) اي التملك بعد التعريف وكذا ضمير يختاره قول المتن (حتى يختاره الخ) والظاهر كما قال شيخنا ان ولد اللقطة كاللقطة ان كانت حاملا عند التقاطها وانفصل منها قبل تملكها والا لمسلكته بالامه وعليه يحمل قول من قال انه يملك بعد التعريف تبعا لامه اي وتملكها اه معنى قال ع ش بعد ذكر مثل ذلك عن سم عن شرح الروض وقضية قوله وانفصل منها قبل تملكها انها لو حملت به بعد الالتقاط وانفصل قبل التملك انه لا يملك تبعا لامه وعليه فينبغي ان المراد انه لا يملكه بتمليك امه بل يتوقف على تملك له بخصوصه وينبغي ايضا ان ما حملت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك انه يتبعها في التملك كما يتبعها في البيع اه وقوله وقضية قوله وانفصل الى قوله وينبغي ايضا الخ محل تأمل (قوله صريح الخ) نعت للفظ قول المتن (كتملكت) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل قالوا ان ملكها ملك قرض فلي نظر هل يملك القرض المحجول مر اه سم على حج اقول وقد يستفاد الاشتراط من قول الشارح السابق اما عند تملكها فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد مالها لو ظهر وقوله هل يملك القرض المحجول الظاهر انه لا يملك لتعذر رد مثله مع الجهل اه ع ش (قوله او اشارة اخرس) الاولى من اخرس (قوله من لفظ يدل) كان يقول نقلت الاختصاص به الى اه ع ش قول المتن (وقيل تكني النية) اي بعد التعريف اه معنى (قوله بعد التعريف)

(فصل) في تملكها وغرمها وما يتبعهما (قوله الا في صور مرت الخ) لا يخفى صراحة السياق ان في هذا الاستثناء من التملك بعد الالتقاط للتملك فيشكل استثناء الامة المذكورة لانه يتمتع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم (قوله او اعرض عنه) قال في شرح الروض ولو دفعها لاحاكم وترك تعريفها وتملكها ثم استقال اي طلب من الحاكم اقالته منها ليعرفها ويتملكها منع من ذلك لانه اسقط حقه انتهى (قوله وهي مانعها ذاتي الخ) قد يقال كون مانعها كذلك انما يقتضي امتناع تملكها نفسها لا امتناع تملك ثمنها ويفارق القرض بانه لا يتاخر في تقديم الاعتراض على البيع للمحذور ولا تاخره اذ ليس له يبيعه مع وجود المالك (قوله في المتن لم يملكها حتى يختاره بلفظ) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل لو قالوا ان ملكها ملك قرض فلي نظر هل يملك القرض المحجول مر (فرع) قال في شرح الروض والظاهر ان ولد اللقطة كاللقطة ان كانت حاملا به عند التقاطها

يعنى من اول التعريف (قوله فلم يظهر) الفاء هنا وفي قول المتن فظهر ليست على بابها (قوله لم يطالب بها الخ) لو تملك ما يسرع فسادا في الحال واكلاه ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظرويته الثانية سم على حج وقال شيخنا الزياى بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي ان يكون محله اذا عزم على ردها او ردها اذا ظهر مالها وقضية كلام الشارح انه لا فرق وقد يوجه بانه حيث اتى بما وجب عليه من التعريف وملك صارت من جملة اكسابه وعدم نيته ردها الى مالها لا يزيل ملكه وان اثم به وعلى مقاله شيخنا فينبغي ان يلحق به ما لو لم يقصد ردا ولا عدمه اه ع ش (قوله وهى باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته انه كالمثل لم يزل مر اه سم وع ش قول المتن (واتفقا على رد عينها) ويجب على الملتقط ردها لملكها اذا علمه ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه مغنى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وهذا يدل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك اه (قوله او بدلها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشتراط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك اه سم ووجه ظاهر خلافا لما في ع ش (قوله عليه) اى الملتقط لانه قبض العين لغرض نفسه اما اذا حصل الرد قبل تملكها فثبوت الرد على مالها كما قاله الماوردى مغنى ونهاية (قوله المتصلة) وان حدث بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدث قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام مغنى واسنى قال ع ش هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقط وعلى الاول فهل يكفي ما بقى من تعريف الام فيه نظر سم على حج اقول نعم يكفي ما بقى من تعريف الام لانه تابع وبقى ما لو انفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه اكتفاء بما سبق من تعريف الام اه (قوله لا المنفصلة الخ) وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالمنفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك للملتقط اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مر وان حدثت بعد التملك تبعا للاصل اه لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا اه (قوله رجع) اى المالك (قوله ولم يتعلق بها حق لازم الخ) بان لم يتعلق بها حق اصلا او تعلق بها حق جائز كالعارية او حق لازم لا يمنع بيعها كالاجارة والحق اللازم الذى يمنع بيعها كالرهن وانظر هل ردها اذا كانت مؤجرة مسلوقة بالمنفعة مدة الاجارة اولافيه تأمل وقياس ما تقدم في القرض الاول لوقوع الاجارة من الاقط حال ملكه للملتقط فالاجارة (قوله سليمة) اى او معية مع الارش اه مغنى (قوله حسا) الى قوله على ما جزم به في المغنى الا قوله قيل (قوله حسا) اى بان ماتت و (قوله او شرعا) كان اعتقها الملتقط اه ع ش قول المتن (غرم مثلها الخ) ولو قال الملتقط للمالك بعد التلف كنت بمسكها

وانفصل منها قبل تملكها والام ملكه تبعا لاه وعليه يحمل قول من قال انه يملك بعد التعريف لاه اى وتملكها اه (قوله لم يطالب بها في الاخرة) لو تملك ما يسرع فسادا في الحال واكلاه ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظرويته الثانية (قوله وهى باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته انه كالمثل لم يزل مر (قوله في المتن واتفقا على رد عينها الخ) قال في شرح الروض ويلزم الملتقط ردها اليه قبل طلبه ذكره الاصل في الوديعة اه وهذا يدل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك (قوله او بدلها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشتراط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك (قوله المتصلة) قال في شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه (تنبيه) هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقط وعلى الاول فهل يكفي ما بقى من تعريف الام فيه نظر (قوله لا المنفصلة ان حدثت بعد التملك) قال في شرح الروض وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالمنفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك اه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مر وان حدثت بعد التملك تبعا للاصل اه لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا (قوله وهو كما قال الخ) كذا

تملكها) فلم يظهر المالك لم يطالب بها في الاخرة لانها من كسبه كما في شرح مسلم او (فظهر المالك) وهى باقية بحالها (واتفقا على رد عينها) او بدلها (فذلك) ظاهر اذا الحق لا يعدو هما ومثونة الرد عليه ويردها بزيادتها المتصلة لا بالمنفصلة ان حدثت بعد التملك والارجع فيها لحدوثها بملكه وان ارادها المالك واراد الملتقط العدول الى بدلها) ولم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها (اجيب المالك في الاصح) كالقرض ومن ثم لو تعلق بها ذلك تعين البدل فان لم يتنازعا وردها له سليمة لزمه القبول (فان تلفت) المملوكة حسا او شرعا بعد التملك (غرم مثلها) ان كانت مثلية (او قيمتها) ان كانت متقومة وبحث ابن الرفعة اخذ من تشبيهها بالقرض انه يجب فيماله مثل صوري رد المثل الصوري ورده الاذرعى بانه لا يبعد الفرق وهو كما

قال وذلك لأن ذاك تملك برضا المالك وإحسانه فروعى وهذا قهرى عليه فكان بضمان البدلية ما المختصة فلا بد لها ولا لمنفعتها كالكتاب وتعتبر قيمتهما (يوم التملك) أى وقته لأنه وقت دخوله فى ضمانه (وان نقصت بعيب) أو نحوه طرأ بعد التملك (فله) بل يلزمه لو طلب بدلها والمثلة طردها مع أرشها (أخذها مع الأرض فى الأصح) للقاعدة أن ما ضمن كله عند التلف يضمن بعرضه عند النقص قيل ولم يخرج عنها إلا المعجل فإنه لا يجب إرشه كما سئل لو وجدها مبيعة فى زمن الخيار الذى لم يختص بالمشتري (٣٣٩) فله الفسخ وأخذها على ما جزم به ابن

المقرى ويوافقه قول
المالودى للبائع الرجوع
فى البيع إذا باعه المشتري
وحجر عليه بالفلس فى زمن
الخيار إلا أن يفرق بان
الحجر ثم مقتضى للتقويت
ولا كذلك هنا وبه يتايد ما
اقتضاه كلام الرافعى أنه ان
لم يفسخه انفسخ كالمو باع
العدل الرهن بضمن مثله
وطلب فى المجلس بزيادة أى
فكما أن العدل يلزمه الفسخ
ولم انفسخ رعاية لمصلحة
المالك فكذا البائع هنا
يلزمه ذلك لمصلحة المالك
لأن الفرض أنه اراد
الرجوع لعين ماله فان قلت
ما الفرق بين المالك هنا
والشفيع فان له لإبطال
تصرف المشتري قلت
يفرق بان الشفيع لو لم يجز له
ذلك ضاع حقه من أصله
ولا كذلك المالك هنا فإنه
حيث تعذر رجوعه وجب
له البدل (ولم ادعها رجل
ولم يصفها ولا بينة) له بها
(لم تدفع) أى لم يجز دفعها
(إليه) مالم يعلم انهالها
لو أعطى الناس بدعواهم
ويكفى فى البينة شاهد ومبين

لك وقلنا بالأصح أنه لا يملكها إلا باختيار التملك لم يضمنها وكذا لو قال لم أقصد شيئا فان كذبه المالك فى ذلك
صدق الملتقط بيمينه لأن الأصل براءة ذمته أما التلف قبل التملك من غير تفريط فلا ضمان فيه على الملتقط
كالمودع اه معنى (قوله وذلك) لا حاجة إليه (قوله أما المختصة الخ) قسم للملوكة اه عش (قوله
بل يلزمه) أى المالك قول المتن (مع الأرض) هو ما نقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط
أو وقت التملك أو وقت طرأ العيب ولو بعد التملك فيه نظر والأقرب الأخير لأنه لو ظهر مالها قيل
طرأ العيب لو جبردها كذلك اه عش اقول بل الأقرب الثانى قياسا لتلف البعض على تلف الكل
ولأن ما حدث بعد التملك فقد حدث فى ملكه (قوله قيل ولم يخرج الخ) عبارة النهاية إلا ما استثنى وهو
المعجل اه وعبارة المغنى ولم يخرج عن هذه إلا مسألة الشاة المعجلة فانها تضمن بالتلف وان نقصت لم
يجب إرشها اه (قوله إلا المعجل) أى من الزكاة (قوله لم يختص بالمشتري) أى بان كان للبائع أولهما
(قوله فله) أى المالك اه عش عبارة سم قوله فله الفسخ أى فللمالك كما يصرح به قول شرح
الروض وقيل ليس له الفسخ لأن خيار العقد إنما يستحقه العاقدون غيره انتهى فانظره مع دلالة قول
الشارح أى فكما أن العدل الخ على أن المراد بقوله فله الفسخ أى للبائع الذى هو الملتقط اه وعبارة المغنى لو
جاء المالك وقد بيعت اللقطة بشرط الخيار أو كان خيار المجلس باقيا كان له الفسخ وأخذها ان لم يكن
الخيار للمشتري فقط كما جزم به ابن المقرى لاستحقاقه الرجوع لعين ماله مع بقاءه اما إذا كان الخيار
للمشتري فقط فلا رجوع له كالبائع اه وهى سالمة عن الاشكال (قوله ويوافقه) أى ما جزم به ابن
المقرى وكذا ضمير قوله الاتى وبه يتايد الخ ولا يخفى أن كلامنا دعوى الموافقة دعوى التأييد إنما يظهر
على رجوع ضمير فله الفسخ إلى البائع وقد تقدم ما فيه (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كما جزم الخ
(قوله إلا أن يفرق الخ) عبارة النهاية والفرق بينهما بان الحجر الخ غير مؤثر والوجه أن الملتقط لا يجبر على
الفسخ لكن قضية كلام الرافعى ترجيح انفساخه ان لم يفسخ اه (قوله وبه يتايد ما اقتضاه الخ) يتأمل
هذا الصنيع وانظر القولة السابقة اه سم أى المتعلقة على قول الشارح فله الفسخ قول المتن (رجل)
أى مثلا نهاية ومعنى (قوله مالم يعلم) إلى قوله نعم لو قال فى المغنى لا قوله فان خشى إلى المتن (قوله مالم يعلم
انهاله) فان علم انهاله وجب عليه دفعها إليه وعليه العهدة لأن الزمته بتسليمها بالوصف حاكم اه معنى
والمراد بالعلم هنا أخذ ما يأتى ما يشمل الظن (قوله ولا يكفى إخبارها الخ) لعله أخذ ما يأتى أنما إذا لم
يظن صدق البينة (قوله فان خشى منه) أى القاضى (قوله ولعل هذا أقرب) اعتمده م اه سم
عبارة النهاية وهو أوجه اه (قوله كينة سليمة الخ) مثال للحجة اه رشدى (قوله إن لم يعتد
وجوب الدفع الخ) أى وإلا فلا يلزمه ذلك اه نهاية أى وان اعتقد المدعى عليه أنه يلزمه تسليمها
شرح م (قوله فله الفسخ) أى فللمالك كما يصرح به قول شرح الروض وقيل ليس له الفسخ لأن خيار
العقد إنما يستحقه العاقدون غيره انتهى فانظره مع دلالة قول الشارح أى فكما أن العدل الخ ان المراد
بقوله فله الفسخ أى للبائع الذى هو الملتقط (قوله على ما جزم به ابن المقرى الخ) واعتمده م (قوله وبه
يتايد ما اقتضاه الخ) يتأمل هذا الصنيع وانظر القولة السابقة (قوله ولعل هذا أقرب) اعتمده م

ولا يكفى إخبارها بالملته بل لابد من سماع القاضى لها وقضائه على الملتقط بالدفع فان خشى منه أن تراها لشدة جوره احتمل
الاكتفاء بإخبارها بالملته واحتمل أنهما يحكم من يسمعها ويقضى على الملتقط ولعل هذا أقرب (وإن وصفها) وصفا احاط
بجميع صفاتها (وظن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) إليه قطعاً عملاً بظنه بل يسن هذا أن اتحد الوصف والابان ادعاها كل لنفسه ووصفها
لم تسلم لاحد إلا بحجة كينة سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب) لأنه مدع فيحتاج إلى البينة ومتم باحتمال سماعه لوصفها من نحو
مالها أم إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الوصف يلزمك تسليمها إلى حلف قال شارح إن لم يعتد وجوب الدفع بالوصف

انه لا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن تملكها فهل ترد هذه اليمن كغيرها ولا لان الرد كان لا فرا وإقرار الملتقط لا يقبل على مالها كما ينفي عنه غير الوصف كل محتتمل وان قال نعم انها ملكي حاشا انه لا يعلم ولو تلفت انشهدت البيعة بوصفها أثبتت لزومه بدلها كما في البحر عن النص بظاهر ان محله ان ثبت باقراره أو غيره أن ما شهدت به البيعة من الوصف هو وصفها (فان دفع) للقطعة الانسان بالوصف (فاقام آخر بيعة) أي حجة بانها ملكه قال الشيخ ابو حامد وغيره وبانها لا تعلم انها انتقلت منه ويوجه بفرض اعتياده بالاحتياط للملتقط لكونه لم يقصر (حولت اليه) لان الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف (٣٤٠) (فان تلفت عنده) أي الوصف المدفوع اليه لا بالزام كما يرى الدفع اليه بالوصف

بالوصف لا يلزمه الحلف أنه لا يلزمه التسليم بل يطالبه بيعة عش (قوله انه لا يلزمه الخ) مفعول حلف (قوله ولم يكن تملكها) اما إذا كان تملكها فيرد عليه اليمن من غير تردد لا نه مالك اه رشیدی (قوله كل محتتمل) والاول اقرب اه نهاية وهو قوله ترد هذه اليمن كغيرها وفائدة الرد انه يلزم بتسليمها للدعي اه عش أي باليمن المردودة (قوله فشهدت البيعة الخ) أي السالبة عن المعارض اخذا بامر انفا (قوله ان محله) أي لزوم اليد بتلك الشهادة (قوله للقطعة لانسان) إلى قوله فان اراد سفرا في المعنى إلى قوله ويوجه إلى المتن وقوله كما صححه إلى وبالمكي وإلى الكتاب في النهاية إلى قوله ويوجه إلى المتن وقوله وفي وجه إلى وبالمكي (قوله قال الشيخ الخ) عبارة النهاية والمعنى وبانها لا تعلم انها انتقلت منه كما قاله الشيخ الخ قول المتن (حولت) أي للقطعة من الاول اه معنى (قوله لا بالزام حاكم الخ) أما إذا ألزمه بالدفع كما يرى فلا ضمان عليه لعدم تقصيره معنى ونهاية زاد سم وينبغي ان الملتقط لو ذكر في التعريف جميع اوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للوصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل لزوم الحاكم مر اه (قوله ما ليس له تسليمه) أي في الواقع وان جاز في الظاهر كما مر اه رشیدی (قوله تلف عنده) أي بعد التملك مطلقا او قبله بتقصير منه اخذا بامر (قوله فليس لمالكها تغريم الوصف) أي وإنما يغرم الملتقط بدلها ويرجع به على الوصف اه عش أي إذا لم يقره بالملك كما يأتي آنفا (قوله ان الظالم هو ذو البيعة الخ) أي والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه قول المتن (قلت الخ) أي كما قال الرافعي في الشرح اه معنى (قوله والاخ) أي وإن لم يكن المراد على الدوام بل سنة فلا فائدة لتخصيص مكة لان سائر البلاد تعرف لقطعتها سنة ايضا في كلامه قلب (قوله وادعاءها) أي فائدة التخصيص ش اه سم (قوله لبيته) أي بان يزيد قوله كغيره مثلا (قوله والا) أي وان سلطنا احتمال ان المراد بذلك الخبر المدفوع المذكور (فايهام ما قلناه الخ) أي فاحتمال ان المراد بذلك دفع الاكتفاء بتعريفها سنة وانها تعرف ابدال المتبادر منه اشد واو فينبغي اخذها واختياره (قوله ولان الناس الخ) عطف على قوله للخبر الصحيح عبارة المعنى والمعنى فيه ان حرم مكة شرفها الله تعالى مثابة للناس الخ وهي أحسن (قوله كما صححه الخ) أي قوله ولو عرفة (قوله لان ذلك الخ) أي عدم حل القطعة للتملك وهذا تعليل لما صححه صاحب الانتصار (قوله لافرق) أي بين الحرم وعرفة اه سيد عمر (قوله أي جمع جميعهم) اشارة إلى حذف المضاف (قوله وبالمكي حرم المدينة) فليس له حكمه في ذلك كما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الدارمي والرويانى خلافا للبقينى نهاية ومعنى قول المتن (قطعا) أي فان ايس من معرفة مالها فينبغي ان يكون مالا ضامنا امره لبيت المال اه عش (قوله للخبر) أي المار آنفا

(قوله كل محتتمل) والاول اقرب شرح مر (قوله لا بالزام حاكم يرى الخ) أي ولا فلا ضمان على الملتقط لانتفاء تقصيره شرح مر وينبغي ان الملتقط لو ذكر في التعريف جميع اوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للوصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل لزوم الحاكم مر (قوله وادعاءها) أي فائدة التخصيص ش (قوله دفع إيهام الخ) على انه قد يقال هذا لا يرفع الإيهام (قوله

(فلساحب البيعة تضمين الملتقط) لانه بان ايه سلم ما ليس له تسليمه (والمدفوع اليه) لانه بان انه اخذ ملك الغير وخرج بدفع للقطعة ما لو تلف عنده ثم غرم للوصف قيمتها فليس لمالكها تغريم الوصف لان ما أخذه مال الملتقط لا المدعى (والقرار عليه) أي على المدفوع اليه لتلفه في يده فيرجع عليه اللاقط بما غرمه ما لم يقر له لانه حيثئذ يزعم ان الظالم له هو ذو البيعة وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه إنما اعترف له بالملك لظاهر اليد بان اليد دليل الملك شرعا فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالاعتراف المستند اليه (قلت لا تحمل لقطعة الحرم) المكي (للملك) ولو بلا قصد تملك (ولا حفظ على الصحيح) بل لا تحمل إلا للحفظ أبدا للخبر الصحيح لا تحمل لقطته إلا لمنشأ أي

لمعرف على الدوام وإلا فانسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وادعاء أنها دفع إيهام الاكتفاء بتعريفها (قوله في الموسم بمنحه) انه لو كان هذا هو المراد لبيته وإلا فإيهام ما قلناه المتبادر منه اشد ولان الناس يكثر تكرر عودهم اليه فربما عاد مالها او نائبه فغلظ على أخذها بتعين حفظها عليه كما غلظ على القاتل فيه خطأ بتغليظ الندية عليه مع عدم إساءته وخرج بالحرم الحل ولو عرفة كما صححه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وفي وجه لافرق وانتصر له بخبر مسلم نهى عن لقطه الحاج أي مجمع جميعهم اثلا يدخل فيه كل فرقة منهم وبالمكي حرم المدينة واختار البلقيني استواءهما (ويجب تعريفها) أي الملقوطة فيه للحفظ (قطعا والله أعلم) للخبر

(قوله فيلزمه الاقامة له الخ) قال ابن المقرئ وقد يجيء هذا التخيير في كل ما التقط للحفظ اه معنى زاد سم اى وإن لم يكن بحرم مكة وتقدم ان ما التقطه للتملك لو دفعه للقاضى لزمه القبول اه (قوله عند امين) اى غير الحاكم فلو بان عدم امانته فيحتمل تضمين الملتقط لتقصيره بعدم البحث عن حاله ويحتمل خلافه قياسا على ما لو اشهد مستورين وبانا فاسقين ولعله الاقرب اه ع ش (قوله قبل قوله الخ) ظاهره ولو بعد اعترافه بانه لقطة وتعريفه سم على حج اه ع ش (قوله قال الغزى الخ) معتمد اه ع ش (قوله لا يقبل قوله الخ) (فرع) لو اخذ لقطة اثنان فترك احدهما حقه من الالتقاط للآخر لم يسقط وإن اقام كل منهما بينة بانه الملتقط ولم يسبق تاريخ احدهما تعارضتا وتساقطتا ولو سقطت من ملته طمها فالتقطها اخر فالاول اولى هاهنا لسبقه ولو امر واحد اخر بالتمقاط لقطة رآها فاخذها فبى للأخذ إلا ان قصد بها الامر وحده أو مع نفسه فيكون للأمر اى فى الاول اولها اى فى الثانى وهذا لا يخالف ما مر فى الوكالة من عدم صحتها فى الالتقاط لان ذلك فى عموم الالتقاط وهذا فى خصوص لقطة وجدت ويشمل المستثنى منه ما إذا لم يقصد نفسه ولا غيره وان رآها مطروحة على الارض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمها نهاية زاد الاسنى لانها لم تحصل فى يده وقضيته عدم ضمانها وان تحولت من مكانها بالدفع وهو ظاهر وعلى قياسه لا يضمن المدرج الحجر الذى درججه اه قال ع ش قوله مر لم يسقط اى فان اراد التخلص رفع الامر إلى الحاكم كما لو لم يتعدد الملتقط وقوله مر وتساقطتا اى فبقى فى يد الملتقط فلو ادعى عليه كل انه يعلم انها حقه فان حلف لكل تركت فى يده وان نكل فان حلف احدهما سلمت له او حلفا جعلت فى ايديهما وكذا لو تنازعا ولا بينة لاحدهما فلكل منهما تحليف الملتقط الخ وقوله مر فدفعها برجله اى ولم تنفصل عن الارض اه (كتاب اللقيط)

فتلزمه الاقامة له أو دفعها للقاضى اى الامين فان أراد سفر او لا قاضى أمين ثم اتجه جواز تركها عند أمين (فرع) التقط ما لا ثم ادعى أنه ملكه قبل قوله كما فى الكفاية قال الغزى ومحل عدم المنازع بخلاف ما لو التقط صغيرا ثم ادعى أنه ملكه لا يقبل قوله فيه

(كتاب اللقيط)

فعل بمعنى مفعول ويقال له منبوذ ودعى وهو شرعا طفل ينبذ بنحو شارع لا يعرف له مدع فهو من مجاز الاول وذكر الطفل للغالب إذا أصبح ان المميز والبالغ المجنون يلتقطان لاحتياجهما إلى التعهد والاصل فيه قوله تعالى ومن أحياءها فكانما احيى الناس جميعا وقوله تعالى وافعلوا الخير وأركانها لقيط ولاقط ولقط

(قوله فعيل بمعنى مفعول) إلى قوله وظاهر تخصيصهم فى النهاية إلا قوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله كان قال خذه إلى المتن وقوله لم يقل عنى إلى المتن (قوله منبوذ) اى باعتبار انه ينبذ ويسمى ملقوطا ايضا باعتبار انه يلقط اه نهاية زاد المغنى ودعيا اه اى للجهل بمن ينسب اليه (قوله وهو) إلى قوله لان تسليمه حكم فى المغنى إلا قوله كاملا وقوله المنصوص عليه فى المختصر وقوله فلا ينافى إلى قال الماوردى (قوله وهو) اى اللقيط ش اه سم (قوله ينبذ) وينبذه فى الغالب اما لكونه من فاحشة خوفان العار او للعجز من مؤنته اه معنى (قوله بنحو شارع) عبارة المغنى فى شارع او مسجدا ونحو ذلك لا كافل له معلوم اه (قوله فهو) اى اللقيط (قوله من مجاز الاول) اى بحسب اللغة ثم صار حقيقة شرعية نهاية وسم (قوله وذكر الطفل للغالب الخ) هذا صريح فى ان المميز لا يسمى طفلا ويشعر به قول المصنف ويجوز التقاط المميز اه وهو احد قولين فى اللغة فى الصباح الطفل الولد الصغير قال بعضهم ويبقى هذا الاسم حتى يميز ثم يقال صبي وحزور ويافع ومرأى وفى التهذيب يقال له طفل إلى ان يحتلم اه ع ش (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما يأتى فى المميز اه سم (قوله فكانما احيى الناس الخ) إذ باحيائها سقط الحرج عن الناس فاحياهم بالنجاة من العذاب اه معنى (قوله واركانه) اى اللقط الشرعى معنى وشرح منهج عبارة الرشيدى اى اللقط المفهوم من اللقيط او اركان الباب اه وقال البجيرمى دفع بهذا اى بقيد الشرعى ما يلزم على كلامه من كون

فيلزمه الاقامة له أو دفعها للقاضى) قال فى الروض وقد يجيء هذا أى التخيير فى كل ما التقط للحفظ اى وإن لم يكن بحرم مكة اه وتقدم ان ما التقطه للتملك لو دفعه للقاضى لزمه القبول (قوله قبل قوله) ظاهره ولو بعد اعترافه بانه لقطة وتعريفه اه

(كتاب اللقيط)

(قوله وهو) أى اللقيط ش (قوله فهو) اى اللقيط من مجاز الاول قديقال هذا بحسب اللغة أما فى عرف اهل الشرع فهو حقيقة كما فى نظائره (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما يأتى فى المميز

وستعلم من كلامه (النقاط المنبذ) (٣٤٢) أى المأروح والتعبير به للغالب أيضا كما علم (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن

الشيء ركنها لنفسه وحاصل الدفع أن الذى جعل ركنها هو اللقط بمعنى مطلق الاخذ والاول اللقط الشرعى وهو اخذ الصبي والمجنون الذى لا كافل له معلوم اه (قوله وستعلم من كلامه) أى يعلم الثالث من قوله النقاط الخ والثانى من قوله وإنما ثبت ولاية الالتقاط الخ واما الاول فمن قوله المنبذ (قوله للغالب) إذ مثله ما إذا كان ماشيا وليس معه احداه بجيرى (قوله كما علم) لعله من قوله إذا اصح الخ سم ورشيدى قول المتن (فرض كفاية) ولو على فسقة علموا به فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية لهم أى فعل الحاكم انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم اه ع ش (قوله جمع) أى متعدد اه نهاية (قوله ولما لا) أى بان علم واحد فقط (قوله ما مر فى اللقطة) أى من الاستحباب قول المتن (ويجب الاشهاد) أى لرجلين ولو مستورين لانه يعسر عليه اقامة العدلين ظاهرا وباطنا اه ع ش (قوله مشهور العدالة) أى ثابته بان تثبت بالمزكين واشتهرت حملا للفظ على فردة الكامل فغيره كمستور العدالة من باب اولى اه ع ش (قوله ووجوبه) أى الاشهاد (قوله على مامعه) أى كشيابه (قوله المنصوص عليه) أى الوجوب (قوله بطريق التبع) أى للقيط وقياس ما مر فى اللقطة من امتناع الاشهاد إذا خاف عاها من ظالم انه هنا كذلك اه ع ش وسياق عن السيد عمر ما يوافقه (قوله فلا ينافى ما مر الخ) أى من انه لا يجب الاشهاد اه سم (قوله فى اللقطة) وقد يقال لا منافاة وان لم تعتبر التبعة لان المقلب فيها معنى الكسب وفى الالتقاط الولاية على اللقيط ومامعه اه ع ش (قوله لم تثبت له ولاية الحضانة) فيجوز الانتزاع للقيط ومامعه منه والمنزعه منه ومن يأتى الحاكم اه روض مع شرحه ويأتى فى الشرح ما يوافقه (قوله إلا ان تاب الخ) قضية جعله الولاية مسلوقة إلى التوبة ان ترك الاشهاد كبيرة وفيه كلام السبكي الاقنى اه ع ش (قوله جديدا من حيث الخ) صريح فى انه لا يشترط مدة الاستبراء وهو قياس ما اعتمدته الشارح وصاحب المغنى والنهاية فيما سياتى فى ولى النكاح إذا تاب وسياقى ثم عن ابن المقرئ اشتراطها فعليه هل يقال هنا بنظيره او يفرق تحل تأمل ومر فى اللقطة انه إذا عرض فيها قصد الحيانة فى الاثناء ثم زال ما يأتى فيه نظير ما ذكر هنا فراجع اه سيد عمر وتقدم عن ع ش فى اللقطة ترجيح عدم اشتراط الاستبراء (قوله على الضعيف الخ) أى من حيث اطلاقه وإلا فسياق فى الفرائض انه حكم فى قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها اه رشيدى (قوله بان تسليم الحاكم فيه الخ) أى وان لم يكن بمجلسه احد فلعل وجهه ان ما يفعله الحاكم يشتهر امره فيستفاد به العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة اه ع ش (قوله ويجوز) إلى قوله وقضية كلامه فى المعنى إلا قوله بل لو خشى إلى ويجب وقوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله لكن إلى المتن (قوله ويجوز التقاط المميز) هذا اللفظ من المتن فى النهاية وكذا كان فى اصل الشارح ثم اصلح وكتب بالمداد الاسود وليس فى المعنى معدودا من المتن فلعل النسخ مختلفة اه سيد عمر اقول وعلى كل فهذا مكرر مع قول الشارح السابق إذا الاصح ان المميز والبالغ المجنون يلتقطان (قوله بل لو خشى ضياعه لم يبعد الخ) عبارة شرح الهجة و لقط غير بالغ ولو ميز أن نبذ فرض اه وهى كالصرحة فى وجوب التقاط المميز مطلقا وكذا صنيع المنهج وشرحه فليراجع سم وع ش (قوله ويجب رد الخ) أى بان ياخذ الواجد له ويوصله اليه وليس المراد انه إذا اخذه يجب رده ولا يجب عليه اخذه ابتداء اه ع ش (قوله وقاض) كان مراده ما إذا كان القاضى تعاطى كفالاته بالفعل وإلا فالقاضى له الكفالة العامة الشاملة لكل من لا كافل له فى ولايته فلو وجب الرد مطلقا لنافى ذلك قولهم ولا تقتصر ولاية الالتقاط الى اذن الحاكم وغير ذلك من فروع الباب كما هو واضح لمن تتبعها فتأمل ثم ينبغى ان يحل اى الرد للقاضى حيث لا يخشى عليه منه اه سيد عمر قول المتن (وانما تثبت ولاية الالتقاط الخ) ولا تقتصر إلى اذن الحاكم لكن يستحب دفعه اليه نعم لو وجده فاعطاه غيره لم

(قوله كما علم) كانه من اذا الاصح الخ (قوله فلا ينافى ما مر) أى أنه لا يجب الاشهاد (قوله وانما يأتى هذا على الضعيف الخ) كذا شرح مر (قوله فالوجه تعليله بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد الخ) يحتمل ان محل الاكتفاء بتسليم الحاكم اذا كان فى مجلسه شاهدا او واحدا معه كما هو الغالب حتى لو لم يكن عنده احد

الهلاك هذا ان علم به جمع ولو مترتبا على المعتد والافقر فرض عين وفارق مامر فى اللقطة بان المقلب فيها معنى الاكتساب المجبول على حبه النفوس كالوطء فى النكاح (ويجب الاشهاد عليه) أى الالتقاط وان كان الملتقط مشهور العدالة (فى الاصح) لئلا يسترق ويضيع نسبه المبني على الاحتياط له اكثر من المال ووجوبه على ما معه المنصوص عليه فى المختصر وقع بطريق التبع له فلا ينافى ما مر فى اللقطة ومتى ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة الا ان تاب واشهد فيكون التقاطا جديدا من حيث كما بحثه السبكي مصرحا بان ترك الاشهاد فسق نعم قال الماوردى وغيره متى سلبه له الحاكم سن ولا يجب لان تسليمه حكم بغنى عنه انتهى وانما يأتى هذا التعليل على الضعيف ان تصرف الحاكم حكم مطلما فالوجه تعليله بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد فاغنى عنه ويجوز التقاط الصبي المميز لان فيه حفظا له وقيامًا بتربيته بل لو خشى ضياعه لم يبعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصى وقاض وملتقط لكافله (ولما تثبت ولاية الالتقاط

والا فللكافر العدل في دينه التقاطه وبحث ابن الرفعة جواز التقاط اليهودي للنصراني وعكسه كالتوارث وخالفه الاذرعى بناء على الاصح انه لا يقر على انتقاله لدين ملتقطه الا لازم من تمسكه من التقاطه وفيه نظر لان الممتع (٣٤٣) الانتقال الاختيارى على انه قد يخير بين

الدينين كما ياتى قبيل نكاح
المشرك (عدل) ظاهرا
فيشمل المستور وسيصرح
باهليته لكن يوكل القاضي
به من يراقبه خفية لئلا
يتاذى فاذا وثق به صار
معلوم العدالة (رشيد) ولو
اشي كما هو شأن سائر الولايات
على الغير وقضية كلامه
وجود العدالة مع عدم الرشد
ولا ينافيه خلافا لمن ظنه
اشترطهم في قبول الشهادة
السلامة من الحجر لان العدالة
السلامة من الفسق وإن لم
تقبل معها الشهادة والسفيه
قد لا يفسق وبحث الاذرعى
اعتبار البصر وعدم نحو
برص اذا كان الملتقط يتعاهده
بنفسه كما في الحاضنة (ولو
التقط عبد) اى قن ولو مكاتب
ومعضا ولو في نوبته كارجحه
الاذرعى وغيره (بغير اذن
سيده انتزع) اللقيط منه
لانه ولا يقر تبرع وليس من
اهلها (فان علمه) اى
التقاطه (فاقره عنده او
التقط) غير المكاتب (باذن
سيده) كان قال له خذوه وان
لم يقل لى فيما يظهر خلافا
لما يوهمة كلام شارح
وشرط قوله ذلك له وهو
غائب عنه عدالة القن
ورشده فيما يظهر (فالسيد

يجز حتى يدفعه الى الحاكم قاله الدرأى اه معنى (قوله والا) اى وان كان محكوما بكفره بالدار اه
معنى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الاول ومقتضى كلامهم جواز التقاط
اليهودي للنصراني وعكسه وهو كذلك كالارث وان قال ابن الرفعة لم اره منقولا اه عبارة الثاني والاوجه
كما بحثه ابن الرفعة جواز الخ خلافا للاذرعى اه (قوله وعكسه) اى ثم بعد البلوغ ان اختار دين ابيه
فذاك والا بان لم يختره لجهله به او غيره فهو على دين اللاقط فيقر عليه لا نأثر كلام اليهودي والنصراني على
مشته وهذا المالم يعلم له ملة يطلب منه تمسكه بها كان كمن لم يتمسك في الاصل بدين ثم لما طلب منه التمسك بملة وقد
سبق له قبل تمسك بملة اللاقط اقر اه عش (قوله وسيصرح باهليته) اى بقوله ويقدم عدل على مستور
(قوله يوكل القاضي به الخ) اى وجوبا و(قوله من يراقبه الخ) ظاهره الا كفتاء بواحد ومؤنته في بيت
المال و(قوله مع عدم الرشد) اى وهو كذلك كما ياتى في قوله والسفيه قد لا يفسق اى بان يضع المال
بغبن فاحش مع الجهل بقيمته والفاسق قد لا يحجر عليه بان بلغ مصلحا لدينه وماله ثم فسق اه عش (قوله
ولا ينافيه) اى وجود العدالة مع عدم الرشد (قوله لمن ظنه) اى المناقاة (قوله وبحث الاذرعى الخ)
عبارة النهاية والاوجه كما بحثه الاذرعى الخ (قوله وعدم نحو برص) كالجدام ونحوه مما ينفر عادة
اه عش (قوله ولو مكاتب الخ) ومدبر او معلقا بصفة وام ولد اه معنى قول المتن (انتزع) والمتنزع
هو الحاكم كما مر عن شرح الروض قول المتن (فاقره عنده) يتجه استثناء المكاتب لان مجرد اقراره لا يزيد
على مطلق امره بالاتقاط الذى لا يكون السيد به ملتقطا كما ياتى آنفا والمبعض في نوبة نفسه اذ مجرد اقراره
لا يزيد على مطلق اذنه مع بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما ياتى ايضا فتامله اللهم الا ان
يدعى زيادة مجرد الاقرار على ما ذكره وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث بذلك مع مر فوافق سم على حج
اه عش اقول وظاهر شرح المنهج استثناء المكاتب وظاهر الروض مع شرحه استثناءه والمبعض في نوبة
نفسه فليراجع (قوله وشرط قوله ذلك له) اى قول السيد لقنه خذوه اى كفاية هذا القول (قوله وهو
غائب عنه) اى والحال ان السيد غائب عن القن وقت التقاطه (قوله عدالة القن الخ) خبر وشرط الخ
(قوله والعبد نائبه الخ) اذ يده كيده ولا بد ان يكون اهلا للترك في يده اه معنى (قوله بخلاف المكاتب) الاولى
واما المكاتب فلا يكون الخ (قوله ولو اذن) الى قوله وجوبا فى المعنى الا قوله مالم يقل الى المتن وقوله ولو كافرا
لقيطا (قوله ولو اذن للمبعض) محترز قول المصنف بغير اذن سيده اه عش (قوله للمبعض الخ) عبارة النهاية
والمعنى ولو اذن لمبعض ولا مهايأة او كانت والتقط في نوبة السيد فكالقن او في نوبة المبعض فباطل في اوجه

لم يكف تسليمه لانه وان كان شاهدا الا ان كونه لقيطا لا يثبت بشاهد واحد مر (قوله بل لو خشى ضياعه
لم يبعد وجوب التقاطه) كذا شرح مر وعبارة شرح البهجة ولقط غير بالغ ولو يميز ان نبذ فرض انتهى
وهي كالصريحة في وجوب التقاط المميز مطالقا وكذا صنع المنهج وشرحه فليراجع (قوله وبحث ابن الرفعة
الخ) اعتمده مر (قوله لان الممتع الانتقال الاختيارى) قضيته انه يتمتع الملتقط في دينه ويحصل هنا انتقال
اضطر ارى فلي نظر (قوله وبحث الاذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله كارجحه الاذرعى) اعتمده مر (قوله
في المتن فاقره عنده) يتجه استثناء المكاتب فلا يكون الملتقط السيد لان مجرد اقراره لا يزيد على مطلق امره
بالاتقاط الذى لا يكون السيد بمجرد ملته كما ياتى في قوله بخلاف المكاتب الخ والمبعض في نوبة نفسه اذ
مجرد اقراره فيها لا يزيد على مطلق اذنه فيها مع بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما ياتى في قوله ولو
اذن للمبعض الخ فتامله اللهم الا ان يدعى زيادة مجرد الاقرار على ما ذكره وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث
بذلك مع مر فوافق (قوله بخلاف المكاتب الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو التقط صبي الخ)

الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية بخلاف المكاتب لا يكون نائباً عنه عند أمره بمطلق الانتقال لاستقلاله ولا لاقطاً لانه
غير حر فينزع منه ولا يكون السيد لاقطاً الا ان قال له التقط لى ولو اذن لمبعض ولا مهايأة او وثم مهايأة وهو في نوبة السيد فكالقن
أوفى نوبة المبعض فباطل على الاوجه مالم يقل له عنى كما هو ظاهر فيكون نائبه (ولو التقط صبي) أو يجنون

تخصيصهم الانتزاع بالحاكم
انه لو اخذه اهل من واحد
من ذكر لم يقر وعليه فيفرق
بين هذا واخذه ابتداء بانه
هنا وجدت يدو النظر فيها
حيث وجدت انما هو
للحاكم بخلاف ما اذا لم
توجد فانه في حكم المباح
فاذا تاهل اخذه لم يعارض
اما المحكوم بكفره بالدار
فيقر يبد الكافر كافر (ولو
ازدحم اثنان على اخذه)
فاراده كل وهما اهل (جعله
الحاكم عند من يراه منهما
او من غيرهما) إذ لاحق
لهما قبل اخذه فلزمه فعل
الاحاطة (وان سبق واحد
فالتقطه منع الآخر من
مزاحمته) للخبر السابق من
سبق الى ما لم يسبق اليه فهو
أحق به أما لو لم يات قطه فلا
حق له وان وقف على راسه
ويتردد النظر فيما لو سبق
بوضع يده على بدنه أو بجره
على الارض من غير اخذه
هل يثبت به حق أو لا وظاهر
تعبيرهم بالاخذ يقتضي
الثاني لكن الذي يتجه في
الجرانه كالاخذ لان المدار
على الاستيلاء وهو يحصل
بالجر لا بمجرد وضع اليد من
غير أخذ (وان التقطاه
معا وهما اهل) لحفظه
وحفظ ماله (فالاصح انه
يقدم غنى) ويظهر ضبطه
بغنى الزكاة بدليل مقابته
بالفقير (على فقير) لانه

الوجهين اه قول المتن (أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر اى حاله اه سم على حجج والمراد
انه لم يكن ظاهرا العدالة ولا لم ينزع منه كافر ان المستور يصح التقاطه ويوكل الحاكم من يراقبه خفية
اه ع ش (قوله ولو كافرا) اى ولو كان كل من الصبي وماعطف عليه او كل من الفاسق والمحجور عليه
اه سيد عمر اقول الاولى تاخير هذه الغاية عن قوله لقيطا او يقول ولو مسلما (قوله لقيطا) ولو كافرا اه
رشيدى قول المتن (مسلم) اى حقيقة لا لكونه مسلما بالحكم بالدار فانه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكانه لم
يحكم باسلامه وبه يتضح قوله أما المحكوم بكفره الخ اه ع ش (قوله أى انتزعه الحاكم) ظاهره أن غير
الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي انه إذا تعذر كان لغيره الانتزاع مر اه سم (قوله اهل) اى الالتقاط
(قوله من واحد) متعلق باخذه (قوله من ذكر) اى من القن والصبي وماعطف عليه مر اه بجرى
(قوله وعليه) اى الظاهر المذكور (قوله بين هذا) اى اخذ الاهد من واحد من ذكر وكذا قوله هنا
(قوله فيها) اى فى اليد اى فى المسبوق بها (قوله لم يعارض) اى لامن الحاكم ولا من غيره اه ع ش
(قوله أما المحكوم بكفره بالدار الخ) عبارة المغنى وخرج بالمسلم المحكوم بكفره الخ (قوله بالدار) اى بأن
وجد به وليس بها مسلم اه ع ش (قوله فيقر في يد الكافر) وكذا يبد المسلم كما سياتى اه مغنى
(قوله وهما اهل) اى فلو كان احدهما غير اهل فهو كالمسلم فيستقل الاهد به فافى سم من ان الاهد له
نصف الولاية ويعين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه ويؤيدان الحق لا يثبت لاكثر من واحد
ماسياتى من انهما لو تنازعا اقرع ولو كان الحق يثبت لاكثر من واحد شرك بينهما اه ع ش قول المتن
(من يراه منهما) قضيته أنه ليس له جعله تحت يدهما معا وعليه فقد بوجه بان جعله تحت يدهما قد يؤدى
الى ضرر الطفل بتواكهما فى شانه اه ع ش اقول وسيأتى فى شرح فان استويا اقرعا ما يصرح به (قوله
فى الجرانه كالاخذ) الاولى انه كالاخذ فى الجر دون وضع اليد (قوله لحفظه) الى قول المتن ونفقتة فى النهاية
الا قوله لم يقدم مقيم الى المتن وقوله وان كانت اقل فسادا الى والبادية وقوله ولو لمحلة الى بل لمثله قول المتن
(يقدم غنى على فقير) قال فى شرح الارشاد وان كان الاول مستور العدالة والثانى معلوما على الواجهة
اه قيل والواجهة خلافه اه سم وسيأتى ما يتعلق به (قوله بغنى الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب
ولعله غير مراد وان المراد هنا غنى المال نظير ما مر فى الوقف على الفقراء بدخل فهم الغنى بكسب ويشعر به
قول الشارح وقديو اسية الخ نعم لو كان احدهما كسوبا والآخر لا كسب له قدم ذو الكسب اه ع ش
(قوله ولا عبرة) الى قوله كذا قالوا فى المغنى الا قوله على ما بحث (قوله ولا عبرة بتفاوتهما الخ) عبارة شرح
الارشاد للشارح ويؤخذ منه اى التعليل يكون حظ الطفل عند الغنى اكثر انه او علم شح الغنى شحا مفرطا

لو التقطه اثنان معا أحدهما واحد من المذكورين والآخر كامل فهل يستقل به الكامل ولا حاجة لانتزاع
الحاكم لان المزاحم له كعدم لفساد التقاطه وانما يثبت له التقاط النصف والنصف الآخر ينتزعه الحاكم
ويجعله تحت يده أو بدغيره كما لو التقط غير الكامل الجميع لان النصف هنا بمنزلة الجميع اذا استقل فيه نظر
فليتأمل ومال مر للثاني (قوله فى المتن أو فاسق) قال فى الروض وكذا من لم يختبر اى حاله وظاهره
الامانة انه لو سافر أن ينتزع منه ان اراد السفر ويراقب فى الحضر سر الثلاث ينادى به فان وثق به فكعدل اى
فلا ينتزع منه انتهى (قوله أى انتزعه الحاكم) ظاهره ان غير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي انه اذا تعذر
كان لغيره الانتزاع مر (قوله اى انتزعه الحاكم) يحتمل ان التقييد بالحاكم لان المراد الانتزاع
القهرى وانه لو تيسر لغيره اخذه على وجه اللقط جاز وكان هذا ابتداء لقط منه لفساد اللقط الاول مر
(قوله فى المتن يقدم غنى على فقير) قال فى شرح الارشاد وان كان الاول مستور العدالة والثانى معلوما
على الواجهة انتهى قيل والواجهة خلافه (قوله ويظهر ضبطه بغنى الزكاة) بخلاف ما باتى فى قوله قام
المسلون بكفايته والفرق اختلاف المدرك مر (قوله لانه أرفق به غالبا) وقد يقال مطلق الغنى أرفق به
(قوله ولا عبرة بتفاوتهما فى الغنى الخ) كذا شرح مر وعبارة شرح الارشاد للشارح ولا يقدم إلا غنى

قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه لأن الحظ حينئذ عند الفقير أكثر اه و ظاهر كلامهم خلاف هذا اسم على حج
اه ع ش عبارة النهاية والمعنى و ظاهر انه يقدم الغنى على الفقير وإن كان الاول بخيلا اه قال ع ش قوله م ر وإن
كان الاول بخيلا ظاهره وإن افترط في البخل اه (قوله احدهما) اى الغنيين (قوله ويقدم مقيم الخ) عبارة المغنى
لو ازدحم على اخذ لقيط يبلد او قرية طاعن إلى بادية او قرية و آخر مقيم فالمقيم اولى لانه ارفق به و احوط
لنسبه لا على طاعن يظن به إلى بلد اخرى بل يستويان بناء على انه يجوز للسفر دنقله الى بلده كاستياني واختار
المصنف تقديم قروى مقيم بالقرية على بلدى طاعن ونقله عن ابن كج لكن منقول الاصحاب أنهما يستويان
كما نقله هو تبعاً للرافعى اه قول المتن (وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المنتجه لان
مصلحة العدل باطنا ارجح من مصلحة الغنى إذ قد لا يكون عدلاً في الباطن ويستترقه لعدم الديانة المانعة له سم
على حج اه ع ش عبارة البجيرمى قوله وعدل باطنا ولو فقير اعلى مستور ولو غنياً زيادى ومثله في سم عن م ر
اولا ثم اعتمد م ر في مرة اخرى تقديم الغنى المستور على الفقير العدل باطنا وهو الظاهر في شرح البهجة ع ش
اه وقد مر عن شرح الارشاد ما يوافقوه وأما تعاليل سم خلافه بما مر انفا فقد يمنع بان المستور قد يكون
عدلاً عند الله دون العدل باطناً عبارة الغنى ويقدم عدل باطناً بكونه مركزاً عند حاكم على مستور اى عدل
ظاهر ابان لم يعلم فسقه ولم يعرف تركه عند حاكم اما العدل عند الله فلا يعلمه إلا الله اه (قوله ولا يقدم مسلم
على كافر الخ) ولا امرأة على رجل (كذا في المغنى) (قوله قال الاذرى الخ) عبارة النهاية الامرضة في
رضيع كما بحثه الاذرى والاخلية فتقدم على المتزوجة كما بحثه الزركشى اه قال ع ش ظاهره م ر وإن كان
الزوج من عاداته ان لا ياتى بيت زوجته الا احياناً وكانت صنعتها نهاراً ولا ياتى زوجته إلا بعد حصّة من
الليل لانه نهر بما صادف وقت مجيئه احتياج الطفل الى من يقوم به و ظاهره ايضا ولو باذن الزوج اه (قوله
وبحثه تقديم الخ) عبارة النهاية وما بحثه اى الاذرى من تقديم الخ صحيح حيث ثبت لها الولاية بالشرط
المأراه (قوله ينافيه ما مر عنه الخ) فيه ان هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد بنفسه والمطلق لا ينافى المقيد
لجواز حمله على ما إذا اتفق عنه ذلك القيد فإين المنافاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله اى الاذرى كافي شرح
الروض ان قيل باهليتهم للالتقاط فعلى هذا لا توهم للمنافاة سم وسيد عمر (قوله في الصفات) الى قول المتن
وإن للغريب في المغنى الا قوله وان اعترضاه وقوله وان كانت اقل إلى والبادية (قوله ولعدم ميله طبعاً الخ)
اى بخلاف تخيير الصبي المميز بين ابويه لتعويلهم ثم على الميل الناشئ عن الولادة اه معنى (قوله واجتماعها
مشق الخ) عبارة المغنى ولا يهاياً بينهما الاضرار باللقيط ولا يترك في يدهما التعذر او تعسر الاجتماع على الحضانة
اه زاد شرح الروض ولا يخرج عنهما لما فيه من ابطال حقهما اه (قوله وليس للقارع) اى من خرجت
له القرعة (ترك حقه) اى للآخر اه معنى اى فيأثم به وهل يسقط حقه به ام لا فيه نظر والظاهر
الثاني فيلزمه به القاضي لانه بالتقاطه تدين عليه تربيته اه ع ش (قوله كالمنفرد) اى كما انه ليس
للمنفرد نقله الى نقله الى غيره اه معنى (قوله بخلافه قبل القرعة) عبارة المغنى ولو ترك حقه قبل القرعة انفرد

على الغنى خلافا لما يوهمه كلام الحاوى الا ان كان احدهما بخيلاً والاخر جواداً فيقدم كاقدم الغنى على الفقير
لان حظ الطفل عنده اكثر ويؤخذ منه انه لو علم شح الغنى شحاً مفرطاً قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه
لان الحظ حينئذ عند الفقير أكثر اه و ظاهر كلامهم خلاف هذا الاخير (قوله والاستويا) راجع شرح
البهجة (قوله في المتن وعلى مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المنتجه لان مصلحة
العدل باطناً ارجح من مصلحة الغنى مع السترة إذ قد لا يكون عدلاً في الباطن ويستترقه لعدم الديانة المانعة
له (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمزيد مزية
عدالة المسلم كزيد مزية العدل باطناً (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده م ر (قوله ينافيه ما مر عنه الخ)
فيه ان هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد بنفسه والمطلق لا ينافى المقيد لجواز حمله على ما اتفق عنه ذلك
القيد فإين المنافاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله كافي شرح الروض عنه ان قيل باهليتهم للالتقاط فعلى

أحدهما بنحو سخاء وحسن
خلق على ما بحث ويقدم
مقيم على طاعن أى محل يمنع
من نقله اليه وإلا استويا
كذا قالوه ونازع فيه
الاذرى وغيره (وعدل)
ولو فقيراً باطناً (على
مستور) احتياطاً للقيط
ولا يقدم مسلم على كافر في
محكوم بكفره ولا امرأة
على رجل وإن كانت أصبر
منه على التربة قال الاذرى
بحثاً الامرضة في رضيع
وبحثه تقديم بصير على أعشى
وسليم على مجذوم وأبرز
ينافيه ما مر أنه لاحق لهما
بقيدته فعلى أن لهما حقايتجه
ما قاله (فان استويا)
في الصفات المعبرة وتشاحا
(أقرع) بينهما إذ لا مرجح
ولعدم ميله اليهما طبعاً لم
يخير المميز بينهما واجتماعها
مشق كالمهاية بينهما وليس
للقارع ترك حقه كالمنفرد
بخلافه قبل القرعة (وإذا
وجد

بلدى لقيطابلد) أو قرية (فليس له نقله) ولو لغير نقله كان نقله وأقراه وان اعترضنا (إلى بادية) لخشونة عيشها وفوات أدب الدين والدينا ومن ثم لوقربت البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل ذلك منها أى بلا كبير مشقة فيما يظهر لم يمنع ولو وجده بلدى ينقله لقرية وان كانت أقل فسادا وقيل يراعى فينقله إليها لانهما البادية (٣٤٦) خلاف الحاضرة وهى العمارات فأتت قرية أو كثر فبلد أو عظمت فمدينة أو كانت ذات زرع وخصب فريف

به الآخر اه قول المتن (بلدى) أو قروى أو بدوى نهاية ومعنى (قوله) ولو لغير نقله) كتنجارت زياره اه شرح الروض (قوله) ولو لغير نقله) يشمل ما إذا كان يرجع عن قرب دليل راجع اه رشيدى (قوله) فريف) قضيته اعتبار العمارات فى مسمى الريف وظاهر ما تقدم فى باب المناهى خلافه الا ان يقال تسميتها بعمارة باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه ويؤيده ما فى احياء الموات من تسمية تهمة الأرض للزرعة ونحوها عمارة الا ان هذا الجواب يبعد جعله العمارات مقسما اه عش عبارة المعنى البادية خلاف الحاضرة لأن الحاضرة المدن والقرى والريف والقرية هى العمارات المجتمعة فان كبرت سميت بلدا وان عظمت سميت مدينة والريف هى الأرض التى فيها زرع وخصب اه وهى كالصريح فى عدم اعتبار العمارات فى مسمى الريف قول المتن (والاصح ان له نقله الى بلد آخر) والنقل من بادية إلى بادية ومن قرية إلى قرية كالنقل من بلد إلى بلد اه معنى (قوله) السابق) أى فى شرح إلى بادية (قوله) توصل الاخبار) أى على العادة اه عش (قوله) وأمن الطريق) والمقصود اه شرح الروض عبارة عش قوله وأمن الطريق اراد بالطريق ما يشمل المقصد فلا ينافى قوله الآتى وان شرط جواز النقل الخ حيث جعل الشروط هناك ثلاثة اه (قوله) بالشرطين الخ) أى توصل الاخبار وأمن الطريق (قوله) لم امر) انظر ما مراده به اه رشيدى اقول هذا راجع للذين فراده به عدم المحذور السابق (قوله) وحيث منع الخ) عبارة المعنى محل الخلاف فى الغريب المختبر امانته فان جهل حاله لم يقر بيده قطعا اه (قوله) وحيث منع الخ) أى كان اراد النقل إلى ما منع النقل إليه اه سم (قوله) وهذه) أى مسألة المتن اه رشيدى (قوله) مغايرة الخ) إذا الثانية على ما ذكره اخبر من الاولى فليس المراد بالمغايرة تبانيهما اه عش (قوله) لمن زعم الخ) وافقه المعنى عبارة هذه المسئلة لا حاجة لذكرها لدخولها فى المسئلة قبلها اه (قوله) وصدق الاولى) هذا لا يمنع ان تلك تغنى عن هذه بل تدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه سم وعش قول المتن (بيادية) فى محلة أو قبيلة اه معنى (قوله) وإلى قرية) إلى المتن فى المعنى قول المتن (بدوى) أو قروى اه معنى (قوله) وهوسا كن البدو) يقتضى ان البدو كالبادية اسم للحل او هو على تقدير مضاف أى محل البدو اه سيد عمر (قوله) فان أقام به الخ) عبارة المعنى فان اراد المقام به اقر بيده اوتنق إلى بلد او بادية فعلى ما تقدم اه (قوله) ولو محله من بلد الخ) قد يناقش فيه بما تقدم من انه يجوز نقله من البلد إلى البادية إذا قربت من البلد إذ قضيته جواز النقل من محلة إلى محلة أخرى مطلقا بقياس الاولى لان الاختلاف بين المحلات وان تفاوتت وتبانت لا يصل إلى رتبة الاختلاف بين البلد والبادية اه سيد عمر و اشار عش الى دفع المناقشة المذكورة بما نضاه قوله ولو محله من بلد الخ لا ينافيه قوله السابق ومن ثم لو قربت البادية من البلد الخ لا مكان حمل ما هنا على ما لو فحش الطرف المنقول اليه عن المنقول منه بحيث يحصل فى العود إلى المنقول منه مشقة كبيرة اه اقول ويؤيد المناقشة قول الشارح الآتى لان أطراف البادية كمحال البلد الخ (قوله) لكن يلزمه نقله الخ) أى بان ينتقل معه إلى الأمانة ان كانت مسكنه أو يقيم مقامه امينا يتولى امره فى الأمانة ان كان مسكنه غير ها اه عش (قوله) والظاهر انه) أى اللقيط (من أهلها) هذا لا توهم للبناء (قوله) ولو لغير نقله) قال فى شرح الروض كتنجارت زياره (قوله) وحيث منع) أى كان اراد النقل إلى ما منع من النقل اليه (قوله) وصدق الاولى الخ) هذا لا يمنع ان تلك تغنى عن هذه بل يدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه (قوله) او غريباعنهما) لا ينافيه قوله واذا وجد بلدى لصدقه بما اذا وجد بغير بلده ولهذا قال بلدى لم يقل بلده (قوله) لان اطراف البادية) نظير البحث السابق فى غيرها بقوله ولو محله من بلد الخ (قوله) وعلم بما تقرر الخ) كذا شرح مر

(والاصح ان له نقله) من بلد وجد فيه (الى بلد آخر) ولو للنقل لعدم المحذور السابق لكن يشترط توصل الاخبار وامن الطريق والامتنع ولولدون مسافة القصر (و) (الاصح) ان للغريب اذا التقط ببلد أن ينقله الى بلده) بالشرطين المذكورين فيما يظهر لما مر وحيث منع زرع من يده لئلا يسافر به بغتة ومن ثم بحث الاذعى انه لو التزم الإقامة ووثق منه بها أقر بيده وهذه مغايرة للتي قبلها خلافا لمن زعم اتحادهما لإفادة هذه انه غريب باحدهما فقط وصدق الاولى بما لو كان مقيما بهما او باحدهما أو غريبا عنهما نعم لو قال أولا ولو غريبا أفاد ذلك مع الاختصار (وان وجده) بلدى) ببادية آمنة فله نقله الى البلد) والى قرية لانه أرفق به أما غير آمنة فيجب نقله الى ما من ولو مقصده وان بعد (وان وجده بدوى) وهوسا كن البدو (يباد فكا حضرى) فان أقام به فذاك والى بلده لا دون من محل وجوده ولو محله من بلد اختلفت محلاتها فيما يظهر بل لمثله أو أعلى

بالشرطين السابقين (أو) وجده بدوى (بيادية أقر بيده) لكن يلزمه نقله من غير آمنة إليها (وقيل ان كانوا ينتقلون إلى للجمعة) بضم فسكون أى لطلب الرعى أو غيره (لم يقر) بيده لان فيه تضيقا للنسب و الأصح انه يقر لان اطراف البادية كمحال البلد الواسعة والظاهر انه من أهلها فيكون احتمال ظهور نسبه فيها أقرب من البلدة وعلم بما تقرر ان له نقله من بلد أو قرية أو بادية لمثله ولا أعلى منه لا لدونه

وان شرط جواز النقل مطلقا من الطريق والمقصود تواصل الاخبار واختبار امانة (٣٤٧) الا لقط (ونفقت في ماله) كغيره (العام

كوقف على اللقطاء)

وموصى به لهم لا يقال كيف

صح الوقف عليهم مع عدم

تحقق وجودهم لانه قول

الجهة لا يشترط فيها تحقق

الوجود بل يكفي امكانه كما

دل عليه كلامهم في الوقف

ثم رايت الرركشي صرح

بذلك واطرافه المال العام

اليه تجوز لانه حقيقة للجهة

العامه وليس ملكه ولا

يصرف له من وقف الفقراء

لان وصف الفقر لم يتحقق

فيه قاله السبكي وخالفه

الاذري اكتفاء بظاهر

الحال انه فقير (او الخاص

وهو ما اختص به كشياب

ملفوفة عليه) فلبوسة له

التي باصله اولى (ومفروشة

تحت) ومغطى بها ودابة

عنانها بيده او مشدودة

بنحو وسطه (وما في جيبه

من دراهم وغيرها ومهده

الذي هو فيه (ودنانير

منثورة فوقه وتحت) اجاعا

لان له يدا واختصاصا

وقضية المتن التخيير في

ذلك واعترض بان الاوجه

انه يقدم الخاص اولا

(وان وجده) وحده

(في دار) لاتعلم لغيره

او حانوت او بستان

او خيمة كذلك وكذا

قرية كما ذكره الماوردي

وغيره لكن استبعد ذلك

في الروضة ثم بحث انها ليست

كذلك (فهي) وما فيها

(له) لليد فان وجد بها غيره

اي البادية (قوله والمقصود) لم يتقدم له ذكر في كلامه اه رشيدى وتقدم عن عرش الجواب بان الشارح اراد فيما مر من الطريق ما يشمل المقصد قول المتن (ونفقت) اي اللقيط ومؤنة حضائته اه معنى (قوله وموصى به) الى قول المتن ودنانير في المعنى الا قوله كمدل عليه الى واطرافه المال وقوله ولا يصرف له الى المتن ولا الى قوله وبستان في النهاية (قوله وليس ملكه) ولكن المراد انه يصرف اليه منه وان لم يكن ملكه بعموم كونه لقيطا او موصى له وقد يكون المال له بخصوصه كالوقف عليه نفسه او الهبة او الوصية ويقبل له القاضي من ذلك ما يحتاج الى القبول اه معنى (قوله وخالفه الاذري الخ) وهو اوجه اه نهاية قال عرش قوله مر وهو اوجه وعليه فلو تبين له مال او منفق فالتقياس الرجوع بما صرف له عليه اه (قوله فلبوسة له الخ) عبارة المعنى وملبوسة له كما صرح به في المحرر واسقطه من الروضة لفهمه بما ذكر بطريق الاولى اه (قوله عنانها بيده الخ) اورا كب عليها نهاية ومعنى (قوله مشدودة) اي عنانها اه عرش (قوله وقضية المتن التخيير في ذلك) وهو كذلك وان قال في التوشيح لم اجد فيه نقلا وقال بعض المتأخرين الافقه تقدم الخاص فلا ينفق من العام الا عند فقد الخاص اه معنى واعتمد النهاية لاعتراضه وقال والاوجه كما افاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان حملت او في كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اه (قوله لاتعلم لغيره) اي لا يعرف لها مستحق اه معنى (قوله او بستان) عبارة النهاية ولا يحكم له ببستان وجدفيه في اوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعية وجدفيه كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد كما نبه عليه الزركشي بكون ما ذكر له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجر ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه اه وكذا في المعنى الا قوله وهو كذلك وقوله واخذ الى والمراد في الاسنى الا قوله وهو كذلك وقوله والمراد الخ قال عرش قوله فلا يسوغ الخ وفائدة ذلك انه لو ادعاه احد ببينة سلم للمدعى اه (قوله كذلك) اي لا يعلم لواحد منها مستحق (قوله ثم بحث) اي المصنف في الروضة (قوله لليد) الى قوله ثم ان بان في النهاية الا قوله او لهم بحسب الرؤوس وقوله مطلقا وقوله ويؤيده ما ياتي الى وعلى الاول وقوله ويؤيده ما مر آنفا عن السبكي وقوله ولو حال (قوله منبذ الخ) بالرفع بدل من غيره (قوله فهي لها) كما لو كانا على دابة فلور كبا احدهما وقادها الآخر فلاول فقط لتتام الاستيلاء ولو

(قوله وخالفه الاذري الخ) وهو اوجه شرح مر (قوله واعترض بان الاوجه الخ) لا ينافي ذلك كلام المصنف ان جعلت اول التوزيع (قوله او بستان) ولا يحكم له ببستان وجدفيه في اوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعية وجدفيه كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد كما نبه عليه الزركشي بكون ما ذكر له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجر ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه شرح مر (قوله او كامل فهي لها) كما لو كانا على دابة فلور كبا احدهما وقادها الآخر فلاول لتتام الاستيلاء وما في الروضة عن ابن كجب من انها بينهما وجه كما قاله الاذري والصحيح انها للراكب والحق بذلك الاذري ايضا لو كانت الدابة مربوطة بوسطه وعليها راكب معترضا بذلك قول الشيخين انها بينهما وقد يجاب بان العادة جارية بان السائق يكون آلا للراكب ومعيناه فلا يبدله معه بخلاف ما هنا فان ربطها بوسط الطفل قرينة ظاهرة على ان له فيها يد او يد الراكب ليست معارضة لها فقسمت بينهما هذا والاوجه فيها ايضا ان اليد للراكب كالتى قبلها شرح مر (قوله ويتردد النظر فيما لو وجد الخ)

منبذ او كامل فهي لها او لهم بحسب الرؤوس ويتردد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار لكنه في هوائها

لانه لا يسمى فيها عرفا سم ان كان باهية ولا خلاف وجوده باهية الذي لا يصعد له منها لان هذا يسمى فيها عرفا (وليس له مال مدفون تحته) بحل لم يحكم بملكه ككبير جاس (٣٤٨) على ارض تحتها دفن وإن كان به ورقة معلقة به انه له نعم بحث الاذرعى انه لو اتصل خيط

بالدفن وربط بنحو ثوبه
قضى له به لا سيما ان انضمت
الرقعة اليه (وكذا ثياب)
ودواب (وامتعة موضوعة
بقربه) في غير ملكه ان لم
تكن تحت يده (في الاصح)
كما لو بعدت عنه وفارق البالغ
حيث حكم له بامتعة موضوعة
بقربه عرفا بان له رعاية
امام بملكه فهو له قطعا
(فان لم يعرف له مال) خاص
ولا عام (فالاظهر انه
ينفق عليه) ولو محكوما بكفر
لان فيه مصلحة للمسلمين
إذا بلغ بالجزية (من بيت
المال) من سهم المصالح
بجائنا كما اجمع عليه الصحابة
(فان لم يكن) في بيت المال
شيء او كان ثم ما هو اهم منه
او منع متوليها فاقترض
عليه الحاكم رآه والا
(قام المسلمون) اي مياسيرهم
ويظهر ضبطهم بمن ياتي في
نفقة الزوجة فلا تعتبر
قدرته بالكسب (بكفايته)
وجوبا (قرضا) بالقاف
اي على جهته كما يلزمهم
اطعام المضطر بالعوض
وفي قول نفقة) فلا يرجعون
بهالعجزه ويؤيده ما ياتي
اوائل السير انهم ينفقون
المحتاج من غير رجوع
وعلى الاول يفرق بان ذاك

كان على الدابة المحكوم بكونها له شيء فله ايضا نهاية ومعنى (قوله لانه لا يسمى الخ) عبارة النهاية
والاقرب لانه الخ قال ع ش قوله ر والاقرب لاى عدم الحكم بكونه له اه قول الماتن (مال مدفون
تحت) وحكم هذا المال ان كان من دفن الجاهلية فركاز والافلطة اه معنى (قوله بحل) الى قوله ان رآه
في المغنى الا قوله كما لو بعدت (قوله بحل لم يحكم الخ) اماما وجد به كان حكمه بانه له فهو تبع للمكان كما
صرح به الدارمي وغيره نهاية ومعنى (قوله وان كان به ورقة الخ) اي معه ورقة مكتوب فيها ان تحته دفينا
وانه له اه كردى (قوله متصلة به) اي باللقيط عبارة المنهج مع شرحه لا مال مدفون ولو تحته او كان فيه
او مع اللقيط رقعة مكتوب فيها انه له اه (قوله نعم بحث الاذرعى الخ) معتمد اه ع ش (قوله قضى له
به) اي والفرض انه ليس بحل يعلم انه ملك لغير اللقيط اه لو كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده
على البيت وعلى ما فيه والاقرب انه يقدم بين اللقيط وصاحب البيت لان لكل منهما ما يدا اه ع ش قول
الماتن (بقربه) لم يتعرضوا لضابط القرب قال السبكي والمحال عايه فيه العرف اه معنى (قوله ان لم تكن)
الاولى التذكير كما في بعض النسخ (قوله ان لم تكن تحت يده) اي بنحو اجارة سم امالو كان تحت يده
بنحو اجارة فان ما فيه يكون له رشدي (قوله كما لو بعدت) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله وفارق البالغ
الخ) يؤخذ من هذا ان لو نازع هذا المدكف غيره فالة قول المدكف وتقدم بينته لان اليد له سم اه
بحيرى (قوله مطلقا) اي قرب منه اولا (قوله ومحكوما بكفره) هو ظاهر في غير دار الحرب امامه فان
اخذ بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه تجب عليه نفقته وامالو لم يقصد ذلك فهل ينفق عليه من بيت المال ام لا
فيه نظروا الا قرب الاول لان اخذه له صيره كانه في امانه اه ع ش (قوله بجائنا) عبارة شرح الروض بلا
رجوع كما صرح به في الروضة اه ولعل محله مالم يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بمال او قريب موسر
فليراجع اه سم وسياتي عنه ترجيح الاطلاق (قوله ما هو اهم الخ) كسد ثغر يعظم ضرره لو ترك
اه معنى (قوله اقترض عليه) اي على اللقيط معنى وع ش (قوله ان رآه والا الخ) عبارة المغنى والروض
فان تعذر الاقتراض قام الخ (قوله بمن ياتي الخ) وهو من زاد دخله على خرجه اه ع ش قول الماتن
(قرضوا نفقة) منصوبان بنزع الخافض اي بالقرض والنفقة او على التمييز اي من جهة القرض
والنفقة اه معنى (قوله على جهته) اي اللقيط اه ع ش (قوله ويفرق بين كونها قرضا الخ) هذا الفرق
صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال او منفق اه سم وهو صريح قول الشارح قبل
من سهم المصالح بجائنا اه ع ش (قوله واذا لزمهم) اي الاتفاق اه ع ش (قوله فان شق الخ) اي فان
تعذر استيعابهم لكثيرتهم قسطها على من رآه منهم باجتهاد فان استوفى اجتهاده تخير معنى وروض مع
شرحه (قوله ثم ان بان قنا الخ) عبارة المغنى فان ظهر له سيد رجوعا عليه او ظهر له اذا كان حراما او اكتسبه
فالرجوع عليه او قريب رجوعا عليه فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا كسب ولا للرفيق سيد فالرجوع على

والاقرب لا شرح مر (قوله لان هذا يسمى فيها عرفا) كذا شرح مر وليتا مل (قوله نعم بحث الاذرعى
الخ) كذا شرح مر (قوله ان لم يكن تحت يده) اي بنحو اجارة (قوله بجائنا) عبارة شرح الروض فلا
رجوع كما صرح به في الروضة انتهى ولعل محله مالم يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بمال او قريب موسر
فليراجع (قوله ويظهر ضبطهم الخ) كذا شرح مر (قوله وعلى الاول يفرق الخ) هذا الفرق يصرح
به ما ذكره في شرح الروض جوابا عن استشكل الرجوع على بيت المال فراجعوه وتاملوه ويؤيده ما مر
(قوله ويؤيده ما مر انفا عن السبكي) وما هنا يؤيد السبكي وقد يفرق (قوله ويفرق بين كونها هنا قرضا
الخ) وهذا الفرق صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال او منفق (قوله ثم ان بان قنا الخ) عبارة

تحقق حاجته فوجبت مواساته وهنا لم تتحقق فاحتيط لمال الغرو يؤيده ما مر انفا عن السبكي فان امتنعوا كلهم قاتلهم الامام بيت
ويفرق بين كونها هنا قرضا وفي بيت المال بجائنا بان وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين ولو حالا فلم فيه حق مؤكد دون مال المياسير
وإذا لزمهم وزعها الامام على مياسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استوفى نظره تخير ثم ان بان قنا رجوعا على سيده

بيت المال من سهم الفقراء أو الغارمين بحسب ما رآه الامام وإن حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه ويساره
قصي منه وإن حصل له مال مع بيت المال معافى ماله اه وفي سم عن الروضة مثلها إلا ما ذكر في القريب (قوله)
أو حرا وله مال ولو من كسبه أو قريب) قال سم يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلا
في نفس الامر حين الانفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيثئذ أي أو جهل أن الحال كذلك
كما يؤخذ مما يأتي عن شرح الروض أمالو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الانفاق
بعد الانفاق عليه فلا رجوع مطلقا لأنه حين الانفاق من محاييغ المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كما في
غير اللقيط المحتاج فإنه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه ثم قال بعد أن سرد كلام شرح الروض فقد افاد
هذا كما ترى تصوير ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئا ما ذكر أي حين الانفاق أو جهل الحال وأنه
لو علم أنه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فإنه ظاهر وقد أوردته على مر فوافق عليه بعد توقف اه
(قوله) أو حدث في بيت المال مال قبل بلوغه الخ) قال في شرح الروض في التقيد بقبل بلوغه نظر اه سم
(قوله وإلا الخ) عبارة النهاية وهذا إن لم يبلغ اللقيط فإن بلغ فمن سهم الفقراء الخ قال الرشدي قوله وهذا
الخ يعني كون ما ينفقه عليه الميسر قرضا خلافا لما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله وإلا فمن الخ) ولعل المراد
أخذا بما مر عن المغنى والروضة وإن لم يبين كونه قرضا ولا حرا له مال ولو من كسبه أو قريب ولم يحدث في
بيت المال مال قبل بلوغه ويساره فالرجوع على بيت المال من سهم الخ ثم رايت في البجيرمي عن سلطان مثله
إلا قوله ولم يحدث في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره (قوله) فمن سهم الفقراء والمساكين الخ) أي بحسب
ما يقتضيه حاله من كونه فقيرا الخ لأنه يأخذ من جميعها اه ع ش (قوله وضعف) إلى الفصل في النهاية
(قوله ورد) إلى قوله وللقاضى نزعه في المغنى (قوله) ووجه أنها الخ) قال في شرح البهجة قلت

الروضة ثم إن بان عبد افار جوع على سيده وإن ظهر له مال أو اكتسبه فالرجوع عليه فإن لم يكن له شيء وقضى
من سهم المساكين أو الغارمين وإن حصل في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره وقضى منه وإن حصل في بيت
المال وحصل للقيط مال دفعة واحدة وقضى من مال اللقيط كما لو كان له مال وفي بيت المال مال اه وقضيته لزوم
القضاء مع حدوث المال له وأول بيت المال مع أنه عند الانفاق محتاج إلا أن يقال لم يتحقق احتياجه (قوله) أو
حرا وله مال ولو من كسبه أو قريب) يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلا له في نفس
الامر حين الانفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيثئذ أي أو جهل أن الحال كذلك كما يؤخذ
بما يأتي عن شرح الروض أمالو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الانفاق بعد
الانفاق عليه فلا رجوع مطلقا لأنه حين الانفاق من محاييغ المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كما في غير
اللقيط المحتاج فإنه لا رجوع له مسلمين إذا انفقوا عليه ويؤيد ذلك جراب الاشكال المذكور في شرح الروض
فأنه لما قال الروض فإن لم يظهر له شيء من ذلك أي من السيد والقريب والمال ولم يكتسبه فعلى بيت المال أي
الرجوع قال في شرح حواسن كل بأنه إذا لم يظهر له مال ولا كسب له تبين أن النفقة لم تكن قرضا فلا رجوع
بها على بيت المال ويحاج بان كلامهم محله إذا لم يعلم أنه لا شيء له من ذلك فإن علمناه فظاهر أنه لا رجوع كما لو
أفتقر رجل وحكم الحاكم على الأغنياء بالانفاق عليه لا رجوع عليه إذا أيسر كما عرج به في الأنوار اه فتقد
افاد هذا الجواب كما ترى تصوير ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئا ما ذكر أي حين الانفاق دليل
ما احتج به من مسألة الأنوار أو جهل الحال وأنه لو علم أنه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فإنه
ظاهر وقد أوردته على مر فوافق عليه بعد توقف ولا يخفى أن في الجواب المذكور إشعارا بأنه لا يكتفى في
الوجوب على المستلئين الجمل بحاله بخلاف بيت المال لأنه أوجب الرجوع لهم على بيت المال عند الجمل
بالحال فتأمل (قوله) ولو من كسبه أو قريب) انظر إذا اجتمع كسبه وقريبه (قوله) أو حدث في بيت المال
مال قبل بلوغه الخ) قال في شرح الروض لكن في تقييده هذا بقبل بلوغه نظر (قوله) ووجه أنها صارت دينا
بالاقتراض) قال في شرح البهجة قلت انما اقترضاها على اللقيط لا على القريب واستقرارها على القريب

أو حرا وله مال ولو من
كسبه أو قريب أو حدث
في بيت المال مال قبل
بلوغه ويساره فعليه وإلا
فمن سهم الفقراء أو
المساكين أو الغارمين
وضعف في الروضة ما
ذكر في القريب بأن نفقته
تسقط بمضي الزمان ورد
بأنه المنقول بل المقطوع
به ووجه أنها صارت
دينا بالاقتراض (ولللمتقط
الاستقلال بحفظ ماله في
الاصح) لأنه يستعمل
بحفظ المالك فما له أولى

وبحث الأذرعى تقييده بعدل يجوز إيداع (٣٥٠) مال اليتيم عنده ومع استقلاله بحفظه لا يخصم من ادعاه وللقاضى نزعه منه وتسليمه

إنما اقترضها على اللقيط لا على القريب واستقرارها على القريب باقراضها إنما هو إذا اقترضت عليه ولا يشكل بالريق لأن يده كيدسيده اه سم وقد يجاب بان وجوب النفقة على القريب بنفس الامر نزل منزلة الاقراض عليه (قوله وببحث الأذرعى الخ) عبارة المغنى ومحلها كما قال الأذرعى الخ (قوله تقييده بعدل الخ) قد يقال لا حاجة لهذا القيد لأن الملتقط لا يكون إلا عدلا لأن العدالة شرط من شروطه كما تقدم (قوله يجوز إيداع الخ) أى بان كان امينا منا اه ع ش (قوله لا يخصم الخ) إلا بولاية من الحاكم نهاية ومعنى (قوله لأن ولاية المال) إلى الفصل فى المغنى (قوله أى إن أمكنت مراجعته) أى بان سهل استئذانه بلا مشقة ولا بذل مال وإن قل اه ع ش (قوله وإلا) أى بان لم يجد فى مسافة قريبة وهى ما دون مسافة العدوى على المعتمد ع ش اه بحيرى (قوله واشهاد الخ) أى وجوبه وقول ابن الرفعة كل مرة فيه حرج والاوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة اه نهاية زاد المغنى فان لم يشهد مع الامكان ضمن اه قال ع ش قوله والاوجه عدم تكليفه الخ أى ويصدق فى قدر الاتفاق إن كان لا تقا به ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان رجلا ذن لو الد زوجته فى الاتفاق على بنته وولدها فى كل يوم خمسة انصاف من الفضة العديدة مدة غيبته ثم ان الشهود شهدوا بأنه أنفق ما أذن له فى إنفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق فى كل يوم وهو ان الحق يثبت بشهادتهم وإن لم ينصوا على أنهم رأوا ذلك فى كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية اصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة فى اداء النفقة اه ع ش (فصل فى الحكم باسلام اللقيط) (قوله فى الحكم) إلى قوله ويحال بينهما فى النهاية إلا قوله وإن لم يملكوها وقوله كان حيث إلى وعن جد الخ وقوله وباقى ذلك مع زيادة فى الامان وقوله خلافا لما قد يتوهم من المتن (قوله بالتبعية) للدار او غيرها نهاية ومعنى قول المتن (بدار الاسلام) بان يسكنها المسلمون اه مغنى (قوله ولو فى زمن قديم) معتمده اه ع ش (قوله كقرطبة) مدينة بالاندلس اه ع ش (قوله ان محله) أى قوله ومنها ما علم الخ (قوله منها) أى ما علم الخ والتاثير لرعاية معنى ما (قوله وإلا فهى دار الخ) ويترتب على كونها دار اسلام أو كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين أنه يكفى فى دار الاسلام وجود مسلم ولو مجتازا بخلاف دار الكفر كما يعلم بما قرره المصنف والشارح اه سم قول المتن (وفى اهل ذمة) ليس بقيد بل مثله مالو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها اسنى ومعنى (قوله او عهد) الى قوله وببحث الأذرعى فى المغنى الا قوله حتى الأولى الى المتن (قوله على وجهه) أى الصلح (قوله وان لم يملكوها) الانسب قبل ملكها كما فى المغنى (قوله حتى الأولى) ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها احترام ازا عمالو كان فيها كفار فقط أما لو لم يكن فيها احد فينبغى الحكم باسلامه لانها دار اسلام ولا معارض سم على حج اه ع ش (قوله والاخيرتان دار الاسلام) أى كالأولى اه ع ش (قوله من المتن) عبارة المغنى وقضية كلامه ان المعطوف على دار الاسلام ليس دار اسلام وليس مرادا فقد صرح فى أصل الروضة أن الجميع دار اسلام اه قول المتن (مسلم) ولو امرأة اخذ من قول الأذرعى الآتى ولا سيما الخ اه سم (قوله يمكن كونه) أى اللقيط قول المتن (حكم

باقترضها إنما هو إذا اقترضت عليه ولا يشكل بالريق لأن يده كيدسيده اه (قوله وببحث الأذرعى تقييده بعدل الخ) فان قلت لا حاجة لهذا القيد لأن الملتقط لا يكون إلا عدلا لأن العدالة من شروطه كما تقدم (قوله لا يخصم من ادعاه) الا بولاية من الحاكم شرح مر (فصل فى الحكم باسلام اللقيط) الخ (قوله والا فهى دار كفر) اعتمده مر ويترتب على كونها دار اسلام او دار كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين أنه يكفى فى دار الاسلام وجود مسلم ولو مجتازا بخلاف دار الكفر كما يعلم بما قرره المصنف والشارح (قوله حتى الأولى الخ) كذا شرح مر ولا يبعد أن اشتراط ذلك فيها احترام ازا عمالو كان فيها كفار فقط أما لو لم يكن فيها احد فينبغى الحكم باسلامه لانها دار اسلام ولا معارض (قوله فى المتن مسلم) ولو امرأة اخذ من قول الأذرعى الآتى لا سيما الخ (قوله فى المتن حكم

لأمين غيره مباشر الاتفاق عليه بالمعروف اللائق به او يسلمه للملتقط يوما بيوم (ولا ينفق عليه منه الا باذن القاضى قطعا) أى على الاصح ومقابلته لأن ولاية النصرف فى المال لا تثبت الا لاصل او وصى او حاكم او امينه فان انفق بغير اذنه ضمن أى ان أمكنت مراجعته والا انفق واشهد ولا يضمن حينئذ (فصل فى الحكم باسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية) اذا وجد لقيط بدار الاسلام ومنها ما علم انه مسكن المسلمين ولو فى زمن قديم فغلب عليه الكفار كقرطبة نظرا لاستيلائنا القديم لكن نقل الرافعى عن بعض المتأخرين ان محله ان لم يمنعونا منها والا فهى دار كفر واجاب عنه السبكي بأنه يصح ان يقال انها صارت دار كفر صورة لاحكاما وباقى ذلك مع زيادة فى الامان (و) ان كان (فيها اهل ذمة) او عهد (او بدار فتحوها) أى المسلمون (واقروها بيد كفار صلحا) أى على وجهه وان لم يملكوها (او) وجد بدار اقروها بيدهم (بعد ملكها بجزية وفيها) أى الدار فى المسائل الثلاث حتى الأولى كما قاله الدارمى وان نظر فيه غيره والاخيرتان

دارا اسلام كما قاله خلافا لما قد يتوهم من المتن وإن نظر السبكي فى الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو مجتازا (حكم باسلام

باسلام اللقيط) تغليبا لدار الاسلام لخبر احمد وغيره الاسلام يعملون ولا يعلى عليه قال الماوردي وحيث لا ذمي ثم فسلم باطنا ايضا ولا فظاهرا فقط اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالمجتاز تغليبا لحرمة دارنا بخلافه في قوله (وان وجد بدار كفار فكافران لم يسكنها مسلم) ولا عبرة باجتازه فيها (وان سكنها مسلم) يمكن كونه منه (كاسير) منتشر (وتاجر فسلم (٣٥١) في الاصح) تغليبا للاسلام فان نفاه

ذلك المسلم قبل في نفسه دون اسلامه وبحث الاذرعى ان المراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر قال بل ينبغي الاكتفاء بلبث يمكن فيه الوقوع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد طروقه بنحو شهر لاستحالة كونه منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان بمصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم الف لقيط مثلا حكم باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسابق فذاك أو لا مكان كونه منه ولو على بعد وهو ففيه الظاهر نظروا لاسيما اذا كان المسلم الموجود امرأة اه وانت خير من اكتفائهم في دارنا بالمجتاز وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفى في دارهم إلا بالامكان القريب عادة وحينئذ فتى امكن كونه منه إمكانا فربا عادة فسلم ولا فلا وهذا الوجه بما ذكره الاذرعى فتأمله ويفرق بين الدارين بان شرف الاولى اقضى الاكتفاء فيها بالامكان وإن بعد فدخل المجتاز بخلاف الثانية فاشتراط فيها قرب الامكان وهو إنما يوجد عند السكنى لا

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه ذلك المسلم كما صرح به شرح الروض اه سم أى وقول الشارح الا في فان نفاه ذلك المسلم الخ (قوله لا ذمي ثم) أى كافر كما سياتى في شرح ومن حكم باسلامه بالدار عبارة المغنى لا مشرك في دار الاسلام كالحرم اه مغنى (قوله فسلم باطنا) قضيته انه لو بلغ ووصف كفرا كان مرتدا اه سم اقول وسيأتى التصريح به في شرح ومن حكم باسلامه بالدار (قوله اما اذا لم يكن ثم مسلم) عبارة المغنى اما لو كان جميع من فيها كفارا فهو كافر اه أى بخلاف ما اذا لم يكن فيها احد فقد تقدم عن سم انه ينبغي الحكم حينئذ باسلامه (قول المتن بدار كفار) وهى دار الحرب اه مغنى (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد ادحيث امكن ولو في زمن قليل حيث امكن كونه حملا واحدا خصوصا مع قولهم ان الحمل لا ضبط له اه سم (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام فيتهجه انه لا اثر له كما لا اثر للمجتاز اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين إذا لم يكن في المحبوسين امرأة نهاية ومغنى (قوله ما يقطع حكم السفر) وهو اربعة ايام غير يوم الدخول والخروج اه ع ش (قوله وان ذلك الخ) عطف على الوقاع (قوله اه) أى ما قاله الاذرعى (قوله فتى امكن كونه الخ) معتمد اه ع ش (قوله إمكانا قريبا) بقى مالهو أمكن في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كما لو اشتبه طفل مسلم بطفل كافر سم على حج ويحتمل وهو الاقرب ان يحكم باسلام من وقع فيه الشك وان كثر رعايته لحق الاسلام كما حكم بالاسلام ونفى النسب فيما لو كان مسلم يمكن كونه منه فنفاه وانكر الوطء من اصله رجلا كان او امرأة حتى لو وجدت المسلمة التي في البلد بكرا أى او كانت لا يمكن الوصول اليها عادة ككون المسلمة بنت ملكهم لحقها على ما هو مقتضى اطلاقهم اه ع ش وقوله حتى لو وجدت الخ قد يناهيه ما سر عن النهاية والمغنى في الاسير المحبوس بل لا يصدق عليه الامكان القريب عادة (قوله بما ذكره الاذرعى) أى او لا بقوله بل ينبغي الاكتفاء بلبث الخ (قوله لا الاجتياز) أى الذى لا يأتى معه الامكان عادة إمكانا فربا حتى لا ينفى ما رله اه سيد عمر (قوله حيث لا ذمي ثم) أى ولا اقام كافر بنية بنسبه اخذا بما يأتى انفا (قوله كما مر) أى في شرح حكم باسلام اللقيط (قوله والظاهر انه مثال) أى مثله المعاهد والمؤمن (قوله وخصه غيره) عبارة النهاية والمغنى وهو ظاهر ان كانت برة دارنا أو لا يبدل احد عليها وإن كانت برة دار حرب لا يطررها مسلم فلا وولد الذميه من الزنا بمسلم كافر كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لانه مقطوع النسب عنه خلافا لابن حزم ومن تبعه اه (قوله

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه المسلم اذ النفي ليس قطعيا في انتفاءه ويؤيد ذلك ما يأتى في قوله فان نفاه ذلك المسلم الخ فليتأمل ثم رايته في شرح الروض صرح بذلك (قوله قال الماوردي الخ) كذا شرحه مر (قوله وحيث لا ذمي) انظر المعاهد وغيره ثم رايته ما يأتى فى شرح قول المتن ومتى حكم باسلامه بالدار (فسلم باطنا) وقضيته انه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتدا (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد ادحيث امكن ولو في زمن قليل حيث امكن كونه حملا واحدا خصوصا مع قولهم ان الحمل لا ضبط له (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام فيتهجه انه لا اثر له كما لا اثر للمجتاز اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين اذا لم يكن في المحبوسين امرأة شرح مر (قوله او لا مكان كونه منه) هذا هو الموافق لقول الشارح السابق يمكن الخ (قوله من اكتفائهم في دارنا الخ) اعتمده مر (قوله وهذا الوجه بما ذكره الاذرعى) بقى مالهو أمكن إمكانا في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كما لو اشتبه طفل مسلم بطفل كافر (قوله باطنا ايضا كما مر) قد يناهيه قوله الآتى فكافر اصلى وقول المتن الآتى وتبعه في الكفر وقوله عقبه وارفع ما ظنناه الخ (قوله فكافر اصلى) كذا في اصل الروضة وظاهره وان لم يكن بالدار كافر يمكن كونه منه

الاجتياز (ومن حكم باسلامه بالدار) كان حيث لا ذمي ثم مسلما باطنا أيضا كما مر فاذا بلغ وأفصح بالكفر كان مرتدا وحيث ثم ذمي مسلما ظاهرا فقط فاذا بلغ وأفصح بالكفر فكافر اصلى لضعف الدار والتعبير بذمي هنا وفيما مر هو ما وقع في كلام شارح والظاهر انه مثال وعن جد شارح التجيز بانه لو وجد برة فسلم وخصه غيره بما اذا كانت بدارنا أو لا يبدل احد عليها ومن حكم باسلامه بالدار (فاقام ذمي)

أو حرى بينة بنسبه لحقه) لأنه كالمسلم في النسب (وتبعه في الكفر) وارتفع ما ظنناه من اسلامه لان الدار حكم باليدو البينة اقوى من مجرد بدو تصور علوقه من مسلمة بوطء شبهة نادر لا يعول عليه مع البينة وشملت البينة محض النسوة وخرج بها إلحاق القائف وقد حكى الدارمى فيها وجهين والذي يتجه اعتبار الحاقه لأنه (٣٥٢) حكم فهو كالبينة بل أقوى وفي النسوة أنه إن ثبت بهن النسب تبعه في الكفر وإلا فلا (وإن

اقتصر) الكافر (على الدعوى) بانه ابنه ولا حجة له (فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر) وإن لحقه نسبه لان الحكم باسلامه لا يغير بمجرد دعوى كافر مع إمكان تلك الشبهة النادرة ومحل ذلك إن لم يصدر منه نحو صلاة وإلا لم يغير عن حكم الاسلام قطعاً ومحال بينهما وجوباً وكذا نداء بأن قلنا يتبعه في الكفر كميز اسلم (تنبيه) مقتضى حكمهم باسلام اللقيط تارة وكفره اخرى ان لقاض رفع اليه امر لقيط الحكم بكفره فيما نصوا على كفره فيه وهو ظاهر وأما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر أحد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضا به اه فهو غلط فيجوز إذ يلزم عليه ان لا يحكم بردة أحد ولا بكفر لقيط وهو فاسد وافسد منه ما علل به لان الحكم بالكفر ليس معناه إلا الحكم باناره المترتبة عليه فلا رضا به قطعاً ويلزمه ان لا يحكم بنحو زنا لانه رضا به نعم له إذا أسلم ميز أن يحكم بعدم صحة إسلامه إذا احتيج اليه لا بكفره إلا بالنسبة للأحكام

أو حرى) عبارة النهاية والمعنى أو معاهد أو مؤمن كما قاله الزركشى اه (قوله وارتفع) إلى قوله ومحل ذلك في المعنى إلا قوله وتصور علوقه إلى المتن (قوله وشملت الخ) عبارة المعنى هذا إن شهد عدلان وإن شهد أربع نسوة ففي الحكم بتبعيته في الكفر وجهان حكاهما الدارمى وكذا هو الحق القائف ويؤخذ من العلة التبعية اه (قوله فهما) أى فى الإلحاق وشهادة النسرة (قوله والذي يتجه) أى فى القائف (قوله وفى النسوة) عطف على قوله فى الإلحاق المقدر عقب قوله يتجه (قوله وفى النسوة الخ) معتمداً على عرش (قوله إن ثبت بهن النسب) أى بأن شهدن بولادة زوجة الذى له عرش ورشيدى (قوله تلك الشبهة) أى علوقه من مسلمة بوطء شبهة (قوله ومحل ذلك) أى الخلاف المشار إليه بقول المصنف فالمذهب (قوله عن حكم الاسلام) أى الذى حكم له به بسبب الدارمى وتقوى بالصلاة والصوم اه عرش (قوله ومحال بينهما الخ) عبارة النهاية وسواء قلنا بتبعيته له فى الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين أبوى يميز وصف الإسلام وبينه قال فى الكفاية وقضية إطلاقهم وجوب الحيلولة بينهما إن قلنا بعدم تبعيته فى الكفر لكن فى المذهب انه يستحب تسليمه لمسلم فاذا بلغ ووصف الكفر فان قلنا بالتبعية قرر لكنه يهدد لعله يسلم وإلا فى تقريره ما سبق من الخلاف اه قال عرش قوله لكن فى المذهب الخ هذا هو المعتمد وقوله ما سبق من الخلاف أى لراجع منه الإقرار اه (قوله وأما ما قيل الخ) هذا الذى قيل أفتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه اه سم (قوله ليس معناه إلا الحكم) قد يقال بل لو كان أى الحكم به نفسه أى نفس الكفر لم يقتض الرضا لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به ومجرد ذلك ليس فيه الرضا به اه سم (قوله إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فانه إنما يقصد به إثارة الدنيوية اه سم قول المتن (آخرين) أى غير تبعية الدارمى اه معنى قول المتن (لا يفرضان) الأولى التانيث (قوله وإنا نذكر) إلى قول المتن الثانية فى النهاية الأقول الشارح وقد سئلت إلى وكالصبي (قوله قبل الظفر الخ) سواء كان إسلام القن قبل الظفر به الخ (قوله بعد موته) أى الأحد (قوله ولو لمع وجود حى) إلى قول المتن حكم باسلامه فى المعنى (قوله حى) أى كافر (قوله نسبة تقتضى الخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه ضابط هذه النسبة ولعله ما يأتى فى الوصية فيقال إن المراد بالأصل هنا ما ينسب الشخص إليه من جهة الآباء أو الأمهات ويعد قبيلة كما يقال بنو فلان فمن فوق الجد الذى حصلت الشهرة به والنسبة له لا يعتبر اه يجزى قول المتن (فهو مسلم) أى تجزى عليه أحكام المسلمين ومنها انه لو بلغ ولم يعلم باسلام أحد اصوله ثم مات غسل وكفن وصلى عليه ودفن

فليراجع لكن مقتضى قوله السابق كان حيث لاذى ثم مسلماً باطناً أيضاً انه لو بلغ ووصف الكفر كان كافراً أصلياً (فرع) ولد الذمية من الزنا بمسلم كافر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لأنه مقطوع النسب عنه خلافاً لابن جزم ومن تبعه شرح مر (قوله والذي يتجه اعتبار الحاقه) اعتمده مر (قوله وأما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر أحد الخ) هذا الذى قيل أفتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه فانه أفتى فى صغير من أولاد الذميين أسلم أو مات أبوه ثم أسلم بانه لا يجوز للقاض الحكم بكفره لأن الرضا بالكفر كفر ولا يصح الحكم به فلم يخالف الحكم باسلامه اه (قوله ليس معناه إلا الحكم باناره المترتبة عليه الخ) قد يقال بل لو كان به نفسه لم يقتض الرضا لان الحكم إظهار حصول المحكوم به ومجرد ذلك ليس فيه الرضا به (قوله لا يكفره إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فانه إنما يقصد به إثارة الدنيوية (قوله وإن حدث الولد بعد موته) ويصدق انه مسلم وقت العلوق

الدنيوية وكذا يقال فى اطفال الكفار لانهم فى الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم (ويحكم باسلام الصبي بجهتين آخرين فى لا يفرضان فى لقيط) (وإنما ذكرنا فى بابه استطراداً) (أحدهما الولادة فاذا كان أحداً بويه مسلماً وقت العلوق) وإن علا ولو أنشئ غير واردة أو قنا قبل الظفر به أو بعده كما يأتى بسطه فى السير وإن حدث الولد بعد موته على الأوجه من تردد فيه ولو مع وجود حى أقرب منه بشرط نسبته إليه نسبة تقتضى التوارث ولو بالرحم فلا يرد آدم أبو البشر صلى الله على نبينا وعليه وسلم (فهو مسلم) إجماعاً

وان ارتد بعد العلق (فان بلغ ووصف كفرا) أى أعرب به عن نفسه كما باصه (فترد) لانه مسلم (٢٥٣) ظاهر او باطنا (ولو علق بين كافرين

ثم أسلم أحدهما) وإن علا
كاذر قبل بلوغه ولو بعد
تميزه (حكم باسلامه) لإجماعا
فى إسلام الاب ولخبر
الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
ولو امكن احتلامه فادعاء
قبل إسلام اصله فظاهر
اطلاقهم قبول قوله فيه
لزم إن كانه قبوله هنا فلا
يحكم باسلامه وبحث اى
زرعة عدم قبوله إلا لان ثبت

شعرعته الحشن فيه نظر
ظاهر اللهم الا ان يقال
الاحتياط للاسلام يلغى
قوله المانع له لاحتمال
كذبه فيه والاصل بقاء
الصغر وقد سئلت عن
يهودى أسلم ثم وجد بنته
مزوجة فادعى صباها لتتبعه
وادعت البلوغ هي وزوجها
فاقبت بانها يصدق اما
فى دعوى الاحتلام فلما
تقرر ان الاحتياط للاسلام
اقتضى مخالفة القاعدة من
تصديق مدعى البلوغ
بالاحتلام واما فى دعوى
السن أو الحيض فبالأولى
لامكان الاطلاع عليهما
فكلف مدعى احدهما

البينة وقد صرحوا بانها لو
باع او كاتب او قتل ثم ادعى
صبا يمكن صدق بخلاف مالو
زوج لان النكاح محتاط له
ويجرى بين الناس فكون
الولى صيا بعيد جدا فلم
يلتفت اليه وان امكن
والجنون المحكوم بكفره

فى مقابر المسلمين وكان من أهل الجنة وإن عوقب على ترك الصلوات ونحوها لانه مخاطب بها بتقدير كفرة
فكيف وهو الان مسلم فليتب به اه ع ش وقوله ولم يعلم باسلام احدا صوله لعله ليس بقيد ولو قال بدله
ولم يصف الكفر لكان حسنا وقوله وإن عوقب الخ فيه ان الكلام هنا فى الصبي (قوله وان ارتد) اى الاحد
اه ع ش قول المتن (فان بلغ) اى الصغير المسلم بالتبعية لاحدا بويه اه معنى قول المتن (قوله ولو
علق الخ) اى حصل او وجد ويجوز قراءته للفعول اى علق به بين كافرين اه ع ش قول المتن (ثم
أسلم أحدهما) هذا يوم قصره على الابوين وليس مراد ابل فى معنى الابوين الاجداد والجدات وان لم
يكونوا وارثين وكان الاقرب حيا اه معنى عبارة المنهج احد اصوله اه اى الصبي الذى علق بينهما
(قوله وان علا) فيه مسامحة بمد فرض الكلام فىمن علق بين كافرين فالمراد ان علا احد اصول احدهما
اه ع ش وقوله اصول احدهما الاولى اصوله اى الذى علق بينهما (قوله ولو بعد تميزه) اى وبعد وصفه
اه معنى (قوله فادعاء الخ) اى او ادعى من اسلم احدا صوله انه احتلم قبل اسلام ذلك الاحد حتى لا يتبعه
فى الاسلام اه ع ش (قوله قبول قوله فيه) أى فى الاحتلام ش اه سم (قوله فيه نظر ظاهر الخ اللهم
الخ) كذا فى النهاية قال ع ش قوله فيه نظر الخ هذا السوق يقتضى اعتمادا اقتضاء اطلاقهم ومثله فى حج ثم
ذكر انه ائفى فى حادثة بما يوافق بحث اى زرعة فهو يدل على اعتماده للثاني وهو كلام اى زرعة اه وياتى
عن سم مثله (قوله المانع له) اى للاسلام (قوله فاقبت الخ) هذا الاقناع موافق لبحث اى زرعة المذكور
ومخالف للتظير فيه فقد اعتمد ذلك البحث وقوله فى السؤال فادعى صباها ينبغى ان يكون دعوى صباها
حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم وقع النزاع يوم الجمعة فادعى أنها كانت يوم
الخميس صبية وادعت البلوغ حينئذ فيصدق هو وان علم انها فى يوم الجمعة بالغة ويتخرج على ذلك ما وقع
السؤال عنه وهو مالو غاب ذى واسلم فى غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده ووقع النزاع من غير بينة فى ان ولده كان
بالغا عند إسلامه أولا اه سم اى فيصدق الوالد (قوله اما فى دعوى الاحتلام) اى اما تصديق الاصل
فى صورة دعوى الفرع الاحتلام (قوله وقد صرحوا بانها الخ) يتامل وجه الاستدلال من هذا على مدعاء
اه سم وقد يقال ان محط الاستدلال قوله لان النكاح محتاط له فيحاط بالاسلام بالاولى (قوله صدق)
المعتمد خلافة فى البيع كما تقدم التنبيه عليه فى باب اختلاف المتبايعين فراجع اه سم (قوله ويجرى) اى
يشتر (قوله يلحق احدا بويه الخ) ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن فى الاصح ويدخل فى قول
المصنف بين كافرين الاصلين والمرئدان على ترجيحه من ان ولده المرئد تدرت كما سياتى فى كتاب الردة اما على
ترجيح الراعى من انه مسلم فلا يدخل فى ذلك اه معنى وقوله وكذا ان بلغ الخ قضيته انه لو بلغ عاقلا ثم جن
وحكم باسلامه نفعه ذلك فى إسقاط ما سبق على الجنون بعد البلوغ من الكفر وغيره اه ع ش (قوله إذا
اسلم) اى احد ابويه ش اه سم (قوله كالصبي) اى فى الحكم باسلامه اه ع ش (قوله لسبق الحكم
الخ) فاشبه من اسلم بنفسه ثم ارتد اه معنى (قوله لان تبعيته الخ) عبارة المعنى لانه كان محكوما بكفره

(قوله قبول قوله فيه) أى فى الاحتلام ش (قوله وبحث اى زرعة الخ) كذا اشرح مر (قوله فاقبت)
هذا الاقناع موافق لبحث اى زرعة المذكور ومخالف للتظير فيه كما هو ظاهر فتد اعتمد ذلك البحث وقوله فى
السؤال صباها ينبغى ان تكون دعوى صباها حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم
وقع النزاع يوم الجمعة فادعى انها كانت يوم الخميس صبية وادعت البلوغ حينئذ فيصدق هو وان علم انها فى يوم
الجمعة بالغة ويتخرج على ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو غاب ذى واسلم فى غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده
ووقع النزاع من غير بينة فى ان ولده كان بالغا عند إسلامه أولا (قوله وقد صرحوا بانها باع الخ) يتامل وجه
الاستدلال على مدعاء (قوله صدق) المعتمد خلافة فى البيع كما تقدم التنبيه عليه فى باب اختلاف
المتبايعين فراجع اه سم (قوله إذا اسلم) اى احد ابويه ش (قوله هو) اى التجيز كسلم ش (قوله

(٤٥) — شروانى وابن قاسم سادس) يلحق أحدا بويه إذا أسلم كالصبي (فان بلغ ووصف كفرا فترد) لسبق
الحكم باسلامه ظاهر او باطنا (وفى قول) هو (كافر أصلى) لان تبعيته أزال الحكم بكفره وقد زالت باستقلاله فعاد لما كان عليه أولا

وبني عليه أنه يلزمه التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الأول ومن ثم لومات قبل التلفظ جهر كسلم بل قال الإمام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني أيضا لأن هذه الأمور مبنية على الظواهر وظاهره الاسلام اه وكانهم لم ينظروا لوجوب التلفظ عليه على الثاني لأن تركه يوجب الاثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول (٣٥٤) الاحياء كالحليمي المسلم بالاسلام أحد ابويه لا يغني عنه اسلامه شيئا ما لم يسلم بنفسه اما

غريب بل سبق قلم على ما قاله الاذرعى أو مفرع على وجوب التلفظ ولو تلفظ ثم ارتد فترد قطعا ولا ينقص ما جرى عليه من أحكام الاسلام قبل رده على الاصح الجهة (الثانية إذا سبى مسلم) ولو صبيا مجنوناً وإن كان معه كافر كامل (طفلاً) أو مجنوناً والمراد الجنس ليشمل ذكر كل وأنثاء المتحد والمتعدد (تبع السابي في الاسلام) ظاهر أو باطنا (ان لم يكن معه أحد أبويه) اجماعاً خلافاً لمن شذ ولأنه صار تحت ولايته كالابوين وقضية الحكم بالاسلامه باطناً أنه لو بلغ وصرف الكفر كان مرتداً وهو متجه خلافاً لما يؤهمه كلام شارح أنه كافر أصلي ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحدهما وأن علا فيما يظهر ثم رأيت الاذرعى أشار اليه بان كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وان لم يتحد المالك وقدسيا معاً أو تقدم الاصل فيما يظهر خلافاً لمن أطلق عن تعليق القاضي انه اذا سبق سنى

وأزيل ذلك الحكم بالتبعية فاذا استقل انقطعت فيعتبر بنفسه اه (قوله وبني عليه) أى القول بكونه كافراً أصلياً (انه يلزمه) أى الصغير المسلم بتبعية اصله (قوله بخلافه على الأول) يعنى أنا إذا قلنا الصغير المسلم بتبعية اصله إذا وصف الكفر بعد بلوغه هو كافر أصلي فاذا بلغ ولم ينطق بشيء من الكفر والاسلام يطالب بكلمة الاسلام لا نهزال الحكم بالاسلامه بعد استقلا له بالبلوغ وإذا قلنا هو مرتد فاذا بلغ ولم ينطق بشيء من ذلك لا يطالب بها لا نعلم يعرض بعد بلوغه ما ينافي اسلامه الذى حكم به اه ع (قوله بخلافه على الأول) انظره مع كوننا حكمنا برده لأن الصورة أنه وصف الكفر إلا أن يقال إن هذا البناء على مبنى القولين لا على نفس القولين اه رشيدى (ومن ثم لومات) أى بعد البلوغ (قبل التلفظ) أى بشيء من الكفر والاسلام (قوله هو) أى الصغير المذكور (كذلك) أى يجهر كسلم لومات قبل التلفظ (قوله لان تركه) أى التلفظ اه ع (قوله أو مفرع على وجوب الخ) هذا لا يظهر مع قوله وكانهم لم ينظروا الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله أو مفرع الخ يتأمل مع قوله السابق لان تركه يوجب الاثم لا الكفر اه وقديجاب بان ما سبق مبنى على أن وجوب التلفظ من الوجوب الفرعى العملى وما هنا مبنى على أنه من الوجوب الأصولى الاعتقادى (قوله ولو تلفظ ثم ارتد الخ) عبارة المغنى (تنبيه) محل الخلاف المذكور إذ لم يصدر منه بعد البلوغ بوصف الاسلام فان وصفه ثم وصف الكفر فترد قطعاً وعلى القول الأول لا تنقضى الأحكام الجارية عليه قبل الحكم برده من إرث وغيره من الأحكام حتى لا يرد ما أخذه من تركه قريه المسلم ولا يأخذ من تركه قريه الكافر ما حرماه منه ولا يحكم بان اعتاقه عن الكفارة لم يقع مجزئاً لانه كان مسلماً ظاهر باطناً بخلاف ما إذا قلنا أنه كافر أصلي لو أعرب بالكفر اه وقوله على القول الأول الخ فى الروض مع شرحه مثله (قوله ولو صبياً) أى قوله ولو اشتبه فى النهاية إلا قوله وقضى به غير واحد وما ابنه عليه (قوله وإن كان معه كافر الخ) أى مشارك له فى سببه (قوله والمراد الخ) أى بالطفل وإنما يحتاج إلى هذا التاويل بناء على أن الطفل خاص بالذكر الواحد وهو المشهور لغة اه ع (قوله المناسبات لقول شارح ذكر كل الخ) ان يقال أى بالمسلم والطفل (قوله المتحد الخ) الأولى متحد أو متعدد (قوله اما إذا كان الخ) إلى المتن فى المغنى لا قوله وإن علا إلى فلا يحكم بالاسلامه (قوله خلافاً لمن أطلق الخ) عبارة النهاية وإن أطلق القاضي فى تعليقه أنه إذا الخ (قوله فلا يحكم بالاسلامه) جواب اما عبارة المغنى فانه لا يقع السابى حتماً اه (قوله لان تبعيةهما) الأولى هنا وفى قوله الآتى وإن ماتا الا فرادى جاع الضمير إلى الاحد (قوله لان التبعية الخ) لتعليل للغاية (قوله لا أبويه فى الاصح) فلو كان سايه يهودياً أو نصرانياً صار هو كذلك وإن كان أبواه يهوديين أو وثنيين مثلاً ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والابوين أو بعضهم فى اليهود والتصور وهذا ينفعك فى صور ذكروها فى الفرائض يستشكل تصويرها سم وع (قوله لان كونه الخ) أى الذى (قوله ولا يفيد) أى الطفل (حينئذ) أى إذا سباه ذمى (قوله اسلام أبويه) أى بعد سبيهما المتأخر عن سبيه (قوله على أو مفرع الخ) هذا لا يظهر مع قولهم وكانهم لم ينظروا الخ فتأمل (قوله وقدسيا معاً أو تقدم الاصل الخ) كذا شرح مر وعبارة شرح البهجة وخرج بما قاله مالو كان معه فى السبى احد اصوله وسبى معه أو بعده وكان فى عسكر واحد وإن اختلف سايهما فليس بمسلم اه والظاهر أن نائب فاعل قوله وسبى للولد والهاء فى معه وبعده لا احد فتأمل (قوله بل بكونه على دين سايه) فلو كان سايه يهودياً أو نصرانياً صار هو كذلك وإن كان أبواه يهوديين أو وثنيين مثلاً ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والابوين أو بعضهم فى اليهود والتصور وهذا ينفعك فى صور ذكروها فى الفرائض يستشكل تصويرها (قوله

أحد هما سبى الآخر تبع السابى فلا يحكم بالاسلامه لان تبعيةهما أقوى من تبعية السابى وإن ماتا بعد لان التبعية انما تثبت فى ابتداء السبى ما (ولو سباه ذمى) قال الامام قاطن ببلادناو البغوى ودخل به دارناو الدارمى وسباه فى جيشناو كل انما قيد للخلاف فى قولهم (لم يحكم بالاسلامه) بل بكونه على دين سايه لا أبويه (فى الاصح) لان كونه من أهل دارنا لم يفده كذريته الاسلام فسيه أولى ولا يفيد حيثن اسلام أبويه

على ما قاله الحلبي وهو ان صح مقيد لما من تبعية الأصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قياسه انها لو اسلمها بانفسها بدارهم
او خرجا اليها وقلنا لا يحكم باسلامه لانفراده عنها قبل ذلك وما اظن الاصحاب يسمعون (٣٥٥) به انتهى وخرج بسباه في جيشنا نحو

سرقته له فان قلنا يملكه كله
فكذلك او غنيمة وهو
الاصح فهو مسلم لان بعضه
للمسلمين وبحث السبكي
ومن تبعه انه لو اسلم سايه
الذي او قهر حربي صغيرا
حرياً وملكه ثم اسلم تبعه
لان له عليه ولاية وملكاً
وذلك علة الاسلام في السابي
المسلم وفي فتاوى البغوي
بداً ووجهين في كافر اشترى
صغيراً ثم اسلم هل يتبعه
والذي يتجه منهما انه لا
يتبعه بل وكذا فيما قبله ولا
يلحق بالسبي غيره لانه مع
كونه اقوى في الفهر انما
يؤثر ابتداء فلا يقاس به
غيره في الائناء ثم رايث
الشيخين صرحا بما قدمته
ان التبعية انما تثبت في
ابتداء السبي وهه ويؤيد ما
ذكرته والمستامن كالذي
(ولا يصح) بالنسبة لاحكام
الدنيا (اسلام صبي يميز
استقلاً على الصحيح) كغير
المميز بجامع عدم التكليف
ولان لطفه بالشهادتين اما
خبره وخبره غير مقبول او
انشاء فهو كعقوده نعم تسن
الحيلولة بينه وبين ابويه
لثلا يقتناه وقيل تجب
ونقله الامام عن اجماع
الاصحاب وانتصر جمع
لصحة اسلامه وقضى به

ما قاله الحلبي الخ) عبارة النهاية والوجه انه لو سبي ابواه ثم اسلمها صار مسلماً باسلامها خلافاً للحلبي ومن
تبعه ويقاس به ما لو اسلمها بانفسها في دار الحرب او خرجا اليها واسلمها اه قال ع ش قوله مر ثم اسلمها اي
او احدهما اه (قوله والظاهر انه ليس الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وقياسه) اي ما قاله الحلبي (قوله
فكذلك) اي لم يحكم باسلامه اه ع ش (قوله او غنيمة) وهو الاصح اه نهاية قال ع ش قوله او غنيمة
وهو الاصح عبارة شيخنا الزبيدي في اول باب الاستبراء بعد حكاية تحريم وطء السراي عن الجويني والقفال
والمعتمد جواز الوطء لاحتمال ان يكون السابي من لا يلزمه التحميس كذمي ونحوه لا نالنا نحرم بالشك رملي
اه عبارة الرشيدى سياتي له مر في قسم التي و الغنيمة خلاف هو التصحيح وهو انه يملكه كله وصحة ابن
حجر هنا اه (قوله لان بعضه للمسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سبي الا لان ينزل وقوع الملك لهم بسببه منزلة
سبيهم اه سم (قوله والذي يتجه الخ) (فرع) سبي جمع بعضهم مسلمون جمعاً من الصيادين يتجه الحكم باسلام
الجميع لان كلام السابين سبي جزء من المسلمين اي مشارك في سبي كل منهم اه سم عبارة النهاية والمغنى
ولو سباه مسلم وذمي حكم باسلامه تغليبا لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره لو سبي الذي صبياً أو مجنوناً
وباعه لمسلم او باعه المسلم السابي له مع احداً ابويه في جيش واحد ولو دون ابويه من مسلم لم يتبع المشتري
لفوات وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء اه (قوله لان له) اي لمن ذكر من الذي والحري (قوله فيما قبله)
اي في اسلام السابي الذي والحري (قوله غيره) اي كالشراء واسلام السابي بعد سبيه (قوله لانه) اي السبي
(قوله بالنسبة لاحكام الدنيا) الى قوله ولو اشتبه في المغنى لا قوله ونقله الامام الى وانتصرو قوله وقضى به غير
واحد وقوله اتفاقاً الى كاطفال المشركين (قوله كغير المميز الخ) عبارة المغنى لانه غير مكلف فاشبهه غير المميز
والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقاً كسابق اه (قوله تسن الحيلولة بينه وبين ابويه) على الصحيح في
الشرح والروضة هنا في تظف بوالديه ليؤخذ منهما فان اياها فلا حيلولة اه معنى (قوله واليهي وغيره
الخ) قال السبكي وهو الصحيح لان الاحكام انما انيط بخمسة عشر عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك
بسن التميز اه منى (قوله وفارق نحو صلاته) اي حيث صحت من المميز و (قوله بانه لا ينتقل به) اي بالاسلام

والظاهر انه ليس كذلك اعتمده مر (قوله وخرج بسباه الخ) كذا شرح مر (قوله او غنيمة وهو الاصح
الخ) هذا يقتضى ان ما سباه في جيشنا ليس غنيمة والالزم كونه مساباً ايضاً لان بعضه للمسلمين وفي الروض
وان سبي الذي الصبي وباعه او باعه السابي المسلم دون ابويه من مسلم لم يتبعه اي المشتري لفوات الوقت اي
وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء انتهى وهذا يدل على ان المسبي مطلقاً ملك لسايه وليس غنيمة ويوافقه
قوله السابق وان لم يتحد المالك ويحتمل ان يفرق بين الذي يملك مسيه ولا يكون غنيمة كما هو صريح
الفرق بين سبيه وسرقته والمسلم فلا يملك جميعه بل هو غنيمة كما يسبق الى الفهم من كلامهم في غير هذا المحل
ويؤول بيعه في المسئلة المذكورة بان المراد بيع ما يخصه منه بعد ملكه بشرطه فلتحرر المسئلة بتأمل
كلامهم في بابي قسم الغنيمة والسير وقد اوردت على مر لم كان سبي الذي مملوكاً له ومسروقه غنيمة كما
افاده ما سمعته مع ان كلا استيلاء قهرى فاجاب بما لم يتضح وقول الروض السابق او باعه السابي المسلم الخ
الدال على انه لم يتبعه في الاسلام لا ينافي ما تقدم انه يتبع السابي فيه لجواز حل هذا على فقد شرط التبعية
كان كان معه احداً ابويه فلي تأمل (قوله لان بعضه للمسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سبي الا لان ينزل
وقوع الملك لهم بسببه منزلة سبيهم (قوله والذي يتجه منهما انه لا يتبعه بل وكذا فيما قبله) اعتمد ذلك
مر (فرع) لو سباه مسلم وذمي حكم باسلامه تغليبا لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره شرح مر (فرع)
سبي جمع بعضهم مسلمون جمعاً من الصيادين يتجه الحكم باسلام الجميع لان كل مسلم من السابين سبي جزء
من المسلمين اي مشارك في سبي كل منهم (قوله وخبره غير مقبول) قد يقال قبلوا اخباره عن فعل نفسه (قوله

غير واحد ويدل له صحة اسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده أحمد بمنع كونه قبل بلوغه واليهي وغيره بأن الاحكام
لذلك كانت منوطة بالتمييز الى عام الخندق وفارق نحو صلاته بانه لا ينتقل به اما بالنسبة لاحكام الآخرة

فيصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا (٣٥٦) تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكا طفلا المشركين ولو اشتبه طفل مسلم

بطفل كافر وقف أمرهما ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه التاج الفزاري فقال يحكم باسلامهما ويوقف نسبهما إلى البلوغ

(فصل) في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع لذلك (إذا لم يقر اللقيط برقه فهو حر) اجماعا وبحث البلقني تقيده بغير دار حرب لا مسلم فيها ولا ذمي لأن دار الحرب تقتضي استرقاق النساء والصبيان واعترض بانها إنما تقتضي استرقاق هؤلاء بالاسر ومجرد اللقط لا يقتضيه وإذا حكم له بالحرية وبالاسلام فقتله حر مسلم أو غيره قتله به الامام أو عفا على الدية لا يجاننا لانه لا يثبت المال وهو لا يجوز له التصرف فيما يتعلق به على خلاف المصلحة نعم لو بلغ اللقيط المحكوم بحريته وباسلامه بالدار ولم يصف الاسلام لم يقتل به الحر على ما نص عليه

وصوبه الاسنوي لكن ظاهر الروضة واصلها خلافة والقياس ان حد قاذفه ان احصن وقاطع طرفه يجزى فيها ما ذكر في قتله وان امكن الفرق بان القتل محتاط له اكثر بخلافها ومن ثم نص على أنه لا يحذر قاذفه الا ان قال اللقيط انا حر (الا ان يقيم احد بيته برقه) فيعمل بها

اه ع ش (قوله فيصح) ولا تمنعه من الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات كما قاله الزركشي اخذ من كلام الشافعي اه معنى (قوله اتفاقا) اي فلا يجزى فيه الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين سم على حج اه ع ش (قوله بين الاحكامين) فيه ان الجمع لا يثنى إذ شرطه ان يكون مفردا اه رشدي (قوله ولو اشتبه الخ) هذه المسئلة ذكرها المعنى في آخر الفصل الا في مفصلة (قوله) قاله المصنف اعتمده النهاية والمعنى

(فصل في بيان حرية اللقيط ورقه) (قوله اجماعا) إلى قوله وإذا حكم في النهاية (قوله) وبحث البلقني تقيده الخ) وهو ظاهر المعنى اه معنى (قوله واعترض بانها الخ) عبارة النهاية وورده الشيخ بان دار الحرب الخ قال ع ش قوله مر ورده الشيخ الخ معتمد لكنه جرى عليه في شرح منهجه اه (قوله) ومجرد اللقط لا يقتضيه ان ثبت انه يعتبر في الاسر قصد التملك فاذا كرم مسلم وان اكتفى فيه بالاستيلاء فكون مجرد اللقط لا يقتضيه محل تأمل اه سيد عمر (قوله وإذا حكم له الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو جنى اللقيط المحكوم باسلامه خطأ او شبه عمد فوجبه في بيت المال إذ ليس له عاقلة خاصة او عمد او هو بالغ عاقل اقتص منه ولا فالدية مغلظة في ماله كضمان متلفه وان لم يكن له مال ففي ذمته وان قتل خطأ او شبه عمد فقيه دية كاملة عملا بظاهر الحرية توضع في بيت المال وارش طرفه له وان قيل عمد افلا مام العفو على مال لا يجاننا لانه خلاف مصلحة المسلمين او يقتص لا بعد البلوغ وقبل الافصاح بالاسلام اي فلا يقتص له الا مام لعدم تحقق المكافاة بل تجب دية اي وتوضع في بيت المال ايضا كما صححه المصنف في تصحيحه وصوبه في المهمات ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ الى بلوغه وفاقته أي وان طالت مدة انتظار البلوغ والافاقه وياخذ الولي ولو حاكم كادون الوصي الارش لمجنون فقير لا لغنى ولا لصبي غنى أو فقير فلو افاق المجنون وادرد الارش ليقص منه اه بادي زيادة من ع ش (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الا في حد القاذف ان يراد هنا ولم يقل انا حر اه سم (قوله لم يقتل به الحر) وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروض مانصه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الديه بان حقن الدم محتاط له مالا محتاط للبال اه (قوله وصوبه الاسنوي) وجزم به في الررض اه سم ومر انفاعن النهاية والمعنى اعتماده قول المتن (الا ان يقيم الخ) ويعترض لسبب الملك اه معنى (قوله فيعمل بها) الى قول المتن والمذهب في النهاية لا قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا على مامر (قوله وعن ابن عبد السلام الخ) عبارة النهاية وان لم يكن رشيدا كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام الخ اه (قوله ما يقتضى اعتبار رشده) اعتمده المعنى والسيد عمر ومال اليه سم عبارة الاول تنبيه سكتوا عن اعتبار الرشدي المقر هنا وينبغي كما قال الزركشي

ويكون من الفائزين اتفاقا) اي فلا يجزى فيه حيثخذ الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين

(فصل) في بيان حرية اللقيط الخ (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الا في حد القاذف ان يراد هنا ولم يقل انا حر (قوله لم يقتل به الحر) قال في شرح الروض وهو موافق لما صححه به لاقصاص يقتل المحكوم باسلامه بتبعية غير الدار فيما ذكر بل اولى كما قاله صاحب البيان وغيره اه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الديه بان حقن الدم محتاط له مالا محتاط للبال (قوله وصوبه الاسنوي) وجزم به في الررض قال م ر في شرحه وصححه المصنف في تصحيحه ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ له الى بلوغه وفاقته وياخذ الولي ولو حاكم كادون الوصي الارش لمجنون فقير لا لغنى ولا لصبي غنى أو فقير فلو افاق المجنون وأردرد الارش ليقص منه انتهى (قوله اعتبار رشده) قد يؤيد انه اقرار بمال وشرطه الرشده اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه

وظاهر كلامهم خلافه اذ هو (تصدقة) ولو بسكوته عن تكذيبه لان فيه تصديقه (قبل ان لم يسبق اقراره) اى اللقيط ويصح عوده على كل منه ومن المقر له اذ لو اقر انسان بحريته فاقر اللقيط به لم يقبل وان صدقه كما هو واضح (٣٥٧) (بحرية) كسائر الاقارب بخلاف ما اذا

كذبه وان صدقه بعد او سبق اقراره بالحرية وهو مكلف لانه به التزم أحكام الاحرار المتعلقة بحقوق الله والعباد فلم يقدر على اسقاطها وانما قبل اقرارها بالرجعة بعد انكارها لان الاصل عدم انقضاء العدة مع تفويض الشرع أمر انقضائها اليها والاقرار بالرق مخالف لاصل الحرية الموافق للاقرار السابق ولا يرد على المتن ما لو اقر به لزيد فكذبه فاقر به لعمرو فصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحرية لان اقراره الاول يتضمن نفي الملك لغيره وقد بطل ملكه برده فصار حرا لاصل والحرية يتعذر اسقاطها لما مر ولو انكر رقه فادعى عليه به وحلف ثم اقر به له فان كانت صيغة انكاره لست برقيق لك قبل اولست برقيق فلا تتضمنه الاقرار بانه حرا لاصل ولو اقر بالرق لمعين ثم بحرية لاصل لم تسمع لكن ان كان حال الاقرار الاول ورشيد اعلى مامر (والمذهب انه لا يشترط) في صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضى نفوذه

اعتباره كغيره من الاقارب فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبد السلام لان الغالب عليهن السفه وعدم المعرفة قال الاذرى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لاسيما من قرب عهدهم بالبلوغ اه وبعبارة السيد عمر قوله وظاهر كلامهم خلافه قد يقال انما سكتوا عن هذا اكتفاء بذكره في نظائره اذ الغالب ان استيعاب الشروط انما يكون في الباب المعقود اصاله البيان ذلك الحكم كباب الاقرار هنا ثم رايت المحشى قال قوله اعتبار برشده قد يؤيده انه اقرار بمال وشرطه الرشد اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه وهو اشارة الى ما نبهنا عليه واما قوله اللهم الا الخ فلا يخفى ما فيه من البعد بل المكابرة اذ لا معنى لقوله انا عبده او نحوه الا انا مملوك له وهو نص في المالية اه اقول وقول سم ليس من الاقرار الخ لعل صوابه اسقاط ليس و (قوله لان فيه تصديقه) فيه نظر اه رشيدى (قوله) ويصح عوده على كل الخ اى على البدل اه رشيدى (قوله بحريته) اى اللقيط و (قوله به) اى بالرق (قوله كسائر الاقارب) الى قوله ولو انكر رقه في المغنى (قوله وانما قبل الخ) عبارة المغنى فان قيل لو انكرت المرأة الرجعة ثم اقرت بها فانها تقبل فهذا كان هنا كذلك اجيب بان دعواها الرجعة مستندة الى اصل وهو عدم انقضاء العدة الخ (قوله والاقرار بالرق الخ) عطف على الاصل (قوله ولا يرد على المتن) اى منعه (قوله ما لو اقر به) اى اقر اللقيط بالرق اه ع ش (قوله وان لم يسبق منه) اى من كل من اللقيط وعمرو (قوله لغيره) اى غير زيد وكذا ضمير المملوك برده (قوله لما مر) اى من قوله لانه به التزم احكام الاحرار اه ع ش (قوله فادعى عليه به) عبارة النهاية بعد الدعوى عليه به اه وهى الظاهرة (قوله لمعين) خرج به ما لو اعترف بالرق من غير اضافة لاحد كان قال انارقيق اولمبهم كان قال انارقيق لرجل ويوجه بانه ليس فيه ابطال حق لمعين اه ع ش (قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا) والمعتمد عدم اشتراط الرشد اه ع ش (قوله على مامر) اى انفاق ابن عبد السلام (قوله في صحة الاقرار) الى قول المتن وكذا ان ادعاه في المغنى الى قوله ولورايته في النهاية قول المتن (بل يقبل اقراره الخ) (فرع) اقرت حامل بالرق ينبغي ان لا يتبع الحل راجعه سم على منهج اه ع ش (قوله وعليه) عطف على قوله في قوله فيما له اه رشيدى (قوله نعم الخ) هذا الاستدراك صوري (قوله لو اقرت متزوجة الخ) وان كان المقر بالرق ذكر انفسخ نكاحه اذ لا ضرر على الزوجة ولزمه المسمى ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها لان سقوط ذلك يضرها وحينئذ يؤيده بما في يده او من كسبه في الحال والاستقبال وان لم يوجد بقى في ذمته الى ان يعق ولوجنى على غيره عمد اثم اقر بالرق اقتص منه حرا كان المجنى عليه اورقيقا وان جنى خطأ وشبه عمد قضى الارش مما يده فان لم يكن معه شيء تعلق الارش برقبته وان اقر بالرق بعد ما قطعت يده مثلا عمد اقتص من الرقيق دون الحر لان قوله مقبول فيما يضره او بعد ما قطعت خطأ وجب الاقل من نصفي القيمة والدية لان قبول قوله في الزائد يضر بالجاني نهاية ومعنى وروض مع شره (قوله والزواج) الو او حالية اه ع ش (قوله من لا تحل له الامة) عبارة المغنى والاسنى سواء كان الزوج ممن يحل له الامة ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامة اه وبعبارة سم والرشيدى قوله ممن لا تحل له الامة وبالاولى اذا كان ممن يحل له اه (قوله لم ينفسخ نكاحه) لكن للزوج

المال (قوله وظاهر كلامهم خلافه) اعتمده مر (قوله ولو بسكوته الخ) كذا شرح مر (قوله) ويصح عوده الخ) كذا شرح مر (قوله وعليه) عطف على له من قوله فيما له ش (قوله من لا تحل له الامة) وبالاولى اذا كان ممن يحل له (قوله لم ينفسخ نكاحه) قال في شرح الروض بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضر الزوج فيما مضى سواء كان ممن يحل له نكاح الاماء ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامة ثم قال في الروض وشرحه لكن للزوج الخيار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط ثم قال او الحادثون بعده اى اولادها الحادثون بعد الاقرار اراء لانه وطئها عالما برقتها اه وهذا

حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه) الماضية المضرة به و (المستقبل) فيما له كايقبل اقرار المرأة بالنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليه كسائر الاقارب نعم لو اقرت متزوجة بالرق والزواج ممن لا تحل له الامة لم ينفسخ نكاحه وتسلم له تسليم الحرائر

الخيار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط فان فسخ بعد الدخول به الزمة للمقر له الاقل من المسمى ومهر المثل لان الزائد منهما يضر الزوج وان اجاز له المسمى بزعمه وان كان قد سلبه اليها اجزاء فلو طلبها قبل الدخول سقط المسمى لان المقر له يزعم فساد النكاح مغنى ونهاية وفي سم بعد ذكر ذلك مع زيادة عن الروض وشرحه مانصه وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع عليه برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا ظاهر افلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعترافه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحذر اه اقول ويندفع الاشكال بقولهم المار كالحر اذا وجد الطول الخ فيغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله ويسافر الخ) اي زوجها (قوله بلا اذن) اي من سيدها (قوله وتعتد عدتهن الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واذا طلقت تعتد بثلاثة اقرار لان عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي اه (قوله وعدة الامام موت) اي بشهرين وخمسة ايام سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقصها اه شرح الروض عبارة ع ش قال سم بعد كلام طويل ما لم يطأها بظن الحرية ويستمر ظنه الى الموت اه وبعض الهوامش اما اذا وطئها كذلك فتعتد باربعة اشهر وعشر مر واعتمده شيخنا الزيادي وهو قريب اه (قوله وولدها) الحاصل من الزوج (قبل اقرارها حر) لظنه حريتها ولا يلزمه قيمته لان قولها غير مقبول في الزامه (وبنده رقيق) لانه وطئها عالما برقتها مغنى وشرح الروض (قوله وذلك) يعنى عدم الانفساخ المتقدم في قوله لم يفسخ نكاحه كما يعلم من شرح الروض اه رشيدى عبارته كالمغنى لم يفسخ النكاح بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضر بالزوج فيما مضى اه (قوله ولهذا) اي لان النكاح كالمقبوض الخ (قوله مطلقا) اي مستقبلا وماضيا اه ع ش عبارة الرشيدى اي ولو بالنسبة لما يضر بالغير اه قول المتن (قضى منه) فلا يقضى من كسبه لان الديون

ويسافر بها بلا اذن وتعتد عدتهن لنحو طلاق وعدة الامام موت وولدها قبل اقرارها حرو بعده رقيق وذلك لان النكاح كالمقبوض المستوفى ولهذا لا يفسخ نكاح امة بطر ونحو يسار (لا) في الاحكام الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل اقرار بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الغير بدین مثلا وتقبل البينة برقه مطلقا وعلى الاظهر (فلو) لزمه دين فاقرب رقيق وفي يده مال قضى منه) ثم ان فضل شيء فللمقر له

كله يدل على عدم الانفساخ مع عليه برقتها الا ترى الى قوله كالحر اذا وجد الطول الخ اذ لو لم يكن عالما لم يوافق على الرق لم يحتج لذلك الى قوله لفوات الشرط اذ لو لم يكن كذلك لم يفت الشرط عنده فلا وجه لخياره والى قوله لانه وطئها عالما برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا ظاهر افلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعترافه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحذر (قوله وتعتد عدتهن لنحو طلاق) قد يقال العدة من المستقبالات الا ان يقال انها من آثار النكاح الماضى وعدة الوفاة وان كانت كذلك الا ان الحق فيها لله تعالى (قوله وعدة الامام موت) قال في شرح الروض سواء اقرت قبل موت الزوج ام بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقصها اه (قوله وعدة الامام موت) اي وان كان اقرارها بعد موت الزوج وهذا لا يعارض ما ياتي في لعدد عن الزركشى انه لو وطئ زوجته الامة يظنها حرة واستمر ظنه للموت اعتدت عدة الحرائر وذلك لان اثر هناك الوطء مع الظن واستمراره للموت وذلك غير لازم هنا لجواز ان لا يظن الحرية بل يظن عدمها بل قد يعلمه ولو فرض ظنه فيجوز ان لا يطأها بعد ذلك ومجرد الظن لا يكفي عند الزركشى بل لا بد معه ومع استمراره الى الموت من الوطء قبله وبذلك يعلم فساد ما توهمه بعض الطلبة من المعارضة بينهما بل كلامهم كالصريح في شمول المسئلة لما اذا علم رقتها بعد الاقرار بل في انحصار حاله بعد الاقرار في علم رقتها لانهم قالوا اذا اقرت بالرق لم يفسخ النكاح لكن للزوج الخيار في فسخه ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط فلو لانه موافق على الرق لم يكن له الخيار الذى اطلقوه ولم يفصلوا فيه بين ان يوافق على الرق او لا ولما عللوا بفوات الشرط اذ لفوات في اعتقاده على تقدير عدم الموافقة ولاهم عللوا كون اولاده مانه بعد الاقرار اقرارا بانه وطئها عالما برقتها اه فليتأمل ان فرض انه ظن حريتها ووطئها مع هذا الظن واستمر الى الموت احتمال ان تعتد كالحرة كافي تلك وان يفرق بان ظنه عارضه اقرارها بالرق وثبوت الرق شرعا في الجملة وفيه نظر لو جود المعارضة ثم ايضا (قوله في المتن قضى منه) قال في شرح الروض فلا يقضى من كسبه لان الديون لا تتعلق

والاتباع بما بقي بعد عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل) (٣٥٩) قطعاً لان الاصل والظاهر الحرية

فلا تترك الاجحجة بخلاف
النسب لما فيه من الاحتياط
والمصلحة (وكذا ان ادعاه
الملتقط) بلا بينة فلا يقبل
(في الاظهر) لما ذكر وبه
فارق ما قاس عليه المقابل
من دعواه ما لا التقطه ولا
منازعه اذ ليس في دعواه
تغيير صفة للعلم بمملوكيته
له او لغيره ثم يستمر بيده
عند المظني ويجب انتزاعه
منه عند الماوردي لخروجه
بدعوى رقه عن الامانة
وربما استرقه بعد وايد
الاذرعى بقول العبادى لو
ادعى الوصى ديناً على الميت
أخرجت الوصية عن يده
لثلاثا ياخذها الا أن يرى
ونظر الزركشى في تعليل
الماوردي بانه لم يتحقق
كذبه حتى يخرج عن الامانة
ويرد بان اتهمه صيره
كغير الامين لان يده
صارت مظنة الاضرار
بالتقط نعم قياس العبادى
انه لو أشهد أنه حر الاصل
بقي بيده (ولو رأينا صغيراً
مميزاً أو غير مميز) أو مجنوناً
(في يد من يسترقه) أى
يستخدمه مدعي رقه (ولم
يعرف استنادها الى التقاط
حكم له بالرق) إذا ادعاه
عملاً باليد والتصرف بلا
معارض نعم ان كذبه
المميز احتاج الى يمين

لا تتعلق بكسب العبد بعد الحجر عليه فيما أذن له فيه بخلاف المهر شرح الروض اه سم على حج وهذا
مستفاد من قول الشارح م الاقوى ان يبقى عليه شيء اتبع به بعد عتقه اه ع ش (قوله والا اتبع الخ)
الاولى ان يقال اتبع به او بما بقي لان قوله والاصدق بالمساءرة ايضاً ثم رايته المحشى قال قوله والا اتبع
يتامل هذا الجزء مع الشرط المشار اليه بالا هو كانه اشارة الى ما ذكر اه سيد عمر وقوله الاولى ان يقال اتبع
به او بما بقي لم يظهر لي وجه صحة هذا القول فضلاً عن اولويته وعبارته المغنى والنهاية فان بقي من الدين شيء اتبع
به بعد عتقه اه وهى ظاهرة (قوله لما فيه من الاحتياط الخ) عبارة المغنى فان قبوله مصلحة
للصبي وثبوت حقه اه (قوله وكذا ان ادعاه الملتقط بلا بينة) اي واستنده الى الالتقاط اه مغنى (قوله
لما ذكر) اي من قوله لان الاصل الخ (قوله وبه) اي هذا التعليل عبارة النهاية والثاني يقبل ويحكم له بالرق
كالموالتقط ما لا ادعاه ولا منازعه له وقرق الاول بان المال بمالك وليس في دعواه تغيير صفة له والتقط
خر ظاهر او في دعواه تغيير صفة اه (قوله بيده) اي الملتقط الذى ادعى رقه (قوله عند المظني الخ) عبارة
النهاية كما قاله المظني وهو الاوجه وان جرى الماوردي على وجوب انتزاعه منها لخروجه الخ (قوله وايد)
اي كلام الماوردي (قوله اخرجت الوصية) اي التركة (قوله ويرد) اي التظير في التعليل وهذه مناقشة
لفظية مع الزركشى لا تقتضى اعتماد كلام الماوردي اه رشيدى (قوله انه الخ) اي الملتقط (قوله لو أشهد الخ)
اي بعد دعوى الرق اه ع ش قول المتن (ولو رأينا صغيراً الخ) اي امالو رأينا بالغاً في يد من
يسترقه ولم تعلم سبق حكم عليه بالرق في صغره فادعى الحرية قبلت دعواه مالم تقم بينة برته ومنه ما يوجد
من بيع الارقاء البالغة بمصر نافعاً منهم لو ادعوا انهم احرار بطريق الاصلالة قبل منهم وان تكرر بيع من هم في
ايديهم مراراً وليس منه دعواهم الاسلام ببلادهم ولا ثبوته باخبار غيرهم لجواز كونهم ولدوا من اماء
تفكهم برقهم تبعاً لامهاتهم اه ع ش (قوله اي يستخدمه) الى قول المتن عرض على القائف في النهاية
الا قوله ان كذبه المميز وقوله او افاق المجنون وقوله او جنون وقوله او حجة اخرى وقوله او نحوها (قوله
اي يستخدمه مدعي الخ) هذا تفسير لمعنى قول المصنف يسترقه وان كان قول المصنف المذكور غير قيد
في نفسه كما يعلم من قول الشارح الاقوى سواء ادعى رقه حينئذ الخ فتامله فلعل به يندفع ما اشار اليه الشهاب سم
من اثبات المناقضة بين هاتين العبارتين اه رشيدى (قوله مدعي رقه) الى قول المتن ومن اقام بينة في
المغنى والروض مع شرحه الا قوله ان كذبه المميز وقوله وكذا الى بان اليد قول المتن (الى التقاط) اي
ولا غيره اه مغنى (قوله اذا ادعاه) عبارة النهاية بعد حلف اليدو الدعوى عملاً بالخ وعبارة المغنى والاسنى
بدعواه على الصحيح ويحلف وجوباً على الاصح المنصوص وقيل ندباً اه قال الرشيدى قوله لم بعد حلف
ذى اليد الخ هذا منه صريح في حمل الحكم في المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان صريح التعاليل الاتية بخلافه ومن
ثم لم يذكره الشهاب بن حجر كغيره ثم ان قضيته مع قول المصنف الاقوى فان بلغ وقال الامر الخ انه اذا لم يحكم
الحاكم له برقه في صغره ان يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية فليراجع اه رشيدى اقول قولهم الاقوى انفسا وادعى
رقه حينئذ او بعد البلوغ الخ صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية مطلقاً حكم الحاكم له برقه في صغره ام لا
قوله نعم ان كذبه المميز الخ) صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه اخرج ما اذ لم يكذب وما اذ لم يميز اه سم اقول
قضية اطلاق المغنى وشرح الروض لوجوب اليمين وتعليل الثاني له بقوله لخطر شأن الحرية عدم خروج ذلك وهو

بكسب العبد بعد الحجر عليه فيما أذن له فيه بخلاف المهر انتهى (قوله اتبع الخ) يتامل هذا الجزء مع
شرطه المشار اليه بالا (قوله بلا بينة فلا يقبل) يفيد قبول بينته (قوله ثم يستمر بيده عند المظني) وهو
الاوجه شرح م ر (قوله مدعي رقه) كذا شرح م ر (قوله ولم يعرف استنادها الى التقاط) خرج ما اذا
عرف ذلك كما علم من قوله السابق وكذا ان ادعاه الملتقط في الاظهر (قوله في المتن حكم له بالرق) بعد حلف
ذى اليدو الدعوى عملاً باليد والتصرف بلا معارض شرح م ر (قوله نعم ان كذبه المميز الخ) اخرج ما اذا

انه ملكه (فان بلغ) الصبي الذى استرقه صغيراً

سواء ادعى رقه حينئذ او بعد البلوغ او افاق المجنون (وقال ان احرم لم يقبل قوله في الاصح الابينة) بالحرية لانه حكم برقه في صغره او جنونه فلم يزل الابحية نعم له تحليفه وفارق مالوراينا صغيرة بيد من يدعى نكاحها قبلت وانكرت فان على المدعى البينة وكذا لو ادعى عليه حسبه وهي صغيرة بان الدليل الملك في الجملة ويجوز ان يولدوه وملكه ولا كذلك في النكاح فاحتاج للبينة (ومن قام بينة) او حجة اخرى (برقه) بعد الاحتياج اليها لان لم يحتج اليها كينة داخل قبل (٣٦٠) انراف يده على الزوال (عمل بها) ولو لخارج غير ملتقط (ويشترط ان تعرض البينة)

او نحوها في اللقيط (لسبب الملك) من نحو ارث وشراء لثلا يعتمد ظاهر اليد وقضيته ان بينة غير الملتقط لا تحتاج لذلك ويكفي قولها ولو اربع نسوة لان شهادتين بالولادة تثبت الملك كالنسب في الشهادة بالولادة انه ولد امته وان لم تعرض للملك خلافا لما في تصحيح التنبيه لان الغالب ان ولد امته ملكه (وفي قول يكفي مطلق الملك) كسائر الاموال وفارق الاول بان اللقيط محكوم بحريته بظاهر الدار فلا يزال ذلك الظاهر الاعن تحقيق وفي الكفاية ان طريقة الجمهور جريان الخلاف في الملتقط وغيره والتمن محتمل لذلك لكن سياقه يخصه بالملتقط وفرقهم هذا وتعليمهم الذي قضيته مامر ظاهر ان فيه (ولو استلحق اللقيط) يعنى الصغير ولو غير لقيط (حر مسلم) ذكر ولو غير ملتقط (لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار اجماعا وثبت احكام النسب من الجانين ولا يلحق بزوجه الابينة كما يعلم مما ياتي واستحبوا للقاضي ان يقول للملتقط

ايضا قضية مامر آتفاعن النهاية (قوله سواء ادعى رقه الخ) عبارة المغنى ولا فرق في جريان الخلاف بين ان يدعى في الصغر ملكه ويستخدمه ثم يبلغ وينكر وبين ان يتجرّد الاستخدام الى البلوغ ثم يدعى ملكه وينكر المستخدم كما صرح به الرافعي في الدعوى اه (قوله فان على المدعى الخ) تعليل للمفارقة (قوله ويجوز ان يولد الخ) اي فن يدعى رقه مستمسك بالاصل اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض ويجوز ان يولد المملوك مملوكا والنكاح طار بكل حال فيحتاج الى البينة اه قول المتن (ومن اقام الخ) من ملتقط وغيره اه معنى (قوله غير ملتقط) قضيته اولوية الملتقط ويؤخذ توجيها من قول المصنف السابق ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير الملتقط واجرى الخلاف فيه اه سم (قوله في اللقيط) صرح في شرح الروض اي والمغنى باشرط ان يان سبب الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا سم وعش (قوله من نحو شراء وارث) انظر من اين يعلم ذلك مع انه لقيط اه رشيدى (قوله ويكفي قولها الخ) راجع الى المتن (قوله لان شهادتين الخ) تعليل للغاية وقوله في الشهادة متعلق بقولها (قوله بالولادة) متعلق بالشهادة (قوله انه ولد امته) موقول قولها ش اه سم (قوله انه ولد امته الخ) اي ان امته ولدته وان لم يقل في ملكه اه معنى (قوله لكن سياقه الخ) هذا هو المعتمد اه عش ومرآة اعتماد المغنى وشرح الروض الاول اي طريقة الجمهور وقول المتن (حر مسلم) رشيد اوسفيه نهاية ومعنى (قوله ذكر) الى قول المتن او اثنان في المغنى الا قوله اجماعا الى ولا يلحق وقوله وسياق في الشهادات ما يؤيده (قوله بشروطه) وقوله دون الرق الابينة عليه وقوله وحينئذ لا يفتنى عنه الا باللعان (قوله ولو غير ملتقط) هذه للغاية علمت من قوله ولو غير لقيط اه رشيدى ولك ان تقول ان له فائدة التخصيص على العموم بالنسبة للقيط (قوله بما ياتي) اي من قول المصنف وان استلحقته امرأة الخ (قوله وقال الزركشى الخ) هو المعتمد اه عش عبارة المغنى بل ينبغي كما قال الزركشى الخ (قوله او جهل ذلك) اي اذا كان الملتقط عن جهل ذلك اه معنى (قوله اما الكافر الخ) عبارة المغنى والنهاية قوله مسلم لا مفهوم له فان الكلام في لقيط محكوم باسلامه وقد مر انه يصح للكافر استلحاقه الخ وقوله حر لا مفهوم له ايضا كما يشير اليه قوله وان استلحقه عبد الخ وانما فصله المصنف عن الحر لاجل قوله وفي قول تشترط اه (قوله كامر) اي في اوائل الفصل الذي قبل هذا الفصل قول المتن (وان استلحقه عبد الخ) ولو استلحق حر عبد غيره وهو بالغ عاقل فصدقه لحقه ولا عبرة بما فيه من قطع الارث المتوهم بالولاء وان استلحقه وهو صغير او مجنون لم يلحقه الابينة كامر في الاقرار مغنى وروض مع شرحه (قوله لانه كالحرف في النسب) لا مكان حصوله منه بنكاح او وطء شبهة معنى ونهاية (قوله لكن يقرير الملتقط) ولا يسلم الى العبد اعجزه عن نفقته اذ

لم يكذب به وما اذالم يميز (قوله سواء ادعى رقه الخ) كذا شرح مر وانظره مع مدعيارقه (قوله وفارق مالوراينا الخ) كذا شرح مر (قوله غير ملتقط) قضيته اولوية الملتقط ويؤخذ توجيها من قوله السابق ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير الملتقط واجرى الخلاف فيه (قوله في اللقيط) صرح في شرح الروض باشرط بيان سبب الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر (قوله انه ولد الخ) هذا موقول قولها ش (قوله في المتن حر مسلم) رشيدا اوسقبا شرح مر (قوله ذكر) قال في شرح الروض اما الخنثى فصح استلحاقه على الاصح عند القاضي اني الفرج البرز او ثبت النسب بقوله لان النسب يحتاج له انتهى (قوله لكن يقرير الملتقط) فلا يوضع عند العبد المستلحق

من اين هو ولدك من زوجتك او امك او شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب وقال الزركشى ينبغي وجوبه ان لا جهل ذلك احتياطا للنسب وسياق في الشهادات ما يؤيده اما الكافر فيستحق من حكم بكفره وكذا من حكم باسلامه لكن لا يتبعه في الكفر كما مر (وصاروا لى بتريته) من غيره لثبوت ابوته له فالولى ليست على بابها كفلان احق بماله نعم ان كان كافرا والقيط مسلما بالدار لم يسلم اليه (وان استلحقه عيدا) بشروطه (لحقه) في انه اب دون الرق الابينة عليه لانه كالحرف في النسب لكن يقرير الملتقط وينفق عليه من بيت المال

لا مال له وعن - ضاتته لانه لا يتفرغ لها اه اسنى قول الماتن (واستلحقته امرأة الخ) وأما الخثى فيصح استلحاقه على الاصح عند القاضي اى الفرج البراز ويثبت ان نسب بقوله لان النسب يحتاط له اه اسنى زاد المعنى فان اتضحت ذكوره بعد استمرار الحكم او انوثته بخلاف المرأة اه قال ع ش فلو مات هذا الوالد فهل ترث الخثى الثلث ويوقف الباقي لاحتمال انه انثى او ترث الثلثين بشرطه او لا ترث شيئا لانه قد لا يصح استلحاقه فليراجع سم على منهج اقول والا قرب عدم الارث لانه بشرط تحقق الجهة المقتضية للارث ولانه لا يلزم من ثبوت النسب الارث كما فى استلحاق الرقيق فانه ثبت النسب دون الارث اه (قوله) واذا اقامتها لحقها) ولو تنازعت امرأتان لقيطا او مجهولا واقامتا بينتين تعارضتا وعرض معهما على القائف فلو الحق به احدهما لحقها ولحق زوجها بالشرط المتقدم اى امكان العلوق منه وشهادة البينة بالولادة على فراشه فان لم يكن بيته لم يعرض على قائف الممر ان استلحاق المرأة انما يصح مع البينة معنى وروض مع شرحه (قوله) ولا يثبت رقبه لولاها) باستلحاقها لاحتمال انعقاده بوطء شبهة اه معنى (قوله) زوجها) أى المرأة (قوله) الا ان امكن) أى العلوق منه (وشهدت) أى البينة اه معنى قول الماتن (لم يقدم) وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل ان اقام احدهما بيته عمل بها وان اقاما بينتين وتعارضتا فان كان لاحدهما يد من غير التقاط ولو المرأة قدم والا قدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لا تعارضه لعدم صحة استلحاقها ومن هذا يعلم جواب حادثة وقعت وهى ان بنتا يدا امرأة مدة من السنين تدعى المرأة او موتها لتلك البنت من غير معارض ومع شيوخ ذلك بين اهل محلتهما وجاهل ادعى انها بنته من امرأة ميتة لهامدة وهوانه ان اقام احدهما بيته ولم تعارض عملها والابقيت مع المرأة لاعتماد دعواها باليد اه ع ش وقوله فان كان لاحدهما به الخ اى وسبق استلحاقه اخذاهن كلام الشارح الاقيا وياقيا ايضا عن سم عن شرح الروض ما يصرح بذلك (قوله) ويد الملتقط لا تصلح الخ) لان اليد انما تدل على الملك لا على النسب معنى واسنى وسيدكره الشارح ايضا قبيل الكتاب الاقيا (قوله) قدم لثبوت النسب منه الخ) بخلاف ما لو سبق استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كما قال الروض وان لم يستلحقه ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتمتد البينة فان لم يكن بيته او تعارضتا واسقطناهما فالقائف اه وقوله استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشهره فاذا لم يفعل صارت يده كيد الملتقط فى انها لا تدل على

(قوله) ولا يثبت رقبه لولاها) لاحتمال انعقاده حر المولاها بوطء شبهة قاله فى شرح الروض (قوله) ولا يلحق زوجها الا ان امكن وشهدت الخ) (فرع) لو تنازعت امرأتان لقيطا او مجهولا واقامتا بينتين تعارضتا وعرض معهما على القائف فلو الحق به احدهما لحقها ولحق زوجها ايضا فان لم تكن بيته لم يعرض على القائف للممر ان استلحاق المرأة انما يصح معهما اى بالبينة كذا فى شرح الروض فانظر قوله ولحق زوجها ايضا هل شرطه الا مكان وان تشهد بيتهما بالولادة على فراشه اخذاهن قول الشارح ولا يلحق زوجها الا ان الخ والوجه ان شرطه ذلك فالخاضع الى الحاقه بالمرأة فى نفسه لا يقتضى الاخلاق بالزوج بل ان وجد ما يقتضى الاخلاق به كثبوت فراشه له يقتضى الاخلاق به لحقه والا فلا ويدل على ذلك قول الروض وشرحه قبل ذلك فرع لو استلحقته امرأة بلا بيته لم يلحقها وان كانت خلية او بيته لحقها وكذا يلحق زوجها ان شهدت بيتهما بوضعه على فراشه وامكن العلوق منه ولا ينتفى عنه الابلعان والاى وان لم تشهد بذلك او شهدت به لكان لم يمكن العلوق منه فلا يلحقه اما الخثى فيصح استلحاقه على الاصح عند القاضي اى الفرج البراز ويثبت النسب بقوله لان النسب يحتاط له اه وعلى هذا فلا تنافى بين ما ذكره الروض أولا وثانيا (قوله) قدم لثبوت النسب منه معتضداً باليد) بخلاف ما لو سبق استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كما قال فى الروض وان لم يستلحقه ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتمتد البينة فان لم تكن بيته او تعارضتا واسقطناهما فالقائف الخ وقوله استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشهره فان لم يفعل صارت يده كيد الملتقط فى انها لا تدل على النسب اه وبارة العباب ثم ان كان احدهما اى الملتحقين

(وفى قول يشترط تصديق سيدة) لانه يقطع ارثه بفرض عتقه وأجاب الاول بان هذا لا نظر اليه لصحة استلحاق ابن مع وجود أخ (وإن استلحقته امرأة لم يلحقها فى الاصح) لا مكان إقامة البينة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل واذا أقامتها لحقها ولو أمة ولا يثبت رقبه لمولاها ولا يلحق زوجها الا ان أمكن وشهدت بالولادة على فراشه وحينئذ لا ينتفى عنه الا باللعان (أو) استلحقه (اثنان لم يقدم مسلم وحر على ذمى) وحرى (وعبد) لصحة استلحاق كل منهم ويد الملتقط لا تصلح للترجيح هنا (فان) كان لاحدهما بيته سليمة من المعارض عمل بها وان (لم يكن) لو احدهما (بيته) أو كان لكل بيته وتعارضتا فان سبق استلحاق أحدهما ويده عن غير التقاط قدم لثبوت النسب منه معتضداً باليد فهمى

عاضدة لامرجحة وإن لم يسبق أحدهما كذلك كان استلحقه لاقطه ثم ادعاه آخر (عرض على القائف) (الاقى قبيل العتق) (فيلحق من الحق به) لما ياتى ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه (٣٦٢) بواحد الحاقه باخر لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قائفان كان الحكم

للسابق وتقوم البيئة عليه وإن تأخرت كما يقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبلد او بدون مسافة القصر منه وقيل بالدنيا وقيل بمسافة العدوى (أو) وجدولكن (تخير أو نفاه عنهما أو الحق بهما) وقف الامر الى بلوغه (أمر بالانتساب) قهر عليه وحسب ان امتنع وقد ظهر له ميل والوقف الامر على الوجه (بعد بلوغه الى من يميل طبعه اليه منهما) لما صح عن عمر رضى الله عنه انه امر بذلك ولا يجوز له الانتساب بالتشهى بل لابد من ميل جبلى كميل القريب لقريبه وشرط فيه الماوردى ان يعرف حالهما ويراها قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح ذكاؤه واقره ابن الرفعة وايدى الزركشى بقولهم ان الميل بالاجتهاد أى وهو يستدعى تلك المقدمات ولو انتسب لغيرهما صدقه ثبت نسبه ولم يختار المميز كما ياتى فى الحصانة لان رجوعه يعمل به ثم لاهنا فقله ملزم والصبي ليس من اهل الازلام وينفقانه مدة الانتظار ثم من ثبت له

النسب اه سم (قوله عاضدة) أى للدعوى (لامرجحة) أى البيئة (قوله وإن لم يسبق أحدهما الخ) فعلم ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البيئة اه سم أى كما يفيد تفريع ذلك على عدم البيئة قول المتن (عرض) أى اللقيط مع المدعين اه معنى (قوله الاق) إلى الكتاب فى النهاية لإاقوله ثم بنيت كما يعلم مما رآه من الاجارة (قوله ولا يقبل منه) أى القائف (قوله وتقدم البيئة) إلى قوله ثم بالشهاد فى المعنى الاقوله وقيل إلى المتن وقوله وشرط فيه إلى ولم يختار المميز (قوله وتقدم البيئة عليه) لأنها حجة فى كل خصومة معنى وأسنى (قوله كما يقدم هو) أى الحاق القائف وإن تأخر (قوله او بدون مسافة القصر) هذا هو المعتمد اه ع ش قول المتن (او الحق بهما) قد يقال إذا الحق بهما تبين انه غير قائف نعم إن حمل ما ذكر على ما إذا الحق قائفان باثنين فى آن واحد كان واضحا وإلا ففيه التامل المذكور اه سيد عمر قول المتن (وامر بالانتساب) فمن انتسب اليه منها الحق ولا يقبل رجوعه عن انتسابه معنى وأسنى (قوله والا) أى وإن لم يظهر الميل (أمر بذلك) أى بالانتساب (قوله وشرط فيه) أى فى اللقوق بالانتساب (قوله بالاجتهاد) خبران (قوله أى وهو) أى الاجتهاد (قوله يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيته قبل البلوغ تامل اه سم (قوله ولم يختار المميز الخ) محترز قول المتن بعد بلوغه (قوله كما ياتى) أى تخيير المميز بين ابويه (قوله لان رجوعه) أى المميز عن الاول (قوله ثم) أى فى الحصانة و (قوله لاهنا) أى فى النسب (قوله ثم من ثبت له رجوع الاخر عليه) أى فلو لم يثبت لواحد منهما بل ثبت لغيرهما ولم يثبت نسبه لاهل ولا لغيرهما فهل يرجع المنفق على من ثبت نسبه منه او على اللقيط نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه نظروا الاقرب عدم الرجوع فيهما لانه لم يقصدوا احدا منهما بالاتفاق اه ع ش اقول قياس ما مر فى نفقة اللقيط من الرجوع على قريبه إذا بان انه يرجع هنا على من ثبت نسبه فليراجع (قوله ثم بنيت الخ) يعنى إذا فقد الشهود وانفق بنية الرجوع و فيه ان فقد الشهود نادر فقياس ما مر للشارح من عدم الرجوع اه ع ش (قوله ولو تداعاه امر اتان الخ) ولو تداعيا مولودا فادعى احدهما ذكوره والآخر انوثته فبان ذكرا لم تسمع دعوى من ادعى الانوثة فى اوجه احتماليين ولو استرضع ابنه يهودية ثم غاب ثم عاد فوجد هامة ولم يعرف ابنه من ابنتها وقف الامر كما افاق به المصنف إلى تبين الحال بدينة او قافة او بلوغهما وانتسابهما انسابا مختلفا وبوضعان فى الحال فى يدهم سلم فان لم يوجد شيء مما مردام الوقف فما يرجع للنسب ويتلف بهما ليسلما فان اصرأ على الامتناع لم يكرها عليه وإذا ماتا دفنا بين مقابر المسلمين والكفار وتجب الصلاة عليهما وينوبها على المسلم منهما إن صلى عليهما معا ولا فاعليه إن كان مسلما كما علم مما مر فى صلاة الجنائز نهاية ومعنى قال ع ش قوله فبان ذكرا او انثى لم تسمع دعوى

الملتقط وهو بيده لم يقدم بل ان التحق أو لا عرض مع الاخر على القائف فان نفاه عنه بقى للملتقط وان الحق به عرض مع الملتقط فان نفاه عنه فهو للاخر وإن الحق ووقف الامر وإن كان يدا الاخر فان التحق اولاه لم يؤثر التحاق الملتقط او عكسه لم يقدم ذو اليد بل يستويان اه (قوله وإن لم يسبق أحدهما كذلك) فعلم ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البيئة (فرع) فى شرح مر ولو تداعيا مولودا فادعى احدهما ذكوره والآخر انوثته فبان ذكرا لم تسمع دعوى من ادعى الانوثة فى اوجه احتماليين لانه قد عين غيره اه (فرع آخر) فى شرح المنهج ولو أقام اثنان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفتين فلا ترجيح اه (توله فى المتن) فيلحق من الحق به قضيته انه فى المثال المذكور لو الحق بالآخر الحق بمجرد ذلك لكن فى الروضة مانصه نعم من ادعى لقيطا استلحقه ملتقطه عرض معه على القائف فان الحق به عرض مع الملتقط فان الحق به ايضا أعذر العمل به أى بقوله فيوقف قال فى شرحه وإن نفاه عنه فهو للدعى انتهى (قوله وهو يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيتهما قبل البلوغ تامل (قوله

رجع الآخر عليه بما أنفق ان كان باذن الحاكم ثم بالشهاد على نية الرجوع ثم بنيت كما يعلم مما مر آخر الاجارة والا فهو متبرع ولو تداعاه امر اتان انفقتا ولا رجوع هنا مطلقا من

من ادعى ذكره وقياسه أنه لو بان خثي لم تسمع دعوى واحد منهما وقوله ولو استرضع ابنه الخ قوة كلامه
تشمع بجواز استرضاع اليهودية وغيرهما من الكافرات للمسلم ولا مانع منه لأن استرضاعها استخدام لليهودية
واستخدام الكفار غير ممنوع ولا نظر إلى انها تخاف منها على الطفل لانا نقول هذه الحالة اذا وجدت في المسئلة
امنع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا سواء كان بيتها ام بيت وليه اه (قوله لا مكان القطع بالولادة)
أن بالينة بالولادة اه ع ش (قوله كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما
ويخالفه ما في شرح المنهج والروض من أنه لو أقام اثنتان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح
اه إلا أن يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش الاخر
من سنة اه سم اقول ويرد هذا التصوير ما في الجبري مما نصه قوله مؤرختين بتاريخين الخ هذا مستثنى
من كون الحكم للسابقة تاريخا كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه
وقوله فلا ترجيح هذا بخلاف المال فانه يعمل فيه بمقدمة التاريخ ع ش اه (قوله واليد هنا غير مرجحة)
أى ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما إلى قوله فهى عاضدة لا مرجحة
يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل سم على حج اه ع ش

(كتاب الجمالة)

(قوله بتلث الجيم) الى قوله نعم في المعنى والى قوله واستعيد في النهاية الا قوله وأردء ولك كذا وقوله ولا
نيته (قوله بتلث الجيم) لم يبينوا الا فصيح ولعله الكسر لاقتصار الجوهري عليه اه ع ش (قوله اللديغ
بالفاتحة الخ) متعلق بالرقية (قوله في الصحيحين الخ) نعت قوله أحاديث الخ (قوله منها) أى الاحاديث (قوله
جوازها) أى الجمالة (قوله من دواء ورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهر ثم ينبغي ان
يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك كالتداوى الى الشفاء أو لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق
الجعل وان فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجاعل عليه وهو المداواة الرقية الى الشفاء وان لم
يجعل الشفاء غاية لذلك كالتداوى الى الشفاء سبعا مثلاً استحق بقراءتها سبعا لا نه لم يقيد بالشفاء ولو قال
لترقيته ولم يرد أو زاد من علة كذا قبل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله في مسألة
المداواة الآتية في الفرع قبيل ولو اشترك اثنتان والا فاجرة المثل فساد الجمالة هنا وجوب اجرة المثل فليحرر
سم على حج اه ع ش وهذا كما يفيد اول كلامه اذا لم يعين العمل كقراءة الفاتحة سبعا وكالتداوى
بالدواء الفلاني سبعة ايام والا فالظاهر انه يستحق المسمى وان لم يحصل الشفاء (قوله وعقبت هنا) عبارة
المعنى وذكرها تبعا للجمهور بعد باب اللقيط اه (قوله تسليم الجعل) أى تسليم الجاعل الجعل له ولو
حذف لفظ تسليم هنا وفيما ياتي كافي النهاية لكان أولى (قوله فلو شرط تعجيله) ولو قال من رد عبدى فله
درهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدرر اه نهاية قال ع ش قوله مر قبله أى قبل الرد وقوله مر

كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما ويخالفه ما مر عن شرح المنهج ويأتى عن
شرح الروض الا ان يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش
الاخر من سنة (قوله واليد هنا غير مرجحة) أى ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق
احدهما الى قوله فهى عاضدة لا مرجحة يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل (قوله
واليد هنا غير مرجحة الخ) في شرح الروض ويفارق ما لو استلحقاه ولكل منهما بيعة حيث لا يقدم باليد كما مر
ولا يتقدم تاريخ بان أقامها أحدهما بانه بيده من ذنبة والاخر بانه من ذنبر بان اليدو تقدم التاريخ يدلان
على الحضانة دون النسب اه

(كتاب الجمالة)

(قوله من دواء ورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهر ثم ينبغي أن يقال ان جعل الشفاء
غاية لذلك كالتداوى إلى الشفاء أو لترقيته إلى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم

لا مكان القطع بالولادة
فاوخذت كل بموجب قولها
(ولو أقاما بينتين) على
النسب (متعارضتين) كان
اتحد تاريخهما (سقطتا في
الظاهر) اذا لم يرجع فيرجع
للقائف واليد هنا غير
مرجحة خلافا لجمع لانها لا
تثبت النسب بخلاف الملك
(كتاب الجمالة)
(هى) بتلث الجيم كالجعل
والجميلة لغة ما يجعله
الانسان لغيره على شيء
يفعله وأصلها قبل الاجماع
أحاديث رقية الصحابي وهو
أبو سعيد الخدري رضى الله
عنه اللديغ بالفاتحة على
ثلاثين رأسا من الغنم في
لصحيحين وغيرها واستنبط
منها البلقيني وتبعه الزركشى
جوازها على ما ينتفع به
المريض من دواء ورقية
وعقبت هنا للقيط لانها
طلب لا لتقاط الضالة وفى
الروضة وغيرها للاجارة
لانها عقد على عمل نعم
تفارقها في جوازها على
عمل مجهول وصحتها غير
معين وكونها جائزة وعدم
استحقاق العامل تسليم
الجعل الا بعد تسليم العمل
فلو شرط تعجيله فسد المسمى
ووجبت أجرة المثل

بطل أى العقد بشرط تعجيل الجعل اه (قوله فان سلمه) أى الجعل قبل الفراغ سواء كان قبل الشروع في العمل او بعده اه ع ش (قوله ولم يجز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أى من حيث كونه جعلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه اقول هو مسلم في التصرف فيه بالاتفاق به بنحو اكله او لبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز له دم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو اكله فالوجه انه يضمه لانه لم يسلمه له بجائز بل على انه عوض وهل له رهنه او لا فيه نظر سم على حج اقول قياس ما قدمته من منع بيعه منع رهنه اه ع ش (قوله ويفرق بينه) أى عقد الجعالة (قوله بانه) أى العامل (ثم) أى فى الاجارة (ملكه) أى للعوض (بالعقد وهنا لا يملكه) قد يقال لم (قوله وشرعا) عطف على لغة لكن من غير ملاحظة قوله كالجعل والجهيلة عبارة المغنى والنهاية وهى لغة اسم لما يجعل الخ وكذا الجعل والجعيلة وشرعا التزام عوض معلوم الخ وهى احسن (قوله لم ينع) متعلق بالاذن ش اه سم (قوله بمقابل) أى معلوم متعلق بعمل قول المتن (كقوله من رد الخ) قال سم بعد ان ذكر او لاعتن الخادم عن الرافعى جواز الجعالة فى رد الزوجة الحرة والامة ثم النظر فيه مانصه فالتجته عدم صحة مجاعة الزوج عليها

فان سلمه بلا شرط لم يجز تصرفه فيه على الوجة ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهنا لا يملكه الا بالعمل وشرعا الاذن فى عمل معين أو مجهول لمعين أو مجهول بمقابل (كقوله) أى مطلق التصرف المختار (من رد آتى) أو آتى زيد كما سيصرح به (فله كذا)

يحصل الشفاه لم يستحق شيئا اعدم وجود المجاعل عليه وهو المداواة والرقبة الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية لذلك كتقرر اعلى على الفاتحة سبعا مثلا استحق بقراءتها سبعا لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال اترقني ولم يزد او زاد من علة كذا فهل بتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله فى مسئلة المداواة الا ترى فى الفرع قبيل ولو اشترك اثنان والا فاجرة المثل فساد الجعالة هنا وجوب اجرة المثل فليحرر (قوله فان سلمه بلا شرط لم يجز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أى من حيث كونه جعلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه اقول هو مسلم فى التصرف فيه بالاتفاق به بنحو اكله او لبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز له دم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو اكله فهل يضمه الوجه انه يضمه لانه لم يسلمه له بجائز بل على انه عوض وهل له رهنه لان تسلم المالك اياه عن الجعل يتضمن الرضا بذلك ويكون مضمونا كما تقدم او لا لان قبضه عن الجعالة فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر (قوله لم يجز تصرفه فيه) اعتمده م (قوله لمعين الخ) متعلق بالاذن ش (قوله فى المتن كقوله من رد آتى الخ) قال فى الخادم هل تجرى الجعالة فى رد الزوجة هذه مسئلة مهمة لم يصرحوا بها وقد يتوقف فيها من جهة ان الحر لا يدخل تحت اليد لكن فى كلام الرافعى فى باب الضمان ما يؤخذ منه الجواز حيث قال تصح الكفالة بيد المرأة لمن ثبتت زوجيته لان الحضور مستحق عليها كما تصح الكفالة بيد عبد آتى لما سكه اه فلو كانت امة فجعل السيد لشخص جعل على ردها وجعل الزوج جعل اخر فمن سبق منهما استحقه فان رداها ما استحق كل واحد نصف ما شرط له او ما ذكره فى الحرية فيه نظر للفرق بين ما هنا وثم لان الكفالة تتوقف على اذنها للكفيل فاذا تكفل بها بعد اذنها وجب عليها الحضور اذا طلبه بخلاف ما نحن فيه فانه لا اذن يسلطه وهى لا تدخل تحت اليد فلا تصح المجاعة على ردها نعم ان وكله الزوج فى ردها أى ولم يجعل او اذن الحاكم فى ردها جاز وهذا غير الجعالة نعم قد يقال فى الاولى شائبة جعالة واما ما ذكره فى الامة فى صحة مجاعة الزوج على ردها نظر لانها وان دخلت تحت اليد فى نفسها الا انها من حيث انها زوجة لا تدخل تحت اليد كما صرحوا به ولا علة للزوج بها الا من حيث الزوجية فالتجته عدم صحة مجاعة الزوج عليها كالحررة فليتأمل وقال فى الخادم لا تنحصر صورها فيما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان رددت عليك عبدك فلى كذا فيقول نعم صح كما اشار اليه الرافعى فى مسئلة الصلح اه اقول وينبغى انعقادها ايضا بقوله اراد عبدك او ان اراد عبدك بكذا فيقول افعلى مثلا (فرع) فى شرح م لو قال من رد عبدى فله درهم قبله بطل قاله الغزالى فى كتاب الدرر اه (فرع اخر) قال احد الشريكين فى عبد من رد عبدى فله دينار فرده الشريك الاخر استحق عليه جميع الدينار كما فى شرح م قال فى التقرير لا نرد عبده لان اضافة العبد اليه للتعريف والمجاعة على ملكه منه اه اقول وينبغى ان يكون فى ضمان الراغب الشريك نصف الشريك ما قيل فى

أى الزوجة الأمة كالحرّة وقال فى الخادم لا تنحصر صورها بما ذكره المصنف بل لو قال شخص إن رددت عليك عبدك فلي كذا فيقول نعم صح كما أشار إليه الرافعي في مسألة الصلح اه اقول وينبغي انعقادها ايضا بقوله ارد عبدك او اناراد عبدك بكذا فيقول افعل مثلاه وقال ع ش مانصه وفي كلام سم بعد كلام طويل جواز الجمالة على رد الزوجة من عندها لها نقلا عن الرافعي ثم توقف فيه واقول الاقرب ما قاله الرافعي وهو قياس ما اقر به المصنف فيمن حبس ظلما الخ اه (قوله اورده) الى قوله واستفيد في المغنى الا قوله ولا نيته (قوله والاوجه الخ) كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمي اه سم (قوله وكقول من الخ) عطف على كقوله في المتن (قوله من حبس ظلما) مفهوما انه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغي أن يقال فيه تفصيل وهو أن المحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على أن ينظره الدائن إلى بيع غلاته مثلا جاز له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال في الدرس عما يقع بمصرنا من أن الزياتين والطحانين ونحوهم كالمرأكة يجعلون لمن يمنع عنهم المحتسب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجمالة ام لا والجواب عنه انه من الجمالة الفاسدة فيستحق اجرة المثل لما عمله نظير ما يأتي في أن حفظت مالي الخ اه ع ش (قوله لمن يقدر الخ) بجأه او غيره نهاية ومعنى قال ع ش قضيته انه اذا تكلم في خلاصه استحق الجعل وان لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن في كلام سم فيما لو جاعله على الرقيا أو المداواة أنه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والاستحق الجعل مطلقا فقياسه هنا انه ان جعل خروجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا اخرج منه اه (قوله على المتمد) عبارة النهاية اقرى المصنف بانها جملة مباحة واخذ عوضها حلال ونقله عن جماعة اه (قوله بشرط أن يكون في ذلك كلفة) لعل قصة ابي سعيد حصل فيها تعب كذا به لموضع المريض أو أنه قرأ الفاتحة سبع مرات مثلا فلا يقال أن قراءة الفاتحة لا تعب فيها وينبغي أن المراد بالتعب التعب بالنسبة لحال الفاعل اه ع ش (قوله واستفيد من قوله الخ) ماوجه استفادة أو ماذونه اه سم (قوله قدرته على الرد بنفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند الداء لكن ينافي ذلك ما يأتي انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله في المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون المقابلة بالنظر للمجموع فليتامل اه سم عبارة ع ش قوله مر اما اذا كان منهما فيكفي عليه بالنداء الخ اي دون قدرته على العمل لكن فيه انه حيث اتي به بانت قدرته الا ان يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة غالبا وهذا لا ينافي وجود العمل مع العجز على خلاف الغالب او يقال لا يشترط قدرته أصلا ويكفي اذنه لمن يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح بهذا قول العباب لو كان العامل معينا ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان عاملا فعمل به شخص ثم وكل استحق الاول وهذه صريحة في موافقة القضية المذكورة (قوله ان كان غير معين) قال الماوردي هنا لو قال من جاء بأبي فله دينار فمن جاء به استحق من رجل او امرأة أو صبي أو عبد عاقل أو مجنون اذا سمع النداء أو علم به لدخولهم في عموم من جاء اه نهاية زاد المغنى وهذا هو المتمد اه قال ع ش قوله مر قال الماوردي الخ معتمد اه (قوله وهذا لا ينافي الخ) كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق انما يتناول القادر واذا تناوله جاز له ان يوكل اه سم (قوله وانه لا يشترط) الى قوله من الاضطراب للمتأخرين في المغنى والى قوله وتزليهم في النهاية الا قوله ولا يقاس الى وقضية الحد (قوله لا يشترط فيه) اي العامل (بقسميه) اي المعين والمبهم

أورده وملك كذا والاوجه
انه لا يشترط ان يقول على
ولا نيته واحتمل ايهام
العامل لانه قد لا يعرف
راغبا في العمل وكقول
من حبس ظلما لمن يقدر
على خلاصه وان تعين عليه
على المتمدان خلصتني فلك
كذا بشرط أن يكون في
ذلك كلفة تقابل باجرة
عرفا وأركانها عمل وجعل
وصيغته عاقد كما علمت مع
شروطها من كلامه هنا
وفيما يأتي واستفيد من
قوله من ردان الشرط في
العامل قدرته على الرد
بنفسه ان كان غير معين
وبنفسه أو ماذونه ان كان
معينا وهذا لا ينافي ما يأتي
في التوكيل فتأمل وانه لا
يشترط فيه بقسميه تكليف
ولا رشد ولا حرية ولا
اذن سيد او ولي

الرد لغير اذن مالكة كما قدمته عن شرح الروض نقلا عن الماوردي والامام (قوله والاوجه) أى
كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمي (قوله واستفيد من قوله الخ) ماوجه استفادة او
مأذونه (قوله قدرته على الرد بنفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند النداء لكن قد ينافي ذلك
ما يأتي انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله في المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون
المقابلة بالنظر للمجموع فليتامل (قوله وهذا لا ينافي ما يأتي الخ) كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق

فيصح من صبي ومجنون له
بالاجارة لانه يغتفر هنا
مالا يغتفر ثم وقضية الحد
صحتاني ان حفظت مالى
من متعد عليه فلك كذا
وهو متجه ان عين له قدر
المال وزمن الحفظ ولا
فلا لان الظاهر ان المالك
يريد الحفظ على الدوام
وهذا لا غاية له فلم يبعد
فساده بالنسبة للسمى
فتجب له اجرة المثل لما
حفظه (و) علم من مثاله
الذى دل به على حدها كما
تقرر أنه (يشترط) فيها
لتتحقق (صيغة) من
الناطق الذى لم يرد
الكتابة (تدل على العمل)
أى الاذن فيه كما بأصله
(بعوض) معلوم مقصود
(ملتزم) لانها معاوضة أما
الاخرس فتكنى اشارته
المفهمة لذلك وأما الناطق
إذا كتب ذلك ونواه فانه
يصح منه (فلو عمل بلا
إذن) أو باذن من غير ذكر
عوض أو بعد الاذن
لكنه لم يعلم به سواء المعين
وقاصد العوض وغيرهما
(أو أذن لشخص فعمل
غيره فلا شيء له) لانه لم
يلتزم له عوضا فوق عمله
تبرعا وان عرف برد
الضوال بعوض نعم رد
قن المقول له كرده لان
يده كيده كذا قالاه

(قوله فيصح من صبي ومجنون الخ) فيه تصريح بصحة عقد الجعالة معها اه سم أى فيستحقان المسمى كما هو
ظاهر السياق وهو الذى سياتى عن السبكي والبقينى اه رشيدى (قوله قدر المال) أى الذى يحفظه سواء
علمه بمجرد الرؤية أو غيرها اه ع ش (قوله لان الظاهر الخ) أى ولان العمل غير معلوم من كل وجه (قوله
دل به) أى المثل (قوله لتتحقق) عبارة المغنى وأركانها أربعة صيغة الخ وقد بدأ بالاول معبرا عنه بالشرط
كما مر له في غير هذا المحل فقال ويشترط الخ قول المتن (صيغة) قال في شرح الروض أى والمغنى فلو عمل احد
بلا صيغة فلا شيء له وإن كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوق عمله تبرعا ودخل العبد في ضمانه
كما جزم به الماوردى وقال الامام فيه الوجهان فى الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه
الضمان اه سم على حج وقوله معروفا برد الضوال الخ منه رد الوالى وشيوخ العرب مثاله فلا اجرة لهم
فيدخل المردود فى ضمانهم حيث لم ياذن مالكة فى الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك المحلة
وحفظ ما فيها مالم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذاه ع ش أى وإلا فلا ضمان كما يأتى (قوله من
الناطق الذى الخ) قيد بما ذكر لانه حمل الصيغة على اللفظ وجعل الاشارة والكتابة قائمتين مقام الصيغة
والظاهر ان ماسلكه غير متعين لا مكان حمل الصيغة على ما يشمل ذلك اه ع ش عبارة السيد عمر قديقال
مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظا أو كتابة أو اشارة من آخرس ولهذا صرحوا فى بعض الابواب
بان الكتابة كناية وان الاشارة تكون صريحا وكناية اه (قوله معلوم) إلى قوله كذا قاله فى المغنى إلا
قوله وأما الناطق إلى المتن (قوله لذلك) أى الاذن فى العمل بعوض معلوم الخ أو عقد الجعالة وكذا الاشارة
والضمير فى قوله لذلك ونواه الخ قول المتن (فلو عمل بلا إذن الخ) من ذلك ما جرت به العادة فى قرى مصر ناهم
أن جماعة اعتادوا احراسة الجرين نهارا وجماعة اعتادوا احراسته ليلا فان اتفقت معاقدتهم على شيء مع أهل
الجرين او مع بعضهم باذن الباقيين لهم فى العقد استحق الحارسون ما شرط لهم إن كانت الجعالة صحيحة وإلا
فاجرة المثل واما إن باشروا الحراسة بلا إذن من احد اعتادوا على ما سبق من دفع ارباب الزرع للحارس
سهما معلوما لم يستحقوا شيئا اه ع ش أقول أخذنا من قول المصنف الآتى ولو قال أجنى الخ أن قوله مع أهل
الجرين الخ ليس بقيد كما يشير اليه قوله بلا إذن من احد (قوله من غير ذكر عوض) أى أو بذكر عوض غير
مقصود كالم اه مغنى (قوله لانه لم يلتزم الخ) عبارة المغنى أى لو احدى ذكر اما العامل فلما رأى انه عمل
متبرعا وأما المعين فلم يعمل اه (قوله وإن عرف برد الضوال الخ) ودخل العبد مثالا فى ضمانه كما جزم به
الماوردى اسنى ومغنى تقدم ويأتى عن ع ش تنقيده بما إذا لم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذ (قوله نعم
الخ) عبارة المغنى نعم إن كان الغير رقيق المأذون له ورد بعد علم سيده بالالتزام استحق المأذون له الجعل
لان يدرقيقه كيده اه وعبارة سم قوله لانه رد قن المقول له الخ أى بعد علم المقول له كفاى شرح الروض وفيه
وظاهر أن مكاتبه ومبعوضه فى نوبته كالأجنى اه (قوله كذا قاله) جرى عليه المغنى والاسنى كما مر آنفا (قوله
وايده الاذرعى الخ) عبارة النهاية قال الاذرعى وقول القاضى فان رده بنفسه أو بعبد استحق يفهم عدم
الاستحقاق إذا استقل العبد بالرد اه قال ع ش قوله عدم الاستحقاق هذا هو المعتمد خلافا لابن حج ائى

إنما يتناول القادر وإذا تناوله جاز له أن يوكل (قوله فيصح من صبي ومجنون الخ) فيه تصريح بصحة عقد
الجعالة معها (قوله فى المتن ويشترط صيغة) قال فى شرح الروض فلو عمل احد بلا صيغة فلا شيء له وإن كان
معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوق عمله تبرعا ودخل العبد فى ضمانه كما جزم به الماوردى وقال
الامام فيه الوجهان فى الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه الضمان اه ولقائل ان يقول
كان ينبغى عدم الضمان كما لو أخذه بمن لا يضمن كالحر بنى بجامع أنه ليس فى يد ضمانه وقوله ولا يلزم الخ يدل
على جواز الرد فليراجع ما قدمه فى اول باب الغصب مما يتعلق بذلك وقد يؤيد الجواز ما يأتى فى جواب إشكال
ابن الرفعة (قوله نعم رد قن المقول له) أى بعد علم المقول له كفاى شرح الروض وفيه نظر وظاهر ان مكاتبه

صح أن يقال رده بعده وإن لم يأذن له ولو قال من رد عبدي من سامعي ندائي فرده من علمه ولم يسمعه لم يستحق ولمن سمع النداء العام التوكيل كهو في تملك المباح وكذا الخاص لكن إن لم يحسنه أو لم يلق به أو عجز عنه وعلم به القائل وإلا فلا وإن طرأ له نحو مرض نظير ما مر في التوكيل فعلم أن من جوعل على الزيارة لا يستنيب فيها إلا أن عذر وعلمه المجاعل حال الجمالة (ولو قال أجنبي) مطلق التصرف مختار (من رد عبداً زيد فله كذا استحقه الراد) العالم به (على الأجنبي) لأنه التزمه وإن لم يأت بعلي على المنقول وإن نازع فيه السبكي نظر إلى أن المتبادر منه ذلك واستشكل ابن الرفعة استحقاق الراد بأنه لا يجوز له وضع يده عليه بغير إذن مالكة بل يضمنه وأجيب بفرضه فيما إذا أذن المالك لمن شاء في الرد والتزم الأجنبي الجعل وقد يصور بما إذا ظنه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه على أن وضع اليد عليه للرد يرضى به المالك غالباً وكفى بذلك مجوزاً وظاهر أن المراد من الأجنبي غير الوكيل

والاسنى والمغنى (قوله وتزيلهم) مبتدأ خبره قوله يؤيد الأول (قوله وقولهم) أي القاضي ومن تبعه (المذكور) وهو فان رده بنفسه أو بعده الخ (قوله لا يخالفه) أي الأول وهو قول الشيخين (قوله ولو قال من رد) إلى قوله فعلم في المغنى وإلى قول المتن وإن قال في النهاية إلا قوله وإن نازع فيه السبكي وقوله غالباً ومسئلة الوكيل (قوله وعلم به القائل) أي حالة الجمالة أخذاً بما ذكره آنفاً اه سم (قوله على الزيارة) كان المراد بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف اه سم قول المتن (ولو قال أجنبي) ليس من عادته الاستهزاء والخلاعة كما بحثه الزركشي اه معنى قول المتن (من رد عبداً) (ولو قال من رد عبداً فله كذا) فهل هو كالو قال من رد عبداً حتى إذا رد أحد عبداً واحداً أو عبداً موقوفاً مثلاً استحق ينبغي نعم مر اه سم على حج وقد يشمل ذلك قول الشارح في التعريف لمعين أو مجهول اه ع ش (قوله لأن التزمه) إلى المتن في المغنى إلا قوله وإن نازع فيه السبكي وقوله وقد يصور إلى على أن وقوله غالباً ومسئلة الوكيل (قوله استحقاق الرد) أي بعوض بقول الأجنبي (قوله بما إذا ظنه العامل المالك) في كون هذا بمجرد بني الضمان نظر لا يخفى اه رشیدی أقول الكلام في حرمة بني اليد فقط لافيه مع بني الضمان وظاهر أنه لا تلازم بينهما (قوله يرضى به المالك) وعليه فينبغي أن لا ضمان عليه إذا تلف لأن رضاه برده منزل منزلة إذنه في الرد ويؤيده ما لو انتزع المغضوب من يد غير ضامنة كالخربى ليرده على مالكة فانه لا ضمان فيه إذا تلف لكن في كلام سم مانصه ومع ذلك أي الرضا بالرد يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس من جملة الأمانات إلى آخر ما ذكره وما ذكره ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان اه ع ش (قوله وكفى بذلك مجوزاً الخ) أي ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن صيغة عن الماوردي والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصباً اه سم وتقدم آنفاً عن ع ش أنه ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد والافلا ضمان اه (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوزاد على أجره المثل فهل تفسد الجمالة أو تصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجمالة إلى المحجور فإذا زاد المسمى على أجره المثل فسد الجمالة ووجب أجره المثل مر اه سم على حج وقوله ووجب أجره المثل أي في مال المولى عليه وقد يقال قياس مالو وكلت في اختلافهما اجنبياً بقدر فزاد عليه من أن عليها ماسمت وعليه الزيادة أن يكون هنا كذلك اه ع ش (قوله قدر أجره المثل) قد يتوقف فيه بما إذا لم يمكن تحصيله إلا بأكثر بان كان لا يقدر على رده غير واحد مثلاً وطلب أكثر من أجره المثل ولا يخفى أن بذل أكثر من أجره المثل أسهل من ضياع الضالة

ومبعضه في نوبته كالأجنبي اه (قوله وتزيلهم فعل قته الخ) قد يقتضى التنزيل المذكور أنه لا يشترط علم القن بالنداء (قوله وكذا الخاص الخ) كذا شرع مر (قوله وعلم به القائل) أي حال الجمالة أخذاً بما ذكره آنفاً (قوله فعلم أن من جوعل على الزيارة الخ) وقوله الآتي قبيل قول المتن ولو اشترك اثنان الخ أو على حج وعمره وزيارة الخ صريح في صحة الجمالة على الزيادة فليظن ما المراد بالزيارة فانه غير السلام والدعاء بدليل أنهم أبطلوا الاستئجار للزيارة وصححوه للسلام والدعاء كما بينه الشارح في مؤلف الزيارة وكان المراد بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف (قوله في المتن من رد عبداً زيد فله كذا) لو قال من رد عبداً فله كذا فهل هو كالو قال من رد عبداً حتى إذا رد أحد عبداً واحداً أو عبداً موقوفاً مثلاً استحق ينبغي نعم مر (قوله بل يضمنه) يؤيد الضمان ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة بجامع عدم إذن المالك (قوله وكفى بذلك مجوزاً) أي ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة عن الماوردي والرويانى والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصباً بخلاف المبيع يباع فاسداً حيث يضمن بأقصى القيم لتعدى المشتري بوضع يده على قصد الملك بطريق تعدى بها إذ البيع الفاسد تمتع فوضع اليد للملك بسببه تعدد فليتأمل (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوزاد على أجره المثل فهل تفسد الجمالة أو

والولى فلو قال ذلك عن موكله أو محجوره والجعل قدر أجره المثل

رأساه رشدي أقول المطلوب فيما صور هو أجرة المثل لا أكثر منها إذ معلوم أنها تختلف باختلاف الأحوال وكتب عليه السيد عمر أيضا ما نصه هذا في مسألة الولي وكذا الولي إن لم يعين موكله شيئا بخصوصا ولا لافظا رهانه لا يزيد عليه وإن نقص عن أجره المثل (وان قال الاجنبي) ولو قال أحد الشريكين في عبد من رذعدي فله دينار فرده الشريك الآخر استحق عليه جميع الدينار كما في شرح مراه سم قال ع ش ومثله ما لو رده غير الشريك ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصائيه وبين آخر شركة في بهائم فسرق البهائم أو غصبت فسعى أحد الشريكين في تحصيلها وردّها وغرم على ذلك دراهم ولم يلتزم شريكه منها شيئا وهو ان الغارم لا رجوع له على شريكه بشيء مما غرمه ومن الالتزام ما لو قال له كل شيء غرمته أو صرفته كان علينا ويغتفر الجهل في مثله للحاجة ويؤيد ما لو قال عمر داري على ان ترجع بمصرفته حيث قالوا يرجع بما صرفه اه ع ش (قوله ان كذبه) إلى قوله انتهى في المغنى وإلى قول المتن ويشترط في النهاية لا أقوله لان المحذور إلى المتن وقوله وبان الأخيرة إلى المتن وقوله إذ لا كلفة إلى او من هو يد غيره (قوله بذلك) أي بانه قاله (قوله وقيد الرافعي الخ) جرى المغنى على إطلاق قوله ولا الخ لكن قول الشارح ويتجه ان محل قوله الخ وجه (قوله لفظ الجاعل) أي أو إشارته أو كتابته (قوله ومن ثم لورده الخ) أفاد هذا أن الجمالة ترد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام إذ لا رد ثم بالكلية بخلافه هنا كما علم بما ذكره فيما يأتي هذا محصل كلامه أولا وآخر اقرار ممر أن المعتمد أنها لا ترد بالرد أخذ من مسألة الامام الآتية فسألته ما الفرق حيثندين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به احدهما عن الآخر فلم يبد مقنعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا اقبلها أو رددتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في رددتها فليتامل اه سم أي والمعتمد ارتدادها بالرد (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن ان يجاب عن المتن بوجهين احدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان او وان عينه للحال فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله صار كل الخ) خبر ان (قوله ولا تشترط المطابقة) أي مطابقة القبول لليجاب اه ع ش (قوله استحق الدينار) كذا في النهاية وكتب ع ش عليه ما نصه قضية ما يأتي عن حج انه لو قال رده بلا شيء لا يستحق عوضا وسياتي للشارح ما رده في قوله او دعوى انه الخ فيستحق الكل اه وفي الرشدي مثله (قوله قاله الامام) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من قول الامام والقمولى انها لا ترد بالرد ودعوى انه ان رد الجمل من اصله اثر او بعضه فلا لا اثر لها وقال في الانوار ولورده اي الا بق مثلا الصبي او السفينة استحق اجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كرد الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه

تصح ويجب الجمل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الاطلاق انصراف الجمالة إلى المحجور فاذا زاد المسمى على اجرة المثل فسد ووجب اجرة المثل ممر (ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق إلا باذن جديد) أفاد هذا ان الجمالة ترد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام ان لا رد ثم بالكلية بخلافه هنا كما علم بما ذكره الشارح فيما يأتي هذا محصل كلامه أولا وآخر اقرار ممر ان المعتمد انها لا ترد بالرد اخذ من مسألة الامام الآتية فسألته ما الفرق حيثندين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به احدهما عن الآخر فلم يبد مقنعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخرين وقد يقال قوله لا اقبلها أو رددتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في رددتها فليتامل (قوله وظاهره ينافي المتن) ولا دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن ان يجاب عن المتن بوجهين احدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان او وان عينه للحال فليتامل (قوله قاله الامام الخ) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من كلام الامام والقمولى انها لا ترد بالرد ودعوى انه ان رد الجمل من اصله اثر او بعضه فلا لا اثر له وقال في الانوار ولورده الصبي او السفينة استحق اجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كرد الجاهل بالنداء قال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وجزم

الراد (عليه) أي الاجنبي شيئا لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذبه لذلك ولا تقبل شهادة الاجنبي على زيد بذلك لانه متهم في ترويح قوله أما إذا صدقه فيلزمه الجعل وقيد الرافعي بما إذا كان الاجنبي ممن يقبل خبره ولا لافكا لو رده غير عالم باذنه انتهى ويتجه أن محل قوله والا الخ ما إذا لم يصدقه العامل والا استحق على المالك المصدق لان المحذور عدم علم العامل وبتصديقه يصير عالما ولا نظر لاتهامه لان عليه وعده لا يعلم إلا منه مع قوته بموافقته للمالك (ولا يشترط قبول العامل) لفظا لما دل عليه لفظ الجاعل (وان عينه) بل يكتفى بالعمل كالوكيل ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق إلا باذن جديد (نتيه) في الروضة وأصلها إذالم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن وقد يجاب بان معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوره الذي أفهمه المتن انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله ولا تشترط المطابقة فلو قال ان رددت آتيت فلك

المسائل كلها وجزم بذلك البلقيني في الصغير ولم يقيد بشيء اه نهاية قال ع ش قوله مر انها لا ترتد بالرد هذا
 يخالف ما مر في قوله مر ومن ثم لم يرد ثم عمل لم يستحق الخ لا ان يحمل ما تقدم على ما لورد القبول من اصله
 كما لو قال لا ارد العبد وما هنا على ما لو قبل ورد العوض وحده كقوله ارده بلا شيء ثم رايت سم استشكل
 ذلك واجاب بقوله وقد يقال الرد عند العقد الخ وقوله مر استحق اجرة المثل معتمد وقوله مر ورد المجنون
 كرد الجاهل والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تمييز فلا ينافي ما مر من استحقاق المجنون اذا رد لان المراد بما
 تقدم من له نوع تمييز وعبرة سم اقول يتجه في المجنون أنه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل
 الاذن والا كان رده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرد بعد ان عقل الاذن تمييزه وعليه بالاذن
 اذ رده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض الجنون بعد علمه بالاذن فقد يتجه عدم
 اشتراط التمييز حال رده فليتأمل اه وقوله كرد الجاهل بالنداء اي فلا يستحق اه اقول وقول سم نعم
 ان عرض الخ فيه وقمة ظاهرة فليراجع (قوله واعترض) الى قوله وبان الاخيرة في المعنى لا قوله كالجعالة
 الى وقد يجاب (قوله بان الطلاق الخ) يشكل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة
 والطلاق فما ذكر وهذا وجه الاعتراض بما يظهر فالحاصل ان قولهم المذكور دل على ان اللازم هنا نصف
 الدينار فهو مخالف لقولي الامام وظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة سم على
 حج اقول ويمكن الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في مجرد استحقاق العوض اه ع ش اقول ويؤيده
 اسقاط المعنى لفظه كالجعالة كما مر (قوله كاعلم) الى قوله ولو قال من دلتى في المعنى لا قوله كمن رده من
 موضع كذا (قوله وذكروه هنا الخ) على ان تمثله اول الباب ليس نصافي ذلك لاحتمال المعلومية كمن موضع
 كذا من طريق كذا اه سم (قوله وقيد جمع الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كإفاده جمع بما الخ وعبارة المعنى
 وهو مخصوص كما قال ابن الرفعة تبع للقاضي حسين بما الخ (قوله وطوله الخ) ترك العرض وهو مراد بلا شك
 وعطف الارتفاع على السمك عطف تفسير كما يعلم مما تقدم في الاجارة اه سيد عمر اقول الاولى ان يرد
 بالسمك معنى العرض (قوله ومر) اي اوائل الباب (قوله من كلفة) او مؤنة كرد آبق او ضال او حج
 او خياطة او تعليم علم او حرقه أو اخبار فيه غرض وصدق فيه نهاية عبارة المعنى والروض ولو جعل لمن اخبره
 بكذا اجعلا فآخبره لم يستحق شيئا لانه لا يحتاج فيه الى عمل فان تعب وصدق في اخباره وكان للمستخير غرض في
 الخبر به كما صرح به الرافعي في اخر الجعالة استحق الجعل اه (قوله فلوردد من الخ) عبارة المعنى والنهاية وعلى
 هذا الوسمع النداء من المطلوب في يده فردوه في رد كلفة كآبق استحق الجعل ولا فلا يستحق شيئا لان ما لا

به البلقيني في الصغير ولم يقيد بشيء شرح مر (أقول) يتجه في المجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع
 تمييز بحيث يعقل الاذن ولا كان رده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرد بعد ان عقل الاذن
 لتمييزه وعليه بالاذن اذ رده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض الجنون بعد علمه
 بالاذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليتأمل اه (قوله وقد يجاب بان الطلاق الخ) يشكل على هذا
 الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض بما يظهر
 فالحاصل ان قولهم المذكور دال على ان اللازم هنا نصف الدينار فهو مخالف لقولي الامام وظاهر ان
 الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة (قوله وذكروه هنا ضرورة التقسيم) على ان تمثله اول
 الباب ليس نصافي ذلك لاحتمال المعلومية كمن موضع كذا من طريق كذا (قوله وقيد جمع ذلك الخ) ش
 مر (قوله ولو قال من دلتى على مالى فله كذا فدل من هو يديه فلا شيء له الخ) قال في الروض وان جعل لمن
 دله عليه فله استحق لان كان في يده او لمن أخبره أى بشيء فآخبره فلا الا ان تعب وصدق وكان للمستخير
 غرض اه ويفرق بين اعتبار الصدق في الخبر هنا وعدم اعتباره فيه في الطلاق بان ذاك آملق على صفقه وهي
 الاخبار الشامل للكذب فيقع الطلاق بوجود مسماها وما هنا معاوضة ولا يصلح الاخبار للعوضيه إلا
 اذا تعلق به غرض معتبر ولا يتحقق ذلك بدون الصدق على ان هذه المسئلة منقولة عن القفال وكلام الخادم

واعترض بقولهم في طلقني
 بالف فقال بما تطلقت بها
 كالجعالة وقولهم في اغسل
 نوبى وأرضيك فقال لا
 أريد شيئا لم يجب له شيء
 وقد يجاب بان الطلاق لما
 توقف على لفظ الزوج
 ادبر الامر عليه وبان
 الأخيرة ليست نظيرة
 مسئلتان ما فهارد للجعل
 من اصله فآثر بخلاف رد
 بعضه (وتصح) الجعالة
 (على عمل مجهول) كاعلم من
 تمثله اول الباب وذكروه
 هنا ضرورة التقسيم وقيد
 جمع ذلك بما يعسر ضبطه
 لا كبناء حائط فيذكر محله
 وطوله وسمكه وارتفاعه
 وما يبنى به وخياطة ثوب
 فيصفه كالاجارة (وكذا

معلوم) كمن رده من موضع
 كذا (في الاصح) لانها اذا
 جازت مع الجهل فع العلم
 اولى ومرانه لا بد في العمل
 من كلفة فلوردد من هو
 يديه ولا كلفة فيه كدينار
 فلا شيء له ولو قال من دلتى
 على مالى فله كذا فدل من
 هو يديه فلا شيء له إلا كلفة

قولهم باستحقاقها في نحو
تعلم الفاتحة وحرز الوديعة
وأن تعينا عليه وما كان
متعينا اصالة لأجرة فيه
ومنه مسألة الغاصب
المذكورة أو من هو يبد
غيره استحق لان الغالب
انه تلحقه مشقة بالبحث عنه
وقيد الاذرع بما اذا كان
البحث المشق بعد الجعالة
اما السابق عليها فلا عبرة به
أى لانه محض تبرع حينئذ
(ويشترط) لصحة العقد
عدم تاقفته فيبطل من رد
عبدى إلى شهر سواء أضم
إليه من محل كذا أم لا لانه
قد لا يجده فيه و (كون الجعل)
مالا (معلوما) بمشاهدة المعين
أو وصفه أو وصف ما في
الذمة مقصودا يصح غالبا
جعله ثمنا لانه عوض كالأجرة
ولا حاجة لجهااته بخلاف
العمل (فلو قال من رده فله)
ثبانه ان علمت ولو بالوصف
ففى للراد وإلا فله أجرة
المثل واستشكله الاسنوى
بان وصف المعين لا يغني عن
رؤيته وأجاب عنه البلقيني
بان هذه المعاقدة دخلها
التخفيف فلم يشدد فيها
بخلاف نحو البيع وقياسه
ضحة فله نصفه ان علم وان لم
يعرف محله هو أحد وجهين

قد يقتضى ان اعتبار الصدق هنا مبنى على قوله باعتبارها في الطلاق خلافا لغيره فراجعه (قوله لم يستحق شيئا) وكذا يقال فيمن دلى على مالى (قوله لم يستحق شيئا) اى وان كان فى الرد كلفة وان كان الراد نحو صبي وان لم يتعلق به خطاب لتعلقه بوليّه مر (قوله او من الخ) عطف على من فى من هو بيده ش (قوله او وصفه) اى المعين ش (قوله فله ثياب به ان علت ولو بالوصف) ثم قوله وأجاب عنه البلقيني الخ قضيته الصحة أيضا فى فله الثوب الذى فى بيتي ان علم ولو بالوصف (قوله وقياسه صحة) هو ما كتبه شيخنا الشهاب الرملى بخطه بهامش شرح الروض (قوله ان علم) قد يقال بل قياسه او وصف (قوله يتجه ترجيح) واعتمده مر (قوله يقتضى تأجيل ملكه) قد يقال تأجيل الملك معه ودان كلامنا الاجرة فى الذمة والتمن فى الذمة يملك بالعقد بشرطه ويصح تأجيله فلا قال بدل هذا يقتضى تأجيل المعين وهو لا يؤجل فلتأمل

يتجه ترجيحهم رأي الأئمة وغيره من جهة أيضاً وقياس الرافعي له على استئجار المصلحة بنصف الرضيع بعد الفطام أجاب الغرض عنه في الكفاية بأن الاجرة المعينة تملك بالعقد فجعلها جزءاً من الرضيع بعد الفطام يقتضي تأجيل ملكه وهذا ما يملك بتمام العمل فلا مخالفة لمقتضى العقد ولا عمل يقع في مشترك أو فله (ثوب أو أرضيه) أو فله خمر مثلاً (فسد العقد) لجهالة العوض أو عدم ماليته (وللراذ) الجاهل بأن الفاسد لا شيء فيه فيما يظهر أخذنا من في القراض (أجرة مثله) كالأجرة الفاسدة وفي غير المقصود كالدم لا شيء له لأنه لم يطعم في شيء ومروحة الحج

بالنفقة للحاجة وحل على حج عني وأعطيت نفقتك لأنه أرزاق لا جمالة بخلاف حج عني بنفقتك (٣٧١) فإنه فاسد كما في الامم وجزم به الماوردي

ويأتي آخر السير صحة من دل على قلعة فله جارية منها وإذا قلنا بأنه أرزاق لزومه كفايته كما هو ظاهر ثم هل المراد بها كفاية أمثاله عرفا أو كفاية ذاته نظير ما يأتي في كفاية القريب والفقير كل محتمل (ولو قال) من رده (من بلد كذا فردة) من تلك الجهة لكن (من) أبعد منه فلا زيادة له لتبرعه بها أو من (أقرب منه) فله قسطه من (من الجعل) لأنه قبول بكل العمل فيوزع على ما قد وجد منه وما عدم ومحله أن تساوت الطريق سهولة أو حزنونة وإلا بان كان النصف مثلا الذي أتى به ضيف ما تركه استحق ثلثي الجعل أما إذا رده من جهة أخرى فلا يستحق شيئا مطلقا على ما بحثه السبكي وتبعه الأذرعى أولا لأنه لم ياذن له في الرد منها وله احتمال أنه يستحق بقدر ما يستحقه لو رد من الجهة المعينة وهو المنقول في الكافي واعتمده اعني الأذرعى قال لأن التعيين إنما يراد به الإرشاد لمحله ومن ثم لو أراد حقيقة التعيين لم يستحق شيئا ولا يشكل على ما ذكر نحو من خاطى ثوبا أو بنى لي حائطا أو علني سورة كذا فأتى ببعضه لم يستحق شيئا لأنه لم يحصل غرضه الذي سماه وشم حصل غرضه ومن ثم لو ذكر شيئين

الغرض للحاجة وما لو قال حج عني وأعطيت نفقتك فيجوز كما جزم به الخ ورد بان هذه لا تستثنى لأن هذا إرفاق لا جمالة وإنما يكون جمالة إذا جعله عوضا فقال حج عني بنفقتك وقد صرح الماوردي في هذه بانها جمالة فاسدة ونص عليه في الامم اه قال عرش قوله مر بانها جمالة فاسدة معتمد اي فيستحق اجرة المثل اه وسياق عن السيد عمر مثله (قوله وحل) اي ما مر من صحة الحج بالنفقة (قوله لأنه) اي قوله حج عني وأعطيت نفقتك وكذا ضمير بأنه الآتي اه عرش (قوله فإنه فاسد) وعليه فهل يستحق اجرة المثل الظاهر نعم لكن ببقيد الذي بحثه الشارح اخذ من القراض اه سيد عمر (قوله لزومه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بلزوم هذه المعاقدة إلا أن يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل اه سم عبارة عرش قوله كفاية أمثاله عرفا أو كفاية ذاته اقول والا قرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الحج والا فالاول ثم هل المراد بالزوم انه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجبر عليه او من وقت الاحرام ولا يلزمه ذلك إلا إذا فرغ من أعمال الحج وقبل الفراغ للجعل الرجوع لان غايته انه كالجمالة وهي جائزة فيه نظروا الا قرب الاخير وعليه فلو انفق بعض الطريق ثم رجع وقلنا بجوازها فالظاهر انه يرجع عليه بما انفقه لوقوع الحج لمباشرة كالمستاجر المعضوب من يحج عنه ثم شنى المستاجر اه قول المتن (فردة من اقرب منه) ولورده من المعين وراى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل اه نهاية قال الرشيدى قوله مر وراى المالك في نصف الطريق صريح في ان ذهاب العامل للرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه انه لو راى المالك في المحل الذي لقي فيه الا بق مثالا انه لا يستحق عليه شيئا وهو مشكل وربما يأتي في الشارح مر ما يقتضى خلافه فليراجع اه (قوله ابعد منه) إلى قوله اما إذا رده في النهاية والمعنى (قوله بان كان النصف الخ) اي بان كانت اجرة نصف المسافة ضعف اجرة النصف الاخر معنى ونهاية (قوله وله احتمال الخ) اعتمده النهاية وشرح المنهج وكذا المعنى عبارة (تنبيه) شمل قوله من اقرب تلك البلدة وغيرها وهو كذلك وان نظر في ذلك السبكي فلو قال مكى من رد عبدى من عرفة فله كذا فردة من مكي او من التعميم استحق بالقسط لان التنصيص على مكان إنما يراد به الارشاد إلى موضع الآبق أو مظنته لأن الرد منه شرط في أصل الاستحقاق إذ لو أريد حقيقة ذلك المكان لكان لا يراد منه دونه لا يستحق شيئا لأنه لم يرد منه (قوله ومن ثم لو اراد الخ) لعل المراد به ما قدمته انقاع المعنى والإفظاره مخالف لاطلاق المتن وغيره (قوله على ما ذكر) اي من قول المصنف من اقرب منه فله قسطه من الجعل (لو ذكر شيئين) إلى قوله ومرئيه في المعنى لا قوله وقيدته إلى قوله والحق الزركشى (قوله استحق نصف الجعل الخ) لأنه لم يلتزم له أكثر من ذلك ولو قال ان رد عبدى فلما كذا فرد احدهما احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف او ردهما استحق المسمى ولو قال اول من رد عبدى فله دينار فردة اثنان اقتسما لانهما يوصفان بالاولية في الرد ولو قال لكل من ثلثة فردة ولك دينار فردة فلكل منهم ثلثة توزيعا على الرؤوس هذا إذا عمل كل منهم لنفسه اما لو قال احدهم اعنت صاحبي فلا شيء له ولكل منهما نصف ما شرط له اي للرد او اثنان منهم اغنا صاحبنا فلا شيء لهما وله جميع المشروط فان شاركهم رابع فلا شيء له ثم ان قصد بعمله المالك او قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع المشروط فان اعان احدهم فلم يعاون بفتح الواو النصف وللآخرين النصف ولكل منهما الربع او اعان اثنين منهم فلكل منهما ربع وثمان من المشروط وللثالث ربعه وان عاد الجميع فلكل منهم الثلث كما لو لم يكن معهم غيرهم فان شرط لاحدهم جعلاً بمجولا ولكل من الآخرين دينار فردة فله ثلث اجرة المثل ولهما ثلثا المسمى ولو

(قوله لزومه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بلزوم هذه المعاقدة إلا أن يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل (قوله ثم هل المراد بها كفاية أمثاله الخ) وهل المراد انه يعطيه النفقة يوما بيوم او لا يعطيه إلا بعد الفراغ لانه وقت الاستحقاق (قوله في المتن فردة من اقرب منه) ولو رده من المعين وراى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل شرح مر (قوله وله احتمال انه يستحق الخ) اعتمده مر (قوله ولا يشكل على ما ذكر) أى من قوله أى المصنف من اقرب منه فله قسطه من الجعل (قوله

مستقلين كن رد عبدى فله كذا استحق نصف الجعل برأى احدهما وقيد شارب بما إذا تساوى محلها اي وقد استوت طريقهما سهولة

وحزونة اخذان تقيدهم بذلك للرد (٣٧٢) من نصف الطريق المعين والحق الزركشي بذلك غيبة الطالب عن الدرس اياما وقد قال

قال اي رجل رد عبدي فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما ولو كان عبدا بينهما اثلاثا فابق لجعل لمن رده دينارا لزمهما بنسبة ملكهما اه نهاية قال ع ش قوله مر ولكل من الاخرين الخ بمعنى انه قال لكل من الثلاثة بانفراده رد عبدي وقال لاحدهم ولك ثوب مثلا وللآخر ولك دينار وقال للثالث كذلك وليس المراد انه جعل لمجموع الثلاثة ثوبا ودينارين اه (قوله بذلك) اي باستواء الطريق سهولة او حزونة (قوله والحق الزركشي بذلك) اي بما لو ذكر شيئين مستقلين كمن رد الخ (قوله فبستحق قسط ما حضر الخ) زاد المغني قال اي الزركشي ففتن لذلك فانه ما يغلط قال الدميري ولذلك كان الشيخ تقي الدين القشيري اذا بطل يوم ما غير معهود البطالة في درسه لا ياخذ لذلك اليوم معلوما قال وسالت شيخنا عن ذلك مرتين فقال ان كان الطالب في حال انقطاعه مشغلا بالعلم استحق ولا فلا قال يعني شيخه ولو حضر ولم يكن يصدد الاشتغال لم يستحق لان المقصود دفعه بالعلم لا مجرد حضوره وكان يذهب الى انه من باب الارصاد انتهى (قوله لتفاضل الايام) عبارة المغني فان الايام كمسئلة العبيد فانها اشياء متفاصلة اه (قوله ثم ان عين لذلك حد الخ) وفي سم بعد كلام طويل مانصه ثم وجد مر المسئلة منقولة في الجواهر وانه يصح الجعالة على الشفاء وان لم يكن مقدورا لان اسبابه مقدورة و فرق في الجواهر بين الجعالة والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الا بق قد لا يكون مقدورا مع صحة الجعالة عليه اه (قوله ولا فاجرة المثل) تدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حدا والثانية ان يعين حدا ولا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع اذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كمالو جاعله على رد آبقه فلم يردده انه لا يستحق شيئا وان عمل فليحمل كلامه على الصورة الاولى فليتامل سم وسيد عمر (قوله ولو جاعله على رد عبدا الخ) يعني عنه قوله المار ومن ثم لو ذكر شيئين مستقلين الخ (قوله اي بالقيدين المذكورين) اي بقوله وقيد شارح الخ (قوله اولا وقد عمهما النداء) الى قوله وقضيته في المغني لا قوله وبحت السبكي الى المتن وقوله بخلاف ما مر الى ولا شيء للعاون وقوله قال غيره الى والزركشي ولى قوله والذي يتجه في النهاية لا قوله وبحت السبكي الى المتن (قوله او ثلاثة فكذلك) يعني عنه قوله المار مثلا (قوله اذ لا ينضبط)

ثم ان عين لذلك حدا كالشفاء ووجد استحق المسمى) قد يصور ذلك بما لو قال داو في فان شفيت فلك كذا ويعترض بان الشفاء غير فعل له ولا مقدور له فلا تصح الجعالة عليه فغاية ما يتجه في هذا انه جعالة فاسدة توجب اجرة المثل ويمكن ان يقال لا يتعين تصويره بذلك بتسليم الفساد فيه بل يمكن تصويره بنحو ان داو يتنى الى الشفاء فلك كذا ويتجه حينئذ صحة الجعالة اذ الجعالة ليست على الشفاء بل على المداوة وانما جعل الشفاء مينا لحدها وغايتها فلا محذور ولو سلم انه على الشفاء فذلك امر ضمني ويغترف في الضمى ما لا يغترف في القصدى ثم وجد مر المسئلة منقولة في الجواهر وانه يصح الجعالة على الشفاء وان لم يكن مقدورا لان اسبابه مقدورة و فرق في الجواهر بين الجعالة عليه والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الا بق قد لا يكون مقدورا مع صحة الجعالة عليه وقوله ولا فاجرة المثل يدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حدا والثانية ان يعين حدا ولا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع اذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كمالو جاعله على رد آبقه فلم يردده انه لا يستحق شيئا وان عمل فليحمل كلامه على الصورة الاولى فليتامل (قوله فرد بعضهم استحق قسطه) ينبغي هنا ما تقدم من تقييد شارح (قوله ولو قال ان رد دتما عبدي فلما كذا الخ) ولو قال ان رد دتما عبدي فلما كذا فرد احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف شرح مر وفي شرح الروض قال السبكي ولو قال اي رجل رد عبدي فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما على الاقرب عندي اه وان قال لكل اول من يرد عبدي فله دينار فرده اثنان اقتسماه وان قال لكل من ثلاثة رده واك دينار فردوه فلكل ثلثه كذا في الروض وقوله وان قال اول من يرد عبدي الخ هل مثله في حكمه مالمو قال من رد عبدي اولا فله درهم حتى لو رده اثنان اقتسماه ويتجه انه مثله ولا يخفى ان ذلك كله مخالف لقول

الواقف من حضر أشهره فله كذا فيستحق قسط ما حضر لتفاضل الايام ومر فيه كلام في الوقف فراجع (فرع) تجوز الجعالة على الرقية بجزا كمار وتمرير مرض ومداواته ولو دابة ثم ان عين لذلك حدا كالشفاء ووجد استحق المسمى والا فاجرة المثل ولو جاعله على رد عبدي فرد بعضهم استحق قسطه باعتبار العدد اي بالقيدين المذكورين لان اجرة رددهم لا تتفاوت حينئذ غالبا او على حج وعمرة وزيادة فعمل بعضها استحق بقسطه بتوزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة (ولو اشترك اثنان) مثلا معينين اولا وقد عمهما النداء (في رده اشتركا في الجعل) او ثلاثة فكذلك بحسب الرؤوس وان تفاوت عملهم اذ لا ينضبط حتى يوزع عليه وبه فارق توزيعه بقدر الملك على ملاك التزموه وفارق ذلك ايضا من دخل دارى فاعطه درهما فدخلها جمع استحق كل درهما بان كلا هنادا خل وليس كل ثم مراد له وانما الراد له بمجموعهم ولو قال ان رد دتما عبدي فلما كذا فرد احدهما استحق النصف لانه لم

يلتزم له سواء كما قالاه وبحت السبكي انه لا شيء له ضعيف (ولو التزم جعل المعين) كان رد دته فلك دينار (فشاركه غيره) أى في العمل ان قصد اعانته مجانا او بعوض منه (فله) أى ذلك المعين (كل الجعل) لأن قصد الملتزم الردين التزم له باى وجه امكن

فلم يقصر لفظه على المخاطب
وحده بخلاف ما مر فيما
إذا أذن لمعين فردته نائبه
مع قدرته لأن المالك لم
يأذن فيه أصلا ولا شيء
للمعاون إلا أن التزم له
المخاطب أجرة وأخذ
السبكي من كلامهم هنا
وفي المساقاة جواز الاستنابة
في الإمامة والتدريس
وسائر الوظائف القابلة
للنيابة وإن لم يأذن الواقف
إذا استتاب من وجد فيه
شرط الواقف مثله أو خيرا
منه ويستحق المستنيب كل
المعلوم وضعف اقتفاء
المصنف وابن عبد السلام
أنه لا يستحقه واحد
منهما المستنيب لعدم
مباشرته والنائب الذي لم
يأذن له الناظر لعدم
ولا يتهود عليه الأذرع
ذلك وأطال ثم قال وما
ذكره فيه فتح باب لا كل
أرباب الجهات مال الوقت
دائما المرصد للنصاب
الدينية واستنابة من لا
يصلح أو يصلح بنزير سير
قال غيره وهكذا جرى
فلا حول ولا قوة إلا بالله
هو رد بانه سد ذلك الباب
بأشراط كونه مثله أو
خيرا منه والزركشي بأن
الريع ليس من باب جعالة
ولا إجارة إذ لا يمكن وقوع
العمل مسلما للمستاجر
أو الجاعل وإنما هو إباحة
بشرط الحضور ولم يوجد

أي غالبا اه معنى (قوله فلم يقصر لفظه الخ) عبارة المغني فلا يحمل لفظه على قصر العمل على المخاطب اه (قوله)
من كلامهم هنا وفي المساقاة) عبارة المغني من استحقاق المجمول له تمام الجعل إذا قصد المشارك أعانته من
استحقاق العامل في المساقاة نصيبه إذا تبرع عنه المالك أو اجني في العمل اه (قوله جواز الاستنابة الخ)
أي ولو بدون عذر فيما يظهر اه نهاية وسياق ما فيه (قوله وسائر الوظائف القابلة الخ) وقع السؤال في
الدرس عما يقع كثيرا من أن صاحب الخطابة يستنيب خطيبا يخطب عنه ثم إن النائب يستنيب آخر هل
يجوز له ذلك ويستحق ما جعله له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر أنه إن حصل له عذر منعه من
ذلك وعلم به المستنيب أو دلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له أن يستنيب مثله ويستحق ما
جعل له وإن لم يحصل ذلك له ولم تدل قرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم
مباشرته وعليه لمن استنابه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه أيضا عن مسجد انهدم وتعلقت شعائره
هل يستحق أرباب الشعائر المعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن من تمكنه المباشرة مع الانهدام
كقراءة جزء به فاته يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم أن يشر من لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد
وفراشه استحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لا يمكن أعادته وإلا وجب على الناظر القطع
عن المستحقين وأعادته إن أمكن والنقل لا قرب المساجد إليه اه خ ش (قوله مثله أو خير منه) أي فيما يتعلق
بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلا وكان المستنيب عالما لا يشترط في النائب كونه عالما بل يكفي
كونه يحسن قراءة الجزء كقراءة المستنيب عبارة سم قوله أو خير منه أي باعتبار المقصود من الوظيفة اه
ع ش (قوله ويستحق المستنيب كل المعلوم) أي وللنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلو مباشر
شخص الوظيفة بلا استنابة من صاحبها لم يستحق المباشر لها عوضا لعدم التزامه له وكذا صاحب الوظيفة
حيث لم يباشر لا شيء له إلا إذا امتنع الناظر أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره في ترك المباشرة ومن هذا
يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا بينه وبين ولداخيه إمامة شركة بمسجد ثم إن الرجل
صار يباشر الإمامة من غير استنابة من ولداخيه وهو أن ولداخيه لا شيء له لعدم مباشرته ولا شيء للعلم بزيادة
على ما قبل نصفها المقرر هو فيه لأن العلم حيث عمل بلا استنابة كان متبرعا وولد الأخ حيث لم يباشر ولم
يستنيب لا شيء له لأن الواقف إنما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فما يخص ولداخيه يصرفه الناظر لمصالح
المسجد فتنبه له فانه يقع كثير أو وقع من بعض أهل العصر إفتاء بخلاف ذلك فأحذره اه ع ش (قوله وضعف
أي السبكي (قوله المستنيب) و (قوله والنائب) بدل من قوله واحد منهما بدل مفصل من يحمل (قوله ورد
عليه) أي على السبكي و (قوله ذلك) أي أخذه المذكور (قوله لا كل أرباب الخ) عبارة المغني لأرباب
الجهات والجهات في تولى المناصب الدينية واستنابة من لا يصلح أو يصلح بنزير سير من المعلوم ويأخذ
ذلك المستنيب مال الوقف على عمر الأعصار اه (قوله واستنابة من الخ) عطف على اكل عطف سبب على
مسيبه (قوله بنزير سير) متعلق بالاستنابة أي بشيء قليل في الزر تجر يدياني لانه في الأصل بمعنى القليل
كاليسير (قوله ورد) أي الأذرع (بأنه) أي السبكي سد ذلك الباب بأشراط كونه مثله الخ هذا إذا كان مراد
الأذرع بآرباب الجهات النيابة وأما إن كان مراده بهم أرباب الوظائف بمعنى أنهم يأخذون الوظائف
التي ليسوا أهلا لها ويستنيبون كما هو صريح عبارته فيرد بأن الكلام كله عند صحة التقرير في الوظيفة وذلك لا
يكون إلا لمن هو أهل لها فامل رشدي (قوله والزركشي الخ) عطف على الأذرع (قوله بشرط الحضور)

التلويح في فصل العام والثالث أن يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل
من دخل هذا الحصن أو لافله درهم فكل واحد دخله أو لا منفردا استحق الدرهم ولو دخله جماعة معا
لم يستحقوا شيئا ولو دخلوه متعاقبين لم يستحق إلا الواحد السابق اه (قوله فردته نائبه الخ) أي على ما مر
(قوله جواز الاستنابة في الإمامة الخ) اعتمده مر (قوله وسائر الوظائف القابلة الخ) أي ولو بدون
عذر فيما يظهر شرح مر (قوله أو خير منه) أي باعتبار المقصود من الوظيفة

أى وأداء الوظيفة (قوله أخذه) أى السبكي (قوله وقضيته) أى كلام الزركشى (قوله وقضية كلام الأذرى خلافة) وهو الأوجه عملا بالعرف المطرد بالمساحة حينئذ شرح مر وقوله مر وهو الأوجه الخ ولتأمل هذا مع ما تقدم قريبا من قوله مر أى ولو بدون عذر فيما يظهر اه سم أى فإن ما نقله عن الأذرى حاصله منازعة من قال بالاستحقاق وأشار الرشيدى إلى الجواب عن نظر سم بما نصه قوله مر حينئذ أى حين العذر وكون النائب مثل المستنيب أو خير منه وهذا لا ينافى ما استظهره فيما مر فى قوله مر رأى ولو بدون عذر الخ لانه إذا صح مع عدم العذر فعه أولى فاستجابه مر صحيح فتأمل اه أقول لا يخفى بعد هذا الجمع ويمكن أن يجلب أيضا بان ما ذكره النهاية أو لا مجرد استظهار المراد السبكي فقط وما ذكره آخره هنا بيان لما هو الراجح عنده وفاقا للشرح وخلافا للمغنى عبارة وهو الذى ينبغى أن يقال فى ذلك أن هذه الوظائف أن كانت من بيت المال وكان من يده مستحقا فهو يستحق معلومها سواء احضر أم لا استناب أم لا وأما النائب أن جعل له معلوما فى نيابته استحققه وإلا فلا وإن لم تكن من بيت المال أو كانت منه ولم يكن مستحقا فيه فاقاله المصنف هو الظاهر اه (قوله حينئذ) أى حين اذ وجد القيدان المذكوران (قوله وعليه) أى على هذا الاستثناء المتجه (قوله صار الخ) أى المستنيب (قوله ويؤخذ) إلى قول المتن فإن فسخ فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله أن شاركه من أول العمل (قوله أن المتفقه لا يجوز له الاستنابة الخ) اعتمد مر جواز الاستنابة للمتفقه أيضا لأن المقصود أحياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجوز أن يؤخذ من ذلك أن تجوز الاستنابة للإيتام المنزلين بمكاتب الأيتام فليتأمل سم على حجج وفى حاشية شيخنا الزيادى مثل ما اعتمده مر ولكن الأقرب ما قاله حجج وقول سم للإيتام أى بشرط أن يكون يتما مثله اه ع ش (قوله قال غيره) عبارة المغنى قال ابن شبة اه (قوله فى غير الأتراك) أى ملوك مصر من الجراكسة المملوكين لبيت المال (قوله فيها) الأولى التذكير (قوله بجعل الخ) متعلق بقصد و (قوله أول نفسه الخ) عطف على للمالك و (قوله أولم يقصد الخ) عطف على قصد (قوله وهو) أى القسط و (قوله أن قصد) أى المشارك ش اه سم (قوله وثلاثة أرباعه الخ) وذلك لأن ما يخص العامل فى مقابلة عمله النصف والنصف الآخر فى مقابلة عمل معاون له وقد خرج منه للعامل نصفه وهو الربع وإذا ضم الربع إلى النصف

(قوله وقضيته أنه لا شئ للمستنيب ولو لعذر) شرح مر (قوله وقضية كلام الأذرى خلافة) وهو الأوجه شرح مر ولتأمل ما تقدم قريبا من قوله أى ولو بدون عذر فيما يظهر (قوله إن المتفقه لا يجوز له الاستنابة الخ) اعتمد مر جواز الاستنابة للمتفقه أيضا لأن المقصود أحياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجواز أنه يؤخذ من ذلك أن تجوز الاستنابة للإيتام المنزلين بمكاتب الأيتام فليتأمل (قوله وهو) أى القسط وقوله وأن قصد أى المشارك ش (فروع) قال فى شرح الروض قال فى الأصل ولو شاركه اثنان فى الردفان قصدانته فله تمام الجعل أو العمل للمالك فله ثلثاه ثم قال فى الروض وشرحه ولو قال لكل من ثلاثة رده وثلث دينار فرده فلكل منهم ثلثه توزع على الرؤوس قال فى الأصل قال المسعودى هذا إذا عمل كل منهم لنفسه أما لو قال أحدهم اعنت صاحبي فلا شئ له ولكل منهما نصف ما شرط له أو اثنان منهم اعنا صاحبنا فلا شئ لهما وله جميع المشروط فان شاركهم رابع فلا شئ له فان قصد المالك أو قصد أخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع فان أعان أحدهم فلم يعاون أى بفتح الواو والنصف وللآخر النصف أو اثنين منهم فلكل منهما ربع وثلث وللثالث ربع فان شرط لأحدهم مجهولا كتب مع شرطه لكل من الآخرين ديناراً فردوه فله ثلث اجرة المثل ولهما ثلثا المسمى اه شرح الروض ولو كان عبدا بينهما اثلاثا فابق لجعل المثل رده ديناراً لزمها بنسبة ملكيها بشرط مر وفيه ولو قال لو أحدهم رددته فلك ديناراً ولاخران رددته ارضيك فرداه فلاول نصف الدينار والآخر نصف اجرة مثل عمله ولو قال ان رددت عبدى فلك كذا فامر به بقيقه برده ثم اعتقه فى أثناء العمل استحق كل الجعل كما فى به شيخنا الشهاب الرملى لا نأبته إياه فى العمل المذكور ولا يؤثر طريان حريته كالأعانه اجنبى فيه ولم يقصد المالك واقى ايضا فى ولدقرا عند فتية مدة ثم نقل الى فتية آخر فطاع

فلا يصح أخذه المذكور وقضيته أنه لا شئ للمستنيب ولو لعذر ولو لمن هو خير منه وقضية كلام الأذرى خلافة والذى يتجه استثناء النيابة لمثله أو خير منه لعذر عملا بالعرف المطرد بالمساحة فى الانابة حينئذ وعليه فيجاب عما ذكره الزركشى بأنه لما أذاب بالقيد المذكورين سوغ له وإن لم يتصور هنا اجارة ولا جعالة عملا باطراد العرف بهذه المساحة المطلع عليها الواقفون والمنزلة منزلة شروطهم وحينئذ صار كأنه حاضر فاستحق المعلوم ولزمه ما التزم لئابه ويؤخذ من قول السبكي القالة للنيابة أن المتفقه لا يجوز له للنيابة حتى عند السبكي إذ لا يمكن أحدا أن يتفقه عنه وبه جزم الغزى قال غيره وهو واضح والكلام كاه فى غير وقف الأتراك لما مر فيها (وإن قصد) المشارك (العمل للمالك) يعنى الملتزم بجعل أو دونه أو لنفسه أو للجميع أو لاثنين منهم أو لم يقصد شيئا (فلأول قسطه) إن شاركه من أول العمل وهو نصف الجعل إن قصد نفسه أو الملتزم أوهما أو أطلق وثلاثة أرباعه إن قصد نفسه والعامل أو العامل والملتزم وثلاثه إن قصد الجميع

الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع يبقى للملتزم ومثل ذلك يقال في الثلثين فان العامل يستحق في مقابلة علة النصف وما تبرع به المعاوان له ثلث النصف الذي فضل وذلك يضم إلى النصف الذي استحقه ومجموعهما الثلثان اه ع ش قول المتن (ولا شيء للبشارك الخ) ولو قال لو احدى رددته فلك دينار ولاخر إن رددته ارضيك فرداه فللاول نصف الدينار وللآخر نصف اجرة مثل عمله ولو قال إن رددت عبدى فلك كذا فامر رقيقه برده ثم اعتقه في اثناء العمل استحق كل الجعل كما اقي به والد رحمه الله تعالى لانا بته إياه في العمل المذكور ولا يؤثر طريان حرية كالأول اعنه أجنبي فيه ولم يقصد المالك وأقضى أيضا في ولد قدر اعند فقيه مدة ثم نقل إلى فقيه آخر فطلع عنده سورة يعمل لها سرور كالاصاري فمثلا وحصل له فتوح بانه للثاني ولا يشاركه فيه الاول اه شرح م ر اه سم قال ع ش قوله استحق كل الجعل اى السيد ظاهره وإن قصد العبد نفسه بعد الحرية وقياس ما لو قصد المعاوان نفسه حيث قلنا إن العامل إنما يستحق القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت إعتاقه وقوله فطلع عنده الخ اى فقر اعنده شيئا وإن قل ثم طلع سورة الخ اه وقال الرشيدى قوله كالأول اعنه الخ قضية التشبيه أن العبد لو قصد المالك حينئذ أن السيد المعق لا يستحق شيئا فليراجع اه (قوله اى فى حال مما ذكر الخ) نعم إن التزم له العامل بشيء لزمه له اه معنى قول المتن (ولكل منهما الخ) وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه إلى ثلاثة أقسام احدها لازم من الطرفين قطعاً كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع وبعد القبض والخلع ولازم من احدهما قطعاً من الآخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة المرأة قطعاً من جهة الزوج على الاصح وقدرته على الطلاق ليس فسخاً ثانياً لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعاً كالكتابة وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجعالة قبل فراغ العمل ولذا قال ولكل منهما الخ نهاية (قوله رده) اى العقد (قوله ثم هو) اى فسخ العامل (قوله لا يتاقى إلا فى المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه فى العمل نهاية ومعنى زاد سم ما نصه وفى فسخ غير المعين بعد الشروع نظر إذ العقد لم يرتبط به اى وحده فكيف يرتفعه رأساً فان أريد رفعه بالنسبة له فقط فمحتمل اه (قوله بعده) عبارة النهاية والمعنى ما بعده اه قول المتن (فان فسخ) ببناء المفعول نهاية ومعنى (قوله من المالك او الملتزم) كان الاول الاقتصار على الملتزم (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى لما تقدم انه لا يشترط القبول اه سم (قوله او العامل) اى وإن كان صبياً كما يأتى اه ع ش (قوله وقد علم العامل الخ) مفهومه قوله اما إذا لم يعلم الخ وسيأتى ما فيه قول المتن (او فسخ العامل) شمل كلامهم الصبي اه نهاية قال ع ش ولعل المراد بالفسخ منه ترك العمل بعد الشروع وإلا ففسخ الصبي لغواه وقوله ولعل المراد الخ سياقى عن سم عن الروض مع شرحه ما قد يخالفه قول المتن (فلا شيء له) ولو فسخ العامل والمليزم معاً ار من ذكره وينبغى عدم الاستحقاق لاجتماع مقتضى والمانع اه معنى (قوله وإن وقع) إلى قوله اما إذا فى النهاية والمعنى إلا قوله كان شرط إلى لانه (قوله وإن وقع العمل مسلماً) كذا فى شرح الروض ثم قال هو والروض

عنده سورة يعمل لها سرور كالأصاري فمثلاً وحصل له فتوح بانه للثاني ولا يشاركه الاول اه (قوله لأن العمل فيها مجهول) قد يكون معلوماً كما تقدم (قوله رده) هل يأتى على القول بانها لا ترتد بالرد (قوله ثم هو) اى فسخ العامل (قوله قبل العمل) يفهم تصوره من غير المعين بعد الشروع فى العمل وفى الاعتداد به نظر لعدم ارتباط العقد به ولذا لو سبق غيره ولو بعد شروعه لرده استحق دونه فليتامل (قوله لا يتاقى إلا فى المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه فى العمل والمراد بالفسخ رفع العقد وردة كذا شرح م ر وفى فسخ غير المعين بعد الشروع نظر إذ العقد لم يرتبط به خصوصه فكيف يرتفعه رأساً فان أريد رفعه بالنسبة له فقط فمحتمل (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى كما تقدم أنه لا يشترط القبول أيضاً (قوله فلا شيء له وإن وقع العمل مسلماً) كذا فى شرح الروض ثم قال هو والروض وإن خاط

(ولا شيء للبشارك بحال)
اى فى حال مما ذكر لتبرعه
(ولكل منهما) أى الجاعل
والعامل (الفسخ قبل تمام
العمل) لانه عقد جائز من
جهة الجاعل لتعلق
الاستحقاق فيها بشرط
كالوصية والعامل لأن العمل
فيها مجهول كالفراض
والمراد بفسخ العامل رده
لما مر انه لا يشترط قبوله ثم
هو قبل العمل لا يتاقى إلا فى
المعين وخرج بقبل تمامه
بعده فلا اثر للفسخ حينئذ
لأن الجعل قد لزم واستقر
(فان فسخ) من المالك أو
المليزم او العامل المعين
القابل للعقد وقد علم العامل
الذى لم يفسخ بفسخ الجاعل
او أعلن الجاعل بالفسخ
أى أشاعه والعامل غير
معين (قبل الشروع) فى
العمل (او فسخ العامل
بعد الشروع) فيه (فلا شيء
له) وإن وقع العمل مسلماً
كان شرط له جعلاً فى مقابلة
بناءً خاطفنى بعضه بحضرته
لانه فى الاول لم يعمل شيئاً
وفى الثانية فوت بفسخه
غرض الملتزم باختياره
ومن ثم لو كان فسخه فيها
لاجل زيادة الجاعل فى
العمل

قال الاسنوي او نقصه من الجعل اه (٣٧٦) وفيه مشاحة لان حيث الحكم بينها شيئا استحق اجرة المثل لان الجاعل هو الذي الجاء الى

ذلك اما اذا لم يعمل العامل المعين ولم يعلن المالك بالرجوع فيما اذا كان غير معين فانه يستحق الشروط اذا لا تقصير منه بوجه واكتفى بالاعلان لانه لا يمكن مع الابهام غيره (وان فسخ المالك) يعني الملتزم ولو باعتاق المردود مثلا (بعد الشروع) في العمل لم يستحق العامل شيئا من المسمى لانه انما يستحق المسمى بالفرغ من العمل فكذا بعضه وحينئذ (فعليه أجرة المثل) لما مضى (في الاصح) لاحترام عمل العامل فلم يفوت عليه بفسخ غيره وورجع ببدله كاجارة فسخت بعيب ولو حصل بما مضى من العمل بعض المقصود كان علت ابني القرآن فلك كذا ثم منعه الاب من تمام التعليم ومثله ما لو منع المالك ماله من ان يتم العامل العمل فيه فنلزمه اجرة مثل ما عمله فيهما لان منعه فسخ او كالفسخ وقد تقرر ان فسخ الملتزم يوجب اجرة المثل للباضي وهذا يتضح رد قول الاذرعى انه يستحق القسط من الجعل واستشكل وجوب اجرة المثل الذي في المتن بقولهم اذا مات احدهما اثناء العمل انفسخ واستحق القسط من المسمى اى ان رد العامل لو ارث المالك

وان خاط نصف الثوب فاحترق او تركه او بنى بعض الحائط فانهدم او تركه او لم يتعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ومحله فيما عدا الاخير اذا لم يقع العمل مسلما ولا فله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه ففيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الاثناء وتركه وانه في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه ان وقع العمل مسلما اه وسياق ما يتعلق به في مبحث تلف محل العمل (قوله قال الاسنوي الخ) عبارة شرح الروض قال الاسنوي وقياسه كذلك اذا نقص من الجعل اه وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق الشروط) خالفة المغنى والنهاية فقالوا لو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عا لاه فلا شيء له او جاهلا به فكذلك على الاصح وان صرح الماوردي والرويانى بان له المسمى اذا كان جاهلا به واستحسنه البلقيني اه قال ع ش قوله مر فكذلك على الاصح اى خلافا لحج اه وقال سم بعد ذكره عن الروض مع شرحه مثل ما مر عن النهاية والمغنى انفا مانصه فالشارح وافق الماوردي والرويانى اه (قوله ولو باعتاق المردود مثلا) كذا قال الشيخ في شرح منهجه والا قرب خلافه لا يستحق العامل حيث اعتق المالك المردود شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما له اه نهاية وقوله قاله الشيخ الخ اى والمغنى وقوله مر في شرح منهجه اى وشرح الروض قال ع ش قوله مر فلا يستحق العامل الخ اى ومع ذلك ما قاله في شرح المنهج ظاهر لحصول التفويت من جانب المالك وقوله مر حيث اعتق المالك ينبغي ان مثل الاعتاق الواف لوجود العلة فيه اه (قوله لما مضى) كذا في النهاية والمغنى (قوله فلم يفوت) ببناء المفعول (قوله ورجع ببدله) وهو اجرة المثل نهاية ومعنى (قوله ولو حصل) عبارة النهاية والمغنى ولا فرق بين ان يكون ماصدا من العامل لا يحصل به مقصود اصلا كرد الا بقى الى بعض الطريق او يحصل به بعضه كالمو قال ان علت ابني الخ اه (قوله ثم منعه الخ) اى فعله بعضه ثم منعه الخ (قوله واستشكل) الى قوله ثم رايت في النهاية (قوله اذا مات احدهما الخ) اى او جن او اغنى عليه نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله او وارث العامل الخ) هذا اذا كان العامل معيناً اما غير المعين فيظهر انه يستحق الجميع بعمله وعمل مورثه كالمورثه اثنان وهذا ظاهر ولم اذكر اه معنى (قوله ثم رايت شارحا الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره هو اى الشارح فلا نظر اه سم (قوله فرق بان الخ)

نصف الثوب فاحترق او بنى بعض الحائط فانهدم او تركه او لم يتعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ومحله فيما عدا الاخير اذا لم يقع العمل مسلما ولا فله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه ففيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الاثناء وتركه حينئذ وانه في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه ان وقع العمل مسلما (قوله او نقصه من الجعل) قاله الاسنوي قال في شرح الروض وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق الشروط) قال في الروض وان عمل بعد الفسخ ولو جاهلا فلا شيء قال في شرحه لكن صرح الماوردي والرويانى بان له المسمى اذا كان جاهلا وهو معين او لم يعلن المالك بالفسخ واستحسنه البلقيني والتصريح بحكم الجاهل من زيادة المصنف اه فالشارح وافق الماوردي والرويانى لكن لا يخفى ان ذلك في فسخ المالك قبل الشروع وهل يقولان به في فسخه بعده بالنسبة لما بعد الفسخ فيه نظر (قوله ولو باعتاق المردود مثلا) كذا في شرح المنهج والا قرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المردود شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما له شرح مر (قوله لما مضى) كذا شرح مر (قوله واستحق القسط من المسمى اى ان رد الخ) في شرح الروض وان مات العامل فردده وارثه استحق القسط ايضا قاله الماوردي اه (قوله ويفرق بان الفسخ اقوى الخ) فرق ايضا بان الجاعل اسقط حكم المسمى في مسئلته بفسخه بخلافه في تلك شرح مر (قوله ثم رايت شارحاً فرق

او وارث العامل للمالك والا فافى فرق بين الفسخ والانفساخ ويفرق بان الفسخ اقوى فكانه اعدام للمقدم ارتضى آثاره فرجع لبدله وهو اجرة المثل بخلاف الانفساخ فانه لم يكن كذلك صار العقد كأنه لم يرفع به فوجب القسط ثم رايت شارحاً فرق

بأن العامل في الانفساخ تم العمل بعده ولم يمنعه الهالك منه بخلافه في الفسخ وفيه نظر (٣٧٧) اذا اثر له في الفرق بين خصوص الوجوب

من المسمى تارة ومن أجره
المثل اخرى كما هو واضح
للتامل ثم راي شيخنا
اجاب بما اجاب به هذا
الشارح وقد علمت ما فيه
(وللمالك) يعني الملتزم (ان
يزيد وينقص في) العمل
وفي (الجعل) وان يغير
جنسه (قبل الفراغ) سواء
ما قبل الشروع وما بعده
كالتمن في زمن الخيار
(وفائده) اذا وقع التغيير
(بعد الشروع) في العمل
مطلقا او قبله وعمل جاهلا
بذلك ثم اتم العمل (وجوب
اجرة المثل) لجميع عمله ومحل
قولهم لو عمل بعد الفسخ
لا شيء له حيث كان الفسخ
بلا بدل وذلك لان النداء
الاخير فسخ للاول والفسخ
من الملتزم اثناء العمل
يقتضي الرجوع الى اجرة
المثل نعم بحث ابن الرفعة انه
يستحق لما عمل جاهلا قبل
النداء الثاني ما يقابله من
الجعل الاول لان العقد
الاول باق لم يفسخ وفيه
نظرو قول المتن فعليه اجرة
المثل في الاصح يرده لما تقرر
ان النداء الاخير فسخ
للاول وان الفسخ يوجب
اجرة المثل فاندفع قوله ان
العقد الاول باق لم يفسخ
والحق بذلك فسخه بالتغيير
قبل العمل المذكور فان
عمل في هذه عالما بذلك فله
المسمى الثاني (نتيه)

ارتضى المغني هذا الفرق (قوله بأن العامل) أي أو وارثه (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باقيا
بحاله لحصول المقصود به بلا منعه وبهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتامل سم على حجج اه رشيدى
قول المتن (وللمالك ان يزيد وينقص في الجعل) فلو قال من رد عدي فله عشرة ثم قال من رده فله خمسة او
بالعكس فالاعتبار بالاخير نهاية ومعنى (قوله وان يغير) الى قوله نعم بحث في النهاية والمعنى (قوله وان يغير
جنسه) كان يقول من رده فله دينار ثم يقول فله درهم اه معنى (قوله اذا وقع التغيير) اي بالزيادة او
النقص او لجنس الجعل وكان الاولى ان يقول اي التغيير لاذ وقع (قوله مطلقا) اي اتم العمل عالما بالتغيير
او جاهلا به (قوله وعمل الخ) اي شرع في العمل وسيدكر محترزه بقوله فان عمل في هذه الخ قول المتن (وجوب
اجرة المثل) ويستثنى من الاولى ما لو علم المسمى الثاني فقط فله منه قسط ما عمله بعد علمه فيما يظهر اه شرح
منهيج وسياتي عن النهاية ما يوافقه قال الحابي قوله فقط اي وجعل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل شرعا
لعدم علمه بالجعل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة لجميع العمل اذ وقع التغيير بعد الشروع وعمل
عالما وسياتي في قوله فان قلت الخ اه سم (قوله ومحل قولهم الخ) عبارة المعنى واجرة المثل فيما ذكر لجميع
العمل لا الهاضى خاصة ولا ينافيه ما مر من انه لو عمل الخ لان ذلك فيما اذا فسخ بلا بدل بخلاف هذا اه (قوله
وذلك) اي وجوب اجرة المثل لجميع العمل فيما ذكر (قوله وقول المتن الخ) اي المتقدم (قوله يردده)
قد يجاب بان كلامه فيما قبل النداء الثاني والعقد قبل النداء الثاني باق بلا اشكال اه سم (قوله فاندفع قوله
ان العقد الاول باق) مراده كما هو ظاهر باق الى النداء الثاني اه سم (قوله والحق بذلك) اي الفسخ
في اثناء العمل بالتغيير (قوله المذكور) بالرفع نعت فسخه أي المذكور بقوله الهار او قبله وعمل جاهلا
الخ (قوله فان عمل الخ) عبارة المعنى فان سمع العامل ذلك اي التغيير قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الاخير
وللعامل ما ذكر فيه اه (قوله في هذه) اي صورة التغيير قبل الشروع في العمل (قوله عالما بذلك)
اي بالتغيير (قوله ما اقتضاه) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله ما اقتضاه المتن) من اين هذا الاقتضاء
اه سم عبارة النهاية ومحل اي كلام المتن فيما قبل الشروع ان يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به فيما
اذا كان معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسيطه يتقدح ان يقال يستحق
اجرة المثل وهو الراجح كما اقتضاه الخ (قوله من ان له الخ) جواب لو فكان الصواب فله الخ (قوله هو) اي

الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره هو فلا نظر (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باق بحاله لحصول
المقصود به بلا منعه وبهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتامل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة
لجميع العمل اذا وقع التغيير بعد الشروع وعمل عالما وسياتي في قوله فان قلت الخ (قوله نعم بحث ابن
الرفعة الخ) قد يقال ما بحثه وقياس ما تقدم في قوله اما اذا لم يعلم العامل المعين الخ من استحقاق المشروط
بل قد يقال قياسه استحقاق الجعل الاول لما بعد النداء الثاني ايضا حيث كان الجهل شاملا بل وقياسه
ايضا ما باتى في التنبيه عن الماوردي والرويانى إلا أن يفرق بين الفسخ لا إلى بدل والفسخ الى بدل كما في هذه
المذكورات هنا فانه لو روى الاول عند الجهل لزوم اهدار فعل العامل فلم يلتفت اليه ولزم المشروط بخلاف
الثاني فانه لا يلزم من مراعاته الا اهدار لا اتزاه بدلا اخر فلذا روى حتى وجبت اجرة المثل اه (قوله وقول
المتن) اي المتقدم وقوله يردده الخ قد يجاب بان كلامه قبل النداء الثاني باق بلا اشكال إلا ان قضية هذا ان
يكون حالة العلم كذلك إلا ان يفرق بينهما على انه ان اريد الجهل بالنداء الثاني فالعمل قبل لا يتصور إلا مع
الجهل به اذ العلم بوجود الشيء قبل وجوده محال (قوله فاندفع قوله ان العقد الاول باق) مراده كما هو
ظاهر باق الى النداء الثاني (قوله قبل العمل المذكور) اي في قوله المار او قبله وعمل جاهلا بذلك ثم اتم
العمل ش (قوله ما اقتضاه المتن) من اين هذا الاقتضاء (قوله هو ما بحثه في الوسيط الخ) وهو الراجح كما

(٤٨ - شرواني وابن قاسم - سادس)
العامل معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين من ان له اجرة المثل هو ما بحثه في الوسيط واقتضاه كلام الروضة واصحها ايضا

وقال الماوردي والرويان يستحق الجعل - (٣٧٨) الاول واقره جمع متاخر ونالذي يتجه الاول فان قلت علم ما تقرر انه لو علم بالثاني

قبل الشروع استحقه أو في الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا وكان القياس انه يستحق منه قسط عمله بعده قلت يفرق بانه قبل الشروع لم يلتزم شيئا فاذير الامر على الثاني وبعده التزم حكم الاول فوجب له مسماه ان سلم من الفسخ والافاجرة المثل ولا نظر للثاني لانه وقع به الفسخ لا غير (ولو مات الآبق) او تلف المردود (في بعض الطريق) او مات المالك قبل تسليه (او هرب) كذلك او غصب كذلك او خا ط نصف الثوب فاحترق او بنى بعض الخا ط فانه دم ولو بلا تفریط من الباني او لم يتعلم الصبي لبلادته (فلا شيء للعامل) لتعلق الاستحقاق بالرد او الحصول ولم يوجد وانما استحق اجير لحج مات اثناء قسط ما عمل لا تنقاع المحجوج عنه بثواب ما عمله ولو لم يجد المالك ولا وكيله سلبه للحاكم فان فقد أشهد واستحق أى وان مات او هرب بعد ذلك ويجرى ذلك في تلف سائر محال الاعمال ومحل في غير الاخيرة اعني عدم تعلم الصبي كما استفيد من المتن وغيره حيث لم يقع العمل مسلما للمالك فان وقع

ما اقتضاه المتن (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع الثاني استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمى الثاني وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول وللثاني نصف الثاني اه نهاية (قوله والذي يتجه الاول) وفاقا للبغى والنهاية (قوله بالثاني) اى النداء الثاني و(قوله استحقه) اى مسمى الثاني (قوله او في الاثناء) اى سواء وقع التغيير بعد الشروع او قبله (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو الذى جرى عليه شرح الروض اى والنهاية اه سم (قوله منه) اى مسمى الثاني (قوله بعده) اى العلم بالنداء الثاني (قوله بأنه) اى العامل (لم يلتزم شيئا) اى من احكام النداءين قول المتن (ولو مات الآبق الخ) اى بغير قتل المالك له اما اذا قتله المالك فيستحق العامل القسط كما لو فسخ المالك اه معنى (قوله او تلف المردود الخ) (فرع) لو رد الآبق لا صطلب المالك وعلم به كفى كظهيره من العارية وغيرها م اه سم على حج اه ع ش (قوله او تلف المردود) الى الخاتمة في النهاية الا قوله والمالك حاضر (قوله او مات المالك قبل تسليه) اى ولم يسلبه لوارثه اخذنا ما تقدم في قوله اى رد العامل لو ارث المالك اه سم وفى أكثر النسخ اوياب المالك كما في النهاية كذلك (قوله قبل تسليه) راجع لكل من الموت والتلف (قوله او غصب كذلك) او ترك اى المردود العامل ورجع بنفسه نهاية ومعنى (قوله فاحترق) اى وهو فى يده اى الخياط اه ع ش (قوله ولم يوجد) الاولى الثانية لان او العاطفة للتبوع (قوله ولو لم يجد) اى العامل (قوله سلبه للحاكم) واستحق الجعل اه نهاية في دفعه له الحاكم من مال الملتزم ان كان والآبق في ذمته ع ش (قوله بعد ذلك) اى التسليم للحاكم والاشهاد عند فقده (قوله ويجرى ذلك) اى عدم لزوم شيء للعامل عند نحو موت الآبق (قوله ومحل) اى عدم اللزوم فيما ذكر فى المتن والشرح (قوله ومحل) الى قوله بخلاف رد الآبق فى المعنى (قوله حيث لم يقع العمل مسلما) اى بان لم يكن بحضرة المالك ومن كونه محض ته حضوره فى بعض العمل وامره به اه ع ش (قوله كان مات الخ) وكان تلف الثوب الذى خا ط بعضه او الجدار الذى بنى بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة ما عمل اى بقسطه من المسمى اه نهاية (قوله حر) سيد كر محترزه (قوله لما تقرر ان العمل الخ) وفى الشامل انه لو خا ط نصف الثوب ثم احترق وهو فى يد المالك استحق نصف المشروط انتهى اه نهاية قال ع ش قوله وهو فى يد المالك اى بان سلبه له بعد خياطة نصفه او خا ط بيت المالك وان لم يكن بحضرة حيث احضره لملتزمه اه (قوله اذا هرب من الاثناء) اى قبل تسليمه للمالك لا قدمته فى اقتضاه كلامها شرح م (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع الثاني استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول وللثاني نصف الثاني شرح م (قوله او في الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا) هذا علم من قوله السابق وجوب اجرة المثل لجميع عمله بعد قوله بعد الشروع فى العمل مطلقا (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو ما فى شرح الروض فانه لما قال الروض وان زاد او نقص اعتبر النداء الاخير فلو لم يسمعه او كان بعد الشروع وجب اجرة المثل اه قال فى شرحه فى النسخ المتأخرة و اجرة المثل فيما قاله فى الاولى لجميع العمل وفى الثانية لعمله قبل النداء الثاني اما عمله بعده فقيه قسطه من مسماه اه (قوله فى المتن ولو مات الآبق الخ) (فرع) لو رد الآبق لا صطلب المالك وعلم به كفى كظهيره من العارية وغيرها (فرع آخر) فى شرح الروض ولو اعتق عبده قبل رده قال ابن الرفعة يظهر ان يقال لا اجرة للعامل اذ ارده بعد العتق وان لم يعلم لحصول الرجوع ضمنا اى فلا اجرة لعمله بعد العتق تنزيلا لاعتاقه منزلة فسخه اه (قوله او مات المالك قبل تسليه) اى ولم يسلبه لوارثه اخذنا ما تقدم فى قوله اى رد العامل لو ارث المالك (قوله كان مات صبي حر) خرج الرقيق اى لان وقوع تعليمه مسلما انما يكون اذا كان بحضرة المالك او فى ملكه ثم رايت الشارح صرح بذلك (قوله بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء) ان كان المراد ولو بعد تسليمه

مسلم له وظهر اثره على المحل كان مات صبي حر أثناء التعليم استحق اجرة ما مضى من المسمى قول لما تقرر وان العمل وقع مسلما بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء وكذا الاجارة ومن

قول المتن فرد من أقرب الخ من أنه لور أي المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق نصف اه سم أي
ولقول الشارح كذلك عقب قول المصنف او هرب (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يعتبر في وجوب القسط
وقوع العمل مسلماً للمالك وظهور أثره على المحل (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة الخ) او انكسرت
السفينة مع سلامة المحمول كما اقي بذلك الوالدرحه الله تعالى اه نهاية قال عرش قوله مر مع سلامة
المحمول أي سواء كان المالك حاضراً او غائباً كما شمله إطلاقه وفي حج التقييد يكون المالك حاضراً اه
(قوله والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن قياس قوله بعده أما القن الخ أنه يكفي
هنا تسليم الخلل للمالك إذا لم يكن حاضر أو فيكون الشرط حضور المالك أو تسليم الخلل له بعد موت الدابة
وظاهر ذلك استحقاق القسط حينئذ وان تلف الخلل بعد ذلك وهو مشكل لا شترأطهم في استحقاق القسط
وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على المحل ثم ما قالوه من اشتراط ظهور الأثر على المحل مع تصريحهم بأن الخلل
نما لا يظهر أثره وتصور الروض المسئلة بالتلف يقتضي أنه محل الاستحقاق حتى لو لم يتلف لا يستحق إلا ان
تم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسألتنا إذا لم يتلف الخلل ووجهه عدم وجود الشرط وهو تمام العمل
مع امكانه لكن كلام شرح الروض مصرح بعدم توقف استحقاق القسط في مسئلتنا على تلف الخلل فانه لما
قال الروض وان خاط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بنى بعض الحائط فانهمد أو تركه أو لم يتعلم الصبي
لبلاذته فلا شيء له قال في شرحه ومحل فماعد الاخير إذا لم يقع العمل مسلماً وإلا فله اجرة ما عمله بقسطه من
المسمى الخ فقوله ومحل الخ بعد قوله أو تركه صريح في وجوب القسط مع عدم انتاف وع الترتك فليتأمل اه سم
بحدف (قوله تسليمه للسيد) وهل مثل تسليم المعلم عود العبد بنفسه على ما جرت به العادة في كل يوم الى سيده
أو لا بد من تسليم الفقيه بنفسه أو نائبه فيه نظراً للظاهر الاول (قوله أو في ملكه) كان يعمله في بيت السيد
اه عرش (قوله لأنه انما يستحق) الى الخاتمة في المعنى إلا قوله او جنسه قول المتن (إذا انكسر شرط الجعل) بأن
اختلفا فيه فقال العامل شرط لي جعلاً وانكر المالك اه معنى عبارة النهاية كان قال ما شرطت الجعل أو

للمالك فهو مشكل إلا أن يوجه بأن العمل لم يظهر أثره على المحل ولا يخفى ما فيه والظاهر ان هذا غير مراد ثم
رايت ما قدمته في قول المتن فرد من أقرب منه انه لور أي المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق نصف
(قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة أو نهبت والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن
قياس قوله بعده اما القن فيشترط تسليمه للسيد او وقوع التعليم بحضرته أو في ملكه انه يكفي هنا تسليم
الخلل للمالك إذا لم يكن حاضر أو فيكون الشرط حضور المالك أو تسليمه الخلل بعد موت الدابة وظاهر ذلك
استحقاق القسط حينئذ وان تلف الخلل بعد ذلك وهو مشكل لا شترأطهم في استحقاق القسط وقوع العمل
مسلماً وظهور أثره على المحل كما قال في الروض وشرحه وان تلف ثوب استؤجر لحياطته وقد خاط الاجير
نصفه مثلاً استحق نصف من المسمى هذا ان كان العمل في ملك المستاجر أو بحضرته لا نه حينئذ يقع العمل
مسلماً وإلا فلا يستحق شيئاً كما مر ذلك في فصل استؤجر في قصارة ثوب لا ان تلفت جرة حملها الاجير نصف
الطريق فلا يستحق شيئاً من الاجرة والفرق ان الحياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلماً بظهور أثره
والخلل لا يظهر أثره على الجرة فلم يمتقرر انه يشترط في وجوب القسط وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على
المحل اه فان هذا الكلام مصرح بأنه لا بد في استحقاق القسط من ظهور اثر العمل على المحل وبأن الخلل لا يظهر
اثره وبأنه لا يجب القسط في مسئلة الاجرة وان كان المالك معها لأن كونه معها غاية انه يوجب وقوع العمل
مسلماً وذلك لا يكفي بل لا بد معه من ظهور اثر العمل ولم يظهر بصريح قوله والخلل لا يظهر أثره بل قوله ان
الحياطة تظهر على الثوب فوق وقوع العمل مسلماً يقتضي عدم وقوع العمل مسلماً في مسئلة الجرة لاقتضائه ان
العمل لا يقع مسلماً إلا ان كان مما يظهر أثره ولا خفاء في ان الخلل لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حمل
الجرة من افراد الخلل بل لا يتأق فرق بين ان يكون المحمول جرة وان يكون غير جرة فوجوب القسط في مسئلة
الخلل يخالف ما قالوه في مسئلة الجرة من عدم وجوب شيء وما قالوه من اشتراط ظهور الأثر على المحل من

ثم لو نهب الخلل أو عرق
اثناء الطريق لم يجب
القسط لان الخلل لم يقع
مسلماً للمالك ولا يظهر أثره
على المحل بخلاف ما إذا
ماتت الدابة أو نهبت أو
المالك حاضر اما القن
فيشترط تسليمه للسيد أو
وقوع التعليم بحضرته
أو في ملكه (وإذا رده
فليس له حبسه لقبض
الجعل) لأنه انما يستحق
بالسليم ولا حبس قبل
الاستحقاق وعلم منه بالاولى
انه لا يحبسه أيضاً لما أنفق
عليه بالاذن (ويصدق)
بيمينه الجاعل سواء
(المالك) وغيره (إذا
أنكر شرط الجعل

شرطته في عبد آخر اه قول الماتن (أو سعيه في رده) كان قال لم ترده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه اه نهاية
 (قوله والرد الخ) تطف على قوله الجاعل (قوله او في قدر العمل) كان قال شرطت مائة على رد عبد بن
 فقال العامل بل على رده هذا فقط اه نهاية (قوله بعد الفراغ وكذا الخ) عبارة النهاية إذا وقع الاختلاف
 بعد فراغ العمل والتسليم أو قبل الفراغ فيما إذا وجب للعامل قسط اه قال ع ش اى بان كان الفسخ من
 المالك أو بعد تلف الجاعل على العمل فيه ووقع العمل مسلما اه وقوله بان كان الخ اى وبان وقع التغيير
 في الانتهاء وسمع العامل النداء الثاني فقط وقوله الفسخ أى و. اى حكمه كاعتاق الآبق أو قتله (قوله أى ان
 كان) عبارة النهاية ويد العامل على الماخوذ الى رده يدا مائة ولو رفع يده عنه، خلاه بتفريط كان خلاه بمضيعة
 ضمنه ونفقته على المالك فان اتفق عليه مدة الرد فتبرع الان اذن له الحاكم فيه او اشهد عند فقده ليرجع
 ولو كان رجلا ن بادية ونحوها فرض احدهما وغشى عليه وعجز عن السير وجب على الآخر المقام معه
 إلا ان خاف على نفسه أو نوهها فلا يلزمه ذلك وإذا أقام معه فلا جرة له فان مات وجب عليه اخذ ماله وايصاله
 الى ورثته ان كان ثقة ولا ضمان عليه ان لم يأخذه وان لم يكن ثقة لم يجب عليه الاخذ وان جازله ولا يضمه في
 الحالين اى لو تركه الحاكم يحبس الآبق إذا وجد انتظارا للسيدة فان اباط سيدة باعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء
 سيده فليس له غير الثمن وان سرق الآبق قطع كغيره ولو عمل لغيره عملا من غير استجار ولا جمالة فدفع اليه
 ما لا على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه ان يعلمه او لا انه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبة لو اراد الدفع
 ان يهبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل ودفعه اليه هدية حل اه وكذا في المغنى الا قوله ولو عمل لغيره الخ
 قال الرشيدى قوله لم كان خلاه بمضيعة قال المصنف لا حاجة الى التقييد بالمضيعة حيث خلاه ضمن اه قال
 الاذرى مراد الرافعى انه لو اراد الاعراض فسيبيله ان يرفع الامر الى الحاكم ولا يترك ذلك مهملا ولم يرد
 انه يتركه بمهلكه انتهى اه وقال ع ش قوله لم وان جازله يتامل فيه فان تركه يؤدي الى ضياعه
 وتضيعة ما مر في اللقطة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه وان كان فاسقا لكن لا تثبت يده عليه بل ينتزعه
 الحاكم منه اه وقوله لم والحاكم يحبس الخ اى وجوبه بالان من المصالح العامة واذا احتاج الى نفقة اتفق
 عليه من بيت المال بما ناقيا ساعلى اللقيط فان لم يكن فيه شيء اى او كان وثم ما هو اهم منه او حالت الظلمة دونه
 اقترض على المالك فان تعذر الاقتراض فنفقته على ميا سير المسلمين قرضا اه بادن زيادة (قوله بشرطه)
 اى شرط كفاية نية الرجوع من فقد القاضى والشاهد (قوله ولو اكره) الى السكتا بة في النهاية (قوله ولو
 اكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيستحق ايضا المعلوم مالمو عزل عن وظيفة بغير حق وقرر فيها غيره
 اذ لا ينفذ عزله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها سم على حج ويؤخذ منه
 جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان طائفة من شيوخ العرب شرط لهم طين مرصدا على غفر محل معين
 وفيهم كفاءة لذلك وقوة ويدهم تقرير في ذلك عن له ولاية التمرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرصدة ثم

تصريحهم بان الحل مما لا يظهر أثره وتصوير الروض المسئلة بالتلف يقتضى انه محل الاستحقاق حتى لو لم
 يتلفه لا يستحقه الا ان تم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسئلتنا اذ لم يتلف الحل ووجه عدم وجوب
 المشروط وهو تمام العمل مع امكانه لكن في الروض وشرحه فيما لو غير الناسخ ترتيب الكتاب انه ان لم
 يمكن البناء سقطت الاجرة وان امكن استحقاق القسط وقضية ذلك عدم توقف استحقاق القسط في مسئلتنا
 على تلف الحل بل شرح الروض مصرح بذلك هنا فانه لما قال الروض وشرحه وان خاط نصف الثوب فاحترق
 او تركه او بنى بعض الحائط فانهدم او تركه او لم يتعلم الصبي لبلادته فلا شيء له قال في شرحه ومحل فيما عدا
 الاخيرة اذا لم يقع العمل مسلما او افله اجرة ما عمله بقسطه من المسمى الخ فقوله ومحل الخ بعد قوله او تركه
 صريح في وجوب القسط مع عدم التلف ومع التترك فليتامل (قوله وعلم منه بالاولى الخ) وقد يفرق بان
 النفقة بالاذن استقرت مطلقا (قوله ولو اكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيستحق ايضا المعلوم مالمو
 عزل عن وظيفة بغير حق وقرر فيها غيره اذ لا ينفذ عزله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق

أو سعيه (أى العامل) (في رده) لان الاصل عدم الشرط والردو الراد في انه بلغه النداء أو سمعه (فان اختلفا) أى الجاعل والعامل بعد الاستحقاق (في) نحو (قدر الجعل) أو جنسه أو في قدر العمل بعد الفراغ وكذا بعد الشروع ان قلنا له قسط المسمى (تحالفا) نظير ما مر في البيع وللعامل أجرة المثل (خاتمة) تردد الرافعى في مؤنة المردود وفي الروضة عن ابن كج انه إذا اتفق عليه الراد فهو متبرع عندنا أى ان كان بغير اذن معتبر مع عدم نية الرجوع بشرطه نظير ما مر في هرب الجبال وبذلك يعلم ان مؤنة على المالك حيث لا متبرع ولو اكره مستحق على عدم مباشرة وظيفة استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزارى واعتراض الزركشى له بانه لم مباشر ما شرط عليه فكيف يستحق حيث يجاب عنه بان هذا مستثنى شرعا وعرفا من تناول الشرط له لعذره ونظير ذلك فيما يظهر مدرس يحضر موضع الدرس

ان ملتزم البلد اخرج المشيخة عنهم ظلما ودفعها لغيرهم وهو انهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم مثلهم في الكفاءة بالقيام بذلك بل اكفأ منهم لان المذكورين حيث صح تقريرهم لا يجوز اخراج ذلك عنهم اه ع ش وقوله ان تمكن من مباشرتها اي ولو بنائبه اخذا بما ياتي في الغيبة لعذر (قوله احدهم الطلبة) اي من ارباب الوظائف او غيرهم لان غرض الواقف احياء المحل وهو حاصل بحضور غيرهم ايضا قاله شيخنا العلامة الشوبري ولو شرط الواقف ان يقرأ في مدرسة كتاب بعينه ولم يجد المدرس من فيه اهلية لسامع ذلك الكتاب والانتفاع منه فغيره لما مر انه اذا تعذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن لان الواقف لا يقصد تعطيل وقته اه ع ش (قوله وانما عليه الانتصاب الخ) هذا قد يقتضي ان استحقاق المعلوم مشروط بالحضور والمتجه خلافه في المدارس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون المقتدين يحصل به احياء البقعة بالاهل فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عثا اه ع ش (قوله واقتي ايضا) اي ابو زرعة اه ع ش (قوله بانه لا يسقط حقه الخ) اي وان طال ما دام العذر قائما لكن ينبغي ان محله حيث استتاب او عجز عن الاستتابة اما لو غاب لعذر وقد رعى الاستتابة فلم يفعل فينبغي سقوط حقه لتقصيره اه ع ش (قوله واقتي بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله محل النزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامك المقرر فيها فيجوز لمن له شيء من ذلك وهو مستحق له بان لا يكون له ما يقوم بكفائته من غير جهة بيت المال النزول عنه ويصير الحال في تقرير من اسقط حقه له موكولا الى نظر من له ولاية التقرير فيه كالباشافيقرر من رأى المصلحة في تقريره من المفروغ له او غيره واما المناصب الديوانية كالكتبة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر انهم انما يتصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو مخير بين ابقائهم وعزلهم ولو بلا جنحة فليس لهم يد حقيقة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا انفسهم انزلوا او اذا اسقطوا حقهم عن شيء لغيرهم فليس لهم العود الا بتولية جديدة بمن له الولاية ولا يجوز لهم اخذ عوض على نزولهم لعدم استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض فتي عزل نفسه من القراض انعزل فافهمه فانه نفيس اه ع ش (قوله من اقسام الجمالة) ولو قال اقترض لي مائة ولك عشرة اى في مقابلة الاقراض فهو جمالة ذكره الماوردي والرويانى اه نهاية اى ويقع الملك في المقترض للقاتل فعليه رد بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع ع ش (قوله لانه) اى الناظر (قوله بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره وان شرط الرجوع على الفارغ اذا لم يقرر في الوظيفة قال سم في القسم والشوز يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشارح مر بهامش نسخته مانصه وللنزول له في هذه الحالة الرجوع ان شرطه او اطلق ودلت قرينة على بذل ذلك في تحصيلها له ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهما والا فلا اه ع ش والله تعالى اعلم بالصواب وقد تم الربع الثاني تصحيحا من حاشية النخبة على يد مؤلفها فقير رحمة به عبد الحميد بن الحسين الداغستاني الشرواني غفر الله تعالى له ذنوبه وسرعيوبه في خامس جمادى الاولى سنة خمس وتسعين بعد الف ومائتين واسأله تعالى الاعانة على الاتمام بحمد محمد سيد الانام وهو حسي ونعم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم آمين

(كتاب الفرائض)

(قوله اى مسائل قسمة الموارث الخ) حاصله ان المراد بالكتاب المسائل لانه موضوع اصطلاحا لجملة من العلم مشتملة على مسائل والمراد بالفرائض الموارث مطلقا وان كان اللفظ موضوعا للمقدرة لكنها غلبت على غيرها كما أشار اليه رحمه الله تعالى وقوله قسمة اشارة الى المضاف المقدر اه سيد عمر (قوله بمعنى

المعلوم عليها (قوله واقتي بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي (قوله لانه بالخيار بينه وبين غيره) ش مر والله تعالى اعلم والحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة واشرف التسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين

(كتاب الفرائض)

ولا يحضر احد من الطلبة او يعلم انه لو حضر لا يحضرون بل قد يقال بالجزم بالاستحقاق هنا لان المكره تمكنه الاستتابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان امكنه اعلام الناظر به وعلم انه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف ثم رأيت ابا زرعة ذكر ما ذكرته وجعله اصلا مقبسا عليه وهو ان الامام او المدرس لو حضروا لم يحضر احد استحق لان قصد المصلح والمتعلم ليس في وسعه وانما عليه الانتصاب لذلك واقتي ايضا فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر يخوف طريق بانه لا يسقط حقه بغيبته قال ولذلك شواهد كثيرة واقتي بعضهم محل النزول عن الوظائف بالمال اى لانه من اقسام الجمالة فيستحقه النازل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره والله اعلم (كتاب الفرائض) اى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة

من الفرض بمعنى التقدير فهي هنا شرعا (٣٨٢) نصيب مقدر للوارث غلبت على غيرها لفضلها بتقدير الشارع لها ولكثرتها او ورد الحث

(التقدير) عبارة النهاية والفرض لغة التقدير ويرد بمعنى القطع والتبيين والازال والاحلال والعطاء اه قال الرشيدى ظاهر السياق انه حقيقة في التقدير مجاز في غيره او انه مشترك بين هذه المعاني واستعماله في التقدير اكثر وعبارته والدة في حواشي شرح الروض بعد ان اورد تلك المعاني بشواهد ما فيجوز ان يكون الفرض حقيقة في هذه المعاني او في القدر المشترك وهو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك اللفظي او بالتواطؤ وان يكون حقيقة في القطعي مجاز في غيره لتصريح كثير من اهل اللغة بانه اصله اه (قوله فهي الخ) لعل الاولى وهو بالواو (قوله هنا) اي في كتاب الفرائض (قوله نصيب مقدر) اي شرعا نهاية ومعنى وشرح المنهج فخرج بمقدر اي لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول ما يؤخذ بالتعصيب وبشرعا ما يؤخذ بالصية بقوله للوارث اي الخاص ربع العشر مثلا في الزكاة ابن الجمل وبجبري (قوله غلبت) اي في الترجمة اه سيد عمر (قوله على تعلمه الخ) اي علم الفرائض (قوله وعلوه) اي علم الفرائض وروى وعلوها اي الفرائض اه معنى (قوله او لتعلقه بالموت) استحسنت المعنى والنهاية هذا التوجيه فذكر الاول بلفظة قيل وقال السيد عمر اقول لاشك انه على هذا التقدير ليس المراد به حقيقة النصف اذ لا تساوى بين العليين بل المراد ان العلم قسما قسم يتعلق بالحياة واخر بالموت فيرجع الى الاول فامل اه (قوله اي اقرب رجل الخ) اراد بالاقرب ما يشمل الاقوى اه ع ش (قوله وفائدة ذكره الخ) عبارة المعنى فان قيل ما فائدة ذكره كرجل اجيب بانه للتاكيد لثلاثتهم انه مقابل الصبي بل المراد به مقابل الاثني فان قيل لو اقتصر على ذكر كني فافائدة ذكر رجل معه اجيب بانه لثلاثتهم انه عام مخصوص اه (قوله بيان ان الرجل الخ) عبارة النهاية بيان ان المراد بالرجل هنا ما قابل المرأة فيشمل الصبي لا ما قابل الصبي المختص بالبالغ اه وهي اولى (قوله يطلق بازاء المرأة فيعم) اي وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر كرم يستفاد ان الرجل يطلق بهذا المعنى اه سم (قوله وهو الخ) اي علم الفرائض بمعنى قسمة التركات فانه هو الذي يحتاج الى هذه الثلاثة واما الفرائض التي في الترجمة المفسرة بمسائل قسمة الموارث فانها تحتاج الى شيئين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالعالم بان للزوجة كذا اه بجبري (قوله علم الفتوى) بان يعلم نصيب كل وارث من التركة والنسب بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انتسابه للميت وعلم الحساب بان يعلم من اي حساب تخرج المسئلة وحقيقة مطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معلوم نهاية ومعنى (قوله وجوبا) الى التنبيه في المعنى الاقوله من حق الى كخمر والى قوله وفي شرح الارشاد في النهاية (قوله وجوبا) اي عند ضيق التركة والافندا اه بجبري وسياتي في الشرح ما يتعلق به (قوله وهي) اي التركة من حيث هي سم على حج اي وان لم يثبت منه التجهيز ولا قضاء الديون كحد القذف اه ع ش (قوله او اختصاص) كالسرجين والخمر المحترمة والكلاب المعلقة وكذا القابلة للتعليم في الاصح اه ابن الجمل (قوله او اختصاص) انظر لو كان ما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنه اي الاختصاص وقع هل يكلف الوارث ذلك وتوفي منه ديونه او لا فيه نظر والاقرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان المفلس اذا كان يدهم وظائف جرت العادة باخذ العوض في مقابلة النزول عنها كلف ذلك اه ع ش (قوله كخمر تخللت) فان لم تتخلل فهي من جملة الاختصاص وقدم اه ع ش (قوله ودية) اي سواء وجبت ابتداء كدية الخطا او بالعفو منه او من وارثه عن القصاص اه ع ش (قوله لدخولها الخ) اي تقديرا اه سم (قوله و كذا ما وقع الخ) ظاهر كلام النهاية كالشارح اعتماده وهو واضح لان الصيد ليس من زوائد التركة وان كانت آلة في تحصيله سيد عمر وابن الجمل (قوله على ما قاله الخ) عبارة المعنى كما قاله الخ (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية وما نظر به من انتقالها الخ رد بان سبب الخ (قوله الا ان يجاب الخ) وقد يجاب بان الشخص لو غصب شبكة ونصبها ثم وقع فيها صيد كان للغاصب لا للمالك فهذا امثله او اولى معنى وسيد عمر (في سؤاله)

على تعلمه وتعليمه في خبر ضعيف تعلموا الفرائض وعلوه فانه نصف العلم اي صنف منه او لتعلقه بالموت المقابل للحياة وهو ينسب وهو اولى علم ينزع من امي اي بموت اهله وصح تعلموا الفرائض وعلوه فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضى بها وصح ايضا الحقوا الفرائض باهلها فمات في فلولي اي اقرب رجل ذكر وفائدة ذكره بيان ان الرجل يطلق بازاء المرأة فيعم وبازاء الصبي فيخص البالغ وقيل غير ذلك مما فيه تكلف ظاهر وهو متوقف على علم الفتوى والنسب والحساب (يبدأ) وجوبا (من تركة الميت) وهي ما يخلف من حق كخيار وحد قذف او اختصاص او مال كخمر تخللت بعد موته ودية اخذت من قاتله لدخولها في ملكه وكذا ما وقع بشبكة نصبها في حياته على ما قاله الزركشي وفيه نظر لا تتقاهلها بعد الموت للورثة فالواقع بهان من زوائد التركة وهي ملكهم الا ان يجاب بان سبب الملك نصبه للشبكة لاهي واذا استند الملك لفعلة يكون تركة (تنبيه) افي بعضهم فيمن عاش بعد موته معجزة لنبي بانه يتدين بقاء

(قوله يطلق بازاء المرأة فيعم) اي وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر كرم يستفاد ان الرجل يطلق بهذا المعنى (قوله وهي ما يخلفه) اي من حيث هي (قوله لدخولها في ملكه) اي تقديرا (قوله

اي المستغنى (قوله) (لا بعد تحقق الموت) اي باخبار نحو معصوم اه ع ش (قوله) (بلا تبين الخ) بلا تبين من قبيل بين ذراعي وجهه الاسديعني بلا تبين بقاء ملك وبلا عود ملك او بتبوين اعوض عن المضاف اليه (قوله) وفي شرح الارشاد الخ قال فيه في مبحث التشطير وبه بقوله في حياته على ان الفرقه بالموت لا تشطير فيها لانه مترر جميعه كما مروا كالموت مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعداء وارتاعلى الواجه الخ انتهى اه سم عبارة النهاية في المبحث المذكور ويلحق بالموت مسخ احدهما جامدا بخلاف مسخه حيرانا وان كان الزوج وكان قبل الدخول فانما تنتجز الفرقه كما في التدريب ولا يسقط شيء من المهر اذ لا يتصور عوده الزوج لا تنفاه اهلية تملكه ولا للورثة لانه حتى يفيق للزوجة ولو مسخت حيوانا حصلت الفرقه من جهته وعاد كل المهر لزوج كما في التدريب اه بخذف (قول المتن بمؤنة تجهيزه) ولو كافرا بهاية اي غير حربي ولا مرتد ع ش وان كان الميت فاقد المايجهزه فمؤنة تجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة من قريب اوسيد فان تعذر فعلى بيت المال فان تعذر فعلى المسلمين فرض كفاية اه ابن الجمل (قوله) حيث (لا زوج الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المرأة المزوجة وخادمها فتجهيزهما على زوج غنى عليه نفقتهما اي ولو غنية وكان الزوج البائن الحامل اه زاد ابن الجمل وكذا امه سلت له ليلا ونهارا ورجعية في عدوة وخرج بالتالي يجب نفقتها الناشزة والصغيرة وبالعنى المعسر فمؤنة تجهيزها في مالها اه (قوله) ثم تجهيز ممونه (قال في شرح الارشاد) وتجهيز ممونه الميت قبله او معه كما هو ظاهر انتهى وفيه امر ان الاول انه احتراز عن ممونه الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تتقاهل الى ملك لو ارث قبل موت ذلك الممونه الثاني ان قوله ممون شامل لرفيقه حتى في مسألة المعية لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك منتف عند موته لمقارنته لموت السيد الذي يقتضى انقطاع الملك الا ان يقال ام يتاخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة ما لو تقدم عليه اه سم اقول صريح البجيرمي عن الحلبي عدم الوجوب في مسألة المعية وهو ظاهر المغنى ايضا عبارة تهويدا ايضا بمؤنة تجهيزه من على الميت مؤنته ان مات في حياته اه (قوله) بهما (الاولى هنا وفي قوله) حالهما افراد الصغير (قوله) وان خالف الخ) عبارة غيره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقديره اه (قوله) وفي اجتماع ممونين الخ) وفي النهاية وسم وان الجمل ما حاصله انه لو اجتمع جمع من ممونه وما توادفعة واحدة قدم من يخشى تغييره وان بعدو كان مفضولا لاثم الزوج ثم المملوك الخادم لها ثم غيره ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب وقدم اب على ابن وان كان افضل منه بنحو فقهه وابن على امه لفضيله المذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على اثني واقرب بين الزوجات وبين الممالك مطلقا اذ لا مزية اي من حيث الزوجية والملك وقدم الاكبر سنا من نحو الاخوين والافضل بنحو فقهه اذ استويا فيه اما اذا ترتبوا فيقدم السابق حيث امن فساد غيره ولو بعدو كان مفضولا هذا كله ان امكنه القيام بامر الجميع والا فكفى الفطرة

ينتقل الملك للوارث) قد يقال لا ينتقل للوارث شرطه الموت الذي لا انتهاء الاجل بخلاف ما عارض كافي قوله تعالى فقال لهم الله موتوا ثم احياهم وقوله فاما ته الله مائة عام ثم بعثه (قوله) وفي شرح الارشاد الصغير الخ) قال فيه في مبحث التشطير وبقوله اي وبه بقوله في حياته على ان الفرقه بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر لجميعه كما مروا كالموت مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعداء وارتاعلى الواجه اه (قوله) بمؤنة تجهيزه (قال في شرح الارشاد) وتجهيز ممونه الميت قبله او معه كما هو ظاهر اه وفيه امر ان (الاول) انه احتراز عن ممونه الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تتقاهل الى ملك الوارث قبل موت ذلك الممونه فلم يمت الاولاد ائنه عاجز عن تجهيزه لعدم بقاء ملكه (والثاني) ان قوله ممونه شامل لرفيقه حتى في مسألة المعية فيازم تجهيزه فيها وهذا يسبق الى الذهن لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك منتف عند موته لمقارنته لموت السيد الذي يقتضى عدم الملك وانقطاعه الا ان يقال لما لم يتاخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة ما لو تقدم عليه لان الاصل بقاء عليه الوجوب حتى يوجد ما نعهوا لم يوجد قبل موته فليتأمل (قوله) وفي اجتماع ممونين له كلام لي في شرح الارشاد) عبارة في شرح الارشاد ما نصه ولو اجتمع

الا بعد تحقق الموت وعند تحقيقه ينتقل الملك للوارث اجماعا فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة بلا تبين عود ملك ويلزمه ان نساءه لو تزوجن ان تعدن اليه وليس كذلك بل يبقى نكاحهن لما تقرر والحاصل ان زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الاصل وفي شرح الارشاد الصغير في الصداق حكم الممسوخ حيوانا او جامدا بالنسبة لخلقها فرأى جمعه (بمؤنة تجهيزه) من نحو كفن وحنوط وماء واجرة غسل وحمل وحفر حيث لا زوج اولاً مؤنة غلبه لنشوز تجهيز ممونه بما يليق بهما عرفا الآن ينسرا وعسرا وان خالف حالهما في الحياة وفي اجتماع ممونين له كلام لي في شرح الارشاد (ثم) بعد مؤنة التجهيز (تقضى

فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام فالكبير وذكرهم الاخوين هناع ان الكلام انما هو فيمن
تجب مؤنته لعله اذا انحصرتجهزهما فيه بان لم يكن ثم غنى لاهو او الزمه به من يرى وجوب مؤنتهما عليه اه
(قول المتن ديونه) اي المتعلقة بذمتها اما المتعلقة بعين التركة فستاتي نهاية ومعنى (قوله مقدما الى قوله ان
اخذ) في النهاية لاقوله الذي شذبه ابو ثور (قوله كزكاة وكفارة وحج الخ) اما بعض هذه الثلاثة مع
بعض فهل يخير في تقديمه او لافيه نظروا الاقرب الاول والكلام بالنسبة للزكاة مفروض فيما لو تلف المال
حتى تكون في الذمة امالو كان باقيا كانت متعلقة به تعلق شركة اه ع ش (قوله او قبلها) لا حاجة اليه
(قوله وما الحق بها الخ) اي من عتق علق بالموت وتبرع بنجز في مرض الموت وما الحق به معنى ونهاية (قوله
وعكسه الخ) اي تقديم الوصية في الاية على الدين ذكرنا الذي انفرد بتقديمها عليه ابو ثور قولنا وحكما
(قوله لحد الورثة الخ) خبر عكسه وقوله لتراينهم الخ متعلق بالحد (قوله بعد الدين) اي كانه عليه المصنف
ثم معنى ونهاية (قوله ان اخذ) راجع لما قبله (قوله فلا تقتضي الخ) الاولى ترك التفرع عبارة
المعنى تنبيه قول المصنف من ثلث الباقي قد يوهم انه لو استغرق الدين التركة لم تنفذ الوصية ولم يحكم بان عقادها
حتى لو تبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه لا تنفذ الوصية حينئذ وليس مراد ابل يحكم بان عقادها وتنفذ
حينئذ كما ذكره في باب الوصية اه (قوله احد) تنازع فيه ابرو تبرع قاله سيد عمر والاولى ارجاع ضمير
ابرا ببناء المعلوم الى المستحق المعلوم من المقام وبناء المجهول الى الميت (قوله بان نفوذها) اي فالوصية
موقوفة ان تبرع متبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه تبين انعقادها ولا فلا اه ع ش (قوله صورة
يتساوى الخ) هما انه لو ادعى واحد ان له على الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف
وصدقهما الوارث معاقست التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لاقدمت قال في شرح الارشاد
لكن الاصح بل الصواب كافي الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقهما معا ام لا كما لو ثبتا بالبينه اهم
وكذا في النهاية لاقوله قال في شرح الارشاد قال الرشيدى قوله قسمت التركة الخ اي بان يضم الموصى به الى
الدين وتقسم التركة على وفق نسبة حق كل منهما الى مجموع الموصى به والدين اه عبارة ع ش قوله قسمت
التركة بينهما ارباعا اي لا نازيد على مخرج الثلث بسطه وهو واحد ونعطيه للموصى له وهو ربع وحاصله
ان اقرار الوارث بالدين يجعل كوصية اخرى فكان الميت اوصى لرجل بجميع ماله ولاخر بثلثه وطريق
قسم ذلك ان يزد على الكسر بسطه وهو واحد ثم يقسم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدم اه (قوله

مع موته ولم يف المالم الا باحدهما فظاهر تقديمه او اجتمع جمع من موته فان ما توادفعا فالذي في الروضة
والجواهر وغيرهما انه يداين خشى تغييره ثم بايه لانه اكثر حرمة ثم امه لان لها حاشم الاقرب فالاقرب
ويقدم الاكبر سنا من اخوين مثلا ويقرع بين زوجتيه لاذلا مزية اه ويظهر ان الزوجة تقدم على
جميع الاقارب وان المملوك بعدها لان العلقه بهما اتم كما يعلم من كلامهم في النفقات وقياس كلامهم فيما لو
دفن اثنان فاكبر في قبره انه يقدم هناع في نحو الاخوين المستويين سنا الا فضل بنحو فقه او ورع وانه لا يقدم
فرع على اصله من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم اب على ابن وان كان افضل منه وابن على امه لفضيلة
الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على امرأة فان استوا اقرع بينهم ثم رايت الاذرعى وغيره
قالوا عقب كلام الروضة السابق وفي تقديم الاكبر مطلقا نظر اذا كان الاصغر اتقى واعلم او ورع وهو يؤيد
ما ذكرته الى ان قال اما اذا تبرعوا فيقدم السابق حيث لم يخش على غيره فساد وان كان مفضولا هذا اذا امكنه
القيام بامر الجميع والا فالذي يتجه انه يجري هنا نظير ما مر في الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام
فالكبير ثم رايت الزركشى يحجه الى ان قال وذكرهم الاخوين لعله اذا انحصرتجهزهما فيه او الزمه به من
يرى وجوب مؤنتها اه وفي هامشه كلام لنا على بعضه (قوله صورة يتساوى فيها الدين والوصية الخ)
هما انه لو ادعى واحد ان له على الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف وصدقهما
الوارث معاقست التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لاقدمت قال في شرح الارشاد لكن الاصح

ديونه) مقدما منها دين الله
تعالى كزكاة وكفارة وحج
على دين الادمى (ثم) بعد
الدين وان كان انما ثبت
باقرار الوارث بعد ثبوت
الوصية او قبلها كما علم مما
نقلناه عن الصيد لاني ومن
غيره (تنفذ وصاياه) وما
الحق بها مما ياتي فهي
متاخرة عن الدين وعكسه
في الاية الذي شذبه ابو ثور
لحد الورثة على المبادرة
باخراجها لتواينهم عنه
غالبا (من) لا ابتداء
فتدخل الوصية بالثلث ايضا
(ثلث الباقي) بعد الدين ان
اخذ كما هو الغالب وبقي
بعده شيء فلا يقتضى عدم
نفوذها اذا استغرق فلوا ابرا
او تبرع احد بوفائه بان
نفوذها ونقل الشيخان في
الاقرار عن الاكثرين
صورة يتساوى فيها الدين
والوصية وصورة تقدم فيها
الوصية وينت ما في ذلك في
خطبة شرح العباب بما
يتعين الوقوف عليه قال
بهضهم

ووجوب الترتيب في اذكر انما هو عند المزا حة فلو دفع الوصى مثلاً مائة للدائن ومائة للوصى له ومائة للوارث معاً لم يتجه الا لصحة أى والحل ويوجه بانه حينئذ لم يتقارن الدفع مانع ونظيره من عليه حجة الاسلام وغيرهما فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهم ما قالوا والمراد به ان لا يتقدم على حجة الاسلام غيرها لان لا يقارنها غيرهما ومراره الرهن حكمه ولو غاب الدائن (ثم (٣٨٥) يقسم الباقي) عنها (بين الورثة) على

ما ياتي يعنى انهم يتسلطون على التصرف حينئذ والا فالدائن لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بزوائد التركة كما مروى يعلم ما ياتي في الوصية انه يقبوا لها سواء المعينة كذا وغيرها كالثلث يتبين ملكها بالموت فهي مانعة له حينئذ في عين الاول وثلث الثاني شائماً لا قبله لان الامر فيه موقوف وما يتوهم من بعض العبارات من الفرق بين المعينة والمطلقة انما هو من جهة الخلاف لا غير (قلت) محل تاخر الدين عن مؤن التجهيز إذا لم يتعلق بعين التركة حق (فان تعلق بعين التركة حق) بغير حجر في الحياة قدم (كالزكاة) الواجبة فيها قبل موته وان كانت من غير الجنس فتقدم على مؤنة التجهيز بل على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة لما مر ان تعلقها تعلق شركة غير حقيقية لجواز الاداء من غيرها فكانت التركة كالمرونة بها ولو تلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من اربعين مات عنها فقط لم يقدم الا ربع عشرها على الاوجه ويوجه بان حق

وجوب الترتيب الخ) قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث أو لا مثلاً لم يصح ولم يحل وقد يمنع اطلاق ذلك ويتجه الحل حيث لم يظن عند البدء بالمؤخر الفوات على المقدم والنفوذ حيث بان وصول كل الى حقه فليتأمل وحينئذ فليتأمل هذه نظير مسألة الحج اه سم اقول ما ذكره متجه لا دفع له لكن يبقى النظر فيما لو دفع للوارث قبل الدائن اى بشرطه المار فهل يجوز للورثة التصرف وينفذ تصرفه محل تأمل اه سيد عمر و اقول لا مانع من ذلك اذ لا فائدة لصحة الدفع له وحله قبل الدائن الاحل ونفذ التصرف فان تصرف ثم تبين خلافه غيرنا الحكم اه ابن الجلال (قوله فلو دفع الوصى الخ) اى في لو كانت التركة اربعمائة فاكثرت (قوله عنها) اى التركة (قوله على ما ياتي) اى من بيان الانصباء (قوله يعنى انهم) تفسير للمتن (قوله حينئذ) اى بعد وفاة الدين (قوله لا يمنع الارث الخ) اى وانما يمنع التصرف (قوله كما مر) اى في او اخر الرهن اه سم وقال ع ش اى في قوله فالواقع بها من زوائد التركة الخ اه (قوله انه) اى الوصى له يقبوا لها اى الوصية بعد الموت (قوله المعينة) اى الوصية المعينة (قوله ملكها) اى الوصية يعنى الوصى به (قوله فهي) اى الوصية وقوله حينئذ اى حين اذ وجد القبول بعد الموت (قوله في عين الاول) متعلق بضمير له العائد للارث وقدر ما فيه غير مرة (قوله وثلث الثاني) لعل الصواب وقدر الثاني كافى بعض النسخ الصحيحة (قوله لا قبله) اى قبل القبول (قوله فيه) اى فيما قبل القبول (قوله محل تاخر) الى قوله واثر به في النهاية الا قوله هو كما بعده الى فاذا تعلق (قوله إذا لم يتعلق الخ) خبر قوله محل تاخر الخ (قوله بغير حجة الخ) سيد ذكر محترزه عقب قول المتن والله اعلم (قوله وان كانت من غير الجنس) اى كشاة في خمسة من الابل اه ع ش (قوله لما مر) اى في باب الزكاة (قوله ان تعلقها) اى الزكاة (قوله من غيرها) اى غير عين تعلق بها الزكاة (قوله مات عنها) اى الشاة (قوله لم يقدم) اى المستحق وقوله الاربع الخ منسوب على نزع الخافض اى ربع الخ (قوله فتزخر) اى عن مؤن التجهيز وكان الاولى التذكير بارجاع الضمير الى الحق (قوله كما) المناسب وما (قوله فاقبله) اى كالزكاة (قوله انه الخ) بيان لظاهره (قوله كما مر) اى بقوله الواجبة فيها الخ (قوله ففيه) اى في المتن (قوله وامامراد به المال) اى بذكر المتعلق بكسر اللام وارادة المتعلق بفتح اللام (قوله فاذا تعلق الخ) الفاء تفصيلية (قوله قدم المجنى عليه) محل ذلك إذا وقعت الجناية قبل الموت فلو وقعت بعده قدمت مؤن التجهيز لتعلقها بالجاني بالموت فقد سبق تعلقها الجنانية فتقدم عليها وكذا لو قارنت الموت كما يقتضيه قول الديميرى وصورة الثانية اى الجاني ان يجنى العبد جنائية توجب ما لا يتم بموت السيد الخ قال العلامة سم وله وجه وجهه اه ابن الجلال (قوله والرهن يتعلق الخ) اى في تقديم الجنانية جمع بين المصلحتين اه سيد عمر (قوله او بذمته مال) كما لو

بل الصواب كافى الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقهما معاً لم لا كالأول ثباتاً بالينة اه (قوله فلو دفع الوصى انخ) قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث أو لا مثلاً لم يصح بل ولم يحل وقد يمنع اطلاق ذلك ويتجه الحل حيث لم يظن عند البدء بالمؤخر الفوات على المقدم ولا لزوم تاخير له وقع على المقدم مع طلبه والنفوذ حيث بان وصول الى حقه فليتأمل فليس هذا نظير مسألة الحج اه (قوله كما مر) اى في الرهن (قوله بغير حجر) ياتي محترزه في قوله وخرج بقولي بغير حجر الخ (قوله لم يقدم الاربع عشرها على الاوجه) اعتمده مر (قوله في المتن والجاني) هذا ظاهر ان وقعت الجناية قبل الموت فلو وقعت بعده فهل يقدم ايضاً او تقدم مؤن التجهيز لتعلقها بالجاني فندسب تعلقها الجنانية فتقدم عليها ولو قارنت الموت فهل هي كالأول سبقته او كالأول

(٤٩) - شروانى وابن قاسم - سادس - الفمراء من التالف ديون مرسله فتؤخر لما تقرر ان الكلام في زكاة متعلقة بعين موجودة (والجاني) هو كما بعده امثلة للتركة المتعلقة بها حتى فاقبله اما على ظاهره انه مثال للحق كما مر ففيه توزيع وامامراد به المال الزكوى فاذا تعلق ارش الجنانية برقبته ولو بالعنق عن قوده قدم المجنى عليه باقى الامرين من الارش وقيمة الجاني حتى على المرتبة لا انحصار لتعلقها في الرقبة فلو قدم غيرها ففات والرهن يتعلق بالذمة ايضاً اما إذا تعلق برقبته قوده او بذمته مال فلا يمنع تصرف الوارث فيه والمرهون رهنها جعليان وان حجر على

الراهن بعده أو أثر به بعض غرماؤه في مرض موته أن أقبضه له دون وارثه على الوجه فيقدم حقه على مؤن التجهيز والحق بعضهم بالمرهون حجة الاسلام إذا مات وقد استقرت في ذمته (٣٨٦) لتعلقها بعين التركة حينئذ قال فلا يصح تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج

أقترض مالا بغير إذن سيده وأتلفه وقوله فلا يمنع الخ أي فلا يقدم المجنى عليه والمقرض على غيرهما ولو لوارث التصرف في رقبته بالبيع وغيره ابن الجبال ونهاية قال ع ش أي ويبقى القرض في ذمة الرقيق إلى أن يعتق ويوسر ويمكن مستحق القصاص الاقتصاص منه متى شاء ويرجع المشتري بعد الاقتصاص على البائع بما دفعه أن جعل بتعلق القصاص برقبته واستمر جهله إلى الاقتصاص فان عليه حين الشراء أو بعده ولم يفسخ فلا رجوع ويلزمه تجهيزه سم على حج بالمعنى اه (قوله بعده) أي الرهن (قوله أو أثر به) أي الرهن بالرهن (قوله أن أقبضه له) أي أن أقبضه الراهن للمرتن لأن أقبضه له وارث الراهن بعد موت مورثه فلا يقدم اه سيد عمر (قوله حقه) أي المرتن (قوله الذي مر) أي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم يقضى ديونه كما يعلم من شرح ذلك اه سم (قوله بينها) أي حجة الاسلام (قوله إلى آخره) أي الحق من العين (قوله من مثلهم) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله المذكورة) أي في المتن (قوله وبتسليمه) أي ما قاله البعض (قوله فلا استثناء) أي في قوله الا للضرورة اه سم (قوله حينئذ) أي حين الضرورة (قوله ويظهر الخ) أي وبتسليمه يظهر الخ وينبغي أنه إذا باعه للضرورة لا يتصرف في شيء من ثمنه الا بعد فراغه عن الحج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله ويظهر الخ عطف على الاستثناء الخ فيكون ايضا مفرعا على تسليم ما مروى ويحتمل بناؤه على المعتد لكنه فيه ما سبق للمحشى عند قوله وجوب الترتيب الخ فراجع اه (قوله لأن الدم الخ) قد يقال الدم قد يكون ماليا لازما لجهة الميت ويفوت بفوات التركة (قوله ولا يصدق الخ) قد يقال ذمته وان برئت من الحج لم تبرأ من الواجب الا لازم لجهته سم على حج ابن الجبال (قوله بضمن في الذمة) أي قوله وقد بينت في النهاية (قول المتن إذا مات المشتري مفلسا) وفي معنى موته مفلسا ما لو ثبت للبائع حق الفسخ لغنية مال المشتري وعدم صبر البائع ثم مات المشتري حينئذ أي قبل الفسخ فلم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به نهاية ابن الجبال (قوله بضمنه) أي كلا وكذا بعضا فاذا قبض البائع شيئا من الثمن قدم بالم يقبض له مقابلا فيمكن من الفسخ ويفوز به اه ابن الجبال (قوله ولكون الفسخ الخ) جواب عن استشكل السبكي لاستثناء المبيع وتفصيلهما في النهاية والامداد (قوله من حينه) أي الفسخ وكذا ضمير به (قوله حق لازم) أي ككتابة (قوله وكذاخير فسخه الخ) يفيد انه فوري اه سم أي كما صرح به الامداد والنهاية (قوله وان تعلق) أي حق الغرماء اه سم (قوله لانه لم يخرج الخ) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك سم ورشيدى ولك ان تجيب بظهور الفرق بين التعلق العام كما هنا والتعلق الخاص كما في الرهن والمبيع (قوله فالذي يظهر الخ) اقول هذا الاستظهار داخل في قوله السابق بل على سائر الحقوق الخ

تاخرت في كل ذلك نظر فليراجع ثم رايت الدميري قال وصورة الثانية أي الجاني أن يجنى العبد جنابة توجب مالا ثم يموت السيد الخ وهي تشعر بان الجنابة بعد الموت ليست كهي قبله وله وجه وجهه (قوله دون وارثه) أي بان مات الراهن قبل اقباض الرهن واقبضه وارثه بعد موته للمرتن فلا يقدم حقه هنا (قوله فلا يصح الخ) هذا التفريع لا يتوقف على التعلق بالعين لما تقدم من تقدم الدين على تصرف الوارث وغيره الا ان يريد منع التصرف ولو في مؤنة التجهيز فيظهر التفريع وظاهر الكلام منع التصرف قبل الفراغ وان كان الحاج عنه قبض اجرته فليتأمل (قوله الذي مر) أي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم تقضى ديونه كما يعلم من شرح ذلك (قوله فلا استثناء) أي في قوله الا للضرورة (قوله لأن الدم يقوم مقامها) قد يقال الدم قد يكون ماليا لازما لجهة الميت ويفوت بفوات التركة وقوله ولا يصدق الخ قد يقال ذمته وإن برئت من الحج لم تبرأ من الواجب الا لازم لجهته (قوله وكذاخير فسخه بلا عذر) يفيد انه فوري (قوله أن تعلق) أي حق الغرماء (قوله لانه لم يخرج عن كونه مرسل في الذمة) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك

عنه من جميع اعمال الحج الا لضرورة كان خيف تلف شيء منها ان لم يبادر إلى بيعه اه وقوله لتعلقها إلى آخره يحتاج لسند بل تاخير الحج عن مؤن التجهيز الذي مر يرد هوى فرق بينهما وبين نحو زكاة في الذمة وكأنه فهم ان المراد بالتعلق بالعين وجوب المبادرة فوراً إلى آخره وليس كذلك كما هو معلوم من مثلهم المذكورة ويأتي في تعليل تعلق الغرماء بماله بالحجر ما يوضح رد ما قاله فلا استثناء منقطع لان البائع لها حينئذ الحاكم لا الوارث كما هو ظاهر وبتسليمه يظهر جواز التصرف بمجرد فراغه من التحلل الثاني وان بقيت واجبات أخرى لان الدم يقوم مقامها ولا يصدق حينئذ ان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيث برئت ذمته منه جاز التصرف لان المنع انما كان لمصلحة براءتها (والمبيع) بضمن في الذمة (إذا مات المشتري مفلسا) بضمنه ولم يكن هناك مانع من الفسخ فيمكن البائع منه ويفوز به حجب عليه قبل موته ام لا وليكون الفسخ انما يرفع العقد من حينه لم يخرج به عن كونه تركة فان وجد مانع كتعلق حق

لازم به وكذاخير فسخه بلا عذر قدم التجهيز لا تنفاه التعلق بالعين حينئذ وانما (قدم) ذلك الحق في تلك الصور (على مؤنة) الذي تجهيزه) ايثار اللام كما تقدم تلك الحقوق على حقه في الحياة (والله اعلم) وخروج بقولي بغير حجب تعلق الغرماء بماله بالحجر فيقدم التجهيز ان تعلق بعين ماله قبل موته لانه لم يخرج عن كونه مرسل في الذمة ولو اجتمعت الزكاة والجنانية في عبد تجارة فالذي يظهر تقديم الزكاة لا نحصر تعلق

الذي ظاهره النقل عن الاصحاب فلا وجه لبحثه اه ابن الجمال (قوله حقين) اى حق الله وحق الادى اه
 رشيدى (قوله لا تنحصر الخ) اى كما اشار اليه بالكاف فى اولها والخاص لها التعلق بالعين اه معنى (قوله
 فى شرح الارشاد) قال فيه منها - كنى المعتدة عن الوفاة فتقدم به اى باجرته على مؤن التجهيز ومنها ما وجب
 للمكاتب على سيده من الاتيان من نجوم الكتابة إذا قبضها السيد ومات قبل الاتيان والمال او بعضه باق
 فالمكاتب مقدم به على غيره ومنها القرض فاذا مات المقرض عما اقترضه فقط فالمقرض مقدم به ومنها
 عامل القراض إذا أئلف صاحب المال مال القراض بعد الربح وقبل القسمة إلا قدر حصه العامل ومات ولم
 يترك غيره فالعامل مقدم به ومنها ما لورث المشتري المبيع بعيب إلى البائع ومات قبل اقباضه الثمن او إلى وارثه
 بعد موته فيقدم المشتري بالمبيع حيث لم يوجد غيره ومنها ما لو اصدقها عينا ثم طلقها قبل الدخول وماتت عن
 العين او نصفها فقط فيقدم الزوج بالنصف ومنها ما لو سلم الغاصب قيمة المغصوب للحيلولة ثم قدر عليه فانه
 يجب عليه رده ويرجع بما اعطاه فان كان تالفاً تعلق حقه بالمغصوب وقدم به ومنها الشفع فانه مقدم بالشقص
 إذا دفع ثمنه للورثة ولم يحصل منه تأخير بغير عذر ومنها نفقة الامة المزوجة إذا قبضها السيد ولم يؤدها
 نفقتها فتقدم بها ومنها كسب العبد إذا قبضه السيد فان نفقة زوجته تعلق به فيقدم بها ومنها النذر لشيء
 مغين فيقدم لإخراجه للجهة المعينة ومنها اللقطة إذا ظهر مال الكها بعد التملك وهى موجودة فيقدم بها وإن كان
 للملقط مال سواها ومنها إذا ثبت للشترى الارش ووجد الثمن بعينه فيقدم بالارش منه ومنها إذا
 تحالفا ومات المشتري قبل فسخ العقد فللبائع فسخه والرجوع فى المبيع فيقدم به ومنها إذا فسخ المسلم بعد
 موت المسلم اليه لسبب ورأس المال باق فيقدم به ومنها أنه لو مات أخذ الزكاة المعجلة التي وجب ردها
 لسبب قبل ردها فيقدم مال الكها بها على مؤن التجهيز ويظهر تقديم المعتدة على بائع المفلس والمقرض وتقديم
 ذى الارش على الرد بالعيب ومثل ذى الارش الفاسخ فى صورتي التحالف والسلم وتقديم المكاتب بالاتيان
 على من يتصور اجتماعه معه ويقدم كل من الزكاة والفطرة والكفارة والنذر وجزاء الصيد والحج على دين
 الادى اه ملخصا اه ابن الجمال (قول المتن واسباب الارث الخ) اعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة
 امور وجود اسبابه وشروطه وانتفاء موانعه وقد شرع المصنف فى بيان الامر الاول فقال واسباب الارث
 الخ وما شرطه فاربعة ايضا ولها تحقق موت المورث او الحاقه بالموتى تقدير كجنين انفصل ميتا فى حياة
 امه او بعدم موتها بجنابة عليها موجبة للفرقة فيقدر ان الجنين عرض له الموت لتورث عنه الفرقة او حكما كفقود
 حكم القاضى بموته اجتهدا او ثانيا تحقيق حياة الوارث بعدم موت مورثه ولو بلحظة وثالثها معرفة ادلائه للبيت
 بقرابة أو نكاح أو ولاء واربعا معرفة بالجهة المقتضية للارث تفصيلا وهذا يختص بالقاضى فلا يقبل
 شهادة الارث مطلقة بل لابد من بيان الجهة التى اقتضت الارث منه والدرجة التى اجتمع فيها وامامو ائمة
 الارث فستأتى فى كلامه اه معنى بتصرف وقد يقال ان الشرط الرابع يغنى عن الثالث ولعل لهذا ذكر بعضهم
 بدل الثالث شرط تحقق وجود الوارث عند موت المورث ولو نطفة قال شيخنا ولا يغنى عنه الثانى لصدقه
 بمن حدث من الورثة بعدم موت المورث اه (مجمع عليها) عبارة النهاية ثلاثة بجمع عليها واما الرابع فعندنا
 وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة اه (قول المتن قرابة) أى خاصة شرح المنهج أى المجمع على ارثهم
 من الذكور والاناث فخرج ذوو الارحام بحيرى (قوله ياتى تفصيلها) الى قوله ابن زياد فى النهاية (قوله
 الاق) اى انفقا (قول المتن ونكاح) وان كان فى مرض الموت خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى فان العقد
 عنده باطل فى مرض الموت ولا ارث قاله الشنشورى فى شرح الرحبية وقال فيه ايضا ولو تزوجت فى مرض
 الموت رجلا لم يرثها اه ابن الجمال (قوله ولو قبل الدخول) اى ولو وقع الموت قبل الدخول اه سيد عمر
 عبارة ابن الجمال وان لم يحصل وطء ولا خلوة اه (قوله يخرج من ثلثه) وكذا لو لم يخرج وأجازت
 الورثة عتقها اه عس (قوله فيتوقف) اى عتقها (قوله وهى منهم) يقتضى ان الوصية للوارث تتوقف
 على اجازته اه بحيرى (قوله وهى متوقفة) اى الحرية (قوله وبه يعلم) اى بتوجيه الدور (قوله

كل فى العين وتزيد الزكاة
 بان فيها حقين فكانت أولى
 والمستثنيات لا تنحصر فيما
 ذكر وقد بينت أكثرها
 مع فوائد نفيسة فى شرح
 الارشاد (واسباب الارث
 أربعة) بجمع عليها (قرابة)
 يأتى تفصيلها نعم لو اشترى
 بعضه فى مرض موته عتق
 عليه ولا يرث لاداء توريثه
 إلى عدمه كما يعلم من الدور
 الحكمى الآتى فى الزوجة
 (ونكاح) صحيح ولو قبل
 الدخول نعم لو اعتق أمة
 تخرج من ثلثه فى مرض
 موته وتزوج بها لم ترثه
 للدور إذ لو ورثت لكان
 عتقها وصية لو ارث فيتوقف
 على اجازة الورثة وهى
 منهم وأجازتها تتوقف على
 سبق حريتها وهى متوقفة
 على سبق اجازتها فادى
 ارثها لعدم ارثها وبه يعلم

ان الكلام في غير المستولدة لان عتقها ولو في مرض الموت لا يترقب على اجازة احد لان الاجازة إنما تعبر بعد الموت وهي به تعتق من راس المال (وولاء) ويختص دون سابقه (٣٨٨) بطرف (فيرث المعتقد) ومن يدلي به (العتيق ولا عكس) اجماعا إلا ما شذبه ابن زياد والخبر

ان الكلام في غير المستولدة) أي أمأهى فترث حيث أعتقها وتزوج بها لان عتقها لا يتوقت على اجازة بل ولولم يعتقها في مرضه لعنتت بموته من راس المال اه ع ش (قوله وهى به) أي المستولدة بالموت (قول المتن وولاء) في شرح الفصول للشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافرا فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فالراجح ان ولاءه الثاني انتهى سم وابن الجمل (قوله إلا ما شذبه الخ) أي القول الذي شذبه اه ع ش عبارة ابن الجمل وشذبان زياد لحديث ضعيف اه (قوله والخبر فيه) أي في العكس (قوله على انه) أي صلى الله عليه وسلم اعطاه أي العتيق من تركه المعتقد (قوله فيرق) أي معتقه الحربى والذي بان التحق الذي بدار الحرب فاسترق (قوله فله على معتقه الخ) تفريع على قوله او يشتري الخ (قوله ولا يرد الخ) أي كل من هذه الصور على قوله ولا عكس (قوله من حيث الخ) أي بل من حيث كونه معتقا اه ع ش (قوله أي جهته) إلى قوله ويوجه في النهاية والمعنى إلا قوله لكن إلى المتن (قوله أي جهته) قال شيخ الاسلام وفي جعله أي ابن الهائم جهة الاسلام سببا تنبيه على ان الوارث هو المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل ان التحقيق انه أي الوارث جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لم ليس بشيء انتهى اه سم وابن الجمل اقول ورجح القول بان الوارث جهة الاسلام لا المسلمون المعنى وهو ظاهر قول الشارح والنهاية كشرح المنهج أي جهته وقولها ومن ثم الخ كالصريح فيه إذ المعنى من اجل ان الوارث جهة الاسلام خلا فالقول ابن الجمل أي من اجل ان الوارث المسلمون جاز إذ التفريع لا يظهر عليه بل قولها الا في شرح بل المال الخ لان الارث لجهة الاسلام صريح فيه وفي البجيرى إنما فسر الاسلام بالجهة لئلا يلزم عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولئلا يلزم عليه اخذ المسلمين له مع ان الامام هو الذي يأخذه ويضعه في بيت المال اه وبذلك يندفع قول السيد عمر (قوله أي جهته) قد يقال فيه ايهام احتياج اخراج العبارة عن ظاهرها وليس بضروري اه (قوله جاز نقله الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله على ما اقتضاه) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله مسلما) سيد كر محترز قول المصنف لبيت المال قال ابن الجمل اذا كان منتظما كما يعلم من كلامه فيما بعد ثم قال بعد كلام طويل فاذا علمت ذلك علمت اجماع الاربعة على عدم توريث بيت المال اليوم اه (قوله لانهم يعقلون عنه) أي من جهة كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى القاتل والا فلا شيء على احد من المسلمين اه ع ش (قوله لقن) أي من فيرق فيشمل المبعوض والمكاتب كما صرح بهما النهاية والمعنى (قوله نعم يجوز الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو أوصى لرجل شيء من التركة اعطيه وجاز ان يعطى منها ايضا فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا اجازة اه (قوله ابان فيه) أي في ذلك المال (قوله في تلك) أي في القن والكافر والقاتل وقوله في هذه أي فيمن له وصية الخ اه سيد عمر (قوله وكان هذا) أي قوله نعم يجوز الخ عبارة المعنى ولما كانت الاسباب الثلاثة خاصة لم يفرد كلا منهما بالذكور ولما كان الرابع عاما فرده اه (قوله فيسأل) ببناء المفعول عنها أي المغيرة وسببها (قوله لا وارث له) أي اوله وارث غير مستغرق وقوله فان مالهما أي اوباقه اه نهاية (قوله يصرف لبيت المال الخ) أي ولو غير منتظم لجور الامام مثلا وانتظامه انما هو شرط في الارث لافي النية اه شيخنا على الرحية (قوله فيثا) كذا في النهاية ومعنى

(قوله في المتن وولاء) في شرح الفصول للشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافرا فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقبل ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له اولا وقيل للثاني لان عتقه اقرب الى الموت وهو الراجح واطال في ذلك وما يتعلق به بما هم فيل طالع (قوله أي جهته) قال الاسلام في شرح الفصول ما نصه وفي جعله جهة الاسلام سببا تنبيه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين

فيه محمول على أنه أعطاه مصلحة لارثا على ان البخارى ضعفه وقد يتوارثان بان يعتقه حربى فيستولى على سيده ثم يعتقه أو حربى أو ذمى فيرق فيشتريه ويعتقه او يشتري ابا معتقه ثم يعتقه فله على معتقه ولاء الانجرار ولا يرد لانه لم يرث من حيث كونه عتيقا (والرابع الاسلام) أي جهته ومن ثم جاز نقله عن بلد المال على ما اقتضاه كلامهم واعطاؤه لواحد وبذلك فارق الزكاة لكن اعتمد غير واحد امتناع نقله كهمى وعليه يجوز للامام نقلها (فتصرف التركة) أو بعضها اذا كان الميت مسلما (لبيت المال ارثا) للمسلمين بسبب العصوبة لانهم يعقلون عنه كافاره (إذ لم يكن) له (وارث بالاسباب الثلاثة) المتقدمة وقيل مصلحة كالمال الضائع فعلى الأول لا يصرف منه شيء لقن ولا كافر ولا يجوز لمن له وصية ولمن اعتق او ولد او اسلم بعد موته ويوجه بان شائبة ارث وشائبة مصلحة فغلبت الاولى في تلك لقبحها

والثانية في هذه لعدمه وكان هذا وسبب قوله الرابع لينبه به على ان بينه وبين الثلاثة قبله مغايرة فيسأل عنها أما الذي الذي (قوله لا ارث له ومن له امان نقضه واسترق ثم مات وله مال عندنا فان مالهما يصرف لبيت المال فيثا) والجمع على ارثهم من الرجال

أى الذكور (عشرة) بطريق الاختصار وخمس عشر بالبسط (الابن وابنه وإن سفل والاب (٣٨٩) وأبو دو وإن دلا والاخ) مطلقا وابنه

إلا من الأم والعم (ليت
وابنه وجده) إلا للأم وكذا
ابنه والزوج والمعق (ومن
يدلى به فى حكمه (ومن
النساء سبع) بالاختصار
وبالبسط عشر (البنت
وبنت الابن وإن سفل)
عدل عن قول أصله سفلت
وإن وافق إلا كثر فى عود
الضمير على المضاف لايهامه
أن بنت بنت الابن وارثة
(والأم والجدة) من الجهتين
بشرط ادلائها بوارث
(والاخت) لابوين أو
لاب أو لام (والزوجة)
إلا فصح زوج لكنهم آثروا
المرجوح للاحتياج للتمييز
هنا (والعققة) ومن يدلى
بها فى حكمها (ولو اجتمع
كل الرجال) ويلزم منه كون
الميت أثنى (وورث الأب
والابن والزوج فقط) لأن
من بقى محجوب بغير الزوج
إجماعا ويصح أصلها من
أثنى عشر أو اجتمع (كل
النساء) ويلزم كون الميت
ذكرا (فـ) بالوارث هو
(البنت وبنت الابن والأم
والاخت لابوين والزوجة)
لأن غيرهن محجوب بغير
الزوجة ويصح أصلها من
أربعة وعشرين (أو)
اجتمع كل من (الذين يمكن
اجتماعهم من الصنفين
فـ) الوارث هو (الابوان
والابن والبنت) لم يقل
الابن مغلبا كالذى قبله

(قوله أى الذكور) إلى قوله وافهم فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله لم يقل ابنان إلى الميت (قوله أى الذكور)
ولو عبر به كان أولى لكن المراد الجنس فيشمل ذير البالغين من الذكور اه معنى (قول الميت وإن سفل)
أى محض الذكور فخرج ابن البنت وكل من فى نسبه إلى الميت أثنى وسفل بفتح الفاء وضمها كما ضبطه
الماتن وزاد عليه فى العباب الكسر تاركا الضم فيه الحركات كلها اه وقوله مطلقا أى شقيقا أو لاب أو
لام وقول الميت وابنه أى ابن الاخ وإن نزل بمحض الذكور وقول الميت إلا من الأم أى شقيقا أو لاب
وقول الميت إلا للام إلا للام فى قوله ومعنى من وقوله وجده أى وإن علا وقول الميت وكذا ابنه أى ابن العم
لابوين أو لاب اه ابن الجمل (قوله ومن يدلى به الخ) أى بالمعق فلا يرد على الحصر فى العشر ذلك اه نهاية
عبارة المغنى والمراد به أى المعق من صدر منه الاعتاق أو ورث به فلا يرد على الحصر فى العشرة عصبه المعق
ومعق المعق اه (قوله ومن يدلى بها الخ) عبارة المغنى وهى من صدر منها الاعتاق أو ورث به كما مر اه
(قوله ومن يدلى بها الخ) تبع فيه من سبق من الشراح كالحقق المحلى وهو صحيح بحال لكن فيه شىء من حيث
أن الكلام فيمن يرث من النساء فتأمل اللهم الآن يكون مرادهم بما ذكره معتقة المعق ومع ذلك فلا حاجة
إليه لشمول المعتقة لها اه سيد عمر قول الميت كل الرجال أى فقط وكذا قوله والنساء ثم يجوز فيه الجر
بتقدير كل والرفع بلا تقدير اه معنى (قوله لأن من بقى محجوب الخ) فابن الابن بالابن والجدة بالاب
وكل من الباقيين بكل منهما أو بالابن لقوته على الأب عصوبة فاسناد الحجب إليه أولى اه ابن الجمل (قوله)
ويصح أصلها من أثنى (وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أثنى الخ عبارة المغنى وتصح مسئلتهم من
أثنى عشر لأن فيها ربعا وسدسا للزوج الربع وللاب السدس والابن الباقي اه (قوله من أثنى
عشر) للاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللان الباقي سبعة اه ابن الجمل عبارة الحلبي
لأن فيها ربعا من أربعة وهو فرض الزوج وسدسا من ستة وهو فرض الاب والحاصل من ضرب نصف
أحدهما فى كامل الآخر ذلك ثلاثة للزوج وهى الربع واثنان للاب وهما السدس والباقي وهو سبعة للابن
اه (قوله لأن غيرهن محجوب الخ) فالجدة بالأم والأخت للام بالبنت وهو أولى لقوتها أو بنت الابن
أو بهما معا والأخت للاب والمعتقة بالشقيقة لأنها صارت عصبه مع الغير فحكمها حكم الشقيق اه ابن الجمل
(قوله ويصح أصلها من أربعة الخ) وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أربعة الخ (قوله من أربعة
وعشرين) للام السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس تكملة
الثلاثين أربعة والواحد الباقي للشقيقة اه ابن الجمل عبارة الحلبي لأن فيها سدسا من ستة وهو فرض كل
من بنت الابن والأم وثمان من ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب نصف أحدهما فى كامل
الآخر ذلك للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس وهو أربعة وللأم السدس أربعة وللزوجة الثمن
ثلاثة وللأخت الواحد الباقي اه (قوله أو اجتمع كل الخ) الموصول من صيغ العموم فلا حاجة لتقدير كل
اه سيد عمر (قوله لايهام هذا) أى أن المراد بالابن الابن وابن الابن اه ع ش عبارة ابن قاسم والسيد عمر
وابن الجمل أى أن المراد ثنية الابن حقيقة اه (قوله دون ذلك الخ) ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدد
بخلاف الابن اه سم (قوله لشهرته) أى لفظ الابوين فى الاب والأم فلا يتوهم إرادة الاب والجدة
اه سيد عمر (قوله لحجبهم من عداهم) الأولى لحجب من عداهم بمن عدا أحد الزوجين اه سيد عمر
(قوله ثم هى) أى المسئلة (قوله والميت ذكر) جملة حالية (قوله من أربعة وعشرين) لكل من الابوين
السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة والباقي ثلاثة عشر منكسرة على الابن والبنت وتباينهما فتضرب

وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أن التحقيق أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلث ماله لهم ليس
بشى وستعرف الجواب عن دليله اه (قوله فى الميت إلا من الأم) أى إلا الاخ من الأم فليس ابنه وارثا وقوله
والعم إلا للام أى بان يكون اخا إليه لا مه فى عم الميت وهكذا (قوله فى الميت ولو اجتمع كل لرجال) أى فقط
وقوله كل النساء أى فقط (قوله لشهرته) أى ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدد بخلاف الابن (قوله)
لايهام هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما للزركشى هنا (وأحد الزوجين) لحجبهم من عداهم ثم هى والميت ذكر من أربعة وعشرين وتصح من

اثنتين وسبعين أو هو أثنى من اثني عشر (٣٩٠) وتصح من ستة وثلاثين وأفهم قوله يمكن استحالة اجتماع الزوج والزوجة على ميت واحد

الثلاثة عدد رؤسهما في الأربعة والعشرين فتصح من اثنين وسبعين ثم تضرب أربعة لكل من الأب والأم في الثلاثة فيحصل لكل منهما اثنا عشر وثلاثة للزوجة في الثلاثة بتسعة والثلاثة عشر الباقية للابن والبنت في الثلاثة بتسعة وثلاثين للابن منها ستة وعشرون للبنت ثلاثة عشر اه ابن الجمال بادنى تصرف (قوله او هو) اى الميت وهو عطف على قوله والميت ذكر (قوله من اثني عشر) لكل من الأب والأم السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة والخمسة الباقية للابن والبنت تباين عددهما فتضرب الثلاثة عددهما في الاثنى عشر فتصح من ستة وثلاثين ثم يضرب الاثنان لكل من الأب والأم في الثلاثة بستة وثلاثة للزوج فيها بتسعة والخمسة الباقية للابن والبنت فيها بخمسة عشر للابن عشرة والبنت خمسة اه ابن الجمال (قوله وهو) اولاده (قوله) انما قيد به لتفيد بينته القطع فتصلح دافعة لبينة المرأة رشيدى (قوله اذ هو) اى ذو الاثنتين (قوله واشكاله) لا حاجة اليه (قوله ثقبه) اى لا تشبه واحدة من الاثنتين اه ابن الجمال (قوله ولا يعمل بواحدة) اى لعدم امكان ما شهدت به (قوله فمن النص) جواب لو اقام الخ (قوله وعليه الخ) اى النص (قوله اجتماع الكل) اى كل الرجال وكل النساء اه ابن الجمال (قوله فيقسم) اى الثمن بينهما اى الزوجين (قوله) او اولادها ينازعون في ثمن اى لانهم يدعونه لكونه من جملة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أمهم اه سم (قوله فيقسم) اى الثمن بينهما اى الزوج واولاد الزوج (قوله فيعطى) اى الزوج وقوله وهى الخ اى وتعطى الزوجة نصف الثمن (قوله ويقسم الباقي بين الاولاد الخ) محل تأمل بالنسبة الى نصف الثمن المسترجع من الزوج فان المتبادر اختصاص اولادها به لانه لما ثبت لهم بينة أمهم ومقتضى بينة الزوج ان يكون له لا لاولاده فكذلك البنتين متفقتان على عدم استحقاق اولاده فليتا ممل سيد عمر اه ابن الجمال (قوله الباقي الخ) اى الذى بعد السدسين والربع اى كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اه سم اقول والانساب الاخصر اى الذى بعد السدسين والثمن ونصفه (قوله وقال الاستاذ الخ) اعتمده النهاية وابن الجمال ايضا (قوله بينة الرجل اولى) اى يعمل بها وجوباً وعلى هذا فمما يجتمع الزوجان اه ع ش (قوله لان الولادة صحت الخ) مقتضى هذا التعليل انه لا يمكن هناك اولاداً انما ادعى الرجل ان الملفوف زوجته والمرأة انه زوجها فكشف الخ ان لا تقدم بينة الرجل قال العلامة ابن قاسم وينبغي حينئذ ان يجرى فيه ما يجرى في غيره مما اذا اقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجح من المرجحات اه وهو واضح اه ابن الجمال (قوله بطريق المشاهدة الخ) هذا واضح بالنسبة الى الاولاد لا بالنسبة الى الزوجة اللهم الا على سبيل التبعية فقد ثبتت الشئ ضمناً بما لا يثبت به اصالته كالنسب والارث بشهادة النساء تبعاً للشهادتين بالولادة اه سيد عمر (قوله وهو وجه) اى ما قاله الاستاذ وهو المعتمد م ر اه سم (قوله اى الورثة) الى قول المتن غير الزوجين فى النهاية (قوله

نعم لو اقام رجل بينة على ميت ملفوف في كفن انه امراته وهؤلاء اولاده منها واقامت امرأة بينة انها زوجته وهؤلاء اولادها منه فكشف عنه فاذا هو خنثى له الاثتان اذ هو الذى يمكن اتضاحه واشكاله وامان له ثقبه فهو مشكل ابداً فلا يصح نكاحه ولا يعمل بواحدة من البنتين فعن النص يقسم المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وحينئذ من لا يختلف نصيبه كالأبوين حكمه واضح وهو ان لهما السدسين ومن يختلف كالزوجين حكمه ان الزوجة تنازع الزوج في ثمن فيقسم بينهما واولادها ينازعونه في ثمن فيقسم بينهما فيعطى الثمن وهى نصف الثمن ويقسم الباقي بين الاولاد من الجانين للذكر مثل حظ الانثيين ووقع لشارح هنا ما يخالف ذلك فاجتنبه وان أمكن تأويله وقال الاستاذ ابو طاهر بينة الرجل اولى لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والالحاق بالأب امر حكى والمشاهدة اقوى وهو وجه مدركا ثم رايت البلقينى قال انه الارجح وإن الاول مفرع على ضعيف هو استعمال البنتين عند التعارض اه على انهم

قالوا ان هذا النص غريب نقلاً (ولو فقدوا) اى الورثة (كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام) الاقنى استئناف بيانهم لما صح انه صلى الله عليه وسلم استفتى فيمن ترك عمته وخالته لا غير فرفع راسه الى السماء فقال اللهم رجل ترك عمته وخالته لا وارث له

غيرها ثم قال أن السائل قال ها أنا ذاق لأميراثها وبه يعتضد الحديث المرسل أنه صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباء يستخير الله في العمة والخالة فانزل الله لأميراثهما (ولا) استئناف لفساد العطف بإيهامه التناقض (ويرد على أهل الفرض) فيما إذا وجد بعضهم ولم يستغرق كبت أو أخت فلا يرد عليهم ما الباقي لثلاث بطل فرضهما المقدر (بل المال) وهو الكل في الأول والباقي في الثاني (ليت المال) وأن لم ينظم بأن جار متوليه أو لم يكن أهلا لأن الارث لجهة الاسلام ولا ظلم من المسلمين فلم يبطل حقهم بحجور (٣٩١) الامام ومعنى الاصل هنا المعروف

الثابت المستقر من المذهب

وقد يطرأ على الاصل ما يقتضي مخالفته (و) من ثم (أقوى المتأخرون) من الاصحاب وفي الروضة أنه الاصح أو الصحيح عند محقق الاصحاب منهم ابن سراقه من كبار أصحابنا ومتقدميهم ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي وآخرون وبه كقول ابن سراقه هو قول عامة شيوخنا عارض تخصيصه بالتأخيرين وقد يجاب بأنه أراد أكثرهم كما دل عليه كلامه في الروضة فلا ينافي أن كثيرين من المتقدمين عليه ومن هذا يؤخذ أن المتأخرين في كلام الشيخين ونحوها كل من كان بعد الأربعين أو ما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين (إذ الم ينظم أمر بيت المال) بأن فقد الامام أو بعض شروط الامامة كان جار (بالرد على أهل الفرض) للاتفاق على انحصار مصرف التركة فيهم أو في بيت المال فإذا تعذر تعيينوا وإنما جاز دفع الزكاة للجائر لأن للزكي غرضا في الدفع

استئناف) أي أو معطوف على جملة لو فقدوا الخ سم ورشيدى أي باعتبار المعنى والتقدير كافي المعنى واصل المذهب ايضا فإذا لم يفقدوا كلهم بأن وجد بعضهم ولم يستغرق التركة أنه لا يرد ما تبقى على أهل الفرض (قوله لفساد العطف) أي على قوله لا يورث الخ (قوله بإيهامه التناقض) أي لأن الكلام مفروض فيما لو فقدوا كلهم وعلى العطف يصير التقدير أنهم فقدوا كلهم وأنه مع ذلك وجد من يرد عليه اه ع ش (قوله بإيهامه التناقض) وقد يقال مجرد الاتهام لا يصلح علة للفساد اه سم أقول قد يدفع ما ذكره بأن المراد بالآهام الإيقاع في الوهم أي الذهن اه سيد عمر أي لا نقض المظنون (قوله وهو الكل) إلى قوله وما أوهمته في المعنى (قوله في الأول) أي في فقد الكل وقوله في الثاني أي في وجود البعض الغير المستغرق (قوله المستقر من المذهب) أي فيما بين الاصحاب اه ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل طرو ما يقتضي ذلك هنا (قوله ومتقدميهم) لأنه كان موجودا قبل الأربعين اه معنى (قوله وبه) أي بقول الروضة منهم ابن سراقه الخ (قوله تخصيصه) أي المصنف الرد (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء اه سيد عمر (قوله بأنه) أي المصنف (قوله أكثرهم) أي المتأخرين (قوله عليه) أي الرد (قوله ومن هذا) أي الجواب (قوله أو بعض شروط الامامة) في الاكتفاء بفقد بعض الشروط مع توفر العدالة وإيصال الحقوق نظر من حيث المعنى لا سيما إذا كان المفقود نحو نسب سيد عمر أقول وما أحق هذا الكلام بالاعتماد اه ابن الجلال (قوله فيهم أو في بيت المال) أولم الخ لواه سم (قوله فاذا تعذر) أي بيت المال لعدم انتظامه تعيينوا أي أهل الفرض (قوله لأن للزكي غرضا في الدفع إليه لتيقنه الخ) لا يخفى ما فيه من المصادرة إلا أن يجعل اللام بمعنى من البيانية (قوله ولا غرض هنا) أي في الميراث اه معنى (قوله دون الارث) فيه تردد فقد ورد أن وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه ثم رابت المحشى سم به عليه سيد عمر اه ابن الجلال (قوله وما أوهمته عبارة من أنه) كذا في النهاية لكن لا يظهر وجه هذا الاتهام إلا أن يكون لا في قوله لا يصرف زائدة عبارة المعنى وكلامه قد يؤم أنه إذا قلنا بعدم الرد أنه يصرف لبيت المال وأن لم ينظم وليس مراد اقطاع بل أن كان في يد أمين نظر أن كان في البلد قاض ما ذون له في التصرف دفع إليه وان لم يكن قاض بشرطه صرف الامين بنفسه إلى المصالح اه وهي ظاهرة (قوله صرفه لقاضي البلد الخ) أقول هذا البيان لا يخلو عن قصور يظهر لك مما اذكره فلو قبل صرفه للقاضي الأهل الشاملة ولايته لها فان لم تشملها ولايته تخيير بين صرفه له وصرفه بنفسه ان كان عارفا وان لم يكن أمينا لأن المدار على وصول الحق لاهله وإنما اشترطنا الامانة فيمن يدفع له لاجل حل الدفع إذا الخائن لا يؤمن لاجل صحة التصرف ثم رابت في أصل الروضة أن غير الامين يدفعه للامين ولعل وجهه أنه لا يامن على نفسه من الحيانة عليه فيتعين الدفع لذلك وهذا لا ينافي صحة التصرف حيث وقع الموقع ودفعه لامين عارف فان لم يكن القاضي اهلا لتخير بين الآخرين فان لم يكن هو امينا او كان ولكنه غير

استئناف لفساد العطف) لاحاجة للاستئناف لا مكان العطف على جملة لو فقدوا الخ (قوله بإيهامه التناقض) قد يقال مجرد الاتهام لا يصلح علة للفساد (قوله في المتن بالرد الخ) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول ٣ وإطلاق الاصحاب القول بالرد بآثار ذوى الارحام يقتضي أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله فيهم أو في بيت المال) انظره مع صرف التركة لها إذا انتظم وكذا ان لم ينظم في أصل المذهب وقد يجاب بأن أولم الخ لو لم يكن قد لا يناسب التعبير بالانحصار (دون الارث) هل فيه اشكال مع ما روى اعقل

إليه لتيقنه به براءة ذمته وتوفر مؤنة التفرقة عليه ودفع خطر ضمانه بالتلف بعد التمسك لولم يبادر بالدفع إليه ولا غرض هنا وأيضا فستحقو الزكاة قد ينصرفون بالأشخاص فيطالبون ولا كذلك جهة المصالح فكانت أقرب للضياع وأيضا فالشارع نص على ولاية الامام للزكاة دون الارث وما أوهمته عبارة من أنه عند فقد ذوى الارحام وغيرهم لا يصرف على رأى المتأخرين لغير المنتظم غير مراد بل على من هو بيده صرفه لقاضي البلد الأهل ليصرفه في المصالح ان شملتها ولايته فان لم تشملها تخيير بين صرفه له وتوليه صرفه لها بنفسه ان كان أمينا عارفا كالمفقود

عارف تعين الاول والاخير سيد عمر اه ابن الجبال يعني تخير بين صرفه للقاضي الاهل الغير الشامل ولايته للمصالح وصرفه لامين عارف فلو فقد القاضي الاهل تعين الاخير (قوله الاهل) اي الجامع لشروط القضاء (قوله كالمفقدين) اي كايحوز تولية الصرف بنفسه لو فقد الخ فليس المراد تشبيهه بالتخير المذكور بل ما تضمنه من جواز الصرف بنفسه عند فقد شمول ولاية القاضي (قوله تخير) اي بشرط سلامة العاقبة كما يأتي عن شيخنا (قوله فان لم يكن الخ) اي من يده المال (قوله لامين عارف) شامل للقاضي الاهل الغير الشامل ولايته للمصالح (قوله حرره فيها) ولا يجب على المباشر لذلك صرفه على أهل محله أي الميت فقط بل ان رأى المصاحفة في صرفه في محله بعبادة من محله وجب نقله اليها وفي سبيل منعه هنا وينبغي ان يجوز للبشر ان يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه اه وينبغي ان يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن ثم من هو احوج منه لان هذا القدر يدفعه له الامام العادل اه ع ش وسكت شيخنا وسم عن قيد الحثية فليراجع (قوله بل الظاهر وجوبه) اي بشرط سلامة العاقبة اه شيخنا (قوله على ما فيه) اي لان الزوجين ليسا بدين لاهل الفروض بل منهم رشدي وسم (قوله اجماعا) اي المتأخر في النهاية المغني (قوله ومن ثم ترث الخ) اي زيادة على حصتها بالزوجية اه ع ش (قوله بعمومة او خوولة) وقول المغني هذا اذا لم يكونا من ذوى الارحام الخ صريحان في ان علة الرد مطلق القرابة وفي سبيل عن شيخ الاسلام فان قلت كان ومن حقه ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فانه يرد عليهما قلت ممنوع فان الرد مختص بذوى الفروض النسبية فعلة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة اه وفي ابن الجبال بعد ذكر ما تقدم عن شيخ الاسلام فان قلت ينبغي ان يكون الخلف لفظيا لانه اذا لم يكن غيرهما يأخذان المال جميعا سواء قلنا انه بالرد او بالرحم قلت تظهر فائدة فيما اذا كان غيرهما من ذوى الارحام كالاذا خلف الميت بتي خالة احدهما زوجته او ابني خال احدهما وجه فعلى الاول استقل الزوج او الزوجة بالباقي ولم يشاركه من ذكر معه لان الرد مقدم على ذوى الارحام مع ان المذهب المشاركة فتعين عدم الاستثناء اه (قوله على ضعف فيه) اي لانه مصدر مقرون بالاه سم (قوله بنسبة فروضهم) اي نسبة سهام كل واحد منهم الى مجموع سهامهم (قوله طلبا للعدل) علة كون الرد بنسبة الفروض اه سيد عمر (قوله فللبنت وحدها السك الخ) الاولى ان يقول فللبنت مع الام الخ ثم يقول عقب قوله الى اربعة وان لم يجتمع اكثر من ذلك فان كان من برده عليه شخصا واحدا كبنت فله كل التركة فرضا وردا وان كان جماعة من صف كبنات قسم بينهم بالسوية (قوله فاجعلها) اي الاربعة (قوله واقسمها) اي الاربعة بينهما اي البنت والام (قوله ويصح ان تقول يتي الخ) عبارة المغني وشرح المنهج في بنت وام يتي بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام ربعهما نصف سهم وللبنت ثلاثة ارباعهما فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن اربعة وعشرين ان اعتبر

الاهل فان لم يكن امينا فوضه لامين عارف وعبارة ابن عبد السلام اذا جار الملوك في مال المصالح وظفر به أحد من يعرفها صرفه فيها وهو ماجور على ذلك بل الظاهر وجوبه (غير) بالجر صفة لاهل على ما قيل ويوجه بتعرفها بالاضافة ان وقعت بين ضدتين على ما فيه والنصب على الاستثناء وهو اولى او متعين (الزوجين) اجماعا لانه لارحم لهما ومن ثم ترث زوجة تدلى بعمومة او خوولة بالرحم لا بالزوجية (ما) معمول للرد على ضعف فيه (فضل عن فروضهم بالنسبة) أي بنسبة فروضهم ان اجتمع اكثر من صنف وعدد سهامهم اصل المسئلة طلبا للعدل فللبنت وحدها السك ومع الام ثلاثة ارباع وربع للام لان اصلها من ستة وسهامها منها اربعة فاجعلها أصل المسئلة واقسمها بينهما ارباعا ويصح ان تقول يتي سهمان للام ربعها

عنه و ارثه (قوله بين ضدتين) انظر ذلك مع كون الزوجين من أفراد أهل الفرض فكيف يضاده ثم انظر ما المانع من ان يجعل اضافة اهل للجنس فيجوز معاملته معاملة المعروف بلام الجنس فيوصف بالانكراه وقد صرح غير واحد بانقسام الاضافة انقسام اللام الا ان يجب ان المانع ان جعل الاضافة للجنس يقتضي انه يكفي الرد على بعضهم مع وجود غيره منهم (قوله ومن ثم ترث زوجة) عبارة شرح الفصول لشيخ الاسلام (فان قلت) كان من حقه ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فانه يرد عليهما (قلت) ممنوع فان الرد مختص بذوى الفروض النسبية ولذلك علل الرافي تقديم الرد على ارث ذوى الارحام بان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى فعلم ان علة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة وان كان معها فرض آخر فالزوجان لا يرد عليهما مطلقا وارثهما بالرحم انما يكون عند عدم الرد فافهم اه وعبارة شرح الغوامض وتقدم انه لا يرد على الزوجين بالاجماع لان الرد انما يستحق بالرحم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية وان كان لا حد للزوجين رحم كبنت عم او بنت خال فلا يفرض لهما بغير الزوجية ويأخذان الباقي بالرحم لانهما من ذوى الارحام وليس لهما فرض بالنسب اه (قوله على ضعف فيه) أي لانه مقرون بال (قوله)

مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد
قال الحلبي قوله بعد اخراج فرضيهما الخ وهما النصف للبنت وللأم السدس النصف ثلاثة والسدس واحد
الباقي اثنان يقسمان بينهما اربعة للبنت ثلاثة اربعة وواحد ونصف وللأم ربعهما وهو نصف انكسرت
على مخرج النصف تضرب اثنان في اصل المسئلة وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثني
عشر الخ للبنت النصف ستة وللأم السدس اثنان فالاصل للبنت ثلاثة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
ربعها وهي الاثنان فتعطي البنت من الاربعة ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة والام ثلاثة وهذه
الاعداد متوافقة بالا ثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الام
واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك اربعة وقوله وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض
يقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو اثنان لاربعة لها فقد انكسرت على مخرج الربع
فتضرب اربعة في الستة اه (قوله يضرب في الستة الخ) كذا في اصله وهو بحسب الظاهر مشكل لان
حاصل ضرب النصف في الستة ثلاثة فتأمل اه سيد عمر وقد علم مما مر عن المغنى وشرح المنهج ان كلام
الشارح مبنى على اعتبار مخرج النصف على حذف المضاف (قوله ان الرضد الدول الخ) لانه زيادة في قدر
السهام ونقص في عددها والعول نقص في قدرها وزيادة في عددها نهاية ومعنى (قوله ارثا) على الاصح
عند المصنف وقيل مصلحة ورجحه الرافعي وابن الجلال ومغنى وسيد عمر (قوله عصوبة) اي بالعصوبة فهو
منسوب بنزع الخافض اه ع ش (قوله عصوبة) كذا في النهاية هنا وقال السيد عمر وقع للشارح عند
تفسير العصبة الا في المتن ما يناقض هذا وعبارة المغنى والاسنى والغرر وقضية كلامهم ان ارث ذوى
الارحام كارث من يدلون به في انه اما بالفرض او بالعصوبة وهو ظاهر وقول القاضى تورثهم تورث
بالعصوبة لانه يراعى فيه القرب ويفضل الذكور ويحوز المنفرد الجميع تفريع على مذهب اهل القرابة
اه وكذا عبارة النهاية الا انها اسقطت قول القاضى اذا علم ذلك علم ان في كلام النهاية تناقضا ايضا كما به
عليه مولانا السيد عمر اى والرشيدى ايضا اه ابن الجلال (قوله ولو غنيا) وقيل يختص به الفقراء منهم
اه مغنى (قوله للحديث الصحيح الخال الخ) ويحتاج مع ذلك للجواب عما تقدم انه صلى الله تعالى عليه
وسلم استفتى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لا ميراث لهما الا ان يدعى نسبه بالقياس على الخال اه سم
اقول اما القياس فلا بد منه وامادعوى النسخ فستغنى عنه لجواز ان يحمل احدهما على ما اذا انتظم بيت
المال والاخر على ما اذا لم ينتظم وهذا احسن من تكلف دعوى النسخ لانه يحتاج لاثبات تاخر التاريخ ومجرد
الجواز غير كاف فيه لان نسخ الاول بالثاني ليس اولى من عكسه والله اعلم سيد عمر اه ابن الجلال اقول ذلك
الحل اشد تكلفا من دعوى النسخ اذ المتبادر ان الاستفتاء المذكور كان عما وقع بالفعل (قوله وفي ارثهم)
الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيجعل الى في بنت (قوله وفي ارثهم) خبر مقدم لقوله مذهب اهل
القرابة (قوله ومذهب اهل التنزيل) وهو الاصح مغنى ونهاية وشرح المنهج وقد اشار الشارح اليه
بالافتراء عليه دون مذهب اهل القرابة (قوله بان ينزل الخ) والتنزيل انما هو بالنسبة للارث لا للحجب
فلومات عن زوجة وبنت بنت لا تحجبها الى الثمن نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله لا للحجب يعنى حجب اصحاب
الفروض الاصلية بدليل تمثله فلا ينافيه ما باقى من قوله ويراعى الحجب فيهم الخ اه (قوله فيجعل ولد البنت)
كذا في اصله رحمه الله تعالى والاولى الثلثة كبنت الاخ والعم والاولى فيهما ايضا كما بهما وابويهما اه سيد عمر
(قوله وبنت الاخ، العم كايهما) يعنى ان كل واحدة منهما منفردة كايهما فتحوز جميع التركة اهرشيدى
(قوله والعمة) مطلقا سم اى سواء كانت لابوين او لاب او لام اه سيد عمر (قوله المال بينهما الخ) عبارة

نصف يضرب في الستة
فتصح من اثني عشر وترجع
بالاختصار الى اربعة ولو
تددد وفرض قسم بينهم
بالسوية فعلم ان الرضد
لعمل الآتى (فان لم يكونوا)
اى ذوى الفروض (صرف
الى ذوى الارحام) ارثا
عصوبة فيأخذه كله من
انفرد منهم ولو اثني وغنيا
للحديث الصحيح الخال
وارث من لا وارث له وقدم
الردلان القرابة المفيدة
لاستحقاق الفرض اقوى
وفى ارثهم اذا اجتمعوا
مذهب اهل القرابة وهو
تقديم الاقرب للميت
ومذهب اهل التنزيل بان ينزل
كل منزلة من يدلى به فيجعل
ولد البنت والاخت كما بهما
وبنت الاخ والعم كايهما
والخال والخالة كالام
والعم للام والعمة كالاب
فقى بنت بنت وبنت بنت
ابن المال بينهما

ذو فرض) اى كبنت (قوله في المتن فان لم يكونوا صرف الى ذوى الارحام) يحتاج مع ذلك للجواب
عما تقدم انه صح انه صلى الله عليه وسلم استفتى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لا ميراث لهما الا
ان يدعى نسبه بالقياس على الخالة (قوله والعمة كالاب) اى مطلقا

أرباعاً وإذ أنزل كل كما ذكر قدم الأسبق للوارث لالبيت فإن استواء قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعلون نصيب كل لمن أدلى به على حسب ارثه منه لو كان هو الميت الا (٣٩٤) أولاد ولد الام والأخوال والخالات منها بالسوية ويراعى الحجب فيهم كالمشبهين بهم ففي

المعنى فعلى الأول أى مذهب أهل التنزيل تجعلان بمنزلة بنت وبنت ابن فتوزان المال بالفرض والرد بأرباعاً بنسبة ارثهما وعلى الثانى أى مذهب أهل القرابة المال لبنت البنت لقربها الى الميت اه (قوله أرباعاً) أى لان بنت البنت تنزل منزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن وهو لومات شخص على هذين كان المال بينهما كذلك فرضاً ورداً اه ع ش (قوله على حسب ارثه منه) عبارة المغنى على حسب ميراثهم منه لو كان هو الميت فإن كانوا يرثون بالعصوبة اقتصمو نصيبه للذكر مثل حظ الانثيين أو بالفرض اقتصمو نصيبه على حسب فروضهم اه زاد ابن الجلال ومن انفرد بوارث انفرد بنصيبه اه (قوله الا أولاد داخ) عبارة ابن الجلال ويستثنى من ذلك مسئلتان أحدهما أولاد ولد الام فانهم ينزلون منزلة ولد الام ويقسمون نصيبه على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر والانثى كأولاد الام ولو ورثوا نصيبه على حسب ميراثهم من ولد الام لو كان هو الميت كان للذكر مثل حظ الانثيين على القياس الثانية اذا اجتمع أخوال من الأم وخالات منها نزلوا بمنزلة الأم فيرثون نصيبها لكن يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين ولو ورثوا نصيب الام على حسب ميراثهم منها لو كانت هى الميت لاقتسموه على عدد رؤسهم بالسوية (تنبيه) وقع فى المغنى والتحفة والنهاية تبعا لشرح الروض فى موضع ان الأخوال من الام والخالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للنقول فى الروضة وسائر كتب الفرائض من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين ووقع فى شرح الروض عند اجتماع الأخوال والخالات والاعمام والعمات للأخوال والخالات الثلث يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين وهو موافق للنقول فى الروضة وشرح الفصول اعنى شارح الروض وغيرهما من سائر كتب الفرائض لجل من لا يسهو اه بخذف وفى سم ما يوافقه (قوله منها) أى الام (قوله فبالسوية) أى بين ذكرهم وانثاهم ولو نزلوا بمنزلة الوارث من ادلوا به لقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اه ع ش (قوله أبوها) أى بنت الشقيق وقوله أبوها أى بنت الأخ من الاب اه ع ش (قوله وجريت عليه) أى مافى الروضة وغيرها (قوله أنفاً) أى فى قوله والعمة كالاب (قوله وحينئذ فالمال كله للعمة الخ) وهو واضح وان أمكن ان يوجه كلام الدميرى بانه جرى على القول بان العمة تنزل بمنزلة العم لأنه ضعيف اه ابن الجلال (قوله شرعاً) إلى الفصل فى النهاية لإلا قوله وبناتهم ذكركن فى بنات الاخوة (قوله شرعاً الخ) عبارة المغنى لغة كل قريب وشرعاً من سوى الخ (قول المتن من الاقارب) بيان لمن الخ (قول المتن وكل جد وجدة ساقطين) ضابط الجد الساقط كل جديدلى بانثى وضابط الجد الساقطة كل جدة تدلى بذكر بين انثيين وعطف الجد الساقط على أى الام من عطف العام على الخاص اه ابن الجلال (قوله وإن علياً) الانسب علواً لأن علا وأوى ثم رأيت فى شرح الحمزية لحج ان الياء لدة اه ع ش (قوله هؤلاء الخ) الاولى زيادة الواو عبارة المغنى وهذا صنف واحد ومن جعلها صنفين عددوى الارحام احد عشر اه (قوله مطلقاً) أى لا بوي ولا بولاب ولا ام (قوله غير الاخوة الخ) نعت لذكور (قوله ذكركن فى بنات الاخوة) أى وفهم بالاولى من وبنو الاخوة للام (قوله لان الام تدلى الخ) فيه تأمل عبارة المغنى وابن الجلال أى العشرة ما عدا الساقط من الجد والجدة إذ لم يبق فى ذلك الساقط من يدلى به اه وهى ظاهرة

ثلاث بنات اخوة متفرقين لبنت الاخ للام السدس ولبنت الشقيق الباقي وتحجب بها الاخرى كما يحجب أبوها أبوها (تنبيه) وقع للدميرى فى عمه لام وبنت أخ شقيق ان الثانية تقدم عند الجميع المقرين والمنزلين وهو غلط منشؤة الغفلة عما فى الروضة وغيرها وجريت عليه آتفاً ان العمة ولو للام تنزل بمنزلة الاب وهو مقدم على الاخ وحينئذ فالمال كله للعمة على الاصح (وهم) شرعاً كل قريب وفى اصطلاح الفرضيين (من سوى المذكورين من الاقارب) من كل من ليس له فرض ولا عصوبة (وهم عشرة أصناف) وبالمضى الآتى يصيرون أحد عشر (أبو الام وكل جد وجدة ساقطين) كابى أبى الام وأم أبى الام وإن علياً هؤلاء صنف (وأولاد البنات) ذكور واناثا ومنهم أولاد بنات الابن (وبنات الاخوة)

(قوله والأخوال والخالات منها بالسوية) كذا فى شرح الروض فقال ويستثنى من ذلك أولاد الاخ من الام والأخوال والخالات منها فلا يقتسمون ذلك للذكر مثل حظ الانثيين بل يقتسمون بالسوية كما يعلم ماسياتى فى كلامه اه وفيه امران الاول ان قوله كما يعلم ماسياتى فيه نظر بل الذى يعلم ما اشار اليه خلاف ذلك فى الاخوال والخالات من الام فانظر ما ذكره فى شرح قول الروض فصل والأخوال والخالات بمنزلة الام الخ وقوله فيه وثله للخال والخالة للام كذلك وتصح من تسعة واستشككها الامام الخ والثانى انه صرح فى شرح

مطلقاً دون ذكور وغير الاخوة للام (وأولاد الاخوات) مطلقاً (وبنو الاخوة للام) وبناتهم ذكرت فى بنات الاخوة

(والعم للام) أى أخوال اب لاه (وبنات الاعمام والعمات) بالرفع (والأخوال والخالات) وعطف على بمشرة قوله (و) الفروع المداون بهم أى المداورين ما عدا الاول لان الام تدلى به وهى ذات فرض

(فصل)

(المقدرة) فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها الالرد أو عول (في كتاب الله تعالى) للورثة (سنة) وأخصر ما يعبر به عنها الربع والثلث ونصف كل وضعفه وثلث ما يبقى فيما ياتي مزيد لدليل آخر وليس المراد ان كل من له شيء منها يأخذه بنص القرآن لان فيه من أخذ بالاجماع أو القياس كما ياتي (النصف) بدوابة لانه نهاية الكسور المفردة في الكثرة وبعضهم بدأ بالثلثين اقتداء بالقرآن أى ولانه نهاية ماضوعف (فرض خمسة زوج) بالجر ويجوز الرفع وكذا انصب لولا تغييره للفظ المتن وبدوابة تسهلا للتعليم لان كل ما قل الكلام فيه يكون أرسخ في الذهن وهو على الزوجين أقل منه على غيرهما والقرآن العزيز بالاولاد لانهم أهم عند الأدمى ومن ثم ابتدوا في تعليم القرآن بأخيه على خلاف السنة في قراءته (لم تخلف زوجة ولدا ولا ولد ابن) ذكر أو أنثى وراثا للآية وابن الابن وان سفل ملحق به اجماعا (وبنت أو بنت ابن أو أخت لابوين أو لاب منفردات) عن ياتي للآيات فيهن مع الاجماع على الثانية وعلى اخراج الأخت للام من الآية

(فصل في بيان الفروض) (قوله في بيان الفروض) الى التنبيه في النهاية الاقوله وظاهر الخ (قوله وذويها) وهم كل من له سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا ينقص الا لعارض عول في قص أو رد فيزيد معنى (قوله للورثة) متعلق بالمقدرة (قول المتن ستة) خبر الفروض (قوله وثبت ما ياتي الخ) مبتدأ خبره قوله مزيد الخ (قوله فيما ياتي) عبارة للمعنى في الغراوين كزوج وابوين وزوجة وابوين وفي مسائل الجد حيث معه ذو فرض كام وجد وخمسة أخوة اه (قوله مزيد) أى على الستة المذكورة (قوله لدليل آخر) عبارة ابن الجمل باجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم اه (قوله وليس المراد الخ) لا ينافي قوله المقدرة في كتاب الله تعالى لانه لم يزل المقدرة فيه لكل من يرث منها بل المراد في الجملة اه سم (قوله منها) أى الستة (قول المتن النصف) أى احدها النصف رفيه ثلاث لغات بتثنية نونه والرابعة نصيف كظريف اه ابن الجمل (قوله وبعضهم) هو ابو النجاء اه ابن الجمل (قوله أى ولانه) أى ما ذكر من الثلثين اه ع ش ويجوز ان يكون الافراد بتاويل الفرض (قوله نهاية ماضوعف) أى من الكسور يعنى ان الكسور اذا ضوعفت انتهت المضاعفة الى الثلثين لان النصف لا يضاعف اه كرى عبارة سم قوله ماضوعف أى ما عبر به عنه في الفرائض اه (قوله بالجر) أى على البدلية من خمسة وقوله ويجوز الرفع أى على انه خير لمبتدأ محذوف وقوله وكذا النصب أى باعنى المقدر (قوله لولا تغييره الخ) هما مشان هذا وجد وضروبا عليه بخطه مر اه ولعل وجهه انه يمكن تخريجه أى النصب على لغة ربيعة اه ع ش (قوله للفظ المتن) يعنى لصورته الخطية والافتغير اللفظ مشترك بين الرفع والنصب فلو عبر بما فسرته به لكان أوضح اه سيد عمر (قوله به) أى الزوج (قوله لان كل ما قل الخ) الاولى كفاي المعنى لان الابتداء بما يقل فيه الكلام اهل واقرب الى الفهم اه (قوله وهو) أى الكلام (قوله والقرآن الخ) عطف على ضمير بدوابة (قوله ومن ثم الخ) راجع لقوله وبدوابة تسهلا الخ (قوله ابتدوا الخ) أى جرت العادة بينهم بذلك اه ع ش (قوله ذكر الخ) مفردا او جمعا يعنى منه او من غيره ولو من زنا ابن الجمل (قوله وراثا) أى بالقرابة الخاصة وخرج بالوارث ولد قام به مانع من نحورق ككفرو بالقرابة الخاصة الوارث بعمومها كولد البنت معنى وابن الجمل (قوله وابن الابن الخ) عبارة ابن الجمل وولد الابن سمي ولدا اما حقيقة او مجاز لانه ملحق به في الارث والحجب والتعصيب اجماعا اه وعبارة المعنى ولفظ الولد يشملهما اعمالا له في حقيقة ومجاز اه كماله الشافية وغيرهم ابن الجمل (قول المتن او بنت ابن) أى عند فقد البنت اه ابن الجمل واوهنا وفي قوله واخت بمعنى الو او (قول المتن منفردات) خرج به ما لو اجتمعت مع اخوتهن واخواتهن واجتمع بعضهن مع بعض كما ياتي وليس المراد الانفراد مطلقا فانه لو كان مع كل من الاربع زوج فلها النصف أيضا نهاية ومعنى (قوله عن ياتي) أى في شرح وبنى ابن فاكثرا الخ عبارة ابن الجمل أى عن يعصبا أو يساوها من الاناث من اخت للجميع وبنت عم لبنت الابن (فائدة) الذى يمكن اجتماعه من اصحاب النصف الزوج والاخت شقيقة اولاب اه (قوله للآيات فيهن مع الاجماع الخ) يعنى للآيات فيما عدا الثانية وللاجماع فيها وكذا يقال فيما ياتي في ابن الابن في حجه للزوج اه رشيدى عبارة المعنى مع المتن وفرض بنت او بنت ابن وان سفل لقوله معه في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن كالبنت بما مر في ولدا لابن اه وهو الاحسن الموافق لظاهر الشارح (قوله على الثانية) أى بنت الابن اه ع ش

الفصول كغيره بخلافه فقال واللفظ لشرحه الصغير مانصه ويستثنى من اطلاق المصنف مسئلتان احداها اذا اجتمع أحوال وخالات من الام ينزلون منزلتها ويرثون نصيبها لكن يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو ورثوا نصيبها على حسب ميراثهم منها لو كانت من الميتة لا تقسموه على عدد رؤسهم يستوى فيه ذكرهم واناثهم لانهم اخوتها من امها وهذه تعلم من كلامه الاتي مع اشكال فيها ذكره هناك

(فصل) (قوله وليس المراد الخ) ولا ينافي قوله المقدرة في كتاب الله لانه لم يقل المقدرة فيه لكل من يرث بها بل المراد في الجملة (قوله ماضوعف) أى ما عبر به الفرائض

(والربع فرض) اثنين (زوج لزوجته ولد أو ولد ابن) ذكر أو أنثى

وارث وإن نزل الآية مع الإجماع في ولد الابن فإن فقد الولد أو كان غير وارث لحوقه قتل أو ورث بعموم القرابة كفرع البنت فله النصف (وزوجة) فأكثر إلى أربع بل وإن زدن في حق نحو مجوسى (ليس لزوجها واحد منهما) كذا ذكر للآية (والثمن) لو أحد لانه (فرضاها) أى الزوجة فأكثر (مع أحدهما) كذا ذكر (٣٩٦) الآية أيضا وجعل له في حالته ضعف ما لها في حالتها لان فيه ذكرورة وهى تقتضى

التعصيب فكان معها كالابن مع البنت وسيد كر توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعى (والثلثان فرض) أربع (بنين فصاعدا) للآية وفوق فيها صلة الإجماع على ان للبتين الثلثين المستند للحديث الصحيح انها نزلت في بتين وزوجة وابن عم فقضى صلى الله عليه وسلم الزوجة بالثمن وللبتين بالثلثين ولابن العم الباقي (وبقى ابن فأكثر) إجماعا واختين فأكثر لا بون أو لاب) الآية في الثلثين والإجماع فيما زاد على انها نزلت في قصة جابر لما مرض وسال عن ارث اخواته السبع منه وما قيل للمامات غلط لانه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقديرها ثنتين فأكثر ويشترط انفرا دهن عن بعضهن او يحجبهن حرمانا او نقصانا (والثالث فرض) اثنين فرض (ام ليس لميتها ولد ولا ولد ابن) وارث (ولا اثنان من الاخوة والاخوات يقينا فان شك في نسب اثنين فسيأتى في الموانع للآية وولد الولد كالولد إجماعا وجمع الاخوة فيها المراد

(قوله وارث) أى بالقرابة الخاصة منه او من غيره ولو من زنا معنى وشرح المنهج وابن الجمال (قوله بعموم القرابة) لا يخفى ما فيه من عدم ذكر خصوص القرابة المخرج للوارث بعمومها كما فعله أى الذكر غيره اه سيد عمر (قوله فله النصف) أى للزوج مع الوارث العام (قول المتن وزوجة) وقد ترث الام الربع فرضا في حال يأتى فيكون الربع لثلاثة اه معنى (قوله في حق نحو مجوسى) أى للحكم بصحة نكاح الكفار مطلقا حيث لم يوجد مفسد يعتقده ومن ثم لو اسلم على أكثر من مباحه اختار مباحه وان تاخر نكاحهن اه ع ش (قوله كذا ذكر) أى ذكر أو اثني وارث بخصوص القرابة منه او من غيره ولو من زنا وإن نزل أى الابن (قوله وسيد كر) أى في كتاب الطلاق (قوله في عدة الطلاق) متعلق بقوله توارث (قوله وفوق فيها صلة) كفى قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق فلاية تدل على البتتين ويقاس بهما بنتا الابن أو همداد اخلتان فيها بناء على القول باعمال اللفظ في حقيقة ومجازه اه معنى عبارة ع ش (قوله وابن عم) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في المشكاة والغور انهم فليتامل الجمع بينهما اه سيد عمر عبارة ابن الجمال ووقع في التحفة ابن عم والذي في المشكاة والغور وكتب الفرائض عم فكان ما فيها سبق قلم اه (قوله صلة) أى زائدة وقوله الإجماع صلة قوله صلة اه (قوله إجماعا) وقد مر عن المغنى آثافا دليل آخر لبنتي ابن وسيأتى عنه دليل آخر لا أكثر (قوله فكان تقديرها الخ) فربيع على قوله على انها الخ (قوله ثنتين فأكثر) وقيس بالاخوات أو البنات بنات الابن بل هن داخلات في البنات على القول باعمال اللفظ في حقيقة ومجازه اه ابن الجمال (قول المتن ولولد ابن) أى وإن نزل (قوله وارث) أى بخصوص القرابة ذكر أو اثني أو خنثى اه ابن الجمال (قول المتن ولا اثنان من الاخوة والاخوات) أى للبتين سواء كانوا الشقاء ام لا ذكر الام لا مجبوجين بغيرها كاخوين لام مع جد ام لانهاية ومغنى وابن الجمال (قوله فان شك الخ) كان وطى اثنان امرأة بشبهة وانت بولدوا اشتبه الحال ثم مات الولد قبل لحوقه باحدهما ولا حد همدادون الآخر ولدان فلام من مال الولد السدس فى الاصح والصحيح كفى زيادة الروضة اه معنى (قوله وجمع الاخوة) مبتدا والاضافة لليسان وقوله المراد به الخ خبره (قوله قبل ظهور خلاف الخ) قد يقال قبلية الظهور لا تنكفى بل لا بد من قبلية نفس الخلاف اه سم عبارة ابن الجمال واجمع التابعون على القول يحجبها بالاثنتين بعد ابن عباس وهذه مسألة اصولية فان الاصح ان الإجماع الحاصل عقب الخلاف حجة اه على هذا كان الصواب ان يقول الشارح بعد ظهور الخ لكن النهاية والمغنى عبرا بقول الخ كالشارح (قوله في احد الغراوين) وقد مر فى اول الفصل (قوله مع الاخوة) أى الاشقاء أو لاب أو هما اه ابن الجمال (قوله فيما يأتى) أى فيما إذا نقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بان زادوا على مثليه كالمو كان معه ثلاث اخوة ولم يكن معهم ذو فرض (قوله ليس فى القرآن) بل ثبت باجتهاد الصحابة اه حلى (قول المتن أو ولد ابن) أى وإن نزل (قوله وارث) أى فرع وارث بخصوص القرابة فان كان الفرع الوارث ذكر افلاشئ للاب أو الجد غيره او اثني وفضل عن الفروض شئ اخذه تعصيفا فيجمع إذ ذاك بين الفرض والتعصيب اه ابن الجمال (قوله فيها)

(قوله بل وإن زدن الخ) قال فى شرح الارشاد وشمل قوله فأكثر ما لو مات ذمى عن ثمان نسوة فيقسم بينهما الربع أو الثمن وهو ما اقتضاه كلام الفقهاء وصرح به ابن القاص لصحة انكحتهما (قوله وسيد كر توارث الزوجين) أى فى باب الطلاق (قوله قبل ظهور خلاف ابن عباس) قد يقال قبلية الظهور لا تنكفى بل لا بد من قبلية نفس الخلاف

بالثمن من هذا الجنس إجماعا قبل ظهور خلاف ابن عباس رضى الله عنهما وسيأتى ان فرضها في إحدى الغراوين ثلث الباقي (وفرض اثنين فأكثر من ولد الام) لقوله تعالى وله اخ أو اخت الآية أى من ام إجماعا وهى قراءة شاذة وهى اذا صح سندها كخبر الواحد في وجوب العمل بها خلافا لشرح مسلم (وقد يفرض) الثلث (للمجد مع الاخوة) فيما يأتى وبه يكون الثلث لثلاثة وان كان الثالث ليس فى القرآن والسدس فرض سبعة اب وجد) بدل باثني (لميتها ولد او ولد ابن) وارث للآية والجد كالاب فيها (وام لميتها ولد او ولد ابن)

قلت لم لا يجبروه ونلزم الامر
بالاجرة كما هو قياس مسائل
ذكروها الملت تلك ليست
نظير مسئلتنا لانها ترجع الى
حفظ النفس تارة كمرضة
تعيّن والمال اخرى كوديع
تعين وما هنا انما هو اجبار
لحوض عبادة وهي يغتفر
فيها مالا يغتفر فيهما فان
قلت عهدنا الاجبار بالاجرة
للعبادة كتعليم الفاتحة
بالاجرة قلت يفرق بان
ذلك امر يدوم نفعه بفعل
قليل لا يتكرر بخلاف ما
هنا فانه يلزم تكرار الاجبار
بل دوامه ما بقيت الحياة
وهذا امر لا يطاق فلم يتجه
ايجابه فان رفع الامر للحاكم
في شيء من ذلك اعرض
عنهما الى ان يصطلحا على
شيء يتفقان عليه اخذا بما
ذكروه واخر العارية بل
أولى فتأمل ذلك فانه مهم

فاذا اجتمع معها ولدوا اخر ان فالحاجب لها الولد فقط لانه أقوى (وجدة) فاكثر لما صح انه عليه السلام أعطاها السدس وأنه قضى به للجدتين (ولبنت ابن) فاكثر (مع بنت صاحب) او بنت ابن اعلی منها اجماعا (ولاخت او اخوات لاب مع اخت لابوين) قياسا على الذى قبله (ولو احدث من ولد الام) ذكر او انثى وقديرث بعض المذكورين بالتعصيب كما يعلم مما يأتى ((فصل)) فى الحجب وهو لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث بالكلية او من اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو اما بالشخص او الاستغراق وهو المراد هنا الوصف وسياق والثانى حجب نقصان وقدر منه حجب الفرع الزوج أو الزوجة أو اللابوين (الأب والابن والزوجة لا يحجبهم) من الارث حرمانا (أحد) اجماعا لان كلامهم يدل للميت بنفسه وليس فرع عا عن غيره بخلاف المعتقد فانه وان أدلى بنفسه لكنه فرع عن النسب لانه مشبه به فقدم عليه (وابن الابن) وان سفل (لا يحجبه الا الابن) اجماعا به كان لادلائه به أو عمه لانه أقرب منه (أو ابن ابن أقرب منه) كان ابن ابن وابن ابن وابن ابن ولو لا قولى وان سفل لم ينظام استثناء نحو هذه الصورة ويحجبه أيضا أصحاب فروض مستغرة كابوين وبنتين (والجد) وان علا (لا يحجبه الا) ذكر (متوسط

بينه وبين الميت) إجماعا كالأب لأن كل من (٣٩٨) أدلى للميت بواسطة حجبته إلا الأولاد إلا أم وخرج بد كمن أدلى باني فانه لا يرث

أصلا فلا يسمى حجابا كما علم من حده السابق (والأخ لا يورث من الميت إلا الأب والابن وابن الابن) وإن سفل إجماعا (و) (الأخ) (الأب) يحجبه هؤلاء لأنهم حجبوا الشقيق فهو أولى (وأخ لا يورث) لأنه أقوى وأقرب منه وبحجبه أيضا اخت لا يورث معها بنت أو بنت ابن وهو وإن كان حجابا بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه حجب بأقرب منه فربما يد على تعبيره المذكور ولا يشمل قوله الاتي وكل عصبة تحجبه أصحاب فروض مستغرة لأن الاخت هنالم تأخذ إلا تعصيا نعم إجاب ابن الرفعة بأن الكلام في مطلق من يحجبه وكل من البنت أو بنت الابن والشقيقة لا تحجبه عند الإطلاق (و) (الأخ) (الأب) يحجبه أب وجد وولد وولد ابن وإن سفل ولوائى للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم فسر الكلاله في الآية التي فيها إرث ولد الأم كما مر بأنه من لم يخلف ولدا ولا ولدا (و) (الأخ) لا يورث من يحجبه ستة أب وجد) وإن علا لأنه أقوى منه وقيل يقاسم أبابا الجد لا ستواء درجتيهما كالأخ مع الجد ويرد بان هذا خارج عن القياس كما يأتي فلا يقاس عليه (و) (ابن) لأنه أقوى منه وذكر ستة

(قوله) (الأولاد الأم) أي فأنهم يحجبونها من الثلث إلى السدس أم ع ش وحق المقام أن يقول فأنها لا تحجبهم (قوله) (وخرج بد كراخ) عبارة المغني لم يقيد المصنف المتوسط بالذ كراخ كذا كره أيضا حالان من بينه وبين الميت أن لا يرث أصلا فلا يسمى حجابا وإنما عبر بمتوسط ليتناول حجب الجد بابه وما فوقه من الصور (قوله) (فانه لاخ) أي من أدلى باني وقوله حجباً أي محجوباً (قوله) (وأقرب منه) قال الفاضل المحشي سم أن أريد أن يزدق إرثه إلى معنى أقوى أو أزيد قرباً ففيه نظر إذ مسافتهم إلى الميت واحدة أم أقول يتعين حمل على الأول والعطف تفسيري وعبارة النهاية أي والمغني لقوته بزيادة قرب به وهي أغرب لأنها مصرحة بالاحتمال الفاسد في عبارة الشارح والله أعلم سيد عمر اه ابن الجمل (قوله) (ويحجبه أيضا الخ) عبارة المغني فإن قيل يرد على الحصر أنه يحجبه أيضا الخ ولا يصح أن يحجب عنه بامر أي من أنه سيد كره آخر الفصل الخ لأنه في هذه الصورة لم يحجبه أصحاب فروض مستغرة الخ أجيب بأن كلامه فيمن يحجب بمفرده وكل من البنت أو بنت الابن والاخت لا تحجب الأخ بمفرده بل مع غيرها اه (قوله) (وإن كان حجاباً الخ) يرد عليه أنه ليس منه كما اعترف هو به بعد بقوله لأن الاخت وقوله لكنه لا يخرج الخ يرد عليه أن الحجاب له إن كان هو الشقيقة فقط فليست أقرب منه بل مسافتهم إلى الميت واحدة وإن كان البنت وحدها أو المجموع فليست البنت وإن كانت أقرب حاجبة للأخ من الأب لأنها صاحبة فرض غير مستغرق والحاجب ليس إلا أصحاب الفروض المستغرة على ما فيه فلمن ذلك أن الأخ من الأب تحجبه الشقيقة إذا كانت عصبة مع الغير كما صرحوا به ولا يرد ذلك على المتن لأنه ليس في كلامه ما يفيد الحصر اه ابن الجمل (قوله) (بأقرب منه) قال المحشي سم فيه تأمل اه لعل وجه عدم إشعار المتن بهذا القيد اه سيد عمر (قوله) (يرد على تعبيره الخ) كان وجه الإيراد أنه يتبادر من العبارة انحصار حاجته فيمن ذكر سم رشيدى وقدمر عن ابن الجمل دفع الإيراد بأنه ليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر (قوله) (ولا يشمل الخ) أي خلافاً ادعى شموله أي كالدمي فغرض الشارح بهذا الرد عليه اه رشيدى (قوله) (في مطلق من يحجبه) الأولى من يحجبه على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأولى على الإطلاق سم ورشيدى (قول آت) (وولد أي ذكر) كان أو أنثى اه مغني (قوله) (كما مر) أي الآية في شرح وفرض اثنين فأكثر من الأم ونذكر كير الفعل بتأويل القول (قوله) (لأنه أقوى الخ) عبارة المغني مع المتن أب لأنه يحجب أباه فهو أولى وجد لأنه في درجة أبيه فجبه كايه وإن وابنه لأنها يحجبان أباه فهو أولى اه وعبارة ابن الجمل مع المتن أب وجد وإن علا لأن جهتهما مقدمة فيكون من القاعدة الثانية ويزيد الأب بكونه حاجاً إليه الذي هو الأخ لأنه أدلى به فيكون حاجباً له بالأولى فيكون من القاعدة الأولى أيضاً وعلل في التحفة كون الجد يحجبه بأنه أقوى منه فقد علمت بامر ما فيه وأنه ليس هناك اشتراك بين ابن الأخ والجد في جهة ولا قرب حتى نعلم بأنه أقوى اه بخذف وقوله بامر يعني به ما قدمه في أول الفصل من بيان ما ينبغي عليه باب الحجب من قاعدتين ومتمماتهما راجعه فانه نفيس (قوله) (لأنه أقرب منه) عبارة ابن الجمل لأن جهته مقدمة فيكون من القاعدة الثانية وقع في التحفة أي والنهاية التعليل بأنه أقرب منه وقد علمت أنا ما ننظر إلى القرب إلا بعد الاتحاد في الجهة وإلا فالنظر إلى الجهة اه (قوله) (ذكر ستة الخ) أي الضبط هنا بالعدد دون غيره (قوله) (عن هذا) أي ولاب الأول وما يليه أي ولاب الثاني ولو قال في قوله ولاب ويفيد أنه معطوف الخ لكن أخصروا أولى (قوله) (الأول) أي من قوله وابن أخ لا يورث (قوله) (لا على ما يليه) أي لا على لا يورث من قوله وأخ لا يورث لو قال لا الثاني لكن أخصروا أوضح (لأنه أقرب) عبارة النهاية والمغني لأنه أقوى وعبارة ابن الجمل لأنه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة

(فصل) (قوله) (وأقرب منه) أن أريد أن يزدق إرثه إلى معنى أقوى أو أزيد قرباً ففيه نظر إذ مسافتهم إلى الميت واحدة (قوله) (يرد على تعبيره) كان وجه الإيراد أنه يتبادر من العبارة انحصار حاجته فيمن ذكر (قوله) (في مطلق من يحجبه) الأولى فيمن يحجبه على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأولى على الإطلاق (قوله)

هنا ليرفع إيهام التكرار المحض عن هذا وما يليه وليقيد أن قوله (والأب) هذا معطوف على لا يورث التعليل الأول لا على ما يليه (يحجبه هؤلاء) ستة (و) (ابن أخ لا يورث) لأنه أقرب منه (والعم لا يورث من يحجبه هؤلاء) السبعة (و) (ابن أخ لا يورث)

أيها ولا علم جده (والمعتق يحجبه عصة النسب) أجماعا لأن النسب أقوى ومن ثم اختص بالحرمة ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها (والبنت والام والزوجة لا يحجبن) حرمانا أجماعا (وبنت الابن يحجبه ابن) مطلقا لأنه أبوها أو عمها (أو بنتان إذ لم يكن معهما يعصبا) لأنه لم يبق من الثلاثين شيء فإن وجد معها ذلك كاخيا أو ابن عمها أخذت معه الثلث الباقي تعصيا (والجدة للام لا يحجبها إلا الام) لا دلالتها بها ولا كذلك الأب والجدة (و الجدة للأب يحجبها الأب) لا دلالتها به وقال جمع مجتهدون لا يحجبها لحديث فيه لكن ضعفه عبد الحق وغيره وقد ترث وابن ابنها أو ابن بنتها حتى من ابنه في صورة هي أن تكون جدة من جهتين بأن يموت ابنها أو بنتها وترك ولدا متزوجا بنت عمته أو خالته وله منها ولد فيموت هذا الولد بعد موت أمه وأما ويترك أباه وجدة أمه العليا التي هي أم أم أمه

وأم أبي أيه) أى فى الصورة الأولى وهى أن يموت ابنها ويترك ولدا متزوجا بنت عمته وقوله أو وأم أم أبيه أى فى الثانية وهى أن تموت بنتها ويترك ولدا متزوجا بنت خالته (قوله من جهة كونه ابن بنت بنتها الخ) أى لأنها من الجهة الأولى جدة لام وهى لا يحجبها إلا الام والام مفقودة من الجهة الثانية جدة لاب وهى يحجبها كل من الاب والام والاب موجود هنا فيحجبها (وقصر) مبتدأ خبره قوله اصطلاح (قوله فالمنع) أى على هذا

وأم أبي أيه وأوم أم أيه فترته من جهة كونه ابن بنت بنتها لامن جهة كونه ابن ابنها أو ابن ابن بنتها (والأم) اجماعا ولأنها أقرب منها في الامومة التي لها في الارث (و) الجدة (القرني من كل جهة تحجب البعدي منها) سواء أدلت بها كام أب وأم أم أب وأم أم أم وأم أم أم الام لا كام أب وأم أبي أب وقصر اتحاد الجهة على المدلية فالمنع في المثال الاخير للاقربية مع اختلاف الجهة اصطلاح آخر

كلها (كالاخ) منها فوجدوا من يحجبه بتفصيله السابق نعم الشقيقة والاب (٤٠١) لا يحجبها فروض مستغرفة حيث فرض لها

والتي لاب لها السدس مع الشقيقة والاخ ليس كذلك ولا يرد للعلم به من كلامه (والاخوات الخالص لاب يحجبهن ايضا) شقيقة مع بنت لاستغراقها واختان لا بوين) لانه لم يبق من الثلثين شيئا وخرج بالخالص ما لو كان معهن اخ لاب فيعصبن ويأخذ الثلث هو وهما (والمعتقة كالمعتق) فيحجبها عصبات النسب (وكل عصبه) لم تنتقل للفرض وهو غير ابن لما قدمه اولا انه لا يحجب (يحجبه) استشكل تسمية هذا حجباً بما يرد انه لا مشاحة في الاصطلاح فاخذ شارح بقضية الاشكال ليس في محله (اصحاب فروض مستغرفة) للمال كزوج وام وولد ام وعم لا شيء للعلم للخبر المتفق عليه الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر وخرج بقولى لم ينتقل للفرض الاخ لا بوين في المشتركة ولاخت لا بوين اولاب في الاكدرية فكل منهما عصبه ولم يحجبه الاستغراق لانه انتقل للفرض وان لم يرث به في الاكدرية (تنبيه) شرط الحجب في كل ما مر الارث فمن لا يرث لما منع مما ياتي لا يحجب غيره حرمانا ولا نقصانا او يحجب فكذلك الا في صور كالاخوة مع

الروض والقرني من جهة آباء الاب كام ابي الاب لا يحجب البعدى من جهة أمهات اب كما شمله كلامه أى الروض واقتضاه كلام اصله لكن قال ابن الهائم الاصح خلافه لما قطع به الا كثرون ان قرني كل جهة تحجب بعدها ومن اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف في ما صححناه اه فعلم ان الشارح غير موافق على ما صححه ابن الهائم اه سم يحذف ربي ابن الجمل بعد ذكر كلام تشرح الروض ما نصه وجرى على هذا الى ما صححه ابن الهائم غيره اه (قوله كلها) الى قول المتن يحجبه في المغنى الا قوله لا يرد الى المتن وقوله شقيقة الى المتن (قوله بتفصيله) فتجب الاخ لا بوين بالاب وابن وتجب الاخ لا بوين لاهلها واخ لا بوين والاخت لا مباب وجد وولد وفرع ابن وارث اه معنى (قوله فروض مستغرفة) كزوج وام ولديها وقوله حيث فرض لها اي للشقيقة اوالا الاب النصف وتعمل المسئلة الى تسعة اه ابن الجمل (قوله والتي لاب الخ) عطف على الشقيقة الخ (قوله والاخ ليس كذلك) فانه يسقط في الاولى بالاستغراق ويحجب في الثانية بالشقيق (قوله للعلم به من كلامه) اما الاولى فما ياتي ابن الجمل اي فصل ارث الحر اشئ واما الثانية فمن قوله السابق أى في الفروض ولاخت أو اخوات لاب مع أخت لا بوين معنى (قوله مع بنت) أو بنت ابن اه سم (قوله وخرج بالخالص الخ) هذا في مسألة المتن لا فيما زاده اه سم (قوله ويأخذ الثلث هو الخ) اي للذكر مثل حظ الانثيين اه ابن الجمل (قوله وهما) الاولى وهن كافي ابن الجمل (قوله كزوج الخ) الى قوله الا في صور في المغنى والى الفصل في النهاية (قوله في المشتركة) بفتح الراء وكسرهما اي في زوج وام اوجدة واخوة لام وعصبه شقيق فاعملها من ستة للزوج النصف ثلاثة للام والجدة السدس واحد والاخوة للام الثلث اثنان فلم يبق للعصبه الشقيق شيء وكان مقتضى الحكم السابق ان يسقط الاستغراق الفروض لكن المشهور عن الامام الشافعي الذي قطع به الاصحاب التشريك بين الاخوة للام والاخوة لاشقاء كأنهم كلهم اولاد الام وتقسيم الثالث بينهم بالسوية اه شنشورى (قوله في الاكدرية) اي في زوج وام وجد وأخت شقيقة اولاب فاصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس فيأخذه الجد وكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخ لاخت لكن مذهبنا كالملك والحنابلة أن يفرض النصف للاخت والسدس للجد حتى تعمل المسئلة الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد والاخت ثلاثة ولما كانت الاخ لاخت لو استقلت بما فرض لها زادت على الجددت بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته لحصتها وتقسيم الاربعة بينهم اثنان للذكر مثل حظ الانثيين اه شنشورى (قوله لما منع مما ياتي) اي في الموانع (قوله او الحجب) عطف على قوله لما منع (قوله يحجبون) ببناء المفعول وقوله ويردون ببناء الفاعل (قوله وولديها) اي الام عطف على الاخوة (قوله وفي زوج الخ) عطف على قوله في صور وعدم عطفه على الاخوة كإفعاله بعض الشراح لعله لعدم استقلال الحاجب هنا في الحجب (قوله لا شيء للاخ) فللزوج النصف وللشقيقة النصف وللأم السدس ويسقط الاخ من الاب وهو مع الشقيقة حجباً لام الى السدس فهي محجوبة بمحجوب ووارث اه ابن الجمل اي وتعمل الستة اصل المسئلة الى سبعة

جهة آباءه كام أب أبيه لا نسقط بعدى جهة أمهاته الخ) في شرح الروض والقرني من جهة آباء الاب كام ابي الاب لا يحجب البعدى من جهة أمهات الاب كام ام ام الاب كما شمله كلامه واقتضاه قول اصله نقلاً عن البغوى فيه القولان يعنى في مسألة قبلها لكن قال ابن الهائم الاصح خلافه لما قطع به الا كثرون ان قرني كل جهة تحجب بعدها ولان الموجود من كلام البغوى حكاية القولين بلا ترجيح ولا يلزم من الترتيب على خلاف الاتحاد في الراجح منه قال ومن اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما صححناه انتهى فعلم ان الشارح غير موافق على ما صححه ابن الهائم (قوله مع بنت) اي او بنت ابن وقوله وخرج بالخالص الخ هذا في مسألة المتن لا فيما زاده

(٥١ - شرواني وابن قاسم - سادس) الاب يحجبون به ويردون الام من الثلث الى السدس وولديها مع الجد ويحجبان به ويردانها الى السدس في زوج وشقيقة وام واخ لاب لا شيء للاخ مع الشقيقة يرد ان الام الى السدس

(فصل في ارث الاولاد واولاد الابن اجتماعا وانفرادا) (الابن) المنفرد (يستغرق المال) بالعصر به (وگذا البنون) اجماعا (وللبنت) المنفردة عن يعصبها (النصف ولبنتين) كذلك (فصاعد الثلثان) كما مر وذكروا هنا تميمما وتوطئة لقوله (ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين) الآية واجماع وفضل الذكر لا خصاصة بنحو النصرة وتجميل العقل والجهاد وصلاحية الامامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلا لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى بل قد استغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولا نه قد لا يرغب فيها غلبا اذ لم يكن لها مال (٤٠٢) فابطل تعالى حرمان الجاهلية لها (واولاد الابن) وان سفلوا (اذا انفردوا كالاولاد الصلب)

فما ذكر اجماعا لتنزيلهم منزلتهم (فلو اجتمع الصنفان) اي اولاد الصلب واولاد الابن (فان كان من ولد الصلب ذكر) وحده او مع انثى (حجب اولاد الابن) اجماعا (والا) يكن منهم ذكر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذكور والذكور والاناث) لاد كرمثل حظ الانثيين كالاولاد الصلب (فان لم يكن منهم) الا انثى او اناث فلها اولهن السدس تكلمة الثلثين اجماعا) والخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قضى به لواحدة (وان كان للصلب بنتان فصاعدا اخذتا) او اخذن (الثلثين) لما سبق (والباقي لولد الابن الذكور والذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشيء للاناث الخالص) اجماعا (الا ان يكون اسفل منهن) او مساوين كما فهم بالاولى وقد يدخل فيما قبله بجعل قوله لولد الابن للجنس الصادق باخيرين وابن عمهم بل صرح بذلك في قوله

(فصل في ارث الاولاد) (قوله في ارث الاولاد) الى الفصل في النهاية الا قوله تنبيه الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وقد يدخل الى المتن وقوله ولو كان في هذا المثال الى قالوا (قول المتن يستغرق) المال لو عبر هنا وفيما سياتي بالتركة لتشمل غير المال كان الاولى اه معنى (قوله المنفردة عن يعصبها) عبارة المغنى الواحدة اه (قوله كذلك) اي المنفردتان عن يعصبهما (قوله كما مر) اي في فصل اصحاب الفروض (قوله تميمما) اي للاقسام معنى (قول المتن بنون وبنات) المراد به الجنس الصادق بالقليل والكثير (قوله وهي لها) اي الانثى (قوله ولم ينظر اليه) اي الزوج اه ع ش اي الاستغناء بالزوج (قوله وان سفلوا) عبارة المغنى وان نزل اه وهي الاولى (قول المتن اذا انفردوا) اي عن اولاد الصلب (قوله او مع انثى) عبارة المغنى او مع غيره اه اي ذكر او انثى (قوله والا) يكن منهم اي من اولاد الصلب (قول المتن لولد الابن الذكور) فقط بالسوية بينهم معنى (قوله كالاولاد الصلب) اي قياسا عليهم (قوله فان لم يكن منهم) اي من اولاد الابن اه معنى (قوله قضى به) اي بالسدس وقوله لواحدة اي وقيس بها الاكثر اه ابن الجمل (قوله لما سبق) اي فصل اصحاب الفروض (قول المتن لولد الابن الذكور) اي بالسوية نهاية ومعنى (قوله وقد يدخل) اي حكم المساوى فيما قبله اي في قوله او الذكور والاناث من قوله والباقي لولد الابن الذكور الخ (قوله بجعل قوله لولد الابن) اي الابن في هذا المركب الاضافي (قوله الصادق باخيرين الخ) اي بنات الصلب (قوله بل صرح بذلك) اي بحكم المساوى (قوله الا ان بنات الخ) بدل من قوله الاتى (قوله ويصح كونه) اي الاستثناء (قوله مقصورا على من الخ) اي فوجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى (قوله وحيث يختص الخ) لعل وجهه انه لو لم يختص المساوى بابن العم كان المعنى ولا شيء للاناث الخالص عن الاخ الا ان يكون معهن من في درجتهم من الاخ وابن العم واسفل ولا يخفى ما فيه من التناقض بالنسبة للاخ (قوله اشرنا الخ) اي بقوله او مساوين (قوله بابن العم) متعلق بقوله يختص (قوله بابن العم) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى سم وابن الجمل (قوله وفيه ما فيه) اذ لا وجه للاختصاص فلا يخلو ظاهر العبارة عن الاشكال في المتصل فتعين المنقطع اه كردى (قوله وحياز ته الخ) عطف على اسقاط عبارة المغنى اذ لا يمكن اسقاطه لانه عصبة ذكر ولا اسقاط من فوقه افراده بالميراث مع بعده الخ وعبارة ابن الجمل لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكر او لا يمكن اسقاط من في درجته وحياز ته للباقي دونها فاخذت معه الباقي للذكر مثل حظ الانثيين وفي التنازل بالاولى اه (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع المراد باخوته في الاسفل مطلقا وفي المساوى اذا كان ابن عم اه سم وقد يقال المراد بالاخ مطلق القريب من الحواشي مجازا كما يؤيده تسمية بعضهم له

(فصل) (قوله ولم ينظر اليه) كان المراد الى انه يكفيها فلا تكون محتاجة لنفسها ايضا (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع

الآتى الا ان بنات الابن يعصبهن من في درجتهم أو اسفل (تنبيه) المتبادر من كلامهم ان المراد بالخالص أن لا يكون معهن معصب مساو او انزل وعليه فالاستثناء منقطع لانهم مع وجوده لسن بخلص ويصح كونه متصلا بجعل الخالص مقصورا على من ليس معهن اخ وحيث يختص المساوى الذى اشرنا لدخوله بابن العم وفيه ما فيه (ذكر فيعصبهن) لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكروا حيازته مع بعده او مساواته فاخذ الواحد منه مثلى نصيب الواحدة منهن ويسمى الاخ المبارك (واولاد ابن الابن مع اولاد الابن كالاولاد الابن مع اولاد الصلب) في جميع ما مر (وكذا سائر المنازل)

فلـ كل ذي درجة نازلة مع أعلى منها حكم ما ذكر (وانما يعصب الذكر النازل من في درجته) كاخته وبنت عمه، فإما خذ مثلها استغرق الثلثان أم لا
وخرج بمن في درجته من هي أسفل منه فإنه يسقطها (ويعصب من) هي (فوقه) لم يكن (٤٠٣) لها شيء من الثلثين) كبنتين وبنت

ابن وابن ابن بن بخلاف
ما إذا كان لها منهما شيء
كبنت وبنت ابن وابن ابن
ابن فلها السدس وتستغني
به وله الثلث الباقي ولو كان
في هذا المثال بنت ابن ابن
ايضا قسم الثلث بينهما لأن
هذه لا شيء لها في السدس
الذي هو تكملة الثلثين
فعصبا قالوا وليس لنا من
يعصب أخته وعمته وعمه
إليه وجده وبنت أعمامه
وأعمام إبيه وجده إلا
المستقبل من أولاد الابن
(فصل) في كيفية إرث
الأصول وقدم الفروع
لأنهم أقوى (الاب يرث
بفرض) فقط هو السدس
غير عائل (إذا كان معه ابن
أو ابن ابن) وارثا وبنتان
وأم وعائل إذا كان معه
بنتان وأم وزوج (و)
يرث (بتعصيب) فقط (إذا
لم يكن) معه (ولد ولا ولد
ابن) سواء انفردا أو كان معه
ذو فرض آخر كزوجة أو
أم أو جدة (و) يرث (بهما
إذا كان) معه (بنت أو بنت
ابن) أو هما وبنتان أو بنتا
ابن (له السدس فرضا

بالغريب المبارك (قوله) فلـ كل ذي درجة نازلة) كالولاد ابن ابن الابن مع أولاد ابن الابن (قوله) فأخذ
أي الذكر النازل من أولاد الابن وقوله مثليها أي الأثني التي في درجته منهم (قوله) استغرق (ببناء المفعول
وقوله) الثلثان نائب فاعله عبارة المغني في عصبها مطلقا سواء أفاضل لها من الثلثين شيء أم لا (قوله) فلها
السدس (الخ) عبارة المغني لم يعصبها لأن لها فرضا استغنت به عن تعصيبه ولا يقال تأخذ السدس
ويعصبها في الباقي لأن الجمع بين فرض وتعصيب بجهة واحدة من خصائص الاب والجد (قوله) ايضا
أي كبنت الابن (قوله) بينهما أي بنت ابن الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله) قالوا (الخ) أي
قال الفرضيون ليس في الفرائض من الخ اه معنى

(فصل في كيفية إرث الأصول) (قوله) وقدم الفروع أي في الفصل السابق (قوله) لأنهم أقوى أي
بدليل أن الابن قد فرض للاب معه السدس وأعطى هو الباقي ولأنه يعصب أخته بخلاف الاب اه ع ش
(قوله) فقط إلى قوله قيل في النهاية والمغني (قوله) وعائل أي إلى خمسة عشر (قوله) أو هما) فأوفى كلامه
مانعة خلو لا مانعة جمع اه نهاية (قول المتن والباقي (الخ) أي وله الباقي وهو الثلث أو السدس اه معنى
(قوله) أفراد الضمير أي ضمير فرضهما (قوله) وان وجب (الخ) أي أفراد الضمير مطلقا وانما عبر بكلمة
الوصل لما تقدم عن سم عن ابن هشام أن التوزيعية أي كأنها كالواو في رعاية المطابقة وعليه لا يجب
الأفراد هنا بل لا يجوز وان لم يقتض ما ذكر (قوله) لاقتضائه أي الأفراد هنا على أن أو لمنع الخلو فقط
(قوله) انه أي الاب (قوله) عند اجتماعهما أي اجتماع البنت وبنت الابن مع الاب (قوله) بأخذ الباقي
(الخ) أي وليس كذلك فلاجل ذلك الاقتضاء الفاسد عدل عن الأفراد الواجب اه كردد (قوله)
بعد فرض أحدهما أي فرض البنت وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المغني لأن الذي يأخذه بالعصوبة
ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فليتأمل اه سم (قوله) الاوان (الخ) أي كقوله وان
الخ (قوله) بناء على (الخ) أي عدم صحة قوله المذكور مبنى على الخ (قوله) في حله أي حل الضمير ونفسيره (قوله)
لم يسبق في هذين عطف باو) أي لم يسبق في إفادة هذين الارتباطين أي ارتباط البنت مع الاب
وارتباط بنت الابن مع الاب عطف باو وانما هو في إفادة ارتباط بنت الابن مع البنت وبه يندفع ما لسم هنا
(قوله) عطف باو) بل ولا بغيرها (قوله) على أنها (الخ) أي هذا المبني عليه أعني كون الضمير للاب والبنت
الخ معنى على أن الاب والبنت وبنت الابن تدخل في عبارة المصنف بجعل أو لمنع الخلو فقط في الحل بخلاف
ما إذا لم تدخل فيها أي بجعل أو لمنع الخلو والجمع معا (قوله) ويصح شمول عبارته (الخ) عبارة ابن الجلال
ويصح رجوع ضمير فرضهما للبنت وبنت الابن وحينئذ لا يصح أفراد الضمير وان وجب بعد العطف
باو لأن محله مع صحة المغني وهنا يمنع لاقتضائه أنه عند اجتماعهما الخ اه (قوله) فيصح ما قاله أي بتمامه (قوله)
ويرد عليه) على المصنف مطلقا سواء رجع الضمير إلى الاب والبنت أو وبنت الابن أو إلى البنت وبنت
الابن قال ابن الجلال وجوابه أي الإيراد المذكور أن المراد بقول الماتن إذا كان بنت الخ مثلا فلا إيراد اه
اقول وقد يجاب أيضا بحمل البنت وبنت الابن في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة (قوله)

المراد باخوته في الأسفل وفي المساوى إذا كان ابن عم (قوله) من هي أسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله)
لأن هذه لا شيء لها) فيه إشعار بأنها قد يكون لها في ذلك السدس مع أن قضية كونها في درجته أنها تأخذ
بالتعصيب مطلقا فليراجع

(فصل) (قوله) أو بعد فرضي البنت وبنت الابن (١) في هذا الصنيع قصور في المغني لأن الذي يأخذه
بالعصوبة ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فتأمل وقوله على أنها تدخل الخ أي بجعل أو
لمنع الخلو فقط (قوله) لاقتضائه) فيه نظر فليتأمل (قوله) ولم يسبق في هذين) أن كان المشار إليه الاب

بأخذ الباقي بعد فرض أحدهما اه وهو صحيح إلا قوله وأن إلى آخره بناء على أن الضمير كما تقرر في حله للاب والبنت أو وبنت الابن ولم يسبق
في هذين (١) قول المحشي قوله أو بعد فرضي البنت وبنت الابن ليس هذا في النسخ التي بأيدينا اه

عطف باو على انها تدخل في عبارته ويصح شمول عبارته لذات الابن فيصح ما قاله ويرد عليه فرضا البنين وبنى الابن فان له ما فضل عن فرضهما ايضا (بالعصوبة) للخبر السابق آنفا (وللام الثلث او السدس في الحالين السابقين في الفروض) وذكر تسميما وتوطئة لقوله (ولها في مسئلتى زوج او زوجة وابوين ثلث ما بقى بعد الزوج) اصلها من اثنين للزوج واحد بيق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان (٤٠٤) وللأم واحد ثلث ما بقى (او الزوجة) اصلها من اربعة لان فيها ربعا وثلاث ما بيق

منها تصح للزوجة واحد وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفها لان كل انثى مع ذكر من جنسها له مثلاها وقال ابن عباس بعد اجماع الصحابة على ما تقرروا خرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده كما ياتي في العول لها الثلث كاملا لظاهر القرآن واجاب الآخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين لنص القرآن على ان له مثليها عند انفارادهما فكذا عند اجتماع غيرهما معهما اذ لا يتعقل بين الحالين فرق ولم يعبروا بسدس في الاول وربع في الثاني نادبا مع ظاهر لفظ القرآن وزعم انه لا تادب مع مخالفة معناه ليس في محله لان المخالفة للدليل كما هنا واجبة فلتعذر مخالفة المعنى وامكان موافقة اللفظ كانت الموافقة له تادبا بالى تادب وتلقبان بالغرارين تشديها لها بالكوكب الاغراى المضى لشهرتها وبالغريبتين لانه لا نظير لهما وبالغريبتين

فان له ما فضل عن فرضهما) اى وعن السدس ايضا فرضا والباقي بالعصوبة وان اوهمت عبارته تخصيصه بالثاني فتأمل اه سيد عمر (قوله للخبر السابق الخ) اى فى شرح وكل عصبية يحجبها اصحاب الخ (قوله) وذكر تسميما (الى الفصل فى النهاية الا قوله وزعم الى قوله ويلقبان (قوله اصلها من اثنين) مخالف لما عليه الجمهور بل الاتفاق كما فى الروضة من ان اصلها ستة وسياتى اى فى كلام الشيخ فى فصل التصحيح والله اعلم اه سيد عمر عبارة المغنى فللزوج فى المسئلة الاولى وهى من اثنين النصف والباقي ثلثه للام وثلثه للأب واقل عدده نصف صحيح وثلث ما بيق ستة فتكون من ستة فهى تاصيل لا تصحيح كما سياتى فى الاصلين الزائدين اه (قوله ومنها نصح) اى من الاربعة تصح المسئلة (قوله له) اى للأب وقوله ضعفها اى الام اى نصيبها (قوله من جنسها) اى بان كانا فى درجة واحدة وتساويا فى الصفة اه ع ش (قوله وخرق الاجماع) مبتدا خبره قوله انما يحرم الخ والجملية اعتراضية (قوله انما يحرم الخ) اى فلا اجماع حقيقة اه سم (قوله عنده) اى وقت انعقاد الاجماع (قوله لها الثلث الخ) مقول قال (قوله بتخصيصه) اى ظاهر القرآن اه رشيدى (قوله بغير هذين الحالين) اى اللذين فى المتن (قوله عند انفارادهما) اى الابوين (قوله غيرهما يعنى احد الزوجين) (قوله بين الحالين) اى حال الانفاراد والاجتماع (قوله فى الاول) اى فى مسئلة الزوج وقوله فى الثانى اى فى مسئلة الزوجة (قوله تادبا مع ظاهر القرآن) فان ظاهر القرآن ان لها ثلث جميع المال وهو مخالف لما لها من السدس او الربع اه ع ش (قوله وزعم الخ) مبتدا خبره قوله ليس فى محله (قوله لان المخالفة الخ) اى مخالفة ظاهر القرآن لاجل الدليل الصارف عنه (قوله ويلقبان) اى مسئلتنا المتن والتذكير بتاويل الحالين (قول المتن كالأب) اى عند عدمه (قوله فى جميع ما تقدم) اى فى هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء متصلا اه رشيدى اذا حالان الاولان سبقا فى فصل الحجب والثانى سبق فى هذا الفصل كانه عليه السيد عمر ردا على سم (قوله بينهما) اى الفرض والتعصيب (قوله فيما مر) اى فى قول المتن وبهما اذا كان بنت او بنت ابن الخ اى فى نظيرها (قوله فى هذه) اى فيما مر من مسئلة جمع الاب بين الفرض والتعصيب (قوله لزيد) اى الوصية المذكورة وصية لزيد (قوله ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر اه سم اقول يمكن ان يقال منشأ توهم المعترض ما اشتهر من ان السكوت فى مقام البيان يقتضى الحصر بحيث افاد المتن ان الاب والجديرتان بهما وهم ذلك الحصر فيهما لكنه مدفوع بان المقصود بيان كيفية ارث الاصول لا بيان من يرث بهما وحيث نزل جواب الشارح على سبيل التنزيل والله اعلم اه سيد عمر (قوله بجهتين) اى بالزوجية وبنوة العم او الولاء فى الاولى وبالزوجية والولاء فى الثانية (قوله فى جمعهما) اى الفرض والتعصيب (قوله كأم) اى فى فصل والبنت او بنت الابن فكان اللائق ان يقول ولم يسبق فى الاوليين وان كان ذلك يجعله واحدة وما بعده لم يتأت قوله ولم يسبق فيما بعده وان كان للبنت وبنت الابن لم يتأت قوله ولم يسبق وهو ظاهر فتأمل (قوله وخرق الاجماع) وهو حال وقوله انما يحرم اى فلا اجماع حقيقة (قوله فى جميع ما تقدم) هذا يوجب انقطاع الاستثناء الا ترى ان ما تقدم فى هذا الفصل او اعم فها قال فى جميع احواله ليتصل الاستثناء (قوله ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر

لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بذلك (والجد كالأب) فى جميع ما تقدم حتى فى جمعه بينهما فيما مر وقيل لا ياخذ فى هذه الحجب الاب بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو اوصى بشئ عما بقى بعد الفرض او بمثل فرض بعض ورثته او بمثل اقلهم نصيبا فاذا اوصى لزيد بثلث ما بيق بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى الاول هى لزيد بثلث الثلث وعلى الثانى بثلث النصف ولا يرد عليه جمع زوج هو ابن عم او معتق وزوجة معتقة بين الفرض والتعصيب لانه بجهتين والكلام فى جمعهما بجهة واحدة (الا ان الاب يسقط الاخوات) للميت كأم (والجد يقاسمهم ان كانوا الابوين او الاب) كما ياتى تفصيله (والاب يسقط أم نفسه) لانها تدلى به (ولا يسقطها) اى أم الاب (الجد)

لأنها لا تتدلى به (والاب في زوج أو زوجة وأوين ير دالام من الثالث الى ثالث الباقي ولا يرد لها الجد) بل تاخذ الثالث كما لا لانه لا يساويها فلا يلزم تفضيلها عليه ولا يرد على حصره ان جد المعتق يحجبه اخو المعتق وابن اخيه و ابو المعتق يحجبه لان هسيذ ك ذلك بقوله لكن الاظهر الى آخره وان الاب لا يرث معه إلا جدة واحدة والجد يرث معه جدتان لانه معلوم من قوله والاب يسقط الى آخره و ابو الجد ومن فوقه كالجد في ذلك وكل جدي يحجب ام نفسه ولا يحجبها من هو فوقه فكل ما علا الجد درجة زاد معه جدة (٥٠٥) وارثة فيرث مع الجد جدتان ومع اب الجد

ثلاث ومع جد الجد أربع وهكذا (وللجدة السدس) لما تقدم (وكذا الجدات) اي الجدتان فاكثر لان المراد بالجمع في هذا الباب ما فوق الواحد وذلك للحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وفي مرسل انه اعطاه لثلاث جدات وعليه اجماع الصحابة (وترث منهن أم الام وامهاتها المدليات باناث خالص) كام أم الام وان علت اتفاقا ولا ترث من جهة الام إلا واحدة دائما (وأم الاب وامهاتها كذلك) اي المدليات باناث خالص لما صح عن ابى بكر رضى الله عنه انه قسم السدس بين أم الام وأم الاب لما قيل له وقد أثر به الاولى اعطيت التي لومات لم يرثها ومنعت التي لومات ورثها (وكذا أم أب الاب وأم الاجداد فوقه وامهاتهن) يرثن (على المشهور) لانهن يدلين بوارث فهن كام الاب

الحجب (قوله لأنها لا تتدلى به) عبارة المغنى لأنها زوجته والشخص لا يسقط زوجة نفسه فالاب والجدسيان في ان كلا منهما يسقط ام نفسه اه (قوله لا يساويها) اي في الدرجة (قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) اقول بل يلزم تفضيلها عليه في مسألة الزوج فلو قال فلا محذور في تفضيلها عليه لكان النسب اه سيد عمر وسم عبارة النهاية والمغنى فلا يلزم تفضيله عليها اه قال الرشيدى اي لا يلزمنا تفضيله عليها فاللزوم بمعنى الوجوب لا لزوم المنطق (قوله ولا يرد على حصره الخ) يمكن دفعه ايضا بان ترتيب عصبات الولا لم يسبق له ذكر فليس داخل في المستثنى منه اه سيد عمر (قوله و ابو المعتق يحجبهما) جملة حاله (قوله سيز ك ذلك الخ) اي في فصل الولا (قوله وان الاب الخ) عطف على قوله ان جد المعتق الخ وقوله لانه معلوم الخ عطف على قوله لانه سيز ك ذلك الخ فهو من العطف على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد من غير تقدم المجزوء ولا يجوز الجمهور (قوله الا جدة واحدة) وهى التي من جهة الام وقوله ومن فوقه اي فوق الجد من آباءه (قوله كالجد) خبر و ابو الجد (قوله في ذلك) اي انه يرث معه جدتان (قوله فكل ما علا الجد درجة الخ) وفي المغنى هنا بسطوا ايضا حتى رسم هنا جدولا (قوله جدتان) اي ام الاب وام الام وان علنا (قوله ثلاث) اي ام الاب وام الام وام الجد (قوله أربع) اي والرابعة ام ابى الجد (قوله لما تقدم) عبارة المغنى كما مر و ذكرت توطئة لقوله وكذا الجدات اه وهى احسن (قول المتن وكذا الجدات) سواء استوين في الادلاء ام زادت احدهما بجهة اه مغنى وقد مر في الحجب مثال ذات الجنتين (قوله في هذا الباب) اي باب الفرائض (قوله وفي مرسل) عبارة المغنى وفي مراسيل ابى داود اه (قوله وعليه الخ) اي على ما في المرسل (قوله اتفاقا) لو ذكره عقب وترث منهن كما في المغنى ليظهر رجوعه لسلك من الاربع كان اولى (قوله لما قيل الخ) ظرف لقوله قسم (قوله وقد أثر) اي ابو بكر به اي بالسدس الاولى اي ام الام اه ع ش (قوله اعطيت) وقوله الآتى منعت بفتح التاء (قوله لم يرثها) اي لانه ولد بنت وقوله ورثها اي لانه ولد ابن اه سم (قول المتن وامهاتهن) انظر ما فائدته (قوله اي ارثن) او يقال اي من يرث منهن بل لعله اقرب الى عبارة الضابط اه سم (قوله على ذلك) اي على ما ذكر في الضابط اه ع ش

(فصل في ارث الحواشي) (قوله في ارث الحواشي) اي وما يتبعه كتعريف العصة اه ع ش (قوله وفي نسخ) الى الفصل في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وقوله لثراخي الى المتن (عن الاخوة والاخوات) وانظر ما فائدته في حق الاشقاء مع ان حالهم لا يختلف بالانفراد والاجتماع المذكورين اه رشيدى (قوله كل المال) اي اذا لم يكن معه او معهم ذو فرض وقوله او الباقي اي اذا وجد ذلك (قوله الذ كر) بدل من المجتمعون اي وياخذوا المجتمعون من الذكور والاناث الذ كر منهم مثل حظ الانثيين (قوله هنا) اي في

(قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) انظره في الاولى هلا قال فلا محذور في تفضيلها عليه (قوله لم يرثها) اي لانه ابن بنت وقوله ورثها اي لانه ابن ابن (قوله اي ارثن) او يقال ان من يرث منهن بل لعله الاقرب الى عبارة الضابط (قوله كام ابى الام) في شرح الفصول وام ابى ام اب (فصل) (قوله هنا) اي في التشبيه لانه صار مخصوصا بما تقدم

لا كام ابى الام (وضابطه) اي ارثن المعلوم من السياق ان تقول (كل جدة ادلت بمحض اناث) كام أم أم (أو) بمحض (ذكور) كام ابى الاب (أو) بمحض (اناث الى ذكور) كام أم أب (ترث ومن ادلت بذ كر بين اثنتين) كام أبى الام (فلا) ترث وحكى ابن المنذر الاجماع على ذلك (فصل) في ارث الحواشي (الاخوة والاخوات لا بوين اذا) وفي نسخة ان (انفردوا) عن الاخوة والاخوات لاب (ورثوا) كالولاد الصلب) فياخذوا احدا فكثر كل المال او الباقي والواحدة نصفه والثنتان فاكثر ثلثيه والمجتمعون الذ كر مثل حظ الانثيين وقدم ان الابن لا يحجب بخلاف الشقيق فلا يرد عليه هنا (وكذا ان كانوا الاب) وانفردوا عن الاشقاء فياخذون المال كما ذكر اجماعا (الا) استثناء مما تضمنه كلامه

ان الاخوات لاب كالا شقاء
(في المشركة) بفتح الراء
المشدة وقد تكسر (وهي
زوج وأم) أو جدة (وولدا
أم) فاكتر (واخ) فاكتر
(لابوين) سواء اكانوا
ذكورا ام ذكورا وإناثا
(فيشارك الاخ) الشقيق
فاكتر (ولدى الام في الثالث)
باخوة الام في اخذ كواحد
منهم الذكور والاثني في ذلك
سواء لاشتراكهم في القرابة
التي ورثوا بها وهي بنوة الام
وقيل يسقط الشقيق لانه
عصبه ولم يبق له شيء (ولو
كان بدل الاخ) لابوين
(اخ لاب) وحده او مع
اخيه (سقط) هو
وهن اجماعا لفقد قرابة
الام ويسمى الاخ المشؤم او
اخت او اختان لاب فرض
لها النصف ولها الثلثان
وعالت كما لو كانت شقيقة
أو شقيقتان (ولو اجتمع
الصفان) اي الاشقاء
والاخوة لاب (فكا جتمع
اولاد الصلب واولاد البه)
فان كان الشقيق ذكر احجبهم
اجماعا أو اثني فلها النصف
او اكثر فلها الثلثان ثم إن
كان ولد الاب ذكرا او مع
أناث اخذوا الباقي للذكر
مثل حظ الاثنيين أو اثني
او اكثر فلها اولهما مع
شقيقه السدس تكملة الثلثين
ومع شقيقتين لاشيء لهما

التشبيه لانه مخصوص بما قدمه (قوله ان الاخوة الخ) بيان لما الموصولة (قوله بفتح الراء) أي المشرك
فيها الشقيق وولد الام على الحذف والايصال وقوله وقد تكسر بمعنى فاعلة التشريك مجاز (قول المتن وهي
زوج الخ) وتسمى هذه ايضا بالحارية والحجرية واليمنية لانها وقعت في زمن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه
فحرم الاشقاء فقالوا هب إن ابانا كان حمارا السنان ام واحدة فشارك بينهم وروى كان حجرا ملقي في
اليم وبالنبرية لانه سئل عنها على المنبر واصل المسئلة ستة وتصح من ثمانية عشر إذ لم يكن مع الاخ من يساويه
فان كان معه اخت صحت من اثني عشر ولا تفاضل بينه وبينها نهاية ومعنى (قوله او جدة) ينبغي فاكتر اه سم
عبارة شرح المنهج والجدة كام حكما اي لا اسماء اي لا تسمى مشركة بحجري (قوله ام ذكورا وإناثا)
الاولى فقط او معهم انني تامل (قوله وإناثا) اي بخلاف ما لو كانوا كلهم إناثا اه سم (قوله في اخذ)
اي كل واحد من اولاد الابوين الذكور والذكور والاناث (قوله الذكور والاثني) اي من اولاد
الابوين وقوله في ذلك اي في الاخذ كواحد من اولاد الام (قوله لاشتراكهم الخ) تعليل لكل من
قوله في اخذ الخ وقوله الذكور الخ (قول المتن ولو كان بدل الاخ الخ) ولو كان بدله خنثى فتقدير
ذكورته هي المشركة وتصح من ثمانية عشر كما رو بتقدير انوثته تعول إلى تسعة وبينهما تداخل فتصحان
من ثمانية عشر والاضري حقه ذكورته وفي حق الزوج والام انوثته ويستوى في حق ولدى الام الامران
فاذا قسمت تنضل اربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان باثني اخذها او ذكرا اخذ الزوج ثلاثة
والام واحد انية ومعنى وشرحا الروض والمنهج (قوله او مع اخته او اختيه) عبارة لانها مع اخيه او
اخته اه وقوله او اختيه الاولى فاكتر (قوله وهن) المناسب وهما (قوله المشؤم) اصله مشؤم نقلت حركة
الهمزة إلى الشين ثم حذفت الهمزة فوزنه قبل النقل مفعول وبعده مفعول امعش (قوله او اخت الخ)
عطف على اخ لاب وقوله او اختان الخ الاولى فاكتر (قوله وعالت) اي إلى تسعة او عشرة (قوله فان كان
الشقيق الخ) لا يخفى ما فيه من القصر وعبارة المغنى فان كان من اولاد الابوين ذكروا ولو مع اثني حجب اولاد
الاب او اثني فلها النصف والباقي لاولاد الاب الذكور فقط او الذكور والاناث للذكر مثل حظ الاثنيين
فان لم يكن من ولد الاب الا اثني او اناث فلها اولهن السدس تكملة الثلثين وإن كان ولد الابوين اثنيين

(قوله بفتح الراء) أي المشرك فيها وقوله وقد تكسر أي على نسبة التشريك اليها مجاز (قوله او جدة) ينبغي
فاكتر (قوله وإناثا) اي بخلاف ما لو كانوا كلهم إناثا (ولدى الام) هلا زاد الشارح هنا ايضا قوله فاكتر
وبحاجب بانه احاله على فهمه بما قبله وقد يقال فلها احاله ايضا في قوله ويشترك الاخ إلا ان يقال انه بالتصريح به
على مثله فيما بعده للثلاث يغفل عما تقدم (قوله في المتن ولو كان بدل الاخ) قال في شرح الروض ولو كان بدل
العصبة في المشركة خنثى لابوين فتقدير ذكورته هي المشركة وتصح من ثمانية عشر إن كان ولد الام اثنيين
وبتقدير انوثته تعول إلى تسعة وبينهما تداخل فتصحان من ثمانية عشر فيعامل بالاضري في حقه وحق غيره
والاضري في حقه ذكورته وفي حق الزوج والام انوثته ويستوى في حق ولدى الام الامران فاذا قسمت
فضل اربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان باثني اخذها او ذكرا اخذ الزوج ثلاثة والام واحد اه
واعلم ان طريق العمل ان تقول بين المسئلتين الثمانية عشر والتسعة تداخل فيسكتني باكبرهما فهي
الجامعة والمراد ان الجامعة مثل الاكبر لان جامعة المسئلتين غيرهما وانما كانت جامعة لانقسامها عليهما
والخارج من قسمتها على الثمانية عشر جزء سهم مسئلتها وهي واحد وعلى التسعة جزء سهم مسئلتها اثنان فن
له شيء من احدهما ياخذ مضر وبافي جزء سهمهما ثم يعامل من يختلف ارثه بالاضري ويوقف الباقي للزوج
من مسئلة التسعة ثلاثة في اثنيين وستة ومن مسئلة الثمانية عشر تسعة في واحد بتسعة فيعطى الستة الاقل
معاملة بالاضري والام من مسئلة التسعة واحد في اثنيين وباتنيين ومن مسئلة الثمانية عشر ثلاثة في واحد بثلاثة
فتعطى الاثنيين الاقل معاملة بالاضري ولكل من ولدى الام من مسئلة التسعة واحد في اثنيين وباتنيين ومن مسئلة
الثمانية عشر اثنان في واحد باثنيين فانهما لا يختلفان فكل اثنان بكل حال ولا حتى من مسئلة التسعة ثلاثة في
اثنيين وستة ومن مسئلة الثمانية عشر اثنان في واحد باثنيين فيعطى اثنان لانها بالاضري ويوقف الفضل

إلا إن كان معهما أخ يعصيهما ويسمى الأخ المبارك لا ابن أخ كما قال (إلا إن بنات الابن يعصيهن من في درجتهم أو أسفل) كما مر (والأخت لا يعصيهما إلا أخوها) بخلاف ابن أخيهما بل الكل له دونها والفرق أن ابن الأخ لا يعصيه (٤٠٧) أخته فعمته أولى وابن الابن يعصيه عمته

فأكثر فلها أولهن الثلثان والباقي لولد الأب الذكور فقط أو الذكور والآنثاء ولا شيء للأنثاء الخالص منهن مع الأخنتين لا بون فكثر (قوله ذكر) أي ولو مع اثني (قوله فلها) الأولى فلن أو فلها أولهن (قوله ذكر) كان ينبغي أن ين يدعقه ليظهر ما بعده قوله فقط فله الباقي (قوله أولها) فيه ما مر انفا (قوله لا شيء لهما) الظاهر لها أولهما وكذا يقال في تاليه فليتامل اه سيد عمر أقول بل الظاهر في الأول لها أولهن وفي الثاني معها أو معهن وفي الثالث يعصيهما أو إياهن (قوله إلا إن كان معهما أخ الخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنثاء مستدرك لا يأتي مع فرض ولد الأب المستثنى هذا منه اثني أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتامل سم اه رشدي عبارة السيد عمر قوله إلا إن كان الخ استثناء منقطع لأن الفرض انفرادها ولا حاجة إليه لأن حالة الاجتماع سبقت إلا أن يقال ذكره وتوطئة لما بعده والله أعلم اه (قوله لا ابن أخ) عطف على قوله أخ من قوله إلا إن كان معهما أخ اه رشدي (قوله كما مر) أي في فصل أرث الأولاد (قوله بخلاف ابن أخيهما الخ) عبارة المغني لا ابن الأخ ولا ابن العم فلو خلف شخص أختين لا بون واختلاف لابن أخ لاب فلاختين الثلثان والباقي لابن الأخ ولا يعصيه الأخ وأختاه وبه علم أن المراد بالكل في كلام الشارح كل الباقي بعد فرض الشقيقتين فكثر (قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت أي الأخت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن فالباقي لها أي الأخت دونه أي ابن الأخ كما سياتي اه سم (قوله والفرق أن ابن الأخ الخ) وأيضا ابن الابن يسمى ابنا حقيقة أو مجازا وابن الأخ لا يسمى أخا وسكت المصنف عما لو اجتمع أخ لا بون ولا بولام وحكمهم أن لاخ اللام السدس والباقي للشقيق ولا شيء للاخ لاب فان كان الجميع أنا كانا كان للشقيقة النصف ولق للاب السدس تسكئة الثلثين ولق للام السدس اه معنى (قوله كما مر) أي في فصل الفروض (قوله إلا رواية الخ) عبارة النهاية إلا ما نقل عن ابن عباس شاذاه (قوله وهذا) أي استواء ذكورهم وأنثاهم ثم قوله هذا إلى المتن في المغني (قوله تميزوا) أي أولاد الام عن بقية الورثة (قوله والبقية) أي من الخمسة (قوله مع من يدلون به) أي الامام وكذا قوله وانهم يحجبون من يدلون به أي الام وقوله إن ذكرهم يدل بآتي أي الام اه سم (قوله ومع بنت الابن) الأولى الاخصر أو بنت الابن (قول المتن الأخوات لاب) وكذا الاخ لاب كافى الروض والمنهج اه سم عبارة المغني الأخوة والأخوات لاب كما يسقطهم الاخ الشقيق (تنبيه) لو قال بدل الأخوات لاب أولاد الاب لكان أولى ليشمل ما قدرته اه (قوله أن انفرد الخ) عبارة النهاية والمغني المال عند انفردا وبأخذ ما فضل عن الفروض وعند

وهو أربعة فان بان أثني أخذها أو ذكر أعطى الزوج منها ثلاثة والام واحدا (قوله إلا إن كان معهما أخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنثاء فهو مستدرك لا يأتي مع فرض الاب المستثنى هذا منه أو اثني أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتامل (قوله بخلاف ابن أخيهما) شامل لابن أخيهما لا غيرها أو منحصر فيه (قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن فالباقي لها دونه كما سياتي (قوله مع من يدلون به) أي وهي الام وكذا قوله وانهم يحجبون من يدلون به أي وهي الام (قوله في المتن والأخوات لا بون الخ) عبارة الفصول وشرحه لشيخ الاسلام والأخت من الابوين أو من الاب حال كونها عاصبة مع غيرها تحجب من يحجبه أخوها لانها في درجته فتحجب هذا الأخوة والاعمام وبنيهم والشقيقة تحجب الاخ لاب بخلاف ما إذا كانت صاحبة فرض فانها لا تحجب من يحجبه أخوها اه فالأخت للاب مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن تحجب ابن أخيهما وسياقي بخلاف ما إذا كانت مع اخنتين شقيقتين فيقدم ابن الأخ عليها كما تقدم فياخذ الباقي دونها (قوله في المتن الأخوات لاب) وكذا الاخ للاب كما قال في الروض فالأخت للابوين مع البنت أي أو بنت الابن أو معهما تحجب الاخ للاب اه وعبارة المنهج فتسقط أخت لا بون مع بنت ولذا قال في شرحه وتعبيره بولد الاب اعلم من تعبيره بالأخوات

فأخته أولى (ولو واحد من الأخوة والأخوات لام السدس وللأختين فصاعدا الثلث) كما مر وذكر توطئة لقوله (سواء ذكرهم وإنهم) إجماعا إلا رواية شاذة عن ابن عباس رضي الله عنهما ولأن أرثهم بالرحم كالابوين مع الولد وأرث غيرهم بالعصوبة وهي تقتضي تفضيل الذكر وهذا أحد الأحكام الخمسة التي تميزوا بها والبقية أن ذكرهم المفرد كائشاه المنفردة وأنهم يرثون مع من يدلون به وانهم يحجبون من يدلون به حجب نقصان وإن ذكرهم يدل بآتي ويرث (والأخوات) أو الأخت (لا بون أو لاب مع) البنت أو (البنات) ومع بنت الابن (أو بنات الابن عصبه كالأخوة) إجماعا إلا ما حكى عن ابن عباس وغيره أنه لا يرث أخت مع بنت بل الباقي للعصبة كان الاخ أو العم وإذا كن عصبه (فتسقط أخت لا بون مع البنت) أو بنت الابن (الأخوات لاب) كما يسقط الشقيق الاخ لاب (وبنو الأخوة لا بون أو لاب كل منهم كايه

اجتماعا وانفردا) فبستغرق الواحد أو الجمع المال أن انفرد وإلا أسقط ابن الشقيق ابن الأخ لاب (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الام) من الثلث (إلى السدس) وفارقوا ولد الولد بأنه يسمى ولدا مجازا مشهورا

بل حقيقة وابن الاخ لا يسمى أخا كذلك (٤٠٨) (ولا يرثون مع الجد) إجماعا لانه كاخ والاخ يسقطهم (ولا يصبون اخواتهم) لانهم

اجتماعهم يسقط ابن الشقيق ابن الاخ لا ب (قوله بل حقيقة) عبارة النهاية بل قيل حقيقة (قوله وفارقوا) اي اولاد الاخ (قوله كذلك) اي اخلا حقيقة ولا مجازا مشهورا (قوله لانه) اي الجد كاخ بدليل تقاسمهما لاجتماعهما معنى (قوله اي اولاد الاخوة الخ) تفسير لصغير يسقطون (قوله الاشقاء) اي بخلاف اولاد الاخوة لا ب لان الاخوة لا ب وبينهم سيات في السقوط في المشتركة فلا يتصور المخالفة وكان المصنف ترك التقييد لظهوره مما سبق سم ومعنى (قوله كما صرح به) اي باختصاص هذه المخالفة باولاد الاخوة الاشقاء (قوله أصله) أي المحرر (قوله وعلم بأمم) إلى قوله وذلك الخ لا يظهر له فائدة إذ لو أراد به الاعتذار عن ترك التقييد فالعبارة لا تساعد ولو أراد به تعليل الماتن فعدم مساعدة العبارة غنى عنه قوله وذلك لان الخ ولعل لذلك اسقطه المعنى (قوله ان اولاد الاب الخ) فيه ان هذا عين مأمرا لا علم منه (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن (قوله وابن ولد الام الخ) والاولى كما في المعنى وهي مفقودة في ابن الاخ (قوله وفي ان الخ) عطف على قول المصنف في انهم الخ عبارة المعنى تنبيه قد اقتصر المصنف تبعا للمرافعى على استثناء هذه الصور الاربع وزاد في الروضة ثلاث صور آخر ثم ذكر مثل ما في الشارح إلى قوله بخلاف آبائهم (قوله وإن بنى الاخوة) اي مطلقا لا بون اولاب وكذا قوله مع الاخوات (قوله مع البنات) اي او بنات الابن او البنات او بنات الابن كما مر (قوله بخلاف آبائهم) يوهم ان المراد ان آبائهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات وليس كذلك لان الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبها فلا تكون عصبه مع البنات والذي لا ب إذا وجد معها حجب بها ومع التي للاب المجتمعة مع البنات عصبها بل المراد انهم يرثون مع الاخوات المجتمعة مع البنات بان يعصبوهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين سم ورشيدى ولو قدمه الشارح وذكره عقب المتن كما فعل المعنى سلم عن ذلك الايهام (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه الخ) اما الاوليان فعلمتا من فصل الحجب واما الثالثة فن قوله انفا عصبه كالاخوة اي كاخوتهن فتكون الشقيقة كاخيهما والتي لا ب كاخيهما فتذكر وتدبر اه سيد عمر (قول المتن من الجهتين) اي لا بون اولاب (قول المتن اجتماعا وانفرادا) منصوب بنزع الخافض اي في الاجتماع والانفراد او على التمييز أي من جهة الاجتماع والانفراد اه معنى (قوله او مابق) أي بعد الفرض (قوله وهو) أي العلم لا ب وقوله بنى الشقيق (قوله ومر) اي في فصل الحجب (قوله ما يعلم منه) وهو قول المصنف وعم لا بون يحجبه هؤلاء وابن اخ لا ب وعم لا ب يحجبه هؤلاء وعم لا بون اه فادخل في هؤلاء الاولى ابن اخ لا بون وفي الثانية ابن اخ لا ب (قوله وبنو الاخوات الخ) عبارة المعنى فان قيل يرد على المصنف بنو الاخوات التي هن عصبه مع البنات مع ان بنين ليسوا مثلهن وهن من عصبه النسب اجيب بان الكلام في العصبه بنفسه اه (قوله بل يتأمل الخ) هذا إن جعل سائر معطوفا على بنى العلم كما هو الظاهر فان عطف على العلم تعين دفعه بما سبق من ان الكلام في العصبه بنفسه والله اعلم اه سيد عمر (قوله إن اولادهم) اي الاخوات العصبه (قوله خرجوا بقوله عصبه النسب) إذ ليسوا من عصبه النسب

اه (قوله أي اولاد الاخوة الاشقاء) بخلاف اولاد الاخوة لا ب لان اباءهم يسقطون في المشتركة فهم كآبائهم في السقوط فلا يتصور الحكم بمخالفتهم لآبائهم في ذلك وكان المصنف ترك التقييد لظهوره مما سبق (قوله بخلاف آبائهم) كذا قالوه وقد يسبق إلى الفهم منه ان المراد ان اباءهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات ولا ينبغي ان يكون مراد الان الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبها فلا تكون عصبه مع البنات والذي لا ب له إذا وجد معها حجب بها او وجد مع التي للاب الموجودة مع البنات عصبها بل المراد انهم يرثون مع الاخوات الموجودة مع البنات بان يعصبوهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه) الاولى والثانية من هذه الثلاثة علمتا من فصل الحجب والثالثة علمت بالنسبة لبنى الاخوة لا ب من قوله هنا كل منهم كايه مع قوله فتسقط اخت لا بون وبالنسبة لبنى الاخوة لا بون (قوله خرجوا بقوله عصبه النسب) اي ليسوا من عصبه النسب بل هم من ذوى

من ذوى الارحام لتراخي قربهم مع ضعف الانوثة (ويسقطون في المشتركة) اي اولاد الاخوة الاشقاء كما صرح به أصله وعلم بما مر ان اولاد الاب يسقطون فيها فالولى ابنا الاشقاء المحجوبون هم وذلك لان ماخذ التشارك قرابة الام وابن ولد الام لا يرث وفي ان اولاد الاشقاء لا يحجبون الاخوة لا ب بخلاف الانثاء وان الاخ لا ب يحجب ابن الشقيق وابنه لا يحجبه وان بنى الاخوة لا يرثون مع الاخوة إذا كن عصبات مع البنات بخلاف آبائهم وهذه الثلاثة علمت من كلامه كما يظهر بادنى تأمل (والعلم لا بون اولاب) سواء عم الميت وعم أبيه وعم جده وهكذا (كالاخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا) فياخذ الواحد فأكثر منهم المال او مابق ويسقط العلم الشقيق العم للاب وهو يسقط بنى الشقيق ومرما يعلم منه ان بنى الاخوة من الجهتين يحجبون الاعمام (وكذا قياس بنى العلم) لا بون اولاب فيحجب بنو العلم الشقيق بنى العلم لا ب (وسائر) اي باقى (عصبه النسب) كبنى بنى الاخوة وبنى بنى العلم وهكذا فكل ابن منهم كايه وليس بعد بنى الاعمام عصبه وبنو الاخوات العصبه ليسوا مثلهم ولا يرد عليه لان الكلام في العصبه بنفسه بل يتأمل أن اولادهم خرجوا بقوله عصبه النسب يدفع الايراد من أصله بل

(والعصبة) بنفسه وبغيره
ومع غيره وهو يشمل الواحد
والمعتد والذكر والانثى
(من ليس له سهم مقدر)
حالة تعصبيه من جهة
التعصيب (من المجمع على
توريثهم) خرج بمقدر ذوو
الفرض وبما بعده ذوو
الارحام بناء على ان من
ورثهم لا يسهمهم عصبة
وفيه خلاف بل على مذهب
أهل التنزيل ينقسمون إلى
ذوى فرض وعصبات
ودخل في الحد بمراعاة
قولنا حالة تعصبيه إلى آخره
البنات مع الابن والاخت مع
البنات والاب والجد وابن
العم الذى هو اخ لام او زوج
فان أخذهم للفرض ليس فى
حالة التعصيب ولا ينافى
ماقررت من شمول الحد
لثلاثة تقريره ما يختص
بالعاصب بنفسه او بنفسه
وبغيره وهو قوله (فيرث
المال) المخلف كله إذ لم يكن
معه ذو فرض لانهم قد
لا يلاحظون فى التفريع
بعض ما سبق على ان الآخرين
يرث كل منهم على حدته كل
أما إذ لم ينتظم امر بيت
المال وذلك للخبر السابق
فما أبقيت الفروض فلاولى
رجل ذكر (او ما فضل بعد
الفروض) أو الفرض
وهذا يعم الانواع الثلاثة

بل هم من ذوى الارحام اه سم (قوله وهو الخ) جملة افتراضية دفعها ما يرد من أن التعريف يكون
للمباهية والعصبة جمع عاصب (قوله يشدل الخ) قاله المطرزي وتبعه المصنف وانكر ابن الصلاح اطلاقه
على الواحد لأنه جمع عاصب ومعناه لغة قرابة الرجل لآبيه وشرعاً ما قاله المصنف اه معنى (قوله) والذكر
الخ) لو ترك العطف هنا اكان النسب إذ هو تفصيل لسابقة فلا تغاير اه سيد عمر (قوله من جهة التعصيب)
يعنى عما قبله فتأمل اه سيد عمر (قوله وبما بعده) أى فى الماتن اه سم (قوله ذوو الارحام الخ) زاد
المعنى عقب الماتن قوله وغيرهم من ذوى الارحام ثم قال وأدخلت فى كلامه ذوى الارحام إذا صح جح فى
توريثهم مذهب أهل التنزيل كما مر فانهم ينزلون كلامهم من نزلة من بدلى به وهم ينقسمون إلى ذوى فرض
وعصبات اه (قوله وفيه) أى فى تسميتهم تعصبة (قوله ينقسمون الخ) قال رحمه الله تعالى عند قول المصنف
سابقاً صرف إلى ذوى الارحام ما انفكنا عن عصبته اه فتأمل ما بينهما من التناقض اه سيد عمر (قوله
ودخل فى الحد بمراعاة الخ) أى دخل بقوله حالة تعصبيه البنات والاخت المذكورتان إذ يصدق على كل
منهما أنه ليس له سهم مقدر حالة تعصبيه وإن كان له سهم مقدر فى حالة أخرى وبقوله من جهة التعصيب
الاب والجد وابن العم المذكور فان كلامهم يصدق عليه أنه ليس له نصيب مقدر حالة التعصيب من جهة
التعصيب وان كان له نصيب مقدر فيها من جهة الفرض اه سم (قوله ليس فى حالة التعصيب) أى من جهة
التعصيب اه سم عبارة السيد عمر الظاهر زيادة اولاه من جهة التعصيب فان كلاماً من الثلاثة الأخيرة له
سهم مقدر فى حالة التعصيب لكن لا من جهته فلو اقتصر على ما تركه كان أولى لا غنائم عما ذكره ولا عكس
كما سلف آنفاً فتذكر والله أعلم اه (قوله للثلاثة) أى العصبة بنفسه والعصبة بغيره والعصبة مع غيره (قوله
او بنفسه وبغيره) يريد بهذا ان الابن مع اخته يرثان جميع المال فيصدق ان العصبة بنفسه وبغيره معاً اخذاً
جميع المال زيادى اه بجزمى عبارة السيد عمر هذا قسم واحد مركب من عصبة بنفسه وعصبة بغيره
كالابن والبنات والاخت والاخت فيدفع المال كله او الباقي لمجموع الاثنين فتبين ان للعصبة قسمين رابعاً أى
لا بنفسه ولا بغيره ولا مع غيره فتأمل اه (قول الماتن فيرث المال) أى وما الحاق به اه معنى (قوله إذ لم
يكن معه ذو فرض) وإن لم ينتظم فى صورة ذوى الارحام بيت المال اه معنى وشرح المنهج (قوله لانهم
قد يلاحظون الخ) تعليل لقوله ولا ينافى الخ (قوله على ان الآخرين) أى العصبة بغيره فقط أو مع غيره اه
سيد عمر (قوله الآخرين) بكسر الحاء عبارة النهاية الآخرين اه قال ع ش هما قوله وابن العم
الذى هو اخ لام وقوله او زوج اه (قوله يرث كل منهما الخ) فيه أنه ليس بالتعصيب الذى الكلام فيه
اه سم عبارة السيد عمر قوله على حدته الخ لا يخفى انه حينئذ ليس بعصبة مطلقاً فتأمل اه (قوله وذلك
للخبر السابق الخ) تعليل للماتن اه رشيدى اقول وعلى هذا كان حقه ان يذكر بعد المعطوف (قوله
الانواع الثلاثة) أى العصبة بنفسه أو بنفسه وغيره معاً والعصبة بغيره والعصبة مع غيره عبارة المعنى
تفسيه قوله فيرث المال صادق بالعصبة بنفسه وهو ما تقدم وبفسه وبغيره معاً والعصبة بغيره هن
البنات والاختوات غير ولد الام مع اخيهن وقوله او ما نضل الخ صادق بذلك وبالعصبة مع غيره
وهن الاختوات مع البنات وبنات الابن فليس لمن خال يستغرق المال اه

الارحام (قوله وبما بعده) أى فى الماتن (قوله ودخل فى الحد بمراعاة الخ) أى دخل بقوله حال تعصبيه
البنات والاخت فى الصورتين المذكورتين إذ يصدق على كل منهما أنه ليس له سهم مقدر فى حالة أخرى
وبقوله من جهة التعصيب الاب والجد وابن العم المذكور فان كلامهم وان جمع بين الفرض
والتعصيب فيصدق عليه أنه ليس له نصيب مقدر حال التعصيب من جهة التعصيب وان كان له نصيب مقدر
لا من جهة التعصيب بل من جهة الفرض (قوله ليس فى حالة التعصيب) أى من جهة التعصيب (قوله فى
التفريع) التفريع صادق بان ثبت المفرع للمفرع عليه فى الجملة وقوله يرث كل منهما الخ فيه أنه
ليس بالتعصيب الذى الكلام فيه

(فصل) في الارث بالولاء
(من لا عصبه له ينسب وله
معتق) استقر ولاؤه عليه
فخرج عتيق حر بي رق
وعتقه مسلم فانه الذي يرثه
على النصف (فقاله) كله
(أو الفاضل عن الفروض)
أو الفرض (له) وسيعلم بما
سجد كره انه يلحق بالعتيق
كل منتسب اليه (رجلا
كان) المعتق (أو امرأة)
للحديث الصحيح إنما الولاء
لمن اعتق وللإجماع (فان
لم يكن) أي يوجد المعتق
مطلقا أو بصفة الارث
(و) المال (لعصبته) أي
المعتق (بنسب المعتصمين
بأنفسهم لابلنته) العصبه
بغيرها (واخته) العصبه مع
غيرها لان الولاء أضعف من
النسب المترأخي وإذا تراخي
النسب لم ترث الاثني كبت
الاخ والعلم وعلم من تفسيري
يكن بما مر رد ما أورده
البلقيني وغيره عليه من ان
كلامه صريح في ان الولاء
لا يثبت للعصبه في حياة المعتق
بل بعدموته وليس كذلك
بل هو ثابت لهم في حياته
حتى لو كان مسلما وأعتق
نصرانيا ثم مات لمعتقه أولاد
نصارى ورثوه مع حياة أبيهم
(و ترتيبهم) هنا (كترتيبهم
في النسب) فيقدم عند
موت المعتق ابن فانبه وان
سفل الاقرب فالأقرب فان
فجدوا ن علا

(فصل) (قوله في المتن فان لم يكن فلعصبته الخ) وقع السؤال عن امرأة أعتقت عبدًا ثم ماتت وترك ابنًا ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه واطال جد في الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى من جملة ما احتج به قول الرافعي للاصحاب عبارة ضابطه لمن يورث بولاء المعتق اذ لم يكن المعتق حيا وهي انه يرث العتيق بولاء المعتق ذكر يورث عصبه للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفته وهذا الضابط يخرج عنه عصبه المعتق قطعاً لأن المرأة لو ماتت وابن عم ولدها موجود لم يرثها اجماعاً وقول الرافعي ايضا ولا ميراث لغير عصبات المعتق الا لمعتق ابيه او جده ولا شك ان عصبه العصبه غير عصبه المعتق فدخلوا في هذا التني اه كلام السيوطي ولا شك ان قول المتن فلعصبته ينسب الخ فيفيد ذلك ايضا (قوله رد ما اورده البلقيني) قد يقال المتبادر من قوله لم يكن عدم وجوده مطلقاً ما أورده البلقيني هو ظاهر المتن ولعل مراده بالصراحة الظهور لأنه قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى النصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح نعم قد يمنع دلالة المتن على ما قاله البلقيني راسالاً الذي افاد توقفه على موته هو اخذ المال لا بثبوت الولاء وهو غير اخذ المال

بقية الحواشي كما مر (لكن الاظهر أن أبا المعق) لا بون أو لاب (وابن اخيه) كذلك (يقدمان على جده) هنا وفي النسب الجد يشارك الاخ ويسقط ابن الاخ أما في الاول فلأن أبا المعق لا يثبت له نسب الابن لادلالته بالبوة وهي مقدمة على الابوة وكان قياس ذلك أنه في النسب كذلك لكن صدعنه الاجماع وأما في الثانية فبوة البوة كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الاب (١١٤) ويجرى ذلك في عم المعق وأبوه وأبى جده فيقدم عمه وابن عمه

وفي كل عم اجتمع مع جد وقد ادلى ذلك العم باب دون ذلك الجد وضم في الروضة لتينك ما إذا كان للمعق ابنا عم احدهما اخ لام فإنه يقدم وفي النسب يستويان فيما يبق بعد فرض اخوة الام لانه لما اخذ فرضها لم تصلح للتقوية وهنا لا فرض لها فتمحضت للتجميع (فان لم يكن له عصبية فلعمق المعق ثم عصبته) من النسب (كذلك) أي كالترتيب السابق في عصبية المعق فان فقدوا فلعمق معق المعق ثم لعصبته وهكذا ثم ليت المال (ولا تراث امرأه بولاء إلا معتقها) بفتح التاء ومنه خلافا لمن اعترض المتن أبوها وأبناها إذا ملكته ففتح قهرا أو قهرية عتقه عليها لا يخرجها عن كونه معتقها شرعا لان قبولها لنحو شرائها بمنزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر (أو منتما اليه بنسب) كابن ابته وإن سفل (أو ولاء) كعتيقه وعتيق عتيقه وهكذا لان النعمة على الاصل نعمة على فروعه فلو اشترت

اه (قوله بقية الحواشي الخ) وهم أي الحواشي ما عدا الاصول والفروع وأما الاصول والفروع فهم عمود النسب فالحوشي الاخوة والاعمام اه بجمري عن العزيزي وبه ظهر انه كان الاول إسقاط لفظ بقية (قوله كذلك) أي لا بون أو لاب (قول المتن يقدمان على جده) أي فلا شيء له مع وجود احدهما اه ع (قوله أما في الاول) أي تقديم الاخ على الجد هنا وكان الاول إسقاط في (قوله لادلالته بالبوة) أي والجد يدل بالابوة (قوله قياس ذلك) أي التعادل المذكور وكان الاول ان يذكر هنا عقب قوله الآتي على الاب (قوله انه) أي الجد وقوله كذلك أي يسقط بالأخ (قوله لكن صدعنه الاجماع) أي اجماع الصحابة رضي الله عنهم على ان الاخ لا يسقط الجد ولا قياس في الولاء فصرنا إلى القياس اه معنى (قوله وأما في الثانية) كان الانسب تذكري هذا وتأتي عليه الهار (قوله كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الاب) أي بان يرده من الثلث إلى السدس (قوله ويجرى ذلك) أي الاظهر المذكور (قوله أو ابته) أي عم المعق (قوله وابي جده) أي المعق (قوله باب دون ذلك الجد) عبارة التصحيح وكثر شيخنا السكري بان ذلك الجد اه سم (قوله وضم في الروضة الخ) عبارة ابن الجبال ويستثنى مع ما ذكر من الجد والاخ أو ابته ابنا عم الخ (قوله لتينك) عبارة النهاية لذيك قال عرش أي اخ المعق وابن اخيه اه (قوله كانه يقدم) أي على اخيه الذي ليس فيه اخوة الام (قوله لانه) أي الاخ لام وقوله فرضها أي اخوة الام (قول المتن فان لم يكن له عصبية فلعمق المعق الخ) هذا يفيد ما في ابن الجبال عن كتب كثيرة ما نصه ولا يرث لعصبية عصبية المعق بحال إذا لم يكونوا عصبية المعق فلو مات ابن المعق بعد ما عن أبيه أو عمه أو ابن عمه مثلاً ثم مات عتيقها أو عتيق عتيقها عنهم فإيراثه لا قرب عصباتها كما خيمها فان لم يكونوا فليس لمسلمين لا لعصبية ابنتها عند الشافعي ومالك وإني حنيفة والجمهور واضح الروايتين عن احمد إلا ان يكون عصبته عصبية لها فترثه من حيث كونها عصبية إلا من حيث كونها عصبية الابن اه (قوله بفتح التاء) أي بخطه وهو من اعتقه اه معنى (قوله ومنه) أي من معتقها خبر لوله الاتي أبوه الخ (قول المتن اليه) أي إلى معتقها (قوله كابن ابته الخ) عبارة المغني وابن الجبال وشرح الروض والبهجة والمنهج كابنه (قوله ثم هو عبدا) أي ثم اشترى أو هو العتيق عبدا (قوله عنها وعن ابن) أي عن بنته المعتقة إياها وعن ابن له (قوله ثم عتيقه) أي عتيق الاب وقوله عنهما أي البنات والابن (قوله معتقة معق) فهي عصبية المعق من الولاء (قوله والاولى) أي عصبية المعق من النسب مقدمة أي على عصبته من الولاء ويؤخذ من ذلك ان ذكر الابن مثال وإلا فغيره من عصبية النسب كالاخ والعم يقدم عليها اه ع (قوله حيث قدوها) أي البنات وجعلوا الميراث لها (فصل في حكم الجدمع الاخوة) (قوله في حكم الجد) إلى قوله واهو اه وفي النهاية إلى قوله ووجهه إلى وقيل وقوله اه إلى وينبئ وقوله واهو إلى المتن (قول المتن واخوات) أو وفيه بمعنى أو التي لمنع الخلو (قوله فقيه) أي في الاجتماع أي حكمه (قوله ان يقتحم) أي يدخل من غير روية (قوله جرائم جهنم) أي

بل هو سبب لا أخذه إلا أن يقال توقف أخذه عن الموت يدل على توقف سببه عليه وفيه نظر (قوله وفي كل عم الخ) عبارة التصحيح وكل عم مع جد ادلى ذلك العم بان ذلك الجد (قوله وقد ادلى ذلك العم باب الخ) عبارة كثر شيخنا السكري بان ذلك الجد (قوله في المتن إلا معتقها) أي فلا تراث عتيق أيها الغير العتيق لها مثلا (قوله كابن ابته) عبارة شرح الروض كابنه (فصل)

امرأة أباه وعتيق عليها ثم هو عبدا وأعتقه فمات الاب عنها وعن ابن مثلاً ثم عتيقه عنها فإيراثه لابن دونها لانه عصبية معق من النسب بنفسه وهي معتقة معق والاولى مقدمة قيل اخطاني هذه اربعة أفاض غير المنفقة حيث قدموها (فصل) في احكام الجدمع الاخوة إذا (اجتمع جد) وإن علا (واخوة واخوات لا بون أو لاب) فقيه خلاف منتشر بين الصحابة رضوان الله عليهم ومن ثم عدو الكلام فيه خيرا حتى قل عمر وعلى رضي الله عنهما اجرؤكم على قدم الجد اجرؤكم على قدم النار قال علي من سره ان يقتحم جرائم جهنم

بحر وجهه فإيه هن بين الجدو الاخوة وقال ابن مسعود سلو في عماشتم من هذاكم ولا تسالوني عن الجد لحياء الله ولا يياه والحاصل انهم
أجمعوا على انهم لا يسهطونه ثم قال كثير من الصحابة واكثر التابعين انه يحجبهم كالأب وذهب اليه ابو حنيفة واختاره جمع من اصحابنا وقال
الأئمة الثلاثة ككثير من الصحابة انه يقاسمهم على تفصيل فيه حاصله انه متى اجتمع معهم (فان لم يكن معهم ذو فرض فله الاكثر من ثلث المال
ومقاسمهم كاخ) لانه اجتمع فيه جمة تافرض (١٢٤) وتصيب وجهه خصوص الثالث انه مع الام ياخذ منها ما هو والاخوة لا ينقصونهما عن

السدس فوجب أن لا ينقصوه

أصولها وقهرها (قوله بحر وجهه) أي بخالصه (قوله لحياء) أي لا ملكه وقوله ولا يياه أي لا أضحكه
كذا نقل عن السيوطي (قوله عماشتم الخ) أي عن مسائل الخ اه ع ش (قوله على انهم الخ) أي الاخوة
والاخوات (قول المتن فان لم يكن) أي لم يوجد (قوله لانه) إلى قول المتن فالباقى في المغنى إلا قوله ثم
قبل الى اودون مثليه (قوله لانه اجتمع فيه جمة تافرض الخ) فيه نظر من وجوه الاول ان محل اجتماع
الجهتين فيه إذا كان هناك فرع اثني وارث وليس موجودا هنا كما هو فرض المسئلة والثاني ان من اجتمع فيه
الجهتان يرث بهما كما سيأتي لا بما كثرهما والثالث ان فرضه الذي يرث به إنما هو السدس إذ هو الذي
يجمع التعصيب ويحجب عن الثاني بان محل الارث بالجهتين إذا كان كل منهما سببا مستقلا كالزوجية
وبنو العم واثار الجد بالفرض والتعصيب بجهة واحدة هي الابوة اه بحيرى (قوله انه مع الام) أي
وليس معهم ما غيرهما (قوله عن ضعفه) أي ضعف السدس اه ع ش (قوله والمقاسمة) عطف على
الثالث (قوله استويا) أي الثلث والمقاسمة اه ع ش (قوله ثم قيل الخ) أي في حالة الاستواء (قوله وقيل
بل الخ) مال اليه المغنى وكذا النهاية عبارة لكن ظاهر كلام الرافي انه تعصيب الخ (قوله قال) أي السبكي
(قوله وقد يفرض) أي الثالث اه سم (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليتأمل اه سم وقال
السيد عمر قوله صريح في الاول محل تأمل لانه لا عمو في عبارة تولاقرية على إرادة هذه مخصوصها بل
يحمل حملها عليها وعلى إذا كان الثالث خيرا له فان اخذ له حينئذ بالفرض بالاتفاق وعليها مقابل لعل
الثاني اقرب والله اعلم اه (قولا وقول السبكي) أي معالا للثاني (قوله في الصورة الثالثة) أي فيها إذا
كانوا فوق مثليه (قوله لعدم تعصبيه) لارثه بالفرض (قوله وللفرض الخ) أي وليس كذلك كما يأتي في المتن
آفقا (قوله المنصوص عليه) أي أخذه بالفرض فيها أي الصورة الثالثة اه سم (قوله نظائر ما يأتي في
الاكدرية) فيه شيء إذ ليس هذا على نمط ما في الاكدرية (قوله وينبئ عليها) أي قول الفرض والتعصيب
(قوله بجزء بعد الفرض) أي فان قلنا بالاول حسب الجزء مما زاد على نصيب الجدو وإن قلنا بالثاني لم يكن ثم
فرض فيؤخذ الجزء من اصل التركة اه ع ش (قوله اودون مثليه) وقوله اوفوق مثليه كل منهما معطوف
على قوله مثليه من قوله ثم ان كانوا مثليه (قوله لكونهم الخ) الاول بان يكون معه اخت او اخ الخ (قوله
الامثلة المذكورة) أي المثليين والدون (قول المتن فله الاكثر) أي وانرضى بالانقص وقوله وثلث الباقي
أي بعد الفرض وقوله والمقاسمة أي الاخوة والاخوات في الباقي اه ابن الجلال (قوله ان الاولاد) أي
للبيت لا ينقصونه أي الجد عنه أي السدس (قوله وثلث الباقي) وقوله الاتي والمقاسمة كل منهما عطف على
السدس (قوله اخذ ثلث المال) أي فاذا خرج قدر الفرض مستحقا اخذ ثلث الباقي وكان الفرض تلف
من المال اه مغنى (قوله وذوات الفرض معهم) أي المتصور وارثا معهم (قوله بنت) أي فاكتر
وكذا يقال في بنت ابن وجدة وزوجة (قوله فالسدس الخ) عبارة المغنى وشرح الروض وضابط معرفة

عن ضعفه والمقاسمة انه مستو
معهم في الادلاء بالأب (فان
أخذ الثلث فالباقى لهم)
لذكر مثل حظ الانثيين
ثم ان كانوا مثليه لكونهم
أخوين أو أخا وأختين أو
اربع اخوات استويا ثم
قيل يحكم على ماخوذه بانه
الثلث فرضا وصححه ابن
الهائم ونقله ابن الرفعة عن
ظاهر نص الام ووجهه
انه منها يمكن الاخذ بالفرض
كان أولى لقوته وتقديم
صاحبه وقيل بل هو تعصيب
وهو ظاهر كلام الرافي
رحمه الله واعتمده الزركشي
قال وقد تضمن كلام ابن
الرفعة نقلا عن بعضهم ان
جمهور اصحابنا عليه انتهى
لكن قول المتن السابق وقد
يفرض للجد مع الاخوة
صريح في الاول وقول
السبكي رحمه الله لو اخذ
بالفرض لاخذت الاخوات
الاربع فاكتر في الصورة
الثالثة المثليين بالفرض
لعدم تعصبيه لهن وفرض
لهن إذا كان ثم ذو فرض
يجاب عنه بان تغليب
أخذه بالفرض نظرا لما

فيه من جهة الولادة كالأم المنصوص عليه فيها لا يقتضى قطع النظر عما فيه من جهة التعصيب للاخوات نظير
ما يأتي في الاكدرية وينبئ عليهما مالو اوصى بجزء بعد الفرض اودون مثليه لكونهم اختا او اخا وأختين أو ثلاث اخوات او اخا واختا
فالمقاسمة خير له اوفوق مثليه وذلك فيما عدا الامثلة المذكورة فالثلث خير له (وإن كان) معهم (ذو فرض فله) بعد الفرض (الاكثر
من سدس) جميع (التركة وثلث الباقي والمقاسمة) وجه السدس ان الاولاد لا ينقصونه عنه فالاخوة أولى وثلث الباقي انه لو فقد ذو
الفرض اخذ ثلث المال والمقاسمة مأمرة من تنزله منزلة الاخ وذوات الفرض معهم بنت ابن ام جدة زوج فالسدس خير له

في زوجة و بنتين وجدواخ و ثلث الباقي في جدة وجدو خمسة اخوة و المقاسمة في جدة وجدواخ (وقد لا يبقى شيء) بعد اصحاب الفروض (كنتين وام زوج في فرض له سدس ويزاد في العول) اذ هي من اثني عشر وعالت لثلاثة عشر فيزاد له (١٣) الى خمسة عشر (وقد يبقى دون سدس كنتين

وزوج في فرض له ويعال)
 اذ هي من اثني عشر يفضل
 واحد يزاد عليه آخر فتعال
 بثلاثة عشر (وقد يبقى
 سدس كنتين وام) أصلها
 ستة يفضل واحد (فيفوز
 به الجدة وتسقط الاخوة)
 والاخوات (في هذه
 الاحوال) لانهم عصبة ولم
 يبق بعد الفروض شيء ولو
 كان مع الجدة اخوة وأخوات
 لا بوين ولا ب (فحكم الجدة
 ماسبق) من خير الامرين
 حيث لا صاحب فرض
 وخير الثلاثة مع ذي فرض
 كما لو لم يكن معه إلا احد
 الصنفين المذكور اول الفصل
 ومن ثم عطف ثم باو وهنا
 بالواو (ويعد اولاد الابوين
 عليه اولاد الاب في القسمة)
 أي يدخلونهم معهم فيما إذا
 كانت خير له (فاذا اخذ
 حصته فان كان في أولاد
 الابوين ذكر) واحد او
 اكثر مع اثني او اكثر او
 كان الشقيق ذكر او حده او
 اثني معها بنت او بنت ابن واخ
 لاب (فالباقي في الاولى
 باقسامها) لهم) للذكر مثل
 حظ الانثيين وفي الثانية له
 وفي الثالثة لها أي تعصبا
 لما امر انها معها عصبة مع

الاكثر من الثلاثة انه ان كان الفرض نصفاً فادونه فالقسمة أعبط ان كان الاخوة دون مثليه وان زادوا
 على مثليه فثلث الباقي أعبط وان كانوا مثليه استويا وقد تستوي الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقسمة أعبط
 ان كان معه اخت ولا فله السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثمان فاقسمة أعبط
 مع اخت او اخ او اختين فان زادوا فله السدس اه (قوله في زوجة و بنتين الخ) مسئلتهم من اربعة وعشرين
 لان فيها اثنا وثلثين للزوجة الثمن وثلاثة للبتين الثلثان ستة عشر وللجد السادس اربعة ويبقى واحد الاخ
 اه ع ش (قوله في جدة وجد اخ) مسئلتهم من ستة للجددة السدس واحد يبقى خمسة على ستة وثلاثها خير للجد
 من المقاسمة والسدس فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للجددة سدسها ثلاثة وللجد ثلث الباقي وهو خمسة
 يبقى عشرة لكل اخ اثنان اه ع ش (قوله بعد اصحاب الفروض) الاولى بعد الفرض (قول المتن كنتين
 وام وزوج) أي مع جدو اخوة اه معنى (قوله اذ هي) أي المسئلة (قوله من اثني عشر) للبتين الثلثان ثمانية
 وللزوج الربع ثلاثة ويبقى للام سهم اه معنى (قوله وعالت) أي المسئلة بواحد قبل اعتبار الجدة وقوله
 فيزاد له أي يزداد في عولها بالسدس المفروض للجد اه ابن الجمل (قول المتن وقد يبقى دون سدس) فاعل
 يبقى ضمير عائدة على شيء السابق ومتعلق دون حال منه فلا يتوهم انها متصرفه وتجعل فاعلا لاذلا ضرورة
 تدعو لذلك اه سيد عمر (قول المتن كنتين وزوج) أي مع جدو اخوة اه معنى (قول المتن في فرض له)
 أي السدس للجد (قوله يفصل) أي بعد فرض البنتين ثمانية وفرض الزوج ثلاثة وقوله واحد أي وهو
 اقل من السدس (قول المتن كنتين وام) أي مع جد و اخوة اه معنى (قوله يفضل) بعد فرض البنتين
 اربعة وفرض الام واحد (قول المتن في هذه الاحوال) أي الثلاثة (قوله من خير الامرين) أي المقاسمة
 و ثلث جميع المال وقوله وخير الثلاثة أي المقاسمة و ثلث الباقي وسدس الجميع (قوله مع ذي فرض) أي
 وقد فضل بعده اكثر من السدس اه ابن الجمل (قوله ومن ثم) أي من اجل ان الكلام هنا في اجتماعها
 بخلاف ما هناك اه معنى (قوله عطف) أي قوله لاب على قوله لا بوين (قول المتن ويعد) أي يحسب
 أولاد الابوين بالرفع بخطه فاعل يعد عليه أي الجدة أولاد الاب بالنصب بخطه مفعول يعد اه معنى
 (قوله فيها) أي القسمة وقوله أي للجد (قول المتن حصته) وهي الاكثر مما سبق معنى (قوله معه)
 أي الذكر (قوله وكان الخ) عطف على كان من قول المصنف فكان (قوله الشقيق) عبارة النهاية البعض
 اه وهي احسن (قوله واخ لاب) عطف على قوله بنت وانظر ما فائدة التصريح بذلك مع ان الكلام
 في اجتماع الصنفين (قوله باقسامها) أي الاربعة (قوله انها معها) أي الاخت مع البنت او بنت
 الابن (قوله وحجابه) أي الشقيق والاخ لاب الجدة هذا مثال للثانية من الصور الثلاث المتقدمة
 من المقاسمة للشقيق إلى الثلث اه ع ش (قوله مع ان احدهما) وهو ولد الاب الصادق بالاخ
 والاخت وقوله كما يحجبان الام صادق بالاخ والاخت اه ع ش (قوله كما يحجبان الخ) أي قياسا
 عليه (قوله ان له) أي الجدة وقوله كهي أي الام (قوله معه) أي الجدة وكذا ضمير به (قوله وكما أنهم)
 أي الاخوة (قوله والاب يحجبهم) أي والحال (قوله وفارق) إلى قول المتن إلا في الاكدرية في
 المعنى لا قوله وعدم زيادة الواحدة إلى المتن (قوله ما تقرر) أي من ان الشقيق لما حجب ولد الاب فاز
 بحصته اه سم (قوله له) أي الاخ لام (قوله اخ) أي الشقيق وقوله عن اخ أي لام (قوله ولا

(قوله أولاد) أي أو ولدان أو يحمل أولاد على ما فوق الواحد (قوله إذا كانت خيرا) فيه إشارة
 إلى انه إذا كان غير هاهو الخير له لا يختلف الحال بعدهم او بعدم عدمه فليتأمل (قوله معه) أي الجدة وقوله
 به أي الجدة (قوله ما تقرر) أي من الشقيق لما حجب ولد الاب فاز بحصته

الغير (وسقط أولاد الاب) كما في جدو شقيق وأخ لاب للجد الثلث والباقي للشقيق وحجابه مع أن أحدهما غير وارث كما يحجبان الام عن
 الثلث بجامع ان له ولادة كهي وكما يحجبها معه ولداها مع حجبهما به وكما أنهم يردونها إلى السدس والاب يحجبهم ويأخذ ما نقص من الام
 وفارق ما تقرر اجتماع اخ لام مع جدو شقيق فان الجدة هو الحاجب له مع انه لا يفوز بحصته بان الاخوة جهة واحدة فجاز أن ينوب أخ عن أخ ولا

كذلك الجدودة والاخوة وايضا ولد الاب (٤١٤) المعدود غير محروم ابد ابل قد ياخذ كما ياتي فكان لعه وجه والاخ لام محروم باحد

أبدا فلا وجه لعه (ولما) يكن فيهم ذكر بل تمحضوا انا (فأخذ الواحد إلى النصف) أي النصف تارة كجد وشقيقة وأخ لأب من خمسة ويصح من عشرة للجد أربعة وللشقيقة النصف خمسة أي فرضا يفضل واحد للأخ من الأب ودونه أخرى كجد وزوجة وأم وشقيقة وأخ لأب للشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف لأنه ربع وعشر (و) تأخذ (الثلاثان فصاعدا إلى الثلاثين) أي الثلاثين تارة كجد وشقيقتين وأخ لأب من ستة ولا شيء للأخ ودونهما أخرى كجد وشقيقتين وأخت لأب من خمسة للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلاثين وعدم زيادة الواحدة إلى النصف والثنتين إلى الثلاثين يدل على أن ذلك تعصيب وإلا يزيد وأميل وظاهر أن هذا تعصيب بالغير وإن لم يأخذ مثليها لأنها عارض هو اختلاف جهة الجدودة والاخوة (ولا يفضل عن الثلاثين شيء) لأن الجد لا يأخذ أقل من الثلث (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لأولاد الأب) كأم في جد وشقيقة وأخ لأب (والجد مع اخوات

كذلك الجدودة والاخوة) فانهما جهتان مختلفتان فلا يجوز أن يستحق الجد نصيب الأخ اه معنى (قوله المعدود) أي على الجد (قوله كما ياتي) أي في شرح إلى النصف وفي قول المصنف وقد يفضل الخ (قوله) والاي (يكن فيهم ذكر) أي ولا أنثى معها بنت أو بنت ابن أخذ إماما من أنفاسيد عمر وسم ورشيدى أي في شرح فاذا أخذ حصته الخ (قوله أي النصف الخ) أي تأخذ النصف تارة الخ (قوله من خمسة الخ) أي أصلها من خمسة عدد الرؤوس لأن الشقيقة تعد الأخ من الأب على الجد فيكون معه مثل ونصف فالمقاسمة احظ له فأخذ اثنين من الخمسة وتأخذ الشقيقة نصفها ولا نصف لها صحيح فاضرب مخرج النصف اثنين فيها تبلغ عشرة اه ابن الجمل عبارة عش قوله من خمسة وتصح من عشرة لأن فيها نصفها وخبره اثنتان فيضربان في عدد رؤوسهم وهو خمسة بعشرة للاخت النصف اثنتان بالمقاسمة وثلاثة تبلغ بهما النصف وللجد أربعة بالمقاسمة للاخت والأخ ويفضل واحد بعد حصتها للأخ اه (قوله ودونه الخ) عطف على قوله النصف ففيه جعل دون متصرفه مفعولا بلا ضرورة وهو خلاف المقرر في النحو (قوله كجد وزوجة وأم وشقيقة الخ) فالمقاسمة للأخوة في الباقي بعد فرض الزوجة والأم أحظ للجد والرؤوس خمسة فتضربها في أصلها اثني عشر تصح من ستين للزوجة ربعها خمسة عشر وللأم سدسها عشرة والباقي وهو خمسة وثلاثون للجد منها بالمقاسمة أربعة عشر يبقى واحد وعشرون تأخذها الشقيقة وهي دون النصف لإذهي ربع وعشر ولا شيء للأخ وللأب ابن الجمل وعش وقوله اثني عشر أي لأن فيها ربع الزوجة وسدس الأم (قوله أي الثلاثين) أي تأخذ الثلاثين (قوله من ستة) هذا ان اعتبر عدد الرؤوس وان اعتبر مخرج الثلث فالمسئلة من ثلاث مخرج الثلث الذي يأخذه الجد (قوله ولا شيء للأخ) لإذ يعد الشقيقتان الأخ من الأب على الجد فتستوى له المقاسمة وثلث جميع المال فاذا أخذه كان الثلاثان الباقيان للشقيقتين اه ابن الجمل (قوله من خمسة) أي عدد الرؤوس (قوله وعدم زيادة الخ) مبتدا خبره قوله يدل الخ (قوله ان ذلك) أي ما يأخذه الشقيقة واحدة أو أكثر (قوله تعصيب بالغير) وهو الجد (قوله إن لم يأخذ) أي الغير وقوله مشابها أي الشقيقة (قوله لأن الجد الخ) عبارة ابن الجمل لأن الجد فاما إذا لم يكن معهم صاحب فرض لا يأخذ أقل من الثلث وفيما إذا كان معهم صاحب فرض لا يبقى بعد أخذ صاحب الفرض نصيبه والجد لا حظ الأقل من الثلاثين كما تقدم فلا شيء للأخوة من الأب مع الشقيقتين اه (قوله كأم) أي آفا (قوله يبنهن) عبارة المغنى بسببهن اه (قوله وأما هو) أي الجد وكذا الضمير في قوله له وقوله لأنه وقوله فرجع (قوله كأم) أي في قول المصنف في فرض

(قوله وأن لا يكن فيهم ذكر) هلا قال أخذ إماما سبق ولا أنثى معها بنت أو بنت ابن ولعله لفهم ذلك مما سبق سكت عنه (قوله أي النصف تارة ودونه أخرى) لاجل ذلك عبر المصنف بقوله إلى النصف ولم يعبر بقوله فيأخذ الواحد النصف وكذا يقال في قوله الاتي إلى الثلاثين (قوله وللشقيقة النصف) في شرح الفصول لشيخ الاسلام وقوله فللشقيقة النصف أي يجعل لها ابتداء من غير قسمته وهذا ما قال ابن اللبان أنه الصواب كما نقله عنه الرافعي وغيره لأن إدخالهم في الحساب إنما كان لاجل النقص على الجد فاذا أخذ فرضه فلا معنى للقسمه وعن بعض الفرضيين أنه يجعل الباقي بينها وبين ولد الأب ثم يردون عليها قدر فرضها انتهى وفي شرح الروض وقضية كلامه ان الاخت تأخذ ذلك بالفرض وهو ما صوبه ابن اللبان ولو كان مع الجد زوجة وأم وشقيقة وأخ لأب أخذت الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشر ولا تزداد عليه وهذا يدل على أن ما تأخذه في هذه الصورة بالتعصيب ولا يزيدوا عيكت ويؤيده قولهم لا يفرض للاخت مع الجد إلا في الاكدرية لكنه معارض بأن ما تأخذه بعد نصيب الجد لو كان بالتعصيب لكانت اما عاصبة بنفسها وهو باطل قطعاً أو بغيرها فكذلك ولا لكان لها نصف ما لمعصبها أو مع غير هافكذلك أيضا لما مر في بيان أقسام العصبه وقد يختار الثاني ويقال هذا الباب مخالف لغيره (قوله وأخ لأب) المقاسمة هنا خبر للجد (قوله لأنه ربع وعشر) أي لأن أصل المسئلة اثنا عشر لأن فيها ربع الزوجة وسدس الأم وتصح من ستين والفاضل منها بعد الربع والسدس خمسة وثلاثون للجد منها أربعة عشر يفضل احد وعشرون للاخت وهي ربع الستين وعشرها (قوله في المتن

كأنه فلا يفرض لمن معه) ولا أعمال المسئلة يبنهن وأما هو فتد يفرض له وأعمال كأم لأنه صاحب فرض فرجع إليه عند الضرورة له

(إلا في الاكدرية) قيل نسبة لا كدر الذي سأل عنه عبد الملك فاعلمنا الذي الفاه على ابن مسعود وزوج الميتة او بدلها او كدر قوهي الميتة وقيل لان زيدا كدر على الاخت باعطائها النصف ثم استرجاعه بعضه منها وقيل (٤١٥) لانها كدرت عليه مذهبه فانه لا يفرض

للاخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها واعال وقيل لتكدر اقوال الصحابة فيها (وهي زوج وام وجد واخت لابوين اولاب فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف) إذ لا مسقط لها ولا معصب لان الجد لو عصبها نقص حقه (فتعول) المسئلة بنصفها من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما اربعة (اثلاثا له الثلثان) لا ينقسم عليهما فتضرب ثلاثة في تسعة للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة وقسم الثلثان بينهما التعذر تفصيلهما عليه كما في سائر صور الجد والاخت ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية للجائنين قال القاضي ومحل الفرض لها إذا لم يكن معها اخت أخرى لا تساويها وإلا أخذت السدس ولم تزد وهذه ما يغلط فيها كثيرا انتهى ويوجه ذلك بان تعدد الاختين حجب الأم عن الثلث فبقى سدس فتعين للشقيقة لعددها اختها عليه وقوله لا تساويها ليس بقيد

له سدس ويزاد في العول اه مغني (قول المتن إلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض بانه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة وجعل ذلك واردا على حصرهم هذا فرأجبه اه سم واجاب ابن الجمل بان محل الحصر المذكور بدليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمغني بان الفرض هناك اى في المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الاخ لا بالجد (قوله عنها) اى عن تلك المسئلة (قوله او زوج الميتة الخ) بتقدير مبتدا عطى على قوله القاه الخ (قوله وقيل لانها كدرت الخ) وعلى هذا كان ينبغي تسميتها مكدر لا اكدرية اه مغني (قوله فيها) اى الاكدرية (قوله لو عصبها) اى ابتداء ولا فهو يعصبها انتهاء كما ياتي (قوله نقص حقه) وهو السدس مغني عبارة البجيرى لانه لو عصبها ابتداء لكان الفاضل لها واحدا فيكون له ثلثاه ولها ثلثاه (قوله بنصيبها) اى الأخت وهو ثلاثة اه مغني (قوله وهما) اى نصيب الجد ونصيب الأخت (قوله ينقسم) اى يجمع نصيبهما الاربعة وقوله عليهما اى الأخت والجد المعدود باعتبار سهمه اثنتين عبارة النهاية والمغني ولها الثلث فانكسر اى الاربعة على مخرج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة الخ اه (قوله وقسم الثلثان) لعله اراد بالثلثين الاربعة التي ثلثا الستة لكن يرد عليه ان المنقسم الاربعة التي من اجزاء التسعة لا التي من اجزاء الستة وشتان ما بينهما ولعل لهذا عدل النهاية والمغني الى التعبير بالثلث ولعلم ما اراد به ثلث التسعة فرض الأخت وإنما اقتصرنا عليه وإن كان الواحد فرض الجد منها منقسما ايضا نظر الى ان اصل القصد دفع فضلها على الجد بتقصيص سهمها والله اعلم (قوله وقسم بينهما) اى وقع التقسيم بينهما (قوله إذا لم يكن معها الخ) اى اذا لم يكن مع الشقيقة اخت لاب وقوله والاخذت اى الشقيقة (قوله ولم تزد) اى لا تعول المسئلة (قوله فتعين للشقيقة) ثم قوله واخذتا السدس قضية الاقتصار على السدس انه تعصيب اه سم (قوله اختها) اى التي لاب عليه اى الجد (قوله إذا لم يكن معها الخ) عبارة النهاية والمغني والروض مع شرحه ولو كان بدل الأخت اخ سقط او اختان فللام السدس ولها السدس الباقي ولا عول اه

﴿فصل في موانع الارث﴾ (قوله في موانع الارث) الى قوله وخبر الحاكم في المغني والى قول المتن لكن المشهور في النهاية قال ابن الجمل وهو اى الموانع جمع مانع وهو في اللغة الخائل وفي العرف ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم قال الرافعي ويعنون بالمانع ما يجامع السبب من نسب وغيره ويجامع الشرط فيخرج اللعان فانه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استبهاام تاريخ الموت بفرق ونحوه لعدم الشرط ويخرج الشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحمل لعدم الشرط ايضا وهو تحقق وجود المدلى عند موت المورث انتهى (قوله وما معها) اى من قوله ولو خلف حملا يرث الخ قاله البجيرى لكن مقتضى ما مر انفاعن ابن الجمل ان قوله ولو مات متوارثا الخ منه ايضا (قوله بنسب وغيره) عبارة المغني ولا فرق بين الولاء والنسب على المنصوص في الام والمختصر وغيرهما واجمع عليه اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه وعنهم وعبارة ابن الجمل فلو خلف الكافر ابنا مسلما وعمما او معتقا كافرا ورثة العم او المعتق الموافقان في دينه دون الابن المخالف على المنصوص حتى في الولاء في الام والمختصر خلافا للماضي حسين في الولاء حيث قال ينتقل الارث الى بيت المال اه (قوله المتفق عليه) اى بين البخاري ومسلم اه عش (قوله على الثاني) اى عدم ارث الكافر من المسلم (قوله وفارق الخ) اى عدم ارث

إلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض أنه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة ويجعل ذلك واردا على حصرهم هذا فرأجبه (قوله فتعين للشقيقة ثم قوله واخذتا السدس) قضية الاقتصار على السدس انه تعصيب (قوله إذا لم يكن معها شقيقة مثلها الخ) عبارة الروض او اختان فلزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس والباقي لها اى للاختين ولا عول اه ﴿فصل﴾

إلا في أخذها السدس وحدها إذ لو كان معها شقيقة مثلها حجت الأم وأخذتا السدس ﴿فصل﴾ في موانع الارث وما معها (لا يتوارث مسلم وكافر) بنسب وغيره للحديث المتفق عليه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم والاجماع على الثاني وفارق جواز نكاح المسلم للكافرة

بان مبنى ما هنا على الموالاة ولا موالاة بينهم ما يرجع الى ان الكاح فن نوع الاستخدام وخبر الحالك وصحة لا يرث المسلم الذعراني إلا ان يكون عبده أو أمته مؤول بأن ما في يده للسيد كما في الحياة لا الارث الحقيقي من العتيق لانه سماه عبده على أنه أعل واعترض المتن بأن نفي التفاعل الصادق بانتفاء أحد الطرفين لا يستلزم نفي كل (٤١٦) منه ما المصرح به في أصله ويرد بأنه عول في ذلك على شهرة الحكم فلم يبال بذلك الايهام على أن

التفاعل يأتي كثيرا لأصل الفعل كعاقبت اللص وبأنه يوم انه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم اسلمت ثم ولدت لم يرث ولدها لانه مسلم تبعا لها وليس في محله لان العبرة بالاتحاد في الدين حالة الموت وهو محكوم بكفره حينئذ والاسلام هنا لما طرأ بعده ولم تأورث مع كونه جمادا لانه بان بصيرورته للحيوانية انها كانت موجودة فيه بالقوة ومن ثم قيل لنا جماد يملك وهو النطفة واعتراضه بان الجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا اى ولا خرج من حيوان والا لم يتم الاعتراض يرد بان هذا تفسير للجماد في بعض الابواب لا مطلقا فلا يرد (ولا يرث) زنديق وهو من لا يتدين بدن ولا (مرتد) حال الموت بحال وان اسلم لانه لا مناصرة بينه وبين احدا له داره وبحث ابن الرفعة ارثه اذا اسلم خارق للاجماع قاله السبكي (ولا يورث) بحال بل ماله فيه لبيت المال سواء ما اكتسبه في الاسلام والردة ارتد في صحته او مرضه وسيأتي في الجراح ان وارثه لولا الردة يستوفي قود طرفه (ويرث

المسلم من الكافر جزا الخ وهذا رد لما قبل الجمهور القائل بآرث المسلم من الكافر قياسا على النكاح (قوله بان مبنى ما هنا) ان بناء التوارث (قوله على انه) اى الخبر وقوله اعل اى فلا يحتج به اه عش (قوله المصرح به في اصله) اى المحرر عبارته لا يرث المسلم الكافر وبالعكس (قوله ويرد بانه الخ) هذا لما يفيد لو ادعى المعترض عدم صحة تعبير المصنف واما اذا ادعى اوضحية تعبير الاصل منه كما هو المستفاد من المغنى فلا فعل لهذا عقبه بالجواب العلوى (قوله كعاقبت اللص) تأمل ما في هذا التمثيل اللهم إلا ان يحمل على التنظير اى كما ان المفاعة تاتي لاصل الفعل وان كان الاصل فيها الاشتراك سيد عمر اه ابن الجمال وفي عش مثله (قوله وبانه يوم الخ) عطف على بان نفي التفاعل الخ والضمير راجع الى المتن ثم هذا الاعتراض وجوابه يجريان في كلام المحرر ايضا (قوله وليس الخ) اى الاعتراض الثاني (قوله حينئذ) اى وقت موت ابيه (قوله ولما ورث) اى الحمل وقوله انها كانت الخ اى الحيوانية اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل انه ورث مذ كان حملا (قوله قيل لنا جماد الخ) ولوقيل لنا جماد يرث كان اغرب لظهور ان الجماد قديمك كالمساجد سم اه سيد عمر وابن الجمال (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها الا بعد موته لتبين انها ولد له عند موته اه سم (قوله واعترضه) اى ما قيل (قوله اى ولا خرج الخ) الانسب اى ولا يصير حيوانا اه سيد عمر (قوله ولا خرج من حيوان) اى وهذا خرج من حيوان فلا يكون جمادا اه سم (قوله والا) اى وان لم يرد قوله ولا خرج الخ (قوله يتم الاعتراض) قديوذا المعترض بان هذا حيوان بالقوة فيتم الاعتراض بدون الزيادة كذا قاله المحشى وهو وجه سيماء قول الشارح ولا خرج الخ شامل للفصلات فيحتاج الى التقييد اه سيد عمر (قوله يرد الخ) خبر قوله واعتراضه (قوله زنديق) الى قول المتن لكن المشهور في المغنى لا قوله ونقل المصنف الى قوله وتصوير الخ (قوله وهو من لا يتدين الخ) ويعبر عنه بمن يظهر الاسلام ويخفى الكفر وهما متقاربان اه النهاية اى والامداد وهو محل تأمل اه سيد عمر لعل وجهه ان بينهما عموما وخصوصا وجهان التقارب (قوله ولا مرتد الخ) وكذا نصراني يهود او نحوه اه مغنى (قوله ولان اسلم) اى بعد موت مورثه اه مغنى (قوله وبحث ابن الرفعة) ارثه اذا اسلم خارق الخ وفي شرح الترتيب ولا يرث مرتد وان اسلم قبل قسمة التركة خلافا للامام احمد اه ثم رايت مخالفته في منتهى الارادات من فروع الحنابلة في قول التحفة وبحث ابن الرفعة الخ وقول الامداد ولا يرث مرتد ونحوه كيهودى تنصرون اسلم بعد الموت اجماعا اه فيما نظر لما علت ان الامام احمد قائل بذلك وحينئذ فبحث ابن الرفعة موافقا لما قاله الامام احمد اه ابن الجمال (قوله والردة) اى وما اكتسبه في الردة (قوله وسياتي الخ) عبارة ابن الجمال ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن الاصحاب اه عبارة عش قوله يستوفي قود طرفه اى تشفيا لارثا كما فهمه قوله ولا الردة اه (قوله يستوفي الخ) اى بعد موته بالسراية وقوله قود طرفه اى المقطوع في الاسلام مع المكافاة اه مغنى وسم (قوله ونقل المصنف) مبتدا خبره قوله سهو (قوله وتصوير ارث الخ) مبتدا خبره قوله ظاهر (قوله فانه) (قوله لنا جماد يملك) قديقال لو قيل لنا جماد يرث كان اغرب لظهور ان الجماد قديمك كما في المساجد بانها تملك (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها الا بعد موته لتبين انها ولد بعد موته وان كانت حينئذ نطفة (قوله ولا خرج من حيوان) اى وهذا خرج من حيوان فلا يكون جمادا وقد يرد المعترض أن هذا حيوان بالقوة والمآل فيتم الاعتراض بدون هذه الزيادة (قوله وسياتي في الجراح

الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهم) لان جميع ملل الكفر في البطلان كالملة الواحدة قال تعالى فاذا بعد الحق إلا الضلال اى ونقل المصنف في شرح مسلم عن الاصحاب ان الحريين في بلدين متحاربين لا يتوارثان سهو وتصوير ارث اليهودى من النصراني وعكسه مع أن المنتقل من ملة للملة لا يقر ظاهر في الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن احدا بويه يهودى والآخرون نصراني فانه يخير بينهما بعد البلوغ وكذا اولاده فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعضهم اختيار النصرانية (لكن المشهور انه لا توارث بين حربي وذمى) او معاهدا و مستامن

بيلادنا لا نتفاء الموالاة بينهم ويتوارث ذمي ومعاهدو مستامن واحد هؤلاء بيلادهم وحربى (١٧٤) (ولا يرث من فيهرق) وإن قل إجماعا

ولأنه لو ورث ملكه السيد وهو اجنى عن الميت وإنما لم يقولوا إنارثته ثم تلقى سيده له بالملك كما قالوه في قبول قته لنحو وصية أو هبة له لأن هذه عقود اختيارية تصح للسيد فإيقاعها لقته إيقاع له ولا كذلك الإرث وافهم المتن أن الحر يرث وإن استغرقت منافعه بالوصية وسياق ما فيه ثم (والجديد أن من بعضه حر يرث) جميع ما ملكه ببعضه الحر لأنه تام للملك عليه كالحرة وافهم هذا ما باصلا أن الرقيق لا يرث إلا في صورة هي كافر له أمان جنى عليه ثم نقض الأمان فبى واسترق ومات بالسراية فتأقذر الدية لو ارث ويحجب بانهم إنما أخذوها نظرا للحرية السابقة لاستقرار جنايتها قبل الرق في الحقيقة لاستثناء إلا بالنظر لكونهم حالة الموت أحرار أو هو قن (ولا يرث) قاتل) باى وجه كان وإن وجب عليه كالفاضى يحكم به من مقتوله شيئا كان حفر بشر ابداره فوقع بها مورثه لأخبار فيه بقوى بعضها بعضا وإن لم تخل من ضعف نعم قال ابن عبد البر في بعضها ليس للقاتل من مقتوله شيء أنه صحيح بالاتفاق واجمعوا عليه في العمد قبل وتطابقت عليه الملل السابقة ولأنه

أى من أحد أبويه الخ وكذا أخيمر أو لاديه (قوله بيلادنا) خلافا للنهاية كما بأتى وظاهر المغنى حيث أسقطه (قوله بيلادنا) كما قيد به الصيمرى قال في شرح الروض وقضيته أنه لو عقد الامام الدية لطائفة قاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع أهل الحرب قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه سم زاد ابن الجلال وخالف العلامة الرملى في النهاية حيث قال وقضية لإطلاقه كغيره أنه لا فرق بين كون الذمي بدارنا أو لا وهو كذلك كما في الروضة وما اقتضاه تقييد الصيمرى مردودا بطلاقهم اه (قوله بيلادهم) أى الكفار (قوله وحربى) عطف على ذمى (قول المتن ولا يرث من فيهرق) مدبر أو مكاتب أو مبعضا أو أم ولد نهاية ومعنى (قوله وهو) أى السيد (قوله له) أى للوروث (قوله لنحو وصية أو هبة له) أى للقب متعلق بالوصية والهبة (قوله وافهم هذا) أى قول المصنف والجديد الخ (قوله أن الرقيق) لا يرث بيان لما فى الاصل (قوله أى إلا في صورة) من كلام الشارح (قوله فقد رادى الخ) أى دية الجرح لادى النفس وإطلاق الدية عليهما من باب التوسع عزى وعنانى اه يجزى عبارة المغنى فان قدر الارش من قيمته لورثته اه (قوله ويحجب الخ) أى عن إيراد هذه الصورة على مفهوم المتن ومنطوق أصله (قوله إنما أخذوها) أى الورثة الدية (قوله جنايتها) أى الدية والإضافة فيه من إضافة السبب إلى المسبب عبارة النهاية لاستقرارها بما قبل الرق اه (قوله بالنظر لكونهم) أى الورثة (قوله ولا يرث قاتل الخ) وليس من ذلك ماله قتلته بالحال أو بعينه فيرث منه فيما يظهر اه ع ش (قول المتن ولا يرث قاتل) (فرع) سقاء دواء فان كان عارفا ورثه أو غير عارف لم يرثه م ركذا فى حاشية سم على المنهج وفى شرح تحرير الكفاية للشيخ الاسلام إطلاق عدسقى الدواء من الموانع وهو الذى تقتضيه قاعدة الباب لأن الضمان غير ملحوظ هنا وأما التخصيص فأنما يناسب حكم التضمن على أنه فى النهاية قبيل مبحث الختان مشى على ضمان الطبيب والمتطب وإن مشى غيره على التفصيل بين الطبيب الحاذق فلا يضمن وبين غيره فيضمن اه اقول وكذلك أطلق ابن الجلال كون سقى الدواء مانعا عابره ومنها إذا سقى الوارث مورثه الدواء أو بطل جرحه على سبيل المعالجة إذا أفضى إلى الموت اه وكذلك أطلقه شيخنا عبارة ومثل ذلك سقيه دواء أفضى إلى موته كما فى شرح الترتيب اه (قوله بأى وجه كان) عبارة النهاية وإن لم يضمن كان قتله بحق لنحو قود أو دفع صائل سواء كان بسبب ام بشرط ام مباشرة وإن كان مكرها أو حاكما وشاهدا أو مزكيا اه فالقاتل مستعمل فى حقيقته ومجازه (قوله وإن وجب) أى القتل عبارة الشنشورى ولو كان بغير قصد كنائم ومجنون وطفل ولو قصده مصلحة كضرب الاب لابن للتأديب وبطل الجرح للمعالجة اه وقوله من مقتوله صلة يرث اه سم (قوله كان حفر بشر ابداره) قضيته أنه لا يرث سواء كان متعديا بحفرها أم لا وسياق فى كلامه هنا فى التنبيهات اشتراط التعدى (قوله لأخبار فيه الخ) تعليل للبتن (قوله أنه صحيح بالاتفاق) مقول قال (قوله واجمعوا عليه) أى على عدم ارث القاتل (قوله وتطابقت عليه) أى عدم الارث فى العمد العدوان (قوله ولأنه) عطف على قوله لأخبار الخ عبارة شرح المنهج ولهمة استعجال قتله فى بعض الصور وسدا للباب فى الباقي اه (قوله مطلقا) أى قتله عمدا أو بدونه كما فى النائم والمجنون والطفل (قوله أى باعتبار السبب) أى سبب الموت وهو القتل (قوله ويرث المفتى الخ) ولو فى

عبارة المصنف هناك ولو ارث المجروح ومات بالسراية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح فى الاظهر يستوفيه قريه المسلم وقيل الامام (قوله بيلادنا) كما قيد به الصيمرى قال فى شرح الروض وقضيته أنه لو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع دار الحرب قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه (قوله لاستقرار جنايتها) قد يقال الموجود قبل الرق لا يساوى الدية (قوله إلا بالنظر الخ) كنى هذا خصوصا والعبرة بحالة الموت والانتقال والارث إنما ثبت حيث تدعى ان دعواه استقرار الجناية قبل الرق مع اعترافه بأن سرايتها بعد الرق ممنوعة (قوله وإن وجب) أى القتل

ورأى خبر موضوع به على الوجه لأن قتله لا ينسب اليهما بوجه لأن ما صدر عنهما لا يختص بمعين حتى يقصده بخلاف حكم الحاكم (وقيل إن لم يضمن وورث) لأنه قتل بحق ويرده أن المعنى إذا لم ينضبط أنيط الحكم بوصف اعم منه مشتمل عليه منضبط غالبا كالمشقة في السفر وقصد الاستعجال هنا وبه يندفع ما قيل كاد الشافعي أن يكون ظاهريا محضافي هذه المسئلة قال المصنف رحمه الله ويضمن بضم أوله ليدخل فيه القاتل خطأ فان العاقلة تضمنه ورد بانه مبني على ضعف أن الدية تلزمهم ابتداء وقد يرث المقتول قاتله كان يجرحه ثم يموت هو قبله ومن الموانع الدور الحكمي كما مر آخر الاقرار (٤١٨) وكون الميت نيا قال ^{عليه السلام} نحن معاشر الانبياء لا نورث ويحتاج لذلك عند موت عيسى

^{عليه السلام} على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء (تنبيهات) منها وقع في كلام الشيخين وغيرهما تنقيح ما ذكر في الحفر بالعدوان فمن قتل مورثه يترس حفرها بملكه يرثه وكذا وضع الحجر ونصب الميزاب وبناء حائط وقع عليه وغير ذلك وعن صرح به بذلك الماوردي وسبقه اليه ابن سريج فانه لما نقل عن أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى أنه لو أخرج كنيفا أو ميزابا أو ظلة أو ظهر بماء أو صب ماء في الطريق أو وقف دابة فيه فبالت مثافات بذلك مورثه ورثه قال وهذا كله مخرج على قياس قول الامام الشافعي على معين أحدهما أن كل شيء فعله من ذلك مما له فعله لم يمنع أثره وما ليس له فعله أو كان متعديا فيه أو كان عليه حفظه كالسائق والقائد لم يرثه ولما نقل الأذرعى هذا قال عقبه وظاهر كلام الأصحاب أن المذهب أن كل مهلك مضمون عليه أو على عاقلة

معين نهاية وابن الجبال (قوله ورأى خبر موضوع) أي أو صحيح أو حسن بالاولى اه ع ش (قوله لان ما صدر الخ) عبارة النهاية إذ قد لا يعمل به اه (قوله حتى يقصده) أي يقصد المعين بما صدر منها (قول المتن إن لم يضمن) كان وقع قصاصا واحدا اه معنى عبارة ابن الجبال بقصاص أو بدية أو بكفارة اه لانه قبل بحق ويحمل الخبر على غير ذلك للمعنى اه معنى (قوله ويرده الخ) قد يقال كون القتل بحق أو بغير حق امر منضبط لا تفاوت فيه اه سم (قوله ان المعنى الخ) أي المعنى المقتضى للحكم وهو الذي يسميه الأصوليون علة الحكم فالحكم هنا منع الارث والمعنى كون القتل عدوانا اه كردى (قوله كالمشقة في السفر الخ) استشكله سم (قوله وبه) أي بالرد (قوله ان يكون ظاهريا) أي أخذابا ظاهر الحديث اه ع ش (قوله بضم أوله) أي وفتح ثالثة بلاشد واستداه إلى ضمير القتل (قوله ليدخل فيه) أي في القاتل الغير الوارث اه كردى (قوله تضمنه) أي القتل خطأ (قوله ورد بانه الخ) أي فيجوز فيه الضم والفتح اه ع ش واجاب سم عن ذلك الرد بان المصنف أراد الضمان المستقر كما هو المتبادر فلارد به اه (قوله تلزمهم) أي العاقلة (قوله كان يجرحه) أي مورثه (قوله ثم يموت هو) أي الجارح قبله أي موت المجروح عبارة المعنى ثم يموت المجروح من تلك الجراحة اه (قوله عند موت عيسى) أي أو الخضر على القول بنبوته وأنه حي وهو الراجح فيهما اه ع ش (قوله ما ذكر في الحفر) وهو قوله كان حفر بئرا بداره الخ في تمثيل القاتل اه كردى (قوله بالعدوان) متعلق بالتقيد (قوله فمن قتل مورثه يترس الخ) يعني من مات مورثه بوقوعه في بئر الخ (قوله أو تطهر) أي بماء (قوله على معينين) أي امرين أو ضابطين والجار متعلق بقوله مخرج (قوله أحدهما) وسكوته عن ثاني المعنيين لعله لعدم تعلق غرضه به (قوله أو كان متعديا فيه) لعل أو هنا بمعنى الواو (قوله ولما نقل الأذرعى هذا) أي قول ابن سريج (قوله كل هلاك مضمون عليه) أي على فاعله المعلوم من السياق ويحتمل رجوع الضمير على الهلاك بمعنى المهلك على طريق الاستخدام (قوله عقب مامر) أي انفاني أول التنبيه (قوله انه الصواب) أي التفصيل (قوله ولم ينظرا) أي الأذرعى والزر كشي (قوله مشهور المذهب الخ) مقول القول (قوله انه لا فرق) أي بين العدوان وغيره في منع الارث (قوله لقول المطلب الخ) متعلق بقوله لم ينظر أو علة لعدم النظر (قوله وتبعه الخ) أي القمولى (قوله اه) أي قول المطلب (قوله ما ذكر) أي عقب قول المصنف ولا يرث من قوله باى وجه كان فقوله انه لا فرق الخ بيان له باعتبار معناه (قوله كمن حفر بئرا) يحتمل أن يكون للتظهير ولعل هذا اليق بهما من أن يمثلا للسبب بجزئيات الشرط أو يؤول كلامهما بأنهما أرادا وقوله من مقتوله صلة يرث (قوله ويرده أن المعنى إذا لم ينضبط الخ) يتأمل فيه وقد يقال كون القتل بحق أو بغير حق امر منضبط لا تفاوت فيه وقوله كالمشقة في السفر إن كان مثالا للوصف الا عم المنضبط ففيه نظر إذ لا انضباط للمشقة بل المناط وصف السفر وايضا فاهو المعنى الذي لم ينضبط حتى عدلنا عنه إلى هذا إن كان السفر فهو ممنوع بل السفر اضبط من المشقة أو غيره فاهو وإن كان مثالا للمعنى الذي لم ينضبط المعدول عنه فواضح إذ ليس لها انضباط غالبا وهو ظاهر فلا حاجة لبيان عدم انضباطها فليتأمل (قوله ورد

بما ذكر في الدييات يمنع الارث وقال أيضا عقب مامر من التفصيل بين الحفر العدوان وغيره أنه الصحيح أو الصواب بالسبب وتبعه الزر كشي فقال انه الصواب ولم ينظر والقول بعض الأصحاب مشهور المذهب انه لا فرق لقول المطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف أن من حفر بئرا بملكه أو وضع حجرا فأتى به قريبه ولا تقرط من صاحب الملك أنه يرثه وكذا إذا وقع عليه حائطه لانه لا ينسب اليه القتل اسما ولا حكما اه ومنها ما ذكر انه لا فرق بين المباشرة والسبب والشرط هو ما صرحوا به حتى الشيخان فانهما وإن اقتصرنا على الاولين مثالا لا شبهة السبب ببعض صور الشرط كالخفر فقلالا أو السبب كمن حفر بئرا عدوانا ومنها يؤخذ بما تقرر في صور الحفر ونحوه من

كل ما ذكره في الديات من التفصيل بين العدو وغيره ان قولهم لا فرق بين المضمون وغيره محله في المباشرة والسبب دون الشرط ويفرق بان المباشرة محصلة للقتل والسبب له دخل فيه فلم يفرق الحال فيهما بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فانه لا يحصل ولا يؤثر اذ هو ما حصل التلف عنده لا به فبعد اضافة القتل اليه احتيج الى اشتراط التعدي فيه ومنها ما وقع في بحر الرويانى امسكه قتلته آخر ورثه الممسك لا القاتل لانه الضامن وجرى عليه القمولى وغيره لكن جزم به بعض متأخري الفرضيين بخلافه فقال لا يرث الممسك للجلاد أو غيره ويوجه الاول بان الامساك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد تقرر في الشرط أنه لا بد من تعدي فاعله لضعفه وقضية رعاية ضعفه اشتراط أن لا يقطعه غيره كما في الممسك مع الحازم ينظر اليه وأنيط الأمر بالمباشر وحده لا ضمحل فعل ذلك في جنب فعله ومنها لا يرث شهود التزكية ولا الاحصان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده كما اقتضاه اطلاقهم قال الزركشى وهو لم يقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بانهم بعد الرجم لو رجعوا هم وشهود الزنا غرم شهود الزنا الاحصان وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهما في (٤١٩) القتل فينا في ما هنا أن لها تأثيرا وقد يفرق

بان الملحظ يختلف اذ هو هنا مجرد وجوده في الوقت ولو مع غيره وإن جاز أو وجب ولولم يضمن به حسنا للباب ولا كذلك ثم لأنهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا بنظيره في الضمان واثريه ان القتل به الرجوع إنما يضاف لشهود الزنا لا غير قتله ومنها صرحوا في الرهن في مسائل ان الميتة بالولادة السبب في موتها الوطء فمن ذلك قولهم لو احبلها الراهن فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن وطأها هو السبب في هلاكها بخلاف مالو زنى بامة من غير ان يستولى عليها فماتت باحباله لأن الشرح لما قطع نسبة الولد عنه انقطع نسبة الوطء

بالسبب ما يقابل المباشرة فيشمل الشرط والقرينة التمثيل بما ذكره سيد عمر (قوله من كل الخ) بيان للنحو وقوله من التفصيل بيان لما تقرر (قوله للجلاد الخ) متعلق بالتمسك (قوله ويوجه الاول) اى ما في البحر من ارث الممسك (قوله لضعفه) اى الشرط (قوله وقضية الخ) لا يخفى ما فيه (قوله ان لا يقطعه الخ) اى الشرط يعنى ان لا يجعله فعل غيره كالعدوم (قوله كما في الممسك الخ) مثال للبنى بالميم (قوله لم ينظر اليه) اى الممسك وكان الاسبك ولم ينظر الخ بواو الاستئناف (قوله بالمباشر) اى الحازم (قوله وهو المنقول) اى التعميم المذكور (قوله ثم استشكل) اى الزركشى (قوله بانهم لو رجعوا الخ) اى شهود التزكية والاحصان (قوله لا الاحصان) اى ولا التزكية (قوله لشهادتهما) اى نوعى شهود التزكية وشهود الاحصان (قوله ان لها) اى لشهادتهما وقوله تأثيرا اى في القتل (قوله اذ هو هنا) اى في منع الارث (قوله وإن جاز الخ) اى القتل (قوله ولولم يضمن) اى القاتل به اى بالقتل (قوله ثم) اى في الضمان (قوله واثريه ان القتل الخ) لا يخفى ما فيه من الركة ولو قال وإنما اثر فيه اى الضمان رجوع شهود الزنا لا غير لأن القتل إنما يضاف بعد الرجوع لشهود الزنا الخ لا تنضح المقام (قوله فتامله) لعل وجهه الاشارة الى المصادرة في تعليل عزم شهود الزنا لا غير في الرجوع بعد الرجم (قوله إن الميتة الخ) اى بان الميتة (قوله فمن ذلك) اى مما يصرح بذلك (قوله باحباله) بالولادة الناشئة عنه (قوله وقيل الخ) من جملة مقولهم (قوله ولا يضمن) اى الزوج وزوجته اى الميتة بالولادة الناشئة عن وطئه والجملة استثنائية او عطف على قوله وقيل الخ (قوله بما اذالم يعلم الخ) اى لم يظن اذ لحاق الولد بالفراش ظنى (قوله كون السبب) وهو الوطء هنا (قوله أعرضوا عن النظر لقائله) اى قائل ذلك الاحتمال يعنى لم يعينوا القاتل وقالوا قيل الخ ولو اعتبروا بقوله لقائله قال فلان كما هو الشائع اه كردى (قوله فاعله) اى الوطء (قوله عنه) اى الوطء (قوله فهو) اى اطلاق القاتل على الواطئ (قوله فلم يدخل) اى الواطئ وقوله في اللفظ الخ اى لفظ القاتل ومعناه وهذا ما بالغ في نفي التسمية ولا فالدخول لا يتصور إلا في المعنى إلا ان يراد بالمعنى الحكمة (قوله ما بحثه) اى الارث (قوله اما الاول) اى التعليل بعدم التسمية (قوله لم يشترطوا) اى في منع الارث وقوله تسميته اى تسمية من له دخل في القتل اى حتى يلزم من عدم التسمية الارث (قوله ان الوطء الاول) اى الواطئ بصيغة الفاعل وقوله كذلك اى له دخل في القتل بالسببية (قوله قطع نسبة الولد للزاني) اى ولولا

اليه وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا يضمن زوجته بلا خلاف لتولد هلاكها من مستحق عليها هو وطؤه ونازع ابن عبد السلام في اطلاقهم المذكور في الزانى بانه يتعين تقيد به اذالم يعلم أن الولد منه ولا فينبغى ان يضمن لان إفضاء الوطء الى الاتلاف والفوات لا يختلف بين كون السبب حلالا او حراما وهذا كله كما ترى صريح في ان الزوج لا يرث من زوجته التي احبلها فماتت بالولادة لما علمت ان الوطء الذى هو فعله سبب في الهلاك بواسطة الاحبال الناشئة عنه الولادة الناشئة عنها الموت ولا نظر لاحتمال طرو مهلك آخر لما علمت انهم اعرضوا عن النظر لقائله حيث عبروا عنه بقولهم وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت الى اخره ثم رايت عن بعض المتأخرين انه قال ينبغى ان يرث وعلمه بان احد الا يقصد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلا وبانها لم تمت بالوطء الذى هو فعله بل بالولادة الناشئة عن الحمل الناشئة عنه فهو مجاز بعيد في المرتبة الثالثة فلم يدخل في اللفظ ولا في المعنى وانت خير بان كلا تعليليه لا ينتج ما بحثه اما الاول فلانهم لم يشترطوا تسميته قاتلا بل ان يكون له دخل في القتل بمباشرة او شرط ولا شك ان الوطء كذلك بل كلامهم الذى في الرهن مصرح بانه يسمى قاتلا وبان الوطء يفضى للمهلك من غير نظر لاحتمال طرو مهلك وبان الشارع قطع نسبة الولد للزاني فلم يضمن المزني بها

وأما الثاني فلا نهم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين الداخل القريب والبعيد كتركبة مزكي الشاهد باحصان المورث الزاني فتأمل بعد هذا المدخل مع منعه الارث فبطل جميع ما وجه به بحته الذي افاده بذكره بعد ذكر ما تقدم عنهم في الرهن انه اعني بحته مخالف للنقول ووجه مخالفته له ما قررته لكن صرح الزركشي بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحينئذ في جريه على قواعدهم دقة والذي يتضح به جريه عليها ان يقال لاشك ان الوطء من باب التمتع وهي من شأنها ان لا يقصد بها قتل ولا ينسب اليها وإنما خالفوه في الرهن لكون الراهن حرجا على نفسه به في المهره فاقضى (٢٠٠) الاحتياط لحق المرتبه منع الراهن من الوطء لحرمة ونسبة النفوت اليه بواسطة نسبة الولد اليه

ليغرم البذل وأما هنا فقد تقرر في الشرط مع انه من جنس ما يقصده النفوت وينسب اليه القتل أنه لا بد من التعدي به لبعده إضافة القتل اليه فها لا تعدي به لا يمنع فاذا كان هذا لا يمنع فاولى إذ الشرط من جنس ما يقصده لا كذلك الوطء ومنها اللعان والشك في النسب فلو تنازعا مجهولا ولا حجة فان ما تأقلمه وقف إلى البيان من تركه كل ارث ولد او عكسه وقف من تركته ارث اب وسئلت عن وطئت بشبهة فانت بولداي يمكن كونه من الزوج وواطء الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فانت قبل لحوقه باحدهما ولا حدهما ولدان من غيرهما فهل ترث السدس او الثلث فاجبت اخذ من كلامهم المذكور بانها تأخذ السدس لانها تستحقه على كل تقدير ويوقف السدس الآخر بينهما وبين بقية الورثة الى البيان للشك في مستحقه مع احتمال ظهوره لها ولغيرها فلا مقتضى

يقطعها السمي الزاني قاتلا (قوله وأما الثاني) أي التعليل ببعدسية الوطء للقتل (قوله في منع ماله دخل الخ) أي للارث (قوله بعد الخ) بضم الباء مفعول قوله فتأمل (قوله في بطل) ببناء الفاعل من الابطال وقوله جميع الخ بالنصب مفعول له وقوله انه الخ مفعوله (قوله جازما به جزم المذهب) وكذا جزم به جزم المذهب المغني وكذا جزم شيخنا في حاشية الشنشوري وفي ابن الجمل بعد ذكر مثله عن شرح الترتيب ما نصه وفي التحفة فيها أي في مسألة ارث الزوج كلام مبسوط محصله آخر انه يرث اه وقال الكردي ان مرضي الشارح يعني التحفة ما ذكره أولا من منع الارث وان ما ذكره هنا بيان لذلك الوجه ولا يلزم من بيان وجه الشيء أن يكون ذلك الشارح مرضيا عند كافي بيان وجه المقابل للصحيح اه اقول إن ما مر عن ابن الجمل من ان مرضي الشارح الارث هو الظاهر وان ما ذكره الشارح اولا مجرد بحث ومدار الفقه على النقل وهو مع الثاني فقط (قوله وفي جريه) أي ما جزم به الزركشي (قوله على قواعدهم) أي قواعد الاصحاب هنا (قوله به) أي بالرهن (قوله واما هنا) أي في المنع للارث (قوله انه لا بد الخ) فاعل تقرر (قوله فاذا كان هذا) أي الشرط الذي لا تعدي به (قوله مجهولا) أي ولدا مجهولا نسبة صغيرا كان أو مجنونا اه معنى (قوله أو عكسه) أي وجد عكسه بان يموت الولد قبل المتنازعين وكذا إذا مات قبل احدهما (قوله المذكور) أي انفا بقوله فلو تنازعا الخ (قوله حكى فيها) أي في مسألة وطء الشبهة (قوله من قول المصنف) أي في غير المنهاج (قوله وعدم تحقق الخ) عطف على اللعان (قوله هذا) إلى قول المتن والإفلا في النهاية إلا لقوله وفي نسخ إلى المتن وقوله وكلام البسيط الموهوم خلاف ذلك مؤول (قوله ومنه ان يعلم الخ) أي من الجهل بالسابق عبارة المغني والجهل بالسابق صادق بان يعلم أصل السبق ولا يعلم عين السابق وبان لا يعلم سبق أصلا وصور المسئلة خمس العلم بالمعية العلم بعين السابق وعين السابق الجهل بالمعية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق التباس السابق بعد معرفة عينه في الصورة الأخيرة يوقف الميراث إلى البيان او الصلح وفي الصورة الثانية تقسم التركة وفي الثلاثة للباقي مال أي تركه كل لباقي ورثته اه (قوله وإلا) أي بان رجي بيانه (قوله وصفين) كسجين موضع قرب الرقة بشاطئ الفرات كانت به الواقعة العظمى بين علي ومعاوية رضى الله عنهما اه قاموس (قوله والحره) بفتح الحاء وتشديد الراء موضع بظاهر المدينة تحت واقم وبه كانت وقعة الحره أيام يزيد اه قاموس (قوله يتقنا الخطا) لانهما إن ما تامعا فقيه تورث ميت من ميت او متعاقبين فقيه تورث من تقدم من تأخر فيقدر في حق كل ميت انه لم يخلف الآخر اه معنى (قوله ونفيه التوارث الخ) عبارة المغني تنفيه كان الاولى التعبير بقوله لم يرث احدهما عن الآخر كعبارة التنبيه فان استبهم تاريخ الموت مانع من الحكم بالارث لان نفس الارث وقوله لم يرثا ليس بحاصره لو كان احدهما يرث من الآخر دون عكسه كالعمة وابن أخيها كان الحكم كذلك اه (قوله فلا يرث الخ) فديقال ان المراد لا يدفع الايراد (قوله عليه) أي نفي المصنف التوارث (قوله ايهام امتناعه الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله والاصل ايهام النفي امتناع الخ ثم هو مع قوله ولأن أحدهما الخ المعطوف

يقينا لأخذه اه ثم رأيت شارحا حكى فيها وجهين وقال أصحابهما السدس اه وكأنه أخذ من ذلك من قول المصنف لو شك في وجود علي اخوين فهل للام الثلث او السدس لانه المتيقن وجهان ارجحهما الثاني اه ولم يتعرض الوقف السدس الآخر ولا بد منه كما ذكرته وعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث ومن ثم قال (ولو مات متوارثان بغير قس او هدم) او نحوهما كحريق (او في غربة معا او جهل اسبقهما) ومنه ان يعلم سبق ولا يعلم عين السابق أي ولا يرجي بيانه والوقوف فيما يظهر اخذ من نظائر له تأتي (لم يرثا) لاجماع الصحابة عليه فانهم لم يجعلوا التوارث بين من قتل في يوم الجمل وصفين والحره إلا فيمن علوا تاخر موته (وما ل كل) منهما (لباقي ورثته) إذ لو ورثنا احدهما كان تحكما او كلاما من الآخر يتقنا الخطا ولو علم السابق ثم نسي وقف للبيان او الصلح ونفيه التوارث باعتبار الحكم والاغلب فلا يرث عليه ايهام امتناعه في

على قوله إيهام الخ نشر على ترتيب اللف (قوله ولا أن أحدهما الخ) أي فلا يشمل في الارث هاتني التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث أحدهما أصالة في التوارث لا يقال هذا لا يوافق قوله ومال كل لباقي ورثته لانا نقول هذا لا ينافيه بل يصدق معه فتأمل اه سم (قوله وكثير من تلك الموانع الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج قال ابن الهائم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد عليها قسميته مانعا مجازا وقال في غير انهاء الأربعة المذكورة والردة واختلاف العهد وان ما زاد عليها مجازا وانتفاء الارث معه لا لأنه مانع بل لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب في انتفاء النسب وهذا أوجه اه وعبارة ابن الجمل فائدة تقدم في أول الكلام على الموانع أن مرادهم بالمانع ما يجامع السبب من نسب وغيره ويجامع الشرط فخرج بذلك اللعان فان انتفاء الارث به لا انتفاء سببه وهو النسب واستهلام تاريخ الموت فعدم الارث فيه لفقد الشرط وهو تحقق تأخر حياة الوارث عن موت المورث قال في التحفة ومن الموانع الشك في النسب فلو تنازع الخ أقول فيه بحث فان انتفاء الارث فيه حالا لا لكونه مانعا لانه الوصف الوجودي الخ وليس هو وصفا قائما بالولد بل عدم الارث حالا للشك في استحقاقه من تركه أحد المتنازعين على التعيين فهو نظير ما لو مات متوارثان بنحو غرق وعلينا سبق لكن لانعلم عين السابق مع رجاء يئانه فانا نوقف الارث لليان اه بخذف (قوله فانتفاء الارث) أي في ذلك الكثير (قوله اما لا انتفاء الشرط) كما في جهل التاريخ أو السبب أي كما في انتفاء النسب بنحو اللعان أي والانتفاء وصف عدمي لا وجودي (قول الماتن ترك ماله) أي وقف ماله ولم يقسم إن كان له مال وإريد الارث منه اه معنى (قول الماتن تغلب على الظن) أراد المصنف بغلبة الظن كما قاله بعض المحققين وإنما عبروا بهذه العبارة للتنبه على أن الغلبة أي الرجحان ما خوذ في ماهية الظن اه معنى أقول هذا كلام ينبغي أن يكتب بماء العين فاني طالما كنت استشكل هذه العبارة وخلاصة استشكلها اننا لا نشك أن بين الشك واليقين مراتب متفاوتة لكن من راجع وجد انه وانصف من نفسه اخواته اعترف انه لا سبيل إلى تحصيل اماراة تميزه ما يسمى ظنا بما يسمى غلبة ظن مع الاذعان بما سلف من أن ثم مراتب متفاوتة في القوة اخذه في الترقى فيها إلى أن ينتهي لمرتبة اليقين فتأمل إن كنت من اهله سيد عمر اه ابن الجمل (قوله فالرابط الخ) راجع إلى الثاني فقط ولا موقع للتفريع (قوله محذوف) فيه انه ان اراد به رابط المبتدأ وهو من لم يصح لان رابطه موجود في خبره وكذا فيما تعلق به من الغاية لان ضمير بموته وضمير يعيش راجعان اليه ايضا وان اراد رابط الموصوف وهو مدة لم يصح ايضا لان رابطها موجود في صفتها وهي يغلب الخ لان ضمير فوقها راجع للدة اه سم (قوله ومعنى تغليبها الظن الخ) أي على النسخة الاولى ولم يبين معنى الغلبة على الثانية ولا معنى على علمها ويمكن حمل على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن انه لا يعيش فوقها وملخصه ان يكون المظنون انه لا يعيش فوقها اه سم أقول هذا الملخص إنما يناسب ما مر عن المغنى دون قول الشارح فلا يكفي الخ (قوله ولا يتقدر) إلى قوله ولو قول بعضهم في المغنى لا قوله بعد الحكم بموته وقوله بان يستمر حيا

الخ المصنف أراد الضمان المستقر وهو المتبادر فلا رد (قوله ولا أن أحدهما قد يرث) أي فلا يشمل في الارث هاتني التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث أحدهما أصالة في التوارث لا يقال لكن هذا لا يوافق قوله ومال كل لباقي ورثته لانا نقول هو لا ينافيه بل يصدق معه فليأمل (قوله وفي الفسخ إسقاط على) فيه أمران الاول أن قوله فالرابط محذوف مما لا محل له لانه إن اراد رابط المبتدأ وهو من لم يصح لان رابطه موجود في خبره وهو ترك ماله وفيما تعلق به من الغاية لان ضمير بموته راجع اليه وضمير يعيش راجع اليه ايضا وان اراد رابط الموصوف وهو مدة لم يصح ايضا لان رابطها موجود في صفتها وهي يغلب الخ لان ضمير فوقها راجع للدة والثاني انه كما احتاج إلى بيان المعنى على هذه النسخة فهو محتاج إلى بيانه على الاولى فانه ما معنى الغلبة على الظن وما معنى على على هذا فكان ينبغي بيانه ايضا بل هو احوج إلى البيان ويمكن حمل على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن انه لا يعيش فوقها وملخصه ان يكون المظنون

نفس الامر ولا أن أحدهما قد يرث من الآخر دون عكسه كالعممة وابن أخيها وكثير من تلك الموانع فيه يجوز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف بنقيض الحكم فانتفاء الارث إما لا انتفاء الشرط أو السبب (ومن أسوأ وقد انقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته أو تمضي مدة) من ولادته (يغلب على الظن) وفي بعض النسخ اسقاط على ويغلب اما بضم الفوقية وتشديد اللام أو بفتح التحتية وتخفيف اللام فالرابط محذوف أي بسببها ومعنى تغليبها الظن تفويتها بحيث يصير قريبا من العلم فلا يكفي اصل الظن (انه لا يعيش فوقها) ولا يتقدر

بشيء على الصحيح (فيجتهد القاضي (٤٢٢) ويحكم بموته) لأن الأصل بقاء الحياة فلا يورث إلا يقيين أو ما نزل منزلته ومنه الحكم لأنه

إلى فراغ الحكم وقوله أو معه (قوله بشيء) وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثلاثين وقيل بتسعين وقيل بمائة
وقيل بمائة وعشرين اه معني وشرح البهجة (قول المتن فيجتهد القاضي الخ) خرج به المحكم فليس ذلك لأنه
يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه الرضا اه ع ش (قوله ومنه) أي ما نزل منزلة اليقين
(قوله إلى العلم) أي علم القاضي أي إذا كان مجتهدا (قوله فهو) أي الحكم المستند إلى العلم (قول المتن ثم
يعطى ماله الخ) أي وتعتد زوجته وتزوج بعد انقضاء عدتها اه شرح الروض (قول المتن وقت الحكم) قال
غيره أو قيام البينة وعبارة شرح المنهج حين قيام البينة أو الحكم انتهت وهي صريحة في أنه لا يحتاج مع البينة
إلى حكم فيكون قوله فيجتهد القاضي ويحكم الخ خاصا بمضي المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لها
لأنها بمجرد هال لا يعول عليها سم ورشدي زاد ابن الجلال وعبارة الامداد قضيتها انه عند قيامها لا يحتاج للحكم
بالموت بل يكفي الثبوت المجرد وقضية عبارة اصله خلافه وكلام الشيخين وغيرهما يوافق الاول وعبارة فتح
الجواد ولا يحتاج بعد ثبوتها أي بالبينة إلى الحكم به على الاوجه اه اقول وكعبارة شرح المنهج عبارة المغني
بل قول الشارح كالتحاية فهو منزل منزلة البينة وقوله فان قيدته البينة الخ وقوله يعلم بما تقرر أنه لا يكفي الخ كل
منها يفيد مفادها (قوله إلى فراغ الحكم الخ) قد يقال كان قياس ذلك ان يقول المصنف من يرثه عقب الحكم
اه سم ويعلم جوابه بما يأتي عن شرح البهجة (قوله قبله الخ) أي الحكم وفراغه (قوله وكلام البسيط الخ)
هو قوله يرثه من كان حيا قبيل الحكم (قوله مؤول) أي اوله السبكي بما حاصله حمل كلام البسيط على من استمر
حيا إلى فراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا يرث فقول الاصحاب الموجودين وقت الحكم أي وقت الفراغ
منه فلا خلاف بينهما اه شرح البهجة (قوله هذا) أي قول المصنف وقت الحكم أي وقول غيره وقت
الحكم أو قيام البينة (قوله ان اطلق) ببناء المفعول أي الحكم عبارة المغني إذا اطلق الحكم فان اسنده
إلى ما قبله لكون المدة زادت على ما يوجب على الظن انه لا يعيش فوقه وحكم بموته من تلك المدة السابقة
فينبغي ان يعطى من كان وارثا لذلك الوقت وإن كان سابقا على الحكم ومثل الحكم في ذلك البينة بل اولى
اه (قوله او قيده هو) أي القاضي (قوله اعتبر ذلك الزمن الخ) أي وتضاف سائر الاحكام إلى ذلك
الزمن وعليه فلو كانت زوجاته مقتضية العدة باعتبار ذلك الوقت تزوجن حالا اه ع ش (قوله ومن
كان الخ) عطف على ذلك الزمن (قوله بعد رفع اليه) أي وطلب الفصل منه (قوله ليس بحكم) اعتمده م ر أي
والمغني اه سم (قوله بما تقرر) يعني قوله ثم بعد الحكم بموته يعطى الخ عبارة المغني أفهم كلامه انه لا بد
من اعتبار حكم الحاكم فلا يكفي الخ (قوله وحدها) الاولى التذكير (قوله بل لا بد معه من الحكم) أي حتى لو
تعذر الرفع إلى القاضي او امتنع من الحكم لا بد اهر ولم تدفعها المرافقة لا غير هال يجوز لها الزواج قبل الحكم
اه ع ش (قوله معها) أي مع المدة أي مضيا (قوله قبل الحكم) أي وإقامة البينة مغني وشرح المنهج
(قوله وبما قررت الخ) يعني قوله كلا او بعضا مع قوله أي ما خصه الخ قال سم قد يقال ما قرر به كلامه
لا يناسب قول المصنف وعملنا في الحاضر الخ اه وفي المغني ما يوافقه (قوله اندفع ماتوهم الخ) وعلى هذا
فقوله الاتي وعملنا الخ أي إن كان معه غيره وقديصور المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا يتأفیه
قوله يرثه لأن فيه الحذف والايصال والاصل يرثه منه وترك على هذا ما إذا لم يكن معه على المقايضة

ان استند إلى المدة فواضح
أو إلى العلم وإن لم تضر مدة
فهو منزل منزلة البينة
المنزلة منزلة اليقين (ثم)
بعد الحكم بموته يعطى ماله
من يرثه وقت الحكم (بان
يستمر حيا إلى فراغ الحكم
فمن مات قبله أو معه لم يرثه
وكلام البسيط الموهوم
خلاف ذلك مؤول هذا
ان اطلق فان قيدته البينة
أو قيده هو في حكمه بزمن
سابق اعتبر ذلك الزمن ومن
كان وارثه حينئذ ولا
تتضمن قسمة الحاكم الحكم
بموته إلا ان وقعت بعد
رفع اليه لأن الاصح أن
تصرف الحاكم ليس بحكم
إلا إذا كان في قضية رفعت
اليه وطلب منه فصلها ويعلم
بما تقرر أنه لا يكفي مضى
المدة وحدها بل لا بد معه
من الحكم وقول بعضهم
لا يحتاج معها اليه لقولهم في
قن انقطع خبره بعد هذه
المدة لا تجب فطرته ولا
يجزى عن الكفارة اتفاقا
ولم يذكر واهنا الحكم اه
فيه نظر بل لا يصح لان
ما هنا أمر كلي يترتب عليه
مصلح ومفسد عامة فاحتيط
له أكثر (ولو مات من يرثه
المفقود) كلا أو بعضا قبل
الحكم بموته (وقفنا حصته)
أي ما خصه من كل المال ان

لا التام بين يرثه الظاهر في ارث الكل وحصة الظاهر في ارث البعض ولو مات عن اخوين احدهما مفقود وجب وقف نصفه إلى الحكم بموته ثم إذا لم تظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الاول إلى الحاضر وليس لورثته المفقود منه شيء إلا لارث بالشك لاحتمال موته قبل موثرته ذكره الغزالي رحمه الله وغيره وهو ظاهر (وعلمنا في حق (الحاضرين بالاسوا) فمن يسقطه المفقود لا يعطى شيئا ومن تنقصه حياته أو موته يعطى اليقين في زوج مفقود وشقيقة وتعم يعطيان اربعة من سبعة ويوقف الباقي وفي أخ (٢٣٣) لاب مفقود وشقيق وجدي قدر حيا

في حق الجد وميتا في حق الآخر ويوقف السدس ومن لا يختلف حقه بحياته وموته تزوج وابن مفقود وبنت يعطى الزوج الربع لانه له بكل حال وتلف الموقوف للغائب يكون على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما إذا بان حياة الحل وذكرورة الخنثى فيما يأتي (ولو خلف حملا يرث) مطلقا لو كان منفصلا وإن لم يكن منه كان مات من لا ولده عن زوجة ابن حامل (أو قدير) بتقدير الذكورة كحمل حليلة الاخ أو الجد أو الانوثة كمن ماتت عن زوج وشقيقة وحمل لا بها فانه ان كان ذكر لم يأخذ شيئا لانه عصبه ولم يفضل له شيء أو انثى ورثت السدس واعيلت (عمل بالاحوط في حقه) أي الحل (وحق غيره) كما يأتي (فان انفصل) كله (حيا) حياة مستقرة يقينا وتعرف بنحو قبض يد وبسطها لا بمجرد نحو اختلاج لانه قد يقع مثله لانضغاط وتقلص عصب ومن ثم الغواكل مالا تعلم به الحياة

اه سم (قوله لا التام الخ) أي ولو قال من يرث منه لحصل الالتام اه معنى (قوله لم تظهر حياته الخ) ينبغي اخذ اعمار زيادة وقام البيئة أو حكم الحاكم بموته (قوله فمن يسقطه) إلى المتن في المعنى (قوله يعطيان) الاولى الثانية عبارة المعنى إن كان الزوج حيا فلاختين اربعة من سبعة وسقط العم أو ميتا فلهما سهمان من ثلاثة والباقي للعم فيقدر في حقهم حياته اه (قوله من سبعة) هي المسئلة بعولها بواحد (قوله في حق الجد) أي في اخذ الثلث وقوله في حق الاخ أي في اخذ النصف (قوله ويوقف السدس) أي فان تبين موته فليجد أوحياته فلاخ (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف الباقي منه فان بان حياة المفقود اخذته وموته اخذته البنت فرضا ورثا بشرط اه سم (قوله وتلف الموقوف) يعني إذا وقف للغائب شيء ثم تلف ثم رجع الغائب يجب حصته على الكل اه كرى (قوله استرد ما دفع الخ) أي جميعه ومن فوائده المشاركة في زوائد التركة اه عرش (قوله مطلقا الخ) أي ذكر أو انثى أو خنثى منفردا أو متعددا ابن الجمل ومعنى (قوله وإن لم يكن) أي الحل منه أي الميت (قوله عن زوجة اب) هذا لا يوافق الارث مطلقا فالصواب اما اسقاط اب كافي المعنى أو ابداله بابن كافي النهاية (قوله كحمل حليلة الاخ الخ) أي لا يويه اولاب فان الحل إن كان ذكر في الصورتين ورث وإلا فلا (قوله فانه إن كان) أي الحل (قوله ورثت السدس) أي تكلمة الثلثين واعيلت أي لسبعة (قوله كما يأتي) أي في قول المصنف بيان الخ (قول المتن فان انفصل الخ) أي ولو بعد موت امه فيما يظهر اه عرش (قوله يقينا) وقع السؤال عن شخص تزوج بامرأة ودخل بها ثم مات والقت جنيئا بعد خمسة اشهر من العقد ومكث حيا نحو يوم ومات فهل يرث أولا والجواب أن الظاهر عدم الارث لانه إن كان ولدا كاملا فهو من غير الزوج المذكور لان اقل مدة الحل ستة اشهر وإن لم يكن كاملا فحياته غير مستقرة وهي مشترطة للارث فاحفظه فانه مهم ولا تغتر بمن ذكر خلافه اه عرش (قوله وتعرف) أي الحياة المستقرة اه عرش (قوله بنحو قبض يد وبسطها) قدي توقف في ان مجرد ذلك علامة مستقلة مع قوله في الجنائيات ان الحياة المستقرة هي التي يكون معها البصار ونطق وحركة اختيارا وبمجرد قبض اليد وبسطها لا يستلزم انه عن اختيار اه عرش عبارة المعنى وابن الجمل وتعلم الحياة المستقرة باستتلاها صارخا أو بعطاسه أو الثأوب أو التقام الثدي أو نحو ذلك اه (قول المتن يعلم وجوده) أي ولو بمادته كالنبي اه سم (قول المتن عند الموت) أي موت موثرته اه معنى (قوله بان ينفصل) إلى قوله ولا ينافي في المعنى إلا قوله أو اعترف إلى المتن وقوله كان شك إلى المتن (قوله أو اعترف الورثة) أي أو انفصل لفوق ستة اشهر ودون فوق اربع سنين وكان فراشا لكن اعترف الخ اه عرش وعبارة السيد عمر أي وإن ولدت لستة اشهر فاكثروهي فراشا لان الحق لهم اه (قوله لثبوت نسبه) أي لثبوت نسبه لليت حال الموت فتحقق سبب الارث فيه سيد عمرو وابن الجمل (قوله وفيما إذا حز الخ) عطف على في الصلاة الخ (قوله إذا حز لإنسان رقبته) أي وفيه حياة مستقرة كما قاله الاذرعى اه معنى (قوله وبجياة مستقرة) عطف على قوله بلكه وكان ينبغي ان يزيد قوله يقينا ليظهر قوله الآتي كان شك الخ (قوله كان شك الخ) كان الاول بان انفصل حيا حياة غير مستقرة أو شك الخ (قوله بان انفصل) منه ونزل هذا على ما إذا لم يكن معه على المقايضة (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف

لاحتمال أنه لعارض آخر (لوقت يعلم) أو يظن إذ الحاق الولد بالفراش ظني أقامه الشارع مقام العلم فالعلم في كلامهم المراد به الحقيقي أو المنزل منزلته (وجوده عند الموت) بان انفصل لاقل من أكثر من مدة الحل ولم تكن فراشا لاحد أو لدون ستة اشهر وإن كانت فراشا أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) لثبوت نسبه وخرج بلكه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام إلا في الصلاة عليه إذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما إذا حز لإنسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به وبجياة مستقرة ماله انفصل وحياته ليست كذلك كان شك فيها أو في استقرارها فهو في حكم الميت (والا) بان انفصل ميتا

ولو بجنانية أو حيا ولم يعلم وجوده عند الموت (فلا يرث لان الاول كالدوم الثاني منتف نسبة عن الميت ولا ينافي هذا المقتضى لتوقف ارثه على ولادته بشرطها مامر أنه ورث وهو جمد لان هذا باعتبار الظهور وذاك باعتبار التبين ثم رأيت الامام مذكر ما يصرح بذلك وأن الشروط بالشرطين إنما هو الحكم بالارث لا الارث نفسه وبعضهم أجاب بما يوجب خلاف ذلك فلا يعول عليه واعلم أن من يرث مع الحل لا يعطى إلا اليقين (بيانه) أن تقول (إن لم يكن وارث (٤٣٤) سوى الحل أو كان من قديم حجة) الحل (وقف المال) إلى انفصالة (وإن كان من لا يحجبه) الحل

إلى التنبيه في النهاية (قوله ولو بجنانية) أى على أمه (قوله أو حيا) أى حياة مستقرة (قوله لان الاول) هو قوله بان انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أو حيا ولم يعلم الخ اه ع ش (قوله ولا ينافي هذا) أى قول المصنف فان انفصل الخ اه ع ش (قوله بشرطها) وهو الانفصال حيا لوقت يعلم الخ (قوله مامر) أى قبيل قول المصنف ولا يرث مرتد (قوله مامر انه وارث الخ) قديقال مامر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جmada عند الموت فان انفصل حيا به بذلك ملك من حين الموت ولا فلا سم ورشيدى وأشار المغنى الى دفع المناقاة بما نصه وممر ان الحل يرث قبل ولادته ولو كان شرط استقرار ملكه الارث ولادته حيا كما قال فان انفصل الخ (قوله لان هذا) أى ما هنا وقوله وذاك أى مامر (قوله باعتبار التبين) لوقال باعتبار نفس الامر المكان اعمد اذا التبين قريب من الظهور او عينه سيد عمر اه ابن الجمل (قوله وان الشروط) أى ولان الخ اه ع ش (قوله بالشرطين) أى انفصالة حيا وان لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى ورشيدى وقال ع ش هما كونه حيا حياة مستقرة يقينا اه (قوله واعلم الخ) دخول فى المتن (قول المتن بيانه) أى بيان العمل بالاحوط فى حقه وحق غيره اه سم ولك أن تقول نظرا لصنيع الشارح أى عدم الاعطاء الالبيين (قول المتن ان لم يكن) أى فى مسئلة الحل وقوله من أى وارث وقوله عائلات بمشاة فوقة أى الثمن والسدسان اه منى (قوله لاحتمال) الى التنبيه فى المغنى (قوله انه) أى الحل وقوله فتكون أى المسئلة (قوله من اربع) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بترك التاء اه سيد عمر وعبرة النهاية والمغنى وابن الجمل اربعة بالتاء (قوله فان كان) أى الحل (قوله بتنين) أى فاكثر اه سم (قوله فلهما) أى فالباقي لهما (قوله والا كل) أى بان كان بنتا وحينئذ يفضل عن الفرض واحد ياخذ الالب ايضا تصيبا وكان اذا فياخذ الباقي تصيبا اه سم عبارة المغنى او ذكرا فاكثر كمل للزوجة الثمن بغير عول والابوين السدسان كذلك والباقي الاولاد اه (قوله على روى العين الخ) فيه تسامح اذ الروى هى العين فقط واما الالف فوصل على ان اطلاق الروى على الحرف الذى تنبى عليه الاجتماع محل تأمل اه سيد عمر وعبرة المغنى وكان اول خطبته الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المسأب والرجعى فسل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا ومضى فى خطبته يعنى ان هذه المرأة كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع اه أى العول (قوله وان كلا الخ) عطى على مقدر والاصل من ان امرأة اتت فى بطن واحد اربعين ولدا وان كلا الخ (قوله انه يحصل الخ) أى بنحو القرض (قوله ولم يوجد متبرع) أى بالعمل (قوله ولا متبرع) أى بالانفاق (قوله يقتضى) أى القاضى وكذا ضمير الزم وقوله لهم أى للمحجورين من الاولاد ولو افرد كان اولى وكذا يقال فى ضمير عليهم (قوله فان لم يكن) أى للمحجور من الاولاد (قوله ما ذكر) أى

(وله) سهم (مقدر اعطيه) عائلا ان امكن عول كزوجة حامل وابوين لها ثمن ولها سدسان عائلا (لان) لاحتمال انه بنتان فتكون من اربع وعشرين وتعول لسبعة وعشرين للزوجة ثلاثم والابوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين فهو لهما والا كل الثمن والسدسان وهذه هى المنبرية لان عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهى تحب بمنبر الكوفة على روى العين والالف فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا (وان لم يكن له مقدر كاولد لم يعطوا) حالاشيئا اذا لا ضبط للحمل لانه وجد منه فى بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وكذا اربعون على ما حكاه ابن الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان كالاصبع وانهم عاشوا وركبوا الخيل مع ابيهم فى بغداد وكان من سلاطينها (تنبيه) اذالم يعطوا شيئا حالاولم يكن لهم مال غير حصتهم من التركة فالكمال منهم الحكم فيه ظاهر وانه يحصل كفاية نفسه الى الوضع لان حصته الآن بمنزلة العدم واما المحجور فهو الذى يحتاج

الباقي منه فان بان حياة المفقود اخذته او موته اخذته البنت فرضا ورثه بشرطه (قوله يعلم وجوده) أى ولو بمادته كالمضى (قوله مامر انه وارث الخ) قديقال مامر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جmada عند الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت والافلا وقديقال هذا يرجع لما ذكره (قوله بالشرطين) أى انفصالة حيا وان يعلم وجوده عند الموت (قوله فى المتن بيانه) أى بيان العمل بالاحوط فى حقه وحق غيره (قوله فان كان بنتين) أى فاكثر (قوله والا كل) أى والابان كان بنتا وحينئذ يفضل عن

النظر والذى يظهر فيه أن الولي الوصى أو غيره يرفع الامر الى القاضى ليفعل نظير ما مرفى هرب نحو عامل المساقاة الاقتراض اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع وفى اللقيط اذالم يوجد مقرض ولا بيت مال ولا متبرع فحينئذ يقتضى لهم من بيت المال وغيره فان تعذر الزم الاغنياء بالانفاق عليهم قرضا فان تعذر القاضى ولو بغية فوق مساقاة العدوى او خيف منه على المال اقتضى الولي وله الانفاق من ماله والرجوع ان شهدانه انفق ليرجع فان لم يكن ولي لزم صلحاء البلد اقامة من يفعل ما ذكر اخذ مامر او اخر الحبر والذى يظهر اخذ مامر

في زكاة نحو المصوب ان الحاكم لا يفترض هنا لاخراج زكاة الفطر بل يؤخر للوضع ثم يخرج لما مضى وفارقت النفقة بانها حلالا ضرورية ولا كذلك الزكاة ويجري ذلك كله في سائر صور الوقف في كلامهم (وقيل أكثر الخ لاربعة) (٢٢٥) بالاستقراء وانتصر له كثيرون (فيعطون اليقين) فيوقف ميراث

اربعة ويقسم الباقي في ابن وزوجة حامل لها الثمن وله خمس الباقي ويمكن من دفع لشيء من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان احتمل تلف الموقوف ورد ما اخذه ليقسم بين الكل كما مر (نتية) يكتفى في الوقف بقولها أنا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كل م الشيوخ انه متى احتمل لقرب الوطء وقف (وان لم تدعه) والخثى (المشكك) وهو من له آلتا الرجل والمرأة وقد يكون له كشيبة الطائر وما دام مشكلا استحال كونه أبا أو جدا أو أما أو زوجا أو زوجة وهو من تخثت الطعام اشتبه طعمه المقصود بطعم آخر (ان لم يختلف ارثه) بذكوره أو انوثته (كولد أم ومعتق فذاك) واضح انه يدفع له نصيبه (ولأ) بان يختلف ارثه بالذكورة وضدها (فيعمل باليقين في حقه وحق غيره ويوقف الباقي (المشكوك فيه حتى يتبين) حاله ولو بقوله وان اتم فان ورث بتقدير لم يدفع لشيء ووقف ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث عليهما لكن يختلف ارثه اعطى الاقل ووقف الباقي

الاقتراض ثم الزام الاغنياء بالانفاق (قوله لاخراج زكاة الفطر) أي عن المحجور (قول المتن فيعطيه) أي الاولاداه معنى (قوله فيوقف) إلى قوله ولا يطالب في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله وله خمس الباقي الخ) عبارة ابن الجلال والمغنى ولا يصرف لابن شيء على الاول وعلى الثاني له خمس الباقي على تقدير انهم اربعة ذكور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف اليهم حلتهم من التصرف فيها وجهان أصحهما نعم وإلا فلا فائدة للصرف اه (قوله ويمكن الخ) مستأنف اه ع ش (قوله وان احتمل الخ) أي لانه ملكه ظاهرا والاصل السلامة فلا وجه لمطالبتها بضامن فيما ملكه اه ع ش (قوله ليقسم بين الكل) فيه إشارة إلى تبين بطلان القسمة الاولى ومن فوائد بطلانها أنه لا يفوز بالزواج والتدبير تقسم بين الورثة بالمحاصة اه ع ش (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف ولو خلف (قوله بل ظاهر كلام الشيخين الخ) عبارة الروض ولولم تدعه أي المرأة الحمل واحتمل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضي ترجيح الوقف اه سم (قوله وهو) أي الخثى من له إلى قوله وزعم انه في المغنى وإلى الفصل في النهاية لإلا قوله وقد يكون له كشيبة الطائر (قوله من له آلتا الرجل والمرأة) فان أمنى هذا من ذكره أو بال منه دون فرجه فهو ذكر ولو كبير وان حاضر أو حبل أو أمنى أو بال من فرج النساء فهو أنثى وان بال من ذكره وفرجه معا ولكن سبق البول من أحدهما فالحكم له وان بال منهما على السواء ومال إلى الرجال فهو امرأة أو مال إلى النساء فهو رجل وان مال اليهما على السواء أو لم يعل إلى واحد منهما فهو مشكك ولا أثر لاجلية ولا ليهودى ولا لتفاوت أضع اه ابن الجلال زاد المغنى ولا يكتفى اخباره قبل بلوغه وعقله ولا بعدهما مع وجود شيء من العلامات السابقة لهما محسوسة معلومة الوجود وقيام الميل غير معلوم فانه ربما يكذب في اخباره اه (قوله وقد يكون كشيبة الطائر) أي لا تشبه آلة الرجل ولا فرج المرأة وهذا مشكك حتى يبلغ ويحيض أو يحبل فيكون أنثى أو لا يحيض ولا يحبل ويخبر عن نفسه أي بعد عقله انه يميل إلى الرجال فيكون امرأة أو إلى النساء فيكون رجلا أو اليهما على السواء أو لا يميل إلى فريق منهما فيكون مشكلا اه ابن الجلال عبارة المغنى ولا ينحصر ذلك أي التضاح في الميل بل يعرف أيضا بالحيض والمنى المتصف بصفة أحد النوعين اه (قوله وهو) أي الخثى من تخثت الخ أي مأخوذه (قوله اشتبه الخ) سمي الخثى بذلك لاشتراك الشبهين فيه اه معنى (قول المتن كولد ام) أي فان له السدس سواء كان ذكر أو أنثى وقوله ومعتق أي فان له جميع المال عند الانفراد ذكر أو أنثى اه ابن الجلال (قوله ولو بقوله الخ) قال في الروضة فلو قال أي الخثى انار رجل أو امرأة صدقناه بيمينه لان قال انار رجل وهو مجنى عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق اه سم زاد ابن الجلال وقيل يصدق كما في الاولى وفرق الاول بان الاصل براءة ذمة الجاني فلا يرتفع بقوله بخلافه ثم اه وقدر انه لا يكتفى اخباره قبل بلوغه وعقله (قوله وان اتم) أي لانه لا يعلم إلا منه اه ابن الجلال (قوله فان ورث) أي الخثى (قوله بتقدير) أي كولد الاخ او الجد (قوله عليهما) أي التقديرين (قوله أمثلة ذلك) أي قول المصنف وإلا فيعمل باليقين في حقه وحق غيره (قوله النصف) أي ويوقف الباقي ثم ان بان ذكر اخذ الباقي وان بان أنثى اخذه الاخ اه سم (قوله بين الخثى والعم) أي فان بان ذكر اخذه أو أنثى اخذه العم (قوله ويوقف الباقي) وهو سهم واحد من اثني عشر (بينه وبين الاب) الفرض واحد ياخذ له الاب أيضا تعصيا وكان ابنا فتأخذ الباقي تعصيا (بل ظاهر كلام الشيخين) عبارة الروض ولولم تدعه أي الخ لمرأة واحتمل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضي ترجيح الوقف اه (ولو بقوله وان اتم) قال في الروض فلو قال أي الخثى انار رجل أو امرأة صدقناه بيمينه لا وهو مجنى عليه أي لان قال انار رجل وهو مجنى عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق (قوله للولد النصف)

(٥٤) - شرواني وابن قاسم - سادس (أمثلة ذلك التي في أصله ولد خثى وأخ يصرف للولد النصف ولد خثى وبنت وعم يعطى الخثى والبنت الثلثين بالسوية وبه قف الثلث بين الخثى والعم ولد خثى وزوج وأب للزوج الربع وللأب السدس وللخثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب ولومات الخثى مدة الوقف والورثة غير الاولين

أو اختلف ارثهم لم يبق إلا الصلح ويجوز من الكل في حق أنفسهم على تفاوت وتساو واسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو توأب واغتر
مع الجهل للضرورة ولا يصلح نحوولي (٤٢٦) محجور على أقل من حقه بفرض ارثه (ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتعصيب كزوج هو معتق

أي فان بان ذكر أخذه أو أنثى أخذه الأب (قوله أو اختلف ارثهم) أي من الأول والخنى اه سم (قوله لم يبق إلا الصلح) أي لتعذر بيان الحال اه سم (قوله ويجوز) أي الصلح سم وع ش (قوله واسقاط الخ) عطفه على الضمير المستتر في يجوز أولى من عطفه على الصلح عبارة المغنى بعد ذكر جواز الصلح من الكل دون الولي نصه ولو أخرج بعضهم نفسه من البنين ووهبه لهم على جهل بالحال جاز أيضا كما قاله اه (قوله ولا بد من لفظ صلح أو توأب) ظاهر صنيع الشارح رجوعه لكل من مسئلتى الصلح والاسقاط ولو قيل برجوعه للأولى فقط وتعين نحو لفظ الهبة في الثانية كما يفيد صنيع المغنى لم يعد فليراجع (قوله نحوولي الخ) اسقط النحو النهاية والمغنى وابن الجلال (قوله عن أقل من حقه الخ) انظر إذا اختلف قدر ارثه لا اختلاف قدر ارث الخنى بتقدير المذكورة والاثوثة اه سم أقول الأقرب الجواز إذا اقتضته المصلحة كان احتياج إلى ثمن عقار يشتره لموليه والله اعلم (قول المتن جهتا فرض الخ) المراد بالجهة السبب كما أشار إليه المغنى وشرح المنهج (قول المتن وتعصيب) أي بنفسه بجبري ومغنى (قوله لا خلا فهما الخ) عبارة المغنى لا نوارث بسبيين مختلفين فاشبه ما لو كانت القرابتان في شخصين اه (قوله ثم ماتت العليا) ولو ماتت الصغرى أولا فالكبرى امها واختها لا يبا فترث بالامومة قطعا ولا يجري الوجه المذكور لان هنا فرضين وفي تلك فرض وعصوبة اه سم عن الشهاب البرلسي (قوله فقط) أي لا بها وبالاخوة لانها الخ (قوله وزعم انه الخ) أي لا بطل القياس على الاخت لا بوبن (قوله من انتفاء التورث الخ) أي في المقيس عليه وهو الاخت لا بوبن وقوله انتفاؤه بجتهى فرض وتعصيب أي في المقيس وهو بنت هي اخت لاب (قوله ولا يرد) أي على ما افاده قول المصنف قلت الخ من امتناع التورث بجتهى فرض وتعصيب ويحتمل على قول الشارح لان الفرض الخ (قوله ما مرفى الزوج) أي من انه وورث بجتهى فرض وتعصيب اه سم (قوله لان كلامنا الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر فيه انه يرد عليه ما سياتي في ابن عم اخ لام فان ارثها مامها مامها اه (قوله من جهة القرابة) أي بخلاف ما مرفان الفرض في مثاليه من جهة النكاح والتعصيب من جهة الولاء في الأول ومن جهة بنوة العم في الثاني (قوله إلا ان يفرق الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي وقد يفرق بان هاتين القرابتين مجتمعان في الاسلام اختيارا بخلاف الأولتين اه سم (قوله بأن وجود ابن العم الخ) فيه انه ليس وجوده معه شرط لارثه مامها كما صرحوا به ثم رأيت المحشى أشار إلى نحو ذلك اه سيد عمر (قوله مامه) أي مع ابن العم الذى هو اخ لام وكذا ضمير له وقوله عليه أي على ابن العم فقط وقوله بقضيته أي التميز (قوله قضية ذلك) أي الفرق المذكور وقال ع ش أي قوله لا لاتحاد الأخذ اه (قوله إنه لو كان الخ) قد يقال وقضيته ايضا انه لو لم يكن

أو ابن عم وورث ماما لا خلا فهما في اخذ النصف بالزوجية والباقي بالولاء أو بنوة العم وخرج بجتهتا فرض وتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة هي الابوة (قلت فلو وجد في نكاح المجوس أو الشبهة بنت هي اخت) لاب بان وطىء بنته فاولدها بنتا ثم ماتت العليا عنها فهي اختها من ايها وبنتها (ورثت بالبنوة) فقط لانها مام قرابتان يورث بكل منهما بالفرض عند الافراد فباقواهما عند الاجتماع كالاخت لا بوبن لا ترث النصف باخوة الاب والسدس باخوة الام وزعم انه لا يلزم من انتفاء التورث بجتهى فرض انتفاؤه بجتهى فرض وتعصيب ممنوع لان الفرض أقوى من التعصيب فاذا لم يؤثر فاولى التعصيب ولا

يرد ما مرفى الزوج لان كلامنا هنا في جتهى فرض وتعصيب من جهة القرابة (وقيل) ترث (بهما) النصف بالبنوة والباقي بالاخوة وهو قياس ما يأتى في ابني عم احدهما اخ لام حيث ياخذ باخوة الام وبنوة العم الا ان يفرق ان وجود ابن العم فقط معه اوجب له تميزا

عليه فوجب العمل بقضيته

وهنا لا موجب للتميز لاتحاد الاخذ فان قلت قضية ذلك انه لو كان مع هذه البنت التي هي اخت لاب اخت اخرى غير بنت اخذت الاولى النصف بالبنوة وقسم الباقي بينهما بالاخوة وكلامهم بان ذلك يقتضى ان الباقي للثانية فقط قلت ليس فضيته ذلك لان التعصيب

في الاولى لما جاء فيها من جهة البتية التي فيها وقد اخذت بها بخلاف بنو العم في الاخ للام فان تعصبيه بها ليس من جهة اخوته التي اخذ بها وقولهم السابق في الولا لما اخذ فرضها لتصلح التقوية يؤيد ذلك فتأمل (والله اعلم) وهذا استدراك على اطلاق اصله ان من فيه جهتا فرض وتعصيب يرث بهما وقول جمع من الشراح لا يحتاج لهذه الزيادة لعلها من قوله الاتي ومن اجتمع (٢٧) فيه جهتا فرض نعم افادت حكاية

وجه ليس في أصله غير
سديد لان ما هنا من قاعدة
اجتماع فرض وتعصيب
إذا اخت عصبة مع البنت
وما ياتي من قاعدة اجتماع
فرضين ولا يلزم من رعاية
الفرض الاقوى ثم رعاية
خصوص الفرض وانه
الاقوى هنا نعم في عبارة
أصله ما يفهم هذا الاستدراك
ولعله اشار لذلك بقوله فلو
تفرعا على ما في أصله
المفهم له ومع ذلك هو حسن
لوضوحه وخفاء ذلك لان
في التصريح من الوضوح
وبيان المراد ما ليس في غيره
لا سيما ما فيه خفاء (ولو
اشترك اثنان في جهة
عصوبة وزاد احدهما
بقراءة اخرى كائني عم
احدهما اخ لام) بان يتعاقب
اخوان على امرأة وتلد
لكل ابنا ولا حد هما ابن من
غيرها فابناء ابنا عم الاخر
واحدهما اخوه لاه (فله
السدس) فرضا باخوة الام
(والباقي بينهما بالسوية)
ولما اخذ الاخ من الام في
الولاء جميع المال لما مر
ان اخوة الام لا يرث بها
فيه فتمحضت للترجيح

لا ابن عم هو اخ لام لم يأخذ بجتهى الفرض والتعصيب اه سم (قوله في الاولى) وهي مسألة الماتن (قوله
من جهة البتية) اي ان التعصيب بسبب الاجتماع مع البتية اه سم (قوله لما اخذ) اي ابن عم المعتق الذي
هو اخ لام له وقوله فرضها اي الاخوة لام (قوله وهذا) اي قول المصنف قلت فلو وجد الخ (قوله استدراك
على اصله الخ) وهذا الاستدراك مستدرك اذ ليس مع الاخت في هذه الصورة بنت حتى تكون الاخت مع
البنت عصبة وإنما الاخت نفسها هي البنت فكيف تعصب نفسها وايضا الكلام في العاصب بنفسه
(تنبيه) لو ذكر المصنف عبارة المحرر لم يحتاج لهذه الزيادة لانه قال وإذا اجتمعت قرابتان لا يجتمعان في
الاسلام قصد الميراث بهما وذلك يشمل الفرضين والفرض والتعصب وان كان مثاله يخص بالثاني واحترز
بقوله قصد اعن وطء الشبهة فانهما يجتمعان اه معنى وسياتي في الشارح قيل قول المصنف ولو اشترك الخ
الاعتذار عن المصنف (قوله وقول جمع الخ) مبتدأ وخبره قوله غير سديد (قوله حكاية توجه) وهي قوله وقيل
بهما (قوله ولا يلزم من رعاية الخ) انظر هل ينافي هذا ما ذكره في شرح ورثت بالبنوة من قوله وزعم انه الخ
منوع لان الفرض الخ (قوله من رعاية الفرض الاقوى) اي من الفرضين المجتمعين في وراثت لو قال من
رعاية اقوى الفرضين لكان اوضح (قوله ثم) اي فيما ياتي (قوله وانه) اي الفرض الاقوى اي من التعصيب
وهو عطف على خصوص الخ (قوله في عبارة اصله الخ) قد ذكرناها انفا عن المعنى (قوله على امرأة) اي بوطء
نكاح او شبهة (قوله فابناء) اي الاحد وقوله ابنا عم الاخر اي الولد الاخر وكان الاوضح ان يقول ابنا عم
لابن الاخر (قوله لما مر) اي في الولا (قول المتن به) اي بالباقي (قوله لما حجب الخ) اي لم يورث بها لاحبا
اصطلاحا بقرينة قوله الاتي فان الحجب هنا الخ اه سيد عمر عبارة سم قوله كاخ لا بون قضية هذا التفسير ان
اخوة الام حجبت هنا باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة
الام لما لم يورث بها هنا تمحضت للترجيح اه (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها
مطلقا فهو اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمقتل
والحجب لاحدى جهتي شخص واحد بالاخري فان الاولى اقوى اه سم (قوله مقتض للارث بها الخ) قد يقال
ما وجد مقتض للارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض للارث بها فلا كان اولي بالترجيح اه سم
(قوله وجد مانع) وهو البنوة وقوله لما مر اي في شرح ورثت بالبنوة من قوله لانها قرابتان الخ اه عرش
(قوله حجب حرمان) الى الفصل في المعنى لا قوله نعم الى قال الشيخان (قول المتن فالاول) اي حجب لاحدهما

ابن عم هو اخ لام لم يأخذ بجتهى الفرض والتعصيب (قوله من جهة البتية) أي ان التعصيب بسبب
الاجتماع مع البتية واستشكل بعضهم كون البنت تعصب نفسها ومنع الاجتماع بسبب ذلك بر (قوله
في عبارة اصله) هل عبارة المناهج كذلك (قوله كاخ لا بون) قضية هذا التفسير ان اخوة الام حجبت هنا
باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة الام لما لم يورث بها هنا
تمحضت للترجيح فليتأمل (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها مطلقا فهو
اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمقتل والحجب لاحدى
جهتي شخص واحد بالاخري فان الاولى اقوى لكن قضيته وفاقا لظاهر تنظير الشارح ان اخوة الام في الاخ
لا بون حجبت باخوة الاب فيه مع ان الاخ للام لا يحجب بالاخ لا بون فكان في الكلام تجوز اه (قوله
مقتض للارث بها) قد يقال ما وجد مقتض للارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض للارث به فلا

مخلافه هنا (فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما) بالسوية لسقوط اخوة الام بالبنت (وقيل يختص به الاخ) لان اخوته
للأم لما حجبت تمحضت للترجيح كاخ لا بون مع اخ لاب ويرد بوضوح الفرق فان الحجب هنا ابطال اعتبار قرابة الام فكيف يرجح بها
حيث لا يراد ما في الولا لانها لم يوجد مقتض للارث بها وهنا وجد مانع لها عنه وشتان ما بينهما (ومن اجتمع فيه جهتا فرض ورث
باقواهما فقط) الامر (والقوة بان تحجب احدهما الاخرى) حجب حرمان او نقصان (او لا تحجب) اصلا والاخرى قد تحجب (او تكون اقل

حجبا) من الاخرى (فالاول كانت هي اخت لام بان يطأ بجوسى او م لم يشبهه امه فلد بنتا) فالاخوة الام ساقطة بالبنتية وصوره حجب النقصان ان ينسكح بجوسى بنته فلد بنتا ويموت عنها فلها الثلثان ولا دبرة بالزوجية لان البنت تحجب الزوجة من الربع الى الثمن (والثاني كام هي اخت لاب بان يطأ بنته فلد بنتا) فترث (٤٢٨) بالامومة لانها لا تحجب حرمانا اصلا والاخت تحجب (والثالث كام ام هي اخت) لاب

الاخرى (قول فالاخوة الام الخ) أى فترث هذه البنت من أبيها بالبنتية لا بالاختية لان اخوة الاب ساقطة بالبنتية ولا تكون هذه الامة ورة الا واميت رجل امه غنى (قوله) وصوره حجب النقصان الخ عطف على مقدار أى ما ذكره صورته حجب الحرمان وصوره الخ (قوله ان ينسكح) أى تزوج (قوله عنهما) أى عن البنين اللذين إحداهما زوجة (قول التزوي الثاني) وهو ان لا تحجب إحداهما اصلا (قول ابنتان يطأ) أى من ذكر امه غنى (قول فترث) أى والدتهما بها بالامومة أى لا بالاختية لاب (قول ابنتان والثالث) وهو ان تكون احدهما نسل حجباً (قوله فترث بالحدودة) أى دون الاختية (قوله) كلومات (أى الولد المذكور) (قوله) قال الشيخان الخ لكنهما حكيا عن البغوى فى كتاب النكاح ان منهم من بنى التوارث على الخلاف فى صحة انكحهم كذا فى المذنب وعباردة النهاية وقول اشيخين فلا تراث هنا بالزوجية قطعا يعارضه أى القطع ما حكياه عن البغوى الخ ام سيد عمر (قول ولا يرثون) عبارة النهاية ولا تراث امه وعبارة المغنى ولا يرثون امه وكل منهما ظاهر واعلم ما فى الشارح محرف عن الثانية (قوله هنا) أى فى مسائل وطء المجوسى (قوله وفيه نظر) أى فى القطع امه ع

(بأن يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالاولى ام امه) أى الولد (واخته) لا يبه فترث بالجدودة لانها اقل حجباً اذ لا يحجبها الا الام والاخت يحجبها جماعة نعم ان حجبت القوية ورثت بالضعيفة كالمات هنا عن الام وأما فأقوى جبهى العليا وهي الجدودة محجوبة بالام فترث بالاخوة فللام الثلث بالامومة ولا تنقصها اخوة نفسها مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعليا النصف بالاخوة ويلغز بها فيقال قد تراث الجدة ام الام مع الام ويكون للجدة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يرثون هنا بالزوجية قطعا لبطانها وفيه نظر بناء على الاصح من صحة انكحهم

(فصل فى اصول المسائل) (قوله فى اصول الخ) إلى قول المتن الذى يعول فى النهاية (قوله فى اصول المسائل) أى فيما تتصل منه المسئلة ويصير اصلا براسه امه بجوسى (قوله) وتوابع لذلك) ككون احد العددين مائلا او موافقا او مبينا للآخر امه ع (قوله فيه) أى فى العصبية بالنفس (قوله) الاقسام الثلاثة الخ أى تمحض الذكور وتمحض الاناث واجتماعهما واستشكله سم بأنه كيف يأتى فيه الثالث مع انه مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير واجاب عنه الرشيدى وابن الجلال بان مراده تاتي فيه بمحض النظر إلى الذكور وقطعه عن الاناث لا من كل وجه بل بالنسبة إلى العدم بالنفس وكذا استشكل سم (قوله ويختص بالثالث) بان الثالث ليس عصبية بالغير بل مركب منه ومن العصبية بالنفس واجاب عنه ايضا بنظير الجواب السابق (قوله او بالغير) وترك العصبية مع الغير لانه لا يتصور فيه شىء من الاحكام المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة سم وابن الجلال (قوله وغيره) من الاختصاصات امه غنى (قوله بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية سم فان تفاوت الملك تفاوت الارث بحسبه غنى (قوله ولا يتصور فى غيرهن) زاد المغنى وقد يتصور ايضا فى النسب فى مسائل الرد امه (قوله فيها) أى المعتقات ولو قال فيهن لكان نسب (قوله بما لاجدوى له) وهو ان كل واحدة منهن لو انفردت لم تحز المال وإنما تاخذ قدر حصتها من الولا امه رشيدى ووجه عدم الجدوى ان حيازتهن حين اجتماعهن كاف فى التصور (قوله عطف على ان الاولى) فيه تسميح ومراده ان هذه الجملة الشرطية عطف على الجملة الشرطية الاولى لا الثانية ثم لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصابات قدر كل ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان بل هذا اقرب مما قاله خصوصاً مع سلامته من الايهام الذى

(فصل) فى اصول المسائل وما يعول منها وتوابع لذلك (ان كانت الورثة عصابات) بالنفس وتأتى فيه الاقسام الثلاثة الاتية او بالغير ويختص بالثالث (قسم المال) يعنى التركة من مال وغيره (بينهم بالسوية ان تمحضوا ذكورا) كبنين أو أخوة (او اناثا) كثلث نسوة اعتق قنا بالسوية

كان أولى بالترجيح (قوله فى المتن حجباً) مصدر المجهول أى محجوبة (قوله وان ينسكح بجوسى) أى يتزوج (قوله كما لو مات) أى الولد (فصل) (قوله الاقسام الثلاثة) كيف يأتى الثالث مع انه مركب ويختص بالثالث عصبية بالغير بل مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير وتركه العصبية مع الغير لانه لا يتصور فيه شىء من الاحكام المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة كالاخفى (قوله بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية (قوله عطف على ان الاولى) اقول لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصابات قدر كل

ولا يتصور فى غيرهن على ان السبكي نازع فى أنه وجد فيها اجتماع عصابات حائزات لكن بما لاجدوى له (وان) عطف أوردته على ان الاولى لا الثانية لفساد المعنى لكنه يوم ان هذا القسم ليس فيه ان الورثة عصابات ولم يبال به لوضوح المراد (اجتمع الصنفان) من النسب (قدر كل ذكر اثنين) عدل اليه عن قدر للثلاثى نصف نصيبه لاتفاقهم على عدم ذكر الكسر (وعدد الرؤوس المقسوم عليهم) يقال له

أورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه يقدر اى قدر كل ذكر منهم سم اه رشيدى وابن الجبال عبارة السيد عمر قول المتن ان كانت الورثة عصبات جملة شرطية اولى وقوله ان تمحضوا شرطية ثانية حذف جواها لدلالة ما قبلها عليه وقوله وان اجتمع الخ من الشرطية وجواها معطوف على ان تمحضوا مع جواها وبمجموع الشرطيتين جواب الاولى والمعنى ان كان الورثة عصبات فان تمحضوا ذكرورا وانانا قسم المال بينهم بالسوية وان اجتمع فيهم الصنفان قدر كل ذكر كاثنتين وهذا مما لا غبار عليه فلا وجه لنسبة الفساد اليه والله اعلم اه (قوله لفساد المعنى) اى لانه حينئذ يفيد ان قوله قسم المال بالسوية مسلط عليه ايضا اه رشيدى (قول المتن اجتمع الصنفان) اى الذكور والاناث كاثنتين وبنتين (قوله عدل اليه الخ) قضيته ان ما عدل عنه تعبير الاصل او الاصل فى التعبير وكل منهما محل تأمل اه سيد عمر عبارة المعنى ولا يقال يقدر للاثني نصف نصيبه لثلاث ينطبق بالكسر لانهم اتفقوا على عدم النطق به اه (قوله على عدم ذكر الكسر) اى فى تصحيح المسائل فيما يظهر والاولى فى بيان نكتة ذلك التعبير فيما ظهر لهذا الحقيقير ملائمة لنظم القرآن الشريف المصون عن التبدل والتحريف اه سيد عمر اى لقوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين (قوله قيل الاحسن الخ) قول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يراد بيانه ان يجعل مبتداً ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتداً والحد خبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتداً هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير اه سم (قوله اعراب اصل الخ) مبتداً ثاناً وقوله مبتداً الخ خبره والجملة خبر الاحسن ولو قال جعل اصل مبتداً مؤخر ا لكان حسناً (قوله ويجاب بان المراد الخ) كذا فى النهاية ايضا وجزم فى المعنى تبعاً لابن شبة بان الاصل مبتداً مؤخر اه سيد عمر (قوله وكذا فى الولاء الخ) اى يقال اصلها عدد رؤس المعتقين اه ع ش (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم وقوله وان دل السياق الخ فيه نظر بل قد يقال ان مقابله قوله ان كاتب الورثة الخ بقوله وان كان فيهم الخ ظاهر فى ان الضمير للورثة ولو تنزلنا عن ذلك لانسلم الفساد لجواز حمل فى على المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض الخ اه سم (قوله بالثنية) الى قول المتن والذى يعول فى المعنى (قوله او ذوى فرضين) وصح جعله خبر اعن ضمير الجمع اذ المراد بالجمع ما فوق الواحد اه ع ش وقد يقال فيئذ هو داخل فيما قبله ولا حاجة لذكره (قوله فالأقتصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده فى عبارة المصنف فانهم اذا كانوا

(أصل المسئلة) قيل الاحسن
اعراب أصل مبتداً مؤخر
ويجاب بان المراد الحكم
على هذا العدد بانه يقال له
ذلك كما قدرته فقى ابن
وبنت هي من ثلاثة وكذا
فى الولاء ان لم يتفاوتوا فى
الملك والافاضل المسئلة من
مخرج المقادير كالقروض
(وان كان فيهم) اى الورثة
لا العصبات وان دل السياق
عليه لفساد المعنى (ذو
فرض أو ذوا) بالثنية
(فرضين) أو كانوا كلهم
ذوى فرض أو ذوى فرضين
فالأقتصار

ذكر اثنتين ان اجتمع الصنفان اى الذكور والاناث بل هذا أقرب بما قاله خصوصاً مع سلامته من الابهام الذى اورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه مقدر اى قدر كل ذكر منهم على ان ما ذكره لا يصح على ظاهره اذ ليست واحدة من ان فى المواضع الثلاث معطوفاً ولا معطوفاً عليه بل ذلك العطف من عطف الجمل (فان قلت) لا ينفى ايراد مثل ذلك عليه لانه تسمح فى التعبير قلت قد اورد مثل ذلك على الشارح المحقق فى باب الجنائز حيث قال فى قول المصنف وكذا الزوج معطوف على اصل التركة مع انه تسمح فى التعبير ومراده انه معطوف على جملة اصل التركة و اراد العطف بحسب المعنى فتأمل (قوله قيل الاحسن) اقول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يراد بيانه ان يجعل مبتداً ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتداً والحد خبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتداً هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير فى ملاقة الجواب حينئذ لما ذكره هذا القيل نظر ظاهر لا يخفى على ما هر (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم فاحذر ما زعمه الشارح وقوله وان دل السياق فى دلالة السياق نظر بل قد يقال ان مماثلة قوله ان كانت الورثة عصبات بقوله وان كان فيهم ظاهر فى ان الضمير للورثة لان المتبادر من هذا الصنيع وهذه المقابلة انه اراد تقسيم الورثة المقسمين الى انهم عصبات وان فيهم ذوى فرض فليحذر ما زعمه الشارح على انالو تنزلنا على ذلك لم نسلم ما زعمه من الفساد لجواز حمل فى على المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض او ذوى فرضين الخ فليأمل (قوله فالأقتصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده فى عبارة المصنف فانهم اذا كانوا كلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذافرض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان

على الصورة الاولى للتبديل (متماثلين فالمسئلة) اصلها (من مخرج ذلك الكسر) ففي بنت وعم هي من اثنين وفي أم وأخ لام وأخ لأب هي من ستة وزوج وشقيقة أو اخت لأب هي من اثنين وتسمى اليتمية اذ ليس لنا شخصان يرثان المال مناصفة فراضاواهما واختين لغير أم وأخوين لام هي من ثلاثة والمخرج اقل عدد يصح (٤٣٠) منه الكسر (فمخرج النصف اثنان والثلاث) والثلاثين (ثلاثة والرابع اربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) وكلها

مشتقة من اسم العدد لفظا ومعنى الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستوأتهم ما لو ارى بذلك لقليل ثنى بضم اوله كثلث وما بعده (وان كان) اى وجد (فرضان مختلفا المخرج فان تداخل مخرجاهما فاصل المسئلة اكبرهما كسدس وثلاث) في أم وأخ لام وعم هي من ستة (وان توافقا) باحد الاجزاء (ضرب وفق احدهما في الآخر والحاصل اصل المسئلة كسدس وثمان) في أم وزوجة وابن (فالاصل اربعة وعشرون) حاصله من ضرب نصف احدهما في كامل الآخر هو اربعة في ستة او ثلاثة في ثمانية (وان تبيننا ضرب كل منهما) في كل والحاصل الاصل كثلث وربيع في أم وزوجة وشقيق (الاصل اثنا عشر) حاصله من ضرب ثلاثة في اربعة او عكسه (فاصول) اى الخارج (سبعة) فرعه على ما قبله لعله من ذكره للخارج الخمسة وزيادة الاصلين الآخرين (اثنان وثلاثة

كلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذافر ض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان فيهم ذوى فرضين اه سم واستوضح ما قاله في الاولى شيخنا ومولانا السيد عمر واما الثانية فقال لا فيها محل تأمل اه وهو صحيح اه ابن الجمال (قوله على الصورة الاولى) اى صورة اجتماع العصة وذوى الفرض (قوله في بنت الخ) وقوله وفي أم الخ مثالا لان ما في المتن وقوله وزوج الخ وقوله واختين الخ مثالا لما زاده الشارح ثانيا والاول للتماثل في الفرض والمخرج الثاني للتماثل في المخرج فقط ولم يذكر مثالا لما زاده اولا فليراجع (قوله وتسمى اليتمية) عبارة النهاية وتسمى النصفية اذ ليس لنا الخ وتسمى ايضا باليتمية لانها لا نظير لها كلدرة اليتمية اه (قوله فرضاواهما) احترز بقوله فرضاواهما عن بنت وشقيقة أو لاب او ماتت عن زوج وأخ او عم فانها وان كان الوارث فيها اثنين لكل النصف لكن احدهما بالفرض والآخر بالتعصيب اه ع ش (قوله والمخرج) هو فعل بمعنى المكان فكأنه موضع يخرج منه سهام المسئلة صحيحة والكسر اصله مصدر والمراد به الجزء الذى دون الواحد اه معنى (قوله والثلاثين) سكوت المصنف عن الثلاثين يفهم انه ليس جزءا برأسه وهو كذلك وانما هو تضعيف الثلث اه معنى (قوله لقليل ثنى) اى يعبر عن النصف بثنى ليكون مشتقا من العدد وهو اثنان اه سم (قوله بضم اوله) اى على وزن هدى (قول المتن فان تداخل الخ) والمتداخلان عدداً مختلفان اقلهما جزء من الاكثر لا يزيد على نصفه كثلاثة من تسعة او ستة اه معنى (قوله باحد الاجزاء) عبارة ابن الجمال بجزء او اجزاء والمعتبر ادهما اه (قول المتن وفق) والوفق ماخوذ من الموافقة اه معنى (قول المتن وان تبيننا) والمتباينان هما العدداً اللذان ليس بينهما موافقة بجزء من الاجزاء اه معنى (قول المتن الاصل اثنا عشر) اى اصل كل مسئلة اجتمع فيها ما ذكر اثنا عشر اه معنى (قوله للخارج الخمسة) اى النصف والثلث والرابع والسادس والثمن وقوله وزيادة الاصلين الخ بالجر عطف على ما ذكره الخ وبالنصب على انه مفعول معه واليه يشير قول ابن الجمال مع زيادة الاصلين الخ اه (قوله الاصلين الآخرين) اى اصلي التوافق والتباين واما المتداخل فلم يزد على الخمسة سم ورشيدى وفسرهما المعنى وابن الجمال بالاثني عشر والاربعة والعشرين وهو الاحسن وان كان مالهما واحدا (قوله وزاد متاخروا الاصحاب الخ) يعنى ما اقتصر عليه المصنف هو الذى جرى عليه قدماء الاصحاب وزاد متاخروهم اصلين آخرين احدهما ثمانية عشر والثاني ستة وثلاثون اه كردى (قوله بعد الفروض) المراد بالجمع هنا الجنس الصادق للقليل والكثير (قوله ثمانية عشر) مع قوله وستة وثلاثين بدله من اصلين آخرين او مفعول لا عنى المقدرة (قوله هذا) اى طريق المتأخرين (قوله واختاره الخ) ويؤيده مقتضى القواعد الحسابية فيما اذا اجتمع كسر مضاف للباقي مع كسر للجملة كما هنا وفى الغراوين وذلك ان تاخذ مخرج الكسر المضاف الى الجملة وتاخذ من ذلك الكسر وتقسم الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي فان انقسم فمخرج الكسر المضاف للجملة هو مخرجهما وفى زوجة وابوين وهى احدى الغراوين اذا اخذنا من مخرج فرض الزوجة ربعه وقسمنا الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي انقسم فالجامع لها مخرج فرض الزوجة وهو الاربعة وان لم ينقسم فان باينه فاضرب مخرج الكسر المضاف الى الباقي فى المخرج المضاف الى الجملة والحاصل هو المخرج الجامع لهما فى ام وجد وخمسة اخوة لغير الام السدس والباقي وهو خمسة والاحظ

فيهم ذوى فرضين (قوله لقليل ثنى) اى يعبر عن النصف بثنى ليكون مشتقا من العدد وهو اثنان (قوله وزيادة الاصلين) اى اصلي التوافق والتباين واما المتداخل فلم يزد على الخمسة

وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون) لان الفروض القرآنية لا يخرج حسابها عن هذه وزاد متاخروا الاصحاب اصلين آخرين فى مسائل الجدوا الاخوة حيث كان ثلث الباقي بعد الفروض خير اله ثمانية عشر كجدوا وخمسة اخوة لغير ام لان اقل عدده سدس صحيح وثلث ما يبقى هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وام وجد وسبعة اخوة لغير ام لان اقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلث ما يبقى هو الستة والثلاثون واستصوب المتولى والامام هذا واختاره فى الروضة للجد

لانه اخصر ولا نثلث ما يبق فرض ضم لغيره فلتكن الفريضة من مخرجها كافي زوج وابوين هي من ستة اتفاقا فلو لازم ثلث الباقي للنصف
اكانت من اثنين وتصح من ستة ونوزع في الاتفاق بان جمعا جعلوا هامن اثنين واعتذر الامام عن القدماء بانهم انما جعلوا ذلك تصحيحا لوقوع
الخلافا في ثلث الباقي والاصول انما هي موضوعة للمجمع عليه (والذي يعول منها) اي من (٢٣١) هذه الاصول ثلاثة وممران العول زيادة

في السهام ونقص في الانصاء

وقد اجمع الصحابة رضي الله عنهم عليه لما جمعهم عمر مستشكل القسمة في زوج واختين فاشار عليه العباس به اخذ اعماهو معلوم فيمن مات وترك ستة وعليه لرجل ثلاثة و لآخر اربعة ان المال يجعل سبعة اجزاء ووافقوه ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنه و اوكانه ممن يرى ان شرط انعقاد الاجماع الذي تحرم مخالفته انقراض العصر وسكوته ليس لظنه ان عمر لا يقبل الحق لو ظهر له بل لكونه لم يقو عنده سبب المخالفة كذا قيل ويلزم منه ان لا اجماع الا ان يقال ان عدم ظهور شيء له حيثئذ صيره كالعدم بالنسبة لان انعقاد الاجماع وان جازله خرقه بعد بالنظر لعدم انقراض العصر بل بالنظر لهذا يجوز له خرقه وان وافق المجمعين او لا ونظيره وما وقع لعلي كرم الله وجهه في بيع ام الولد حيث وافقهم على منعه ثم راي جوازه فقال له عبيدة السلماني رايتك في الجماعة احب اليك من رايتك وحدك وحيثئذ لا اشكال اصلا (الستة الى سبعة كزوج واختين) لغير ام فتعول

للجد فيها ثلث الباقي فاذا اخذنا السدس من الستة للام وقسمنا الباقي على مخرج الثلث لا ينقسم ويباين لضرب مخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لها ثمانية عشر وفي مسألة ام وزوجة وسبعة اخوة فغير ام وجد للام السدس اثنان من اثني عشر وللزوجة ربع ثلاثة منها وثلث الباقي احظ للجد وليس له اي الباقي ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث في الاثني عشر يحصل ستة واثلاثون وان وافق فاضرب وفق المخرج المضاف للباقي في المخرج المضاف للجملة كالو اجمع ثلث وربع الباقي فمخرج الكسر المضاف للجملة ثلاثة فاذا اخذ من ثلثه كان الباقي اثنين يوافقان مخرج الربع المضاف للباقي بالنصف فاضرب نصفه اثنين في مخرج الكسر المضاف الى الجملة تحصل ستة فهي مخرج الثلث وربع الباقي اه ابن الجمل (قوله لانه اخصر) اي من جعلهما تصحيحا لكثرة العمل اه سم (قوله وتصح من ستة) لان للزوج واحد ويبقى واحد وليس له ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث في اثنين فتصير ستة اه معنى (قوله ونوزع في الاتفاق الخ) عبارة المغني لكن قال في المطلب انه غير سالم من النزاع فان جماعة من الفرضيين ذكروا ان اصلها من اثنين اه (قوله جعلوها) اي مسألة زوج وابوين من اثنين وعليه مشي الشارح رحمه الله تعالى فيما سبق في شرح قول المتن ولها يعني الام في مسئلتى زوج وابوين الخ فتذكر اه سيد عمر (قوله انما جعلوا ذلك تصحيحا الخ) عبارة المغني لم يعدوها مع ما سبق اه وعبارة السيد عمر قوله انما جعلوا ذلك الخ اي جعلوا الاول من ثمانية عشر والثانية من ستة وثلاثين تصحيحا لانا صيلا فاصلها عندهم في الاولى مخرج فرض لام ستة وفي الثانية حاصل ضرب وفق مخرج فرضها في مخرج فرض الزوجة مثلا اثنا عشر اذا علمت ذلك فالاولى ذينك لذلك اه (قوله في السهام) اي عددها وقوله في الانصاء اي قدرها (قوله فاشار عليه العباس به) اي العول وقيل ان المشير على وقيل زيد بن ثابت قال السبكي والظاهر انهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر رضي الله تعالى عنه اياهم اه ابن الجمل (قوله ستة) اي من الدراهم (قوله ان المال الخ) بيان لما هو معلوم الخ (قوله ثم خالف فيه الخ) عبارة المغني وكان ابن عباس صغيرا فلما كبر اظهر الخلاف بعدموت عمر اه (قوله و اوكانه ممن يرى ان شرط الخ) اي وان كان الراجح عند المحققين عدم اشتراط ذلك اه ابن الجمل (قوله وسكوته ليس الخ) لعلمه بان عمر كان من اشد الناس اتقيادا الى الحق كما عرف من اخلاقه اه ابن الجمل (قوله بل لكونه الخ) والحاصل ان المسئلة اجتهدية ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث يجب المصير اليه فساغ له عدم اظهار ما ظهر له اه ابن الجمل (قوله ويلزم منه) اي من ذلك القول اي ان سكوتها ليس الخ المبني على المرجوح من انه يشترط في انعقاد الاجماع انقراض العصر (قوله شيء) اي دليل ظاهر وقوله حيثئذ اي في حياة عمر رضي الله تعالى عنه او حين انعقاد الاجماع (قوله صيره) اي ابن عباس (قوله بعد) اي بعد الانعقاد (قوله لهذا) اي عدم الانقراض (قوله ونظيره) اي نظير خرقه بعد الموافقة هنا (قوله رايتك) وهو منع البيع في الجماعة اي معهم وقوله من رايتك الخ اي الجواز (قوله وحيثئذ) اي حين ان يقال ان عدم ظهور شيء له الخ وقوله لا اشكال اي في تحقق الاجماع على العول وفي خرق ابن عباس ذلك الاجماع (قول المتن الستة خبر والذى الخ) وقوله الى سبعة متعلق بتعول محدوفا اي ان الستة تعول الى اربع مرات على توالي الاعداد الى عشرة في ثلاثة عشر مسألة مشتملة على نيف وثمانين صورة اه ابن الجمل ثم ذكر تلك المسائل راجعه (قوله فتعول الخ) وهذه اول فريضة عالت في الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه اه ابن الجمل (قوله وكزوج الخ) عبارة المغني ومن صور العول

(قوله لانه اخصر) اي من جعلهما تصحيحا لكثرة العمل

بمثل سدسها ونقص من كل سبع ما نطق له به (و الى ثمانية

كهم) ادخال الكاف على الضمير لغة عدل اليها مع قلتها رومالاختصار (و ام) لها السدس وكزوج واخت لغير ام و ام وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن لان عمر لما قضى فيها بذلك خالفه ابن عباس بعدموتها فجعل للاخت ما بقى بعد النصف والثلث فقيل له خالفت الناس

فطلب المباهلة المذكورة في الآية وفيه ما مر آنفاً (وإلى تسعة كهم واخ لام) له السدس (وإلى عشرة كهم واخ لام) له السدس وتسمى أم الفروخ بالخاء المعجمة والجيم لكثرة الالانث فيها أو لكثرة سهامها العائلة والشريحة لأن القاضي شريحاً أول من جعلها عشرة (والاثنا عشر) تعول (إلى ثلاثة عشر كزوجة وام واختين) لغيرام فتعول بنصف سدسها (وإلى خمسة عشر كهم واخ لام) له السدس (وسبعة عشر كهم واخ لام) له السدس وكثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لام وثمان أخوات لغيرام وتسمى أم الارامل لأن فيها سبع عشرة أنثى متساويات والدينارية لأن الميت لو ترك سبعة عشر (٤٣٢) ديناراً خص كل دينار (والاربعة والعشرون) تعول (إلى سبعة وعشرين) فقط

(كنتين وأبون وزوجة) فتعول بمثل ثمنها ومر أنها تسمى المنبرية (ولذا تماثل العددان) كثلاثة وثلاثة (فذاك) ظاهر أنه يكتفى بأحدهما (وان) اختلافاً وفي الأكثر بالاقول مرتين فأكثر كثلاثة مع ستة أو تسعة أو خمسة عشر (فتد اخلان) لدخول الأقل في الأكثر حينئذ وهو المراد من التفاعل فيكتفى بالأكبر ويجعل أصل المسئلة كأم (ولان) اختلافاً (لم يفنيهما الأعداد ثالث فتوافقان بجزئه كاربعة وستة) فانهما متوافقان (بالنصف) لأن الأربعة لا تفي الستة بل يبقى منها اثنان يفنيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزئه وهو النصف لأن العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الافاء ونسبته للآخرين النصف وللثلاثة كتسعة واثني عشر إذ لا يفنيهما إلا الثلاثة الثلث وإلى الأربعة كثمانية وأربعين مع اثنين وخمسين

لثمانية زوج الخ (قوله فطلب المباهلة) عبارة ابن الجلال والمغني فقيل له ما بالك لم نقل هذا العمر فقال كان رجلاً ما بأهسته فقال له عطاء بن ابي رباح ان هذا لا يغني عنى ولا عنك شيئاً لو مت او مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس الان فقال فان شأوا فلندع ابناءنا وابناءهم ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك من البهل وهو اللعن اه (قوله ما مر آنفاً) اي بقوله لو كانه بمن يرى إلى المتن (قول المتن وآخر) أي وأخ آخر (قوله وتسمى أم الفروخ الخ) عبارة ابن الجلال وتقلب هذه بأم الفروخ لكثرة السهام العائلة شبيه بطائر حوله افر اخها وهذا ما صححه في الفصول ويقال لها أم الفروخ بالجيم ذكره القمولى لأن أكثر من فيها نساء وقيل ان أم الفروخ بالجيم والخاء لقب لكل عائلة إلى عشرة وجرى عليه ابن الهائم في كفايته في آخرها وجزم به في شرحها هنا ومشى عليه التحفة اه (قوله ولكثرة سهامها الخ) لف ونشر غير مرتب اه سيد عمر (قوله تعول الخ) اي ثلاث مرات او تاراً الأولى إلى ثلاثة عشر الخ (قوله وكثلاث زوجات الخ) عبارة المغني ومن صورها أم الارامل وهي ثلاث الخ (قوله متساويات) اي فيما تأخذه كل واحدة اه سم (قوله والدينارية) اي الصغرى نهاية ومغنى زاد ابن الجلال وقولهم الصغرى فيه إشارة إلى أن لهم كبرى وستأتى ان شاء الله تعالى اه (قوله ومر) اي في مسائل الحمل قيل قول المصنف وإن لم يكن له مقدر (قوله كثلاثة وثلاثة) مخرجى الثلث والثلثين كما في مسألة ولدى ام واختين لغيرام مغنى ونهاية (قول المتن وفي) بالسكسر كما في المختار اه ع ش (قول المتن كثلاثة مع ستة الخ) فان الستة تفي باسقاط الثلاثة مرتين والتسعة باسقاطها ثلاث مرات والخمسة عشر باسقاطها خمس مرات مغنى ونهاية (قوله لدخول الأقل الخ) اي سمي بذلك لدخول الخ اه مغنى (قوله كما مر) اي في أوائل الفصل (قول المتن بجزئه) اي ذلك العدد الثالث المفنى لهما (قوله لأن العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الخ) عبارة المغنى لأن العبرة بنسبة الواحد إلى العدد الذي وقع به الافاء فما كانت نسبته اليه كانت الموافقة بتلك النسبة ونسبة الواحد إلى الاثنين نصف الخ (قوله هنا) اي في ثمانية وأربعين الخ (قوله وللثلاثة) اي ونسبة الواحد للثلاثة الثلث وقوله كتسعة الخ معترض اه رشيدى وكذا يقال في قوله وإلى الأربعة الخ (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار ادى الاجزاء اه سم (قوله فقال التوافق الخ) الأولى مثلاً للتوافق (قوله وهكذا إلى العشرة) اي فبالعشر اه مغنى (قوله المفنى) اي العدد الثالث المفنى للعددتين المختلفين (قوله كجزء من إحدى عشر) اي وغير ذلك إلى ما لا نهاية له اه مغنى (قوله ومر) اي في أوائل الفصل (قوله ان حكمهما) اي المتوافقين انك تضرب وفق أحد العددين في الآخر أى والحاصل أصل المسئلة اه مغنى (قوله لكن العبرة الخ) الأولى ذكره عقب قوله المار والآنصاف (قوله بادق الاجزاء) اي اقلها (قوله كالسدس هنا) اي والعشر في المتوافقين بالاحماس والاعشار اه مغنى (قوله لم يقل عدد الخ) اي كما قال قبله (قوله لانه) اي الواحد ليس بعدد بل هو مبدؤه اه مغنى (قوله لان منفيهما الخ) اي سمي متباينين لان الخ (قوله وهو الواحد) جملة معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله من غير جنسهما) اي من (قوله متساويات) اي فيما تأخذه كل واحدة (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار ادى الاجزاء

مباينهما إذ لا يفنيهما إلا أربعة الربع ولم يعتبر هنا افناء الاثنين لأنه سبق مثال التوافق بالنصف وهكذا إلى العشرة فان كان المفنى أكثر من عشرة فالتوافق بالاجزاء كجزء من احد عشر ومتى تعدد المفنى فالتوافق بحسب نسبة الواحد إلى كل من ذلك المتعدد كاثني عشر مع ثمانية عشر يفنيهما ثلاثة وستة واثنان ونسبة الواحد للأولى ثلث وللثانية سدس وللثالثة نصف فوافقها بالاثلاث والاسداس والانصاف وهي ان حكمهما انك تضرب وفق احد العددين في الآخر لكن العبرة بادق الاجزاء كالسدس هنا (وان) اختلافاً (لم يفنيهما إلا واحد) لم يقل عدداً واحد لانه ليس بعدد عند أكثر الحساب (تبايناً) لان منفيهما وهو الواحد من غير جنسهما

وهو العدد وكانه أشار الى هذا الفرق بتغيير الجزء الموجب للسؤال عن حكمته (كثلاثة وأربعة) يضرب أحدهما في الآخر ويجعل الحاصل اصل المسئلة كإمر (والمتمدخالان متوافقان) أي كل متداخلين متوافقان بأجزاء ما في العدد الاقل ثلاثة مع ستة بينهما توافق بالاثلاث (ولاعكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل متوافقين متداخلين لوجود التوافق (٢٣٣) ولا تداخل كسنة مع ثمانية لان شرط

التداخل أن لا يزيد الاقل على نصف الاكثر والمراد بالتوافق هنا مطلقه الصادق بغير التباين لا التوافق السابق لانه قسم التداخل كما عرف من حديثهما السابقين فكيف يصدق عليه الا ترى ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطه ان لا يقينهما الاثالث والثلاثة تقى الستة (فرع) في تصحيح المسائل وتوفقه على معرفة تلك الاحوال الاربعة وطأله ببيانها وجعل الفرع ترجمة له لانه المندرج تحت كلى سابق فالترجمة به هنا اظهر منها فيما بعد ولكون القصد به سلامة الحاصل لكل من الكسر سمي تصحيحا (اذا عرفت أصلها) أي المسئلة (وانقسمت السهام عليهم) أي الورثة بلا كسر كزوج وثلاثة بنين (فذلك) واضح غنى عن العمل (وان انكسرت) السهام (على صنف) منهم (قوبلت) سهامه المنكسرة (بعده فان تباينا) أي السهام والرؤوس (ضرب عدده في المسئلة بعولها ان عالت) فما اجتمع صحت منه كزوجة واخوين لها ثلاثة منكسرة يضرب اثنان عددهما في اربعة

مباينهما (قوله وهو) أي جنسهما العدد أي والواحد ليس بعدد (قوله الى هذا الفرق) أي بين الواحد وغيره وقوله لتغيير الجزء أي جزء الكلام وقوله الموجب أي التغيير (قول المتن ثلاثة وأربعة) لانك اذا اسقطت الثلاثة من الاربعة يبقى واحد فاذا سلطته على الثلاثة ففيت به اه معنى وكذا كل عددين متوالين متباينان كسبعة وثمانية وستة وسبعة اه ابن الجمال (قوله كإمر) أي في اوائل الفصل (قوله متوافقان) بأجزاء الخ) أي مشترك كان في جزء من الاجزاء اه بجري عن الحلبي (قوله توافق بالاثلاث) أي اشتراك في الانقسام الى ثلاثة أجزاء صحيحة وفي المعنى وشرح المنهج بالثلث بدل بالاثلاث (قوله بالمعنى اللغوي) أي واما بالمعنى المصطلح عليه في المنطق وهو تبديل احد جزأي القضية بالاخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه فالعكس: فبعض المتوافقين متداخلان اذا الموجهة. طلقا تعكس الى موجهة جزئية (قوله ولا تداخل) جملة حالية عبارة ابن الجمال حيث لا تداخل اه (قوله ١٠٠) أي في قوله والمتداخلان متوافقان (قوله مطابقه الخ) عبارة ابن الجمال غير التباين اه وهي اخصر (قوله بغير التباين) عبارة شرح المنهج بالتماثل والتداخل والتوافق اه (قوله السابقين) أي ضمنا في قول المصنف وان اختلف الخ (قوله حقيقة) أي بالمعنى السابق (قوله لان شرطه) أي التوافق بالمعنى السابق (قوله ان لا يقينهما) أي العددين المتوافقين (قوله الاثالث) أي عدد ثالث (فرع في تصحيح المسائل) (قوله وتوفقه) أي التصحيح متعلق بقوله وطأله (قوله تلك الاحوال الخ) أي التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وطأله) أي المصنف من التوطئة وقوله له أي للتصحيح وقوله ببيانها أي تلك الاحوال الاربعة (قوله وجعل الخ) استئناف (قوله ترجمة له) أي للتصحيح (قوله ولكون القصد الخ) متعلق بقوله سمي الخ عبارة الغنى والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل في القسمة بين المستحقين من اقل عدد بحيث يسلم الحاصل لكل منهم من الكسر ولذا سمي بالتصحيح اه (قوله به) أي تصحيح المسائل اه معنى (قوله لكل) أي من المستحقين وقوله من الكسر متعلق بقوله سلامة الخ (قوله كزوج وثلاثة بنين) هي من اربعة لكل منهم واحد (قول المتن على صنف) ويتصور وقوعه في كل من الاصول التسعة اه ابن الجمال (قول المتن بعده) أي رؤس ذلك الصنف (قول المتن فان تباينا الخ) وانما انحصرت النسبة هنا في المباينة والموافقة لان المماثلة لا انكسار فيها والمداخلة ان كان عدد الصنف داخلا في نصيبه فكذلك لا انكسار فيها وان كان العكس فهو داخلا في الموافقة اذ هي اعم من المداخلة مطلقا كما مر سم وابن الجمال (قوله كزوجة الخ) أي مثالها بلا عول كزوجة (قوله وكزوج الخ) أي ومثالها بالعول كزوج الخ اصلها من ستة وتعمل الى سبعة للزوج ثلاثة وقوله لمن أي الاخوات وقوله لا تصح أي الاربعة عليهن أي ولا توافق وقوله يضرب عددهن أي الخمسة وقوله في سبعة هي المسئلة بعولها (قوله ومنها) أي من خمسة وثلاثين الحاصلة بالضرب اعلم ان الضرب عند اهل الحساب تضعيف احد العددين بعدد ما في الاخر من الاحاد اه معنى (قول المتن وان توافقا) من التوافق التداخل كما مر اه سم (قوله كام الخ) أي مثالها بلا عول أم واربعة اعمام هي من ثلاثة للام سهم ولهم أي الاعمام

(قوله في المتن وان انكسرت) عبارة الفصول وان لم يصح أي قسم نصيب الصنف عليه فاما ان يكون مباينا لعدم ذلك الصنف او موافقا قال شيخ الاسلام في شرحه وانما انحصرت النسبة هنا في المباينة والموافقة لان المماثلة لا انكسار فيها والكلام فيه واما المداخلة فلانه ان كان عدد الصنف داخلا في نصيبه فلا انكسار ايضا والعكس فهو داخلا في الموافقة اذ هي اعم من المداخلة مطلقا كما مر فاعتبر الاعم لتعذر اعتبار الاخص اه (قوله في المتن وان توافقا) من التوافق التداخل

أصل المسئلة تبلغ ثمانية ومنها تصح وكزوج وخمس

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - سادس)

أخوات لمن اربعة لا تصح يضرب عددهن في سبعة ومنها تصح (وان توافقا ضرب وفق عدده) أي الصنف (فيها) بعولها ان كان (فما بلغ صحت منه) كام واربعة اصمام لهم سهمان موافقان عددهم بالنصف فاضرب اثنان في ثلاثة

ومنها تصح وكزوج وأبو بنات تعول خمسة عشر للبنات ثمانية توافق عدد من النصف فيضرب نصفهن ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصح (وان انكسرت (٤٣٤) على صنفين قوبلت سهام كل صنف) منها (بعدده فان توافقا) اى سهام كل منها وعدده

ويحتمل عود الضمير على مطلق السهام والعدد ليشمل توافق واحد فقط (رد الصنف) الموافق اى عدد رؤسه (الى) جزء (وفقوه لا) يتوافقا كذلك بأن تباينا في كل من القسمين او احدهما (ترك) عدد كل فريق بحاله في الاولى وترك المباين بحاله في الثانية فهذه ثلاثة احوال إما ان يوافق كل اولي يوافق واحد منها او يوافق احدهما فقط وفي كل منهما اربع نسب بين ذوات الصنفين توافق وتداخل وقسماهما (ثم ان تماثل عدد الرؤس) في تلك الاحوال (ضرب) أحدهما في أصل المسئلة بعولها) ان كان (وان تداخل) ضرب أكبرهما في ذلك (وان توافقا ضرب وفق) احدهما في الآخر (ثم) (الحاصل في) أصل (المسئلة) بعولها إن كان (ضرب احدهما في الآخر ثم) ضرب (الحاصل في) أصل (المسئلة) بعولها إن كان (فما بلغ) الضرب في نوع مما ذكر (صحت المسئلة منه) ويسمى المضروب في المسئلة من المثل أو الأكبر أو الوفاق أو

سهمان الخ (قوله ومنها) أى من الستة الحاصلة بالضرب (قوله وكزوج الخ) أى ومثالها بالعول زوج الخ وقوله تعول الخ اى من اثني عشر (قوله ويحتمل عود الضمير الخ) جعله المغنى مساويا للاول وكذا ابن الجلال عبارة اى سهام كل صنف وعدده او سهام صنف وعدده دون الاخر ولا تماثلت المتن على ذلك وان كان صاحب التحفة جعله احتمالا لا نصريح قوله بعد رد النصف الموافق إلى جزء وفقه به حيث لم يقل رد كل منها إلى وفقه اه (قوله توافق واحد) اى صنف واحد اه (قوله في الاولى) اى في التباين في كل من الصنفين وقوله في الثانية اى في التباين في احدهما فقط (قوله فهذه) اى الاحوال المعتبرة بين كل صنف وسهامه المذكورة في قول المصنف فان توافقا الخ (قوله اما ان توافق كل الخ) اى الاول ان يوافق كل من الصنفين سهامه والثاني ان يباينها والثالث ان يوافقها احدهما دون الاخر (قوله وفي كل منها) من هذه الاحوال الثلاثة (قوله وقسماهما) وهما التماثل والتباين (قول المتن ثم ان تماثل عدد الرؤس) اى في الصنفين برد كل منهما الى وفقه او يبقائه على حاله او يرد احدهما وبقاء الاخر ضرب احدهما اى العددين المتماثلين اه معنى (قوله في تلك الاحوال) اى الثلاثة (قول المتن وان تداخل) اى العددين اه معنى (قوله او الوفاق او الكل) هذان خاصان بما اذا كان الانكسار على صنف لا تقسم الانكسار على صنفين فاكثروا الله اعلم اه سيد عمر عبارة سم قوله او الوفاق او الكل لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا تقسم الانكسار على صنفين لان جزء السهم فيه فيما اذا توافق عدد الرؤس او تباينا الحاصل من ضرب وفق احدهما في التوافق او كله في التباين في الاخر لا مجرد الوفاق او الكل كما هو ظاهر اه (قوله أو حاصل كل) أى من ضرب الوفاق أو الكل في الآخر اه سم (قوله جزء السهم) أى حظ السهم الواحد من أصل المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم انه اذا قسم المصحح على الاصل تاما او عائل خرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد المضروبين خرج المضروب الاخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه يسمى سهام والخط يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم اى حظ الواحد من الاصل او المنتهى اليه بالعول اه ششورى (قوله تلك الاحوال الاثني عشر) اى الحاصلة من ضرب الاحوال الثلاثة بين سهام الصنفين وعددهما من التوافق في الكل والتباين فيه والتوافق في احدهما والتباين في الاخر في الاحوال الاربعة بين عددي الصنفين من التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله منها الخ) اى الامثلة (قوله للتوافق مع التماثل) عبارة المعنى فكل حالة من الثلاثة لها اربع مسائل امثلة الحالة الاولى وهى فيما اذا كان بين الصنفين وعددهما توافق ام وستة اخوة لام وثنتا عشرة اختا لاهى من ستة وتعول إلى سبعة للاخوة سهمان الخ ام وثمانية اخوة لام وثمان اخوات لاهى يرد عدد الاخوة إلى اربعة واخوات إلى اثنتين وهما متداخلان فتضرب الاربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح ام واثنا عشر اخا لام وست عشرة اختا لغير ام ترد عدد الاخوة إلى ستة واخوات إلى اربعة وهما متوافقان فيضرب نصف احدهما في الاخر تبلغ اثني عشر تضرب في سبعة تبلغ اربعة وثمانين ام وستة اخوة لام وثمان اخوات لاهى يرد عدد الاخوة إلى ثلاثة واخوات إلى اثنتين وهما متباينان فتضرب احدهما في الاخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنتين واربعين ومنها تصح اه (قوله ومنها للتباين الخ) عبارة المغنى امثلة الحالة الثانية وهى فيما اذا كان بين الصنفين وعددهما

(قوله أو الوفاق أو الكل) لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا تقسم الانكسار على صنفين لان جزء السهم فيه فيما اذا توافق عدد الرؤس او تباينا الحاصل من ضرب وفق احدهما في التوافق او كله في التباين في الاخر لا مجرد الوفاق او الكل كما هو ظاهر واما قوله او حاصل كل اى من الوفاق او الكل في الاخر فهو راجع

الكل أو حاصل كل جزء السهم وأمثلة تلك الاحوال الاثنا عشر ظاهرة منها التوافق مع التماثل تباين ام وستة اخوة لام وثنتا عشرة اختا لغير ام للاخوة سهمان من سبعة يوافقان عددهم بالنصف فترجع لثلاثة وللأخوات أربعة توافق عدد من بالربع فترجع لثلاثة فتمثالا فتضرب ثلاثة في سبعة ومنها تصح ومنها للتباين ثلاث بنات واخوان لغير ام

تصح من ثمانية عشر ومنها للتوافق في أحدهما مع التداخل أربع بنات وأربعة إخوة لغير أم يرجع عدد من الاثنين فيمتد إخلان فتضرب أربعة في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنها تصح (ويقاس على هذا) المذكور (الانكسار على ثلاثة أصناف) كجدتين وثلاثة إخوة لام وعين (وأربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة إخوة لام وعين فينظر في سهام كل صنف وعدد رؤسهم (٤٣٥) فحيث وجدنا الموافقة رددنا الرؤس

إلى جزءه الموافق والا
أبقيناها بحالها ثم في عدد
الأصناف تماثلا وتوافقا
وقسيمهما فالأولى من
سنة وتصح من ستة وثلاثين
والثانية من اثني عشر وتصح
من اثنين وسبعين (ولا يزيد
الانكسار على ذلك) في
غير الولاء بالاستقراء
لان الورثة في الفريضة
الواحدة عند اجتماع كل
الأصناف لا يمكن زيادتهم
على خمسة كما علم بأمير أول
الباب ومنهم الأب والأم
والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا
أردت) بعد فراغك من
تصحيح المسئلة (معرفة نصيب
كل صنف من مبلغ المسئلة
فاضرب نصيبه من أصل
المسئلة) بعولها إن كان
(فيما مضى) فيها فابلق فهو
نصيبه ثم تقسمه على عدد
الصنف) مثاله بلا عول
جدتان وثلاث أخوات
لاب وعم من ستة وتصح
من ستة وثلاثين جزءا
سبعة للجدتين وأحد
فيها بسنة
والأخوات أربعة
فيها بأربعة
وعشرين
والباقي للعم وبمول
زوجتان وأربع جدات وست
شقيقات من اثني عشر وتقول
لثلاثة عشر جزءا
سبعين

تباين ثلاث بنات وثلاثة إخوة لأب هي من ثلاثة والعقدان متماثلان تضرب أحدهما في ثلاثة تبلغ تسعة
ومنها تصح ثلاث بنات وستة إخوة لغير أم والعقدان متماثلان تضرب أحدهما في ستة تبلغ ثمانية عشر
ومنها تصح تسع بنات وستة إخوة لغير أم والعقدان متوافقان بالثلث تضرب ثلث أحدهما
في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح ثلاث بنات وأخوان لغير أم
والعقدان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح (قوله
فصح من ثمانية عشر) اذ بين سهام الصنفين وعددهما تباين وبين عدديهما كذلك تباين فيضرب أحد
العددتين في الآخر تبلغ ستة تضرب في أصلها وهو ثلاثة تبلغ ما ذكر (قوله للتوافق في أحدهما مع التداخل)
وامثلة التوافق في أحدهما مع التماثل أو التوافق أو التباين في الشنشوري وابن الجبال راجعهما (قوله
وقسيمهما) وهما التداخل والتباين اه عش (قوله وتصح من ستة وثلاثين) اذ بين كل من السهام
وعدد الأصناف تباين وبين الجدتين والعمين تماثل وبينهما وبين الإخوة تباين فيضرب اثنان
عدد أحدهما في الثلاثة عددا الإخوة يبلغ ستة تضرب في الستة أصل المسئلة تبلغ ما ذكر اه عش (قوله
وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ستة في اثني عشر اه سم عبارة عش لان وفق رؤس الجدات
اثنان وعدد الزوجات اثنان وعدد الأعمام اثنان فالثلاثة أصناف متماثلة يكتفي بأحدها وهو اثنان
وبينهما وبين الثلاثة عددا الإخوة تباين فيضرب الاثنان في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الستة في الاثني عشر
تبلغ ما ذكر اه (قول المتن على ذلك) أي أربعة أصناف اه معنى (قوله في غير الولاء) والوصية اما
الولاء الوصية فيزيد الكسر فيهما على أربعة أصناف اه معنى (قوله ولا تعدد فيهم) واما الابن فيتعدد
وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على انه لا يزيد
على صنفين واجيب بان الأم تخلفها الجددة وفيها التعدد الزوج تخلفه الزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان
فيصنفان للصنفين السابقين واما الأب فلا يمكن فيه التعدد فعلم ان الانكسار لا يزيد على أربعة في صورة
اجتماع من يرث من الذكور والاناث فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى اه بجبري عن شيخه
العشماوي (قوله والباقي) وهو ستة (قوله جزءا سهمهما ستة) أي حاصلة من ضرب اثنين هما عدد الزوجتين
وعدد وفق الجدات الأربع المتماثلان في ثلاثة هي عدد وفق الشقيقات الست (قوله فتصح من ثمانية
وسبعين) أي من ضرب الستة جزءا السهم في أصل المسئلة بعولها وهو ثلاثة عشر (فرع في المناسخت)
(قوله لغة) لا موقع له وقوله مفاعلة أي على وزنها (قوله الإزالة) كما في نسخ الشمس الظل إذا أزالته
وحلت محله اه معنى (قوله والنقل) عطف مغاير عش أي كنسخة الكتاب إذا نقلت ما فيه بجبري
(قوله هنا) أي في عرف الفرضيين (قوله ان يموت الخ) أي ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من
إطلاق السبب على المسبب اه بجبري عبارة السيد عمر فيه مسامحة لان المناسخة هي نفس تصحيح مسئلة
يموت فيها أحد الورثة قبل القسمة اه (قوله والمعنى للغوى) أي كل من المعنيين للغويين فقوله إذ
المسئلة الخ مع قوله وإيضاح الخ نشر على ترتيب اللف عبارة ابن الجبال عن شيخ الاسلام لازالة أو تغيير ما صحت
منه الأولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني أو لا تنتقل المال من وارث إلى آخر وهي أحسن اه (قوله قد
تناسخته الخ) أي تداولته بالاستحقاق فلا ينافي انه مات قبل قسمة المال اه عش (قوله من عويص)
لقسم الانكسار على صنفين فليتأمل (قوله وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ستة في اثني عشر

من له شيء منها أخذه مضروبا في ستة (فرع) في المناسخت وهي من جملة تصحيح المسائل فلذا أحسنت ترجمتها بفرع كالذي قبلها وهي
لغة مفاعلة من النسخ وهو لغة الإزالة والنقل وشرعا هنا ان يموت أحد الورثة قبل القسمة والمعنى للغوى موجود فيه إذ المسئلة الأولى
ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا وأيضا فالمال قد تناسخته الأيدي وهي من عويص علم الفرائض (مات من ورثة فمات أحدهم قبل
القسمة فان لم يرث الثاني غير الباين وكان أرثهم) أي الباين (منه) أي الثاني (كارثهم من الأول جعل) الحال

بالنظر للحساب (كان الثاني) من ورثة الاول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقيين كاخوة واخوات) لغيرهم (او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الاخوة لاتحاد ارثهم من الاول والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف البنين فانه في الاول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة وما اشعر به كلامه وتمثيله من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبة ليس بشرط الا ترى أنها لو ماتت عن زوج وابنين من غيرهم مات أحد الابنين قبل القسمة فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبة فيهما دون الزوج وهو ذو فرض في الاولى وغير وارث في الثانية فيفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج والباقي للابن (ولم ينحصر ارثه في الباقيين) لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه (او انحصر ارثه فيهم) واختلف قدر الاستحقاق لهم من (٤٣٦) الاول والثاني (فصحح مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم إن انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول

على مسئلته فذاك) واضح
كزوج واختين لاب ماتت
احداهما عن الاخرى وبنات
فالاولى بعولها من سبعة
والثانية من اثنتين ونصيب
الميتة اثنان من الاولى ينقسم
على مسئلتها (والا) ينقسم
(فان كان بينهما موافقة
ضرب وفق مسئلته في مسألة
الاول) كجدتين وثلاث
أخوات متفرقات ماتت
الاخت لام عن اخت لام
هي الشقيقة في الاولى وام
أم هي إحدى الجدتين وعن
شقيقتين فالاولى من ستة
وتصح من اثني عشر والثانية
من ستة صحيحة ونصيب الميتة
الثانية من الاولى اثنان
يوافقان مسئلتها بالنصف
فيضرب نصف مسئلتها في
الاولى تبلغ ستا وثلاثين
لكل من الجدتين في الاولى
سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة
في الثانية سهم في واحد واحد
وللاخت للاب في الاولى
سهمان في ثلاثة بستة

بالعين المهمة بمعنى الصعب عبارة القاموس والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه اه (قوله
بالنظر للحساب) والاختصار فيه لالكونه واجبا شرعا اه معنى (قوله اذ هو) اى ارثهم (قوله فانه) اى
ارث البنين (قوله في الاول الخ) لفظة في هنا وفي قوله وفي الثاني بمعنى منه كما عبر بها النهاية (قوله وهو عصبة
الخ) وقوله وهو ذو فرض الخ كل منهما جملة حالية (قول المتن ارثه) اى الميت الثاني (قوله غيرهم) اى فقط
اى او بعضهم فقط وقوله يشاركهم اى او بعضهم فالاحوال اربعة خلافا لابن الجمل حيث جعلها خمسة
(قوله فيه) اى الارث (قوله ونصيب الميتة) اى الثانية (قول المتن بينهما) اى نصيب الثاني ومسئلته اه
رشيدى (قوله وام ام) عطف على اخت (قوله وعن شقيقتين) ولم تر ثاني الاولى ايضا لقيام مانع بهما عندها
كرق وكان زائلا عند الثانية نهاية ومعنى عبارة السيد عمر قوله وعن شقيقتين تبع في هذا التصوير الشارح
المحقق وهو محل تأمل اذ على هذا التقدير يلزم ان يكون الوارث في الاولى من اولاد الام جمعا لا واحدا
للمم لان يفرض قيام مانع بخورقها تين عند موت الاول فليتام اه (قوله وتصح من اثني عشر) من
ضرب اثنتين عدد الجدتين المنكسر عليهم مسهمهما الواحد المبين لعددتهما في ستة هي اصل المسئلة (قوله
نصف مسئلتها) وهو ثلاثة وقوله في الاولى وهي اثنا عشر (قوله وللوارثة) اى الجدة الوارثة (قوله في
واحد) وهو وفق اثنتين هما نصيب الثاني من الاولى (قوله ولا ياتي هنا) اى بين نصيب الميت الثاني من المسئلة
الاولى وبين مسئلته التماثل والتداخل اى لانه مع التماثل منقسم وقد تقدم وكذا مع تداخل المسئلة في النصيب
ولان كان العكس فهو داخل في الموافقة ابن الجمل وزيادى (قول المتن كلها فيها) اى كل المسئلة الثانية في
الاولى (قوله صحتا) اى المسئلان اه معنى (قوله جميع المسئلة الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله ان
تباينا) اى مسألة الثاني ونصيبه من الاولى (قوله هم الباقيون) اى الام والثلاثة اخوة (قوله تصح من
ثمانية عشر) من ضرب ثلاثة عدد الاخوة المنكسر عليهم مسهمهم الخمسة في ستة هي اصل المسئلة (قوله سهم
في ثمانية عشر) اى بثمانية عشر اه معنى (قوله واحد في ثلاثة) كذا في النهاية وهذا لانما يناسب
لاستخراج نصيب الزوجة من تصحيح المسئلة الثانية بعد التاصيل لا من تصحيح المسئلتين في التناسخ الذى فيه
الكلام فلعل الصواب المطابق للبتن قول المغنى ثلاثة في واحد بثلاثة اه (قوله في واحد) وهو نصيب
الميتة من الاولى (قوله فاذا مات الخ) راجع المعنى وابن الجمل ان رمت التفصيل والتمثيل

تم الجزء السادس من حواشى تحفة ابن حجر ويليه الجزء السابع اوله كتاب الوصايا

واللاخت الابوين في الاولى ستة في ثلاثة بثمانية عشر وفي الثانية سهم في واحد واحد وللشقيقتين في الثانية أربعة في واحد باربعة (ولما) يكن
بينهما توافق بل تباين ولا ياتي هنا التماثل والتداخل (ضرب كلها فيها) فابلق صحتا منه ثم قل (من له شيء من) المسئلة (الاولى اخذه مضروبا
فيما ضرب فيها) وهو جميع المسئلة الثانية أو وفقها (ومن له شيء من الثانية اخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاولى) ان تباينا (أو)
في (وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) كزوجة وثلاثة بنين وبنات ماتت البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقيون من ورثة الاول
فالاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب الميتة من الاولى سهم يبين مسئلتها فتضرب الثانية في الاولى تبلغ مائة واربعين
للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ومن الثانية واحد في ثلاثة واكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر ومن الثانية خمسة في واحد
وما صحتا منه يصير كمسئلة اولى فاذا مات ثالث عمل في مسائلته ماعمل في مسألة الثاني وهكذا

﴿ فهرست الجزء السادس من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٦١ فصل فى أحكام الوقف اللفظية	٢ كتاب الغصب
٢٧٢ فصل فى أحكام الوقف المعنوية	١٦ فصل فى بيان حكم الغصب
٢٨٥ فصل فى بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر	٣١ فصل فى اختلاف المالك والغاصب
٢٩٥ كتاب الهبة	٤١ فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها
٣١٧ كتاب اللقطة	٥٣ كتاب الشفعة
٣٢٤ فصل فى بيان لقط الحيوان وغيره وتعريفهما	٦٦ فصل فى بيان بدل الشقص
٣٣٧ فصل فى تملكها وغرمها وما يتبهما	٨١ كتاب القراض
٣٤١ كتاب اللقيط	٨٩ فصل فى بيان الصيغة
٣٥٠ فصل فى الحكم باسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية	١٠٠ فصل فى بيان القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والامتداد وحكم اختلافهما
٣٥٦ فصل فى بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع لذلك	١٠٦ كتاب المساقاة
٣٦٣ كتاب الجمالة	١١١ فصل فى بيان الاركان الثلاثة الاخيرة ولزوم المساقاة وهرب العامل
٣٨١ كتاب الفرائض	١٢١ كتاب الاجارة
٣٩٥ فصل فى بيان الفروض التى فى القرآن الكريم وذوئها	١٤١ فصل فى بقية شروط المنفعة
٤٠٢ فصل فى بيان إرث الارلاد وأولاد الابن اجتماعا وانفرادا	١٥٥ فصل فى موانع لايحوز الاستجار لها
٤٠٣ فصل فى كيفية إرث الاصول	١٦٣ فصل فيما يلزم المكبرى أو المكبرى لعقار او دابة
٤٠٥ فصل فى إرث الحواشى	١٧١ فصل فى بيان غاية المدة التى تقدر بها المنفعة
٤١٠ فصل فى الارث بالولاء	١٨٦ فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة والتخير فى فسخها وعدمها الخ
٤١١ فصل فى أحكام الجد مع الاخوة	٢٠١ كتاب إحياء الموات
٤١٥ فصل فى موانع الارث	٢١٦ فصل فى بيان حكم منفعة الشارع وغيرها من المنافع المشتركة
٤٢٨ فصل فى أصول المسائل وما يعول منها وتوابع لذلك	٢٣٥ كتاب الوقف